

جواهر الإكليل

شرح مختصر العلامة الشيخ خليل في مذهب
الإمام مالك إمام دار التنزيل
للإمام العلامة والبحر الفهامة التوسل إلى الله تعالى
الشيخ صالح عبد السميع الذي الأزهرى
أدام الله بقاءه ونفعنا بعلومه آمين

الجزء الثاني

الكتبة الشافعية
بيروت

جَوَاهِرُ الْأَكْلِيَّةِ

بسم الله الرحمن الرحيم
 ﴿باب﴾ في البيع (ينعقد) أي
 يوجد (البيع) وهو أخراج ذات
 عن الملك بعوض والشرء ادخالها
 في الملك بعوض وصلة ينعقد (بما
 يدل) دلالة عادية (على الرضا)
 بخروج الثمن من ملك بائعه
 ودخوله في ملك مشتريه في نظير
 الثمن وخروج الثمن من ملك
 المشتري ودخوله في ملك البائع
 في نظير الثمن سواء كان قولاً من
 الجانبين أو فعلاً كذلك أو قولاً
 من أحدهما وفعلاً من الآخر غير
 معاطاة بل (وان) كان ما يدل
 على الرضا مصوراً (معاطاة) بأن
 يعطى البائع الثمن للمشتري
 ويعطيه المشتري الثمن فيعقد
 البيع وقد وافق في هذا الإمام أحمد
 رضي الله تعالى عنه وخالف أبو



يَنْعَقِدُ الْبَيْعُ بِمَا يَدُلُّ عَلَى الرِّضَا وَإِنْ بِمُعَاطَاةٍ وَيَبْعَثُ فَيَقُولُ بَعْتُ وَبَابَتْغَتْ أَوْ
 بَعْتُكَ وَبَرَضِي الْآخِرُ فِيهِمَا وَحَلْفٌ وَالْأَلْزِمُ أَنْ قَالَ أَيْبَعُكُمْهَا بِكَذَا أَوْ أَنَا
 أَشْتَرِيهَا بِهِ أَوْ تَسَوَّقْ بِهَا فَقَالَ بَكَمْ فَقَالَ بِمِائَةٍ فَقَالَ أَخَذْتُهَا وَشَرَطُ عَاقِدِهِ
 تَمَيِّزٌ إِلَّا بِسُكْرِ فَتَرَدُّدٌ وَلِزُومِهِ تَكْلِيفٌ

حَنِيفَةٌ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ فَقَالَ لَا بَدَّ مِنْ الْقَوْلِ فِي غَيْرِ الْحَقَرَاتِ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ لَا يَدَّ مِنْ
 الْقَوْلِ مطلقاً الْحَقَرَاتِ وَغَيْرِهَا سَوَاءٌ (و) يَنْعَقِدُ الْبَيْعُ بِمَا يَدُلُّ عَلَى الرِّضَا أَنْ تَقْدَمَ الْإِجَابُ عَلَى الْقَبُولِ أَوْ تَأْخُرَ (ب) أَنْ يَقُولَ الْمُشْتَرِي لِلْبَائِعِ
 (بَعْنِي) هَذَا الشَّيْءُ بِكَذَا دَرَاهِمًا (فَيَقُولُ) الْبَائِعُ (بَعْتُ) سَكَهَ بِهِ فَيَلْزِمُ الْمُشْتَرِي وَلَوْ رَجَعَ وَقَالَ لَمْ أَرْضَ (و) يَنْعَقِدُ بِمَا يَدُلُّ عَلَى
 الرِّضَا وَإِنْ (ب) يَقُولُ الْمُشْتَرِي (أَبْتَعْتُ) أَيْ اشْتَرَيْتَ مِنْكَ كَذَا بِكَذَا (أَوْ) قَوْلَ الْبَائِعِ (بَعْتُكَ) كَذَا بِكَذَا (وَيَرْضَى الْآخِرُ)
 بِفَتْحِ الْخَاءِ وَهُوَ الْبَائِعُ فِي الْأَوَّلَى وَالْمُشْتَرِي فِي الثَّانِيَةِ (فِيهِمَا) أَيْ الْمَسَاكِينِ (وَحَلْفٌ) الْبَادِي بِصِيغَةِ مَضَارَعٍ بَائِعًا كَانَ أَوْ مُشْتَرِيًا ثُمَّ
 قَالَ بَعْدَ رِضَا الْآخِرِ لَا أَرْضِي وَلَا يَلْزِمُهُ الْبَيْعُ (وَالَا) أَيْ وَإِنْ لَمْ يَحْلِفْ (لَزِمَهُ) الْبَيْعُ وَلَا تَرَدُّدُ الْبَيْنِ لِأَنَّهَا يَمِينُ تَهْمَةٍ فَيَحْلِفُ الْبَائِعُ (أَنْ قَالَ)
 أَيْ الْبَائِعُ ابْتِدَاءً (أَيْبَعُكُمْ) أَيْ السَّلَامَةَ بِكَذَا فَرَضَى الْمُشْتَرِي بِهِ وَقَالَ الْبَائِعُ لَمْ أَرْضَ وَإِنَّمَا أَرَدْتُ الْمَسَاوِمَةَ أَوْ الْمَرْحَاقَانِ حَافٍ فَلَا يَلْزِمُهُ
 وَالْأَلْزِمُهُ (أَوْ قَالَ) الْمُشْتَرِي ابْتِدَاءً (أَنَا أَشْتَرِيهَا بِهِ) أَيْ الثَّمَنُ الْمَعْلُومُ وَرَضَى الْبَائِعُ بِبَيْعِهَا لَهُ بِهِ فَقَالَ الْمُشْتَرِي لَمْ أَرْدِ الشَّرَاءَ وَإِنَّمَا أَرَدْتُ
 الْإِخْتِبَارَ أَوْ الْمَرْحَاقَانِ حَافٍ فَلَا يَلْزِمُهُ وَالْأَلْزِمُهُ فَإِنْ كَانَ رَجُوعُ الْبَادِي قَبْلَ رِضَا الْآخِرِ فَلَهُ الرَّدُّ بِلَا يَمِينٍ (أَنْ) أَيْ وَحَلْفٌ أَنْ (تَسَوَّقَ)
 أَيْ أَحْضَرَ الْبَائِعُ سَلَامَتَهُ فِي سَوَاقِهَا لِصِيغَةِ (بَعْتُ) (فَقَالَ) لَهُ الْمُشْتَرِي (بَكَمْ) تَبِيعُهَا (فَقَالَ) أَيْبَعُهَا (بِمِائَةٍ) مِنْ نَحْوِ الدَّرَاهِمِ
 (فَقَالَ) السَّائِلُ (أَخَذْتُهَا) بِالْمِائَةِ فَقَالَ الْمُسَوَّقُ لَمْ أَرْدِ الْبَيْعَ وَإِنَّمَا أَرَدْتُ الْمَسَاوِمَةَ مِثْلًا فَيَحْلِفُ وَلَا يَلْزِمُهُ الْبَيْعُ فَإِنْ لَمْ يَحْلِفْ لَزِمَهُ الْبَيْعُ
 (وَشَرَطُ) صِحَّةِ عَقْدِ (عَاقِدِهِ) أَيْ الْبَيْعِ بَائِعًا كَانَ أَوْ مُشْتَرِيًا (تَمَيِّزٌ) أَيْ فَهْمٌ مَقْصِدُ الْعُقُولَاءِ مِنَ الْكَلَامِ فَلَا يَصِحُّ الْبَيْعُ مِنْ غَيْرِ تَمَيِّزٍ لِصِغَرِ أَوْ
 اعْتِمَادِ أَوْ جُنُونِ فَمِنْ يَخْتَلَفُ الْعُلَمَاءُ فِي أَنْ يَبْعَ الصَّغِيرُ وَالْجُنُونُ بَاطِلٌ لِعَدَمِ التَّمَيِّزِ وَاتَّقَوْفِ أَنْ تَنْتَقَالَ الْمَلَكَ عَلَى الرِّضَا لِقَوْلِهِ عَلَى اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 لَا يَحِلُّ مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ لَاعْنِ طَيْبِ نَفْسٍ فَلَا يَدَّ مِنْ رِضَا مَعْتَبَرٍ وَهُوَ مُفْقِدٌ مِنْ غَيْرِ الْمَيِّزِ وَاسْتَنْثَى مِنْ مَفْهُومِ تَمَيِّزٍ فَقَالَ (الَا) أَنْ يَكُونَ عَدَمُ
 تَمَيِّزِهِ (بِسُكْرِ) حَرَامٌ أَدْخَلَهُ عَلَى نَفْسِهِ (فِي) عَدَمِ صِحَّةِ بَيْعِهِ (تَرَدُّدٌ) أَيْ طَرِيقَتَانِ تَنْظُرُ بَقَّةُ ابْنِ رَشْدٍ وَالْبَاجِي عَدَمُ صِحَّةِ بَيْعِهِ اتِّفَاقًا وَطَرِيقَةً
 ابْنُ شَعْبَانَ وَابْنُ الْحَاجِبِ وَابْنُ شَاسٍ عَدَمُهَا عَلَى الْمَشْهُورَةِ وَهِيَ آدَةُ الْمُصَنِّفِ تَوْهَمُ أَنْ التَّرَدُّدَ فِي الصَّحَّةِ وَتَوْعِدُهَا وَلَيْسَ كَذَلِكَ فَأُولَى حَذْفِ
 قَوْلِهِ إِلَّا بِسُكْرِ فَتَرَدُّدٌ لَا يَبْعُهُ غَيْرُ صَحِيحٍ أَمَا اتِّفَاقًا وَعَلَى الْمَشْهُورِ (و) تَمَرُّطٌ (لِزُومِهِ) لِلْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِي (تَكْلِيفٌ) أَيْ بُلُوغٌ وَعَقْلٌ

أى ورشد وطوع بدليل قوله فى الحجر والبولى رد تصرف ميمز وهو شامل للسفيه وقوله لا أن أجبر عليه جبراً حراماً (لا) يلزم البيع البائع ولا المشتري (أن أجبر عليه) أى البيع (جبراً حراماً) أما الجبر الشرعى كجبر المديان على البيع لوفاء الغرماء والجبر على بيع الأرض لتوسعة الجامع أو الطريق أو المقبرة فهو لازم وكذا الجبر على بيع الطعام المحتاج إليه فهو لازم (و) أن أجبر المالك على بيع شئيه جبراً حراماً (رد) أى المبيع بالجبر الحرام (عليه) أى البائع ولو تداولته الأيدي أو أعتق أو وهب واستولد وإن علم المشتري جبر البائع على بيع أمته ووطئها حدو يعلم من قوله (ورد عليه بلائمن) أن الأكره على سبب البيع وهو المال فإذا قدر على خلاص شئيه الذى باعه فانه يأخذه ممن هو بيده بلا غرم منه ويرجع المشتري على الظالم أو وكيله وأما أن أجبر على البيع فيرد عليه بالئمن أن كان باقياً عنده أو تلف بسببه فإن ثبت بيئته تلفه بلا سببه رد عليه بلائمن (ومضى) البيع المحبور عليه من السلطان (في جبر عامل) للسلطان ترتب عليه مان من ظلم فامر السلطان ببيع ما بيده ليوفى من ثمنه ما ظلم فيه لانه جبر شرعى ومحل البيع إذا لم تكن الأعيان المغصوبة باقية بأعيانها بيد العامل والأردت أعيانها (ومنع بيع) رقيق (مسلم) صغير أو كبير (ود مصحف) وكتب حديث وفقه وكل ما اشتمل على علم شرعى (و) رقيق (صغير) كافر يجبر على الإسلام وهو الجوسى اتفاقاً والكتاتى على الرجح وصلة بيع (ل) شخص (كافر) وكذا يمنع بيع آلة الحرب للحر بين (و) أن يبيع مسلم أو مصحف أو صغير لكافر مضي بيعه فلا يفسخ (و) (أجبر) الكافر الذى اشترى شيئاً ما ذكر (على أخراجه) عن ملكه ولا يفسخ شرائه ولو كان المبيع قائماً وصلة أخراجه (بعتق) من المشتري الكافر ولكن يتولاه الامام (أو) (هبة) لا جنبي بل (ولو لولدها) أى الكافر المشتريه ما ذكر (الصغير) لمسلم بان كان من زوجها مسلم أو أسلم الولد الصغير لصحة إسلامه وقدرتها على اعتصام ما وهبته لولدها الصغير لا يمنع من (٣) الاكتفاء بها فى الأخراج (على الأرجح)

عند ابن يونس من الخلاف قال الحطاب والخلاف المذكور وترجيح ابن يونس انما هو في عبد النصرانية يسلم وذكره المصنف في اشتراء الكافر المسلم فكانه رأى انه لا فرق بينهما وهو كذلك وفيه انه ان أراد بقوله وهو كذلك من جهة النقل فلم يذكر ما يدل عليه

لَا أَنْ أَجْبَرَ عَلَيْهِ جَبْرًا حَرَامًا وَرُدَّ عَلَيْهِ بِالْأَمْنِ وَمَضَى فِي جَبْرٍ عَامِلٍ وَمُنْعَ بَيْعٍ مُسْلِمٍ وَمُصْحَفٍ وَصَغِيرٍ لِكَاثِرٍ وَأُجْبِرَ عَلَى أَخْرَاجِهِ بَعْتَقٍ أَوْ هِبَةٍ وَلَوْ لَوَلَدَهَا الصَّغِيرَ عَلَى الْأَرْجَحِ لَا بَكْتَابَةٍ وَرَهْنٍ وَأَتَى بِرَهْنٍ ثَقَةٍ إِنْ عَلِمَ مُرْتَهَنُهُ بِإِسْلَامِهِ وَلَمْ يُعَيِّنْ وَالْأَعْمَلُ كَعَتَقِهِ وَجَازَ رَدُّهُ عَلَيْهِ بَعِيْبٍ فِي خِيَارِ مُشْتَرِي مُسْلِمٍ يَمْلِكُ لَا تَقْضَائِهِ وَيُسْتَعَجَلُ الْكَافِرُ

وان أراد من جهة النظر فبينهما بون بعيد فعلى المصنف المؤاخذه في تخليطه بين المسألتين وهب ان نظره يوجب مساواتهما فلا يعتمد عليه بل عليه أن يذ كر كل مسألة في محلها وحيث فرضها الا ولون اذ هي وظيفة المقلد و طريقة النقل (لا) يكفى الأخراج (بكتابة) من الكافر للرقيق المسلم مع تولى الكافر قبض نجوم الكتابة بقبض المسلم وسيقيد المصنف مضياً وجوب بيعها بقوله ومضت كتابته كافر مسلم وبيعت (و) لا يكفى الأخراج (رهن) من الكافر للرقيق المسلم في دين عليه لمسلم فيباع عليه (وأنى) أى باقى الكافر (برهن ثقة) أى موف للدين (ان علم مرتتهه باسلامه) أى الرقيق الذى رهنه الكافر حين عقد الرهن (ولم يعين) أى لم يشترط في عقد البيع أو القرض رهنه بعينه (والا) أى وان لم يعلم مرتتهه باسلامه سواء عين أم لا (عجل) الكافر الدين المرهون ان كان موسر او الدين مما يعجل بان كان عينا من بيع أو قرض وشبه في التعجيل فقال (كعتقه) أى عتق الكافر رقيقه المسلم الذى رهنه عند أمره باخراجه عن ملكه فيعجل الدين المرهون فيه سواء كان موسر أو معسر ولا يبقى الرقيق رهناً في عسره لئلا يستمر المسلم في ملك الكافر ولا يخفى ان تعجيل الحق من المعسر انما يكون برد عتقه وبيع رقيقه في الدين (و) ان باع الكافر رقيقه المسلم أو الكافر لمسلم ثم أسلم وظهر لمشتريه عيب قديم (جاز) له (رده) أى الرقيق المسلم (عليه) أى الكافر بعيب بناء على انه نقض للبيع وهو المذهب وقيل لا يجوز ويرجع بارش العيب بناء على انه ابتداء بيع لا يقال الذى يتولى بيعه السلطان وبيعه بيع براءة فكيف يتأتى رده عليه بالعيب لا نقول ببيعه هنا ليس ببيع براءة أه أجهورى (و) ان باع كافر رقه الكافر لمسلم بخيار المشتري وأسلم الرقيق (في) زمن (خيار) مشتريه (فانه) (يمهل) لا تقضائه أى الخيار فان اختار البيع حصل المطلوب من خروج الرقيق المسلم من استيلاء الكافر عليه وان اختار رده جبر الكافر على أخراجه عن ملكه (و) ان باع كافر رقيقه الكافر لكافر بخيار لا حدها وأسلم الرقيق في زمن الخيار فانه (يستعجل الكافر) الذى له الخيار فى امضاء البيع أو رده ولا يمهل لا تقضائه ويجبر من يمهله على

اخر ارجه عن ملكه بائعا كان أو مشتريا لان الغرض ان كلا منهما كافر فيلزم بقاء المسلم في ملك الكافر ان لم يجبر على اخر ارجه عن ملكه وشبهه في التعجيل فقال (كبيعه) أي الرقيق من السلطان (ن اسلم) الرقيق المملوك اسكافر في غيبة الكافر (و بعدت غيبة سيده) يكونها على عشرة أيام فان بيع في بعد الغيبة وقدم سيده وأثبت أنه أسلم قبله نقض بيعه ولو اعتقه المشتري نقض عتقه ولو حكم به حاكم لان حكمه لم يصادف محلا (و) ان باع مسلم رقيقا كافر اسكافر بخيار للبائع وأسلم الرقيق (في) زمن خيار (البائع) المسلم فانه (يمنع) البائع المسلم (من الا مضاء) للبيع وان كان مشتريا باقى الخيار لمذته لحق المسلم (وفي جواز بيع من) أى رقيق كان كافرا (و) (أسلم) في ملك كافر وأجبر على اخر ارجه عن ملكه فهل يجوز له بيعه (بخيار) للاسقفاء في ثمنه أولا يجوز له بيعه بخيار (تردد) قال التتائي هذا التردد لما زرى وحده ومتشأ ترده عدم نص المتقدمين (وهل منع) بيع الرقيق (الصغير) لكافر (اذ لم يكن) الصغير (على دين مشريه) فان كان على دينه جاز بيعه له (أو) المانع (مطلق) عن تقييده بكونه على غير دين مشريه (ان لم يكن معه) أى الصغير (ابوه) في البيع فان كان معه أبوه فيه فلا كلام بالنسبة للصغير لتبعية أباه فان كان على دين مشريه جاز ولا منع في الجواب (تأويلان) البساطى هذا كله تعسف والظاهر أن المانع مطلق سواء كان على دين مشريه أم لا كان معه أبوه أم لا والعلة الجبر على الاسلام (و) اذا اشترى المسلم رقيقا يجبر على الاسلام وهو الحجز من مطلقا والكتابى الصغير جبر على الاسلام (وجبر تهديد) أى تخويف بالضرب (وضرب) بالفعل ان لم يفد التهديد بمجلس واحد (وله) أى الكافر (شراء بالغ على دينه) أى معتقده الخاص فلا يكفي موافقته في مطلق النصرانية أو اليهودية لان كلا منهما ملل من تمسك بشيء منها حكم بكفر غيره وعاداه (ان أقام) الكافر المشتري (به) أى البالغ (٤) الذى على دينه أى شرط في عقد البيع اقامته به في بلد الاسلام فان لم يشترط

كبيعه ان أسلم وبعدت غيبة سيده وفي البائع يمنع من الا مضاء وفي جواز بيع من أسلم بخيار تردد وهل منع الصغير اذ لم يكن على دين مشريه أو مطلقا ان لم يكن معه أبوه وتأويلان وجبره تهديد وضرب وله شراء بالغ على دينه ان أقام به لاغيره على الاختيار والصغير على الأرجح وشرط للعقود عليه طهارة لا كزبل ووزيت تنجس وانتفاع لا كحرم أشرف وعدم نهى لا ككلب صيد

فلا يصح شراؤه له ولو أقام به بالفعل (لا) يجوز لكافر شراء (غيره) أى البالغ الذى على دينه وغيره هو الصغير مطلقا والبالغ الذى ليس على دينه (على المختار) للخصم من الخلاف (و) الصغير قال التتائي يحتمل عطفه على بالغ أى وله شراء الصغير (على

وجاز

الأرجح) عند ابن يونس ويحتمل عطفه على غير

أى ولاشراء الصغير فهو موافق لقوله أولا ومنع بيع صغير لكافر والصواب أن يقول على الاصح فيكون إشارة لتزجيح التأويل بالنوع مطلقا كان على دين مشريه أم لا والمصحح هو عياض لا نه استبعد التأويل الآخر واما ابن يونس فلم يوجد له هنا تزجيح كما قال ابن غازي والخطاب ومن تبعهما (وشرط ا) صحة بيع الشيء (العقود عليه) ثمنه كان أو مثمنا (طهارة) حاصلة بالفعل أو يمكن حصولها كثوب تنجس (لا) يصح بيع النجس الذى لا يقبل الطهارة (كزبل) لحرم كفرس وبغل وحمار أو مكروه كسبيع وهر قال البنانى مشي المصنف على قول ابن القاسم يمنع بيع الزبل قياسا على قول مالك رضى الله تعالى عنه يمنع بيع العذرة فدل على ان بيع العذرة ممنوع بالاحروية وقد حصل الخطاب في بيعها أربعة أقوال المانع مالك رضى الله تعالى عنه على فهم الاكثر للمدونة والكراهة على ظاهرها والجواز لابن الماجشون والفرق بين الاضطرار لها في جواز وعده فيمنع لا شبه (وزيت تنجس) أى لا يقبل التطهير والاظهر في القياس ان بيعه جائز لمن لا يغش به اذا بين لان تنجسه بسقوط النجاسة فيه لا يسقط ملكه عنه ولا يذهب جملة المنافع منه فيجوز ان يبيعه ممن يصرفه فيما كان فله هو أن يصرفه فيه (وانتفاع) به انتفاعا شرعيا حلالا او مالا كزبل صغير أو بهيمة صغيرة (لا) يصح بيع مالا ينتفع به (ك) حيوان (محرم) أكله كزبل (أشرف) على الموت تبع في التقييد بالحرم ابن عبد السلام وتعقبه ابن عرفة بان ما أشرف على الموت لا يصح بيعه سواء كان مباحا أو محرما واجيب بحمل المشرع في كلام ابن عبد السلام على الذى لم يبلغ حد السياق وأما البالغ حد السياق فاتفق على منعه محرما أو مباحا (وعدم نهى) عن بيعه وان كان طاهرا منتفعا به ما دون في اتخاذه (لا) يصح بيع مانه عن بيعه (ككلب صيد) وحراسة زرع وبستان وهاشية قال ابن عاشر كان المصنف لم يرتض رجوع بيع الكلب لشرط الانتفاع لوجود الانتفاع في كلب الصيد والحراسة فيبي حكم بيعه على شرط عدم النهى عن البيع وكأنه والله أعلم أراد به مانه عن بيعه لم يفقد فيه شرط آخره قال البنانى وهو ظاهر لان المازرى وابن شاس وغيرهما

ذكروا ان مثل ما لا منفعة فيه ما منافعه كالمحرمة كالدم أو جل المقصود منه محرم كالزيت النجس بخلاف ما منافعه كلها أو جلها محللة كالزيت فان كانت المنافع المقصودة منها محلل ومنها محرم ككلب الصيد أو شكل الامر وينبغي أن يلحق بالمنوع اه (وجاز) ان يباع (هر) بكسر الهاء (وسبع) المقصد أخذ (الجلد) لا انتفاع به قال البناني الصواب ان قوله للجلد قيد في بيع السبع وأما الهر فيجوز بيعه ليمتنع به حيا وللجلد على ظاهر المدونة (و) جاز أن يباع (حامل) بجنين (مقرب) بضم فسكون فكسر أى قريبة الولادة لأن الغالب سلامتها فحذف غررها (و) شرط للمعقود عليه ثبوت مكان أو مشمتا (قدره) لبائع ومشت (عليه) أى تسليمه وتسليمه ومنه الحمام في برجه وان لم يعلم عدده لعدم امكانه عادة وينبغي شراءه وهو طائر عنه (فلا) يصح بيع (كأبق) بمد الهمزة أى رقيق هارب من مالكه لم يعلم موضعه أو علم موضعه وكان عند من لا يتيسر خلاصه منه (ولا) يصح بيع (ابل اهلكت) أى تركت في المرعى حتى توحشت لعدم القدرة عليها وجهل صفتها (و) لا يصح بيع شيء (مغصوب) لغرضه اذا كان الغاصب لا تضي عليه الاحكام أقربه أم لا اتفاقا أو تاخذه الاحكام وأنكر الغصب وعليه بيته فيمنع على المشهور لانه بيع ما فيه خصومة وهو غرر (وهل) جواز بيعه لغاصبه (ان رد) للمغصوب (لربه) وبقي عنده (مدة) حددتها بعضهم ستة أشهر فأكثر هذا طريق ابن عبد السلام أو ان علم عزمه على رده جاز بيعه له اتفاقا وان لم يرده وان علم عزمه على عدم رده منع اتفاقا وان أشكل فقوله ان شهورها الجواز وهذه طريقة ابن رشد (تردد) لا يقال دخول صورة الاشكال في التردد لا يوافق اصطلاح المصنف لأن القولين منصوصان في صورة الاشكال لا نأقول يصح التردد المتأخر بن في نقلهما (و) لشخص (الغاصب) شيئا وباعه أو وهبه أو تصدق به (نقض) أو فسخ بيع (ه) أى المغصوب الذي (باعه) الغاصب أو هبه أو صدقة (ه) فالتصدق به لتصرفه فيما يملكه (ان ورثه) أى ورث الغاصب المغصوب

من المغصوب منه بنسب
او زوجية او ولاء لا انتقال
ما كان لورثته له ان اراد نقضه
بفوارثته فان سكوت ولو إقل
من عام فليس له نقضه ولا يعذر
بجهله (لا اشتراه) اي ليس
للاصحب شيئا وباعه ثم تسبب
في ادخاله في ملكه بان اشتراه أو

وَجَازَ هِرَّ وَسَبْعَ لِّلْجِلْدِ وَحَامِلٍ مُّقْرَبٍ وَقُدْرَةٍ عَلَيْهِ لَا كَأَبْقٍ وَابِلٍ أَهْمِلَتْ
وَمَغْصُوبٍ إِلَّا مِنْ غَاصِبِهِ وَهَلْ أَنْ رُدَّ لِرَبِّهِ مُدَّةٌ تَرُدُّهُ وَلِلْغَاصِبِ نَقْضٌ مَا بَاعَهُ
أَنْ وَرَثَتُهُ لَا اشْتَرَاهُ وَوَقَفَ مَرَهُونٌ عَلَى رِضَا مَرْتَمَنَةٍ وَمِلْكٌ غَيْرُهُ عَلَى رِضَا
وَلَوْ عَلِمَ الْمُشْتَرِي وَالْعَبْدُ الْجَانِي عَلَى رِضَا مُسْتَحَقِّهَا وَحَلَفَ أَنْ ادَّعَى عَلَيْهِ الرِّضَا
بِالْبَيْعِ ثُمَّ لِلْمُسْتَحَقِّ رَدُّهُ أَنْ لَمْ يَدْفَعْ لَهُ السَّيِّدُ أَوْ الْمُبْتَاعُ الْأَرَشَ وَلَهُ اخْذُ ثَمَنِهِ
وَرَجْعُ الْمُبْتَاعِ بِهِ أَوْ ثَمَنِهِ

قبله هبة أو نحوها من ربه بعد ان باعه فليس له نقض بيعه الصادر منه قبل ذلك (و) ان باع الراهن الرهن بلا إذن مرتبته صح بيعه (وهو) (مهرهون) أى يبعه من رهنه (على رضا مرتبته) أى المتفرق به في حقه فله اجازة بعه وله رده أن يبع باقل أو كان دينه عرضا وان اجاز تعجل وما هنا يحمل وسيأتى تفصيله في الرهن (و) ان باع شخص ملك غيره بغير اذنه صح بيعه (ملك غيره) أى يبعه والضمير للبائع (على رضا) أى المالك فان امضاه مضى على المشهور وان رده ردوه صحيح ان لم يعلم المشتري ان البائع فضولى بل (ولو عد المشتري) انه فضولى فهو لازم من جهة المشتري متحمل من جهة المالك ومحل نقض بيع الفضولى ان لم يفت البيع بذهاب عينه فان فات بذهاب عينه عليه الاكثر من ثمنه وقيمته (و) ان باع المالك عبده الجاني قبل تخليصه من جنائته بلا اذن مستحقها صح بيعه ووقف (العبد الجاني) على نفس أو طرف أو مال أى يبعه من سيده قبل تخليصه من جنائته (على رضا مستحقها) أى ارش الجناية سواء كان المجنى عليه أو وليه فله رد بيع المالك وامضاءه (و) أن باع المالك عبده الجاني علما بجنائته قبل تخليصه منها فادعى عليه مستحقها انه رضى بتحمل ارشها وأنكر السيد الرضا به (حامل) السيد الذى باع عبده الجاني علما بجنائته لم يبعه راضيا بحمل ارش جنائته (ان ادعى) المستحق او المشتري (عليه) الى على السيد (الرضا) بتحمل ارشها (١) سبب (البيع) للجاني مع العلم بجنائته لدلالته عليه دلالة ظاهرة فان نكل لزمه الارش (ثم) بعد حلف السيد انه لم يرض بحمل الارش (للمستحق رده) أى المبيع واخذ العبد في جنائته (أن لم يدفع له) أى المستحق (السيد أو المبتاع) أى المشتري الجاني (الارش) فلا يستحق رد البيع واخذ العبد في جنائته (وله) أى المستحق اعضاء بيعه و (اخذ ثمنه) أى ثمن العبد الجاني أى الثمن الذى باعه سيده به والا لى تأخير ان لم يدفع ارش عن قوله وله اخذ ثمنه لانه شرط فيه ايضا ليكون نظم الكلام هكذا ثم للمستحق رده واخذ ثمنه ان لم يدفع ارش ثم ان دفعه السيد فلا اشكال (و) ان دفعه المبتاع (رجع) المبتاع على البائع به أى الارش الذى دفعه للمستحق (او ثمنه)

أي العبد الجاني (ان كان) الثمن (أقل) من الارش اذ للبائع الحجة بانه لا يلزمه الا مادفعه المبتاع له وان يختار حينئذ اسلام العبد ان كان الارش أقل فلا يرجع الا به حجة البائع بانه لا يلزمه الا مادفعه المبتاع للعبد فيرجع بالاقبل منها (والمشتري رده) أي العبد الجاني على بائعه (ان) كان (تعمدها) أي الجنائية ولم يعلم المشتري بها حين شرائه لانه عيب (و) ان قال انالك لرقيقه ان لم يفعل بك كذا مما يجوز له فعله به فانت حرّم باعه قبل فعله به ذلك (رد البيع) في حذنه قبله بحرية رقيقه بصيغة حنت نحو (لا ضربته) أي الرقيق أو أحبسها أو أفل به (ما) أي فعلا (يجوز) فيمنع من بيعه حتى يبرئ يمينه سواء قيد يمينه باجل أم لا فان تجرأ وباعه قبل بره في يمينه فيرد بيعه فان لم يرد البيع حتى انقضى الاجل انحلت يمينه ولا يرد البيع قاله ابن يونس قال الخطاب علم منه ان الرقيق قبل رد بيعه في ملك مشتريه وضمانه (ورد) الرقيق الحلو فبعثه بصيغة حنت على فعله به ما يجوز (للملكه) أي الخالف ويمنع في الحنت المطلق من البيع والوطء وفي المؤجل من البيع فان لم يضرب به حتى مات السيد عتق من ثلثه (وجاز بيع عمود) المراد به ما يعتمد فيعم الخشبة والحجر (عليه بناء البائع) أو غيره كستأجر أو مستبر (ان انتفت الاضاعة) لما من له البناء الذي على العمود وما تنتفي به الاضاعة امكان تعليق البناء وتدعيمه (و) ان (أمن كسره) أي العمود حين اخرجه من البناء بشهادة أهل المعرفة فان خيف كسره فلا يصح بيعه لانه غرر (ونقصه) أي البناء الذي على العمود أو علقه وأدعمه (البائع) اتفاقا فان انكسر العمود حينئذ فضمانه منه (و) جاز بيع قدر معين كعشرة أذرع من محل (هواء) بالمدى الريح المالى ما بين الارض والسماء (فوق) محل (هواء) متصل بأرض أو بناء بان كان لشخص أرض خالية من البناء أراد البناء بها أو بناء أراد البناء عليه فيشتري شخص منه قدر معين من الفراغ الموهوم الذي يكون فوق البناء الذي أراد احداثه فيجوز (ان) وصف (٦) البناء الذي أريد احداثه أسفلا وأعلى ليقل الغرر لان صاحب الاسفل رغبته

ان كان أقل والمشتري رده ان تعمدها ورد البيع في لا ضربته ما يجوز ورد للملكه و جاز بيع عمود عليه بناء للبائع ان انتفت الاضاعة وأمن كسره ونقصه البائع وهو كسره فوق هو كسره وصف البناء و غرر جذع في حائط وهو مضمون الا ان يذكر مدة فاجارة تنفسح بانهدامه وعدم حرمة ولو لبعضه وجهل بمضمون أو ثمن ولو تفصيلا كعبدى رجلين بكذا أو رطل من شاة وتركب صائغ ورددته مشتريه وهو خاصه وله الأجر

في خفة الاعلى وصاحب الاعلى رغبته في متانة الاسفل ولصاحب البناء الاعلى الانتفاع بها فوق بناءه بغير البناء وليس لصاحب الاسفل الانتفاع بما فوق بناء الاعلى لا بالبناء ولا بغيره ونص المدونة ولا مرق لصاحب الاسفل في سطح الاعلى (و) جاز (غرر) بجذع في حائط الجارى أى العقد

عليه عوض على وجه البيع أو الاجارة (وهو) أي الغرز (مضمون) أي في ضمان صاحب الحائط أو وارثه أو المشتري من لا أحدها بدأ لبيعه موضع الغرز من الحائط كبيع علو على سفلى فان انهدم الحائط فعلى ربه أو وارثه أو المشتري من احدها عالما بالغرز بناؤه ويستمر الضمان في كل حال (الا ان يذكر) في العقد على الغرز (مدة) معينة كعشر سنين (في) العقد (أجارة) تنفسح بانهدامه أي الحائط قبل تمام المدة وبرجمان بالحاسبة فلا يلزم رب الحائط بناؤه (و) شرط المعقود عليه (عدم حرمة) تملكه فلا يصح بيع حرم تملكه كخمر وخنزير واناء نقد هذا اذا كانت الحرية لجميعه بل (ولو) كانت (لبعضه) أي بعض المعقود عليه مع علم العاقدين بحرمته كبيع حرور رقيق وملك وحبس معا فيفسد العقد في الجميع لجمع الصفة حلالا وحرما مع علمهما واحدهما بالحرام وأشار ابو القول ابن القصار تحريجا من عند نفسه با بطل الحرام وامضاء الحلال بما يقابل (و) شرط المعقود عليه عدم (جهل) من العاقدين أو أحدهما (بمضمون أو ثمن) فلا يصح بيع شيء مجهول جملة وتفصيلا كبيع ما في بيت أو حانوت أو ما وهب له أو وارثه وهما لا يعلمان به (ولو) جهل المعقود عليه (تفصيلا) وعلمت جملة (ك) بيع (عبدى) بفتح الدال مثني عبد حذفت نونه لاضافته لـ (رجلين بكذا) ثمن معلوم مشترك بينهما في مقابلته العبدين من غير بيان مال لكل عبد من الثمن المقابل لها فعملته معلومة وتفصيله مجهول (و) لا يجوز شراء (رطل) مثلا (من) لحم (شاة) مثلا قبل تدكيته أو قبل سلخها للجهل بصفة اللحم الا ان يكون المشتري هو بائع الشاة تقب بيعها لانه بصفة لحمها بحسب علمها ولا ان اللاحق للعقد كالواقف فيه فكانه باعها واستثنى ما اشتراه و يلغى تقييد المنع بعدم شرط خيار المشتري بالرؤية (و) لا يجوز بيع (تراب صائغ) ان وقع فسخ (ورده) مشتريه (لبائعه) ان لم يخلصه بل (ولو خلسه) فليس تخليصه ما ناع من رده (وله) أي المشتري (الاجر) في تخليصه رحيث قلنا ان المشتري يرجع باجارة

عمله فزادت على قيمة الخارج فهل يرجع بها أو انما يرجع بها لم تنزد على الخارج اقتصر ابن بونس على انه انما يرجع بها بشرط ان لا تزيد على الخارج (لا) يمنع بيع تراب (معدن ذهب او فضة) بغير صفته واما بصفته فيمنع اذ الشك في التماثل كتحقق التفاضل والفرق بين تراب المعدن وبين تراب الصائغ شدة الفرر في تراب الصائغ دون تراب المعدن (و) جاز بيع (شاة) مثلا مذكاة (قبل سلقها) جزافا لا وزنا فيمنع كافي المواق والحطاب (و) جاز بيع (حنطة) بكسر الحاء المهملة أى قمح مثلا بعد يدسها (في سنبل) بضم السين جمع سنبله قائمة بارضها قبل حصدها او بعد وقتا او منفوشا قبل درسها (و) في (تين) بعد درسها وقبل تذريتها (ان) كان البيع (بكيل) ككل اردب بسكذ او لم يتأخر تمام حصده ودرسها وتذريتها اكثر من نصف شهر (و) جاز بيع (قت) أى مقتوت أى حزمة رؤسها كلها في ناحية واحدة مما ثمرته في رأسه كقمح وشعير (جذاقا) بثلاث الجيم أى عذرة لا يمكن حزره عند رؤيته لا نحو فول وحمص وعدس مما ثمرته في جميع قصباته فلا يجوز بيع قتله لعدم امكان حزره عند رؤيته (لا) يجوز بيع الزرع جزافا حال كونه (منفوشا) أى مجعولا رؤسه الى جهات مختلفة لعدم امكان حزره (و) جاز بيع (زيت زيتون) أى قدر معلوم منه قبل عصره (بوزن) كرتل او قنطار (ان) لم (يختلف) وصفه بان عرف بحسب العادة ولم يتأخر تمام عصره عن نصف شهر ويجوز النقد فيه بشرط كما تنقيد المدونة فان اختلف وصفه فلا يجوز بيعه الا بعد عصره وعلم صفته في كل حال (الا ان يجرى) أى يشتري عند البيع الخيار للمشتري اذا علم صفته بعد عصره فيجوز البيع ولا يجوز النقد فيه حينئذ لتردده بين السلفية والثمنية (و) جاز بيع قدر معلوم كصاع من (دقيق حنطة) قبل طحنها ان لم يختلف وصفه فان اختلف فلا يجوز الا بشرط خيار المشتري (و) جاز بيع (صاع) مثلا او اكثر من صبرة معلومة جملة ما فيها من (ص) الصيعان او مجعولتها والمشتري عدده معلوم من صيعانها (او كل صاع) أى جاز بيع كل صاع بدرهم مثلا (من صبرة) والمشتري جميعها ان علمت جملة ما فيها من الصيعان بل (وان جهات) جملة صيعانها لانه يغتفر جهل الجملة اذا علم التفصيل (لا) يجوز بيع صيعان او اذرع او رطل غير معلومة العدد (منها) أى الصبرة او الشقة (واريد

لَا مَعْدِنٍ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ وَشَاةٍ قَبْلَ سَاخِهَا وَحِنْطَةٍ فِي سَنْبَلٍ وَتِنٍّ إِنْ بَكَيْلٍ وَقَتٍّ جِزَاقًا لَا مَنَفُوشًا وَزَيْتٍ زَيْتُونٍ بَوْزَنٍ إِنْ لَمْ يَخْتَلَفْ إِلَّا أَنْ يُخَيَّرَ وَدَقِيقٍ حِنْطَةٍ وَصَاعٍ أَوْ كُلِّ صَاعٍ مِنْ صُبْرَةٍ وَإِنْ جُهِاتٍ لَا مِنْهَا أَوْ رِيْدَ الْبَعْضُ وَشَاةٍ وَاسْتِثْنَاءُ أَرْبَعَةٍ أَرْطَالٍ وَلَا يَأْخُذُ لَحْمٌ غَيْرُهَا وَصُبْرَةٌ وَثَمْرَةٌ وَاسْتِثْنَاءُ قَدَرٍ ثَلَاثٍ وَجِلْدٍ وَسَاقِطٍ بِسَفَرٍ فَقَطْ وَجُزٍّ مُطْلَقًا وَتَوْلَاهُ الْمُشْتَرِي وَلَمْ يُجْبَرْ عَلَى الذَّبْحِ فِيهَا بِخِلَافِ الْأَرْطَالِ وَخَيْرٌ فِي دَفْعِ رَأْسٍ

البعض) أى شراؤه فقط لا الجميع لعلق الجبل بالتفصيل ايضا (و) جاز بيع (شاة) حية أو مذبوحة قبل سلقها (واستثناء أرطال) ونحوها لما لم يباع الثلث فان بيعت بعد سلقها اجاز استثناء قدر الثلث فقد قال الحطاب التحديد باربعة هو الذى في اكثر الروايات وفي بعضها ثلاثة وفي بعضها خمسة او ستة او اكثر مما دون الثلث (ولا ياخذ) بائع الشاة المستثنى أربعة ارطال منها (لحم غيرها) عوضا عنها لانه بيع طعام المعوضة قبل قبضه بناء على أن المستثنى مشتري (و) جاز بيع (صبرة وثمرة) على اصلها جزافا فيهما والواو بمعنى أو ومحط الجواز قوله (واستثناء قدر ثلث) من كيل أو وزن أو عدد فلا يجوز استثناء الاكثر من الثلث (و) جاز بيع حيوان واستثناء (جلد وساقط) منه أى رأسه وأكارعه لا كرشه وكبدته فانهما من اللحم فيجرى عليهما حكمه وهو الجوار فياخذون الثلث ان استثنى منه ارطال او المنع ان استثنى البطن كله أو جزأ معيناً منه لقول المدونة لا يجوز أن يستثنى الذئدة أو البطر أو الكبد (بسفر فقط) ظاهره انه قيد في الجلد والساقط يؤيده قول المدونة واما استثناء الجلد والرأس فقد اجازته مالك في السفر الا ثمن له هناك وكرهه في الحضر (و) جاز بيع شاة (جزء) شائع منه كربعة أو ثلثه أو نصفه (مطلقا) عن تمييزه بكونه ثلثا وعن تمييزه بالسفر وحينئذ يصير البائع شريكاً للمشتري بقدر المستثنى (وتولاه) أى المبيع المستثنى منه أرطال أو جلد ورأس فيباشر ثمنه من علف وسقى وحفظ وبيع وبيع وغيرها وقوله وتولاه (المشتري) خاص بصورة استثناء الجلد والساقط لانه لا يجوز بيع الذبح وله دفع المثل او القيمة للبائع صارا كأنهما في ذمته واما المستثنى منه جزء شائع فيتولى بهما بحسب مال كل منهما فيه واجرة ذبحه وسلخه عليهما كذلك (ولم يجبر المشتري على الذبح) فيهما أى مسألة الجلد والساقط ومسألة الجزء الشائع (بخلاف) استثناء (الارطال) فيجبر المشتري على الذبح لان البائع لا يتوصل لحقه من اللحم الذى استثناءه الا به (وخير في دفع) بدل او مثل (رأس وبقية وساقط

ومثل جلد (أو) دفع (قيمتها) أي الرأس (وهي) أي القيمة (أعدل) لبعدها عن شائبة الربا (وهل التخيير) بين
 المثل والقيمة (بالبائع أو المشتري قولان) تؤيد المدونة عليهم والقول بأنه المشتري أسعد بظواهرها (ولومات ما) أي الحيوان الذي
 بيع (و) استثنى منه (جزء) معين وهو الجلد والرأس والا كارع والارطال (ضمن المشتري) للبائع (جلدا وساقطا) لعدم
 جبره على الذبيح فيهما (لا) يضمن المشتري للبائع (الحما) وهو الذي عبر عنه قبل بالارطال لجبره على الذبيح ولما سكنت عنه البائع كان
 مفترطا (و) جاز بيع (جزاف) مثلث الجيم فارسي معرب وهو بيع الشيء بلا كيل ولا وزن ولا عدد وحده ابن عرفة بأنه بيع ما يمكن
 علم قدره دون أن يعلم ولا أصل منعه وخفف فيما شق عليه يريد من المعدود وقل جهله من المكيل والموزون اذ لا تشترط المشقة فيها
 (ان رى) أي أبصر حال البيع أو قبله واستمر المتبايعان على معرفته الى حين بيعه على مختار ابن رشد من جواز بيع الصبرة الغائبة
 برؤية متقدمة (و) ان (لم يكتر) المبيع (جدا) أي كثرة مانعة من حرز قدره بالسكيل أو الوزن أو العددان كثر جدا منع بيعه
 جزافا لعدم حرزه (و) ان (جهلاه) أي العاقدان أي جهلا مكيلاه أو وزنه أو عده (و) ان (حررا) أي العاقدان المبيع أي عرف قدره بالحزر
 أي الظن وكما معتادين للحزر وحزر بالفعل فلا بد من الامرين (و) ان (استوت أرضه) أي المبيع أي الارض التي هو عليها أي علم
 العاقدان أن أرضا استواءها حين البيع فان علمها أو ظنا عده فسد للغرر (و) ان (لم يعد) المبيع جزافا (بلا مشقة) فالمدود بلا مشقة يمنع
 بيعه جزافا (ولم تقصد افراده) أي المبيع جزافا فان كانت تقصد افراده وتختلف الرغبة فيها كلقيق والدواب والياب فلا يجوز بيعه
 جزافا في كل حال (الا ان يقل ثمن) الافراذ من (ه) (أ) كبيض وبطيخ ورمان فقد وقع في المذهب ما يدل على جواز بيعه جزافا (لا) يجوز

أَوْ قِيمَتِهَا وَهِيَ أَعْدَلُ وَهَلِ التَّخْيِيرُ لِلْبَّائِعِ أَوِ الْمُشْتَرِي قَوْلَانِ وَلَوْ مَاتَ مَا اسْتَشْتَرَى
 مِنْهُ مَعِينٌ ضَمِنَ الْمُشْتَرِي جِلْدًا وَسَاقِطًا لِحَاوِ جَزَافٍ إِنْ رِىَ وَلَمْ يَكْثُرْ
 حِذًّا وَجَهْلًا وَحَزَرَ أَوْ سَتَوَتْ أَرْضُهُ وَلَمْ يَعْدَ بِلَا مَشَقَّةٍ وَلَمْ تَقْصِدْ أَفْرَادَهُ إِلَّا
 أَنْ يَقِلَّ ثَمَنُهُ لَا غَيْرَ مَرَّتَيْنِ وَإِنْ مِلَّ ظَرْفٌ وَلَوْ ثَانِيًا بَعْدَ تَفَرُّغِهِ إِلَّا فِي كَسَلَةٍ
 تَبْنٍ وَعَصَافِيرٍ حَيَّةٍ بِقَفْصٍ وَحَمَامٍ بُرْجٍ وَثِيَابٍ وَتَقْدَانِ سَكٍّ وَالتَّعَامُلُ بِالْعَدَدِ
 وَالْأَجَازُ فَإِنْ عُلِمَ أَحَدُهُمَا يَعْلَمُ الْآخَرَ بِقَدْرِهِ خَيْرٌ وَإِنْ أَعْلَمَهُ أَوْ لَا فَسَدَ
 كَالْغَنِيِّ وَجَزَافٌ حَبٌّ مَعَ مَكِيلٍ مِنْهُ أَوْ أَرْضٌ وَجَزَافٌ أَرْضٌ مَعَ مَكِيلِهِ لَا

بيع (غير رئي) جزافا الا الخل
 فانه يفسد الفتح فيجوز بيعه
 جزافا بلا رؤية (وان) كان (ملء
 ظرف) أي وعاء كغزارة ان كان
 فارغا بل (ولو) كإد ملان و باع
 ما فيه مع مثله (ثانيا بعد تفرغه)
 فلا يجوز لعدم رؤية مثله ثانيا حين
 بيعهما وليس الظرف مكيلا
 معتادا والالم يكن جزافا واستثنى
 من واقمل ظرف الخ فقال (الا)
 انه يقع بيع ملء ظرف ثانيا بعد

تفرغه (في كسلة) اناء مضاف ومن خشب رقيق أو قصب فارسي

(التمين) وزيب مما جري العرف بجعله كالمكيل المعلوم فيجوز بيع ملئه فارغا وبيع ملئه الحاضر مع ملئه ثانيا بعد تفرغه لانه بمنزلة
 المكيل المعلوم (و) لا يجوز بيع (عصافير) ونحوها عما يتدخل من الطير (حية بقفص) لانه يدخل به فيه تحت بعض فلا يمكن
 حرزه ومفهوم حية جراز بيع لذبوحه جزافا وهو كذلك (و) لا يجوز بيع (حمام برج) لعدم امكان حرزه فان حرزه جاز (و) لا
 يجوز بيع (ثياب) ورقيق ودواب ونحوها جزافا لقصد افرادها (و) لا يجوز بيع نقد أي ذهب أو فضة جزافا (ان سك) بضم
 السين المهملة وشد السكاف أي صبيغ بالكيفية الخاصة وختم بختم السلطان (والتعامل) به بين الناس (بالعدد) وحده أو مع الوزن
 لقصد افراده (والا) أي وان لم يكن النقد مسكوكا سواء تعامل به وزنا أو عددا (جاز) بيعه جزافا لعدم قصد آحاده (فان) تباعا
 شيئا جزافا وأحدهما يعلم قدره دون الآخر ثم (علم أحدهما) أي المتبايعين جزافا بعد البيع (يعلم الآخر) حين البيع (بقدره)
 أي المبيع جزافا (خير) غير العالم بقدره في فسخ البيع لان العالم بقدره غره ابن رشد ما يعد أو يكال أو يوزن لا يجوز بيعه جزافا لا مع
 استواء البائع والمبتاع في الجهل بعد ما يعد منه ووزن ما يوزن وكيل ما يكال لانه متى علم ذلك أحدهما وجهله الآخر كان العالم بذلك قد
 غر الجاهل وغشه (وان أعلمه) أي أعلم العالم الجاهل بعلمه بقدره أو علم به من غيره (فسد) البيع للغرر والخطر وشبهه في الفساد
 فقال (ك) بيع الامة (الغنة) بشرط كرتها مغنية لاستزادة ثمنها فهو فاسد (و) لا يجوز بيع (جزاف حب) كقمح مما
 أصله أن يباع كإلا (مع مكيل منه) أي الحب كأردب لخروج أحدهما عن أصله (أو) مع مكيل (أرض) ونحوها مما أصله البيع
 جزافا لخروجهما معان أصلهما (و) لا يجوز بيع (جزاف أرض مع مكيلاه) أي المذكور لخروج أحدهما عن أصله (لا) يمنع

بيع جزاف أرض (مع) مكيل (حب) لبيع، كل منهما على أصله (ويجوز) أن يباع (جزافان) صفقة واحدة سواء كان أصلهما أن يباعا جزافاً أو كيلاً أو أحدهما كيلاً والآخر جزافاً لانهما في معنى جزاف واحد (و) يجوز أن يباع (مكيلان) كذلك صفقة واحدة (و) يجوز أن يباع (جزاف) سواء كان أصله أن يباع جزافاً كقطعه أرض أو كيلاً كصبرة حب (مع عرض) لا يباع كيلاً ولا وزناً كرقيق وحيوان (و) يجوز أن يباع (جزافان) صفقة واحدة (على كيل أن تعد الكيل) أي ثمنه كبيع صبرتي قمح كل أردب من كل منهما بدينار (و) اتحدت (الصفقة) للجزافين المبيعين على كيل لانهما في معنى صبرة واحدة وجزاف واحد واحترز باتحاد الكيل من اختلافه كصبرتي قمح أحدهما ثلاثة أرداب بدينار والآخر أربعة به يمنع (ولا يضاف لجزاف) يبيع (على كيل) كصبرة قمح كل أردب منهما بدرهم (غيره) أي الجزاف كسلعة كذا بدون تسمية ثمن لها أو ثمنها من جملة ما اشترى به المكيل لجهل ما يخصها منه (مطلقاً) عن تقدير السلعة بكونها من غير جنس الجزاف (و) جاز البيع الذي علم وصف مبيعه (برؤية بعض) المبيع (المثلي) وهو الذي يكال كقمح أو وزن كقطن أو بعد كيض أو ما المقوم فلا يكفي في جواز بيعه رؤية بعضه وقال ابن عبد السلام ظاهر الروايات مشاركة المقوم المثلي (و) جاز البيع برؤية بعض (الصوان) بكسر الصاد وهو ما يصبون الشيء كقشر رمان ويبيض ويطبخ وجوز لوزو بندق وإن لم يكسر شيء منه ليرى ما بداخله (و) جاز بيع عروض أو طعام في عدل بكسر العين مع الاعتماد في معرفتها (على) رؤية أو سماع ما كتب في (البرنامج) بفتح الموحدة وكون الرأسمال جنس أعجمي معناه الدفتر (و) جاز بيع غير الجزاف (من الأعمى) أي له هذا هو الذي يتوهم عدم جوازه وأما بيعه ما لم يكن له فلا يتوهم منعه (و) جاز البيع والشراء المعتمد في معرفة مبيعه (برؤية) سابقة على وقت العقد (لا يتغير) المبيع (بعدها) إلى حين العقد عادة فإن كان يتغير بعدها عادة فلا يجوز على البت ويجوز على شرط خيار الرؤية (و) أن يبيع ما في العدل (٩) على البرنامج وقبضه المشتري وغاب عليه ثم أتى بثياب مخالقة لما كتب في

البرنامج وادعى أنه ما وجد في العدل إلا هي وقد ضاع البرنامج أو لم يضع وادعى البائع أن المشتري غير ما وجده في العدل وإن ما كان فيه موافق لما في البرنامج فالقول قول البائع (وحلفه) إن ما في العدل موافق لما كتب في

مَعَ حَبٍّ وَيَجُوزُ جَزَافَانِ وَمَكِيلَانِ وَجَزَافٌ مَعَ عَرْضٍ وَجَزَافَانِ عَلَى كَيْلٍ إِنْ اتَّعَدَ الْكَيْلُ وَالصَّفَّةُ وَلَا يُضَافُ لْجَزَافٍ عَلَى كَيْلٍ غَيْرُهُ مُطْلَقًا وَجَازَ بِرُؤْيَا بَعْضِ الْمِثْلِيِّ وَالصَّوَّانِ وَعَلَى الْبَرْنَامِجِ وَمِنْ الْأَعْمَى وَبِرُؤْيَا لَا يَتَغَيَّرُ بَعْدَهَا وَحَلَفَ مُدَّعٍ لِبَيْعٍ بَرْنَامِجٍ أَنْ مُوَافَقَتَهُ لِلْمَكْتُوبِ وَعَدَمَ دَفْعِ رَدِيٍّ أَوْ نَاقِصٍ وَبَقَاءِ الصَّفَّةِ إِنْ شَكَّ وَغَائِبٍ وَلَوْ بِلَا وَصْفٍ عَلَى خِيَارِهِ بِالرُّؤْيَا أَوْ عَلَى يَوْمٍ

(٢ — جواهر الكيل — ثاني)

ما كتبت صفاته بـ (برنامج) ومعمول حلف (أن موافقته) أي ما وجد في العدل عن نحو الثياب (للمكتوب) في البرنامج ثابتة فإن حلف فلا شيء عليه وإن نكل حلف المشتري ورده على البائع وإن نكل لزمه ما أتى به ولا شيء له على البائع (و) أن دفع شخص لأخر ديناراً أو دراهم صرفاً أو ثمن سلعة وقبضها المدفوع له مصداقاً أوها في عددها وجودها وغاب عليها ثم ردها كلها أو بعضها وادعى أنه وجده رديئاً أو ناقصاً وزناً أو نكراً دفعها ذلك حلف دافع مدع (عدم دفع رديء أو ناقص) أنه ما دفع إلا جيداً في علمه إلا أن يتحقق أنه ليس منه فيحلف على البت فإن نكل حلف قابضها على ما دعاه فإن حلف فيلزم الدافع إتمام العدد إن كان المدعي نقص العدد أو بدل ما اتفق التقاد على ردائه إن كان المدعي رداءه الدراهم أو الدينار (و) أن يبيع شيء برؤية سابقة لا يتغير المبيع بعدها عادة وقبضه المبتاع ظاهراً بقاءه على صفته التي رآه بها ثم ادعى أنه تغيرت صفته قبل قبضه وخالفه البائع وادعى بقاءه بصفته التي رآه بها (حلف) البائع على بقاء الصفة التي رآه المشتري بها (أن شك) أي شك أهل المعرفة هل يتغير فيما بين رؤيته وقبضه أم لا فإن قطع بعدم التغير بين الرؤيتين فالقول للبائع بلائمين وإن قطع به فالقول للمشتري كذلك (و) جاز بيع معين (غائب) عن محل العقد معروف بوصف بل (ولو بلا وصف) لنوعه أو جنسه (على شرط خياره) أي المشتري في الإمضاء والرد (بالرؤية) للمبيع لأن وقع البيع على اللزوم أو السكوت فيفسد للجهل بالمبيع وهناك من يقول إن الغائب لا يباع إلا على صفة أو رؤية متقدمة قال في المقدمات وهو الصحيح وفي كتاب الثمر من المدونة وهو قولها في بيع الدار والأرضين الغائبة لا يتبع إلا بصفة أو رؤية متقدمة دليل له (أو) أي ولو يبيع بالصفة على اللزوم غائب (على يوم) فقطعها بآجاز واعتراض الخطاب كلام المصنف باقتضائه أن الحاضر بالبلد لا يباع بالصفة مع أن الذي يفيد النقل أن حاضر مجلس العقد لا بد من رؤيته إلا ما في فتحة ضرر وفساد وغير حاضر مجلس العقد يجوز بالصفة

ولو بالبلد على المشهور وان لم يكن في احضاره مشقة ويؤخذ هذا من المدونة من خمسة مواضع (أو) أى وجاز بيع غائب بالصفة ولو (وصفه غير بائعه) بأن وصفه بائعه وقبره دعى من قال لا يجوز بيع غائب بوصف بائعه لأنه قد تجاوز في صفاته لتفريق وتحسين سلعة (ان لم يبعد) الغائب المبيع بتا بصفة ورؤية متقدمة فان بعد فلا يجوز اما المبيع بالصفة أو الرؤية المتقدمة على الخيار بالرؤية أو بدونها أى الصفة والرؤية فكذلك أى على الخيار فيجوز ولو بعد فتحصل ان ما يبيع برؤية متقدمة يشترط فيه أن لا يتغير بعدها وان لا يبعد وما يبيع بصفة يشترط فيه أن لا يبعد وان المبيع على الخيار لا يشترط فيه قرب ولا عدم تغير فان بعد (كخراسان) مدينة باقصى المشرق (من أفريقية) مدينة بوسط المغرب فلا يجوز (و) ان (لم تمكن رؤيته) أى المبيع بالصفة بالزوم (بلا مشقة) بأن أمكنت بمشقة الغائب عن البلد ومفهومه انها أن أمكنت بلا مشقة فان كان حاضرا في محل البيع فلا يجوز بيعه بالصفة وان غاب عنه جاز بيعه به ولو كان حاضرا بالبلد على المشهور (و) جاز (النقد) أى تعجيل دفع الثمن للبائع تطوعا بلا شرط (فيه) أى بيع الغائب على الزوم عقارا كان المبيع أو غيره لا على الخيار فيمنع التقديف ولو تطوعا (و) جاز النقد (مع الشرط) من البائع على المشتري لتعجيل الثمن (في) بيع (العقار) على الزوم بوصف غير بائعه وان بعد لا نه لا يسرع غيره بخلاف غيره واما بوصف بائعه فلا يجوز النقد فيه بشرط ويجوز تطوعا (و) ضمنه أى العقار المبيع غائبا جزافا (المشتري) بمجرد العقد يبيع بشرط النقد أم لا ان لم يكن في المبيع حق توفية فان بيعت الدار مزارعة فالضمان من البائع بلا اشكال (و) جاز النقد مع الشرط (في غيره) أى العقار المبيع غائبا (ان قرب) محله (كاليومين) ذهابا وبيع على الزوم برؤية متقدمة أو بوصف غير بائعه ولم يكن فيه حق توفية والكاف استقصائية (و) ضمنه (أى غير العقار المبيع غائبا بشرط النقد أم لا) (بائع الا لشرط) ان ضمناه على مشتركه فلا يضمنه البائع (او منازعة) من المشتري للبائع في ان العقد صايف العقار المبيع غائبا باقيا او االكاسا او معينا فضائه (١٠) حيثئذ من بائعه لان الاصل انتفاء ضمنا نه عن المشتري فلا ينتقل اليه الا بالمرحوق (وقبضه) أى المبيع الغائب غير العقار أى الخروج (التيان) به (على المشتري) وشرطه على بائعه مع كون ضمائه منه يفسد بيعه (و) حرم (في) بيع (نقد) أى ذهب او فضة بنقد (و) فى بيع (طعام) بطعام (و) بافضل (أى زيادة) (و) ربا (نساء) بفتح النون ممدود أى تأخير وضافته

أَوْ وَصَفَهُ غَيْرُ بَائِعِهِ إِنْ لَمْ يَبْعُدْ كَخِرَاسَانَ مِنْ أَفْرِيقِيَّةٍ وَلَمْ تُمْكِنْ رُؤْيَاهُ بِلَا مَشَقَّةٍ وَالتَّقْدِيفُ مَعَ الشَّرْطِ فِي الْعَقَارِ وَضَمْنُهُ الْمُشْتَرِي وَفِي غَيْرِهِ إِنْ قَرَّبَ كَالْيَوْمَيْنِ وَضَمْنُهُ بَائِعٌ إِلَّا لَشَرْطٍ أَوْ مُنَازَعَةٍ وَقَبْضُهُ عَلَى الْمُشْتَرِي وَحَرْمٌ فِي تَقْدِوِطْعَامٍ بِأَفْضَلٍ وَنِسَاءٍ لَا دِينَارٌ وَدِرْهَمٌ أَوْ غَيْرُهُ بِمِثْلَيْهِمَا وَمَوْخَرٌ وَلَوْ قَرِيبًا أَوْ غَائِبَةً أَوْ عَقْدًا وَكُلٌّ فِي الْقَبْضِ أَوْ غَابَ تَقْدَأُ أَحَدَهُمَا وَطَالَ أَوْ تَقْدَأُهَا أَوْ بِمَوْاعِدَةٍ أَوْ بِدَيْنٍ إِنْ تَأَجَّلَ

الليتان (لا) يجوز ان يباع (دينار ودرهم) دينار ودرهم لعدم تحقق المائلة باحتمال رغبة احدهما في دينار وان الآخر فيقال به بديناره وبعض درهمه ويصير باقى درهمه في مقابلة درهم الآخر والشك في التماثل كتحقق التفاضل والفضل المتوهم كالفضل الحق (و) ان يباع (غيره) أى المذكور من الدينار والدرهم كشاة ودينار أو درهم (بمثالهما) أى دينار ودرهم بالنسبة للمثال الاول وشاة ودينار أو درهم بالنسبة للمثال الثانى (و) حرم صرف (هؤخر) ان كان التأخير طويلا بل (ولو) كان التأخير منهما او من أحدهما (قريبا) مع فرقة بدن أو التأخير اليسير بدون فرقة بدن فقيه قولان مذهب المدونة كراهته ومذهب الموازية والعقوبة جوازه (او) كان التأخير (غلبة) بحيلولة سيل أو نار أو عدو بينهما (أو عقد) شخص الصرف (و) كل (غيره) فى القبض) فيبطل لانه مظنة التأخير الا ان يقبض الوكيل بحضرة موكله فيجوز على الراجح وقد شهر فى الشامل منعه (أو) أى وحرم صرف مؤخر ان غاب العوضان معا بل ولو (غاب نقد) دنائير أو دراهم (أحدها) أى المتصارفين (وطال) زمن غيبته فيفسد الصرف وعطف على نقد أحدها فقال (أو) غاب (نقدها) أى دنائير ودراهم المتصارفين معا فيحرم وان لم يحصل طول ولا فرقة بدن (أو) أى ولو حصل التأخير (بمواعدة) منهما بالصرف أى جعلها عقدا كذهب بنا الى السوق بدرهمك فان كانت جيادا أخذتها منك كل عشرة بدينار فتحرم المواعدة المذكورة وشهره ابن الحاجب وابن عبد السلام وقال ابن رشد هو ظاهر المدونة وشهر المازرى الكراهة ونسبها للمخمسى للمالك وابن القاسم رضى الله تعالى عنهما وصدر به فى المقدمات ونسبه لابن القاسم ونصه واما المواعدة فتكره فان وقع ذلك وتم الصرف فلا يفسخ عند ابن القاسم وقال اصبح يفسخ (أو) أى ولو حصل (ب) التأخير (ب) صرف (دين) بدین (ان تأجل) الدينان عليهما بان كان لاحدهما على الآخر دنائير مؤجلة وللآخر عليه دراهم كذلك سواء اتفق الاجلان او اختلفا وتصارفا قبل

حلولهما بان اسقط كل منهما ماله على الآخر في نظير اسقاط الآخر ماله عليه بل (وان) تاجل (من احدهما) وحل الآخر لان الحق في أجل دين العين للمدين سواء كان من بيع أو قرض فليس له به أخذه قبل أجله بغير رضا المدين فان تاجلا فقد اشترى كل منهما ماله عليه على ان لا يستحقه حتى يحل أجله فيقضيه من نفسه فقد تاخر قبض كل منهما ما اشتراه بالصرف عن عقده بمدة لأجل طالت أو قصرت وان تاجل من أحدهما فقد اشترى المدين المؤجل ماله عليه على انه لا يستحق قبضه الا بعد مضي أجله فيقضيه من نفسه فقد تاخر قبضه عن صرفه بمدة الأجل (او) كان التأخير بصرف مرتين من رهننا بعد وفاة الدين أو قبله أو مودع بالفتح من مودع بالكسر وديعة (غالب رهن) مصرف (أو وديعة) مصرف عن مجلس عقد الصرف فيحرم التأخير القبض عن العقد لان حيازة المرتين والمودع بالفتح حيازة امانة وضمان الرهن والوديعة من الرهن والمودع بالكسر اصالة ولا يتقلضانها الا بقبضهما من انفسهما بعد وصولهما الى المحل الذي به الرهن والوديعة فقد تاخر قبضهما عن صرفهما (ولو ك) المذكور من الرهن والوديعة أى صبيغ ذناير أو دراهم وختم عليها بختم السلطان وأشار بالمباغية الى القول بجواز صرف الرهن المسكوك والوديعة المسكوكه غائبين عن مجلس الصرف وشبه في منع الصرف مع الغيبة فقال (ك) - مصرف حلى ذهب أو فضة (مستاجر) بفتح الج (وعارية) أى أومار فيحرم صرفهما غائبين لما تقدم في الرهن والوديعة (و) كصرف نقد غائب (مغصوب) من ماله كسواء صرفه غاصبه أو غيره فيحرم (ان) كان قد (صبيغ المغصوب لا حتمال هلا كنه فيلزم قيمته لمن غصبه لا لتحاقه بالمقوم باصاغته وصرفه يحتمل كونه اقل او اكثر من قيمته وهما جنس واحد فادى صرفه في غيبته لا حتمال ربالفضل وهو كتحققه (الا ان يذهب) أى يخرج المغصوب المصوغ من يد غاصبه بتلف أو غيره (فيضمن) الغاصب (قيمه) حالة (ف) هى (كالدائن) الحال في جواز الصرف (و) حرم الصرف (بتصديق) من أحد المتصارفين الآخر (في) عدداً ووزن او جودة نقد (ه) الذى (١١) يدفعه لانه قد يجتبر به بعد تقريهما فيجده

ناقصاً أو رديفاً فيرجع فيؤدى الى صرف مؤخر وشبه في منع التصديق فقال كبدالة شخصين بشئين (ربو بين) نقدين كدناير بمثلها أو دراهم بمثلها أو طعامين متحدى الجنس قال ابن رشد فان وقع الصرف أو مبادلة الربو بين بتصديق فلا يفسخ

وَأَنْ مِنْ أَحَدِهِمَا وَغَابَ رَهْنٌ أَوْ وَدِيعَةٌ وَلَوْ سَكَّ كَمُسْتَأْجَرٍ وَعَارِيَةٍ وَمَغْصُوبٍ
أَنْ صَبِغَ إِلَّا أَنْ يَذْهَبَ فَيُضْمَنُ قِيَمَتَهُ فَكَالْدَيْنِ وَبِتَصَدِيقٍ فِيهِ كَمُبَادَلَةِ رَبَوِيَيْنِ
وَمُقَرَّضٍ وَمَبِيعٍ لِأَجَلٍ وَرَأْسِ مَالٍ سَلَمٍ وَمُعْجَلٍ قَبْلَ أَجَلِهِ وَبَيْعٍ وَصَرَفٍ
إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْجَمِيعُ دِينَاراً أَوْ يَجْتَمِعَ فِيهِ وَسَلْعَةٌ بِدِينَارٍ إِلَّا دِرْهَمَيْنِ أَنْ
تَأْجَلَ الْجَمِيعُ أَوْ السَّلْعَةُ

الاختلاف فيه وقال ابن يونس ولا يجوز التصديق في الصرف ولا في بدل الطعامين فلا يجوز ان يصارفة سوارين على ان يصدقه في وزنهما وينقص البيع وان اقرقا ووجدها كذلك فلا بد أن ينقص قلو وزنهما قبل التفرق فوجد نقصا فرضيه أو زيادة فتوكلها الاخر فذلك جائز (و) ككل شئ (مقرض) بضم الميم سواء كان طعاماً ونقداً أو غيرهما فيحرم التصديق فيه لاحتمال وجود نقص أو عيب فيغتنفه لحاجته أو عرضا عن معروف التسليف فيلزم السلف بزيادة (و) ككل شئ (مبيع) بضم الميم (شمن) (لأجل) معلوم طعاما كان أو غيره فيحرم التصديق فيه لئلا يجد نقصا فيغتنفه لتأجيل الثمن فيؤدى لا كل المال بالباطل (و) ككل (رأس) أى أصل (مال سلم) أى مسلم فيه فيحرم التصديق فيه لئلا يجد نقصا فيغتنفه لتأجيل المسلم فيه فيلزم أكل المال بالباطل (و) ككل دين (معجل قبل) حلول (أجله) فيحرم التصديق فيه لئلا يجد نقصا فيغتنفه لتأجيل فيصير سلفا جاز نفعاً لان المعجل بكسر الجيم مسلف (و) حرم أن يجمع بين (بيع وصرف) في عقد واحد كبيع ثوب ودينار بعشرين درهماً وصرف الدينار عشرة دراهم لتنافي أحكامهما لجواز الأجل والخيار والتصديق في البيع وامتناعها في الصرف فان وقع ففيل هو كما عهده الفاسد فيفسخ ولو مع الفوات وقيل من البياعات المكروهة فيفسخ مع القيام لاه الفوات ابن رشد وهو المذهب انه استثنى أهل المذهب من منع جمع البيع والصرف صورتين اولاهما قوله (الا ان يكون الجميع) أى النقد الذى اجتمع فيه البيع والصرف (دينارا) واحداً كان يشترى سلعة ودرهم دينار والثانية قوله (أو) - يكون الجميع اكثر من دينار (بجتمعا) أى البيع والصرف (فيه) أى الدينار كان يشترى ثوبا عشرة دراهم دينارين وصرف الدينار عشرة دراهم دينارين وثوب دينار ونصف والدرهم نصف دينار فقد اجتمع البيع والصرف في دينار (و) حرم (سلعة) أى بهما (دينارا) الا درهمين ان تاجل (أى تاخر عن العقد) الجميع أى الدينار من المشتري والسلعة والدرهمان من البائع (أو) تعجل الدينار والدرهمان وتاجلت (السلعة) لانه بيع وصرف تاخر

عوضاه في الأولى وبعضهما في الثانية (أو) تعجلت السلعة وأحد النقدين وتاجل (أحد النقدين) أو بعضه (بخلاف تأجيلهما) أي النقدين بأجل واحد وتعجل السلعة فهي جائز لا لئلا يعلو على قصد البيع وتبعية الصرف مع بسارته فإن اختلف أجلهما منع (أو) أي وبخلاف (تعجيل الجميع) فيجوز بالأولى من تعجيل السلعة وحدها قال الخطاب هذه المسألة من مسائل اجتماع البيع والصرف وخصها بالذكور لأنهم جوزوا فيها ما لم يجوزوه في غيرها من مسائلهم أجازوا فيها تعجيل السلعة مع تأجيل النقدين وشبهه في مطلق الجواز فقال (ك) استثناء (دراهم من دنانير) شرط (المقاصة) أي كلما يجتمع من الدراهم المستثناة صرف دينار أسقط له دينار (و) الحال أنه (لم يفضل) شيء من الدراهم بعد المقاصة فيجوز وذلك كشرء عشر سلع كل سلعة بدينار إلا درهماً ودرهمين وصرف الدينار عشرة دراهم وشرط المقاصة فكأنها ما دخل على أن ثمنها تسعة أو ثمانية دنانير فيجوز نقداً وإلى أجل لئلا يحض البيع بالدينار وانتفاء الصرف (و) الحكم (في) فضل الدرهم (والدرهمين) بعد المقاصة كشرء عشر سلع كل سلعة بدينار إلا درهماً وعشر أو خمس درهم فمجموع الدراهم المستثناة أحد عشر أو اثنا عشر يسقط بالمقاصة عشرة في نظير اسقاط دينار ويبقى درهم أو درهمان (ك) حكم (ذلك) المتقدم من شراء سلعة بدينار إلا درهمين من أنه ان تعجل الجميع أو السلعة جازوا الامنع (و) الحكم (في) فضل (أكثر) من درهمين بعد المقاصة بأن كان المستثنى من كل دينار في المثال السابق درهمان ونصفاً فمجموع الدراهم المستثناة خمسة عشر تسقط عشرة بالمقاصة وتبقى خمسة (ك) حكم اجتماع (البيع والصرف) من الجواز أن اجتماعاً في دينار بشرط تعجيل الجميع (و) حرم (صائع) أي معاقدته وفسرها بقوله (يعطي) بفتح الطاء (الزينة) من الدنانير أو الدراهم الحلي معصوم عنده أو لسبيكة يذهب أو فضة عنده يصوغها حلياً (١٢) (و) يعطي (الاجرة) لصياغته وذلك صادق بصورتين أحدهما أن يشتري

أَوْ أَحَدُ النَّقْدَيْنِ بِخِلَافِ تَأْجِيلِهِمَا أَوْ تَعْجِيلِ الْجَمِيعِ كَدَرَاهِمٍ مِنْ دَنَانِيرٍ بِالْمُقَاصَةِ وَلَمْ يُفْضَلْ شَيْءٌ وَفِي الدَّرَاهِمِينَ كَذَلِكَ وَفِي أَكْثَرِ كَالْبَيْعِ وَالصَّرْفِ وَصَائِغُ يُعْطَى الزَّيْنَةُ وَالْأُجْرَةُ كَزَيْتُونٍ وَأُجْرَتُهُ لِمَعْصَرَةٍ بِخِلَافِ تَبْرِ يُعْطِيهِ الْمَسَافِرُ وَأُجْرَتُهُ دَارُ الضَّرْبِ لِأَخْذِ زَيْنَتِهِ وَالْأُظْهَرُ خِلَافُهُ وَبِخِلَافِ دَرَاهِمٍ بِنِصْفِ وَقُلُوسٍ أَوْ غَيْرِهِ فِي بَيْعٍ وَسُكَا وَاتَّحَدَتْ

من صائغ سبيكة ذهب بوزنها دنانير أو سبيكة فضة بوزنها دراهم ويترك السبيكة عنده على أنه يصيغها حلياً مثلاً ويزيده أجره الصياغة وفي هذه ربانساء وربما فضل والثانية أن يشتري منه حلياً مصوغاً عنده بوزنه ذهباً أو فضة ويزيده الاجرة

ربما الفضل فقط بل يزداد الاجرة جازت الثانية

وعرف

وامتنعت الأولى للنساء فإن اشترى الذهب بفضة أو الفضة بذهب جازت الثانية ولو زاده الاجرة وامتنعت الأولى ولو لم يعطه أجره للتأخير وشبه في المنع فقال (ك) دفع (زيتون) وسهم ويزركتان وقرطم وحب فيجل أحمر وقصب (و) دفع (أجرة) عصر (مَعْصَرَةٍ) أي لذي معصرة أو يأخذ صاحب الحب من المعصرة قدر ما يخرج منه من الزيت بالنحرى إن لوعصر الآن فيمنع لعدم تحقق المماثلة في القدر ولا مفهوم لدفع الاجرة إذ المنع متحقق للعلة المذكورة وهو عدم تحقق المماثلة في القدر وأخرج من المنع فقال (بخلاف تبر يعطيه المسافر) (و) يعطي (أجرته) أي أجره (دار الضرب) أي أهله (ليأخذ) المسافر من أهل دار الضرب (زينة) أي التبر مسكوكاً عاجلاً فيجوز أن كان فيه رباناً الفضل لا احتياج المسافر للرحيل (والأظهر) عند ابن رشد من الخلاف (خلافه) أي الجواز وخلاف الجواز هو المنع (وبخلاف) إعطاء (درهم) ثمر عي أو ما يروج رواجه زاد وزنه عنه أو نقص (بنصف) أي الدرهم أي ما يروج رواجه النصف زاد وزنه أو نقص (وقلوس) أي يدفعه ليأخذ بنصفه فضة وبقايقه فلوساً (أو غيره) أي غير المذكور من القلوس كطعام أو عرض قال الخطاب تعرف هذه المسألة بمسألة الرد في الدرهم وصورتها أن يعطي درهماً يأخذ بدل نصفه فلوساً أو طعاماً أو عرضاً أو بنصف الباقي فضة والأصل فيها المنع لما تقدم أنه لا يجوز أن يضاف لأحد النقدين في الصرف جنس آخر لا أنه يؤدي للجهل بالائتمال وهو كتحقق التفاضل لكن استثنيت هذه من القاعدة المذكورة لضرورة الناس المعاملات (في) بيع (واجارة) وكراء فلا يجوز في هبة ولا صدقة ولا فرض (وسكا) أي الدرهم والنصف فلا يجوز في غير مسكوكين ولا في مسكوك وغير (واتحدت) سكة الدرهم ونصفه قال الخطاب انظر ما معني هذا الشرط وما المراد منه هل هو كونهما سكة ملك واحد أو سكة مملوكة واحدة وإن تعددت المملوك إذا كان التعامل بين الناس بملك السكك أو ولو كان الدرهم سكة ملك والنصف سكة ملك آخر وجرى التعامل بين

الناس بان هذا نصف هذا وعلى هذا تبدل فتاوى المتأخرين (وعرف الوزن) للدرهم ونصفه فمن شرط الرد معرفة الوزن والا كان بيع الفضة بالفضة جزفا ولا خفاء في منعه (وانتقد) أى عجل (الجميع) أى درهم ومقابلة من النصف فلا يجوز مع تأخير شي منها (ك) بيع سبعة (دينار الادرهين) في الجواز ان تعجل الجميع أو السلعة وتأجل النقدان (و) من صرف من رجل دينارا بدرهم ثم لقيه بعد أيام فقال له قد استرخصت مني الدينار فزدني فزاده درهم نقد او الى اجل فجاز ولا ينقض الصرف وقوله نقد او الى اجل يفيد ان الزيادة كاهلية لا من جملة الصرف ثم ان اطلع على عيب في الدراهم الاصلية ورددها (ردت زيادة بعده) أى الصرف المردود (لعيبه) لانها زبدت لأجله (لا) ترد الزيادة بعده (لعيبه) هذا ما في المدونة والذي في الموازية له ردها لعيبها ثابت (مطلقا) عن تقييده بتعينها وعدم ايجابها فبين ما في الكتابين خلاف (أو) عدم ردها لعيبها (الا ان يوجبها) دافعا على نفسه بان يعطيها له بعد قوله نقصتني عن صرف الناس فزدني وحيث ترد لعيبها فيحمل ما في المدونة على عدم ايجابها وما في الموازية على ايجابها فبينها وفاق (أو) عدم ردها لعيبها (ان عينت) عند دفعها وعليه يحمل ما في المدونة فان لم تعين ردت لعيبها وعليه حمل ما في الموازية فلا خلاف أيضا في الجواب (تأويلان) ثلاثة الاول بالخلاف والثاني والثالث بالوافق وببحث المازري في الثالث بان قول المدونة فزاده درهما نقدا أو الى اجل يرده لان المؤجل غير معين ويوجب بان معني قولها الى اجل انه قال له أنا أريد عند اجل كذا فجاءه عند الاجل فاعطاه درهما فوجدته يفا فليس عليه بدله لانه رضى بمادفعه اليه ولم يلتزم غيره (وان) صرف شخص من آخر دنائير بدرهم ثم اطلع أحدهما على عيب فيما قبضه (رضي) واجد العيب (بالخضرة بنقص وزن) في الدناير او الدراهم صح الصرف لان له الصرف به ابتداء (أو) رضى (بكرصاص) ونحاس وحديد (بالخضرة) أى خضرة (١٣) عقد الصرف ويلزمها خضرة الاطلاع

صح الصرف (أو) لم يرض واجد العيب به (و) رضى (دافع الميعب) باتمامه (اي الصرف بتكميل الوزن أو العدد وتبديل كل رصاص صح الصرف (أو) رضى آخذ الميعب (و) نقصد (مغشوش) بادنى منه كدينار مغشوش بفضة أو نحاس ودراهم مغشوشة بنحاس او رضى

وَعُرِفَ الْوَزْنُ وَانْتَقَدَ الْجَمِيعُ كَدِينَارٍ إِلَّا دَرَاهِمِينَ وَالْأَوَّلُ زِدْتُ زِيَادَةً بَعْدَهُ لِعَيْبِهِ لَا لِعَيْبِهَا وَهَلْ مُطْلَقًا أَوْ يُوْجِبُهَا أَوْ أَنْ عَيْنَتْ تَأْوِيلَاتٌ وَأَنْ رَضِيَ بِالْخَضِرَةِ بِنَقْصِ وَزْنٍ أَوْ بِكَرْصَاصٍ بِالْخَضِرَةِ أَوْ رَضِيَ بِإِتْمَامِهِ أَوْ بِمَغْشُوشٍ مُطْلَقًا صَحَّ وَأُجْبِرَ عَلَيْهِ أَنْ لَمْ تَعَيَّنْ وَأَنْ طَالَ نُقْضُ أَنْ قَامَ بِهِ كَنَقْصِ الْعَدَدِ وَهَلْ مُعَيَّنٌ مَغْشُوشٌ كَذَلِكَ أَوْ يَجُوزُ فِيهِ الْبَدَلُ تَرَدُّدٌ وَحَيْثُ نُقِضَ فَأَصْغَرُ دِينَارٍ إِلَّا أَنْ يَتَعَدَّاهُ فَأَكْبَرُ مِنْهُ لَا الْجَمِيعُ

دافعه بأبداه صح للصرف (مطلقا) أى سواء كان النقد معيناً من الجانبين أو أحدهما أو غير معين وجواب ان رضى (صح) الصرف وجزفه من الثلاثة قبله لدلالة هذا عليه وان تصارفا دينارا بدرهم ووجد أحدهما عيبا فيما قبضه وقام بحقه بخضرة النقد في نقص القدر وفي المغشوش مطلقا عن التقييد بالخضرة وتنازع في اتمام الصرف وفسخه (أجبر) الممتنع منهما من اتمامه (عليه) أى اتمام العقد بتكميل القدر وتبديل المغشوش (ان لم تعين) الدناير والدراهم للصرف عند عقده بان قال له بعنى عشرة دنائير بمائة درهم فان عيناهما أو أحدهما فلا يجبر عليه (وان طال) ما بين الاطلاع على العيب وعقد الصرف ولو حكما بان افتراقا لبدن بلا طول (نقض) أى فسخ الصرف في جميع ما تقدم انزله الرضا به بالخضرة (ان قام) اجد العيب (به) وشبهه في النقض لا بتقييد التقييم فقال (كنقض العدد) اذا وجد في أحد النقدين سيرا كان أو كثيرا بعد مفارقة طول فلا يجوز الرضا به وينقض الصرف (وهل معين ما) أى النقد الذى (غش) سواء كان التعمين من الجانبين كعني هذا الدينار بهذه الدراهم العشرة أو أحدها كعني هذا الدينار بعشرة دراهم أو هذه الدراهم العشرة بدينار (كذلك) أى كنقض العدد في تعين نقض الصرف ان قام به بعد مفارقة او طول (او يجوز فيه) أى المعين المغشوش (البديل) فى الجواب (تردد) أى طريقتان المتأخرين فى النقل عن المتقدمين (وحيث نقض) أى حكم بفسخ الصرف (و) الذى ينقض صرفه (أصغر دينار) لاجمعها اذا كان فيها كبيرة وصغيرة كدينار صرفه خمسة دراهم وآخر صرفه عشرة دراهم وآخر صرفه عشرون درهما فان كان العيب فى درهم الى خمسة فالذى ينقض صرفه دينار الخمسة (الا ان يتعدى) صرفه (أ) الاصغر ما فيه العيب من الدراهم كستة الى عشرة (ق) الذى ينقض صرفه دينار (أكبر منه) وهو ذو العشرة الا ان يتعداه كاحد عشر الى عشرين فينقض ذو العشرين (لا) ينقض (الجميع) من الاكبر والاصغر لان كل

دينار كانه منفرد بنفسه اذ لا يختلف صرفه سواء صرف وحده أو مع غيره (وهل) فسخ الاصغر فقط لأن يتعداه فأكبر منه اذ اسمي لكل دينار عدد من الدراهم أو مطلق (ولو لم يسم لكل دينار) عدد من الدراهم (تردد) للمتأخرين قال الخطاب والذي يظهر انه لا حاجة لذكر هذا التردد بل ذكره يشوش الفهم واما هناك طريقتان أحدهما للمازري وابن عبد السلام انهم اختلفوا هل ينقض صرف الجميع أو انما ينقض صرف اصغر دينار سواء سميا لكل دينار عددا أم لا والطريق الثاني للاباجي انهما ان سميا لكل دينار شيئا فلا خلاف انه انما ينقض صرف دينار فالطريقتان متفقان على انه لا ينقض الا صرف دينار ما اتفقا أو على الراجح وليس هناك من رجح نقض الجميع حتى يشير اليه بالتردد (و) اذا صرفت دينارين من سكك مختلفة بالعلو والدناءة وظهر عيب في الدراهم مقتضى نقض الصرف في (هل ينفسخ) الصرف لوجود نقض أو غش (في) الدراهم التي صرفت بها الدنانير ذات (السكك) المختلفة بالعلو والدناءة فينفسخ (أعلاها) أي الدنانير لان دافع الدراهم ان علم عيبها وكتمة فهو مدلس والافهم مقصر في النقد فأمر برد الاعلى تاديبا له (أو) ينفسخ (الجميع) الاعلى والادنى لاختلاف الاغراض في السكك المختلفة في الجواب (قولان) محلهما ان لم يشترط شيء والا عمل به (وشرط للبدل) عن المعيب بغش أو نقص وزن (جنسية) أي كونه من نوع المبدل منه بأن يكونا ذهبين أو ورقين فلا يجوز ابدال دينار بدراهم ولا دراهم بدنانير لانه يؤدي الى بيع دنانير ودراهم بدراهم ودنانير ودراهم بدنانير (و) شرط للبدل (تعجيل) للسلامة من رب النساء وأجاز أشهب التأخير قال لانه من رفع الخصومة والنزاع لا معارضة حقيقية (وان استحق) نقد مصروف (معين سك) أي مسكوك (بعد مفارقة) بين المتصارفين بالبدل أو طول في الزمن (أو) استحق مصروف (مصوغ) مطلقا عن التقييد بالمفارقة أو الطول (نقض) (١٤) الصرف لانه يراد لعينه فلا يقوم غيره فقامه ولا نأخذ عوضه بعد استحقاقه

وهل ولو لم يسم لكل دينار تردد وهل ينفسخ في السكك أعلاها أو الجميع قولان وشرط للبدل جنسية وتعجيل وان استحق معين سك بعد مفارقة أو طول أو مصوغ مطلقا نقض والا صح وهل ان تراخيا تردد وهل المستحق إجازته ان لم يخبر المصطرف ووجاز محلي وان ثوبا يخرج منه أن سبك بأحد النقدين إن أبيعته وثمرت وعجل مطلقا وبصنفه ان كانت

بمثابة من عقد الصرف وוכל في القبض ولا شك في عدم جوازه قال الخطاب استحقاق المصوغ نوجب نقض الصرف كما ذكره المصنف ولم أرفه خلافا قال ابن عبد السلام لانه يراد لعينه فنقض بيعه باستحقاقه فكيف بصرفه (والا) أي وان لم يكن استحقاق المسكوك

العين بعد مفارقة أو طول بان استحق بالحضرة (صح) الصرف (وهل) محل الصحة (ان تراخيا) المتصارفان بالبدل الثالث ومن أباه منهما لا يجبر عليه أو يصح مطلقا ومن أباه يجبر عليه في الجواب (تردد) للمتأخرين وأما غير المعين فلا يشترط فيه التراخي اذ انما قالوا في العيب وأحبر عليه ان لم يتعين (و) ان صرف مسكوك معين أو مصوغ ثم استحق بعد مفارقة أو طول (للمستحق) للمسكوك المعين أو المصوغ المصروف (إجازته) أي الصرف في الحالة التي ينقض فيها وهي بعد مفارقة أو طول في المسكوك والمصوغ مطلقا والحالة التي لا ينقض المسكوك فيها واذأ جازه أخذ منه ممن باءه وحل جواز الإجازة (ان لم يخبر المصطرف) بكسر الراء أي المستحق منه بفتح الحاء بان صار فيه متديا فان أخبر بعد ذلك حال الصرف تعين نقض الصرف فليس للمستحق إجازته لدخول المصطرف على خيار المستحق فهو كشرط الخيار والمشهور منه في الصرف (وجاز) أن يباع شيء (محلي) بضم الميم وفتح الحاء وشد اللام أي من بن بذهب أو فضة كصحن وسيف بل (وان كان) المحلي (ثوبا) طرز بأحدها حيث كان المحلي (يخرج منه) ذهب أو فضة (ان سبك) أي حرق فان كان لا يخرج منه ذهب لافضة اذا حرق فلا تعتبر تحليته فهو كالجرد منها فيجوز بيعه بجنس حليته نقدا أو الى أجل وتنازع بين المبيع والمصرف في قوله (بأحد النقدين) أي الذهب والفضة وهذا مستثنى من بيع أحد النقدين مع غيره به المشتمل على ربا الفضل ومن الجمع بين البيع والمصرف فهي رخصة لها شرط وأفاد أولها بقوله (ان أبيعته) التحلية وذلك في المصحف والسيف وملبوس مرأتان حرمت وذلك في السرج والركاب وما يوسر رجل فلا يجوز بيعه بأحد النقدين وأشار لثاني الشرط بقوله (و) ان (سرت) الحلية في المحلي كالقصوص المصوغ عليها وحلية السيف المستمرة في حماله وجفنه وأشار لثالثها بقوله (وعجل) المبيع الشاهل لكل من العوضين فان أجل امتنع بالنقد وجاز بغيره (مطلقا) عن التقييد بكون الحلية تبعا وفي بعض النسخ بغير صنفه مطلقا وهذا هو الملام لما بعده فينبغي تقدير في نسخة سقوطه ليناسب الكلام (و) جاز بيع المحلي (بصنفه) حليته (ان كانت) الحلية

(الثالث) من مجموعهما مع المحلي فان كانت أكثر منه امتنع بيبعه بصنفته (وهل) يعتبر كون الحلية الثلث (بالقيمة) لها لا بوزنها (أو) يعتبر كونها ثلثا (بالوزن) لها في الجواب (خلاف) أى قولان مشهوران الاول قال ابن يونس هو ظاهر الموطأ والموازبة والثاني قال الباجي هو ظاهر المذهب فاذا بيع سيف محلى بذهب سبعين دينارا ووزن حليته عشرين دينارا وقيمتها ثلاثون دينارا لصياغتها وقيمة السيف أربعون دينارا جاز على اعتبار الوزن وامتنع على اعتبار القيمة (وان حلى) شئ (بهما) أى الذهب والفضة (لم يجز) بيبعه (بأحدهما) أى النقدين تساويا أم لا (الا أن تبعها) أى النقدان المحلى بهما (الجوهر) أى الذات المحلاة بهما بان كان ثلث الجميع فيجوز بيبعه بالاقل منهما قاله صاحب الاكمال وفي بيبعه بصنف الاكثر منهما قولان قال ذلك الخطاب (وجازت مبادلة) النقد المسكوك (القليل) أى ابدال بعضه ببعض وهما من نوع واحد كدنانير بمثلها عددا ودرهم كذلك بشرط أفاد أولها بقوله القليل فلا تجوز في الكثير وأفاد ثانيا بقوله (المعدود) أى المتعامل به عددا وبين القليل بقوله (دون) أى أقل من (سبعة) بان يكون ستة أو أقل منها (ب) دون سبعة مسكوك (أوزن) أى أزيد في الوزن واحتزبه من الزيادة في العدد فلا تجوز فالشرط أن يتساوى عدد الناقص والوازن فان اختلف العدد امتنع وعلى هذا اعتمد المازري وقال انه معروف المذهب وان أهل المذهب لم يذكر واغیره وان كان اللخمى نسب للغيرة اجازة بدل دينار بدنانير من سكة واحدة ولكن المازري لم يرتض ذلك وصلة أوزن (منها) أى دون السبعة ويشترط كون الاوزنية (بسدس سدس) أى أن تكون زيادة كل دينار أو درهم على مقابله سدسا أو أقل فلا تجوز بماز يادته أكبر من السدس كخمس فأعلى واشعر قوله بالوزن منها أنه لو كانت الدراهم والدنانير من الجانبين متساوية في الوزن جازت في القليل والكثير من غير شرط من شروط المبادلة غير المناجزة (١٥) (و) النقد (الاجود) أى الاحسن ذهبية أو فضية حال كونه (انقص) وزنا ممتنع ابداله بنقد ردى ذهبية أو فضية كاملا وزنا لا تنفاه المعروف بدوران الفضل من الجانبين (أو) نقد (أجود) أى أحسن (سكة) وهو أنقص وزنا (ممتنع) ابداله بنقد ردى سكة كامل الوزن لا تنفاه المعروف (والا) أى وان

الثالث وهل بالقيمة أو بالوزن خلاف وإن حلى بهما لم يجز بأحدهما إلا أن تبعها الجوهر وجازت مبادلة القليل المعدود دون سبعة بأوزن منها سدس سدس والأجود أنقص أو أجود سكة ممتنع وإلا جاز ومراطة عين بمثلها بصنفة أو كفتين ولو لم يوزن اهلى الأرجح وإن كان أحدهما أو بعضه أجود لا أدنى وأجود والأكثر على تأويل السكة والصياغة كالجودة

لم يكن الاجود جوهرية أو سكة أنقص وزنا بان كان مساويا للدنى في الوزن أو أوزن منه (جاز) الا بادل المعروف لمتحض الفضل من جانب واحد (وجازت مراطة عين) أى ذهب أو فضة (ب) عين (مثله) أى ذهب بذهب وفضة بفضة وذ كر ضمير العين وهي مؤنثة باعتبار كونها نقدا ولا فرق بين كونها مسكوكين أو غير مسكوكين أو مختلفين وسواء كان التعامل بالمسكوك بالعدد أو بالوزن وسواء اتحدت السكة أو اختلفت وسواء كان بين كبار من الجانبين أو بين كبار من جانب وانصاف أو أثلاث أو ارباع من الجانب الآخر وصلة مراطة (بصنفة) بفتح الصاد المهملة أى مثقال معلوم القدر كرك طل أو نصفه أو أوقية أو درهم توضع في كفة الميزان ونقد أحدها في الكفة الأخرى فاذا اعتدانا أخذ نقد أحدها من الكفة ووضع نقد الآخر فيها فاذا اعتدلتا أخذ كل نقد الآخر (أو) (بكفتين) للميزان يوضع نقد أحدهما في كفة ونقد الآخر في الكفة الأخرى فاذا اعتدلتا أخذ كل نقد الآخر وتجوز المراطة بكفتين ان وزن النقدان قبل وضعهما في الكفتين بل (ولو لم يوزن) أى العينان قبل وضعهما في الكفتين (على الأرجح) عند ابن يونس من الخلاف وقال كثير من العلماء اذا كان الذهبان مسكوكين أو أحدهما فلا تجوز المراطة بهما في كفتين الا بعد المعرفة بوزن أحدهما لانه من بيع المسكوك جزا فافا وهو خطر لا يجوز والمرأطة ان استوى النقدان جودة أو رداءة بل (وان كان أحدهما) أى النقدين كله أجود من جميع مقابله كدنانير مغربية تراطل بدنانير مصرية (أو بعضه) أى أحد النقدين (أجود) وبعضه الآخر مساو للآخر في جودته (لا) تجوز المراطة ان كان نقد أحدهما بعضه (أدنى) من الآخر (و) بعضه (أجود) من الآخر (والا أكثر) من أهل المذهب (على تأويل) أى تنزيل (السكة) في أحد النقدين المرأطة بهما كالجودة في دوران الفضل بها اذا قابلت السكة الاجودة فلا تجوز مراطة مسكوك ردىء الجوهرية بغير مسكوك جيد والدوران الفضل من الجانبين (و) الاكثر على تأويل (الصياغة) في أحدهما (كالجودة) في دوران الفضل بها اذا تقابلتا فلا تجوز مراطة مصوغ دنىء المعدن بغير مصوغ جيده

(و) جاز أن يباع نقد (مغشوش) كدنانير فيها فضة أو نحاس أو دراهم فيها نحاس (ب) مغشوش (مثله) مراطلة أو مبادله قال الخطاب ظاهراً ولم يتساو غشهما وهو ظاهراً كلام ابن رشد (و) جاز بيع نقد مغشوش (بخالص) من الغش على القول الراجح لما أخذ من كلام المدونة وغيرها (والظاهر) عند ابن رشد من الخلاف (خلافه) أي خلاف الجواز وهو منع بيع النقد المغشوش بالنقد الخالص من الغش وجعل صاحب الشامل الأول هو المذهب فقال وصحح منعه بخالص والمذهب جوازه قال في التوضيح بعد ذكر الخلاف إذا تقرر هذا علمت أنهم إنما تكلموا في المغشوش الذي لا يجري بين الناس ويؤخذ من كلامهم جواز بيع المغشوش بصنفه الخالص إذا كان يجري بين الناس كما عندنا بمصر اهـ وبه جزم في الشامل فقال بعد كلامه السابق اما مغشوش يتعامل به فيبيع بصنفه وزنا اهـ فظاهر كلام الموضح وهو انهم يجوزون خلاف ظاهر ما نقله ابن عرفة عن ابن رشد دخول الخلاف فيه (و) شرط جواز بيع المغشوش مراطلة أو مبادلة أو غيرهما ولو بعرض أن يباع (لن يكسره) أي المغشوش ليصير حلياً (أو) لا يكسره ويدهه بخاله (ولا يغش به) بأن يدخره لعاقبة أو يبين غشه عند بيعه (وكره) بيعه لمن لا يؤمن غشه به كالصيرفة (وفسخ) بيعه (ممن) يعلم أنه (يغش به) ان كان قائماً وقدر عليه فيجب فسخه (الا أن يفوت) لمغشوش حقيقة بذهاب عينه أو حكماً بتعذر مشيئة وإذا فات (فوا) يملكه (أي يملك ثمن المغشوش بانه أي يستمر ملكه ولا ينزع فلا يتخلع ويلزمه التصديق به وانما يندب فقط (أو يتصدق) بانه وجوباً (بالجميع) أي جميع عوض المغشوش لان بيعه لم يتعقد (أو) يتصدق وجوباً (بالزائد) من ثمنه (على) ثمنه لو باعه (ممن لا يغش) به والباقي ندباً في الجواب (أقوال) اعد لها ثالثها (و) جاز (قضاء قرض) أي مستلف (١٦) بفتح اللام سواء كان عيناً أو طعاماً أو عرضاً وسواء كان حالاً أم مؤجلاً (ب) شيء

ومغشوش بمثله وبخالص ولا ظهر خلافه لمن يكسره أو لا يغش به وكره
لأن لا يؤمن وفسخ ممن يغش إلا أن يفوت فهل يملكه أو يتصدق بالجميع
أو بالزائد على من لا يغش أقوال وقضاء قرض بمساو وأفضل صفة وإن
حل الأجل بأقل صفة وقدر ألا يزيد عدداً أو وزناً لا كرجحان ميزان أو
دار فضل من الجانبيين وممن المبيع من العيب كذلك وجاز بأكثر ودار
الفضل بسكة وصياغة وجودة وإن بطلت فلوس فالمثل

(مساو) لما في الذمة قدراً وصفة
(و) (أفضل) مما في الذمة
(صفة) لانه حسن قضاء ان لم
يشترط في عقد القرض والا فهو
سلف جر نفع والعادة كالشرط
(وان حل) بفتح الحاء وشد اللام
أي حضر وأن (الاجل) للدين
القرض او كان حالاً ابتداء جاز
قضاء (ب) شيء (أقل) منه

صفة وقد راها كصنف دينار أو أردب عن كامل جيد لانه حسن اقتضاء وأولى بأقل صفة فقط وأقل قدراً فقط ومفهوم أو الشرط المنع ان لم يحل الاجل لان فيه ضع وتعجل أي أسقط بعض الحق وأعجله لك (لا) يجوز قضاء قرض بشيء (أزيد) منه (عدداً) ولو قل على المشهور لانه سلف بزيادة (أو) أي ولا يجوز قضاء قرض بأزيد (وزناً) في التعامل به وزناً حل الاجل أم لا للسلب بزيادة (الا) أن تكون زيادة الوزن يسيرة جدار كرجحان) أحسد النقدين على الاخر في (ميزان) واستوائهما في ميزان آخر فيجوز في التعامل به وزناً فان كان التعامل بالعدد فقط جاز القضاء بأزيد وزناً مع تساوى العدد كما تقدم (أو) أي ولا يجوز قضاء قرض ان (دار فضل) أي زيد (من الجانبيين) أي المقرض والمقترض لخرجهما عن باب المعروف الى باب المسكاسة كقضاء تسعة محمية عن عشرة بزيادة (وممن) الشيء (المبيع) المترتب في ذمة المشتري حال كونه (من العين) أي الدنانير والدرهم أي قضاؤه (كذلك) أي قضاء القرض في جوازه بأفضل صفة مطلقاً وأقل صفة وقدرا ان حل الاجل (وجاز) قضاء ممن المبيع العين (ما كثر) عدداً أو وزناً حل الاجل أو لا لتفاء علة منعه في قضاء القرض وهي سلف جر نفع واحتراز بقوله من العين عن العرض والطعام فيجوز قضاءه قبل أجله بمساويه قدر او صفة لا أزيد لحط الضمان وازيدك ولا أقل لضع وتعجل (ودار) أي حصل من الجانبيين (الفضل) في قضاء القرض (بسكة) في احد العوضين وجودة في الاخر فلا يجوز قضاء مسكوكه في غير جيد وعكسه (و) (صياغة) فاحدها (وجودة) في الاخر فلا يجوز قضاء مصوغه في غير جيد ولا عكسه والواو في قوله وصياغة بمعنى أو (وان بطلت فلوس) أي النحاس المسكوك الذي يتعامل به وبطلان ترك التعامل بها بعد ترتيبها في ذمة شخص بقرض أو بيع ومثلها الدنانير والدرهم فمن ابتاع شيء منها أو اقترضه ثم بطل التعامل به. يكن عليه غيره ان وجد والا فقيمه ان فقد (فالمثل) لما بطل التعامل به على من ترتب في ذمته وأولى ان تغيرت قيمتهما مع استمرار التعامل بها في المدونة من لا لفته فلوساً فاخذت بهار هنا

ففسدت الفلوس فليس لك عليه الا مثل فلوسك وياخذ رهنه وان بعته سلعة بفلوس الى أجل فانما لك مثل هذه الفلوس يوم البيع ولا يلتفت لك سادها (أو عدهمت) الفلوس أو الدنانير أو الدراهم بعد ترتبها في ذمة شخص يبيع أو قرض (فالقائمة واجبة) على من ترتبت عليه مما تجدد التعامل به معتبرة (وقت اجتماع الاستحقاق) لا خذها ممن هي في ذمته وذلك يوم حلول أجلها (والعدم) لها ولا يجتمعان الا وقت المتأخر منهما فان استحققت ثم عدمت فالتقويم يوم العدم وان عدمت ثم استحققت فومت يوم استحقاقها (وتصدق بما غش) أذ بالغشاش ويتصدق به على من علم انه لا يغش به وافهم قوله تصديق بما غش انه لا يكسر الخبز ولا يراق اللبن وطرح عمره في الارض اجتهد منه رضى الله تعالى عنه لم يوافق عليه الا امام وحمل على القليل ولا قائل يجوز اراقة الكثير ويجوز التصديق بالغشوش ان لم يكن بل (ولو كثر) المغشوش هذا قول الامام مالك رضى الله تعالى عنه وقول ابن القاسم لا يتصدق بالكثير يؤدب صاحبه ويترك له ان امن غشه به والابيع لمن يؤمن قال الخطاب هو أحسن من قول الامام لان التصديق به من العقوبة بالمال والعقوبة بالمال كانت في أول الاسلام ثم نسخت وصارت في البدن فقول ابن القاسم أولى بالصواب والقياس ان لا يتصدق بقليل ولا كثير (الا أن يكون) المغشوش (اشترى كذلك) أي مغشوشا فلا يتصدق به ولا ينزع منه ولكن لا يمكن من بيعه (الا) الشخص (العام) بغشه يشتره (ليبيعه) غاشا به فيتصدق به عليه ومفهوم لبيعه ان كان اشتراه ليأكله أو يدره فلا يتصدق به عليه ومثل للغش فقال (كبل الخمر) يضم الخاء والميم جمع خمار بكسر هاء ما تخمر به المرأة رأسها من خز أو حرير أو غيرها (بالنشاء) أي الصمغ والنجين ونحوها قال ابن رشد فان علم المشتري ببلها بالنشاء وان يصفقها ويشدها فلا كلام له وان لم يعلم ذلك فله الخيار بين ردها والتسك بها فان قامت ردت الى القيمة ان كانت أقل من الثمن (وسبك ذهب جيد بردي) وكذا الفضة ويكثر ان خيف التعامل به ومن خلط الرديء بالجيد خلط لحم الا نثى بلحم الذكر والهزيل بالسمين والمعز بالضان (١٧) (ونفخ اللحم) بعد سلخه ليرتفع قشره الاعلى

فيظهر انه سمين وهو ليس كذلك
(فصل) في بيان ما يحرم فيه
ربا الفضل والنساء من الطعام
وبيان ما هو جشش أو أجناس
منه وما يصير به الجنس
الواحد جنسين وما لا
يصير والبياعات المنهى عنها
وما يتعلق بها (علة) أي علامة

أَوْ عُدِمَتْ فَالْقِيَمَةُ وَقَدْ اجْتَمَعَ الْإِسْتِحْقَاقُ وَالْعَدَمُ وَتَصَدَّقَ بِمَا غَشَّ
وَلَوْ كَثُرَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ اشْتَرَى كَذَلِكَ إِلَّا الْعَالِمَ لِيَبِيعَهُ كِبَلُ الْخَمْرِ
بِالنِّسَاءِ وَسَبَكِ ذَهَبٍ جَيِّدٍ بِرَدِيٍّ وَنَفَخَ اللَّحْمَ
(فصل) (علة طعام الربا) أقتيات وأدخار وهل لغلبة العيش فأ ويلان
كحب وشعير وسلت

(٣ — جواهر الاكليل — ثاني) حكمة حرمة (طعام الربا) أي الطعام الذي يحرم فيدر بالفضل فان العلة الشرعية علامة جعلها الشارع غير مؤثرة قال الخطاب والاصل في هذا الباب قوله عليه الصلاة والسلام البر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلا بمثل يدا بيد فن زادوا واستزاد فقد أربى فاذا اختلفت الاصناف فيبيعوا كيف شئتم اذا كان يدا بيد واختلفوا في العلة المقتضية للمنع حتى يقاس عليها فانها الى عشرة أقوال ذكر المصنف قولين منها الاول (اقتيات) أي أكله (أقيام البنية به) (وادخار) أي تأخيرها لوقت العلة لا احتياج اليه قال ابن الحاجب وعليه الاكثر قال بعض المتأخرين وهو الممول وعليه تاول ابن رشد المدونة عليه. وقال ابن القصار ان العلة الاقتيات والادخار وكونه متخذ للعيش غالبا وعبر عنه عياض بالمقتات المدخر الذي هو أصل للعيش غالبا ونسبه للبغداديين قال وأتول ابن زرقون المدونة عليه ثم قال وذهب كثير من شيوخنا الا انه لا يلزم التعليل بكونه أصلا للعيش غالبا والمدار على ادخاره غالبا وكونه قوتا الى هذا الخلاف أشار المصنف بقوله (وهل) يشترط كون ادخاره (لغلبة العيش) قال الخطاب معناه هل العلة الاقتيات والادخار ويشترط منع ذلك كونه متخذ للعيش غالبا أولا يشترط معهما اتخاذ للعيش غالبا في الجواب (تاويلان) الاول لابن زرقون والثاني لابن رشد واقتصر المصنف على هذين القولين لان الفروع التي يذكرها مبينة عليهما فسيستدكران التبن ليس بربوي وهذا على القول الثاني وان البيض ربوي وهذا على القول الاول وترك المصنف بقية الاقوال لضعفها عنده وحاصلها القول الثالث الاقتيات والاصلاح الرابع الادخار غلبت الادخار السادس الاقتيات والادخار والتفكروم والادخار السابع المالية فلا يباع ثوب بشويين على هذا القول وهو يوجب أيضا الربا في الدور والارضين ولا يمكن قوله الثامن من قول ربيعة مالية الزكاة التاسع قول أبي حنيفة رضى الله تعالى عنه السكك العاشر قول الشافعي رضى الله تعالى عنه الطعام وأداعلة ربا النساء فجوز الملعومية على غير وجه التداوى سواء كان مقتاتا مدخرا أم لا كطرب القواكه والبقول (كحب) أي قمح لا نه الذي ينصرن الحب اليه عند اطلاقه لشهرته فيه (وشعير وسلت)

حب بين القمح والشعير لا قشر له (وهي) أي الثلاثة (جنس) واحد على المعتمد لتقارب منفعتها قال في التوضيح فان استوى الطعامان في المنفعة كاصناف الحنطة أو تقاربا كالقمح والشعير فهما جنس وان تباينا فيها كالتمر والقمح فجنسان (وارز ودخ وذررة وهي) أي الثلاثة (أجناس) فيجوز الفضل بينها (وقطنية) وهي عدس ولوبيا وحمص وفول وترمس وجلبان وبسلة (ومنها) أي القطنية (كرسنة) بكسر الكاف وسكون الراء وشدة النون شجرة صغيرة لها ثمرة في غلاف مصدع مبول للدم مسمن للدواب نافع للسعال قال ذلك في القاموس ومنعدها في الرقيات لا قتيانها وادخارها في بعض البلاد والافاق تقدم يقتضى انها دواء قال التتائي قرية من البسلة وفي لونها حمره قال الباجي هي البسلة (وهي) أي القطنية (أجناس) فيجوز الفضل بينها قال الخطاب المشهور من المذهب ان القطنية أجناس متباينة يجوز الفضل بينها وهو قول الامام الاول واختاره ابن القاسم قال صاحب الطراز لا اختلاف صورها واسماؤها الخاصة بها أو منافعها وعدم استحالة بعضها الى بعض ولان المرجع في اختلاف الاجناس الى العرف وهي في العرف أجناس وقيل جنس واحد وهو قول الامام الثاني واختلف فيها قوله في البيوع ولم يختلف قوله في الزكاة انها جنس واحد وذلك ان الزكاة لا يعتبر فيها الجنسية العينية وانما يعتبر فيها تقارب المنفعة وان اختلفت العين بخلاف البيع ألا ترى ان الذهب والفضة جنس واحد في الزكاة وهما جنسان في البيع (وتمر) بفتح التاء وسكون الميم وأصنافه كلها جنس واحد بخلاف (وزبيب) ولا خلاف ان اصنافه كلها جنس واحد (ولحم طير) كحمام ودجاج وأوز (وهو جنس) أي لحم الطير ان اتفقت مرقته بل (ولو) اختلفت مرقته جنس وشبه في اتحاد الجنس ولو اختلفت المرقه فقال (ك) لحم (دراب الماء) الحلأ والمالح كله جنس واحد ولو اختلفت مرقته ولو آدمية وكلبة وخزيرة (١٨) (و) كلهم (ذوات) الارجل (الاربع) ان كان انسانيا كغـ وابل وبقر بل

وهي جنس وعاس وأرذ ودخن وذرة وهي أجناس وقطنية ومنها كرسنة وهي أجناس وتمر وزبيب ولحم طير وهو جنس ولو اختلفت مرقته كدواب الماء وذوات الأربع وإن وحشياً والجراد وفي رويته وفي جنسية المطبوخ من جنسين قولان والمرق والعظم والجلد كهم ويستثنى قشر يبيض النعام وذوزيت كفجل والزيت أجناس كالعسول لا الخلول والأنبذة

(وان) كان (وحشياً) كغزال وحمار وحش وبقرة كله جنس واحد (و) كـ (الجراد) وهو جنس غير الطير (وفي رويته) أي الجراد وعدمها (خلاف) أي قولان مشهوران (وفي) اتحاد (جنسية) اللحم (المطبوخ من جنسين) كلهم طير ولحم نعم في

إناء أو أناء بن يازار ناقله لكل منهما عن النبي فيصير ان بالطبخ بها جنسا واحدا يحرم الفضل فيه وعدم اتحادها وبقائها والاخبار جنسين على أصلهما (قولان) والجاري على قاعدة المصنف خلاف لترجيح كل من القولين (والمرق) للحوم كاللحم فيباع بمرق مثله ولحم مطبوخ وبمرق ولحم ومرق ولحم بمثلهما (قولان) في الصور الاربع (والعظم) المتصل باللحم والمنفصل عنه الذي يؤكل كاللحم في بيع اللحم باللحم فاذا بيع لحم فيه عظم بلحم خال من العظم فلا بد من تساويهما في الوزن (والجلد) الذي يؤكل منفصلا عن اللحم ولو في بعض البلاد (كهم) أي اللحم فيباع مذبوحة باخرى ولا يستثنى الجلد بخلاف الصوف فلا بد من استثنائه اذ هو عرض (ويستثنى قشر يبيض النعام) من الجانبين اذا بيع بمثله ومن جانب صاحبه اذا بيع ببيض غيره لا نه عرض فان لم يستثنى لزم في بيعه بمثله بيع طعام وعرض بطعام وعرض وفي بيعه ببيض غيره بيع طعام وعرض بطعام وكلاهما ممنوع للفضل المعنوي (وذوزيت كـ) حب (فجل) أحمر ومسموم وزيتون وقرطم فهي ربوية وكل واحد منها جنس مستقل يجوز بيعه بالآخر مع فضل أحدهما (والزيت) الماء كولة (أصناف) أي اجناس لا اختلاف منافعها وانفقوا على ان كل زيت يؤكل ربوي وأجاز ابن القاسم الفضل في زيت الكتان لانه لا يؤكل كل ويؤخذ منه انه غير ربوي وكأر المصنف ترجيح عنده انه ربوي بحسب عادة بلده فان كثير من الناس بمصر يستعملون زيت الكتان في قلى السمك ونحوه خصوصا وقد قال ابن رشد زينة الفجل وزينة الكتان من الطعام لا يباع حتى يستوفي ولا يباع منها اثنان بواحد وذلك في البلد الذي يفتات فيه ذلك أفاده الخطاب اه وشبهه في تعدد الجنس فقال (كالعسول) بضم العين المهملة جمع عسل من نحل وقصب ورتب وزبيب فهي أجناس يجوز بيع بعضها بعض مع فضل أحدهما ويستفاد كونها ربوية من كونها جناسا وسيصرح بربويتها وأخرج من تعدد الجنس فقال (لا) يتعدد جنس (الخلول) بضم الخاء جمع خل من عنب وخل زبيب وخل تمر أكلها جنس واحد (و) لا يتعدد جنس (الأنبذة) بكسر الموحدة جمع نبيذ أي ماء منبذ فيه تمر ونبيذ زبيب ونبيذ تين كلها جنس واحد

والخلول مع الانبذة جنس واحد على المعتمد لتقارب منفعتها (و) لا يتعدد جنس (الاخبار) جمع خبر فهي جنس واحد (ولو) كان (بعضها قطنية) وبعضها غير قطنية (الاالكهنت) المعجون أو الملطخ (ابزار) جمع بزوكسر الموحدة وفتحها وهي التوابل الآتية والاد الجنس الصادق بزركه واحد كسمسم والحق البخمي الدهن بالابزار فقال بجوز الاسفنج بالخبز مع فضل أحدهما والاسفنج الزلاية (و) ك (بيض) فهو الجرعطف على حب فهو روي على المشهور فلا يباع الا مثلاً مثل تحريا وان اختلف للعدد كبيضة باكثر (و) ك (سكر) فهو روي وكله جنس واحد (و) ك (عسل) فهو روي وتقدم انه أجناس (و) ك (مطلق لبن) من أبل أو بقر أو غنم حليب أو مخيض أو مضروب وكله جنس واحد ولو من آدمي فلا يجوز بيعه بلبن آدمي أو نعم بفضل أحدهما نص عليه المشدالي في حاشية المدونة قال ابن ناجي لبن آدمي عندى كاحد الا لان من الانعام فيحرم الفضل فيه وفيها (و) ك (حليبة) بضم الحاء المهملة فهي ربوية (وهل) محل ربويتها (ان اخضرت) أى كانت حضراء فيمنع الفضل فيها فان كانت يابسة فليست ربوية فلا يمنع ذلك فيها أو ربوية مطلقا (تردد) قال الحطاب اختلف في الحليبة هل هي طعام وبه قال ابن القاسم في الموازية أو دواء وبه قال ابن حبيب وقال أصبغ الخضراء طعام واليا بسة دواء (ومصلحه) أى الطعام روي فهو مبتدأ خبره محذوف قال ابن عرفة الطعام ما غلب اتخاذ لا كل آدمي أو لا صلاحه أو شر به (كلمح وبصل وثوم) لا خلاف في ربوية الثوم والبصل وهما جنسان عند الامام ولم يظهر خلاف في الملح وهو جنس آخر (وتابل) وقد مثل له بقوله (كفلهل) بضم الفاء بن حب معروف (وكزبرة) ان كانت يابسة (وكرابوا و أنيسون وشمار) كحجاب (وكونين) أخضر واسود ويسمي الثاني حبة سوداء وشونيزا (وهي) أى التوابل المذكورة (أجناس لا) ك (خردل) فليس من (١٩) المصلح فلا يدخله ربا الفضل وكالخردل بزرك البصل والجزر والكراث

والأخبار ولو بعضها قطنية إلا الكعك بأثرار وبيض وسكر وعسل ومطلق لبن وحليبة وهل ان اخضرت تردد ومصلحه كماع وبصل وثوم وتابل كفلهل وكزبرة وكرابوا وأنيسون وشمار وكمونين وهي أجناس لا خردل وزعفران وخضر ودوا وتين وموز وفاكهة ولو ادخرت بقطر وكبندق وبلح ان صغر وماء ويجوز طعام لا لجل والطحن والعجن والصلق إلا الترمس والتنبيد لا ينقل بخلاف خله وطبخ لحم بأبراز وشيه وتجفيفه بها والخبز

(وتين) والراجح انه روي ونص ابن المواز قال مالك رضى الله تعالى عنه لا يجوز في العنب التفاضل بعضه ببعض وان كان أحدهما لا يترتب وكذا التين وأحدهما لا يبيس ويحكم فيه بالاغلب فهذا نص مالك رضى الله تعالى عنه ان التين روي اه وظاهره شموله للأخضر واليابس وقيل الاول غير روي (وموز وفاكهة) كخوخ واجاص وتقاح وكمثرى رمان فليست ربوية ان لم تدخر بل (ولو ادخرت بقطر) أى ناحية من البلاد كادخار التفاح ونحوه بدمشق وغيرها وكالبطيخ الاصفر بخراسان لندور ادخارها وعدم اقتنياتها (وكبندق) وجوز ولوز وفسق فليست ربوية على المشهور وان ادخرت في الاقطار كلها لانها ليست للاقتنيات (و) لا (بلح ان صغر) لا نه علف لا طعام (و) لا (ماء) فليس روي بل ولا طعام فيجوز بعضه ببعض مع فضل أحدهما يدايد وبساويه لا لجل لا باكثر منه مؤجلا لا نه سلف جر نفعه ولا باقل منه لا لجل لا نه ضمان يحمل (ويجوز) بيع الماء (طعام لا لجل) وبيعه قبل قبضه والماء العذب وما في حكمه مما يشرب عند الضرورة جنس واحد والاجاج الذي لا يشرب بحال كماء البحر الملح جنس آخر (والطحن) الحب لا ينقل دقيقه عن جنسه (والعجن) لدقيق لا ينقل عجينه عن جنسه (والصلق) الحب لا ينقل عن جنسه (الا الترمس) فينقله اذا نقع بالماء حتى حلا (والتنبيد) لتمر أوز ييبس أو تين أى نعه بالماء حتى يحلو (لا ينقل) المنبذ فيه عن جنس المنبذ فلا يباع به ولو مثلاً مثلاً (بخلاف خله) أى تحليل ما ينبت من نحو تمر فينقل الخل عن جنسه فيجوز بيعه به مع فضل أحدهما (و) بخلاف (طبخ لحم) جنس (ابزار) فينقله عن جنس المطبوخ بدونها وعن النبي (و) بخلاف (شيه) أى اللحم يزار فينقله عن النبي (و) بخلاف (تجفيفه) أى اللحم يثار أو شمبس أو هراء (بها) أى الابزار فينقله عنه (و) بخلاف (الحبز) ليعجن فينقل المحبوز عنه وعن الدقيق والحب (و) بخلاف

(قلى قمح) ونحوه من الحبوب فينقله عن أصله والحق به تنبيت القول وتدميسة (و) بخلاف (سويق) أى طحن الحب بعد قلبية أوصلقه وتجفيفه فينقله عن أصله بالأولى من نقله بمجرى القلى (و) بخلاف (سمن) أى أخرجه من الحليب فينقلب السمن عن اللبن الذى أخرج سمنه (وجاز تمر) أى يبعه أن كان جديداً بمثله أو قديماً بمثله بل (ولو قدم) بضم الدال (بتمر) جديد مماثلياً هذا قول الامام رضى الله تعالى عنه وخالفه في ذلك عبد الملك فقال يمنع بيع القديم بالجديد واستحسنه اللخمي لعدم تحقيق مماثلتهما لشدة جفاف القديم (و) جاز لبن (حليب) من نسم بمثله (و) جاز (رطب) بمثله عند ابن القاسم وهو المشهور ومنعه ابن الماجشون (و) بلح (مشوى) بمثله (و) بلح (قديم) بمثله (و) بلح (عفن) بمثله في كتاب القسمة من المدونة اذا تابداً قمحاً عفنًا بعفن مثله فان تشابهها في العفن فلا بأس به وأن تباعداً فلا يجوز (و) جاز (زبد) بزيد مثله (و) جاز سمن بمثله (و) جاز (جبن) بمثله (و) جاز (أقط) وهو لبن أخرج زبدته ويس (بمثله) أى المذكورات من قوله وحليب الخ (وزيتون ولحم) قال الخطاب كذا رأيت في نسخة بعطف الزيتون بالواو فيحسن قوله لا رطبها بضمير المؤنث العائد الى المذكورات جميعها غير أنه لو أخر قوله بمثلها عن قوله وزيتون ولحم لكان أحسن (لا رطبها بيا بسهما) كذا في أكثر النسخ بثنية الضميرين وفي بعض النسخ لا رطبها بيا بسهما بضمير المؤنث العائد على أكثر من اثنين فيدخل رطب الجبن بيا بسهما والرطب بالتمزوع الرطب بالياء بس مقيد بما اذا لم يكن في أحدهما ابزار والافه وجنس آخر صرح به في توضيحه (و) لا يجوز بيع (مبلول) من قمح وقول ونحوهما (مبلول) مثله من جنس واحد ربوى لا مماثلين ولا متفاضلين لا كيلا ولا وزنا لعدم تحقق المماثلة في البلى اذ من الحب ما يقبل من الماء ما لا يقبله غيره قال الخطاب والفرق بينه وبين المشوى والقديم كثرة اختلاف المبلول وخالفه أسفله أعلاه وقتله في المشوى غالباً (و) لا يجوز بيع (لبن) فيه زبد (بزيد) لأن يخرج (٢٠) زبدته أى اللبن فيجوز بيعه بالزبد (واعتبر الدقيق) أى قدره

وقلى قمح وسويق وسمن وجاز تمر ولو قدم بتمر وحليب ورطب ومشوى وقديد وعفن وزبد وسمن وجبن وأقط بمثلها كزيتون ولحم لا رطبها بيا بسهما ومبلول بمثلها ولبن بزيد إلا أن يخرج زبدته واعتبر الدقيق في خبز بمثلها كجبن بحنطة أو دقيق وجاز قمح بدقيق وهل أن وزنا نأردد واعتبرت المماثلة بمقياس الشرع والآ

ولو بالتجرى (في) بيع (خبز) بمثله) وقد ذكر ابن الحاجب هذا القول مطلقاً واعتضه في توضيحه وذكر أن الباجى قيده بكونهما من صنف واحد وذكر ابن رشد أنه لا خلاف أن الاعتبار بالوزن في الخبز بين المختلف أصلهما على مذهب من رأى أن الاختلاف كلها

فبالعادة

صنف واحد قال فليس هذا القول على

مجموعه كما قال ابن الحاجب أهو في الشامل المعتبر الدقيق أن كان صنفًا واحدًا والافوزن الخبز بين اتفاقا وشبه في اعتبار الدقيق فقال (ك) بيع (عجين بحنطة أو) (بدقيق) فيعتبر قدر الدقيق في المسألتين بالتجرى من العجينين أن كان أصلهما جنسا واحدا ربوا والاجاز من غير تحريبا ككية لدقيقهما لكن لا بد من علم قدر العجين ومقابلته بالتجرى ليقع العقد على معلوم (وجاز قمح) أى يبعه (بدقيق) بشرط تماثلهما لأن الطحن لا ينقل (وهل) الجواز (أن وزنا) أى الدقيق والقمح وهو حمل ابن القصار أو الجوار مطلق في الجواب (تردد) قال ابن شاس اختلاف في بيع القمح بالدقيق فقبل الجواز مطلقا وقيل بنفيه كذلك وقيل بجوازه بالوزن لا بالكيل قال ابن غازى لما ذكر ابن القصار قول مالك رضى الله تعالى عنه في بيع القمح بالدقيق جمع بينهما بأمر القول بالجواز محمول على الوزن والقول بالمنع محمول على الكيل وهذا الجمع غير صحيح لأنه فسر قول مالك بما نص على خلافه من أن القمح لا يباع وزنا فاذا لم يجز بيعه وزنا بالدرهم ونحوها مما هو مخالف لجنسه خشية الغرر للعدول به عن مقياسه فكيف يجوز بيعه وزنا بما يمنع التفاضل بينه وبينه وهو دقيق وأجاب عنه ابن عرفة بأن يبعه وزنا غررا لأن المعروف كيله والموزون منه محمول القدر بالكيل فيؤدى الى جهل قدر المبيع والمقصود في مبادلة القمحين مثلا أن لا قدر ما يؤخذ وما يعطى وهو حاصل بالوزن (واعتبرت المماثلة) المشتركة في ابدال ربوى ربوى من جنسه (بمقياس) أى الكيفية الواردة في (الشرع) من كيل في الحبوب ووزن في النقود واللحم والسمن والعسل والزيتون فلا يجوز بيع قمح بقمح وزنا ولا ذهب بذهب كيلا ولا يشترط الكيل خصوص المد والصابغ الواردة عن الشارع بل المعتبر ما وضعه السلطان واعتاده الناس وإن خالف ذلك بزيادة أو نقص ولا يشترط في الوزن الدهم والدينار والواقية الواردة عنه بخصوصها بل المدار على ما وضعه السلطان واعتاده الناس الوزن به وإن خالفها بزيادة أو نقص (والا) أى وإن لم يرد في الشرع وزن ولا كيل في نوع من الربويات كالبلصل والثوم والملح

والتوا بل (ة) تعتبر المائلة فيه (ب) معيار (العادة) أي ما اعتاده الناس في معرفة قدره سواء كان كيلا أو وزنا (فإن عسر) أي شق (الوزن) فيما هو معياره لعدم آله (جازا التحري) لوزنه (ان لم يقدر على تحريه) أي الشيء الذي معياره الوزن (لكثرة) جدا ولعل قوله ان لم يقدر اخ مصحف عن قوله ان لم يتعذر تحريه لتوقف صحة الكلام عليه (وفسد) عقد أو عمل (منهى عنه) لذاته كخزير ودم أو لصفته كخمر أو بخارج عنه لازم له كصوم يوم العيد المستلزم الاعراض عن ضيافة الله تعالى والصلاة وقت طلوع الشمس وغروبها المستلزم التشبيه بمن يسجد لها أو للشيطان الذي يذني رأسه منها عند ذلك والصلاة والبيع ونحوه وقت خطبة الجمعة المستلزم للتشاغل عن اسمائها فان كان الخارج غير لازم كالصلاة في الدار المغصوبة والطهارة بماء مغصوب فلا يقتضي الفساد قال الخطاب اختلف الاصوليون هل النهي يدل على فساد المنهي عنه أم لا والمذهب انه يدل على فساده (الادلل) شرعي يدل على صحته كبيع النجش والمصرأة فيحكم بصحته ويخصص القاعدة أو على صحته في حاله دون أخرى كتفريق الامن ولدها فانه يمضي اذا جمعا ملك واحد فالنهي عنه ثلاثة اقسام فاسد مطلقا وهو ما لم يدل دليل على صحته أصلا وصحيح مطلقا وهو ما دل دليل على صحته مطلقا وصحيح في حال وفساد في أخرى وهو ما دل دليل على صحته في حاله دون أخرى ومثل للفساد فقال (أ) بيع (حيوان) مباح (بلحم جنسه ان لم يطبخ) اللحم فان طبخ جاز بيعه بحيوان من جنسه لان اللحم ينتقل باليطبخ عن جنسه ويجوز فيه التفاضل فلان يجوز بالحيوان من باب أولى (أو) كحيوان (بما) أي حيوان من جنسه (لا تطول حياته) كشراف على الموت (أو) بحيوان (لا منفعة فيه الا اللحم) كخصي معز (أو) بحيوان (قلت) منفعة كخصي ضأن ولا بد من اشتراط الجنس في هذه الاقسام كما يشترط في بيع اللحم بالحيوان ان تقدير الحيوان في هذه الاقسام لحما (فلا يجوز ان) أي لا تطول حياته (٢١) وما لا منفعة فيه الا اللحم وما قلت منفعة يحمل

الاخيرين واحدا التثنية الضمير أي بيعها (بطعام لاجل) لانه طعام بطعام نسبتة ومثل لما قلت منفعة بقوله (كخصي) ضأن الا أن يقتني لصوفه (وكبيع) شيء بوجهه (الفر) أي الخطر والتردد بين ما يوافق الغرض وما لا يوافقه قال المازري بيع الفر ما ترد بين السلامة والعطب ولما كان كلياً

فبالعادة فإن عسر الوزن جاز التحري إن لم يقدر على تحريه لكثرة وفسد منهي عنه إلا ادليل كحيوان بلحم جنسه إن لم يطبخ أو بما لا تطول حياته أو لا منفعة فيه إلا اللحم أو قات فلا يجوز ان بطعام لاجل كخصي ضأن وكبيع الغور كبيعها بقيمتها أو على حكمه أو حكم غير أو رضاه أو توليتك سلعة لم يذكرها أو ثمنها بالزام وكلامه الثوب أو منابذته فيلزم وكبيع الحصاة وهل هو بيع منتهاها

في نفسه وان كان جزئيا بالنسبة لما فسد للنهي عنه مثل له المصنف بامثلة متعددة فقال (كبيعها) أي السلعة (قيمتها) التي يقوم بها أهل المعرفة ان لا يدري كل من العاقدين هل تقوم بقليل فيوافق غرض المشتري ويحاط غرض البائع او بكثير فيعكس الامر (أو) بيعها بشمن موقوف قدره (على حكمه) أي العاقد البائع بالبائع والمشتري لعدم معرفة كل منهما ما يحكم به (أو) (رضاه) أي احد العاقدين او الاجنبي (أو) (كثوليتك سلعة) اشتراها غيرك بشمن معلوم ومعنى توليتها بيعها (بمثل الشمن الذي اشتريت به) لم يذكرها (أي المولى بالاكسر أي لم يذكر السلامة المولى بالفتح حال التولية سواء ذكر ثمنها أو لم يذكره (أو) ذكرها ولم يذكر ثمنها) ومحل الفساد في البيع بالقيمة أو على حكمه أو حكم غير أو رضاه أو تولية بدون ذكر السلعة أو ثمنها اذا كان بالزام أي شرط أن البيع لازم فان كان بشرط الخيار صح في الجميع (و) (ك) بيع ثوب بلا نشره ولا علم صفته بشرط لزوم البيع للمشتري بمجرد (ملاسة) أي لمس (الثوب) مثلاً قال مالك رضي الله تعالى عنه والملاسة شراء الثوب لا نشره ولا تعلم ما فيه او يتباعه ليلا ولا تمامه أو ثوبا مدرجا لا ينشر من جرابه (أو) بيع ثوب بثوب من غير معرفتهما صفتهما بشرط لزوم البيع بمجرد (منابذته) أي المبيع أي نبذ كل منهما ثوبه للاخر اخرج مسلم بسنده عن ابي هريرة رضي الله تعالى عنه ان رسول الله ﷺ نهى عن الملاسة والمابذة (فيلزم) البيع أي محل الفساد ان شرط لزوم البيع بمجرد اللبس او النبذ فان شرط الخيار جاز (وكبيع) شيء بشرط اعتباره حال (الحصاة) الخبز مسلم عن ابي هريرة رضي الله تعالى عنه نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الحصاة وعن بيع الفرر (و) اختلف في تفسيره فهل هو (أي بيع الحصاة) (بيع منتهي) أي ما بين ما ينتهي اليه رميها (من الارض) وبين محل وقوف رامها سواء رامها للبائع او المشتري

أو غيرها للغرر بالقرب والبعد باختلاف قوة الرامي وصفة رمية والفساد ان يبيع بالزام فان كان بخيار صبح (أو) هو يبيع شيء بمكيسة بين العاقلين مشروط فيه انه (يلزم) هما (ب) مجرد (وقر عها) أى الحصاة من يد أحدها أو غيرها أى متى سقطت لزم البيع لانه يبيع لاجل مجهولا (أو) هو يبيع شيء غير معين من أشياء مختلفة (على) شرط أن البيع (ما) أى الشيء الذى (تقع) الحصاة (عليه) من تلك الأشياء (بلا قصد) ممن هي معه (أو) هو يبيع شيء معين بديراهم أو دنانير عددها (بعدد ما يقع) من اجزاء الحصاة المرمية على الارض في الجواب (تفسيرات) للحديث (وكبيع ما) الاجنة التى (في بطون) اناث (الابل) اقتصر عليه تبرك بلفظ الحديث وان كان الحكم عاما لها ولغيرها من البقر والغنم والخيل والجمير (أو) يبيع الماء المتكون في (ظهور ذكورها) بحيث لا تنزوالا على اناث المشتري (أو) يبيع شيء معلوم بشمن معلوم مؤجل (الى أن ينتج النتاج) بكسر النون أى الولد وهو جنين حين البيع والتأجيل بولادته فائمن مؤجل بأجل مجهول فلذا فسد البيع (وهى) أى المذكورات مما في البطون الذى فسر به (المضامين) التى في الحديث جمع مضمون أى محمول في البطن (و) ما في الظهور الذى فسر به (الملاقيح) بفتح الميم جمع ملقوح ونتاج النتاج الذى فسر به (حبيل الحبله) أى المحبول (وكبيعه) أى المالك عقارا أو حيوانا أو عرضا (بالنفقة) من المشتري (عليه) أى البائع (حياته) أى البائع فلا يصح للغرر ألا يدري مدة حياته وما ينفق عليه فيها (و) ان وقع البيع وأنفق المشتري على البائع مدة فسخ البائع ورد المبيع لبائعه (ورجع) المشتري على البائع (بقيمة ما أنفق) به عليه ان كان مقيما (أو بمنزله) أى مثل ما أنفق المشتري على البائع (ان علم) المثل الذى أنفق عليه فيرجع بقيمة المقوم مطلقا وبقيمة المثل المحمول وبمثل المثل المعلوم وله الرجوع (٢٢) بقيمة ما أنفق ان لم يكن سرقا بل (ولو) كان (سرقا) بالنسبة للمنفق عليه ان كان قائما فان فات فلا يرجع به (على الاررجع) عند ابن يونس من الخلاف من انه لا يرجع بالسرف الزائد الا في قيامه ولا يرجع به في فواته ومقابلته انه يرجع بالمعروف في مثله أى لا بالسرف (ورد) المبيع بالنفقة على البائع حياته ذاتا كان أو منفعة في كل حال (الا أن يفوت) المبيع بهدم أو بناء فيغرم المبتاع قيمته يوم قبضه ويقاصصه بما أنفق (وك) يبيع

أَوْ يَلْزَمُ بِوُقُوعِهَا أَوْ عَلَى مَا تَقَمُّ عَلَيْهِ بِلاَقْصَدٍ أَوْ بَعَدَدِ مَا يَقَعُ تَفْسِيرَاتٌ وَكَبِيعٌ مَا فِي بَطُونِ الْإِبِلِ أَوْ ظُهُورِهَا أَوْ إِلَى أَنْ يُنْتَجِ النَّتَاجُ وَهِيَ الْمَضَامِينُ وَالْمَلَاقِيحُ وَحَبِلُ الْحَبْلَةِ وَكَبِيعُهُ بِالنَّفَقَةِ عَلَيْهِ حَيَاتِهِ وَرَجَعَ بِقِيَمَةِ مَا أَنْفَقَ أَوْ بِمِثْلِهِ إِنْ عَلِمَ وَلَوْ سَرَقًا عَلَى الرَّجْعِ وَرَدًّا إِنْ أَنْ يَفُوتَ وَكَبِيعُ الْفَحْلِ يُسْتَأْجَرُ عَلَى عُقُوقِ الْأُنْثَى وَجَازَ زَمَانُ أَوْ مَرَّاتٌ فَإِنْ أَعْقَتْ أَنْفَسَخَتْ وَكَبِيعَتَيْنِ بَيْعَةٌ يَبِيعُهَا يَلْزَمُ بَعِشْرَةَ نَقْدًا أَوْ أَكْثَرَ لَا أَجَلَ أَوْ سِلْعَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ إِلَّا بِجُودَةٍ وَرَدَاءَةٍ وَإِنْ اخْتَلَفَتْ

(عسب) أى ضراب أو ماء (الفحل) أى الذكر وفسر بيعه بقوله (يستأجر) بضم التحتية وفتح الجيم أى قيمتهما الفحل (على عقوق) قال الخطاب الظاهر انه بفتح العين ونظر فيه بعضهم بان المصادر الانية على فعول بالفتح خمسة وهى القبول والوقود والولوع والظهور والوضوء وما عداهن بالضم كالدخول والخروج أى احوال (الا نثى) للجهل لاحتمال حملها من مرة فيغن صاحبها أو من أكثر أو لا تحمل فيغن الآخر (وجاز) العقد على عسب ان قدر (زمان) كيوم أو أسبوع (أو مرات) كثلث أو سبع ولا يجوز الجمع بين الايام والمرات (فان) سمى زمان كيوم أو أسبوع (وأعقت) بفتحات مثقلا أى حملت الاشئ قبل تمام الزمان أو المرات وعلامته اعراضها عن الفحل (انفسخت) الاجارة وعلى صاحب الانثى من الاجرة بحسب ما مضى من الزمان أو حصل من المرات (وكبيعتين في بيعه) أى عقد واحد في الموطأ انتهى رسول الله ﷺ عن بيعتين في بيعة ومحملة عند الامام مالك رضى الله تعالى عنه على صورتين أشار المصنف لاحداها بقوله (ببيعها) أى مائت السلعة المعينة (ب) شرط (الزام) للمشتري أو للبائع بالشراء وانه ليس له تركه على وجه يتردد فيه النظر ومحصل به الغرر كبيعها (بعشرة) من الدراهم مثلا (نقدا) أى حالة (أو بأكثر) منها كعشرين (لاجل) كشهري ومفهوم بالزام انه لو كان بخيار في ادخول الترك جاز وهو كذلك وأشار الى الثانية بقوله (أو) يبيع احدى (سلعتين مختلفتين) في الجنس كعبد وثوب أو في الصفة كشو بين هروى ومروى بشمن واحدا على اللزوم لهما أولا حدهما فان كان على الخيار لهما جاز ولما شمل قوله مختلفتين مختلفى الجنس والصفة والرقم والجودة والرداءة وكان الاختلاف بالجودة والرداءة لا يقتضي الفساد لعدم الغرر به استثناء فقال (الا) المختلفتين (بجودة) لاحداهما (ورداءة) للآخرى وبمنهما وحدهما هو معنى المسألة فيجوز بيع احداها على اللزم لان المشتري لا يختار الا الجيدة والبائع داخل على ذلك فلا غرر (وان اختلفت

قيمتيهما) أي الجيدة والردية أو له الحال لأن اختلاف القيمة لازم للجودة والرداء فلا تصح المبالغة ولما ذكرنا السلعتين المختلفتين بجودة أحدهما ووراءه الأخرى يجوز بيع أحدهما على اللزوم وشمل ذلك الطعام والحكم فيهما المنع آخر جهما فقال (لا) يجوز بيع (طعام) غير معين من طعامين مختلفين بجودة أحدهما ووراءه الأخرى مع اتفاقهما جنسا واختلافهما كيلا لا نه إذا اختار أحدهما يقدر أنه اختار الآخر قبله ثم انتقل عنه للآخر فيلزم بيع طعام بطعام متحدى الجنس مع فضل أحدهما وبيع طعام معاوضة قبل قبضه أن يبيع بكيل فإن اتفق الطعامان جودة أو رداءة وكيلا وجنسا جاز والمشهور الجواز إذا اختلفا جودة ورداءة واتفاقا فيما عداهما (وإن كان الطعام (مع غيره) كصبرة وثوب وصبرة وثوب آخر ين بيع أحدهما بدنيا رعى أن المشتري يختار إحدى الصبرتين والثوب الذي معها بالزام وإنما بالغ على هذه الصبورة لدفع توهم جوازها لتبعية للطعام غيره ومثل الطعام مع غيره فقال (ك) بيع (نخلة مشمرة) غير معينة بشمن معلوم حال أو مؤجل على اللزوم يختارها المشتري (من نخلات) مشمرات فلا يجوز بناء على من خير بين شيئين يعد منتقلا فاذا اختار واحدة يقدر أنه اختار قبلها غيرها وانتقل عنها إلى هذه فيؤدى إلى بيع طعام وعرض بطعام وعرض وفيه بافضل معنوي ولما كانت العلة المذكورة وهي بيع طعام وعرض بطعام وعرض فيمن باع بستانه المشمر واستثنى منه عدد نخلات مشمرات يختارها وكان جائزا استثناءه فقال (إلا البائع) يستأنه المشمر بشمن معلوم حال أو مؤجل (يستثنى محسا) بفتح الحاء المعجمة وسكون الميم من النخلات المشمرات (من جناته) الذي باعه على شرط أن يختارها منه فيجوز كما أجاب به الإمام مالك رضي الله تعالى عنه بعد بوقفه فيها أربعين ليلة أما لأن المشتري مبقى أولان البائع يعلم جيد حائطه والمشتري داخل على أنه لا يختار إلا الجيد فلا يختار ثم ينتقل ولا بد أن يكون ثمرات الخمس قدر ثلث الثمرة كيلا (وكبيع) أي آدمية أو غيرها (حامل) بجنين في بطنها (بشرط الحمل) أن قصد به استزادة الثمن بأن كان مثلها إذا كان غير حامل يباع بأقل مما بيعت به فان قصد التبري (٢٣) جاز في الحمل الظاهر في العلى والوخش

وفي الخفي في الوخش إذ قد يزيد ثمنها به دون الرائعة لنقصه من ثمنها كثير فيكثر الغرر (واغتفر غرر يسير) للضرورة كأساس عقار فيجوز بيعه وشرائه من غير معرفة عمق أساسه وعوضه

قيمتيهما لا طعام وإن مع غيره كـ نخلة مشمرة من نخلات إلا البائع يستثنى خمساً من جناته وكبيع حامل بشرط الحمل واغتفر غرر يسير للحاجة لم يقصد وكما بنى مجهول بمعاوم أو بمجهول من جنسه وجاز إن كثر أحدهما في غير ربوي ونحاس يتور لا فلوس وككالي بمثله فسسخ

والمبنى به واجادته مشاهرة مع احتمال نقص الشهر وكاله وصلة اغتفر (للحاجة) ونعت غرر بجملة (لم يقصد) الغرر اليسير فخرج بقيد اليسير الكثير كبيع الطير في الهواء والسمك في الماء فلا يغتفر اجماعاً (وك) بيع مشتمل على (مزانية) بضم الميم من الزن وهو الدفع يقال للملائكة الموكلين بالنار بانية لدفعهم السكفار في النار الحديث نبى رسول الله ﷺ عن المزانية وهي بيع تمر برطب كيلا وبيع زيب بغيره كيلا وفسرها أهل المذهب بما هو أعم مما في الحديث لشموله بيع غير الربوي واليه أشار بقوله يبيع شيء (مجهول) قد به شيء (معلوم) قدره من جنسه ربوي أو غيره (أو) يبيع شيء مجهول قدره شيء (مجهول) قدره (من جنسه) فان كان المعلوم أو المجهول من جنسه كصبرة قمح بارد بقل فلامزانية فان اتفقت الغرر فيها جازت وإلى هذا أشار بقوله (وجاز) يبيع مجهول بمثله أو بمعلوم - نفسه (أنه أكثر أحدهما) أي الوضعين المجهولين أو المعلوم أحدهما كثرة بينة تحقق بهما مغلو بية: أحد العاقلين حاله كون المعاوضة (في) شيء (غير ربوي) أي ما لم يحرم فيه ربا الفضل وإن حرم فيه ربا النساء كرطل فاكهة بصبرة كبيرة من جنسها يدا بيد ومفهوم في غير ربوي منعه في الربوي لربا الفضل (وجاز): أن يباع (نحاس) غير مصنوع مجهول الوزن (بتور) بفتح التاء اناء من نحاس مفتوح يشمل الطشت والكروانة مجهول الوزن أيضا لأن صنعتته صيرته جنسا آخر (لا) يجوز بيع نحاس (بفلوس) لعدم انتقالها بصنعتها عن جنس النحاس أن جهل عددها سواء علم وزن النحاس أم لا أو علم عددها وجهل وزن النحاس قال المنساوى وغيره من المحققين هذا في الفلوس القديمة التي كانت مجرد قطع من نحاس وأما فلوس وقتنا المسكوكة فصنعتها كبيرة مهمة فيجوز بيعها بالنحاس كالواني (وك) بيع (كالي) بكسر اللام أي دين (بدين) (مثله) وسمي الدين كالا لئلا نه مكلفه فهو من استعمال اسم التفاعل في معنى اسم المفعول لعلاقة التعليق الاشقاقي ففي خبر عبد الرزاق نبى رسول الله ﷺ عن الكالي بالكالي أي الدين وأقسامه ثلاثة فسسخ دين في دين وبيع دين بدين وابتداء دين بدين وقد أفاها المصنف بادئاً بها لانه أشدها لانه بالجاهلية كان رب الدين يقول لدينه أما أن تقضى ديني وأما أن تربي لي فيه فقال (فسسخ) أي

فيجوز لأنه حق لها واستحسنه للخمي وقيل أنه حق للولد واختاره ابن بونس والمازري وغيرهما فإن وقع البيع المشتمل على التفريق (فسخ ان لم يجمعا) أي المتبايعان أي الأم وولدها (في ملك) ويجوز أن على جمعهما في حوزة مثل البيع هبة التواب لا اجارة أحدهما أو تزويج الأم لعدم التفريق في الملك (وهل) التفرقة في الملك بين أم وولدها (بغير عوض) كهبة أجدما أو هبة الأم لشخص والولد الآخر (كذلك) أي مثل التفريق بعوض في الجبر على جمعهما في ملك بجامع مطلق التفريق في الملك وكونه بعوض وصف طردي (أو يكتفى) بضم التحتية في جمعهما (بحوز) لأن السيد لما ابتداء بفعل المعروف علم أنه لم يقصد الضرر فتناسب التخفيف وشبهه في الاكتفاء بحوز فقال (كالعتق) لأخذها فيكتفى فيه بجمعهما في حوز اتفاقا في الجواب (تاويلان) أي فهمان لشارحيها في قولها وهب الولد وهو صغير بغير ثواب جاز وترك مع أمه ولا يفرق بينهما (وجاز بيع نصفهما) أي الأم وولدها الصغير أو ثلثهما أو ربع الآخر لواحد أو أكثر (و) جاز (بيع أحدهما) أي الأم وولدها الصغير (للعق) المنجز لا لكتابة أو تدبير أو عتق لأجل (و) أن كاتب السيد أحدهما جاز بيع (الولد مع) بيع (كتابة أمه) لواحد وبيع الأم مع بيع كتابة الولد الواحد ويشترط عليه أن لا يفرق بينهما إذا عتق المكاتب منهما قبل الانتفار (و) جاز (ل) كافر حر (معاهد) أي مؤمن ومعه أمه وولدها الصغير (التفرقة) بين الأم وولدها ببيعهما وبغيره (وكره) أي حرم قاله أبو الحسن (الاشتراء منه) بالتفرقة ويجوز المشتري والبائع على جمعهما في ملك مسلم مشتر أو غيره ولا يفسخ البيع للثاني يعود إلى ملك المعاهد ومفهوم معاهد من الذي من التفرقة لا أنزاه أحكام الاسلام (وكبيع وشرط يناقض المقصود) من البيع لأنني عنه فقد روي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع وشرط وحمله أهل المذهب على وجهين أحدهما الشرط الذي يناقض مقتضى العقد والثاني الشرط الذي يعود لخلل في الثمن فاما الشرط (٢٥) الذي يناقض مقتضى العقد فهو الذي

لا يتم معه المقصود من البيع
(ك) شرط (ان لا يبيع)
المشتري المبيع لإحدا من الناس
أو الا من ثقل قليل وأما ان شرطه
عليه ان لا يبيعه لفلان زيد من
الناس بخصوصه أو ثقل قليل
فيجوز واستثنى من الشرط

وَفُسِّخَ إِنْ لَمْ يَجْمَعَا فِي مِلْكٍ وَهَلْ يَبْعُرِعُ وَضَ كَذَلِكَ أَوْ يَكْتَفَى بِحُوزٍ كَالْعَتَقِ
تَأْوِيلَانِ وَجَازَ بَيْعُ نِصْفِهَا وَبَيْعُ أَحَدِهِمَا لِلْعَتَقِ وَالْوَلَدِ مَعَ كِتَابَةِ أُمِّهِ وَلِمُعَاهِدِ
التَّفَرُّقَةِ وَكَرِهَ الْإِشْتِرَاءَ مِنْهُ وَكَيْفَ وَشَرَطُ يَنْقَاضُ الْمَقْصُودَ كَأَنْ لَا يَبِيعَ إِلَّا بِتَنْجِيزِ
الْعَتَقِ وَلَمْ يُجْزِمْ أَنَّ أَبَهُمْ كَالْخَيْرِ بِخِلَافِ الْإِشْتِرَاءِ عَلَى إِجْبَابِ الْعَتَقِ كَأَنَّهَا حُرَّةٌ
بِالشَّرَاءِ أَوْ يُحْلِلُ بِالْثَمَنِ كَيْفَ وَسَلَفٌ وَصَحَّ أَنْ حَذَفَ أَوْ حَذَفَ شَرَطُ التَّدْبِيرِ

(٤ — جواهر الالكليل — ثاني) المناقض للمقصود فقال (الا) شرطا متلبسا (بتنجيز العتق) من المشتري للرقيق الذي يشتريه فهو جائز وإن كان مناقضا لمقتضى العقد لتشوف الشارع للحرية قال في المدونة لأن البائع تعجل الشرط بما وضع من الثمن فلم يقع فيه غرر واحترز بالتدبير والعتق لأجل والابلا دفان ذلك لا يجوز للغير بموت السيد أو الامة قبل ذلك (و) أن باعه بشرط. تنجيز العتق وامتنع المشتري منه بعد العقد (لم يجبر) المشتري عليه (ان) كان البائع (ابهم) أي أطلق في شرطه تنجيز العتق أي لم يقبده بإيجاب ولا بخيار بان قال له أبيعك به بشرط ان تعتقه واقتصر على هذا فان امتنع المشتري فلا يجبر عند ابن القاسم وقال اشهب وسحنون يجبر قال للخمي وهو أحسن وشرط النقد في هذا يفسده لردده بين السلفية والتمنية لتخير المشتري في العتق فيتم البيع وفي عدمه فيخير البائع في رده وامضائه وشبهه في عدم الجبر على العتق فقال (ك) المشتري (المخير) أي الذي خيره البائع بين العتق ورده لباعه فانه لا يجبر على عتقه وان امتنع من عتقه فللبائع الخيار بين امضاء البيع ورده ويمتنع النقد بشرط لردده بين السلفية والتمنية (بخلاف الاشتراء على) شرط. (إيجاب العتق) على المشتري والزامه به ورضى المشتري بهذا الشرط ثم بعد الشراء امتنع من تنجيز العتق فانه يجبر عليه فان لم ينجزه نجزه الحاكم وشبهه في تنجيز العتق فقال (ك) بيع الرقيق بشرط (انها) أي الذات المبيعة أنتى كانت أو ذكرا (حررة) بنفس (الشراء) فتصير حررة به بلا احتياج لاحداث عتق من المشتري وعطف على يناقض المقصود فقال (أو يخل) أي يوجب الجهل (ب) قدر (الثمن كبيع و) شرط (سلف) من أحد العاقدين للآخر فان كان السلف من المشتري فالانتفاع به من جملة الثمن وهو مجهول فقد اوجب شرط الجهل بقدر الثمن وان كان من البائع فالانتفاع به من الثمن وهو مجهول فقد اوجب شرط الجهل به وهو ثمن أيضا (وصح) البيع (ان حذف) السلف قبل فوات المبيع بيد المشتري (أو) أي وصح الباع بشرط التدبير ان (حذف شرط التدبير) وكذا كل شرط يناقض المقصود وشبهه في الصحة لكن مع بقاء الشرط

ولزمه فقال (ك) بيع بشمن مؤجل بـ (شرط رهن) من البائع على المشتري في الثمن (و) شرط (حميل) أي ضامن للمشتري في الثمن (و) كشرطـ (أجل) معلوم للثمن وهذه من الشروط التي لا يقتضيها العقد ولا ينافيها وبالغ على صحة البيع إذا أسقط شرط السلف فقال (ولو غاب) المتسلف على السلف غيبة تمكنه لا انتفاع به فيها فيصح البيع ويرد السلف له به فهو راجع لقوله وصح ان حذف فكان الأولى ذكره عنده (وتؤوات) أي فهمت المدونة (بخلافه) وهو نقض البيع مع الغيبة على السلف ولو أسقط الشرط تمام الرابطينهما (وفيه) أي المبيع بشرط السلف (ان فات) بيد المشتري (أكثر) شيئين (الثمن) الذي وقع البيع به (والقيمة) التي يحكم بها أهل المعرفة يوم قبض المبيع (ان أسلف المشتري) البائع لاتهامه بأنه أخذ السلعة بناقص عما تباع به لا سلافة فيعامل بنقيض قصده (والا) أي وان لم يكن المتسلف المشتري بأن كان البائع (فالعكس) أي فيه أقل الثمن والقيمة لاتهامه على أنه زاد في ثمنها عما تباع به لا سلافة فيعامل بنقيض قصده قال الخطاب ينبغي أن يقيد هذا بعدم غيبة المشتري على السلف مدة يرى أنها القدر الذي أراد الانتفاع بالسلف فيها والا ففيه القيمة باغة ما بلغت كما يؤخذ من كلام ابن رشد الآتي في شبه قول المصنف في فصل العينة وله الاقل من جعل مثله أو الدرهمين اهـ (وك) بيع (التجش) بفتح النون وسكون الجيم فشين معجمة وقد فسر بقوله (يزيد) في سوم سلعة وهو لا يريد شراءها (ليغر) أي يندع غير فيقتدي بظاهره سواء كانت الزيادة على ثمنها الذي تباع به عادة أو على أقل منه وهو ظاهر قول المازري وغيره التجش هو الذي يزيد في سلعة ليقبضه به غيره وهو خلاف قول مالك رضي الله تعالى عنه في الموطأ والتجش ان تعطيه في سلعة أكثر من ثمنها وليس في نفسك اشتراؤها ليقبض بك غيرك قال ابن عرفة قول المازري وغيره أعم من قول مالك رضي الله تعالى عنه وقال ابن العربي الذي عندي أنه ان بلغها التجش قيمتها ورفع الغبن عن صاحبها فهو مأجور ولا خيار لمبتاعها (فان علم) البائع بالتجش واعتبره وبني عليه البيع (فلم يشتري) (٢٦) رده أي المبيع ان كان قائما وله التمسك به (فان فات) المبيع بيد المشتري

كشَرَطَ رَهْنًا وَحَمِيلًا وَأَجَلَ وَلَوْ غَابَ وَتَوَلَّى بِخِلَافِهِ وَفِيهِ أَنْ فَاتَ أَكْثَرُ الثَّمَنِ أَوْ الْقِيَمَةِ أَنْ أَسْلَفَ الْمُشْتَرِي وَإِلَّا فَالْعَكْسُ وَكَالتَّجَشُّ بِزَيْدٍ لِيَغْرَ فَإِنْ عَلِمَ فَلِلْمُشْتَرِي رَدُّهُ وَإِنْ فَاتَ فَالْقِيَمَةُ وَجَازَ سُؤَالُ الْبَعْضِ لِيَكْفَ عَنْ الزِّيَادَةِ لِأَجْمِيعٍ وَكَيْفَ حَاضِرٍ لِعُمُودِيٍّ وَلَوْ بَارَسَ لَهُ لَهُ وَهَلْ لِقُرْوِيٍّ قَوْلَانِ وَفِيهِ خُذْ وَأَدِّبْ وَجَازَ الشَّرَاءُ لَهُ وَكَتَلَقَى السَّلْعَ أَوْ صَاحِبَهَا كَأَخْذِهَا فِي الْبَلَدِ بِصِفَةٍ وَلَا يُفْسَخُ

(فالقيمة) يوم القبض وان شاء دفع الثمن لصحة البيع قال ذلك ابن حبيب (وجاز) لحاضر سوم سلعة أراد شراءها (سؤال البعض) من الحاضرين الذين أرادوا الزيادة في سومها لشراؤها (ليكف) نفسه (عن الزيادة) في سومها ليشترها السائر برخص (لا) سؤال (الجميع) ولو حكما

كلا أكثر أو الواحد الذي يقتدي به في الزيادة فان وقع سؤال الجميع ولو حكما وثبت بينة أو اقرار خير البائع في جاز قيام السلعة بين ردها وعدمه فان فاتت فله الاكثر من ثمنها وقيمتها ابن رشد لو قال كف عني ولك دينار جاز ولزمه الدنيار اشتري أو لم يشتري ولو قال كف عني ولك بعضها على وجه العطاء مجاز لم يجز لأنه أعطاه على الكف ما لم يملك (وكبيع) شخص (حاضر) أي ساكن حاضرة ضد البادية أي مدني في حاضرتة ومما يقا البيع - سلعة مملوكة (الشخص) عمودي (نسبة للعمود) نصب بيته من نحو الشعر عليه أي ساكن بادية ومنع بيع الحضري سلامة البدوي اذا قدم بها بل (ولو) كان (بارسالة) السلعة للحضري لبيعها هذا هو المعروف من المذهب - وأشار بلو اقول الامام رضي الله تعالى عنه بجواز بيعها الحاضر لصيرورتها أمانة عنده واقتصر عليه الابي في شرح مسلم ونصه وليس من بيع الحاضر ان يبعث البدوي سلعته لبيعه له الحاضر (وهل) يمنع بيع الحاضر سلعة مملوكة (الشخص) (قروي) أي ساكن قرية صغيرة أو لا يمنع في الجواب (قولان) محلهما اذا جهل القروي سعرها بالحاضرة والاجازة اتفاقا (وأدب) كل من الحاضر والبادي والمشتري اذ لم يعذر بجمل (وجاز) للحاضر (الشراء) أي العمودي هذا هو المشهور وعن مالك رضي الله تعالى عنه الشراء كالبيع أي في المنع (وكتلقى) أي الخروج من البلد لشراء (السلع) الجلوبة اليه قبل وصولها الى سوقها الذي تباع به عادة قال ابن رشد نهى رسول الله ﷺ عن تلقي الساع حتى يبط الى الاسواق فلا يجوز للرجل ان يخرج من الحاضرة الى الجلائب التي تساق اليها فيشتري منها ضحايلا لا مأكل ولا لتجارة وشبه في المنع يقال (كاخذها) أي شراء الساع من صاحبها المقام ببلد (في البلد) قبل وصول السلعة له أو لسوقها ان كان لها سوق ويكون أخذها (بصفة) من بائعها أو في برنامج (و) ان تلقى السلع أو صاحبها أو أخذها في البلد بصفة (لا يفسخ) البيع لصحته وهل يختص المشتري بالسلع التي تلقاها أو أخذها في البلد بصفة

وشهره المازى أو يشاركه من شاء من أهل البلد وشهره عياض روايتان (وجازلن) منزله أو قريته خارج البلد الجلوب اليه (على كسنة أميال أخذ) أي شراى شيء (محتاج اليه) لقوته لا للتجارة أن كان لها سوق بالبلد الجلوب اليه والا فله الاخذ ولو للتجارة (وانما ينتقل ضمان) مبيع المبيع (الفاصد بالقبض) من المشتري للمبيع نقد ثمنه أم لا ففي سماع سحنون ابن القاسم فيمن اشترى زرا بعد يسمه يسم فاسدا فاصا بته جائحة أثلثته فضا منه لا نه قابض له وان لم يحصده فان كان اشتراه قبل بدو صلاحه على أن يتركه فيمبس واصا بته عاهة فصحيته من بائعه لان المشتري لا يقبضه الا بحصده ومفهوم الضمان ان ملك الفاسد لا ينتقل بقبضه بل لابد من فواته وهو كذلك قال ابن الحاجب لا ينتقل الملك فيه الا بالقبض والفوات قال في التوضيح يعنى اذا قلنا بان انتقال ضمان المبيع فاسدا بقبضه فملكه لا ينتقل به بل لابد من ضميمته فواته اهو فائدة نقل ملكه بهما عدم رده و اباحة لا تنفع به خلافا لى قال لا ينتقل ملكه بهما فيجب رده ويحرم الا تنفع به لبقائه على ملك ربه وضمانه ان هلك عند مشتريه بينة وهذا مقابل المشهور الذى أشار اليه ابن رشد (و) ان قبض المشتري فاسد المبيع (رد) بضم الراء وشد الدال أى المبيع لبائعه وجوب ابقائه على ملكه (و) ان كان المشتري استغله بعد قبضه (فلا) رد (غاية) لان ضمانه منه والخراج بالضمان وان كان المشتري أنفق عليه فلا يرجع على بائعه بنفقة فان لم يكن للمبيع غلة فله الرجوع بالنفقة فان أحدث المشتري بالمبيع فاسدا ماله عين قائمة كبناء وصنع فيرجع بنفقه وبالسكنى واللبس له ومحل رد المبيع فاسدا ان لم يفت (فان فات) يده مشتريه فلا يرد لبائعه (ومضى) أى صح المبيع (المختلف في) صحته (ه) وعدمها (بالتن) الذى بيع به مثال المختلف فيه السلم في ثمرائط معين بدز هو بشرط أخذه ثم ايفوت بقبضه نقله في التوضيح عن ابن القاسم واجتماع المبيع والصرف في أكثر من دينار وما ذكره المصنف أكثرى لا كلى لا نه تقدم له أن البيع وقت الجملة فان مضى بالقيمة وهو مختلف فيه ويأتى له في بيعوع الآجال وصح أول من بيعوع الآجال فقط الا أن يفوت الثاني فيفسد خزان وهو مختلف فيه (٢٧) ويأتى له في العينة ما يخالف ما هنا أيضا (والا) أى وان لم يكن الفاسد الذى فات

وجازلن على كسنة أميال أخذ محتاج اليه وانما ينتقل ضمان الفاسد بالقبض ورد ولا غلة فان فات مضى المختلف فيه بالثمن ولا ضمن قيمته حينئذ ومثل المثل بتغير سوق غير مثلي وعقار وبطول زمان حيوان وفيها شهر وشهران واختار أنه خلاف وقال بل في شهادة وينقل عرض ومثلي للبلد بكلفة وبالوطء

درج ابن الحاجب وهذا أيضا أكثرى اذ قد تعتبر يوم البيع كما يأتى في قوله وفي بيعه أى المبيع فاسدا قبل قبضه مطلقا تأويلان من انه على القول بالقول بالفوات تعتبر قيمته يوم بيعه (و) ضمن (مثل المثل) المبيع بكيل أو وزن أو عدد ووجد مثله والا ضمن قيمته معتبرة يوم القضاء عليه بالرد وصاله فات (بتغير سوق) أى سعر بغلاء أو رخص مبيع (غير مثلي) مكيل أو موزون أو معدود (وغير عقار) كحيوان وعرض ومفهوم غير مثلي ان المثل والعقار لا يفتيهما تغير سوقهما ولو اختلفت الرغبة فيهما بتغير السوق قال البتاني كون المثل لا يفتيه حواله السوق مقيد بما اذا لم يبع جزا فافا لا يفوت بحواله السوق وغيره اففى النواذر من اتباع حليا يباع فاسدا فان كان جزا فافا فان حواله السوق تفتيه ويرد قيمته وان كان على الوزن فلا يفوت بحواله السوق ويلزده أو مثله (و) يفوت المبيع فاسدا (بطول زمان) اقامة (حيوان) بيد المشتري ولو آدميا (وفيها) أى المدونة الطول (شهر) فيها أيضا لا يكفى في الطول (شهران) هذا مراده ولا أغني عنه ما قبله ولم يصح قوله (واختار) اللخمى من نفسه (انه) أى المذكور (خلاف) معنى (وقال) الماذرى من نفسه (بل) هو خلاف (في شهادة) أى بسبب الحالة المشاهدة فالحل الذي فيه الشهر طول مبنى على مشاهدة حال حيوان صغير شأنه التغير في الشهر والحل الذى فيه الشهر ان ليسا بطول مبنى على مشاهدة حال حيوان كبير كابل وبقر ليس شأنه التغير فيهما وأعلم ان الحل الذى فيه الشهر ان ليسا فواتيه أيضا الثلاثة كذلك فالاولى ابدال وشهران بثلاثة لايها م عبارته انه قوت باتفاق اهلين وليس كذلك (و) يفوت المبيع فاسدا (بنقل عرض) بتغير العين وسكون الراء (ومثلي) مكيل أو موزون أو معدود من بلد المقد (البلد) آخر أو عكسه أو من محل لاخر في بلد واحد اذا كان النقل (بكلفة) أى مؤونة ومشقة أى شأنه ذلك وان لم يتكلفه المشتري محمله على دوابه وخدمه ويضمن مثل المثل بموضع قبضه (و) يفوت المبيع فاسدا (بالوطء) لامة بكرة أو ثوبا لا سترامه مواضعها المستلزمة طول الزمان وهو قوت ومفهوم الوطء أن الغيبة عليها بدونه ليست فواتا وهو كذلك قال في الشامل وطء الامة قوت لا غيبته عليها وان قال وطئها صدق عليه كانت أو وخشا صدقه البائع أو كذب به وان نفاه صدق في الوحش ولو كذب البائع فله ردها

(و) يفوت المبيع فاسداً (بغير ذات) مبيع (غير مثلي) كعقار وعرض وحيوان يفوت العقار بالهدم والبناء والارض بالغرس والقلع والعرض والحيوان بنقص أو زيادة وفهم غير مثلي ان المثل لا يفتيه تغير ذاته لقيام مثله مقامه الخطاب قيد تغير الذات بغير المثل جرياً على ما نقله فانقله في قول ابن الحاجب والقوات بتغير ذات ظاهر كلامه ان تغير الذات يفتي المثل وكذا قول ابن شاس والذي في اللخمي والمازري وابن بشير انه لا يفوت لان مثله بفهوم مقامه اهو الظاهر ما قاله ابن الحاجب وابن شاس لان رد مثله مرتب على فواته لقوله سابقاً والاضمن قيمته ومثل المثل ولو كان لم يفت لرد عينه وهم قد صرحوا انها برده مثله اهـ (و) يفوت المبيع فاسداً (ب) (خروج) للمبيع (عن يد) أي حوز للمشتري ببيع صحيح أو هبة أو صدقة أو تحييس عن نفس المشتري (و) يفوت المبيع فاسداً (ب) (معلق حق) بالمبيع لغير مشتريه (كرهنه) أي المبيع فاسداً في دين على مشتريه إلا أن يقدر على فككه من الرهن للملائة (و) (ك) (اجارته) أي المبيع فاسداً إلا أن يقدر على فسبها إما بتراضيهما أو كونها مياومة (و) تفوت الارض المبيعة فاسداً بتغير (أرض) (ب) (حفر) (بئر) فيها السقي ماشية (و) (فتق) (عين) فيها ولو ماشية (و) (ب) (غرس) (شجر) فيها (و) (ب) (بناء) فيها (عظيمى المؤنة) نعت لغرس وبناء فقط والقلع كالغرس والهدم كالبناء ومحل افاته البناء أو الغرس اذا عمرا كلها أو معظمها أو أحاط بها كلها فان كان فيما دون جملها فاشار له بقوله (وفانت) (ب) (أحد) (هما) أي الغرس والبناء (جهة هي الربع) أو الثلث أو النصف عند أي الحسن وابن رشد ونصه واذا كان الغرس بناحية منها وجملها لا غرس فيه وجب أن يفوت منها ما غرس وفسخ البيع في سائر ما لا ضرر على البائع في ذلك اذا كان المغير وس منها يسيراً كما لو استحق من يد المشتري في البيع الصحيح لزمه الباقي ولم يكن له رده اها فانت تراه أحال القدر الذي يفوت بالغرس على القدر الذي لو استحق من المشتري في البيع الصحيح لزمه الباقي وقد قال المصنف وردد بعض المبيع محصته إلا أن يكن الاكثر ثم قال وتلف بعضه أو استحقاقه كعيب به وقوله (٢٨) (فقط) راجع لقوله جهة أي لا الجميع فلم يمتز به عن الثلث والنصف (لا) تفوت بهما جهة

و بتغير ذات غير مثلي وخروج عن يد وتعلق حق كرهنه وإجارته وأرض بئر وعين وغرس وبنك عظيمى المؤنة وفانت بهما جهة هي الربع فقط لا أقل وله القيمة قائماً على القول والمصحح وفي بيعه قبل قبضه مطلقاً أو يلاّن لا إن قصد بالبيع الإفاته وارفع المقيت أن عاداً لا بتغير السوق (فصل ٨) ومنع للثمة

هي (أقل) من الربع فلا يفت شيئاً منها ولو عظم مؤنته ويعتبر كون الجهة الربع أو أقل أو أكثر بالقيمة يوم القبض لا بالمساحة ابن رشد وجه العمل في ذلك أن ينظر الى الناحية التي فوتها بالغرس ما هي من جميع الارض

فان كانت الثلث أو الربع ففسخ البيع في الباقي بثلثي الثمن أو ثلثه أو رابعه فيسقط عن المتاع ان كان لم يدفعه ويرد اليه ان كان دفعه وصح البيع في الناحية الفائتة بالقيمة يوم القبض فمن كان له منهما على صاحبه فضل في ذلك رجع به عليه اذ قد تكون قيمة تلك الناحية أقل مما نالها من الثمن أو أكثر وهذا هو القياس (و) ان كان الغرس أو البناء في أقل من الربع ورد المشتري المبيع فـ (له) على البائع (القيمة) للغرس أو البناء يوم الحكم حال كونه قائماً لا نه فعله شبهة (وفي) مضى (بيعه) أي المبيع يداً فاسداً من المشتري أو البائع بيعاً صحيحاً (قبل قبضه) من بائعه أو مشتريه بان باعه المشتري قبل قبضه من بائعه أو البائع بعد قبض المشتري وقبل رده له وعدمه (مطلقاً) عن تقييد بكونه عقاراً أو عرضاً أو حيواناً أو مثلياً ولم يحصل فيه مفوت (أو يلاّن) فالتاويلاّن في بيع المشتري قبل قبضه من البائع وفي بيع البائع بعد قبض المشتري وقبل رده له وبقيت صورة ثالثة فيها التاويلاّن أيضاً وهي بيعه البائع بيعاً صحيحاً بعد تمكنه من قبضه فاسداً من قبضه وقبل قبضه بالفعل وأما قبل تمكنه منه ففاض باتفاق فلا تدخل هذه في كلامه (لا ان قصد) المشتري (بالبيع) الصحيح بعد القبض أو قبله (الإفاته) للبيع الفاسد فلا يفتيه معاملة له بنقيض قصده وفسخ وجوبه كبيع فاسد لم يحصل فيه بيع ولا غيره من المفوتات (و) ان حصل في المبيع فاسداً مفيت ووجبت قيمته أو مثله دفع ذلك أم لا ولم يحكم حاكم بعدم رده ثم عاد المبيع لحاله (ارتفع) أي زال الحكم الذي اقتضاه (المقيت) وهو مضى البيع ووجوب القيمة أو المثل (ان عاد) المبيع لما كان عليه فيكون بمنزلة ما لم يحصل فيه مفيت فيجب رده لبائعه الاصل سواء كان عوده باختياره كشرائه بعد بيعه أو بغيره كارتبه (الا) اذا كان القوات (بتغير سوق) ثم عاد لما كان عليه فلا يرتفع حكمه لان تغيره ليس بسبب المشتري فلا يهتم فيه (فصل ٩) في بيان أحكام بيعوع الاجال وبدأ المصنف ببيان موجب فساد بيعوع الاجال على وجه الاجمال فقال (ومنع) كل بيع جائز في الظاهر مؤداه في ممنوع في الباطن كثر قصده فيمنع (للتهمة) لعاقديه على

التوصل به لان يحصل بينهما (ما) أى ممنوع (كثر قصده) من الناس (كبيع) شرط (سلف) كبيع شيئين بدينارين
 لاجل ثم يشتري البائع من المشتري قبل حلول الاجل أحدهما بدينار نقدا قال الامرالى أن البائع الاول خرج من يده عرض
 ودينار يأخذ من المشتري اذا حل الاجل دينارين أحدهما من العرض والاخر قضاء عن الدينارين فتهما على انهما قصدا للجمع بين البيع
 والسلف بشرط وتوصل الى ذلك ببيع الشيئين بدينارين لاجل ثم شراء أحدهما بدينار حال لجواز هذا بحسب الظاهر قال الخطاب
 اعلم انه لا خلاف في منع صريح بيع وشرط سلف وكذلك ما أدى اليه وهو جائز في الظاهر لا خلاف في منعه صرح بهذا ابن بشير وتابعوه
 وغيرهم (وسلف بمنفعة لا) يمنع البيع الجائز في الظاهر المؤدى الى ممنوع قل قصده للتهمة على التوصل به الى ان يجعل بين عاقديه (ما) أى
 ممنوع قصده من الناس (كضمان يجعل) للضامن وذلك على قسمين ما يبعد قصده جدا وما يبعد قصده لا جدا والثاني كضمان يجعل
 كبيع شيئين بدينار لاجل ثم شراء أحدهما عند الاجل بدينار قال امره الى دفع ثوبين ليضمن له أحدهما لآخر للاجل وحكى ابن
 بشير وابن شاس فيه قولين مشهورين وحكماهما ابن الحاجب بلا تشهير الا انه قال في توضيحه ظاهر المذهب جوازه لبعد قصده
 واقتصر عليه في هذا المختصر ولا خلاف في منع صريح ضمان يجعل لان الشارع جعل الضمان والقرض واجبا لا تفعل الا الله فأخذ
 العوض عليها سحت ثم أشار الى الاول الذى يبعد قصده جدا بقوله (أو أسلفنى وأسلفك) كبيع شيء بدينارين لاجل ثم يشتريه
 بدينار حال ودينار لاجل بعد من الاجل الاول قال الامرالى دفع البائع دينارا نقدا وأخذ عند الاجل دينارين أحدهما قضاء
 عن الدينار الاول والثاني سلف من المشتري يرد له البائع عند الاجل الثاني فقد أسلف كل منهما الآخر فالمشهور عدم اعتبار هذه
 التهمة لضعفها بقلة قصدها جدا ولما بين موجب منع بيع الآجال فرع صورها (٢٩) عليه فقال (فمن باع) شيئا معينا مقوما أو مثليا
 التهمة لضعفها بقلة قصدها جدا ولما بين موجب منع بيع الآجال فرع صورها (٢٩) عليه فقال (فمن باع) شيئا معينا مقوما أو مثليا

ما كثر قصده كبيع وسلف وسلف بمنفعة لا مآقل كضمان يجعل أو
 أسلفنى وأسلفك فمن باع لاجل ثم اشتراه بجنس منه من عين وطعام
 وعرض فإما نقدا أو لاجل أو أقل أو أكثر بمثل الثمن أو أقل أو أكثر
 يمنع منها ثلاث وهي ما تعجل فيه الأقل وكذا لو أجل بعضه ثم منع
 ما تعجل فيه الأقل أو بعضه كتساوي الأجلين إن شرط أنفى

بشمن معلوم (لاجل) معلوم هذا
 شرط في بيع الآجال اذ لو كان
 نقدا لا تنفت التهمة (ثم اشتراه) أى
 البائع أى اشترى ما باعه ممن اشتراه
 منه أولا (بجنس منه) الذى باعه به
 وقوله (من عين) بيان أى نقد
 متفق فى البيعتين صنفها وصفة
 (وطعام) من صنف واحد فيها

والواو معنى أو (وعرض) كذلك أى يتفق صنفها وصفة قال الخطاب والقصد ان هذه المسائل التى يذكرها الآن فيما اذا كان الثمن الثانى
 موافقا للاول من وجه كبيعه بدراهم وشراؤه بدراهم من نوعها وسكتها أو باعة بذهب واشتراه بذهب من نوعه ؟
 وسكتها أو باعه بطعام واشتراه بطعام من صنفه وصفته أو باعه بعرض واشتراه بعرض من صنفه وصفته (فاما) بكسر الهمزة ان يكون
 الثمن الثانى (نقدا) أى حالا (أو) مؤجلا (لاجل) الذى أجلى اليه الثمن الاول (أو) مؤجلا لاجل (أقل) من الاجل الاول (أو) مؤجلا
 لاجل (أكثر) من الاجل الاول فهذه أربعة أحوال للثمن الثانى باعتبار حلوله وتأجيله وفى كل منها اما أن يكون الشراء الثانى
 (بمثل) أى قدر (الثمن) الاول (أو) ب (أقل) منه (أو) ب (أكثر) منه فهذه اثنتا عشرة صورة بين احكامها بقوله (يمنع منها
 أى الاثنتى عشرة (ثلاث) من الصور (وهى) أى الثلاث الممنوعة (ما تعجل فيه) الثمن (الأقل) كله على كل الاكثر بان باع
 شيئا بعشرة اشهر ثم اشتراه بثمانية حالة أو لنصف شهر أو باثني عشر لشهرين وعلة منعها تهمة قصده سلفا بمنفعة (وكذا) أى المذكور
 من نقد الثمن الثانى كله أو تأجيله كله فى الامتناع لبعض الصور والجواز للباقى (لو أجل بعضه) أى تأجيل الثمن الثانى وبين الصور
 الممتنعة منه بقوله (ممتنع) من صورته التسع أربع صور اثنتان فى قوله (ما) أى عقد (تعجل فيه) أى بسببه الثمن (الأقل)
 كله على كل الاكثر كبيعه بعشرة لشهر وشراؤه باثني عشر خمسة نقدا وسبعة لشهرين واثنتان فى قوله (أو) تعجل فيه (بعضه) أى الأقل
 على كل الاكثر كبيعه شيئا بعشرة لشهر وشراؤه بثمانية أربعة نقدا واربعه لشهرين والخمسة الباقية جائزة وهى بيعه بعشرة
 شهر وشراؤه بعشرة خمسة نقدا وخمسة للشهر أو لنصفه أو لشهرين وبعه بعشرة لشهر وشراؤه باثني عشر خمسة نقدا وسبعة للشهر أو
 لنصفه قال البانى ساءلا ان الثمن الثانى ان كان أقل من الاول منعت الثلاث كلها وان كان مثله جازت كلها وان كان أكثر منه منعت
 واحدة وهى تأجيل البعض لا بد من الاجل الاول و جاز الاخير ان هو لما كان قد يعرض لبعض صور الجواز المنع العروض مانع
 وبعض صور المنع الجواز لا يرتفع عنه على هذا مشبهاتى المنع فقال (كتساوي الأجلين) للثمنين فيمتنع (ان شرط) أى العقدان (نفى)

أى عدم (المقاصة) بينهما بما على كل الآخر كبيع شئ بمائة لشهر ثم شرائه بمثلها أو أقل أو أكثر متوا الشهور بشرط عدم المقاصة وان كلا منهما يدفع عند حلوله ما عليه الآخر فيمتنع (ل) ابتداء (الدين بالدين) لعامة ذمة كل منهما للآخر ولو لم يشترط نفى المقاصة لجاز لسقوط التماثلين ولا يبقى الا الزائد في ذمة أحد هاتين صرح بهذا الرجوع إلى غيره (ولذلك) أى لا جل كون المنع اذا شرط أهى المقاصة للدين بالدين (صح) المبيع (في) شراء ما باعه لا جل بشمن (أكثر) مما باع به مؤجل (ل) أجل (أبعد) من أجل ما باع به (اذا اشترطها) أى المقاصة لا تنفاه الدين بالدين بسبب شرطها قال الخطاب في الجواهر اذا اشترط المقاصة جازت الصور كلها أى الاثنتا عشرة صورة لا رتفاع التهمة اهـ (والزداة) في أحد الثمنين (والجودة) في الثمن الآخر معتبرتان فيهما (ك) اعتبار (القلة) في أحدهما (والكثرة) في الآخر فالرديء كالقليل والجيد كالكثير ثم صرح ببعض مفهوم قوله بجنس منه فقال (و) منع (بيع شئ بذهب) لا جل (و) شراءه بـ (فضة) في الصور الاثنتى عشرة و مثله ببيع فضة لا جل وشراؤه بذهب في الاثنتى عشرة صورة للصرف المؤخر فيمنع في كل حال (الا ان يجعل أكثر من قيمة المتأخر جدا) بان يزداد المعجل على المؤخر بقدر نصفه فيجوز لا تنفاه تهمة الصرف المؤخر وذلك كبيع شئ بدينارين لشهر ثم شرائه بستين درهما نقدا وصرف الدينارين عشر و المراد بالقيمة ما جعله الامام صرفا للدينارين من الدراهم (و) منع بيع شئ ثم شراءه (ب) سكتين (مختلفتين) كحمدية ويزيدية (الى) أجل كشرائه (للاجل) الذى باع اليه واولى لدونه أو أبعده منه وصلة شرائه (ب) حمدية ما باع بيزيدية (لاجل) انقضائه للدين بالدين (وان) باع شئاً بنقد أو عرض لا جل ثم اشتراه (ب) عرض مخالف ثمنه) أى المبيع جنسا نقدا أو لاجل أو أقرب أو أبعد وفى كل قيمته ما قدره الاول أو أقل أو أكثر فهذه اثنتا عشرة صورة (جازت ثلاث) صور (النقد فقط) وهى كون (٣٠) قيمة العرض الذى اشترى به ثانيا نقدا قدره الاول أو أقل أو أكثر

المُقَاصَّةُ لِلدِّينِ بِالْدينِ وَلِذَلِكَ صَحَّ فِي أَكْثَرِ الْأَعْدَادِ اشْتِرَاطُهَا وَالرَّدَاءَةُ وَالْجَوْدَةُ كَالِهَلَةِ وَالْكَثْرَةُ وَمُنْعُ بَذْهِبٍ وَفِضَّةٍ إِلَّا أَنْ يُعْجَلَ أَكْثَرُ مِنْ قِيَمَةِ الْمُتَأَخَّرِ جَدًّا وَبِسَكَّتَيْنِ إِلَى أَجَلٍ كَشْرَائِهِ لِلْأَجَلِ بِحُمْدِيَّةٍ مَا بَاعَ بِيزِيدِيَّةٍ وَإِنْ اشْتَرَى بِعَرْضٍ مُخَالَفٍ ثَمَنِهِ جَازَتْ ثَلَاثُ النِّقْدِ فَقَطْ وَالْمِثْلِيَّةُ صَفَةً وَقَدْرًا كَمِثْلِهِ فَيُمنَعُ بِأَقْلٍ لَا أَجَلَهُ أَوْ لَا بَعْدَ أَنْ غَابَ مُشْتَرِيهِ بِهِ وَهَلْ غَيْرُ صِنْفٍ طَعَامِهِ كَقَمَحٍ وَشَعِيرٍ مُخَالَفٌ أَوْ لَا

ومفهومه امتناع صور الاجل التسع وهو كذلك للدين بالدين قال ابن غازى المراد بالثمن هنا ثمن المبيع في الصفة الاولى أى فان اشترى ما باعه بعرض مخالف في الجنس للثمن الذى باعه به كبيع ثوب بجمل ثم اشتراه ببغل أو غيره مما هو مخالف للجمل في الجنس جازت صور النقد الثلاث وهى كون قيمة العرض الثانى

مساوية لقيمة الجمل أو أقل أو أكثر ونبه بقوله فقط على منع صور الاجل التسع للدين بالدين (و) مثل المبيع لاجل تردد (المثلى) المكيلى أو الموزن أو المعدود (صفة وقدر) المشتري بعد بيع المثلى لاجل قبل انقضائه (كثله) أى كعين المثلى المبيع في جريان الاثنتى عشرة صورة فيه و امتناع ما يتبع منها وجواز ما يجوز فاذ باع مثليا لاجل واشترى من المشتري مثله قدر او صفة امتنع باقل نقدا أو لدون الاجل أو باكثر لا بدو بمنع صورتان منها أيضا فأداهما بقوله (فيمنع) شراء مثل المثلى (ب) شمن (أقل) من من المثلى المبيع أولا مؤجلا (لاجله) أى المثلى المبيع أولا (أولا بعد) من أجمع المثلى المبيع أولا (ان غاب) على المثلى المبيع أولا (مشتريه) أى المثلى بان غاب غيبة يمكنه الانتفاع به فيها للسلف بمنفعة لان الغيبة على المثلى تعد سلفا وقد انتفع البائع الاول بزيادة ثمن الاول في نظير الاسلاف مثاله باعه أردب فبح دينارين لشهر ثم اشترى منه أردب قمح آخر مثل الاول صفة بدينارين للشهر أو لشهرين فيتقاصان في دينار ويدفع المشتري للبائع دينار في نظير تسليفه الارdeb فصارت الصور الممنوعة خمسة من الاثنتى عشرة صورة الخطاب معنى المسألة ان من باع مثليا الى أجل ثم اشترى من المشتري مثله في الصفة والمقدار فكانه اشترى ما باعه فتمتنع الصور الثلاث المتقدمة وصورتان أخرياد أشار إليهما بقوله فيمنع باقل لاجله أو أبعد ولذا كانت الواو أو نسب قاله ابن غازى والشرط مختص بالصورتين الأخيرتين وعله منعهما فى التوضيح انهم يعدون الغيبة على المثلى سلفا فصارت كأن البائع أسلف المشتري أردب على ان يعطيه دينار اربع شهر ويقاصصه بدينارين عند الاجل اهـ (ق) ان باع طعاما لاجل ثم اشترى من المشتري قبل حلول الاجل طعاما من غير صنفه ولكنه من جنسه فلهل غير صنف طعامه) أى البائع الذى باعه لاجل (ك) بيع أردب (قمح) لاجل (و) شراء أردب (شعير) من المشتري قبل حلوله وخبر غير صنف طعامه (مخالف) أى ينزل منزلة المخالف لما باعه في الجنس كبيع ثوب بالاجل وشراؤه عبد في جواز صورته كلها (أولا) ينزل

منزلة المخالف في الجنس بل ينزل منزلة شراء مثله في امتناع الصور الثلاث ان لا يرغب والخمس ان غاب في الجواب (تردد) قال ابن
 ماسر الظاهر ان من قال انه غير مخالف في الجنس جعله من المخالف في الصفة بالجودة والرداءة اهـ أى حكمه حكم شراء ما باعه مع زيادة
 في الجودة وحكم شراء أقل ما باعه في الرداءة لان الجودة زيادة والرداءة نقص (وان باع) شيئاً (مقوماً) كشوب لاجل ثم اشترى
 من المشتري ثوباً مثله قبل حلوله (فمثله) أى المقوم الذي اشتراه البائع (ك) شراء (غيره) أى المبيع أولاً في جواز الصور كلها لان
 ذوات القيم لا يقوم فيها المثل مقام مثله (كـتغيرها) أى الذات المقومة المبيعة لاجل على المشتري تغييراً (كثير) بزيادة أو نقص ثم
 اشترى ما باعها قبل حلوله فتجوز الصور كلها ولما تقدم حكم شراء المبيع لاجل كله أو مثله أتبعه بحكم شراء بعضه فقال (وان) باع
 ثوبين مثلاً لاجل و (اشترى) البائع من المشتري قبل حلوله (أحدثوا به) اللذين باعهما بمائتي شهر مثلاً بثمان مئة (ل) اجل (أبعد)
 من الشهر امتنع (مطلقاً) عن التقييد بكون الثمن الثاني أقل من الاول أو أكثر منه أو مساوياً له لما في الاكثر والمساوى من
 سلف بمنفعة لان المشتري الاول يدفع مائة عند تمام الشهر الاول ياخذ عند تمام الشهر الثاني مائتين أو مائة وزاد له الثوب الباقي عليها
 ولا في الأقل من بسع وسلف (أو) اشترى أحدهما بثمان (أقل) من الثمن الاول (نقداً) أو لدون لاجل (امتنع) للبيع والسلف (لا)
 يمنع شراء أحدهما (بمثله) أى الثمن الاول (أو أكثر) من الثمن الاول نقداً أو لدون لاجل فيهما ولا لاجل سواء كان الثمن الثاني
 قدراً الاول أو أقل أو أكثر فامتنع خمس صور من الاثنى عشر صورة والجائز السبعة الباقية منها وهى صور لاجل الثلاثة
 والاكثر والمساوى نقداً أو لدون لاجل (وامتنع) شراء أحدثوا به (ب) بثمان (غير صنف منه) الذى باع به بان باعهما بذهب لاجل
 واشترى أحدهما بفضة أو عكسه للبيع والصرف المؤخر فيمنع في كل حال (٣١) (الا ان يكثر) الثمن (المعجل) جداً
 في شراء أحدهما بالنسبة لثمنهما

تَرَدُّدُ وَاِنْ بَاعَ مُقَوَّماً فَمِثْلُهُ كَغَيْرِهِ كَتَغْيِيرِهَا كَثِيرًا وَاِنْ اشْتَرَى أَحَدَهُ ثَوْبَيْنِ
 لِأَبَعَهُ مُطْلَقًا وَأَقْلَ نَقْدًا امْتَنَعَ لَأَيِّ مِثْلِهِ أَوْ أَكْثَرَ وَاَمْتَنَعَ بِغَيْرِ صِنْفٍ مِمَّنْهَ الْأَنَّ
 أَنْ يَكْثُرَ الْمُعْجَلُ وَلَوْ بَاعَهُ بِعَشْرَةٍ ثُمَّ اشْتَرَاهُ مَعَ سِلْعَةٍ نَقْدًا مُطْلَقًا أَوْ لِأَبَعَهُ
 بِأَكْثَرٍ وَبِخَمْسَةٍ وَسِلْعَةٍ امْتَنَعَ لِأَبَعَهُ سِلْعَةً وَمِثْلٍ أَوْ أَقْلَ لِأَبَعَهُ وَلَوْ اشْتَرَى
 بِأَقْلَ لِأَجَلِهِ ثُمَّ رَضِيَ بِالْتَّعْجِيلِ قَوْلَانِ كَتَمْكِينِ بَائِعٍ مُتَنَفٍّ مَا قِيَمَتُهُ أَقْلُ
 مِنَ الزِّيَادَةِ عِنْدَ الْأَجَلِ

المشتري قبل حلوله (مع سلعة) بثمان (نقداً) أو اقرب (مطلقاً) عن التقييد بمساواة الثمن الثاني الاول أو عدمها (أو) اشترى مع
 سلعة (ل) أجل (أبعد) من أجل الاول (ب) بثمان (أكثر) من الثمن الاول امتنع للسلف الذى جرنه في شرائه بمثل أو أقل نقداً
 أو لدون لاجل وللبيع والسلف في شرائهما ياكثر نقداً أو لدون لاجل أولاً بعد منه (أو) اشترى ما باعه بعشرة لشهر من
 مشتريه قبل تمامه (بخمسة وسعة) نقداً أو لدون الشهر أولاً بعد منه (امتنع) للبيع والسلف وللشهر جائز (لا) يمنع شراء ما باعه
 بعشرة لشهر ثم اشتراه (بعشرة) أو بأكثر منها (وسعة) نقداً أو لدون الشهر أولاً فيهما لا لا بعد فيمنع فيها للسلف بزيادة (و)
 لو باعه بعشرة لشهر ثم اشتراه (بمثل) أى بمثل العشر التى باعها بان اشترى بعشرة (فأقل) من المثل مؤجلاً المثل والاقل
 (ل) أجل (أبعد) من أجل العشرة التى باعه بها فهو جائز فهذا تتميم لصور الجواز (ولو) باع شيئاً بعشرة لشهر ثم (اشترى) البائع ما باعه
 من المشتري قبل تمامه (ب) بثمان (أقل) من الثمن الاول كخمسة مؤجلة (لاجله) أى الثمن الاول وهذا جائز على المشهور
 (ثم رضى) المشتري الثانى الذى هو البائع الاول (بالتعجيل) للثمن الثانى اقل قبل تمام أجله وهذا ممنوع لتأديه لسلف بزيادة فهل
 يستمر الجواز نظر الحال العقود والغاء للطارىء ولا يستمر فينتفى ويحلل المنع نظر المآل اليه الامر من دفع قليل في كثير في الجواب
 (قولان) للمتأخرين ثم شبه في القوانين فقال (كـتمكين) شخص (بائع) بالتأوين (متلف) بالتأوين بضم الميم وكسر اللام
 نعت بائع وتنازع بائع ومتلف (ما) أى شيئاً (قيمة) أى الشئ المبيع (أقل) من ثمنه الذى باعه البائع به لاجل كبيعته شيئاً بعشرة
 لشهر ثم اتلفه البائع عمدًا قبل تمامه فقوم له عليه بخمسة وغرمها حالة فهل يمكن البائع (من) أخذ (الزيادة) التى زادها الثمن على
 القيمة (عند) حلول (الاجل) فيأخذ العشرة التى باعها وعدم تمكينه منها فيأخذ الخمسة التى غرمها فقط لاتهامه بالتعجيل على

تسليف خمسة عشرة قولاً الأول للامام مالك رضي الله تعالى عنه في المجموعة والثاني لابن القاسم في العتبية فان أتلغه خطفه جميع الثمن بلا خلاف لعدم التهمة (وان أسلم) شخص أى دفع لآخر (فرسا) مثلاً رأس مال سلم (في عشرة أوثاب) لشهر مثلاً (ثم استرد) مسلم الفرس بعد غيبة المسلم اليه عليه غيبة يمكنه الا تنفاد به فيها (مثله) أى الفرس (مع) زيادة (خمسة أوثاب) مثلاً من المسلم اليه (منع) العلم (مطلقاً) عن التقييد بكون خمسة الاوثاب نقداً أو للاجل أو لدونه أو بعد للسلف بزيادة لان الفرس في مثله قرض وانتفع المقرض بخمسة الاوثاب وشبهه في المنع فقال (كألو استرده) أى المسلم الفرس بعينه مع خمسة أوثاب نقداً أو لدون الاجل أو لا بعد فيمنع في الصور كلها (الا أن تبقى) الاوثاب (الخمس لا جملها) بصفتها المشروطة لا أجود ولا أدنى فيجوز وعلة منع ما قبل الاستثناء البيع والسلف لان رد الفرس شرائها من المسلم اليه بخمسة أوثاب من العشرة التي عليه وتعييل الخمسة الاوثاب المرودة مع الفرس تسليف من المسلم اليه المسلم يقتضيها من نفسه اذا حل أجل العشرة وتأخيرها لا بعد تسليف من المسلم فقد اجتمع البيع والسلف (لان) الشخص (المعجل لما في الذمة) بان رده حالاً أو لدون الاجل كالمسلم اليه الذي دفع للمسلم مع الفرس خمسة أوثاب حالة أو لدون الاجل قضاء خمسة من العشرة التي في ذمته مسلف (أو) الشخص (المؤخر) لما في الذمة كالمسلم الذي أخز المسلم اليه بخمسة أوثاب مما في ذمته لا بعد (مسلف) بكسر اللام (وان باع) شخص (حماراً) مثلاً (بعشرة) من دنانير مثلاً (لاجل) معلوم كشهر (ثم استرده) أى البائع من المشتري بالاقالة (و) زاد عليه المشتري أولاً (ديناراً نقداً) منع مطلقاً كان الدينار من جنس الثمن الذي باع به أولاً لا نه بيع وسلف لان المشتري ترب في ذمته بالبيع الاول عشرة دنانير دفع عنها الحمار وديناراً نقداً اليه اخذ من نفسه عند حلول الاجل عشرة دنانير تسعة ثمن الحمار وهذا بيع ودينار عن الدينار الذي عجله مع الحمار وهذا سلف (أو) زاد مع الحمار (٣٢) ديناراً (مؤجلاً منع) أيضاً (مطلقاً) عن تقييده بكونه للاجل أو أقرب

وان أسلم فرساً في عشرة أوثاب ثم استرد مثله مع خمسة من مئة مطلقاً كما لو استرده الا أن تبقى الخمسة لا جملها لان المعجل لما في الذمة أو المؤخر مسلف وان باع حماراً بعشرة لاجل ثم استرده وديناراً نقداً أو مؤجلاً منع مطلقاً الا في جنس الثمن الاجل وان زيد غير عين وبيع بنقد لم يقبض جاز أن عجل المزيّد وصحّ أول من يبيع الا جال فقط الا أن يفوت الثاني فيفسخا وهل مطلقاً

أو أ بعد للبيع والسلف في كل حال (الا) أن يكون الدينار المؤجل (في) أى من (جنس الثمن) الذي بيع به الحمار بأن يوافق في السكة والجوهريّة والوزن حال كونه مؤجلاً (لاجل) الذي أجل اليه ثمن الحمار لالدونه ولا لا بعد منه فيجوز لانه آل الامر الى ان البائع اشترى الحمار بتسعة

دنانير من العشرة التي في ذمة المشتري وأبقى الدينار العاشر لاجله وهذا المحذور فيه (وان زيد) بكسر الزاي أو مع رد الحمار المبيع بنقد المؤجل (غير عين) كفرس أو ثوب جاز ان عجل المزيّد مع الحمار لان البائع اشترى الحمار والعرض المزيّد معه بما في ذمة المشتري فان آخر المزيّد امتنع له بسخ دين في دين (و) ان (بيع) الحمار (بنقد) أى دنانير أو دراهم حاله (لم يقبض) حتى رد الحمار مع عرض او نقداً أو مؤجلاً ورد الحمار مع عرض او نقد بعد حلول أجل الثمن (جاز) الرد في المسألتين (ان عجل المزيّد) مع الحمار كان عيناً أو غيرها في الثانية بشرط كونها أقن من صرف دينار فان آخر منع لانه ان كان من جنس ثمن الاول فهو تأخير في بعض الثمن بشرط وهو سلف مدع البيع للحمار بياقي الثمن وان كان من غير جنس الثمن الاول فهو صرف مؤخر ان كان عيناً وفسخ دين في دين ان كان غيرهما (وصح) بيع اول من يبيع (الا جال) الواقعة على الوجه الممنوع كببيع شيء بعشرة لشهر وشرائه بخمسة نقداً أو لنصفه أو باثنى عشر لشهرين اذا اطلع عليه قبل فوات المبيع فقد صح بيعه بعشرة (فقط) اي دون بيعه الثاني فيفسخ لان الفساد انما جاء منه وهو دائر معه أما فسخ الثاني فقال ابن الحاجب وغيره باتفاق وحكى اللخمي فيه قولاً ضعيفاً وأما عدم فسخ الاول فهو قول ابن القاسم وهو الصحيح قال ابن الماجشون يفسخ البيعان معا (الا ان يفوت) مبيع البيع (الثاني) بيد المشتري الثاني وهو البائع الاول قال ابن رشد اختلف فيما نفوت به السلعة فتبيل نفوت بحالة سوق والصحيح انها لا تفوت الا بالعيوب المفسدة اذ هو ليس ببيع فاسد الثمن ولا مضمون وانما فسخ لانهما نظر قاه الى استباحة الربا (فيفسخا) أى البيع الاول والثاني لسر بان الفساد من الثاني الاول وحينئذ فلا طاب لاحدهما على الآخر لرجوع المبيع فاسداً لباثمه فصار ضمانه منه سقط منه الاول عن مشتريه الاول لرجوعه لباثمه فيرجع به ان كان قد دفعه وسقط الثمن الثاني عن المشتري الثاني لفساد شرائه باتفاق (وهل) فسخ البيعين بفوات الثاني (مطلقاً)

عن ثقييد القيمة في الثاني بكونها أقل من الثمن الاول لانهما كعقد واحد لا رتباط أحدهما بالآخر (أو) انما يفسخ الاول (ان كانت القيمة) للمبيع التي تازم البائع الاول يوم قبضه (أقل) من الثمن الاول فان كانت مثله أو أكثر منه فلا يفسخ الاول في الجواب (خلاف) الاول لابن القاسم وشهره ابن شاس والثاني لستحون وعبر عنه ابن الحاجب بالا صبح فان فاتت بيدي المشتري الاول ففسخ الثاني فقط ولا يفسخ الاول باتفاق القولين وان كانت القيمة أقل من الثمن الاول ففسخا باتفاق القولين والله سبحانه وتعالى أعلى أعلم (فصل) في بيان أحكام مسائل بيع العينة وأصلها اعوننة لانها من العون قلبت الواو ياء لسكونها عقب كسر قال أبو عمر بيع العينة هو بيع ما ليس عند بائعه ابن عرفة مقتضى الروايات انه أخص مما ذكرنا لصواب انه البيع المتحيل به على دفع عين في أكثر منها وقسم ابن رشد بيع العينة الى ثلاث أقسام جائز ومكروه وممنوع وزاد في التنبيهات رباها وهو المختلف فيه والى الجائز أشار المصنف بقوله (جائز) شخص (مطلوب منه سلعة) ليشتريها طاهيا وليست عنده وهو من أهل العينة وفاعل جائز (أن يشتريها) أي المطلوب منه السلعة (ليبيعها) أي المطلوب منه السلعة لطا لها منه (بثمن) كله حال أو كله مؤجل اتفاقا بل (ولو) بثمن (مؤجل) بعضه (لاجل) معلوم وبعضه معجل (وكره) قول من طلب منه سلف ثمانين بمائة أشهر مثلا (خذ) أي اشترى (بمائة) اليه (ما) أي شيئا يباع (بثمانين) نقدا (أو) قول من طلب سلعة من انسان وليست عنده (اشترها) أي السلعة المطلوبة (ويومي) أي يشير الطاهي (لتربيحه) أي شرائها من المطلوب منه بربح في البيان والمكروه أن يقول أعندك كذا وكذا تبنيه مني بدين فيقول ابتع ذلك وأنا أبتاعه منك بدين وأربحك فيه فيشتري ذلك ثم يبيعه منه على ما تواعدا عليه وفي المقدمات المكروه أن يقول اشتر سلعة كذا (٣٣) وأنا أربحك فيها واشترها منك من غير أن يراوضه على الربح له (و) ان وقع المكروه (لم يفسخ) أي به مع علمه من حكمه بالكره لرفع توهم ان المراد بها التحريم للتخيل بدفع قليل في كثير (بخلاف) قول من طلب سلعة شخص ليست عنده (اشترها) أي السلعة المطلوبة (بعشرة) وأنا (آخذها) أي اشتريها منك (بائني عشر لاجل) معلوم كشهر وقول المصنف بخلاف البيع يحتمل أنه أراد بخلاف كذا فيمنع وأنه أراد فيفسخ

أَوْ إِنْ كَانَتْ الْقِيَمَةُ أَقْلَ خِلَافٍ
(فصل) جازَ لِمَطْلُوبٍ مِنْهُ سُلْعَةٌ أَنْ يَشْتَرِيَهَا لِيَبْعَهَا بِمَالٍ وَلَوْ بِمُؤَجَّلٍ
بَعْضُهُ وَكَرِهَ خَذَّ بِمِائَةٍ مَا بَثَانِينَ أَوْ اشْتَرَاهَا وَيُؤْمِي لَتَرِيبِجِهِ وَلَمْ يَفْسَخْ بِخِلَافٍ
اشْتَرَاهَا بِعَشْرَةٍ نَقْدًا وَآخَذَهَا بِأَثْنِي عَشَرَ لَاجِلٍ وَلَزِمَتْ الْأَمْرُ أَنْ قَالَ لِي وَفِي
الْفَسْخِ إِنْ لَمْ يَقُلْ لِي إِلَّا أَنْ تَفُوتَ فَالْقِيَمَةُ أَوْ إِمَضَائُهَا وَلِزُومِهِ الْأَثْنِي عَشَرَ قَوْلَانِ
وَبِخِلَافٍ اشْتَرَاهَا لِي بِعَشْرَةٍ نَقْدًا وَآخَذَهَا بِأَثْنِي عَشَرَ نَقْدًا إِنْ تَقَدَّمَ مَأْمُورٌ بِشَرْطٍ
وَلَهُ الْأَقْلُ مِنْ جَعَلٍ مِثْلِهِ أَوْ الدَّرْهِمَيْنِ فِيهِمَا وَالْأَظْهَرُ وَالْأَصَحُّ لَا جَعْلَ لَهُ

(٥ — جواهر الاكليل — ثاني)

واستظهر الاول (ولزم) السلعة الشخص (الامر) شرائها بالعشرة نقدا ويسقط عنه الزائد عليها (ان قال) الامر اشترها (لي) بعشرة نقدا (وفي الفسخ) للبيع الثاني المدلول عليه بقوله وآخذها باثني عشر لاجل (ان لم يقل لي) بان قال اشترها لنفسك أو قال اشترها ولم يقل لي ولا لنفسك بعشرة نقدا وآخذها باثني عشر لاجل فيفسخ الثاني في كل حال حينئذ فيرد المبيع بعينه (الأن نفوت) المبيع بيد الامر (فالقيمة) تازم الامر للمأمر معتبرة يوم قبض الامر حاله وفي قوله الا ان نفوت مسامحة لا تقتضيه انها اذا فاتت السلعة لا يفسخ البيع وليس كذلك لفسخه مطلقا على هذا القول فلو أسقطه ان قال بدله مطلقا كان أبين (او امضائها) اي البيعة الثانية من المأمور للامر باثني عشر (ولزومه) أي الامر (الاثنى عشر) أي دفعها للمأمور اذا حل اجلها سواء كانت السلعة قائمة او فاتت لان ضمانها منه لو تلقت والاولى الاقتصار على هذا قوله ابن القاسم وروايته عن مالك رضي الله تعالى عنهما (قولان) الاول لابن حبيب والثاني لابن القاسم وروايته عن مالك والمناسب في قول المصنف او امضائها الواو اذا الخلاف انما هو في الفسخ والامضاء لا في احدهما كما تقيده او ولذا اجيب بانها بمعنى الواو (وبخلاف) قول الامر (اشترها لي بعشرة نقدا وآخذها باثني عشر نقدا) فيمنع (ان نقدا) أي دفع (المأمور) شراء السلعة العشرة لباثني عشر (بشرط) من الامر لا جعل له الدرهمين في نظير تسليفه العشرة وتولية الشراء له فهي اجارة وسلف بزادة (وله) أي المأمور (لاقل من جعل مثله) في توليه الشراء نيابة عن الامر (والدرهمين) اللذين سماه والاولى الدرهمين بالواو لان الاقلية لا تكون الا بين اثنين (فيهما) أي اشترى بعشرة نقدا وآخذها باثني عشر لاجل واشترها لي بعشرة نقدا وآخذها باثني عشر نقدا (والاظهر) عند ابن رشد من الخلاف (والاصح) عند ابن زرقون من الخلاف (لاجله) أي المأمور فيهما لانه تميم للفاسد

(وجاز) نقد المأمور العشرة (بغيره) أي الشرط وشبه في الجواز فقال (كثقتد الأمر) العشرة للمأمور لينقدها البائع السلعة التي أمره بشرائها والمأمور الدرهمان (وان لم يقل) الأمر المأمور اشتريها بعشرة نقدا (لى) بأن قال له اشتريها بعشرة نقدا لنفسك أو اشتريها بعشرة ولم يقل لى ولا لنفسك وأخذها بائني عشر نقدا (ففى الجواز) أى جواز شرائها منه بائني عشر نقدا (والكرهية) لذلك (قولان) (الإمام مالك) ورضي الله تعالى عنه فاجازه مرة وكرهه مرة للمرأضة الواقعة بينهما في السلعة قبل دخولها في ملك المأمور (بخلاف) قول الأمر (واشترها لى بائني عشر لا جل وأشترها منك) (بعشرة نقدا) فلا يجوز له أن يسلف بزيادة (فتلزم) السلعة الأمر (ب) الثمن (المسمى) أي الاثنى عشر لا جل (ولا تعجل العشرة) (للمأمور) لا أنه سلف بزيادة لأن الأمر استاجر المأمور على شراء السلعة له بتسليفه عشرة ينتفع بها الى الاجل ويقضى عنها اثنى عشر (وان عجلت) العشرة للمأمور (أخذها) الأمر من المأمور ولا يتركها عنده الى الاجل ولا يفسد العقد بتعجيلها لا أنه سلف مستقل بعد بيع صحيح (وله) أي المأمور (جعل مثله) ولو زاد على الدرهمين لأن المسلف هنا هو الأمر فعوله بقبض قصده (وان) قال اشتريها بائني عشر لا جل وأخذها بعشرة نقدا (لم يقل لى) سواء قال لنفسك أولا واشترها المأمور بائني عشر لا جل وباعها للأمر بعشرة نقدا (فهل لا يرد) أى لا يفسخ (البيع) الثاني من المأمور للأمر بعشرة نقدا (اذا فات) المبيع بيد الأمر (وليس على) الشخص (الأمر) الا العشرة التي اشترى بها السلعة من المأمور هذا رواية مسجون عن ابن القاسم قال ابن القاسم وأحب الى أن يزيد الدينارين (أو يفسخ) البيع (الثاني) فسخا (مطلقا) عن التقييد بعدم الفوات وترد عينها (الأمر أن نفوت) السلعة بيد الأمر (٣٤) (فالقيمة) لها يوم قبضها الأمر وترد بها وهذا قول ابن حبيب والله سبحانه

وجاز بغيره كقصد الأمر وإن لم يقل لى ففى الجواز والكرهية قولان وبخلاف اشتريها لى بائني عشر لا جل وأشترها بعشرة نقدا فتلزم بالمسمى ولا تعجل العشرة وإن عجلت أخذت وله جعل مثله وإن لم يقل لى فهل لا يرد البيع إذا فات وليس على الأمر الا العشرة أو يفسخ الثاني مطلقا لا أن نفوت فالقيمة قولان (فصل ٣) إنما الخيار بشرط كشهري في دار ولا يسكن وكجمعة في رقيق واستخدمته وكثلاثة في دابة وكيوم لركوبها ولا بأس بشرط البريد أشهب والبريد بن وفي كونه خلافا

وتعالى أعلى واعلم (فصل ٤) في البيع بشرط الخيار وهو مستثنى من بيع الغرر للتردد في العقد ولا سيما من لا خيار له اذ لا يدري ما يؤهل له الأمر لكن أجازته الشارع ليكون من له الخيار على بصيرة في الثمن والمثمن وينفى الغبن عن نفسه قال الشافعي رضي الله تعالى عنه لولا الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما جاز الخيار أصلا

انما (ثبت) الخيار (في) امضاء البيع ورده لاحد المتبايعين أو لغيرهما (بشرطه) (في) عقد البيع ويسمى الخيار الشرطي وخيار التزوي أي النظر والتفكير في امضاء البيع ورده هذا هو القسم الذي ينصرف اليه بيع الخيار عند اطلاقه في عرف الفقهاء والقسم الثاني الخيار الحكمي وهو ما وجبه ظهور عيب في المبيع أو استحقاق ويسمى خيار النقيصة أيضا وسيأتي ومدة الخيار (كشهر) ودخل بالكاف ستة أيام كافي المدونة (في) بيع (كدار) هذا مذهب المدونة وفي الموزانية والواضحة وشهرين وجعله ابن يونس وابن رشد تفسير او ابن الحاجب خلافا (ولا يسكن) المشتري بشرط خياره الدار باهله ومتاعه وله دخولها بنفسه ويأتمنها (وكجمعة في) بيع (رقيق) وفي الشامل وحيل بين الامة والمتابعين في زمنه والمشتري استخدمها دون غيبة عليها (واستخدمه) أي استخدم المشتري الرفية استخدم ما يسير الاختيار حاله ان كان للخدمة فان كان ذابضة فلا يستعمله ان أمكن معرفتها بدونه والا يستعمله وعليه أجرته ولا يجوز اشتراط شيء من كسبه أو ربحه للمشتري (وكثلاثة) من الايام (في) بيع (دابة وكيوم لركوبها) قال ابن غازي يعني ان أمد الخيار فيها ثلاثة كاثوب فاذا شرط لركوبها للاختيار فله ركوبها بيوم فليست بمنزلة الدار التي لا تسكن والثوب الذي لا يلبس مطلقا ولا بمنزلة العبد الذي يستخدم مطلقا بل لها حالة بين حالتين بقدر الحاجة الى الاختيار وبهذه افسر ابن يونس قوله في المدونة والدابة تركب اليوم وشبهه فقال ابن يونس قال ابن حبيب يجوز الخيار في الدابة اليوم واليومين والثلاثة كاثوب ونحوه في النكت (ولا بأس بشرط) ركوب الدابة المشتراة بشرط الخيار في (البريد) عوضا عن اليوم وقال (أشهب) لا بأس بشرط ركوبها في (البريد بن وفي كونه) أي قول أشهب (خلافا) لقول ابن القاسم بحمل البريد في كلام ابن القاسم على الذهاب والبريد بن في كلام أشهب كذلك او البريد في الاول على الذهاب والا ياب وفي كلام الذين البريد بن كذلك او وفاقا

يحمل البريد في الاول على الذهاب الثاني في في الثاني على الذهاب والا ياب (تردد) حقه تاو يلان التوفيق لابي عمران وفهم الخلاف
 تغيره (وكتلاثة) من الايام (في) بيع (ثوب) وسائر العروض والمثلثات وترك المصنف مدة الخيار في القوا كدوا والخضر وفي
 المدونة ومن اشترى شيئاً من رطب القوا كدوا والخضر على أنه بالخيار فان كان الناس يشاءون في هذه الاشياء غيرهم ويحتاجون فيه الى
 رأيهم فلههم من الخيار في ذلك بقدر الحاجة مما لا يقع فيه تغيير ولا فساد (وصح) أن يشترط (الخيار) في البيع (بعد) عقده
 بـ (بت) لا حد العاقدين أو لها ولا جنبي وجاز ابتداء (وهل) محل الصحة والجواز (ان) كان (نقد) أي دفع المشتري الثمن
 للبائع وعليه الاكثر وعليه اقتصر ابن بشير فان لم ينقد فلا يجوز لا خذ البائع عن الثمن الذي وجب له بعقد البت سلعة بخيار وهو لا يجوز
 لانه فسخ ما في الذمة في مؤخر أو الصحة والجواز سواء نقد أم لا وهو ظاهر كلام اللخمي لانه ليس ببيع حقيقة وإنما القصد به تطيب
 نفس من جعل له الخيار في الجواب (تاو يلان) والثاني مقيد بما اذا لم يصرح البائع باخذ السلفة عن الثمن الذي له في ذمة المشتري والا منع
 اتفاقا لفسخ ما في الذمة في مؤخر (وضمنه) أي المبيع (حينئذ) أي حين وقوع شرط الخيار بعد بت البيع (المشتري) لانه صار
 بائعاً بخيار (وفسد) البيع (بشرط مشاورة) شخص غائب بمحل (بعيد) لا يعلم ما يشتره الا بعد تمام مدة الخيار في المبيع (أو)
 أي وفسد البيع بشرط الخيار في (مدة زائدة) عن مدة الخيار المقدرة للمبيع بان شرط الخيار فيما زاد على الشهر ونحوه في الدار وعلى
 الجماعة ونحوها في الرقيق وعلى الثلاثة ونحوها في الدابة والعرض (أو) أي وفسد البيع بشرط الخيار في (مدة مجهولة) كالي امطار
 السماء أو قدوم زيد من سفر لا يعلم وقته (أو) أي وفسد البيع بشرط (غيبه) من بائع أو مشتري (على ما) أي مبيع (لا يعرف بعينه)
 اترده بين السلف والبيع ومفهوم لا يعرف بعينه ان شرط الغيبة على ما يعرف (٣٥) بعينه جائز اذ لم تردده بينهما لان الغيبة
 عليه لا تعد سلفاً (أو) أي وفسد

تَرَدُّدٌ وَكَثَلَةٌ فِي ثَوْبٍ وَصَحَّ لَعَدَبَتْ وَهَلْ أَنْ تَقْدَأَوْ يِلَانَ وَصَمْنَةً حَيْثُ تَنْدُ
 الْمُشْتَرَى وَفَسَدَ بِشَرَطِ مُشَاوَرَةٍ بَعِيدٍ أَوْ مَدَّةٍ زَائِدَةٍ أَوْ مَجْهُولَةٍ أَوْ غَيْبَةٍ عَلَى
 مَا لَا يُعْرَفُ بِعَيْنِهِ أَوْ لُبْسِ ثَوْبٍ وَرَدَّ أَجْرَتَهُ وَيَلْزَمُ بِاتِّقَاعِهِ وَرَدُّ فِي كَالْغَدِ
 وَبِشَرَطِ نَقْدِ كُنَائِبٍ وَعَهْدَةٍ ثَلَاثٍ وَمَوْاضِعَةٍ وَأَرْضٍ لَمْ يُؤْمَرْ بِرِيهَا وَجُعِلَ
 وَاجِرَةً لِحُزْزِ زَرْعٍ وَأَجِيرَ تَأْخِرَ شَهْرٍ أَرْمَنُوعٍ وَأَنْ بَلَّ شَرَطُ فِي مَوْاضِعَةٍ وَغَائِبٍ
 وَكَرَاءٍ صَمْنٍ وَسَلَمٍ بِخِيَارٍ وَاسْتَبَدَّ بِائِعٌ أَوْ مُشْتَرٍ عَلَى مَشُورَةٍ غَيْرِهِ

عليه لا تعد سلفاً (أو) أي وفسد
 البيع بشرط (لبس ثوب) مبيع
 بخيار لغير قياسه عليه بحانا (و)
 اذا لبسه (رد أجرته) للبسه
 الكثير المنقص قيمته لان ضمانه
 من بائعه فغلبه له (و يلزم) المبيع
 بخيار من هو بيده من المتبايعين
 (بـ) سبب (انقضائه) أي
 زمن الخيار (ورد) من له الخيار
 المبيع بعد انقضاء زمنه ان شاء

(في كالغد) لزمن الخيار وأدخلت السكاف اليوم التالي للغد (و) فسد بيع الخيار (بشرط نقد) أي تعجيل ثمنه عن تمام زمن الخيار
 وان لم ينقده على المعتمد لتردده بين السلفية والتمنية ومفهوم بشرط أن النقد تطوعا لا يفرض وهو كذلك وشبهه في الفساد بشرط النقد
 سبع مسائل فقال (ك) بيع شيء (غائب) عن بلد العاقدين غيبة بعيدة غير عقار لقوله سابقا ومع الشرط في العقار وفي غيره ان قرب
 كايومين (و) بيع رقيق (بعمدة ثلاث و) بيع أمة (مواضعة و) كراء (أرض) لزراعة (لم يؤمر ربيها) من مطر أو بحر (وجعل) بضم
 الجيم وسكون العين على تحصيل شيء ابن يونس ويمنع في هذا النقد تطوعاً أيضاً قال البهائي هذا هو الظاهر من الضابط الآتي لما يمنع النقد
 فيه مطبقاً نعم عبارات الأئمة تدل على ما افاده المصنف من جواز التطوع بالنقد ففي المنتقى ما نصه ومن شرط الجمل أن لا ينقد الجمل
 ورواه ابن المواز وابن حبيب عن مالك رضي الله تعالى عنهم ابن حبيب الا أن يتطوع بذلك لانه قد لا يتم ما جعل له عليه فيرد ما قبض
 وقد يتم فيصير له فتارة يكون جملاً وتارة يكون سلفاً (واجارة الحرز) أي حفظ وحراسة (زرع) لاحتمال تلفه بجائحة فتفسخ الاجارة
 لعدم لزوم خلفه فيرده وسلامته فلا يردده فتردد بين السلفية والتمنية (و) اجارة (أجير) معين على عمل (ناخر) شروعه في العمل (شهر)
 وكذا تاخره أكثر من نصف شهر (بمنع) النقد بشرط بل (وان بلا شرط في) بيع أمة (مواضعة و) في بيع شيء (غائب و) في (كراء
 ضمن) أي وصف متعلقه ولم يعين (و) في عقد (سلم) وقيد المسائل الاربع بقوله (بخيار) لتأديته لفسخ ما في الذمة في مؤخر سواء
 كان بشرط أو تطوعاً واللازم في المسائل الثمانية السابقة التردد بين السلفية والتمنية وإنما يمنع اذا كان بشرط (واسئبد) أي استقبل
 بالامضاء أو الرد شخص (بائع أو مشتريه) شيئاً (على) شرط (مشورة) أي مشاورة (غيره) مشاورة مطلقة فله ترك مشاورته
 والا استقلال بنفسه في امضاءه ورده وأما المقيد بان باع على مشورة فلان على أنه ان أمضى البيع مغني والافلا فليس له الاستبداد لان هذا

اللفظ يقتضي توقيف البيع على اختيار فلان نقله في التوضيح عن المازري (لا يستبد بالامضاء أو الرمن باع أو اشترى (على خياره) أي غيره (ورضاه) لانه اعراض عن نظر نفسه بخلاف مشروط الشورة فانه اشترط ما يقوى نظره (وتؤولت) أي فهمت المدونة (أيضا) أي كأنه تمت على نفي استبداد من شرط خيار غيره أو رضاه سواء كان بائعا أو مشتريا (على نفيه) أي الاستبداد (في مشتر) بشرط خيار غيره أو رضاه ومفهوم في مشتران البائع بشرط خيار غيره أو رضاه له الاستبداد لقوة تصرفه في المبيع بملكه وضمانه (و) تؤولت أيضا (على نفيه) أي الاستبداد في البيع والشراء بشرط (الخيار) لغيره (فقط) أي لا في البيع والشراء بشرط رضاه غيره فله الاستبداد (و) تؤولت أيضا (على انه) أي المجعل له الخيار والرضا (كالوكيل فيهما) أي الخيار والرضا في نفوذ تصرف السابق (ورضى مشتر) شيئا بشرط خيار (كاتب) أي اعتق الرقيق الذي اشتراه بشرط خياره على مال مؤجل في زمن الخيار فكتابته بقرضه منه بشرائه فليس له رده بعدها بناء على انها عتق وأولى العتق الناجز والدبر والعق لاجل قال الخطاب أو وهب أو تصدق وقال اللخمي عتق من له الخيار من بائع أو مشتر باض وهو من البائع رده من المشتري قبول (أو زوج) المشتري الامة التي اشتراها بشرط خيار فهو رضا بشرائها اتفاقا بل (ولو) زوج (عبدا) كذلك فهو رضا على المشهور (أو قصد) بتجريد الامة (تلهذا) بها ظاهره وان لم يتلذذ بها بالفعل فان قصد به تقليدها ظاهره ولو التذبح بالفعل فليس رضا (أو رهن) المشتري الشيء الذي اشتراه بشرط خيار في دين عليه فكذلك رضا منه بالبيع (أو أجر) المشتري الشيء الذي اشتراه بشرط خيار فكذلك رضا منه بالبيع ولو كانت الاجارة مياومة (أو اسلام) أي دفع المشتري الرقيق الذي اشتراه بشرط خياره لمعلم (للمصنعة) كخياط (أو تسوق) أي وقف المشتري في السوق (بها) أي السلعة التي اشتراها بشرط خياره ليبيعه (٣٦) ولمرة لفظ المدونة أو سارم بهذه الاشياء للبيع (أو جني) المشتري على ما اشتراه

بختيار فهو رضا (ان تعمد) ها فان
لا خياره ورضاه وتؤولت أيضا على نفيه في مشتر وعلى نفيه في الخيار فقط وعلى
أنه كالوكيل فيهما ورضى مشتر كاتب أو زوج ولو عبدا أو قصد تلهذا أو رهن
أو أجر أو أسلم للمصنعة أو تسوق أو جنى ان تعمد أو نظر الفرج أو عرب
دابة أو ودجها لان جرد جارية وهو رد من البائع إلا الاجارة ولا يقبل
منه أنه اختار أو رد بعده إلا ببينة ولا يبيع مشتر فإن فعل فهل يصدق
أنه اختار بيمين أو لربها نقضه قولان

اخطا فليست رضا (او نظر)
الرجل المشتري (الفرج)
للامة قصد الامة لا يجرى للشراء
عبارة المدونة ونظر المبتاع الى
فرج الامة رضا لانه لا يجرى في
الشراء ولا ينظر اليه إلا النساء
ومن يحل له الفرج (أو عرب) أي
قصد المشتري (دابة) في أسافلها

(أو ودجها) أي قصدها في أوداجها (لا) يعد رضا (ان جرد) المشتري (جارية) من ثيابها لقصد تقليدها كما في المدونة وانه نقل
قال ابن يونس ظاهرها انه جائز لتقليدها وهو كذلك فقد يكون عيب بجسمها (وهو) أي المذكور من قوله كاتب الى هنا (رد) للبيع
إذا حصل (من البائع) شيء بشرط خياره في زمنه (الا الاجارة) والاسلام لتعليم الصنعة فليست رد لان الغلة له ما لم ترد مدتها عن مدة الخيار
قال الخطاب بقى عليه شيء أو استثناه لكان حسنا وهو اسلامه للصنعة فان اللخمي استثناه مع الاجارة ونقله ابن عرفة عنه (ولا يقبل)
من كان له الخيار بائعا كان أو مشترادعواه بعد مضي زمن الخيار وليس المبيع بيده (أنه اختار) فيه الامضاء بالبيع (أو) اختار فيه
(رد) البيع وصلة لا يقبل (بعده) أي زمن الخيار (الابينة) تشهد له بما ادعاه (ولا يبيع) بحزم المضارع بلا الناهية أي لا ينبغي أن يبيع
حتى يختار (مشتري) ما اشتراه بشرط خيار والنهي عن البيع الواقع في زمن الخيار لان المبيع في ملك البائع وضمانه فهو تصرف في ملك الغير
وعبارة المدونة لا ينبغي أن يبيع حتى يختار قال البنا في مقتضاها الكراهة لكن نص عبارة المنتخب تفيد المنع ونصه ولا يجوز للرجل أن
يبيع شيئا اشتراه على أن له الخيار فيه قبل أن يختاره اهو هو ظاهر لانه تصرف في ملك غيره والله أعلم (فان فعل) أي باع المشتري ما اشتراه
بختيار في زمن الخيار قبل اخباره البائع باختياره الامضاء ونازع البائع (فهل يصدق) في دعواه (انه) كان (اختار) الامضاء
(فيمين) وهذا الامام مالك وأصحابه رضي الله تعالى عنهم (أو) لا يصدق (ولربها) أي بائع السلعة (نقضه) أي فسخ بيع
المشتري لتعدي به وأخذ السلعة واجازته وأخذ الثمن رواه علي بن زياد عن الامام أيضا في الجواب (قولان) قال في التوضيح
وطرح مسجون التخير في هذا القول وقال انما في الرواية على ان الربح للبائع لانها كانت في ضمانه قال ابن يونس هذا هو الصواب
لانه انما يتهم به باع قبل أن يختار فيقول له البائع بعثت سلعتي وما في ضمانه فالربح الي وما نقض البيع فليس له ذلك لان بيع المبتاع لا يسقط

خياره فلو نقص البيع كان له أن يخار أو أخذ السلامة فلا تفتى بتمعه اهـ وبه يرخ الخريفي أولاً وهو متعين فلو قال المصنف في القول الثاني أن أولهما ربحه أنزل على هذا (و) أن باع أو ابتاع مكاتب بخياره وعجز في زمنه قبل اختياره (انتقل) الخيار (لسيد) شخص (مكاتب) بائع أو مبتاع بخياره (عجز) من اداه بنجوم كتبته زمن خياره وقبل اختياره رق ابقاء حق المكاتب (و) أن باع أو ابتاع شخص بخياره وفلس أو مات في زمنه قبل اختياره انتقل (ل) شخص (غريم) أي رب دين (احاط دينه) بماله بائع أو مشتري بخياره وقام عليه غراماؤه أو مات قبل اختياره في زمن خياره (و) من اشترى شيئا بخياره وعليه دين محيط بماله ومات في زمن خياره قبل أن يخار فالسلام فيه لغرامائه (لا كلام لو ارث) في كل حال (الا أن ياخذ) الوارث المبيع (عالمه) أي الوارث بعد رد الغراماء ويدفع ثمنه للبائع فيمكن من الاخذ (و) أن باع أو ابتاع شخص بخياره ومات في زمنه قبل اختياره انتقل (لو ارث) واحداً أو متعدد (و) أن تعدد ورثة المشتري بخياره ومات في زمنه قبل اختياره وانتقل الخيار لهم واختلفو في الاجازة والرد فذا (القياس) عند أشهب خبر القياس (رد الجميع) أي الباقي وهو الحيز من ورثة المشتري بخيار (ان رد) بيعه (بعضهم) واجاز بعضهم فيجبر الحيز على الرد مع رد لا انتقال حصصة الرد للبائع بمجرد الرد ولا يلزمه تبعيض الصفقة ولا بيع نصيب من رد لمن اجاز ومورثهم انما كان له اخذ الجميع او رد الجميع فقياسهم عليه يقتضي رد الجميع بجامع ضرر التبعض (والاستحسان) عنده ايضا وهو معنى ينقدح في ذهن المجتهد تقصر عنه عبارته والمراد بالمعنى دليل الحكم الذي استحسنته لا نفس الحكم لانه يذكره وهو هنا (أخذ) الوارث (المجيز الجميع) أي جميع ما اشتراه مورثه ويدفع ثمنه من ماله وان لم يرخص البائع اذ لا ضرر عليه فيه فان ابى أخذ الجميع جبر على الرد مع من رد وليس له أخذ نصيبه فقط بغير رضا البائع لانه ضرر عليه (٣٧) بتبعيض صفقته (و) أن باع شخص

بخياره ومات في زمنه قبل اختياره واجاز بيعه بعض ورثته وورده بعضهم (فهل ورثه البائع) شيئا بخياره ومات في زمنه قبل اختياره المختلف في الامضاء والرد (كذلك) أي مثل ورثة المشتري المختلفين في الاجازة والرد في جريان القياس والاستحسان فيهم وليس ورثة البائع كورثة المشتري في جريان

وَأَنْتَقَلَ لِسَيِّدِ مَكَاتِبٍ عَجَزَ وَلِغَرِيمٍ أَحَاطَ دَيْنُهُ وَلَا كَلَامَ لَوَارِثٍ إِلَّا أَنْ يَأْخُذَ بِمَالِهِ وَلَوَارِثٍ وَالْقِيَاسُ رَدُّ الْجَمِيعِ إِنْ رَدَّ بَعْضُهُمْ وَالْإِسْتِحْسَانُ أَخْذُ الْمَجْزِئِ الْجَمِيعَ وَهَلْ وَرَثَةُ الْبَائِعِ كَذَلِكَ تَأْوِيلَانِ وَإِنْ جُنَّ نَظَرُ السُّلْطَانِ وَنُظِرَ الْمَغْمَى وَإِنْ طَالَ قُسَيْخٌ وَالْمَلِكُ لِلْبَائِعِ وَمَا يُوهَبُ لِلْعَبْدِ إِلَّا أَنْ يَسْتَشْنِيَ مَالَهُ وَالْغَلَّةُ وَأَرْشٌ مَا جَنَى أَجْنَبِيٌّ لَهُ بِخِلَافِ الْوَكْدِ وَالضَّمَانُ مِنْهُ وَحَافٌ مُشْتَرٍ إِلَّا أَنْ يَظْهَرَ كَذِبُهُ

القياس والاستحسان وانما يدخلهم القياس فقط دون الاستحسان فليس لمن رد اخذ نصيب المجيز لانه انما اجاز للاجنبي أي المشتري لا للوارث بخلاف ورثة المشتري فان الحيز منهم يقول للبائع أنت رضيت باخراجه سامتكم لمورثي بهذا الثمن وانا قائم مقامه في دفعه لك ولا يمكن الرد من ورثة البائع أن يقول هذا المان صار له نصيب المجيز وهو المشتري في الجواب (تاويلان) الاول لابن أبي زيد والثاني ليهض القرويين (وان) باع أو ابتاع شخص بخياره (و) (جن) من له الخيار بائعا كان او مشتريا في زمن خياره قبل اختياره وعلم انه لا يفيق أو يفيق بعد زمن طويل بضر بالاعاقد الآخر (نظر السلطان) أي ذو السلطنة والحكم خليفة كان او نائبه ومتعلق نظرها هو الاصلح له من الامضاء والرد (و) أن باع مبتاع شخص بخياره واعمى عليه في زمن الخيار قبل اختياره (نظر) أي انتظر (المغمى) عليه حتى يفيق وينظر لنفسه ولو تاخرت افاقته عن ايام الخيار ان لم يطل زمنه حتى يضر بالآخر (وان طال) زمن اغماؤه بعد زمن الخيار (فسخ) البيع (والمالك) للبييع بخياره في زمنه (للبائع) فلا مضاء نقل ملك من البائع للمشتري لا تقرير فلذا كان ضمنا نه من البائع (وما) أي المال الذي (يوهب للعبد) المبيع بخياره في زمنه للبائع في كل حال (الا ان يستثنى) أي يشتري المشتري مال العبد فله ما يوهب في زمنه (والغلة) اخاصلة ايام الخيار للبييع به كلبن وبيض واجرة عمل للبائع (وارش ما جنى أجنبي) علي مبيع بخياره زمنه (له) أي البائع (بخلاف الولد) الذي تلده الانثى المبيعة بخياره زمنه فليس للبائع لانه كجزء المبيع لا غلة ومثله الصوف التام (والضمان) البييع بخياره في زمنه اذا قبضه المشتري وادعى تلفه أو ضياعه فيه (منه) أي البائع اذا كان مالا يغاب عليه ولم يظهر كذب المشتري أي مما يغاب عليه وثبت تلفه بيينة (و) ان اشترى شخص شيئا بخياره وقبضه من بائعه وادعى تلفه أو ضياعه ولم يصدقه بائعه في دعواه (حاف مشتري) مالا يغاب عليه بخياره وادعى ضياعه أو تلفه بعد قبضه في كل حال (الا ان يظهر كذبه) أي المشتري في دعوي التلف والضياع مالا يغاب عليه بشهادة بيينة برؤيته عنده بعد الزمن الذي ادعى التلف والضياع فيه أو بإيداعه أو بيعه فلا تقبل دعواه ويضمن عوضه

(أو يغاب عليه) أى المبيع بخيار بان يمكن اخفاؤه فيضمنه المشتري المدعى تلفه أو ضياعه (الابينة) تشهد له بضياعه أو تلفه بغير سببه وتقر يظه (وضمن) الشخص (المشتري) بخيار ما أتلفه أو ضيعه مما لا يغاب عليه ان ظهر كذبه أو ما يغاب عليه ولم تقم له بينة (ان خير البائع) أى كان الخيار مشروطا له ومفعول ضمن (الاكثر) من الثمن والقيمة يوم قبضه لان له اختيارا لامضاء ان كان الثمن والردان كانت القيمة أكثر قال البساطى الذى يقتضيه النظر استفساره قبل الزام المشتري فان أمضى فليس له الا الثمن وان رد قوله القيمة (الا أن يحلف) المشتري ان ما يغاب عليه تلف أو ضاع بغير سببه وتقر يظه (فالثمن) يضمنه دون القيمة الزائدة وعليه فان كانت القيمة أقل أو تساوى غرم الثمن بلايين وشبهه في ضمان الثمن فقال (ك) تلف أو ضياع ما في (خياره) أى المشتري فيضمن ثمنه ولو كانت قيمته أكثر (وكيفية بائع) على مبيعه بخيار وادعى تلفه أو ضياعه (والخيار) مشروط (لغيره) أى البائع من مشتري أو أجني فيضمن البائع ثمنه ولو أقل من قيمته لقوة تصرفه أى البائع بملكه بسبب ضمانه وسواء كان ما يغاب عليه أم لا بعد حلف البائع لقد ضاع أو تلف وان جنى بائع على مبيعه في زمن الخيار (والخيار) مشروط (له) أى البائع وجنى (عمدا) ولم يتلفه (ف) عمده (رد) للبائع عند ابن القاسم (و) ان جنى بائع والخيار له (خطأ) فله امضاء المبيع بماله من خيار التروى لان جنايته خطأ ليست ردا للبائع لعدم دلالتها عليه لمناقة الخطأ لقصد الفسخ فان أمضى البائع البيع (فالمشتري خيار العيب) بين التماسك ولا شيء له والرد وأخذ منه لان العيب الحادث زمن الخيار كالقديم (وان تلفت) الذات المبيعة بخيار بجناية البائع في زمنه والخيار له (انفسخ) البيع (فيهما) أى العمد والخطأ (وان خير غيره) أى (٣٨) البائع وهو المشتري (وعمد) البائع الجناية على المبيع بخيار في زمنه ولم يتلفه

أَوْ يُغَابَ عَلَيْهِ إِلَّا بَيِّنَةً وَضَمَنَ الْمُشْتَرِي أَنْ خَيْرَ الْبَائِعِ الْأَكْثَرُ إِلَّا أَنْ يَحْلِفَ فَالثَّمَنُ كَخِيَارِهِ وَكَغَيْبَةِ بَائِعٍ وَالْخِيَارُ لِغَيْرِهِ وَإِنْ جَنَى بَائِعٌ وَالْخِيَارُ لَهُ عَمْدًا فَرَدُّ وَخَطَأٌ فَلِلْمُشْتَرِي خِيَارُ الْعَيْبِ وَإِنْ تَلَفَتْ أَنْفَسَخَ فِيهِمَا وَإِنْ خَيْرٌ غَيْرُهُ وَتَعَمَّدَ فَلِلْمُشْتَرِي الرَّدُّ وَأَخْذُ الْجَنَائَةِ وَإِنْ تَلَفَتْ ضَمِنَ الْأَكْثَرُ وَإِنْ أَخْطَأَ فَلَهُ أَخْذُهُ نَاقِصًا أَوْ رَدُّهُ وَإِنْ تَلَفَتْ أَنْفَسَخَ وَإِنْ جَنَى مُشْتَرٍ وَالْخِيَارُ لَهُ وَإِنْ لَمْ يَتَلَفْهَا عَمْدًا فَهُوَ رَدُّهَا وَخَطَأٌ فَلَهُ رَدُّهُ وَمَا تَقَصَّ وَإِنْ أَتَلَفَهَا ضَمِنَ الثَّمَنَ وَإِنْ خَيْرٌ غَيْرُهُ وَجَنَى عَمْدًا أَوْ خَطَأً فَلَهُ أَخْذُ الْجَنَائَةِ أَوْ الثَّمَنُ فَإِنْ تَلَفَتْ ضَمِنَ الْأَكْثَرُ

(فالمشتري الرد) للمبيع على البائع وأخذ منه لماله من خيار التروى (أو) امضاء البيع (وأخذ) ارش (الجناية) وهو ما حده الشارع كنصف عشر القيمة في الموضحة برأس أو لحي والثالث في الآمة أو الجائفة واستشكل أخذ المشتري ارش جناية البائع مع ان البائع ما جنى الا على ملكه ومضمون واجب بانه لا كان الخيار للمشتري وهو متمكن

وان

من امضاء البيع فكأن البائع جنى على ما للمشتري فيه حق

(وان تلفت) الذات المبيعة بخيار بجناية البائع في زمنه والخيار للمشتري (ضمن) البائع للمشتري (الاكثر) من الثمن والقيمة لحجة المشتري باختيار الرد لماله من خيار التروى (وان أخطا) البائع في جنايته على المبيع بخيار في زمنه ولم يتلف وهو لغيره (فله) أى المشتري (أخذه) أى المبيع حال كونه (ناقصا) بلا أخذ ارش من البائع بجميع الثمن ولو كان لها دية مقدرة ورئت على شين لجناية البائع على ملكه ولم ينظر لتعلق حق المشتري به لعذره بالخطأ (أورده) أى المبيع لماله من خيار التروى وخيار النقص (وان تلفت) الذات المبيعة بجناية البائع عليها خطأ والخيار للمشتري (انفسخ) البيع (وان جنى) شخص (مشتري) على شيء مبيع بخيار في زمنه (والخيار) مشروط (له) أى المشتري (ولم يتلفها) المشتري أى الذات الجنى عليها بجنايته (عمدا فهو) أى فعل المشتري (رضا) بالشراء (و) ان جنى مشتري والخيار له (خطأ فله) أى المشتري (رده) أى المبيع بماله من خيار التروى (و) دفع ارش (ما نقص) لبايعه لان الخطأ كالعمد في مال الغير وله التمسك به مبيعيا بلا ارش لانه تبين انه جنى على ملكه ويغرم الثمن للبائع (وان أتلفها) المشتري أى الذات التى جنى عليها عمدا أو خطأ في زمن خياره (ضمن الثمن) للبائع (وان خير غيره) أى المشتري من بائع أو أجني (وجنى) المشتري على المبيع بخيار في زمنه (عمدا أو خطأ) ولم يتلفه (فله) أى البائع بماله من خيار التروى رد البيع (وأخذ) ارش (الجناية أو) امضاء البيع وأخذ (الثمن) والمنقول عن ابن عرفة ان هذا في العمد ويخير المتنازع في الخطأ بين دفع الثمن وأخذ المبيع وتركه ودفع ارش الجناية في الحالتين أى حالتي أخذ المبيع وتركه (وان تلفت) الذات بجناية المشتري عليها عمدا أو خطأ في زمن خيار البائع (ضمن) المشتري (الاكثر) من الثمن الذى يبعث به

اذللبائع امضاؤه (والقيمة) اذله رده (وان اشترى) شخص (أحد ثوبين) مثلاً غير معين (وقبضهما) أى الثوبين المشتري (ليختار) أى يعين واحداً منهما للشراء ويرد الآخر واشترط الخيار لنفسه فيما يعينه بين أمساكه ورده (فادعى ضياعهما) أى الثوبين معا بلاينة (ضمن) المشتري (واحداً) منهما (بالتن) الذي يسع به ولا يضمن الآخر لأنه أمين عليه (فقط) راجع لواحد الا لقوله بالتين لانهما ضمان لآخر بالقيمة وليس كذلك ويضمن المشتري واحداً بالتين ان لم يسأل البائع اقباضهما بل (ولو سأل) المشتري البائع (في اقباضهما) أى الثوبين (أو) ادعى (ضياع واحد) منهما في الغرض المذكور (ضمن) المشتري نصفه (أى الضائع لعدم العلم بكون الضائع المبيع أو غيره فضمن النصف عملاً بالاحتمالين (وله) أى المشتري (اختيار) جميع الثوب (الباقى) وله رده وليس له اختيار نصف الباقي على المشهور لا نه ضرر على البائع وقال محمد انما له اختيار نصف الباقي وهو القياس لان لمبيع ثوب واحد واذا اختار جميع الباقي لزم كون المبيع ثوباً ونصفاً وهو خلاف الغرض وشبهه في طلاق الضمان فقال (ك) شخص (سائل) أى طالب من آخر (ديناراً) قرضاً أو قضاءً عن دين (فيعطى ثلاثة) من الدنانير ليختار منها واحداً لنفسه ويرد اثنين (فزعم تلف اثنين) من الدنانير الثلاثة (فيكون) قابض الدنانير (شريكة) فيها لدفعها (بائناً) في السلم والتالف فله ثلث السلم وعليه ثلث كل من التالفين وان لم يصدق الدافع في تلف الاثنين فيحلف عليه فان حلف فلا يضمن الاثنين والا فيضمنهما فان قبضها ليربها أو وزنها فان وجد فيها طيباً وازناً أخذها والا رد جميعها وزعم تلفها أو بعضها فلا شيء عليه لانها أمانة بيده وان قبضها رهنما عنده حتى يقبض منها أو من غيرها ضمنها كلها الا أن ثبتت الضياع ببينة (وان كان) اشتراها مع اعلی أن له فيهما خيار التزوي وقبضهما ليختارهما للشراء معا أو يردهما معا (٣٩) (فكلاهما) أى الثوبين (مبيع) ولزماه بمضي المدة (للخيار) (وهما) بيده (أى المشتري) فان مضت المدة (وهما) بيد البائع فلا يلزم المشتري شيء وان كانا بيد المشتري وادعى ضياعهما معا ضمنهما بالتين الذى اشتراها به (و) ان اشترى أحد ثوبين وقبضهما ليختار واحداً منهما وهو فيما يختاره (في اللزوم) أى به

وَإِنْ اشْتَرَى أَحَدُ ثَوْبَيْنِ وَقَبَضَهُمَا لِيَخْتَارَ فَادْعَى ضَيَاعَهُمَا ضَمِنَ وَاحِدًا بِالثَّمَنِ فَقَطُّ وَلَوْ سَأَلَ فِي إِقْبَاضِهِمَا أَوْ ضَيَاعَ وَاحِدٍ ضَمِنَ نِصْفَهُ وَلَهُ اخْتِيَارُ الْبَاقِي كَسَائِلِ دِينَارٍ أَوْ ثَلَاثَةِ دِينَارٍ فَزَعَمَ تَلْفَ أَثْنَيْنِ فَيَكُونُ شَرِيكًا وَإِنْ كَانَ لِيَخْتَارَهُمَا فَكِلَاهُمَا مَبِيعٌ وَلَزِمَاهُ بِمُضِيِّ الْمُدَّةِ وَهُمَا بِيَدِهِ وَفِي اللَّزُومِ لِأَحَدِهِمَا يَلْزَمُهُ النِّصْفُ مِنْ كُلِّ وَفِي الْاِخْتِيَارِ لَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ وَلَا يَرُدُّ بَعْدَ مَشْرُوطٍ فِيهِ غَرَضٌ كَثِيبٍ لِيَمِينَ فَيَجِدُهَا بِكَرٍّ وَإِنْ بِمُنَادَاةٍ لَا أَنْتَفَى وَبِمَا الْعَادَةُ السَّلَامَةُ مِنْهُ كَعَوَرٍ

لا بالخيار (لا أحدهما) ومضت أيام الاختيار ولم يختار أحداً منهما وتباعدت وهما بيد المبتاع (أو البائع) فانه (يلزمه) أى المشتري (النصف من كل) منهما لان أحدهما مبيع ولم يعلم ما هو فوجب كونه شريكاً فيهما (و) ان اشترى أحدهما ليختاره وهو فيما يختاره بالخيار وهو المراد بقوله (في الاختيار) فضمت مدة الخيار وهما بيده ولم يختار واحداً منهما فلا يلزمه شيء (منهما) اذ لم يقع البيع على معين فيلزمه لا على ايجاب أحدهما فيكون شريكاً ومن باب أولى اذا كانا بيد البائع (ورد) المبيع المعلوم من السياق أى يجوز للمشتري رده (بإثباته) (سبب عدم) وجود وصف (مشرط) وجوده في المبيع من المبتاع وله (فيه غرض) صحيح سواء كان يزيد في القيمة ككون الامة طبخة ولم توجد كذلك أولاً (ك) شرط (ثيب) أى ككون الامة ثيباً (ليمين) من مشتريها انه لا يبطأ بكر (فيجدها بكر) فله ردها لباثباتها ويصدق في دعوى اليمين ولا يصدق في غيرها الا ببينة كاشتراط كونها نصرانية لزوجها لبعده النصراني فيجدها مؤمنة والفرق بين اليمين وغيرها خفاء اليمين غالباً ويرد المبيع بعدم مشروط فيه غرض ان شرط صريحاً بل (وان) كان مصوراً (بمناداة) من الدلال مستندة لزعم الرقيق يامن يشتري من تزعم انها طبخة مثلاً فالمشتري ردها بعدمه (لا) يرد المبيع بعدم مشروط (ان انتهى) فان الخطاب كذا في النسخة المقابلة على خط المصنف بالافراد وهو الموجود في أكثر النسخ والضمير للغرض ويلزم من انتفاء انتفاء المالية لانها من الغرض وفي بعض النسخ لان انتفاء بضمير التثنية وهو ظاهر من حيث المعنى لان المراد انه اذا شرط ما لا غرض فيه ولا مالية فانه يلغى ولا عذر له كشرطه في العبد انه امي فوجده كاتباً وفي الامة انها ثيب فيجدها بكر لكن لم يتقدم في كلام المصنف الا الغرض (و) (ورد المبيع) (بوجود ما) أى عيب فيه (العادة السلامة منه) منقصة للثمن كابق وسرقة أو لذات كخصاء للعبد و (كعور) وأولى عى وذهاب بعض نور العين كذها به كله حيث كانت

العادة السلامة منه (وقطع) لبعض الجسد ولولا صبح (وخصاء) ومثله الجب والرتق والافضاء زاد في الشامل وان زاد في ثمنه أى لانها منفعة غير شرعية كزيادة الامة المغنية فتزداد ثمنها وكون الخصاء عيبا يرد به في غير فعل غنم أو بقر معد للعمل فلا يرد بخصائه اذ العادة لا يستعمل منه الا الخصى (واستحاضة) في على أو وخش وروى محمد مدة الاستحاضة التي هي عيب شهران (ورفع) أى تأخر (حيضة استبراء) عن وقت مجيئها زمتا لا يتأخر اثنائه (وعسر) بفتحتين وهو العمل باليد اليسرى وضعف اليمنى في ذكر أو أنثى (وزنا) ابن عرفة في المدونة الزنا ولو في العبد أو وخش عيب (وشرب) لمسكر (وبخر) لغم أو فرج وقيل بخر الفرج عيب في الرائحة فقط (وزعر) الجوهر الزعر قلة الشعر والذكر والأنثى فيه سواء (وزيادة سن) وراء الاسنان أو طول احداها لذكر أو أنثى على أو وخش بمقدم الغم أو غيره حيث علت الزائدة على الاسنان (وظفر) بفتحتين والظفر لحم نابت في شحم العين وفي الصبحاح الظفر جلدة تنبت على بياض العين من جهة الانب الى سوادها (وعجر) بضم العين وفتح الجيم فسر المصنف بكبير البطن وابن عرفة بعقدة على ظهر الكف أو غيره من الجسد (وبجر) بفتح الموحدة وفتح الجيم ما يعتقد على ظاهر البطن البني يصح ضبطها في المتن بفتحتين مصدرين ففي الصبحاح البجر بالتحريك خروج السرة ونحوها وغلظ أصلها والعجر بالتحريك الحجم والتو يقال رجل أعرج بين العجز أى عظم البطن (و) وجود أحد (والوالدين) دنية وأولى وجودها معا ولعل المراد بوجودهما ظهورهما ببلد شراء الرقيق لا بجيئتهما من بلدهما بعده (و) وجود (ولد) وان سفل وكذا وجود زوج لامة حر أو عبد وزوجة للعبد حرة أو أمة (لا) يرد الرقيق بوجود (جد) له من قبل أبيه أو أمه (ولا) يرد بوجود (أخ) له شقيق أو لاب أو لام (و) يرد الرقيق (٤٠) بد (جذام أب) له وان علا أو أم وان علت لان المني الذي خلق منه منهما لسريانه ولو بعد أربعين فرعا وكالجذام

وقطع وخصاء واستحاضة ورفع حيضة استبراء وعسر وزنا وشرب وبخر وزعر وزيادة سن وظفر وعجر وبجر والدين أو ولد لا جد ولا أخ وجدام أب أو جنونه بطبع لا بمس جن وسقوط سنين وفي الرائحة الواحدة وشيب بها فقط وإن قل وجعودته وصهوبته وكونه ولد زنا ولو وخشك وبول في فراش في وقت ينكر أن ثبت عند البائع وإلا حلف إن أقرت عند غيره وتخنث عبد وفحولة أمة اشتهرت

البرص الشديد وسائر ما تقطع العادة بسريانه للفرع (أو) بد (يجنونه) أى الأصل ذكر كان أو أنثى (بطبع) أي جبلة بان كان بغلبة السوداء أو الوسواس الساكن في الانسان فمضى خلقه الله تعالى خلق معه سكانه فصرعهم (لا) يرد الرقيق بجنون أصله (مس جن)

وهل

عازض يعرض أحبانا ويفارقه أحبانا لعدم سريانه للفرع (و) يرد الرقيق بد (سقوط سنين)

بفتح النون مثقلة مثنى سن ولو من غير الاضراس في وخش وفي غير مقدم الغم (وفي) الامة (الرائحة) أى الزائدة في الجمال (لواحدة) من الاسنان سقوطها عيب ترد به ولو من غير المقدم ومفهوم الرائحة ان سقوطها من غيرها لا يرد به الا التي من المقدم فيرد به في وخش ونقص السنين وزيادة الواحدة عيب فيهما (و) ترد (بشيبها) أى الرائحة الشابة التي لا يشيب مثلها عادة (فقط) أى لا وخش أو ذكر الا الكثير الذي ينقص الثمن ان كثر شيب الرائحة بل (وان قل) شيب الرائحة هكذا قال ابن المواز (و) ترد الامة العلية والوخش بظهور (جعودته) أى تجعيد شعرها بلقه على نحو عود بمعنى انه يكون فيه تسكيرات من لفه على عود ونحوه لان أصل الخلقة لانه مما يمدح به لكن المناسب لهذا ان يقول وتجعيده لان الجعودة ما كان من أصل الخلقة لا ما كان بما ناة (و) ترد لرائحة فقط (بصهوبته) أى ميل لون شعرها الى الحمرة ان لم ينظره المشتري حين الشراء ولم تسكن ممن شأنه ذلك (وكونه) أى الرقيق (ولد زنا) لسكرة النفوس ان كان عليه بل (ولو) كان (وخشا) أى خسيسا دنيا قال الخطاب الظاهر رجوعه الى الثلاثة قبله أى الجعودة والصهوبة وكونه ولد زنا (و) يرد الرقيق بد (بول) منه (في فراش) وهو نائم (في وقت ينكر) بوله فيه وهو نائم قال ابن عبد السلام وهو الذي ترعرع وفارق حد الصغر جدا ويرد الكبير به (ان ثبت) ببينة بوله في فراشه (عند البائع والا) وان لم يثبت بوله الرقيقة فيه عند البائع (حلف البائع) انه لم يبل عنده في فراشه ولم يرد عليه ومحل حلفه ان (اقرت) بضم الهمزة وكسر الفاف وضعت أمانة (عند غيره) أى المشتري ليعلم هل يقول في نومها ام لا وبالت عند الامين وحلف البائع مع انه مصدق في نفي العيب بلا يمين لتقوى دعوى المشتري باخبار الامين (و) يرد الرقيق بد (ستخنث عبدو) بد (فحولة) أى تشبيه (أمة) بالرجل (ان اشتهرت) الصفة من

الامة (وهل هو) أي المذكور من التخنت والفحولة (الفعل) بأن يؤتى العبد وتسحق الامة وهو ما في الواضحة وتناول عبد الحق المدونة عليه (أو) هو (التشبه) بأن يرى نث كلامه وحركاته وذكر الامة كلامها وحركاتها وهذا لا ينفي أن زيد قال فعل أخرى (تأويلان) ويحتج بالتأويل الثاني بأنه لو أراد الفعل لكان عيباً ولو مرة واحدة ولا يحتاج لقيدها لا شهارة في الامة (و) رد الرقيق (ب) قلق (أي عدم ختن (ذكر) عدم خفض (أثنى مولد) كل منهما ببلد الاسلام وفي ملك مسلم (أو طول الاقامة) بها بين المسلمين وفي ملكهم وفات وقته منها بأن بلغا طوراً يخشى أمر ضهما أن ختننا فيه (و) رد الرقيق (ب) ختن مجلو بهما (خوف كونه رقيق مسلم أبق اليهم وشبه في الرد فقال (كبيع بعده) أي ضمان من عيب قديم ومفعول يبيع (م) أي رقيقاً (اشتراه) أي البائع الرقيق (ب) شرط (براءة) من عيب لا يعلمه البائع به مع طول اقامته عنده سواء كانت البراءة صراحة أو حكماً كونه هوب وموروث ومشتري من ميراث ولم يبين عند البيع أنه هبة أو ميراث فامشترى به رده لقوله لو علمت انك ابتعته ببراءة أنه ملكته بهبة أو اشتريته من ارث لم اشتريته منك بعده إذ قد أصيب به عيباً وأنت مفلس أو عديم فلا أرجع على بائعك أو واهبك (و) ترد الدابة (ب) كرهص (بفتح الهاء والراء فصاد مهملة دمل في باطن الحافر من وطء حجر (و) (ب) مخر (بفتح العين والمثلثة ان ثبت عند البائع أو قال أهل النظر انه لا يحدث بعد بيعها أو كان أثره بقوائمها أو غيرها (و) (ب) حرن (أي عصيان وعدم اقياد ووقوف عند اشتداد التجري (و) (ب) عدم حمل على ظهرها (معتاد) لمثلها (لا) يرد الرقيق (ب) ضبط (أي عمله يديده على السواء وفي يمينه قوتها المعتادة لا نه زياة لا نقص (و) لا ترد الامة (ب) ثيو (ب) ولوراعة (الافيمن) أي أمة (لا يفتض مثلها) لصغرهما فتدال رائحة مطلقاً والخش ان اشترطت عذارتها (و) لا ترد الامة (ب) عدم فحش (أي تفاحش ضيق قيل) لا نه من الصفات المستحسنة ومفهومه ردها بضميقه المتفاحش ان كانت تراد للوطء وكذا بسعته المتفاحشة (١٤) وفي بعض النسخ صغره وهذا أولى لانه عيب

ولغطر رواية أشهب عن الامام رضي الله تعالى عنه والصغيرة القبل ليس بعيب الا ان يتفاحش فيصير كالتقص (و) عدم فحش (كونها أي) الامة (زلاء) أي قليلة اللحم الاليتين قال ابن الحاجب وفي المدونة كونها زلاء ليس بعيب وقيد باليسير (و) لا يرد رقيق ولا بهيم (ب) كسكى لم ينقص القيمة والارده وان لم ينقص

وهل هو الفعل أو التشبه تأويلان وقلف ذكر وأنثى مؤلّد أو طوليل الإقامة وختن مجلو بهما كبيع بعده ما اشتراه ببركة وكرهض وعثرو حرن وعدم حمل معنًا دلاً ضبطو ثيو به الأفيمن لا يفتض مثلها وعدم فحش ضيق قبل وكونها زلاء وكسكى لم ينقص وثيمة بسرقة حبس فيها ثم ظهرت براءته وما لا يطلع عليه إلا بتغير كسوس الخشب والحوز ومرقنائه ولا قيمة ورذ البيض وعيب قل بدار وفي قدره رد دوزج بغيرته كصدع جدار لم يخف عليها منه إلا أن يكون واجهتها أو

(٦ — جواهر الاكليل — ثاني) الخلقه ولا الجمال (و) لا يرد الرقيق (ب) تهمة (لهو عند بائعه) (بسرقة حبس فيها) وأولى ان لم يحبس (ثم ظهرت براءته) منها بثبوت ان السارق غيره (و) لا يرد المبيع بظهور (ما) أي عيب باطن (لا يطلع عليه الا بتغير) في ذاته حيوانا كذا أو غيره كغش بطن الحيوان (كسوس الخشب) وقال ابن حبيب لا يرد به ان كان من أصل الخلقه و يرد به ان كان طارئاً (و) فساد بطن (الجوز) والبندق والتين (و) مر (أي مرارة) (قنائه) وخيارو يياض بطيخ (ولا قيمة) للمشتري في العيب الذي لا يرد به كسوس الخشب والجوز ومر القنائه (ورد البيض) لظهور عيبه لا نه يطلع عليه بدون كسره قال في المدونة لا نه بما يعلم فساد قبل كسره فان كسره المشتري رده مكسور أو رجع بجميع ثمنه وهذا اذا كسره بحضرة يبعه وان كسره بعد أيام فلا يرد له لا نه لا يدرى أفسد عند البائع أم عند المشتري (و) لا رد للمبيع بسبب وجود (عيب قل بدار) الخطاب عيب الدار ثلاثة أقسام يسير لا ينقص ثمنها فلا يرد به ولا يرجع بقيمته كسقوط شرافة وخلع بلاطة وخطير يستغرق معظم ثمنها ويخشي منه سقوطها فترده به ومتوسط بينهما لا ترد به ويرجع بما نابه من الثمن كصدع حائط اه (وفي قدره) أي العيب المتوسط الذي لا يرد به ويرجع بقيمته (تردد) قليل بالعادة فما قضت بقلته قليلاً وما قضت بكسره فكسره (ورجل) المشتري على البائع (بقيمته) أي العيب المتوسط (كصدع) أي شق (جدولم يخف عليها) أي الدار الانهدام (منه) ونص ابن الحاجب وفيها أي المدونة لصدع في الجدار وشبهه ان كان يخاف على الدار ان تهدم من رده والا فلا قال الخطاب وانظر ما نسبته ابن الحاجب لها مع قولها ومن ابتاع دار افوجدها صدا عافان كان يخاف من سقوط الجدار فلا يرد والا فلا هو صدع الجدار الذي لا يخاف عليها السقوط منه متوسط في كل حال (الا أن يكون) الجدار المنصع (واجهتها) أي الحائط المواجهة لداخل الدار وهو الذي فيه بابها ونقص ثمنها ثلثه أو ربعه فترده به ولا قيمة له (أو) أي وترد

الدار (بقطع) أي عدم (منفعة) من منافعها (كمنع بشرها بمحل) الماء ذى (الحلاوة) وفي الشامل وفساد أساسها أو غور مائها أو ملوحتها بمحل العذوبة أو تعفين قوا عدها وفساد حنفة مر حاضها كثير وقد روي عن مالك رضي الله تعالى عنه رد الدار بسوء الجار ومن اشترى دارا فوجد جيرانها بشرى بن فله ردها (وان قالت) لامة لمشتريها (أنا مستولدة) لبائعي أي أم ولد أو ولي حرة (لم تحرم) الامة بقولها أم ولد على المشتري لأنها ما بالكذب لترجع لائنها (لكنه) أي قولها أم ولد (عيب) فللمشتري ردها به (وان رضى) المشتري (به) أي عيب دعوى أمومة الولد أو الحرية وأراد بيعها (بين) لم يرد شرائها أنها ادعت ذلك وعجزت عن اثباته لانه مما تكرهه النفوس (وتصرية) أي تأخير حلب (الحيوان) شاة كان أو بقرة أو ناقة أو فرسا أو حمارة أو أمة لا رضاع ليحظم ضررها ويكثر حلبها ثم يبيعها على تلك الحالة (كالشرط) لكون ذلك لبنها في كل حلبه ثم يظهر بخلافه فلم يشتري ردها لانه غرر فعلى الخطاب يعني ان التعرير الفعلي كالشرط وهو ان يفعل بالبيع فعلا يظن المشتري به كالأفلا يوجد وشبه في الكون كالشرط فقال (كتلطبخ ثوب عبد بمداد) أو جعل دواة وقلم بيده ان فعله السيد وأمر به (فبرده) أي يرد المشتري المبيع المصري كان من النعم أم لا (بصاع) أي معه ان كان من النعم وظاهره اتحاد الصاع لو تكرر الحلب ودليل رد الصاع ما في الصحيح من ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تصروا الابل والبقرة من ابتاعها فهو بخير النظرين بعد ان يحلبها أن رضيها أمسكها وان سخطها ردها وصاعا من تمر وقال اشهب لا تأخذ به لانه قد جاء ما هو أثبت منه وهو الخراج بالضمان قال ابن يونس حديث الخراج بالضمان عام وحديث المصرة خاص والخاص يقضى به على العام وذكر بن حجر ان حديث المصرة أصح وأثبت وشرط الصاع كونه (من غاب القوت) لا هل بلد المشتري عوضا عن اللبن الذي حلبه ولو كثر جدا أو قل جدا ان اختلط قوتهم هذا مذهب المدونة قال (٢٤) (٤) الباجي وهو المذهب وقيل يتمين رد التمر لقول الامام مالك رضي الله تعالى عنه في

بِقَطْعِ مَنْفَعَةٍ كَمَنْعِ بَشَرِهَا بِمَحَلِّ الْحَلَاوَةِ وَإِنْ قَالَتْ أَنَا مُسْتَوْلِدَةٌ لَمْ تَحْرُمْ لَكِنَّهُ عَيْبٌ أَنْ رَضِيَ بِهِ بَيْنَ وَتَصْرِيَةِ الْحَيَوَانِ كَالشَّرْطِ كَتَلَطِّخِ ثَوْبَ عَبْدِ بَمَدَادٍ فَبَرَدَهُ بِبَصَاعٍ مِنْ غَائِبِ الْقَوْتِ وَحَرَّمَ رَدَ اللَّبَنِ لِأَنَّ عَلَيْهِ مَصْرَاعًا أَوْ لَمْ تَصْرَعْ وَظَنَّ كَثْرَةَ اللَّبَنِ إِلَّا إِنْ قَصِدَ وَشْتَرِيَتْ فِي وَقْتِ حَلَابِهَا وَكَتَمَهُ وَلَا يَغْيِرُ عَيْبَ التَّصْرِيَةِ عَلَى الْأَحْسَنِ وَتَعَدُّدُ تَبَعْدُهَا عَلَى الْمُخْتَارِ وَالْأَرْجَحُ وَإِنْ حَلَبْتَ ثَلَاثَةً فَإِنْ حَصَلَ الْاِخْتِيَارُ بِالثَّانِيَةِ فَهُوَ رِضَا وَفِي الْمَوَازِيَةِ لَهُ ذَلِكَ وَفِي كَوْنِهِ خِلَافًا نَائِلًا

خير لا تصروا الابل والغنم الخ هذا حديث متبع ليس لاحد فيه راي ولذا صدر به ابن شاس وابن الحاجب وحجة المشهور انه اقتصر على الغالب وغاب قوت المدينة اذ ذاك التمر (وحرم رد اللبن) الذي حلب من المصرة للبائع لانه يبيع لطعام المعاوضة قبل قبضه لوجوب رد الصاع عوض اللبن

وهذا يفيد حرمة رد غير اللبن من نقد أو عرض بالاولى واقتصر على اللبن لدفع توهم جواز رده اذ الاصل ان يرد على البائع ومنع عين شيئا وانه ان رد المصرة بالتصرية قبل حلبها فلا شيء عليه وان يجوز رد اللبن مع الصاع وانه يحرم رد غير الغالب مع وجوده (لا) ترد المصرة بالتصرية (ان علمها) المشتري (مصراة) قال اللخمي أن اشتراها وهو عالم انها مصراة فليس له ردها الا ان يجدها قليلة الدر دون المعتاد من مثلها (أو) أي ولا ترد ان (لم تصرو) قد (ظن) المشتري حال شرائها (كثرة اللبن) لكبر ضررها مثلا فتختلف ظنه فليس له ردها في كل حال (الا أن قصد) بضم فكسر من اتخاذها اللبن لالحلمات ولا عملها (و) قد (اشتريت وقد كثر حلبها) كفصل الربيع أو عقب ولادتها (و) قد (كتمه) أي كتم البائع عدم كثره لبنها فالمشتري ردها بلا صاع اذ هي ليست مصراة (ولا) يجب رد صاع ان رد المصرة بعد حلبها (ب) عيب (غير عيب التصرية على الاحسن) من الخلاف وروي أشهب يرد معها صاعا لانه يصدق عليه انه رد مصراة (وتعدد) الصاع (تعدددها) أي المصرة المردودة بالتصرية بعد حلبها (على المختار) عند اللخمي (والارجح) عند ابن يونس من الخلاف والظاهر عند ابن رشد وهو قول ابن السكاتب قال ابن زرقون وليس عليه العمل وقال الأكثر يكتمى بصاع واحد لجمعها اذ غاية ما يفيد التعدد كثره اللبن وهو غير منظور اليه بدليل اتحاد الصاع في الشاة وغيرها ومحل الخلاف في المشتراة بمقدود واحد فان تعدد العقد تعدد الصاع بعددها اتفاقا (وان حلبت) حلبه (ثلاثة فان حصل) لمشتريها (الاختيار) لغدر لبنها (ب) الحلبه (الثانية فهو) أي حلبها ثالثة (رضاهما) فليس له ردها (وفي الموازية له ذلك) أي ردها بعد الحلبه الثالثة بعد حلقه انه مريضها (وفي كونه) أي ما في الموازية (خلافها) لما في المدونة فهما قولان وعليه المازري واللخمي قال وما في الموازية أحسن أو وفاقا لحمله ما ذالم يحصل الاختيار بالثانية وعليه الصقلي (تاويلان) قال ابن عاشر اذا تأملت كلام المصنف والمدونة وما

فيها من التفصيل وجدتها لا تقبل التأويل لتصریحهما بالتفصيل وتبين لك ان التأويلين في كلام الموازنة لا في كلام المدونة على خلاف اصطلاحه (ومنع منه) أي رد المبيع بعينه القديم (بيع حاكم) على مدين مفلس أو ميت أو غائب أو فدية دينه (و) بيع (وارث) لقضاء دين على مورثه الميت أو تنفيذ وصيته ومفعول بيع قوله (رقيقاً) وقوله (فقط) راجع لحاكم وارث أي لا غيرها وللرقيق أي لا غيره (بن أنه) أي الرقيق (أرث) ظاهره كالمدونة أنه شرط في الوارث فقط ونصها وبيع السلطان الرقيق في الديون والمغنى وغيره بيع براءة وان لم يشترط البراءة وكذا بيع الميراث في الرقيق اذا ذكر انه ميراث وان لم يذكر البراءة اه قال ابن عبد السلام معنى البراءة التزام المشتري في عقد البيع للبائع انه لا يطلابه بشيء من سبب عيوب المبيع التي لم يعلمها قديمة كانت أو مشكوكا فيها وقال ابن عرفة البراءة ترك القيام بعيب قديم (وخير) في الرد والتماسك (مشتري) رقيقاً من حاكم أو وارث (ظنه) أي ظن المشتري ان البائع (غيرها) أي الحاكم والوارث وان لم يظهر له عيب قديم (و) منع من الرد (تبري غيرها) أي الحاكم والوارث (في) به (عه) أي الرقيق (عما) أي عيب (لم يعلمه) البائع المتبري منه فلا رد به ان ظهر بعد الشراء (ان طالت اقامته) أي الرقيق عند بائه ولم يطلبه على عيبه وغلب على ظنه انه لو كان به عيب لظهر له فان كان علمه أو لم تطل اقامته عنده فلا ينفعه تبريه من عيبه به فتي ظهر فيه عيب قديم فالمشتري به رده على بائه (واذا علمه) أي البائع أي علم عيب مبيعه حاكماً كان أو وارثاً أو غيرهما (بين) البائع وجوبا (انه) أي العيب (به) أي المبيع (ووصفه) أي وصف البائع العيب للمشتري وصفا شافيا بعد اعلامه به ان كان خفيا كالسرقة والا باق لان منه ما يغتفر ومنه ما لا يغتفر (أو أراه له) أي المشتري ان كان مما يرى كقطع وكى (ولم يحمله) أي لم يحمل البائع العيب حين بيانه بان يذكره مفصلاً بان يقول يسرق كذا من كذا (٤٣) أو باق الى كذا أو يغيب كذا ثم ياتي بنفسه

أو يؤتي به أو يشرب كل يوم او كل مرة أو يزي بالاماء فقط أو بالحرائر أو مطلقاً فان اجمعه فلا يكفي (ومنع) من الرد (زواله) أي العيب بعد البيع وقبل القيام به (الا) عيباً (محمّل العود) أي الرجوع به بد زواله كبول بفرس في وقت ينكر وسلس بول وسعال مفراط واستحاضة ونزول دم من قبل ذكره ويوضح

وَمَنْعَ مِنْهُ بَيْعَ حَاكِمٍ وَوَارِثٍ رَقِيقًا فَقَطَّ بَيْنَ أَنْ يَأْرَثَ وَخَيْرَ مُشْتَرٍ ظَنَّهُ
غَيْرَهُمَا وَتَبْرِيَّ غَيْرِهِمَا فَيَعْلَمُ أَنْ طَالَتْ أَقَامَتُهُ وَإِذَا عَالِمُهُ بَيْنَ أَنْ يَبْرُ
وَوَصَفَهُ أَوْ أَرَاهُ لَهُ وَلَمْ يَحْمِلْهُ وَزَوَّالَهُ إِلَّا مُحْتَمِلَ الْعَوْدِ وَفِي زَوَّالِهِ بَمَوْتِ
الزَّوْجَةِ وَطَلَّاقِهَا وَهُوَ الْمُتَأَوَّلُ وَالْأَحْسَنُ أَوْ بِالْمَوْتِ فَقَطَّ وَهُوَ الْأَظْهَرُ
أَوْ لَا أَقْوَالَهُ وَمَا يَدُلُّ عَلَى الرِّضَا إِلَّا مَا لَا يَنْقُصُ كَسَكْنَى الدَّارِ وَحَلْفَ
إِنْ سَكَتَ بِلاَ عَذْرِ فِي كَالْيَوْمِ لَا كَمُسَافِرٍ اضْطُرَّ لَهَا

عين ونزول ماء مستمر وجذام وبرد حيث قال أهل المعرفة انه يعود فان زواله ولو قيل البيع ولا يمنع الرد لقول ابن حبيب على البائع ان يبين حصول البول في الفراش وان انقطع لان عودته لا تؤمن (وفي زواله) أي عيب الزوج (بموت الزوجة) للعبد التي دخل بها أو الزوج للامة الذي دخل بها (وطلاقها) أي الزوجة والواو بمعنى أو (وهو) أي الزوال بالموت أو الطلاق (المتاويل) الذي فهمت المدونة عليه (والاحسن) عند التنوين في قولها واذا اشترى أمة وهي في عدة من طلاق فلم يعلم حتى انقضت عدتها فلا رد له بما زال من زوجة بموت أو طلاق (أو) يزول (بالموت فقط) دون الطلاق وهو لا شهب وابن حبيب (وهو الاظهر) عند ابن رشد من الخلاف لان الموت يقطع التعاقب دون الطلاق (اولاً) يزول عيب الزوج بموت أو طلاق لان من اعتاده لا يصبر عنه قال ذلك الامام رضى الله تعالى عنه قال البساطي لا ينبغي ان يعدل عن هذا (أقوال) ثلاثة (و) منع رد الرقيق وغيره بعيب قديم (ما) أي شيء (يدل على الرضا) به من المشتري بعد اطلاعه عليه صراحة أو ظهوراً من قول كرضيت أو فعل كركوب واستخدام وكتابة وتزويج واجارة (الاما) أي شيئاً (لا ينقض) المبيع فليس رضا (كسكنى الدار) بنفسه أو اسكانها غيره وادخلت الكاف القراءة في المصحف والمطالعة في الكتاب (و) ان اطلع المشتري على عيب قديم في المبيع بعد شرائه وسكت مدة ثم اراد رده على بائه فلم يقبله وادعى ان سكوته رضا بعينه وانكر المشتري كونه رضا به (حلف) المشتري ان سكوته ليس رضا (ان سكت) المشتري بعد علمه عيب المبيع عن رده (بلا عذر) مانع له من رده (في اليوم) ونحوه فان حلف فله الرد وان نكل فلا مفهوم في اليوم انه لو سكت زمناً يدل على رضاه فلا يرد ومفهوم بلا عذر انه ان سكت لعذر فله الرد هو كذلك قرب أو بعد (لا) يدل على الرضا بعيب الدابة الذي اطلع عليه في سفر ركوب (كسافر) ومكره (اضطر) المسافر أو نحوه (لها) أي الدابة في الركوب بل ولو لم يضطر لركوبها على المعتمد لعذره

بالسفر حيث لم يمكنه ردها وندب له الاشهاد على أن ركوها ليس رضاه منه ببيعها ولا كراء عليه الركب (أو) أي ولا يمنع ركوب الدابة في الحضر بعد علم عيبها ردها ان (تعذر قودها) لصعوبتها أو كون مشتريها من ذى الهيئات (الشخص) حاضر) أى غير مسافر ركبها لخله مثلا بعد علمه ببيعها أو أماركوبها لردّها فلا يمنع ردها ولو تسرق ردها (فان) علم المشتري عيب المبيع وأراد رده على بائعه فوجده قد (غاب بائعه) عن البلد (أشهد) عدلين انه لم يرض بالعيب ثم يرد المبيع عليه اذا حضر ان قربت غيبته أو على وكيله الحاضر (فان عجز) المشتري عن الرد لبعده غيبته وعدم وكيله يرد عليه (اعلم) المشتري (القاضي) شأنه (فتلوم) بفتحات منقل الوأو أى تربص القاضي زمنا يسيرا (في) الحكم بالرد على بائع (بعيد الغيبة) بان كان على عشرة أيام مع الامن ويومين مع الخوف (ان رجى قدومه) قال ابن غازى كذا في النسخ الصحيحة ان رجى قدومه شرط في التلوم وشبه في التلوم فقال (كان لم يعلم قدومه) أى الغائب فيتلوم له (على الاصح) عند أبي الاصبغ بن سهل (وفيها) أى المدونة في كتاب التجارة لا رضى الحرب (أيضا) أي كما فيها التلوم لبعيد الغيبة المرجو القدوم في كتاب العيوب (نفى) أى عدم ذكر (التلوم) لمن بعدت غيبته ورجى قدومه فحملهما بعض الشيوخ على الخلاف وقال المتيطي عن بعض الموثقين الموضعان متفقان وكانه قال يتلوم له الا ما ان طمع بقدومه ولم يخف على البعد ضمة فان خاف عليه ذلك أو لم يطمع بقدومه باع العبداه أو الوفاق بحمل المطاق على المقيد (وفي حمله على الخلاف تأويلان) تأويل بالخلاف وتأويل بالوفاق (ثم) بعد تمام زمن التلوم (قضى) القاضي للمشتري بالرد على الغائب (ان اثبت) المشتري عند القاضي (عهدة) أى شراء المبيع بها (٤٤) أي ان البائع لم يتبر من عيب الرقيق فليس المراد عهدة الثلاث

أو السنة أو الاسلام وهى درك المبيع من الاستحقاق فقط (مؤرخة) أى العهدة وفى نسبة التاريخ لها تجوز اذ المؤرخ حقيقة الشراء ليعلم من تاريخها قدم العيب أو حدوثه (و) أثبت أيضا (صحة الشراء) خوف دعوى البائع اذا حضر فساده فيكافئه اليمين بصحته (ان لم يخلف)

أو تعذر قودها لحاضر فان غاب بائعه أشهد فان عجز أعلم القاضي فتلوم في بعيد الغيبة ان رجى قدومه كأن لم يعلم موضعه على الاصح وفيها أيضا نفى التلوم وفي حمله على الخلاف تأويلان ثم قضى ان أثبت عهدة مؤرخة وصحة الشراء ان لم يخلف عليهما وفوته حسا ككتابة وتذبير فيقوم سائلا ومعييا ويؤخذ من الثمن النسبة ووقف في رهنه واجارته خلاصه ورد ان لم يتغير كعوده له بعيب أو بملك مستأنف كبئع أو هبة أو إرث فان باعه لأجنبي مطلقا

أو

المشتري (عليهما) أى العهدة وصحة

الشراء فان خلف عليهما فلا يحتاج لاثباتهما بينة وتعين الخلف على عدم اطلاعه عليه الا بعد البيع وعدم الرضا اذا لم يعلم الامن جهته (و) منع الرد بالعيب القديم (فوته) أى المبيع (حسا) أى وفوته محسوسا يتلف أو ضياع أو غصب أو حكا (ككتابة وتذبير) وتنجز عتق وصدقة وهبة لغير ثواب من المشتري قبل اطلاعه على العيب فليس لردّه وتعين له الارش وهو الواهب أو المتصدق اذ لم يهب أو يتصدق الا بالمبيع واذا فات وجب للمشتري الارش (فيقوم) المبيع يوم دخوله في ضمان المشتري مقوما كان أو مثليا حال كونه (سائلا) من العيب بمائة مثلا (و) حال كونه (معييا) بشانين مثلا ويؤخذ للمشتري من البائع (ن) مثل (النسبة) لما قصته قيمته معييا لقيمتيه سائلا (من الثمن) وهو الخمس في المثال المذكور (و) لوعلق المشتري بالمبيع حقا لغيره بأمره رهنه في دين عليه أو اجارة ثم علم عيبه الذى لردّه به (وقف) المبيع (في) صورة (رهنه) في صورة (اجارته خلاصه) من الرهن بدفع الدين المرهون فيه أو ابرائه منه أو تمام عمل الاجارة (ورد) لبائعه بعد خلاصه (ان لم يتغير) المبيع وهو مرهون أى مؤاجر فان تغير جرى فيه ما ياتى في قوله وتغير المبيع أن توسط الخو شبه في الردان لم يتغير فقال (كعوده) أى المبيع (له) أى المشتري بعيبه غير حال بعيبه وصلة عوده (بعيب) ظهر للمشتري سواء كان قد يما من عند البائع الاول أو حدث عند المشتري الاول والمبيع في ضمان البائع الاول بعهدة أو مواضعة للمشتري الاول رده على البائع الاول ان لم يتغير (أو) عوده له (بملك مستأنف كبئع أو هبة أو إرث) أى اذا باع لبائعه بما ذكر فله رده على بائعه الاول ظاهر ولو اشتراه من مشتريه عالما بالعيب وهو كذلك لا نه يقول اشتريته لا رده عليك (فان باعه) المشتري أى باع المبيع المعيب غير عالم بعيبه (لا جني) أى غير بائعه فلا قيام له بالعيب (مطلقا) عن تقييده ببيعه بمنه أو أكثر وعدم تدليس بائعه مادام لم يعد اليه ففي المدونة وان اشترت من رجل عبدا ثم بعته فادعيت بهد يبعه ان العيب كان باعده عند بائعه منك فليس لك خصومه الا ان لو ثبت

لم أرجعك عليه بشيء فان رجيع العبد اليك بشرء أو هبة أو غير ذلك فلك القيام به عليه ثم قال ولو وهبه لك مشتريه منك ثم علم عيبه لرجع عليك بقيمة العيب من الثمن الذي بعته به منه ثم لك رده على بائع الاول واخذ جميع ثمنك منه ولا كلام له (أو) باعه المشتري (له) أى لبائعه (بمثل ثمنه) الذى اشتراه منه به فلا رجوع له على بائعه الذى اشتراه الان سواء باعه له قبل اطلاعه على العيب أو بعده دلس أم لا أى علم البائع الاول العيب وكنتمه أم لا لكن للمشتري الثانى الذى هو البائع الاول رده عليه ان لم يدلس فى بيعه بان باعه له بعد اطلاعه عليه لانه بمنزلة حدوته عنده (أو) باع المشتري المبيع لبائعه قبل اطلاعه على عيبه (باكثر) من ثمنه الذى اشتراه به منه (ان دلس) البائع الاول أى لم يبين العيب عالما به حين بيعه أو لا (فلا رجوع) للمشتري الثانى الذى هو البائع الاول على بائعه الذى هو المشتري الاول بزائد الثمن الثانى على الثمن الاول لشراؤه عالما بعيبه (والا) أى وان لم يدلس البائع الاول بان لم يعلم العيب حين بيعه (رد) أى للمشتري الثانى الذى هو البائع الاول رد المبيع بالعب على المشتري الاول (ثم رد) كذلك أى للمشتري الاول رده به (عليه) أى على البائع الاول (و) ان باعه المشتري قبل علمه عيبه (له) أى لبائعه (باقل) من ثمنه الذى اشتراه به منه (ككل) البائع الاول الثمن الاول دلس أم لا ونظر ابن عبد السلام فى تكميله ان لم يدلس قال لا احتمال كون النقص من حواله السوق وتبعه فى التوضيح (وتغير المبيع) المبيع بعيب قديم عند المشتري وسواء اخرج من يده ثم عاد اليها أم لا سواء كان التغير فى ذاته بسببه أو غير سببه أو فى حاله كالزوج والسرقة (ان توسط) أى التغير الحادث عند المشتري بين المخرج عن المقصود والقليل (فله) أى المشتري التمسك بالمبيع و (أخذ) ارش العيب (القديم) من البائع (و) له (رده) أى المبيع لبائعه (ودفع) ارش العيب (الحادث) عنده لبائعه (وقوما) أى العيبان القديم والحادث تقويا مصورا (بتقويم) الشيء (المبيع) ثلاث تقويما ان اختار المشتري رده فيقوم سالما ومعيبا بالقديم وحده ومعيبا بهما فان اختار التمسك قوم سالما ومعيبا (٤٥) بالقديم فقط فيقوم صحيحا ومعيبا بالقديم

وياخذ نسبة النقص من الثمن فان كانت قيمته سالما عشرة ومعيبا ثمانية فقيمة العيب خمس الثمن فيرجع المشتري به على البائع فان كان اشتراه بخمسة عشر فيرجع بخمسة ثلاثة و يعتبر التقويم (يوم ضمنه) أى المبيع (المشتري) أى لا يوم الحكم ولا يوم البيع (وله)

أَوَّلُهُ يُمَثِّلُ ثَمَنَهُ أَوْ بَأْكَرَ إِنْ دَلَّسَ فَلَا رُجُوعَ وَإِلَّا رُدَّتْ رُدَّتْ عَلَيْهِ وَلَهُ بِأَقْلٍ كَمَلٍّ وَتَغْيِيرُ الْمُبَيْعِ إِنْ تَوَسَّطَ فَلَهُ أَخْذُ الْقَدِيمِ وَرُدُّهُ وَدَفْعُ الْحَادِثِ وَقَوْمًا بِتَقْوِيمِ الْمُبَيْعِ يَوْمَ ضَمْنِهِ الْمُشْتَرِي وَلَهُ إِنْ زَادَ بِكَصْبِغٍ أَنْ يَرُدَّ وَيَشْتَرِكَ بِمَا زَادَ يَوْمَ الْبَيْعِ عَلَى الْأُظْهَرِ وَجَبَرَ بِهِ الْحَادِثُ وَفُرِقَ بَيْنَ مُدْلَسٍ وَغَيْرِهِ إِنْ نَقَصَ كَهَلَاكِهِ مِنَ التَّدْلِيسِ وَأَخْذِهِ

المشتري (ان زاد) المبيع عنده (بكصبغ) بكسر الصاد ما يصبغ به كزعفران واختار ابن عاشر ضبطه بالفتح مصدر او هو الظاهر من عبارة المدونة ونصها ولو فعل بالتوب ما زادت به قيمته من صبغ أو غيره فله حبسه واخذ قيمة العيب اورده ويكون بازادت الصنعة شريكاه والمصدر المنسبك من قوله (ان يرد) بفتح الهمزة مبتدأ خبره له أى رد المبيع للمبيع بعيب قديم لبائعه ثابت له (و يشترك) المشتري مع البائع فى المبيع (ب) مثل نسبة (ان زاد) من قيمته بصبغه او خياطته على قيمته خاليا عن ذلك معيبا فان قوم مصبوغا بخمسة عشر وغير مصبوغ بعشرة شاركه بثلاثة دلس بائعه أم لا او يتمسك وياخذ ارش القديم وتعتبر القيمة (يوم البيع على الاظهر) صوابه على الارجح والحكم على الاظهر كذا فى نسخة صحيحة من ابن غازى بعضها بخط التتائى وفى خطه لا الحكم على الاظهر والظاهر ان المراد بيوم البيع يوم ضمان المشتري (و) اذا حدث بالمبيع المبيع عيب عند المشتري وزيادة (جبر به) أى جبر الزائد العيب (الحادث) بالمبيع عنده مشتريه فان ساواه فقال ابن بونس ان تمسك فله ارش القديم وان رده فلا شيء عليه وان نقص ورده غرم تمام قيمته معيبا وان تمسك به فله اخذ ارش القديم وان زاد وتمسك به فله ارش القديم وان رده شارك بالزائد (وفرق بين) بائع (مدلس) كاتم عيب مبيع عالما به (و) بائع (غيره) أى المدلس (ان نقص) المبيع المبيع عيبا قديما عند المشتري بصبغه مثلا بما لا يصبغ به مثله فان كان البائع قد دلس ورده المشتري فلا ارش عليه لانه قصه وان تمسك فله ارش القديم وان كان غير مدلس فان رده أعطى ارش الحادث وان تمسك اخذ ارش القديم وشبهه فى الفرق بين المدلس وغيره فقال (كهلاكه) أى المبيع المبيع (من) أى بسبب عيب (التدليس) وبسبب عيب غير التدليس فان سرق الرقيق المبيع فقطعت يده وأبق وأحارب فهلك فان كان البائع قد دلس بذلك فلا شيء على المشتري ويرجع بجميع ثمنه وان لم يدلس فضمان الرقيق من المشتري وله ارش العيب القديم (واخذه) بفتح الهمزة وسكون الخاء أى شراء

البائع المبيع (نه) أى المشتري (د) ثمن (أكثر) من الثمن الذى باعه له به فان كان البائع مدلسا فلا شئ له ولا فله رده على المشتري ثم المشتري رده عليه وقد تقدمت هذه في قوله أو باكثر ان داس والارد ثم رده عليه وأعادها لجمعها مع نظائرها وعطف على هلاكه فقال (وتبر) بفتح الفوقية والموحدة وشذراء من بائع رقيق (ما) أى عيب (لم يعلمه) (البائع بحسب أخبارة) وقد طالت إقامته عنده فان كان في نفس الامر كذا ان نفعته راء ته وان كان علمه وكتمه وكذب في قوله لم أعلم به عيبا فلا تنفعه براءته ويتبين كذبه باقراره أو شهادة بيته عليه بعلمه به حال بيعه (ورد سمسار) أى دلال توسط بين البائع والمشتري ومفعول رد (جعل) أخذه من البائع ثم رده عليه المبيع بعيب قديم فبرده له ان لم يدلس البائع دلس السمسار أم لا فان دلس البائع ورد عليه المبيع فلا يرد السمسار الجمل ان لم يعلم السمسار العيب فان كان علمه فكذلك عند ابن يونس الا أن يتواطأ مع البائع على التدليس فله جعل مثله رد المبيع أم لا وعند القاسم له جعل مثله في حال علمه ان لم يرد المبيع فان رد فلا شئ له (ورد مبيع) معيب نقله المشتري لحله ثم علم عيبه واختار رده لبايئه فرده (لحله) الذى قبضه فيه لبايئه المدلس (ان رد) المبيع على البائع (بعيب) قديم وعليه أجرة نقل المشتري له الى بيته مثالا (والا) أى وان لم يكن البائع مدلسا (رد) أى رده المشتري على بائعه بعيب قديم (ان قرب) الموضع الذى نقله المشتري اليه وهو مالا كلفة في نقله اليه (والا) أى وان لم يقرب (فات) الرد والمشتري ارش العيب ثم مثل للعيب المتوسط الحادث عند المشتري مع وجود عيب قديم عند البائع فقال (كعجف) أى هزال (دابة) من النعم أو غيره (وسمنها وعمي وشلل وتزويج أمة) قال الخطاب أما العجف فالمشهور انه من المتوسط الموجب لخيار المبتاع بين الرد ودفع ارش الحادث والتمسك وأخذ ارش القديم وأسمتها فقال ابن رشد اختلف قول مالك رضي الله تعالى عنه في سمن الدواب فراه مرة فوثا بخير المبتاع به بين الرد والامساك والرجوع بقيمة العيب ومرة لم يره فوثا وقال ليس له الالراء وأما عيوب الاخلاق (٤٦)

مِنْهُ بِأَكْثَرِ وَتَبَرَّ مِمَّا لَمْ يَعْلَمْ وَرَدَّ سَمْسَارُ جُعْلًا وَمَبِيعٌ لِحَلِّهِ إِنْ رُدَّ لِعَيْبٍ
وَالرُّدُّ إِنْ قُرِبَ وَالْأَقَاتُ كَعَجْفٍ دَابَّةٍ وَسَمْنَهَا وَعَمِيَّ وَشَلَلٍ وَتَزْوِيجِ
أُمَةٍ وَجَبْرٍ بِالْوَدَّاءِ لِأَنَّ يَقْبَلَهُ بِالْحَادِثِ أَوْ يَقِلُّ فَكَالْعَدِيمِ كَوَعَكٍ وَرَمَدٍ
وَصُدَاعٍ وَذَهَابِ ظُفُرٍ وَخَفِيفِ حُمَّى وَوَطْءِ نَيْبٍ وَقَطْعِ مُعْتَادٍ
وَالْمُخْرَجِ عَنِ الْمَقْصُودِ مَفِيتٌ فَلَا رُشُّ

اطلع على عيب قديم فالذهب على قولين احدهما أنها عيوب يرد ارشها ان رد المبيع والاخر انها ليست بعيوب فله رده ولا شئ عليه واقتصر المصنف على التزويج ليرتب عليه جبره بالولد فقال وجبر تزويج الامة (بالولد) الذى ولدته الامة من تزويج المشتري

ككبر

فيجبر الولد العيب الذى حدث عند المبتاع بالمبيع ويصير بمنزلة ما لم يحدث فيه عيب

فليس له الا التمسك من غير شئ والرد من غير غرم عليه قال ابن عرفة من سماع ابن القاسم من ابتاع جارية فزوجه فوادت ثم وجد فيها عيبا قد نما فله ردها بولدها وحبسها ولا شئ له وقوله (الا أن يقبله بالحادث أو يقل فكالعدم) مستثنى من قوله فله أخذ القديم ورده ودفع الحادث أى ان محل التخيير المذكور الا أن يقبله البائع با عيب الحادث عند المشتري من غير غرم عليه أو يقل العيب جدا بحيث لا يؤثر نقصا في الثمن كافي الامثلة الاستية فلا خيار للمشتري حينئذ في التماسك وأخذ الارش بل انما له التماسك ولا شئ له أو الرد ولا شئ عليه ويصير الحادث كالعدم لانه انما كان له التماسك وأخذ القديم لخسارته لاجل العيب الحادث وحيث أسقط عند البائع حكم العيب الحادث زال معلوله فله فكالعدم راجع للمسا لتين أى الا أن يقبله بالحادث فكالعدم أو يقل فكالعدم ثم اخذ في امثلة العيب القليل جدا بقوله (كوعك) أى مرض يعارض بمضاه فيخف ألمه (ورمد وصداع وذهاب ظفر وخفيف حمى) وهى مالا تمنع التصرف (وطء نيب وقطع) أى تفصيل لشقة ونحوها (معتاد) وهو ما جرت العادة بفعل مثله في المبيع قال الخطاب ظاهر كلامه أن القطع المعتاد من العيب الخفيف الذى لا يرد ارشه سواء كان بائعه مدلسا أم لا وليس كذلك انما ذكر ذلك في المدونة في المدلس وكذلك ابن الحاجب اه ومفهوم معتاد فوته غير المعتاد قال في المدونة فان قطع الثياب قصا أو سراويلات واقبية ثم ظهر على عيب لم يعلم به البائع فالمبتاع مخير في حبسه والرجوع بقيمة عيبه أو رده وما نقصه القطع فان دلس به البائع فلا شئ على المبتاع لما نقصه القطع ان رده ثم قال الخطاب اذا علمت هذا فاعد المصنف القطع المعتاد في العيب الخفيف الذى يرد به بلا شئ غير ظاهر لان هذا انما هو في حق المدلس واما غيره فهو في حقه من العيب المتوسط الا ان يوجب له الخيار في التمسك والرجوع بارش العيب القديم والرد ودفع ما نقصه القطع المعتاد (و) ما تغير الحادث بالمبيع عند مشتريه (المخرج) المبيع (عن) الغرض (المقصود) منه (مفيت) لرده بعيبه القديم واذا فات رده (فلا ارش) للعيب القديم حق للمشتري على البائع دلس ام لا فيقوم سمسار او معيبا بالقديم وللمشتري من الثمن بنسبة ما نقصته

الثانية للاولى ومثل التخرج فقال (كسبر) حيوان (صغير) أدى أو غيره المطاب هذا مذهب المدونة وفي الموازية لمالك رضى الله تعالى عنه متوط وأدخلت الكاف هدم العقار أو بناءه (وهرم) بفتح الهاء والراء أى ضعف القوة عن جميع المنفعة أو أكثرها وقيل متوسط شهره في الجواهر وقيل خفيف وأنكر (وافترض) أى إزالة بكرة أمة (بكر) عليه أو وخش الحطاب عده في المقيت مخالف للمنهوص من أنه من المتوسط ونص الشامل في العيب المتوسط وكافتضاض بكر (وقطع) لشقة (غير معتاد) كقلاع لمركب أو قلائس أو سراويلات صغيرة تستر العورة المغلظة وبعض الخففة فقط سواء كان البائع مدلساً أم لا واستثنى من قوله فالارش فقال (الا أن يهلك) المبيع (بعيب التدليس) من البائع على المشتري بأن علمه وقت بيعه وكتمه كتدليس بحرايته فحارب فقتل (أو) يهلك (ب) شيء (سماوى) منسوب للسماء أى لا دخل لأدى فيه (زمنه) أى زمن التدليس (كوتنه) أى الرقيق المبيع الذى دلس بآثمه باق من المشتري ومات (في) زمن (اباقه) واحترز بقوله زمنه وبقوله فى اباقة عن موته بسماوى في غير زمن عيب التدليس فيرجع بارش العيب القديم فقط (وان باعه المشتري) قبل علمه عيبه (وهلك) المبيع عند مشتريه الثاني (بعيبه) أى عيب التدليس من البائع الاول (رجع) المشتري الثاني (على) البائع الاول (المدلس ان لم يمكن) رجعه (على) بائعه) وهو المشتري الاول لعدمه أو موته أو غيبته بعيدا واصله رجوع (بجميع الثمن) الاول فان ساوى الثمن الثاني فواضح (فان زاد) الثمن الاول على الثمن الثاني (ف) الزائد (ل) المبيع (الثاني) فبرده المشتري الثاني للمشتري الاول (وان نقص) الثمن الاول عن ثمن المشتري الثاني ولم يعطه المدلس غير الثمن الاول (فهل يكمله) (٤٧) الثاني لانه قبض منه الزائد فيرجع عليه به

أولا يكمله له لرضاه باتباع البائع الاول فلا رجوع له على الثاني قولان (و) ان ظهر للمشتري عيب قديم وأراد رده به فادعى عليه بائعه انه اشتراه عالما به وأنكر المشتري علمه به حسين الشراء (لم يحلف مشتري) شيئا علم عيبه القديم بعد شرائه واراد رده به على بائعه فادعى (رؤيته) العيب حين شرائه

ككبر صغير وهرم وافترض بكر وقطع غير معتاد إلا أن يهلك بعيب التدليس أو سماوى زمنه كموته في اباقة وان باعه المشتري وهلك بعيبه رجع على المدلس ان لم يمكن رجوعه على بائعه بجميع الثمن فان زاد فللثاني وان نقص فهل يكمله قولان ولم يحلف مشتري ادعى رؤيته إلا بدعوى الاراء ولا الرضا به إلا بدعوى مخبر ولا بائع أنه لم يبق اباقة بالقرب وهل يفرق بين أكثر العيب فيرجع بالزائد أو بالجميع أو بالزائد مطلقاً أو بين هلاكه فيما بينه أو لا أقوال ورد بعض المبيع بحصته

فانكرها المشتري فالقول قوله بلا بين وله رده به في كل حال (الا) أن يحق البائع عليه دعوى رؤيته (بدعوى الاراء) من البائع العيب للمشتري حين شرائه وكان العيب ظاهراً لا يخفى على غير المتأمل فيحلف وله الرد فان نكل فلا رده (و) ان اراد المبتاع رد المبيع بعيبه القديم فادعى عليه بائعه انه نذر رضى به بعد علمه به بعد اباقة وانكر المبتاع رضاه به بعد فـ (لا) يحلف مشتري ادعى عليه (الرضا به) أى العيب بعد علمه به بعد العقد فانكره (الا) أن يحق البائع ذلك عليه (بدعوى) البائع اخبار (مخبر) برضا المشتري بالعيب بعد علمه به فيحلف كما في المدونة وهو المعتمد وقال ابن ابي زمنين يحلف البائع أولاً وان مخبر اصادقاً أخبره برضا ثم يحلف المشتري انه ما رضيه وله رده (و) من ابتاع عبداً فابق عنده فادعى قدمه واراد رده فحلف البائع وانكر قدمه فلا يحلف (بائع انه) أى العبد (لم يابق) عنده (لا باقة) أى العبد عند مشتريه (بالقرب) من شرائه اذهب الا يستلزم قدمه (و) ان بين البائع بعض عيب مبيعته وكتمه بعضه وهلك المبيع عند المشتري بسبب عيبه (فهل يفرق بين) بيان (أكثر العيب) بان قال يابق خمسة عشر وهو يابق عشرين (يرجع) المشتري (د) ارش العيب (الزائد) على ما بينه البائع وهى الخمسة في المثال (و) بين بيان (أقله) أى العيب كخمسة من عشرين فيرجع المشتري (بالجميع) أى ثمنه ولا فرق بين هلاكه فيما بينه وهلاكه فيما كتمه (أو) يرجع (د) ارش العيب (الزائد) على ما بينه (مطلقاً) عن التقيد ببيان الاكثر والهلاك فيما بين أو فيما كتّم (أو) يفرق (بين هلاكه) أى المبيع (فما بينه) البائع للمشتري فيرجع المشتري عليه بقيمة العيب الذى كتّمه فقط (أولاً) يهلك فيما بينه بل فيما كتّمه فيرجع عليه بجميع ثمنه في الجواب (أقوال) وفي كلام المصنف اجمال في القول الاخير لا نه لم يعلم منه عين الحكم وقد علمت حكمه وانه يرجع عليه بجميع ثمنه (و) ان ظهر عيب في بعض المبيع المتعدد المقوم المعين في عقد واحد للمشتري (رد بعض المبيع) على بائعه والرجوع عليه (بحصته) أى البعض المردود من

ثمن الجميع ويلزمه التمسك بالبعض السليم بحصته وذلك بتقويم السليم وحده والمعيب وحده وجمع القيمتين ونسبة كل منهما لمجموعهما هذا اذا كان الثمن مثليا عينيا أو غيرها (و) ان كان مقوما (رجع بـ) حصصة البعض المعيب من (القيمة ان كان الثمن) للمبيع المقوم المعين المتعدد الذي ظهر عيب في بعضه (سأله) أى شيأ مقوما وتعتبر القيمة يوم البيع لا يوم الحكم ويلزمه التمسك بالسليم بحصته من الثمن او قيمته في كل حال (الا ان يكون) البعض المعيب (الاكثر) من النصف فليس له رده والرجوع بحصته من الثمن أو قيمته بل أما ان يتمسك بالجمع أو يردده أو بالبعض السليم بجميع الثمن (أو) يكون المعيب (أحد) شيئين (مزدوجين) لا يستغنى باحدهما عن الآخر حقيقة كخفين ونعلين أو حكاء كسوارين وقرطين فليس له رده بحصته والتمسك بالسليم الا برضاها لا مكان ان يشتري فردة أخرى يتم بها الانتفاع فلا يلزم اضااعة المال (أو) يكون المعيب (أما) رقيقة (وولدها) المبيعين في صفقة واحدة والواو بمعنى أو أى أحدهما فلا يجوز رده وحده لا يلزم عليه من التفرقة بين الام وولدها وهي غير جائزة ان ترض الام والاجاز (و) ان اشترى اشياء مقومة كشياب بثمان واحد في صفقة واحدة فاستحق أكثرها فلا يجوز التمسك بـ (بعض) أقل أى قليل من مبيع مقوم متعدد (استحق أكثره) أى المبيع لا نفسا بخ البيع باستحقاق أكثر المبيع فالتمسك بالباقي بحصته انشاء شراء بثمان مجهول اذ لا يعلم حصصة الباقي من الثمن الا بعد تقويم المستحق والباقي ونسبة قيمة الباقي لمجموع القيمتين وأجازها ابن حبيب ورأى انها جهالة طرأت بعد تمام الشراء (وان كان درهما وسبعة تساوي) السلعة (عشرة) من الدراهم مثلا يباعا (بثوب) قيمته بحسب تراضيهما اثنا عشر درهما (فاستحققت) أى ظهرت (السلعة) ملكا لغير بائعها أو ظهرت بها عيب قديم ورددها مشتريها به فهي وجه الصفقة اذ هي خمسة اسداسها (و) قد (فات الثوب) (٤٨) الذى هو ثمن الدرهمين والسلعة بيده مشتريه بها بحوالة سوق فاعلى (فله)

وَرُجِعَ بِالْقِيَمَةِ إِنْ كَانَ الثَّمَنُ سَلْعَةً إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْكَثْرُ أَوْ أَحَدُ مَزْدُوجَيْنِ أَوْ أُمَاوَا وَلَدَهَا وَلَا يَجُوزُ التَّمَسُّكُ بِأَقْلٍ اسْتَحَقَّ أَكْثَرُهُ وَإِنْ كَانَ دِرْهَمَانِ وَسَلْعَةٍ تُسَاوِي عَشْرَةَ بَثُوبٍ فَاسْتَحَقَّتِ السَّلْعَةُ وَفَاتِ الثُّوبُ فَلَهُ قِيَمَةُ الثُّوبِ بِكَمَالِهِ وَرَدَّ الدَّرَاهِمَيْنِ وَرَدَّ أَحَدَ الْمُشْتَرِيَيْنِ وَعَلَى أَحَدِ الْبَائِعَيْنِ وَالْقَوْلُ لِلْبَائِعِ فِي الْعَيْبِ أَوْ قَدَمِهِ إِلَّا بِشَهَادَةِ عَادَةِ الْمُشْتَرِي وَحَافٍ مَنْ لَمْ يُقْطَعَ بِصِدْقِهِ وَقَبِلَ لِلتَّعَذُّرِ غَيْرُ عُدُولٍ وَإِنْ مُشْرِكَيْنِ وَيَمِينُهُ بَعْتُهُ

أى مشتري السلعة التى استحققت والدرهمين بالثوب (قيمة الثوب) الفائت (بكامله) وهي اثنا عشر درهما (ورد) مشتري السلعة والدرهمين وجوبا (الدرهمين) الباقيين بيده بعد استحقاق السلعة وله التمسك بالدرهمين واخذ خمسة اسداس قيمة الثوب وهي عشرة دراهم وجاز له ذلك وان

كان تمسكا بأقل ما استحق أكثره لان شرط حرمة عدم فوات الثمن وقد فات هنا (و) ان اشترى شخصان وفي شئ من واحد ووجد فيه عيبا جاز (رد أحد المشتريين) نصيبه منه دون صاحبه ولو أبى بائعه وقال لا أقبل الجميعه هذا هو المشهور بناء على تقدير تعدد الشراء بتعدد المشتري واليه يرجع الامام مالك رضى الله تعالى عنه بعد ان قال قبله انما لهما الردهما او التمسك معا وكلاهما في المدونة (و) ان اشترى شخص شيئا من شخصين في صفقة واحدة ووجد فيه عيبا قدما جاز له ان يرد (على أحد البائعين) نصيبه منه دون نصيب الآخر قال البازري وتعد صفقتيها صفقتين (و) ان ادعى المشتري عيبا قديما في المبيع خفيا كزنا وسرقه وإباق وانكره البائع فـ (القول) للبائع (في) (نفي العيب) القديم الخفي في المبيع بلا يمين لتمسكه بالاصل وهي سلامة المبيع (أو) أى ان ادعى المشتري قدم العيب وانكره البائع فالقول للبائع (في) (نفي قدمه) أى العيب يمين تارة ودونها تارة كإيأتى (الا بشهادة) اهل (عادة) للمشتري (بقدمه) فالقول للمشتري بلا يمين ان قطعت بصدقه (وحلف من لم يقطع بصدقه) من بائع او مشتري فان ظنت قدمه حلف للمشتري وان ظنت حدوته او شككت حلف البائع ومنه ومعه انها ان قطعت بقدمه فالمشتري بلا يمين ويجدونه فللبائع بلا يمين ومعنى شهادة العادة شهادة اهلها مستدلين بها وأولى شهادتهم بالمعانة وهذا في عيب يخفى واما الظاهر الذى لا يخفى على من قاب المبيع كالاقدام وطمس العينين فلا ينفع المشتري شهادة العادة ولو قطعت لحلة على علمه حين شرائه ورضاء به (وقبل) في الاخبار بمحدث العيب او قدمه وبوجوده أو عدمه (للتعذر) من العدول ونائب فاعل قبل (عدول) ان كانوا مسلمين بل (وان كانوا مشركين) أى كفارا الا انه خبر لا شهادة ومفهومه للتعذر عدم قبول غير العدل مع وجوده وهو كذلك عند الباجي والمازري وكلام ابن شاس يقتضى ان الترتيب بينهما على وجه الكمال (ويمينه) أى البائع على عدم العيب او حدوته صيغتها (بعته) وما هو به أى ليس به العيب الذى ادعى المشتري

قدمه (و) يزيد (في) يمينه على عدم أو حدوث عيب المبيع (ذى) أى صاحب (التوفية) أى الكيل أو الوزن أو العدد (وأقبضته) أى المبيع للمشتري (وما هو) أى العيب موجود (به) أى المبيع لأن ضال العيب الحادث بذى التوفية قبلهما من بانه ويحاط البائع (بتأني) عدم أو حدوث العيب (الظاهر) كالعمى والعرج والور (وعلى نفي العلم في) عدم أو حدوث (الخفي) كالزنا والسرقة (والعلة) الناشئة من المبيع المعيب الذي لا يدل استيفاءها على الرضا بالعيب سواء نشأت بلا تحريك كلبن وصوف أو عن تحريك قبل الاطلاع على العيب أو بعده في زمن الخصام كسكني دار لا تنقص (له) أى المشتري من حين المقد لازم (للفسخ) للمبيع بسبب العيب أى ادخال المبيع في ضمان بائعة برضاها برده اليه أو ثبوت العيب عند حاكم كما يأتي وأما المبيع غير لازم كبيع الفضولي مع علم المشتري فلا علة لا نه حينئذ كعاصب الأنا يحجز الملك المبيع (ولم) الا ولى ولا (ترد) العلة للبائع مع المبيع المردوده بعيب قديم صرح به لافادة عود ضمير له للمشتري وليخرج منه قوله (بخلاف ولد) لهيمة أو أمة اشترت حاملاً وحملت به عند المشتري ثم ردت بعد ولادتها بعيب قديم فيرد ولدها معها (و) بخلاف (ثمره أبرت) حين شراء أصلها واشترطها معها اذ لا تدخل في البيع الا به فان رد الأصل بعيبه ردها معها لان لها حصه من الثمن وقال أشهب لا يرد لها لانها غلة وانفق ابن القاسم وأشهب على عدم رد اللبن وان كان في الضرع يوم البيع لحقة أمر ذلك الا أن تكون مصرأة يوم شرائها فيرد معها صاعاً من غالب القوت أن ردها بعيب تصريتها (و) بخلاف (صوف تم) وقت الشراء فيرد مع الغنم ان ردها بعيب لان له حصه من الثمن وان جزه وقات رده وزنه ان علم قال اللخبي ان وجد العيب بعد ان عاد اليها الصوف وردها فلا شيء عليه للصوف الاول لان هذا كالاول وشبهه في عدم رد العلة فقال (ك) مشتري شقصا في أصول مثمرة بشمرة مؤبرة واشترطها ليست أوجدتها ثم أخذت منه الاصول (شفعة) فقد فاز بها (واستحقاق) أى رفع ملك بائع لاصول مثمرة بشمرة مؤبرة (٤٩) اشترطها لمشتريها ويست عند أوجدتها

وثبت ملكها لغير بائعها فقد فاز المشتري بشمرتها (و) من ابتاع نخلا لا ثمرياً أو فيها ثمراً لم يدفع ثمنها حتى فليس وجدها وأخذ البائع النخل (تغليس) المشتري فقد فاز المشتري بالثمرة التي جدها (و) كمن اشترى أصولاً مثمرة بشمرة مؤبرة واشترطها وأذهت عنده

وفي ذى التوفية وأقبضته وما هو به بتأني الظاهر وعلى العلم في الخفي والعلة له للفسخ ولم ترد بخلاف ولد وثمره أبرت وصوف تم كشفة واستحقاق وتغليس وفساد ودخلت في ضمان البائع ان رضى بالقبض أو ثبت عند حاكم ان لم يحكم به ولم يرد بطلان ان سمي باسمه ولا يبين ولو خالف العادة وهل الا أن يستسلم ويخبره بجهله أو يستأمنه

(٧ — جواهر الاكليل — ثاني) وكان عقد البيع فاسداً وفسخ شرائه (فساد) فالثمرة له ولكن قال الخطاب وأما في البيع الفاسد فلم أقف الآن على نص صريح فيه والظاهر ان حكمه حكم الرد بالعيب (ودخلت) السلعة المردودة بعيب في ضمان البائع ان رضى (بائعا) بالقبض (لها من مبتاعها) ولم يقبضها ولم يمض زمن يمكن قبضها فيه (أو) لم يرض بقبضها (وثبت) عيبها الموجب لردّها (عند حاكم) وحكم به بل (وان لم يحكم) الحاكم (به) أى الرد ان كان الرد على حاضر والا فلا بد من القضاء ومفهوم أن رضى الخ لانه ان لم يرض به ولم يثبت عند حاكم لا تدخل في ضمانه ظاهره ولو وافقه على عدم العيب وهو كذلك لانه قد يدعى انه قد يبرأ له منه وانه رضى به (ولم) أى لا (يرد) المبيع (بطلان) أى جهل باسمه الخاص به (ان سمي) المبيع (باسمه) العام الذي يعمه وغيره كبيع حجر معين بثمن قليل فتبين ياقوتاً أو زمرداً أو أمانساً فقد فاز المشتري به وليس لبائعه رده لانه يسمى حجراً وأولى ان لم تسمه أصولاً ولا فرق بين حصول الغلط بالمعنى المدكور من المتبايعين أو من أحدهما مع علم الآخر ومفهوم باسمه انه لو سمي باسم غيره يرد وهو كذلك كبيع شيء باسم ياقوتة فتوجد حجر أو لا يشتري رده وكبيع زجاجة فتوجد ياقوتة فلا بائع ردها وعن كلام المصنف ان لم يكن البائع وكيناً ولا رد بالغلط بلا نزاع (ولا) يرد المبيع (بغبن) أى زيادة على الثمن المعتاد بالنسبة للمشتري وتقص عنه بالنسبة للبائع ان وافق العادة بل (ولو خالف) الغبن (العادة) وقد حكى بعض البغداديين عن المذهب وجوب الرد بالغبن اذا كان أكثر من الثلث بصحيح لقوله ﷺ لا يبيع حاضر لباد يدعو الناس يرزق الله بعضهم من بعض (وهل) لا يرد بالغبن في كل حال (الا ان يستسلم) الجاهل بالثمن المتبايعين به (ويخبره) أى يخبر الجاهل العالم به (بجهله) بالثمن ويقول له بعني كذا يبيع الناس أو اشترى كذا تشتري من الناس فاني لم أعلم بالثمن فيغنيه بالزيادة في البيع والنقص في الشراء فله الرد به (أو يستأمنه) تنويع لفظ التفسير أى ان الاستسلام وهو الاخبار بجهله أو استئمانه فاذا قال المستأمن قيمته كذا أو الامر بخلافه فله رده به مطلقاً عن التقييد بعد الاستسلام

(تردد) أى طريقان وهنالك طريقة ثالثة تقول انه لا خلاف في ثبوت الغين لغير العارف وفي العارف قولان (ورد) الرقيق خاصة (في) يبيعه بشرط (عهدة) أى ضمان البائع له في اليالى (الثلاث) بأيامها من كل ما يحدث به فيها فللمشتري رده (بكل) عيب (حادث) به فيها سواء كان يدينه أو خلقه أو بدنه ولو موثا أو غرقا أو حرقا أو سقوطا من شاهق أو قتل نفسه (الأن يبيع) المالك رقيقه (ب) شرط (براءة) من كل عيب قديم لم يعلمه بعد طول إقامته عنده فلا يرد بمحدث فيها (ودخلت) عهدة الثلاث (في الاستبراء) أى المواضعة التى توجب ضمان البائع قال ابن رشد اذا أقامت في الاستبراء ثلاث ليال أو أزيد فان كان أقل من ثلاث فلا بد من تمام الثلاث ولا تدخل عهدة الثلاث المواضعة في السنة وانما تكون عهدة السنة بعد مضي الثلاث والاستبراء اه ولا تكون عهدة الثلاث والاستبراء في بيع الخيل الا بعد انبرامه ولا يحسب من الثلاث اليوم الذى عقد فيه البيع (والنفقة) على الرقيق المبيع بعهدة الثلاث زمنا او ماله الكسوة (عليه) أى البائع (وله) أى البائع (الارش) للجناية عليه زمنا وشبه في الكون للبائع فقال (ك) المالك (الموهوب له) أى للرقيق زمنا (الا) الرقيق (المستثنى) المشتري (تاله) لمشتريه فلم يشتريه المالك الموهوب له زمنا لم يتكلم المصنف على غلة الرقيق في أيام العهدة قال ابن الحاجب غلته للمشتري على المشهور قال الموضح هذا قريب من كلام الجواهر وفي نقلهما نظر لان في العتبية أن ما ربح في الثلاث أو أوصى له به وان لم يستثن المشتري ماله فهو للبائع ثم ذكر عن المازري ان القاضي أباح أشار الى ارتفاع الخلاف في الغلة وانها للمشتري قال ولكن المنصوص هنا ان ذلك للبائع اه (و) رد الرقيق (في) يبيعه بشرط (عهدة) أى ضمان البائع له في (السنة) من جذام وبرص جنون (ب) حدوث (جذام وبرص و جنون) قال ان شاس انما اختصت عهدة السنة بهذه الثلاث لان هذه الادواء تتقدم أسبابها ويظهر منها ما يظهر في فصل من فصول السنة دون (٥٠) فصل بحسب ما أجري الله تعالى فيه من العادة باختصاص تأخير ذلك السبب بذلك

فَرَدُّوْهُ دَفِّ فِي عُهُدَةِ الثَّلَاثِ بِكُلِّ حَادِثٍ إِلَّا أَنْ يَبِيعَ بِرَاءَةٍ وَدَخَلَتْ فِي
الْإِسْتِبْرَاءِ وَالنَّفَقَةُ عَلَيْهِ وَلَهُ الْأَرْشُ كَلَمَوْهُ هُوبٌ لَهُ إِلَّا الْمُسْتَنَى مَالُهُ وَفِي عُهُدَةِ
السَّنَةِ بِجُذَامٍ وَبَرَصٍ وَجُنُونٍ بِطَبْعٍ أَوْ مَسْجِنٍ لَا بِكَضْرَبَةٍ إِنْ شُرْطَا
أَوْ اعْتِيدَ أَوْ لِمُشْتَرِي اسْقَاطُهَا وَاحْتِمَلُ بَعْدَهَا مَنَّهُ لَا فِي مَنْكَحٍ بِهِ أَوْ مُخَالَعٍ
أَوْ مُصَالَحٍ فِي دَمٍ عَمْدًا أَوْ مُسْلَمٍ فِيهِ أَوْ بِهِ أَوْ قَرْضٍ أَوْ عَلَى صِفَةٍ أَوْ مُقَاطَعٍ بِهِ
مُكَاتَبٍ أَوْ مَبِيعٍ عَلَى كَمُفَاسٍ

الفصل اه وقيد الجنون بقوله
(ب) فساد (طبع) من الطباع
الرابع كغلبة السوداء (أو)
ب(مسجن) أى دخوله فيه
ونفييه عن احساسه لانه لا يزول
وان زال فالغالب عوده (لا) ان
كان الجنون (بكضربة) وطربة
وخوف فلا يرد به لا مكان زواله
بمعالجة وأمن عوده (أو) لم تشتترط

أى عهدة الثلاث والسنة و(اعتيدا) في بيع الرقيق الخطاب بريدا وحمل السلطان الناس
عليها ولعله أكتفى عنه بقوله اعتيدا ولا بد في اشتراطهما من التصريح بها ويكفى قوله اشترى على عهدة الاسلام فانها الضمان من العيب
والاستحقاق (ر) للمشتري اسقاطها (اى) العهدتين عند البائع بعد وقوع العقد عليهما بشرط أو عادة اذ هو حق له فله ترك القيام بما
يحدث زمنهما (و) ان يبيع رقيق بعهدة ثلاث أو سنة وظهر فيه عيب بعد مضمعه مدتهما (المحتمل) حدوثه (بعدهما) أى العهدتين
وفيهما ضمانه (منه) أى المشتري (لا فى) رقيق (منكح) بضم الميم وفتح الكاف أى مزوج (به) أى مجعول صداقا فلهما ان
ساقطتان فيه لبناء النكاح على المكارمة ولا نه يجوز فيه من الغرر والجهل ما لا يجوز في البيع وقد ساء الله تعالى نحلة والنحلة العطية بلا
عوض وقال أشهب فيه العهدة قياسا على البيع قال مالك رضى الله تعالى عنه أشبه شىء بالبيع النكاح (أو) رقيق (مخالع) به أى خالعت
الزوجة زوجها به فلا عهدة فيه له عليها لان سبيله المناجزة غايبا ولا غتار الغر فيه (أو) رقيق (مصالح) به فى دم عمر فيه قصاص فلا عهدة
فيه لهذا (أو) رقيق (مسلم) بفتح اللام أى مدفوع (فيه) رأس سلم الى نصف شهر مثلا فلا عهدة فيه للمسلم على المسلم اليه وقال ابن حبيب
فيه عهدة لا نه يشتري قال ابن رشد وجه قول ابن القاسم بعدم العهدة انه ليس بمشتري وبينه وانما هو ثابت في الذمة بصيغة فاشبه القرص
(أو) رقيق مسلم (به) أى مجعول رأس مال سلم (أو) رقيق (قرض) أى مقرض بفتح الراء فلا عهدة فيه فاذا اقترض شخص رقيقا سلمائا
حدث به عيب يرد به فى العهدة ان لو كانت فيه فانه يلزمه رد مثله سليما الا أن يرضى المقرض برده معيبا فيجوز لا نه حسن اقتضاء (أو)
رقيق مبيع وهو غائب (على صفة) أى وصفه من بانه أو غيره فلا عهدة فيه (أو) رقيق (مقاطع) به أى الرقيق رقيق (مكاتب) معتق على
مال مؤجل فاذا أخذ السيد رقيقا عما فى ذمة مكاتبه فلا عهدة له عليه لانها بما أدت له جزه والشارع مشهور للحرية (أو) رقيق مبيع
(على كفلس) فلا عهدة فيه ان علم المشتري ان البائع حاكم ودخل بالسكاف مبيع على سفيه او غائب لوفاء دين او نفقة كزوجة

أو رقيق (مشتري) بفتح الراء (العتق) فلا عهدة فيه للتشوف للحرية (أو) رقيق (ماخوذ عن دين) من قرض أو بيع ثابت ببينة أو أقرار لأن تخليص الحق يعترف فيه مثل هذا وأكثر منه عادة وللبحث على حسن الاقتضاء ولوجوب المناجزة لئلا يكون ديناً بدين (أو) رقيق بيع و (رد) على بائعه بعيب قديم فلا عهدة للبائع على المشتري لأن الرد بالعيب حل للبيع من أصله لا ابتداء بيع (أو) رقيق (ورث) فلا عهدة فيه لمن أخذه من الورثة في القسمة على باقيهم (أو) رقيق (وهب) لثواب فلا عهدة فيه فأحري لغير ثواب (أو) أمة (اشترأ أزواجها) فلا عهدة له على بائعها للمودة بينهما المقتضية عدم ردها بما يحدث فيها في الثلاث أو السنة (أو) رقيق (موصى ببيعته من زيد) مثلاً واشترأه عالم بالوصية فلا عهدة له لأنها بما تؤدي لبطلان الوصية (أو) رقيق موصى ببيعته (من أحبه) الرقيق فلا عهدة لمشتريه عالم بما لذلك أي إنها بما تؤدي لبطلان الوصية (أو) رقيق معين موصى (بشرائه للعتق) فلا عهدة فيه فإن لم يعين ففيه العهدة (أو) رقيق (مكاتب به) فلا عهدة للسيد في الرقيق الذي وقعت الكتابة به وهذا غير قوله المتقدم أو مقاطع به مكاتب (أو) الرقيق (المبيع) بيعاً (فاسداً) المردود على بائعه بالفساد فلا عهدة فيه لبائعه على مشتريه لأن رده فسخ للمبيع وإنما نص على هذا الدغم توهم أن الرد في البيع الفاسد يبيع فيكون على المشتري العهدة (وسقطتا) أي المهدتان (بكتنق) ناجز وكتابة وتدبير للرقيق المشتري بهما من مشتريه (فيهما) أي المهدتين فليس له القيام بعيب حدث فيه بعته أو تدبيره (وضمن بائع شيئاً مكهلاً) كحب وغاية ضمانه (لقبضه) أي المكييل (بكييل) فهو كقول ابن الحاجب والقبض في المكييل بكييل (كشيء موزون) شيء (معدود) فيضمنه بائعه في حال وزنه وفي حال عده (والاجرة) للكييل أو الوزن أو العد الذي يحصل به التوفية للمشتري (عليه) أي البائع لو حووب التوفية عليه (٥١)

ولا تحصل الا بذلك وأجرة كييل الثمن أو وزنه أو عده على المشتري لانه بائعه الا لشرط أو عرف بخلاف ذلك في المسألتين (بخلاف الاقالة) أي ترك المبيع لبائعه بشمته (والتولية) أي ترك المبيع بشمته لغير بائعه (والشركة) أي ترك بعض المبيع بمحضته من ثمنه لغير بائعه فالاجرة على المقال والمولى

أَوْ مُشْتَرَى لِّلْعَتَقِ أَوْ مَا خُوذَ عَنْ دِينٍ أَوْ زِدَ بِعَيْبٍ أَوْ وَرِثَ أَوْ وَهَبَ أَوْ اشْتَرَاهَا
زَوْجُهَا أَوْ مَوْصَى بَبَيْعِهِ مِنْ زَيْدٍ أَوْ يَمْنٌ أَحَبَّ أَوْ بِشِرَائِهِ لِّلْعَتَقِ أَوْ مُكَاتَبٍ بِهِ أَوْ
الْمَبِيعِ فَاسِدًا وَسَقَطَتَا بِكَعْتَقٍ فِيهِمَا وَضَمَّنَ بَائِعٌ مَكِيلًا لِقَبْضِهِ بِكَيْلٍ كَمَوْزُونٍ
وَمَعْدُودٍ وَالْأَجْرَةُ عَلَيْهِ بِخِلَافِ الْإِقَالَةِ وَالتَّوَلِيَةِ وَالشَّرَكَةِ عَلَى الْأَرْجَحِ
فَكَالْقَرْضِ وَاسْتَمْرَ بِمَعْيَارِهِ وَلَوْ تَوَلَّاهُ الْمُشْتَرَى وَقَبِضَ الْعَقَارَ بِالتَّخْلِيَةِ وَغَيْرِهِ
بِالْعُرْفِ وَضَمَّنَ بِالْعَقْدِ إِلَّا الْحَبُوسَةَ لِلشَّمَنِ وَالْإِشْهَادِ فَكَالرَّهْنِ وَالْإِغَائِبِ

والمشرك بفتح لام المولى وراء المشرك (على الأرجح) عند ابن يونس من الخلاف لأن المكيل والمولى والمشارك بكسر لام المولى وراء المشرك إنما فعل معروف فاذا لا يغرم (في) كالفرض) للمكيل أو موزون أو معدود في أن أجرة كييله أو وزنه أو عده على المقترض لا على المقرض لانه ما صنع الا المعروف فاذا لا يغرم (واستمر) الضمان على البائع مادام المبيع (بمعياره) أي آلة كييله أو وزنه ان تولى كييله أو وزنه البائع بل (ولو تولاه) أي الكييل أو الوزن (المشتري) قال الخطاب قال البرزلي سئل ابن رشد عن المكييل اذا امتلأ فهل ضمانه من البائع أو المبتاع وكيف لو صبه في القمع فارتد كله أو بعضه فأجاب ضمانه من البائع حتى يصل الى اناء المشتري على القول بوجوب التوفية ولا فرق بين اراقته من مكياله أو من قمعه فقال السائل القمع من منافع المشتري تطوع له به البائع ولو كان الاناء واسعا لم يحتاج الى القمع قال وان كان فان البائع لم يلزم صبه لزمه ما حدث بعده فقال السائل لو قال له البائع لا أصيب في الاناء الضيق حتى تأتي باناء واسع أو وقع فقال القول له واختره السائل (وقبض العقار) المبيع أي الارض وما اتصل بها من بناء وشجر الموجب لنقل ضمان المبتاع (بالتخلية) للمبتاع وتمكينه من التصرف فيه بتسليم مفاتيحه ان كانت (وقبض غيره بالعرف) بين الناس كحيازة الثوب واستلام مقود الدابة (وضمن) أي ضمن المشتري ما اشتراه شراء صحيحاً بلا خيار ولا توفية فيه ولا عهدة ثلاث (بالعقد) الصحيح اللازم من الجانبين فلا يضمن المشتري من فضولى أو رقيق أو سفيه أو صغير بلا إذن وليهم أو بخيار الابدان المالك والسيد والمولى وبث البيع واستثنى من الضمان بالعقد فقال (الا) السلمة (الحبوسة) المؤجرة عند بائعها (القبض) (الضمن) (الحال) من مشتريها (أو للإشهاد) من بائعها على تسليمها لمبتاعها أو على ان تمنحها حال في ذمته لم يقبضه أو مؤجلاً (في) يضمنها بائعها ضماناً (ك) ضمان (الرهن) في التفصيل بين ما يغاب عليه وما لا يغاب عليه وبين ما هلك ببينة وما هلك بدونها (والا) المبيع (الغائب)

على صفة أو رؤية سابقة لا يتغير بعدها (فبا لقبض) يضمه مشتر به الا العتق المبيع على صفة أو رؤية سابقة جزافا فيضمه منه بالعتق الصحيح اللازم من الجانبين ان اتفقا على سلامته حين العقد فان بيع مزارعة أو تنازعا في سلامته حين العقد فبقبضه كغيره (والا) الامة (المواضعة فبحر وجها من الحيضة) تدخل في ضمان مشتر بها أو مفهوم المواضعة ان ضمان المستبرأة من المشتري وهو كذلك (والا التمار) المبيعة بعد بدو صلاحها على رؤس شجرها فيضمه بائنها (ا) وقت أمن (الجائحة) بتأهئ طيها (و) ان بيع عرض أو منلى غير عين بعين وقال البائع لأدفع الثمن حتى أقبض الثمن وقال المشتري لأدفع الثمن حتى أقبض الثمن (وبرى) بضم الموحدة وكسر الراء مشددة (المشتري) الجبر على دفع الثمن النقد (للتنازع) أى عند تنازعه مع البائع فى لدفع اول لان المبيع فى يد البائع كالرهن فى الثمن (و) ان بيع شئ معين بيعا بتأخيجه أو تلف وهو فى ضمان بائعه (والتلف) للمبيع (وقت ضمان البائع) بتوفية أو خوف جائحة أو مواضعة وكان تلقه (سماوى) ثابت أو متصادق عليه وخبر التلف (بفسخ) بيعه فلا يلزم البائع الا بيان بغير المبيع المعين بخلاف تلف المسلم فيه عند احضاره وقبل دفعه للمشتري فيلزمه مثله لتعلقه بذمته (و) ان لم يثبت السماوى ولم يتصادق عليه (خبر المشتري ان غيب) بفتح العين وشذ ألباء أى أخفى البائع المبيع وادعى هلاكه ولم يصدقه المشتري ولم يثبت ببينة ونكل البائع عن اليمين فيخير المشتري بين الفسخ لعدم تمكنه من قبض مبيعه وتمسكه وطلب بائعه بمثله أو قيمته بان حلف البائع تعين ففسخه (أو عيب) المبيع وقت ضمانه من بائعه فيخير مبتاعه بين التمسك به بجمع ثمه ولا ارش له وورده الرجوع بجمع ثمه (أو استحق) جزء (شائع) من مبيع معين فى ضمان بائع أو مشتر ان كثر كئلته بل (وان قل) الجزء الشائع المستحق كسبع عشرة فيخير المشتري بين التمسك بالباقي وحينئذ فيرجع بحصة المستحق (٥٢) من الثمن وورده فيرجع بجمع بجمع ثمه ان كثر المستحق كثلث سواء

فبا لقبض والا المواضعة فبحر وجها من الحيضة والا التمار للجائحة وبرى المشتري للتنازع والتلف وقت ضمان البائع سماوى يفسخ وخير المشتري ان غيب أو عيب أو استحق شائع وان قل وتلف بعضه أو استحقاقه كعيب به وحرم التمسك بالأقل الا المثلى ولا كلام لواجب في قليل لا ينفك كقاع وان انفك فلا بائع التزام الربع بحصته لا أكثر وليس للمشتري التزامه بحصته مطلقا

قبل القسمة أم لا كان متخذ اللغة أم لا كان قل عن الثالث ولم يتقسم ولم يتخذ اللغة فان انقسم أو اتخذ لها فلا يخبر ويلزمه باقية بحصته من ثمه (و تلف بعضه) أى المبيع المعين وهو فى ضمان بائعه (أو استحقاقه) أى استحقاق بعض المبيع المعين فى ضمان بائع

ورجع

أو مشتر (ك) ظهور (عيب) قديم به فى أنه ينظر للباقي فان كان النصف

فاكثر لزم التمسك به بحصته من ثمه (و) ان كان أقل (حرم التمسك بالأقل) من نصف المبيع المدين الذى تلف أو استحق بعضه لا نفساخ البيع بطلب أكثر المبيع أو استحقاقه فان التمسك باقله بحصته من ثمه انشاء شراء بمن مجهول اذ لا يعلم ما يخصه منه الا بعد التقويم والنسبة وما هنا أعم من قوله سابقا ولا يجوز التمسك باقل استحقاق أكثره وما هنا مفروض فيما يعرض فى ضمان البائع وما تقدم فيما يعرض بعد انتقاله الى المشتري وذكره هنا أيضا ليرتب عليه قوله (الا) المبيع (المثل) أى المكيل أو الموزون أو الممدود الذى تلف بعضه فى ضمان بائعه أو استحق بعضه فى ضمان بائعه أو مشتر به فلا يحرم التمسك باقله فيخير المشتري بين الفسخ والتمسك بالباقي بحصته من ثمه لان ما ينوب بعض المثل من ثمه معلوم فلا يتوقف على تقويم ونسبة (ولا كلام) لمشتري مثليا (واجب في قليل) عيب وهو المعتد وجده فى المبيع بحيث (لا ينفك) أى لا يخلو المبيع عنه عادة لكونه من طراوة الارض من أمر طارء عليه (ك) بلل طعام (قاع) أى الطعام الذى فى اسفل البيت الذى به الطعام من طراوة أرضه فلا يحط عنه شئ من ثمه بسببه (وان انفك) العيب القليل عنه الا أنه لا خطب له كابتلائ بعضه بمطر أو ندى فان أراد البائع أن يلتزم المعيب ويلزم المشتري السلم بما ينوبه من الثمن كان له ذلك بلا خلاف وان أراد المشتري أن يلتزم السلم ويرد المعيب بحصته من الثمن لم يكن له ذلك على ما فى المادونة وروى يحيى عن ابن القاسم أن له ذلك (فالبائع التزام الربع) المعيب من المبيع (بحصته) من الثمن والزام المشتري السلم بما ينوب به من الثمن فان أراد البائع أن يلتزم المشتري السلم بحصته من الثمن ويسترد المعيب كان له ذلك بلا خلاف وان أراد المبتاع أن يرده للمعيب ويلزم السلم بحصته من الثمن لم يكن له ذلك بلا خلاف أيضا (لا أكثر) من الربع وذلك يصدق بكونه ثلثا أو نصف فان أراد البائع الزام المشتري السلم بحصته من الثمن لم يكن له ذلك على مذهب ابن القاسم ورواه عن مالك رضى الله تعالى عنها وله ذلك على مذهب أشهب واختيار سحنون (وليس للمشتري التزامه) أى البعض السلم من المعيب (بحصته) من الثمن وورد البعض المعيب الى بائعه والرجوع عليه بحصته منه (مطلقا) أى فى الاقسام التى بعد القسم الا ولان من حجة البائع أن يقول أبيع

مجتعما يحمل بعضه بعضا (و) اذا كان المبيع مقوما متعدد الكثرة يشابه بمائة كل شاة بعشرة واستحق منها بعضها أو ظهر معيبا وليس الاكثر وجب التمسك بالباقي أو السالم بحصته من ثمنه و اذا (رجع) نيا يخلص كلا منهما (للقيمة) التي يحكم بها العار فون للمستحق والباقي والمعيب والسالم فتنسب قيمة أحدهما لمجموع قيمتهما ولو يمثلها يخصصه من الثمن فان قُرِمَ المستحق أو المعيب بعشرين والباقي أو السالم بثلاثين رجح نجح مسمى الثمن وان كانت قيمة كل منهما عشرين رجح بخصه وعلى هذا القياس (لا) يرجع (للتسمية) عند العقد لكل سلامة لا اختلاف السلع بالجودة والرداءة (وصح) البيع ان شرط الرجوع للقيمة على تقدير طر بان استحقاق أو ظهر عيب لبعض بل (ولو سكت) بضم فكسر عن بيان الرجوع لها أو التسمية ويرجع للقيمة (لا) يصح البيع (ان شرط) أي المتبايعان (الرجوع لها) أي التسمية ان خالفت القيمة والاصح فهذا انتميم لقوله ورد بعض المبيع بخصه (وانلاف المشتري) المبيع بتفاوت ضمان بانه (قبض) من المشتري لما أتلفه مقوما كان أو مثليا فيلزمه ثمنه (و) انلاف (البائع) المبيع بتاوهو في ضمانه أو ضمان مبتاءه (و) انلاف (الاجنبي) أي غير المتبايعين سواء كان المبيع بضمان بائع أو مشتري (يوجب الغرم) أي العوض المتلف على البائع أو الاجنبي ولا خيار للمشتري في أخذ ثمنه (و كذلك) أي انلاف كل المبيع في كونه من المشتري قبضا ومن البائع والاجنبي يوجب الغرم (انلافه) أي المشتري أو البائع أو الاجنبي بعض المبيع ومنه تعييبه فان كان من المشتري فهو قبض لما أتلفه أو عييبه وان كان من البائع أو الاجنبي فانه يوجب الغرم فلا جنبي يغرم العوض لمن الضمان منه مشتريا أو بائعا والبائع يغرمه المشتري ان كان الضمان منه فان كان من البائع خير المبتاع كإقدامه في قوله خير المشتري ان غيب أو عيب ففي العمدي يخير بين التمسك والرجوع بالارش والرد وفي الخطأ يخير بين التمسك بالارش والرد البائعي قال ابن عاشر الذي في ابن الحاجب وكذلك تعييبه ومثله في نسخة ابن مرزوق (٥٣) والظاهر ان نسخة انلافه تحريف (وان)

باع شخص صبرة على كيل كل أردب بكذا فأهلك قبل كيلها (فأهلك) أي أتلف عمدا شخص (بائع) بالنون (صبرة) أي جملة من مثلي طعام أو غيره بيعت الصبرة (على السكيل) كل صاع بدرهم أو ان وزن كل رطل بدرهم مثلا أو العد كل عشرة بدرهم مثلا وأهلكها

ورُجِعَ لِلْقِيَمَةِ لِاتِّسَامِيَةِ وَصَحَّ وَلَوْ سَكَنَّا لِأَنَّ شَرْطَ الرَّجُوعِ لَهَا وَاتِّلَافُ الْمُشْتَرِي قَبْضُ وَالْبَائِعِ وَالْأَجْنَبِيِّ يُوجِبُ الْغُرْمَ وَكَذَلِكَ اتِّلَافُهُ وَإِنْ أَهْلَكَ بَائِمٌ صَبْرَةً عَلَى الْكَيْلِ فَالْمِثْلُ تَحْرِيكًا لِيُؤَفِّيَهُ وَلَا خِيَارَ لَكَ أَوْ أَجْنَبِيٍّ فَالْقِيَمَةُ إِنْ جُهِلَتْ الْمَكِيلَةُ ثُمَّ اشْتَرَى الْبَائِمُ مَائِدَةً فَإِنْ فَضَّلَ فَلِلْبَائِمِ وَإِنْ نَقَصَ فَكَالِاسْتِحْقَاقِ وَجَازَ الْبَيْعُ قَبْلَ الْقَبْضِ الْأَمَّا طَعَامُ الْمَعَاوِضَةِ وَلَوْ كَرِزَقٍ قَاضٍ اخْتِذَ بِكَيْلِ

البائع قبل كيلها أو وزنها أو عددها (فالمثل تحريا) لصيغتها أو أراطها أو عددها يلزم البائع (ليؤفيه) أي ليوفي البائع المثل بكيله أو وزنه أو عده المشتري (ولا خيار لك) يا مشتري في فسخ البيع والتمسك وأخذ قيمتها ولو برضا البائع لانه بيع طعام المعاوضة قبل قبضه وهو المثل الذي وجب على البائع ومفهوم أهلك بائع انها لو أهلكست بساوى فسخ البيع وقد تقدم في قوله والتلف وقت ضمان البائع بساوى فسخ (أو) أي أهلك (أجنبي) صبرة بيعت بكيل قبله (فالقيمة) للصبرة يوم اتلافها نلزمه (ان جهات المكيلة) أي قدر كيل الصبرة فان عرفت المكيلة لزمه مثليا (ثم) اذا غرم الاجنبي قيمة الصبرة (اشترى البائع) بها (ما) أي مثليا (يوفي) قدر الصبرة تحريا للمشتري (فان فضل) شيء من القيمة لحدوث رخص المثل (ف) الفاضل (للبيع) اذا حق للمشتري فيه (وان نقص) ما اشتراه به عن قدر الصبرة تحريا لحدوث غلائها (فكالا استحقاق) بعضها فان كان ثلثا فاكثر فالمشتري الفسخ والتمسك بما يخص ذلك من الثمن وان كان أقل منه سقطت عن المشتري حصته من الثمن (وجاز) لمشتري أو موهوب شيء (البيع) الذي اشتراه أو وهب له حيوانا كان أو غيره مقوما كان أو مثليا (قبل القبض) له من ثمنه أو أواهبة (الامطلق طعام المعاوضة) أي الذي ملك بعوض مالى أو غيره كصداق وخلع وارش جناية وأراد بمطلقه الر بوى وغيره ان ملك الطعام بمعاوضة مالية كشرائه وقبول هبة ثواب بل (ولو) كان كرزق (أي طعام مرتب) (قاض) من بيت المال في نظير قضاة وأدخلت الكاف رزق امام المسجد ومؤذنه والعلم في نظير التعليم والتتوى وأشار بلول للقول بجواز بيع رزق القاضي قبل قبضه لانه على فعل غير محصور فاشبه الصدقة والصحيح عند أهل المذهب ان تحريم بيع طعام المعاوضة قبل قبضه تعميدي لما في الموطأ والبخارى ومسلم عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه ان رسول الله ﷺ قال من اشترى طعاما فلا يبعه حتى يكثاله ومحل منع الطعام قبل قبضه اذا (أخذ) الطعام (بكيل) أو وزا أو وعد فيجوز يبدل ما خوذ جزا فاقبل قبضه على الاصح لقبضه بنفس شرائه لهدم التوفية فليس فيه توالى عقدتي بيع لم يخلها قبض وعطف على

أخذ بكيل فقال (أو) كان الطعام (كبلن شاة) فلا يجوز له بيعه قبل قبضه على المشهور عن ابن القاسم لا نه يشبه المكيل نظرا لكونه في ضمان بانه وأجازة أشبه بنظر لكونه جزافا (ولم يقبض) من أراد بيع طعام المعاوضة أى لا يعتبر قبضه (من نفسه) لنفسه في جواز بيع طعام المعاوضة فن وكل على شراء طعام فاشتره وصار بيده أو وكل على بيعه وقبضه من موكله لبيعه ثم اشتراه من موكله في الصورتين فلا يجوز له بيعه فيهما مكتفيا بقبضه من نفسه لنفسه لا نه كلا قبض (الا) أن يكون القابض من نفسه ممن يتولى الايجاب والقبول معا (كوصي) يتصرف (ليتيمية) المحجورين له بايصا نه عليهم امن أبوهم والدولديه الصغيرين فاذا باع طعام أحدهما للآخر جاز له بيعه لا جنبي قبل قبضه لمن اشتراه له قبضا حسيا وذ كرمه هوم أخذ بكيل فقال (وجار) بيع طعام المعاوضة (ب) مجرد (العقد) عليه وهو (جزاف) لا تنقله لضمان المشتري بمجرد العقد اذ ليس فيه توفية فصار كالمقبوض حسا فلا يلزم على بيعه بمجرد العقد توالى عقدتي بيع لم يخلها ما قبض وذ كرمه هوم معاوضة فقال (وكصدقة) بطعام وهبة تغير ثواب فيجوز للمتصدق عليه والموهب له بيعه قبل قبضه من المتصدق به وهبة اذ ليس فيه توالى بيعتين ليس بينهما قبض اذ لم يكن المتصدق أو الوهب اشتراه وتصدق به أو وهبه قبل قبضه من بانه والا فلا يجوز للمتصدق عليه والموهب له بيعه الا بعد قبضه (و) جازان كاتب رقه بطعام (بيع ما) أى الطعام الذى (على مكانب) له بالكتابة (منه) أى للمكانب فيجوز للمكانب بيع الطعام الذى على مكانبه بهين وعرض قبل قبضه منه أى المكانب لا نه يعتقر بينهما ما لا يعتقر بين غيرها (وهل) محل جواز بيع ما على مكانبه منه (ان عجل العتق) للمكانب ان باع المكانب جميع ما على مكانبه منه أو بعضه وعجل عتقه على الباقي في ذمته فان لم يرجع عتقه فلا يجوز به وقال سحنون أو الجواز لم يقيد بتعجيل عتقه لان ما عليه ليس دينانا با في ذمته فلا يحاصص به السيد في فاس المكانب او موته وعليه دين في الجواب (تأويلان) وهذا كالمستثنى من قوله (٥٤) ولم يقبض من نفسه (و) جاز لمن اشترى طعاما بكيل (اقرضه) أى تسليفه قبل

أَوْ كَلَبَنَ شَاةً وَلَمْ يَقْبِضْ مِنْ نَفْسِهِ إِلَّا كَوْصِيَّ لَيْتِيْمِيَّةٍ وَجَازَ بِالْعَقْدِ جُزَافٌ وَكَصَدَقَةٍ وَيَبِيعُ مَا عَلَى مَكَانَبٍ مِنْهُ وَهَلْ إِنْ عَجَّلَ الْعَتَقُ تَأْ وَيْلَانِ وَأَقْرَضَهُ أَوْ قَاوَهُ عَنْ قَرْضٍ وَيَبِيعُهُ لِمُقْتَرَضٍ وَإِقَالَةً مِنَ الْجَمِيعِ وَإِنْ تَغَيَّرَ سَوْقُ شَيْئِكَ لَا بَدَنُهُ كَسَمِنَ دَابَّةٍ وَهَذَا بِخِلَافِ الْأَمَةِ وَمِثْلُ مِثْلَيْكَ إِلَّا الْعَيْنَ فَلَهُ دَفْعُ مِثْلِهَا وَإِنْ كَانَتْ يَدُهُ وَإِقَالَةً يَبِيعُ الْآ فِي الطَّعَامِ وَالشُّفْعَةِ

قبضه من بانه (أو وفائه) أى الطعام الذى اشتراه قبل قبضه (عن قرض) عليه اذ ليس بينهما توالى بيعتين بلا قبض بينهما (و) من اقترض طعاما ولم يقبضه من مقرضه جاز (بيعه) أى الطعام المقترض (للقترض) أى منه لا نه ملكه بالقبول وليس فيه توالى عقدتي بيع

بلا قبض ما لم يقترضه من اشتراه ولم يقبضه والا فلا يجوز له بيعه الا بعد قبضه (وجاز) لمن اشترى طعاما على وجه والمرابحة السلم أو البيع (اقالة) لبانه (من الجميع) أى جميع المبيع قبل قبضه بتركه لبانه بشمته وصفة عقده لا نه حل للمبيع واحترز بقوله من الجميع من الاقالة من بعضه فلا يجوز (ان تغير سوق) أى قيمة (شيئك) يامشتري الذى دفعته ثمنا للطعام بزيادة أو نقص لان الاعتبار عينه وهي باقية (لا) تجوز الاقالة من الجميع قبل القبض ان تغير (بدنه) أى شيئك (كسمن دابة) مجعولة ثمنا للطعام (وهذا) أى الدابة فلا تجوز الاقالة من جميع الطعام قبل قبضه وبعد تغيرها بأحد هالا نه حينئذ بيع مؤتلف لتغير الثمن في ذاته فيلزم بيع الطعام قبل قبضه (بخلاف) سمن وهذا (الامة) المجعولة ثمنا للطعام فلا يمنع من الاقالة من جميع الطعام قبل قبضه وقرق بان الدابة يقصد لحملها وشحمها بخلاف الرقيق (و) من ابتاع طعاما بمثل ثم أراد البائع الاقالة منه قبل قبضه فلا تجوز الاقالة من جميع الطعام قبل قبضه المبيع بمن مثلى على أن يرد عليك البائع (مثل مثلك) يامشتري الذى دفعته ثمنا (الا العين) الدنانير والدرهم فتجوز الاقالة من الطعام قبل قبضه على رد مثلها (فله) أى البائع دفع مثلها (وان كانت) العين (بيده) أى البائع ولو شرط المشتري ردها بعينها لانها لا ترد امينها (والاقالة) اي رد المبيع لبانه بشمته (بيع) فيشترط فيها شرطه وتمنعها موافقه وان حدث بالمبيع عيب وقت ضمان المشتري ولم يعلم به البائع الا بعدها فله رده به (الا) الاقالة (في الطعام) قبل قبضه فلا يس لها حكمه ان وقعت بمثل الثمن الاول فان وقعت بزيادة أو نقص عنه فبيع مؤتلف (و) الا الاقالة (في الشفعة) أى الاخذ منها فليست يها مطلقة ولا حلا مطلقة وانما هي بيع في الجملة وحل في الجملة قال الخطاب اختلف في الاقالة هل هي حل بيع أو بيع مبتدأ والمشهور انها بيع الا في الطعام فليدبت بيعا وانما هي حل للمبيع السا بق وان اجازت فيه قبل قبضه والا في الشفعة فن باع شقصه من عقار مشترك فله رده بكمه الشفعة ولو تعدد البيع فله الخيار في اخذ باى

بيع شاء وعهدته على المشتري الذي يأخذ منه فلو أقال المشتري البائع الأول فلا تسقط الشفعة (و) إلا الاقالة بالنسيئة إلى (المراجعة) فليست يباعان اشتري شيئاً بعشرة وباعه بخمسة عشر ثم تقايل فلا يبيعه بالمراجعة على خمسة عشر إلا ببيان الاقالة ويبيعه بها على عشرة مع بيان الاقالة أيضاً لسكره النفوس المقال منه (و) جاز (تولية) في الطعام قبل قبضه أو تركه لغير بائعه بثمنه (و) جاز (شركة) في الطعام قبل قبضه أي جعل جزء منه بحصته من ثمنه لغير بائعه لانهما من المعروف ولخير أبي داود وغيره من إباحة طعامها فلا يبيعه حتى يستوفيه إلا ما كان من شركة وتولية وأقالة وعمل الجواز في الشركة (إن لم يكن) عمداً الشركة في الطعام قبل قبضه (على) شرط (أن يتقد) من اشركته معك في الطعام بمن حصته منه (عنك) فلا تجوز الشركة فيه لانه حينئذ يبيع وسلف بشرط فيفسخ ان وقع إلا أن يسقط شرط النقد (واستوى عقداهما) أي المولى بالكسر والمولى بالفتح والمشارك بالكسر والمشارك بالفتح قد راوا أجلاً وحولاً ورهناً وحيلاً (فيهما) أي التولية والشركة في الطعام قبل قبضه وتبقى شرط ثالث وهو كون رأس المال عيناً أو مثليلاً ما قوماً لانه يؤول إلى القيامة فيكون من بيع الطعام قبل قبضه هذا مذهب أشهب وقصره ابن القاسم على العين لانها رخصة فيقتصر فيها على ما ورد ولعل المصنف ابتغى عن هذا الشرط بقوله واستوى عقداهما لان المقوم يؤل إلى القيامة المؤدية إلى الاختلاف (والأى) وان لم توجد الشروط المتقدمة (ف) المذكور من الاقالة والتولية والشركة في الطعام (بيع كغيره) من البيوع في اشتراط انتفاء موانعه (و) ان ابتعت شيئاً معيناً واشركت فيه غيرك وتلف الشيء المعين قبل قبض من اشركته معك نصيبه (ضمن المشرک) بفتح الراء الشيء (المعين) أي حصته منه لا جمعيه (و) ان ابتعت طعاماً واكثته ثم وليته أو اشركت (٥٥) فيه شخصاً ثم هلك الطعام قبل قبض المولى والمشارك بالفتح ضمناً (طعاماً) كخته وصداقاً (من) اشركته أو وليته في كيلة ثم تلف (وان اشركه) أي من اشرك شخصاً سألته ان يشركه معه فيما اشتراه بان قال له اشركتك (حمل) الاشراك (وان اطلق) به المشرک وصلة حمل (على النصيب) لانه الجزء الذي لا ترجيح فيه لأحد الجانبين على الآخر فان قيد بجزء عمل به (وان سال) أي طالب شخص (ثالث) من مشتركين في شيء بالنصف (شركتهما)

والمراجعة وتولية وشركة ان لم يكن على أن ينقد عنك واستوى عقداهما
فيهما ولا فبيع كغيره وضمن المشرک المعين وطعاماً كخته وصداقاً وان اشركه
حمل وان اطلق على النصف وان سال ثالث شركتهما فله الثلث وان وكلت
ما اشتريت بما اشتريت جاز ان لم تلزمه وله الخيار وان رضي بانه عبد ثم
علم بالثمن فكره فذلك له والا ضيق صرف ثم إقالة طعام ثم تولية وشركة
فيه ثم إقالة عروض وفسخ الدين في الدين ثم بيع الدين ثم ابتدأوه
(فصل) وجاز مراجعة

فشركاه فيه (فله) أي الثالث (الثالث) من المشرک فيه (وان أوليت) شخصاً (ما) أي شيئاً معيناً وهو صوفاء (اشتريته) لنفسك بشيء معلوم ولم تبين ذلك الشيء للمولى بالفتح (بما) أي ائتمن الذي (اشتريته) به ولم تبينه له أيضاً (جاز) عقد التولية مع جهل المولى بالفتح بالثمن والمثمن لانه معروف (ان لم تلزمه) أي ان لم تشتط عليه ان المبيع لازم له بان سكت أو شرط له الخيار (و) الخيار بين الاخذ والترك اذا علم الثمن والمثمن (وان رضي) المولى بالفتح (بانه) أي المبيع الذي ولده له مبتاعه (عبد) مثلاً قبل علمه بثمنه (ثم علم بالثمن) للمبيع الذي ولده (فكره) أخذ المبيع لغلاء ثمنه (فذلك) أي الرد والامتناع من الاخذ (له) أي المولى بالفتح لان التولية معروف فتلزم المولى بالكسر ولا تلزم المولى بالفتح وأشار بقوله (ولا ضيق) من الابواب التي تعتبر فيها المداخلة (صرف) لانه لا يغتفر فيه التأخير ولو قرياً أو غلبة (ثم) إلى الصرف في الضيق (اقالة) أحد المتبايعين (الآخر) من (طعام) قبل قبضه لانه اغتفر فيها الذهاب لبيته أو قر به لياي بالثمن (ثم) إلى الاقالة في الضيق (تولية وشركة فيه) أي الطعام قبل قبضه لا اغتفار تأخير الثمن فيهما قرب اليوم وعلة منع التأخير فيهما ناديت به لبيع دين بدين مع بيع الطعام قبل قبضه (ثم) يليهما في الضيق (اقالة) أحد المتبايعين الآخر من (عروض) مسلم فيها لانه يؤدي لفسخ دين في دين (وفسخ الدين في الدين) لا اغتفار التأخير بقدر ما ياتي بمن يحمله (ثم) يلي ما تقدم في الضيق (بيع) الدين لجواز تأخير ثمنه أي من ثم (ابتدأوه) أي الدين بالدين لا اغتفار التأخير فيه ثلاثة أيام وذلك كما خير رأس مال السلم فانه أوسع مما قبله لانه يجوز تأخير اليومين والثلاثة والله أعلم (فصل) في بيان أحكام بيع المراجعة (جاز) البيع حال كون المراجعة أي بشئ مبني على الثمن الذي اشتراها به أما بزيادة عليه أو نقص عنه وقد يساويه وقد عرف بيع المراجعة ابن عرفة

بقوله يبيع مرتب ثمنه على ثمن يبيع تقدمه غير لازم مساواة له قال البناني والظاهر ان اطلاق لفظ المراجعة على ما يشمل الوضعية والمساواة مجرد اصطلاح وان المتاعلة على غيرها كسافر وعافاه الله (والاحب) أى الاحسن الاولى (خلافة) أى يبيع المراجعة والمراد بخلافه يبيع المساومة لقول ابن رشد البيوع على الماكسة والمكايسة أحب الى أهل العلم وأحسن عندهم رقال عياض في التذنيها البيوع باعتبار صورها أربعة يبيع مساومة وهو أحسنها ويبيع مزايده ويبيع مراجعة وهو أضيقتها ويبيع استرسال واستماته (ولو على) مثل ثمن (مقوم) معين كسواء دار بحيوان معين ثم يبيعها بمثله وزايده معلومة من حيوان أو غيره لا بقيمته هذا مذهب ابن القاسم والمراد انه اشتراه بمقوم معين بابعه مراجعة على مثله لا على قيمته وقال أشهب بمنعه على مقوم موصوف ليس عند المشتري للنهي عن بيع ما ليس عند بائعه لا نه سلم حال (وهل) جواز بيع المراجعة على مثل المقوم المعين عند ابن القاسم (مطلقا) عن التقييد بكون المثل عند المشتري بقاء لكلامه على ظاهره (أو) محله (ان كان) مثل المقوم (عند المشتري) بالمراجعة أى في ملكه والا فلا تجوز المراجعة عليه فيوفى ابن القاسم أشهب على هذا التناول في الجواب (تاويلان) حملها في مقوم ليس عند المشتري وهو قادر على تحصيله والامنع انفاقا كقوم معين في ملك غيره لعزته عليه (وحسب) بلى المشتري بالمراجعة من غير بيان ما يرج له وما لا يرج له وانما وقع على ربح العشرة احد عشر مثلاً ونائب فاعل حسب (ربح ماله عين) أى اثر وصفة (قائمة) أى مشاهدة بحاسة من الحواس الخمس (كصبغ) فيحسب أصله وربحه زيادة على ثمن السلعة الذي اشتراها به (وطرز) أى نقش في الثوب بحرير أو غيره (وقصر) أى تبيض للثوب (وخياطة وقل) لتجوحرير (وكمد) بفتح الكاف وسكون الميم أى دق للشقة لتصفق وتحسن (وتطرية) للثياب لتلين وتذهب خشونتها (و) حسب (٥٦) (أصل ما زاد في الثمن) أى قيمة المبيع ولا أثر له مشاهد ولا يحسب ربحه (كحمولة)

والأحب خلافه ولو على مقوم وهل مطلقاً وأن كان عند المشتري تأويلان وحسب ربح ماله عين قائمة كصبغ وطرز وقصر وخياطة وقتل وكمد وتطرية وأصل ما زاد في الثمن كحمولة وشد وطي اعتيذاً جرئها وكراء بيت لسلعة والألم يحسب كسمسار لم يعتد إن بين الجميع أو فسر المؤنة فقال هي بمائة أصلها كذا وحملها كذا أو على المراجعة وبين كربع العشرة أحد عشر ولم يفصل ماله الربح وزيد عشر الأصل والوضعية كذلك

الابل التي تحمل الاحمال وأجرة حملها فهو مشترك بينهما والمراد هنا الثاني فاذا اشتراها بعشرة واستأجر على حملها بخمسة وعلى شدها وطيها بخمسة فانه يحسب العشرة التي اشترى بها وربحها وبحسب عشرة الحمل والشد والطي دون ربحها (و) حسب كراء (شد) وطي اعتيذاً جرئها ولا يحسب

له ربح فان لم تعتد أجر جرئها فلا يحسب كتموليتها بنفسه (و) حسب أصل (كراء بيت لسلعة) وحدها يعني ان كراء البيت لا للسلعة خاصة يحسب ولا يحسب ربحه فاذا كان لنفسه والمتاع ولا يحسب تبع له أو له وللسلعة لم يحسب الاجرة ولا ربحها (والا) أي وان لم يكن للفعل غير قائمة ولا اثر زاد في الثمن لم تعتد اجرة الشد والطي ولم تكن البيت لخصوص السلعة (لم يحسب) أصل ذلك ولا ربحه وشبه في عدم الحساب فقال (ك) اجرة (سمسار لم يعتد) فان اعتيذاً لا يشترى المتاع الا بواسطة حسب أجره دون ربحه على مذهب المدونة والمرطأ واختاره ابن الموارز وقال عبد الوهاب يحسب ربحه أيضاً واذا شرط جواز بيع المراجعة بقوله (ان بين) أى فصل البائع ابتداء (الجميع) أى جميع ما صرفه في المبيع بان بين ما يحسب ويربح له وما يحسب ولا يرج له وما لا يحسب واشترط الربح على الجميع (أو) أجل ما صرفه ابتداء ثم (فسر المؤنة فقال هي) أى السلعة فامت على (بمائة) من الدراهم مثلاً (أصلها) أى ثمنها (كذا) أي ثمنون مثلاً (وحملها) من محل كذا الى محل كذا (كذا) أى خمسة مثلاً وصبغها خمسة وطرزها خمسة وطيها وشدها خمسة وشرط الربح فيما يرج له خاصة (أو قال) أبيع (على المراجعة وبن) ما يرج له وهو ثمنها وأجرة دله عين قائمة وما لا يرج له وهو ما زاد القيمة وليس له عين قائمة وما لا يحسب ومثل للمراجعة فقال (كربع العشرة أحد عشر ولم يفصل) أى المتبايعان حين البيع (ماله ربح) وما لا يرج له (وزيد عشر الاصل) أى الثمن الذي اشترت السلعة به وماله عين قائمة أى اذا قال يرج العشرة أحد عشر فعناه انه زاد على ماله ربح عشرة فاذا كان الاصل مائة زيد عليها عشرة وان كان مائة وعشرين زيد عليها اثنا عشر (والوضعية) أى الخططة من الاصل ارشطت فهي (كذث) أى أن الوضعية والاسقاط في النسبة الى الاصل مثل الربح في نسبته الى الاصل فاذا وقع البيع على ان ربح العشرة واحدة بزيد عشر الاصل فتصير العشرة أحد عشر فكذلك الوضعية والاسقاط فاذا وقع البيع على

ان الوضیعة والا سقاط عشر الاصل فيحط الاحد عشر الى عشرة فينقص منها جزء من احدى عشر فتصير الاحد عشر عشرة كما صارت العشرة في مراجعة الزيادة احدى عشر هذا ما يفهم منها عرفا لانها حقيقة عرفية لا لغوية قال البناني والعرف عندنا في وضیعة العشرة خمسة تصير العشرة خمسة محط النصف (لا) تصح المراجعة ان (أيهم) أجل أي أجل البائع ولم يبين ما ير بجله ولا ليربح ولا كون الربح على الجميع (ك) قوله (قامت) السلعة (بكذا) أي مائه مثلا أو ثمنها كذا ولم يفصل وباع مراجعة العشرة احدى عشر قال عياض الوجه الرابع ان بهم ذلك ويجمعه جملة فيقول قامت على بكذا أو ثمنها كذا وباع مراجعة للعشرة درهم فهذا بين الفساد على أصولهم لا نه بدرى ما يحسب له من الثمن ولا يحسب له وما يضرب له الربح وما لا يضرب فهو جهل بالثمن منهما جميعا وان علمه البائع فالمشتري جاهل به وهذه صورة من صور البيوع الفاسدة وهو عندى ظاهر المدونة (أو) قال بائع المراجعة قامت بشدها وطبها (بكذا) كناية (ولم يفصل) ثمنها وما لها عن قائمة وما لا عين له قائمة وما لا يحسب بباعها بربح العشرة واحد مثلا (وهل هو) أي الابهام (كذب) أي حكمه حكم الكذب بزيادة في الثمن لزيادة فيه ما لا يحسب فيه وحمل الربح على المراجعة له وسيأتي حكم الكذب في قول المصنف وان كذب لزم المشتري ان خطه ورجحه الخ (أو) هو (غش) أي حكمه حكم الغش وعلى هذا فالحكم هنا انه يسقط ما يجب اسقاطه ورأس المال ما بقي فانت السلعة أم لا لا ينظر الى قيمتها في الجواب (تأويلان ووجب) على كل بائع مراجعة أو غيرها (تبيين ما يكره) أي يكرهه المشتري في ذات المبيع أو صفته في الجواهر يغزمه الاخبار عن كل ما لو علم المتابع به لقلبت رغبته في الشراء اهانان تحقق البائع عدم كراهة المشتري فلا يجب عليه البيان ولو كرهه غيره وشبه في وجوب البيان فقال (كما تقدمه) أي الثمن الذي دفعه المشتري للبائع (و) هو خلاف ما (عقدته) أي عقد الشراء به (مطابقا) عن التقييد بحال مخصوص سواء عقد على ذهب ونقد فضة أو عكسه أو عقد على عين ونقد عرضا أو عكسه قال في المدونة من (٥٧) ابتاع سلعة بأرب درهم وأعطى فيها مائة

دينارا أو ما يوزن أو يكال من عرض أو طعام أو ابتاع بذلك ثم نقد عينا أو جنسا سواء مما يكال أو يوزن من عرض أو طعام فليبين ذلك كان في المراجعة ويضربان الربح على ما احبا مما عقد عليه أو تقدمه اذا وصفه (و) وجب

لَا بِهِمْ كَفَأَتْ عَلَى بَكَذَا أَوْ قَامَتْ لِشَيْءٍ هَاوِطِيَّهَا بِكَذَا أَوْ لَمْ يُفَضَّلْ وَهَلْ هُوَ كَذِبٌ أَوْ غِشٌّ تَأْ وَيْلَانِ وَوَجِبَ تَبْيِينُ مَا يُسَكَّرُهُ كَمَا تَقْدَهُ وَعَقْدُهُ مُطْلَقًا وَالْأَجَلُ وَإِنْ يَبِيعَ عَلَى النَّقْدِ وَطُولُ زَمَانِهِ وَتَجَاوُزُ الزَّائِفِ وَهَبَةٌ اِعْتِيدَتْ وَأَنَّهَا لَيْسَتْ بِلَدِيَّةٍ أَوْ مِنَ التَّرَكَةِ وَوَلَادَتِهَا وَإِنْ بَاعَ وَلَدَهَا مَعَهَا وَجَذُّ ثَمَرَةٍ أُبْرَتْ وَصُوفٍ تَمَّ وَإِقَاةٌ مُشْتَرِيهِ إِلَّا بِزِيَادَةٍ

(٨ — جواهر الاكليل — ثاني) بيان (الاجل) للثمن ان اشترطه المشتري أي اشترط الاجل في الشراء لان له حصصة من الثمن بل (وان اشترى على) بشرط (النقد) أي تعجيل الثمن ثم تراصيا على تأجيله لان اللاحق للعقد كالواقع فيه ولان الرضا بالاجل بعد البيع دليل على زيادة في الثمن (و) وجب بيان (طول زمان) اقامة المبيع عنده لرغبة الناس في الجديد دون العتيق قال ابن رشد فان باع مراجعة أو مساومة بعد الطول ولم يبين فهو غش بخبر المتابع في القيام وبغرم الاقل من الثمن أو القيمة في القوت (و) وجب بيان (تجاوز) النقد (الزائف) أي النغيب بنقص وزن أو غش أو رداءة معدن أو سكه أي رضاع البائع به وقبوله اياه سواء كان كل الثمن أو بعضه ففي المدونة من ابتاع سلعة بدرهم نقدا ثم أخبرا بثلث أو نقد وخط عنه ما يشبه حطيطة البيع أو تجاوز عنه درهما زائعا فلا بيع مراجعة حتى يبين ذلك (و) وجب بيان (هبة) بعض الثمن للمشتري (اعتيدت) بين المتابعين فيجب عليه البيان في بيع المراجعة فان كانت قائمة وخط البائع ما وهب له من الثمن دون ربحه لا تلزمه قال ذلك سحنون وقال أصبغ لزمته حتى يحط ربحه أيضا فان فات لزمته ان خطه باتفاقهما بان لم تمتد لكثرتها فلا يجب بيانها (و) وجب في بيع المراجعة وغيره بيان (أنها) أي السلعة غير البلدية المتشبهة بالبلدية المرغوب فيها أكثر (ليست بلدية) أي غير مصنوعة ببلد البيع وهذا ليست خاصا بالمراجعة فان لم يبين فهو غش (أو من التركة) أي يجب بيان أنها من التركة اذا كانت منها لان النفوس تزدها وتنفر من حوائج الميت ان لم يبين فهو غش (و) ان ابتاع حاملا وولدت عنده أو اراد بيعها وحب بيان (ولادتها) عنده امة كانت أو غيرها ان لم يبيع ولدها معها بل (وان باع ولدها معها) لا نه لا يقتضي ولادتها عنده (و) ان اشترى شجرة مثمرة مثمرة برة وجذها أو غنما عليها صوف تام وجزه و اراد بيع كل مراجعة ووجب عليه بيان (جذ ثمرة برة) يوم الشراء (و) بيان جز (صوف تم) يوم الشراء لان لكل منهما حصصة من الثمن فان لم يبين جذ ثمرة برة وجز التام فكذب (و) وجب بيان (اقالة) لمشتريه (عليه أي المبيع) مراجعة على الثمن الذي اقبل منه بان اشتراه بعشرة وباعه بخمسة عشر ثم اقاله فان اراد بيعه بمراجعة على الخمسة عشر وجب بيانها (الا) ان تكون الاقالة (بزيادة) على الثمن المقال منه بان اشتراه بعشرة ثم باعه بخمسة عشر ثم اقاله بعشرين

(أو نقص) عنه بأن أقاله في المثال باثني عشر فلا يجب بيانها في بيعه مراححة بعشرين أو اثني عشر لأنه بيع مؤتلف (و) ان اشترى دابة وركبها ركوبا منقصا ثم أراد بيعها مراححة وجب عليه بيان (الركوب) المنقص للدابة التي أريد بيعها مراححة (و) ان اشترى ثوبا ولبسه لبسا منقصا ثم أراد بيعه مراححة وجب بيان (اللبس) المنقص للثوب الذي أريد بيعه مراححة فان لم يبين فكذب فيها (و) ان اشترى سلعة في صفقة واحدة ثمن واحد ثم قسمه عليها وأراد بيع شيء منها مراححة وجب عليه بيان (التوظيف) أي قسمة الثمن عليها ان كانت السلعة الموظف عليها مختلفة بل (ولو) كان الموظف عليه (متفقا) في الصفة كشئيين متفقين جنسا وصفة لا نه قد يخطئ في توظيفه ويزيد في ثمن بعضها لاستحسانه والامر بخلافه (الا) اذا كان المبيع (من سلم) متفق في الجنس والصفة فلا يجب بيان التوظيف عليه لان أحاده غير مقصوده لعينها بال عقد عليها وانما قصد ما انصف بالصفة المشترطة ولذا لو استحق المسلم فيه كله أو بعضه لا يفسخ السلم ويرجع بمثل ما استحق ومن اشترى ربعا واستغله ثم أراد بيعه مراححة (لا) يجب عليه بيان أخذ (غلة ربيع) بفتح الراء وسكون الموحدة أي منزل معد للسكنى به ومثله الارض والشجر والحيوان قال في المدونة ومن ابتاع حوائط أو حيوانا أو ربعا فاغتناها وحلب الغنم فليس عليه أن يبين ذلك في المراححة لان الغلة بالضمان ولكن الصواب تقييد عدم وجوب البيان بعدم حدوث ما يؤثر نقصا في المبيع أو ما يختلف الاغراض به وشبهه في عدم وجوب البيان فقال (كتكميل شرائه) سلعة ابتاع بعضها أولا ثم اشترى باقيها من شريكه فيها ثم أراد بيعها مراححة فلا يجب عليه بيان ذلك وقيد بالخمي بما اذا لم يزيد في شراء (٥٨) الباقي لدفع ضرر الشركة والا وجب بيا نه (لا) يتنفي وجوب بيان تكميل

أو نقص والركوب واللبس والتوظيف ولو متفقا إلا من سلم لا غلة ربيع
كتكميل شرائه لا إن ورث بعضه وهل إن تقدم الارث أو مطلقا
تأويلان وإن غلط بنقص وصدق أو أثبت رد أو دفع ماتين وربحه فإن
فأنت خير مشترى به بين الصحيح وربحه وقيمته يوم يبيعه ما لم تنقص عن
الغلط وربحه وإن كذب لزم المشتري إن حطه وربحه بخلاف الغش
وإن فأنت ففي الغش أقل الثمن والقيمة وفي الكذب خير بين الصحيح
وربحه أو قيمتها ما لم تزدد على الكذب وربحه ومُدلس المراححة كغيرها

﴿ فصل ﴾

الشراء (ان ورث) البائع (بعضه) أي المبيع واشترى باقيه وباع البعض الذي اشتراه مراححة فيجب عليه أن يبين انه ورث باقيه (وهل) وجوب البيان (ان تقدم الارث) على الشراء لانه يزيد في ثمن الباقي ليكمل له ما ورث بعضه فان تقدم الشراء فلا يجب البيان (أو) وجوب البيان ثابت (مطلقا) عن التقييد بتقدم الارث فيجب ولو تقدم الشراء لانه يزيد في ثمن البعض لثمنه ارب باقيه في الجواب

(تأويلان) في فهم قول المدونة وان ورث نصف سلعة ثم ابتاع نصفها فلا يبيع حتى يبين لانه اذا لم يبين دخل في ذلك تناول ما ابتاع وما ورث واذا بين فاما يقع البيع على ما ابتاع (وان غلط) بائع المراححة على نفسه فأخير (بنقص) عن ثمن السلعة (وصدق) أي صدقه المشتري منه في غلظه (أو) لم يصدق (وأثبت) البائع غلظه بينة وحلف معها (رد) المشتري السلعة وأخذ ثمنه (أو دفع) المشتري للبائع (ماتين) انه ثمنها (وربحه) اذا كان المبيع قائما (وان فات) المبيع عند المشتري بزيادة أو نقص لا بحالة سوق (خير مشترى) أي المبيع بالمراححة (بين) دفع الثمن (الصحيح وربحه) للبائع (و) دفع (قيمتها) أي المبيع المقوم ومثل امثلي وانه تبر قيمته (يوم يبيعه) لصحة العقد وفي الموطن يوم قبضه وعليه ابن الحاجب (ما لم تنقص) قيمته (على الغلط وربحه) فان نقصت عنه لزمته بالغلط وربحه (وان كذب) البائع في اخباره بالثمن بزيادة بان قال خمسين وهو أربعون (لزم) المبيع (المشتري ان حطه) أي أسقط البائع القدر الذي زاده وهو عشرة في المثال (وربحه) فان لم يحطه فلا يلزمه ويخير بين التمسك والرد (بخلاف) حكم (الغش) ككتابتة على المبيع أكثر من ثمنه وبيعه بالمراححة على ثمنه فلا يلزم المشتري ويخير بين التمسك والرد مع القيام (وان فاتت) السلعة بناء أو نقص أو حوالت السوق (ففي الغش) يلزم المشتري (أقل) أمرين (الثمن) الذي بيعت به (والقيمة) يوم قبضها ولا يضرب ربيع على الأقل (وفي الكذب خير) البائع (بين) أخذ (الصحيح وربحه) أو قيمتها ما لم زد قيمتها (على الكذب وربحه) فان زادت عليه وربحه فيلزم المشتري الكذب وربحه فقط لرضا البائع به (ومدلس) بيع (المراححة) أي المدلس فيها (ك) المدلس في بيع (غيرها) أي المراححة من بيع المساومة والمزايدة والاستئمان في أن المشتري يخير بين الرد ولا شيء عليه والتمسك ولا شيء له والله أعلم ﴿فصل﴾ في بيان

ما يتناوله البيع وما لا يتناوله وحكم بيع الثمرة وشراء العرية بخبر صها والجائحة (تناول) تناولا شرعيا لجرى ان العرف به (الباء والشجر) أى العقد عليهما بيعا كان أورهنا أو وصية (الارض) التي بها البناء والشجر (وتناولها) أى تناول العقد على الارض البناء والشجر الذي بها اذا لم يكن شرط ولا عرف بخلافه (لا) تناول الارض (الزرع) الذي بها (و) انما تناول (البذر) المغيب فيها فلاولى تقديمه على قوله لا الزرع (و) لا تناول شيئا (مدفونا) فيما قال الخطاب هذا هو المعلوم من مذهب ابن القاسم انه لا حق للمبتاع فيما وجد تحت الارض من بئر أو جب أو رخا أو حجارة قال في البيان وهو للمائع ان ادعاه وأشبهه ان يكون له ميراث أو غيره والا كان سبيله سبيل اللقطة (كلو جهل) رب المدفون فلا يتناوله الارض ويكون سبيله سبيل اللقطة في ان محله بيت المال (و) لا يتناول (الشجر) أى العقد عليه الثمر (أو بر) كله (أو أكثره) وتأخير النخل تعليق طلع الذكر على ثمرة الانثى لئلا يسقط ويسمى لقاحا أيضا (الا لشرط) من المبتاع تناول المؤبر وشبهه في عدم الدخول الا بشرط فقال (ك) ثمر غير النخل (المتعقد) أى البارز عن موضعه فلا يتناوله العقد على أصله الا لشرط من المبتاع و (ك) مال (العبد) الكامل الرق مالك واحد فلا يتناوله العقد على العبد الا لشرط من مبتاعه سواء اشترطه لنفسه أو للعبد ويبقى بيده حتى ينزعه المشتري (و) ك (خلفه) أى ما يخلف بعد جز (القصيل) بالقياس واهمال الصادق الذى يقصل ويجز من الذرع فلا يتناوله العقد عليه خلفته فليس لمشتريه الا الحجرة الاولى التى وقع العقد عليها الا بشرط من مشتريه بشرط كونها مأونة بأن كانت بارض سقى غير مطر واشترط جميعها (وان ابر النصف) أو ما يقرب منه من الثمرة ولم يؤبر نصفها الآخر (فلا بكل حكمه) فالمراد بالبائع ما لم يشترط المبتاع وغيره للمبتاع (و) لكليهما أى اكل من المتبايعين اذا كان الاصل لاحدهما والثمره للآخر أو بينهما (السقى) الى وقت (٥٩) جذ الثمرة عادة (ما لم يضر) سقى أصل المشتري

(ز) ثمرة (الآخر) أى البائع (و) تناولت (الدار) أى العقد عليها الشيء (الثابت) فيها بالفعل حين العقد عليها لا غيره وان كان شأنه الثبوت (كتاب) مركب فى محله (ورف) كذلك لا ما ينقل كخشب وحجر وأزيار وحيوان (و) تناولت (الدار) (رحا) أى آلة الطحن التى تدور باليد (مبنية)

تَنَاوَلَ الْبِنَاءَ وَالشَّجَرَ الْأَرْضَ وَتَنَاوَلَتْهَا الْأَرْضُ وَالْبَذَرَ وَمَدَفُونًا كَلَوْ جَهْلًا
وَلَا الشَّجَرَ الثَّمَرُ الْمُؤَبَّرُ أَوْ أَكْثَرُهُ إِلَّا بِشَرِّطٍ كَأَنْعَقِدَ وَمَالَ الْعَبْدَ وَخَلْفَةَ الْفَصِيلِ
وَأَنْ أَبَرَ النِّصْفَ فَلِكُلِّ حُكْمُهُ وَلِكُلِّيْنِهَا السَّقْيُ مَا لَمْ يَضُرَّ بِالْآخِرِ وَالْدَّارُ
الَّتَابِتُ كِبَابٍ وَرَفٍّ وَرَحًا مَبْنِيَّةٌ بِفَوْقَانِيَّتِهَا وَسُلْمًا سُمِّرَ فِي غَيْرِهِ قَوْلَانِ
وَالْعَبْدُ ثِيَابٌ مَهْنَتِهِ وَهَلْ يُوقَى بِشَرِّطٍ عَدَمِهَا وَهُوَ الْأَظْهَرُ أَوْ لَا كَمُشْتَرِطٍ
زَكَاةٌ مَا لَمْ يَطْبُ وَأَنْ لَا عَهْدَةٌ أَوْ لَا مُوَاضَعَةٌ

سفلاها (بفوقانيتهما) التى تدور وطحن (و) تناولت الدار (سلمانا سمر وقي) تناول سلم (غيره) أى المسمر وعدمه (قولان) محلها اذا كان السلم لا بد منه لرقى فى غرفها نقله ابن عرفة عن المنبسطى (و) تناول (العبد) أى الرقيق ذكرا كان أو أنثى (ثياب مهنة) أى ثياب الخدمة سواء كانت عليه أم لا وأما ثياب الزينة فلا تدخل الا بشرط أو عرف (و) ان شرط البائع عدم دخول ثياب مهنته (هل يوفى بشرط عدمها وهو الاظهر) عند ابن رشد من الخلاف ونصه فالذي يوجب القياس والنظر فى الذى باع الجارية على ان ينزع ما عليها من الثياب ويبيعها عريانة أن يكون يبيعها جارية عريانة فله ذلك وبه مضمت الفتوى بالاندلس اه (أولا) يوفى بشرط عدمها وحينئذ يجزى الى ربا ولا حرام فوجب أن يجزى ويلزم لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلمون عند شروطهم وهو قول عيسى وروايته عن ابن القاسم ان الرجل اذا اشترط أن يبيع جارية عريانة فله ذلك وبه مضمت الفتوى بالاندلس اه (أولا) يوفى بشرط عدمها وحينئذ فيبطل الشرط ويصح البيع (ك) شرط مشترطا قبل طيبه (مشتراط زكاة ما) أى ثمر (لم يطب) حين شرائه مع اشتراط زكاته على بائعه فيصح البيع ولا يوفى بالشرط الا به غررا لا يعلم مقداره ايزكي به وتجيز كانه على مشتريه لحدوث سبب وجوبها وهو الطيب وهى فى ملكه هكذا نقله فى التوضيح عن المنبسطى واعترض بان الحكم فى هذه فساد البيع كما يدل عليه كلام العتبية والنوادر وابن بونس وأبى الحسن وسند وصرح به ابن رشد قال الخطاب ولم أر من صرح به حجة البيع وبطلان الشرط لا لمصنف فى التوضيح (و) كشرط بائع (أن لا عهدة) ثلاث أو سنة فى بيع رقيق وهى مهتادة أو محكوم بها من السلطان فيلغى شرطه ويصح بيعه والذى اختاره للخصم التوفية بالشرط ولا عهدة عليه اه وأما عهدة الاسلام وهى ضمان المبيع من الاستحقاق فلا ينفع اشتراط عدمها سواء كان المبيع رقيق أو غيره (و) كشرط (أولا مواضعة) فى بيع أمعة راعة أو وخص أقر بائعا بعدم استبرائهما من وطئه قبل بيعها فيبطل الشرط لحق

الله تعالى ويصح البيع ونحوها واضعتهما (أو) شرط ان (لا جائحة) توضع عن مشتري الثمرة بعد بدو صلاحها وقبل طمها فيبلغى الشرط ويصح البيع ظاهره ولو فيها العادة فيه انه يحاج وهذا قول الامام رضى الله تعالى عنه في كتاب ابن المراز وسماح ابن القاسم وعليه اقتصر ابن رشد في البيان والمقدمات ونقل اللخمي وأبو الحسن فساد البيع لزياة الغرر (أو) شرط البائع شيئا بشمن مؤجل على مشتريه (ان لم يأت) أى المشتري (بالثمن) المؤجل (لكذا) أى عند استهلاكه ربعين مثلاً (لا يبيع) مستمر بين المتبايعين فيبقى الشرط ويصح البيع ويكون ثمن مؤجلاً الى الاجل الذى سمياه وان هضى ولم يأت المشتري بالثمن فلا يرتفع البيع وليس للبائع الامطالبة بالمشتري بشمنه (أو) شرط (ما) أى شرطاً (لا غرض فيه) للمشتري (ولا مائة) أى لا تزيد قيمة المبيع بوجوده ولا تنقص بعدمه ككون الرقيق نصرانياً أو أمياً فيوجد مسلماً أو كاتباً فيبلغى الشرط ويصح البيع (وصحح) أى عدم التوفية بشرط عدم ثياب المهنة وهو القول الثانى المشار اليه بقوله أولاً وقررناه الراجح في جواب هل يوفى أولاً (تردد) فهو راجع لما قبل الكاف (وصحح) بفتح ثمر سواء كان لتخل أو غيره (ونحوه) أى الثمر كقمح وبنير وفول وخس وكزات (بدا) أى ظهر (صلاحه جزافاً) ان لم يستتر لثمر بأكامه ولا بوقه كلبخ وعنب فان استترفها كحفظه مجردة عن سلبها وجوز ولو مجرد عن قشره جزافاً ولا يجوز الما جى لا خلاف انه لا يجوز ان يغرد فى البيع دون قشره على الجذاف مادام فيه وأما شراء السنبيل اذا يابس ولا ينفعه الماء فتجائز وكذا الجواز والباقيلاً أهمل منه انه يمنع شراء الجوز ونحوه مجرد عن قشره ولو بعد قطعه جزافاً ويجوز شراء قشره ولو باقياً في شجره اذا بد اصلاحه وتقدم ان ماله صوان يكفى رؤية صوانه (و) صحح بيع ثمر ونحوه (قبله) أى قبل بدو صلاحه وذلك في ثلاث صور أحدها بيعه (مع أصله) وأصل لثمر الشجر وأصل الزرع الارض فيصح بيع (٦٠) الثمر قبل بدو صلاحه مع شجره وبيع الزرع قبله مع أرضه ثابتهما أشار إليها بقوله (أو) بيع أصله من شجر أو أرض أولاً (والحق) بيع الثمر قبل بدو صلاحه أو الزرع كذلك (به) أى بالاصل ثالثها أشار إليها بقوله (أو) بيع الثمر أو الزرع وحده غير ملحق ببيع أصله قبل بدو صلاحه (على) شرط (قطعه) أى المذكور من الثمر ونحوه في الحال أو قريباته

أَوْ لَا جَائِحَةٌ أَوْ أَنْ لَمْ يَأْتِ بِالْثَمَنِ لِكَذَافٍ لَا يَبِيعُ أَوْ مَا لَا غَرَضَ فِيهِ وَلَا مَالِيَّةٌ وَصَحَّ تَرَدُّدُهُ وَصَحَّ بَيْعُ ثَمَرٍ وَنَحْوِهِ بِدَا صَلَاحِهِ أَنْ لَمْ يَسْتَتِرْ وَقَبْلَهُ مَعَ أَصْلِهِ أَوْ الْخَلْقَ بِهِ أَوْ عَلَى قِطْعِهِ أَنْ نَفَعَ وَاضْطَرَّ لَهُ وَلَمْ يَمَلَأْ عَلَيْهِ لَاعِلَى النَّبْقِيَّةِ أَوْ الْإِطْلَاقَ وَبُدُوهُ فِي بَعْضِ حَائِطٍ كَافٍ فِي جِنْسِهِ أَنْ لَمْ تُبَكَّرْ لَا يَطْنُ ثَانٍ بِأَوَّلٍ وَهُوَ الزَّهْوُ وَظُهُورُ الْخَلَاوَةِ وَالتَّهْيُؤُ لِلنَّضِجِ وَفِي ذِي النُّورِ بَانْفِتَاحِهِ وَالبُّقُولِ بِاطْعَامِهَا وَهَلْ هُوَ فِي الْبِطْيَخِ الْإِصْفَرُ أَوْ التَّهْيُؤُ لِلْبِطْيَخِ قَوْلَانِ وَلِلْمُشْتَرِي بَطُونٌ

بحيث لا يزيد ولا ينقل عن طوره الى طور آخر فيجوز (ان نفع) المذكور من الثمر ونحوه كالحصرم فان لم ينتفع به فلا يصح بيعه لانه فساد واضاعة مال (و) اد (اضطر له) أى المذكور من الثمر ونحوه من انتبايعين أو أحدهما (و) ان (لم يملأ) أى لم يكثر وقوعه والدخول (عليه) من أهل بلدهما (لا) يجوز بيع الثمر والزرع قبل بدو صلاحه وحده غير ملحق بأصله (على) شرط (النبقية) له على أصله حتى يتم طيبه (أو) على وجه (الاطلاق) عن التقييد بقطعه أو بقية فلا يصح (وبدوه) أى الصلاح (في) بعض ثمر (حائط) ولو في ثمر شجرة واحدة (كف) في صحة بيع (جنسه) كتنخل أو ثمن أو عنب وهه هوم في جنسه ان بدو صلاح البعض لا يكفى في غير جنسه فلا يصح بيع بلح وبدو صلاح عنب مثلاً أو أجزائه ان رشدان كان ما لم يطلب تابعا لما طاب (ان لم تبكر) أى تسبق الشجرة التى بدو صلاح بعض ثمرها غير ما بمن طويل لا يتلاحق فيه طيبه طيب ثمرها فان بكرت فلا يكفى بدو صلاح ثمرها في صحة بيع ثمر غيرها من جنسه (لا) يباع (بطن ثان) بعد وجوده وقبل بدو صلاحه (ب) بدو صلاح بطن أول (أول) ومعناه ان من باع بطناً يبدو صلاحه فلا يجوز له بيع بطن ثان بعد وجوده وقبل بدو صلاحه يبدو صلاح البطن الاول (وهو) أى بدو الصلاح في ثمر التنخل (الزهو) أى احمراره أو اصفراره (وظهور الخلاوة) في ثمر غير التنخل (التهيؤ) أى الاستعداد والقابلية (لنضج) أى الطيب والاستواء بان يبلغ حدا اذا قطع فيه ووضع في التبن أو النخلة يطيب كالوزفانه لا يطيب حتى يوضع في ذلك (و) بدوه (في ذى النور) يفتح النون وسكون الواو كالورد والياسمين (انفتاحه) أى انفتاح أكمامه البناني الصواب اسقاط ذى من قوله وفي ذى النور (و) بدو الصلاح (في البقول اطماها) أى لا تنفخ في الحال (وهل هو) أى بدو الصلاح (في البطيخ الاصفران) بالفعل (أو التهيؤ للبطيخ) بقريته من الاصفران في الجواب (قولان) الاول لابن حبيب والثاني لاصح (وللمشتري بطون)

ما يخلف ولا يتميز بعضه من بعض (كياسمين) أى يقضى له بها بلا شرطها (ومقناة) بفتح الميم وسكون القاف وفتح المثناة والهمز
 كخيار وعجوز وقرع (ولا يجوز) شراء بطون كياسمين ومقناة مؤجلة (بكشهر) لا حثلاف حملها بالعملة فيه والكثرة فقيه غرر
 (ووجب ضرب) أى تقدير (الاجل) فى بيع ثمرا لا يتميز طر نه ولا تنهى (ان استمر) أى دام اخلافه مادامت شجرة (كالموز)
 فى بعض البلاد وكضرب الاجل تعين بطون (ومضى ببيع حب) مع قشه قائما بارضه جزا قائما ثمرة فى رأسه كقمح (افرك) أى
 صار فريكا وبيع (قبل يسه) وان لم يجز ابتداء ويمضى (بقيضه) أى حصده مراعاة للخلاف فيه ومفهوم بقبضه فسخه قبله
 (ورخص) أى أبيع (ا) شخص (معر) بضم الميم وسكون الهمز أى واهب ثمرة (و) شخص (قائم مقامه) أى المعري هذا اذا قام
 مقامه بارت الاصول بل (وكان) قائم مقامه (باستراء الثمرة فقط) دون أصلها فلا يجوز شرائها بخبر حصها لغير معري بها ومن قام مقامه
 ونائب فاعل رخص (اشترأ ثمرة) معراة من المعري له بفتح الراء ومن قام مقامه بارت أو شراء ونعت ثمرة بحملة (تبيس)
 ان تركت على أصلها وان كانت حين شرائها رطبة (كلوز) وجوزو بالحب وعنب وتين بغير مصر (لا) ان كانت لا تبيس (كموز)
 ورماني وخوخ وتفاح وكعناب وبلح وتين مصر وأشار لشر وط الرخصه فقال (ان) كان المعري حريه لثمرة (لفظ) لفظ
 (العريه) بان قال أعرك هذه الثمرة مثلا فان قال وهبتك مثلا فلا يجوز قصر الرخصة على موردها (و) ان كان (بدا) أى ظهور
 (صلاحيها) أى الثمرة حال شرائها لا حال اعرائها (و) ان كان (شراؤها) (بخرصها) أى قدرها بالكيل حزر او تخميننا لا بازديدها ولا
 بانقص منه (و) ان كان شرائها (نوعها) أى صنف الثمرة ظاهره (٦١) ولو أجبودأ وأدنى وخالف فى هذا اللغوى وان

كان الخرص (بوفى) بضم النحبة
 أى يدفعه المشتري للبائع (عند
 الجذاذ) أى قطع الثمرة المعتاد
 للناس لا على شرط تعجيله
 فيفسد وان لم يعجل بالفعل (و)
 ان كان الخرص (فى الذمة)
 أى ذمة المشتري لافى ثمرائه
 معين (و) ان كان المشتري من
 العربية (خمسة أو سق فاقل) منها
 وان كانت العربية أكثر منها فلا
 يضر فى المدونة ان أعري خمسة
 أو سق شرائها أو بعضها بالخرص
 فان أعري أكثر من خمسة فله

كِيَّاسِمِينَ وَمَنْثَاةٍ وَلَا يَجُوزُ بِكَشَهْرٍ وَوَجَبَ ضَرْبُ الْأَجْلِ إِنْ اسْتَمَرَ
 كَالْمُوزِ وَمَضَى بَيْعُ حَبِّ أَفْرَكٍ قَبْلَ يُبْسِهِ بِقَبْضِهِ وَرُخْصَ لِمَعْرٍ أَوْ قَائِمٍ مَقَامَهُ
 وَإِنْ بَاشْتَرَا الثَّمَرَةَ فَقَطَّ اشْتَرَاءُ ثَمَرَةٍ تَبِيسُ كُلُّوْزٍ لَا كَمُوزٍ إِنْ لَفَظَ بِالْعَرَبِيَّةِ
 وَبَدَأَ صِلَاحُهَا وَكَانَ بِخَرْصِهَا أَوْ نَوْعِهَا يُؤْتَى فِي عَقْدِ الْجِذَاذِ فِي الذِّمَّةِ وَخَمْسَةَ
 أَوْ سَقٍ فَأَقْلَ وَلَا يَجُوزُ اخْتِذَاؤُهُ عَلَيْهِ مَعَهُ بَعِيْنٌ عَلَى الْأَصْحِ إِلَّا لِمَنْ أَعْرَى
 عَرَايَا حَوَائِطٍ فِنْ كُلِّ خَمْسَةِ إِنْ كَانَ بِالْفَظِّ لَا بِالْفِظِّ عَلَى الْأَرْجَحِ لِدَفْعِ
 الضَّرَرِ أَوْ لِمَعْرُوفٍ فَيَشْتَرِي بَعْضُهَا كَكُلِّ الْحَائِطِ وَيَبِيعُهُ الْأَصْلَ وَجَازَ لَكَ
 شِرَاءُ أَصْلٍ فِي حَائِطِكَ بِخَرْصِهِ إِنْ قَصَدْتَ الْمَعْرُوفَ فَقَطَّ وَبَطَلَتْ إِنْ مَاتَ

شراء خمسة أو سق منها (ولا يجوز) للمعري أو من قام مقامه (أخذ) أى شراء قدر (زائد) ثم أعراه (عليه) أى القدر المرخص فيه وهو
 خمسة أو سق أو قل (معه) أى القدر المرخص فيه (بعين) أو عرض (على الأصح) لخروج الرخصة عن موردها (الامن أعري)
 أى وهب بلفظ العربية (عرايا) أى ثمار الواحد (في حوائط وكل من العرايا) (خمسة أو سق) فله شراء كل عريه بخبرصها وحل
 جواز شراء خمسة من كل (ان كان) الاعراء للعرايا (بالفاظ) أى عقودها وقات (لا) ان كان (بالفظ) أى عقد واحد فلا يجوز أخذ
 زائد على خمسة أو سق (على الأرجح) عند ابن يونس من الخلاف لنقله ترجيح ابن الكاتب واقاربه فصحت بنسبه الترجيح
 له وان دفع اعتراض ابن عازى بأنه لا بن المكاتب لالا بن يونس وحل جواز شراء العريه بخبرصها اذا كان (لدفع الضرر) عن المعري
 بالكسر الحاصل له بدخول المعري بالفتح حائطه وتطلعه على ما لا يجب اطلاعه عليه (أو) كان الشراء (للمعروف) أى الرفق
 بالمعري بالفتح بكفايته حراستها ومؤنتها وفرع على جوازها للمعروف اول دفع الضرر فقال (فيشتري بعضها) كخبرصها بخبرصه
 بالشروط المتقدمة لدفع ضرره به أو لكفايته مؤنته وشبهه فى الجواز فقال (ك) شائه ثمرة (كل الحائط) اذا كان خمسة أو سق مع باقى
 الشروط لدفع الضرر أو للمعروف (و) كشرائه المعري بالكسر ريته بخبرصها بعد (بيعه الاصل) أى الشجر الذى عليه الثمرة
 المعراة قال عبد الحق يجوز له شراء العريه وان باع اصل حائطه على قول ابن القاسم لانه يجوز شرائها للرفق ولدفع الضرر (وجاز لك)
 يارب الحائط (شراء) ثمرة (أصل) لغيرك (فى حائطك بخبرصه) أى قدره ثمرا بالخزر (ان قصدت) يارب الحائط بشراء ثمرا الاصل
 (المعروف) بمالك الاصل (فقط) أى لا ان قصدت دفع الضرر فلا يجوز (وبطلت) العربية (ان) ات معريها بالكسر أو

أحاط بالله دين أو جن أو مرض مرضاً أو جنونا متصلاً به (قبل الحوز) للربية من معراها بالفتح لأنها عطية وكل عطية شرطها الحوز قبل حصول مانع لمطبخها (وهل هو) أي الحوز المشتري في صحة العربية قبل المانع (حوز الاصول) أي الاشجار سواء كانت مشمرة أو لا أي تخلية المعري بالكسر بينها وبين المعري بالفتح (أو) هو حوز الاصول و (أن يطلع ثمرها) أي الاصول في الجواب (تاو يلان) قال الخطاب يختلف الشيوخ في تاويل المدونة فمنهم من تأولها على أن الحوز فيها حوز الاصول وأن لم تطلع الثمرة وإلى هذا ذهب أبو عمران ومنهم من تأولها على أن الحوز مجموع شئتين حوز الاصول وأن لم يطلع الثمر فلو حاز الاصول ولم تطلع الثمرة ثم مات المعري بطلت العربية ولو طاعت الثمرة ولم يجز الاصول مات المعري بطلت وهذا مذهب المدونة عند ابن القطان وفضل وجماعة (وزكاتها) أي العربية أن كانت خمسة أو سق فأكثر (وسقيها) حتى تنتهي (على المعوى) بالكسر من ماله لا منها (و) أن نقصت عن خمسة أو سق (كملت) من ثمر المعري بالكسر لأن الزكاة لا تحب الا في خمسة أو سق فأكثر (بخلاف الواهب) لثمرة قبل طيبها فلا زكاة ولا سقي عليه فهما على الموهوب لأن كانت خمسة أو سق فأكثر فإن وهبها بعد طيبها فزكاتها على واهبها الوجوبها عليه قبل هبتها (وتوضع) أي تسقط عن المشتري من الثمن حصّة ما أصابته (جائحة الثمار) إذ بلغت الثلث كما يأتي ومثل للثمار فقال (كلوز والمقاني) جمع منقاة أن بيعت على البقية إلى انتهاء طيبها بل (وان يبعث) الثمار (على) شرط (الجد) أي القطع وأجبرت في مدة جذها المعتادة أو بعدها ولم يتمكن من جذها فيها لمانع أو شرط أن يجذها شيئاً في مدة معينة وأجبرت فيها هذا إذا كانت الثمار المشتراة من غير هاريتها بل (وان) كانت (من عربته) أي المشتري التي اشتراها بخبر صحتها أجبرت فتوضع عن المعري بالكسر لأنها مبيعة فلها حكم المبيع ولا تخرجها الرخصة عن ذلك هذا هو المشهور وقال اشهب لا قيام لها لان العربية معروف (لا) توضع جائحة ثمرة ما خوذت في (مهر) ثم أجبرت فلا قيام للزوجة (٦٢) بها عند ابن القاسم لبناء النكاح على المكارمة مع أنه ليس بيعاً

قَبْلَ الْحَوْزِ وَهَلْ هُوَ حَوْزُ الْأَصُولِ أَوْ أَنْ يُطْلَعُ ثَمَرُهَا تَاوِيلَانِ وَزَكَاتُهَا
وَسَقْيُهَا عَلَى الْمُعْرِي وَكُمَلَتْ بِخِلَافِ الْوَاهِبِ وَتُوضَعُ جَائِحَةُ الثَّمَارِ كَالْمَوْزِ
وَالْمَقَانِي وَإِنْ بَاعَتْ عَلَى الْجَذِّ وَإِنْ مِنْ عَرَبِيَّتِهِ لَا مَهْرَ إِنْ بَاعَتْ ثُلُثَ الْمَكْمَلَةِ
وَلَوْ كَصِيحَانِيَّ وَبَرْنِيَّ وَبَقِيَّتْ لِيَنْتَهِيَ طَيْبُهَا وَأَفْرَدَتْ أَوْ أُخْلِقَ
أَصْلُهَا لَا عَكْسَهُ أَوْ مَعَهُ وَنُظِرَ مَا أُصِيبَ مِنَ الْبُطُونِ إِلَى مَا بَقِيَ فِي زَمَنِهِ
لَا يَوْمَ الْبَيْعِ وَلَا يُسْتَعَجَلُ عَلَى الْأَصْحَحِ وَفِي الْمَزْهِيَةِ التَّابِعَةِ لِلدَّارِ

حقيقة وقال ابن الماجشون
توضع جائحته ابن رشد وهو
المشهور ورجحه ابن بونس
واستحسنه ابن عبد السلام
فمكان ينبغي للمصنف أن
يعتمد ترجيح هؤلاء الاشياخ
وان يشير الى هذا القول بأن
يقول على الأرجح والظاهر
ولاحسن قال ذلك الخطاب اه

تاو يلان

وقال ابن رشد ايضا قول ابن الماجشون

هو القياس على ان الصداق ثمن للبضع وقد قال مالك رضى الله تعالى عنه أشبه شيء بالبيع النكاح فوجب الرجوع بالجائحة فيه وشرط وضع جائحة الثمار (ن بلغت) الثمرة الحاجحة (ثالث) الثمرة المبيعة (المكيلة) في الكيل وثالث الموزونة في الوزن وثالث المعدودة في العدان كانت الثمرة صنفاً واحداً بل (ولو) كانت الثمرة الحاجحة أحد صنفين مبيينين معاً (كصيحاني) صنف من النمر (وبرني) صنف آخر منه وأجبع أحدها وهو ثلث مجموعها فتوضع جائحته ولا ينظر لثالث كيل المجاح وحده (و) عطف على بلغت فقال ان (بقيت) بضم الموحدة وكسر القاف مشددة أي تركت الثمرة على أصلها (لينتهي طيبها) وعطف على بلغت فقال (و) ان (أفردت) الثمار بالشراء دون أصلها (أو) اشترت وحدها بعد بدو صلاحها ثم (ألحق) أي اشترى (أصلها) اما لو اشترى وحدها قبل بدو صلاحها على القطع ثم اشترى أصلها فله ابقاؤها ولا جائحة (لا) توضع الجائحة (في عكسه) أي الفرع السابق وهو شراء أصلها وحده ثم شراؤها (أو) شرائها (معه) أي أصلها في عقد واحد (ونظر) أي نسب قيمة (ما أصيب) بالجائحة (من البطون الى) مجموع قيمته وقيمة (ما بقي) سلباً من الجائحة وتعتبر قيمة كل من المصاب والسالم (في زمنه) هذا ضعيف والذي يجب الفتوى به اعتبار قيمة كل منهما يوم أصابه الجائحة ولا (تعتبر قيمة كل منهما يوم البيع) وانما تعتبر يوم أصابه الجائحة (ولا يستعجل) بتقويم السالم (على الاصح) بل يؤخر تقويمه حتى تنتهي البطون ليتحقق مقدار كل بطن ثم تعتبر قيمة كل بطن يوم الجائحة وتجمع القيم وتنسب قيمة الجاح لمجموعها ويمثل تلك النسبة يحط من الثمن قلت أو كثرت (و) ان أكثرى دارها نخل أو غير مشمرة ثمرة مزهية وشرطها المكثري وأجبرت الثمرة (في) وضع الجائحة في الثمرة (المزهوة) من النخل أو ظهور حللها من غيره (التابعية) قيمتها (ل) كراء (الدار) مثلاً أو الفندق أو الأرض التي بها النخل أو الشجر واكثرت بشرط الثمرة للمكثري بان كانت قيمتها ثلث مجموعها مع الكراء نظراً

لكونها ثمرة مبتاعة وعدمه نظر التبعيتها والوضع انما هو في ثمرة مقصودة بالبيع (تأويلان) وكيفية التقويم على التأويل بانها توضع عن المكثري أن تقوم الثمرة وحدها والسكنى وحدها بدون ثمرة وتجمع القيمتان وتنسب قيمة الثمرة لجموعهما ويحط عن عن المكثري مثل نسبتها من الكراء (وهل هي) أي الجائحة (ما) أي شيء متلف للثمرة (لا يستطيع دفعه) عنها (كساوى) نسبة للسماء لكونه من رافعا بلا عمدا لدخل لمخلوق فيه كبرد وريح وجرد وتلج ومطر (وجيش) وسلطان جائز وليس منها السارق وعليه الاكثر (أو) هي مالا يستطيع دفعه (وسارق) لم يعرف وهذا لا بن القاسم (خلاف) وقيد القا بسى كون السارق مجهولا فان عرف اتبعه المبتاع بعوض ماسرق وان كان معدما ولا يوضع عنه شيء من الثمن (وتعييبها) أي نقص قدر الثمرة بما لا يستطيع دفعه (كذلك) قال في التوضيح فان لم تهلك الثمرة وتعيبت بغير أصابها أو ربح أسقطها قبل تنهاى طيبتها فنقص ثمنها ففى البيان المشهور انه جائحة فينظر اى ما نقص هل بلغ الثلث فيوضع أم لا وقال ابن الماجشون ليس جائحة وهو انما عيب فيخير المبتاع بين التمسك بلا شيء والرد كذلك (وتوضع) الجائحة (من العطش) ان كانت الثلث بل (وان قلت) عنه لان سقيها على بانها فأشبهت ما فيه حق توفية وشبه في وضعها وان قلت فقال (ك) جائحة (القول) كخمس وكزبرة وسلق قال ابن عبد البر ما لم يكن ثمنها بالال له (والزعران والريحان والقرط) بفتح القاف أى العشب الذي تاكله الدواب قال عياض وأراه ليس بمزبى وأما بضم القاف فخلى يجعل في ثقب الاذن للزينة (والقضب) بفتح القاف وسكون الضاد المعجمة كل ما ترعاه الدواب (وورق التوت) أى يعلف به دود الحرير (ومغيب جائحتها من العطش أو غيره فلو الاصل كالجزر) ولا فرق في هذه بين كون

(٦٣)

(ولزم المشتري باقيها) أى يلزم المشتري باقى الثمار السلم من الجائحة محصته من الثمن ان كثر بل (وان قل) الباقي اتفاقا فالباقة لدفع توهم ان الباقي اذا قل لا يلزم المشتري (وان اشترى) شخص (أجناسا) من الثمار كدخول وعنب وتين في صفقة واحدة (فاجبج بعضها) جنسا منها كله أو بعضها أو

تَأْوِيلَانِ وَهَلْ هِيَ مَا لَا يَسْتَطَاعُ دَفْعُهُ كَسَاوَى وَجَيْشٍ أَوْ سَارِقٍ خِلَافُ
وَتَعْيِيبُهَا كَذَلِكَ وَتَوْضِعُ مِنَ الْعَطَشِ وَإِنْ قُلْتَ كَالْبَقُولِ وَالزَّعْرَانِ وَالرَّيْحَانِ
وَالْقُرْطِ وَالْقَضْبِ وَوَرَقِ التُّوتِ وَمُعْيِبِ الْأَصْلِ كَالْجَزْرِ وَلَزِمَ الْمُشْتَرَى بَاقِيهَا
وَإِنْ قُلْتَ وَإِنْ اشْتَرَى أَجْنَسًا فَأَجْبَحَ بَعْضُهَا وَضَعْتَ إِنْ بَلَغَتْ قِيمَتُهُ ثُلُثَ الْجَمِيعِ
وَأَجْبَحَ مِنْهُ ثُلُثُ مَكِيلَتِهِ وَإِنْ تَنَاهَتْ الثَّمَرَةُ فَلَا جَائِحَةَ كَالْقَصَبِ الْحُلُوِّ وَيَابَسِ
الْحَبِّ وَخَيْرُ الْعَامِلِ فِي الْمَسَاقَاةِ بَيْنَ سَقَى الْجَمِيعِ أَوْ تَرْكِهِ إِنْ أَجْبَحَ الثُّلُثُ فَأَكْثَرُ
وَمُسْتَتَنٍ كَيْلَ مَعْلُومٍ مِنَ الثَّمَرَةِ تَجَاحٌ بِمَا يَوْضَعُ يَضَعُ عَنْ مُشْتَرِيهِ بِقَدَرِهِ

اكثر كذلك (وضعت) الجائحة عن المشتري (ان بلغت قيمته) أي الجنس الجاح (ثلث) مجموع قيم (الجميع) الذى أجبج والذى سلم (و) ان (أجبج منه) أى الجنس الجاح (ثلث مكيلته) أى المباح (وان تناهت الثمرة) في طيبتها المبيعة بعد بدو صلاحها على الجذثم أجبجت (فلا جائحة) توضع عن المشتري وأما لو اشترى اها بعد بدو صلاحها على انها تؤخذ شافشيا فاجبجت فتوضع جائحتها على مذهب المدونة وقد تقدم وشبه في عدم وضع الجائحة فقال (كالقصب) الحلو فلا جائحة فيه على المشهور لانه انما يباع بمدطبيه بظهور حلاوته وان لم تتكامل (ويابس الحب) المبيع بعد يبسه أو قبله على قطعه وبقي الى يبسه فاصابته جائحة فلا توضع (و) ان ساقى رب حائط عاملا ببعض ثمرة فاجبج (خير) بضم الماء المعجمة وكسر التحتية مشددة (العامل في المساقاة) أى العقد على خدمة الشجر ببعض ثمرة اذا أصابت الثمرة جائحة (بين سقى الجميع) أى ما أجبج وما لم يجبج بالجزء المسا في عليه (أو تركه) أى فسخ عقد المساقاة عن نفسه (اذا أجبج الثلث فأكثر) ولم يبلغ الثلثين وكان المباح مشاعا فان كان معينا لزمه سقى ما عداه فان بلغ المباح الثلثين خير العامل سواء كان المباح شائعا أو معينا (و) شخص بائع ثمرة بمد وصلاحها (مستثنى) بكسر النون (كيل معلوم) كعشرة اوسق (من الثمرة) المبيعة هلى اصولها بخمسة عشر درهما مثلاً (تجاح ما) أى القدر الذى (يوضع) عن المشتري وهو الثلث (يضع) بفتح التحتية البائع من الكيل المستثنى (عن مشتريه) أى الثمر (بقدره) أى المباح منه فن اشترى ثمرا بعد بدو صلاحه واستثنى البائع منه اراد ب أو اوسقا معلومة الثلث فأقل كالأستثنى عشرة اراد ب أو اوسق من ثلاثين ونم اصاب الثمرة جائحة فان كانت اقل من ثلث الثمرة المبيعة فانه لا يحط عن المشتري شيء من الثمن وياخذ الباقي جميع مكيلته من السلم ان كانت الجائحة الثلث فأكثر فانه يضع عن المشتري بثلث النسبة من الثمن ويوضع من المكيلة بثلث النسبة فان نقصت الثمرة الثلث وضع

عن المشتري ثلث الثمن وان نقصت النصف وضع عن المشتري نصف الثمن وعلى هذا يوضع من المكيلة بحسب الجامعة بناء على ان المستثنى منزل منزلة المشتري والله سبحانه وتعالى أعلم (فصل) في بيان أحكام اختلاف المتبايعين (ان اختلف الشخصان المتبايعان في جنس الثمن) بان قال أحدهما عين والآخر عرض (أو) اختلفا في (نوعه) بان قال أحدهما ذهب والآخر ورق ولا بيئة لاحدهما (حلفا) أي المتبايعان كل على نفي دعوى الآخر وتحقيق دعوى نفسه مقدما للنفي على الاثبات (وفسخ) البيع ونكولها كحلفهما فبرد المشتري للبائع السلعة ان لم تنف (ورد) أي يرد المشتري للبائع (مع الفوات) للسلعة (قيمتها) أي السلعة معتبرة (يوم بيعها) أي السلعة لصحته قال الاجهوزي لو قال عوضها بدل قيمتها لكان أحسن لسموله مثل المثل (و) ان اختلفا (في قدره) أي الثمن بان قال البائع عشرة والمشتري ثمانية حلفا وفسخ ما لم يفت المبيع بيد المشتري فيصدق ان ادعى ما يشبهه من الثمن وشبه المثلون بالثمن في انهما ان اختلفا في جنسه أو نوعه أو قدره حلفا وفسخ ما لم يفت المبيع بيد المشتري فيصدق ان ادعى ما يشبهه فقال (ك) اختلفا فيهما في جنس أو نوع أو قدر (مشمونه) أي الثمن بان قال أحدهما شاة والآخر بقرة أو قال أحدهما شاة وضأن والآخر شاة معز أو قال أحدهما شاة والآخر شاتان قال البناي مثل اختلفا فيهما في الجنس اختلفا فيهما في صفة العقد وهي المدونة ومن باع حائطه وقال اشترطت نخلات اختارها بغير عينها وقال ما اشترطت الا هذه النخلات بعينها حلفا ونفا سخا ومثله في الشامل اه (أو) اختلفا في (قدر أجل) الثمن بان قال البائع الى شهر والمشتري الى شهرين فان لم تنف السلعة تحالفا ونفا سخا وان قامت فالقول للمشتري أن أشبهه وكذا ان اختلفا في أصل الاجل بان قال البائع حالا والمبتاع الى أجل قال ذلك في المدونة ولم يتكلم عليه المصنف (أو) اختلفا في وقوع البيع بشرط (رهن) شيء في الثمن المؤجل وعدمه وقوله الآ في الرهن والقول لنا في الرهنية محله في تنازعهما في سلعة معينة هل هي رهن أو ودعة ولم يمرض مدعى (٦٤) الرهنية لكون عقد البيع أو القرض أو غيرها اشترط فيه

(فصل) (٦٥) ان اختلف المتبايعان في جنس الثمن أو نوعه حلفا وفسخ ورد دمع الفوات قيمتها يوم بيعها وفي قدره كشمونه أو قدر أجل أو رهن أو حميل حلفا وفسخ إن حكم به ظاهر أو باطنا كتبتا كلمهما وصدق شتر ادعى الأشبه وحلف إن فات ومنه تجاهل الثمن وإن من وارث وبدأ البائع وحلف

رهنيتهما أم لا فالوضع مختلف (أو) تنزعهما في وقوع البيع بشرط حميل بالثمن المؤجل بان قال البائع بعتك كذا لاجل كذا بشرط حمل وقال المبتاع لا بشرطه وافاد حكم اختلافهما في قدر الثمن أو في الثمن أوفى

قدر الاجل أو الرهن أو الحميل فقال (حلفا) أي المتبايعان في كل من الفروع الخمسة (وفسخ) البيع ولم يذكر هذه الفروع مع مسألتي الاختلاف في الجنس والنوع ويحمل جواب السبعة حلفا وفسخ لعموم ذلك في الاولين مع بقاء المبيع وفواته من غير نظر لدعوى شبهه وفي هذه الخمس حلفهما والفسخ مع نقائه فقط وأما مع فواته فيضمن بالثمن الذي ادعاه من يعمل بشبهه على ما يأتي وقوله (ان حكم) أي الفسخ قيد في الفسخين جميعا وهو راجع للسبع عند ابن القاسم وقال سحنون وابن عبد الحكم يفسخ بنفس التحالف كاللذان وهذا الاول ان اللعان تعبد بالحق والكاح ونوابه بالعبادات والبيع من المعاملات التي لا ينقطع النزاع فيها الا بالحكم فيفسخ البيع فسخا (ظاهرا) بين الناس (وباطنا) بين العبد وبه تبارك وتعالى ولو في حق المظلوم على المعتمد وقال سنده بنسخ في حق المظلوم ظاهرا فقط فلو وجد بينة أو قر له خصمه بعد الفسخ له القيام به وثمره الخلاف اذا كان المبيع امة والبائع ظالم ولا يحل له رطؤه على كونه الفسخ ظاهرا فقط ويحل على المظهر ولا يحل للمبتاع وطؤها اذا ظهر بها وأمكنه وفي الصحيحين عنه صلى الله عليه وسلم انما أنا بشر مثلكم وانكم تخطئون الي وامن بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فاقضى له على نحو ما استمع فمن قضيت له من حق أخيه شيئا فلا يأخذه فانما اقطع له قطعة من نار وشبهه في الفسخ ان حكم به يقال (كتبتا كلمها) أي المتبايعين عن اليمين في المسائل السبع فيفسخ البيع ظاهرا أو باطنا ان حكم به (وصدق مشتري) فقط في الفروع الخمسة (ان ادعى الاشبه) أي المعتاد فيها أشبه البائع أيضا أم لا (ان) (حلف) المشتري على نفي دعوى البائع وتحقيق دعواه فيها وحمل تصديقه بالشرطين (ان فات) المبيع كله بيده نحو التسوق فاعلى (ومنه) أي الفوات الذي تضمنه فات (تجاهل) أي دعوى البائع والمبتاع جهل قدر (الثمن) الذي وقع البيع به وفائدة كون تجاهل الثمن فواتا بدئة المشتري باليمين (وبدأ البائع) باليمين في صورة تحالفا هذا هو المشهور اذا اهل استصحب مملكته والمشتري ادعى خروجه عنه (وحلف) أي يحلف من توجهت عليه يمين

المتبايعين (على نفي دعوى خصمه مع تحقيق دعواه) و يقدم النفي على الاثبات فيقول في تنازعهما في قدر الثمن ما بعتها بثانية و لقد بعتها بعشرة ولا يكفي اقتصراره على النفي لا احتمال أنه باعها بتسعة مثلاً و يقول المشتري ما بعتها بعشرة و لقد اذ بعتها بثانية ولا يقتصر على النفي لليلة المتقدمة وهي احتمال أنه ابتاعها بتسعة مثلاً (وان) اتفاقاً على التأجيل بشهر مثلاً و (اختلفا في انتهاء الاجل) لا اختلافهما في مبدئه بان قال البائع أول الشهر و قال المبتاع منتصفه ولا بينة لاحدهما فانت الساعة (فالقول) المحكوم به (لمسكر التقيضي) أى انقضاء الاجل مشترك يا كن أو بائعاً يمينه ان أشبهه سواء أشبه الآخر أم لا لان الاصل عدم انقبضائه فان لم تنف الساعة حلفاً وفسخ فان أقاما يمينتين متعارضتين عمل بينة البائع لتقدمها تاريخاً (و) ان اختلفا (في قبض الثمن) بان ادعاه المبتاع وأنكره البائع (أو) في قبض (السلعة) بان ادعاه البائع وأنكره المبتاع ولا بينة للمدعى القبض (فالأصل بقاءها) أى الثمن عند المشتري والسلعة عند بائعها (الاعرف) بقبض الثمن أو السلعة قبل المارقة فالقول لمن وافقه يمينه لا نه كشاهد (كلهم أو بقل بان) أى انفصل المشتري (به) عن البائع ان قل بل (ولو كثر) فيصدق المشتري لموافقة دعواه العرف حين انفصاله به (والا) أى وان لم يبين به سواء اعتيد دفع الثمن قبل أخذ المئمن وقط أم اعتيد قبله و بعده معا (فلا يعمل) بقوله أنه دفع الثمن (ان ادعى دفعه بعد الاخذ) للسلعة لدعواه ما يخالف العرف في الاولى وانقطع شهادته له في الثانية لجريانه بالدفع قبل الاخذ و بعده معا قال الخطاب هذا كله اذا كان المشتري قبض السلعة ففى التوضيح عن البيان اذ لم يقبض المشتري المئمن وادعى أنه دفع الثمن فلا خلاف أنه لا يعتبر قوله (والا) أى وان لم يدع دفع الثمن بعد الاخذ بل قبله والعرف الدفع قبل البيئنة كما هو الموضوع (فهل يقبل) دعوى المشتري الدافع لشهادة العرف له في الاولى ودلالة تسليم البائع له السلعة في الثانية (أو) يقبل قوله (فيما عدا الشأن) أى (٦٥) العرف ان يقبض قبل أخذه (اولاً) يقبل

مطلقاً جرى عرف بالدفع قبل الاخذ به فقط أو به وبالدفع بعده لاقراره بقبض المبيع واشتغال ذمته بشمته فلا يبرأ بدعواه دفعه (اقول) ثلاثة وأشعر قوله ان ادعى دفعه بعد الاخذ الخ أنه قبض السلعة فان لم يقبضها وادعى دفع ثمنها فلا يقبل قوله اتفاقاً (واشهاد المشتري) على نفسه (١) بقاء (الثمن) في ذمته (مقتضى لقبض) المشتري له (مئمنه)

عَلَى نَفْيِ دَعْوَى خَصْمِهِ مَعَ تَحْقِيقِ دَعْوَاهُ وَإِنْ اِخْتَلَفَا فِي انْتِهَاءِ الْأَجَلِ فَالْقَوْلُ
لِلْمُسْكِرِ التَّقْضِيّ وَفِي قَبْضِ الثَّمَنِ أَوِ السَّلْعَةِ فَلَا أَصْلُ بَقَاؤِهَا إِلَّا لِعُرْفِ كُلِّحِمٍّ
أَوْ بَقْلٍ بَانَ بِهِ لَوْ كَثُرَ وَإِلَّا فَلَا إِنْ ادَّعَى دَفْعَهُ بَعْدَ الْأَخْذِ وَإِلَّا فَهَلْ يُقْبَلُ
أَوْ فِيمَا هُوَ الشَّائِنُ أَوْ لَا أَقْوَالٌ وَإِشْهَادُ الْمُشْتَرِي بِالْثَمَنِ مُقْتَضٍ لِقَبْضِ مِئْمَنِهِ
وَحَلْفَ بَائِعِهِ إِنْ بَادَرَ كَإِشْهَادِ الْبَائِعِ بِقَبْضِهِ وَفِي الْبَيْتِ مُدَّعِيهِ كَمَا دَعَى
الصَّحَّةُ إِنْ لَمْ يَغَابِ الْفَسَادُ وَهَلْ إِلَّا أَنْ يَخْتَلِفَ بِهِمَا الثَّمَنُ فَكَقَدَرِهِ
تَرَدُّدٌ وَالْمُسْلَمُ إِلَيْهِ مَعَ قَوَاتِ الْعَيْنِ بِالزَّمَنِ الطَّوِيلِ

(٩ — جواهر الاكليل — ثاني)
عدم قبضه (وحلف) بشد اللام المشتري (بائعه) انه أقبضه المئمن (ان بادر) المشتري بطالب المئمن بعد اشهاده كشرة من الايام فان لم يبادر وليس له تحليله قال الخطاب في رسم السكراء والاقضية من سماع أصح أن شهادة المشتري على البائع بدفع الثمن اليه مقتضى لقبض السلعة اذا قام بعد شهر فكثر القول قول البائع أنه دفعها يمينه وان قام بالقرب كالجمعة فالقول قول المشتري انه لم يقبضها وعلى البائع البيئنة وشبهه في انقضاء الاشهاد القبض والتحليل بشرط المبادرة فقال (كاشه البائع) على نفسه (بقبضه) الثمن من المشتري فهو مقتضى لقبضه منه فلا يقبل منه دعواه بعده انه لم يقبضه معه و أنه أشهد على نفسه لثقت به واعتقاده فيه الخير وتشر يخاله بين الناس له تحليل المشتري ان بادر بعد الاشهاد (و) ان اختلفا (في) وقوع البيع (بالبت) والخيار فالقول قول (مدعيه) أى البت لا نه انغالب ولو مع قيام البيع ان لم يجر عرف بالخيار وحده (كمدعى الصحة) للبيع فالقول قوله دون مدعى فساده بان قال أحدهما وقع خضوة الجمعة والاخر بين الاذان الثاني والسلام منها وفات المبيع ومحل كون القول دون مدعى الصحة (ان لم يغلب الفساد) للبيع في عرفهم فان غلب في عرفهم فالقول قول مدعيه (وهل) القول للمدعى الصحة ان لم يغلب الفساد سواء اختلف الثمن بهما أم لا والقول قوله في كل حال (الا أن يختلف بهما) أى الصحة والفساد (الثمن) أى العوض الشامل للمئمن كدعوى أحدهما أن الثمن خمر والاخر أنه ندرام (و) كالاختلاف في قدره (أى الثمن) في حلفهم أو التمسح ان لم يفت المبيع وتصدق المشتري ان فات وأشبهه (تردد) فان غلب الفساد فالقول له عيه سواء اختلف الثمن بهما أم لا (والمسلم اليه) أى المدفوع له رأس مال المسلم المتنازع مع المسلم بكسر اللام في قدر المسلم فيه أو به أو قدر الاجل أو رهن أو حميل (مع قوات) رأس المال (العين) في يده (بالزمن الطويل) الذي

يظن تصرفه فيه بها وانتفاعه فيه بها (أو) فوات (السلمة) المجمول لرأس مال مقومة كانت او مثلية ولو بحواله السوق وخبر المسلم اليه (كالمشتري) في باب البيع (فيقبل قوله) أي السلم اليه (ان ادعى) السلم اليه شيئا مسلما فيه أو به أو أجلا أو رهنا أو حبيلا (مشبهًا) ما يسلم الناس به أو فيه أوله أو يتوقفون به رهنا أو حبيلا سواء أشبه المسلم أم لا وإن أشبه المسلم وحده قضى له يمينه (وأن دعيا) أي المسلم والمسلم اليه معا (ملا يشبهه) والمسألة بحالها من كون الاختلاف مع فوات العين بالزمن الطويل أو السلمة حلقا وفسخا ان اختلاف في قدر رأس المال أو الاجل أو الرهن أو الخميل وبرد ما يجب رده في فوات رأس المال من قيمة أو مثل وان اختلفا في قدر المسلم فيه (فسلم وسط) مما عرف الاسلام فيه من مثل تلك السلمة كان وسطا في القدر أو الوجود (و) ان اختلفا في (موضعه) أي الموضع الذي يقبض فيه المسلم فيه (صدق مدعى موضع عقده) أي السلم يمينه (والا) أي وان لم يدع أحدهما موضع عقده بان ادعياما غيره (فالبائع) أي المسلم اليه يصدق يمينه ان أشبه سواء أشبه المشتري أيضا أم لا فان أشبه المسلم وحده صدق يمينه (وان لم يشبه واحد) منهما في دعواه (تحالفا) أي المسلم والمسلم اليه كل على نفي دعوي صاحبه وتحقيق دعواه (وفسخ) ويزول كلام المصنف حيث حصل الاختلاف بعد فوات رأس المال فان تنازعا قبل الفوات حلقا وفسخا مطلقا أشبهها أو أشبه أحدهما أولا (كفسخ ما) أي سلم اشترط فيه ان المسلم فيه (يقبض بمصر) وأرديها جميع عملها فان أريد بها المدينة المعينة فقط فاشار اليه بقوله (وجاز) شرط أن يقبض المسلم فيه (بالفسطاط) أي مصر العتيقة (٦٦) سميت به لا نشائها موضع فسطاط عمرو بن العاص رضي

الله تعالى عنه (وقضى) بدفع المسلم فيه (بسوقها) ان كان لها سوق (والا) أي وان لم يكن لها سوق (ففي أي مكان) من الفسطاط يقضي بتسلم المسلم فيه الا يعرف

باب

والا ففي أي مكان منها
شرط السلم قبض رأس المال كله أو تأخير ثلاثة أشهر ولو بشرط وفي فساده بالزيادة ان لم تكن جردا تردد وجاز بخيار لما يؤخر ان لم ينقذ وبمنفعة معين ويجزاف وتأخير حيوان بلا شرط وهل الطعام والعرض كذلك ان كيل وأحضر أو كالعين

خاص فيعمل به والله أعلم (باب) في بيان أحكام السلم (شرط) صحة عقد (السلم) شروط صحة السلم زيادة على شروط صحة البيع سبعة أحدهما (قبض رأس المال) المال أي المسلم فيه (كله أو تأخير) أي رأس المال (ثلاثة

تأويلان

أيام) استشكل بان مقتضاه ان تأخير ثلاثة شرط وليس كذلك وأجيب بعطفه على قبض بحسب معناه أي شرط السلم كون رأس ماله مقبوضا أو في حكمه وقال أو تأخير ثلاثة البيان مافي حكمه ويفتقر تأخير ثلاثة أيام ان كان بلا شرط بل (ولو بشرط) وأشار يلو لقول سحنون لا يجوز تأخير ثلاثة بشرط (وفي فساده) أي السلم (ب) سبب (الزيادة) في تأخير رأس المال على ثلاثة أيام بلا شرط وعدمه (ان) لم (تكثر) (الزيادة) (جدا) بان لم تؤخر الى أجل المسلم فيه (تردد) الخطاب القولان لك رضي الله تعالى عنه في المدونة وأشار بالتردد لتردد سحنون في النقل عنه لكن في قوله ازدد سحنون الخ نظر لانه من المتقدمين (وجاز) عقد السلم (ب) شرط (خيار) في رأس مال أو مسلم فيه لهما أو لاحدهما أو لغيرهما (لما) أي زمن (بخر) رأس المال (اليه) وهو ثلاثة أيام لا أكثر (ومحل جوازه في المسلم فيه) ان لم ينقذ رأس المال والافسد عقد السلم ولو كان النقذ تطوعا لتردده بين السلفية والثنية والبيع والسلف (و) جاز السلم (ب) جعل (منفعة) شيء (معين) كمقار وحيوان رأس ماله وشرع فيها قبل تمام ثلاثة أيام ولو تأخر تمامها عن قبض المسلم فيه بناء على ان قبض الاوائل كقبض الاواخر (و) جاز السلم (ب) جعل (جزاف) رأس ماله ويشترط فيه شرط بيعه (و) جاز (تأخير حيوان) جعل رأس مال سلم أكثر من ثلاثة أيام ولو الى حلول أجل المسلم فيه لانه يعرف بعينه (بلا شرط) فيمنع مع الشرطوا أكثر تأخير أكثر من ثلاثة أيام (وهل الطعام والعرض) المجمول لرأس مال سلم (كذلك) أي مثل الحيوان في جواز التأخير بلا شرط أكثر من ثلاثة أيام ومنع تأخير مع الشرط أكثر من ثلاثة أيام (ان كيل) الطعام (وأحضر) العرض مجلس العقد لا تنقل ضمانها للمسلم اليه وتركه قبضه لهما بعد ذلك منزل منزلة القبض ابتداء (أو) الطعام والعرض (كالعين) في امتناع التأخير زيادة على ثلاثة أيام بلا

شرط في الجواب (تاويلان) والذي في الجواهر أما تأخير بشرط زيادة عن الثلاثة ففسد للعقد وأما غير شرط. ففي الفساد قولان في العين خاصة ولا يفسد تأخير العرض لكن يكره اه فعلم من كلام الجواهر ان الزيادة على الثلاثة بشرط مفسدة في العين وغيرها (و) جازل للمسلم اليه (رد) رأس مال (زائف) أي ردىء اطلع عليه بقرب أو بعد (وعجل) بدله وجوبا ولو حكما كتأخير ثلاثه أيام ولو بشرط (والا) أي وان لم يعجل البذل تحقيقا ولا حكما بان آخر أكثر من ثلاثة أيام ولو بلا شرط (فسد) السلم في بعض المسلم فيه وهو (ما) أي الجزء الذي (يقابله) أي يقابل الزيف فقط و (لا) يفسد (الجميع) أي المقابل للزيف والمقابل للجيد (على) القول (الاحسن) عندنا بنحرو هو قول أبي عمران وابن شعبان وقيل بفساد الجميع وقيل بصحة الجميع (و) جازل للمسلم (التصديق) المسلم اليه (في) كيل أو وزن أو عدد المسلم فيه (ه) اذا دفعه له بعد حلول أجله لا قبله لمنع التصديق في معجل قبل أجله (ك) التصديق في كيل أو وزن (طعام من بيع) فيجوز (ثم) اذا صدقته ووجدت نقصا أو زيدا على ما صدقته فيه (لك) يا مصدق (أو عليك الزيد) أي الزائد المعروف راجع لك (والنقص) أي الناقص (المعروف) أي المعتاد بين الناس في الكيل أو الوزن راجع لمالك (والا) أي وان لم يكن الزيد معروفا بان كان متفاحشا ردته كله الى البائع ولا تأخذ منه المعروف وترك المصنف هذا الوجه واللا يمكن النقص معروفا (فلارجع لك) به على البائع في كل حال (الا بتصديق) أي الا ان يصدقك البائع على ذلك النقص (أو بينة) تشهد لك به (لم تفارقك) من حين قبضته الى حين كلفته أو وزنته أو بينة حضرت كيل البائع أو وزنه بنقص كما قال المشتري فترجع على البائع بجميع النقص ولا تترك له المتعارف (و) اذا قبض المسلم أو المشتري الطعام مصدقا للمسلم اليه أو البائع في كيله أو وزنه ثم وجده ناقصا ولم يصدقه المسلم اليه أو البائع ولم يثبت بينة (حلف) المسلم (٦٧) اليه أو البائع (لقد أوفى) أي سلم المسلم أو المشتري (ما) أي القدر الذي (سمى) له (أو لقد باعه على ما) القدر الذي (كتب به اليه) أي المسلم اليه أو البائع (ان) كان المسلم اليه أو البائع (اعلم) حين البيع مسلمه أو (مشتريه) بانه كتب به اليه ولو قال بعث اليك ما كتب به الى مكان أوضح (والا) أي وان لم يحلف لقد أوفى ما سمي في الاولى

تَأْوِيلَانِ وَرُدُّ زَائِفٍ وَعُجِّلَ وَإِلَّا فَسَدَ مَا يُقَابِلُهُ لَا الْجَمِيعُ عَلَى الْأَحْسَنِ وَالتَّصْدِيقُ فِيهِ كَطَعَامٍ مِنْ بَيْعٍ ثُمَّ لَكَ أَوْ عَلَيْكَ الزَّيْدُ وَالنَّقْصُ الْمَعْرُوفُ وَإِلَّا فَلَا رَجُوعَ لَكَ إِلَّا بِتَصْدِيقٍ أَوْ بَيِّنَةٍ لَمْ تُفَارِقْ وَحَلَفَ لَقَدْ أَوْفَى مَا سَمَى أَوْ لَقَدْ بَاعَهُ عَلَى مَا كُتِبَ بِهِ إِلَيْهِ إِنْ أَعْلَمَ مُشْتَرِيَهُ وَإِلَّا حَاكَمْتَ وَرَجَعْتَ وَإِنْ أَسَامَتْ عَرَضًا فَهَلَكَ بِيَدِكَ فَهُوَ مِنْهُ إِنْ أَهْمَلَ أَوْ أَوْذَعَ أَوْ عَلَى الْإِنْتِفَاعِ وَمِنْكَ إِنْ لَمْ تَقُمْ بَيِّنَةً وَوُضِعَ لِلتَّوْتُقِ وَتَقِضَ السَّلَامُ وَحَلَفَ وَإِلَّا خَيْرَ الْآخِرُ وَإِنْ أَسَامَتْ حَيَوَانًا أَوْ عَقَارًا فَالسَّلَامُ ثَابِتٌ وَيَتَّبِعُ الْجَانِي

أو لم يعلم مشتريه في الثانية (حلفت) يا مسلم أو يا مشتري على النقص الذي وجدته (ورجعت) بهوضه فان نكلت فلا شيء لك في الاولى ولا ترد اليمين على البائع انكوله عنها اولا (وان سامت عرضا) يغاب عليه كشيء اى عقدت عليه سلما في مسلم فيه وليس المار اداسلمته بالفعل اقلوه (فهلك) أي تلف العرض الذي جعلته رأس مال (بيدك فهو) أي العرض اى ضمانه (منه) أي المسلم اليه (ان اهتمل) المسلم اليه في قبضه منك. أو اودع) المسلم اليه العرض عندك (أو تركه عندك) (على) رجه الا انتفاع) منك به اما لاستئناك منفعة أو استئجاره أو اعارته لك (و) ضمانه (منك) يا مسلم (ان لم تقم) أي تشهد (بينته) بهلاك العرض (ووضع) عندك (للتوثق) به في المسلم فيه (ونقص) أي فسخ (السلم وحلف) المسلم على هلاك العرض الموضوع عنده للتوثق به ولو قال ان حلفت بان الشرطية وتاء الخطاب اكان اظهر في إفادة المراء وهذا حيث لم تشهد بينة بتلفه منك أو من غيرك والا فلا ينقض وضمنه المسلم اليه ان شهدت بانه من غيرك فان شهدت بانه منك ضمنته أنت (والا) أي وان لم تحلف بان نكلت عن اليمين (خير الآخر) أي المسلم اليه في نقض السلم وابقائه واتباعك بقيمة العرض (وان سلمت حيوانا أو عقارا) أي جعلت ما ذكر رأس مال سلم فتلف بتعديك أو بتعدي أجنبي (فاسلم ثابت) لا ينقض (ويتبع) المسلم اليه (الجاني) على الحيوان أو العقار بقيمة قال الخطاب في هذا الكلام اجمال والكلام المفصل المبين ما قاله ابن بشير وحاصل كلام ابن بشير انه ان هلك بعد ما صار في ضمان المسلم اليه فلا شك في صحة السلم وينظر فان هلك من الله أو من المسلم اليه فلا رجوع له على أحد وان كان من المسلم رجع عليه بقيمة أو مثله على حسب تضمين المتلفات وكذلك يرجع على الاجنبي ان تلفه وان كان في ضمان المسلم انتسخ السلم الا ان يتلفه المسلم اليه قاصدا الى قبضه وان تلفه فيصح السلم وان جهل ممن هلكه ففيه قولان أحدهما فسخ السلم والثاني تخيير المسلم اليه (و) الشرط الثاني من شروط صحة السلم (أن لا يكون) أي رأس المال والمسلم

فيه (طعامين) فلا يصح سلم طعام في طعام ولو اختلفا جنسا لانه ربانساء (و) ان (لا) يكونا (تقدين) فلا يصح سلم نقد في نقد لذلك (و) ان (لا) يكونا (شيا) مسلما (في أكثر) منه من جنسه لانه ربا فضل (أو أجود) منه كذلك لذلك (كالعكس) أي سلم شيء في أقل أو أدنى منه من جنسه لانه ضمان يجعل (الا ان تختلص المنفعة) اختلاف افراد الجنس الواحد فيجوز سلم بعض افراده في بعض آخر مخالف له فيها أكثر أو أقل أو جودة أو دناءة لان اختلافها يصير افراد الجنس الواحد كجنسين (كفارته) أي سريع السير من (الحمر) فيصح سلمه (في) الحمر (الاعرابية) أي المنسوبة للاعراب أي سكان البوادي التي منفعتها الحمل والعمل لا سرعة السير (وسابق الخيل) في غير سابقها (لا) يجوز سلم فرس (هملاج) بكسر الهاء وسكون الميم أي حسن السير وسريعه بلا سبق في غيره اذ لا يصيره سرعة سيره مع حسنه مغاير الا حاد جنسه حتى يجوز سلم الواحد منه في غيره مما ليس له تلك السرعة (الا) أن يكون الهملاج (كبرذون) عربي لا جرى فيه ولا سبق ليراد للحمل والسير فلا بأس أن يسلم الهملاج منها في اثنين فأكثر من غيره من الهملاج الخالية عن هاتين الصفتين (و) جاز سلم (جمل كثير الحمل) في متعدد ليس كثير الحمل (و) صحيح (اختلاف منفعة الحمل بكثرة محله) وبسببه فيصح سلم جمل سابق في متعدد غير سابق (و) تختلف المنفعة في نوع البقر (بقوة البقرة) على العمل كالحرث والدرس والطحن وهو اسم جنس جمعي يفرق واحده منه بالهاء ولو مذكر افتاءؤه لواحده لا لثانيتها فتطلق البقرة على الذكر ايضا فلذا قال ان كانت ذكرا بل (ولو) كانت البقرة (أنثى) في الصحاح البقرة تقع على الذكر والانثى وانما دخلته لهاء على انه واحد من جنس والجمع البقرات (و) تختلف المنفعة بـ (كثرة لبن الشاة) فتسلم شاة غزيرة اللبن في اثنتين ليستاغزيرة اللبن (وظاهر) قوا (ها) أي المدونة لا يسلم ضمان الغنم في مزها ولا عكسه الا شاة (٦٨) غزيرة اللبن موصوفة بالسكرم فلا بأس أن تسلم في حواشي الغنم وخبر

وَأَنْ لَا يَكُونَا طَعَامَيْنِ وَلَا تَقْدَيْنِ وَلَا شَيْئًا فِي أَكْثَرِ مِنْهُ أَوْ أَجْوَدَ كَالْعَكْسِ
إِلَّا أَنْ تَخْتَلِفَ الْمُنْفَعَةُ كَفَارِهِ الْحُمْرُ فِي الْأَعْرَابِيَّةِ وَسَابِقِ الْخَيْلِ لَا هِمْلَاجٍ
إِلَّا كَبْرُذُونٍ وَجَمَلٍ كَثِيرِ الْحَمْلِ وَصَحْحٍ وَبَسْبَقِهِ وَبِقُوَّةِ الْبَقَرَةِ وَلَوْ أَنْثَى
وَكَثْرَةَ لَبَنِ الشَّاةِ وَظَاهِرُهَا عُمُومُ الضَّأْنِ وَصَحْحُ خِلَافِهِ وَكُصْفَرَيْنِ فِي
كَبِيرٍ وَعَكْسِهِ أَوْ صَغِيرَيْنِ فِي كَبِيرٍ وَعَكْسِهِ إِنْ لَمْ يُوَدَّ إِلَى الْمَرْأَبَةِ وَتَوَوَّلَتْ
عَلَى خِلَافِهِ كَالْأَدَمِيِّ وَالْغَنَمِ وَكَجَذَعٍ طَوِيلٍ غَلِيظٍ فِي غَيْرِهِ وَكَسَيْفٍ
قَاطِعٍ فِي سَيْفَيْنِ دُونِهِ وَكَالْجَنَسَيْنِ وَلَوْ تَقَارَبَتِ الْمُنْفَعَةُ

ظاهرها (عموم) أي شمول الشاة الغزيرة اللبن المستثناة المحكوم بجواز اسلامها في حواشي الغنم (الضمان) والمعز فما عرف منهما بغزير اللبن والسكرم جازان يسلم في غيره (و) صحيح خلافه أي ان كثرة اللبن لا تختلف بها منفعة الضمان لان غالب ما تراد هي له الصوف حكاه ابن حبيب عن مالك وأصحابه رضى الله تعالى عنهم وصححه ابن الحاجب

كرقيق

وعزاه ابن عبد السلام لابن القاسم (وك) سلم حيوانين

(صغيرين) في حيوان (كبير) من نوعهما فيجوز لا اختلاف المنفعة (و) (ك) عكسه أي سلم كبير في صغيرين (أو) سلم (صغيرين) في كبير (وعكسه) أي سلم كبير في صغير فيجوز ان (ان لم يؤد) المذكور من سلم الكبير في الصغير وعكسه (للمزاينة) فان أدى الى ذلك بان يطول الاجل المضروب الى أن يصير فيه الصغير كبير أو يلد فيه الكبير صغير امنع لا دائه في الاول الى ضمان يجعل فمكانه قال له اضمن لي هذا أو جعل كذا فان مات ففي ذمتك وان سلم عادالي وكانت منفعتي لك وفما اذا أعطاه الكبير في ان صغير كانه قال له خذ هذا الكبير في صغير يخرج منه وهذا يقتضي انه يراعى في سلم الصغيرين في كبير وعكسه أن لا يطول اجل السلم بحيث يصير الصغيران أو أحدهما كالكبير ويلد الكبير صغيرين (وتؤوات) أي حملت المدونة (على خلافة) أي منع سلم صغير في كبير وعكسه فقط لا منع سلم صغيرين في كبير وعكسه فانه جائز ان لم يؤد للمزاينة ولم تؤوات على خلافة (كالأدمي والغنم) فلا يجوز سلم صغيرها في كبيره ولا عكسه لتقارب منفعتيها الخطاب يعني انهما يختلف به الجنس الواحد ويصير كالجنسين الصغير والكبير في الحيوان الا في نوعين الأدمي والغنم وعطف على كفاره فقال (وك) سلم (جذع طويل غليظ في غيره) الخطاب أي في جذع مخاف في الطول والغلظ أو في جذعين أو ثلاثة ليست مثله ففي كتاب السلم الاول من المدونة الحشبة لا يسلم منه جذع في جذعين مثله حتى يتبين اختلافهما كجذع نخل غلظة وطوله كذا في جذوع نخل صغار لا تقاربه فيجوز (كسيف قاطع) أي شديدا لقطع اشارة حدته وجيه الجوهرية فيجوز سلمه (في سيفين دونه) أي أدنى منه في القطع الجوهرية معا لثباعتها بينهما حينئذ يصير ورثهما كجنسين (و) كالجنسين (فيجوز سلم أحدهما في الآخران تباعدت منفعتيها انما قابل (ولو تقاربت المنفعة) المرادة

منهما (كركيق) ثياب (القطن و) رقيق ثياب (الكتان) فيجوز سلم أحدهما في الآخر لا اختلاف الجنس كذلك في نسخة الشارح وفي نسخة نت في الكتان فإن اتحاد الجنس فلا بد من اختلاف المنفعة كما تقدم كغليظ الطر أو الكتان في رقيقه (لا يجوز سلم رجل في رجلين مثله عجل أحدهما) أي الجمليين وأجل آخر لا جل السلم لأن المؤجل هو العوض والمعجل زائد فهم سلف بزيادة وقيل يجوز لأن المعجل هو العوض والمؤجل زائد فإن أجلا معاً منع بالاولى وإن عجل معاً جاز وهو حينئذ يبيع لا سلم (وكطير علم) صنعة تربية كالأصطيد فيجوز سلم واحد مع علم في واحد غير معلم أو أكثر فيعتبر اختلاف الطير به (الذكورة والانوثة) فلا يجوز سلم ذك في دجاجةين ولا عكسه ولا يعتبر الاختلاف بالذكورة والانوثة إن كان الحيوان غير آدمي بل (ولو) كان (آدمياً) على الصحيح والاشهر وهو للإمام رضى الله تعالى عنه في المدونة وأكثر المتأخرين على اختلافه بهما الاختلاف بخدمتهما فخدمة الذكر خارج البيت كالأسفار وشبهها وخدمة الأنثى داخل البيت كطبخ وخبز وشبههما ولا اختلاف أغراض الناس (و) لا تختلف منفعة الاماء به (غزل و) لا به (طبخ) لسهولة لهما (ان لم يبلغ) كل منهما (النهاية) في الاتقان بأن نفوت فيه أمثاله أو يكون هو المقصود منهما ولله ترداد ولكن المعتمدان الطبخ معتبر ببلغ النهاية أم لا (و) لا تختلف منفعة الرقيق بمعرفة (حساب وكتابة) ولو احتمل فيه عند ابن القاسم وقال يحيى بن سعيد تختلف منفعتهم بهما فلا بأس بسلم حاسب كاتب وصيف سواء (والشيء) طعاماً كان أو نقداً أو عرضاً أو حيواناً أو رقيقاً مدفوع (في مثله قرض) سواء وقع بلفظ قرض أو بيع أو سلم ولم يسم في الحيوان والعرض وأما الطعام والنقد فجل جوازهما إذا سمي قرضاً فإن سمي بيعاً أو سلماً أو لم يسم شيئاً منع لأنه في الطعام يبيع طعاماً بطعام (٦٩) لا جل وفي النقد بدل مؤخر فيعزم في الشيء

ويخصص بعده (وان يؤجل) المسلم فيه (ب) أجل (معلوم) للمعاقدين حقيقة أو حكماً كالزمن المعتاد لاقبض المسلم فيه فلا يحتاج فيه لضرب أجل (زائد على نصف شهر) قال ابن غازي لعله أراد نصف شهر ناقص والافالوجه ان يقول نصف شهر له ليوافق النص اه ولما كان التأجيل

كركيق القطن والكتان لا جل في رجلين مثله عجل أحدهما وكطير علم لا بالبيض والذكورة والانوثة ولو آدمياً وغزلاً وطبخ إن لم يبلغ النهاية وحساب وكتابة والشيء في مثله قرض وأن يؤجل بمعاوim زائد على نصف شهر كالنيروز والحصاد والذرأس وقُدوم الحاج واعتبر ميعات معظمه إلا أن يقبض ببلد كيو مبن أن خرج حينئذ يبر أو بغير ربيع والأشهر بالأهله وتتم المنكسر من الرابع وإلى ربيع حل بأوله وفسد

المعلوم جائز بحساب المعجم ان علمه المعقدان قال (كانيروز) أول يوم من السنة القبطية وهو أول شهر توت وادخلت الكاف المهرجان بكسر الميم وهو عيد الفرس رابع عشر شهر ربيع (و) يجوز التأجيل بفعل له وقت معلوم (كالخصاد) للزرع (والدراس) بفتح أولهما وكسره (وقدوم الحاج) أي رجوعه ببلده بعد حجة ويجوز التأجيل بالصيف والشتاء والمعتمدان لا بد من تأخير المذكرات عن يوم العقد خمسة عشر يوماً (واعتبر ميعات أي وقت حصول معظمه) أي أكثر ما ذكر من الحصاد وما بعده عادة وإن لم يحصل بالفعل لما منع واستثنى من قوله زائد على نصف شهر نقال (الا) ان يشترط (ان يقبض) المسلم فيه (بلد) غير بلد العقد فلا يشترط نصف شهر وإنما يشترط مسافة ذلك البلد (كرومين) من بلد العقد يحتمل التجديد بهما وهو ما في كتاب ابن المراز ويحتمل والثلاثة وهو الذي في سلمها الثالث وقال المازري يكفي اليوم الواحد وعليه درج ابن الحاجب ويحتمله كلام المصنف على بعد (ان خرج) عاقد السلم من المسلم اليه والمسلم (حينئذ) أي حين عقده (بر أو) بيجر يسافر فيه (بغير ربيع) بان كان بالتحدار مع جرى الماء أو بمجاديف أما البحر الذي يسافر فيه بالربيع فلا يجوز لعدم انضباطه إذ قد يصل في أقل من يوم فيصير سلماً حالاً وهو لا يجوز (والاشهر) المؤجل بها المسلم فيه أي جنسها الصادق بشهر فاكثر تحسب (ب) ظهور (الاهلة) جمع هلال سواء كان بعد ثلاثين يوماً أو بعد تسعة وعشرين يوماً ان عقد السلم في أول ليلة من الشهر فإن عقد في غيرها وأجل ثلاثة أشهر حسب الثاني والثالث بالهلال (وتتم) الشهر الثالث (المنكسر) الذي مضى منه ليلة أو أكثر قبل عقد السلم ثلاثين يوماً وان كان بالهلال تسعة وعشرين يوماً فيتم (من) الشهر (لرابع) لا مما يليه لأنه خلاف القل ولأنه يؤدي الى انكسار جميع الاشهر (و) أر أجل السلم فيه (الى) شهر (ربيع) الاول والثاني (حل) المسلم فيه (بأوله) أي بظهور هلاله أول ليلة منه لا بظهوره نهاراً (وفسد) السلم الذي

شرط فية قضاء المسلم (فيه) أى مشهور (على المقول) أى المختار المازري من الخلاف للجول بوقت القضاء لتردده بين أوله ووسطه وآخره وهذا ضعيف والمعتمد خلافه وهو الصحة ويقبضه وسطه وهو الذى رجحه ابن رشد (لا) يفسد السلم الذى شرط فيه قضاء المسلم فيه (في اليوم) الأول من الشهر مثلاً غرة ويحل بطول غره وأشار لرابع شروط السلم بقوله (وان يضبط) المسلم فيه (بضابط) (عادته) فى بلد السلم أى بما اعتاد أهل بلده ضبطه به (من كيل) لنحو قمح (أو وزن) لنحو لحم وسمن (أو عدد كرامان) والبيض والبطيخ (وقيس) الرمان ونحوه سواء اتتيد عده أو وزنه أى اعتبر قياسه (ب) حمل (خيط) معلوم الطول كشيء أو ذراع أو باع لا اختلاف الاغراض فيه بكمه وصغره ويحمل الخبط عند أمين (و) ك (البيض) يضبط بالعدو آخره عن قوله وقيس بخيط ثلاثي توهم عوده له أيضاً مع أنه لا يقاس بخيط ليسارة تفاوته (أو) يضبط المسلم فيه (بحمل) بكسر الحاء المهملة (وجرزة) بضم الجيم وسكون الراء أى حزمه ويقاس بحبل بأن يقول أسلمك فى عشرة أحمال من البرسيم أو الحطب أو فى مائة جرزة من كذا كل حمل أو كل جرزة تلاء هذا الحبل ويكون الضبط بالحمل أو الجرزة (فى كقصيل) من نحو برسيم وحطب و (لا) يصح ضبطه (بقدان) مقياس معلوم للزراعين لأنه لا يرفع الجمل والغرر لا اختلاف الزرع بالخفة وضدها (أو) يضبط المسلم فيه (بتحجر) أى اجتهد وتخمين أن كان مما يباع جزافاً كخبز ولحم وحب وسمن وزيت إن عدمت آلة الوزن كأفاده ابن عرفة (وهل) معنى التحرى أن يقول أسلمك فى خبز أو لحم مثلاً إذا تحرى كان (بقدركذا) أى قنطاراً مثلاً أو اردباً (أو) معناه أنه (بأق) المسلم (به) أى الشئ المتجرى به من نحو (٧٠) لحم أو قمح (و يقول) المسلم أسلمك فى خبز أو لحم أو تمر (كنحوه) أى المائى به ويشهد

عليه فى الجواب (تأويلان) فى فهم قول المدونة فى السلم الأول وان اشترط فى اللحم تحرياً عرفاً جاز إذا كان ذلك قد عرفه لان اللحم يجوز بيع بعضه ببعض تحرياً اه (وفسد) السلم ان ضبط المسلم فيه (بشئ) مجهول من كيل أو وزن أو عدد كمل هذا الوعاء حنطة أو وزن هذا الحجر زيتاً أو عدد هذا الكعب من الحصى ببطا (وان) ضبطه بمجهول و (نسبه) أى

فيه على التقريل لا فى اليزيم وأن يضبط بمادته من كيل أو وزن أو عدد كلاً مائى وقيس بخيط والبيض أو بحمل أو جرزة فى كقصيل أو بقدان أو بتحجر وهل بقدر كذا أو بئان فى به ويقول كنحوه تأويلان وفسد بمجهول وان نسبه أى ونحوه جاز بذراع رجل معين كوينة وحنفة وفى الويات والحنفات قولان وأن تبين صغراته التى تختلف بها القيمة فى السلم عادة كالنوع والجودة والرداءة وبينهما واللون فى الحيوان والثوب والعسل ومرعاه وفى التمر والحوت والناحية والقدر وفى البر جدته وملاه أن اختلف الثمن بهما وسمرا

عليه فى الجواب (تأويلان) فى فهم قول المدونة فى السلم الأول وان اشترط فى اللحم تحرياً عرفاً جاز إذا كان ذلك قد عرفه لان اللحم يجوز بيع بعضه ببعض تحرياً اه (وفسد) السلم ان ضبط المسلم فيه (بشئ) مجهول من كيل أو وزن أو عدد كمل هذا الوعاء حنطة أو وزن هذا الحجر زيتاً أو عدد هذا الكعب من الحصى ببطا (وان) ضبطه بمجهول و (نسبه) أى

المجهول المعلوم كمل هذا الوعاء وهو أردب أو وزن هذا الحجر وهو قنطار أو عدد هذا الحصى وهو أنف (ألقى) أو أى لم يعتبر المجهول واعتبر المعلوم المذسوب اليه فصح السلم (بجاز) ضبط المسلم فيه المذروع (بذراع رجل معين) ابن رشد اذا لم يتصحب الحاكم ذراعاً وشبهه فى الجواز فقال (ك) سلم فى (وبه وحنفة) من نحو قمح وان اختلفت الحفنة بالصغر والكبر ليسارتها (فى) جواز بيع (الويات والحنفات) أى معها وهو ظاهر الموازنة بمنته وهو ثقل عياض عن الاكثر (فرلان) محالهما اذا كانت الحفنة بعدد اويات او دونها فان زانت فيظهر ان المنع اتفاق (و) الشرط الخمس (ان تبين) أى تذكر عند عقد السلم (صفاته) أى المسلم فيه (التي تختلف) باختلاف (القيمة فى السلم) أى السلم فيه (عادة) قال المازري الصفات التى تجب الاحاطة بها هى التى يختلف الثمن باختلافها بيز بدعند وجود بعضها وينقص عندا تنقص بعضها اهو مثل الصفات التى تختلف بها القيمة يقال (كالنوع) يحتمل حقيقة كالانسان والفرس ويحتمل الصنف كالرومى والحبشى (و) يبين معه صفة (الجودة والرداءة) (التوسط) (بينهما) ولا بد من بيان هذه الاوصاف فى كل مسلم فيه (و) يزيد بيان اللون فى الحيوان والثوب والعسل (و) يزيد بيان (مرعاه) أى ما برعاه نحل العسل لا اختلاف ثمنه باختلافه (و) يبين ما تقدم (فى التمر والحوت) (و) يزيد فيها بيان (الناحية) التى يجلب منها ككون التمر مدنياً وكون الحوت اسكندرياً واسيوسياً (و) يزيد فيها بيان (القدر) أى السكبر والصغرا والتوسط بينهما (و) يبين ما تقدم (فى البر) بضم الموحدة (و) يزيد (جده) أى كونه جديداً أو قد يسا ان اختلف الثمن بهما (و) يبان (ملته) وضامره (ان اختلف الثمن بهما) اذ الضامر يراد للزراعة لا لكل والمتملى يراد لكل لا للزراعة (و) يزيد بيان كونها (حمراء)

وهو قمع الشام (أو محمولة) أي بيضاء وهو قمع مصر أن عقد السلم (يلد) بائنتوين (هما) أي السمراء والمحمولة موجودان (به) أي البلد بنبات فيه بل (ولو كان) به (بالحمل) إليه من غيره فإن كان يلد غلب به أحدهما فلا يجب البيان ولذا قال (بخلاف مصر) بمنع الصرف لارادة البلدة المعينة فلا يشترط في السلم فيها بيان سمراء أو محمولة وإذا لم يبين (فالمحمولة) يقضي بها فيها اذهى الغالب فيها ويقال مثل هذا في قوله (و) بخلاف (الشام) فالسمراء (يقضي بها فيها) (و) بخلاف (بقي) أي خال من الغلت (أو غلت) أي مخلوط بتراب أو غيره فلا يشترط بياضه نعم يندب (إذا سلم في الحيوان) الناطق أو غيره ذكر الاوصاف السابقة (و) بين (سنه) أي عمره فيقول في الرقيق عمره ثمان أو عشر سنين مثلاً وفي غيره سنة أو سنتان أو ثلاث مثلاً (و) بين (الذكورة والسمن وضدهما) أي الاثوثة والهزال (و) يزيد (في اللحم) على ما تقدم كون الماخوذ منه (خصياً) أو خلا (وراعياً أو معلوقاً) (ولا) يشترط بيان كونه (من جنب) ولو اختلفت الأغراض به قيل لا بن القاسم أحتاج لذكر كونه من جنب أو يدق لا انما يقوله اهل العراق وهو باطل (و) يذكر (في) الرقيق ما تقدم (و) يزيد (القد) بفتح القاف وشد الدال طوله وعرضه (و) (و) يزيد في الرقيق (البكارة) أو الثيوبة (اللون) الخاص ككونه شديداً السواد أو ماثلاً إلى حمرة أو صفرة وكون البياض ناصعاً أو مشرباً بحمرة أو صفرة (قال) المازري من نفسه (و) يزيد في الرقيق (كالدعج) أي شدة سواد العين مع سعتها وأدخات الكفاف الشبهة والكحجلة والزرقة (ونكثم الوجه) أي كثرة لحمه (و) يذكر (في الثياب) ما لا يقدم (و) يزيد (الرقعة والصفافة وضدهما) أي الثخن والشفافية والطول والعرض (و) يزيد (في الزيت) الجنس (المعصر منه) زيتوناً أو سمياً (٧١) أو غيرهما (و) يزيد (أي مصر به) من معصرة أو ماء لا اختلاف ثمنه بهما (وحمل)

أو محمولة ببلد هبابه ولو بالحمل بخلاف مصر فالمحمولة والشام فالسمراء وتقي أو غلت وفي الحيوان سنه والذكورة والسمن وضدهما وفي اللحم وخصياً وراعياً أو معلوقاً لا من كجنب وفي الرقيق والقد والبكارة واللون قال وكالدعج ونكثم الوجه وفي الثوب والرقعة والصفافة وضدهما وفي الزيت المضر منه وبما يضره وحمل في الجيد والردى على الغالب وإلا فالوسط وكونه ديناً وجوده عند حلوله وإن انقطع قبله لا نسل حيوان عين وقل أو حائط وشرط إن سمي سلفاً لا يبعأزهاؤه وسعة الحائط وكيفية قبضه ولما ليكه وشروعه وإن لنصف شهر

أي المسلم فيه (ديناً) أي شيئاً موصوفاً متعلقاً بذمة المسلم إليه لا نه أن كان معيناً عنده أزم بيع معين يتأخر قبضه وإذ كان عند غيره أزم بيع معين ليس عنده (و) الشرط السابغ (وجوده) أي المسلم فيه غالباً (عند حلول) أجزا (ه) الشروط حال عقده أن استمر وجوده في الاجل كله بل (و) انقطع (أي لم يوجد المسلم فيه) قبل (حلول) الاجل المضروب له (ه) وانقطع عند حلوله نادر فيجوز السلم في محقق أو غالب الوجود عند حلوله (لا) في (نسل حيوان عين وقل) الحيوان الذي أسلم في نسله لتزدد رأس المال بين السلفية والتمنية لا به ليس محقق الوجود ولا غالبه (أو) أي ولا يجوز السلم في ثمر (حائط) عين لذلك أي تزداد رأس المال بين الثمنية والسلفية ولأن شرط المسلم فيه كونه ديناً في الذمة ونسل الحيوان المعين القليل وثمر الحائط المعين ليسا ديناً (وشرط) في العقد على ثمر الحائط الصغير المعين (أن سمي) العقد عليه (سلفاً) بمازاً فلا ينافي ما قبله لا نه في السلم الحقيقي (لا) أن سمي (بيعا) ونائب فاعل شرط (أزهاؤه) أي الثمر فلو سمي بيعا فلا يشترط فيه بيان كيفية قبضه ويحمل على الحلول لأن لفظ البيع يقتضي التناجز واما أن سميها سلفاً فان اشترط ما يأخذ كل يوم أماناً وقت عقد البيع أو من بعد اجل ضر به فذلك جائز وإن لم يضرب ولا ذكر ما يأخذ كل يوم فالبيع فاسد لا نه لما سميها سلفاً وكان لفظ السلم يقتضي التراخي علم أنهما قصد التأخير ففسد لذلك وشرط أيضاً (سعة الحائط) بحيث يغالب استيفاء القدر المشتري من ثمره لكثرة شجره (و) شرط أيضاً بيان كيفية (قبضه) أي الثمر المشتري أمثوا إياهم متفرقاً أو قدراً يأخذ منه كل يوم فان سمي بيعا فلا يشترط ذلك ويحمل على الحلول (و) شرط أيضاً في التسمية بيعاً والتسمية سلفاً اسلامه (لما ليكه) أي الحائط (و) شرط فيهما أيضاً (شروعه) أي المسلم في اخذ الثمرة من يوم العقد بل (و) ان تأخر الشرع فيه (لنصف شهر) لأن أكثر فجائز

(و) يشترط فيهما أيضا (أخذه) أي الثمر أي انتهاء أخذه لجميع ما اشتراه خال كون المأخوذ (بسر أو رطبا) وز بدشر ط سابع وهو اشتراط أحده كذلك فلا يكفي إلا خذ من غير شرط ولا الشرط من غير أخذ (لا) يصح الشراء أن أخذ حال كمر نه (تمرا) ليمده من الزهر (فان شرط) لمسلم (تمر الرطب) لو جود حال العقد صريحا أو التزاما بشرط في كيفية قبضه أياما صير فيها تمرا (مضى) العقد فلا يفسخ (بقبضه) أي الثمر ولو قيل تتمره لانه ليس من الحرام البين (وهل) الثمر (الزهر) المشرط تتمره (كذلك) أي مثل الرطب المشرط تتمره في مضي بيعه بقبضه (وعليه إلا كثر) من شراح المدونة (أو) لا يعضى بقبضه بل (و) كالبيع (في) فسلخه بعد قبضه إلا بمقوت لبعده المزمى من الثمر في الجواب (تا ويلان) في فهم قوله أن أسلم بعد زهره وشرط أخذه تمر الم يجوز لبعده وقلة أمن الجوائج فيه (فان) اشترى ثمرا حائطا معين وأخذ بهضه (وانقطع) باقي ثمره بجائحة أو تعيب أو أكله عيال البائع لزم المشتري ما قبضه منه بحصته من الثمن وانفسخ العقد فيما بقي لانه يبيع لاسلم ويبع للمثل المعين بنفسه يتلفه أو عديمه قبل قبضه لانه ليس في الذمة قال ابن عبد السلام لا ر المبيع في هذه المسئلة معين حكمه حكم سائر المعينات وليس من المسلم في شيء (و) رجوع (المشتري على البائع) بحصة ما بقي له من الثمر من ثمنه انقضاء لا يجوز له البقاء له ماله بل لما أخذ ما بقي له من ثمره لانه يفسخ دين في دين ولنع السلم فيه قبل بدو صلاحه لانه غرر فالصير اليه أشد غرر. اوله أن يأخذ بحصة ما بقي شيئا معجولا ولو طعما (وهل) الرجوع بحصة ما بقي من الثمن (على القيمة) بان يقوم ما قبض من الثمر في وقته وما لم يقبض كذلك وتنسب قيمة ما لم يقبض لجموعهما وبمثل نسبتها يرجع من الثمن (أو) الرجوع بحصة ما بقي من الثمن (على) قدر (المكيله) (٧٢) بما أخذ وما لم يأخذ فان كان المأخوذ وسقيا وكان ما لم يؤخذ وسقا رجع

وأخذه بسر أو رطبا لا ثمرا فإن شرط تتمر الرطب مضي بقبضه وهل المزمى كذلك وعليه إلا كثر أو كلبيع الفاسد تا ويلان فإن انقطع رجوع بحصة ما بقي وهل على القيمة وعليه إلا كثر أو على المكيله تا ويلان وهل القرية الصغيرة كذلك أو إلا في وجوب تعجيل النقد فيها أو تخالفه فيه وفي السلم لمن لا ملك له تا ويلات وإن انقطع ماله إبان أو من قرية خير المشتري في الفسخ والبقاء وإن قبض البعض وجب التأخير إلا أن يرضيا بالحماسة ولو كان رأس المال مقوما ويجوز فيما طسبح واللؤلؤ والعنبر والجواهر والزجاج والجص

ثلث الثمن في الجواب (تا ويلان) مجلهما إذا اشتراه على أخذه شيئا فشيئا فان اشتراه على أخذه في يوم أو يومين الرجوع بحسب المكيله انفاقا (وهل القرية الصغيرة) التي ينقطع ثمرها في بعض أبا نه من السنة (كذلك) أي مثل الحائط المعين في لشرط ما سبق في السلم في ثمرها (أو) هي كذلك (الاي) وجوب تعجيل النقد أي رأس مال السلم حقيقة أو حكما بتأخير ثلاثه أيام ولو بشرطه حال كون

تعجيله (في) السلم في ثمرها أي القرية الصغيرة لانه مضمون في لثمة فله أو سلم حقيقة بخلاف السلم في حائط معين فلا يجب تعجيل النقد فيه ويجوز تأخيره أكثر من ثلاثة أيام لانه يبيع معين وتسميته سائما محار (أنه) أي بخلاف القرية الصغيرة لحائط معين (وه) أي في وجوب تعجيل النقد فيها (وي) جوار (اسلم) في ثمرها (لن لا ملك له) فيها بخلاف الحائط معين فلا يجوز السلم في ثمره لانه لا ملك له في الجواب (تا ويلات) ثلاثة تخالفه في وجهين منه (وا) سلم سلم حقيقة في ثمره (انقطع ما) أي الثمر المسلم فيه الذي (له إبان) أي وقت معين لا يوجد في غير معادة وكان انقطاعه قبل قبض شيء منه (أو) أسلم في ثمر قرية معينة مامونة من انقطاع ثمرها في أثناء إبان نه من السنة وانقطع ماله إبان (من قرية) معينة مامونة قبل قبض شيء منه (خير المشتري في الفسخ) للسلم والرجوع برأس ماله أو عوضه على المسلم اليه (و) في (البقاء) للسلم للعام القابل وأخذ المسلم فيه من ثمره (وان) كان أسلم في ثمره إبان (وقبض البعض) من الثمر وفات إبان قبل قبض باقيه (وجب) التأخير للعام القابل لما أخذ الباقي من ثمره في كل حال (الأن يرضا) أي المتبايعان (بالفسخ) والحامسة (فلهما ذلك) في السلم الحقيقي وفي السلم في ثمر قرية مامونة نقول الى هذا يرجع الامام مالك رضي الله تعالى عنه لتعلق المسلم به بالذمة فلا يبطل بقوات الا بان كالدین ولهما لرضا بالفسخ والحامسة ان كان رأس المال مثيبا بل (ولو كان رأس المال مقوما) كمروض وحيوان لجواز الاقالة على غير رأس المال (ومجوز) السلم (نما) أي طعام (طبخ) ان بينت صفته (و) يحه زفي (اللؤلؤ) للقدرة على حصر صفته بذكر جنسه وعدده ووزن كل حبة ووزن صفتها (والعنبر) والصحيح انه ثمر شجر ينبت في قاع البحر فيرميه بساحله (و) في (الجواهر) أي كبير اللؤلؤ (والزجاج) بتثليث الزاى واحده زجاجة (والجص) ويسمي في عرف مصر الجبس وهو حجر يحرق

والزرنيخ

يطحن تبني به السلام وتبيض به الحيطان (والزرنيخ) معدن معروف (و) يجوز السلم في (احمال الخطب) قال الباجي وعندى انه يعمل في كل بلد يعرفهم فيه اهـ فما كان عرفهم انه يضبط بالوزن أو الاحمال عمل به (و) يجوز السلم في (الادم) بفتح الهمزة أي الجلد المدبوغ والمراد به هنا ما يشمل غيره (و) في (صوف) مضبوط (بالوزن) كالقنطار (لا بالجزء) جمع جزء لعدم انضباطها لاختلافها بالكبر والصغير والغزارة والخفة ويجوز شراؤه على غير وجه السلم بالجزء تحرياً وبالوزن مع رؤية الغنم (و) يجوز السلم في نصول (سيوف) وسكاكين (و) يجوز شراء (تور) بفتح التاء اناء مفتوح يشبه الطشت من نحو نحاس شرع فيه العامل (ليكمل) ويدخل في ضمان مشترية بالعقد ويضمنه بائعه ضمان الصانع وفي اطلاق السلم عليه تجوز وانما هو بيع معين فكذا اشترط فيه الشروع حين العقد أو ما قرب منه كخمسة عشر يوماً (و) يجوز (الشراء) لجملة مضبوطة كقنطار تؤخذ في أيام كل يوم قدر معلوما حتى تنتهي (من) عامل (دائم العمل) حقيقة بان لا يفر عنه غالباً أو حكماً بان كان من أهل حرفة الشيء المشتري ليسر عنه فيشبه المعقود عليه المعين والعقد في هذه لازم لهما فليس لاحدهما فسخه ومثل الدائم العمل فقال (كالخباز) والجار والطباخ (وهو) أي الشراء من دائم العمل (بيع) فلا يشترط فيه تعجيل الثمن ولا تأجيل الثمن لقول سالم بن عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهم كنا نبتاع اللحم من الجزارين بسعر معلوم كل يوم رطلين أو ثلاثة بشرط دفع الثمن من العطاء الذي يعطيه الامام من بيت المال وقال مالك رضي الله تعالى عنه لا أرى به بأساً اذا كان وقت العطاء معروفاً وما مونا (وان لم يدم) عمله لا حقيقة ولا حكماً بان كان يعمل مرة ويترك أخرى واشترى منه بهذه الحالة (فهو) أي العقد (سلم) حقيقي لا يبل فيشترط فيه شروط السلم التي منها بقاء المسلم فيه الى خمسة عشر يوماً أو أكثر وتعجيل رأس المال وشبهه في الجواز على وجه السلم فقال (كاستصناع سيف أو سرج) فيجوز بشرط السلم من وصف العمل وضرب الاجل وتعجيل رأس المال وكون المعمول منه والعمل (٧٣) في الذمة (وفسد) السلم (بتعيين) الشيء (المعمول منه) كالخديد (أو)

والزَّرْنِيخِ وَاحْتِمَالِ الْخَطَبِ وَالْأَدَمِ وَصُوفٍ بِالْوِزْنِ لَا بِالْجِزْرِ وَالسِّيُوفِ وَتُورٍ لِيُكْمَلَ وَالشَّرَاءِ مِنْ دَائِمِ الْعَمَلِ كَالْخَبَّازِ وَهُوَ بَيْعٌ وَأَنْ لَمْ يَدَمْ فَهُوَ سَلَمٌ كَأَسْتِصْنَاعِ سَيْفٍ أَوْ سَرَجٍ وَفَسَدَ بَتَعْيِينِ الْمَعْمُولِ مِنْهُ أَوْ الْعَامِلِ وَإِنْ اشْتَرَى الْمَعْمُولَ مِنْهُ وَاسْتَأْجَرَهُ جَازَ أَنْ يَشْرَعَ عَيْنَ عَامِلِهِ أَمْ لَا لَا فِيمَا لَا يُمْكِنُ وَصَفُهُ كَثَرَابِ الْمَعْدِنِ وَالْأَرْضِ وَالْدَّارِ وَالْجِزَافِ وَمَا لَا يُوْجَدُ وَحَدِيدٍ وَأَنْ لَمْ يُخْرَجْ

تعيين الشخص (العامل) وأولى تعيينها معاً لشدة الغرر ففي المدونة ومن استصنع طشتاً أو تورا أو قلنسوة أو خفا أو غير ذلك مما يعمل في الأسواق بصفة معلومة فإن كان مضموناً الى مثل اجل السلم ولم يشترط

(١٠ — جواهر الاكلیل — ثاني) عمل رجل بعينه ولا شيئاً بعينه يعمل منه جاز ذلك اذا قدم

رأس المال مكانه أو الى يوم أو يومين فان ضرب لرأس المال أجلاً بعيداً لم يجز وصار ديناً بدنياً وان اشترط عمله من نحاس أو حديد بعينه أو ظواهر معينة أي جلود معينة أو عمل رجل بعينه لم يجز وان نقده لا نه غرراً لا يدرى أي سلم الى ذلك الاجل أم لا ولا يكون السلف في شيء بعينه اهـ (وان اشترى) شخص انشئ (المعمول منه) كالخديد والنحاس والجلد من صانع (واستأجره) أي المشتري على عمله سيقاً أو تورا أو سرجاً مثلاً (جاز) على المشهور من جواز الجمع بين البيع والاجارة في عقد واحد (ان شرع) البائع في العمل ولو حكماً بتأخيره ثلاثة أيام وسواء (عين) المشتري (عامله أم لا) وفارقت هذه المسألة التي قبلها بأن التي قبلها لم يدخل فيها المبيع في ملك المشتري أو لا وهذه دخل في ملكه ثم أجره على عمله (و) يجوز السلم (فيما) أي شيء لا يمكن (وصفه) وصفاً كاشفاً لحقيقته ورافعاً لجهالة (كثراب المعدن) لذهب أو فضة أو غيرهما وعجوة وحناء مخلوطين برمل وتراب حانوت صائغ (ولا) يجوز السلم في العقار كـ (الارض والدور) لأن شرط السلم بيان صفته التي تختلف الأغراض فيها وكو نه دينا في الذمة ولا يمكن اجتماعها في بيان صفته وكو نه دينا في الذمة لأن من صفاته التي تختلف فيها الأغراض محلّه وبذكره يتعين خارجاً ولا يكون في الذمة (و) لا يجوز السلم في (الجزاف) لأن من شرط صحة بيعه رؤيته ومن شروط صحة السلم كو نه دينا في الذمة وهذا لا يجتمعان (و) لا يجوز السلم (فيما) أي شيء (لا يوجد) أصلاً أو نادراً ككبار اللؤلؤ لا تنفعا شرط وجوده عند حلوله في المقدمات ففسلأى سلم الدنانير والدرهم جائز في كل شيء من كل العروض والطعام والرقيق والحيوان وجميع الأشياء حاشاً أربعة أحدها مالا يصح الانتقال به من الدور والارضين والثاني مالا يحاط بصفته مثل تراب المعادن والجزاف مما يصح بيعه جزافاً والثالث ما يتعدى وجوده والرابع مالا يجوز بيعه بحال كثراب الصواغين والخمر والخنزير وجلود الميتة وجميع النجاسات (و) لا يجوز سلم (حديد) ان كانت السيوف تخرج منه بل (وان لم يخرج

منه السيف في سيف أو بالعكس) أي سلم سيف في حديد وان لم يخرج منه السيف لان الصنعة المفارقة لغو فلا تعتبر في نقل الشيء
المصنوع عن جنسه (و) يمنع سلم (كتان) شعر غير مغزول (غليظ في رقيقه) أي الكتان (ان لم يغزلا) أي الكتان الغليظ
والكتان الرقيق قال ابن ناجي لان غليظ الكتان قد يما لج فيجعل منه ما يجعل من رقيقه ومفهوم الشرط جواره ان غزلا لا اختلاف
منفعتهما كغليظ ثياب كتان في رقيقها (و) لا يجوز السلم في (ثوب) نسيج بعضه (ليكمل) للمسلم بمصنعة خاصة ولو شرط انه ان
خرج بخلافها يبدله بغيره حيث لم يكن عند الغزل فان كثر عنده الغزل بحيث ينسج منه ثوب آخر ان خرج الاول على
خلاف الصفة المشترطة جاز (و) لا يجوز سلم شيء (مصنوع قدم) أي جعل رأس مال سلم لا صله المصنوع هو منه حال كونه (لا يعود)
وأولى ان كان يعود المصنوع غير مصنوع حال كونه (هين الصنعة) أي سهلها ومثل له بقوله (كافضل) من كتان يسلم في كتان لان صنعته
لم يخرج عن أصله على المشهور عند المازري وابن الحاجب وبنين مفهوم هين الصنعة بقوله (بخلاف النسيج) أي المندسوج فيجوز سلمه في
أصله لان صنعته لصعوبتها تخرج عن أصله فيجوز سلم ثوب من كتان في غزل كتان أو شعره (الاثياب الخبز) أي الحرير فلا يجوز سلمها
في الحرير رأس مال له كسلم كتان في ثوب أو نحاس في ثوب (وان قدم أصله اعتبر الاجل) المضروب بينهما للمسلم فيه فان كان يسع صنعة
الأصل المقدم منع للمزاينة لا نه اجاز على الصنعة بما يفضل من الأصل ان فضل منه شيء وان ذهب عمله باطلا أي بلا أجر وان كان
لا يسع ذلك جاز الاتقاء المانع وذكر مفهوم لا يعود فقال (وان عاد) المصنوع غير هين الصنعة أي أمكن عوده لا صله (اعتبر) أي لوحظ
الاجل (فيهما) أي سلم المصنوع في أصله وسلم أصله فيه فان وسع (٧٤) الاجل جعل المصنوع من أصله أو جعل أصله منه امتنع السلم

منه السيف في سيف وبالعكس ولا كتان غليظ في رقيقه ان لم يغزلا
وثوب ليكمل ومصنوع قدم لا يعود هين الصنعة كالغزل بخلاف النسيج
الاثياب الخبز وان قدم أصله اعتبر الاجل وان عاد اعتبر قيمها والمصنوعان
يعودان ينظر للمنفعة وجاز قيل زمانه قبول صفته فقط كقبول محله في
العرض مطلقا وفي الطعام ان حل ان لم يدفع كراءه ولزم بعدها كقاضي ان
غاب وجاز أجود وأردأ لا أقل الا عن مثله ويبرى

والاجاز كسلم آلة من نحاس أو
رصاص في نحاس أو رصاص أو
عكسه (و) الشيطان المصنوعان
من جنس واحد كنحاس أو
كتان سلم أحدهما في الآخر
حال كونهما (يعودان) أي يمكن
عودهما لأصلهما (ينظر
للمنفعة) المقصودة منهما
فان اتحدت أو تقاربت كإبريق
من نحاس في مثله منع وان تباعدت

كإبريق في طشت كلاهما من نحاس جاز (و) جاز للمسلم (قبل) حلول (زمانه) أي أجل المسلم فيه
(قبول) موصوف (صفته) أي المسلم فيه وجاز له عدم قبوله ويجوز للمسلم اليه دفعه قبله وعدمه لان الاجل حق لها واحترز بقوله
(فقط) عن الاجود والادنى والاكثر والاقبل ولا يجوز قبوله قبله لا نه يلزم على قبول الاجود والاكثر حظ الضمان وازيدك وعلى
قبول الادنى او الاقل ضيع وتعجل وشبه في الجواز فقال (ك) قبول موصوف صفته (قبل) وصول (محله) أي المسلم فيه الذي
اشترط دفعه فيه فيجوز (في العرض) بفتح العين المهملة وسكون الراء اراد به مقابل الطعام بقرينة المقابلة أي بالطعام (مطلقا) عن
التقييد بحلول اجله وهذا ضعيف والمذهب انه لا بد للجواز من حلول اجل العرض (و) جاز قبول صفته قبل محله (في الطعام) المسلم فيه
(ان حل) اجله فان لم يحل منع لا نه ساف جر نفعاً للمسلم وهو سقوط ضما نه عنه الى حلول اجله ويبيع لطعام المعاوضة قبل قبضه لان
المعجل عوض عن الطعام الذي لم يجب عليه الآن ومحل جواز القضاء قبل محله والطعام اللذين حل اجلهما (ان لم يدفع) المسلم
اليه للمسلم (كراء) محله من موضع قبضه لموضع الشراء فان دفعه فلا يجوز لان الحل بمنزلة الاجل فيلزم حظ الضمان وازيدك (ولزم
قبول المسلم فيه طعاما كان أو غيره) (بعد) بلوغ (هما) أي الاجل والحل ان اتاه بجمعيه فان اتاه ببعضه فلا يلزمه قبوله (ك) قبول
(قاضي) أي من ولاه الامام منصب القضاء اذا اتاه المسلم اليه بالمسلم فيه بقدره وصفته بعد حلول اجله في محله فيلزمه قبوله (ان غاب)
المسلم عن محل قبضه وليس له وكيل خاص فيه (و) ان دفع المسلم اليه للمسلم بعدها شيأ أجود أو اراد من المسلم فيه (جاز قبول المسلم)
(اجود) أي ازيد جودة وحسنا من المسلم فيه بعد هالاه حسن قضاء من المسلم اليه (و) جاز قبول المسلم (أردأ) من المسلم فيه
لانه حسن اقتضاء (لا) يجوز قبول (أقل) من المسلم فيه قدرا كعشرة عن أحد عشر أو أردب عن أكثر منه ولو كان أجود منه
للاتهام على بيع طعام بطعام من صنعه غير مماثل له (الا) أن ياخذ الاقل (عن مثله) من المسلم فيه قدرا (ويبرى) المسلم المسلم

اليه (ما) أي القدر الذي (زاد) المسلم فيه على الماخوذ فيجوز لسلامته من الفضل في الطعامين المتحدى الصنف (ولا) يجوز (دقيق) أي أخذه قضاء (عن قمح) مسلم فيه (و) لا يجوز (عكسه) أي أخذ قمح قضاء عن دقيق مسلم فيه بناء على أن الطحين ينتقل فصلارجنسين فلزم فيهما بيع طعام المعاوضة قبل قبضه (و) جاز قضاء المسلم فيه قبل حلول أجله وبعده (بغير جنسه) أي بغير جنس المسلم فيه (ان جاز بيعه) أي المسلم فيه (قبل قبضه) من المسلم اليه بان لم يكن طاهما (و) ان جاز (بيعه) أي الماخوذ (بالمسلم فيه) مناجزة) أي مقابضة بلا تأخير بان لم يكن أحدهما لحما والآخر حيوانا من جنسه (و) جاز (أن يسلم فيه) أي الماخوذ (رأس المال) بان لم يكن أحدهما دنانير والآخر دراهم (لا) يجوز قضاء (طعام) مسلم فيه بغير جنسه من نقد أو عرض أو حيوان أو طعام لانه بيع لطعام المعاوضة قبل قبضه فهذا يحتز جاز بيعه قبل قبضه (و) لا يجوز قضاء (لحم) مسلم فيه (بحيوان) من جنسه لانها مزبنة (و) لا يجوز أن يقضي عن المسلم فيه (ذهب ورأس المال ورق) لامتناع سلم الورق في الذهب فهذا يحتز و أن يسلم فيه رأس المال (و) لا يجوز (عكسه) أي القضاء عن المسلم فيه بورق ورأس المال ذهب لامتناع سلم الذهب في الورق (و) ان أسلم في ثوب موصوف الى أجل معلوم (جاز) له (بعد) حلول (أجله) أي المسلم فيه (الزيادة) للمسلم اليه على رأس المال (لزيادة طول) أي ليعطيه ثوبا أطول أو أعرض أو أصفق بما وصفه ان عينه وعجله له قبل افتراقهما وشبه في الجواز فقال (ك) زيادة المسلم على رأس المال (قبله) أي الاجل ليزيد المسلم اليه المسلم فيه طولاً على طول المشرط ولا فيجوز (ان عجل) المسلم (دراهمه) المزيادة على رأس المال للمسلم اليه ولو حكما بتأخيرها ثلاثة أيام لانه سلم مؤتلف وأجلت الزيادة كأجل (٧٥) السلم وبقي من أجل الاصل نصف شهر

فاكثر (و) جاز لمن دفع غزلا لمن ينسجه له ثوبا طوله كذا وعرضه كذا ثم قبل حلول الاجل عجل له دراهم مع (غزل ينسجه) له ويزيده في طول الشقة أو عرضها ونحوه فلا بأس بذلك لانهما صفتان وهذه اجارة وهي بيع من البيوع بنفسها ما يفسد البيع ولكن الزيادة في العرض انما يمكن اذا كان

بِمَا زَادَ وَلَا دَقِيقٌ عَنْ قَمَحٍ وَعَكْسُهُ وَبَغَيْرِ جَنْسِهِ إِنْ جَازَ بَيْعُهُ قَبْلَ قَبْضِهِ وَبَيْعُهُ بِالْمُسْلِمِ فِيهِ مُنَاجَزَةٌ وَأَنْ يُسَلَّمَ فِيهِ رَأْسُ الْمَالِ لِطَعَامٍ وَلَحْمٍ بِحَيَوَانٍ وَذَهَبٍ وَرَأْسُ الْمَالِ وَرَقٍ وَعَكْسُهُ وَجَازَ بَعْدَ أَجَلِهِ الزِّيَادَةُ لِيَزِيدَهُ طُولًا كَقَبْلِهِ إِنْ عَجَلَ دَرَاهِمَهُ وَغَزَلَ يَنْسِجُهُ لَا أَعْرَضَ أَوْ أَصْفَقَ وَلَا يَلْزَمُ دَفْعُهُ بِغَيْرِ مَحَلٍّ وَلَوْ خَفَّ حَمْلُهُ
(فصل) يجوز قرض ما يسلم فيه فقط إلا جارية محل للمستقرض ورُدَّتْ إِلَّا أَنْ تَقُوتَ عِنْدَهُ بِمَفُوتِ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ فَالْقِيَمَةُ كَفَاسِدِهِ وَحَرَمَ هَدِيَّتُهُ

ذلك قبل نسيج شيء من الشقة (لا) ان زاده قبل الاجل دراهم ليعطيه اذا حل الاجل (أعرض أو أصفق) من المشرط فلا يجوز لانه صفة أخرى فهو فسخ دين في دين ان لم يشترط تعجيله كله والا جاز بشرط مخالفة الماخوذ للاول مخالفة نسيج سلم أحدهما في الآخر والا كان قضاء قبل الاجل بأرد أو أوجه (د) ولا يلزم (المسلم اليه) (دفعه) أي المسلم فيه اذا طلب منه (بغير محله) الذي يقضي فيه ان تقل حمله بل (ولو خف حمله) أي المسلم فيه كجوه ولا يلزم المسلم قبوله بغير محله ولو خف حمله (فصل) في بيان أحكام القرض وما يتعلق به وقرنه بالسلم لتشابه ما في دفع مال معجل في مال مؤخر وأشار بقوله (يجوز) أي يندب الى أن الاصل فيه ذلك وقد يعرض له ما يحرمه أو يوجبها ويكرهه وفاعل يجوز (قرض) وهو شرعا دفع متمول في مثله غير معجل لنفع أخذه فقط (ما) أي المتمول الذي (يسلم فيه فقط) من عين و عرض وطعام وحيوان ورقيق فلا يجوز قرض ما لا يسلم فيه كارض ودار وبستان وتراب صائغ ومعدن وجوه نفيس وجزاف ولما شمل قوله ما يسلم فيه الجارية وقد نص الامام مالك رضي الله تعالى عنه على منع قرضها استثناء فقال (الا جارية) أي أمة شبيهة بالسفينة في سرعة الجري ثم صار حقيقة عرفية (محل) من جهة الامتناع بها (للمستقرض) فلا يجوز قرضها لما يلزم عليه من اعارة الفرج لان للمقرض رد عين القرض ومفهوم الصفة جواز قرضها لمن لا محل له كبحر وماء ومراة وصغيرة فلا تشبه فيجوز للنساء اقتراض الجوارى (و) ان أقرضت الجارية لمن محل له فسخ قرضها (وردت) لقرضها في كل حال (الأن تقوت بمفوت البيع الفاسد) من حواله سوق فاعلى فان قاتت بذلك (فالقائمة) تلزم المقرض على المنصوص وأتى بقوله (كفاسده) أي البيع وان علم بما قبله ليغيد اعتبارها يوم القبض وان القرض اذا فسد يرد الى فاسد أصله وهو البيع لا الى صحيح نفسه الذي ترد فيه العين أو المثل ولعل وجه كون البيع أصلا للقرض ان الاصل في دفع المال في عرض المسكينة (وحرمة هديته) أي اهداء المقرض لمقرضه

بلاية (لأنه لا يسلف بزيادة (أن لم يتقدم مثلها) أي الهدية بينهما على القرض فان تقدم ذلك فلا تحرم (أو) لم يحدث (بينهما بعد القرض) (موجب) أي سبب للاهداء فان حدث كصهارة وجوار فلا تحرم وشبهه في الحرمة فقال (ك) هدية (رب) أي مالك (القرض) بكسر القاف أي المال المدفوع لمن يتجر فيه بحظه معلوم من ربحه لعامله (و) هدية (عامله) أي المتجر في القراض لرب المال فتحرم من كل منهما للآخر لأنها مضمومة على أنهما قصد أباهما إتمام العمل في المال وسواء أهدى أحدهما للآخر قبل شغل المال اتفاقا بل (ولو بعد شغل المال على الأرجح) عند ابن يونس من الخلاف نظرا للمال ومقابله الجواز بعده نظر الحال (و) كهدية إلى (القاضي) فتحرم لا هارشوة وقد قال رسول الله ﷺ لعن الله الراشي والمرشئ (أو جرم منعة) للمقرض ومثل الجر المنعفة فقال (كشرط) قضاء شيء (عقن) أي متعفن أو مسوس (ب) شيء (سالم) من العقن والسوس ومبول يباس وقديم مجديد فيمنع على المشهور ومفهوم الشرط جواز قضاء عقن سالم إذا كان بلا شرط ولا عادة وهو كذلك لأنه حسن قضاء وقد قال النبي ﷺ خير الناس أحسنهم قضاء (و) شرط دفع مثل (دقيق أو كعك) مسلف ببلد بشرط مثله (ببلد) آخر غير بلد القرض ليسقط المقرض عن نفسه كلفة حمله من بلد إلى البلد الآخر كان يسلفه بمصر دقيقا أو كعكا بشرط دفع قضائه بمكة فيمنع على المشهور ولو لا حاجة ويجوز بلا شرط (أو) شرط قضاء خبز فرن (خبز) (ملة) بفتح الميم أي رما دحار يخبز به أو حفرة يجعل فيها رما دحار يخبز به وخبز الملة أحسن (٧٦) من خبر القرن وقيل بالعكس (أو) شرط قضاء (عين) أي ذات نقد كانت أو غيره (عظم حملها) ببلد آخر فيمنع على المشهور انفع المقرض بدفع مؤنة حملها عن نفسه وشبهه في المنع فقال (كسفتجة) بفتح السين المهملة وسكون الفاء وفتح الفوقية والجيم لفظ أعجمي أي ورقة يكتبها مقرض ببلد كصر لوكيله ببلد آخر كسكة ليقضي عنه بها ما اقترضه بمصر فيمنع لا انتفاع المقرض بدفع كلفة ما اقترضه عن نفسه من مصر إلى مكة وغرره برا وبحرا (الأن يعم الخوف) البر

إِنْ لَمْ يَتَقَدَّمْ مِثْلُهَا أَوْ يَحْدُثْ مُوجِبٌ كَرَبِّ الْقِرَاضِ وَعَامِلِهِ وَلَوْ بَعْدَ شَغْلِ الْمَالِ عَلَى الْأَرْجَحِ وَذِي الْجَاهِ وَالْقَاضِي وَمُبَايَعَتُهُ مُسَاحَةً أَوْ جَرُّ مَنْفَعَةٍ كَشَرَطِ عَفْنٍ بِسَالِمٍ وَدَقِيقٍ أَوْ كَعَكٍ بِبِلَدٍ أَوْ خَبْزِ فُرْنٍ بِمِلَّةٍ أَوْ عَيْنٍ عَظُمَ حَمْلُهَا كَسَفْتَجَةٍ إِلَّا أَنْ يَعْمَ الْخَوْفُ وَكَعَيْنٍ كَرِهَتْ إِقَامَتَهَا إِلَّا أَنْ يَقُومَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْقَصْدَ نَفْعُ الْمُقْتَرَضِ فَقَطُّ فِي الْجَمِيعِ كَفَدَانٍ مُسْتَحْصِدٍ خَفَتْ مَوْتُهُ عَلَيْهِ يَحْصُدُهُ وَيَدْرُسُهُ وَيَرُدُّ مَكِيلَتَهُ وَمُلْكٌ وَلَمْ يَلْزَمْ رَدُّهُ إِلَّا بِشَرَطٍ أَوْ عَادَةٍ كَأَخْذِهِ بِغَيْرِ مَحَلِّهِ إِلَّا لِلْعَيْنِ (فصل) تجوز المقاصة في ديني العين مطلقا

والبحر فيجوز للضرورة (ك) قرض (عين) أي ذات نقد أو طعام أو عرض أو حيوان (كرهت إقامتها) أن عند مالكها لخوف تلفها بعفن أو سوس مثلا فيحرم قرضها لئلا خذ بلها لانه سلف حر نفعها لغير المقرض (الأن يقوم) أي يوجد (دليل) أي قرينة (علي أن القصد) بقرض ما كرهت إقامته (نفع المقرض فقط) فيجوز (في الجميع) أي جميع المسائل السابقة كما إذا كان المسوس أو القديم باع يأتى ثمنه بأضعافه لمسغبه أو غلاء وشبهه بالمستثنى في الجواز مثلا له بقوله (كفدان) أي مقدار من الزرع (مستحصد) أي حان حصاده (خفت مؤنته) أي سهلت (عليه) أي على مالكه واقراضه لمن (يحصده ويدرسه) ويدريه وينتفع بحبه (ويرد مكيلته) أي مكيلة الحب الذي خرج منه وتبته لمقرضه وإن هلك الزرع قبل حصده فضمانه على مقرضه لانه مما فيه حق توفية (وملك) أي القراض أي ملكه المقرض بالعقد وصار ماله فيقضى على المقرض بدفعه له (ولم يلزم) المقرض (رده) أي رد القراض لمقرضه إلا بعد انتفاعه به انتفاع أمثاله فان رده المقرض وجب على المقرض قبوله أن لم يتغير بتقص لان الاجل حق للمقرض ولو غير عين واستثنى من عدم لزوم رده فقال (الا بشرط أو عادة) برده في وقت معلوم فيلزم رده عملا بالشرط أو عادة وشبهه في عدم اللزوم فقال (كأخذه) أي القرض فلا يلزم رده أن دفعه المقرض له (بغير محله) الذي يقتضى فيه لزادة الكلفة عليه (الا العين) أي الدنانير أو الدراهم المقرضة فيلزم ردها أخذها بغير محله لئلا يخلو بين بلد الدفع وبلد القرض والله أعلم (فصل) في بيان أحكام المقاصة (تجوز المقاصة) المقاصة تاركة مطالب بمثل صنف ما عليه ماله على طأ به (في ديني العين) الدنانير والدراهم (مطلقا) عن التقييد لكونهما من بيع أو من قرض أو أحدهما من بيع والآخر من قرض

ومحل جوازها (ان اتحدوا) أي ديننا العين (قدرا) كعشرين (وصفة) كعشرين و يلزم اتحاد النوع كذهبين سواء (حلا) أي ديننا العين معا (أو) حل (أحدهما) دون الآخر (أم لا) بان كانا مؤجلين معا باجل واحد (وان اختلفا) أي ديننا العين (صفة مع اتحاد النوع) كدنانير محمدية ودرهم يزيدية قال البناني لوقال وان اختلفا صفة أو نوعا لكان أخضر (فكذلك) أي الدينين المتفقين نوعا وصفة في جواز المقاصة فيهما لكن لا مطلقا بل (ان حلا) أي ديننا العين وهي أي المقاصة مع اتحاد النوع مقابلة مافي الذمة ومع اختلافه صرف مافيها وهما جائزان بشرط الحلول (والا) أي وان لم يحل بان اجلا معا أو أحدهما (فلا) تجوز المقاصة لانها مع اتحادها بدل مؤخر ومع اختلافه صرف مؤخر وكلاهما ممنوع وشبه في الجواز ان حلا والمنع ان لم يحل فقال (كان) اتفقا نوعا و (اختلفا) في حال كونهما (من بيع) فتجوز المقاصة فيهما ان حلا والا فلا (والطعامان) المسترقيان في الذمتين (من قرض كذلك) أي ديني العين في جواز المقاصة ان اتفقا قدرا وصفة سواء حلا أم لا أو اختلفا صفة واتحد نوعا أو اختلف (ومعا) أي الطعامان أي المقاصة فيهما حال كونهما مرتبين في الذمتين (من بيع) ان كانا مختلفين في القدر أو النوع أو الصفة بل (ولو) كانا (متفقين) نوعا و قدرا و صفة وسواء حلا أم لا لبيع طعام المعاوضة قبل قبضه في المتفقين والمختلفين والنسبية في طعام بطعام والدين بالدين في غير الحالين (وان) كان أحد الطعامين (من قرض) الاخر من (بيع تجوز) المقاصة فيهما (ان اتفقا) أي الطعامان نوعا وقدرا و صفة (وحلا) معا (لا) تجوز (ان لم يحل) بان كانا (٧٧) مؤجلين (أو) لم يحل (أحدهما) أي الطعامين لاختلاف الأغراض

بالتأجيل ولو لاحدهما فيلزم بيع طعام المعاوضة قبل قبضه (وتجوز) المقاصة (في) الدينين (العرضين مطلقا) عن التقييد بكونهما من بيع أو قرض أو مختلفين وبكونهما حالين (ان اتحدا) أي العرضان (جنسا وصفة) فان اتفقا في الجنس والصفة جازت المقاصة اتفقت الآجال او اختلفت حلا ولم يحل (كان اختلفا) أي العرضان (جنسا واتفقا أجالا) وأولى ان

ان اتحد اقدرا و صفة حلا أو أحدهما أم لا وان اختلفا صفة مع اتحاد النوع أو اختلفا فيه فكذلك ان حلا والا فلا كان اختلفا في بيع والطعامان من قرض كذلك ومنع من بيع ولو متفقين ومن بيع وقرض تجوز ان اتفقا وحلا لان لم يحل أو أحدهما أو تجوز في العرضين مطلقا ان اتحد جنسا و صفة كان اختلفا جنسا واتفقا أجالا وان اختلفا أجالا منعت ان لم يحل أو أحدهما وان اتحد جنسا و الصفة متفقة أو مختلفة جازت ان اتفقا الاجل والا لمطلقا (باب)

الرهن بذل من له البيع ما يباع أو غرر أو لو اشتراط في العقد وثيقة بحق كولي

حلا (وان اختلفا أجالا) بان أجالا باجلين مختلفين (منعت) المقاصة فيهما (ان لم يحل) معا ولا جازت (أو) ان لم يحل (أحدهما) فان حل أحدهما جازت (فان اتحدا) أي العرضان (جنسا والصفة متفقة أو مختلفة جازت) المقاصة فيهما (ان اتفقا الاجل والا فلا) تجوز (مطلقا) عن التقييد بكونهما من بيع أو من قرض أو مختلفين (باب) في بيان حقيقة وأحكام الرهن (الرهن) لغة اللزوم والحبس قال الله تعالى كل نفس بما كسبت رهينة أي عبوسة والراهن دافع الرهن والمرتهن بكسر الهمزة قبضه وفتحها الشيء المرهون وجمع الرهن رهان ورهون ورهن وشرعا يطلق مصدرا بمعنى العقد واسما للشيء المرهون وعرفه المصنف بالمعنى الاول فقال الرهن (بذل) أي اعطاء (من) أي شخص يصح (له البيع) لكونه مميزا فخرج بذل من لا يصح بيعه لعدم تميزه ومفعول البذل (ما) أي شيئا (يباع) نخرج ما لا يصح بيعه كخمر وخنزير وميتة وما خرج بقوله ما يباع بذل مافي غرر وكان رهنه صحيحا عطفه على ما يباع لادخاله فقال (أو) بذل من له البيع (غررا) أي شيئا فيه غرر غير شديد كابق وشارد لان للمالك دفع ماله قراضا أو بيعا لاجل بلا توثيق فيه شيء فجاز توثقه فيه بما فيه غرر لا نه شيء في الجملة وهو خير من لا شيء فان اشتد الغرر كالجنين فلا يجوز (ولو اشتراط) رهن الغرر (في العقد) أي البيع أو القرض فلا يفسده على المشهور وأشار لعله بذل ما يباع بقوله (وثيقة) أي للتوثيق به (بحق) لخراج بذل من له البيع ما يباع لغير التوثيق فيه فليس برهن وذلك كبذل المبيع والمؤجر والمعاوز والموهوب والمتصدق به ومثل لمن له البيع فقال (كولي) لمحجور عليه لغيره أو سفه أو جنون من أب أو وصي فله رهن متاع محجور فيما يتدأ به للمحجور لثقتة أو كسوته قال في المدونة

للوصى ان يرهن من مال اليتيم رهنا فبا يتاعه له من طعام أو كسوة (و) كرقيق (مكاتب) فله ان يرهن بعض ماله في دين عليه لا حرازه نفسه وماله بالسكتا به (و) كرقيق (ماذون) له في التجارة وان لم ياذن له سيده في الرهن لان الاذن في التجارة اذن في توابها ومنها الرهن (و) مثل لا يصح رهنه فقال كرقيق (أبق وكتا به) أى مال مؤجل على الرقيق في نظير عتقة ان اداه فيجوز لسيد الا بق رهنه وليسيد المكاتب رهن كتا به في دين عليه (واستوفى) المرتهن دينه (منها) أى السكتا به اذا حل اجلها واداه المكاتب (أو) من ثمن (رقبته ان عجز) المكاتب عن اداء السكتا به كلها أو بعضها (وخدمة) رقيق (مدبر) أى معلق عتقه على موت سيده فله رهنه في دين عليه ويستوفى المرتهن دينه منها (وان) مات السيد قبل استيفاء الدين من خدمة المدبر وقد (رق) المدبر كله لا يستغرقه الدين (أو) (جزء) من المدبر الدين بطل تدبيره ورجع للرقبة (ف) يستوفى الدين (منه) سواء كان الكل أو الجزء (لا) يجوز رهن رقبته أى المدبر على ان تباع للدين في حياة سيده في دين متأخر عن التدبير فان وقع هذا فهل (يصح الرهن) (ينتقل) الرهن (لخدمته) ويستوفى الدين منها على ما تقدم أو لا يصح ولا ينتقل لخدمته في الجواب (قولان) فان رهن على انه لا يباع الا بعد موت سيده أو في حياته على دين سابق على تدبيره صح وشبه في القولين (كظهور حبس) بضم الحاء المهملة والموحدة أى وقف (دار) رهنه على انها مملوكة فنبت تحبيسها على رهنها فقبل يبطل رهنها ولا ينتقل الرهن الى منفعتها وقيل يصح رهنها وينتقل اليها الجواز يبيع المنفعة ورهنها فلا يبطل رهنها ببطلان رهن الدار (و) كرهن (ما) أى ثمر أو زرع (لم يبدصلاحه) فيجوز على المشهور من جواز الغرر في الرهن (و) اذا رهن ما لم يبدصلاحه (٧٨) ثم مات رهنه أو فاس قبل بدو صلاحه (انتظر) بدو صلاحه (ليباع) بعد

ببدو صلاحه ثم ان كان للراهن مال غير الرهن قضى الدين منه لتعلقه بدمته وان كان عليه دين لغير مرتنه (خاص) أى قاسم (مرتنه) غرماء رهنه في ذلك المال بجميع دينه مع ديونهم (في الموت والفلس) للراهن (فاذا صاحبه) الثمرة الموهنة أى بدو صلاحها وجاز بيعها (بيت انوفية دين المرتهن) (فان وفي)

وَمُكَاتَبٍ وَمَا ذُونٍ وَأَبْقٍ وَكِتَابَةٍ وَاسْتَوْفَى مِنْهَا أَوْ رَقِبَتِهِ أَنْ عَجَزَ وَخِدْمَةٍ مُدَبِّرٍ وَأَنْ رُقِيَ جُزْءُ فَنَهْ لَا رَقِبَتِهِ وَهَلْ يَنْتَقِلُ لخدمته قَوْلَانِ كَظْهَرِ حَبْسٍ دَارٍ وَمَا لَمْ يَبْدُ صَلَاحُهُ وَانْتَظَرَ لِبَيْعٍ وَحَاصٌّ مُرْتَنُهُ فِي الْمَوْتِ وَالْفَلْسِ فَإِذَا صَلَحَتْ بَيَعَتْ فَإِنْ وَفَّى رَدَّ مَا أَخَذَهُ وَالْأَقْدَرُ مُحَاصًّا بِمَا بَقِيَ لَا كَأَحَدِ الْوَصِيِّينِ وَجِلْدِ مَيْتَةٍ وَكَجَنْبَيْنِ وَخَمْرٍ وَأَنْ لِدُمِّيَّ إِلَّا أَنْ تَتَخَلَّلَ وَأَنْ تَخْمَرَ أَهْرَاقُهُ بِحَاكِمٍ وَصَحَّ مُشَاعٌ وَحِيزَ بِجَمِيعِهِ أَنْ بَقِيَ فِيهِ لِلرَّاهِنِ وَلَا يَسْتَأْذِنُ شَرِيكَهُ وَلَهُ أَنْ يَتَّسِمَ وَيَبِيعَ

و يسلم
ثمنها بجميعه (رد) المرتهن جميع (ما أخذه) بمخاصة الغرماء في مال الراهن ونحاصص فيه الغرماء
ببواقي ديونهم (والا) أى وان لم يوف ثمنها بجميع دين المرتهن (قدر) المرتهن (مخاصا) للغرماء في مال المفلس (بما بقي) له من دينه بعد أخذ ثمن الثمرة (لا) يصح رهن (كأحد الوصيين) على يتيم شيئا من ماله في دين عليه بدون اذن الوصى الآخر ما لم يكن كل واحد منهما مطلق التصرف والا صح (و) لا يصح رهن (جلد ميتة) اتفاقا ان لم يدبغ وعلى المشهور ان يدبغ ولا جلد أضحية ولا كلب (و) لا يصح رهن (كجنين) لقوة غرره اذا وقع في عقد البيع وأما بعد العقد فيجوز كمقد القرض ودخل بالكاف سمك في بحر وطيخ في هراء (و) لا يصح رهن (خمر) عند مسلم أو ذمى ان كان الراهن مسلمانا بل (وان) كانت الخمر (لذمى) ورهن عند مسلم وتراق ان كانت لمسلم أو لذمى أسلم والاردت له في كل حال (الا ان تتخلل) أى تصير الخمر خلافا لتراق ان كانت لمسلم ولا تردان كانت لذمى بل يختص بها المرتهن (وان) رهن مسلم عصير اعند مسلم أو ذمى (و) (تخمر) أى صار خمر (هراقه) أى صب المرتهن العصير الذى صار خمر على الارض (ب) حكم (حاكم) ما لكى ان وجد في البلد حاكم يحكم بعدم اراقتهوا وتخليلها ليرفع خلافه ويامن حكمه عليه بقيمتها والا اراقها بلا حكم لا منه من التغميم (وصح) أن يرهن جزء (مشاع) أى شائع في كله كمنصف (وحيز) أى قبض من الراهن الجزء المشاع (ب) يجوز (جميعه) أى الكل الذى رهن جزؤه المشاع (ان بقي فيه) أى الجلية أى ان كان باقية الذى لم يرهن (للا رهن) وسواء كان المشاع من عرض أو حيوان أو عقار (و) من له جزء شائع في عرض أو حيوان أو عقار أو رادرهه كله أو بعضه فله رهنه (ولا يستأذن شريكه) فى رهنه أى لا يشترط استئذانه ان يصرف الشريك مع المرتهن وعدم تعلق الرهن بحصته (وله) أى الشريك الذى لم يرهن نصيبه (ان يقسم) المشترك الذى يقبلها بخمرة شريكه الراهن والرهن في حوز مرتنه (و) له ان يبيع

منايه (ويسلم) للمستأجر ما يباعه له ولا تمنعه رهن شريكه منابه من ذلك اذ لم يتعلق الرهن بحصته (وله) رهن جزئه المشاع من مشترك بينه وبين غيره (استئجار جزء غيره) الذي لم يرهن حصته فلا يمنعه منه رهن حصته ولو سكن لا يتولى قبض ريعه (وبقضية) أى الجزء المستأجر ويستغله (المرتبه) أى للراهن (ولو) رهن أحد الشريكين حصته من المشترك عند أجنبي و (أما) أى جعل الراهن والمرتهن (شريكا) للراهن أمينا على الرهن وجائز له (فرهن) الشريك الامين (حصته للمرتهن) الاول أو غيره (وأما) أى الراهن الثاني الامين على الرهن الاول ومرتهنه أى جعل (الرهن الاول) أمينا على الرهن الثاني (بطل حوزها) أى الرهنيين أو الراهنين لجولان يد كل رهن على رهنه بحوزه لرهن الآخر الشائع (و) صح رهن الشيء (المستأجر) فيصح رهنه مستأجره قبل انقضاء مدة اجل رهنه (و) صح رهن الحائط (المساقى) فيصح رهنه عند ماله قبل تمام مدة عمله بدليل (وحوزها) أى المستأجر بالكمس في الصورة الاولى والعامل في الصورة الثانية بقدر الاجارة والمساقاة (الاول) أى السابق على عقد الرهن (كف) في حوز الرهن على الاصح عند ابن الحاجب وهو مذهب ابن القاسم في المجموعة (و) صح رهن (المثل) أى السكيل والموزون والمعدودان لم يكن عيناً بل (ولو) كان (عيناً) أى دنانير أو دراهم ان جعل بيد أمين بل ولو جعل (بيده) أى المرتهن (ان طبع) أى ختم (عليه) أى المثل طبعاً محكماً أى بل عرف (و) ان رهن مقيمة مائة في خمسين مثلاً صح رهن (فضلته) أى زيادة الرهن على الدين المرهون هو فيه عند غير المرتبه الاول (ان علم) المرتبه (الاول ورضى) برهن فضله عند غيره ان كان الرهن بيد الاول فان كان بيد أمين غيره اشترط رضاه دون المرتبه (وله في البيان) (٧٩) (و) ان تلف الرهن الذى رهنه تفضله

عند غير المرتبه الاول برضاه وهو بيد الاول (فلا يضمنها) المرتبه (الاول) وشبهه في عدم الضمان فقال (ك) استحقاق غير الراهن بعض الرهن (وترك الحصة المستحقة) من الرهن بيد المرتبه فتلف وهو بيد فلا يضمنها لانه صار أمينا عليها لخروجها من الرهنية باستحقاقها وأشار بقوله (ورهن نصفه)

وَيُسَلِّمُ لَهُ اسْتِجَارُ جُزْءٍ غَيْرِهِ وَيَقْبِضُهُ الْمُرْتَهِنُ لَهُ وَلَوْ أَمَّنَا شَرِيكًا فَرَهْنُ حِصَّتِهِ لِلْمُرْتَهِنِ وَأَمَّنَا الرَّاهِنَ الْأَوَّلَ بَطَلَ حَوْزُهُمَا وَالْمُسْتَأْجِرُ وَالْمُسَاقِي وَحَوْزُهُمَا الْأَوَّلُ كَافٍ وَالْمِثْلِيُّ وَلَوْ عَيْنًا بِيَدِهِ إِنْ طُبِعَ عَلَيْهِ وَفَضْلُهُ إِنْ عَلِمَ الْأَوَّلُ وَرَضِيَ وَلَا يَضْمَنُهَا الْأَوَّلُ كَتَرَكِ الْحِصَّةِ الْمُسْتَحَقَّةِ أَوْ رَهْنِ نِصْفِهِ وَمُعْطًى دِينَارًا لَيْسَتْ فِي نِصْفِهِ وَبِرْدِ نِصْفِهِ فَإِنْ حَلَّ أَجْلُ الثَّانِي أَوْ لَا قَسِمَ إِنْ أَمْكَنَ وَإِلَّا يَبِيعُ وَقَضِيًّا وَالْمُسْتَعَارُ لَهُ وَرَجَعَ صَاحِبُهُ بِقِيَمَتِهِ أَوْ بِمَا أَدَّى مِنْ ثَمَنِهِ ثَقُلَتْ عَلَيْهِمَا وَضَمِنَ إِنْ خَالَفَ وَهَلْ مُطْلَقًا

أى الثوب مثلاً لقول المدونة في رهونها ومن ارتهن نصف ثوب وقبض جميعه فهلك عنده فلا يضمن لان نصفه (و) كشخص (معطى) بفتح الطاء (دينارا) ليستوفى نصفه قضاء لحوقه أو قرضاً (ويرد نصفه) لمعطيه فيغيب عليه ويعود ويدعى تلفه بلا تدمنه ولا تغريط فلا يضمن النصف الذي يرد له لانه أمين عليه زاد في المدونة ولا يمين عليه الا ان يتهم فيخلف ثم عاد لتتميم مساقاة وفضلته فقال (فان حل) أى حضر (أجل) الدين (الثاني أو لا) أى قبل حلول أجل الاول (قسم) الرهن بين المرتبهين (ان أمكن) قسمه بان يدفع للاول قدر ما يخلص منه لا أن يدو باقيه للثاني الا ان يكون باقيه يساوي أكثر من الدين الثاني ولا يدفع منه للثاني الا مقدار دينه وتكون بقية الرهن كلها للدين الاول (والا) أى وان لم يمكن قسمه (بيع وقضياً) أى الدينان بان يقضي الاول ثم الثاني من الباقي لان الثاني ليس له الا ما فضل عن الاول واشعر قوله وقضياً بان فيه فضلاً عن الاول وهو كذلك فان لم يكن فيه فضل فلا يباع حتى يحل أجل الاول قاله ابن القاسم (و) صح رهن الشيء المملوك لغير الراهن (المستعار له) لا جل رهنه فان أدي الراهن الدين المرهون للمرتبه رجع الرهن لمعيره وان لم يؤده وأعسر الراهن يبيع الرهن وفي الدين المرهون فيه من ثمنه (ورجع صاحبه) اي معير الرهن على الراهن المستعير (بقيمته) أى الرهن المعار للمبيع في وفاة الدين المرهون هو فيه (أو) رجع صاحبه (بما أدى) الراهن في الدين (من ثمنه ثقلت) أى رويت واحضرت المدونة (عليهما) أى الرجوع بقيمة الرهن والرجوع بالمؤدى بالفتح (وضمن) المستعير الرهن المعار (ان خالف) المستعير برهنه في غير استعاره ففى المدونة من استعاره سلمة ليرهنها في درهم مساقاة ورهنها في طعام فإراضها مناقلاً الخطاب ليس المراد بالضمان الرهان والعوارى بل المراد والله اعلم انه يصير في ضمانه مطلقاً قامت بينة بهلاكه أم لا كان مما يغاب عليه أم لا (وهل) ضمان المستعير المخالف أى ضمانه الرهن (مطلقاً) عن التقيد باقراره لمعيره بالخلفه وخالفه المرتبه

وعدم حلف المعير وكون الرهن مما يغاب عليه لتعديده وهو ظاهر المدونة وعليه حملها ابن أبي زيد (أو) محل ضمانه (إذا أقر المستعير لمعيره) بالتعدي (وخالقه المرتهن) بأن قال لم يتعد (ولم يحلف المعير) على تعدي المستعير بأن نكل فإن حلف المعير على ما ادعى أو أقر المرتهن بالتعدي فلا ضمان على المستعير وكانت السلعة رهنا فمما أقر به المعير ولا يقبل دعوى المرتهن حينئذ وهذا تأويل ابن يونس في الجواب (تأويلان) في فهم كلام المدونة السابق (وبطل) الرهن بمعنى العقد (ب) سبب (شرط مناف) لمقتضى عقده (كأن) يشترط رهنه أن (لا يقبض) الرهن منه لأن مقتضى صحة العقد قبضه منه قال الله تعالى فله أن يقبضه قال المطاب من الشرط المنافي ما في آخر كتاب رهونها ونصه ومن رهن رهنا على أنه أن مضت سنة خرج من الرهن فلا عرف هذا من رهون الناس ولا يكون هذا رهنا (و) بطل (بشراطه) أي الرهن (في بيع فاسد ظن) الراهن (فيه) أي البيع الفاسد (اللزوم) لثمن المبيع المرهون فيه فالرهن باطل فله رهنه أخذه من مرتته (و) من جنى خطأ تحمله عاقلة وظن أن دينه لزمته وحده فله رهن بها شيئا ثم تبين لزمها العاقلة (حلف المخطيء الراهن) على (أنه ظن لزوم الديته) وحده (ورجع) المخطيء الراهن في رهنه في جميع الديته وصار فيما يخصه منها (أو) رهن (في قرض) جديده (مع دين قديم) لربه على أن يكون رهنا فيهما بطل الرهن في الدين القديم (وصح) الرهن كله (في) القرض (الجديد) فإن فلس الراهن أو مات اختص الرهن بالجديد على الأصح ويخاصص بالقديم كان بيع أو قرض فعني قوله صح في الجديد أنه يختص به المرتهن إذا حصل للراهن مانع لا الصحة المقتضية للفاسد لأنه فاسد ولذا يجب رده حيث كان قائما فقد تجوز في إطلاق الصحة على (٨٠) الاختصاص وعطف على قوله بشرط قوله (بطل الرهن) (بوت)

أَوْ إِذَا أَقْرَأَ الْمُسْتَعِيرُ لِمُعِيرِهِ وَخَالَفَ الْمُرْتَهِنُ وَلَمْ يَحْلِفِ الْمُعِيرُ تَأْوِيلَانِ وَبَطْلُ
بِشْرَاطٍ مُنَافٍ كَأَن لَّا يَقْبِضَ وَبِشْرَاطِهِ فِي بَيْعٍ فَاسِدٍ ظَنُّ فِيهِ الْلِزْمُ
وَحَلْفُ الْمَخْطِئِ الرَّاهِنِ أَنَّهُ ظَنُّ لِزْمٍ دَيْتِهِ وَرَجَعَ أَوْ فِي قَرْضٍ مَعَ دَيْنٍ
قَدِيمٍ وَصَحَّ فِي الْجَدِيدِ وَبَوَّتْ رَاهِنُهُ أَوْ فَلَسَهُ قَبْلَ حَوْزِهِ وَلَوْ جَدَّ
فِيهِ وَيَأْذَنُهُ فِي وَطْءٍ أَوْ إِسْكَانٍ أَوْ إِجَارَةٍ وَلَوْ لَمْ يُسْكَنْ وَتَوَلَّاهُ
الْمُرْتَهِنُ بِإِذْنِهِ أَوْ فِي بَيْعٍ وَسَلَّمْ وَإِلَّا حَلَفَ وَبَقِيَ الثَّمَنُ إِنْ لَمْ يَأْتِ
بِرَهْنٍ كَالْأَوَّلِ كَفَوْتُهُ بِجَنَائَةٍ وَأَخَذَتْ قِيمَتُهُ وَبِعَارِيَةٍ أَطْلَقَتْ

راهنه (قبل حوزة) (أو فلسه) أي قيام غرماء الراهن عليه (قبل حوزة) أي الراهن للمرتهن أن تراخي في حوزة ولم يجد فيه بل (ولو جد) المرتهن (فيه) أي حوز الرهن على المشهور وهو قول المدونة (و) بطل الرهن (بأنه) أي أذن المرتهن للراهن (في وطء) لأمته المهرونة ولولم يطا (أو) بإذنه في (إسكان) لدار مهرونة أو حانوت كذلك (أو) في (إجارة) للذات المهرونة

من عقار أو حيوان أو عرض أن أسكنه أو أجزه اتفاقا بل (ولولم) على يسكن على المشهور الخطاب يريد ولولم يؤجر ولم يطا قال في المدونة وللمرتهن منع الراهن أن يسقي زرعها بالمرتهن منه بشرط وقناة وإن أذله أن يسقي بها زرعها خرجت من الرهن ولما كان الأذن في الإسكان والإجارة مبطلا وفي تركهما ضرر على الراهن وليس له من ذلك فقال (وتولاه) أي ما ذكر من الإسكان والإجارة ونحوهما مما يمكن فيه النيابة (المرتهن بإذنه) أي الراهن وليس له ذلك دون إذنه قال ذلك ابن القاسم في المنتقى فإن ترك المرتهن إكراء الدار التي لها قدر أو العبد الكثير الخراج حتى حل الأجل ضمن أجرته المثل لتضييعها على الراهن وهو محجور عليه أما الحقيق فلا قاله عبد الملك (أو) أذنه للراهن (في بيع) للرهن (وسلمه) له ليعيه فيبطل رهنه لدلالة الله على إسقاط حقه (والا) أي وإن لم يسلم المرتهن الرهن للراهن مع أذنه له في بيعه بأن إبقائه تحت يده وقال إنما أذنت له في بيعه لأحيائه وجعل ثمنه رهنا في محله أو الأتيان برهن آخر ثقة (حلف) المرتهن على ذلك (وبقي الثمن) الذي يبيع به الرهن رهنا في الدين لحلول الأجل (أن لم يأت) الراهن (برهن كالأول) في قيمته ولو زادت على الدين المرهون فيه لأن المرتهن لم يرض إلا به وعليه عقد البيع أو القرض وشبهه في بقاء عوض الرهن رهنا أن لم يأت برهن كالأول فقال (كفوته) أي تلف الرهن (ب) سبب (جنائية) عليه من اجنبي (و) قد (أخذت قيمته) أي الرهن من الجاني عليه فتكون رهنا في الدين المرهون هو فيه أن لم يأت الراهن برهن كالأول ومفهوم فوته أنه لم يفت بها بأن كانت على بعضه أو عيبته فلا يلزم الراهن الأتيان بمثله وهو كذلك ويجعل الارش رهنا مع الرهن (و) بطل الرهن (بعارية) أي إعارته المرتهن الرهن لراهنه أو لغيره بإذنه لأن أذنه كجولان يده فيه لينتفع به بلا عوض (أطلقت) أي لم تقيد بأجل ولا عمل ينقض قبل حلول أجل الدين لا حقيقة ولا حكما بأن يكون العرف فيها ذلك

لدلائلها على اسقاط المرتهن حقه وصرح بمفهوم أطلقته فقال (و) ان لم يطلق وأعاره الرهن (على) شرط (الرد) للمرتهن قبل حلول أجل الدين بان قيدها بزمان أو عمل ينقض قبلة أو قال لماذا فرغت حاجتك فرددها إلى فله أخذته من الراهن (أو) رجع الرهن لراهنه (اختيارا) من المرتهن بغير اعادة بايداع أو اجارة وانقضت مدتها قبل حلول أجل الدين (فله) أي المرتهن (أخذته) أي الرهن من راهنه وجعله رهنا كما كان بلايين وله أخذه قبل انقضاء مدتها أيضا لكن بعد حلقه انه جعل ان ذلك نقض للرهن واستثنى من قوله له أخذه فقال (الا) اذا تلبس الرهن (بفوته) بتصرف الراهن فيه (بمعتق) أو كتابة أو ايلاء (أو حبس) أي تحبيس (أو تدبير) أو بيع (أو) (قيام الغرماء) أي أصحاب الديون على الراهن أو موته أو رهنه عند غريم آخر فليس للمرتهن أخذه عند ابن القاسم وأشهب ويعجل الراهن الدين المرهون هو فيه في غير قيام الغرماء والموت وما فيهما فالمرتهن أسوة الغرماء قال ابن عبد السلام في التفويت بالتدبير نظرا لانه لا يمنع ابتداء الرهن فكيف يمنع استمراره والجواب الصواب بان التدبير يمنع هنا من الرهنية لانضمامه الى ما هو مبطل في الجملة وهو رد الرهن لراهنه اختيارا وان عاد الرهن لراهنه (غصبا) عن المرتهن (فله) أخذه (أي) الرهن من رهنه أخذا (مطلقا) عن التقييد بعدم فوته بمعتق الخ وجعله رهنا كما كان (وان وطى) الراهن أمته المرهونة (غصبا) عن مرتتها فان لم يحلها بقيت رهنا وان أحلها (فولده) أي الراهن الواطى أمته (حر) لانه من أمته (وعجل) الراهن (الملى) الدين للمرتهن (أو) قيمتها (أي) الامة للمرتهن لان من حجته ان كان الدين أقل أن يقول لا يلزمي زائد عليه وان كانت قيمتها أقل أن يقول لا يلزمي الآن الاقيمة ما جئت عليه (والا) أي وان لم يكن الراهن مليا (بقي) الرهن الذي هو الامة على رهنه للمرتهن ولا بدتها وحلول أجل الدين فتباع كلها ان لم يحصل الوفاء الا به والبيع منها ما يوفي به وعق باقيها قال ذلك (٨١) ابن رشد (وصح) حوز الرهن (بتوكيل)

المرتهن له (مكاتب الرهن في حوزة) أي الرهن له صورة ذلك ان المرتهن اذا وكل مكاتب الراهن في حوزة الراهن له جاز ذلك وكان حوز للرهن للمرتهن اذا لا سبيل لسيادة المكاتب على ما في يده لانه احرز نفسه وماله (وكذا) أي مثل مكاتب الراهن في حوزة حوزة الرهن (اخوه) أي الراهن فصيح حوزة الرهن بتوكيل

وعلى الرد أو رجع اختيارا فله أخذه إلا بفوته بمعتق أو حبس أو تدبير أو قيام الغرماء وغصبا فله أخذه مطلقا وان وطى غصبا فولده حر وعجل الملى الدين أو قيمتها والا يقي وصح بتوكيل مكاتب الراهن في حوزة وكذا أخوه على الأصح لا محجوره ورقيقه والقول لطالب تحريزه لا مبن وفي تعيينه نظر الحاكم وان سلمه دون اذنها فان سلمه المرتهن ضمن قيمته وللراهن ضمنها أو الثمن واندرج صوف تم وجنين

(١١ — جراه الاكليل — ثاني) المرتهن (على الاصح) عند الباجي من قول ابن القاسم في المجموعة (لا) ينصح حوز (محجوره) أي الراهن فاذا وكل المرتهن محجور الراهن في حوز الرهن له فلا يصح ولا يكون حوز الرهن لا للراهن النظر فيما بيد محجوره فتجوز يده على الرهن (ولا) يصح حوز (رقيقه) أي الراهن قال الباجي اتفاقا لان له انتزاع ماله ومنعه من التصرف فيه فبده جائلة على ما في حوزة ولوماذ وناله في التجارة أو مديرا أو معتقلا جل (و) ان طلب المرتهن حوزة الرهن وقال الراهن يحوزه أمين أو عكسه (والقول لطالب تحويزه) أي الرهن (لا مبن) غير مرتته قال ذلك ابن القاسم في العتبية (و) ان اتفاقا على جعله يدا مبن واختلفا (في تعيينه) أي الامين بان عين الرهن أمين أو عين المرتهن غيره (نظر الحاكم) فيمن يحوزه منها الا صلاحيته (و) الواجب على الامين الذي جعل الرهن عنده أن لا يسلمه لاحدها الا ماذن الآخر (ان سلمه) لاحدهما (دون اذنها) على التوزيع أي سلمه للمرتهن بدون اذن الراهن أو الراهن بدون المرتهن فقيه تفصيل فان سلمه (للمرتهن) بلا اذن الراهن وتلف (ضمن قيمته) أي الرهن فيضمنها للراهن ثم ان كانت قدر الدين سقط عن الراهن ويرى الامين وان زادت عليه ضمن الامين الزائد ولو كان الرهن لا يغاب عليه اتعديه بتسليمه للمرتهن بلا اذن الراهن ورجع به على المرتهن الا أن تشهد له بيعة بتلقه بلا تعد ولا تفرط (و) ان سلمه الامين (للاذن) بلا اذن المرتهن وتلف (ضمنها) أي القيمة للمرتهن (أو) ضمن له (الثن) أي الدين المرهون هو فيه فيضمن له أقلها قال ابن يونس وغيره لانها ان كانت أقل فهي التي تعدى عليها وان كان الدين أقل فليس للمرتهن طلب زائد عليه (و) ان رهن غنم (اندرج) في رهنها (صوف) على ظهورها (تم) أي استحق الجز يوم العقد عند ابن القاسم لانه سلمة مستقلة تقصدا بالرهن وقيل لا يندرج لانه غلة ومفهوم تم أن غيره لا يندرج وهو كذلك اتفاقا (و) ان رهن اثني حامل اندرج في رهنها (جنين) لانه كجزئها وجرى ما حملت

به بعد رهنها (و) ان رهن النخل اندرج في رهنها (فرخ نخل) في الجلاب فرخ النخل والشجر رهن مع أصولها (لا) تندرج في الرهن (غلة) كأجرة عقار وحيوان ولبن وجبن وسمن وعسل نخل الا أن يشترط المرتهن دخولها (و) لا يندرج في رهن الشجر (ثمرة) ان لم توجد حال العقد بل (وان وجدت) الثمرة حين رهن الشجر (و) لا يندرج في الرهن (مال عبد) مرهون بوجوده معه حين رهنه فاحرى ما يستفيده بنحوه ثم ما تقدم كله عند الاطلاق فان شرط ندرجه أو عدمه عمل به اتفاقا ولا يشترط في صحة الرهن سبق الدين فيجوز سبق الرهن الدين والى هذا أشار بقوله (وارتهن) أى جاز أن يستلم شيئا يكون رهنه عنده (ان أقرض) المرتهن مستلمه رهنه أو غيره بان يقول شخص لآخر خذ هذا رهنه عندك فيما اقترضه أنا منك أو فيما يقترضه منك فلان اقرض يعمل ضمير الراهن بان يجعل المستاجر الاجرة للعامل ويؤخذ منه رهنه خوفا من أكلها وترك العمل هذا اذا كان الارتهان في عقد اجارة بل (وان جعل) بضم الجيم بان يجاعله على عمل معلوم يجعل معلوم ويرتهن العامل من الجاعل رهنه في العمل الذي يلزمه بتمام العمل (لا) يصح الرهن (في) شيء (معين) كسواء ثوب معين وياخذ به رهنه للزوميته انقلاب حقيقته أو حقيقة الرهن لانه ان استوفى من الرهن بطل تعينه وان يستوف منه بطل كون الرهن متوثقا به فيه فتبطل حقيقة الرهن (أو في منفعة) أى المعين كأكراه دابة بعينها وارتها نه في منفعتها رهنه فلا يصح لان الذمة لا تقبل الاشتغال بمعين ولان المقصود من الرهن التوثق للاستيفاء ومحال استيفاء المعين او منفعته منه أو من ثمنه (و) لا يصح الرهن في (نجم) أى مال مؤجل بالهلال بسبب (كتابة) أى عتق على مال مؤجل (من أجنبي) أى غير المكاتب (٨٢) لان النجم ليس لازما للاجنبي لاحالا ومالا وشرط المرهون فيه لزومه الراهن حالا أو مالا

ومفهوم من اجنبى صحة الرهن فيه من المكاتب وهو كذلك (وجاز) للمرتهن (شرط منفعته) أى الرهن لنفسه مدة معينة بشرطين احدهما اشار له بقوله (ان عيئت) المنفعة بتعيين زمنها للخروج من الجمالة في الاجارة والثاني كون

الرهن (ا) ثمن (بيع) اذ غايته اجتماع البيع والاجارة اذ تصير المنفعة جزأ من الثمن ومضى
فيقال بها بعض الثمن وهو جائز (لا) يجوز للمرتهن شرط منفعته (في قرض) لانه سلف بزياة المنفعة (وفي ضمانه) كله أى الرهن المشترك منفعته للمرتهن (اذا تلف) وهو مما يغاب عليه وهذا رأى بعض المتأخرين وصوبه ابن رشد وعدم ضمانه شيامنه كسائر المستأجرات وهو رأى بعض آخر منهم وضمنه دون بعض وهو رأى التونسي قال ينظر للقدر الذى ذهب منه بالاجارة فان كان الربع كان ربه مستأجرا لا ضمان فيه وثلاثة أرباعه مرتته تضمن ضمان الراهن (تردد) ابن رشد الصواب أن يغلب فيه حكم الرهن (و) من اشترى سلعة بثمن معلوم الى أجل معلوم بشرط رهن شيء معين فيه ثم امتنع من دفع الرهن (أجبر عليه) أى على دفع الرهن للمرتهن أو لا مير (ان شرط) الرهن (بيع وعين) كذا الثواب ولا مفهوم للبيع اذ القرض كذلك (والا) أى وان لم يعين الرهن المشترك في البيع والقرض (فرهن ثقة) أى يوفي بالدين واعتيد رهن مثله في مثله يلزم الراهن دفعه للمرتهن اولاً من ابن عبد السلام هذا هو المذهب وقال ابن الحاجب لا يجبر الراهن ويخير البائع وشبه في فسخ البيع وبقاء دينه بالرهن (والحوز) أى حيازة المرتهن الرهن ودعواه (بعد) حصول (مانعه) أى الحوز من فلس او موت ان حيازته قبله (لا يفيد) الحوز بعد مانعه اختصاص المرتهن بالرهن فيحاصصه فيه سائر غرماء الراهن ان لم يشهد الامين للمرتهن بسبق حوزة مانعه بل (ولو شهد الامين) الذى بيده الرهن انه حازه قبل مانعه لانها شهادة على فعل نفسه فهي في الحقيقة دعوى (وهل تكفى بينة على الحوز) أى القبض (قبله) أى المانع وان لم يحضروا التحوز ولا عاينوه لان الاصل كونه بتحويل الراهن ابن عات (وبه) أى القول بكفاية بينة الحوز (عمل) أى حكم (او) لا تكفى بينة على الحوز لاحتمال انه بلا اذن الراهن ولا بد من بينة (على التحوز) أى تسليم الراهن الرهن للمرتهن اولاً من قولان ذكرهما ابن يونس وغيره (وفيها) أى المدونة (دليلهما) أى مفيد القولين فدليل

الاول قول هبتها ان قبض الهبة الموهوب له بغير اذن الواهب جاز قبضه اذ يقضي على الواهب بذلك اذا منعه قال ابن عرفة ظاهر التعليل بالقضاء عليه بذلك يوجب كون الرهن كذلك ودليل الثاني كما قال ابن عرفة ظاهر عموم قول هبتها الا يقضي بالحيازة الا بماينة البيئنة لحوزه في حبس أورهن أو هبة أن مجرد الاشهاد أو الاقرار لغو في الحوزة وكان يجري في المذكرات أن التحويز شرط في حوز الرهن لا يكفي الحوزة وانه لبقاء ملك الراهن بخلاف الهبة اه الحطاب أشار بهذا الظاهر كلامها في كتاب الهبة ونصه ولا يقضي بالحيازة الا بماينة البيئنة لحوزه في حبس أورهن أو هبة أو صدقة ولو أقر المعطي في صحته ان المعطي قد حاز وقبض وشهد عليه باقراره بيئنة ثم مات فلا يقضى به ان أنكر ورثته حتى تعين البيئنة الحوزة (و) ان باع الراهن الرهن قبل حوزة عنه (مضى بيعه) قبل (قبضه) أي الرهن من راهنه (ان فرط مرتنه) في قبضه من راهنه وبقي دينه بلا رهن اتفاقا (والا) أي وان لم يفرط مرتنه في قبضه بان جد في طلبه وبادر الراهن ببيعه (فتأويلان) في صورة عدم التفريط تأويل بان له فسخ البيع عن نفسه لانه انما دخل على ذلك الرهن بعينه فلما فوته الراهن ببيعه كان أحق بسلمته والتأويل الثاني انه ان لم يترخ المرتن فبادر في طلبه الراهن للبيع لم يبطل الرهن ومضى البيع وكان الثمن رهنا (و) ان باع الراهن الرهن (بعده) أي بعد حوز المرتن الرهن (فله) أي المرتن (رده) أي بيع الرهن (ان بيع (ب) ثمن (أقل) من الدين المرهون هو فيه عينا كان أو عرضا من بيع كان أو قرض (او) بيع بقدره أو أكثر وكان (دينه) أي المرتن (عرضا) من بيع فان باعه بقدر الدين العين سواء كان الدين من قرض أو بيع أو كان الدين عرضا من قرض فليس للمرتن رده ويتعجل دينه ان شاء (وان أجار) المرتن بيع الرهن باقل أو بالمثل ودينه عرض من بيع (تعجل) أي أخذ المرتن دينه المرهون فيه قبل أجله من ثمن الرهن فان وفي به فذاثه والاتبع الراهن بما بقي له من دينه بعد حلفه انما جاز ليتعجل (و) ان دبر الراهن الرقيق المرهون (بقي رهنا) (ان دبره) الراهن بعد رهنه عند ابن القاسم وقال ابن (٨٣) وهب التذيير كاعتق فبطل الموسر الدين واختاره سحنون (و) ان اعتق

الراهن رقيقه المرهون (مضى عتق الراهن) (الموسر) ويعجل الدين المرهون فيه للمرتن (و) ان كاتبه مضت (كتابتة) أي الموسر ويعجل الدين المرهون فيسه للمرتن ولا يلزم المرتن قبول رهن آخر وقوله (وعجل الراهن الدين للمرتن) ظاهره ولو

وَمَضَى بَيْعُهُ قَبْلَ قَبْضِهِ انْ فَرَطَ مَرْتَنُهُ وَالْأَفْتَاوِيلَانِ وَبَعْدَهُ فَلَهُ رَدُّهُ انْ يَبِيعَ بِأَقْلٍ أَوْ دَيْنُهُ عَرَضًا وَانْ أَجَازَ تَعَجَّلَ وَبَقِيَ انْ دَبْرَهُ وَمَضَى عَتَقَ الْمُوسِرَ وَكِتَابَتُهُ وَعَجَلَ وَالْمُوسِرُ يَبْقَى فَذَا تَعَذَّرَ بَيْعُ بَعْضِهِ يَبِيعُ كُلَّهُ وَالْبَاقِي لِلرَّاهِنِ وَمُنْعَ الْعَبْدِ مِنْ وَطْءِ أَمَتِهِ الْمَرْهُونُ هُوَ مَعَهَا وَحْدًا مَرْتَنٌ وَطِئَ الْإِبَازِذِ وَتَقَوْمٌ بِلَا وَكَيْدٍ حَمَلَتْ أُمٌ لَا وَالْأَمِينُ بَيْعُهُ بِإِذْنٍ فِي عَقْدِهِ انْ لَمْ يَقُلْ انْ لَمْ آتِ

زاد على قيمة الرهن وهن ظاهر تأويل ابن يونس وانما لا يلزم المرتن قبول رهن آخر لان فعل الراهن بعد رضا بتعجيل الدين وحل تعجيله ان كان مما يعجل كالعين من بيع أو قرض والعرض من قرض (و) الراهن (الموسر) اذا أعتق رقيقه المرهون أو كاتبه (يبقى) رهنه بحاله للأجل فان أسرق قبل الاجل أخذ منه الدين وتعدت بكتبته والا يبيع منهما بقدر وفاة الدين ان وجد من يشتري بعضا ويعتق باقيه (فان تعذر بيع بعضه يبيع كله) بعد حلول اجل الدين المرهون فيه ووفى الدين من ثمنه (والباقي) منه بعد وفاة الدين ملك (للاهن) يفعل به ما يشاء لان الحكم لما أوجب بيعه في هذا الحال صير الباقي ملكا له (ومنع العبد) المرهون مع أمته (من وطء أمته المرهون هو معها) بان نص عليها في الرهن أورهن بماله فدخلت ولو قال المرهونة معه اشمل الصورتين وأولى اذ ارهنت وحدها (وحد مرتن وطء) الامة المرهونة عنده بلا اذن من راهنها ان لا شبهة له فيها بالنسبة للملك ولو ادعى الجهل ويحد المرتن بوطء المرهونة في كل حال (الا) حال وطئها (باذن) من راهنها في وطئها فلا يحده رعاة لقول عطاء بجواز التحليل (وتقوم) الامة المأذون في وطئها على المرتن وحدها (بلا ولد) لتخلقه حر باذن المالك في وطئها موسرا كان المرتن او معسرا سواء (حملت) الامة من وطء مرتنها (الا) فيلزمه قيمتها دون قيمة ولدها وقاص الراهن بها من حقه الذي له عليه (و) ان جعل الرهن بيد امين وحل اجل الدين وتعذر استيفاءه من الراهن فلا (لامين) على الراهن (بيعه) أي الراهن لتوفية الدين المرهون فيه (باذن) من الراهن للامين (في) بيعه حصل هذا الاذن منه حال (عقده) أي الراهن البيع والقرض المرهون فيه وأولى ان اذن له بعده لانه محض توكيل سالم عن اكرامه الراهن عليه بخلاف اذ نه في العقد فيتوهم فيه ذلك لضروره بما عليه من الحق وحل جواز بيع الامين (ان لم يقل) الراهن في صيغة اذ نه في بيعه (ان لم آت) بالدين في اجل كذا فبيعه فان كان قال له ذلك فليس له بيعه الا بأمر الحاكم لانه

الذي يكشف عن بجته أو عدمه ولا يثبت ذلك الا عنده وشبهه في الجواز فقال (ك) بيع (المرتهن) الرهن فيجوز استقلاله به اذا كان الراهن اذن له فيه (بعده) أى عقد الرهن ولم يقل ان لم آت قان لم ياذن له فيه فلا يجوز له بيعه ومفهوم بعده انه ان اذن للمرتهن فيه حال عقد الرهن فلا يجوز له بيعه الا بامر الحاكم (والا) وان لم ياذن الا مين الحاكم في بيع الرهن الذي قال له رهنه بعد ان لم آت ولم يستأذنه المرتهن فيه وقد كان الاذن له فيه بعده وقال ان لم آت أو حال عقده سواء قال ان لم آت أولا (مضى) بيعه (فيهما) أى الامين والمرتهن وان لم يجز ابتداء ظاهره ولو لم يفت وهو مذهب المدونة ولما لك رضى الله تعالى عنه في الموازية يرد ما لم يفت (ولا يعزل الامين) على الرهن الماذون له في بيعه وغير الماذون له فيه الا باذن المرتهن في عزله فليس للراهن وحده ولا للمرتهن وحده عزله (وليس له) أى (وباع الحاكم) الرهن لتوفية الدين (ان امتنع) الراهن من أدائه أو ألد أو غاب بعد أن يثبت عنده الدين والرهن وملك الراهن له ويزاد على هذا انه يخلف صاحب الدين انما هو به دينه ولا قبضه ولا احاله به وانه لباقي عليه الى حين قيامه (و) اذا أنفق المرتهن على الرهن نفقة محتاجا اليها (رجع مرتنه) أى الرهن على الراهن (بنفقته) أى المرتهن على الرهن ويكون رجوعه (في ذمته) أى ذمة الراهن لا في عين الرهن عقارا كان الرهن أو حيوانا أن اذن له الراهن في الاتفاق بان قال له أنفق عليه بل (ولو لم ياذن له) في الاتفاق على الرهن لان غلة الرهن لراهنه ومن له الغلة عليه النفقة (وليس) الرهن (رهنا به) أى فيما أنفق المرتهن في كل حال (الا أن يصرح) الراهن (بانه) أى الرهن (رهنا به) أى النفقة (٨٤) بان قال له الراهن الرهن رهن بما تنفق عليه فيكون رهنا بها (وهل) لا يكون

الرهن رهنا في النفقة اذا لم يصرح بانه يكون رهنا فيها أى لم يقل ونفقتك في الرهن بل (وان قال) الراهن أنفق (ونفقتك في الرهن) فان قام الغرماء اختص بقدر الدين من الرهن وحاصصهم بالنفقة في باقية لانه ليس رهنا فيها أو كونه ليس رهنا بما أنفق ان لم يقل ونفقتك في الرهن فان قال ذلك فهو رهن حتى بما أنفق أيضا

كَلَمْ يَرْتَهِنْ بَعْدَهُ وَالْأَمْضَى فِيهِمْ وَلَا يُعْزَلُ الْأَمِينُ وَلَيْسَ لَهُ إِصْلَاحٌ بِهِ وَبَاعَ الْحَاكِمُ
 أَنْ أَمْتَنَعَ وَرَجَعَ مُرْتَهِنُهُ بِنَفَقَتِهِ فِي الذِّمَّةِ وَلَوْ لَمْ يَأْذَنْ وَلَيْسَ رَهْنًا بِهِ إِلَّا أَنْ
 يُصْرَحَ بِأَنَّهُ رَهْنٌ بِهَا وَهَلْ وَانْ قَالَ وَنَفَقْتُكَ فِي الرَّهْنِ تَأْ وَيْلَانِ فَفِي افْتِقَارِ
 الرَّهْنِ لِلْفِظِ مُصْرَحٌ بِهِ تَأْ وَيْلَانِ وَانْ أَنْفَقَ مُرْتَهِنٌ عَلَى كَشَجَرٍ خِفِ عَلَيْهِ بُدْءُ
 بِالنَّفَقَةِ وَتَوَلَّى عَلَى عَدَمِ جَبْرِ الرَّاهِنِ عَلَيْهِ مُطْلَقًا وَعَلَى التَّقْيِيدِ بِالتَّطَوُّعِ بَعْدَ
 الْعَقْدِ وَضَمْنُهُ مُرْتَهِنٌ أَنْ كَانَ يَبْدُو مِمَّا يَنْغَابُ عَلَيْهِ وَلَمْ تَشْهَدْ بَيِّنَةٌ بِكْحَرِّهِ
 وَلَوْ شَرَطَ الْبَرَاءَةَ أَوْ عُلِمَ احْتِرَاقُ مَحَلِّهِ إِلَّا بَقَاءُ بَعْضِهِ مُحَرَّقًا .

وحيث أنه يختص المرتهن عن الغرماء بالرهن حتى بالنسبة لما أنفق أيضا في الجواب (تاويلان) وأفتى

ثم فرغ على التاويلين فقال (ففي افتقار) عقد (الرهن للفظ) من مادته (مصرح به) وعدم افتقاره الى لفظ مصرح به (تاويلان) لأزمان من كلامهم في المسألة المتقدمة وان لم يصرحوا بها فن قال لا بد من التصريح في النفقة على الرهن بان يصرح بان الرهن رهن في النفقة قال يفتقر الرهن للفظ مصرح به ومن قال لا يشترط التصريح بالاتفاق على الرهن قال لا يفتقر الرهن للفظ مصرح به (وان) رهن شجر أو زرع بيتره فانهارت (فانفق مرتهن على كشجر) وزرع (خيف عليه) التلف بانهدام بعره وامتناع الراهن من اصلاحها (بدى) من الرهن (بالنفقة) عليه على الدين فيستوفي من ثمن الشجر والزرع النفقة وما فضل عنها كان في دينه فان بقي بعد وفائه شيء فهو له أو غرمائه فان قصر عنها فلا يتبع الراهن بتمامها (وتولى) أى فهمت المدونة (على عدم جبر الراهن عليه) أى الاتفاق على الرهن الشجر أو الزرع الذي انهارت بشره (مطلقا) عن التقيد بالتطوع فلا يجبر عليه ولو كان مشروطا في عقد البيع ويخير المرتهن في انفاقه للاصلاح ويبدأ بها من ثمن الرهن على الدين المرهون فيه وترك الاتفاق (و) تاويلها اين رشد أيضا (على التقيد بالتطوع) بالرهن بعد العقد للبيع وأما المشترط فيه فيجبر الراهن على الاتفاق عليه لتعلق حق المرتهن به وان كان الانسان لا يجبر على اصلاح عقاره وعلى هذا ان أنفق المرتهن نفقته في ذمة الراهن (وضمنه) أى الرهن (مرتهن ان كان) الرهن (بعده) أى المرتهن حال كون الرهن (مما يغاب عليه) أى يمكن أخفاؤه مع وجود كحلى (ولم تشهد) للمرتهن (بينة بكحره) أى الرهن أو سرقة فيضمنه بهذه الشروط ان لم يشترط البراءة من ضمانه بل (ولو شرط) المرتهن (البراءة) من ضمانه لان الضمان للثمنه (أو علم احتراق محله) أى الرهن الذي اعتيد وضعه فيه وادعى المرتهن انه وضعه فيه واحترق ولا بينة له بذلك فيضمنه لاحتمال كذبه وانه لم يضعه فيه (الا بقاء بعضه محرقا)

أى به أثر الحرق مع علم احتراق محله فلا ضمان عليه لا تنفاه التهمة حينئذ (وافق بعد ميه) أى الضمان (فى) صوره (العلم) باحتراق محل الرهن مع دعوى المرتهن انه وضعه به واحترق والذي أفتى بذلك الجاني حين احتقرت أسواق طرطوشه وادعى المرتهنون ان الرهن احتقرت في حوائيتهم وخالفهم الراهنون (والا) أى وان لم يكن الرهن بيد المرتهن بان كان بيد أمين أو متروكا فى موضعه كثمار فى رؤس شجرها وزرع بأرضه وسفينة بمرساها فلا يضمنه المرتهن ان لم يشترط الراهن ضمانه على المرتهن بل (ولو اشترط) الراهن على المرتهن عند عقد الرهن (ثبوته) أى الضمان على المرتهن (ألا ان) يدعى المرتهن تلف الدابة المرهونة عنده و (يكذبه عدول) جمع عدل وأراد به ما يشمل عدلين وعدلا وامرأتين لا نه مال (فى دعواه موت دابة) مرهونة عنده تكذبا صريحا بان قالوا باعها أو أودعها أو وضعنا بأن قالوا لم نعلم موت دابة لنحن ملازمون له سفر او حضر افاته بضمنها (و) اذا كان الرهن بيد المرتهن مما يغاب عليه وادعى تلفه ولم تشهد له بينة (حلف فيما يغاب عليه) والفرق بين ضمان ما يغاب عليه دون غيره العمل الذى لا اختلاف فيه وصيغة يمينه هنا مختلفة فيحلف (انه) أى الرهن (تلف بلا دلسة) بضم الدال وسكون اللام أى كذب فى دعوى تلفه (و) انه ضاع و (لا يعلم موضعه) فى دعوى ضياعه قالوا وللتقسيم فليس المراد انه يجمع بينهما (واستمر ضمانه) أى ما يغاب عليه على مرتهنه حتى يسلمه لربه و (ان قبض) المرتهن (الدين) من الراهن أو وهب المرتهن الدين للراهن أو أخذت المرأة رهنها بصدقتها وتبين فساده وفسخ قبل الدخول أو فى نكاح تفويض وطلقها قبل الدخول فلم يوضع للمبالغة واستثنى من أحوال ضمان المرتهن الرهن بعد قبض الدين أو هبته فقال (الا أن يحضره) أى يحضر المرتهن الرهن (٨٥) لراهنه (أو يدعوه) أى يدعوى المرتهن

الرهن بعد براءته من الدين (لاخذه) أى الرهن بدون احضاره (فيقول) الراهن (أتركه عندك) فلا يضمنه وان لم يقل اتركه عندك ودعته بل اقتصر على أتركه عندك لانه صار امانة (وان جنى) الرقيق (الرهن) بعد حيازته للمرتهن أى ادعت عليه جناية على نفس أو مال (واعترف

وَأَقْبَى بَعْدَ مِهِ فِي الْعِلْمِ وَالْأَفْلَاحِ لَوْ اشْتَرَطْتُ بُوْثَةً إِلَّا أَنْ يُكْذِبَهُ عَدُولٌ فِي دَعْوَاهُ مَوْتَ دَابَّةٍ وَحَلَفَ فِيمَا يُغَابُ عَلَيْهِ أَنَّهُ تَلَفَ بِلَادُ نَسَةٍ وَلَا يَعْلَمُ مَوْضِعَهُ وَاسْتَمَرَ ضَمَانُهُ إِنْ قَبِضَ الدِّينَ أَوْ وَهَبَ إِلَّا أَنْ يُحْضِرَهُ الْمُرْتَهَنُ أَوْ يَدْعُوهُ لِأَخْذِهِ فَيَقُولُ أَتُرْكُهُ عِنْدَكَ وَإِنْ جَنَى الرَّهْنُ وَاعْتَرَفَ رَاكِنُهُ لَمْ يُصَدَّقْ إِنْ أَعْدَمَ وَالْأَبْقَى إِنْ فَدَاهُ إِلَّا أَسْلَمَ بَعْدَ الْأَجَلِ وَدَفَعَ الدِّينَ وَإِنْ ثَبَّتَ أَوْ اعْتَرَفَا وَأَسْلَمَهُ فَإِنْ أَسْلَمَهُ مِنْ تَهْنَةٍ أَيْضًا فَلَمْ يَجْنِ عَلَيْهِ بِمَالِهِ وَإِنْ فَدَاهُ بِنَيْزِرٍ إِذْنَهُ فَفَدَاؤُهُ فِي رَقَبَتِهِ فَقَطَّ إِنْ لَمْ يَرْهَنْ بِمَالِهِ

راهنه (بجنايته) (لم يصدق) راهنه فى اعترافه بجناية الرهن (ان أعدم) الراهن وعجز عن وفاء الدين المرهون فيه لا تهامه على تخليه الرهن من مرتهنه ودفعه فى الجناية وبقاء دين المرتهن فى ذمته بالارهن وعدم تصديقه بالنسبة لدين المرتهن وأما بالنسبة للمجنى عليه فيؤخذ باقراره فان خلص الرهن من الدين تعلق به حق المجنى عليه فيخير سيده بين اسلامه وفدائه وان بيع فى الدين اتبع مستحق الجناية الراهن بالاقول من ثمنه وارش الجناية (والا) أى وان لم يكن الراهن معد ماخير بين اسلامه لمستحق الجناية وفدائه مع بقاء رهنه فى الخالين وقد أفاض هذا بقوله (بقى) الرهن على رهنيته ساقطاً حق المجنى عليه منه (ان فداه) أى فدى الراهن الرهن بارش الجناية (والا) أى وان لم يفده الراهن الملىء ببقى متعلقا به المجنى عليه و (اسلم) الجانى الرهن (بعد الاجل ودفع الدين) لمستحق ارش الجناية فان أعدم قبل دفعه أو فليس فالمرتهن أحق به لان الفرض او الجناية لم تعرف الا باقرار الراهن وتوثق المرتهن به سابقا لاجل الاجل والراهن ملىء جبر على دفع الدين وعلى اسلام الجانى للمستحق (وان ثبتت) جناية الرهن (أو اعترفا) أى الراهن والمرتهن بها فقد تعلق بالعد ثلاثة حقوق حق لسيده وحق لمرتهنه وحق لولى الجناية فيخير سيده أولا لانه ماله كله بين فدائه واسلامه فان فداه ببقى رهنه بماله (و) ان لم يفده و (أسلمه) أى أراد السيد اسلامه لمستحق الجناية فيخير مرتهنه بين اسلامه وفدائه (فان أسلمه مرتهنه أيضا) أى كما أسلمه الراهن (فهو) للمجنى عليه بماله أى معه رهن ماله معه أم لا زاد فى المدونة و يبقى دين المرتهن بماله أى بالارهن (وان فداه) أى فدى المرتهن الرهن من الجناية (بغير اذنه) أى الراهن (فقد أه) أى المال الذى فدى المرتهن به من الجناية (فى رقبته) أى الرهن فقط مبدأ على الدين لاني ماله أيضا لانه انما افتكه ليرده الى ما كان عليه قبل جنايته وهو انما كان مرهونا بدون ماله كما قال (ان لم يرهن بماله) ولما لك رضى الله تعالى عنه فدائه فى رقبته وماله معا واخباره ابن المواز وأكثر

الاصحاب وضعفه في التوضيح بوجهين ولذا لم يذكر هنا وأما لو رهن بماله لمادعه وكان الفداء فيهما اتفاقاً (ولم يبع) أي الرهن الجاني الذي فداء المرتهن بدون إذن راهنه (الافى) انتهاء (الاجل) للدين المرهون فيه أي بعده (و) ان فداء المرتهن من الجنازة (بأذنه) أي الراهن (فليس) الرهن (رهنا به) أي الفداء وهو سلف في ذمة الراهن ولو زاد على قيمة الرهن (و) ان (تضى بعض الدين) المرهون فيه وبقي على الراهن بعضه (أو سقط) بعضه عن الراهن بغير قضاء ببراءة أو هبة أو صدقة (فجميع الرهن) رهن (فيما بقي) من الدين بعد قضاء بعضه أو سقوطه (كاستحقاق بعضه) أي الرهن فباقيه رهن بجميع الدين فان كان ينقسم قسم بين الراهن والمستحق وبقيت حصصة الراهن رهنا والا يبيع جميعه وبقيت حصصة الراهن من ثمنه رهنا (و) ان كان لشخص دين على آخر ويبدد الدين متمول للمدين وادعى أحدهما انه رهن في الدين والآخرا انه ليس رهنا فيه (بالقول) المعتبر المعمول به (المدعي نفى الرهنية) سواء كان المدين أو رب الدين اذا اصل عدمها على مدعيها اثباتها (وهو) أي الرهن باعتبار قيمته (كالشاهد) للراهن أو المرتهن المختلفين (في قدر الدين) المرهون فيه لان المرتهن أخذه وثيقة بدينه والشأن انه لا يتوكل بالامتداد دينه أو أكثر فان قال الراهن في مائة و المرتهن في مائتين صدق من شهد الرهن له (لا) يكون (العكس) أي شهادة الدين بقدر الرهن المختلف في صفته بعد هلاكه فقال الامام رضى الله تعالى عنه وأكثر أصحابه القول في ذلك قول المرتهن ولو ادعى صفة دون مقدار الدين لانه غارم والغارم مصدق قال بن الموازي لا في قوله شاذ لا شبه قال الا ان يتبين كذب المرتهن لقلة ما ذكره المرتهن جدا فيصير القول قول الراهن اهو انتهاء شهادة الراهن في قدر الدين (الى) غاية (قيمه) أي الرهن يوم الحكم ان يقر واعتبارها ان تلف اذا كان الرهن بيد مرتته بل (ولو) كان الرهن (بيد أمين) عليه (على الاصح) ومحل كون ما يبدد الامين من الرهن شاهداً (٨٦) اذا كان قائماً فان فات فلا يكون شاهداً وقد أشار لهذا بقوله (ما)

ولم يبيع الا في الاجل وان ياذنه فليس رهنا به واذا قضى بعض الدين أو سقط جميع الرهن فيما بقي كاستحقاق بعضه والقول المدعي نفى الرهنية وهو كالشاهد في قدر الدين لا العكس الى قيمته ولو يبدد أمين على الأصح ما لم يفت في ضمان الراهن وحلف مرتته وأخذه ان لم يفتكه فان زاد حلف الراهن وان نقص حلفاً وأخذه ان لم يفتكه بيمينته وان اختلفا في قيمة تالف توأصفاه ثم قوم فان اختلفا فالقول للمرتهن فان تجاهلا فالرهن بما فيه

أي مدة كونه (لم يفت) أي الرهن (في ضمان الراهن) بان كان قائماً أوفات في ضمان المرتهن بان كان مما يغاب عليه وهو يبدد ولا يئنه بهلاكه ورتب على كونه كالشاهد ثلاثة أحوال للرهن فقال (وحلف مرتته) أي الرهن الذي شهد الراهن له بقدر دينه (وأخذه) أي أخذ المرتهن الرهن في دينه لثبوته

شاهد ويمن لان المدعي بماله اذا قام عليه شاهد أو حلف معه فلا يحلف المدعي عليه معه (ان لم يفتكه) واعتبرت أي ان لم يفتك الراهن الرهن بما ادعاه المرتهن وشهد له به الراهن من قدر الدين وظاهر قوله أخذه ولو زادت قيمته على مادعاه وهو كذلك لان الراهن قد سلمه له بما ادعاه وأشار الى الحالة الثانية بقوله (فان زاد) ما ادعاه المرتهن على قيمة الرهن ووافقت دعوى الراهن (حلف الراهن) وأخذه ودفع ما اقربه ان بكل حلف المرتهن وعمل بقوله فان نكل ايضاً عمل بقول الراهن فيعمل بقوله اذا حلف أو نكلا وأشار الى الحالة الثالثة بقوله (وان نقص) ما ادعاه الراهن عن قيمة الرهن عن ونقصت عن قيمته دعوى المرتهن بان قال المرتهن رهن على عشرين والراهن على عشرة وقيمة الرهن خمسة عشر (حلفاً) أي المتراهنان ويبدد المرتهن بالحلف لان الرهن كالشاهد للمرتهن الى قيمته فيحلف كل منهما على نفى دعوى الآخر وتحقيق دعواه ويقدم النفي على الاثبات (وأخذه) المرتهن أي أخذ الرهن في دينه وكذا ان نكلا (ان لم يفتكه) الراهن (بقيمه) يوم الحكم فان افتكه أخذه بما حلف عليه المرتهن لا نهزأ عليها وأخذه فيما مر بما حلف عليه ولو زادت قيمته عليه لتسليم الراهن الرهن له به وشهادة الراهن له (فان اختلفا) أي المتراهنان (في قيمة) رهن (تألف) عند مرتته (توأصفاه) أي ذكر المتراهنان صفات الرهن لاهل المعرفة ليقوموه بحسبها (ثم) ان اتفقا على صفاته (قوم) الرهن من اهل المعرفة وقضى بقولهم وهل يكفي واحداً انه خبر أو لا بد من اثنين لانها شهادة قيل وقيل بناء على أنه خبر أو شهادة (فان اختلفا) أي المتراهنان (في صفته) أي الرهن (فالقول) المعمول به (للمرتهن) بيمينته ولو ادعى شيئاً يسير الا أنه غارم زاد أشوب الا أن يظهر كذب بقلة ما ادعاه جداً (فان تجاهلا) أي تجاهل المتراهنان صفات الرهن التألف بان قال كل لا اعلم صفاته الآن (فالرهن بما) أي الدين الذي رهن (فيه) فلا يبيع احدهما الآخر بهي وعلى هذا حمل أشهب حديث الرهن

بما فيه لان كلامهما لا يدري هل له شيء عند صاحبه أم لا (واعتبرت قيمته) أى الرهن الشاهدة بقدر الدين المتنازع فيه (يوم الحكم) بين المتراهنين المتنازعين في قدر الدين (ان بقي) الرهن لان الشاهد انما تعتبر حالته يوم الحكم بشهادته فكذا الرهن (وهل) تعتبر قيمة الرهن التالف (يوم) حصول (التلف) له لان عينه كانت شاهدة فلما تلتفت قامت قيمتها مقامها في الشهادة رواه عيسى في الموازية عن ابن القاسم (أو) تعتبر يوم (القبض) له من رهنه لانه كشاهد وضع خطه ومات فيعبر خطه وتعتبر عدالته يوم كتبه رواه عيسى عن ابن القاسم في المدونة (أو) تعتبر قيمته يوم عقد (الرهن) وهذا ابن القاسم أيضا قال الباجي وهو اقرب لان الناس انما يرهنون ما يساوى الدين المرهون فيه غالبا وهذا الخلاف (ان تلف) الرهن في الجواب (أقوال) ثلاثة كلها لابن القاسم (وان اختلفا) أى المتراهنان (في) كيفية قبض دين (مقبوض) بيد صاحبه دينين على مدين واحد احدهما برهن والآخر بلا رهن (فقال الراهن) المقبوض (عن دين الرهن) فقط فقد خلس الرهن من الرهنية فاعطنيه أنصرف فيه والدين الذى لم يرهن باق في ذمتي سأوفيكه اذا حل أجله وقال المرتين عن دين غير الرهن فقط وما زال الرهن رهنا في دينه ولا يئنة لواحد منهما فان كان تنازعها بعد قبضه (وزع) أى قسم المقبوض على الدينين بنسبة كل عدد منهما لمجموعهما (بعد حلفهما) ان كان تنازعهما بعد قبضه ونكلهما كحلفهما فان حلف أحدهما ونكل الآخر قضى للحالف على الناكل وان كان التنازع حال القبض وزع بلايين وشبه في التوزيع اذا اختلفا في مقبوض فقال (كالحالة) يحتمل صورتين أحدهما مدين بمائتين أحدهما (٨٧) عليه اصابة والاخرى حالة فقضى مائة

وادعى انها مائة الاصابة وادعى القابض انها مائة الحملة الصورة الثانية مدين بمائتين احدهما بحالة والاخرى بدونها فقضى مائة وادعى انها مائة الحملة وادعى القابض انها مائة غير الحملة فليحلفا في الصورتين ويوزع المقبوض بين المائتين والله سبحانه وتعالى أعلم (باب) في بيان أحكام احاطة الدين بالدين والتفليس والاعم والافليس من

وَاعْتَبِرْتَ قِيَمَتَهُ يَوْمَ الْحُكْمِ اِنْ بَقِيَ وَهَلْ يَوْمَ التَّلَافِ اَوْ الْقَبْضِ اَوْ الرَّهْنِ اِنْ تَلَفَ اَقْوَالٌ وَاِنْ اَخْتَلَفَا فِي مَقْبُوضٍ فَقَالَ الرَّاهِنُ عَنْ دَيْنِ الرَّهْنِ وَزَعَ بَعْدَ حَلْفِهِمَا كَالْحَالَةِ

(باب)

لِلْغَرِيمِ مَنَعَ مَنْ أَحَاطَ الدَّيْنُ بِمَالِهِ مِنْ تَبَرُّعِهِ وَمِنْ سَفَرِهِ اِنْ حَلَّ بِغَيْبَتِهِ وَإِعْطَاءَ غَيْرِهِ قَبْلَ أَجَلِهِ أَوْ كُلِّ مَا يَبْدُو كَأَقْرَارِهِ لِمَتَّهِمْ عَلَيْهِ عَلَى الْخِتَارِ وَالْأَصَحُّ لَا بَعْضُهُ وَرَهْنُهُ

الفلوس النحاس كانه لم يترك له شيء يتصرف فيه الا التافه من ماله وفي المقدمات الفلاس العدم والتفليس الاعم قيام غرماء المدين عليه والتفليس الاخص حكم الحاكم بخلع المدين من ماله لغرمائه والمفلس بفتح الفاء واللام مثقلا بالمعنى الاعم من قام عليه غرماء وبالمعنى الاخص المحكوم عليه بخلع ماله لغرماء والمفلس بسكون الفاء وكسر اللام من لا مال له (لغيره) أى رب الدين واحد اكان او متعدد (منع من) أى مدين أو المدين الذي (أحاط الدين بماله) أى المدين فرب الدين منه (من تبرعه) أى المدين بصدقة أو هبة أو عتق أو تحبب أو نحوها وهو ممنوع منها من الشارع أيضا (و) للغريم منع المدين ولولم يحط الدين بماله من (سفره) أى المدين (ان حل دينه) أى الغريم (بغيبته) أى المدين وأسر ولم يוכל على قضائه ولم يضمه موصرفا كان معصرا أو وكل من يقبضه في غيبته من ماله أو ضمته ملى أو لم يحل بغيته فليس لغريمه منه من سفره الا ان تعرف بلد (و) له منه من (اعطاء غيره) من الغرماء دينه (قبل) حلول (أجله) لأنه تسليف فهو تبرع (أو) اعطائه (كل ما) أى المال الذى (بيده) أى المدين لبعض غرمائه فليغيره من غرمائه منه اتفاقا لان فيه حقا وشبه في منع الغريم من أحاط الدين بماله فقال (كأقراره) أى من أحاط الدين بماله (ا) شخص (منهم) المدين بالكذب في اقراره بدين له (عليه) بقوة قرابته كانه وأبيه أو صحبته كزوجته وصديقه فليغيره منه (على المختار) للخمى من الخلاف (والاصح) الذى قضى به قاضي القضاء بقبضه وشهره المتبطل (لا) يمنع من أحاط الدين بماله من اعطاء (بعضه) أى المال الذى بيده لبعض غرمائه قضاء لدينه بعد حلول أجله (و) لا يمنع من أحاط الدين بماله من (رهنه) أى بعض ماله لبعض غرمائه قال الخطاب هذا اذا كان صحيحا أو امان كان مريضا فلا يجوز قضاؤه ولا رهنه في مذهب ابن القاسم بخلاف بيعه وابتعاة قاله في المقدمات

(وفي جواز (كتابته) أى من أحاط الدين بماله هل يجوز له كتابة رفيقه بلا محاباة بناء على أنها كالبيع أو يمنع منها بناء على أنها كالعتق (قولان) ذكرها في توضيحه بلا عزو (وله) أى من أحاط الدين بماله (الزوج) والنفقة على الزوجة وليس له ذلك بعد التفليس (وفي جواز (تزوجها) أى من أحاط الدين بماله (أربعاً) بناء على أن الزائد على واحدة من الأمور الحاجية ومنعه مما زاد على واحدة بناء على أنه من التوسع تردد لا بن رشد (وفي جواز اتفاقه في (تطوعه) أى من أحاط الدين بماله (بالحج) ومنعه (تردد) لا بن رشد قال في المقدمات يجوز اتفاق المال على غير عوض فيما جرت العادة بفعله كالزوج والنفقة على الزوجة ولا يجوز فيما لم تجر العادة بفعله كالسكراء في حج التطوع (وفلس) بضم الفاء وكسر اللام مشددة المدين الذى أحاط الدين بماله سواء (حضر) المدين ولو حكما كن غاب على ثلاثة أيام فيكتب له ويبحث عن حاله (أو غاب) المدين على عشرة أيام فاكثر ذهاباً والذي يفلسه الحاكم ولو في دين أب على ابنته وليس لسيده عبد ما دون له في التجارة تفليسه في معاملة غيره وانما ذلك للحاكم وقيد المصنف تفليس الغائب بقوله (ان لم يعلم ملاؤه) بفتح الميم ممدوداً أى غناء المدين حال خروجه فان علم فلا يفلس على المشهور وهو قول ابن القاسم استصحبنا للحال اذا صل بقاء ما كان على ما كان وأشار لشرط التفليس معلقاً بفلس فقال (بطلبه) أي طلب الغريم تفليس من أحاط الدين بماله ان وافق الطاب باقي الغرماء بل (وان أبي) أى منع تفليسه (غيره) أى غير الطاب وأولى ان سكت والشرط الثاني كون دين الطاب (ديناً حل) اصالة أو بانتهاء أجله فلا يفلس بدين مؤجل (زاد) الدين الحال الذي لاطاب تفليسه (على ماله) أى المدين (أو تقي) من مال المدين بعد قضاء ما حل عليه (ما) أى قدر يسير (لا يفي) أى لا يوفي (ب) الدين (المؤجل) فان بقي من ماله ما يفي بالمؤجل فلا يفلس (فمنع) (٨٨) أى يمنع المفلس بالمعنى الاعم وهو قيام غرمائه عليه أو بالمعنى

وفي كتابته قولان وله التزوج وفي نكاحه أربعاً أو بطوعه بالحج تردد
وفلس حضر أو غاب إن لم يعلم ملاؤه بطلبه وإن أبي غيره ديناً حل زاد
على ماله أو بقي مالا يفي بالمؤجل فمنع من تصرف ماله في ذمته كخلعه
وطلاقه وقصاصه وعفوه وعتيق أم ولده وتبعها ماله ان قل وحل به
وبالموت ما أحل ولو دين كراء

الاخص وهو حكم الحاكم عليه بخلع ماله لغرمائه ليعجزه عن اداء ديونهم (من) كل (تصرف مالي) أي في المال الذي فلس فيه ولو بما وضة بدون محاباة كبيع وشراء وكراء واكتراء ودخل في التصرف النكاح ونص عليه

في المدونة وثقة له في التوضيح فبعد التفليس لا يجوز له بيع ولا شراء ولا أخذ ولا عطاء وصرح بمفهوم ماله فقال (لا) يمنع المفلس من تصرف (في ذمته) بان يشتري شيئاً بشئ مؤجل باجل معلوم في ذمته أو يقترض كذلك أو يقر أو يلزم كذلك قال ابن الحاجب وتصرفه شارطاً أن يقضى من غير ما حجير عليه فيه صحيح وشبه في عدم المنع فقال (كخلعه) بضم الخاء المعجمة فليس لغرمائه منه من ان يخالف زوجته لانه ليس تصرف في المال المحجور عليه فيه وفيه تجديد مال (وطلاقه) أى المفلس زوجته فليس لهم منه لذلك ولا سقاطه نفقتها عنه ولم ينظر لمؤخر مهرها لحواله بفلسه ومحاصتها به ولو لم يطلقها (وقصاصه) أي المفلس من جان عليه أو على وليه فليس لهم منه منه اذ ليس في جناية العمد مال اصالة (وعفوه) أى المفلس مجازاً عن جان عليه أو على وليه (وعتيق أم ولده) أى المفلس التي أو لدها قبل تفليسه الاخص ولو بعد تفليسه الاخص فليس لهم رده لانه ليس له فيها الا الاستمتاع ويسير الخدمة وأما التي أو لدها بعد تفليسه الاخص فتباع دون ولدها في الدين فان اعتقها فلم يرد عتيقه (و) ان أعتق المفلس أم ولدها التي أو لدها قبل تفليسه الاخص (تبعها) أى أم الولد في الخروج من ملك المفلس (مالها) الذي ملكه قبل عتيقها (ان قل) مالها فليس لغرمائه انزاعه منها اتفاقاً فان كثر فقال محمد بن المواز يتبعها وقال ابن القاسم لا يتبعها ان لم يستثنه المفلس والا فلا يتبعها (وحل) أى صار خالاً (به) أى بسبب التفليس الاخص (و) حل أيضاً (ب) سبب (الموت) للمدين غير المفلس احاط دينه بما له ام لا وما فاعل حل (ما) أي الدين او الدين الذي (اجل) على المدين لحراب ذمته بتفليسه او موته الا اذا اشترط المدين حال بدايته عدم حلول دينه بتفليسه او موته فان فلس او مات فلا يحل دينه عملاً بشرطه والا اذا قتل رب الدين مدينه عمداً فلا يحل دينه واما تفليس رب الدين او موته فلا يحل به ماله من الدين المؤجل و بالغ على حلول المؤجل بالتفليس والموت فقال (ولو) كان الدين المؤجل على المكترى المفلس ار الميت (دين كراء) لعقار او حيوان او عرض وجبته لم يستوف منفعته فيحل بفلس المكترى وموته وللمكترى اخذ عين شئته في الفلس ثم ان لم يستوف شئاً من منفعته فلا شئاً له من السكراء وان كان استوفى بعض منفعته حاصص بما يقابل من

الكراء وإذا فلس المدين وهو غائب حل ما عليه من الدين المؤجل سواء قدم من غيبته وهو معدوم (أو قدم) المفلس الغائب حال كونه (ملياً) فقد حل المؤجل عليه لأن الحاكم قد حكم بتفليسه وهو يجوز لقدومه ملياً فنفى حكمه ولا ينفع المدين دعواه تبين خطئه بماله (وان) ادعى المفلس الاخص بماله على شخص وأنبكره وشهد له رجل أو امرأتان و (نكل المفلس) عن الدين (حلف كل) من غرمائه (ك) حلفه (هو) أى المفلس في كونه على جميع المشهود به لأعلى مثابه منه نقط خلوله محل المفلس ولا يكفي حلف بعضهم لأنه لا يحلف شخص ليستحق غيره (و) كل من حلف من الغرماء (أخذ حصته) من الخلو ف عليه (ولو نكل) عن الدين (غيره) أى الخالف من غرمائه (على) قول ابن القاسم (الاصح) عند ابن زيد وترد دين النا كل على المدعى عليه فإن حلف فقط عنه حصته النا كل وإن نكل غرموا لأن نكله كشاهد ثان ونقسم على جميع الغرماء من حلف ومن نكل ولا يختص بها النا كل (و) أن أقر المفلس بدين لغير من فلس لهم (قبل اقراره) لمن يثبهم عليه أن أقر (بالمجلس) الذى فلس فيه (أو قر به) بالعرف (و) أن كان ثبت دينه (الذى فلس به) (باقرار) منه (لا) يقبل اقراره لغيرهم أن ثبت دينه الذى فلس به (بينة) عند الامام رضى الله تعالى عنه وعليه حملت المدونة وظاهر كلام ابن الحاجب قبوله واستظهره ابن عبد السلام (و) أن كان المفلس عامل قراض أو مودعاً بالفنح وعين مال القراض أو الودعة بان قال هذا قراض فلان أو هذه ودعة فلان (قبل تعيينه القراض والودعة ان قاهت) أى شهدت (بينة باصله) أى عقد القراض أو الودعة عينت البينة ربهما أم لا (والختار) للخمى من الخلاف (في قول الصانع) في تعيين مصنوعاته لا رباها (بلا بينة) باحصل المعاملة لأن الصانع منتصبون لمثل هذا وليس العادة الا لشهاد عند الدفع ولا يعلم (٨٩) ذلك الامن قولهم (وحجر) على المفلس (أيضاً) أى كما حجر عليه أولاً

أَوْ قَدِمَ الْغَائِبُ مَلِيًّا وَإِنْ نَكَلَ الْمَفْلُسُ حَلَفَ كُلُّهُمْ وَأَخَذَ حَصَّتَهُ وَلَوْ نَكَلَ
غَيْرُهُ عَلَى الْأَصَحِّ وَقَبْلَ إِقْرَارِهِ بِالْمَجْلِسِ أَوْ قَرَّبَهُ إِنْ ثَبَتَ دَيْنُهُ بِإِقْرَارٍ لَا بَيِّنَةٍ
وَهُوَ فِي ذِمَّتِهِ وَقَبْلَ تَعْيِينِهِ الْقِرَاضَ وَالْوَدْعَةَ إِنْ قَامَتِ بَيِّنَةٌ بِأَصْلِهِ وَالْخِتَارُ
قَبُولُ قَوْلِ الصَّانِعِ بِلَا بَيِّنَةٍ وَحُجْرٌ أَيْضًا إِنْ تَجَدَّدَ مَالٌ وَانْفَكَ وَلَوْ بِلَا حُكْمٍ
وَلَوْ مَكَتَهُمُ الْغَرِيمُ فُبَاعُوا وَاقْتَسَمُوا أَيْ دَائِنٌ غَيْرُهُمْ فَلَا دُخُولَ لِلْأَوَّلِينَ
كَتْفَلِيسِ الْحَاكِمِ الْأَكَارِثِ وَصَلَّةٍ وَجَنَائِيَةٍ وَيَبِيعُ مَالَهُ بِحَضْرَتِهِ بِالْخِيَارِ ثَلَاثًا
وَلَوْ كُتِبَ أَوْ تَوَبَّى جُمُعَتُهُ إِنْ كَثُرَتْ قِيمَتُهُمَا فِي بَيْعِ آلَةِ الصَّانِعِ تَرَدُّدٌ

(١٢) — جواهر الاكلیل — ثانی) ما بيده وحلفه انه لم يكتب شيأ أو تصديق الغرماء له ان حكم الحاكم بفكه عنه بل (ولو بلا حكم) به (ولو مكنتهم) أى باب الدين (الغريم) أى المدين مما بيده من عرض وغيره (فباعوا) أى الغرماء من ماله ما يحتاج في قسمته لبيعه بالرفع لحاكم (واقسموا) مال مدينهم بحسب ديونهم وبقيت لهم بقايا من ديونهم (ثم تدان) الغريم باشتياق أو اقتراض (غيرهم) أى المقتضمين ثم فلسه غيرهم الذين تدان منهم بعد القسمة وأرادوا قسمة ما بيده من معاملاتهم (فلا دخول للاولين) فيه إلا أن يفضل شيء يد استيفائهم فيتخاص فيه الاولون وافهم قوله باعوا واقسموا انهم ان قاموا ولم يجدوا معه شيئاً فتركوه لم يكن تفليسا فان دأين آخرين وفلسوه دخل معهم الاولون فيما يوجد بيده لان تفليسهم اه بلا حاكم (كتفليس الحاكم) سمع أصبغ ابن القاسم يقول عن الامام مالك رضى الله تعالى عنهم في رجل قام عليه غرمائه ففلسوه فيما بينهم وأخذوا ماله ثم دأينه آخرون ان الآخر أولى بما في يده بمنزلة تفليس السلطان ثم استثنى مما لا يدخل فيه الاولون مع الآخرين فقال (الا) ما ملكه (ب) ككارت وصلة) أى عطية من صدقة أو هبة أو وصية وارش (جنائية) على المفلس فلاولين الدخول فيه اذا فلس للآخرين (ويبيع ماله) أى المفلس ويباع (بحضرته) أى المفلس ظاهره وجوبه والذي في الذخيرة انه من باب الكيان لا نه أبلغ في قطع حجته وبيع ماله (بالخيار) للحاكم (ثلاثاً) من الايام في جميع السلع التي لا يفسدها التأخير للاستزادة في الثمن ولا يختص هذا ببيع سلع المفلس فكما يبيعه الحاكم على غيره فهذا سبيله وبيع ماله ان لم يكن كتباً بل (ولو) كان ماله (كتبا) فيجوز بيعها ولو احتاج اليها فليست كآلة الصانع لأن شأن العلم ان يحفظ (أو) كان ماله (توبى جمعه) أى المفلس اللذين يصلها فيهما ويخلعهما فيبيعهما الحاكم على المفلس (ان كثرت قيمتهما) ويشترى له دونهما ولا يباع من ثياب جسده ما لا بد منه لأن الغرماء عاملوه عليها (وفي بيع آلة الصانع) وعدمه (تردد) محله اذا كان محتاجاً

لغريم خمسون ولا آخر مائة
ولا آخر مائة وخمسون ومال المفلس
مائة وعشرون فمجموع الديون
ثلثها ثلثها لوجه الاول تنسب مائة
وعشرين لثلثها مائة تجدها خمسين
فتمطي كل غريم خمسي دينه
فيخرج للاول عشرون وللثاني
اربعون وللثالث ستون وبالوجه

وأوجر دقيقه بخلاف مستو لدنه ولا يلزم بتكسب وتساف واستشفاع وعفو
للدية وانزع مال دقيقه أو ما وهبه لو لده وعجل بيع الحيوان واستو في
بعاره كالشهرين وقسم بنسبة الديون بلا يئنة حصرهم واستو في به ان عرف
بالدين في الموت فقط وقوم مخالف النقد يوم الخصاص واشترى له منه بما
يخصه ومضى ان رخص أو غلا وهل يشترى

فی

الثاني تنسب الخمسين للثلثين لتجدد سادسها سدسها
فتعطي صاحبها عشرين سدس المائة والعشرين وتنسب المائة للثلثين لتجدد ثلثها ثلثها فتعطي صاحبها ثلث المائة والعشرين
والخمسون نصف الثلثين لتجدد ثلثها ثلثها فتعطي صاحبها ثلث المائة والعشرين وتنسب المائة للعشرين وتنسب المائة للعشرين
بينهم عليها بخلاف قسم تركه الميت بين ورثته فيوقف على بينة حصصهم اتفاقا (واستوى) باجتهاد الحاكم (به) أي القسم (ان عرف) من
أر يدقسم ماله أي اشهر بين الناس (بالدين) أي الدين من غيره والاستيناء (في) القسمة (بسبب الموت فقط) أي لا في الفلاس أيضا
* تميم * قال أضحى إذا فليس المدبان أو مات نودي عليه بباب المسجد في وقت اجتماع الناس فلان فليس أو مات فن له عنده دين أو قراض
أو ودعة أو بضاعة فليرفع ذلك للقاضي (وقوم مخالف النقد) وهو الغرض والطعام سواء كان العرض مقوما أو مثليا وتعتبر قيمته (يوم
الحصص) بكسر الحاء أي الحاصمة والقسمة بين الغرماء ويقوم بنقد من صنف ما أر يدقسمه ويخاص لصاحبها المخالف بقيمته
(واشترى له) أي صاحب مخالف النقد منه أي جنس وصفة دينه المخالف للنقد (بما) أي التقدي الذي يخصه بالحاصمة بقيمة دينه في مال
الفلاس أو الميت فإن كان مائة دينار وعليه لشخص مائة دينار ولا آخر عرض يساوي مائة دينار ولا آخر طعام كذلك دفع لصاحب
النقد ثلاثة وثلاثون ديناراً وثلث دينار واشترى لصاحب عرض مثل عرضه جنسا وصفة بثلاثة وثلاثين ديناراً وثلث دينار
ولصاحب الطعام كذلك وهذا مع المشاحة وأما مع التراضي فيعوز أخذ صاحب المخالف النقد الذي خصه بالحاصمة
إذا لم يمنع منه مانع كإباتي (ومضى) القسم أو التقديم (ان رخص) الطعام أو العرض حتى صار إذا اشترى لصاحب الطعام أو
العرض بما خصه حتى يكون المشتري بالفتح أكثر مما خصه فلا تحاصصه الغرماء في الزائد (أو غلا) نوع الطعام أو العرض
حتى إذا اشترى بما خصه يكون المشتري بالفتح أقل مما يخصه فلا يرجع علي الغرماء فيما خصهم فلا تراجع بين الغرماء
(و) ان كان لبعض الغرماء أو جميعهم دين عرض أو طعام وكان اشترط في عقد المعاملة كونه جيدا (هل يشتري) له بما خصه

بالخاصة بقيمته (في صورة (شرط) كونه من (جيد) ونائب فاعل يشتري (أدناه) أى الجيد رفقا بالدين (أو) يشتري له (وسطه) أى الجيد لأنه العدل بينهما لأن شراء الأعلى يضر الدين وشراء الأدنى يضر الدين في الجواب (قولان) ومثل شرط الجيد شرط الدين (و) ان رضى صاحب الدين غير العين باخذنا به في الحصص عينا (جاز) أن يؤخذ (الثمن) أى النقد الذى خصه بالحصص فى كل حال (الامناع) شرعى كما لو أسلم دناير فى عرض أو طعام ونا به بالخاصة دراهم أو أسلم دراهم فى أحدها ونا به بها دناير فلا يجوز له أخذنا به فى الصورتين لأنه صرف مؤخر أو أسلم فى طعام ونا به نقد فليس له أخذه لأنه بيع طعام المعاوضة قبل قبضه فالأخذ هنا (كالاقتضاء) عن المسلم فيه السابق فى باب السلم فى قوله وبغير جنسه أن جازييه قبل قبضه وبيعه بالمسلم فيه مناجزة وإن يسلم فيه رأس المال (و) ان انفقت زوجة على نفسها من مالها أو مما تسلفتها حال يسر زوجها ثم فلس (حاصت الزوجة) غرماء زوجها (بما انفقت) قبل تدابنه أو بعده ولو بعد تفليس له لأنه يترك له النفقة الواجبة عليه ومنها نفقة الزوجة (و) حاصت (بصدقها) أى الزوجة كله ولو فلس قبل البناء لا نهدين في ذمته حل بفلسه وشبهه فى الخاصة بنفقة الزوجة وصدقاها فقال (كالموت) للزوج فتحاصص زوجته بنفقتها حال يسره وبصدقاها غرماءه وان انفقت الزوجة على ولد زوجها حال يسره ثم فلس أو مات (فلا) تحاصص (بنفقة الولد) لأنها محض مواساة (وان) قسم مال مفلس أو ميت على غرمائه ثم (ظهور دين) عليه لغريم لم يعلم بقسمتهم فإنه يرجع على المقتسمين بالحصص التى تنوبه لو قاسمهم (أو) بيع ماله وقسم ثمنه على غرمائه ثم (استحق) شئ مبيع على مفلس أو ميت ان كان مبيعا بعد تفليس بل (وان) كان مبيعا (قبل تفليس) أو موته (رجع) الغريم الظاهر (٩١) فى الاولى والمستحق منه فى الثانية

على المقتسمين (بالحصص) التى تخصه لو قاسمهم وشبهه فى رجوع الطارىء على المطر وعليه فقال (كوارث) طرأ على مثله بعد قسمة التركة (أو) موصى له طرأ على مثله أى وارث فى الاول وموصى له فى الثانى بعد قسمة التركة فى الاول والموصى به فى الثانى فيرجع الطارىء على المطر وعليه بحصته لو حضرها .

فِي شَرَطٍ جَيِّدٍ أَدْنَاهُ أَوْ وَسَطُهُ قَوْلَانِ وَجَازَ الثَّمَنُ إِلَّا لِمَانِعٍ كَالْإِقْتِضَاءِ وَحَاصَّتِ الزَّوْجَةُ بِمَا أَنْفَقَتْ وَبِصَدَاقِهَا كَالْمَوْتِ لَا بِنَفَقَةِ الْوَلَدِ وَإِنْ ظَهَرَ دَيْنٌ أَوْ اسْتَحَقَّ مَبِيعٌ وَإِنْ قَبِلَ فَلَسَهُ رُجْعٌ بِالْحِصَّةِ كَوَارِثٍ أَوْ مَوْصِيٍّ لَهُ عَلَى مِثْلِهِ وَإِنْ اشْتَهَرَ مَيِّتٌ بِدَيْنٍ أَوْ عَلِيمٌ وَارِثُهُ وَأَقْبَضَ رُجْعَ عَلَيْهِ وَأَخَذَ مَلِيٌّ عَنْ مَعْدَمٍ مَا لَمْ يُجَاوِزْ مَا قَبَضَهُ ثُمَّ رَجَعَ عَلَى الْغَرِيمِ وَفِيهَا الْبِدَاءَةُ بِالْغَرِيمِ وَهَلْ خِلَافٌ أَوْ عَلَى التَّخْيِيرِ تَأْوِيلَانِ فَإِنْ تَلَفَ نَصِيبُ غَائِبٍ عَزَلَ لَهُ فَنَهْ كَعَيْنٍ وَقَفَ لِغَرْمَائِهِ لَا عَرَضٍ وَهَلْ إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِكَدِّينِهِ

(وان اشتهر ميت بدین) عليه (أو) لم يشتهر به (و) علم وارثه (أو) وصيه بأنه مدين لغير الحاضرين (وأقبض) الوارث أو الوصى التركة للغرماء الحاضرين أو قبضها الوارث لنفسه أو قبضها له الوصى ثم طرأ غريم (رجع) الغريم الطارىء (عليه) أى الوارث أو الوصى المقبض لغيره أو القابض لنفسه بما يخصه لتعديله بالاقباض أو القبض بالشهرة أو العلم (وأخذ) وارث (ملى عن) وارث (معدم) وحاضر عن غائب وحى عن ميت (ما لم يجاوز) أى يتعدد دين الطارىء (ما) أى القدر الذى (قبضه) الوارث الملى المرجوع عليه بأن قص عنه أو ساواه فان جاوز دين الطارىء ما قبضه الوارث الملى لنفسه رجع عليه الطارىء بما قبضه فقط (ثم) اذا غرم الوارث (رجع على الغريم) الذى قبض منه أو لا قال ذلك الامام رضى الله تعالى عنه في كتاب المديان من المدونة (وفيها) أى المدونة أيضا عن ابن القاسم (البداءة) فى الرجوع (بالغريم) الذى قبض من الوارث أو لا أى يرجع الطارىء أو لا عليه بما يخصه لو حضر فان وجده عديما رجع على الوارث بما يخصه ثم يرجع الوارث على الغريم الاول (وهل) بينهما (خلاف) أو هما محمولان (على التخيير) أى ان الطارىء مخير فى الرجوع على الوارث أو الغريم فى الجواب (تأويلان) الاول للخنمي والثانى لابن يونس (فان) غاب غريم وقت القسمة وعزل القاضي له نصيبه (وتلف نصيب) غريم (غائب عزل) من القاضي أو نائبه عند القسم (فضمائه) (منه) أى الغائب لأن القاضي أو نائبه كوكيل عن الغائب (كعين) أى دناير أو دراهم (وقفت) من مال المفلس (أ) تقسيم على (غرمائه) وتلفت فضمائهما من الغريم لا من المفلس لتقصير الغريم فى عدم قسمتهما مع تهيئتهما للقسم (لاعرض) وقف للغرماء فتلفت فضمائهما من المفلس (وهل) عدم ضمان الغريم العرض الموقوف مطلقا سواء كان مثل دينه أم لا وحينئذ يكون ضمانه من المفلس أو عدم الضمان فى كل حال (الا ان يكون) العرض (بك) جنس وصيغة (دينه) أى الغريم الموقوف له قبضه الغريم لأن الخاصة

فيه كالعين في الجواب (تأويلان) وروى أشهب ان ضمان النالف من المفلس حتى يصل للغرماء عينا كان او عرضا (وتركه) أى
 المفلس من ماله الذى أريد قسمه على غرمائه (قوته) أى المفلس (وتركه) أيضا (النفقة الواجبة عليه) لغيره كزوجته وولده
 ووالده وأمهات أولاده (لظن يسره) المازرى التحقيق أن يتركه الى وقت يؤدى الاجتهاد انه يحصل له فى مثله ما تنافى منه همیشه
 (وتركه) له وان تلزمه نفقته (كسوتهم كل) من المفلس ومن تلزمه نفقته (دستار) بفتح الدال المهمة وسكون السين المهمة أى
 ملبوسا (معتادا) لئله قال الخطاب يعنى بالدست القميص والعمامة والسر او ويل والمكعب أى المداس وأما ثياب الزينة فلا تترك له
 ولا لمن تلزمه نفقته على المشهور (ولو ورث) المفلس (أباه) الرقيق (بيع) بكسر الموحدة أبوه فى الدين فلا يعتق عليه بنفس
 ملكه لتعلق حق غرمائه به ان استغرقه الدين والايبيع منه بقدره وعتق باقيه ان وجد من يشتري بعضه والا بيع جميعه وبذلك
 المفلس ما يبقى من ثمنه (لا) يباع أبوه فى الدين (ان وهب) أبو المفلس الرقيق (له) فيعتق بمجرد قبوله هبته (ان علم واهبه انه) أى
 الاب (يعتق عليه) أى المفلس لان واهبه قصد عتقه حيث لا يبيعه فى دينه فان لم يعلم عتقه عليه بيع فى الدين والصدقة كاهلية
 (وحبس) المفلس وغاية حبسه (لثبوت عسره) فان ثبت وجب انتظاره وأفاض شرط حبسه بقوله (ان جهل حاله) أى المدين
 ولم يعلم هل هو مليء أو معدم (و) ان (لم يسأل) المدين (الصبر) أى تأخير الحبس (له) أى اثبات عسره حال كونه آتيا (بجميل)
 أى ضامن له (بوجهه) أى ذات المدين (٩٢) (فقرم) الجميل بالوجه الدين الذى على مضمونه (ان لم يات) الجميل (به) أى

تأويلان وترك له قوته والنفقة الواجبة عليه لظن يسره وكسوتهم كل دستار
 معتادا ولو ورث أباه يبيع لا وهب له إن علم واهبه أنه يعتق عليه وحبس
 لثبوت عسره إن جهل حاله ولم يسأل الصبر له بجميل بوجهه فقرم إن لم
 يأت به ولو أثبت عدمه أو ظر ملاؤه إن تفالس وإن وعد بقضاء وسأل
 تأخير كالיום أعطى جميلا بالمال وإلا سجن كالمعلوم الملاء وأجل لبيع
 عرضه إن أعطى جميلا بالمال وإلا سجن وفي حلفه على عدم الناض تردد
 وإن علم بالناض لم يؤخر وضرب مرة بعد مرة وإن شهد بعسره أنه
 لا يعرف له مال ظاهر ولا باطن حلف كذلك

المضمون (ولو أثبت عسره) أى
 أثبت الجميل فقر المضمون كذا
 قاله المصنف هنا تبعه الابن رشدنى
 المقدمات وعطف على جهل حاله
 فقال (أو ظهر ملاؤه) أى غنى
 المدين بسبب جمال لبسه وخدمه
 ولم تعلم حقيقة أمره فيحبس (ان
 تفالس) أى ادعى فليس نفسه وقال
 لاشي على يفى يدينى ولم يعد بقضائه
 ولم يسأل الصبر لثبوت عسره
 بجميل والا فلا يحبس (وان وعد)
 من ذكر من مجهول الحال وظاهر

الملاء (بقضاء) للدين المطلوب منه (وسأل) أى طلب (تأخير) الحبس زمنا يسيرا (كالיום) وأدخلت الكلف يوما وزاد
 آخر فقط (أعطى) أى أقام المدين (جميلا بالمال) وأخر قاله سجنون وقال مالك رضى الله تعالى عنه يؤخر ثلاثا وأربعا وخمسا وقول
 الامام أحسن كما فى المبسوط (والا) أى وان لم يات بحميل بالمال (سجن) حتى يأتى بحميل بالمال أو يقضى ما عليه ولم يكتف
 بحميل الوجه لظهور قدرته على الوفاء لو عده به وشبهه فى السجن فقال (كمعلوم الملاء) فيسجن حتى يوفى ما عليه ويضرب بالدررة مرة بعد
 المرة ولا ينجيه من السجن والضرب الاحمىل غازم ومثله بمن ياخذ الاموال بقصد التجارة ثم يدعى ذهابها ولم يظهر ما يصدقه
 من احتراق منزله أو سرقة أو نحوها (وأجل) المدين (جميلا بالمال) واستبعد كون مجهول الحال له عرض (والا) أى وان لم يات بحميل
 (بالمال سجن) وليس للامام بيع عرضه كبيعه على المفلس (وفى حلفه) أى المدين (على عدم الناض) أى الدنانير والدرهم وعدم
 حلفه عليه (تردد) هل يحلف على عدم اخفاء الناض اذا لم يكن معروفا به أولا يحلف (وان علم) المدين الممنوع من وفاء ما عليه (بالناض) لم
 الاول (لا) يؤخر (عن الحبس ولا يحلف) (وضرب) معلوم الملاء علم بالناض أم لا (مرة بعد مرة) باجتهاد الجاهل فى العدد بمجلس أو مجلس
 ولو أدى الى اتلافه لظلمه باللد (وان شهد بعسره) أى المدين مجهول الحال أو ظاهر الملاء ولا يثبت العسر الا بشهادة أكثر
 من عدلين كالترشيد والسفه وصفة الشهادة أن يقول الشاهد (انه لا يعرف له مال ظاهر ولا باطن) وجواب ان شهد بعسره
 (حلف) المشهود له بالعسر حلفا (كذلك) أى مثل ما شهد به الشاهد فى نفي العلم بان يقول بالله الذى لا اله الا هو لم أعرف لى مالا ظاهرا

ولا باطنا فهذه إحدى المسائل التي يخلف فيها المشهود له بالعدم في يمينه (وان وجد) مالا (ليقضيه) به ما عليه (وأَنْظِر) ولا يطلب ما عليه إلى يسره به وفائدة هذه الزيادة عدم تحليفه أن ادعى عليه أنه استفاد مالا وأنكره ولم يأت رب الدين بيمينه (و) أن طلب الغريم حبس مدنيه حتى يوفيه دينه أو يثبت عسره فادعى المدين أن الغريم علم عدمه وأنكر الغريم على عدمه (حلف الطالب) على عدم علمه عدم مدينه (ان ادعى) المدين (عليه علم العدم) فإن نكل حلف المطلوب أنه علم عدمه ولا يسجن (وان سأل) رب الدين (تفتيش داره) أي المدين لاثامه بأنه أخفى ماله فيها (فني) تمكينه منه وعدمه (تردد) ابن ناجي أنه لا عندنا بعدمه والخانوت كالدار عندى ووقعت بأحكامى مسألة بياجة ورأيتها أخف وهى رجل ادعى على من عليه دين أن يجيبه مالا وسأول تفتيشه فقال الغريم لا شئ فيه فحكمت بتفتيشه فلم يوجد فيه شئ والكيس من هذا المعنى ولا يخلف في هذين وشبههما (و) أن شهدت بينة بملاء المدين وبينة بعدمه (رجعت بينة الملاء) على بينة العدم (ان يثبت) بينة الملاء سببه بان قالت له مال يفى بدينه أخفاه لأنها ناقلة ومثبتة وشاهدة بالعلم (وأخرج) من السجن المدين (الجبول) حاله الذى لم يعلم ملاءه ولا عدمه (ان طال سجنه) وطوله يعتبر (بقدر الدين) قلة وكثرة (و) خال (الشخص) المدين قوة وضعفا وخشونة ورفاهية ويحلى سبيله بعد حلفه على نحو ما تقدم لأن طول السجن بمنزلة البينة بالعدم ومفهوم الجبول أن ظاهر الملاء ومعلومه لا يخرج أن بطول السجن وهو كذلك لكن الأول يخرج بينة بعدمه والثانى لا يخرج بها بل إما بالاداء أو الموت أو بينة بذهاب ماله المعلوم بنحو سرقة ولما كان جميع ما تقدم من أحكام هذا الباب لا يختص بالرجال ويجرى فى النساء ذكر ما يختص بهن فقال (وحبس النساء) الملسات (عند) (٩٣) امرأة (أمانة أو ذات) رجل (أمين)

زوج أو أب أو ابن (و) حبس (السيد) فى دين عليه (لمسكاته) ان لم يحل من نجسوم الكتابة ما يفى بدينه ولم يكن فى قيمتها ما يفى به وحبس السيد لمساكته لأحراره نفسه وما له ولا من الحقوق لا يراعى فيها الحرية ولا علو المنزلة بسدليل حبس المسلم فى دين الكافر (و) يحبس (الجد) ولد ولده لأن حقه دون حق الاب

وزَادَ وَأَنْ وَجَدَ لِيَقْضِيَنَّ وَأَنْظِرَ وَحَلَفَ الطَّالِبُ أَنْ ادَّعَى عَلَيْهِ عِلْمَ الْعَدَمِ
وَأَنْ سَأَلَ تَفْتِيشَ دَارِهِ فِيهِ تَرَدُّدٌ وَرُجِعَتْ بَيْنَةُ الْمَلَاءِ أَنْ يَبَيَّنَتْ وَأَخْرَجَ
الْمَجْهُولُ أَنْ طَالَ سَجْنُهُ بِقَدْرِ الدِّينِ وَالشَّخْصِ وَحُبْسُ النِّسَاءِ عِنْدَ أَمِينَةٍ أَوْ ذَاتِ
أَمِينٍ وَالسَّيِّدُ لِمَسَاكِنِهِ وَالْجَدُّ وَالْوَلَدُ لَا يَبْهَ لَا عَكْسَهُ كَالْيَمِينِ إِلَّا الْمُنْقَلِبَةُ وَالْمَتَعَلِّقُ
بِهَا حَقٌّ لِغَيْرِهِ وَلَمْ يَفْرُقْ بَيْنَ كَالْأَخَوَيْنِ وَالزَّوْجَيْنِ أَنْ خَلَا وَلَا يَمْنَعُ مُسَامَا
أَوْ خَادِمًا بِخِلَافِ زَوْجَةٍ وَأَخْرَجَ لِحَدِّ أَوْ ذَهَابِ عَقْلِهِ لِعَوْدِهِ وَاسْتَحْسِنَ
بِكَفِيلٍ بَوَاجْهِهِ لِمَرْضِ أَبَوَيْهِ وَوَلَدِهِ وَأَخِيهِ وَقَرِيبٍ جَدًّا لِيُسَلَّمَ

فى الجملة (و) يحبس (لو دل عليه) وأولى لاهل لان حقها أكد (لا) يثبت ولا يجوز (عكسه) أى حبس الوالد نسب الوالده ولو ألد وبهره الحاكم بغير الحبس من حيث الدلدل من حيث حق الوالد وشبهه فى الثبوت والنفى فقال (كالمين) فيحلف الولد لو دلده لا العكس لانه عقوق ولا يقضى به لولدان شح ولا يمكن منه (الا) اليمين (المنقلبة) من الوالد على أبيه بان ادعى الولد على والده بحق وتوجهت اليمين على الوالد لرد دعواه فتكل فردت على الوالد فيحلفها الوالد اتفاقا وكشادة شاهد لولد بحق على أبيه ولم يحلف معه الولد فردت على الوالد فيحلفها لرد شهادة الشاهد (و) الا اليمين (المتعلق بها حق غيره) أى الوالد كدعوى الاب تلف صداق ابنته وطلبه الزوج بجهازها أو انه أعارها شيئا من الجهاز فى السنة الاولى فيحلف الوالد (ولم يفرق) فى السجن (بين كالاخوين) من الاقارب (والزوجين) المحبوسين فى حق عليهما (ان خلا) السجن فلا يحجب الطالب للتفرق فان لم يحل حبس الرجل مع الرجال والمرأة مع النساء (ولا يمنع) نائبه ضمير الحبوس (مسلم) لا يخشى تعليمه حيلة يتخلص بها من حبسه والامنع (و) لا يمنع (خادما) يخدمه فى مرض شديد لا خفيف ولا فى صحة (بخلاف زوجة) غير محبوسة فتمنع من سلامها عليه حيث دخلت لبيتها عنده وهو محبوس فى حق غيرها والا فلا تمنع (وأخرج) المسجون من السجن (ا) إقامة (حد) شرعى عليه فعل موجه فى السجن من سكر أو قذف أو زنا أو سرقة (أو) لذهاب عقله أى المسجون لعدم شعوره بالضيق المقصود من سجنه وغاية مكثه خارجه (لعوده) أى العقل فيعاد فى السجن (راستحسن) نائبه ضمير اخر ارجاه من السجن (بكفيل بوجهه) أى ذات المسجون (ا) اجل (مرض) أحد (أبويه) وولده وأخيه (و) شخص (قريب) للمسجون (جدا) أى قريب القرابة فلا يخرج لمرض قريب بعيد القرابة (ليسلم) على من ذكر ويعود للسجن قال الباجي بعد نقله الاستحسان والقياس المنع وهو الصواب فلا يخرج بحميل ولا

غيره (لا) يخرج المسجون لصلاة (جمعة) اسقوطها عنه ولان لها بدلا ولا للصلاة في جماعة بالاولى (و) لا يخرج لصلاة (عيد) فطر أو أضحية (و) لا يخرج لفتح (عدو) البلد المحبوس فيه في كل حال (الا يخوف قتله أو أسره) فيخرج ويسجن في محل يؤمن عليه منها (والغريم) أي رب الدين (أخذ عين ماله) الذي باعه للمفلس ولم يقبض ثمنه منه الثابت له ببينة أو أقرار المفلس قبل فلسه أو بعده علي أحد الاقوال فيتعين له باحد وجهين اما ببينة تقوم عليه واما باقرار المفلس به قبل التفليس واختلاف اذ لم يقربه الا بعده على ثلاثة أقوال أحدهما قبول قوله بيمين صاحب السلامة وقيل بدون يمين وثانها عدم قبوله ويحلف الغرماء أنهم لا يعلمون انها سلمته وثالثها ان كان على أصلها بينة قبل قوله في تعيينها والا فلا يقبل (الحاز) أي الذي حازه المفلس عن بائعه ولم يدفع له ثمنه فله أخذه (في) هورة (الفلس) للمشتري بعد شرائه وقبل دفع ثمنه (لا) أي ليس للغريم أخذ عين ماله الحاز عنه في صورة (الموت) لخراب ذمته فصار به أسوة الغرماء بثمنه بخلاف المفلس فان ذمته موجودة في الجملة ودين الغرماء متعلق بها وبالغ على أخذ عين ماله الحاز عنه في الفلس فقال (ولو) كان ماله الحاز (عنه مسكوكا) دنانير أو دراهم عرفتها البينة بعينها او كانت مطبوعة عليها أخذها المفلس رأس مال سلم فله اخذها عند ابن القاسم قياسا له على السلامة وأشار بالياء لغة لقول اشتهب ليس له أخذه لان الاحاديث انما فيها من وجد سلمته أو متاعه والمسكوك لا يطابق عليه ذلك عرفا (و) للمحاز عنه مبيعه وفلس مشتريه قبل دفع ثمنه أخذه ولورقيقا (آبقا) من المشتري بناء على ان الاخذ نقس للبيع وعلى انه ابتداء بيع لا يجوز واذ رضى بائعه بأخذه حال اياقه (لزمه) أي يلزم البائع الآبق الذي رضى بأخذه في ثمنه (ان لم يجده) أي ان لم يجد الا بق فليس له أن يطلب انه ان وجدته أخذه في ثمنه وان لم يجده (٩٤) يرجع للمحاصة لا نه ضرر لباقي الغرماء بتركهم التصرف حتى ينظر هل يجده

الأَجْمَعَةُ وَعَيْدُو عَدُوِّ الْأَخْوَفِ قَتْلَهُ أَوْ أَسْرَهُ وَلِلْغَرِيمِ أَخْذُ مَالِهِ الْحَازِ عَنْهُ فِي الْفَلْسِ لَا الْمَوْتَ وَلَوْ مَسْكُوكًا وَأَبْقَاوْا لَزِمَهُ أَنْ لَمْ يَجِدْهُ أَنْ لَمْ يَفِدْهُ غُرْمَاؤُهُ وَلَوْ بِمَا لَهُمْ وَأَمَّا مَنْ لَا بُضْعَ وَعِصْمَةَ وَوَقْصَاصَ وَلَمْ يَنْتَقِلْ لَا أَنْ طُحِنَتْ الْحِنْطَةُ أَوْ خُلِطَ بِغَيْرِ مِثْلِ أَوْ سَمِّنَ زَبْدُهُ أَوْ فُصِّلَ ثَوْبُهُ أَوْ ذُبِحَ كَبْشُهُ أَوْ تَمَرَّرَ طَبْخُهُ كَأَجِيرٍ رَعَى وَنَحْوِهِ وَذِي حَانُوتٍ فَيَأْبَاهُ وَرَادًّا لِسَلْعَةٍ بَعِيبٍ وَإِنْ أَخَذَتْ عَنْ دَيْنٍ وَهَلِ الْقَرْضُ كَذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يَقْبِضْهُ مُقْتَرِضُهُ أَوْ كَالْبَيْعِ

اولا ولاخذ الغريم عين ماله في الفلس ثلاثة شروط أشار لاولها بقوله (ان لم يفده) بفتح الياء وسكون الفاء أي ان لم يفد الشيء الحاز (غرماءه) أي غرماء المفلس بثمنه الذي على المفلس (ولو بما لهم) فليس له أخذه والى ثاني الشروط أشار بقوله (وأمم كن) أخذ عين الشيء فان لم يمكن تعينت المحاصة وقد افاد هذا بقوله (لا بضغ) بضم

الموحدة وسكون الضاد المجمة لزوجة دخل بها زوجها وفلس قبل دفعه لها مهرها فليس لها الا المحاصة خلاف به اذ لا يمكنها اخذها عين شيئا (وعصمة) لزوجة خالها زوجها على مال وفلس قبل دفعه له فلا يرجع بها ويحاصص غرماءها بما خالته به (وقصاص) صالح الجاني مستحقه مال وفلس قبل دفعه له فلا يرجع له المستحق لسقوطه بالعفو وله محاصة غرمائه بالمال المصالح به وأفادت ثالث الشروط بقوله (ولم ينتقل) الشيء الحاز عما كان عليه حين بيعه (كان طحنت الحنطة) فليس له اخذها هذا هو المشهور وان كان مبيعا على ضعيف وهو أن الطحن ناقل (أو خلط) الشيء الحاز (بغير مثل) له ولا يتيسر تمييزه كقمح بشعير فان خلط بمثله فلا يفتيه (أو سمن زبد أو فصل ثوبه) أو قطع الجلد نعالا مثالا لا دينه أو صببه الثوب أو نسج الغزل (أو ذبح كبشه أو تتمرر طبخه) فلا يرجع بعينه شيء من المذكورات ويحاصص الغرماء بثمنه لقوات الغرض المقصود منه وشبهه في عدم الاخذ وتعين المحاصة فقال (كأجير رعى ونحوه) كأجير علف أو حراسة باجرة معلومة فلس مؤجره قبل دفعه له فليس له أخذ الماشية والمجروس فيها وله محاصة غرمائه بها (و) كذلي حانوت (أو بيت مكتري مدة معلومة بكرة معلوم فلس مكتريه وعليه كراهة فلا يكون مكريه أحق من غرماء المكتري (فما به) من متعته (و) كذلي لسلعة (على بائعها) (بميب) ظهر بها بمتشراؤها وفلس بائعها قبل رد ثمنها لمشتريها يكون أحق بها ان كان اشتراها بنقد بل (وان) كانت (أخذت) السلعة المردودة بعيب عوضا (عن دين) كان لأخذها على دافعها (وهل القرض) أي الشيء المقرض لشخص ثم فلس قبل وقائه ووجده مقرضه بعينه (كذلك) أي مثل الشيء المردود بعيب في أن صاحبه ليس أحق به ويحاصص الغرماء فيه ان كان قبضه المقرض بل (وان لم يقبضه) أي القرض (مقرضه) من مقرضه لزوم عقده بمجرد القول هذا قول محمد بن المواز وشهره المازري (أو) القرض (كالبيم) أي المبيع في الهرق بين كون

التفليس أو الموت قبل قبضه فربه أحق به فبهما أو بعده فله أخذه في التفليس لا الموت وهذا قول ابن القاسم وروايته عن مالك رضي الله تعالى عنها في الجواب (خلاف) والصحيح مذهب ابن القاسم، روايته عن مالك أنه أحق في التفليس بالعرض والعين كان من بيع أو قرض بدليل قوله صلى الله عليه وسلم أيا رجل قلس فادرك ٧ ماله بعينه فهو أحق به من غيره لا نه صلى الله عليه وسلم عجم بقوله فادرك ماله ولم يخص قرضا ولا يباعا ووجه مذهب إليه ابن المواز قول النبي صلى الله عليه وسلم أيا رجل باع متاعا ففلس الذي ابتاعه ولم يقبض الذي باعه من ثمنه شيئا فهو أحق به من غيره الحديث لا نه جعل هذا الحديث مخصصا للحديث الاول ومبينه له في أن المراد به البيع دون القرض وهو بعيد لأن الخاص لا يحمل على تخصيص العام الا اذا كان معارضا له (وله) أى من باع سلعة ولم يقبض ثمنها حتى رهنها مشتريها في دين عليه ثم فلس (فك الرهن) بدفع الدين المرهون فيه وأخذه فيسقط ثمنه عن رايته المفلس (و) اذا فكه (خاص) غرماء الراهن بفدائه أى المال الذي فدى الرهن به وله تركه والخاصة بثمنه ومن باع رقيقا ولم يقبض ثمنه حتى جني وفلس مشتريه قبل اسلامه لمستحق الجنابة ففداه بئنه من الجنابة وأخذه فقط سقط ثمنه عن المفلس و (لا) يخاصص البائع غرماء المفلس (بفداء) العبد الجاني على نفس أو مال أو عضو عند مشتريه (و) لمن باع سلعة ولم يقبض ثمنها حتى باعها مشتريها ثم فلس فخاص بالبائع بثمنها غرماء ثم ردها مشتريها على المفلس بعيب (نقض) بفتح فسكون أي فسخ (الخاصة) التي حصلت بينه وبين غرماء المفلس (ان ردت) السلعة على المفلس (بعيب) قديم ظهر لمشتريها أو فساد البيع لثاني أو فلس المشتري الثاني واختار المشتري الاول اخذها فياخذها البائع الاول لانه انما حصص بثمنها لعدم وجودها بيد المشتري الاول واذا أخذها بجميع ثمنه ولا ارش له وله ان لا ينقض الخاصة ويستمر عليها وليس له نقضها ان ردت على المفلس بهبة أو صدقة أو وصية (٩٥) أو شراء أو اقالة أو ارث (و) لمن باع سلعته ولم يقبض ثمنها حتى فلس

خِلَافٌ لَهُ فَكُ الرِّهْنِ وَحَاصٌّ بِفِدَائِهِ لَا بِفِدَاءِ الْجَانِي، وَتَقْضُ الْمُحَاصَّةُ
إِنْ رُدَّتْ بِعَيْبٍ وَرَدَّهَا وَالْمُحَاصَّةُ بِعَيْبٍ سَمَاوِيٍّ أَوْ مِنْ مُشْتَرِيهِ أَوْ أَجْنَبِيٍّ
لَمْ يَأْخُذْ أَرَشَهُ أَوْ أَخَذَهُ وَعَادَ لِهَيْئَتِهِ وَالْأَقْبَنُ سَبْةً تَقْصُرُ وَرَدَّ بَعْضُ ثَمَنِ قُبْضٍ
وَأَخَذَهَا وَأَخَذَ بَعْضَهُ وَحَاصٌّ بِالْفَائِتِ كَيْفَ أُمِّ وَلَدَتْ وَأَنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا
أَوْ بَاعَ الْوَلَدَ فَلَا حِصَّةَ

لهيئته أم لا لجنايته على ملكه (أو) ناشيء (من) جنابة (أجنبي) أى غير المشتري (لم يأخذ) المشتري (ارشه) أى قيمة العيب من الجاني الاجنبي (أو أخذه) أى الارش الاجنبي (وعاد) المبيع (لهيئته) فيها لصيرورة الارش كالغلة (والا) أى وان لم يعد لهيئته أخذ ارشه أم لا فقول له وعاد لهيئته راجع لقوله لم يأخذ ارشه وقوله أو أخذه (ف) يأخذ البائع السلعة ويخاصص (بنسبة) نقصه (أى قيمة المبيع معيبا بما نشأ من جنابة الاجنبي من قيمته سليما من العيب ان شاء وان شاء رد السلعة ويخاصص بجميع ثمنها (و) لمن باع سلعة وقبض بعض ثمنها وفلس مشتريها قبل قبض باقيه ووجدها باقية عنده (رد بعض ثمن قبض وأخذها) وله تركها والخاصة ياتي ثمنها (و) لمن باع سلعا ولم يقبض ثمنها حتى فلس مشتريها ووجد بعضها قائما بيد المفلس وبعضها فات (أخذ بعضه) أى المبيع القائم عند المفلس (وخاص) غرماء المفلس (ب) مقابل البعض (الفائت) من البيع من ثمنه مقوما كان أو مثليا وجه الصفة أم لا تعتبر القيمة يوم الأخذ وشبهه في أخذ البعض والخاصة بالفائت فقال (كبيع أم) آدمية أو غيرها وأخذها بعد ان (ولدت) عند المشتري ثم باعها دون ولدها وقبل ان يدفع ثمنها لبائعها الاول فلس فلربما أخذ الولد بما ينوبه من الثمن وله تركه والخاصة بجميع الثمن فقول له وادت أى بعد ان اشتراها المفلس وكيفية التذمين ان يقال ما قيمة الام يوم البيع الاول فان قيل أربعون قيل وما قيمة الولد الآن يومه أى يوم البيع الاول فاذا قيل عشرون فجمعوا ستون الاربعون ثلثاها والعشرون ثلثها فاذا أخذ الولد فهو ثلث الثمن ويخاصص بثلثيه (فان) كان (مات أحدهما) أى الام او ولدها عند المشتري (او) كان (باع) المشتري قبل تفليس (الولد) بهيئته وبقيت الام عنده حتى فلس وقام بائعها بثمنها (فلا حصه) من الثمن للميت في الاولى ولا للولد في الثانية فيخير بائع الام بين اخذ الحى منهما بجميع الثمن في الاولى وبأخذ الام به أى بالثمن في الثانية وبين ترك الحى في الاولى والام في الثانية والخاصة بالثمن

(و) ان باع شجرة غير مثمرة أو مثمر غير مؤبر ولم يقبض ثمنه حتى جذ المشتري الثمر وفلس (أخذ) المفلس (الثمر) أى قازبها بما إذا أخذ البائع شجرة فان بقيت على الشجرة الى وقت قيام بائعه بتمننه فللبائع أخذها مع الشجرة على المشهور وقيل تفوت بتأبيرها (و) ان باع شيئاً له غلة ولم يقبض ثمنه حتى استغله مشتريه مدة وفلس أخذ المفلس (الغلة) أى قازبها بلا عوض لانها من الخراج والخراج تابع للضمان (الا صوفاً) على غنم مبيعة (ثم) واستحق الجز يوم البيع وجزه المشتري ثم فلس قبل دفع ثمن الغنم فلا يفوز به المشتري فللبائع أخذه مع الغنم فان افات فله الخاصة بما قابله من الثمن (و) (الا) ثمرة مأبورة) وقت شراء الشجر فلا يفوز بها المشتري فللبائع أخذها مع شجرها ان كانت قائمة على أصولها والخاصة بمقاييلها من الثمن أن جذت (و) من أكرى دابة أو أرضاً ولم يقبض الكراء حتى فلس المكتري قبل استيفاء المنفعة (أخذ المكتري) أن شاء (دابته وأرضه) وحينئذ فيسقط الكراء عن المكتري وان شاء تركها وحاصص بالكراء ولو جلا لحلوله بالفلس (و) ان اكترى أرضاً للزراعة بدين واستأجر عاملاً فيها بدين ورهن الزرع البابت فيها في دين ثم فلس (قدم) مكري الأرض بكرائها (في زرعها) لانه نشأ عنها (في صورة طرو) (الفلس) للمكتري قبل دفع كرائها ومعنى تقويم رب الأرض في زرعها انه يكون رهنها في الكراء فيباع ويؤخذ الكراء من ثمنه فلا يلزم كراء الأرض بما يخرج منها (ثم) بعد استيفاء المكري كراء أرضه من ثمن زرعها يليه في باقيه (ساقية) أى الزرع باجرة معلومة فليس المراد عامل المساقاة لانه شريك في الزرع فيأخذ نصيبه منه قبل المكري في الفلس والموت (ثم) يلى الساقى (مرتهنه) أى الزرع فيقدم على باقي الغرماء في الفلس والموت (والصانع أحق) من بقية غرماء من استصنعه في فلسه بل (ولو بموت) له وصلة أحق (بما بيده) أى الصانع من مصنوعه حتى يستوفي أجرته من ثمنه لانه كالرهن فيها ولا يكون (٩٦) شريكاً فيه سواء أضاف لصنعه شيئاً أم لا بدليل تفصيله فيما لم يكن بيده (والا)

وَأَخَذَ الثَّمَرَةَ وَالْغَلَّةَ الْأَصُوفًا ثُمَّ أَوْثَمَرَهُ مُؤَبَّرَةً وَأَخَذَ الْمُكْرَى دَابَّتَهُ وَأَرْضَهُ
وَقَدَّمَ فِي زَرْعِهَا فِي الْفَلَسِ ثُمَّ سَاقِيَهُ ثُمَّ مَرَّتَيْنَهُ وَالصَّانِعُ أَحَقُّ وَلَوْ بَمَوْتِ بَئِ
يَبْدِهِ وَالْأَفْلَانِ لَمْ يُضْفِ لِصَنْعَتِهِ شَيْئًا إِلَّا النَّسِجَ فَكَلَزَيْدُ يُشَارِكُ بِقِيَمَتِهِ
وَالْمُكْتَرَى بِالْمَعِينَةِ وَبِغَيْرِهَا أَنْ قَبِضَتْ وَلَوْ أَدِيرَتْ وَرَبُّهَا بِالْمَحْمُولِ وَإِنْ لَمْ
يَكُنْ مَعَهَا لَمْ يَقْبِضْهُ رَبُّهُ وَفِي كَوْنِ الْمُشْتَرَى أَحَقُّ بِالسَّلْعَةِ يَفْسُخُ لِفَسَادِ
الْبَيْعِ أَوْ لَا أَوْ فِي النَّقْدِ

أى وان لم يكن مصنوعه بيده بان سلمه له أو لم يحجزه أصلاً كبناء (فلا) يكون أحق به ويكون أسوة الغرماء في الفلس والموت (ان لم يضيف) الصانع (لصنعه شياً) من عنده كخياط وصانع وبناء واستثنى من منطوق ان لم يضيف فقال (الا النسج فكلازيد) على الصنعة في الحكم كصباغ يصبغ من عنده ومجلد كتب

أقوال

يجلد من عنده وبين حكم المزيدي جيباعن سؤال تقديره وما حكم المزيدي فقال (بشارك)

لصانع رب الشيء المصنوع في الفلس فقط (بقيمة) أى المزيدي يوم الحكم ولو نقص المصنوع فعلى المشهور لا يكون أحق الا بقيمة ما أخرج وقيمة عمله يكون بها أسوة الغرماء (والمكتري) دابة معينة وقد كراءها ثم فلس مكريها أو مات أحق (بالدابة المعينة) قبضها أم لا لقيام تعيينها مقام قبضها حتى يستوفي منفعتها ثم تباع للغرماء (و) المكتري دابة غير معينة وقد كراءها ثم فلس مكريها أو مات أحق (بغيرها) أى غير المعينة (ان) كانت (قبضت) من مكريها قبل تلبسها أو موته واستمرت بيد مكريها حتى حصل أحدها ان لم يدرك المكري الدواب تحت المكتري بل (ولو أدبرت) أى كان المكري يبدل الدواب تحت المكتري بان يركبه يوماً على دابة والذى يليه على غيرها وهكذا هو المشهور وهو قول مالك رضى الله تعالى عنه وأشار بلو لقول اصبح لا يكون أحق بها ان أدبرت (و) من اكترى دابة ليحمل عليها وفلس أو مات قبل دفع كرائها (ربها) أى الدابة أحق (بالحمول) عليها اذا كان ربهما معاً سواء كان المكتري معها أم لا بل (وان لم يكن) ربهما (معها) بان سلمها لمكتريها (ما) دام المحمول عليها ولم يقبضه أى المحمول (ربه) قبض تسليم بفم المسافة فان قبضه ربه كذلك فربها أسوة الغرماء ما لم يقيم بالقرب فان قام بالقرب فهو أحق بالحمول قال ابن القاسم والسفينة كالدابة تجامع الحل (و) من اشترى سلعة شراء فاسد أو دفع ثمنها لبائعها ثم فلس بائعها (فنى) كون المشتري أحق بالسلمة من الغرماء في نظير الثمن الذى دفعه لبائعها حيث (يفسخ) بيعها يفسخ (فساد البيع) الواقع عليها وبه قال سحنون (أولا) يكون أحق بها لانه أخذها عن شيء لم يتم وبه قال ابن المواز (أو) يكون أحق بها (في) شرائها (بالنقد) لا بالدين الذى في ذمة بائعها وهذا قول ابن

الماجشون (اقوال) اقتصر ابن رشد والمازري على الاولين منها (و) اشترى شخص سلعة شراء فاسدا ودفع ثمنها لبائعها فلما ان اراد أن ردها لتفساد بيعها وجد بائعها مفسا (هو الحق بتمنه) الذي تقدمه فيها بعينه في الموت والفلس حيث لم يفت (و) من باع سلعة بسلعة ثم فليس المشتري واستحققت السلعة التي أخذها منه البائع فهو الحق (بالسلعة) التي دفعها للمشتري الذي فليس ان وجدها بعينه (ان بيعت) السلعة (بسلعة واستحققت) السلعة التي أخذت من المشتري الذي فليس لوقوع البيع بشيء معين وتعذر أخذها وما كان كذلك يفسخ فيه البيع باستحقاقه فقد انتقض البيع الذي أوجب خروج سلعته عن ملكه (وقضى) أي حكم على رب الدين اذا استوفاه ومعه وثيقة به (بأخذ المدين الوثيقة) المكتوبة عليه بالدين اذا قضاه وامتنع رب الدين من دفعها له وانما حكم بأخذها من رب الدين بعد ان قضاه المدين حقه لثلاثين يوما عليه مرة أخرى واذا أخذها المدين فيكتب عليها بخط رب الدين ان ما فيها قد قضي لثلاثين يوما على ربه اسقوطها منه ويخرج صورته من سجل القاضي ان كانت مسجلة ويدعي بما أخرجه (أو تقطيعها) ان لم تسجل (لا) يقضى على الزوجة بدفع وثيقة (صداق قضى) بل تبقى مخصوما عليها لا تقف الزوجة ووليها من حيث حقوق النسب ان اختلف فيه (و) ان وجدت وثيقة الدين بيد المدين غير مخصوم عليها وادعي دفع ما فيها أو تكررها القبض وادعي انها سقطت منه ولا بينة للمدين (لربها) أي الوثيقة (رها) من المدين (ان ادعى) ربه (سقوطها) منه ولا يصدق المدين في دعواه قضاء ما فيها واستلامها من ربه وعليه دفع ما فيها ان حلف ربه على بقاءه اذا الاصل في كل ما كان بشهادته لا يبرأ منه الا بشهادتين او بثلاثة منه بدفعه أو هبته أو نحوها (وقضى لراهن) وجد (بيده رهنه) وادعى انه دفع (٩٧) الدين الموهون فيه واستلمه من مرهنته

وانكر ذلك المرتين وادعي سقوط الرهن منه فيقضى للراهن (بدفع الدين) الموهون فيه أي بانه دفعه للمرتين ان طال الزمان كعشرة أيام والا فلقول للمرتين بلا خلاف (كوثيقة) فقدت فلم توجد بيد رب الدين ولا المدين (و) (زعم ربه سقوطها) وان دينه باق على المدين وأنكر ذلك المدين فلا شيء لربه على المدعي عليه بعد حلفه (ولم يشهد) أي لا يجوز أن يشهد (شاهدها) أي لا

أَقْوَالٌ وَهُوَ أَحَقُّ بِثَمَنِهِ وَبِالسَّلْعَةِ إِنْ بَاعَتْ بِسَلْعَةٍ وَاسْتَحَقَّتْ وَقُضِيَ بِأَخْذِ الْمَدِينِ الْوَثِيقَةَ أَوْ تَقْطِيعِهَا لِاصْطِقَاقِ قُضْيَ وَلِزَمَ رَدُّهَا إِنْ ادَّعَى سَقُوطَهَا وَلِزَمَ رَاهِنُ بِيَدِهِ رَهْنَهُ بِدَفْعِ الدَّيْنِ كَوَثِيقَةٍ ذَعَمَ رَبُّهَا سَقُوطَهَا وَلَمْ يَشْهَدْ شَاهِدًا إِلَّا بِهَا

﴿ بَاب ﴾

الْمَجْنُونُ مُجْجَرٌ لِلْإِفَاقَةِ وَالصَّبِيُّ لِبُلُوغِهِ بَنَانُ عَشْرَةٍ أَوْ الْحِلْمُ أَوْ الْحَيْضُ أَوْ الْحَلْلُ أَوْ الْإِنْبَاتُ وَهَلْ إِلَّا فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى تَرَدُّدٌ وَصَدَقَ

(١٣ — جواهر الاكلیل — ثاني)

الشاهد الذي كتب شهادته بخطه في الوثيقة وهو يشمل الشاهدین فأكثر باضافته للضمير ومتعلق الشاهد بما فيها من الدين (الاب) رؤية (هما) أي لاحتمال قضاء ما فيها كله أو بعضه وكتب ذلك عليها بخط رب الدين أو عداين والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿باب﴾ في بيان أسباب الحجر وأحكامه وما يتعلق به وهو لغة المنع وشرعا صفة حكمية توجب منع موصوفها من نفوذ تصرفه في الزائد على قوته أو تبرعه بماله والمنع من تبرعه بماله يدخل حجر الزوجة والمريض اه الشخص (المجنون) بغلبة السواداء أو الوسواس (مجنون) لا ييه ان كان وجن قبل بلوغه وإلا فلا حكم ان كان والا فلجماعة المسلمين وغاية حجره (للافاقة) من جنونه فيزول حجر المجنون من غير احتياج الى فك وأما المغمي عليه فقال القرطبي استحسنه الكرمي رضي الله تعالى عنه عدم الحجر عليه لسرعة زوال ما به (والصبي) الذي كره الحجر عليه بالنسبة لنفسه وينتهي الحجر عليه (لبلوغه) المازري البلوغ قوة تحدث للشخص تنقله من حال الطفولية الى حال الرجولية وذكر المصنف خمسة من علامات البلوغ منها مشترك بين الذكر والأنثى ومنها مختص بالأنثى عاقلها باؤا لثلاثين يوما والعلامة مجموعها فقال بنان عشرة سنة أي تمامها وللخمي بالدخول في الثامنة عشر (أو الحلم) بضم الحاء واللام أي الانزال في النوم من ذكر أو أنثى أو في اليقظة (أو الحيض أو الحمل) ولا يعتبر كبر النهدي أي الثدي (أو النبات) على فرج الأنثى وعلى أعلى الذكر (وهل) هو علامة مطلقا في حق الله تعالى وحق الأدنى أو هو علامة (الا في حقه) أي الله تعالى وهو ما ينظر فيه الأحكام من صلاة وصوم ونحوها وكذا ما ينظر فيه بالنسبة لما بينه وبين الله تعالى فليس بعلامة فيه فلا يأثم بفعله ما نهى عنه ولا يترك ما وجب في الجواب (تردد) قال الخطاب صرح في التوضيح بان المشهور انه علامة مطلقا وظاهر كلامه هنا كذلك لتصديره به وهو ظاهر الاحاديث (وصدق) الصبي

في اخباره بانه بلغ او لم يبلغ (ان لم يرب) أي يشك في صدقه فان ارتب في صدقه فلا يصدق سواء كان طالبا كمدعية لي قسم له في الغنيمة او مطلوبا كجان ادعى عليه بلوغه ليحد والمعتد تصديقه اذا كان مطلوبا لقوله وَاللَّهُ يَدْرَأُ الْخُدُودَ بِالشَّهَادَاتِ (و) ان تصرف صبي ميزاوسفيه في المال بغير اذن وليه (الولي) عليه (رد تصرف ميز) بمعاوضة كبيع واجارة وله امضاؤه الخطاب اراد المصنف بالميز المحجور صغيرا كان او بالغاسفيا ولو صرح بهذا فقال رد تصرف ميز محجور لكان أبين (و) ان تصرف المميز في ماله بمعاوضة ولا ولي له او له ولي ولم يعلم تصرفه قبل رشده (له) أي المميز رد تصرف نفسه (ان رشد) أي صار رشيدا مالا كأمير نفسه ولو تصرف قبل بلوغه يمين (حدث) فيها (بعد بلوغه) ورشده على المشهور سواء لم يقع تصرفه الموقوع (أو وقع) تصرفه قبل بلوغه (الموقع) أي وافق الصواب والسداد فله رده بعد رشده على المشهور (وضمن) المميز (ما أفسد)ه من مال غيره (ان لم يؤمن) أي لم يجعل المميز أمينا (عليه) أي المال المفسد من مالكة الرشيد ومفهوم الشرط انه لا يضمن ما أمن عليه وهو كذلك على المشهور (وصحة وصيته) أي الصغير المميز (ك) وصية (السفيه) أي البالغ الذي لا يحسن التصرف في المال لان الحجر عليهما لا جلهما ولو حجر عليهما في الوصية لكان الحجر عليهما غيرهما لانها لا تنفذ الا بعد موتها وانتقال المال لورثتهما واللازم باطل فكذا ملزومه (ان لم يخلط) يحتمل انه ضمير السفيه وقيد للخصم به ويحتمل انه ضمير الاحد والمذكور الصادق بكل منهما وفسر اللخصي عدم التخليط بايصائه بقوله تعالى او صلة رحم ومفهوم الشرط انه لو خلط لم تصح وصيته عليه وغير واحد يستمر الحجر على الصبي بالنسبة لما له (الى حفظ مال ذي الاب بعده) أي البلوغ وظاهره ان فكالك الحجر عنه بمجرد البلوغ وحفظ المال وقيل يشترط زيادة حسن التسمية اذ لو لم يحسنها لانف ماله ومعنى قوله (٩٨) الى حفظه مال ذي الاب بعده ان الصبي لا يخرج من الحجر ببلوغه بل هو محجور

عليه الى ظهور رشده قال في التوضيح ولا خلاف انه لا يخرج من الحجر قبل بلوغه وان ظهر رشده (و) المحجور لوصى او مقدم يستمر حجره الى (فك وصي) من اب او وصي (او مقدم) على يمين من قاض لينظر له بالمصلحة ويتصرف له في ماله بها بعد بلوغه وظهور رشده ولا يحتاج المتقدم في اذن القاضي

إِنْ لَمْ يَرْبْ وَلِلْوَلِيِّ رَدُّ تَصَرُّفِ مُمَيِّزٍ وَلَهُ إِنْ رَشَدَ وَلَوْ حَنْثَ بَعْدَ بُلُوغِهِ
أَوْ وَقَعَ الْمَوْقِعَ وَضَمَّنَ مَا أَفْسَدَ إِنْ لَمْ يُوْمَنْ عَلَيْهِ وَصَحَّتْ وَصِيَّتُهُ كَالسَّفِيهِ
إِنْ لَمْ يَخْلُطْ إِلَى حِفْظِ مَالِ ذِي الْأَبِ بَعْدَهُ وَفَكَتْ وَصِيٍّ وَمُقَدِّمٍ إِلَّا كَدَرِهِمْ
لَعَيْشِهِ لَا طَلَّاقَهُ وَاسْتِخْلَاقَ نَسَبٍ وَنَفْسِيهِ وَعَنْقٍ مُسْتَوْلَدَتِهِ وَقَصَاصٍ
وَنَفْيِهِ وَإِقْرَارٍ بِعُقُوبَةٍ وَتَصَرُّفِهِ قَبْلَ الْحَجْرِ عَلَى الْإِجَازَةِ عِنْدَ مَالِكٍ لَا ابْنَ الْقَاسِمِ
وَعَابَهُمَا الْعَكْسُ فِي تَصَرُّفِهِ إِذَا رَشَدَ بَعْدَهُ وَزَيْدٌ فِي الْأَنْثَى دُخُولُ زَوْجٍ

في فك خبيرة وهو المشهور واستثنى من قوله للولي رد تصرف مميز فقال (الا) تصرفه (كدرهم) شرعى بها.
(لعيشه) أي قوت المميز في خبز ولحم وماء وحطب ونحوها فلا يحجر عليه ولا يرد تصرفه فيه اذا احسنه وأخرج من تصرف المميز الشامل للبالغ السفيه فقال (لا) أي ليس لولي السفيه رد (طلاقه) لا نه لازم له على المذهب خلافا كان او غيره (لا) ليس له رد (استخلاق نسب) من السفيه لجهول نسبه لا نه لازم له ايضا (و) ليس له رد (نفية) أي النسب من السفيه لحمل أو ولد عن نفسه (و) ليس له رد تنجيز (عق مستولدتها) أي السفيه اذ ليس له فيها الا الاستمتاع وسير الخدمة ونفقتها أكثر منهما ويتبعها ما لها ولوكثر على الراجح ومفهوم مستولدتها ان عتق غيرها لوليه رده وهو كذلك كافي المقدمات (و) ليس له رد (قصاص) طلبه السفيه من جان عليه (و) ليس له رد (نفية) أي القصاص بعفو السفيه عن جان عليه (و) ليس له رد (اقرار) من السفيه (ب) موجب (عقوبة) للسفيه كسرقه وشرب مسكرو قذف وقتل وزنا (و) تصرفه (أي السفيه المهمل (قبل الحجر) عليه من القاضي محمول (على الاجازة) أي المضى وال لزوم (عند) الامام (مالك) رضى الله تعالى عنه وكبراء أصحابه وشهره في المقدمات لان المانع من نفوذ التصرف الحجر ولم يوجد (لا) عند الامام عبد الرحمن (ابن القاسم) فبحول على الرعد عنه في المشهور عنه وصححه ابن الحاجب وغيره المازري واختاره محققو الاشياخ لان المانع عنده السفه وهو موجود (وعليهما) أي قولي مالك وابن القاسم رضى الله تعالى عنهما (العكس) في تصرفه (أي السفيه (اذا رشد) وتصرف (بعده) أي الحجر وقبل فكفه فهو مردود على قول مالك رضى الله تعالى عنه لانه محجور عليه وماض على قول ابن القاسم لرشده وزال سفهه قاصدا صاحب التكملة وهما منصوبان لا يخرجان كما هو ظاهر الخطاب (وزيد) علي ما يفك الحجر به عن الذكر من البلوغ وظهور الرشد (في) فك حجر (الانثى) شرطان أحدهما (دخول زوج)

بها فان لم يدخل بها فهي على الحجر ولو علم رشدها (و) الثاني (شهادة العدول) أربعة فأكثر ولا يجزى في ذلك عدلان كما يجزى في الحقوق (على صلاح حالها) أي حسن تصرفها في المال وسدادها فينفك حجرها ان لم يجدد الاب حجرها بل (ولو جدد أبوها حجرا) عليها (على الأرجح) عند ابن يونس من الخلاف قال ابن غاري لم أقف على هذا الترجيح لابن يونس وذكر ابن رشد في المقدمات ان القياس انه ليس للاب تجديد حجرها على قول من جدد لوزا فاعالها حد امن السنين مع أن المصنف أضرب هنا عن القول بالتحديد بالسنين وقد قبل ابن عرفة قياس ابن رشد ولم يذكر شيئا لابن يونس في هذا الترجيح نظر من وجهين أحدهما نسبه لابن يونس والثاني تقريره على غير القول بالتحديد فحق المصنف أن يقول على الاظهر لان المرجح هنا انما هو ابن رشد (والاب ترشيدها) أي بنته البكر البالغة (قبل دخولها) بزواجها وأولى بعده (ك) ترشيد (الوصي) من أب أو وصي لمجورته قبل دخولها وأولى بعده هذا ظاهر المصنف وبه قرر التتائي ان عرف رشدها بل (ولو لم يعرف رشدها) في المسالتين ولكن الصواب انه خاص بالثانية اذ فيها الخلاف المشار اليه بلو ففى سماع أصبغ ليس للوصي ذلك الا بعد اثبات ما يوجب اطلاقها وبعد أمر القاضي له به فكما أدخلها في الولاية قاض فلا يجوز أن يطلقها منها الا قاض (والولي) على المحجور محجونا كان أو وصيا أو سفيا (الاب) الرشيد (وله) أي الاب الولي على ولده الصغير أو السفية أو الجنون (البيع) لشيء من مال ولده المحجور لينفق ثمنه على ولده أو يقضى به دينه (مطلقا) عن تقييده بغير العقار ان بين الاب سبب يبعه بل (وان لم يذكر سببه) أي البيع (٩٩) على ولده وحيث كان الاب محجولا في بيعه على السداد فلا اعتراض لولده

بها وشهادة العدول على صلاح حالها ولو جدد أبوها حجرا على الأرجح وللأب ترشيدها قبل دخولها كالوصي ولو لم يعرف رشدها وفي مقدم القاضي خلاف والولي الأب وله البيع مطلقا وإن لم يذكر سببه ثم وصية وإن بعد وهل كالأب أو الربع فبمعين السبب خلاف وليس له هبة للثواب ثم حاكم وباع بثبوت يتيمة وانما له وملكه لما بيع وأنه الأول وحيازة الشهود له والتسويق وعدم إلقاء أئيد السداد في الثمن وفي تصريحه بأسماء الشهود قولان لا حاضن كجدة وعمل بامضاء اليسير وفي حده تردد

مثله في تصرفه في كل شيء (الا الربع) بفتح الراء وسكون الواو من الارض وما اتصل بها من بناء وشجر (ف) يتصرف فيه (ب) شرط (بيان السبب) لبيعه في الجواب (خلاف) أي قولان مشهوران (وايس له) أي الوصي (هبة) لشيء من مال محجوره (لثواب) أي العوض المالى من الموهوب لانه اذا قامت بيده فانما يلزمه قيمتها والوصي لا يبيعها كالحاكم بخلاف الاب (ثم) إلى الوصي في الولاية (حاكم) أو مقامه (وباع) الحاكم من عقار اليتيم مادعت الحاجة الى صرف ثمنه في مصالح اليتيم (ثبوت يتيمة) أي كون الصبي احتمالا حياة أبيه (واهما له) أي كون اليتيم لا وصي ولا مقدم له لاحتمال وجود أحدهما (وملكه لما بيع) أي أريد بيعه لاحتمال كونه ملك غيره (وانه الأول) أي الاحق بالبيع من غيره ان كان له غيره (و) ثبوت (حيازة الشهود له) أي مشهدها عند الحاكم بان ملك اليتيم بان يطوفوا به ويشاهدوا حدوده من جميع جهاته ويقروا الحاكم وأولن وجهه الحاكم معهم هذا الذي حزنه هو الذي شهدنا أو شهد غيرنا بملكه اليتيم (و) ثبوت (التسويق) بما يباع أي اشهاره للسع والنداء عليه مرارا (و) ثبوت (القاء) بقاء أي وجود ثمن (زائد) على ما أريد بيعه (و) ثبوت (السداد) أي عدم النقص (في الثمن) الذي قصد بيعه به وكونه عينا لا عرضا حالالا مؤجلا خوفا من رخص العرض وعدم المدين (وفي) وجوب (تصريحه) أي القاضي في تسجيله البيع عن اليتيم (باسماء الشهود) الذين شهدوا عنده باليتم والاهمال والمالك بان يكتب في سجله شهد عندي فلان وفلان بكذا وفلان وفلان بكذا الخ ليتيسر لليتيم بعد رشد القدر فيمن رأى فيه قادحا في شهادته وعدم جوبه (قولان) البنائي صوابه تردد (لاحاضن) أي كافل ومرب ليتيم مهممل (كجد) وأم وأخ وعم فلا يبيع متاع محضونه (وعمل بامضاء) يسع (اليسير) من مال اليتيم من الحاضن (وفي حده) أي قدر اليسير الذي يمضي بيعه من الحاضن (تردد) فبعضهم حده بعشرة دنانير وبعضهم

بعشرين ديناراً أو بعضهم ثلاثين ديناراً (ولو لولي) الأب أو غيره (ترك التشفع) أى الأخذ بالشفعة الثابت لحجوره فى الشقص الذى باعه شريكه من عقار قابل القسمة أن كان الترك نظراً ويسقط به حق اليتيم فلا يقوم به إذا رُشد فإن كان الأخذ نظراً فليس للولي تركه وإن تركه فله إذا رُشد القيام به كما سياتى فى قوله أو أسقط أب أو وصى بلا نظر (و) له ترك (القصاص) الثابت للصغير من جان عليه وأخذ الدية إن كان محتاجاً لها والقصاص إن كان غنياً وإن تركه الولي للمحجور بعد رُشده القيام به وإن ترك الولي التشفع والقصاص على وجه النظر (فيسقطان) فليس للمحجور قيام بهما بعد رُشده (ولا يعفى) الولي مجازاً عن جان على محجوره عمداً أو خطأ إلا أن يعرض الولي محجوره من ماله نظير ما فوته بعفوه (و) إن عتق الولي رقيقاً محجوره (مضى عتقه) إن كان (يعرض) من مال الولي أو غيره لا من مال الرقيق فإن أعتقه بالعرض ردلانه أتلاف لمال المحجور وشبهه فى المضى فقاً (ك) متق (أبيه) أى المحجور قيمضى (إن أسير) الأب ويغرم قيمة الذى أعتقه من ماله لولده فإن كان معسر ارد عتقه (وإنما يحكم) أى يجوز حكمه ابتداء (فى الرشد) إذا تنوزع فيه (وضده) وضد الرشد هو السفه (و) شان (الوصية) من تقديم وصي ومن الوصى إذا تعدد هل يحصل الاشتراك فى التصرف أو يستقل به كل منهما أو منهما (والحبس) أى الوقف (المعقب) بضم الميم وفتح العين والقاف أى المدخل فى مستحقه المعقب أى الثرية التى تحدث فى المستقبل كحبس على فلان ونسأله وعقبه ومفهوم المعقب أن غيره كحبس على فلان وفلان لا يختص الحكم فيه بالقضاء وهو كذلك ومثل المعقب الحبس على من لا يحصر كالفقراء (وأمر) أى شان (الغائب) الذى علم موضعه (و) شان (النسب) أى الاتساب لاب معين (١٠٠) (والولاء) المرتب على الاعتاق الذى هو لحة كل حمة النسب لا يباع

ولا يوهب (وحد) أى
عقوبة لمصيبة كبيرة من كفر
أو سكر أو قذف أو زنا أو سرقة
أو حراية أو نحوها (وقصاص)
فى نفس أو عضو (ومال يثم)
وفاعل بحكم (القضاة)
جميع قاض وإنما اختص
الحكم بهم لخطر هذه الاشياء
(وإنما يباع عقاره) أى اليتيم
ذى الوصي (لحاجة) تعلقت
باليتيم من نفقة ووفاء دين
لا وفاء له إلا من ثمنه (أو غبطة) أى رغبة فى ثمنه بزادته على الثمن المعتاد قدر ثلثه مع كونه حلالاً
(أو لكونه) أى عقار اليتيم (موظفاً) أى عليه مال يدفع كل شهر وكل عام فيباع ويشترى بثمنه عقار غير موظف (أو) لكونه
(حصصة) أى جزءاً من عقار فيباع ويشترى له بثمنها عقار كامل لا شركة فيه (أو) لكونه (قلت غلته) فيباع ويشترى بثمنه
ما كثرت غلته (أو) لكونه (بين ربايع) يشتري به ربع بين ربايع مسلمين إن كان لسكانه فإن كان
للكراء فلا يباع له (أو) لكونه (جيران سوء) أى شروفسق كزناة وشربة خمر فيباع ويشترى له ربع بين جيران
عدول (أو لارادة شريكه ييما) لتصبيه وهو لا ينقسم (و) الحال (لأمال له) أى اليتيم يشتري له به نصيب شريكه فيباع نصيب
اليتيم مع نصيب شريكه (أو لخشية انتقال العماره) بكسر العين أى سكني الناس عن العقارات المجاورة له فيصير منفرداً لا ينتفع به
(أو) خشية (الخرباء) على عقار اليتيم (و) الحال (لأمال) يعمره به (أوله) مال يعمر به (و) الحال (البيع) وشراء
عقار آخر لا يحتاج للتعمر (أولى) أى اصلاح من التعمر لسكنته كلفته (وحجر على الرقيق) فى ما له قليلاً كان أو كثير السيد لان
له انتزاعه منه وسواء كان قنأوا ذاتية حرة (الالا) ما ارتفع حجره عنه (بأذن) من سيده له فى التجارة نصاً أو لزوماً ككتاب إن كان
الأذن فى كل الأنواع بل (ولو) كان (فى نوع) ومخصوص كالز (ف) هو (كوكيل مفروض) فى مضى تصرفه فى جميع الأنواع على المشهور
لأنه أقعد للتجارة مع الناس ولم يعلموا تخصيصها بنوع (وله) أى الرقيق المأذون له فى التجارة (أن يضع) بعض دين له (و) له (أن يؤخر)
دينه الحال الى أجل قريب إن لم تكثر الوضعية ويبعد التأخير ويرجع للعرف فى حد الكثرة والبعد (و) له (أن يضيف الناس بطعام
يدعوه اليه) (أن استألف) المأذون له فى التجارة بها أى الوضع والتأخير والتضيف ومفهوم الشرط المنع منها أن لم يستألف بها لأجل

التجارة (و) له أن (ياخذ) الرقيق المأذون له في التجارة (قراضاً) أي مالا يتجر فيه بجزء معلوم من ربحه وجزءه كخراجه لسيده فلا يقضى به دينه ولا يتبعه ان عتق (و) له أن (يدفعه) أي القراض لأن أخذه ودفعه من التجارة المأذون له فيها (و) له أن (يتصرف في كهبه) وصدقة ووصية (وأقيم) أي فهم (منها) أي المدونة (عدم منعه) أي الرقيق المأذون له في التجارة (من) قبح (أيا) أي الهبة (وغير من) أي رقيق (أذن له) في التجرة (القبول) للهبة والصدقة والوصية (بلاذن) من سيده فيه وليس لغير المأذون له التصرف في كهبه إلا بأذن سيده إلا أن يشترط معطيه عدم الحجر عليه كالسفيه والصغير قال ذلك ابن عبد السلام (والحجر عليه) أي الرقيق المأذون له في التجارة إذا قام غرماًؤه عليه وطلبوا تنفليس (ك) الحجر على المدين (الحرف) في كون الذي يترأه القاضي لا الغرماء ولا السيد وقبول اقراره لمن لا يتهم عليه قبل التفليس لا بعده ومنعه من التصرف المالى الى غير هذا المأمر (وأخذ) الدين الثابت على المأذون له في التجرة (مما) أي المال الذي (بيده) فان بقي شئ فهو لسيده ان شاء أخذه وان شاء ابقاه بيده (وان) كان ما بيده (مستولداً) أي أم ولد سواء أولدها قبل الاذن أو بعده ان اشتراها من مال التجارة أو ربحه لانهما من ماله لا شائبة حرية فيها والكانت أشرف من سيدها وشبهه في الاخذ في الدين في فقال (كعطيته) أي الرقيق المأذون له في التجرة من هبة له أو صدقة عليه أو وصية له فتؤخذ في دينه (وهل) أخذاها في الدين (ان) كان (منح) أي أعطى الهبة أو الصدقة أو الوصية (الدين) بها فان لم يمنح له فهي لسيده كخراجه (أو) يقضى دينه بها (مطلقاً) عن التقيد بمنحه للدين في الجواب (ناويلاً) فيها وهب له بعد قيام الغرماء (لا) يؤخذ من المأذون من (غلته) الحاصلة بعد الاذن (ولا) يؤخذ دينه من ثمن (رقبته) (١٠١) لان ديون الغرماء انما تعلقت بدمته

لا برقبته التي هي ملك سيده ومثل رقبته ارش جناية عليه (وان لم يكن غريم) أي ذودين على المأذون له في التجرة (ف) هو (كغيره) ممن لم يؤذن له في التجرة في أن لسيده انتزاع ماله وعدم قبول اقراره ولولم لا يتهم عليه (ولا يمكن) رقيق (ذمي) غير مأذون له في التجرة أي يحرم على السيد ان يمكن عبده

وَيَا خُذْ قِرَاصًا وَيُدْفَعْهُ وَيَتَصَرَّفْ فِي كَهْبَةٍ وَأُقِيمَ مِنْهَا عَدَمٌ مِّنْهُ مِنْهَا وَلِغَيْرٍ مِّنْ أَذْنٍ لَهُ الْقَبُولُ بِإِذْنٍ وَالْحَجْرُ عَلَيْهِ كَالْحُرِّ وَأُخِذَ مِمَّا بِيَدِهِ وَإِنْ مُسْتَوْلَدَتَهُ كَعُطِيَّتِهِ وَهَلْ إِنْ مُنِحَ لِلدِّينِ أَوْ مُطْلَقًا أَوْ بِإِلَانٍ لَا غَاثَ وَرَقْبَتَهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ غَرِيمٌ فَكَغَيْرِهِ وَلَا يُمَكِّنُ ذِمَّتِي مِنْ تَجَرٍّ فِي كَخْمَرٍ إِنْ أَتَجَرَ لِسَيِّدِهِ وَالْأَقْقُولَانِ وَعَلَى مَرِيضٍ حَكَمَ الطَّبُّ بِكَثْرَةِ الْمَوْتِ بِهِ كَسِيلٍ وَقَوْلُنْجٍ وَحُمَى قَوِيَّةٍ وَحَامِلٍ سِتَّةٍ وَمَحْبُوسٍ أَقْتُلْ أَوْ لَقِطْ إِنْ خِيفَ الْمَوْتُ وَحَاضِرٍ صَفَ الْقِتَالِ لَا كَجَرْبٍ وَمُلْجِجٍ يَبْخَرُ وَلَوْ حَصَلَ الْهَوَلُ فِي غَيْرِ مَوْتِهِ وَتَدَاوِيهِ وَمَعَاوِضَةٍ مَالِيَّةٍ

الذمي غير المأذون (من تجر في كخمر) وخنز يروى نحوهما مما لا يحل تملكه (ان اتجر) الذمي (لسيده) لانها كمتجارة السيد لانه وكيله (والا) أي وان لم يتجر لسيده بان اتجر لنفسه (فقولان) في جواز تملكه بناء على عدم خطابهم بفروع الشريعة وعليه فيحل لسيده تناول ما أتى به ان انتزعه منه وعدمه بناء على خطابهم بها وانما حمل على غير المأذون لقوله ان اتجر لسيده لان معناه ان اتجر بمال سيده على ان الربح لسيده وهو حينئذ ليس بمأذون بل وكيل له (و) حجر (على) شخص (مرضى حكم الطب) أي فته أو أهله (بكثرة الموت به) ابن الحاجب والخوف ما يحكم الطب ان الموت به كثير ومثل المرض الذي حكم الطب بكثرة الموت به فقال (كسيل) بكسر السين المهملة وشدة اللام مرض ينحل به البدن فكأن الروح تنسل معه قليلاً قليلاً كما تنسل العاقبة (وقولنج) مرض معوى يسر معه خروج الثفل والريح ومعوى بكسر الميم والواو نسبة للمعوى فيه وفي نزهة داود والقولنج ريج غليظ يحتبس في المعاء (وحمى قوية) أي مجاوزة العادة في الحرارة وازعاج البدن مع المداومة (و) امرأة (حامل) جنين بتمام (سته) من الاشهر ودخلت في السابع ولو بيوم (و) يحجر على (محبوس لقتل) ثبت عليه موجه باقراره أو بينة عادلة لا يحجر على محبوس بتهمة حتى يتحقق أمره (أو) محبوس (لقطع) من خلاف لتبوت حرايته فيحجر عليه (ان خيف) عليه (الموت) بسبب القطع (و) يحجر على شخص (حاضر صف القتال) وان لم يصبه جرح قال الباجي لم أر في صف الرد نصاً ورأى أن لا يثبت له هذا الحكم الا بكونه في صف المقاتلة (لا) يحجر بخفيف مرض (كجرب) ورمد وحمى يوم بعد يوم (ولا) يحجر على (ملجج) أي صائر في اللجة أي الماء الغزير (يبحر) في سفينة أو عائياً يحسن العوم فان لم يحسنه فكمر يرض بمخوف والحجر على المريض (في غير مؤمنته) (و) غير (تداوى به) فلا يحجر عليه فيهما اذ هما قوام بدنه (أو) في غير (معاوضة مالية) فلا يحجر عليه في المعاوضة

المالية كبيع شراء وقراض ومساقاة واجارة وكراء من غير المالية الشكاح والخلم وصلح القصاص (و) ان تبرع المحجور عليه لمرض أو نحوه ولو بعث (وقف تبرعه) ولو بثله في كل حال (الا) أن يكون تبرعه (لأل) أي من مال له (مأمون) أي من التبرع (وهو العقار) أي الارض وما اتصل بها من بناء وشجر فلا يوقف وينفذ الآن حيث حملته الثلث فيا خذه المتبرع له ولا ينظر به موت المتبرع (فان مات) من وقف تبرعه من مال غير مأمون (فد) يخرج تبرعه (من الثلث) معتبرا يوم التنفيذ ان وسعه أو ما يسعه الثلث منه لا نه معروف صناعه حال مرضه (والا) أي وان لم يمت بان صح من مرضه صحة بينة (مضى) تبرعه كله ولو زاد على الثلث وليس له رجوع فيه (و) يحجر (على الزوجة) الحرة الرشيدة (لزوجها) البالغ الرشيد لحقة في التحمل بما لها والتمتع بشورتها ان كان زوجها حرا بل (ولو) كان (عبدا) على ظاهر المذهب لحقة في مالها كالحر (في تبرع زاد على ثلث) مالها (يوم التنفيذ) (وان بكفالة) فلا يحجر لزوجها عليها في تبرعها بثلت مالها ولو قصدت به ضرر زوجها (و) في حجر الزوج على زوجته (في اقراضها) أي تسليف الزوجة مالا زائدا على ثلثها لمن ينفع به ويرد عليها عوضه وعدم الحجز عليها في اقراضها لا خذه عوضه (قولان) وأما اقراضها أي دفعها مالا لمن يحجر فيه ببعض ربحه فلا يحجر عليها فيه اتفاقا لانه من التجارة (وهو) أي تبرع الزوجة بما زاد على ثلثها (جائز) أي ماض وان لم يحز القدوم عليه (حتى يرد) الزوج جميعه أو ما شاء منه على المشهور وقال مطرف مردود حتى يجيره الزوج حكاه ابن رشد ومن ثمة الخلاف ما فرعه بقوله (فمضى) أي مضى تبرع الزوجة بما ادعى ثلثها بهبة أو صدقة أو عتق (ان لم يعلم الزوج) تبرعها (حتى تايمت) أي خلت الزوجة من زوجيته بطلاقه وأولى ان علم وسكت حتى (١٠٢) تايمت (أو) حتى (مات أحدهما) أي الزوجين عند ابن القاسم وقال

وَوَقَفَ تَبْرَعُهُ إِلَّا لِمَالٍ مَأْمُونٍ وَهُوَ الْعَقَارُ فَإِنْ مَاتَ مِنْ الثُّلُثِ وَالْأَمْضَى
وَعَلَى الزَّوْجَةِ لَزُوجِهَا وَلَوْ عَبْدًا فِي تَبْرَعٍ زَادَ عَلَى ثُلُثِهَا وَإِنْ بِكَفَالَةٍ وَفِي
إِقْرَاضِهَا قَوْلَانِ وَهُوَ جَائِزٌ حَتَّى يُرَدَّ قَضَى إِنْ لَمْ يَعْلَمْ حَتَّى تَأَيَّمَتْ أَوْ مَاتَ
أَحَدُهُمَا كَعَتَقِ الْعَبْدِ وَوَفَاءِ الدَّيْنِ وَلَهُ رَدُّ الْجَمِيعِ إِنْ تَبَرَّعَتْ بِزَكَاةٍ
وَلَيْسَ لَهَا بَعْدَ الثُّلُثِ تَبْرَعٌ إِلَّا أَنْ يَبْعُدَ

﴿بَابٌ﴾

الصلح على غير المدعى بيع

ابن حبيب ان لم يعلم حتى مات فله رده لان له ارثه وليس له ارده ان طلقت او مات زوجها وشبه في الماضي بعد زوال الحجز ان لم يعلم من له الحجز الا بعده فقال (كعتق العبد) رقيقه ولم يعلم سيده حتى اعتقه ولم يستثن ما له فقد مضى عتقه وأولى ان علم به وسكت حتى اعتقه ففي كتاب كفالة المدونة ولا يجوز لعبد ولا مكاتب ولا مدر ولا ام ولد كفالة ولا عتق ولا هبة ولا صدقة ولا غير ذلك مما هو معروف عند الناس الا باذن

أو

السيد فان فعلوا بغير اذنه فلا يجوز أي لا يمضى ان رده السيد

فان رده فلا يلزمهم وان عتقوا وان لم يرد حتى عتقوا لم يرد حتى علم به السيد قبل عتقهم أو لم يعلم اه (و) كتبرع من أحاط الدين بما له قبل (وفاء الدين) الذي أحاط به (بغير اذنه) أي رب المحيط بمال المتبرع (وله) أي الزوج (رد الجميع) أي جميع ما تبرعت به زوجته وامضاؤه (ان تبرعت بزائد) عن ثلثها ورد الزائد فقط وامضاء الثلث الا اذا كان تبرعها بعتق رقبة واحدة زائدة على ثلثها فليس له رد الزائد فقط لما يلزم عليه من عتق بعضها بلا تكميل (وليس لها) أي الزوجة (بعد) تبرعها بـ (الثلث) من مالها (تبرع) من الاثنين الباقيين شيء (الا أن يبعد) التبرع المتأخر من التبرع المتقدم بهام أو بستة أشهر على الخلاف في ذلك حتى يصير الباقي كأنه مال مستقل لم تبرع منه شيء والله أعلم ﴿بَابٌ﴾ في بيان أقسام الصلح وأحكامها وما يناسبها وهو لغة قطع المنازعة وأصله الكمال يقال صلح الشيء بفتح اللام وضمها اذا كمل وشرع قال ابن عرفة انتقل عن حق أو دعوى بموضع لرفع نزاع أو خوف وقوعه اه وقد تضمن هذا معنى ما روى ان كعب ابن مالك نقاضى من ابن أبي حدر درضى الله تعالى عنهما دينا له عليه في المسجد فارتفعت أصواتهما حتى سمعها النبي ﷺ وهو في بيته فخرج حتى كشف سيفه حجرتهم فنادى كعبا فقال يا كعب فقال لبيك يا رسول الله فاشار بيده ان يضع الشطر فقال كعب قد فعلت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قم فاقضه (الصلح على) أخذ شيء (غير المدعى) أي به (بيع) لذات المدعى به بالمأخوذ ان كان ذاتا فبشرط فيه شروط التبيع وانتهاء موافقه كدعواه بمرض او حيوان او طعام او عقار فيقر به المدعى عليه ثم بصالحه بدنا نيرا ودر اهرام او بها نقد أو بمرض او طعام بخلاف للمصالح عنه فقد باع المدعى به به بنقد او عرض بخلاف له بخلاف

لوجود شرطه وانتفاء موافقه (أو اجارة) لما خوذ الصالحا ان كان منافع فان كان المدعى به معيناً جاز صلحه عنه بمثلهم معينة أو مضمونة لعدم فسح دين في دين وغايته اجارة المنفعة معين فصوره الاجارة الجائزة أن يدعى عليه بمعين كثوب معين أو حيوان معين أو طعام كذلك فيقرر به ثم يصالحه بمنفعة شيء معين أو مضمون من عقار أو حيوان أو عرض (و) الصلح (على بعضه) أي المدعى به وترك باقيه (هبة) للبعض المزك فبشرط قبوله قبل موت واهبه وجنونه ومروءته المتصلين بموته وقبل فلسفه (وجاز) الصلح (عن دين بما) أي شيء (يباع) الدين (به) كالصلح عن عرض أو حيوان أو طعام في الذمة من قرض أو بيع في غير الطعام بدنانير أو دراهم أو بهما أو بعرض أو طعام مخالف للصلح عنه (و) جاز الصلح (عن ذهب) في الذمة حال (بورق) بكسر الراء أي فضة حالة معجلة (وعكسه) أي الصلح عن ورق في الذمة حال بذهب حال معجل (ان حلا) أي المصالح عنه والمصالح به وهو صرف ما في الذمة وشرطه الحل (وعجل) المصالح به بالعمل اذ لو أخر لكان صرفاً مؤخرًا وهو ممنوع ومثل للصلح الجائر فقال (ك) صلح بـ (مائة دينار ودرهم) واحد حالة معجلة بالفعل (عن ما بينهما) أي الدنانير والدرهم المائتان حالتان قال في المدونة ومن لك عليه مائة دينار ومائة درهم حالتان فصلاحتيه عن ذلك على مائة دينار ودرهم جاز لا نك أخذت الدنانير قضاء عن دنانيرك وأخذت درهما من دراهمك وهضمت باقيها بخلاف التبادل بها نقداً (و) جاز الصلح (على الافتداء) بال (من) حلف (بمين) طلبت منه لرد دعوي بحجة أو مع شاهد نحوه قول ايمان المدونة ونذورها ومن لزمته بيمين منها بالمال جاز واقتدى (أو) الصلح على مقتضى (السكوت) من المدعى عليه عن اجابة دعوى المدعى مثل أن يدعى على شخص شيء فيسكت فيصالحه على شيء لأن حكم السكوت حكم الاقرار (أو) الصلح على (الانكار) من المدعى عليه فيجوز في الظاهر وأما في الباطن فان كان الصادق (٣٠١) المنكر فالماخوذ منه حرام والافحلال ويجب عليه أن يدفع باني ما عليه ان لم يسامحه

أَوْ اجَارَةً وَعَلَى بَعْضِهِ هِبَةٌ وَجَازَ عَنْ دَيْنٍ بِمَا يُبَاعُ بِهِ وَعَنْ ذَهَبٍ بِوَرَقٍ
وَعَكْسِهِ إِنْ حَلَّ وَعُجِّلَ كَمَا تَدِينَارٍ وَدِرْهَمٍ عَنْ مَائَتَيْهِمَا وَعَلَى الْاِقْتِدَاءِ مِنْ
يَمِينٍ أَوْ السُّكُوتِ أَوْ الْاِنْكَارِ إِنْ جَازَ عَلَى دَعْوَى كُلٍّ وَعَلَى ظَاهِرِ الْحُكْمِ
وَلَا يَحِلُّ لِلظَّالِمِ فَلَوْ أَقْرَبَعْدَهُ أَوْ شَهِدَتْ بَيْنَتُهُ لَمْ يَعْلَمْنَهَا أَوْ أَشْهَدُوا عَلَنَ أَنَّهُ
يَقُومُ بِهَا أَوْ وَجَدَتْ بَيَّتُهُ بَعْدَهُ فَلَهُ نَقْضُهُ كَمَنْ

المدعى (ان جاز) الصلح (على دعوى كل) من المدعى والمدعى عليه واطلاق الدعوى على الانكار أو السكوت مجازاذا معناه ليس عندى ما ادعى به على (و) الشرط جوازه على (ظاهر الحكم) الشرعى أى خطاب الله المتعلق بفعل المكاتب أى أن لا يكون

فيه تهمة فساد مثال مستوفى الشرط أن يدعى عليه بعشرة حالة فينكرها أو يسكت فيصالحه عنها بشمائية معجلة أو عرض حال ومثال ما يجوز على دعواهما ويمنع على ظاهر الحكم أن يدعى عليه بمائة درهم حالة فينكرها أو يسكت فيصالحه على تأخيرها بها أو خمسين منها شهر افه وجائز على دعوى كل لأن المدعى أخر المدعى عليه فقط أو أخره وأسقط عنه نقض حقه والمدعى عليه اقتدى من اليمين بما ألزم دفعه اذا حل الاجل ويمنع على ظاهر الحكم لأنه سلف جرم منفعته فالسلف التأخير والمنفعة سقوط اليمين المنقولة على المدعى بتقدير نكول المدعى عليه أو حفظ الحق عن السقوط بحلف المدعى عليه فهذا ممنوع عند الامام وجائز عند ابن القاسم وأصيح ومثال ما يمتنع على دعواهما أن يدعى عليه بدراهم وطعام من بيع فيمتزف بالطعام وينكر الدراهم فيصالحه بطعام مؤجل أكثر من طعامه أو يعترف بالدراهم ويصالحه بدنانير مؤجلة أو بدراهم أكثر من دراهمه فيحكي ان رشد الاتفاق على فساد وفسخه لأنه سلف بزيادة أو صرف مؤخر (ولا يحل) المال المصالح به (للاظالم) فيما بينه وبين الله تعالى فذمته مشغولة به للمظلوم (فلو أقر) الظالم كان مدعى عليه أو مدعى بما ادعى به عليه أو ببطلان دعواه (بعده) أي الصلح فاللمظلوم نقضه لأنه كالمغلوب عليه (أو شهدت) للمظلوم على الظالم (بينه) عدلان فان شهد له واحد أو أدان يحلف معه فلا يقضى بنقض الصلح (لم يعلمها) أي لم يعلم المظلوم البينة الشاهدة له حين عقد الصلح فله نقضه بعد يمينه انه لم يعلمها (أو) صلح وله بينة يعلمها غائبة ببيد جدا كافر يقية من المدينة (أشهد) المظلوم (وأعلن) أي أظهر الاشهاد عند الحاكم في غيبة الظالم (انه) أي المظلوم (يقوم) بشهادة (ها) أي البينة اذ احضرت وكذا ان لم يعلن كما سيذكره بقوله كمن لم يعلن فله القيام بها او صلح على انكار اعدم وثيقته ثم (وجد) وثيقته (أي الحق) المصالح عنه (بعده) أي الصلح وقد كان اشهدا انه يقوم بها ان وجدها (فله نقضه) أي الصلح في الرابع مسائل اتفاقا وله امضاءه فان نسيها حال الصلح ثم تذكرها بعده فله نقضه أيضا والقيام بها بعد يمينه انه لم يعلمها وشبهه في النقض فقال (ك) صلح (من) أي مظلوم غابت بينته

وبعدت جدا فاشهد سرا انه انما يصالح لغيبتها وانها ان قدمت قام بها او (لم يعلن) الاشهاد عند حاكم تم قدمت بيسته فله القيام فيها ونقض الصلح على المشهور (أو) صالح مظلوم (يقر) له ظالمه بحقه عنده (سرا) فيما بينهما حين لم يحضرها من يشهد على اقراره ويجرده علانية حين حضور من يشهد عليه خوفا من طلبه عاجلا وحسبه بعد اشهاد المظلوم بينة على ذلك وانه انما يصالح لبطمئن ويأمن من ذلك ويقر علانية فيرجع عليه بياقي حقه فان اقر الظالم بعد الصلح فلمن صالحه اقامة البينة التي استرعاها ونقض الصلح والرجوع عليه بياقي حقه (على الاحسن فيهما) أي المسألتين بعد الكاف (لا) ينقض الصلح (ان علم) المظلوم والمصالح على انكار حين الصلح بينته الشاهدة له (ولم يشهد قبل) صلحه انه يقوم بها بعد الصلح فليس له القيام بها ولو كانت غائبة غيبة بعيدة جدا وليس له نقض الصلح لقوة أمره لانه اما بيع أو اجارة أو هبة (أو ادعي ضياع الصك) أي الوثيقة المكتوب فيها حقه (فقيل له) أي قال المدعي عليه للطالب (حقك ثابت) ان اتيت به (فأنت به) أي الصك وخذ حقك (ف) لم يات به (و) صالح (الطالب المدعي عليه) ثم وجدته فلا قيام له به ولا ينقض الصلح اتفاقا (و) ان مات زوج عن زوجة وابن أو أب وتركت له ذهب وورق وعرض واراد ابنته أو ابوه صلح زوجته جاز الصلح (عن ارث زوجته) مثلا (من عرض) بفتح فسكون (ورق وذهب) للميت ووقع الصلح (بذهب من) ذهب (التركة قدر مورثها) أي قدر ميراث الزوجة (منه) أي ذهب كعشرة دينار من ثمانين دينار مع فرع وأرث أو اربعين مع عدمه حاضرة كلها فان غابت كلها أو بعضها فلا يجوز الا اذا أخذت حظها من الجاضرة فقط (فاقل) من مورثها كخمس من ثمانين أو أربعين حضر العرض والدرهم أم لا كان حظها من الدراهم قدر صرف دينار أم لا وقيمة حظها من العرض كذلك لانها انما أخذت حظها أو بعضه من الدنانير ووهبت حظها من (٤٠) الدراهم والعرض لباقي الورثة فان حازوه قبل مانع هبتها تمت والا فلا (أو

لم يعلن أو يقر سرّا فاقطع على الأحسن فيهما لا أن علم بينته ولم يشهد أو ادعى ضياع الصك فقيل له حقك ثابت فأنت به فصالح ثم وجدته وعن ارث زوجة من عرض وورق وذهب بذهب من التركة قدر مورثها منه فأقل أو أكثر ان قلت الدراهم لا من غيرها مطلقا لا بعرض ان عرف جميعها وحضر وأقر المدين وحضر وعن دراهم وعرض تركا بذهب كبيع وصرف وان كان فهادين فكبيعه وعن العمد بمأقل وكثر لا غرر كطل من شاة ولذي دين

أكثر) من مورثها من الذهب كاحد عشر من ثمانين أو اربعين فيجوز الصلح (ان) حصرت التركة كلها (و) قلت أي نقصت (الدراهم) التي ورثتها عن صرف دينار أو قلت قيمة العرض عنه او كان ما اخذته زائدا على حظها ديناراً واحدا بحيث يجتمع البيع والصرف في دينار لا خذها نصيبها من الدنانير

منعه

وبيعها لباقي الورثة حظها من الدراهم والعرض بما زاد على حظها من الدنانير على وجه يجوز اجتماع البيع والصرف فيه (لا) يجوز صلحها بشئ (من غيرها) أي التركة (مطلقا) أي سواء كان المصالح به ذهابا أو فضاة قل أو كثر حضرت التركة كلها أم لا لانه بيع ذهاب وفضة وعرض بذهب أو فضاة وهذا بافضل وفيه بالنساء ان غابت التركة كلها أو بعضها ولو العرض لان حكمه النقد اذا صاحبه (الا) صلحها (بعرض) من غير التركة فيجوز (ان عرفا) أي المصالحان (جميعها) أي التركة ليكون المصالح عنه معلوما لهما (و) ان (حضر) جميع التركة (و) ان (أقر المدين) بما عليه ان كان في التركة دين ولو عرضا (وحضر) المدين وقت الصلح اذ لو غاب لاحتمل انكاره اذا حضر (و) جاز الصلح للزوجة أو غيرها (عن) حظها من (نراهم) أو من ذهب (وعرض تركا) أي تركهما ميت لورثته (بذهب) أو فضاة من مال المصالح حال كونه (ك) اجتماع (بيع وصرف) بان يكون الجميع دينارا بان يصالحها بدينار واحد أو يجتمع في دينار بان يصالحها بأكثر من دينار وحظها من الدراهم أقل من صرف دينار أو يكون العرض يسيرا جدا لا يعتبر في اجتماع البيع والصرف (وان كان فيها) أي التركة المصالح عن حظوارث منها (دين) للميت على غيره دنانير أو دراهم أو عروض (ف) الصلح عن حظ بعض الورثة منه حكمه (ك) حكم (بيعه) أي الدين في اشتراط حضور المدين واقراره بالدين وكونه ممن تاخذه الاحكام وكون الدين ليس طعاما من سلم (و) جاز الصلح (عن جنانية) (العمد) على نفس أو غيرها (بما) أي مال (قل) أي نقص عن دية الجنانية لو كانت خطأ (و) بما (كثير) أي زاد عليها عن دية الجنانية على تقدير كونها خطأ لأن جنابة العمدة لادية لها وانما بخير المستحق بين القصاص والعفو مجانا (لا) يجوز الصلح بذى (غرر) (ك) الصلح عن دين أو غيره (رطل من) لحم (شاة) حية أو قبل سلخها للجهل بصفة لحمها (ولذي دين) يحيط بمال الجناني

أعمد على نفس أو عضو إذا أراد أن يصالح المستحق بماله كله أو بعضه (منعه) أي يمنع صاحب الدين الجاني (منه) أي الصالح عن القصاص أذهوا أنلاف لئلا يله فإن قيل لم يقدم حق الغرماء على حفظ نفسه وأعضائه وهم مؤخرون عن القوت الذي يحفظ النفس والجسد فجوابه أنه ظم بجنايته فلا يحلق ظامه غرماء لا منهم لم يعاملوه عليه ولم يظلم في القوت مع اضطرابه إليه ومعاملتهم عليه من الذخيرة (وان) صالح بمقوم و (ردمقوم) كمبدأ أو فرس أو ثوب (بعيب) ظهريفة بعد الصلح (أو استحق) ذلك المقوم المصالح به أو أخذ بشفعة (رجع) راده بعيب أو المستحق منه بالفتح على دافعه (بقيته) أي قيمة المردود أو المستحق معتبرة يوم عقد الصلح وشبهه في الرجوع بقيمة المقوم المردود بعيب أو المستحق فقال (كنكاح) بصدائق مقوم ظهر به عيب أو استحق فردته الزوجة على زوجها فلها الرجوع عليه بقيمة يوم عقد النكاح به سليما صحيحا (و) ك (خلع) بمقوم رده الزوج على الزوجة بعيب ظهر فيه أو استحق منه فله الرجوع على زوجته بقيمة يوم الخلع سليما صحيحا (وان قتل جماعة) قتلا معصوما عمداء عدوانا مكافئاهم بتماليء أو استوت أفعالهم أو لم تميز (أو قطعوا) عضو مضموم كذلك (جاز صلح كل) من الجماعة القاتلين أو القاطمين (وجاز العفو عنه) أي كل وجاز القصاص من كل وجاز صلح بعض والعفو عن بعض والقصاص من بعض (وان) جنى شخص عمدا عدوانا بقطع أو جرح و (صالح مقطوع) عضوه أو مجروح عن القطع أو الجرح (ثم نرى) أي سأل دم المقطوع (فوت) المقطوع (فلولي) أي مستحق دم المقطوع أو الجروح الذي مات واحدا كان أو متعددا (لأله) أي القاطع (رده) أي المصالح به للقاطع أو الجراح (و) القصاص أي (القتل) للقاطع (بقسامة) أي خمسين يمينًا يحلفها الولي لمن قطعه مات لأن الصالح إنما كان عن القطع وقد كسب (١٠٥) الغيب أن الجناية على نفس كاملة وله امضاء

صلح المقطوع بما وقع به وليس له اتباع القاطع بشيء زاد عليه وشبهه تخيير الولي فقال (ك) صلح مقطوع يده مثلا خطأ ثم نرى فوات فيخير أولياؤه بين القسامة على أنه مات من قطعه و (أخذهم الدية) كاملة للنفس من عاقلة الجاني (في) جناية (الخطأ) ويرجع القاطع بما صالح به وعليه من الدية ما على واحد من عاقلته وبين امضاء الصالح بما وقع به (وان وجب)

مَنَعَهُ مِنْهُ وَإِنْ رُدَّ مَقُومٌ بِعَيْبٍ أَوْ اسْتُحِقَّ رُجْعٌ بِبَقِيَّتِهِ كَنِكَاحٍ وَخُلْعٍ
وَإِنْ قُتِلَ جَمَاعَةٌ أَوْ قُطِعُوا جَازَ صَالِحُ كُلِّ الْعَفْوِ عَنْهُ وَإِنْ صَالِحٌ مَقْطُوعٌ ثُمَّ
نُزِيَ فَمَاتَ فَلِلْوَلِيِّ لَأَلَهُ رَدُّهُ وَالْقَتْلُ بِقَسَامَةٍ كَأَخْذِهِمُ الدِّيَةَ فِي الْخَطَا
وَإِنْ وَجِبَ لِمَرِيضٍ عَلَى رَجُلٍ جُرْحٌ عَمْدًا فَصَالِحٌ فِي مَرَضِهِ بِأَرْشِهِ أَوْ غَيْرِهِ
ثُمَّ مَاتَ مِنْ مَرَضِهِ جَازَ وَلَزِمَ وَهَلْ مُطْلَقًا وَإِنْ صَالِحٌ عَلَيْهِ لَا مَا يُوَلِّ إِلَيْهِ
تَأْوِيلًا وَإِنْ صَالِحٌ أَحَدٌ وَلَيْتَيْنِ فَلِلْآخِرِ الدُّخُولُ مَعَهُ وَسَقَطَ الْقَتْلُ
كَدَعَاكَ صَالِحُهُ فَإِنْ كَرِهَ وَإِنْ صَالِحٌ مَقْرُوبٌ بِخَطَا بِمَالِهِ لَزِمَ وَهَلْ مُطْلَقًا

(١٤ — جواهر الاكلیل — ثاني)

أي ثبت (ل) شخص (مريض) علي رجل) مثلا (جرح) بضم الجيم (عمدا) عدوانا (فصالح) المر يض على جرحه (في) حال (مرضه ب) مال قدر (أرشه) أي دية الجرح (أو غيره) أي الارش صادق باقن أو أكثر منه (ثم مات من مرضه جاز) صلحه ابتداء (ولزم) بعد وقوعه فليس لوارثه نقضه اد للمريض العفو عن جرحه عمداء عدوانا بما كان لا يمكن له مال (وهل) جواز صلحه (مطلقا) عن التقيد بكونه عن خصوص الجرح فيجوز عنه وعما يؤول إليه أيضا (أو) جوازه (ان صالح عليه) أي الجرح (فقط لا) ان صالح عنه (و) عن (ما) أي الموت الذي (يؤل) الجرح (إليه) وعلى هذا حمل المدونة أكثر شاربها في الجواب (تاويلان) وفي العتبية لا بن القاسم لا يجوز ان يصالحه بشيء عن الجرح والموت ان كان لكن يصالحه بشيء معلوم ولا يدفع إليه شيء فان عاش أخذ ما صالحه عليه وان مات فقيه القسامة والدية في الخطأ والقتل في العمد (وان) قتل شخص عمداء عدوانا وله وليان (فصالح أحد) ال (ولين) للمقتول عفا فيه قصاص اما عن الدم كله بديته أو أقل أو أكثر واما عن حصته فقط بقدر ما ينوبه من الدية أو أقل أو أكثر (فلولي) (الآخر) اذا طلب ما وجب له (الدخول معه) فيما صالح (به جيرا) فبما أخذ منه ما ينوبه (وسقط القتل) عن الجاني بصلح الاول فليس الآخر القصاص وشبهه في سقوط القتل فقال (كدعواك) أي ادعائك يا ولي الدم (صلحه) أي قاتل وليك عمداء عدوانا بما قدر الدية أو أقل أو أكثر (فانكر) القاتل الصلح فيسقط القتل كالمال ان حلف الجاني فان نكل حلف مستحق الدم واستحقه فان نكل فلا شيء له لان دعوى الولي تضمنت أمرين اقراره بالعفو واستحقاقه المال فاخذ باقراره ولا يعطى المال بمجرد دعواه (وان) أقر مكلف طاع بقتله نفسا خطأ و (صالح المقر) على نفسه (ب) قتل (خطأ) وصلة صالح (بما لزمه) الصلح فليس له الرجوع عنه (وهل) يلزمه الصلح (مطلقا) عن

تقييده بالدفع في دفع المصالح به من ماله بناء على ان العاقلة لا تحمل الاعتراف (او) انما يلزمه (مادفع) من المصالح به سواء كان قدر ما عليه من الدية اذا قسمت عليه وعلى عاقلته أو أقل منه ويلزمه تكميل ما عليه أو أكثر منه ولا يرجع بازاد عما عليه وبقية على عاقلته بقسامة أو ليا المقتول بناء على حمل العاقلة الاعتراف في الجواب (تاويلان) أشار لهما المصنف بقوله وهل مطلقاً ومادفع تاويلان (لا) يلزم المال المصالح به المصالح (ان ثبت) قتل الخطأ المصالح عنه بينة (وجهل) أي اعتقد القاتل المصالح جهلاً منه (لزومه) أي العقل المصالح عنه له لجهله (وحلف) انه انما صالح لظنه لزوم الدية (ورد) المال المدفوع صلحا للمصالح ماعدا ما يخصه مع العاقلة فلا يرد له لتطوعه بتمجيله ولا يعذرفيه بجهله (ان طلب) أي طلب القاتل أو ليا المقتول (به) أي الصالح (مطلقاً) عن التقييد بوجود المصالح به بيد الا و ليا فترد عنه ان كان باقياً ومثله أو قيمته ان فات بذهابها (أو طلبه) أي طلب القاتل الصالح (ووجد) ما دفعه القاتل للا و ليا صاحباً بأيديهم كله أو بعضه فيرد له ومافات بذهاب عينه فلا شيء له فيه (وان) مات من خالط آخر في ماله عن ولدين فادعى أحدهما مالاً على خليفه فاقرب به أو نكره (صالح أحد ولدین) مثلاً (وارثین) شخصاً كان خليفه لا يبيها في المال فادعى عليه بمال لا يبيها فصالح أحدهما عن اقرار من المدعي عليه بالمال المدعي به بل (وان) صالحه (عن انكار) من المدعي عليه للمال المدعي به (فلصاحبه) أي أحد الوالدين وهو الولد الآخر (الدخول) مع المصالح فيما صالح به عن نصيبه من ذهب أو فضة أو عرض وله عدم الدخول معه ومطالبة المقر بحصته كلها من المقر به وقد تبع المصنف المدونة في فرضها في ولدين وفي بعض النسخ ولين ولذا قال فلصاحبه وشبهه في التخيير في الدخول فقال (ك) دخول أحد الشر يكتن فيما صالح به شر يكتن عن نصيبه من (حق لهما) من ارث أو غيره مكتوب (في كتاب) واحد (أو مطلق) عن الكتابة لكن لا بد في المطلق (١٠٦) عن الكتابة أن يكون من ثمن شيء كان بينهما فباعاه صفقة لانه اذا لم

أو مادفع تاويلان لان ثبت وجعل لزومه وحلف ورد ان طلب به مطلقاً أو طلبه أو وجد وان صالح أحد ولدین وكرثين وان نكار فلصاحبه الدخول كحق لهما في كتاب أو مطلقاً إلا الطعام ففيه تردد إلا ان يشخص ويعذر اليه في الخروج أو الوكالة فيمتنع وان لم يكن غير مقتضى أو يكون بكتابين وفيما ليس لهما وكتب في كتاب قولان ولا رجوع ان اختار

يكن من شيء بينهما وليس في كتاب واحد فلا دخول لأحدهما على الآخر فيما اقتضى لان دين كل واحد منهما مستقبل لم يجامع الآخر بوجه (الا) الطعام ففيه تردد ظاهر كلامه انه اذا صالح أحد الشر يكتن فللاخر الدخول معه الا الطعام ففي دخوله معه تردد وليس هذا هو المراد بل مراده ان ينبه على انه في المدونة

استثنى الطعام لما تكلم على هذه المسألة فتردد المتأخرون في وجه استثنائه فمن قائل يحتمل عندى استثنائه الادام ما والطعام انما هو لما ذكره ومن يبيع أحدهما نصيبه أو صلحه منه لا نه اذا كان لهما طعاماً أو ادا ما فلا يجوز لأحدهما يبيع نصيبه أو صلحه منه لان ذلك يبيع الطعام قبل قبضه اه واستثنى من قوله فلصاحبه الدخول معه فقال (الا ان يشخص) أي يخرج أحدهما بشخصه ويسافر للمدين (ويعذر اليه) أي الى صاحبه المشارك له في الدين بان يرفعه للحاكم أو يشهد عليه بيقظة (في) طلب (الخروج) معه الى المدين لاقتضاء دينهما منه (أو الوكالة) أي توكيل القاعد الخارج أو غيره على اقتضاء نصيبه من الدين (فيمتنع) من الخروج والتوكيل فلا يدخل فيما قبضه الخارج من المدين لان امتناعه منهما دليل على رضاه بعدم دخوله معه فيما قبضه من المدين واتباع ذمة المدين بنصيبه من الدين هذا اذا كان عند المدين مال غير ما اقتضاه الخارج منه بل (وان لم يكن) عند المدين مال (غير) المال (المقتضى) بالفتح أي الذي اقتضاه الخارج من المدين (أو) الا أن (يكون) الدين المشترك مكتوباً (بكتابين) نصيب أحدهما بكتاب ونصيب الآخر بكتاب آخر فلا يدخل أحدهما فيما يقتضيه الآخر من مدينها لان تعدد الكتاب كالقسمة (و) لو كان لشخصين دينان على شخص واحد وكتبهما في كتاب ولا شركة بينهما فيهما واقتضى أحدهما من مدينهما دينه كله أو بعضه (في) دخول أحدهما فيما اقتضاه الآخر في (ماليس) مشتركاً (لها) وانما جمعاً لعلتهما (في البيع) وكتب ثمنهما (في كتاب) واحد لان جمعهما في كتاب واحد صيرهما مشتركين فيه وعدمه (قولان) الاول ليجنون قال ان الاشتراك بالمكتابة في المقتضى يوجب الاشتراك في الاقتضاء والثاني لابن أبي زيد قال ان الاشتراك بالمكتابة في المقتضى لا يوجبه ولكل ما قبضه (و) ان كان دين مشترك واقتضى أحد الشر يكتن نصيبه كله أو بعضه من مدينها وسلمه له شر يكتن (لارجوع) للشر يكتن الذي لم يقبض على القابض بنصيبه مما قبضه (ان) كان (اختار) ان

ياخذ (ما) بقى (على الغريم) أى مدينهما ورضى باختصاص القاض بما قبضه ان لم يهلك الغريم ولا ماله بل (وان هلك) الغريم نفسه او ماله لان اختياره اتباع الغريم كالمقاسمة ولا رجوع له بعدها (وان كان) لشريكين مائة على مدين و (صالح) أحدهما (على عشرة) بدلا (من خمسينه) فلا (شريكة) (الآخر) الذى لم يصالح (اسلامها) أى ترك العشرة للمصالح واتباع المدين بخمسين (أو) أخذ خمسة من شريكه (المصالح) ويرجع على المدين بخمسة واربعين تمام الخمسين التى له (ويأخذ الآخر) المصالح من المدين (خمس) بدل الخمسة التى أخذها منه شريكه لانها كانتا استحققت منه (وان) أهلك شخص مقوما وزمته قيمته حالة (صالح) عنها (مال مؤخر) الى أجل معلوم (عن) قيمة مقوم (مستهلك) من عرض أو حيوان (لم يجز) صلحه لانه فسخ دين وهو ممنوع ان كان المفسوخ فيه من غير جنس المفسوخ أو كان المفسوخ فيه أكثر من المفسوخ والإجاز كما أشار له بقوله (الا) أن يصالحه (بدرهم) مؤخرة (هى) (كقيمته) أى المستهلك (فاقل) منها فيجوز اذ هو حينئذ انظارها أو مع اسقاط بعضها وهو حسن اقتضاء ومعر وف (أو) (ذهب كذلك) أى قدر قيمته فاقل مؤخر فيجوز لذلك أى لحسن الاقتضاء والمعروف كما مر وأشار لشرط الجواز فى المسائلين فقال (وهو) أى المستهلك (من) جنس (ما يباع) أى يجوز بيعه (به) أى المال المصالح به وهو الدرهم أو الذهب احترازا عما لو كان المستهلك يباع بالورق فاخذ ذهباً مؤخر أو عكسه كما فى المدونة (ك) صالح غاصب (عبد آبق) من عند الغاصب بمؤخر قيمته لانه فسخ دين القيمة المترتبة على الغاصب بمجرد غصبه فى الدين المصالح به المؤخر (١٠٧). الا بدرهم أو ذهب قدر قيمته فاقل

وهو مما يباع به فى كتاب الصلح وان غصبك عبد فابق منه فلا يجوز أن تصالحه على عرض مؤجل وأما على دناءة مؤجلة فان كانت كقيمة فاقل جاز وليس هذا من بيع الآبق لان الغاصب ضمن قيمة العبد بمجرد استيلائه عليه فالصالح عنه قيمته لا نفسه حتى يتمتع بيعه (وان) جنى شخص على آخر بموضحة عمدا وموضحة خطأ مثلا (صالح) (بشقص) أى جزء من عقار مشترك بينه وبين آخر (عن موضحتى) أى جرح

مَا عَلَى الْغَرِيمِ وَإِنْ هَلَكَ وَإِنْ صَالَحَ عَلَى عَشْرَةٍ مِنْ خَمْسِينَهِ فَبِلَا خَرٍ إِسْلَامُهَا
أَوْ أَخَذَ خَمْسَةً مِنْ شَرِيكِهِ وَيَرْجِعُ بِخَمْسَةٍ وَأَرْبَعِينَ وَيَأْخُذُ الْآخَرَ خَمْسَةً وَإِنْ
صَالَحَ بِمُؤَخَّرٍ عَنْ مُسْتَهْلَكٍ لَمْ يَجُزْ إِلَّا بِدَرَاهِمٍ كَقِيَمَتِهِ فَاقْلَ أَوْ ذَهَبٍ كَذَلِكَ وَهُوَ
مِمَّا يُبَاعُ بِهِ كَعَبْدٍ آبِقٍ وَإِنْ صَالَحَ بِشَقْصٍ عَنْ مَوْضِحَتَيْنِ عَمْدٍ وَخَطَاٍ فَالشَّفْعَةُ
بِنِصْفِ قِيَمَةِ الشَّقْصِ وَبِدِيَةِ الْمَوْضِحَةِ وَهَلْ كَذَلِكَ إِنْ اِخْتَلَفَ الْجُرْحُ نَأْوِيْلَانِ

﴿ باب ﴾

شَرَطُ الْحَوَالَةِ رِضَا الْمُحِيلِ وَالْمَحَالِ فَقَطْ

أظهر العظمى بالالة ما عليه من جلد ولحم نشأت أحدهما عن فعل (عمد) والآخرى عن فعل (خطأ) وأراد شريك الجاني أخذ الشقص المصالح به بالشفعة ومعلوم ان موضحة العمد لادية لها انما فيها التقصاص أو الة فهو كسائر جنات العمد ودية موضحة الخطأ نصف عشر دية النفس (فالشفعة) فى الشقص لشريك الجاني (بنصف قيمة الشقص ودية الموضحة) الخطأ أى يدفع الشفع للبعث عليه نصف قيمة الشقص فى مقابلة نصف الشقص المصالح به عن موضحة العمد لانها ليس فيها مال مقدرو يدفع له بضادية موضحة الخطأ وهو نصف عشر الدية الكاملة فى مقابلة نصفه المصالح به عن موضحة الخطأ عند ابن القاسم لان قاعدته اذا أخذ الشقص فى مقابلة معلوم كدية الخطأ ومجهول كجرح العمدان يوزع عليهما نصفين نصف للمجهول وتعتبر القيمة يوم "صالح (وهل كذلك) أى الصالح به عن معلوم ومجهول متفقين كموضحتين فى قسمته بينهما نصفين (ان اختلف الجرح) كقتل نفس خطأ وقطع يد عمدا أو عكسه صالح عنهما بشقص من مشترك وأراد الشريك أخذه بالشفعة وهو قول ابن عبد الحكم (أو) ان اختلف الجرح يقسم الشقص بينهما على قدر ديتهما فياخذ الشفع ثلثه المصالح به عن دية اليد بخمسائة دينار وثلثى قيمة الشقص المصالح به عن دية النفس فى صورة العكس أى قتل نفس عمدا وقطع يد خطأ لان دية اليد المقطوعة خطأ خمسمائة دينار ودية النفس لو كانت خطأ ألف دينار ومجموعهما ألف وخمسمائة نسبة الألف لثلثان والخمسمائة لثلث وعلى هذا أكثر نروين (تاو بلان) والله سبحانه وتعالى أعلم (باب) فى بيان شروط الحوالة وما يتعلق بها (شرط) صحة (الحوالة) ما خذة من التحول من شىء الى شىء لان الطالب تحول من طلب غريمه الى طلب غريم غريمه (رضام) الشخص (الحيل و) رضا الشخص (الحال فقط) قال الجطاب والظاهر انها مشرطان كما قال المصنف لا جزآن كما قال ابن

عرفة لعدم توقف تعلّمها عليهما ووجودها عليهما وإنما أركانها المحيل والمحال والمحال عليه والمحال به وقول ابن عرفة كلما وجد أو جدد ممنوع فقد يوجدان ولا توجد إذا فقد شرط من شروطها قال في المدونة إذا أهلك على من ليس له قبله دين فليست حوالة وهي جملة اهـ (و) شرط صحة الحوالة (ثبوت دين لازم) فلا تصح الحوالة على دين على صبي أو سفيه تدانينه بغير إذن وليه (فان) أحاله على من ليس له عليه دين و(أعلمه) أي أعلم المحيل المحال (بعدهم) أي الدين بأن قال له لا دين لي على المحال عليه أو علمه من غيره (وشرط) الحيل على المحال (البراءة) من الدين ورضى المحال بشرط البراءة (صحيح) فقد الحوالة فلا يرجع المحال على المحيل عند ابن القاسم لأن للمحال ترك حقه مجازاً (وهل) لا يرجع المحال على الحيل الذي أعلمه بعدم الدين على المحال عليه وشرط عليه البراءة في كل حال (الا ان يفلس) المحال عليه (أو يموت) المحال عليه فله المحال الرجوع على المحيل أشبه الحوالة حينئذ بالحالة وهذا تأويل ابن رشد ولا يرجع عليه ولو فلس المحال عليه أو مات وهذا تأويل ابن الموازي في الجواب (تاويلان) وههنا بحث وهو أنه كيف صححت الحوالة حيث أعلمه بأنه لا دين له على المحال واشترط البراءة مع قولهم لا بد فيهم من ثبوت دين لازم وهل هذا لا تناقض وأجيب بعدم التناقض لأن قولهم لا بد من ثبوت دين لازم حيث لم يعلمه بعدمه ولم يشترط البراءة ومحل الصيغة حيث لا علم واشترط البراءة (و) شرط صحة (صيفتها) أي الحوالة ابن عرفة وهي مادل على ترك المحال دينه في ذمة الحيل بمثله في ذمة المحال عليه (و) شرط صحة الحوالة حلول الدين (الحال به) وهو الدين الذي للمحال على الحيل لأنه ان كان مؤجلاً أدى إلى تعمير ذمة بذمة فيلزم بيع دين بدين المنهى عنه وبيع ذهب بذهب أو ورق بورق ليس بدايدان كان الدينان ذهبا أو ورقا إلا أن يكون الدين المحل عليه حالا ويقبضه قبل افتراقهما مثل الصرف فيجوز (وان) كان الدين (كتابة) أي نجومها أحال المكاتب (١٠٨) سيدهم على دين له على أجنبي فتصح الحوالة بها ان حلت حقيقة

وَيُثْبِتُ دِينَ لَا زِمَ فَإِنْ أَعْلَمَهُ بَعْدَهُ وَشَرَطَ الْبَرَاءَةَ صَحَّ وَهَلْ إِلَّا أَنْ يُفْلَسَ
أَوْ يَمُوتَ تَأْوِيلَانِ وَصِيغَتُهُمَا حُلُولُ الْحَالِ بِهِ وَإِنْ كَتَبَتْهُ لَا عَلَيْهِ وَتَسَاوَى
الدَّيْنَيْنِ قَدْرًا وَصِفَةً وَفِي تَحْوِيلِهِ عَلَى الْأَذْنَى تَرَدُّدٌ وَأَنْ لَا يَكُونَ طَعَامًا مِنْ
بَيْعٍ لَا كَشْفُهُ عَنْ ذِمَّةِ الْحَالِ عَلَيْهِ وَيَتَحَوَّلُ حَقُّ الْحَالِ عَلَى الْحَالِ عَلَيْهِ
وَإِنْ أَفْلَسَ أَوْ جَحَدَ إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ الْمُحِيلُ بِإِفْلَاسِهِ فَقَطَّ وَحَافَ عَلَى نَفْيِهِ
إِنْ ظَنَّ بِهِ الْعِلْمُ فَلَوْ أَحَالَ بِائِعٌ عَلَى مُشْتَرٍ بِالثَّمَنِ ثُمَّ رُدَّ

شهورها أو حكما بان نجز سيده
عنه (لا) يشترط في صحة الحوالة
حلول الدين المحال (عليه) كتابة
كان أو غيرها نعم يشترط في الحوالة
على الكتابة به كون المحال هو السيد
بان يحيله مكاتبه بما حل عليه على
كتابة مكاتب للمكاتب فلا يصح أن
يحيل السيد أجنبيًا عليه دين على
مكاتبه (و) شرط صحة الحوالة
(تساوى الدينين) المحال به

بعب

والحال عليه (قدرا) بان يحيل عشرة دنانير أو دراهم على مثلها لا على أقل منها ولا على أكثر

منها فليس المراد تساوى ما على المحيل لما على المحال عليه حتى تمتنع إلا حالة بخمسة من عشرة على المحيل على خمسة له على المحال عليه كما توهم وإنما المدار تساوى ما يؤخذ من الحال عليه للمحال به بان لا يكون أقل منه ولا أكثر (و) تساويهما (صفة) بان يكون محدين أو يزدين ويزاد تساويهما جنسا كذهبين أو فضتين فلا يحال بذهب على فضة ولا عكسه (وفي) جواز (تحوله) بالا على صفة (على الأدنى) صفة وبالا أكثر قدر أعلى الأقل قدر أو منعه (تردد) وعمل الجواز بأنه معروف والمنع بتأديه للتفاضل بين العيينين (و) شرطها (ان لا يكونا) أي الدينان الحال به والحال عليه (طعام آمن بيع) لثلاثيها بيع طعام المأوضة قبل قبضه وأفردطاما وان كان خيرا عن مثني لكونه اسم جنس صا دقا على الكثير أيضا (لا) يشترط في صحة الحوالة (كشفه) أي الحال (عن) حال (ذمة) الشخص (الحال عليه) من غنى وفقر واشتغال بدین آخر غير المحال عليه وعدمه فتصح الحوالة مع عدم الكسف عنها (و) يتجه (ل) بمجرّد عقد الحوالة (حق المحال على المحال عليه) ان لم يكن مفلسا (وان) كان قد (أفلس) المحال عليه حين الحوالة وأولى أن طرفه فليس بعدها ان استمر المحال عليه على اقراره بالدين بل (أو) أي وان (جحد) المحال عليه الدين الذي عليه للمحيل بعد الحوالة لا قبلها حيث لا بينة به لعدم ثبوت دين عليه في كل حال (الا أن يعلم المحيل بإفلاسه) أي المحال عليه (فقط) أي دون المحال فيرجع على المحيل لأنه غره (و) ان ادعى المحال علم المحيل بفلس المحال عليه وأنكره المحيل (حلف) المحيل (على نفيه) أي العلم (ان ظن به) أي المحيل (العلم) أي ان كان مثله يظن به أن يعلم حال المحال عليه والا فلا يحلف وفرع على قوله ويتحول الخ فقال (فلو أحال) شخص (بائع) شيئا معلوما بشمن معلوم (على مشتر) ذلك الشيء (بالثمن) الذي اشتري به قبل قبضه منه (ثم رد) على بائعه المحيل بشمنه

(ب) سبب (عيب) قديم اطلع عليه المشتري بعد البيع او بسبب فساد البع او بسبب اقالة (او استحق) المبيع من المشتري المحال عليه قبل دفعه الثمن للبائع (لم تنسخ) الحوالة عند ابن القاسم لانها معروفة فيلزم المشتري دفع الثمن ورجوعه على بائعه الخيل (واختير خلافة) وخلاف عدم الانساح هو الانساح قال الخطاب وتنسخ عند أشهب واختاره الأئمة قال ابن الموارز وغيره فقول له واختير غير جار على قاعدته من وجهين لان عادة الاختيار للخصم وصيغة الفعل لاختياره في نفسه وليس للخصم اختياره هذا والخلاف بين ابن القاسم وأشهب منصوص واختار لقول أشهب ابن الموارز غيره (و) ان ادعى المحال على الخيل انه أحال علي من ليس له عليه دين وادعى الخيل انه أحال له علي من له عليه دين وكانت دعوى كل منهم ما بعد موت المحال عليه أو جنونه أو فله أو غيبته ولم يعلم به وضعه (ف) لقول للمحجل (ييمين (ان ادعى عليه نفي) أي عدم (الدين) للمحجل عند (الحال عليه) وان قبض شخص دين شخص آخر من مدينه وادعى رب الدين انه وكل القابض على قبضه أو انه أسلفه اياه وادعى القابض انه أحال له بدين كان له عليه ولا يثبت لاحداها (ف) لا يعمل بقول المحجل (في دعواه وكالة) أي توكيلا للمحال على قبض دينه من المحال عليه وانكاره احالته له بدين عليه للمحال (أو) دعواه (سلفا) أي تسليفا للمحال ما قبضه من المحال عليه مع صدور لفظ الحوالة من المحجل للمحال فالقول للقا بض يمينه انه من دينه احاله به ان أشبه كون مثله يدان الخيل والافقول رب المال يمينه انه وكاه أو أسلفه والله أعلم (باب ١٠٩) في بيان الضمان وأقسامه وأحكامها وما يتعلق بها (الضمان) أي حقيقته شرعا المازرى الحاملة والكفالة (١٠٩) والضمان والزعامة كلهما بمعنى واحد في اللغة

تقول العرب هذا كفيل وحميل وضمين وزعيم (شغل ذمة) ونعت ذمة: (أخرى) أي مع الاولى (بالحق) اما ابتداء أو انتهاء فشمّل ضمان المال وضمان الوجه وضمان الطلب وأل في الحق للعهد أي الاول الذي شملت به الذمة الاولى (وصح) الضمان ولزم (من أهل التبّع) بالمضمون فيه وهو المكلف الذي لا حرج عليه فيضمن فيه فذخات الزوجة والمريض بالنسبة للثلاث والمكاتب والمأذون بالنسبة للمأذون لهما سيدهما في ضمانه ومثل لاهل التبّع فقال (ك) رقيق

بِمَيْبٍ أَوْ اسْتَحَقَّ لَمْ تَنْفَسَخْ وَاخْتِيرَ خِلَافَهُ وَالْقَوْلُ لِلْمُحْجِلِ إِنْ ادَّعَى عَلَيْهِ نَفْيُ الْإِثْنِ لِلْمُحَالِ عَلَيْهِ لَا فِي دَعْوَاهُ وَكَالَةً أَوْ سَلْفًا

باب ١٠٩

الضَّمانُ شُغْلُ ذِمَّةٍ أُخْرَى بِالْحَقِّ وَصَحَّ مِنْ أَهْلِ التَّبْعِ كَمُكَاتِبٍ وَمَأْذُونٍ أَذِنَ سَيِّدُهُمَا وَزَوْجَةٍ وَمَرِيضٍ بِذَاتِهِ وَاتَّبَعَ ذُو الرِّقِّ بِهِ إِنْ عَتَقَ وَلَيْسَ لِلْسَّيِّدِ جَبْرُهُ عَلَيْهِ وَعَنِ الْمَيْتِ الْمَفْلُوسِ وَالضَّامِنِ وَالْمَوْجَلِ حَالًا إِنْ كَانَ مِمَّا يُعَجَّلُ وَعَكْسُهُ

(مكاتب و) رقيق (مأذون) له في التجارة (اذن سيدهما) لها في الضمان فيصح منها ويلزمها ان وقع منها فان لم ياذن لها فيصح ولا يلزم بدليل قوله الا في اتباع ذوالرق به ان عتق (و) كزوجة ومريض (بذاته) اتبع ذوالرق (ب) قدر (ثالث) من ماله أو بزايد عليه يسير كدينار (و) ان ضمن الرقيق مالا أو وجها وتعذر مضمونه (اتباع ذوالرق) أي الرقيق (ب) غرامة (ه) أي الضمان سواء ضمن باذن سيده أو بلاذنه (ان عتق) أي صار حرا باعتناق أو اداء نجوم كناية اذالم يرد سيده ضمانه بغير اذنه قبل عتقه فان رده سقط عنه وان لم يصرح باسقاطه عنه لان رده ابطال لا إيقاف (وليس للسيد جبره) أي الرقيق (عليه) أي الضمان اذالم يكن له ماله بقي بما يضمنه هذا قول ابن القاسم وقال محمد بن الموارز له جبره عليه فان كان له مال يفي به فله جبره عليه اتفاقا (و) صح الضمان بمعنى الحمل لا حقيقة الضمان الذي هو شغل ذمة أخرى بالحق لخراصة ذمة الميت أي يصح الحمل ويلزم (عن الميت المفلس) أي المعسر قال في المقدمات الحاملة لمصلحة مذهب مالك رضي الله تعالى عنه تجوز عن الحي والميت غير انه ان تحمل عن الحي فادى عنه كان له الرجوع عليه بما أدى عنه واتباعه به ان كان معدما تحمل عنه باذنه أو بغير اذنه وان تحمل عن ميت لا وفاء له بما تحمل عنه به فليس له أن يرجع بما أدى عنه في مال طرأ له اه (و) صح ضمان (الضامن) وان تكرّر بأن ضمن الضامن ضامن وضمن الضامن ضامن ثالث ضامن رابع وضمن الدين (المؤجل) خامس وهكذا (و) ان كان الدين مؤجلا أو سقط المدين حقه في التأجيل ورضي بتعجيله قبلا حلول أجله صح ضمان الدين (المؤجل) على أن يدفع (حالا) قبل حلول أجله (ان كان) الدين (بما يعجل) أي يجوز تعجيله وهو العين مطلقا والعرض والطعام من قرض فان كان مما لا يعجل كعرض أو طعام من بيع فلا يجوز ضمانه حال لان فيه حظ الضمان وأزيدك توخفا بالضمان (و) يجوز (عكسه)

أي ضمان الحال مؤجلا كاجل مدينك بالدين شهر أو أناضامنه (أن أيسر غريمه) أي مدين المضمون له بالدين الحال لا نه كابتداء تسليف بضامن لنمكنه من أخذ حقه منه (أو) أعسر غريمه بالدين الحال و(لم) أي وكان لا (يوسر) الغريم (في الاجل) بان كان يستمر عسره حتى ينقضي الاجل الذي ضمنه اليه لا نه وان انتفع بوثوقه بالضمان لم يحصل تسليف بتأخيره لوجوب انظاره لعسره (و) ان كان الدين حالا والمدين موسر ببعضه ومعسر ببعضه صح ضمانه (ب) البعض (الموسر) بفتح السين أي صح ضمانه بالموسر به فقط مؤجلا (أو) ضمانه البعض (المعسر) بفتح السين ان استمر عسره به في جميع الاجل (لا) يصح ضمانه (بالجميع) أي الموسر به والمعسر به معا على تأخيره بالموسر به لا نه تسليف بتأخيره جر نفع التوثيق بالضمان في المعسر به وأشار للمضمون فيه بقوله (بدين لا يمين كوديعة وعارية ومال قراض وشركة على انها ان تلفت أي الضامن بعينها لاستحالة فان ضمن ما يترتب على تلقها بتعد أو تقر ببط صح ولزم (لازم) كقرض وثمن مبيع فلا يصح الضمان في دين غير لازم كدين على رقيق أو صبي أو سفينة تدابنه بغير اذن سيده ووليّه (أو آيل) أي صائر (اليه) أي اللزوم كجعل (لا) يصح الضمان بنجوم (كتابة) لعدم لزومها (بل) تصح الكفالة (كجعل) أي عوض عمل معلني على التمام كقوله ان جئتني بعدى الا بق فلك عشرة دنائير مثلا فيصح ضمانه فيها ولو قبل الشرع في العمل لا نه آيل للزوم (و) يصح الضمان لمن قال لشخص (داين فلانا) أي عام له بدين بان تقرضه أو تسلمه أو تبعه بضمن مؤجل وأناضامنه فيما تعامله به (و) دايته (لزم) الضمان الضامن (فيما) أي الدين الذي (ثبت) تدابنه من المقول له (و) اختلف (هل يقيد) اللزوم (بما يعامل به) مثل المضمون أولا يقيد ذلك (تاويلان) وأنكر ابن عرفة الثاني قال لا اذ كرم من حمله على الخلاف بل نص ابن رشد والصقلي على انه وفاق اه (له) (١١٠) أي قال داين فلانا وأناضامنه (الرجوع) عن الضمان (قبل) حصول (المعاملة) بين

ان أيسر غريمه أو لم يوسر في الاجل وبالموسر أو بالمعسر لا بالجميع بدين لازم أو آيل اليه لا كتابة بل كجعل وداين فلانا ولزم فيما ثبت وهل يقيد بما يعامل به تاويلان وله الرجوع قبل المعاملة بخلاف اختلف وأناضامن به ان أمكن استيفاؤه من ضامننه وان جهل أو من له وبغير اذنه كادائه رفقا لا عنتا فيرد كشرائه وهل ان علم بائعه وهو الأظهر تاويلان لا ان ادعى على غائب فضمن ثم أنكر أو قال المدعى على منكر

المضمون له والمضمون (بخلاف) من قال لمدع بمال على منكره (احلف) على ما دعيت به (وأناضامن) به فلا رجوع له ولو قبل حلفه لا نه أحل نفسه محل المدعى عليه وهو اذا قال للمدعي احلف وخذ فلا رجوع له (أن) أمكن استيفاؤه (أي الحق المضمون (من ضامننه) وهذا يعني

عن الشط السابقي أعني قوله بدين اذا المقصود منه اخراج المعينات لانهم لا تقبلها الذمم والحدود كالتعازير والقتل فلا يصح ان الضمان فيها اذ لا يجوز استيفاؤه من الضامن (و) يصح الضمان بالدين الثابت اللازم ان كان معلوما بل (و) ان جهل) الدين حالا وما لا قال الخ باب من صور هذه المسألة ما في المدونة وهو من قال لرجل ما ذاب لك قبل فلان الذي تخاصم قانا به جميل فاستحق قبله ما لا كان هذا الكفيل ضمانه قال عياض ذاب بذال معجزة فالع ساكنة فهو حدة أي ثبت ويصح الضمان بالدين الثابت اللازم سواء علم المضمون (أو) جهل (من له) الدين اذ لا يختلف الضمان بمعرفة وعدمها (و) صح الضمان (بغير اذنه) أي المضمون ويستفاد منه صحة ضمانه وان جهل الضامن وشبهه في الجواز فقال (كادائه) أي الدين لربه من غير المدين بلا اذنه فيصح اذا أداه عنه (رفقا) بالمضمون في الاولى وبالمؤدى عنه في الثانية (لا) يصح الضمان ولا التادية ان ضمنه أو أدى عنه (عنتا) أي لا ضراره بسوء طلبه وحبسه لعداوة بينهما (فيرد) المال الذي اداه لرب الدين لمؤديه ان كان باقيا بعينه فان فات رد له عوضه وشبهه في المنع للعنت والرد فقال (كشرائه) أي الدين عنتا فيرد (وهل) رد شراء الدين عنتا (ان علم بائعه) أي بائع الدين بقصد مشترية بشرائه العنت فان لم يعلمه فلا يراد ويبيع الدين على المشتري لشخص ليس بينه وبين المدين عداوة ليرتفع ضرره به (وهو) أي التقييد بعلم بائعه (الأظهر) عند ابن رشد من خلاف من تقدمه قال ابن غازي انما وقفت على هذا الترجيح لابن يونس وعنه نقله في التوضيح فان لم يقله ابن رشد فصوابه وهو الأرجح أولا يشترط علم بائعه قصد مشترية الضرر فيرد وان لم يعلم في الجواب (تاويلان) الثاني ظاهر المدونة عند ابن يونس وغيره (لا) يلزم الضامن شيء (أن ادعى) شخص ديننا (على) شخص (غائب فضمن) شخص آخر الغائب فيما ادعى عليه به (ثم أنكر) الغائب الدين بعد حضوره فلا يلزم الضامن شيء الا أن ثبت الدين بينه (أو قال) شخص (أ) شخص (مدع على منكر) لا

ادعى به عليه أطلقه اليوم وأنا آتيك به عداو (ان لم آتاك به) أى المدعى عليه المنكر (لقد) أى فيه (فانا ضامن) ما ادعيت به عليه (ولم يات) القائل (به) أى المدعى عليه المنكر في غدا فلا يلزم القائل شيء (ان لم يثبت) المدعى به على المدعى عليه (بيينة) فان ثبت لزوم الضامن ما ثبت (وهل) يلزم الضامن ما ثبت (باقراره) أى المدعى عليه لانه كشهادة البيينة عليه قال بعضهم وهو مدلول المدونة او لا يلزم الضامن ما ثبت باقرار المدعى عليه وعليه حمل بعضهم المدونة في الجواب (ناو يلان) البناني الاول اعياض والثاني لغيره وشبهه في عدم اللزوم حيث لم يثبت الحق بيينة وفي لزومه حيث ثبت بها وباعتبار الاقرار هنا اتفاقا لانه على نفسه فقال (كقول المدعى عليه) المنكر للمدعى (اجاني اليوم) وأنا وأفيلك غدا (فان لم اوافك) أى آتاك وألا فاك (غدا فالذى تدعيه على حق) وأخلف وعده ولم يوافه غدا فلا شيء عليه (و) ان دفع الضامن شيئا للمضمون له (رجع) على المضمون (ب) مثل (ما أدى) أى المال الذى دفعه الضامن للمضمون له ان كان مثليا كعين وطعام بل (ولو) كان ما أداه (مقوما) لانه كاسلف وهذا هو المشهور وقيل يرجع بقيمة المقوم ويرجع بما أدى ان ثبت الدفع (من الضامن بيينة ما يثبت دفع الدين للطالب وأبقار الطالب بقبضه من الضامن وأما اقرار المطلوب فلا يثبت به الدفع فيفهم من كلام المصنف ان الحمل لا يرجع اذا لم يكن الاقرار المضمون عنه بان الضامن دفع الدين للطالب اذا انكر الطالب ان قبض وهو كذلك قال في التوضيح ولم أعلم خلافا في هذا (وجاز صلحه) أى يجوز أن يصالح الضامن رب الدين (عنه) أى الدين (به) أى المال الذى (جاز للغريم) أى المدين صلح رب الدين به (على الارجح) من الخلاف فينزل الضامن منزلة المضمون وحينئذ فيجوز صلح الضامن بعد الاجل عن دنا نير جيده بدنا نير رديئة (١١١) وعكسه لجوازه للمضمون (ورجع)

الضامن اذا صالح عن العين بمقوم (بالاقل منه) أى دين العين (أو) من (قيمته) أى المقوم المصالح به فإيهما كان أقل رجح به (وان برى) من الدين (الاصل) أى المضمون بدفع الدين الذي عليه لمستحققه أو هبته له أو ابرائه منه أو أحاله على دين ثابت لازم (برى) الضامن لان طلبه فرع ثبوت الدين على

ان لم آتاك به لندفأنا ضامن ولم يأت به إن لم يثبت حقه بيينة وهل باقراره ناو يلان كقول المدعى عليه أجاني اليوم فإن لم أوافك غدا فالذى تدعيه على حق ورجع بما أدى ولو مقوم ما كان ثبت الدفع وجاز صلحه عنه بما جاز للغريم على الأصح ورجع بالاقل منه أو قيمته وإن برى الأصل برى لا عكسه وعجل يموت الضامن ورجع واركه بعد أجله أو الغريم إن تركه ولا يطالب إن حضر الغريم مؤسرا أو لم يبعث اثباته عليه والقول له في ملائته وأفاد شرط أخذ أيهما شاء

المضمون (لا) يثبت (عكسه) أى لا يلزم من براءة الضامن براءة المضمون فان أسقط رب الدين الضمان عن الضامن أو وهبه الدين أو أخذه منه لعدم المضمون أو غيبته أو كان الضمان مقيدا بجهة وتمت والمضمون حاضر ملي برى الضامن دون المضمون (وعجل) الدين لمؤجل المضمون (بموت الضامن) له أو فلسه قبل حلول أجله ويعجل في الموت من تركه الضامن وحاص مستحققه أى الدين غرما الضامن في ماله ان فلس لخراب ذمته وحلول ما عليه بموته أو فلسه ولو حضر المضمون مليا (ورجع وارثه) أى الضامن على المضمون (بعد) تمام (أجله) أى الدين فلو مات الضامن عند حلول أجله أو بعده والمضمون حاضر ملي فلا يؤخذ من تركه الضامن شيء من الدين كالحى (أو) موت (الغريم) أى المدين المضمون فيعجل الدين الذى عليه لحلول ما عليه بموته لخراب ذمته ويعجل الدين (ان) ترك (الغريم وفاء) (ه) أى الدين فان لم يترك الغريم وفاءه فلا يطالب الكفيل بالدين حتى يتم أجله اذ لا يلزم من حلول الدين على المدين بموته أو فلسه حله على الكفيل لبقاء ذمته (و) ان حل أجل الدين ولم يدفعه المدين (لا يطالب) الضامن بالدين المضموم فيه (ان حضر الغريم) أى المدين المضمون حال كونه (موسرا) بالدين على احد قولى الامام رضى الله تعالى عنه في المدونة وهو المرحوم ابى له مشهور وبه أخذ ابن القاسم وعليه العمل وبه القضاء وله فيها أيضا مطالبه من شاء منهما وبه صدر ابن الحاجب (أو) غاب الغريم (ولم يبعث) أى يشق ويصعب (اثباته) أى مال الغريم الغائب (عليه) أى الطالب ولا النظر فيه (و) ان تنازع الضامن والمضمون له في ملاء المضمون (فاقول له) أى الضامن (في) ثبوت (ملائته) أى المضمون فليس للطالب طلب الضامن لتصديقه في ملاء المضمون ولا طلب المضمون لاقراره بعدمه الا أن تشهد بيته بعدمه فله طلب الضامن أو تجدد مال للمضمون فله طلب حينئذ (وأفاد) رب الدين (شرط) أي اشتراط (أخذ) أى تغريم (أيهما) أى الضامن ومضمونه (شاء) الاخذ منه مبدى على الآخر ولو حضر مليا فان

اختار اتباع الحميل سقط اتباعه المدين (و) أفاد شرط (تقديمه) أى الحميل فى الغرم على المضمون عكس الحكم السابق لأن الشرط لحق آدمى فيوفى له به وإذا اختار تقديم الحميل ولم يشترط براءة المدين فليس له مطالبة إلا عند تعذر الاخذ من الحميل (أو) شرط الحميل أنه لا يطالب إلا (ان مات) المضمون ونص المدونة وان قال ان لم يوفك حقه حتى يموت على فلا شيء عليه حتى يموت الغريم وشبهه فى افادة الشرط فقال (كشروط ذى الوجه) أى ضامن الوجه (أو) شرط - (رب الدين التصديق فى) شأن (الاحضار) للمضمون يريد ان ضامن الوجه اذا شرط على رب الدين انه يصدق فى دعواه احضار المضمون اذا حل - ل الدين بلايين أو شرط رب الدين على ضامن الوجه انه يصدق فى عدم احضاره بلايين فانه يعمل بالشرط المذكور (وله) أى الضامن (طلب المستحق) بكسر الحاء المهمة أى رب الدين (بتخليصه) أى الضامن من الضمان بان يقول له (عند حلول أجله) أى الدين وسكه ته عن طلب دينه من المضمون الحاضر الملىء أو تأخيره اما أن تأخذ دينك من المضمون أو تسقط الضمان عنى لأن فى ترك المطالبة بالدين عند وجوده ضررا بالحميل لاحتمال أن يكون الغريم موسر الآن ويعسر فيما بعد (لا) أى ليس للضامن طلب المضمون (بتسليم المال) المضمون فيه (اليه) أى الضامن عند حلول الاجل يؤديه للمضمون له (و) ان سلمه له فضاغ (ضمنه) أى ضمن الكفيل المال (ان اقتضاه) أى أخذ الكفيل المال من المضمون على وجه الاقتضاء والتخليص لئلا ينزله منزلة صاحب المال فهو وكيل عنه بغير اذنه تعديا (لا) يضمن المال الذى استلمه من المضمون ان (أرسل به) أى أرسله المضمون بالمال لربه لا نه حينئذ أمين للمضمون فضاغ المال على المضمون حتى يصل لربه (ولزمه) أى الضامن (تأخير ربه) أى الدين من إضافة المصدر لفاعله ومفعوله المضمون (المعسر) ابن رشد ولا كلام للضامن فى هذا اتفاقا لوجوب انظار المعسر (١١٣) ونبه المصنف على هذا لئلا يحتج الضامن بان تأخيره اسقاط للضمان عنه

وتقديمه أو ان مات كشرط ذى الوجه أو رب الدين التصديق فى الإحضار وله طلب المستحق بتخليصه عند أجله لا بتسليم المال اليه وضمنه ان اقتضاه لا أرسل به ولزمه تأخير ربه المعسر أو الموسر ان سكت أو لم يعلم ان حلف أنه لم يؤخره مسقطا وان أنكر حلف أنه لم يسقط ولزمه وتأخير غريمه بتأخير ربه إلا أن يحلف وبطل ان فسدت مضمونه أو فسدت كجعل من غير ربه لمدينه وإن ضمان مضمونه

فإذا كان التأخير يلزمه ولا يسقط عنه الكفالة (أو) تأخير ربه المضمون (الموسر) بالدين فيلزم الضامن (ان سكت) الضامن علما بالتأخير زما نأبرى عرفان سكوته فيه يدل على رضاه ببقاء ضمانه الى الاجل الذى أخر اليه (اولم يعلم) الضامن بالتأخير حتى حل الاجل الذى أحرر رب الدين

المضمون اليه فالضمان مستمر على الضامن (ان حلف) رب الدين (انه لم يؤخره) أى المضمون حال كونه (مسقطا) إلا للضامن عن الضامن (وأن أنكر) الضامن التأخير حين علمه به (حلف) الطاب (انه لم يسقط) الطاب الحالة بتأخير المضمون (ولزمه) أى لزم الضامن الضمان وسقط التأخير وبقي الدين حالا فان نكل لزمه التأخير وسقطت الكفالة (و) ان حل أجل الدين وأخر ربه الضامن (تأخير غريمه) أى مدين رب الدين (ب) سبب (تأخير) أى الحميل فليس له طلب الغريم الا بعد حلول أجل التأخير فى كل حال (الا أن يحلف) رب الدين انه لم يقصد بتأخير الحميل تأخير الغريم فله طلب الغريم وان نكل لزمه تأخير الغريم أيضا (وبطل) الضمان (أن فسدت) العقد الذى ترتيب عليه مال (متحمل) أى تحمل (به) الضامن عن المدين الذى ترتيب الدين عليه كقوله ادفع لهدينار فى دينارين الى شهر وأضامن له فهذه حكمة فاسدة فلا يلزم الضامن شيء فى الموازنة كل حكمة وقعت على حرام بين المتبايعين فى أول أمرها أو بعده فهى ساقطة لا يلزم الحميل بها شيء (أو) أى وبطل الضمان أى لغى ولم يلزم الحميل به شيء ان (فسدت) الحكمة نفسها بانتفاء ركنها أو وجود مانعها ومثل للحكمة الفاسدة فقال (ك) حكمة (بجعل) بضم الجيم أى عوض (من غير ربه) اي الدين (لدينه) بان كان من ربه أو من المدين أو من أجنبي للضامن لأن الضامن اذا غرم رجعا بمثل ما غرمه وازداد الجعل وهذا سلف بزيادة ولا ان الضمان أحد الثلاثة التى لا تكون الا لله تعالى والثانى الفرض والثالث الجاه فمنطوقه صادق بثلاث صور ومفهومه انه ان كان الجعل من رب الدين أو من أجنبي لمدينه فانه جائز بشرط حلول الاجل وهو كون الجعل من رب الدين وبطل الضمان بجعل للضامن ان كان الجعل مالا بل (وان) كان الجعل (ضمان مضمونه) بان يضمن أحدهما الآخر ليضمنه الآخر بان تدان رجلاد ينان رجل أو من رجلين وتضمن كل منهما صاحبه فيما عليه لرب الدين فيمتنع ان شرط ذلك لا ان وقع ذلك اتفاقا بدون

شرط (الا) تضامتهما (في) ثمن ترتب عليهما بسبب (اشترأ شيء) معين مشترك بينهما) أى المتضامنين بان يشترأ شيئاً معيناً مشتركاً بينهما بالنصف بثمن معلوم مؤجل عليهما إلى أجل معلوم ويضمن كل منهما صاحبه فيما عليه للبائع فيجوز لعمل السلب (او) تضامناً في عرض أو طعام ترتب عليهما بالسوية (بيعه) لأجل معلوم على وجه السلم فيجوز وهو الصحيح عند ابن رشد وشبهه في الجواز فقال (كقرضهما) أى تسلف شخصين شيئاً بينهما بالسوية وتضامناً فيه فيجوز (على الأصح) عند ابن عبد السلام قال وهو الصحيح عندى (وان تعدد حملاء) جمع حميل وأراد به ما فوق الواحد فيشمل الاثنين أيضاً (اتباع) المضمون له (كالا) من الحملاء (بحصته) أى فيتبع المضمون لكل حميل بحصته فقط من قسمة الدين المضمون فيه على عددهم فلا يكون بعضهم حميلاً عن بعض بل ليل ما بعده فلا يأخذ من مولى حصمة معدن ولا من حاضر نصيب غائب ولا من حى حظ ميت بان قال أحدكم ضمنا نه علينا ووافقنا الباقى أو قيل لهم أترضونون فلا نوافقوا جميعاً نعم دفعة واحدة أو متعاقبين في كل حال (الا ان يشترط) المضمون له في عقد الضمان (حملة بعضهم) عن بعض فله أخذه جميع حقه من بعضهم ان غاب غيره أو أعدم فان حضروا أمليا واتبع كلا بحصته (كترتبهم) أى الحملاء في الحالة بان ضمن واحد بعد واحد فله أخذه من شاء ولو حضر واجمعا أمليا أو أعدم المضمون أو غاب (ورجع) الضامن (المؤدى) الدين المضمون فيه (بغير القدر) (المؤدى عن نفسه بكل ما) أى القدر الذى (على) الشخص (الملقى ثم ساواه) أى ساوى المؤدى الملقي فيما أداه عن صاحبهما الغائب اذا كانوا حملاء غراماً مثال ذلك ثلاثة اشترؤا سلعة بثلاثمائة على كل مائة وتضامنوا فلقى البائع أحدهم فأخذ منه الجميع مائة عن نفسه ومائتين عن صاحبيه (١١٣) فان وجد الغارم أحدهما أخذ منه المائة التى دفعها عنه وخمسين نصف

المائة التى دفعها عن صاحبهما ثم كل من وجد منهما الثالث اخذ منه خمسين ثم ذكر المصنف مسألة المدونة في الحملاء الستة التى افردت بالتضامن مفردا لها على ما تقدم فقال (فان اشترى ستة) سلعة مشتركة بينهم سوية (بستائة) على كل منهم مائة (ب) شرط (الحالة) من كل واحد منهم لباقيهم (فلقى) البائع (أحدهم) فأخذ منه الجميع (أى الستائة

الآ فى اشتراك شئ بينهم أو ببيع كترضيم على الأصح وإن تعدد حملاء أتبع كل بحصته إلا أن يشترط حمالة بعضهم عن بعض كترتبهم ورجع المؤدى بغير المؤدى عن نفسه بكل ما على الملقي ثم ساواه فإن اشترى ستة بستائة بالحمالة فلقى أحدهم أخذ منه الجميع ثم إن لقي أحدهم أخذه بمائة ثم بمائتين فإن لقي أحدهما ثالثاً أخذه بخمسين وخمسة وسبعين فإن لقي الثالث رابعاً أخذه بخمسة وعشرين ومثلها ثم بائتي عشر ونصف وستة ورُبْع وهل لا يرجع بما يخصه أيضاً إذا كان الحق على غيرهم أولاً وعليه

(١٥ - جواهر الاكلیل - ثانى)

مائة عن نفسه أصالة لا يرجع بها وخمسمائة حمالة عن الخمسة الباقين فيرجع بها عليهم (ثم ان لقي) لدافع (أحدهم) أى الخمسة (أخذه بمائة) عن نفس الملقي تبقى أربعمائة للدافع فيساوى الملقي فيما أخذه (بمائتين) فيصير كل منهما غرم مائتين عن الأربعة الباقين (فان لقي أحدها ثالثاً) من الستة المتضامنين (أخذه) أى أخذ أحدهما الملقي الثالث (بخمسين) عن نفس الملقي الثالث ربع المائتين المدفوعتين عن الأربعة يبقى من المائتين مائة وخمسون فيساوى أحدهما فيها الملقي الثالث (و) يأخذه (بخمسة وسبعين) عن الثلاثة الباقين (فان لقي الثالث) الذى دفع خمسة وسبعين حمالة عن الثلاثة الباقين (رابعاً) من الستة (أخذه) أى أخذ الثالث الرابع (بخمسة وعشرين) عن نفس الرابع يبقى من الخمسة والسبعين التى دفعها الثالث حمالة خمسون فيساوى الثالث الرابع فيها (بمثلها) أى بخمسة وعشرين حمالة عن الباقين (ثم) ان لقي هذا الرابع خامساً من الستة أخذه (بائتي عشر ونصف) عن نفس الخامس يبقى للرابع من الخمسة والعشرين اثنا عشر ونصف فيساوى الخامس فيها (و) يأخذه (بستة ورُبْع) حمالة عن السادس فان لقي الخامس السادس أخذه بستة ورُبْع ولم يذكر المصنف له وضوحه (و) اذا كانوا حملاء غراماً بان ضممنوا شخصاً فى مال عليه بشرط حمالة بعضهم بعضاً وأدى بعضهم الحق له به لعدم التعريم والغيبته ولقى المؤدى أحداً صاحبه به (هل لا يرجع) المؤدى على الشخص الملقي (بما يخصه) أى بالقدر الذى يخص المؤدى (ايضاً) كالا يرجع عليه به اذا كانوا حملاء غراماً (اذا كان الحق) المضمون (على غيرهم) أى الحملاء المشترط حمالة بعضهم عن بعض (اولاً) بتشديد الواو أى ابتداء وعليهم ثانياً بالحالة (وعليه) أى عدم رجوع المؤدى بما يخصه على

الملقى (الاكثر) وهو المعتمد والتأويل الثاني طواه المصنف تقديره أو يرجع بما يخصه في الجواب (تاويلان وصح) الضمان (بالوجه) أى الذات أى الاتيان بالدين وقت الحاجة اليه (و) ان ضمنت زوجة بالوجه (فـ) (لزوج رده) أى ضمان الوجه لانه أن يقول قد تخرج للتفتيش على المضمون واحضاره وذلك عار علي ومثله ضمان الطالب وأما ضمان المال فقد تقدم صحته في قدر ثلث ما لها (وبرى) ضامن الوجه (بتسليمه) أى تسليم المضمون للمضمون لانه زاد في المدونة بمكان فيه كما وأما مكان لا حاكم فيه أو مفازة أو بمكان يقدر الغريم على الامتناع لم يبرأ (وان) سلمه له (بسجن) أى محل مسجون فيه (أو بتسليمه نفسه) وهو أن يسلم نفسه للمضمون له فيبرأ الخيل به كما في المدونة وزاد في الموازية (أن أمره) أى أمر الضامن المضمون (به) أى تسليم نفسه للمضمون له لانه كوكيله فان سلم نفسه بدون أمره فلا يبرأ الضامن به ابن عرفة في الموازية اذا لم يرد الطالب قبوله حتى يسلمه الخيل ولو قبله برى مكن دفع ديننا عن أجنبي للطالب أن لا يقبله الا بتوكيل الغريم وله قبوله فيبرأ وشرط براءة الخيل بتسليم المضمون (ان حل الحق) المضمون به اذا فائدة في احضاره قبل حله قاله المازرى وغيره (و) برىء تسليمه (بغير مجلس الحكم ان لم يشترط) المضمون له علي الضامن تسليمه بمجلس الحكم فان اشترطه فلا يبرأ الا بتسليمه به (و) برىء بتسليمه له (بغير بلده) أى الاشتراط المفهوم من يشترط (أن كان به) أى بلد التسليم (حاكم) شرعي يخلص الحق فان لم يكن به حاكم فلا يبرأ به واذا حضره برىء ان كان مليا بل (ولو) كان (عدما) هذا هو المشهور ومقاله لا يبرأ باحضاره عدما (والا) أى لم يبرأ الخيل بوجه مما تقدم (أغرم) الضامن الحق المضمون فيه (بعد خفيف) أى يسير (تلوم) أى تاخير (١١٤) (ان قربت غيبة غريمه) أى مضمون الضامن (كاليوم) وأدخلت الكاف يوما آخر فان بعدت أغرم

الأكثر تاويلان وصح بالوجه وللزوج رده من زوجته وبرىء بتسليمه له وان يسجن أو بتسليمه نفسه إن أمره به إن حل الحق وبغير مجلس الحكم إن لم يشترط وبغير بلده إن كان به حاكم ولو عدما وإلا أغرم بعد خفيف تلوم إن قربت غيبة غريمه كاليوم ولا يسقط الغرم باحضاره إن حكم به لأن أثبت عدمه أو موته في غيبته ولو بغير بلده ورجع به وبالطلب وان في قصاص كأننا نحمل بطلبه أو اشتراط نفى المال أو قال لا أضمن الا وجهه وطالبه بما يقوى عليه وحاف

بلا تلوم والتلوم هو كول الى اجتهدا لالحاكم ولو أداه الى أمد أكثر من مدة الخيار (و) ان حل أجل الدين ولم يحضر ضامن الوجه المضمون وحكم الحاكم على الضامن بغرم ما على المضمون فاحضر الضامن المضمون (فـ) (لا يسقط) الغرم عن ضامن الوجه (باحضاره) أى المضمون (ان) كان (حكم)

على الضامن (به) أى الغرم قبل احضاره لانه حكم مضى وهذا مقيد بيسر المضمون عند حلول الاجل فان كان معسرا رد الحاكم الغرم لقوله (لا) يغرم الضامن (ان ثبت عدمه) أى فقر المضمون وعجزه عن وفاة الدين المضمون فيه عند حلول الاجل ولو بعد الحكم على الضامن بالغرم (أو) أى ولا يغرم ضامن الوجه ان ثبت (موته) أى المضمون قبل الحكم عليه بالغرم فان أثبت موته بعد الحكم عليه به فهو حكم مضى ويلزمه الغرم وقوله (في غيبته) قيد في ثبوت عدمه فقط واحترازه من أثبات عدمه في حال حضوره مع عدم احضاره للطالب فلا يسقط به الغرم عن الخيل لانه لا بد في اثبات عدم من حلف من شهدت البينة بعدمه اذا حضر بخلاف الغائب فيثبت عدمه بمجرد البينة ويسقط غرم ضامن الوجه بثبوت موت المضمون ببلد الضمان بل (ولو) مات (بغير بلده) أى الضمان لذهاب الذات المكفولة هذا مذهب المدونة ان الحماة تسقط بموت المديان مطلقا سواء مات ببلده أو بغيره من غير تفصيل (و) ان حل الاجل ولم يحضر ضامن الوجه المضمون وحكم عليه بالغرم وغرم ثم أثبت الضامن موت المضمون أو عدمه عند حلول الاجل (رجع) الضامن الذي حكم عليه بالغرم وغرم فيرجع (به) أى ما غرمه اذا أثبت أن الغرم مات قبل الحكم أو أعدم حين حل الحق فهو راجع لاثبات عدم والموت (وصح الضمان) (بالطلب) أى التفتيش على المضمون واعلام المضمون له بحله عند حلول الاجل (وان) كان ضامن الطالب (في) شأن (قصاص) عن نفس أو دونها اذا يلزم ضامن الطلب الا طلب المضمون بما يقوى عليه وأشار لصيغته بقوله (ك) قول الضامن (أنا حميل بطلبه) أى المضمون أولا أضمن الا طلبه أو على احضاره (أو اشتراط) الضامن (نفى) أو عدم ضمان (المال) بالتصریح بان قال أضمن وجهه لا المال الذي عليه (أو قال لا أضمن الا وجهه) أى المضمون (وطالبه) وجوبا (بما يقوى عليه) ضامن الطلب وعز ابن رشد للمدونة وغيرها انه ليس عليه طلبه ان بعد أو جهلى موضعه (وحاف)

حميل الطلب اذا ادعى انه لم يجد مضمونه وكذب بالطاب وصيغة يمينه انه (ما قصر) في الطلب ولا دلس وانه لم يعلم له محلا (وغرم) المالم الذي على مضمونه (ان فرط) في مضمونه بعد حلول الاجل حتى هرب ولم يعلم موضعه (أو هرب به) بفتحات مثقلا أى أمر الحميل مضمونه به من الطلب فهرب ولم يعلم محله (وعوقب) أى يؤدب حميل الطلب الذى فرط أو هرب بما يرى الحالم باجتهاده من حيس أو ضرب قال الخطاب ظاهر المصنف جمع التعزيم والعقوبة والذى فى الرواية أنه يحبس اذا فرط في الطلب حتى يجتهد فيه وأما اذا ثبت تقريره فيه بان لقيه وتركه أو غيبه وهر به فانه يغرم المالم فقط ولم يذكر فى هذا عقوبة اه (وحمل) الضمان (في مطلق) قول الضمان أى عن التقييد بالمالم والوجه والطلب (انا حميل و) انا (زعم و) انا (اذين) بفتح اولها وكسر ثانيها (و) انا (قبيل وعندي والى) بتشديد الياء (وشبهه) ما ذكر من الصيغ كعلى كفيل وضمان قال عياض وكلها من الحفظ والحياطة وصلة حمل (على) ضمان (المال على الارجح) عند ابن يونس لقوله هو الصواب (و) على (الاظهر) عند ابن رشد لقوله هو الاصح (لا) تحمل صيغة الضمان على ضمان المالم (ان اختلفا) أى الضامن والمضمون له بان قال الضامن اتماضمت الوجه وقال المضمون له بل ضمنت المالم قال قول الضامن لان الاصل براءة ذمته (و) ان ادعى شخص على آخر بحق وانكره المدعى عليه وطلب المدعى من المدعى عليه توكيل ثقة حتى يأتى بيمينته الغائبة ختام من هرو به (لم) الاول لا (لحب) بفتح الياء وكسر الجيم أى فلا يجب على المدعى عليه (وكيل) أى توكيله (للخصوصه) هذه اذا حضرت (١١٥) بينة المدعى وغاب المدعى عليه وسيدكر المصنف فى آخر الشهادات

اختلاف الشيوخ فى فهم نص المدونة فى هذه المسألة (ولا) يجب على المدعى عليه المنكر (كفيل بالوجه) للمدعى عليه (ب) سبب مجرد (الدعوى) (لا ب) شهادة (شاهد) واحد وزعم المدعى ان له شاهدا آخر وطلب الامهال لا حضاره وقال أخاف هروب المطلوب فليات بوكيل او كفيل بوجه فيلزمه لتقوى دعواه بالشاهد (وان ادعى) شخص على آخر بحق فانكره وطلب القاضى من المدعى البينة

مَا قَصَّرَ وَغَرِمَ إِنْ فَرَطَ أَوْ هَرَبَهُ وَعُوقِبَ وَحُمِلَ فِي مُطْلَقِ أَنَا حَمِيلٌ وَزَعِيمٌ وَأَذِينٌ وَقَبِيلٌ وَعِنْدِي وَالِىٌّ وَشِبْهِهِ عَلَى الْمَالِ عَلَى الْأَرْجَحِ وَالْأَظْهَرِ لَا إِنْ اِخْتَلَفَا وَلَمْ يَجِبْ وَكِيلٌ لِلْخُصُومَةِ وَلَا كَفِيلٌ بِالْوَجْهِ بِالْدَّعْوَى إِلَّا بِشَاهِدٍ وَإِنْ أَدْعَى بَيْنَةً بِكَالْسُوقِ أَوْ قَفَهُ الْقَاضِي عَنْهُ

(باب)

الشَّرِكَةُ إِذْنٌ فِي التَّصَرُّفِ لِهَامَا مَعَ أَنْفُسِهِمَا وَإِنَّمَا تَصَحُّ مِنْ أَهْلِ التَّوَكُّلِ وَالتَّوَكُّلِ وَلِزِمَتْ بِمَا يَدُلُّ عَرَفًا كَالشَّرِكَةِ كُنَّا بِذَهَبَيْنِ أَوْ وَرَقَيْنِ اتَّفَقَ صَرَفُهُمَا وَبِهِمَا مِنْهُمَا

وجابه الطالب بان له (بيته بكالسوق) وجانب البلد الآخر والمكان الآخر (وقفه) أى المدعى عليه (القاضى عنه) مقدار ما يأتى بها فان لم يأت بها خلى سبيله والله سبحانه وتعالى أعلم (باب) فى بيان حقيقة الشراكة واقسامها واحكامها (الشركة) شرعا (اذن) من اثنين فأكثر (فى التصرف لها) أى الاذنين فى مالهما او ببدنها او على ذمتيهما (مع) بقاء تصرف (انفسهما) أى ان ياذن كل منهما او منهم للآخر فى ان يتصرف فى مجموع من مالهما وببدنها او على ذمتيهما وما ينشأ عن تصرفهما من الربح لها والخسر عليهما واركانها ثلاثة الاول العاقدان ولا يشترط فيهما الاهلية التوكيل والتوكيل فان كل واحد منهما متصرف لصاحبه باذنه والى هذا الركن الاول اشار المصنف بقوله (وانما تصح) الشركة (من اهل التوكيل) لغيره عن نفسه على التصرف فى ماله (و) اهل (التوكيل) عن غيره فى التصرف فى مال الموكل واهلهما البالغ العاقل الحر الرشيد المسلم وأشار للركن الثانى وهى الصيغة بقوله (ولزمت) الشركة (بما يدل) عليها (عرفا) من قوله (كاشتركتنا) وتعاملنا فى هذا المال على كذا ونحوه وفعل كخط المالمين والعمل فيهما واذ اتفعا صلاقتساها صار بينهما الآن كل واحد يرجع فى عين شئيه فاذا أخرج احدهما عينا والاخر عرضا فالشركة لزمتهما باعقدان انفصلا فلكل واحد منهما نصف العين ونصف العرض وأشار للركن الثالث وهو المال الذى يشترط به بقوله تصح (بذهبين) من الشريكين (او) بـ (ورقين) منهما ان (اتفق صرفهما) أى الذهبين او الورقين وزنهما. ويغفر الفضل اليسير فى الوزن سواء اتفقت سكتتهما او اختلفت (و) تصح الشركة بهما أى ذهب وورق معا (منهما) أى الشريكين بان يخرج أحدهما ذهبا

وورقا ويخرج الآخر مثلهما بشرط استواء الذهب والورق في الوزن والصرف (و) تصح (يعين) أي ذهب أو ورق أو بهما من أحدهما (وبعوض) من الآخر وأراد به ما يشمل الطعام (و) تصح (بعضهين) غير طعامين من كل شيء عرض بدله ما يأتي (مطلقا) عن التقييد باتحاد جنسهما فتجوز بعرضين مختلفين كصوف وحرير وشمل عرضهما أحدهما وطعاما من الآخر (وكل) من العرض المتشارك به من الجانبين أو أحدهما يعتبر رأس مال (بالقيمة) له (يوم أحضر) الشركة فإن استوت قيمة العرضين أو قيمة العرض والعين المقابلة له فالشركة بالنصف والا فبقدر الاختلاف (لا) تعتبر القيمة يوم القوات ان (فات) العرض (ان صحت) الشركة فإن فسدت فلا يقوم ورأس مال مخرج العرض ما يباع به عرضه لانه على ملكه وضمانه الى بيعه كالبيع بغير فاسد وان اشترك شخصان أو أكثر شركة صحيحة ثم تالف مال أحدهما أو بعضه ضمنه شريكه معه (ان خلطا) أي الشريك كان ما أخرجه للشركة بعضه ببعض حقيقة بل (ولو حكما) يجعلهما في بيت واحد بلا خلط (والا) أي وان لم يحصل خلط للمالين لا حقيقة ولا حكما وتلف المالا لأن أحدهما (ف) المال (التالف) ضمانه (من ربه) خاصة (وما) أي العرض الذي (ابتاع) أي اشترى للتجارة (بغيره) أي التالف (و) مشترك (بينهما) أي صاحب السالم وصاحب التالف كافي المدونه فإن ربح فلهما وان خسر فعليهما (وعلى المتلف) بفتح اللام أي الذي تلف ماله (نصف الثمن) الذي اشترى به العرض ان كانت شركتهما بالنصف والا فيحسب ماله (وهل) يكون العرض المشتري بالسالم شركة بينهما في كل حال (الا ان يعلم) صاحب السالم (بالتلف) لمال شريكه حين شرائه فان (١١٦) علمه حينه فلا يكون العرض مشتركا بينهما ونختص به ذوالسالم (فله) أي

وبعَيْنٍ وِبِعْرَضٍ وِبِعْرَضَيْنِ مُطْلَقًا وَكُلُّ بِالْقِيَمَةِ يَوْمَ أَحْضَرَ لَا فَاتٍ إِنْ صَحَّتْ إِنْ خَلَطَا وَلَوْ حُكْمًا وَإِلَّا فَالتَّالِفُ مِنْ رِبِّهِ وَمَا أَتَّبَعَ بغيرِهِ فَبَيْنَهُمَا وَعَلَى الْمُتَالِفِ نِصْفُ الثَّمَنِ وَهَلْ إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ بِالتَّلَفِ فَلَهُ وَعَلَيْهِ أَوْ مُطْلَقًا إِلَّا أَنْ يَدْعِيَ الْأَخْذَ لَهُ تَرَدُّدٌ وَلَوْ غَابَ نَقْدُ أَحَدِهِمَا إِنْ لَمْ يَبْعُدْ وَلَمْ يَتَجَرَّ لِحُضُورِهِ لَا يَذْهَبُ وَبِوَرَقٍ وَبِطَعَامَيْنِ وَلَوْ اتَّفَقَا ثُمَّ إِنْ أَطْلَقَا التَّصَرُّفَ وَإِنْ بِنَوْعٍ فَمُفَاوَضَةٌ وَلَا يَنْسُدُّهَا انْفِرَادُ أَحَدِهِمَا بِشَيْءٍ وَلَهُ أَنْ يَتَبَرَّعَ وَإِنْ اسْتَأْذَنَ بِهِ أَوْ خَفَ كَاعَارَةٍ آلَةٍ وَدَفَعَ كِسْرَةً وَيُبْضِعَ

رب السالم ربح ما اشتراه ان ربح فيه (وعليه) نقصه أن خسر فيه وهذا قال ابن رشد (أو) هو مشترك بينهما (مطلقا) عن التقييد بعدم رب السالم تلف مال شريكه حين شرائه وهذا قول ابن يونس والخلاف المتقدم في كل حال (الا أن يدعي) رب السالم انه قصد (الأخذ) أي الشراء (لنفسه) خاصة فان ادعى ذلك فيختص بما ابتاعه

اتفاقا في الجواب (تردد) وتصح "شركة ان حضر ما أخرجه كل منهما بل (ولو) ويقارض غاب نقد أحدهما (أي الشريكين) الذي شارك به (ان لم يبعد) النقد الغائب زاد في توضيحه جدا فان بعد النقد الغائب جدا فلا تصح الشركة به (ولم يتجر) بنقد أحدهما الحاضر (لحضوره) أي الى حضور النقد الغائب فإن اتجر بالحاضر قبل حضور الغائب فلا تصح الشركة (لا) تصح الشركة (بذهب) من أحدهما (ورق) من الآخر لاجتماع الشركة والصرف (ولا) تصح (بطعامين) من الشريكين ان اختلفا جنسا أو نوعة أو قدرا بل (ولو اتفقا) أي الطعامان نوعا ونوعة على المشهور الذي رجع اليه الامام مالك رضي الله تعالى عنه لانه يلزمه بيع طعام المفاوضة قبل قبضه اكل واحد منهما باع للآخر بعض طعامه ببعض طعام الآخر وبقي البعض الذي باعه كل منهما تحت يده فاذا بيع لأجنبي فقد بيع قبل قبضه (ثم) بعد لزومها (ان أطلقا) أي الشريكان (التصرف) لكل منهما في جميع ما يتجران فيه بان جعله كل منهما لصاحبه في حضوره وغيبته وبلاذنه وعلمه وفي الشراء والبيع والاكراه والاكراه ونحوها ان كان الاطلاق في جميع أنواع ما يتجر فيه بل (وان) كان (بنوع) واحد مما يتجر فيه كالبر أو العطر (ف) هي (مفاوضة) بفتح الواو أي تسمي بهذا (ولا يفسدها) أي المفاوضة (انفراد أحدهما) أي الشريكين (بشيء) من المال يتجر فيه لخاصة نفسه اذا خلا على عمله في مال الشركة بقدر ماله فيه (وله) أي أحد شريكي المفاوضة (ان يتبرع) بشيء من مال الشركة بغير اذن شريكه (ان استألف به) أي التبرع للتجارة فان لم يستألف به منع وبحسب عليه مما يخصه (أو) لم يستألف به لها (وخف) أي قل التبرع به (كاعارة آلة) جرت العادة بأعارتها كدلو وفاس ورحي (ودفع كسرة) من زغيف لفقير وشرية ماء وان أخر أحدهما غريبا بدين أو وضع له منه نظر أو استئلافا في التجارة ليشتري منه في المستقبل جاز (و) له أن (يبضع) أي يدفع

مالا من مال الشركة لمن يشتري به بضاعة معلومة من بلد كذا أو يرسلها أو يقدمها للشريكين (و) له أن (بقارض) أى يدفع مالا من مال الشركة لمن يتجر فيه بجزء معلوم من ربحه (و) له أن (يودع) مال المفاوضة عند أمين (لعذر) كهدم جدار وحدوث جوار سوء (والا) أى وان لم يكن الا بداع لعذر وضاع المال (ضمن) المودع بالكسر نصيب شريكه مما أودعه (وله) أن (يشارك) فى) مال من مال الشركة (معين) شركة غير مفاوضة كذا فى المدونة (و) له أن (يقبل) أى يرد سلعة للشركة بشئها الذى باعها به هو أو شريكه (و) له أن (يولى) أى يبيع سلعة مشتركة بمثل ثمنها اذا خاف كسادها أو خسرها (و) له أن (يقبل المعيب) أى المردود بعد بيعه بعيب قديم ظهر للمشتري بعد شرائه من أحد الشريكين أو منها معان رضى شريكه بل (وان أبى) شريكه (الآخر) قبوله (و) له أن (يقربدين) فى مال المفاوضة ويلزم ما أقر به الآخر ان كان اقراره (لمن لا يتهم عليه) بالكذب فى اقراره بان كان اجنبيا أو بعيد القرابة فان أقر لمن يتهم عليه كابويه وأولاده وصديقه فلا يقبل اقراره (و) له أن (يبيع) سلعة من مال المفاوضة (بالدين) لاجل معلوم (لا) يجوز له (الشراء) سلعة للمفاوضة (به) أى الدين (ككتابة) لرقيق من مال المفاوضة فلا يجوز لاحدها الا باذن الآخر ولو أكثر من قيمته (و) كذا (اذن لعبد) من مال المفاوضة (فى تجارة) فلا يجوز لاحدها الا باذن الآخر (أو) شركة (مفاوضة) فى مال المفاوضة لثالث تجول يده فيه معهما فلا تجوز من أحدهما الا باذن الآخر (واستبد) أى استقل واختص شريك مفاوضة (أخذ قراض) أى مال من غير شريكه يتجر فيه بجزء معلوم من ربحه فيستقل بربحه ولو أذن له شريكه فى أخذه لانه فى نظيره عمله فيه فلا شئ لشريكه فيه (و) استبد شريك (١١٧) مفاوض (مستعير دابة) لحل أمتعة

للمفاوضة (بلا اذن) من شريكه (وان) استعارها (ا) يحمل سلع (الشركة) واو له للحال وان صلة فيختص بضمان ما يغاب عليه معها كل جام واكاف (و) استبد شريك مفاوض (متجر بوديعة) عنده وصلة استبد (بالربح والخسر) ويختص المتجر بوديعة بالربح والخسر فى كل حال (الا أن

وَيُقَارِضُ وَيُودِعُ لِعَدْرِ وَالْأَصْمَنِ وَيُشَارِكُ فِي مُعَيَّنٍ وَيُقِيلُ وَيُوَلِّي وَيَقْبَلُ الْمَعِيْبَ
وَأَنْ أَبَى الْآخَرُ وَيُقَرِّبِدَيْنَ لِمَنْ لَا يَتَّهَمُ عَلَيْهِ وَيَبْيَعُ بِالْأَيْنِ لَا الشَّرَاءَ بِهِ كَكِتَابَةِ
وَعَتَقٍ عَلَى مَالٍ وَادْنِ لِعَبْدٍ فِي تَجَارَةٍ أَوْ مَفَاوِظَةٍ وَاسْتَبَدَّ أَخَذَ قَرْضًا وَمُسْتَعِيرٌ
دَابَّةً بِلاَ أَذْنٍ وَأَنْ لِلشَّرِكَةِ وَمُتَجَرِّبٍ بُوْدِيْعَةً بِالرَّيْحِ وَالْخُسْرِ إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ شَرِيْكُهُ
بَتَعَدِّيهِ فِي الْوَدِيْعَةِ وَكُلُّ وَكَيْلٍ فَيُرَدُّ عَلَى حَاضِرٍ لَمْ يَقُولْ كَالْغَائِبِ أَنْ بَعْدَتْ
غَيْبَتُهُ وَالْآخَرُ وَالرَّيْحُ وَالْخُسْرُ يَقْدَرُ الْمَالَيْنِ وَتَفْسُدُ بِشَرْطِ التَّفَاوُتِ وَلِكُلِّ
أَجْرُ عَمَلِهِ إِلَّا خَرُولَهُ التَّبَرُّعُ وَالسَّلْفُ وَالْهَبَةُ

يعلم شريكه بتعديده بالتجر (فى الوديعة) و يرضى بتجره فيها فالربح بينهما والخسر عليهما (وكل) من المتفاوضين (وكيل) أى كوكيل عن الآخر فى البيع والشراء والا كتراء والا كراء والا اقتضاء والقضاء والقيام بالاستحقاق وضمان العيب ولذا فرع عليه قوله (فيرد) ما باعه أحدهما بعيب قديم ظهر لمشتريه بعد شراءه فله رده به (على شريكه) لبايئته (لم يتولى) أى الشريك يبعه لانه وكيل عن تولاه حال كون الرد على الشريك غير المتولى (ك) الرد على البائع (الغائب) الذى ظهر فى مبيعته عيب قديم لمشتريه بعد شرائه فى توقعه على اثبات شرائه بهددة وتاريخ الشراء وأفاد شرط الرد على الشريك غير المتولى بقوله (ان بعدت غيبته) أى الشريك الغائب الذى تولى بيع العيب كعشرة الايام بين البلدين مع أمن الطريق واليومين مع خوفه (والا) أى وان لم بعد غيبة الشريك الذى تولى البيع (انتظر) أى آخر الرد الى قدومه لانه أدرى بامر المبيع ولثالث يكون له حجة (والربح) فى مال الشركة (والخسر) فيه يقسم بين الشريكين (يقدر) أصل (المالين) المشترك بينهما تساويا أولا (وتفسد) الشركة (بشرط) أى اشتراط (التفاوت) أى قسمة الربح والخسر بغير قدر المالين فى عقدتها ككون مائة لاحدهما وخمسين للآخر وشرطا قسم الربح بالنصف أو كون المالين مستويين وشرطا لاحدهما ثلث الربح وللآخر الثلثين (ولكل) من الشريكين (أجر عمله للآخر) قال ابن غازى كانه أطلق أجر العمل على حقيقته ومجزه فحقيقته الاجرة التابعة للعمل ومجازة الربح التابع للمال وسهل له هذا اقرينة قوله ولكل دلالة على الجانبين وزيادة العمل لا تتصور منها وكذا زيادة الربح فاذا كان لاحدهما الثلث وللآخر الثلثان وشرطا المناصفة فى العمل والربح فيرجع صاحب الثلثين على صاحب الثلث بسدس الربح ويرجع صاحب الثلث على صاحب الثلثين باجرة سدس العمل (وله) أى أحد الشريكين (التبرع) لشريكه بشئ من الربح والعمل وهذا مفهوم قوله بشرط (و) له (السلف) لشريكه (و) له (الهبة) لشريكه

وتنازع التبرع والسلف والهبة (بعد العقد) للشركة بناء على ان اللاحق للعقد ليس كالواقع فيه فهو معروف ولا تجوز قلبه لتوافقهما على الفساد (وان ادعى أحد الشر يكتن تلف بعض مال الشركة الذي بيده أو خسره وكذب به شريكه فـ) لقول المدعي التلف بلا تجز بل بنحو سرقة (والخسر) بالتجوز لانه أمين عليه (و) ان ادعى أحدهما شراء شيء لنفسه خاصة والآخرة انه اشتراه للشركة فالقول (لاخذ) شيء (لاثق) أي مشبه ومناسب (له) من طعام ولباس لاعروض وعقار وحيوان ولولا ثقا به فلا يصدق انه اشتراه لنفسه فلا شريكه الدخول معه في غير الطعام واللباس اللاثق (وان) قال أحدهما المال مشترك بينهما بالنصف والآخرة بالتلثين له والثلاث للآخر فالقول (لمدعي النصف) يمين (وحمل) الاشتراك (عليه) أي النصف (في) حال (تنازعهما) أي الشر يكتن في كون شركتهما بالنصف أو غيره لقول ابن يونس واذا شرك من سأله عن يمينه ان يشركه ثم اختلفا فقال اشركتك بالربع وقال الآخر بالنصف وقلنا بغيره أو اضمرناه بغير نطق فالقول قول من ادعى منهما النصف وأن لم يدعه أحدهما رد اليه اصل شركتهما في القضاء وان كانوا ثلاثة فعلى عددهم وهكذا ما كانوا (و) ان حازا احد المتفاوضين شيئا وادعى اختصاصه به وقال شريكه هو من مال المتفاوضة فالقول (ا) مدعي (الاشتراك فيما) أي الشيء الذي (يد) أي حوز (احدهما) أي الشر يكتن دون قول مدعيه لنفسه في كل حال (الا) شهادة (بينة على كونه) أي مدعي الاختصاص للشيء الذي ادعاه لنفسه فيخصص به أن قالت البينة تعلم تأخر اثره عن اشتراكهما بل (وان قالت) البينة الشاهدة بآثره (لا نعلم تقدمه) أي الارث ولا تأخره (لها) أي عن الشركة وكذا كشرط كون القول لمدعي الاشتراك فقال (أنشهد) بضم فكسر (١١٨) (بالمفاوضة) بين الشر يكتن المتنازعين أي بتصرفهما تصرف المتفاوضين

بَعْدَ الْعَقْدِ وَالْقَوْلِ لِمُدْعَى التَّلْفِ وَالْخُسْرِ وَلَا آخِذٍ لَا ثِقَ لَهُ وَلِمُدْعَى النِّصْفِ وَحَمِلَ عَلَيْهِ فِي تَنَازُعِهِمَا وَلَا إِشْتِرَاكَ فِيمَا بَيِّدَا أَحَدُهُمَا إِلَّا لِبَيِّنَةٍ عَلَى كَارِئِهِ وَإِنْ قَالَتْ لَا نَعْلَمُ تَقَدُّمَهُ لَهَا أَنْ شَهِدَ بِالْمُفَاوَضَةِ وَلَوْ لَمْ يَشْهَدْ بِالْإِقْرَارِ بِهَا عَلَى الْأَصَحِّ وَلِتَقْيَمِ بَيِّنَةٍ بِأَخْذِ مِائَةِ أُنْهَاقِ بَقِيَّةِ أَنْ أَشْهَدَ بِهَا عِنْدَ الْآخِذِ أَوْ قَصُرَتِ الْمُدَّةُ كَدَفْعِ صَدَاقٍ عَنْهُ فِي أَنَّهُ مِنَ الْمُفَاوَضَةِ إِلَّا أَنْ يَطُولَ كَسْنُهُ وَالْأَبْيَنَةُ عَلَى كَارِئِهِ وَإِنْ قَالَتْ لَا نَعْلَمُ وَأَنْ أَقْرَأَ وَاحِدٌ بَعْدَ تَفَرُّقٍ أَوْ مَوْتٍ فَهُوَ شَاهِدٌ فِي غَيْرِ نَصِيْبِهِ وَأُلْغِيَتْ

أوالاقرار منهما بها وأولى أنشهد بعقد المفاوضة بينهما بل (ولم يشهد بالاقرار) منهما (بها) أي المفاوضة (على الاصح) من الخلاف (و) ان اخذ أحد المتفاوضين مائة مثلاً من مال المفاوضة وادعى ردها له وكذب به شريكه في ردها لمال المفاوضة وادعى انها باقية عند آخذها (فالقول لـ) شريك (مقيم) أي مشهد (بينة) على

شريكه (باخذ مائة) من مال الشركة ادعى الآخذ له ردها له وكذب شريكه فالقول له في (انها باقية) عند آخذها (أنشهدت بها) أي المائة (عند الآخذ) لها من مال الشركة سواء طالت المدة بين اخذها وتنازعهما ام لا فلا يبرأ منها الا بشهادة على ردها (أو) لم تشهد بها عند اخذها (وقصرت المدة) بين اخذها وتنازعهما في ردها (كدفع صداق) من أحد المتفاوضين (عنه) أي عن الآخر ولم يبين كونه من مال لدافع والمدفوع عنه او من مال الشركة ثم ادعى الدافع انه من ماله وادعى المدفوع عنه انه من مال المفاوضة وانه رده اليه فالقول للمدفع عنه (في انه) أي الصداق المدفوع (من) مال (المفاوضة) ويطالب به المدفوع عنه في كل حال (الا أن يطول) الزمن بين دفعه والتنازع (كسنة) فيصدق المدفوع عنه في ردها ويرأ منه (الا) شهادة (بينة) بان الصداق المدفوع حصل للمدفع عنه (من كارت) أو هبة أو صدقة أو خلع أو ارش جناية فيقضى للمدفع عنه بانه من ماله ويرأ منه ان قالت البينة علمنا تأخره عن المفاوضة بل (وان قالت) البينة الشاهدة بانه من كارت (لا نعلم) تأخره عنها فعني كلام المصنف أن القول لمن ادعى أن الصداق المدفوع من المفاوضة الإلافي وجهين أحدهما أشار إليه بقوله الا أن يطول كسنة وثانيهما أشار إليه بقوله والا بينة بكارت. وان قالت لا نعلم تأخره عن المفاوضة فان قامت له بينة أن الصداق المدفوع كان من ارث مثلاً كان ذلك حجة له (وأن أقر واحد) من الشر يكتن بدين مثلاً تدينه حال شركتهما وانه باق في ذمتها وكان اقراره (بعد تفرق) بينهما عن الشركة (أو) اقربه (بعد موت) لشريكه وأنكره شريكه أو وارثه (فالمقر) شاهد في غير نصيبه أي المقر فان كان عدلاً فلا مقر له إقامة آخر معه والخلاف ويستحق نصيب غير المقر وأما المقر فيؤخذ باقراره فيستحق المقر له نصيب المقر بمجرد اقراره (و) ان اتفق كل من المتفاوضين على نفسه او اكتسب من مال المفاوضة (الغيت

نفقتهما) أى تركت ولم يحسب نفقتهما أى الشريكين على أنفسهما (و) الغيت (كسوتهما) أى الشريكين لأنفسهما (و) ان) كما (ببلدين مختلفي السفر) لذلك المأكل والمبوس لجران العادة بذلك ودخولها عليه شبه في الإلغاء فقال (كنفقة وكسوة عيالهما) أى الشريكين فتلفي أيضا (أن تفاربا) أى العيالان عندا وسنا ولو ببلدين مختلفي السعر قال ابن عبد السلام كل ما ذكر في هذا الفصل من إلغاء النفقة إنما هو إذا كانت الشركة على النصف فإن كانت على الثلث فتحسب نفقة كل واحد منهما (والا) أى وان لم يتقارب العيالان بان اختلاف عدد أو سنا (حسبا) أى الشريكان ما أنفقاه على عيالهما (كأنفراد أحدهما) أى الشريكين (به) أى العيال أو لا اتفاق فيحسب على المنفرد ما أنفق على عياله أو نفسه (وان اشترى) أحد الشريكين (جارية لنفسه) لاستخدامها أو وطئها ولم يطأها ودفع ثمنها من مال الشركة (فلا يخرج ردها) للشركة وله تركها المشتري بالثمن الذي اشتراها به في كل حال (الا) إذا كان اشتراها (للوطء بآذنه) أى اذن شريكه فليس له ردها للشركة فيختص المشتري بها فله ربحها وعليه خسرانها لا شريكه أسلفه نصف ثمنها (وان وطئ) أحد الشريكين (جارية) اشتراها (للشركة) وحصل وطؤها (بآذنه) أى الشريك الآخر في وطئها حملت من وطئها لم لا قومت على وطئها جبراً عليهما وإن قومت على وطئها رد الأمانة الفرج (أو) وطئها (بغير آذنه) أى الشريك الآخر (وحملت قومت) على وطئها وجوبا إن كان ملياً (والا) أى وان لم تحمل من وطئها بغير اذن شريكه (خير) الشريك (الآخر في بقائها) أى الأمانة للشركة (وتقوم بها) على وطئها (وان شرط) أى الشريك (نفى) أى عدم (الاستبداد) بالتصرف على كل منهما (ف) الشركة (عنان) أن تسمى بهذا قال ابن عبد السلام معنى ان كلا من (١١٩) الشريكين يجوز تصرفه في مال شريكه في

حضرته ومع غيبته فلو شرطاً
انه لا يتصرف واحد منهما
الا بحضرة صاحبه وموافقة
عليه وهو معنى نفى
الاستبداد لزوم الشرط
وتسمى شركة عنان (وجاز لذي
طير) ذكر (وذي طيرة) التي
(ان يتفقا) على جميع الطيور الطيرة
(على الشركة في الفراع) الحاصلة
منهما ورواه ابن القاسم في الحمام
لتعاونهما في الحضان (و) ان قال

نَفَقَتُهُمَا وَكَسَوْتُهُمَا وَانْ بِلَدَيْنِ مُخْتَلَفِي السَّعْرِ كَعِيَالِهِمَا ان تَمَارَبَا وَالاَّ حَسَبًا كَأَنْفَرَادٍ
أَحَدُهُمَا بِهِ وَانْ اشْتَرَى جَارِيَةً لِنَفْسِهِ فَلَا خَرَرْدُهَا إِلَّا لِلْوَطْءِ أَذْنُهُ وَانْ وَطِئَ
جَارِيَةً لِلشَّرِكَةِ بِآذْنِهِ أَوْ بغيرِ آذْنِهِ وَحَمَلَتْ قَوْمَتْ وَالاَّ فَلَا خَرَابَقَا وَهَآؤُ
مُقَاوَأَتُهُمَا وَانْ اشْتَرَطَا نَفْيَ الْإِسْتِبْدَادِ فَعِنَانٌ وَجَازٌ لِذِي طَيْرٍ وَذِي طَيْرَةٍ أَنْ
يَتَّفَقَا عَلَى الشَّرِكَةِ فِي الْفِرَاحِ وَاشْتَرَى وَلَكَ فَوْكَالَةٌ وَجَازٌ وَانْقَدَّ عَنِّي أَنْ لَمْ
يَقُلْ وَأَيُّعُمَّاكَ وَلَيْسَ لَهُ حَبْسُهَا لِأَنْ يَقُولَ وَاحْبِسْهَا فَكَلَرَهْنِ وَانْ أَسْلَفَ
غَيْرَ الْمُشْتَرَى جَازٌ إِلَّا لِكَبْصِيرَةِ الْمُشْتَرَى وَأُجْبِرَ عَلَيْهَا

شخص لا آخر (اشترى) سلعة كذا بكذا (الى) ولك (في) هي (وكالة) على الشراء خاصة فلا تعداه الى البيع لان الوكالة الخاصة لا يتعدى الوكيل فيها لغير ما أذن له فيه (و) ان قال اشترى ولك (جاز) أن يقول (وانقد) أى ادفع ثمن نصيبى مما اشتريته نيابة (عنى) لانه معروف يصنعه المأمور مع أمره بتسليمه نيابة عنه في الشراء (ان لم يقل) الأمر (و) انا (أبيعها) أى السلعة التي اشتريتها الى ولك أى اتولى بيعها (لك) أى نيابة عنك في نصيبك فان قال ذلك امتنع للسلف بمنفعة وهي تولى الأمر ببيع نصيب المأمور قال ابن جنى فان وقع فالسلعة بينهما ولا يلزم الأمر ببيع نصيب المأمور الا تطوعاً وبجارة صحيحة ويلزمه ما دفعه المأمور عنه نقداً (وليس له) أى المأمور (حبسها) أى منع الأمر من التصرف في نصيبه من السلعة للتوثق فيما دفعه عنه من ثمن نصيبه فليس له حبسها في كل حال (الا ان يقول) الأمر اشترى ولك وانقد عني (واحبسها) حتى أدفع لك نصيبى من ثمنها (ويصير نصيب الأمر من السلعة كالأمر) عند المأمور فيما يدفعه عنه أى إذا اشترى بها وصارت في ملكي صيرتها رهنًا عندك فيما تدفعه عني فهو عقد رهن معلق على الملك (وان أسلف غير المشتري) أى أسلف الأمر المشتري ثمن نصيبه مما يشتريه لهما بان قال له خذ هذين الدينارين اشتريهما سلعة كذا الى ولك وأنقدهما عني وعنك وتردلى عوض ما تدفعه عندك إذا تيسرت (جاز) أسلاف الأمر المأمور لا نه معروف في كل حال (الا) إذا كان دفع الأمر عن المأمور (لكبصيرة) أى خبرة ومعروفة (المشتري) بالشراء أو جاهد فلا يجوز له سلف جرداً ونقداً ومصدر هذا ما روى عن الإمام مالك رضى الله تعالى عنه انه قال في رجل دعاه أخاه الى ان أسلفه ذهباً ويخرج مثله ويشاركه به ويتجران جميعاً بهما في موضعهما أو يسافران في ذلك قال إذا كان على وجه الصلة والمعروف منه لا خسر ولا حاجة له اليه في شئ الا الرفق به فلا بأس بذلك وأما ان كان يحتاج اليه في بصيرة في البيع والاشتراء وانقاد التجارة وتعليمه ونحوه فلا خير فيه (واجب) أى المشتري (عليها) أى شركة غيره معه فيما

اشتراه (ان اشترى شيئاً) طعاماً كان أو غيره عند ابن القاسم ومن وافقه وخصه أشهب بالطعام بشرط كون الشراء (بسوقه) أي الشيء المشتري بالفتح وكون شرائه للتجارة به في بلد الشراء (لا) ان اشتراه (السكندر) به للتجارة ببلد آخر (و) لا ان اشتراه (لقنية) أو عاقبة أو مهر (وغيره) أي المشتري واوه للحال (حاضر) الشراء (لم يتكلم) حال كونه (من تجاره) بضم التاء وشدا الجيم جمع تاجر أي من تجار ذلك الشيء المشتري فلو غاب ذلك الغير حين شرائه أو حضر وزاد في السوم أو لم يكن من تجاره فلا يجبر لانه انما يشترى لنفسه وصرح بمفهوم بسوقه فقال (لا) يجبر عليها ان اشترى (ببيته) أي المشتري أو البائع (وهل) يجبر ان اشترى بسوقه (وفي الزقاق) أي طريق غير معد للشراء وهذا قول ابن حبيب (أو) الشراء في الزقاق (ك) الشراء في (بيته) في عدم الجبر وهذا قول أصمغ وغيره في الجواب (قولان) مستويان عند المصنف حكاهما في توضيحه (وجازت) الشركة (بالعمل) اتفاقاً (ان اتحد) العمل (أو) اختلف (وتلازم) بان يلزم زواج الآخر كنسج واصلاح غزل بتهيئته للنسج لا ان اختلفا ولم يتلازما (وتساويا) أي العاملان (فيه) أي العمل بان يأخذ كل واحد من الغلة بقدر عمله في المتحد وقدر قيمته في المتلازم فان عمل احدهما الثلث والآخر الثلثين فلاول ثلث الغلة والثاني ثلثها (أو) لم يتساويا في العمل ولسكنهما (تقاربا) فيه عرفاً كعمل أحدهما زيادة عن النصف أو الثلث يسيراً والآخر النصف أو الثلثين فان احتاجا مع الصنعة لما أخرج كل بقدر عمله (و) ان (حصل التعاون) منهما في العمل فان لم يحصل فلا يجوز قال ابن رشد لان شركة الابدان لا تجوز الا فيما يحتاج الاشتراك فيه الى التعاون لانهم متى اشتركوا على أن يعمل كل على حده كان

(١٢٠)

ان اشترى شيئاً بسوقه لا لكسفر وفنية وغيره حاضر لم يتكلم من تجاره وهل وفي الزقاق لا كبيته قولان وجازت بالعمل ان اتحد أو تلازم وتساويا فيه أو تقاربا وحصل التعاون وان بمكانين وفي جواز إخراج كل آلة واستئجاره من الآخر أو لا بد من ملك أو كراء تأويلان كطبيبين اشتركا في الدواك وصائدتين في البازين وهل وان افترقا رويت عليهما وحافرين بكر كاز ومعدن ولم يستحق وأرثه بقيته وأقطعه الإمام وقيد بالم يبد ولزمه ما يقبله صاحبه وضمانه وان

ان كان بمكان بل (وان) كانا (بمكانين) ان اتحدت الصنعة كافي العتية وشرط في المدونة اتحاد صنعتها ومكانها وعليه درج ابن الحاجب (وفي جواز إخراج كل) من شريك العمل (آلة) لها قدر كآلة التجارة والصياغة باقية على ملك خرجها ذاتا ومنفعة هذا قول سحنون وتأول بعضهم المدونة عليه أولاً من اشترا كهما فيها بملك أو كراء

تفاصيل

من غيرهما وهذا قول ابن القاسم وغيره وتأولها بعض آخر عليه

تأويلان وقولان (و) في جواز (استئجاره) الآلة المملوكة لاحد الشر يكتن أي استئجار غير المالك (من) الشريك (الآخر) المالك الآلة قدر نصيبه منهما (أو لا بد) في صحة الشركة في العمل المحتاج لآلة لها بال (من) اشتراك الشريك في الآلة (ملك) لها (أو) (كراء) لها من غيرهما (تأويلان) وقولان ومثل لشريك العمل فقال (كطبيبين) اتحد طبعهما أو تلازم (اشتراك في الدواء) بشراء أو فعل أو أحدهما يعمل ويشترى الآخر فان اختلف طبعهما ولم يتلازم فلا تصح شركتهما (و) (ك) صائدتين اشتركا (في) ملك أو كراء (للبازين) أو السكبين (وهل) يجوز اشتراكهما ان اشتركا في الجارحين بملك أو كراء من غيرهما (وان افترقا) أي الصائدان في المكان أو الاضطهاد أو لا يجوز (رويت) المدونة (عليها) أي الجواز وعدمه ان افترقا (و) (ك) حافرين اشتركا (في) حفر على (كر كاز) أي مدفون جاهلي (ومعدن) ذهب أو فضة أو غيرهما وبروعين وقبران اتحد الموضع قال المتيطي لا يجوز ان يعمل هذا في غار من معدن وهذا في غار سواه (و) ان اذن الامام لشخص في العمل في معدن وأخذ خارجة لنفسه ومات المأذون له قبل تمامه (لم يستحق وارثه بقيته) أي المعدن (و) رجع حكمه للامامة (أقطعه الامام) لمن شاء من وارث الاول أو غيره (وقيد) أي عدم استحقاق وارثه بقية المعدن (بما) اذا (لم يبد) أي يظهر النيل بعمل مورثه أو يقارب البدو والاستحقاق وارثه بقيته الى أن يفرغ النيل الذي بدا أو قارب أن يبدو بعمل مورثه (و) ان استؤجر أحد شريك العمل عمل شيء في غيبة شريكه (لزمه) أي الشريك الذي كان غائباً حين عقد الاجارة العمل في (ما يقبله) أي يستأجر على عمله (صاحبه) أي شريكه في العمل اذا لا يشترط في شريك العمل عقدهما معا (و) لزمه أيضاً (ضمانه) أي ما يقبله صاحبه (وان) استمر على الشركة بل ولو

(تفاصيل) من الشركة (والغني) أي لا يعتبر (مرض) أحد شريكي العمل (كيومين و) ألفت أيضا (غيبتهما) أي اليومين من أحدهما أو منهما فاعمله أحدهما في مدة مرض الآخر أو غيبته فاجرة تقسيم بينهما (لا) يلغى مرض أحدهما أو غيبته (ان) كثر (أي طال زمن المرض أو الغيبة (وفسدت) شركة العمل (ب) سبب (اشتراطه) أي لغو كثير المرض أو الغيبة وشبه في الفساد فقال (ك) أفراد أحدهما بـ (كثير الآلة) لعلهما يفسدان الشركة (وهل يلغى اليومان) أي مرضهما وغيبتهما في الشركة الفاسدة بسبب اشتراط الغاء الكثير فيشتركان في اجرة عمل اليومين ويختص العامل باجرة العمل فيما زاد عليهما (ك) لغائهما في الشركة (الصحيحة) أو لا يلغيان فيختص العامل باجرة عمله فيهما أيضا (تردد) للمتأخرين في الحكم لعدم نص المتقدمين وذكر شركة الذم وتسمي شركة الوجوه أيضا فقال (و) فسدت الشركة (باشترأكما) أي الشخصين (بالذم) وهي ان ينفقا على (ان يشتريا) ما تيسر لهما أو أحدهما (بلا مال) مشترك بينهما يدفعان منه ثمن ما يشتريانه أو أحدهما وانما يكون ثمنه دينا بذمتهم وبين الحكم بعد الوقوع فقال (وهو) أي ما اشترياه أو أحدهما مشترك (بينهما) عند ابن القاسم وقال سحنون ما يشتريه أحدهما يختص به اه قال في المدونة فاذا وقعت بالذم لما اشترى فابنيهما على ما عقدا وتفسخ الشركة من الآن وذكر المصنف تفسير اثنان لشركة الوجوه فقال (وكبيع) شخص تاجر (وجيه) مرغوب في الشراء منه مشهور بين الناس (مال) أي عرض تاجر (خامل) بخاء معجزة أي خفي بين الناس لا يرغبون في شراءه ورضه ووقع البيع (بجزء من ربحه) أي مال الخامل كثلثه فان وقع ونزل فلو جيه جعل مثله بالغ ما بلغ وللشري رد السلعة ان كانت قائمة وان فانت لزمه الاقل من ثمنها (١٢١) اوقيتها لان الوجيه غشه. وكشركة

(ذى رحي) أي آلة طحن الحب (وذى بيت) تنصب الرحي فيه (وذى دابة) بعير أو فرس أو بغل أو حمار أو بقرة تدور بالرحى (ليعملوا) أي الملائكة في طحن الحبوب التي تاتيهم باجر يقسمونها بينهم بالسوية لكل واحد ثلثها فهي شركة فاسدة (ان لم يتساو الكراء) للرحى والبيت والدابة بان كان كراء الرحى اثنين والبيت

تفاصيلاً والغني مرض كيومين وغيبتهما لأن أكثر فسدت باشتراطه ككثير الآلة وهل يلغى اليومان كالصحيحة تردد وباشترأكما بالذم أن يشتريا بلا مال وهو بينهما أو كبيع وجيه مال خامل بجزء من ربحه وكذى رحي وذى بيت وذى دابة ليعملوا ان لم يتساو الكراء وتساو وافى الغلة وتركوا الأكرية وان اشترط عمل رب الدابة فالغلة له وعليه كراؤهما وقضي على شريك فيما لا ينقسم أو يعمر أو يبيع كذى سفلى ان وهى وعليه التعليق والسقف وكنس مرحاض

(١٦ — جواهر الاكليل — ثاني) واحدا والدابة ثلاثة وبين حكمها بعد وقوعها فقال (وتساو وافى الغلة) الناشئة

من عملهم لان رأس مالهم عمل ايديهم وقد تكافؤا فيه وترادوا الا كرية للرحى والبيت والدابة أي يتساوون فيها بان يدفع من نقص كراء شيئا عن شيء صاحبه الفضل بينهما وكيفية التراد ان يجمع الا كرية وتنفذ على جميع الشركاء ويسقط ما على كل واحد ويرد من عليه شيء المستحقه فان كان كراء لرحى ثلاثة والبيت اثنين والدابة واحدا فالجنوع ستة تنفذ على الثلاثة بالسوية فيكون على كل اثنان فلصاحب البيت مثل ما عليه فلا يدفع شيئا ولا يأخذ شيئا وصاحب الرحى اثنان وله ثلاثة فيرجع على صاحب الدابة بواحد (وان اشترط) في عقد شركة ذى الرحى وذى البيت وذى الدابة ونائب فاعل اشترط (عمل رب الدابة) وحده وعمل وحده (فالغلة) الناشئة عن عمله (له) أي رب الدابة وحده (وعليه كراؤهما) أي الرحى والبيت ولا خصوصية لرب الدابة وانما ذكره المصنف لذكره في المدونة وقد قال اللخمي وكذلك اذا كان العامل صاحب الرحى (وقضى) أي حكم (علي) شخص (شريك) امتنع من العارة (فيها) أي عقار (لا ينقسم) كحمام و برج احتاج للعارة (أو) بان (يبيع) نصيبه منه لمن يعمر فاذا كان أحد الشريكين غائبا فان القاضي يحكم على الغائب بالبيع ان لم يجد له من ماله ما يعمر به نصيبه نقله البرزلي وشبه في الامر بالتعمير والقضاء بالبيع ان أي فقال (كذى) بناء (سفلى) أي منخفض وعليه بناء آخر فيؤمر ذو السفلى بتعميره فان أبي قضى عليه ببيعه (ان وهى) أي ضعف وأشرف على السقوط وخيف سقوط الذى عليه (وعليه) أي ذى السفلى (التعليق) للاعلى أي حمله على خشب ونحوه حتى يبني السفلى (و) عليه (السقف) السائر لسفله اذ لا يسمى السفلى بيتا الا به (و) عليه (كنس) فضلات (مرحاض) سقطت فيه من ذى الاعلى وذى الاسفل وقيل عليهما معا قال في التوضيح وهو الاظهر

(لا سلم و) قضى على ذى علو (بعدم زيادة) بناء (العلو) لأنها تضر السفل (الاشي) (الخفيف) الذى لا يضر السفل حالا ومالا (و) قضى (بالسقف) الحامل للاعلى المتنازع في أخذ نقضه بعد هدمه (ل) رب (الاسفل) لما تقدم ان الاسفل لا يسمى بيتا الا به وللقضاه على ذى الاسفل بوضعه عند التنازع فيه (و) قضى (بالدابة) المتنازع في ملكها بين الراكب لها والقائد لها بزمائها أو السائق لها (ل) الراكب) عليها الا لعرف أو قرينة أو أولى بينة فان تنازع فيها راكبا على ظهرها قضى بها للمتقدم (لا) يقضى بالدابة لشخص (متعلق) بكسر اللام (بليجام) للدابة المتنازع فيها بالملكية الا لعرف أو قرينة أو أولى بينة (وان) اشترك جماعة في رضى وخرجت (ف) أقام (اي) أصلح (أحدهم) اي الشركاء (رحى) مشتركة بينهم (اذ) أى حين (اي) أى امتنع شر يكاه فيها من اصلاحها معه (فالغلة) للرحى بعد اصلاحها (لهم) اي الشركاء بحسب انصباؤهم فيها (و) يستوفى مقيمها (منها) أى الغلة (ما) أى المال الذى (انفق) في اقامتها أولا ثم تقسم غلتها بينهم قال الخطاب هذا خلاف ما قاله ابن الحاجب ورجحه ابن رشد ونص ابن الحاجب واذا انهدمت الرضى المشتركة فاقامها احدهم اذ ابى الباقي فعن ابن القاسم الغلة كلها للمقيمها وعليه اجرة نصيبهم خرابا (و) على قضى جار (بالاذن في دخول جاره) داره (لا صلاح جدار ونحوه) كاخراج ثوبه الواقع في الدار ان لم يخرج له لكن هذا ليس خاصا بالجار بل كل من وقع له شيء في دار غيره حكمه كذلك (و) اذا كان حائط مشتركا وطاب احد الشركاء قسمته قضى (بقسمته) أي الحائط (ان طلبت) قسمته هذا مذهب ابن القاسم وصفة قسمته عنده ان يقسم طولا أى باعتبار امتداده من جهة المشرق لجهة المغرب أو من الجنوب لجهة الشمال (لا بطوله) (١٢٢) عرضا أى باعتبار عرضه بان يصير نصف عرضه من أوله وآخره

لا سلم و بعدم زيادة العلو الا الخفيف والسقف للأسفل وبالدابة للراكب لا متعلق بليجام وان أقام أحدهم رضى اذا بنا فالغلة لهم ويستوفى منها ما أنفق وبالأذن في دخول جاره لا صلاح جدار ونحوه وبقسمته ان طلبت لا بطوله عرضا وبأداة السائر لغيره ان هدمه ضررا لا صلاح أو هدم وبهدم بناء بطريق ولو لم يضر وبجأوس بأعنة بأقنية الدور للبيع ان خف والسابق كمسجد ويسد كوة فتحت أو يدسد خلفها بمنع دخان كحمام ورايحة كدباغ وأندري قبل يئت ومضري بجدار واصطبل أو حانوت

لا أحدهما ونصفه الآخر للآخر بالقرعة (و) ان هدم شخص حائطه السائر لجاره قضى عليه (بإعادة) جداره (السائر لغيره) على ما كان عليه (ان يهدمه) أى الجدار السائر لجاره مالكة (ضررا) أى لقصد ضرر جاره بانكشافه (لا) يقضى عليه بإعادته ان هدمه (لا صلاح) أى لمصلحة كخوف سقوطه أو ليعيده أو تقى أو لاخراج ما تحته

قبالة

(أو) أى ولا يقضى عليه بإعادته (يهدم) أى انهدام للجدار بلا فعل مخلوق (و) قضى

(يهدم بناء بطريق) عام للسالمين ان أضر المارين اتفاقا بل (ولو لم يضر) البناء بالطريق المارين لا تساع الطريق جدار على المشهور (و) قضى (بجلوس بأعنة) جمع بائع كحائك جمع حائك وصاغة جمع صانع (بأقنية) أى فسحات (الدور) وكان جلوسهم (للببيع) لا للحدث أو اللعب (ان خف) الجلوس للبيع وظاهره لا رباب الدور وغيرهم والذي في ابن الحاجب قضى عمر رضي الله تعالى عنه لا رباب الدور وبه قرر البساطى (و) قضى بفناء الدور (للسابق) اليه من الباعة للمبيع الخفيف ان نازعه لا حق له فاذا عرف موضع من المسجد بجلوس انسان فيه لتعليم علم أو فتيا وسبقه غيره اليه في يوم فقال الإمام مالك رضى الله تعالى عنه من عرو بالموضع احق به (و) قضى على جار (يسد كوة) أى طاقة (فتحت) أى احدث فتحة ويشرف منها على جاره (أو) (أريد سد خلفها) أى داخلها من ناحية فتحتها وابقاؤها مفتوحة من ناحية جاره ولم يرضه اذ لا يكفي ذلك عند الامام مالك وابن القاسم رضى الله تعالى عنهما اذ ذلك ذريعة الى ادعاء فاتحها في المستقبل قدمها واستدلاله عليه بفتحها من جهة جاره ومفهوم فتحت ان القديمة لا يقضى بسدها وهو كذلك على المشهور (و) قضى (بمنع) احداث ذى (دخان كحمام) وفرن ومطبخ ومجيرة ومجيسة (و) قضى بمنع احداث ذى (رائحة) كريحه (كدباغ) ومذبح ومسطور مر حاض (و) قضى بمنعه احداث (اندر) بفتح الهمزة والادال المهملة وسكون النون أى موضع لدرس الزرع وتذريته (قبل) بكسر القاف وفتح الموحدة أى مقابل باب (بيت) قال الخطاب لا مفهوم لقبيل وكذا احداثه جنب بيت أى من جهة (و) قضى بمنع احداث كل شيء (مضر بجدار) لجاره خوف سقوطه أو وهنه وذلك كطاحون ومرحاض ومندق (و) بمنع احداث (اصطبل) أعجمى معرب معناه بيت الخيل أو نحوها (أو) احداث (حانوت) أى محل معدلادمة

الجلوس به لبيع أو صنعة أو شهادة (قبالة) أى مقابل (باب) لدار (و) قضى (يقطع ما أضر من) أغصان (شجرة بجدار) لجار (ان تجددت) أى حدثت الشجرة بعد الجدار اتفاقا (والا) أى وان لم يتجدد بأن تقدمت على بناء الجدار (ف) فى القضاء بقطع أغصانها التى أضرت بالجدار الحادث عليها وعدمه (قولان) قال ابن عرفه قال ابن رشد ان كانت الشجرة قديمة قبل الجدار فليس للجار قطعها ولو أضرت بجداره وفى قطعه ما أضر به من أغصانها قولاً أصح مع مطرف وابن الماجشون لا نه علم ان هذا يكون من حال الشجرة فقد جاز ذلك من حریمها والاول أظهر واختاره ابن حبيب وان أحدث الجار ما منع الضوء أو الشمس أو الريح عن جاره (ف) (لا) يقضي بالآلة شئ (ما منع ضوء) عن جاره (و) لا بإزالة ما منع شعاع (شمس) عنه (و) مانع (رياح) عنه (الا) مانع شمس ورياح (لا ندر) أى عنه فيقضى بمنعه عند ابن القاسم ومن وافقه (و) لا يقضى بمنع زيادة (علو) أى رفع وإطالة (بناء) على بناء جاره وان أشرف عليه نعم يمنع من التطلع عليه والاضرار به (و) لا يمنع من (صوت ككمد) بفتح الكاف وسكون الميم أى دق القماش ليحسن (و) لا يمنع الجار من أحداث (باب بسكة) بكسر السين وشد الكاف أى طريق (نافذة) أى يخرج منها الى جهة أخرى (و) لا يمنع من له جانب واحد على سكة نافذة من أحداث (روشن) أى جناح فى أعلى الحائط لتوسعه الدار والتطلع على السكة بشرط رفعه عن رؤس المارين رفعا بينا (ولا) يمنع (من سباط) أى سقف على حائطين متقابلين بينهما سكة بالنسبة (لمن له الجانبان) المتقابلان الا يمن واليسر من دارين مثلا ان كان الروشن والسباط محذرين (بسكة نفذت) الى جهة أخرى (والا) أى (١٢٣) وان لم تكن السكة التى أحدث فيها الباب

أو الروشن أو السباط نافذة بأن سبب آخرها (ف) السكة (كالكلمة) لجمعهم أى الجيران فلا يجوز لاحد منهم أحداث روشن أو سباط بها الا باذن باقيهم (الا بابا) أحدث بسكة غير نافذة فليس للجار منعه منه ان (نكب) أى أميل عن مقابلة باب الجار بينا أو شمالا فان فتح مقابله فله منعه (و) الا (صعود) أى رقي (نخلة) أو شجرة فى داره يشرف الصاعد عليها على دور الجيران فلا يمنع منه اذا كان

قِبَالَةَ بَابٍ وَيَقْطَعُ مَا أَضَرَ مِنْ شَجَرَةٍ بِجِدَارٍ إِنْ تَجَدَّدَتْ وَإِلَّا فَقَوْلَانِ لَا مَانِعَ ضَوْءٍ وَشَمْسٍ وَرِيحٍ إِلَّا لَا نَذَرَ وَعَلَوْ بِنَاءً وَصَوْتٍ كَكَمْدٍ وَبَابٍ بِسِكَّةٍ نَافِذَةٍ وَرَوْشَنٍ وَسَابَاطٍ لِمَنْ لَهُ الْجَانِبَانِ بِسِكَّةٍ نَفَذَتْ وَإِلَّا فَكُلِّمْلِكِ لْجَمْعِهِمْ إِلَّا بِأَبَاغٍ نَكَبٌ وَصُعُودٌ نَخْلَةٍ وَأَنْذَرٌ يَطْلُو عِوَةً وَنَدْبٌ أَعَاوَةٌ جِدَارِهِ لِعَرْزِ خَشْبَةٍ وَارْفَاقٍ بِمَاءٍ وَفَتْحُ بَابٍ وَلَهُ أَنْ يَرْجِعَ فِيهَا إِنْ دَفَعَ مَا أَنْفَقَ أَوْ قِيمَتَهُ وَفِي مُوَافَقَتِهِ وَخِلَافَتِهِ تَرَدُّدٌ (فصل) لِكُلِّ فُسْخٍ الْمَزَارَعَةِ إِنْ لَمْ يُبَذَّرْ وَصَحَّتْ إِنْ سَلِمَ مِنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ بِمَنْعٍ وَقَابَلَهَا مُسَاوٍ

لا صلاحها أو جنى ثمرها (وأنذر) أى أعلم الصاعد على النخلة الجيران (بطلوعه) عليها وجوبا ليستروا ما يكرهون اطلاع صاعدها عليه (ونذب) للجار (امادة جداره) لجاره (ال) أجل (غرز) أى ادخال (خشبة) فى الجدار المعار لاستناد اليه أو جعل سقف عليه لخبر الموطأ والصحيحين من قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ لا يمنع أحدكم جاره أن يغرز خشبة فى جداره روي بالافراد والجمع ابن القاسم لا ينبغي له منعه فلا يقضى عليه به (و) نذب للجار (ارفاق) أى اعانة ومساعدة لجاره (دفع ماء) حلو أو مالح (و) (فتح باب) للمرور منه فى ذات الباب (و) ان أعار جارا أرضا لجاره فبني أو غرس فيها فله (أى المير) أن يرجع فيما أعاره (ان دفع) المير للمستعير (ما) أى مثل المال الذى (أثقفه) المستعير فى البناء أو الغرس وفى المدونة فى محل آخر (أو قيمته) أى البناء أو الغرس قائما (وفى موافقته) أى الموضع الثانى للاول يحمل ما أنفق على شرائه ما عمر به وقيمته على اخراجه من عنده (ومخالفته) أى الثانى الاول (تردد) والمناسب لا اصطلاحه تاويلان والله سبحانه وتعالى أعلم (فصل) فى بيان أحكام الشركة فى الزرع (لكل) من الشريكين فى الزرع (فسخ) عقد (المزارعة ان لم يذر) أى لم يجعل البذر بالارض فان بذر لزم (وصحت) المزارعة (ان سلم) أى المزارعان أى عقدهما الشركة فى الزرع (من كراء الارض) شئ (ممنوع) كراءها به وهو الطعام ولوم تنبته الارض كالسمن وعسل النحل وما تنبته ولا تطول اقامته بها ولو غير طعام كقطن وكتان (و) ان (قابلهما) أى الارض شئ (مساو) لكرائهما من عمل يداؤبقر عند الامام ما لك رضى الله تعالى عنه أصحابا به فالمساو اقشرط وعدمها مانع وكثيرا ما يطلق الفقهاء الشرط على عدم المانع ومفهوم مساو فيه تفصيل فان قابلهما أكثر من كرائها بكثير فسدت ويسير اغتفر

(و) ان (تساويا) أى الشرى كان فيما يخرجانه والارض مشتركة بينهما أو مباحة لعموم الناس أو لاحدهما أو كراؤها يسير لا خطب له واستثنى من مفهوم وتساويا فقال (الا) أن يكون عدم التساوى (لتبرع) من أحد شريكى المزارعة بزيادة عمل أو قدر مما يخرج للآخر (بعد العقد) فلا تنفسد عند ابن القاسم وإن كانت عنده لا تلزم الا بالبذر مراعاة للقول بلزومها بالعقد قالوا بن رشد (وخلط) أى وحصل خلط (بذران كان) البذر منهما و يكفى الخلط (ولو) كان (باخراجهما) أى شريكى المزارعة بذريهما وزرعهما فى ناحيتين متميز كل بذر منهما عن الآخر هذا قول مالك وابن القاسم رضى الله تعالى عنهما وعليه يتفرع قوله (فإن لم يثبت بذر أحدهما) أى شريكى المزارعة (وعلم) صاحب البذر الذى لم يثبت بأن بذركل بذري ناحية متميزة عن الناحية التى بذريها الآخر وعلمت الناحيتان (لم يحتسب به) ويضيق على صاحبه (ان غر) شريكه بأن كان علم أنه لا يثبت لاصحابه بدخان مثلاً كبنزركتان (وعليه) أى الغار لشريكه (مثل نصف) البذر (النابت) والزرع بينهما ابن عبد السلام وينبغى الرجوع على الغار بنصف قيمة العمل المصنف ويرجع بنصف كراء الارض التى غر فيها (والا) أى وان لم يغرس صاحب البذر الذى لم يثبت بأن لم يعلم علمته (فعلى كل منهما نصف بذر الآخر) فعلى صاحب البذر الذى نبت مثل نصف البذر الذى لم يثبت وعلى صاحب البذر الذى لم يثبت مثل نصف البذر الذى نبت (والزرع) مشترك (بينهما) فى الصورتين وشبهه فى الصحة مسائل فقال (كان تساويا) أى المزارعان (فى الجميع) أى الارض والعمل والبقر والبذر (أو) لم يتساويا فى الجميع (وقابل بذر أحدهما عمل) من الآخر والارض مشتركة بينهما بملك أو اكتر أو (أو) قابل عمل أحدهما من (١٢٤) عند شريكه (أرضه وبذره) أى شريك العامل (أو) قابل الارض من أحدهما

و تساويا لا تبرع بعد العقد و خلط بذر ان كان ولو باخراجهما فان لم يثبت بذر أحدهما وعلم لم يحتسب به ان غر وعليه مثل نصف النابت والا فعلى كل نصف بذر الآخر والزرع بينهما كأن تساويا فى الجميع أو قابل بذر أحدهما عمل أو أرضه وبذره أو بعضه ان لم ينقص ما للعامل عن نسبة بذره أو لأحدهما الجميع إلا العمل ان عتداً بلفظ الشركة لا الأجرة أو أطلقاً كالغاء أرض وتساويا غرها أو لأحدهما أرض رخيصة وعمل على الأصح وان فسدت وتكافأ عملاً في بينهما وتراداً غيره والا فللعامل وعليه

وبعض البذر لعمل من الآخر و (بعضه) أى البذر ومفاده ان أحدهما أخرج الارض وبعض البذر والآخر العمل وبعض البذر فتصح شركتهما (ان لم ينقص ما للعامل) أى ما يأخذه من الزرع (عن نسبة) قدر (بذره) لمجموع بذريهما بأن زاد ما يأخذ منه عن نسبة بذره أو ساواها ومفهوم ان لم ينقص الخ انه ان نقص ما يأخذه العامل عن نسبة

الاجرة

بذره كاخراجه ثلثى البذر على أن يأخذ ثلثه فلا

تجوز لمقابلة الارض ببعض البذر (أو لأحدهما) أى المزارعين (الجميع) أى الارض والبقر والبذر والاداة (الا العمل) باليد فانه على الآخر وله الربع مثلاً فتصح شركتهما (ان عقدا) ها (بلفظ الشركة لا) بلفظ (الأجرة أو) ان (اطلقاً) أى العاقدان الشركة عن تسميتها شركة أو أجرة فلا تصح فيهما وشبهه فى عدم الصحة المدلول عليه بقوله لا جارة فقال (كالغاء) أى عدم حسب كراء (أرض) له قدر من أحدهما (وتساويا) أى الشرى كان فى (غيرها) أى الارض من بذرو وبقر وعمل يد فلا تصح شركتهما الدخولها على التفاوت ففى المدونة ان أخرج أحدهما أرضاً لها قدر من الكراء والغاها لصاحبه واعتدلاً فيما بعد ذلك من العمل والبذر فلا يجوز حتى يعطى شريكه نصف كراء أرضه (أو لأحدهما أرض رخيصة) أى قليلة الكراء (وله) أى يخرج الارض الرخيصة (عمل) بيده وبقره والآخر البذر فمساواة لبقاء الارض ببعض البذر وهذا قول بن عبدوس رأى أنه يدخله كراء الارض بما يخرج منها ورجحه ابن يونس وأشار المصنف الى ترجيحه بقوله (على الأصح) فلما نسب ابدال الأصح بالارجح وفى البناء قال ابو على كلام بن يونس يدل على ان المصحح هو ابن عبدوس لا ابن يونس فلفظ الأصح فى محله ونقل كلام ابن يونس فانظره فيه (وان فسدت) المزارعة لعدم شرط من شرطى صحتها وعثر عليها قبل العمل فسخت وان عملاً (وتكافأ) أى تساوى عملهما فى القيمة وكانت الارض من أحدهما والبذر من الآخر على ان الزرع بينهما نصفين (أو) الزرع (بينهما) لكل نصفه (وتراداً) أى الشرى كان (غيره) أى غير العمل وهو الارض والبذر فعلى صاحب الارض مثل نصف مكيلة البذر لصاحبه وعلى صاحب البذر نصف كراء الارض وفسدت لمقابلة الارض البذر (والا) أى وان لم يعمل معاً بان اتفرد أحدهما بالعمل (أو) الزرع كله (للعامل) وحده (وعليه) أى

المتفرد بالعمل المختص بالزراعة (الاجرة) للارض التي انفرد الاخر بها (كان له) أى المتفرد بالعمل (بذر مع عمل) أي عمله الذي انفرد به والارض للآخر وفسدت لمقاولة البذر بعض الارض (أو) كان له (أرض) والبذر للآخر وفسادها لمقاولة الارض بعض البذر (أو) كان (كل) من البذر والارض (لكل) من الشريكين والموضوع عمل أحدهما فقط وفسادها لدخولهما على الثقات فالزراع للمعامل وحده وعليه لشريكه مثل مكيلة بذره وكراه أرضه والله سبحانه وتعالى أعلم (باب) في بيان أحكام الوكالة (صححة) في بعض النسخ بصيغة المصدر وفي بعضها بصيغة الفعل الماضي (الوكالة) بفتح الواو وكسر هاء لغة الحفظ والكفاية والضمان قال الله تعالى لا تتخذوا أمن دوني وكيلاً قيل حافظاً وقيل كافياً وقيل ضامناً واصطلاحاً نيابة ذى حق غير ذى امر ولا عبادة لغيره فيه وجعل ابن رشد ولاية الامر أى الامارة والحكم وكالة وتنازع صحته الوكالة (في) شيء (قابل) أي صالح (النيابة) فيه فتجوز الوكالة فيما تصح فيه النيابة كالبيع والشراء والجعل والاجارة واقتضاء الدين وقضاءه وعقد النكاح والطلاق واقامة الحدود وبعض القرب ولا تجوز في أعمال البدن المحضة كالصلوة والطهارة والحج الا أنها تنفذ الوصية به ابن شاس لا تجوز الوكالة في العبادات الا في المالية كاداء الزكاة وفي الحج خلاف ويلحق بالعبادات الشهادة والايمان واللعان ولا تصحح بالظهار لانه منكر وزور وخرج ابن هارون علي الظهار الثلاث للنهي عنه قال ابن عبد السلام الاقرب في الظهار انه كالطلاق لان قول الوكيل زوجة موكل على عليه كظهر أمه كقوله امرأة موكل على طالق عليه وذلك ان الظهار والطلاق انشاء مجرد كالبيع والنكاح وأما الميمن فتضمنة للخبر عن فعل الموكل ولا يدرى الوكيل حقيقة ما يخلف عليه وبين قابل النيابة فقال (من عقد) انكاح وبيع وشراء (١٢٥) واجارة وقرض ومساواة وشركة وصدقة وهبة

(وفسخ) لعقد يجوز فسخه
أو يتحتم (وقبض حق) للموكل
وقضاء حق عليه (وعقوبة) كحد
وقصاص وتأديب (وحوالة)

لغير الموكل على مدينه (وابراء)
لمن عليه حق للموكل ان كان
معلوم بل (وان جهله) الحق
المبرأ منه (الثلاثة) أى الموكل
وكيله ومن عليه الحق (وحج)
عن الموكل للخصم لا تجوز الوكالة

الْأَجْرَةُ كَانَ لَهُ بِذَرِّهِ مَعَ عَمَلٍ أَوْ أَرْضٍ أَوْ كُلِّ لِكُلِّ

(بَابُ)

صَحَّةُ الْوَكَالَةِ فِي قَابِلِ النِّيَابَةِ مِنْ عَقْدٍ وَفَسْخٍ وَقَبْضِ حَقٍّ وَعُقُوبَةٍ وَحَوَالَةٍ
وَإِبْرَاءٍ وَإِنْ جَهْلُهُ الثَّلَاثَةُ وَحَجٍّ وَوَاحِدٍ فِي خُصُومَةٍ وَإِنْ كَرِهَ خَصْمُهُ لَا أَنْ
قَاعِدَ خَصْمِهِ كَثَلَاتٍ إِلَّا لِعُذْرٍ وَحَلْفٍ فِي كُسْفَرٍ وَلَيْسَ لَهُ حِينَئِذٍ عَزْلُهُ وَلَا لَهُ
عَزْلُ نَفْسِهِ وَلَا الْإِقْرَارُ أَنْ لَمْ يَفُوضْ لَهُ أَوْ يَجْعَلْ لَهُ وَلِخَصْمِهِ اضْطِرَّكَهُ إِلَيْهِ

في الاعمال المحضة كالصلوة والعاجز عن الحج لرضه الا أنه تنعقد الوصية به (و) صحح توكيل شخص (واحد) فقط (في خصومة) بين
الموكل وغيره لا أكثر من واحد وفهم من قوله في خصومة جواز توكيل أكثر من واحد في غيرها وهو كذلك وللشخص ان يوكل في
الخصومة قبل الشروع فيها ان رضى خصمه بل (وان كره خصمه) توكيله في الجواهر يجوز التوكيل بالخصومة في الاقرار والانكار برضا
خصمه وبغير رضاه في حضور المستحق وغيبته ولا يفترأ ثباتها عند الحاكم الى حضوره أيضاً (لا) يجوز التوكيل في الخصومة (ان قاعد)
الموكل (خصمه) بين يدي القاضي (كثلاث) من المجالس لا انعقاد المقالات بينهما وقرب انفصال خصميهما والتوكيل يؤدى
الى طولها ولاخير فيه فليس لاحدهما التوكيل بعد المقاعدة ثلاثاً (الا) طريان (عذر) كمرض أو سفرو تلمذه العيين في السفر انه لا
يسافر للتوكيل فان نكل عنها لم يتجه توكيله الا برضا خصمه ولذا قال المصنف (وحلف في كسفر) انه ما قصده للتوكيل (وليس له)
أى الموكل (حينئذ) أي حين قاعد وكيله خصمه ثلاثاً (عزله) أى الوكيل عن وكالته في الخصومة وان أدى لطول الخصام الذى لا
خير فيه (ولا) أى وليس (له) أى الوكيل (عزل نفسه) على الاصح عند ابن رشد (ولا) أى وليس للوكيل في الخصومة
(الاقرار) على موكله لخصمه (ان لم يفوض) موكله (له) أى الوكيل في الوكالة (أو) ان لم (يحمل) الموكل (له) أى
للكيل الاقرار فان فوض له في التوكيل أو جعل له الاقرار فله الاقرار عليه ويلزم موكله ما أقر به عليه على المعروف ابن عبد البر وبه
جرى العمل ابن عرفه في نوازل أصبح الوكالة على الخصم لا تشمل صلحاً ولا اقراراً فلا يصح أحدهما من الوكيل الا بنص عليه من موكله
ولم يذكر ابن رشد خلافاً فيه (ولخصمه اضطراره اليه) أى جعل الاقرار لوكيله بان يقول له الخصم لا أقبل توكيله ولا أخاصمه حتى تجعل

له الاقرار (قال) المازرى من نفسه (وان قال) الموكل لو كيله على الخاصمة (أقر) نيابة (عني بالف) مثلاً (ف) قوله لو كيله أقر عني بالف (اقرار) من نفس الموكل بالالف سواء أقره كيله عنه به أو لا وذكر مفهوم قابل النيابة فقال (لا) تصح الوكالة فيما لا يقبل النيابة (كيمين) وظهار وصلاة وشهادة ومن اليمين الأيلاء واللعان (و) كد (معصية) كقتل عمد وعدوان وسرقة وغصب (و) كد (ظهار) ابن شاس لا تصح الوكالة بالظهار لانه منكر من القول وزور وخرج ابن هارون عليه الطلاق الثلاث وقال ابن عبد السلام الا قرب في الظهار انه كالطلاق لان كلامهما إنشاء مجردا بن عرفة يرد قياسه الظهار على الطلاق وجمعه بمجرد الانشاء بالفرق بان الطلاق يتضمن اسقاط حق للموكل بخلاف الظهار وتنفق الوكالة (بما يدل) عليها (عرفا) ولا يشترط لان عقادها لفظ مخصوص فالعبرة في صحة الوكالة بالصيغة كوكلتك وانت وكيل أو ما يقوم مقامها من قول أو فعل كقوله تصرف عني في هذا هذا من جانب الموكل ولا بد أن يقترب به من جانب الوكيل ما يدل على قبولها فوراً ابن عرفة ابن شاس لا في الصيغة من القبول فان وقع بالقرور فواضح وان تأخر ففي الغوه قولان على الروايتين في لغو التأخير بإقضاء المجلس البساطي ليس للوكالة صيغة خاصة بل كل ما يدل لغة أو عرفاً فانها تنعقد به فان خالف العرف اللغة فالمعتبر العرف (لا) تصح الوكالة (بمجرد وكتك) الخالي عن التفويض والتميين (بل حتى يفوض) الموكل للوكيل في التوكيل عنه في جميع حقوقه القابلة للنيابة أو يعين وإذا فوض الموكل لو كيله وتصرف الوكيل (فيمضي النظر) أى السداد والمصلحة من تصرف الوكيل لموكله ويجوز ابتداء ويرد غيره في كل حال (الا أن يقول) الموكل فوضت لك النظر (وغير النظر) فيمضي غير النظر أيضاً ولو كليل (١٢٦) الفوض التصرف في كل شيء لموكله (الا الطلاق) لزوجة موكله (وانكاح) أى

قال وإن قال أقر عني بالف فأقرار لا في كيمين ومعصية كظهار بما يدل عرفاً لا بمجرد وكتك بل حتى يفوض فيمضي النظر إلا أن يقول وغير النظر إلا الطلاق وانكاح بكره وبيع دار سكناه وعنده أو يعين بنص أو قرينة وتخصيص وتقييد بالعرف فلا يعمده إلا على بيع فله طلب الثمن وقبضه أو اشتراكه فله قبض المبيع ورد المعيب إن لم يعينه موكله وطوبى بئمن ومنه ما لم يصرح بالبراءة كبعتي فلان لتبعية لا لا تشتري منك وبالعهد ما لم يعلم

تزوج (بكره) أي موكله (وبيع دار سكناه) أي موكله (و) بيع (عبد) خدمة (ه) أي موكله فلا يدخل واحد من هذه الأربعة في وكالة التفويض العامة الجامة لان العرف قاض بانها لا تندرج تحت عموم الوكالة وانما يفعلها الوكيل باذن خاص وعطف على يفوض (أو يعين) الموكل لو كيله ما وكاله عليه (بنص) كوكلتك على كذا

وتعين

(أو) (قرينة) دالة على توكيله على شيء معين (وتخصص) لفظ

الوكالة العام كاشتري ثوباً بربع هذه الساعة أى في أى سوق ولها سوق خاص (وتقييد) لفظ الموكل المطلق فيخصصه العرف بلاق الثياب ويقيده بمقتضى الاسواق لبيعها والى هذا أشار المصنف بقوله (بالعرف) وإذا خصص لفظ الموكل أو قيد بشيء معين (فلا بعده) يفتح فسكون فضم أى لا يجوز الوكيل ذلك الشيء المعين بالتصرف الى غيره (الا) اذا وكاله (على بيع) لشيء معين (فله) أى الوكيل (طلب الثمن) ممن اشترى منه الشيء الذى وكل على بيعه (و) له (قبضه) أى الثمن منه ويبرأ المشتري بدفعه له واذا تلف من الوكيل بلا تعد ولا تقرب فلا يضمنه ومفاد كلامه أن التوكيل على البيع يستلزم كون الوكيل له المبطأة بالثمن وقبضه فلو سلم المبيع ولم يقبض ثمنه وتعدر قبضه من المشتري ضمنه (أو) الا اذا وكل على (اشترائه) أى الوكيل (قبض المبيع) من بائعه (و) للوكيل على الشراء (رد المعيب) بعيب قديم لم يطلع عليه حال شرائه وخلاصته ان لردده بدون إذن موكله (أن لم يعينه) أى المعيب (موكله) حين توكيله على شرائه فان عينه له فليس لردده الا باذن موكله لاحتمال علم الموكل بالعيب واغتفاره لفرض في المبيع (وطوبى) ووكيل الشراء أو البيع (بئمن ومنه) ولو صرح بانه وكيل (ما لم يصرح) حين الشراء أو البيع (بالبراءة) من دفعه الثمن او الثمن فان صرح به فلا يطالب حينئذ وانما المطالب به موكله وشبهه في مطالبة الموكل بالثمن فقال (ك) قول الوكيل للبائع (بعتي فلان) اليك (لتبعية) ساعة كذا بئمن كذا فان باعه فائش يطلب من فلان لان الرسول ان أقر فلان بارساله فان أنكره فيطلب من الرسول (لا) يطالب بالثمن فلان ان قال الرسول بعتي اليك (لا تشتري منك) ساعة كذا (و) طوبى الوكيل على البيع (بالهبة) أى ضمان المبيع من عيب واستحقاق (ما لم يعلم) المشتري منه بانه وكيل فان علم انه وكيل فالمطالب بالهبة الموكل لا الوكيل ان لم يكن وكيله فهو ضامن

كان مفوضا طوب بها وان علم المشتري منه بانه وكيل سواء علم انه مفوض أم لا (وتعين في) التوكيل على البيع (المطلق) عن العقود
 يتقد مخصو (نقد البلد) الذي يبيع الوكيل فيه وان اختلف نقد البلد اعتبر غايه (و) تعين في التوكيل على الشراء المطلق شيء
 لائق به) أي الموكل ومناسب له (الا أن يسمى) الموكل للوكيل (الثمن) الذي يشتري به ما وكله على شرائه ونقص المسمى عن ثمن
 لائق ولم يمكن أن يشتري به الا ما يليق (فتردد) أي تاويلان في جواز شراء ما يليق وعدمه (و) تعين في التوكيل المطلق على
 بيع أو شراء (ثمن المثل) للمبيع أو المشتري وبين حكم مخالفة الوكيل لنقد البلد واللائق و ثمن المثل فقال (والا) أي وان لم يبيع بنقد
 البلد بان باع بعرض أو نقد غيره أو لم يشتري باللائق بان اشتري غيره أو لم يبيع أو يشتري بثمن المثل بان باع باقل منه أو اشتري بزائد عليه
 (خير) الموكل في الرد والاجازة وشبه في التخيير فقال (ك) بيعه بد (فلوس) نحاس فيخير موكله في امضائه ورده لانها كالعرض
 (الاما) أي عرضا (شانه ذلك) أي بيعه بفلوس (خلفه) ثمنه (فبيع به) بالازم اذ الفلوس بالنسبة لها بمنزلة العين (وكصرف
 ذهب) دفعه الموكل لوكيله ليسلمه في طعام له فصرفه الوكيل (بفضه) وأسلمه في طعام فان كان قبض الوكيل الطعام خير موكله في
 قبضه وتركه وتغريم الوكيل مثل ذهبه وان لم يقبضه تعين تغريمه مثل الذهب ولا يجوز لها التراضي على أخذ الموكل الطعام لانه يبيع له قبل
 قبضه لا بعقاد السلم للوكيل بمخالفته وفسخ لما في الذمة في مؤخر (الا ان يكون) صرف الذهب بالفضة قبل الشراء به (الشان)
 المتبادر بين الناس في شراء تلك السلعة أن لا يسلم الا الفضة ويكون اسلام العضة نظرا وحينئذ فلا خيار للموكل (وكخلفته) أي
 الوكيل على الشراء (مشتري) بفتح الراء (عين) بضم (١٢٧) ف كسر أي عينه الموكل كاشترى الفرس

الفلاني فاشترى له غيره
 فلموكله الخيار في رده والرضا
 به (أو) بخالفته ببيعته
 أو شرائه (في سوق) غير
 السوق الذي عينه موكله
 للبيع أو الشراء فيخير
 (أو) بخالفته في (زمان) عينه
 موكله للبيع أو الشراء فيه فباع
 أو اشترى في غيره فيخير
 موكله (أو) خالف ببيعته
 بثمن (أقل) مما سمي له

وَتَعَيَّنَ فِي الْمَطْلُوقِ نَقْدُ الْبَلَدِ وَلَا تَقْبُلُ بِهِ إِلَّا أَنْ يُسَمَّى الثَّمَنُ فَتَرَدُّهُ وَثَمَنُ الْمِثْلِ
 وَالْأَخِيرَ كَهَلُوسٍ إِلَّا مَا شَاءَ نُهُ ذَلِكَ خَلْفَتُهُ كَصَرْفِ ذَهَبٍ بِفَضَّةٍ إِلَّا أَنْ
 يَكُونَ الشَّانُ وَكَمْ خَالَفَتْهُ مُشْتَرِي عَيْنٍ أَوْ سَوْقًا وَزَمَانًا وَيَبْعُهُ بِأَقْلٍ أَوْ اشْتَرَاهُ
 بِأَكْثَرٍ كَثِيرًا إِلَّا كَدِينَارَيْنِ فِي أَرْبَعِينَ وَصَدَّقَ فِي دَفْعِهِمَا وَإِنْ سَاءَ مَا لَمْ يَطْلُ
 وَحَيْثُ خَالَفَ فِي اشْتِرَائِهِ لَزِمَهُ أَنْ لَمْ يَرْضَهُ مُوَكَّلُهُ كَذِي عَيْبٍ إِلَّا أَنْ يَقْلَ
 وَهُوَ فُرْصَةٌ أَوْ فِي يَبْعٍ فَيُخَيَّرُ مُوَكَّلُهُ وَلَوْ رُبُوبِيًّا بِمِثْلِهِ إِنْ لَمْ يَلْتَزِمِ
 الْوَكِيلُ الزَّائِدَ عَلَى الْأَحْسَنِ لَا أَنْ زَادَ فِي يَبْعٍ أَوْ نَقَصَ فِي اشْتِرَائِهِ

موكله ولو يسيرا فيخير موكله لان الشان في البيع طلب الزيادة (أو) خالف في (اشترائه باكثر) مما سمي له (كثيرا) فيخير
 وأما يسيرا فلا لان الزيادة اليسيرة تستخف في الشراء لتحصيل الغرض واستثنى من قوله ما كثر فقال (الا كدينارين) يزيدهما الوكيل
 (في) شراء ما وكل على شرائه بد (اربعين) دينارافلا فيخير موكله لانهما زيادة يسيرة تغتفر لتحصيل الغرض وفي بعض النسخ لا دينارين
 بل النافية بدل الاستثنائية قال الخطاب وهو أحسن فهو يخرج من قوله باقل (وصدق) الوكيل (في) دعوى (دفعهما) أي
 الدينارين اللذين زادهما على الاربعين التي أمره موكله بالشراء بهما ان يسلم المبيع لموكله وكذا (ان سلمه) له (ما لم يطل) الزمن
 بعد تسليمه وهو ساكت فان طال فلا يصدق (وحيث خالف) الوكيل (في اشتراء) بان اشتري غير لائق أو غير ما عينه له موكله
 (لزمه) أي الاشتراء ويدفع منه من ماله (ان لم يرضه) أي المشتري بفتح الراء (موكله) وشبه في لزوم الوكيل فقال (ك) مشتري
 بالفتح (ذي عيب) أي معيب بعيب قديم علمه الوكيل حين شرائه ورضي به ولم يرضه موكله فيلزم الوكيل في كل حال (الا ان يقل)
 العيب (و) الحال (هو) أي الشراء (فرصة) بضم الفاء وسكون الراء وإهمال الصاد أي نادر الوقوع لكثرة الرخص فيلزم الموكل
 (أو) خالف الوكيل (في بيع) بان باع باقل مما سمي له (فيخير موكله) في رده وامضائه ان لم يفت المبيع فان فات فلموكله تغريمه نقص
 ما باع به عن المسمى ان كان المبيع غير ربوي بل (ولو) كان (ربويا) أي يحرم فيه ربوا المفضل بان كان طعاما مقننا بمدخر أو ذهباً
 أو ورقا باعه (بمثله) أي الربوي ومحل تخيير الموكل (ان لم يلتزم الوكيل) لموكله (الزائد) على ما باع به في البيع وعلى ما سماه الموكل
 في الشراء فان ألزمه فلا خيار لموكله (على الاحسن) عند ابن عبد السلام من الخلاف (لا) يخير الموكل (ان زان) الوكيل (في
 بيع) على ما سماه له موكله كببيع هذا بعشرة فباعه باثني عشر (أو نقص) الوكيل عما سمي له (في اشتراء) كشر هذا الشيء بعشرة

فاشترها بثمانية لان هذه مصلحة الموكل (أو) أي ولا خيار للموكل ان دفع لوكيله عشرة وقال (اشترها) سلعة كذا (فاشترى) السلعة التي سماها ووكله بعشرة (في الذمة ونقدها) أي دفع العشرة للبائع بعد الشراء (و) لا خيار للموكل في (عكسه) أي المذكور بان دفع الموكل لوكيله عشرة وقال له اشتر سلعة كذا بعشرة في الذمة وادفع العشرة بعد الشراء بخلاف الوكيل ما أمره به موكله واشترى السلعة التي سماها الموكل بعين العشرة (أو) أي ولا خيار للموكل ان قال لوكيله اشتر (شاة) مثلاً (بدينار) مثلاً دفعه له (فاشترى به) شاتين (اثنتين لم يمكن افراد) احد (هما) عن الأخرى بالشراء لا تمتنع البائع منه (والا) أي وان كان يمكن افراد احدهما بالشراء واشتراهما واحدة بعد واحدة أو في عقد واحد لزم الاولى ان اشتراهما واحدة بعد واحدة واحدهما ان اشتراهما معاً فالاولى في الصورة الاولى واحدهما في الصورة الثانية لزم الموكل به (خير في) أخذ الشاة الثانية وتركها للوكيل وبخصتهما من الثمن ابن القاسم وقال اصبح تلزمان الموكل قال المازري يحتج لاصبح بحديث حكيم بن حزام أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن يشري له شاة بدينار فاشترى له شاتين بدينار وباع واحدة منهما بدينار وأنه بشاة دينار فدعاه بالبركة فكان لو اشترى له ثرا بالربح فيه فلولاً ان الشاة المبعة لازمة له صلى الله عليه وسلم وصارت على ملكه لم يأخذ ثمنها ولا أقره على ذلك (أو) أي ولا خيار لك يا موكل ان دفعت لوكيلك مالا وقات له أسلمه في كذا فأسلمه فيه و (أخذ) الوكيل بغير امرك (في سلمك) الذي وكلته عليه (حجيلاً) بالمسلم فيه من المسلم اليه لا نه توثق ومصلحة لك (أو) اخذك في سلمك (رهناً) بالمسلم فيه من المسلم اليه للعللة المتقدمة (وضمنه) أي يضمن الوكيل الرهن الذي يغاب عليه ان تلف قبل (١٢٨) علمك به أي الرهن (ورضاك به) ومفهوم قبل علمك به الخ ان ضمانه

أو اشترى بها فاشترى في الذمة ونقدها وعكسه أو شاة بدينار فاشترى به اثنتين لم يمكن افرادها أو لا خير في الثانية أو أخذ في سلمك حجيلاً أو رهناً وضمنه قبل علمك به ورضاك وفي بذهب في بدرهم وعكسه قولان وحنث بفعله في لا أفعله إلا بنية ومنع ذمي في بيع أو شراء أو تقاض وعدو على عدو والرضا بخالفته في سلم إن دفع له الثمن وبيعه لنفسه ومخجوره بخلاف زوجته ورفيقه إن لم يحجب واشترأه من يعتق عليه إن علم ولم يعينه موكله وعق عليه وإلا فعلى أمره وتوكيله إلا أن لا يليق

بعدهما من الموكل وهو كذلك (وفي) تخيير الموكل وعدمه عند قوله فوكيله بع هذا ب (ذهب) فخالف (في) بيعه وباعه (بدرهم وفي عكسه) أي المذكور بان قال له بع بدرهم فباعه بذهب (قولان) المازري على انهما جنسان أو جنس وحنث (الموكل ب) (سبب) الوكيل (فعله) أي (في) حلف الموكل باسم الله تعالى (مثلاً) لا

أفعله أي الخلف عليه ثم فعله ووكيله فيحنث ويجب عليه ما يقتضيه حنثه من كفارة أو غيرها في كل حال (الا) حال تلبسه (بنية) من الموكل حال خلقه انه لا يفعله بنفسه فلا يحنث بفعل ووكيله (ومنع ذمي) أي توكيله (في بيع أو شراء أو تقاض) لدين من مسلم أو ذمي اعدم معرفته شروطها وموانعها ولتعلمه مخالفتها ان علمها لا اعتقاده عدم صحتها (و) منع ان يوكل (عدو) مسلم (على عدوه) مسلم أو كافر للنهي عن الضرر والضرار (و) ان دفع شخص مالا لآخر وقال له أألمه في شيء موصوف بخلافه وأسلمه في غيره منع (الرضا) من الموكل (بمخالفته) أي الوكيل (في) عقد (سلم ان) كان (دفع) الموكل (له الثمن) وقال له أسلمه في كذا فأسلمه في غيره لا نه فسخ دين في دين فان لم يدفعه له جاز للسلامة من ذلك (و) منع (بيعه) أي الوكيل (لنفسه) ما واكل في بيعه (أو) بيعه (لمخجوره) أي الوكيل فان فعل خير موكله في الرد والامضاء سئل ابن القاسم فيمن وكل رجلاً ليسلم في طعام فأسلم ذلك لنفسه أو ابنه الصغير أو من يليه من يتيم أو سفيه فاجاب بعدم الجواز (بخلاف بيعه لزوجته) أي الوكيل (ورقيقه) أي الوكيل الماذون له في التجارة فيجوز (ان لم يحجب) أي وان لم يكن في بيعه لهما عاباة بان يبيع لهما بناقص عما بيع به لغيرهما (و) منع (اشترأه) أي للوكيل بمال موكله (من يعتق عليه) أي على موكله من فروعه وأصوله وحواشيته القريبة (ان علم) الوكيل عتقه عليه (و) الحال (لم يعينه) أي الرقيق (موكله) للشراء وان اشترأه على الوجه الممنوع (عتق عليه) أي الوكيل ويغرم ثمنه وولاءه للموكل (والا) أي وان لم يعلم الوكيل عتقه على موكله سواء علم قرابته أم لا كما قال عياض أو علم عتقه عليه وعينه موكله للشراء (فيعتق على أمره) أي الموكل وفي المدونة وان ابتاع من يعتق عليك غير عالم لزمك وعق عليك (و) منع (توكيله) أي الوكيل غير المفوض فيما واكل هو فيه في كل حال (الا) حال (أن لا يليق) الفعل

الموكل عليه (به) أي الوكيل وحينئذ فيجوز توكيله فيه (أو) أي والا ان (يكسر) الفعل الموكل فيه بحيث يعتذر على الوكيل استقلاله فيه فله توكيل من يعينه عليه ابن رشد الوكيل المعوض اليه لم أحفظ في جواز توكيله غيره نصا واختلف فيه المتأخرون والظاهر أن له أن يوكل (و) اذا وكل الوكيل لعدم اللياقة أو الكثرة فوكيله وكيل عن الموكل الاول (فلا ينزل) الوكيل (الثاني بعزل) الموكل لو كيله (الاول) وكانه وكل وكيلا بعد وكيل (وفي) منع (رضاء) أي الموكل بتصرف وكيل وكيله (ان) كان قد (تعدى) الوكيل (به) أي التوكيل بان وكل في لائق غير كثير بلا اذن وجوازه (تاويلان) في قول المدعي من وكل رجلا يسلم له في طعام فوكل الرجل غيره لم يجز حملها بعضهم على معنى لم يجز للوكيل أن يوكل بلا اذن موكله وبعد فلا موكل الخيار في ارضاء فعل وكيل وكيله ورده وحملها ابن يونس على معنى لم يجز رضا الموكل بتصرف وكيل وكيله اذ بتعدى وكيله صار الدين ديناً عليه فلا يفسخه في سلم الوكيل الثاني إلا أن يكون قد حل أجله وقبضه فيجوز لسلامته من فسخ الدين في الدين (و) منع (رضاء) أي الموكل بتصرف وكيله (ب) سبب (مخالفته) أي الوكيل له (في سلم ان) كان قد (دفع) الموكل (الثلث) لو كيله وحصلت مخالفته (بسماء) أي في الثمن الذي سماه الموكل لو كيله بان زاد عليه كثير الا يزاد مثله عادة كدفعه له عشرة ليسلم في طعام أو غيره فاسلم فيه عشرين فيمنع رضا موكله بالمسلم فيه اذ بتعديده صار المسمى ديناً عليه والرضا به فسخ دين في دين ويزيد الطعام ببيعه قبل قبضه (أو) أي ومنع رضا الموكل (بدين) باع به وكيله ما أمره ببيعه بنقد أو اطلق ولم يسم نقداً ولا مؤجلاً (ان) كان قد (فات) المبيع بيد مشتربه لانه فسخ دين في دين اذ بتعديده صار المسمى ديناً عليه حالاً فلا يسلم موكله لرضا بالدين الى أجله (١٢٩) على المشهور (و) حيث منع الرضا بالدين

بِهِ أَوْ يَكْثُرُ فَلَا يَنْعَزِلُ الثَّانِي بِعَزْلِ الْأَوَّلِ وَفِي رِضَاهُ أَنْ تَعْدَى بِهِ تَأْوِيلَانِ
وَرِضَاهُ بِمُخَالَفَتِهِ فِي سَلَمٍ إِنْ دَفَعَ الثَّمَنَ بِسَمَاءٍ أَوْ بَدَيْنَ إِنْ فَاتَ وَبِيعَ فَإِنْ
وَفِي بِالتَّسْمِيَةِ أَوِ الْقِيَمَةِ وَالْأَغْرَمَ وَإِنْ سَأَلَ غَرَمَ التَّسْمِيَةِ أَوِ الْقِيَمَةِ وَيَصْبِرُ
لِيَقْبِضَهَا وَيَدْفَعُ الْبَاقِيَ جَازَ إِنْ كَانَتْ قِيَمَتُهُ مِثْلَهَا فَاقْلَ وَإِنْ أَمَرَهُ بِبَيْعِ سِلْعَةٍ
فَأَسْلَمَهَا فِي طَعَامٍ أَوْ غَرَمَ التَّسْمِيَةَ أَوِ الْقِيَمَةَ وَاسْتَوْفَى بِالطَّعَامِ لِأَجَلِهِ فَيَبِيعُ
وَوَغَرَمَ النِّقْصَ وَالزِّيَادَةَ لَكَ وَضَمِنَ إِنْ أَقْبَضَ الدِّينَ وَلَمْ يُشْهَدْ أَوْ بَاعَ بِكَطَاعِمٍ
تَقْدًا مَا لَا يُبَاعُ بِهِ وَأَدَّعَى الْإِذْنَ فَتَوَزَّعَ

(بيع) الدين والمؤجل بعرض حال ثم بيع العرض بنقد حال (فات وفي) ثمن الدين (بالقيمة) لسعة الموكل التي لم يسم لها ثمناً حين التوكيل على بيعها (أو) وفي (بالتسمية) أي الثمن المسمى لها حين التوكيل فلا كلام للموكل (والا) أي وان لم يوف ثمن الدين بالقيمة والتسمية (غرم) الوكيل تمام القيمة أو التسمية وان بيع

(١٧) — جواهر الاكلیل — ثاني) الدين باكثر من القيمة أو التسمية فجميعه للموكل اذ لا يرجع للمعتدي على مال غيره (وان سال) أي طالب الوكيل (غرم التسمية أو) غرم (القيمة لسعة الموكل وان لا يباع الدين (ويصبر) الوكيل حتى يحل أجل الدين (ليقبضها) الوكيل ممن اشترى بالدين (ويدفع) الوكيل لموكله (الباقى) من الدين بعد أخذ القيمة أو التسمية (جاز) للموكل الرضا بما ساله الوكيل (ان كانت قيمته) أي الدين لو بيع وقت الـ و ال (مثلها) أي التسمية أو القيمة (فاقل) اذ ليس فيه ترك قليل حال لاخذ كثير مؤجل (وان أمر) الوكيل (ببيع سلعة) سمي لها ثمناً أم لا (فأسلمها) أي اسلم المأمور السلعة (في طعام) منع الرضا به لفسخ دين في دين وبيع طعام المعوضة قبل قبضه (أو غرم) المأمور (التسمية) أي الثمن الذي سماه الأمر للسلعة حالة ان كان سمي له (أو) أغرم (القيمة) ان لم يسم (واستوفى) أي استعمل (ب) بيع (الطعام) المسلم فيه (لاجله) أخذه المأمور عوضاً عما غرمه للأمر وان نقص عنها (عزم) المأمور (النقص) أي استمر عزمه عليه لانه قد عزم التسمية لعدم جواز بيعه قبل قبضه (ف) اذا حل أجله (بيع) الطعام المسلم فيه بعد قبضه من المسلم اليه فان ساوى ثمنه التسمية أو القيمة أولاً (و) ان زاد عليها (ف) الزيادة لك (يا أمر) (و) ان وكله على اقباض دين فاقبضه لمستحقه ولم يشهد عليه وأنكر مستحقه قبضه منه وحلف على عدمه (ضمن) الوكيل الدين (ان اقبض) الوكيل (الدين) لمستحقه (ولم يشهد) الوكيل شاهدين على اقباضه له وأنكر المستحق قبضه منه لتفريطه بترك الاشهاد عليه وظاهره ولو كانت العادة ترك الاشهاد عليه وهو كذلك على المشهور (أو) أي وضمن الوكيل ان (بكطعام) وعرض (نقداً) أي حالاً ومفعول باع (ما) أي عرضاً (لا يباع) عادة (به) أي كطعام (وادعى) الوكيل (الاذن) له من موكله في بيعه بكطعام (فتوزع) أي أنكره موكله اذ نه له في بيعه بذلك ولا بينة له عليه قال

الحطاب ولم يبين المصنف رحمه الله الذي يضمنه وهل ذلك مع قيام المبيع أو فواته والحكم في ذلك ان كان المبيع قائماً بخير الموكل في اجازة البيع وأخذ ما يبيع به أو نقضه وأخذ مبيعاً وان كان فات خيراً في أخذ ما يبيع به أو تضمن الموكل قيمته (أو) أى ضمن ان (أنكر) الوكيل (القبض) لما وكل على قبضه من ثمن أو مئمن أو دين (فقامت) أى شهدت (البينة) عليه بقبضه فادعى تلغه بلا تعد ولا تقربط أو دفعه لموكله (فشهدت) له بينة أخرى (بالتلف) أو الدفع الذي ادعاه فيضمن ولا تنفعه بينة التلف لتكذيبها بانكاره القبض (كالمدين) أى المدعى عليه يدين فينكر التدين فتشهد به البينة فيدعى الاقباض وتشهد به بينة أخرى فلا تنفعه لتكذيبها بانكاره التدين ويحكم عليه بدفعه لمن شهدت له البينة الاولى (ولو قال) الوكيل (غير المفوض) اليه في التصرف لموكله بأن وكله على شيء خاص كقبض دين أو ثمن أو مئمن ومفعول قال (قبضت) ما وكلت على قبضه (وتلف) ما قبضته بلا تعد ولا تقربط (يرى) الوكيل فلا يغير عوضه لموكله لانه أمينه (ولم يبرأ) الشخص (الغريم) الذي أقبض الوكيل ما كان عنده للموكل من دين أو ثمن أو مئمن أو ودية أو رهن لاحتمال كذب الوكيل وتواطئه مع الغريم في كل حال (الابينة) تشهد للغريم بمعاينه قبض الوكيل منه ما كان عنده للموكل (و) من وكل شخصاً على شراء شيء فاشتراه له ثم دفع له ثمنه ليدفعه للبائع فغاب عليه ثم ادعى تلغه قبل دفعه للبائع (لزم الموكل غرم الثمن) ولو ضاع من وكيله مراراً (الى أن يصل) الثمن (لربه) أى البائع ومحل لزوم الموكل غرم الثمن الذي ضاع من وكيله (ان لم يدفعه) أى ان لم يدفع الموكل الثمن (له) أى للوكيل قبل الشراء لانه انما اشترى على ذمة موكله فلا يبرأ من الثمن الا بوصوله للبائع فان كان دفعه له قبل شرائه وضاع فلا يلزمه غرمه لانه وكله على الشراء بمال معين فذهب وذمته لم تشتغل بشيء (وصدق) الوكيل بيمينه (في) دعوى (الرد) (١٣٠) أى دفع ثمن ما وكل على بيعه أو مئمون ما وكل على الشراء أو ما وكل على

أَوْ أَنْكَرَ الْقَبْضَ فَقَامَتِ الْبَيِّنَةُ فَشَهِدَتْ بَيِّنَةٌ بِالتَّلَفِ كَالْمَدِينِ وَلَوْ قَالَ غَيْرُ
الْمُفَوَّضِ قَبِضْتُ وَتَلَفَ بَرِيٌّ وَلَمْ يَبْرَأِ الْغَرِيمُ إِلَّا بَيِّنَةٌ وَلَزِمَ الْمُوَكَّلُ غَرَمَ الثَّمَنِ
إِلَّا أَنْ يَصِلَ لِرَبِّهِ إِنْ لَمْ يَدْفَعْ لَهُ وَصَدَّقَ فِي الرَّدِّ كَالْمُودَعِ فَلَا يُوْخَرُ لِلْإِشْهَادِ
وَلَا أَحْدَاوَكِيلَيْنِ إِلَّا سَتَبْدَأُ إِلَّا لَشَرْطٍ وَإِنْ بَعْتَ وَبَاعَ فَلَا وَلَّ إِلَّا
بِقَبْضٍ وَلَكَ قَبْضُ سَلَمَةٍ لَكَ إِنْ ثَبَتَ بَيِّنَةٌ وَالْقَوْلُ لَكَ إِنْ ادَّعَى الْإِذْنَ
أَوْ صِفَةً لَهُ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيَ بِالْثَمَنِ فَرَزَعْتَ أَنَّكَ أَمَرْتَهُ بِغَيْرِهِ وَحَلَفَ

قبضه من دين أو مودع أو
مرتهن أو واهب أو متصدق
قصر الزمان أو طال مفوضاً
كان أولاً (كلودع) بفتح
لدال يدعى رد الوديعة لمودعها
وينكره المودع فيصدق المودع
بالتفتح يمين الا أن يقبض
الوديعة ببينة للتوثق فلا
يصدق في الرد الا ببينة وحيث
كان الوكيل والمودع بالتفتح

مصدقين في دعوى الرد وطلب أحدهما يرد ما بيده للموكل أو المودع بالسكسر (فلا يؤخر) أى الوكيل والمودع كقوله
يا لتفتح رده اليه (الاشهاد) عليه أى ليس له أن يقول لا أرد حتى أشهد عليه اذ لا تقع له فيه (ولا حدالو كيلين الاستبداد) أى الاستقلال فيما
يفعله عن موكله دون اطلاع الوكيل الا بخلاف الوصيين (الا لشرط) من الموكل لا يستبد أحدهما فيتبع شرطه (وان) وكلت
شخصاً على بيع سلعة تم (بعث)ها لشخص (وباع)ها الوكيل لاخر (فلاول) من البيعتين هو اللازم والثاني بيع فضولى لا تنقل السلعة
للمشتري الاول بالبيع الاول في كل حال (الا) حال تلبس المشتري الثاني (بقبض) للسلعة من البائع الثاني فيمضى البيع الثاني ويرد
البيع الاول اذا لم يعلم البائع الثاني والمشتري منه البيع الاول والافهى للاول كذات الوليين (وان) دفعت لرجل مالا ووكلته على اسلامه
في سلعة موصوفة واسلمه فيها وحل اجل السلم وغاب وكيلك فـ (لك) يا موكل (قبض سلمه) أى الشيء الذى اسلم فيه وكيلك (لك)
في غيبة وكيلك ويرأ المسلم اليه بدفعه لك (أن ثبت ببينة) أن وكيلك اسلم فيه لك وليس للمسلم اليه الامتناع من دفعه لك لانك لم تسلمه
راس المال لان اسلام وكيلك كاسلامك (و) ان تصرف شخص في ملك غيره ببيع او شراء او نحو ذاك وادعى المالك اذن له فيه
وأنكر المالك الاذن فيه (فاقول لك) يا مالك في عدم الاذن له بالتصرف (ان ادعى) المتصرف (الاذن) منك له في التصرف
وانكرت الاذن تمسكاً بالاصل (او) ان وكلته في التصرف في مالك فتصرف وادعى (صفة له) أى التصرف وخالفته فيها بان باعه
وقلت له لم أمرك ببيعه بل برهنه مثلاً أو باعه بعرض أو طعام وقلت بل بنقد فقول لك واستثنى من قوله والقول لك فقال (الا ان) تدفع
ثمننا لشخص وتوكله على شراء سلعة به فيقبضه (ويشترى بالثمن) فالذى دفعته له عبداً مثلاً (فرزعت) يا موكل انك امرته (ب) شراء
(غيره) أى غير ما اشتراه الوكيل كثوب (وحلف) الوكيل على انك امرته بشراء ما اشتراه لا بشراء غيره فلقول قول الوكيل

وشبه في كون القول قول الوكيل فقال (كقوله) أي الوكيل (أمر) في (بيعه) أي الموكل على بيعه (عشرة) من الدراهم مثلاً (و) قد (أشبهت) العشرة أن تكون ثمة (وقلت) يا موكل أمرتك ببيعه (بأكثر) من العشرة كاثني عشر (و) قد (فات المبيع) فواتاً مصوراً (بزوال عينه) فالقول للوكيل بيمينه فان حلف برى لأنه مدعى عليه الضمان وان نكل حلف الآمر وغرم الوكيل اثنين وصرح بمفهوم فات فقال (أو لم يفت) ما باعه الوكيل (ولم يحلف) موكله على ما ادعاء فانقول قول الوكيل وهو يمين أولاً قولان (وان وكتته) أي مر يد السفة إلى جهة تجلب منها الجوارى (على أخذ) شراء (جارية) لك من تلك الجهة (فبعث بها) اليك (فوطئت) منك أو بمن زوجتها له (ثم قدم المأمور) من سفره (ب) جارية (أخرى وقال هذه) الجارية التي قدمت بها هي التي اشتريتها (لك و) الجارية (الأولى) التي بعثت بها (ودية) عندك (فان لم يبين) المأمور حين بث الجارية الأولى أنها ودية (وحلف) على أنها ودية (أخذها) أي الوكيل الجارية الأولى وترك لك الجارية الثانية التي قدم بها في كل حال (الآن تفوت) الجارية الأولى (بكولك) منك (أو تدبير) أو عتق ناجز أو كتابة فلا يأخذ في كل حال (الالبينة) تشهد للوكيل على ان الأولى ودية فيأخذها مع قيمة ولدها ان كان (ولزمك الأخرى) التي قدم المأمور بها (وان أمرته) بشراء جارية لك (بمائة) فاشترى جارية وأرسلها اليك ثم قدم (فقال أخذتها) أي اشترت الجارية التي أرسلتها (١٣١) اليك (بمائة وخمسين) فان لم تفت خيرت في أخذها) أي قبول الجارية التي أرسلها لك (بما) أي المائة

والخمسين التي (قال) الوكيل انه أخذها وأوردها للوكيل ولا شيء عليك ان كنت وطئتها (والا) أي وان فاتت بشيء مما تقدم (لم يلزمك المائة) التي امرته بالشراء بها ولو أقام بينة بشرائها بمائة وخمسين لتفريطه بعدم اعلامك حين ارسالها فكأنه تبرع لك بالخمسين التي زادها (وان دفعت دراهم لرجل وكتته على اسلامها في طعامه مثلاً لك

كقوله أمرت ببيعه بعشرة وأشبهت وقالت بأكثر وفات المبيع بزوال عينه أو لم يفت ولم يحلف وان وكتته على أخذ جارية فبعث بها فوطئت ثم قدم بأخرى وقال هذه لك والأولي ودية فان لم يبين وحلف أخذها الآن تفوت بكولك أو تدبير الألبينة ولزمك الأخرى وان أمرته بمائة فقال أخذتها بمائة وخمسين فان لم تفت خيرت في أخذها بما قال والا لم يلزمك المائة وان زدت دراهمك لزيغ فان عرفها ما مورك لزمك وهل وان قبضت تأويلان والا فان قبضها حلفت وهل مطلقاً أو لعدم المأمور ما دفعت الا جباراً في علمك ولزمته تأويلان والا حلف كذلك وحلف البائع وفي المبدأ تأويلان

فاسمها فيه وغاب المسلم اليه ثم (ردت دراهمك) أي ردها المسلم اليه (لزيغ) أي عيب اطلع عليه المسلم اليه فيها (فان عرفها) أي الدراهم (مأمورك لزمك) صدقته أم لا (وهل) لزمك ان لم تقبض المسلم فيه بل (وان) كنت (قبضت) المسلم فيه من المسلم اليه وهذا ما أول به ابن بونس المدونة أو انما لزمك ان لم تقبض المسلم فيه فان كنت قبضته فلا تلزمك ولا يقبل قول مأمورك عليك وعليه تأويلها بعض الشيوخ فيه (تأويلان) فيها لابن القاسم ان أمرت رجلاً ببيعك دراهم دفعتم اليه في طعام ففعل ثم أتى البائع بدراهم زائفة ليبدلها وزعم انها التي قبضها من مأمورك فان عرفها المأمور لزمته الاً مرأى نكرها أم لا لانه أمينه قال ابن بونس قيل ان معنى ذلك ان لم يقبض المسلم وأما لو قبضه فلا يقبل عليه قول الوكيل وذلك عندى سواء قبض الآمر المسلم أو لم يقبضه لانه أمينه (والا) أي وان لم يعرفها مأمورك (فان قبلها) أي مأمورك من المسلم اليه لتبدلها له وامتنعت من ابدلها (حلف) بآمره أو بغيره مفعوله في قوله ما دفعت الاجباراً في علمك (وهل) تحلف حلقاً (مطلقاً) عن التقييد بعدم مأمورك وهو ظاهر المدونة (أو) انما تحلف (ادم المأمور) وأما مع سره فلا تحلف اليه نحو أبو عمر ان ومفعول حلفت (ما دفعت الاجباراً في علمك) واذا حلفت كذلك (لزمته) أي لزمته الدراهم المأمور في الجواب (أو يلان والا) أي وان لم يقبلها المأمور والموضوع انه لم يعرفها (حلف) المأمور حلفاً (كذلك) أي مثل حلف الآمر في أن صيغته ما دفعت الاجباراً في علمي وبرىء (وحلف البائع) أي الآمر انه لم يعرفها من دراهمه وان لم يدفع له الاجباراً في علمه فان حلف برىء أيضاً لزم البائع (وفي المبدأ) بالتجليف من الآمر لانه صاحب الدراهم والمأمور لانه الذي باشر الدفع (تأويلان) قال ابن القاسم للبائع أن يحلف الآمر انه ما يعرفها من دراهمه وانما أعطاه الاجباراً في علمه

ثم تلزم البائع (وانعزل) الوكيل بموت موكله ان علم الوكيل موته اذ هو نائبه في التصرف في ماله وقد خرج عن ملكه وصار ملكا لوارثه فلا يتصرف فيه الا باذنه (والا) أى وان لم يعلم الوكيل بموت موكله وتصرف في المال بعده (ف) نفي مضى تصرفه وهو ظاهر المدونة وعليه حملها عامة الا شيئا وعدمه وهو قول ابن القاسم وحملها عليه بعضهم (تأويلان) ابن رشد اذا لم يعلم الوكيل بموت موكله أو عزله ولم يعلم بعزله فقبل انه معزول بنفس العزل أو الموت وهو قول ابن القاسم في كتاب الشركة من المدونة في الذي حجب على وكيله فقبض من غرمائه بعد عزله وهم لا يعلمون بذلك انهم لا يبرؤون بالدفع اليه وان لم يعلم هو بعزله (وفي عزله) أى انعزال الوكيل (بعزله) أى بعزل الموكل له (ولم يعلم) الوكيل بعزله فلا ينفذ تصرفه له بعده كما في شركة المدونة وعدم انعزاله حتى يعلم فينفذ تصرفه له بعده وقبل علمه به وهو لا ابن القاسم وأشهب (خلاف) في التمهيد (وهل لا تلزم) الوكالة الموكل ولا الوكيل فكل منهما حالها والرجوع عنها سواء وقعت باجرة أو جعل أو بلا أجر ولا جعل (أو ان وقعت باجرة) معلومة على عمل معين كتراليتها على تقاضى دين قدره كذا من فلان باجرة معلومة (أو جعل) معلوم على تقاضى دين من غير بيان قدره أو تعيينه (ف) الوكالة باجرة والوكالة بجعل (كهما) أى الاجارة في اللزوم بمجرد العقد والجماعة في عدم اللزوم بالمقدور وللزوم بالشرع للجعل لا للمجعل له (والا) أى وان لم تقع باجرة ولا جعل بان وقعت بغير عوض (لم تلزم) الموكل ولا الوكيل في الجواب (تردد) للمتأخرين في النقل عن المتقدمين والله أعلم (باب) في بيان أحكام الاقرار (يؤخذ المكلف) أى البالغ العاقل (بلا حجب) عليه في الماوضة بان كان حرار شيدا غير مفلس ولوزوجة أو مريضا في زائد الثلث وصلة يؤخذ (باقراره) أى (١٣٢) المكلف بلا حجب والظاهر انه نظري فيعرف بان خبره يوجب حكم صدقة على قائله فقط بلفظه أو لفظ نائبه فيدخل اقرار الوكيل ويخرج الانشآت كبعت وطلقت ونطق الكافر بالشهادتين ولازم الاخبار عنها بلفظ بعت وطلقت واسلمت ونحو ذلك والرواية والشهادة والقذف كقوله زبدان فانه وان أوجب حكما على قائله فقط فليس هو حكم مقتضى صدقه اه (فائدة) الاقرار والشهادة والدعوى اخبار والفرق بينهما ان الخبر ان كان حكمه قاصر على قائله فهو اقرار والا فان كان فيه نفع لفدعوى

وانعزل بموت موكله ان علم والا فتأويلان وفي عزله ولم يعلم خلاف وهل لا تلزم أو ان وقعت باجرة أو جعل فكهما والا لم تلزم تردد

باب

يؤخذ المكلف بلا حجب باقراره لاهل لم يكذب به ولم يثبتهم كالعبد في غير المال وأخرس ومريض ان ورثته أو بعده أو لملاطفه أو لمن لم يرثه أو لمجهول حاله كزوج علم بغضه لها أو جهل ورثته ابن أو بنون

الا
والا فشهادة (لاهل) أى صاحب الملك المقر به ولو حكما كحمل ومسجد وقطرة فلا يؤخذ المكلف بلا حجب بما أقربه لغير اهل كجبل وبحر وسبع (لم يكذب به) أى لم يكذب المقر له المقر في اقراره (ولم يثبتهم) أى المقر في اقراره يكذب لا كيد قرابة أو صداقة أو زوجية (كالعبد) غير المأذون يؤخذ باقراره في (غير المال) كجرح أو قتل عمدا لما يجب فيه قصاص أو حد كقذف وسرقة بالنسبة للقطع لا لغرم المسروق ونبه بقوله في غير المال على أن التفرقة بين المال وغيره شرعية يعنى ان الشرع حجب على العبد بالنسبة للمال فلا ينفذ تصرفه فيه ولم يحجب عليه بالنسبة الى نفسه في قتل أو جرح أو ما أشبههما فيؤخذ باقراره به وقد يجتمع الامران في شيء واحد فيؤخذ ببعض دون بعض كالسرقة في قطع ولا يغرم (و) كشخص (آخرس) فيؤخذ باقراره بما يفهم عنه من اشارة أو كتابة (و) كشخص (مريض) فيؤخذ باقراره بما لو زاد على ثلث ماله (ان ورثته) أى المريض (ولد) ذكر أو أنثى أو واد ابن اذا أقر (ا) قريب (أبعد) من الوالد سواء استحق الوالد جميع ماله كإبن أو بعضه كبنات (أو) أقر المريض (ا) صديق (ملاطف) أى معامل له معاملة جميلة فيؤخذ باقراره له ان ورثته ولد ومفهوم بعد وملاطف انه ان أقر لا جنبي غير ملاطف فيؤخذ باقراره وان لم يرثه ولد لعدم اتهامه فيه (أو) أقر مريض (لم يرثه) أى الشخص الموصى له لكونه من ذوى الارحام كخاله وابن امه فيؤخذ باقراره له ان ورثته ولد (أو) أقر المريض (ا) شخص (مجهول حاله) مع المريض المقر له هل هو قريبه وارثه أو غير وارثه فيؤخذ باقراره له ان ورثته ولد وشبهه في المؤاخذه بالاقرار يقال (ك) اقرار (ز.ج) ان زوجته فيؤخذ به ان (علم) أى ثبت (بغضه لها) أى الزوجة وان لم يرثه ابن (أو جهل) حاله معها (و) الحال انه ورثته (ابن) صغير أو كبير منها او من غيرها (او) ورثته (بنون)

ذكور وخدمهم ومعهما ناث وأمان ورثة ناث فقط فهو قوله الاتي ومع الاناث والعصبة قولان فيؤخذ باقراره لما مع البنين في كل حال (الا أن تنفرد الزوجة الجاهولة حاله معها) الولد (الصغير) ولو أنني قال ان قدرت بصغير بان لم يكن لغيرها من زوجاته ولد صغير ألغى اقراره لها سواء كان الكبير منها أو من غيرها أو منهما معا (و) في مؤاخذته باقراره لزوجه التي جهل حاله معها (مع) وجود (الاناث) من أولاد الزوج منها أو من غيرها أو منهما (والعصبة) له كأخيه أو عمه نظر البعدها عن الاناث وعدم المؤاخذة نظر القربا عن العصبة (قولان) وشبهه في القولين فقال (كأقراره) أي الاب (للولد العاق) له أي الخارج عن طاعته مع وجود ولد آخر باره ففي صحة اقراره لولده العاق نظر الكون العقوق صيره كالبعيد وبطلانه نظر المساواة للبار في ولديته قولان (أو) أقر (لامه) أي العاق التي جهل حاله معها ففي منعه نظر الكون عقوقه نزله منزلة العدم وجوازه نظر الولديته قولان قال ابن رشد وان الولد الكبير في الموضع الذي ترفع التهمة عن الاب في اقراره لها قاله لم يرفع التهمة وبطل اقراره على احدى الروايتين (أولان من لم يقر المقر له) بعضه (أبعد) من المقر له (و) بعضه الاخر (أقرب) منه كأقراره لاخته مع وجود أمه وعمه فليل صح نظرا لبعدها عن الام وقيل باطل نظر القربا عن العم (لا) يصح اقراره الى قريبه (المساوي) لغيره من أقارب به الذي لم يقر لهم كاحد بنين أو اخوين أو عمين (و) لا يصح اقراره لقريبه (الا قرب) للمقر من لم يقر له كأقراره لأمه مع وجود أخته ابن رشد ان أقر لوارث قربه منه كسائر الورثة أو أقرب من سائرهم سقط وشبهه في عدم اللزوم الذي أفاده بقوله لا المساوي والا قرب فقال (ك) قول المدعي عليه المنكر للمدعي (أخرى) بما تدعيه على (لسنة) مثلا (وأنا أقر) لك به فلا (١٣٣) بعد قوله هذا اقرار (ورجع) المدعي (لخصومه) ان قال اقضي المائة

الا أن تنفرد بالصغير ومع الاناث والعصبة قولان كأقراره للولد العاق أو لأمه أو لأن من لم يقر له أبعد وأقرب لا المساوي والأقرب كأخري لسنة وأنا أقر ورجع لخصومة ولزم لحمل ان وطئت ووضع لاقله والا فلا كثره وسوى بين توأمية الألبان الفضل بعلى أو في ذمتي أو عندي أو أخذت منك ولو زاد ان شاء الله أو قضى أو وهبته لي أو بعته أو وقفته أو أقرضتني أو ما أقرضتني أو ألم تقرضني أو ساكنني أو اتزنها مني أو لا قضيتك اليوم أو نعم أو بلى أو أجل جوابا لا ليس لي عندك أو ليست لي ميسرة

ومفهوم لاقله انه لو وضع لا كثر منه والحال انها توطأ فلا يلزم الاقرار له وهو كذلك وتعقب ابن عبد السلام وابن هارون قولهم لاقله بان حكم أقله حكم مازاد عليه من غير خلاف وصوبه ابن عرفة (والا) أي وان لم توطأ بان لم يكن لها زوج ولا سيد مرسل عليها (ف) يلزم الاقرار له ان وضعته (لا كثره) أي الحمل وهي أربع سنين أو خمس على الخلاف وان وضعته لا كثر فلا يلزم الاقرار له ولاقل منه يلزم بالا ولي فتحصل ان وضعه لاقل من ستة أشهر الخمسة أيام بدل على وجود يوم الاقرار قطعا ووضعها لا كثر من الخمس أو الاربع بدل على عدمه يوم الاقرار ووضعها فيما بينهما محتمل لها ولكن يحمل على الوجود اذا لا تحمل اضافته للزنا (وسوى بين توأمية) أي الحمل في قسمة ما أقر به ولو كان أحدهما ذكر والاخر أنثى في كل حال (الألبان الفضل) للذكر على الأنثى وبين صيغ الاقرار الصريحة بقوله (بعلى) كذا الفلان (أو في ذمتي) أو عندي كذا الفلان (أو أخذت) بضم التاء (منك) كذا ويلزمها ما أقر به ان لم يقل ان شاء الله بل (ولو قال) المقر عقب صيغة من هذه الصيغ (ان شاء الله) تعالى لان الاستثناء بالمشيئة لا يفيد في غير العين بالله (أو) قال من بيده شيء لمدعيه انت (وهبته لي أو بعته) لي فهو اقرار بملك المدعي ودعوى هبته أو بيعه لا تثبت الا ببينة أو اقرار من المدعي (أو) قال لمن طال به بدني (وفيته) فهو اقرار بانه تدين منه ودعوى التوفية تحتاج الى نينة أو اقرار من المدعي بها (أو) قال (أليس أقرضتني) ألما فهو اقرار قال ابن سحنون من قال لرجل أليس قد أقرضتني بالمال قال بلى أو نعم فجحده المقر المال فانه يلزمه (أو) قال (ما أقرضتني) أو قل (ألم تقرضني) فقال نعم أو بلى فيلزمه (أو) قال (ساكنني) لمن قال لمن عليك كذا فاقرار لازم (أو) قاله (اتزنها) بكسر الهمزة وشد الفوقية وسكون النون فعل أمر من الوزن (أو) قال له (لا قضيتك اليوم) فقد أقر ولزمته (أو) قال نعم أو بلى أو أجل جوابا لا ليس لي عندك فهو اقرار لازم (أو) قال له (ليست لي ميسرة)

فأقرار ابن شاس اذ قال له اقضني العشرة التي لي عليك فقال ليست لي ميسرة أو أرسل رسولك يقبضها أو انظرني بها فكله أقرار اذ كانه قال نعم وساله المساهلة أو الصبر أو امره باتزانها أو ادعى العسر (لا) يلزم الاقرار بقول الشخص (أقر) بضم الهمزة وشد الراء بكذا فلان ابتداء أو جوابا لمن قال لي عليك كذا لا نعم وعد قال ابن غازي لا النافية من كلام المصنف ومراعاة من قال أقر بصينة المضارع المثبت لم يلزمه اقرار ولم أجده هذا الفرع هكذا لاهل المذهب وانما رأيته في وجيز الغزالي لو قال أنا أقر به فقبل انه اقرار قيل وعد بالاقرار والذي في مفيد الحكم لابن هشام أن من قال أنا اقر لك بكذا على اني بالخيار ثلاثا في التماضي والرجوع عن هذا الاقرار لزمه الاقرار ما لا كان الذي أقر به أو طلاقا هـ (أو) اي ولا يلزم الاقرار بقوله (على أو على فلان) جوابا لمن قال لي عليك كذا فمن قال لرجل لي عليك عشرة دراهم فقال على أو على فلان حلف ولا شيء عليه وعلى أصل سنحون ان قال لك على كذا أو على فلان لزمه دون فلان (أو) أي ولا يلازمه الاقرار ان قال لمن قال له لي عليك مائة (من أي ضرب) أي نوع (تأخذها) أي المائة التي ادعيت بها على (ما أبعدك) ما تعجبية وأبعد بفتح الهمزة والعين فعل تعجب أي شيء عظيم صيرك بعيدا (منها) أي المائة (وفي) كوف قوله (حتى ياتي وكيلي وشبهه) أي الوكيل كغلامي (أو) قوله (اتزن اوخذ) جوابا لمن قال له اقضني المائة التي لي عليك اقرارا وهو قول سنحون وليس باقرار لا نه لم ينسب ذلك لنفسه وهو قول ابن عبد الحكم (قولان) فان زاد مني عقب اتزن اوخذ فقال ابن عبد الحكم لزمه الاقرار لنسبته لنفسه (ك) قوله (لك على الف) مثلا (فيما علم) او اعتقد (واظن) او فيما ظننت او حسبت اورايت (او علمي) او اعتقادي فقال سنحون اقرار وقال ابن المواز وابن عبد الحكم هو شك وليس باقرار قياسا على الشهادة ورده سنحون بان الشك لا اثره في الاقرار (١٣٤) (و) ان قال فلان علي الف من ثمن خمر او خنزير او مائة او حرفنا كره المقر له بانه

لَا أَقْرَأُ عَلَى أَوْ عَلَى فَلَانَ أَوْ مِنْ أَى ضَرْبٍ تَأْخُذُهُمَا مَا بَعْدَكَ مِنْهَا وَفِي حَتَّى يَأْتِيَنِي وَكَيْلِي وَشِبْهِهِ أَوْ أَتَزَنُ أَوْ خُذْ قَوْلَانِ كَلَّاكَ عَلَى أَنِّي فِيهَا أَعْلَمُ أَوْ أَظُنُّ أَوْ عَلِمْتُ وَلَزِمَ أَنْ تُؤَكِّرَ فِي أَلْفٍ مِنْ ثَمَنِ خَمْرٍ أَوْ عَبْدٍ وَلَمْ أَقْبِضْهُ كَدَعَوَاهُ الرَّبَّ وَأَقَامَ بَيِّنَةً أَنَّهُ رَكَابُهُ فِي أَلْفٍ لِأَنَّهُ أَقَامَهَا عَلَى أَقْرَارِ الْمُدْعَى أَنَّهُ لَمْ يَقَعْ يَدُنْهَا إِلَّا الرَّبُّ أَوْ اشْتَرَيْتُ خَمْرًا بِأَلْفٍ أَوْ اشْتَرَيْتُ عَبْدًا بِأَلْفٍ وَلَمْ أَقْبِضْهُ أَوْ أَقَرَرْتُ بِكَذَا وَأَنَا صَبِيٌّ كَأَنَّا مُبْرَسَمٌ إِنْ عَلِمَ تَقَدُّمُهُ

من قرض او بيع صحيح (لزم) الاقرار (ان نوكر) المقر (في) سبب ترتب (الف) في ذمته اقرار بها وقال عقبه (من ثمن خمر) او خنزير او مائة او نحوها مما لا يصح بيعه ونا كره المقر له (وقال) من قرض او من ثمن عبد او نحوه مما يصح بيعه فيلزمه الاقرار ويعد نادما بعد اعترافه بتعمير

ذمته ومعقباله بما يرفعه (أو) اي ولزم الاقرار ان قال علي الف من ثمنه (عبد) ونحوه مما يصح بيعه ابتعته منك (ولم اقبضه) أو اي العبد منك ويعد قوله لم اقبضه ندما وتعقبا للاقرار بما يرفعه (ك) اقراره بألف و (دعواه) اي المقر عقبه (الربا) بينه وبين المقر في الالف (واقم) المقر (بينة انه) اي المقر له (راباه) اي رابى المقر (في الف) فتلزمة الالف التي اقربها على الاصح لعدم التعيين (لا) تلازمه الاب (ان اقامها) اي اشهد المقر البينة (على اقرار المدعي) (بانه) اي الشأن (لم يقع بينهما) اي المدعي والمدعى عليه (الا الربا) وحيث يلزم الاصل قول واحد (أو) اي ولا يلزمه الاقرار فان قال (اشتريت) خمر بألف ابن عبد الحكم لو قال اشتريت خمر بألف درهم لم يلزمه شيء ولا نه لم يقر ان له عليه شيئا (أو) قال (اشتريت عبدا بألف ولم اقبضه) وعلل بان الشراء المجرد عن القبض لا يوجب عمارة الذمة بالثمن وفيه بحث لا يخفى وكان صاحب البحث يشير الى ما تقرران ضمان المبيع الصحيح الحاضر الذي لاحق توفيقه فيه ولا عهدة ثلاث ولا شرط خيار ينتقل للمشتري بمجرد العقد لكن تقدم انه اذا تنازع المتبايعان فيمن يدا بال تسليم لما في يده ان يجبر المشتري على تسليم الثمن ولا فخذ اية تقتضى قبول قوله في عدم القبض (أو) اي ولا يلزمه الاقرار ان قال اقررت لك بكذا اي الف مثلا (وأنا صبي) ولكن في نوازل سنحون من قال لرجل كنت غصبتك الف ديناروا ناصبي لزمه ذلك وكذا لو قال كنت اقررت لك بالف دينار وأنا صبي ابن رشد قوله غصبتك الف ديناروا ناصبي لا خلاف في لزومه لان الصبي يلزمه ما فسد وكسر وقوله كنت اقررت لك بالف وأنا صبي يخرج على قولين احدهما انه لا يلزمه اذا كان كلامه نسقا وهو الاصح وعليه قوله في المدونة طلقك وأنا صبي انه لا يلزمه والثاني انه يلزمه وان كان كلامه نسقا لا نه يهتم ان يكون استدرك ذلك وصله بكلامه اي يخرج عمال اقر به وشبهه في عدم اللزوم فقال (ك) قوله اقررت لك بألف و (أنا صبي) فلا يلزمه الاقرار (ان علم تقدمه) اي البرسام الذي هو نوع من الجنون (أو) اي المقر

فان لم يعلم تقدمه له لزومه اقراره (أو) أي ولا يلزمه الاقرار (أقر) بشيء فلان طلب منه اعارته أو بيعه أو هبته (اعتذارا) للطلب حتى لا يمكنه منه سمع أشهب من اشترى مالا فستل الاقالة فقال تصدقت به على ابني ثم مات الاب فلا شيء (لا) بن هذا (أو) أي ولا يلزمه الاقرار ان (أقر بقرض) من زيد مثلاً (شكراً) له بان قال أقرضني زيدا لقا ووسع على حتى وفيته جزاءه الله تعالى خير افلا يلزمه (على الاصح) وكذا على وجه الذم كأقرضني فلان وأسأ معاملة حتى وفيته (و) ان أقر بدين من بيع أو قرض وقال انه مؤجل لم يحل أجله (قبل أجل مثله) أي الدين الذي أقر به اذا كان (في بيع) وأنكر البائع التأجيل فلا يلزمه دفعه حتى يحل أجله (لا) يقبل أجل مثله اذا ادعاه (في قرض) ويحلف المقر له ويأخذه حالاً لان الاصل فيه الحلول ومحوه لا بن الحاجب وابن عبد السلام وانكره ابن عرفة قائلاً لا أعرفه لغير ابن الحاجب ولا فرق بين القرض وغيره بل قبوله في القرض أولى لان الغالب في البيع والنقد وغالب القرض التأجيل قال الخطاب ما ذكره ابن عرفة صحيح لا شك فيه وما ذكره ابن الحاجب والمصنف انما يأتي على أصل الشافعية من الاصل في القرض الحلول (و) قبل من المقر بالمشبهة عا طفا عليهم اشياء معينة بان قال لفلان على ألف ودرهم (تفسير ألف في ك) قوله لفلان على (ألف ودرهم) أو ريضة أو رغبة أو وفاة أو عبودية يلزمه ما يفسر به لا غيره ولا يكون المعطوف المعين مفسر للمعطوف عليه المبهم سواء فسر بما اعتيد أم بغيره وفي كتاب ابن سحنون اذا قال لفلان على عشرة ونصف درهم ولم يبين العشرة فله عشرة دراهم ونصف درهم انظر الجواهر (و) ان أقر بشيء مخرجا بعضه نسقا بلا فصل قبل اخر اجته كقوله لفلان عندى (خاتم فضه لى) أو جبة بطائنها إلى أوسيف غمده لى اذا ناله (نسقا) أى متصلاً بلا تراخ فان لم يقله نسقا فلا يقبل قوله لى (نلا) اخراج بعض ما أقر به (في غصب) كقوله غصبت هذا الخاتم من فلان وفصه لى (فى) قبول اخر اجته (١٣٥) وهو قول أشهب ومن واقفه وعدمه وهو

قول ابن عبد الحكم (قولان)
قال الخطاب كذا ذكرهما في توضيحه وكأنه لم يقف على المسألة في المدونة ونصها من أقرانه غصب هذا الخاتم ثم قال وفصه لى فلا يصدق الا ان يكون كلامه نسقا اه (لا) يقبل تفسيره ما أبهمه في صيغة اقراره (بجذع وباب فى) قوله لفلان (من

أَوْ أَقْرَأَ عَتْدَارًا أَوْ بَقْرَضٍ شُكْرًا عَلَى الْأَصَحِّ وَقَبْلَ أَجَلٍ مِثْلِهِ فِي بَيْعٍ
لَا قَرْضٍ وَتَفْسِيرُ أَلْفٍ فِي كَأَنْبٍ وَدِرْهَمٍ وَخَاتَمٍ فَصَّهُ لِي نَسَقًا لِأَنِّي غَصَبْتُ
قَقَوْلَانٍ لَا يَجْزِعُ وَبَابٌ فِيهِ مِنْ هَذِهِ لَدَارٍ أَوْ الْأَرْضِ كَفَى عَلَى الْأَحْسَنِ
وَمَا لِي نَصَابٍ وَالْأَحْسَنُ تَفْسِيرُهُ كَشَى وَكَذًا وَسَجَنَ لَهُ وَكَمَشَرَةٍ وَنَيْفٍ
وَسَهْطٍ كِمَاثَةٍ وَشَيْءٍ وَكَذَا دِرْهَمًا عَشْرُونَ وَكَذَا وَكَذَا أَحَدًا وَعَشْرُونَ
وَكَذَا كَذَا أَحَدًا عَشَرَ وَبِضْعٍ

هذه الدار أو الارض) الى هذا رجع سحنون عن قوله أو لا يقبل وشبهه في عدم القبول فقال (ك) تفسيره المبهم بجذع أو باب مع تعبيره بلقظ (فى) بدل من بان قال لفلان فى هذه لدار أو الارض ثم فسر به بجذع أو باب فلا يقبل (على الاحسن) عند المصنف (و) وقال لفلان على (مال) لزومه (نصاب) للزكاة من ما أهل المقر من ذهب او ورق قال ابن عبد السلام هذا هو الاشهر في المذهب وقيل نصاب السرقة اذ فيه القطع وبه يحل البضع وقال ابن القصار لا نص عن مالك رضى الله تعالى عنه والذي يوجب النظر الثاني (والاحسن) عند الابهري وغيره (تفسيره) أى المال المقر به وقبول ما فسر به ولو بقيراط أو جبة ويحلف على ما فسر به ان خالفه المقر له وشبهه في التفسير فقال (ك) اقراره (بشيء) لفلان فيقبل تفسيره ولو باقل الاشياء (و) كآقراره (كذا) لفلان ابن عبد السلام فيقبل تفسيره بواحد كامل لا بجزء (و) ان امتنع المقر من تفسيره ما يلزمه تفسيره (سجن) المقر (له) أى التفسير المازرى فان امتنع من التفسير سجن حتى يفسر (و) كآقراره (مشرة ونيف) ما بين العقدين فيفسره بما شاء ويقبل ولو بدرهم او دانق (وسقط) ما يحتاج الى التفسير من لفظ شيء أو كذا ونيف (فى) قوله لفلان عندى (مائة وشيء) أو كذا أو نيف قال ابن الماجشون من أقر بمشرة دنانير وشيء أو بمائة دينار وشيء ثم مات ولم يسأل فالشيء ساقط ويلزمه ماسمى ويحلف المطلوب (و) لو قال لفلان عندى (كذا درهم) لزومه (عشرون درهما) لان المفرد المنصوب انما يميز العشرين والتسعين وما بينهما من العقود والاصل براه الذمة فلا تشتغل بالبحقق وهو العشرون هنا (و) لو قال لفلان عندى (كذا وكذا) لزومه احد وعشرون لان العدد المعطوف من احد وعشرين الى تسعة وتسعين والحق هنا احد وعشرون (و) لو قال لفلان عندى (كذا كذا) لزومه (احد عشر) لانه اول العدد المركب فهو الحق وهذا ظاهري فمن يعرف العربية ويقصدها بكلامه سحنون لا اعرف هذا التفصيل ويرجع فيه الى العرف (و) لو قال له على (بضغ)

بكسر الموحدة من الدرهم لثمة ثلاثة لأنها اقل البضغ اذهو معها الى تسعة (أو) قال له عندي (درهم) لزمه (ثلاثة) لأنها اقل
الجمع (و) لوقال له على درهم (كثيرة) لزمه اربعة لأنها اول مراتب الكثرة فهي المحققة والزائد عليها مشكوك فيه والاصل براءة
الذمة فلا تشتغل بمشكوك فيه (و) لوقال له عندي درهم (لا كثيرة ولا قليلة) لزمه (اربعة) حملا للكثرة المنفية على ما زاد على اول
مراتبها فعدا للتناقض (و) لوقال له على (درهم) لزمه الدرهم (المتعارف) عند الناس باطلاق الدرهم عليه (والا) اي وان لم
يوجد درهم متعارف (ف) يلزمه الدرهم (الشرعي) فان كان في البلد درهم مختلف الوزن والجودة فيحمل كلام المقر على أقلها
وزنا وصفة فان خالفه المقر له حلف (و) لوقال له على درهم مغشوش أو ناقص (قبل) منه (غشه ونقصه ان وصل) المقر قوله لمغشوش
أو ناقص بصيغة اقراره فلا يلزمه درهم خالص من الغش ولا كاهل الوزن وان لم يصله فلا يقبل ويؤخذ بما أقر به خالصا كامل الوزن
قاله ابن الموارزقة في التوضيح (و) لوقال له على (درهم مع درهم أو) درهم (تحت) درهم (أو) درهم (فوقه) درهم (أو) درهم
(عليه) درهم (أو) درهم (قبله) درهم (أو) درهم (بعده) درهم (أو) درهم (و درهم أو) درهم (ثم درهم) لزمه (درهمان)
في كل صورة من هذه الصور (وسقط) الدرهم أي لا يلزم المقر (في) قوله علي درهم (لا) أي ليس له على درهم (بل) له على
(ديناران) أو بل دينار والمعنى ان من أقر بشئ ثم نقاه بلا واضرب ببل الى أعظم منه سقط الاقرار الاول وثبت الثاني (و) لوقال له على
(درهم درهم) ذا كرا الدرهم مرتين (١٣٦) باضافة الاول للثاني أو توكيده به (أو) قال له علي درهم (بدرهم) لزمه

أَوْ ذَرَاهِمُ ثَلَاثَةٌ وَكَثِيرَةٌ أَوْ لَا كَثِيرَةٌ وَلَا قَلِيلَةٌ أَوْ أَرْبَعَةٌ وَدِرْهَمٌ مُتَعَارَفٌ
وَالْأَفْشَرُ عِيٌّ وَقَبِيلُ غَشٍّ وَنَقْصُهُ إِنْ وَصَلَ وَدِرْهَمٌ مَعَ دِرْهَمٍ أَوْ تَحْتَهُ أَوْ
فَوْقَهُ أَوْ عَلَيْهِ أَوْ قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ أَوْ فِدِرْهَمٍ أَوْ تَمَّ دِرْهَمٌ دِرْهَمَانِ وَسَقَطَ فِي
لَا بَلَّ دِينَارَانِ وَدِرْهَمٌ دِرْهَمٍ أَوْ بَدِرْهَمٍ دِرْهَمٌ وَحَلَفَ مَا أَرَادَ هُمَا كَيْ شَهَادٍ
فِي ذِكْرِ مِائَةٍ وَفِي آخِرِ مِائَةٍ وَمِائَةٍ وَمِائَتَيْنِ الْآكْثَرُ وَجَلُّ الْمِائَةِ أَوْ قُرْبُهَا
أَوْ نَحْوُهَا الثَّلَاثَانِ فَأَكْثَرُ بِالْاجْتِهَادِ وَهَلْ يَلْزَمُهُ فِي عَشْرَةٍ فِي عَشْرَةِ عَشْرُونَ
أَوْ مِائَةٍ قَوْلَانِ وَثَوْبٌ فِي صَنْدُوقٍ وَزَيْتٌ فِي جَرَّةٍ وَفِي لُزُومٍ ظَرْفُهُ قَوْلَانِ
لَا دَابَّةٌ فِي اصْطَبِلٍ وَأَلْفٌ إِنْ اسْتَحْلَ أَوْ أَعَارَنِي لَمْ يَلْزَمْ كَأَنْ حَلَفَ فِي غَيْرِ
الدَّعْوَى أَوْ شَهِدَ فَلَا نَّ غَيْرُ الْعَدْلِ

(درهم) واحد في كل من
الصورتين. (وحلف) المقر
(ما أرادهما) أي الدرهمين
معا باقراره لاحتمال الاولى
حذف العاطف والثانية باء
المصاحبة والمعية وشبه في لزوم
واحد والحلف فقال (كاشهاد)
على نفسه (في ذكر) أي وثيقة
(بمائة) لم يزيد (و) اشهاد على
نفسه في ذكر آخر (بمائة) لم يزيد
أيضا والمائة ان مستوية ان صنفها
وصفة وسببا فتلزمه مائة واحدة
ويحلف على الاخرى ان دعاها
المقر له فان اختلفت انوما أو صفة

أو سببا الزمة معا (و) لو أشهد على نفسه لفلان (بمائة) في زمن (و) أشهد له في زمن آخر (بمائتين) لزمه (الاكثر) وهذه
فقط سواء تقدم أو تأخر وقال اصبح ان تقدم الاكثر لزمه الجميع وان تقدم الاقل لزمه الاكثر فقط (و) لوقال له على (جل المائة أو قريب
أو نحوها) لزمه (الثلاثان) منها (فأكثر) منهما (بالاجتهاد) من الحاكم (وهل يلزمه) أي المقر (في) قوله له على (عشرة في عشرة عشرون)
وهذا أقرب لعرف العامة الذين يريدون بفهمي مع (أو يلزمه مائة) في الجواب (قولان) قال ابن عبد السلام ان كان المقر من أهل
العلم يتصرّفه العبد فيذبحني ان يلزمه ما يخرج الضرب ولا يقبل منه غيره وفي الزامه ذلك اذا تكلم مع عامي نظر (و) لوقال عندي لفلان
(ثوب في صندوق أو زيت في جرة) لزمه الثوب والزيت (وفي لزوم ظرفه) وهو الصندوق والجرة هذا قول سحنون وابنه وجماعة وعدم
لزومه وهو لابن عبد الحكم (قولان) في كل من الفرعين (لا) يلزمه الا اصطبل في قوله لفلان عندي (دابة في اصطبل) قال ابن غازي أشار
به ليقول المقرافي واقفوا ناعلي انه اذا قال له عندي دابة في اصطبل أو نخلة في بستان فان الظرف لا يلزمه (و) لوعلى اقراره على شرط
كقوله له على (الف ان استحل) بها فقال استحلها (أو) قال له على الف (ان أعارني) ثوبه مثلا فاعاره (لم يلزم) الا لف المقر لا نه يقول
ظننت انه لا يستحلها أي يعينني وشبهه في عدم اللزوم فقال (ك) قوله له على الف (ان حلف) فحلف فلا تزمه اذا كان ذلك في غير الدعوى
عليه بذلك بان كان ابتداءً لا نه يقول ظننت انه لا يحل باطلا ومفهوم في غير الدعوى انه اذا كان فيها وحلف لزمه (أو) قال له على الف
ان (شبه) له (فلان) فشبه له فلا يلزمه قال ذلك الامام رضي الله تعالى عنه وقيدته ابن القاسم رحمه الله تعالى بما اذا شهد (غير العدل)

قال وأما العدل فتقبل شهادته عليه (و) لوقال لفلان عندى (هذه الشاة أو هذه الناقة لزمته) أى لزمته المقر (الشاة) التى أقربها أولا (وحلف) المقر (عليها) أى الناقة انها ليست للمقر له وظاهره سواء ادعى المقر له أو كلاهما بقى المقر على أقراره ورجع عنه وحلفه واضح اذ ازال شكه واما على بقائه عليه فكيف يحلف ان الناقة ليست للمقر له ولذا قال فى توضيحه فيما قالوه نظر لا يخفى ولوقدم الناقة بان قال له هذه الناقة أو هذه الشاة لزمته الناقة بلايين (و) لوقال هذا الثوب أو العبد مثلا (غصبته من فلان) كزيد ثم قال (لا) أى لم أغصبه من زيد (بل) غصبته (من) شخص (آخر) معين كعمرو (فهو) أى المقر به (ل) الشخص (الاول) منهما لا قراره له به أو لا وبينهم فى اخراجه عنه ثانيا (وقضى) للشخص المقر له (للتانى بقيمته) أى المقر به ان كان مقوما وبمثله ان كان مثليا على المعروف من مذهب ابن القاسم ولا يمين عليهما أى المقر له أولا والمقر له ثانيا (و) لوقال (لك) عندى (أحد ثوبين) معينين أو إحدى هاتين الامتين أو الشاتين (عين) أحدهما للمقر له لاحتمال لفظه الا بهام والشك فان عين أحسنهما أخذ المقر له بلا يمين وكذا ان عين أدناهما وصدقه المقر له وان خالفه حلف المقر وصدقه له وان نكل حلف المقر له وأخذ الاعلى (والا) أى وان لم يمين المقر ببقى على شكه (فان عين المقر له أجودهما حلف) عند ابن القاسم وان عين الادنى أخذه دون يمين (وان قال) المقر له (لا أدري) عين ثوبى منهما (حلفا) أى المقر والمقر له (على نفى العلم) منهما بعين المقر به (واشتركا) أى المقر والمقر له فى الثوبين بالنصف ونكولهما أو نكول أحدهما كحلفهما (والاستثناء هنا) أى فى صيغ الاقرار (ك) الاستثناء فى صيغ (غيره) أى الاقرار كالطلاق والعق فى كونه باحدى أدوات مخصوصة وشرط اتصافه والنطق به وان سرا (١٣٧) وقصده وعدم استغراقه قال ابن شاس اذا

استثنى من الاقرار ما لا يستغرق صح كقوله له على عشرة الاتسعة فيلزمه واحد خلافا لعبد الملك وعلى المشهور لوقال له على عشرة الاتسعة الا ثمانية لزمه تسعة لان الاستثناء من النفى اثبات كما انه من الاثبات نفى (وصح) الاستثناء بما يدل عليه عرفا ولو خالف اللغة بعدم ادائه لغة كقوله (له) أى زيد مثلا هذه (الدار) التى فى

وهذه الشاة أو هذه الناقة لزمته الشاة وحلف عليها وغصبته من فلان لا بل من آخر فهو للأول وقضى للتانى بقيمته ولك أحد ثوبين عين والأفان عين المقر له أجودهما حلف وان قال لا أدري حلفا على نفى العلم واشتركا والاستثناء هنا كغيره وصح له الدار والبيت لى وبغير الجنس كالف الأعبداً وسقطت قيمته وان أبرأ فلانا ماله قبله أو من كل حق أو أبرأه برىء مطلقاً ومن القذف والسرقه فلا تقبل دعواه وان بصك الأبيينة أنه بعدة وان أبرأه مماً معه برىء من الأمانة لا الدبن

(١٨ — جواهر الاكليل — ثانى) حوزى (والبيت) الثلاثى منها (لى) فمن أقر بدار فى يده انها لفلان الا بيتا معلوما فانه لى قبل استثنائه (و) صح الاستثناء (بغير الجنس) المستثنى منه (ك) قوله لفلان على (ألف الاعبدا) فيوصف ويقوم وتطرح قيمته من ألف ولذا قال (وسقطت قيمته) أى العبد من الاب وفهم منه ان قيمته أقل من الاب والاك كان استثناء مستغرقا لا يتأتى اسقاطه واختار بعض الخذاق لغو الاستثناء من غير الجنس وعده نادما (وان أبرأ) الرشيد غير الحجيور (فلانا) كناية عن علم شخص كزيد (مما) أى كل حق ثبت (له قبله) بكسر القاف أى جهة المبرأ بفتح الراء برىء مطلقا (أو) أبرأه (من كل حق) له قبله برىء مطلقا (أو أبرأه) ولم يذكر المبرأ منه بان اقتصر على قوله أبرأتك (برىء) ابراء (مطلقا) عن التقييد بنوع من الحقوق المالية (و) برىء (من) الحقوق البدنية أيضا مثل حد (القذف) والقصاص فى نفس او طرف اذا لم يبلغ الامام وأبلغه واراد المقدوف السترة على نفسه لا الشفقة على قاذفه (و) برىء (من) الحقوق المالية التى يفوتها الا تلاف كغرم مال (السرقه) لا قطعها لانه حق لله تعالى لا للمسرورق ماله وان أبرأه بصيغة مامر ثم ادعى المبرأ بكسر على المبرأ بالفتح بحق نسيه او لم يعلمه حين البراء او ادعى ان ابراءه انما كان مافيه الخصومة وهذه غيره (فلا تقبل دعواه) ان لم يات بصك بل (وان) أنى (بصك) أى وثيقة مكتوبة على المبرأ بالفتح بما ادعى به عليه فى كل حال (الا) ان يأتى (ببيينة) تشهد (انه) أى الحق المدعى به تجدد على المبرأ بالفتح (بعده) أى البراء فتقبل دعواه (وان أبرأه مماً معه برىء من الأمانة) ودعيه كانت او قرأها (لا) ببرأ (من الدين) قال ابن غارى سكنت عن لفظ عندو على وقال المازرى اذا قال مالى قبله حق حمل على انه أبرأه من سائر الحقوق كانت ديو نافى ذمته أو امانة عنده واذا قال مالى عنده حق فالامر عندنا كذل لك خلافا لابي حنيفة رضى الله تعالى عنه الذى خصه بالامانات وان قال مالى عليه حق فقال سحنون يعم

الامانة والدين وقال ابنه يخص المضمون كالدين والعارية المضونة والله سبحانه وتعالى أعلم (فصل) في بيان أحكام الاستلحاق وهو الاقرار بالنسب وأفرده بترجمة لا يختصامه بأحكام (انما يستلحق الاب) قال ابن انقاسم اذا أقر رجل بابن جازا قراره ولحق به صغيرا كان أو كبيرا أنكر الابن أو أقر وانما يستلحق الاب (بمحول النسب) فيها مال لك من ادعى ولدا لا يعرف كذبه فيه لحق به (ان لم يكذبه) أي الاب في استلحاقه (العقل لصغره) أي الاب عمن استلحقه وعبر ابن شاس بالحس بدل العقل (أو) لم تكذبه (العادة) لكون المستلحق بكسر الحاء لم يدخل البلد الذي ولده المستلحق بفتحها (أو) لم يكذبه (الشرع) كاستلحاق معروف الذنب (و) ان (لم يكن) المستلحق بالفتح (رقا لمكذبه) أي المستلحق بالكسر في استلحاقه فان كان رقا لمكذبه فلا يصدق في الظاهر في استلحاقه لا تهامه برفع ملك مال كنهه (أو) أي لم يكن (مولى) بفتح الميم أي عليه ولاء بالعتق لمكذبه فان كان مولى لمكذبه فلا يصدق في الظاهر لا تهامه برفع الولاء عنه (لكنه) أي المستلحق بالفتح (يلحق به) أي المستلحق بالكسر في الصورتين في الباطن اذا لا يمنع كونه بالنسب استلحقه ومولى لعتقه أو رقا لكه ويلحق بمحول النسب مستلحقه ان صغر بل (ان كبر) بكسر الواو حدة أي كان بالغ حين استلحاقه ويلحق بمحول النسب مستلحقه ان كان حيا بل (أو) أي وان (مات) المستلحق بالفتح فيها من نفى ولدا بلعان ثم ادعاه بعد موته عن مال فان كان له ولد ضرب الحد ولحق به وان لم يترك ولدا فلا يقبل قوله لانه يتهم في ميراثه ويحد ولا يرثه (و) اذا (١٣٨) استلحق ميتا (ورثه) أي المستلحق بالكسر المستلحق بالفتح (ان ورثه) أي

المستلحق بالفتح (ابن) الخطاب ظاهره ان هذا الشرط انما هو في ارثه منه وما نسبته فلاحق به وان لم يرثه ابن وهو كذلك كما صرح به أبو الحسن في كتاب اللعان (أو) باعه (أي المستلحق بالكسر المستلحق بالفتح على انه عبده ثم استلحقه لحق به) (ونقض) أي فسخ بيعه فيرد المستلحق ثمنه (ورجع) مشتريه على بائعه (بنفقته) أي المستلحق بالفتح (ان لم تكن له خدمة على الارجع

(فصل) انما يستلحق الاب بمحلول النسب ان لم يكذبه العقل لصغره أو العادة ان لم يكن رقا لمكذبه أو مولى لكن يصدق به وفيها أيضا يصدق وان اعتقه مشتريه ان لم يستدل على كذبه وان كبر أو مات وورثه ان ورثه ابن أو باعه ونقض ورجع بنفقته ان لم تكن له خدمة على الارجع وان ادعى استيلادها سابقا فقولان فيها وان باعها فولدت فاستلحقه لحق ولم يصدق فيها ان اتهم بمحبة أو عدم ثمن أو وجاهة ورد ثمنها ولحق به لو كد مطلقا وان اشترى مستلحقه والملك لغيره عتق كسأه ردت شهادته وان استلحق غير ولد لم يرثه ان كان وارثا والا

عند ابن يونس من الخلاف وان كانت له خدمة أقربهم المبتاع أو ثبتت فلا يرجع بنفقته (وان) باع أمة بلا ولد ثم (ادعى) خلاف بائعها (استيلادها) أي استيلاذ الأمانة التي باعها (أو) ولد (سابق) منه على بيعها (ف) نفي قبول قوله ونقض بيعها وعدمها (قولان) منصومان (فيها) أي المدونة (وان باعها) أي الأمانة (فولدت) عند مشتريها لا قبل من أقصي مدة الحمل أربع سنين أو خمس (فاستلحقه) البائع بان قال هو ابنه (لحق) به (ولم) الأولي لا (يصدق) بائعها (فيها) أي الأمانة التي باعها واستلحق ولدها فصارت أم ولده (ان اتهم) فيها (سبب) (محبة) منه لها (أو) سبب (عدم) بفتح العين والدال أي فقد (ثمن) لها من يده بانفاقه مثلا بعد قبضه من مشتريها (أو) سبب (وجاهة) أي جمال وحسن (ورد) بائعها ثمنها لمشتريها لا اعترافه بانها أم ولد لا تباع (ولحق به الولد) الذي استلحقه لحوقا (مطلقا) عن التقيد بعدم اتهامه فيها بشيء مما تقدم أو بعدم عتقها أو بحياة الولد (وان) استلحق رجل رقيقا لغيره وكذبه ما لكه فألغى استلحاقه ثم (اشترى) المستلحق بالكسر (مستلحقه) بالفتح (و) الخال (الملك) جار على المستلحق بالفتح (لغيره) أي المستلحق بالكسر وكذبه المالك حين استلحاقه فألغى ثم اشتراه (عتق) بفتححات المستلحق بالفتح على مستلحقه بالكسر لا اعترافه بأنه ابنه والاب لا يستقر ملكه على ابنه (ك) عتق الرقيق على (شاهد) له بالعتق على ما لكه فلم تقبل شهادته (وردت شهادته) أي الشاهد بالعتق لما منع قام به ثم اشترى الشاهد الرقيق المشهود له بالعتق فيعتق عليه لا اعترافه بحريته (وان استلحق شخص شخصا (وارثا غير واد) مستلحقه بالكسر كاخ وعم وأب وأم فلا يثبت نسبه له (لم) الأولي لا (يرثه) أي لا يرث المستلحق بالفتح المستلحق بالكسر (ان كان) أي وجد (وارث) للمستلحق بالكسر (والا) أي وان لم يكن هناك وارث

(في ارثه) (خلاف) فالذهب عن ابن بنونس لارث باقرار وقال ابن رشد مذهب المدونة الارث بالاقرار وعزاه البا جى للمالك وجهه
 اصحابه رضي الله تعالى عنهم (وخصه) أي الخلاف في ارث المقر به من المقر اذا لم يكن له وارث معروف (الختار) أي اللخمي (بما اذا لم
 يطل الاقرار) بالوارث وأما مع الطول فلا خلاف عنده في الارث به لدلائله على صدقه قال اللخمي ان قال هذا أخى فاذا لم يكن له ذو
 نسب ثابت يرثه فقبل المال لبيت المال وقيل المقر له أولى وهذا أحسن لان له بذلك شبهة ولو كان الاقرار في الصحة وطا ات المدة وهما
 على ذلك يقول كل واحد منهما الآخر أخى أو يقول هذا عمي ويقول الآخر ابن أخى ومرت على ذلك السنون ولا أحد يدعى بطلان
 ذلك لكان حوزا (وان قال) المكلف (لاولاد أمته) (الثلاثة) (أحمد ومولدي) ومات القائل ولم يعين الولد الذي أقر به (عتق) (الولد) (الاصغر)
 كله لانه حر بكل تقدير سواء كان المقر به وعتقه ظاهر أو كان غيره وعتقه لانه ولد أم ولد وحكمه كحكم أمه في العتق بموت السيد (و)
 عتق (ثلاثا الوسط) لانه حر بتقديرين كونه المقر به وكون المقر به الا كبر ورق بتقدير كونه الاصغر (و) عتق (ثلاث) (الولد) (الاكبر)
 لانه حر بتقدير واحد وهو كونه المقر به ورق بتقديرين كونه الا وسطا والا اصغر (وان افترقت أمهاتهم) أي الاولاد الذين قال في
 شأنهم أحدهم ولدى ومات قبل تعيينه بان كان كل ولد من أمة (فواحد) منهم حر (بالقرعة) وأمه حرة تبع له (واذا ولدت) حرة (زوجة
 رجل وأمة) رجل (آخر واختلط) أي الدان ولم تعرف كل واحدة منهما ولدها (عينته) أي الولد لكل واحد منهما (القافة)
 أي جماعة من العرب خصهم الله تعالى بمعرفة النسب بالشبه في الخلقة (وعن) (١٣٩) ابن القاسم رحمه الله تعالى (فيمن) أي

امرأة والمرأة التي ولدت بنتا
 وخشيت من زوجها فراقها
 لكرامته البنت فطرحتها على
 باب المسجد فملا على ان يلتقطها
 من يريها فلما حضر زوجها ألزمها
 بالاتيان بها فذهبت لها (وجدت
 مع ابنتها التي طرحتها بنتا
 اخرى) ولم تعرف بنتها من هي
 منهما (لا تلحق به) أي الزوج
 (واحدة) منهما هذا ما قاله ابن
 القاسم ومحمد بن المواز وقال
 سحنون تدعى القافة لتلحق به
 احدهما (وانما تعتمد القافة)

فَخِلَافٌ وَخَصَّةٌ اخْتَارُ بِمَا اِذَا لَمْ يَطُلِ الْاِقْرَارُ وَانْ قَالِ لَا وُلَادِ امْتِه
 اَحَدُهُمْ وَلَدِي عَتَقَ الْاَصْغَرُ وَثَلَاثًا الْاَوْسَطُ وَثَلَاثُ الْاَكْبَرِ وَانْ افْتَرَقَتْ
 امْهَاتُهُمْ فَوَاحِدٌ بِالْقُرْعَةِ وَاِذَا وَلَدَتْ زَوْجَةً رَجُلٌ وَاُمَةٌ اَخْرَا وَاخْتَلَطَا
 عَيْنَتُهُ الْقَافَةُ وَعَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ فَيَمْنٌ وَجَدَتْ مَعَ ابْنَتِهَا اُخْرَى لَا تُلْحَقُ
 بِهِ وَاحِدَةٌ مِنْهُمَا وَاِنَّمَا تَعْتَمِدُ الْقَافَةُ عَلَى اَبٍ لَمْ يَدْخُنْ وَاِنْ اَقْرَّ عَدْلَانِ
 بِنَاثٍ ثَبَتَ النَّسَبُ وَعَدْلٌ يَخْلِفُ مَعَهُ وَيَرِثُ وَلَا نَسَبَ وَلَا فَحْصَةَ
 الْمُقَرِّ كَالْمَالِ وَهَذَا اخِي بَلْ هَذَا فَلِاَوَّلِ نِصْفِ ارْثِ اَبِيهِ وَلِلثَّانِي نِصْفُ
 مَا بَقِيَ وَاِنْ تَرَكَ اُمًّا وَاَخًا فَاَقْرَّتْ بِاَخٍ فَلَهُ مِنْهَا السُّدُسُ وَاِنْ اَقْرَمِيَتْ
 بِاَنْ فُلَانَةٌ جَارِيَتُهُ وَلَدَتْ مِنْهُ فُلَانَةٌ

في اللاحق (على) مشابهة (أب) حي أو ميت (لم يدفن) لا على شبه عصبية الاب المدفون والمشهور أنه يكفي بالقائف الواحد وقيل
 لا بد من اثنين (وان أقر عدلان) من ورثة ميت كابن أو أخوين أو عمين (بثالث) مساو لها في الاستحقاق كابن أو أخ أو عم
 (ثبت النسب) والميراث من الميت ومفهوم الشرط أنه لو أقر غير عدلين فلا يثبت به النسب وهو كذلك اجماعا (وان أقر عدل)
 واحد (يخلف) المقر به (معه) أي العدل المقر (ويرث) الميت مع المقر (و) الحال (لا نسب) ثابت له باقرار العدل وحلقه
 (والا) أي وان لم يكن المقر عدلا (فحصه) الشخص (المقر) بوارث (كالمال) المتروك أي كانا جميع التركة في القسمة على
 المقر والمقر به فان كانا ولدين أقر أحدهما بثالث وكذبه أخوه فحصة المقر النصف فيقدر أنه جميع التركة ويقسم على الثلاثة فينوب
 المقر به ثلثه فيأخذه وثلثاه للمقر (و) ان قال أحد عاصبي عيت (هذا) لشخص ثالث (أخي) وانكره أخوه ثم أضرب المقر عن اقراره
 لهذا الثالث وقال (بل هذا) لشخص آخر رابع أخى (فله) مقر به (الاول نصف ارث أبيه) أي المقر لا عترافه له به واضرا به عنه
 لا يسقطه لانه بعد ندما (ولا) مقر به (الثاني نصف ما بقي) بيد المقر لا عترافه له به (وان ترك) ميت (أما وأخا) ثابتين (فاقرت)
 الام (باخ) آخر للميت وأنكره الاخ الثالث (فله) أي المقر به (من) حصته (ها) أي الام من تركه ابنتها (السدس) لا عترافه له
 به ولا شيء منه للميت كترافه أن الثلث كله للام هذا مذهب الموطأ وعليه العمل (وان أقر ميت) بعد اقراره في حياته (بان فلانة)
 كناية عن علم أنني كسعوده وذكر هذا الاسم حين اقراره (جاريته) أي أمة المقر (ولدت منه فلانة) كناية عن علم أنني كسعيدة

(و) الحال (لها) أى الجارية التى أقربانها ولدت منه فلانة (ابنتان أيضا) من غير المقر (ونسيتها) أى البنت المعينة المقر بها (الورثة والبينة) الشاهدة باقراره (فان أقرب بذلك) أى اقرار الميث بولادة الامة منه إحدى بناتها (الورثة) وادعوا انهم نسوا اسمها وجعلوا عينها (فهن) أى البنات الثلاث (احرار ولهن ميراث بنت) واحدة وهو النصف لتحقق بنوة احداهن ويقسم بينهما بالسوية لجهل عين من تستحقه منهن واستوائهن في دعوى استحقاقه كله (والا) أى وان لم يقر الورثة باقراره المذكور وانكروه جملة مع نسيان البينة اسمها (لم) الاولى فلا (يعتق شئ) من البنات الثلاث اللاتي اقر الميث بان احداهن بنته ونسيت (وان استلحق) المكلف (ولدا) في صورة يلحق به فيها (ثم أنكره) أى نفيه عن نفسه بعد استلحاقه وقال ليس بولدى (ثم مات الولد) عن مال ومستلحقه حي (فلا يرثه) أى لا يرث المستلحق بالكسر المستلحق بالفتح لنفيه عن نفسه واعتزافه انه لا حق له في ارثه (ووقف ماله) أى المال الذي تركه المستلحق بالفتح (فان مات الاب) الذي استلحق ورجع عن استلحاقه (ف) المال الموقوف لورثته أى الاب لان رجوعه عن استلحاقه غير معتبر بالنسبة لهم (وقضى به) أى المال الموقوف (دينه) أى الاب ان كان عليه دين (وان قام غرماءه) أى الاب (وهي حي أخذوه) أى المال الموقوف ان كان قدر دينهم أو اقل منه والا أخذوا منه قدر دينهم وتركوا باقية موقوفة حتى يموت الاب ابن شاس اذا استلحق ولدا ثم أنكره ثم مات الولد عن مال فلا يأخذه المستلحق ابن القاسم وبوقف ذلك المال فان مات المستلحق صار هذا المال لورثته وقضى به (١٤٠) دينه وان قام غرماءه عليه وهو حي أخذوا ذلك المال في ديونهم والله أعلم

باب في أحكام الودیعة وما يتعلق بها وعرف المصنف مصدرها لا استلزام معرفته معرفتها فقال (الایداع) أى حقيقة شرعا (توكيل بحفظ مال) فهي امانة فلا يضمنها المودع الا اذا تعدى عليها وأشار المصنف الى جملة من اسباب التعدى عليها فقال (تضمن) الودیعة أى يضمنها المودع بالفتح (سبب سقوط شئ) منه عليها فالتلفها ولو خطأ لانه كالعمد في أموال الناس (لا تضمن) ان انسكرت

ولها ابنتان أيضا ونسيتها الورثة والبينة فان أقرب بذلك الورثة فهن أحرار ولهن ميراث بنت والألم يعتق شئ وان استلحق ولدًا ثم أنكره ثم مات الولد فلا يرثه ووقف ماله فان مات فلورثته وقضى به دينه وان قام غرماءه وهو حي أخذوه

باب

الایداع توكيل بحفظ مال تضمن سقوط شئ عليها الا ان انسكرت في نقل مثله او خلطها الا كقمح بمثله أو ذراهم بدنانير للاحرار ان تلف بعضه فبئسكها الا ان يتميز بوا تنفاه بها أو سفره ان قدر على أمين الا ان ترد سلامة وحرم سلف مقوم ومعدم وكره النقد والمثلي

كالتيجارة

في حال (نقل لها نقل (مثله) بغير تفریط فان نقلها نقلًا خالفًا لنقل مثله فتلفت فيضمنها لتعديدها عليها (و) تضمن (سبب خلطها) أى الودیعة بغير هاله أو غيره خلطًا يتعسر معه تميزها من غيرها (الا خلط) (كقمح بمثله) (جنسا وصفة فلا يضمنها) (و) الا خلطها بغير جنسها مع تيسر تميزها منه بغير كلفة كخلط (دراهم بدنانير) وقطن بكتان فلا تضمن اذا كان الخلط (للاحراز) أى الحفظ فيهما (ثم ان تلف بعضه) أى الخلط بمثله أو بغير جنسه المتميز عنه (ف) التالف (بينكما) بالخاصة بقدر الماين والسالم كذلك لعدم تميزه الى احديهما من مال الآخر (الا ان يتميز) مال احديهما من مال الآخر كالدرهم والدنانير فصبيبة كل مال من ربه (و) تضمن (سبب) (انتفاعه) أى المودع بالفتح (بها) أى الودیعة وتلقها (أو سفره) أى المودع (بها) أى الودیعة فتلفت منه فيضمنها (ان قدر) المودع بالفتح (علي) ردها لربها أو ايداعها عند شخص (أمين) فان لم يقدر على ذلك وخشى تلفها بتركها فلا يضمنها ويضمنها بالانتفاع والسفر في كل حال (الا ان ترد) الودیعة التي انتفع أو سافر بها حال كونها (سالمة) من التلف والعيب ثم تلف بعد ردها فلا يضمنها المودع لان موجب ضمانه هلاكها لا مجرد انتفاعه أو سفره بها وظاهره تصديقه في دعوى ردها سالمة بلا اشهاد عليه وهو كذلك (وحرم) على مودع ملىء أو معدم (سلف) أى تسلف شئ (مقوم) كعرض وحيوان مودع عنده اتفاقا لا اختلاف الاغراض في عينه فلا يقوم مثل مقامه ولانه من تمك الشئ من غير طيب ما لكة (وحرم) سلف شخص مودع (معدم) أى فقير لا يقدر على وفاء ما يتسلفه من مثلي مودع عنده (وكره) ان يتسلف (النقد والمثلي) أى ما يكال أو يوزن أو يعد للمودع الملىء كذا في ودیعة المدونة وفي القبطتها

المنع وشبه بالسلف في تفصيله المتقدم بآله فقال (كالتجارة) في الوديعة من المودع بالفتح فتحرم في المقوم مطلقاً عن تقييده
 بكونه معدوماً من المعدم في النقد والمثل وتكره فيهما من الملىء (و) ان تجر المودع بالوديعة وربح فيها (و) (الربح) اذا له تلقت لضمها
 والخراج بالضمان (و) (برى) المودع الذي تسلف الوديعة تسلفاً مكروهاً بان كانت مثلياً وهو ملىء (ان رد) المال (غير الحرم)
 تسلفه وهو النقد والمثل مع كونه مثلياً محل ايداعه ثم ضاع بعد رده سواء أشهد على رده أم لا ولكن لا يصدق في دعواه ردها الا بيمين على
 المشهور واستثنى من البراءة برد غير الحرم فقال (الا) ما تسلفه المودع من الوديعة (بذن) مع المودع في تسلفه مطلقاً عن التقييد
 بالاحتياج (أو) مقيد به كان (يقول) المودع بالكسر (ان احتججت) يا مودع بالفتح تسلف شيء من الوديعة (فخذ) منها
 ما تحتاجه سلفاً وتسلفها كلها أو بعضها ورد مثل ما تسلفه لمكانه فضايع فلا يبرأ برده لا نه أسلفه من مالكه فلا يبرأ الا رده اليه كسائر الديون
 (و) ان أخذ المودع بعض الوديعة باذن مطلق أو مقيد ورده وضاع مع الباقي (ضمن) المودع بالفتح البعض (المأخوذ فقط) أي
 دون البعض غير المأخوذ فلا يضمنه (أو) أي ويضمنها ضاعت (ب) سبب وضع (قفل) آله من حديد تجعل على الباب لمنع فتحه
 متلبس (ينهى) من المودع بالكسر للمودع بالفتح عن وضعه على ما هي فيه فوضعه عليه فسرقت فيضمنها لا غرامة السارق بوضعه
 ومفهوم ينهى ان نه لم يبنه عنه فلا يضمنهما (أو) أي وتضمن (ب) سبب (وضع) للوديعة (ب) وعاء (نحاس) فسرقت منه (في)
 صورة (أمره) أي المودع بالكسر بوضعها (ب) وعاء (فخار) لان وضعها في النحاس يغري السارق (لا) تضمن الوديعة
 (ان زاد) المودع بالفتح (قفل) على ما فيه الوديعة (١٤١) فسرقت (أو) أي ولا ضمان على

المودع ان عكس في صورة
 (الفخار) بان أمره بوضعها
 في نحاس فوضعها في فخار
 فسرقت فلا يضمنها (أو)
 أمر (المودع) بالكسر المودع
 بالفتح (بربط) للوديعة (بكم)
 فأخذ المودع بالفتح الوديعة
 (باليد) فسرقت منه فلا
 يضمنها لان اليد أصوب
 من الكم وشبه في عدم الضمان
 فقال (ك) وضعها في (جيبه)

كالتَّجَارَةِ وَالرَّبْحُ لَهُ وَبَرَىٰ إِنْ رَدَّ غَيْرَ الْحَرَمِ إِلَّا بِإِذْنٍ أَوْ يَقُولُ إِنْ اِخْتَجَجْتُ
 تُخَذُّ وَضَمِنَ الْمَأْخُوذَ فَقَطَّ أَوْ يَقُولُ يَنْهَىٰ أَوْ يَوْضَعُ بِنَحَاسٍ فِي أَمْرِهِ
 بِفَخَّارٍ لَّانِ زَادَ قَفْلًا أَوْ عَكَسَ فِي الْفَخَّارِ أَوْ أَمَرَ بِرَبْطٍ بِكُمْ فَأَخَذَهَا بِالْيَدِ
 كَجَيْبِهِ عَلَى الْخُتَارِ وَنَسِيَهَا فِي مَوْضِعٍ اِيدَاعِهَا وَبَدْخُولِهِ الْحِمَامَ بِهَا
 وَبَحْرُوجِهِ بِهَا يَظُنُّهَا فَتَلَفَتْ لَا إِنْ نَسِيَهَا فِي كُمَةٍ فَوَقَعَتْ وَلَا إِنْ شَرَطَ عَلَيْهِ
 الضَّمَانَ وَيَا يَدَاعِيَهَا إِنْ سَفَرَ لِغَيْرِ زَوْجَةٍ وَأَمَةٍ اِعْتِيدَ بِذَلِكَ إِلَّا لِعَوْرَةٍ
 وَحَدَّثَتْ أَوْ لِسَفَرٍ عِنْدَ عَجْزِ الرَّدِّ

فسرقت فلا يضمنها (على المختار) عند اللخمي من الخلاف وما عزا المصنف اللخمي من الاختيار فقد أشار المواق الى اعتراضه
 بقوله ما ألقيته لللخمي اه فعل صوابه على الحسن عند ابن عبد السلام فانه قال الاقرب سقوط الضمان في الجيب فانه أصوب لها
 ولا سيما في لباس أهل المغرب وقبلة في التوضيح (و) تضمن (ب) سبب (نسيانها) أي الوديعة (في موضع ايداعها) لاخذها (و) تضمن
 (ب) سبب (دخوله) أي المودع متلبس بها (أي الوديعة) (الحمام) فسرقت منه (و) تضمن (ب) سبب (خروجها) أي
 المودع (بها) أي الوديعة من بيته حال كونه (بظنها) أي الوديعة ملكا (له فضايعت) الوديعة منه لانه جناية خطأ وهي في أموال
 الناس كالعهد (لا) تضمن (ان نسيها) أي نسي المودع الوديعة حال كونها (في كُم) فسقطت منه حيث أمر بجعلها فيه على
 الاصح (ولا) تضمن (ان شرط) المودع بالكسر (عليه) أي المودع بالفتح (الضمان) بلا سبب من أسبابه لانه شرط مخالف
 لحكمها (و) تضمن (ب) سبب (ايداعها) أي الوديعة من المودع بالفتح عند غيره وتلفت وان كان الثاني اميناً لم يرض المودع
 بالكسر الا بامانة الاول أن اودعت عنده بخضربل (وان) اودعت عنده وهو متلبس (بسفر) فليس ايداعها وهو مسافر عذراً
 مبيحاً لا ايداعها عند غيره ومحل ضمانه ان اودعها (لغير زوجة وأمة) فان اودعها الزوج وأتمته فضايعت فلا يضمنها عند الامام مالك
 رضى الله تعالى عنه زاد ابن القاسم (ان اعتيدا) أي الزوجة والأمة بالايداع عندهما من الزوج والسيد وحفظهما لهما ما اودعها اياه
 واستثنى من ايداعها لغير زوجة وأمة معتادين به فقال (الا) ايداعها (لعورة) أي عيفة وحالة يخشى ضياع الوديعة بسببها ان بقيت
 في محلها كأنه دأب الدار ومحاورة من يخشى شربه (حدثت) أي تجددت العورة بعد الايداع فلا توجب ضمانها (أو) أي والا ايداعها
 (ل) ارادة (سفر) من المودع بالفتح (عند عجزه) عن (الرد) أي رد الوديعة لمودعها لغيبته ولا وكيل له فلا يوجب ضمانها قال

في المدونة ان اراد المودع بالفتح سفر أو خاف عورة منزلة وربها غائب فليودعها ثقة ابن عرفة ظاهره ولو كان دونه في ثقته ففسره وخوف عورة منزله عذر أبو محمد ولا يضمنها ولو دفعها بغير بينة وبالغ على عدم الضمان بالابداع لعذر حدث فقال هذا ان أودعها بحضور بل (وان أودع) المودع الوديعه غيره (سفر) والمعنى أن من أودع وديعه تحت يده لعذر فلا يضمنها ولو أودعها لغيره في السفر (ووجب) على المودع اذا خاف على الوديعه من عورة منزله التي حدثت أو اراد السفر واراد ابداع الوديعه عند غيره (الاشهاد) لعدين (ب) ممانته (العذر) الذي حدث ولا يكفي قوله اشهدوا اني أودعها لعذر (و) ان أودع المودع بالفتح الوديعه لعذر ثم زال العذر الموجب ابداعها بأن رجع من سفره أو بنى بيته أو انتقل عنه جار السوء ورد الوديعه لحل ابداعها ثم تلقت منه (برى المودع) من ضمانها (ان رجعت) الوديعه من المودع الثاني للمودع الاول حال كونها (سالمه) من التلف والعيوب ثم تلقت بعد رجوعها (و) ان أودع المودع الوديعه عند غيره لارادته السفر وسافر ثم رجع من سفره (ف) عليه أى المودع (استرجاعها) أى أخذ الوديعه ممن أودعها عنده وردها الى محل ابداعها الذي كانت به (ان) كان (نوى الاياب) أى الرجوع من السفر الذي أودعها عند ارادته عند غيره لاجلها لزامه حفظها لهما فلا يسقط عنه الا زمن عذره بالسفر (و) تضمن (ب) سبب (بعث) اى ارسال من المودع بالفتح (بها) أى الوديعه لهما بغير اذن فتعلم (و) تضمن (ب) سبب (انزائه) أى ارسال العجل عليها لتحمل بغير اذن ربه (فتن) أى الاناث المودعات من الاناء بل (وان) متن (من الولادة) قال ذلك ابن القاسم وقال الامام مالك رضى الله تعالى عنه لا يضمنها ان ماتت من الولادة وقال أشهب لا يضمنها ولو ماتت من الاناء وشبه في الضمان فقال (كامة) مودعة (زوجها) المودع بغير اذن ربه (فماتت) الامه (من الولادة) وكذا (١٤٢) موتها من وطئها قال ابن ناجي فلو اقتصر على قوله فماتت لكان أحسن

وإن أودع بسفره وجب الا شهاد بالعدر وبرى أن رجعت سالمه وعليه استرجاعها إن نوى الاياب ويبعث بها وبانزائه عليها فمتن وإن من الولادة كامة زوجها فماتت من الولادة ويحدها ثم في قبول بينة الرد خلاف وموته ولم يوص ولم توجد الا لكشتر سنين وأخذها إن ثبت بكتابة عليها أنها له أن ذلك خطه أو خط الميت وبسعيه بها المصادر وموت المرسل معه لبلد إن لم يصل اليه وبكلبس الثوب ورؤوب الدابة والقول له أنه ردها سالمه إن أقر بالفعل

لشموله المسألين (و) تضمن (ب) سبب (جحد) ابداعها (بها) ثم أقربه أو قامت عليه بينة به وادعي ردها أو تلفها فان استمر على جحدده ولم تقم عليه بينة به فلا يضمنها (ثم) ان أقام المودع بالفتح بينة برد الوديعه لهما بعد اقراره به أو قيام البينة به وكان جحدده أولاً (ف) نفي قبول بينة المودع الشاهدة له (بالرد) أى رد

وان

الوديعه لمودعها لا نه أمين ولا ينظر لتضمن جحدده تكذيبها واستحسنه اللخمي

وعدمه لتكذيبها بجحدده ابتداء وهو المشهور (خلاف) أى قولان مشهوران (و) تضمن (ب) موته) أى المودع بالفتح (و) الحال انه لم يوص (بها) (و) الحال انها (لم توجد) الوديعه بعينها في تركه فيؤخذ عوضها منها ويحمل على انه تسلفها أو تلفها في كل حال (الأن) بطول الزمان (ل) مرور (عشر سنين) من يوم ابداعها فيحمل على ردها لهما (و) ان ادعى شخص ان له وديعه عند ميت ووجدت في تركته مكتوباً عليها أنها للمدعى (أخذها) أى استحق المودع بالكسر أن يأخذ وديعته من تركه المودع بالفتح (ان ثبت بكتابة عليها انها أى الوديعه (له) أى المودع بكسر (ان ثبت ان ذلك المذكور من الكتابة به (خطه) أى المودع بالكسر (أو) ثبت أنه (خط الميت) المودع بالفتح قال ذلك اصبح وقال ابن القاسم يأخذها ان وجد عليها خط الميت لا خط المودع قال بعض العلماء خشية أن يكون بعض الورثة أخرجهال فكتب عليها اسمه (و) تضمن (ب) سعيه بها) اى الوديعه بان يمشى بها (المصادر) أى ظالم فيضمن (و) ان أرسل شخص بمال الى بلد فمات قبل وصوله ولم يوجد المال في تركته فانه يضمن (ب) موت) الشخص (المرسل) المال معه (بلد) بطنه لشخص معين أو يفرقه على فقرائه (ان لم يصل) المرسل معه (اليه) أى البلد بان مات قبل وصوله ولم يوجد المال في تركته فيؤخذ عوضه منها جملته على انه تسلفه وأفققه (و) تضمن الوديعه (ب) سبب انتفاع المودع بها (كلبس الثوب وركوب الدابة) اذا تلفت ولقائل أن يقول هذا مستغني عنه بقوله سابقا بوا انتفاعه بها ويحاجب بأنه أعاده ليرتب عليه قوله (والقول له) أى المودع بالفتح (بيمينه) انه ردها) أى الوديعه لحلها بعد انتفاعه بها حال كونها (سالمه) من التلف والعيوب ثم تلقت بعد ردها فلا يضمنها (ان) كان (أقر بالفعل) أى لبس الثوب وركوب الدابة مثلاً فان أكره وشهدت عليه بينة فادعى انه ردها

سأله فلا يقبل قوله (وإن أكرها) بلاذن مودعها لشخص يرغبها أو يحمل عليها متاعا (لمكة) المشرفة مثلاً فانتفع بها المستكرى (ورجعت بحالها) الذي كانت عليه سالمة (إلا أنه) أي أكرأها (خبسها عن) يبيعها لو كانت حاضرة في (أسواقها) التي ارتفعت قيمتها فيها (فلك) ياد موع بالسكسر (قيمتها) معتبرة (يوم) عقد (كرائه) أي المودع بالفتح اذ هو يوم التعدي عليها (و) اذا أخذت قيمتها يوم كرائها (لا كراء) لك فهو للمودع بالفتح لانه قد تبين ملكه لوديعه يوم كرائها (أو) لك (أخذته) أي كراء الوديعه الذي أكرها به المودع بالفتح (و) لك (أخذها) أي الوديعه مع كرائها (و) تضمن (ب) بسبب (دفعها) أي الوديعه من مودعها بالفتح لشخص غيرك حال كونه (مدعيا انك) يامودع بالسكسر (أمرته به) أي دفع الوديعه لذلك الشخص وأنكرت ذلك (وحلفت) انك لم تأمره به (والا) أي وان لم تحلف على عدم أمرك (حلف) المودع بالفتح انك أمرته به (وبرى) من ضمانها وان لم يحلف ضمنها في كل حال (الا) بـ (شهادة) بينة (على الامر) منك بدفعها لذلك الشخص واذا غرم المودع بالفتح عوض الوديعه (رجع على القابض) بموضع ما غرمه ان شاء (وان بعثت اليه) أي المبعوث اليه المقصود من بعثت (بمال) وقبضه من الرسول ثم اختلفنا فقال المبعوث اليه انال (تصدقت به على) وأنكرت (يا باعث التصديق به عليه) قلت بل هو وديعه تحفظها لي وأخذها منك متى شئت (فالرسول) المبعوث معه المال (شاهد) بينكما ما بالصدقة أو الوديعه فان شهد بالصدقة حلف عليها المبعوث اليه وتمت له فان نكل فالقول للباعث بلا بينة لتسكه بالاصل ونكول المبعوث اليه وان شهد بان رديعه أخذها الباعث بلا بينة لشهادة الرسول له وتسكه بالاصل وهو قبول قول (١٤٣) المالك في اخراجه ماله على وجه خاص وعدم الصدقة (و) ان شهد الرسول

وإن أكرها لمكة ورجعت بحالها إلا أنه حبسها عن أسواقها فلك قيمتها يوم كرائه ولا كراء أو أخذه وأخذها وبدفعها مدعيا أنك أمرته به وحلفت وإلا حلف وبرى إلا ببينة على الأمر ورجع على القابض وإن بعثت اليه بمال فقال تصدقت به على وأنكرت فالرسول شاهد وهل مطلقا أو إن كان المال بيده أو يلائن ويدعوى الرد على وارثك أو المرسل اليه المنكر كمالك إن كانت له بينة به مقصودة لا بدعوى التلف أو عدم العلم بالتلف أو الضياع وحلف المتهم

بانها صدقة فـ (هل) تقبل شهادته قبولاً (مطلقاً) عن التقيد ببقاء المال بيد المبعوث اليه لعدم تعديده باقرار رب المال بامره بدفعه للمبعوث اليه وهو ظاهر المدونة (أو) انما تقبل شهادته بالصدقة (ان كان المال) باقيا (بيده) أي المرسل اليه وأولى بيد الرسول لعدم اتهامه حينئذ

بخوف الغرم فان لم يبق المال بيد أحدهما فلا تقبل شهادته بالصدقة لاتهم بخوف غرمه وهذا تأويل ابن أبي زيد في الجواب (تاويلان) فحلهما اذا لم يكن المال بيده ولم تقم على دفعه بينة والمبعوث اليه معدوم فان كان بيده أو بيد المبعوث اليه أو قامت له بينة على الدفع قبلت شهادته بها اتفاقاً لا انتفاء اتهامه (و) تضمن (بدعوى الرد) من المودع بالفتح للوديعه (على وارثك) يامودع أي اليه تنازع فيه دعوي والرد لان الوارث لم يدفع للمودع ولم يأتمنه عليها ابن شاس امدعوا الرد على غير من ائتمنه كدعوي الرد على وارث المالك أو وكيله ولا تقبل الا ببينة وكذلك دعوى وارث المودع ردها على المالك تفتقر الى البينة أيضاً سواء كن القبض في جميع هذه الصور ببينة أو بغير بينة (أو) أي وتضمن بدعوى الدفع الى (المرسل اليه المنكر) قال في المدونة ان دفعت اليه مالا ليدفع الى رجل فقال دفعته اليه وأنكر ذلك الرجل فان لم يأت الدافع ببينة تشهد على الدفع ضمن الدفع ذلك لال ومفهوم المنكر لو أقر المرسل اليه لبرىء الدافع وشبهه في الضمان فقال (ك) دعوى المودع بالفتح رد الوديعه (عليك) يامودع فلا تقبل ويضمنها (ان كانت له) أي المودع بالسكسر (بينة) شهادة على الدفع للمودع بالفتح (مقصودة) للتوثق على المودع خوفاً من دعواه ردها ومفهوم الشرط انه ان أقبضها بلا بينة أو ببينة غير مقصودة أو مقصودة لغير التوثق وادعى ردها فيصدق فيه (لا) تضمن (بدعوى) المودع بالفتح (التلف) للوديعه ولو قبضها ببينة مقصودة للتوثق (أو) دعوى (عدم العلم) من المودع بالفتح (ب) ما حصل للوديعه من (التلف أو الضياع) أي لا يضمنها اذا ادعى انه لا يعلم هل تلقت أو ضاعت لكفاية دعوى كل منهما في عدم الضمان (وحلف) المودع بالفتح (المتهم) بفتح الهاء أي بالتساهل في حفظ الوديعه اذا ادعى ردها حيث تقبل منه أو ادعى عدم العلم بالرد أو الضياع وظاهر المصنف ان غير المتهم لا يحلف والمتقول أنه يحلف في دعوى الرد بلا نزاع لا نه تحقق عليه الدعوى وفي دعوى التلف أو الضياع مشهورها

يحلف المتهم دون غيره (و) ان شرط المودع بالفتح حين الابداع انه يصدق في دعوى الرد والتلف بلايين (لم يفده شرط نفياً) اي آيين وتلزمه فان حلف صدق (ان نكل) المتهم عن اليمين (حلفت) يا مودع بالكسر انها باقية عند المودع ويغرمها لك المتهم على المشهور (و) ان أرسل رجل بمال الى آخر وسلمه له بلا بيعة وانكر استلامه منه ف(لا) ضمان على الرسول (ان) كان (شرط) الرسول على من ارسله بالمال حين ارساله (الدفع) لشخص (المُرسل) بفتح السين (اليه بلا) اشهاد (بيعة) عليه اذا ثبت الشرط باقرار المرسل أو بيعة قال الامام مالك رضي الله تعالى عنه لو شرط الرسول ان يدفع المال بغير بيعة فلا يضمن لقول الصادق المصدوق صلى الله عليه وسلم المؤمنون عند شروطهم (و) تضمن (بقوله) أي المودع بالفتح للمودع بالكسر (تلفت) الوديعة (قبل أن تلقاني) اي قبل لقيك اي اي بالامس مثلاً وصلة قوله (بعد منعه دفعها) أي الوديعة للمودع بالكسر لعذر ابداء لها واولى بلا عذر وشبه في الضمان فقال (كقوله) أي المودع بالفتح تلفت (بعده) أي لقيك اي اي فيضمنها ان كان منعها (بلاعذر) فان كان منعها اعذر فتلفت فلا يضمنها (لا) يضمن (ان قال) المودع بالفتح بعدم منعها (لا ادري) جواب (متى تلفت) الوديعة قبل لقيك او بعده وحلف على عدم علمه حملاً على انه تلفت قبله ولم يعلم اذا الاصل عدم الضمان (و) تضمن (ب) سبب (منع) المودع بالفتح دفعه (ها) لمودعها عند طلبها (حتى ياتي الحاكم) وتلفت قبل اتياها نه فيضمنها (ان لم تكن) الوديعة مقبوضة (بيعة) شاهدة بقبضها للتوثيق لان القول قوله في ردها حينئذ فليس له منعها حتى ياتي الحاكم ومفهوم الشرط انه ان قبضها بيعة مقبوضة للتوثيق ومنعها بعد طلبها حتى ياتي الحاكم فتلفت قبل اتياها فلا يضمنها لئلا يردعه (لا) تضمن (ان قال) المودع بالفتح عند طلبها منه (١٤٤)

وَلَمْ يَفِدْهُ شَرْطُ نَفْيِهَا فَإِنْ نَكَلَ حَلَفَتْ وَلَا أَنْ شَرَطَ الدَّفْعَ لِلْمُرْسَلِ إِلَيْهِ بِالْبَيْعَةِ
وَبَقَوْلِهِ تَلَفْتُ قَبْلَ أَنْ تَلْقَانِي بَعْدَ مَنْعِهِ دَفْعَهَا كَقَوْلِهِ بَعْدَهُ بَلَا عَذْرَ لَا أَنْ
قَالَ لَا أَدْرِي مَتَى تَلَفْتُ وَمَنْعَهَا حَتَّى يَأْتِيَ الْحَاكِمَ أَنْ لَمْ تَكُنْ بَيْعَةً لِأَنْ قَالَ
ضَاعَتْ مِنْذُ سَنَيْنَ وَكُنْتُ أَرْجُوهَا وَلَوْ حَضَرَ صَاحِبُهَا كَالْقَرَأْضِ وَلَيْسَ لَهُ
الْأَخْذُ مِنْهَا لِمَنْ ظَلَمَهُ بِمِثْلِهَا وَلَا أُجْرَةُ حِفْظِهَا بِخِلَافِ مَحَلِّهَا وَلِكُلِّ تَرَكُّهَا وَإِنْ
أَوْدَعَ صَبِيًّا أَوْ سَفِيًّا أَوْ اقْرَضَهُ أَوْ بَاعَهُ فَأَتْلَفَ لَمْ يَضْمَنْ وَإِنْ بِإِذْنِ أَهْلِهِ
وَتَعَلَّقَتْ بِذِمَّةِ الْمَسْأُذُونِ عَاجِلًا وَبِذِمَّةٍ غَيْرِهِ إِذَا عَتَقَ أَنْ لَمْ يُسْقِطْهُ السَّيِّدُ
وَأَنْ قَالَ هِيَ لَا حَدِّكُمَا وَنَسِيْتُهُ تَحَالَفاً

(ضاعت من) مدة (سنتين) مضت
(و كنت أرجو) عود (ها) فلا
يضمنها (و لو حضر صاحبها) ولم
يخبره بضياعها وشبه في عدم
الضمان فقال (ك) دعوى
عامل (القرأض) ضياعه منذ
سنتين فلا يضمنه عند ابن القاسم
و لو حضر صاحبه ولم يسمع ذلك
منه قبل طلبه منه (و) من
ظلمه انسان في مال ثم اودع الظالم
عنده مالا قدر ماله او اكثر

وقسمت

ف(ليس له) أي المودع بالفتح (الاخذ منها) اي

الوديعة حال كونها مملوكة (لمن ظلمه) أي المودع بالفتح في بيع او ايداع او غصب (بمثلا) أي الوديعة عند الامام مالك رضي الله تعالى عنه لحديث أدا الإمامة لمن ائتمنك ولا تخن من خانتك (ولا) اي وليس للمودع بالفتح (اجرة حفظها) أي الوديعة لا نه ليس من سنتها ولخرجها بأخذ الاجرة عليه عن اسمها (بخلاف) أجرة (محليها) أي الوديعة فللمودع بالفتح أخذها (ولكل) من المودع بالكسر والمودع بالفتح (ترك) ايداع (ها) أي الوديعة بعد وقوعه فلربما أخذها وللايين ردها (وأن أودع) ذو مال ماله (صبياً أو سفيهاً أو اقرضه) أي الصبي والسفيه (أو باعه) اي الصبي أو السفيه ثمن مؤجل واسلمه في مؤجل (فتلف) المال المودع او المقرض او المبيع من الصبي أو السفيه (لم يضمن) الصبي أو السفيه شيئاً منه ان قبل ذلك بغير اذن أهله بل (وان) قبله (بأذن أهله) وهذا بعد الوقوع ويكرههم اذهم له فيه لا نه تقرير بالتلف المال (و) ان اودع مالا عند رقيق ما ذون له في التجارة أو تلفه (تعلقت) الوديعة أي قيمتها أو مثلاً (بذمته) الرقيق المودع بالفتح (المأذون) له من مال له الرقيق في التجارة تعلفاً (عاجلاً) اي حالاً فتؤخذ من ماله الآن كالحرق ولا يستأنى به عتقه ولا تتعلق برقبته ولا بماله سيده الذي بيده وليس لسيده اسقاطها عنه (و) ان اودع رقيقاً غير مأذون له فيها أو تلفها تعلقت (بذمة غيره) أي غير المأذون له لكن لا عاجلاً بل (اذا عتق) ان لم يسقطه السيد عنه فان اسقطه عنه قبل عتقه سقط لا نه بعبه فلا يتبع به (و) ان كانت وديعة بيد شخص وادعاها اثنان مثلاً (قال) المودع بالكسر (هي) اي الوديعة (لا حدك) خاصة (ونسيته) فلا اعلمه الآن (تحالفاً) اي يحلف المتازعان فيها كل على نفى دعوى الاخر وتحقيق

دعواه (وقسمت بينهما) نصفين ونكولها كحلفهما وأخذها الحالف وحده (وان أودع) ذومال عند (اثنين) ودبعة وتنازعا في حيازتها لحفظها الوغاب (جمعت) الوديعة (بيد العدل) منهما فان استويا في العدة جعلت بيدهما معا بجعلها في محل بقلمين وأخذ كل واحد مفتاحا والله أعلم (باب) في بيان أحكام العارية الجوهرية والعارية بالتشديد كما أنها منسوبة إلى العارلان طلبها عاراهما والصحيح أنها من التعاو أي التداول وزنها فعليه فألقها أصلية عين بدل من وأوقا صلبها عورية فابدت الواو ألقا لتحررها عقب فتح (صح وندب اعارة) شخص رشيد (مالك منفعة) تبع المالك الذات أو باجارة أو عارية فلا يشترط فيها ملك الذات ففي وصايا المدونة الثاني للرجل أن يؤجر ما أوصى له به من سكنى دار أو خدمة عبد حال كون مالك المنفعة (بلا حرج عليه) ان كان مالك الذات والمنفعة أو للمنفعة فقط باجارة بل (وان) كان (مستعيرا) فلا تصح من محجور عليه لصغر أو سفه أو رق أو دين أو زوجية أو مرض أو من مستعير حجر عليه المعير ابن عرفة والعيرة من حيث ذلك مندوب إليها لانهما احسان والله يحب الحسنيين ويعرض وجوبها لمن يخشى هلاكه بعدمها وحرمتها لكونها معينة على معصية وكرهتها لكونها معينة على مكروه (لا) تصح اعارة شخص (مالك انتفاع) بنفسه فقط كحجس عليه لسكناه ومستعير شرط عليه معيره أن لا يعير لغيره ولا تصح اعارته أيضا وصلة اعارة (من أهل) أي مستحق (التبرع عليه) بالشئ المعار هذا هو الركن الثاني ابن عرفة المستعير قابل ملك المنفعة فلا يعار كافر عبد امسدا ولا ولد والده ومفعول اعارة قوله (عينا) أي ذاتا (لا) استيفاء (منفعة) منها مع بقاء الذات وهذا هو الركن الثالث ونعت منفعة (بمباحة) اللخمي الاعارة هبة المنافع دون الرقاب قال ابن شاس فلا تعار (١٤٥) المكيلات ولا الموزونات وانما يكون قرضها لا لانه لا تتراد الا لاستهلاك

وَقُسِّمَتْ بَيْنَهُمَا وَإِنْ أُوْدِعَ اثْنَيْنِ جُعِلَتْ بِيَدِ الْأَعْدَالِ

باب

صَحَّ وَنُدِبَ إِعَارَةُ مُلْكٍ مَنْفَعَةٍ بِإِلْحَاجٍ وَإِنْ مُسْتَعِيرٌ لَا مَالِكٍ أَنْتِفَاعٍ مِنْ أَهْلِ التَّبَرُّعِ عَلَيْهِ عَيْنًا لِمَنْفَعَةٍ مُبَاحَةٍ لَا كَذِمِّيٍّ مُسْلِمًا وَجَارِيَةٍ لَوْ طُؤُ أَوْ خِدْمَةٍ لِغَيْرِ مَحْرَمٍ أَوْ لِمَنْ لَا تَعْتَقُ عَلَيْهِ وَهِيَ لَهَا وَالْأَطْعِمَةُ وَالنَّقُودُ قَرْضٌ بِمَا يَدُلُّ وَجَازٌ أَعْنَى بَغْلَامِكَ لَا عَيْنَكَ إِجَارَةٌ وَضَمِنَ الْمَغِيبُ عَلَيْهِ إِلَّا لِبَيْتَةٍ وَهَلْ وَإِنْ شَرَطَ نَفْسَهُ تَرَدُّدٌ

(١٩ — جواهر الاكلیل — ثاني) لوطه) للاجماع على أنه لا يحل الا بملك تام أو نكاح (أو) أي ولا تصح اعارة جارية ل (خدمة ل) رجل (غير محرم) لها لتأديها لا لاختلافه بها فلا تجوز الا اذا كانت متجاللة لا أرب فيها وكذا ان كانت شابة وهو شيخ فان (أو) أي ولا تصح اعارتها ل (خدمة) (من تعتق) الجارية عليه تأصلها وفرعها وحاشيتها القرينة (و) اذا وقع وأعيرت لخدمة من تعتق عليه (قد) هي أي الخدمة (لها) أي الجارية زمن اعارتها لا للمستعير ولا للمعار له (والأطعمة والنقود) الارفاق بها (قرض) أي تسليف لا عارية لانه لا ينتفع بها الا باهلاك عينها وأشار للركن الرابع للاعارة فقال (بما يدل) على تملك المنفعة بلا عوض قولاً كان كاعتك ونعم جوابا لا عرني أو فعلا كتناولة مع تقدم طلبها أو ايماء برأسه (وجاز) قوله (أعني) بغلامك) مثلاً بوما أو بومين (لا عينك) بغلامك كذا حال كون ذلك (اجارة) أو ويكون ذلك اجارة وظاهر المصنف انه لا يشترط اتحاد العمل المتعاون فيه لان أحدهما عوض عن الآخر (و) ان ادعى المستعير تلف الشئ المعار له (ضمن) المستعير الشئ المعار له (المغيب) بفتح الميم أي الذي يغاب (عليه) أي يمكن اخفاؤه مع وجوده كالثياب والحلى والعروض في كل حال (الا ل) شهادة (بينة) بتلفه بغير سببه فلا يضمنه اذا لم يفرط ولم يضيع (وهل) يضمن المستعير المغيب عليه اذا لم تكن له بينة بتلفه ان لم يشترط نفيه بل (وان شرط نفيه) أي الضمان فشرطه لغوه وعزاه في المقدمات لابن القاسم في بعض روايات المدونة وله ولا شبه في العتبية أو ان شرط نفي ضمانه فلا يضمنه لانه معروف بعدم عرف الاعارة حكاه اللخمي والمازري وغيرهما عن ابن القاسم وأشهب في الجواب (تردد) للمتأخرين في القل عن المتقدمين ابن رشد ان اشتراط المستعير أن لا ضمان عليه فيما يغاب عليه فشرطه باطل وعليه الضمان

أعيانها وذكر بعض مفهوم أهل التبرع عليه فقال (لا) تصح اعارة (كذمي) رقيقا (مسلمًا) لاذلال المسلم للكافر وهو ممنوع قال الله تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا وقال تعالى والله العزة ولرسوله وللمؤمنين وأولى الحرب ودخل بالكاف المصحف والسلاح لقتل مسلم والائاء لشرب نحو خمر (و) لا تصح اعارة جارية

(لا) يضمن المستعير المعار (غيره) أي المغيب عليه أي الذي لا يمكن إخفاؤه مع وجوده كالمقار والحيوان ولو صغيرا كطير عند الامام مالك رضى الله تعالى عنه وأصحابه ان لم يظهر كذبه (ولو) كانت اعارته متلبسة (بشرط) من المعير علي المستعير ضمان ما لا يغاب عليه فشرطه لغو (وحذف) المستعير (فيما) أي التلف الذي عرض للمعارو (علم أنه) أي التلف حصل للمعار (بلا سببه) أي المعير (كسوس) في حب وقرض أو حرق نار في ثوب وصيغة يمينه (أنه) أي المستعير (ما فرط) في حفظ المعار وبرىء من ضمانه وان نكل ضمن (وبرىء) المستعير من الضمان (في) تلف المعار بسببه مثل (كسر) آلة حرب كسيف ورمح (ان شهد له) أي المستعير (انه) أي السيف مثلا كان (معته) في حال (اللقاء) للاعداء لانه لا يهتم بالتفريط فيه أو التعدي عليه حينئذ لتوقف حياته وصيانة نفسه عليه (أو) شهد له انه (ضرب به) أي السيف مثلا (ضرب مثله) فان كسر بان ضرب به العدو ضربا قويا (وفعل) المستعير الشيء (المأذون) له في فعله من المعير كاستعاره دابة لحمل أردب بر من مصر لمكة المشرفة (و) فعل (مثله) أي المأذون كحمل أردب عدس بدل أردب قمح (و) فعل (دونه) أي أخف من المأذون فيه كحمل أردب شعير بدل أردب قمح (لا) يفعل (أضر) منه كأردب قول بدل أردب قمح (وان زاد) المستعير على ما استعارها له (ما) أي شيئا (تعطب) العارية (ب) سبه (ه) فعطبت (فله) أي المعير على المستعير (قيمتها) أي العارية فقط يوم اعارتها (أو كراؤها) أي الزائد المعتدى به فقط لا نفعاً الضرر بالتخير ابن يونس وإذا استعارها لحمل شيء فحمل غيره أضر فان كان الذي زاده مما تعطب بمثله فعطبت خير بها في تضمينه قيمتها يوم تعديده ولا شيء له غير ها وأخذ (١٤٦) كراء الزائد ولا شيء له غيره وشبه في التخير بين أخذ القيمة وأخذ كراء الزائد

فَقَالَ (ك) مَنْ اسْتَعَارَ دَابَّةً لِيَرْكَبَهَا مَسَافَةً مَعْلُومَةً وَتَعْدَى بَارْدًا (رَدِيف) خَلَفَهُ عَلَيْهَا فَعَطِبَتْ بِهِ فَيُخَيَّرُ بَيْنَ أَخْذِ قِيَمَتِهَا يَوْمَ ارْدَائِهِ وَأَخْذِ كَرَاءِ الرَدِيفِ (وَاتَّبَعَ بِهِ) كَرَاءِ الرَدِيفِ (إِنْ أَعْدَمَ) أَيْ انْتَقَرَ الْمُسْتَعِيرُ الْمُرْدِفَ وَالرَدِيفَ مِلَى (و) الْحَالِ إِنْ الْمُرْدِفَ (لَمْ يَعْلَمْ) الرَدِيفَ (بِالْإِعَارَةِ) بَانَ ظَنُّ أَنْ مَرْدِفَهُ مَالِكًا لِأَنَّ الْخَطَأَ كَالْعَمْدِ

لَا غَيْرَهُ وَلَوْ بَشَرًا وَحَافَ فِيمَا عَلِمَ أَنَّهُ بِالسَّبَبِ كَسُوسٍ أَنَّهُ مَا فَرَطَ وَبَرَى فِي كَسْرِ كَسِيفٍ إِنْ شَهِدَ لَهُ أَنَّهُ مَعَهُ فِي اللَّقَاءِ أَوْ ضَرَبَ بِهِ ضَرْبَ مِثْلِهِ وَفَعَلَ الْمَأْذُونَ وَمِثْلُهُ وَدُونُهُ لَا أَضْرَؤُا إِنْ زَادَ مَا تَعَطَّبَ بِهِ فَلَهُ قِيَمَتُهَا أَوْ كَرَاؤُهُ كَرَدِيفٍ وَاتَّبَعَ إِنْ أَعْدَمَ وَلَمْ يَعْلَمْ بِالْإِعَارَةِ وَلَا فَكَّرَ أَوْهُ وَلَزِمَتِ الْمَقِيدَةُ يَعْمَلُ أَوْ أَجَلَ لَا نَقْضًا لَهُ وَإِلَّا فَلَمَعْتَادُ وَلَهُ الْإِخْرَاجُ فِي كَيْبَانِهِ إِنْ دَفَعَ مَا أَنْفَقَ وَفِيهَا أَيْضًا قِيَمَتُهُ وَهَلْ خِلَافٌ أَوْ قِيَمَتُهُ إِنْ لَمْ يَشْتَرِهِ أَوْ إِنْ طَالَ أَوْ إِنْ اشْتَرَاهُ بَغْنٍ كَثِيرٍ تَأْوِيلَاتٌ

وان

في الاموال (والا) أي وان لم يكن الزائد مما تعطب به سواء

عطبت أو سلمت أو كان مما تعطب به وسلمت (ف) للمعير (كرأؤه) أي الزائد فقط (ولزمت) الإعارة (المقيدة بعمل) كحرت فدان أو زواعه أو خياطة ثوب أو ركوب من مصر لمكة (أو) المقيدة (باجل) معلوم كسكنى دار المعير شهرا (لا نقضائه) أي الاجل أو العمل ابن عرفة الوفاء بالإعارة لازم ففي المدونة من ألزم نفسه معرو وقالزمه (والا) أي وان لم يقيد الإعارة بعمل ولا بزمان كاعتراك هذه الدار أو الثوب أو الدابة (ف) العمل أو الزمان (المعتاد) في مثلها لازم للمعيرها لان العادة كالشرط وظاهره لزومها بمجرد القول وهو أحد القولين وهو المشهور (و) ان اعار شخص شخصا رضاء لبناء أو غرس بلاذ كر أجل وبني أو غرس المستعير فيها (ف) (له) أي المعير الذي لم يقيد باجل ولا يعمل (الاخراج) أي اخراج المستعير مما اعاره له (في) اعارته لـ (كبناء) وغرس (ان دفع) المعير للمستعير مثل (ما انفق) المستعير في البناء أو الغرس لانه ألزم له مالا غاية له وان كان العرف يقيد فليس هو كتهقيد الشرط (وفيها) أي المدونة (قيمة ما انفق) والتركه الى مثل ما يرى الناس انه أعارة الى مثله من الامد وفيها أيضا من أذنت له ان يبني في ارضك أو يغرس فلما فعل اردت اخراجه بقرب ذلك مالا يشبه ان يعيره الى مثل تلك المدة القريبة فليس لك اخراجه الا ان تعطيه ما انفق (وهل) ما في الموضعين (خلاف) وهو تأويل غير واحد (أو) وفاق باحد ثلاثة أوجه الاول (قيمته) أي ما انفق (ان لم يشتره) بان كان ما بني به أو غرسه من عنده وما انفق ان اشتراه بشئ والثاني قوله (أو) قيمته (ان طال) الزمان على البناء أو الغرس قبل اخراجه لتغيره وما انفق اذا كان بالقرب جدا والثالث قوله (أو) قيمته (اراستراه) أي ما بني به أو غرس (بغين كثير) فيعطى قيمته بالعدل وما انفق ان اشتراه بلاغين أو بغين يسير في الجواب (تاويلان) البناني ظاهر المصنف ان هذا التأويل

الثالث تاويل بالوافق كالذين قبله وكذا ذكره ابن رشد والذي لعبد الحق انه تاويل خلاف ونحوه لا بن يونس (وان) أعار أرضا لبناء أو غرس مدة معلومة ففعل (و) انقضت مدة البناء والغرس (المشترطة في عقد الاعارة أو المعتادة ان أطلقت (ف) بحكم بناء المستعير وغرسه (ك) بحكم بناء وغرس ذي (العصب) للأرض في تخيير مالكها في تكليف الباني والغارس بقلع بناءه وغرسه ونقل نقضه وتسوية الأرض ودفع قيمته مقلوعا لبانيه وغارسه مطروحا منها أجر القلع والتسوية ان كان الباني والغارس لا يتولاهما بنفسه ولا بخدمة (وان ادعاها) أى الاعارة (الآخذ) لأرض غيره الباني أو الغارس أو الساكن فيها (واذعى المالك) للأرض أو غيرها (الكراء) ولا بينة لأحدهما على دعواه (فالقول) المعتبر المحكوم به (له) أى المالك لان اصل المعاوضة (بيمين) من المالك انه لم يعره وأجره لدفع دعوى الآخذ في كل حال (الآن أنف) أى يتحاشى ويتعالى (مثله) أى المالك في المنزلة والعظمة (عنه) أى الكراء فالقول للاخذ يمينه انما أكرهه ولقد أعاره فان نكل حلف المالك وأخذ الكراء الذى ادعاه فان نكل فله كراء مثله وشبهه فى أن القول للمالك فقال (ك) تنازع المالك والمستعير فى (زائد المسافة) بأن قال المالك أعتك الدابة لتركبها من مصر الى العقبة وقال المستعير بل الى ساحل القلزم فالقول للمالك (ان لم يزد) أى لم يركب المستعير القدر الزائد على المسافة التى وافقه عليها المالك بأن تنازعا عند العقبة أو قبلها (والا) بأن ركب المسافة الزائدة على ما قال المالك بأن تنازعا بعد بلوغ المسافة التى ادعاها المستعير وهو ركب عليها (ف) القول (للمستعير فى نفى الضمان) اذا تعينت الدابة فى المسافة الزائدة على ما قال المالك (و) فى نفى (الكراء) للمسافة الزائدة على ما قال المالك ان بلغت المسافة التى ادعاها المستعير سالمة وبالنسبة على كون القول قول المالك اذا تنازعا فى زائد المسافة قبل (١٤٧) ركبها وكون القول قول المستعير بعده ان كان قبضها المستعير بنفسه

من مالكم المعير بل (والا) كان قبضها برسول (من المستعير للمعير (مخالف) للمعير اذا تنازعا قبل الزيادة وللمستعير اذا تنازعا بعدها فتلغى شهادته لانها شهادة على فعل نفسه وشبهه فى عدم الضمان فقال (كدعواه) أى المستعير (ردما) أى المعار الذى (لم يضمنه) وهو ما لا يغاب

وان انقضت مدة البناء والغرس فكالعصب وان ادعاها الآخذ والمالك الكراء فالقول له الآن أن أنف مثله كزائد المسافة ان لم يزد والا فللمستعير فى نفى الضمان والكراء وان برسول مخالف كدعواه رد ما لم يضمن وان زعم أنه مرسل لا استعارة حلى وتلف ضمنه مرسله ان صدقه والا حلف وبرى ثم حلف الرسول وبرى وان اعترف بالعداء ضمن الحر والعبد في ذمته ان عتق وان قال أو صلته لهم فعليه وعليهم اليمين وموثة أخذها على المستعير كردها على الأظرف وفى علف الدابة قولان

عليه كالحية ان لم يعره وأنكره معيره فيصدق المستعير بيمينه ابن المواز كل من يقبل قوله فى التلف فهو مقبول فى الرد ولوردها مع عبده أو أجيده فعطبت أو ضلت فلا يضمنها لا نه شأن الناس وفهم من قوله رد ما لم يضمن انه لو ادعى ما يضمن وهو ما يغاب عليه فلا يقبل قوله وهو كذلك (وان) أى شخص شخصاً (زعم) أى قال الشخص الآتى (انه مرسل) من فلان الى فلان (لاستعارة حلى) فدفعه المرسل اليه للرسول (وتلف) الحلى من الرسول (ضمنه) أى الحلى (مرسله) بكسر السين (ان صدقه) أى صدق المرسل الرسول فى انه أرسله ولا يضمنه الرسول لانها نه عليه (والا) أى وان لم يصدق فى اخباره برسالة (حلف) المدعى عليه الارسال انه ما أرسله (وبرى) من الضمان (ثم حلف الرسول) انه أرسله (وبرى) أيضاً (وان اعترف) أى أقر الرسول (بالعداء) بفتح العين أى التعدى والكذب فى الاخبار بالارسال (ضمن الحر) الآن المستعار فى ذمته (و) ضمن (العبد فى ذمته) لا فى رقبته ويتبع (ان عتق) سمع عيسى ابن القاسم وان أقر الرسول انه تعدي وهو حر ضمن وان كان عبداً كان فى ذمته ان عتق يوماً ما ولا يلزم رقبته باقراره ولو قال الرسول أو صلته ذلك الى من يعنى لم يكن عليه ولا عليهم الا اليمين (وان قال) أى الرسول (أو صلته) أى المستعار (لهم) أى الباعثين وأنكروا أيضاً (فعليه) أى الرسول اليمين انه أوصلهم (وعليهم) أى الباعثين (اليمين) انه لم يوصلهم وبرئوا (وموثة) أى ما يصرف فى (أخذها) أى العارية أى حملها المسكان مستعيرها (على المستعير) كذا فى المقدمات ابن رشد أجره حمل العارية على المستعير وشبهه فى كونها على المستعير فقال (ك) مؤنة (أى العارية) المسكان معيرها فانها على مستعيرها أيضاً (على الاظهر) عند ابن رشد من الخلاف (وفى) كون (علف الدابة) المستعارة وهى عند مستعيرها عليه أو على معيرها اذ لو كان على المستعير لكان كراءه وبما يكون علقها أكثر من كرائها فى زمن الغلاء فينتفى المعروف وتصير كراء (قولان)

لم يطلع المصنف على أرجحية أحدهما على الآخر (باب ١٠) في بيان حقيقة الغصب واحكامه (الغصب) أي حقيقته شرعا (أخذ مال قهرا بلا حراية) أي مقاتلة وفي الذخيرة عرف بعضهم الغصب بأنه رفع اليد المستحقة ووضع اليد العادية قهرا (وأدب غاصب (مميز) ولو صديقا بضرب أو حبس باجتهاد الحاكم لدفع الفساد بين الناس كتأديبه على الزنا والسرقة وغيرهما تحقيقا للاصلاح وتهذيبا للأخلاق ومفهوم مميز عدم تأديب غيره وشبهه في التأديب فقال (ك) شخص (مدعيه) أي الغصب (على) شخص (صالح) أي عدل لا يهتم بالغصب فيؤدب له لجنايته على عرضه في كتاب الغصب من المدونة ومن ادعى على رجل غصبا وهو مالا يهتم به عوقب المدعي (وفي حلف) الشخص (المجهول) حالة المدعي عليه بالغصب فإن حلف برىء وإن نكل حلف المدعي وغرمة فإن نكل فلا شيء له وعدم حلقه قال أشهب واستظهر (قولان) لم يطلع المصنف على أرجحية أحدهما (وضمن) الغاصب الشيء المغصوب (ب) مجرد (الاستيلاء) عليه وحوزه ولو تلف بسماوى أو جناية غيره لقوله ^{صلى الله عليه وسلم} على اليد ما أخذت حتى تردده لان على اللوجوب وقد رتبته ^{صلى الله عليه وسلم} على وصف الأخذ فأذا نه سبب للضمان (والا) أي وإن لم يكن من الغاصب استيلاء على المغصوب (فتردد) في الضمان وعدمه وقد يمثل لهذا بمن فتح باب دار فيها دواب وأهلها فيها فذهبت فلا ضمان عليه عند ابن القاسم لوجود الحافظ وضمن عند أشهب إن كانت مسرحة لتيسر خروجها قبل علم أهل الدار وشبهه في الضمان فقال (كأن مات) عبيد مغصوب بيد غاصبه ساعة غصبه فيضمنه غاصبه (أو قتل عبيد) تنازع فيه مات وقتل قصاصا في قتله عمدا بعد غصبه فيضمنه غاصبه (أو ركب) الغاصب الدابة المغصوبة فهلكت فيضمن قيمتها يوم (١٤/٨) غصبه أو هذا علم من سابقه بأولى (أو ذبح) الغاصب الحيوان المغصوب فيضمن

قيمتها يوم غصبه إن شاء الغاصب منه وإن شاء أخذه مذبوخا ولا شيء له غيره وقال محمد بن مسلمة لربها أخذها وما بين قيمتها مذبوخة وحية (أو وجد) المودع بالفتح (ودبحة) ثم تلفت أو ضاعت فيضمنها لأنه صار غاصبا لها بجحدها (أو أكل) من شخص الطعام المغصوب حال كونه متلبسا (بلاعلم) بأنه مغصوب فإنه يضمنه إن كان الغاصب عديما أو لم يقدر

(باب ١١)

الغَصْبُ أَخْذُ مَالٍ قَهْرًا تَعْدِيًّا بِلا حِرَابَةٍ وَأَدَبٌ مُمَيَّزٌ كَمُدَّعِيهِ عَلَى صَالِحٍ وَفِي حَلْفِ الْجَهُولِ قَوْلَانِ وَضَمْنٌ بِالِاسْتِئْلاَةِ وَالْاِفْتِرَادِ كَأَن مَاتَ أَوْ قُتِلَ عَبْدٌ قِصَاصًا أَوْ رَكِبَ أَوْ ذَبَحَ أَوْ جَحَدَ وَدِيعةً أَوْ أَكَلَ بِلا عِلْمٍ أَوْ أَكْرَهَ غَيْرُهُ عَلَى التَّلَفِ أَوْ حَفَرَ بَرًّا تَعْدِيًّا وَقُدِّمَ عَلَيْهِ الْمُرْدِي الْأَلْمَعِينُ فَسَيَّانٍ أَوْ فَتَحَ قَيْدَ عَبْدٍ لَثَلَايَا بَقِيَ أَوْ عَلَى غَيْرِ عَاقِلٍ إِلَّا بِمُصَاحَبَةٍ رَبِّهِ أَوْ حِرْزًا الْمُثْلِيِّ وَلَوْ بَعْلًا يَمَثَلُهُ وَصَبَرَ لَوْ جُودَهُ

ولبلده

على تقريره ثم لا يرجع الكل على الغاصب لمباشرة اتلافه

فإن كان مليا ضمنه غاصبه لتسببه في اتلافه (أو أكره) شخص شخصا (غيره على التلف) أي أنلاف شيء غير المكره فيضمنه المكره بالكسر إن كان المكره بالفتح عديما أو لم يقدر على تعريضه والا فيضمنه تقديما للمباشرة على التسبب (أو حفر برّا تعديا) بأن حفرها في طريق المسلمين أو في ملك غيره بغير إذنه فتلف فيها آدمى أو غيره فيضمنه حافرها لتسببه في الله ومفهوم تعديا أنه لو حفرها في ملكه أو ملك غيره بآذنه فلا يضمن ما يهلك فيها وهو كذلك (و) أن حفر برّا تعديا أو أردى غيره فيها آدميا أو حيوانا (قدم المردى) بضم الميم يسكون الرداء أي المسقط على الحافر لأن المردى مباشر والحافر متسبب ويقدم المباشر في كل حال (الا) الحافر تعديا (ل) قصد اتلاف شخص (معين) واردة غير فيها فمات (ف) الحافر والمردى (سيان) في القصاص منهما إن كان المعين آدميا وضمان القيمة إن كان غيره (أو فتح قيد عبيد) (لثلايا بق) فأبق فيضمنه الفاتح ومفهوم لثلايا بق أنه لو قيد نكالا فلا يضمنه من فتح قيده (أو فتح بابا) على حيوان (غير عاقل) من بهيمة أو طير فذهب فيضمنه الفاتح لتسببه في ضياعه (الا) فتحه (بمصاحبة ربه) فلا يضمنه الفاتح إلا الطير لانه لا يمكن رده عادة (أو فتح حرزا) أي بيتا أو حانوتا ونحوها وتركه مفتوحا ذهب منه شيء فيضمنه فاتحه ثم بين ما يضمنه الغاصب فقال (و) يضمن الغاصب الشيء (المثلي) أي المكمل والموزون والمعدود إذا عيبه أو تلفه إذا ساوى سعره وقت تضمينه سعره وقت غصبه بل (ولو) غصبه (بعلاء) وحكم عليه به وقت رخاء فيضمنه (بمثله) كيلا أو وزنا أو عددا (و) إذا غصب مثليا في إبانته وفاته وانعدم المثلي بفوات إبانته (ضمير) المغصوب منه (لوجوده) أي المثلي في بانه في العالم عند ابن القاسم فليس له طلب الغاصب بمثله قبل

أبانه وقال أشهب له ذلك (و) إذا غصب مثليا في بلد وانتقل الغاصب لبلد آخر صبر المغمصوب منه وجو بأحق يرجع الغاصب (لبلده) أي الغصب ان لم يكن المغمصوب مع الغاصب في البلد الذي انتقل اليه بل (ولو صاحبه) أي صاحب المغمصوب الغاصب في البلدا الذي انتقل اليه فلا يلزمه دفعه فيه عند ابن القاسم لقوله لا يلزمه الا مثله في بلد الغصب (و) اذا اتى المغمصوب منه الغاصب بغير بلد الغصب ومعه المغمصوب (منع) الغاصب (من) ان يتصرف بنحو بيع (له) أي المغمصوب المثل (للتوثق) على الغاصب للمغمصوب منه برهن أو ضامن اتفاقا (و) ان طلب المغمصوب منه من الغاصب رد المثل لبلد غصبه لياخذه بعينه (ولا رد له) أي ليس له جبر الغاصب على رده لبلده وفيه أنه مستغنى عنه بقوله وصبر لبلده وشبه في عدم الرد فقال (كأجازه) أي امضاء المغمصوب منه (بيعه) أي الغاصب من اضافته المصدر لفاعله ومنعوله قوله مغمصوبا (معييا) بعيب قديم سابق على غصبه (زال) عيبه عند المشتري من الغاصب ولم يعلم المغمصوب منه بزواله حين اجازته بيعه ثم علم به وأراد رد بيع الغاصب (وقال) المغمصوب منه انما (أجزت) بيعه (لظني) به (بقائه) أي العيب فلا رد له لثبوت بطله في عدم البحث عنه قبل اجازة بيعه (كنقرة) بضم النون وسكون القاف أي قطعة مسببة كمن ذهب أو فضة (صبيغت) حليا بعد غصبها فليس له بها اخذها مصوغة عند ابن القاسم لقوا تباها لصياغة وانما له مثلها وزنا وصفة (و) (كطين لبن) أي ضرب لبنا بعد غصبه فليس له به اخذ له وانما له مثل طينه ان علم قدره والا فقيمته (و) (كقمح) غصب ثم (طحن) فليس له به اخذ له لقواته بطحنه وانما له مثله عند ابن القاسم في المدونة وغيرها (و) (كبذر زرع) أي طرح على الارض للنبات بعد غصبه فليس له به الا مثله (و) (كمبيض) دجاج أو حمام أو أرز غصب وحضن حتى (افرخ) أي صار فراخا فليس له به الا مثله والفراخ للغاصب (الا) فراخ (ما) أي الطير الذي (باض) فهي (١٤٩) له به (ان حضن) الطير يبضه كدجاج وحمام أو زواجره وظاهره ولو كان الذكر للغاصب وهو كذلك (و)

وَلِبَلَدِهِ وَلَوْ صَاحِبَهُ وَمُنْعٍ مِنْهُ لِلتَّوْتُقِ وَلَا رَدَّ لَهُ كَأَجَازَتِهِ بَيْعُهُ مَعِيَا زَالَ
وَقَالَ أَجَزْتُ لِظَنِّ بَقَائِهِ كَنَقْرَةٍ صَبِغَتْ وَطَيْنٍ لُبْنٍ وَقَمَحٍ طُحْنٍ وَبَذَرٍ
زُرْعٍ وَيَبُضٍّ أَفْرَخٍ إِلَّا مَا بَاضَ إِنْ حَضَنَّ وَعَصِيرٍ تَحْمَرٍ وَإِنْ تَخَلَّلَ خَيْرٌ
كَتَخَلَّلَهَا لَدُمِّي وَتَعِينَ لَغَيْرِهِ وَإِنْ صَنَعَ كَغَزَلٍ وَحَلَى وَغَيْرِ مِثْلِي فَقِيْمَتُهُ يَوْمَ
غَصْبِهِ وَإِنْ جَلَدَ مَيْتَةً لَمْ يَدْبَغْ أَوْ كَلَبًا وَلَوْ قَتَلَهُ تَعْدِيًا وَخَيْرٌ فِي الْأَجْنَبِيِّ فَإِنْ
تَبِعَهُ تَبِعَ هُوَ الْجَانِي فَإِنْ أَخَذَرَهُ أَقَلَّ

كونها (لذي) فيخير بين أخذ الخلل وتركه وأخذ قيمة الخمر على الاشهر لا في أخذ مثل الخمر وقال عبد الملك يتعين أخذ الخلل (وتعين) أخذ الخلل الذي تحولت الخمر المغمصوبة اليه حال كونها (لغيره) أي الذي وهو المسلم فقط هذا مراده وان تعقب بان غير الذي يشمل الحرب والمعاهد ونحوهما مع أنهم كالذي في التخيير فلو قال كتخللها للكافر لكان أحسن ثم شرع في بيان ضمان المغمصوب فقال (وان صنع) أي أثلغ الغاصب مغمصوبا مقوما (كغزل وحلي وغير مثلي) كعرض وحيوان (فقيمته) أي المغمصوب تلزم الغاصب معتبرة (يوم غصبه) على المشهور (وان) كان (جلد ميتة لم يدبغ) قاله ابن القاسم في المدونة ونصها من غصب جلد ميتة غير مدبوغ فعليه ان أثلغه قيمته ما بلغت وقال ابن رشد عقب نصها وقال في المبسوط لا شيء عليه فيه وان دبغ لانه لا يجوز بيعه وقيل لا شيء فيه الا أن يدبغ ففيه قيمته وقيل ان دبغ فليس فيه الا قيمة دبغه والصواب ان القيمة لازمة له في ذلك كله لجواز الانتفاع به (أو) ان كان (كلبا) مأذونا فيه لصيد أو حراسة ماشية أو زرع فان كان كلب دار فلا يغرر بقيمته وعلى من قتل كلبا مأذونا فيه قيمته يوم غصبه ان قتله بعد غصبه خطأ بل (ولو قتل تعديا) من قاله عليه بعد غصبه ومفهوم تعديا أنه لو قتله لدفعه عن نفسه حين عدا الكلب عليه ولم يمكنه التخلص منه الا بقتله فلا شيء عليه وهو كذلك أفاده الخطاب (و) ان جنى على المغمصوب غير غاصبه فأنقله (خير) المغمصوب منه (في) اتباع (الاجنبي) أي غير الغاصب الجاني على المغمصوب بقيمته يوم جنايته أو الغاصب بقيمته يوم غصبه لحصول سبب الضمان من كل منهما الغصب من الغاصب والاتلاف من الجاني (فان تبعه) أي تبع المغمصوب منه الغاصب وأخذ منه قيمته يوم غصبه (تبع هو) أي الغاصب (الجاني) بقيمته يوم جنايته فان ساوت قيمة المغمصوب يوم غصبه بقيمته يوم الجناية عليه فالحكم ظاهر وان لم تستويا (فان أخذ به) أي المغمصوب (أقل) القيمتين من الغاصب أو من الجاني وأخذ الغاصب أكثرهما من الجاني بان كانت قيمته

يوم غضبه خمسة عشر يوم الجناية عشرة أو بالعكس وأخذ به العشرة من الغاصب أو من الجاني (فله) أي رب المغضوب (الزائد) على أقل القيمتين المتمم لاكثرها كالمائة في المثل أي أخذه حال كونه (من الغاصب فقط) بأن كانت قيمته يوم الغضب خمسة عشر ويوم الجناية عشرة وأخذها ربه من الجاني فيرجع على الغاصب بخمسة تمام قسمته يوم غضبه (و) من غضب عموداً أو حجر أو خشباً وبنى عليه بناءً (فله) أي المغضوب منه (هدم بناءً عليه) أي المغضوب ويهدم البناء ولو عظم كالقصور وله تركه للغاصب وأخذ قيمته منه يوم غضبه وقال أشهب لا يهدم البناء العظيم (و) له (غلة) مغضوب (مستعمل) من رقيق ودابة ودار وغيرها سواء استعمله الغاصب أو أكرهه على المشهور (و) له (صيد) أي مصيد (عبد) مغضوب اتفاقاً (و) مصيد (جارج) كبلز كلب على المشهور (و) له (كره أرض بنيت) ذاراً أو نحوها وسكنها الغاصب أو استغلها (كركب) أي سفينة (نجر) بفتح النون وكسر الخاء أي بالمتخرب غضبه وأصلحه واستغله فغلة الأصل للمالك والزائد للغاصب بأن يقال كم تساوي أجرته نجر المن يعمره ويستغله فاقبل لزم الغاصب (و) إذا أخذ المالك المركب (أخذ) مئة بلا عوض (ما) أي المصلحة بالذي (لا عين) أي ذات (له) بعد قلعه (قائمة) أي لها قيمة كالزفت والقفطة وأما ما له عين قائمة كالجمال والحاذيف والقلاع فللغاصب أخذه (و) له كراء (صيد شبكة) والمراد به هنا الاصطياد أما لمصيد بها فهو للغاصب اتفاقاً (وما) أي المال الذي (أنفق) الغاصب على المغضوب كعلاف الدابة المغضوبة ومؤنة الرقيق المغضوب وكسوته وسقي الأرض المغضوبة وعلاجها كائن (في الغلة) للمغضوب لا يتعداها إلى ذمة المغضوب منه فإن لم يكن للمغضوب غلة أو زادت النفقة عليها فلا رجوع للغاصب على المغضوب منه هذا مذهب ابن القاسم في المدونة الموازية ثم يرجع في الموازية إلى أنه لا شيء (١٥٠) للغاصب من الغلة في النفقة واختاره ابن المواز المصنف الأول أظهر لأن الغاصب

فَلَهُ الزَّائِدُ مِنَ الْغَاصِبِ فَقَطَّوْهُ هَدَمَ بِنَاءً عَلَيْهِ وَغَلَّةٌ مُسْتَعْمَلٌ وَصَيْدٌ عَبْدٌ وَجَارِحٌ وَكَرَاهٌ أَرْضٌ بَنِيَتْ كَمَرْكَبٍ نَجَرَ وَأَخْذَ مَا لَا عَيْنَ لَهُ قَائِمَةٌ وَصَيْدٌ شَبَكَةٌ وَمَا أَنْفَقَ فِي الْغَلَّةِ وَهَلْ إِنْ أَعْطَاهُ فِيهِ مُتَعَدِّدٌ عَطَاءً فِيهِ أَوْ بَالًا كَثُرَ مِنْهُ وَمِنْ الْقِيَمَةِ تَرَدُّدٌ وَإِنْ وَجَدَ غَاصِبُهُ بَغْيَ غَيْرِهِ وَغَيْرَ مَحَلِّهِ فَلَهُ تَضْمِينُهُ وَمَعَهُ أَخْذُهُ إِنْ لَمْ يَجْتَنِبْ لِكَبِيرٍ حَمْلًا إِنْ هَزَلَتْ جَارِيَةٌ أَوْ نَسِيَ عَبْدٌ صَنْعَةً تَمَّ عَادًا أَوْ خَصَاهُ فَلَمْ يَنْقُصْ أَوْ جَلَسَ عَلَى ثَوْبٍ غَيْرِهِ فِي صَلَاةٍ أَوْ دَلَّ لَصًا أَوْ

وان ظلم لا يظلم (و) إذا كان لا نسان شيء مقوم سامه اشخاص بقدر واحد من الدنانير والدرهم وغضبه غاصب وأتلفه (هل) يلزم الغاصب الثمن الذي سامه الاشخاص (ان) كان (اعطاء) أي سام المغضوب منه (فيه) أي المغضوب المقوم (متعدد اعطاء) أي ثمنا واحدا كعشرة (ف) يضمن

الغاصب المغضوب (به) أي العطاء الواحد لا بقيمته وهو قول الامام رضى الله تعالى عنه وقال سحنون يضمنه أعاد بقيمته (أو) يضمنه (بالاكثر منه) أي العطاء الواحد (ومن القيمة) وهو قول عيسى (تردد) من المتأخرين (وان) غضب شخص مقوما وتبعه المغضوب منه (وجد غاصبه بغيره) أي بغير المغضوب المقوم (و) في (غير محله) أي الغصب (فله) أي المغضوب منه (تضمينه) أي للمغضوب منه أن يضمن الغاصب قيمة المغضوب (و) ان وجد المغضوب منه الغاصب بغير محله والمغضوب (و) معه أخذه (أي أخذ المغضوب منه من الغاصب المغضوب (ان لم يجتنب) للمغضوب (لكبير حمل) كالدواب ووخش الرقيق فان احتاج الكبير حمل فيخير ربه بين أخذه أو أخذه قيمة يوم غضبه (لا) خيار للمغضوب منه (ان هزلت جارية) عند غاصبها ثم عادت لاسمها فليس للمغضوب منه الا أخذها (أو نسي عبد) مغضوب (صناعة) عند الغاصب (ثم عاد) لمعرفتها فليس لربه الا أخذها وقد تبع المصنف في هذا ابن الحاجب وابن شاس وأنكر ابن عرفة معرفة ذلك في كتب المذهب قائلا لم أقف عليه لغيرهما (أو خصاه) أي خص الغاصب المغضوب (فلَمْ يَنْقُصْ) ثمنه فليس لربه الا أخذه ومنهوه انه ان نقص يضمن نقصه نص على ذلك في الجواهر وزاد يعاقب الخطاب يؤخذ مما هنا ان الخصاء ليس مثله ولو كان مثله لعتق على الغاصب وغرم لربه قيمته (أو جلس) شخص (على ثوب غيره في صلاة) وقام صاحب الثوب فاقطع فلا شيء على الجالس اذ ليس للناس من هذا بد في الصلوات والحج لس قال ذلك عبد الملك ومطرف وعليه فلا خصوصية لقوله في صلاة (أو دل لها) أي سارقا على مال فسرقه أو دل غاصبا على مال فغصبه ولولا دلالة ما عرفاه فلا يضمنه الدال قال أبو محمد وضمنه بعض أصحابنا وأصل المسألة في النواذر ونقل فيها القرويين بالتضمن وعدمه ثم قال بعدها قال أبو محمد وأنا أقول بتضمينه لأن ذلك من وجه التفرير وكذا نقل البرزلي عن ابن أبي زيد أنه أفتى بالضم (أو) غضب موصوفا وكسره

(وأعاذ) الغاصب (مضوغا) بعد كسره (على حاله) الذي كان عليه فلا شيء عليه عند ابن القاسم وأشهب (و) أن أعاده (على غيرها) أي حاله الأول (فقيمته) أي المصوغ يضمها غاصبه وشبهه في لزوم القسمة فقال (ككسره) أي المصوغ ولم يصغه غاصبه لا على هيئته الأولى ولا على غير هاتين قيمته يوم غصبه (أو غصب) أي قصد الغاصب باستيلائه على الشيء قهرا تعديا (منفعة) أي استيفاء ما لا تملك الذات (فتلفت الذات) المستوفى منها منفعتها فلا يضمها المتعدي فمن سكن دارا غاصبا للسكنى نهدت من غير فعله فلا يضمن الاقيمة السكنى الا ان نهدهم من فعله (أو أكله) أي الطعام المغموب (ماله) بأن قدمه له الغاصب (ضيافة) فأكله غير عالم بأنه طعامه المغموب منه فلا شيء على غاصبه لانه تسبب وما لملكه بأشروا أخرى ان علم المالك حين أكله أنه طعامه المغموب منه ولو اسقط قوله ضيافة لشملا أكله مكرها من غاصبه وأكله خفية عنه بان دخل المالك دار الغاصب وأكله في غيبته فلا يضمنه غاصبه قاله في الذخيرة (أو نقصت) قيمة المغموب (ل) بتغير (السوق) والمغموب باق بحاله فلا شيء على غاصبه (أو) غصب دابة وسافر بها (و) رجع بها من سفر (و) لم يتغير عن حالها الذي غصبها وهي به فلا شيء لربها من قيمتها ولا كرائها ان قصر السفر بل (ولو بعد) أي طال وشبهه في نفى الضمان فقال (كسارق) دابة سافر بها ورجعت بحالها فلا شيء لربها الا أخذها ولو تغير سوقها ارطال حبسها (وله) أي المالك (في تعدي كاستأجر) بكسر الجيم دابة المسافة التي استأجرها لها أو الحمل كذلك وادخلت الكاف المستعير (كراء الزائد) على المسافة المستأجرة أو المستأجرها (ان سلمت) الدابة على المشهور (والا) أي وان لم تسلم (خير) بها (في) كرائها (ه) أي الزائد مع الدابة (وفي قيمتها) أي الدابة معتبرة (وقته) أي التعدي (وان تعيب) أي (١٥١) المغموب بساوى وهو في حوز غاصبه

ان كثر عيبه بل (وان قل) ومثل للعيب القليل بقوله (ككسر) أي انكسار وارتخاء (نهديها) مثني نهدي أي ثدي الجارية وكانت حين غصبها قائمتها (أو جنى هو) أي الغاصب (أو) جنى (اجنبي) على المغموب (جواب ان تعيب قوله) (خير) المالك (فيه) أي العيب وفيه اجمال وتفصيله انه في الصورة

أَعَادَ مَصْغُوعًا عَلَى حَالِهِ وَعَلَى غَيْرِهَا قِيَمَتُهُ كَكَسْرِهِ أَوْ غَصَبَ مَنْفَعَةً فَتَلَفَتِ الذَّاتُ أَوْ أَكَلَهُ مَا لَكَ ضَيْفَاةٌ أَوْ نَقَصَتْ لِلسُّوقِ أَوْ رَجَعَ بِهَا مِنْ سَفَرٍ وَلَوْ بَعْدَ كَسَارٍ وَلَوْ فِي تَعْدِي كَمَسْتَأْجَرَ كِرَاءِ الزَّائِدِ إِنْ سَلِمَتْ وَالْأَخْيَرُ فِيهِ وَفِي قِيَمَتِهَا وَقْتُهُ وَإِنْ تَعَيَّبَ وَإِنْ قَلَّ كَكَسْرِ نَهْدِيهَا أَوْ جَنَى هُوَ أَوْ أَجْنَبِي خَيْرُ فِيهِ كَصِبْغِهِ فِي قِيَمَتِهِ وَأَخْذُ ثَوْبِهِ وَدَفْعُ قِيَمَةِ الصَّبْغِ وَفِي بَنَائِهِ فِي أَخْذِهِ وَدَفْعُ قِيَمَةِ نَقْضِهِ بَعْدَ سَقُوطِ كَلْفَةٍ لَمْ يَتَوَلَّهَا وَمَنْفَعَةُ الْبُضْعِ وَالْحَرْبُ لِلتَّفْوِيتِ كَحَرْبَاءَهُ وَتَعَذُّرُ جُوعِهِ وَمَنْفَعَةُ غَيْرِهَا بِالْفَوَاتِ وَهَلْ يَضْمَنُ شَاكِيهِ لِمَغْرَمٍ زَائِدًا عَلَى قَدْرِ الرَّسُولِ إِنْ ظَلَمَ

الأولى وهو تعييبه بساوى بخير بين أخذ المغموب بلا إرش لعيبه وتركه وأخذ قيمته يوم غصبه وفي الصورة الثانية وهو تعييبه بجناية الغاصب فيخير به بين أخذه وإخذارش الجناية من الغاصب وتركه وأخذ قيمته منه يوم غصبه وشبهه في التخيير فقال (كصبغه) أي الغاصب ثوبا أبيض فلم تنقص قيمته بان زادت أو بقيت بحالها فيخير المغموب منه (في) أخذ (قيمته) أبيض يوم غصبه (أو أخذ ثوبه) مضوغا (ودفع قيمة الصبغ) بكسر الصاد المهملة أي ما يصبغ به كالزعفران وان نقصت قيمته بصبغه فيخير ربه في أخذه وإرش نقضه أو أخذ قيمته يوم غصبه (و) ان غصب أرضا وبنى أو غرس فيها فيخير مالكها (في) أخذ (بنائه) أي الغاصب أو غرسه (ودفع قيمة نقضه) أي البناء والغرس منقوضا (بعد سقوط) اجرة (كلفة) أي نقض البناء والغرس وتسوية الأرض (لم يتولها) أي يباشر الغاصب الكلفة بنفسه ولا باتباعه بان كان شأه اذا حكم عليه بالاستئجار عليها فانه كان شأنه توليها بنفسه أو بنحو خدمه فلا يسقط من قيمة النقض شيء (و) ان غصب حرة أو أمة ووطئها فيضمن (منفعة البضع) أي الفرج بالتفويت أي الوطء فعليه صدق مثلها ولو ثيبا ان كانت حرة وما ينقص من قيمتها ان كانت أمة (و) ان غصب شخصا حر أو أستا عمله في عمل فيضمن منفعة الشخص (الحر بالتفويت) أي الاستعمال وشبهه في الضمان فقال (ك) شخص (حر باعه) شخص متعدي عليه (وتعذر رجوعه) أي الحر وتحقق أو ظن موته أو شك فيه فيكلف بائعه بطلبه فان أيس منه أغرم دية كاملة لورثته (و) يضمن المتعدي منفعة (غيرهما) أي البضع والحر (بالفوات) أي عدم حصول المنفعة كدار غلقها وورقيق ودابة حبسها ولم يستعملها (و) ان شك المغموب منه غاصبه لظالم فغرمه زائدا عما يجب عليه غرمه (هل يضمن شاكيه) أي شاكي الغاصب (ل) شخص (مغرم) مالا (زائدا على قدر) اجرة (الرسول) الذي يجلبه للقاضي (ان ظلم) الشاكي في شكواه بان وجد حاكما منصفًا واشتكاه الى

الظالم عالمًا بأنه يتجاوز الحد الشرعي وبغرمه زائد عما يلزمه غرمه وبه افق بعض شيوخ ابن يونس (أو) يضمن الشاكي (الجميع) أي جميع ما غرمه الظالم للمشكو قال ابن يونس وبه افق بعض شيوخنا (أو لا) يضمن الشاكي شيئاً مطلقاً وان ظلم في شكواه وان أتم وأدب وعليه كثير في الجواب (أقوال) ثلاثة (وملكه) أي ملك الغاصب المغموب (ان اشتراه) من المغموب منه ان كان المغموب حاضراً ببلد شرائه بل (ولو غاب) المغموب ببلد آخر لان الاصل سلامته (او غرم قيمته) أي وملكه ان غرم قيمته بان ادعى اباقه او تلفه وغرمه قيمته فانه يملكه (ان لم يموزه) أي يكذب الغاصب في دعواه تلف المغموب أو اباقه فان موزه فيه فالمغموب منه رد القيمة وأخذ عين شئيه (و) ان غاب المغموب ووصفه غاصبه وقوم عليه بحسب وصفه ثم ظهر انه أكل مما وصفه به (رجع) مالك المغموب (عليه) أي على الغاصب (بفضلة) أي زيادة على القيمة التي قوم بها (اخفى) الغاصب سببها أي الفضلة وهو الوصف الموجب لها (و) ان ادعى الغاصب تلف المغموب وأنكره المغموب منه (أو القول له) أي الغاصب (في) دعوى (تلفه) أي المغموب (و) ان اختلف الغاصب والمغموب منه في وصف المغموب لتقويمه بحسبه فالقول للغاصب (في نعته) أي وصف المغموب ان وصفه بما يشبه (و) القول للغاصب ان اختلفا (في قدره) أي المغموب من كيل او وزن او عدد لا نه غارم (وحلف) الغاصب في المسائل الثلاثة ان اشبه فان لم يشبهه واشبهه به فالقول له يمينته فان لم يشبهها فقال ابن ناجي يخلفان ويقضى بينهما باوسط القيم وشبهه في التصديق في دعوى التلف والقدور والصفة باليمين فقال (ك) شخص (مشتريه) أي مشتري المغموب من الغاصب ثم ادعى تلفه او قدره او صفته وخالفه المغموب منه فالقول للمشتري يمينته وسواء علم ان البائع له غاصب أم لا وظاهره سواء كان مما يغاب عليه أم لا والذي في العتبية وابن الحاجب لو ادعى المبتاع التلف ضدك فيما (١٥٢) لا يغاب عليه من رقيق وحيوان ولا يصدق فيما يغاب عليه ويحلف بالله الذي لا

أَوِ الْجَمِيعِ أَوْ لَا أَقُولُ وَمَلَكُهُ أَنْ اشْتَرَاهُ وَلَوْ غَابَ أَوْ غَرِمَ قِيمَتُهُ أَنْ تَمُوزَهُ وَرَجَعَ عَلَيْهِ بِفَضْلِهِ أَخْفَاهَا وَالْقَوْلُ لَهُ فِي تَلْفِهِ وَنَعْتِهِ وَقَدْرِهِ وَحَلْفُ كَمُشْتَرَمِنَهُ ثُمَّ غَرِمَ لَا خَرْدُوءِيَّةَ وَلِرَبِّهِ امْضَاءُ بَيْعِهِ وَنَقْضُ عَتَقِ الْمُشْتَرَى وَاجَازَتُهُ وَضَمَنَ مُشْتَرٍ لَمْ يَعْلَمْ فِي عَمْدٍ لَا سَمَاوِيٍّ وَغَلَّةٍ وَهَلِ الْخَطَأُ كَالْعَمْدِ تَأْوِيلَانِ وَوَأَرَاهُ وَمَوْهُوبُهُ أَنْ عِلْمًا كَهُوَ وَالْأَبْدَى بِالْغَاصِبِ وَرَجَعَ عَلَيْهِ بِغَلَّةِ مَوْهُوبِهِ فَإِنْ أَعْسَرَ

اله الا هو لقد هلك وبغرم قيمته الا ان يأتي ببينة على هلاكه من غير سببه وبين متى يضمن ما يغاب عليه فقال (ثم غرم) المشتري قيمة المغموب معتبرة بالنسبة (ا) جاهلها يوم آخر (رؤية) رؤى المغموب عنده عليها بعد شرائه (و) ان باع الغاصب المغموب (ل) لربه امضاء بيبعه لصحته وان لم يلزم (و) ان اشتري شخص رقيقاً من غاصب وأعتقه فلربه (نقض) أي فسخ ورد (عتق المشتري) الرقيق الذي اشتراه من الغاصب وأخذه ويرجع المشتري بشئيه على الغاصب (و) له (اجازته) أي امضاء وتنفيذ عتق المشتري واتباع الغاصب بقيمته يوم غصبه أو شئيه الذي قبضه من المبتاع وان أجازته فقد تم عتقه وتم ما ترتب عليه من شهادة وارث ونحوها (و) من اشتري شيئاً مغموباً غير عالم بأنه مغموب وأتلفه عمداً او خطأ او تلف بسماوى (ضمن) قيمة ما اشتراه للمغموب منه يوم جنايته عليه والحال انه (لم يعلم) حين شرائه كونه مغموباً (في) اتلافه بفعل (عمد) ككل طعام وابلاء ثوب وهدم بناء ومفهوم لم يعلم انه ان اشتراه عالماً بغصبه فحكمه حكم غاصبه كما سيأتي (لا) يضمن المشتري غير العالم ما تلف عنده (ب) امر (سماوى) أي منسوب لاسماء لصدوره من غير تسبب المشتري فيه (و) لضمان على المشتري غير العالم بالغصب (في غلة) استغلها مما اشتراه فيفوز بها (وهل الخطأ) في اتلاف المغموب من مشتريه غير العالم بغصبه (كالعمد) منه في ضمانه وهو قول أشهب في المجموعة ابن عبد السلام وهو القياس (أو هو) أي الخطأ (كالسماوى) في عدم ضمان المشتري غير العالم والى هذا مذهب ابن القاسم في العتبية في الجواب (تأويلان) أي فهما لشارح المدونة (و) ان مات الغاصب أو وهب المغموب لشخص فقبله منه (و) لو ارثه أي الغاصب (وموهوبه) أي الذي وهب الغاصب المغموب له حكمهما في ضمان المغموب وغلته (ك) حكمه (وهو) أي الغاصب فيه (ان عالماً) وارثه وموهوبه بغصبه لان علمهما به صيرهما غاصبين متعددين في استيلائهما على المغموب (والا) أي وان لم يعلم موهوبه بغصبه (بدىء بالغاصب) في تغريمه قيمة المغموب الموهوب وغلته لانه هو المسلط له عليه (و) ان بدىء بالغاصب (رجع) المغموب منه (عليه) أي الغاصب (بغلة) المغموب المستغلة (موهوبه) ثم لا يرجع الغاصب بها على الموهوب له (فان أعسر) الغاصب

فعلى

رقيقاً من غاصب وأعتقه فلربه (نقض) أي فسخ ورد (عتق المشتري) الرقيق

الذى اشتراه من الغاصب وأخذه ويرجع المشتري بشئيه على الغاصب (و) له (اجازته) أي امضاء وتنفيذ عتق المشتري واتباع الغاصب بقيمته يوم غصبه أو شئيه الذي قبضه من المبتاع وان أجازته فقد تم عتقه وتم ما ترتب عليه من شهادة وارث ونحوها (و) من اشتري شيئاً مغموباً غير عالم بأنه مغموب وأتلفه عمداً او خطأ او تلف بسماوى (ضمن) قيمة ما اشتراه للمغموب منه يوم جنايته عليه والحال انه (لم يعلم) حين شرائه كونه مغموباً (في) اتلافه بفعل (عمد) ككل طعام وابلاء ثوب وهدم بناء ومفهوم لم يعلم انه ان اشتراه عالماً بغصبه فحكمه حكم غاصبه كما سيأتي (لا) يضمن المشتري غير العالم ما تلف عنده (ب) امر (سماوى) أي منسوب لاسماء لصدوره من غير تسبب المشتري فيه (و) لضمان على المشتري غير العالم بالغصب (في غلة) استغلها مما اشتراه فيفوز بها (وهل الخطأ) في اتلاف المغموب من مشتريه غير العالم بغصبه (كالعمد) منه في ضمانه وهو قول أشهب في المجموعة ابن عبد السلام وهو القياس (أو هو) أي الخطأ (كالسماوى) في عدم ضمان المشتري غير العالم والى هذا مذهب ابن القاسم في العتبية في الجواب (تأويلان) أي فهما لشارح المدونة (و) ان مات الغاصب أو وهب المغموب لشخص فقبله منه (و) لو ارثه أي الغاصب (وموهوبه) أي الذي وهب الغاصب المغموب له حكمهما في ضمان المغموب وغلته (ك) حكمه (وهو) أي الغاصب فيه (ان عالماً) وارثه وموهوبه بغصبه لان علمهما به صيرهما غاصبين متعددين في استيلائهما على المغموب (والا) أي وان لم يعلم موهوبه بغصبه (بدىء بالغاصب) في تغريمه قيمة المغموب الموهوب وغلته لانه هو المسلط له عليه (و) ان بدىء بالغاصب (رجع) المغموب منه (عليه) أي الغاصب (بغلة) المغموب المستغلة (موهوبه) ثم لا يرجع الغاصب بها على الموهوب له (فان أعسر) الغاصب

(ف) يرجع المالك بالغلة (على الموهوب) لعلها شرته اتلافها للموهوب له الرجوع بها على الغاصب أن أيسر (و) أن ادعى شخص على آخر بأنه غصب منه مالا فأنكره فأقام عليه شاهدا معاينة غصبه وشاهد آخر باقراره به (لحق) أى ضم (شاهد) (ب) معاينة (الغصب ل) شهادة شاهد (آخر) شهد للمدعى (على اقراره) أى المدعى عليه (بالغصب) لال المدعى وثبت الغصب يشهدانها فيحكم على المدعى عليه برد المصوب بعينه أن لم يفت وعوضه أن فات وشبه في التلقيق فقال (كشاهد بملكك) لما ادعيت غصبه منك (ل) شاهد (ثان) شهد (بغصبك) أى بغصبها منك (وجعلت) بضم فكسروا وفتح تاء الخطاب المدعى (ذا) أى صاحب (يد) أى جائزا فقط للمدعى به ويعني باليمين في الصورة الثانية مع قيام السلعة لاجتماع الشاهدين على حوز المشهود له فان فات أو تعينت فليس له أن يضمن المشهود عليه قيمتها الا اذا حلف مع شاهد المالك (لا مالكا) له في المسئلتين لأن شاهد الغصب لم يثبت لك ملكا لاحتمال أنك حزنتم بايداع أو أعاره أو رهن أو اجارة في كل حال (الا أن تحلف) يا مدعى (مع شاهد المالك) أن ما شهد به حق وانك مالك له (و) تحلف أيضا (بين القضاء) أنك لم تبعها ولم تصدق بها ولم تهبها ولم تخرج عن ملكك بوجه من الوجوه لأن شاهد المالك لم يثبت لك غصبا لاحتمال أنها خرجت عن ملكك بوجه مما تقدم (وان ادعت) امرأة (استكراها) أى اكراها على الزناها (علي) رجل (غير لائق به) الا كراه على الزنا لعدالته وصلته ادعت (بلا تعلق) منها بالرجل الذي ادعت عليه عند زناها بها (حدث) بسبب قذفها (له) أى المدعى عليه غير اللائق به ولما أمهى الكلام الغاصب على عقبه بالكلام على المتعدى (١٥٣) لتناسيهم ما فقال (و) الشخص

(المتعدى جان) ضابطا بالتعدى أنه الاتقاع بالغير دون حق فيه خطؤه كعمده والمتعدى شخص جان (على بعض) من شيء لغيره ولما لم يشمل هذا تعدى المكثري والمستعير دابة المسافة التي اكرت أو استعار لها التعدي ما عليها كلها زاد ادخاله (غالبا) اذ مفهومه أن من غير الغالب التعدي على جميع الشيء (فان افات) المتعدى بتعديه النفع (المقصود) مما تعدى عليه (كقطع ذنت دابة ذى هيثة)

فَعَلَى الْمَوْهُوبِ وَلَقِيَ شَاهِدٌ بِالْغَصْبِ لِأَخَرٍ عَلَى إِقْرَارِهِ بِالْغَصْبِ كَشَاهِدٍ بِمِلْكِكَ لِثَانٍ بِغَصْبِكَ وَجُعِلَتْ ذَايِدًا مَالِكًا إِلَّا أَنْ تَحْلِفَ مَعَ شَاهِدِ الْمَلِكِ وَيَمِينَ الْقَضَاءِ وَإِنْ ادَّعَتْ اسْتِكْرَاهًا عَلَى غَيْرِ لَائِقٍ بِاتِّعَاقِ حَدِّتْ لَهُ وَالْمُتَعَدَّى جَانٍ عَلَى بَعْضِ غَائِبٍ فَإِنْ أَفَاتَ الْمَقْصُودَ كَقَطْعِ ذَنْبٍ دَابَّةٍ ذِي هَيْئَةٍ أَوْ أَذْنِهَا أَوْ طَيْلَسَانِهِ أَوْ بَنٍ شَاةٍ هُوَ الْمَقْصُودُ وَقَلَعَ عَيْنِي عَبْدٌ أَوْ يَدِيهِ قَلَهُ أَخْذَهُ وَنَقَصَهُ أَوْ قِيمَتَهُ وَإِنْ لَمْ يَفْتَهُ فَمَقْصُودُهُ كَلْبَنٍ بِقِرَّةٍ وَيَدِ عَبْدٍ أَوْ عَيْنِهِ وَعَتَقَ عَلَيْهِ إِنْ قَوْمٌ وَلَا مَنَعَ لِصَاحِبِهِ فِي الْفَاحِشِ عَلَى الْأَرْجَحِ وَرَفَا الثُّوبُ مُطْلَقًا وَفِي أَجْرَةِ الطَّبِيبِ قَوْلَانِ

(٣٠ — جواهر الاكلیل — ثانى) أى عظمة وعلوم منزلة كقراض وامام (أو) قطع (أذنها) على الرواية المشهورة عن الامام مالك رضي الله تعالى عنه (او طيلسانه) أى ذى الهيئة أى ما يجمله على رأسه في الشتاء لدفع البرد (و) قطع (بن) نحو (شاة هو المقصود) من اقتنائها (و) (ك) قلع عيني عبد أو (قطع يديه) وجواب فان افات المقصود (فله) أى مالك المتعدى عليه (أخذه) (و) أخذ ارش (نقصه) (و) تركه للمتعدى وأخذ (قيمته) منه يوم تعديه (وان لم يفته) أى ان لم يفت التعدي الغرض المقصود من المتعدى عليه (ف) ارش (نقصه) يستحقه مالسه من المتعدى ومثل غير المقيت بقوله (كلبن بقررة) أو ناقه أو مقصودا منهم لالان فيهما منافع غيره (و) قطع (يد عبد) (و) قلع (عينه) فلا يفت الغرض المقصود منه لبقاء منافعه بما بقي من يده وعينه (و) ان تعدي على رقيق غيره بقطع أوفقه (عتق عليه) أى التعدي (ان قوم) الرقيق (عليه) بأن اختار سيده تغريمه قيمته ومفهوم ان قوم عليه أنه ان اختار سيده أخذه وارش نقصه فلا يعتق وهو كذلك وأشار الى المقيت بقوله (ولا منع لصاحبه) أى الرقيق المتعدى عليه بقطع أوفقه من التقويم والعتق على التعدي (في) المتعدى (الفاحش) المقصود الغرض المقصود دكة قطع يديه أو قلع عينيه (على الأرجح) عند ابن يونس من الخلاف (ورفا) بالفاء أى اصالح المتعدى (الثوب) الذى خرقة بتعديه عليه رفوا (مطلقا) عن التقييد باليسارة أو الكثرة ويغرم ارش نقصه بعد رفوه في السير اتفاقا وفي الكبير على ظاهر كلام المتقدمين (وفي لزوم) (أجرة الطبيب) الذى يداوى المتعدى عليه بقطع أوفقه تنزيلا للطبيب منزلة الرفو واستحسنه الاخميمي وعدم لزومها لان الرفو يحقق نفعه بخلاف الطبيب قال ابن عبد السلام هذا ظاهر المذهب وصححه في الشامل (قولان) لم يطلع المصنف على أرجحية احدهما والله سبحانه وتعالى اعلم

﴿فصل﴾ في بيان أحكام الاستحقاق وهو رفع ملك بشيء بثبوت ملك قبله أو حرية كذلك بغير عوض (وإن زرع) غاصب أو متعددا راضيا (فاستحققت) الأرض أي قام ما السكها على زارعها ورفع ملكه أي حوزة للتصرف باثبات ملكه قبله بلا عوض (فإن لم ينتفع بالزرع) أي لم يبلغ طوراً ينتفع به فيه إذا قلع بان لم ينبت أو نبت وصغر (أخذ) أي فله المستحق الأرض أخذ الزرع معها (بلا شيء) يخرمه للزارع عوضاً عن البذر والحراث والسقي وغيرها (والا) لم يبلغ الزرع حداً لا تنفعا به بان استحققت الأرض بعد بلوغه طوراً ينتفع به فيه إذا قلع ولو لرعي البهاثم (فله) أي المستحق (قلعه) أي أمر زارعه به (إن لم يفت) أي يمض (وقت ما) أي الزرع الذي (تراد) الأرض (له) سوء كان من جنس زرع المتعدى أم لا كما لو زرعت سمسماً وأراد المستحق زرعها مقتاة أو بقلها (وله) أي مستحق الأرض (أخذه) أي الزرع الذي ينتفع به وقت ما تراد له فقال (والا) أي والالم يفت الخ بان فات وقت وتسوية الأرض (على المختار) للخصمي وصرح بمفهوم قوله إن لم يفت وقت ما تراد له فقال (والا) أي والالم يفت الخ بان فات وقت ما تراد له (فكره السنة) كلها يلزم الزارع لمستحق الأرض و بقي زرعه فيها إلى انتهائه عند الامام ما لك رضي الله تعالى عنه وليس للمستحق قلعه إذا لوقل فلا ينتفع بالأرض في تلك السنة (ك) استحقاق الأرض المزروعة من شخص (ذی شبهة) من وارث أو مشترك لم يعلم بالغصب قبل فوات إبان ما تراد له فيلزمه كراء سنة استحقاقها وليس له قلع زرعه ولا أخذه بقيمته مقلوعاً (أو) استحقاق أرض مزروعة من شخص (جهل حاله) أي لم يعلم حاله من كونه غاصباً أو متعدداً أو ذائبة بارت أو شراء غير عالم بغصب بائع قبل فوات وقت ما تراد له فعليه كراء سنة لمستحقها (١٥٤) وليس له قلع زرعه (و) إن أكثرى شخص أرضاً بما يعرف بعينه كعبد أو ثوب معين

(فصل) وإن زرع فاستحققت فإن لم ينتفع بالزرع أخذ بلا شيء وإلا فله قلعه إن لم يفت وقت ما تراد له وله أخذه بقيمته على المختار وإلا فكره السنة كذی شبهة أو جهل حاله وفاتت بحرثها فيما بين مكر ومكتر والمستحق أخذها ودفع كراء الحراث فإن أبقى قيل له أعط كراء سنة وإلا أسلمها بلا شيء وفي سنين يفسخ أو يمضي إن عرف النسبة ولا خيار للمكترى للعهددة وانتقدان انتقد الأول وأمن هو والغلة لذي الشبهة أو الجهور للحكم كوارث

ثم استحق الكراء فإن استحق قبل حرثها والعمل فيها انفسخ الكراء وأخذ المستحق عين شبيهة الذي أكرت به الأرض وأخذ المكري أرضه وإن استحق بعد حرثها (فاتت) الأرض أي لا يفسخ كراؤها (؛) سبب (حرثها) قبل استحقاقه وفواتها (فيما) أي الحكم الذي (بين) مكر ومكتر فلا يفسخ الكراء واحداً المكري كراء مثل الأرض

ومو هو ب

من المكترى (والمستحق أخذها) أي الأرض بعد

حرثها من مكترى بها (ودفع كراء الحراث) لمكترى بها الذي حرثها (فإن أبي) أي امتنع المستحق من دفع اجرة حرثها (قيل له) أي المكترى (أعط) المستحق (كراء سنة) وازرعها فإن أعطاه ذلك فواضح (والا) أي وان لم يعطه ذلك قيل له (أسلمها) أي الأرض للمستحق (بلا شيء) لك في حرثك (و) إن أكرى الأرض من هي بيده لتزرع أو تفرس أو تبني (في سنين) وغرست أو زعت أو بنيت في بعضها ثم استحققت قبل تمامها وقام مستحقها فلا شيء له من اجرة ما مضى من السنين ويخبر في باقيها (يفسخ) مستحق الأرض كراءها في باقي السنين إن شاء ففسخه فيها (أو يمضي) كراء باقيها إن شاء امضاءه ويستحق ما يخصه من الكراء (إن عرف) المستحق (النسبة) لما يخص باقيها لجملة الكراء كمثل أن يورع لان امضاءه إن شاء لعقد الكراء في الباقي فيشترط في صحته علمه ما يخصه ومفهوم الشرط أنه إن لم يعرف النسبة فليس له الامضاء لانه كراء بمجهول فيتعين ففسخه في الباقي (ولا خيار للمكترى) في فسخ الكراء في باقي المدة إن امضاءه المستحق وصلة خيار (ل) يتخلص المكترى من (العهددة) أي ضمان كراء الباقي إذا ظهر مستحق آخر (وانتقد) المستحق كراء باقي المدة من المكترى إن امضى كراءه أي يقضي له بأخذه حالاً (إن) كان (انتقد) أي قبض المكري (الأول) كراء جميع المدة من المكترى حالاً (وأمن هو) أي كان المستحق مأموماً بان كان عدلاً ملياً حسن المعاملة (والغلة) الناشئة من المستحق بالفتح (ل) جائزه قبل استحقاقه (ذی شبهة) في حوزة مكتر ومشترا (والجهور) حاله الذي لم يعلم اغاصب هو أو ذو شبهة منتهياً استحقاق الغلة (للحكم) بالاستحقاق ثم تكون من يوم الحكم للمستحق ومثل الذي الشبهة فقال (كوارث) قال الخطاب ظاهراً أن الغلة للوارث سواء كان وارثاً من غاصب أو من مشترك وليس كذلك فإن وارث الغاصب لا غلة له باتفاق

سواء انتفع بنفسه أو أكرى لغيره قال ذلك ابن عبد السلام والمصنف في التوضيح (و) كشخص (موهوب) له من غاصب الخطاب أو أراد إذا كان الغاصب موهوباً كان معسراً فيرجع المستحق على الموهوب له بالغلة كما تقدم في باب الغصب من قوله ورجع عليه بغلة موهوبه فإن أعسر فعلى الموهوب له (و) كشخص (مشتري) من غاصب الخطاب يعني أن الغلة لا تشتري من الغاصب إذا لم يعلم بالغصب يريد ولا يرجع المستحق على الغاصب بالغلة من يوم بيعه على المشهور الذي صرح به ابن الحاجب وغيره (أن لم يعلموا) أي الوارث والموهوب له وللشري بالغصب قال الألفهسي قال في المدونة من ابتاع من غاصب ولا يعلم بالغلة للمبتاع (بخلاف ذي دين) على ميت طرأ ذو الدين (على وارث) المدين وقد ترك عقاراً استولى عليه وارثه واستعمله ثم ظهر دين على الميت يستغرق العقار وغلته فيرد الوارث لذى الدين العقار وغلته فهذا يخرج من قوله والغلة لذى الشبهة كوارث فكانه قال الأورثا طرأ عليه ذو دين (كوارث طرأ على) وارث (مثله) في الاستحقاق وأولى على من هو محجوب به بعد استغلال المطر وعليه التركة فإن المطر وعليه لا يخص بالغلة فإن كانا متساويين في الاستحقاق فيقتسمانها وإن كان الطاريء يحجب المطر وعليه فيجميعها للطاريء فيضمن المطر وعليه الغلة للطاريء التي تخصه في كل حال (الأن ينتفع) المطر وعليه بنفسه وكان في نصيبه ما يكفي لم يعلم بالطاريء وإن يغتفر الابن فيأله ابان فلا يحاسب الطاريء المطر وعليه بانتفاعه (وان غرس) ذو الشبهة (أو بنى) في أرض ثم استحققت (قيل للمالك) الذي استحقها من ذي الشبهة بعد غرسه أو بنائه بها (أعطه قيمته) أي البناء أو الغرس (فإن أبي) أي أمتنع المالك من إعطاء قيمة البناء أو الغرس قائماً (فله) أي الغارس (أو الباني) شبهة (دفع قيمة الأرض) أو الباني شبهة (دفع قيمة الأرض)

(١٥٥)

للمالك خالية من الغرس والبناء (فإن أبي) أي أمتنع الغارس أو الباني من دفع قيمة الأرض (فهما) (شريكان) المالك بقيمة أرضه والغارس أو الباني بقيمة غرسه أو بنائه وبهذا قضى عمر رضي الله تعالى عنه والمعتبر في التقويم يوم الحكم المازرى في كون قيمة البناء يوم بناءه أو يوم المحاكمة قولان (الأن الأرض

وَمَوْهُوبٌ وَمُشْتَرٍ مِنْهُ أَنْ لَمْ يَعْلَمُوا بِخِلَافِ ذِي دَيْنٍ عَلَى وَارِثٍ كَوَارِثٍ طَرَأَ عَلَى مِثْلِهِ إِلَّا أَنْ يَنْتَفِعَ وَانْ غَرَسَ أَوْ بَنَى قِيلَ لِمَالِكٍ أَعْطَهُ قِيمَتَهُ قَائِماً فَإِنْ أَبَى فَلَهُ دَفْعُ قِيمَةِ الْأَرْضِ فَإِنْ أَبَى فَشَرِيكَانَ بِالْقِيمَةِ يَوْمَ الْحُكْمِ إِلَّا الْحَبْسَةَ فَالِنَقْضِ وَضَمَنَ قِيمَةَ الْمُسْتَحَقَّةِ وَوَلَدَهَا يَوْمَ الْحُكْمِ وَالْأَقْلَ أَنْ أَخْذَ دِيَّةٍ لَصَدَاقٍ حُرَّةٍ أَوْ غُلَّتْهَا وَانْ هَدَمَ مُكْتَرِ تَعْدِيًّا فَلِلْمُسْتَحَقِّ النَّقْضُ وَقِيمَةُ الْهَدَمِ وَإِنْ أَبْرَأَهُ مُكْرِيهِ كَسَارِقٍ عَبْدٍ ثُمَّ اسْتَحَقَّ بِخِلَافٍ مُسْتَحَقٌّ مُدْعَى حُرَّةٍ إِلَّا الْقَلِيلَ وَلَهُ هَدْمُ مَسْجِدٍ وَإِنْ

(الحبسة) التي بني أو غرس فيها ذو شبهة (ف) يتعين فيها (النقض) أي هدم البناء وقلع الغرس على الباني أو الغارس قال الألفهسي في المدونة من بني داره مسجداً ثم استحقها رجل فله هدمه (و) من اشترى أمة وأولدها ثم استحققت لغيره (ضمن قيمة) الأمة (المستحقة) وضمن أيضاً قيمة (ولدها) والمعتبر في تقويمها (يوم الحكم) أن قتل الولد عمداً أو خطأ ضمن أبوه المستحق أمه (الأقل) من قيمته عبد أحيا ومن دية (أن) (أخذ) أبوه (دية) من قاتله عمداً أو عاقلته في قتله خطأ (و) من اشترى أمة ثم استحققت بحرية (ف) لا يضمن (صدّاق حرة) اشتراها على أنها أمة وطئها ثم استحققت نفسها بالحربة فلا يضمن صدقها عند مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما (أو) أي ولا يضمن المشتري (غلته) أي الحرة (وان) أكثرى شخص داراً مثلاً من ذي شبهة (وهدم) (المكثري) (الدار هدماً) (تعدياً) بأن كان بغیرا ذن مكربها ثم استحققت (فلا مستحق) على المكثري المتعدى بالهدم (النقض) بضم النون أي المنقوض من حجر وخشب ونحوهما (وقيمة) أي أرض نقص (الهدم) بأن تقوم الدار مبنية ومهدومة ويلزم الهدم ما بين القيمتين أن لم يبرئه قبل الاستحقاق مكربه بل (وان كان أبرأه) أي الهدم (مكربه) أي الذي أكرى له من قيمة الهدم لأنه لا تبين أنه لا حق له ومفهوم تعدياناً أن لم يتعد في الهدم بأن أذن له فيه مكربه فلا يلزمه إرش الهدم وليس للمستحق إلا النقض إن بقي أو ثمنه أن يبيع وفات (كسارق عبد) أي رقيق أبرأه المبتاع من قيمته (ثم استحق) العبد فلم يستحقه قيمته على سارق لا على مبتاعه وأخرج من قوله أو غلته فقال (بخلاف) شخص (مستحق) شخص (مدعى حربة) لنفسه نزل بالهدم واستعمله شخص في أعمال ثم استحق برقبته لشخص فله أخذ أجره عمله من استعمله (العمل) (القليل) كسقى دابة وشرأفا كبة أو لحم من سوق قريب (و) من بني مسجداً بأرضه ثم استحقها غيره (فله هدم مسجد) وبأخذ الباني نقضه بحمله في مسجد آخر وله إبقاؤه مسجداً (وان) اشترى شخص سلماً

في صفقة واحدة و (استحق بعض) منها (ف) حكمه (ك) حكم (المبيع) وفي نسخة البيع وفي أخرى العيب وهي أنص على المقصود في التفصيل بين وجه الصفقة وغيره فان كان المستحق وجه الصفقة فلا يجوز التمسك بالباقي بحصته من الثمن وان كان غيره فيجوز (و) ان اشترى سلعا في صفقة واستحق بعضها أو ظهر عيبه (رجع) في معرفة ما يخصه من الثمن (للتقويم) من أهل المعرفة بحسب الصفات لا للتسمية حال البيع لا نه قد يسمى الشيء أكثر أو أقل من قيمته لا اجتماعه مع غيره (و) ان ابتاع عبد في صفقة واحدة فاستحق أجودهما (له) أي المبتاع (رد أحد عبدین) اشتراهما في عقد واحد و (استحق أفضلهما) وله التمسك بالباقي بما يقابل له من الثمن وهذا يخالف ما تقدم قبل ذلك من قوله وان استحق بعض فكل عيب فاعل ما هنا على قول أشهب وابن حبيب بجواز التمسك بالباقي بحصته من الثمن وما تقدم قول ابن القاسم قال الخطاب كذا أي ان له رد أحد عبدین الخ قال أبو سعيد في تهذيبه ونصه ومن ابتاع عبد في صفقة واحدة فاستحق أحدهما بجزءه بعد ان قبضه أو قبله فان كان وجه الصفقة فله رد الباقي وان لم يكن وجهها لزمه الباقي بحصته من الثمن وقوله (بحرية) لا مفهوم له اذ استحقاق أحدهما برقية كذلك (كان) اشترى عبدا مثلاثم طلع على عيب يبيح رده فاراد رده (صالح) البائع المشتري (عن عيب) ظهر في العبد الذي اشتراه وأراد رده به (ب) مبد (آخر) ثم استحق أحدهما فكانهما يباعا في صفقة واحدة فان كان المستحق منهما وجهها فلا يجوز التمسك بالباقي بحصته من الثمن والاجاز (وهل يقوم) أي يعتبر العبد (الاولى) المشتري بصفاته (يوم الصلح) مع تقويم المصالح به يومه لا نه يوم تمام قبضتهما (أو) يقوم الاول (يوم البيع) والثاني يوم الصلح في الجواب (تأويلان) لقول ابن القاسم كانهما في صفقة (وان) ادعى شخص على آخر شيء معين فاقوله به (و) (صالح) المدعى عليه المدعى بشيء (واستحق ما) أي الشيء (١٥٦) المصالح به الذي (بيد مدعيه) أي بيد مدعي الشيء المعين الذي أقر به المدعى عليه

استحق بعض فكل مبيع ورجع للتقويم وله رد أحد عبدین استحق أفضلهما بحرية كأن صالح عن عيب باخر وهل يوم الاول يوم الصلح أو يوم البيع تأويلان وان صالح فاستحق ما بيده مدعيه رجع في مقر به لم يفت والافقي عوضه كإنكار على الأرجح لا إلى الخصومة وما بيد المدعي عليه ففي الإنكار يرجع بمادفع والافقي قيمته وفي الإنكار لا يرجع كعلمه صحة ملك بائعه لا ان قال داره وفي عرض بعرض بما خرج من يده أو قيمته الإنكارا

(رجع) المدعي على المدعى عليه (في) شيء معين (مقر به) بفتح القاف ان (لم يفت) المقر به لتغير سوق ولا ذات وهو عرض أو حيوان (والا) لم يفت بان فات بتغير ذات أو سوق (ف) يرجع المدعى (في عوضه) أي عوض المدعى به المعين وعوضه قيمته ان كان مقوما ومثله ان كان مثليا

وشبه في الرجوع بالعرض فقال (ك) ادعائه بشيء معين بيد آخر فانكره وصالحه على (إنكاره) الشيء المعين وخلفا ثم استحق المصالح به فلم يدعي الرجوع على المدعى عليه بقيمة المصالح به ان كان مقوما ومثله ان كان مثليا (على الارجح) عند ابن بونس من الخلاف قال سحنون استحق ما قبض المدعي في الصلح على الإنكار فليرجع بقيمة ما قبض أو مثله ان وجد له مثل (و) ان استحق (ما) أي المصالح عنه الذي (بيد المدعي عليه ففي) الصلح على (الإنكار يرجع) المدعى عليه على المدعى (بما) أي عين المصالح به الذي (دفعه) المدعي عليه للمدعي ان لم يفت (والا) بان فات بتغير سوق أو ذات (ف) يرجع المدعي عليه على المدعي (بقيته) ان كان مقوما ومثله ان كان مثليا وسواء كان ذلك بحضرة الصلح أو بعد طول (و) ان استحق ما بيد المدعى عليه (في) الصلح على (الاقرار) من المدعى عليه بالمدعى به للمدعي الاول (لا يرجع) المدعي عليه على المدعى (بشيء) لا اقراره ان المدعى به للمدعي الاول الذي صالحه وان المدعى الثاني ظلمه فيه وشبه في عدم الرجوع فقال (كعلمه) أي المشتري شيئا واستحق منه (صحة ملك بائعه) الذي باعه المستحق منه ومصدر علمه بصحة ملك بائعه البيضة والحكم بالملكية فلا يرجع المشتري على بائعه بشيء نتيجة انه المستحق ظلمه (لا) ينتفي رجوع المشتري على بائعه بضمن المستحق (ان قال) المشتري حال قيام المستحق هذه (داره) أي البائع لان هذا لا يفيد علمه صحة ملك بائعه (وان) يبع عرض بهرض ثم استحق أحدهما ف يرجع المستحق منه (في) يبع (عرض) كعبد (بعرض) كجمل (بما) أي العرض الذي (خرج من يده) أي المستحق منه ان لم يفت لا نفسا خ البيع (أو) (بقيته) أي الذي خرج من يده ان فات وكان من المقومات والا فبمثله واستثنى من الرجوع بما خرج أو قيمته فقال (الإنكارا) أصدقه فيه عرضا ثم استحق من يدها قبل البناء أو بعده فلها الرجوع على زوجها بقيمة العرض المستحق لا ببعضها قبل البناء وصداق مثلها بعده

(و) الا (خلعا) أى طلاقا بعوض ثم استحق فلزوج الرجوع على دافع العرض بقيمته لا بالعصمة ولا يخلع المثل (و) الا (صالح) جان مجنيا عليه عن جرح أو قتل (عمد) لادية له مقدرة على اقرار أو انكار بعرض ثم استحق فللمجنى عليه الرجوع على الجاني بقيمة العرض المستحق ولا يرجع للقصاص (أو) عرضا (مقاطعا به عن) عتق (عبد) ثم استحق العرض فللسيد الرجوع على العبد بقيمة العرض المستحق وليس له الرجوع الى ملك العبد (أو) عرضا (مقاطعا به) عن كتابة (مكاتب) ثم استحق فللسيده الرجوع بقيمة العرض عليه لا بنجوم الكتابة (أو) عرضا مصالحا به عن (عمري) بضم العين وسكون الميم أى منفعة نحو دار وهبها ما لكها ان زيد مثلا حياة الموهوب له ثم اعطى الموهوب بكسر الميم الثانية المعمر بفتحها عبد امثلا عوضا عما جعله له ثم استحق العرض فللموهوب له قيمة العرض على الواهب (وان) نزل عبد ببلد مدعي الحرية وأوصى بتفريقه مال وحج عنه ثم مات (وانفذت) (وصية) شخص (مستحق برق) لشخص بعد موته (لم يضمن وصى) أنفذ وصيته بعد موته لمستحقه ما أنفذه وحضره في مصرفه (و) لم يضمن شخص (حاج) حاجة عنه باجرة بايصائه به ما أنفقه في حاجه (ان عرف) المستحق بالفتح بالحرية بين الناس (واخذ السيد) المستحق بكسر الحاء ما وجدته من تركه لم يبع وما (بيع) منها (ولم يفت) يمد مشتريه ووصلة أخذ (بالثمن) الذي يبيع به فيدفعه لمشتريه وشبه في النفوذ فقال (ك) شخص (مشهود بموته) في غيبته يبع تركته من رقيق وغيره وتزوجت زوجته ثم قدم حيا فينفذ بيع مافات (ان عذرت بينته) الشاهدة بموته بان رأته صريحا في معركة (١٥٧) القتلى وترد له زوجته ويأخذ ما وجدته من

متاعه لم يبيع وما يبيع ولم يفت له اخذه بالثمن ومافات عند مبتاعه بعقده أو كتابته أو بتغير بدنه مضى يبيعه ويرجع بثمنه على من قبضه (والا) أى وان لم تعذر بينته بان تعمدت الزور (ة) المشتري متاعه (كالغاصب) في تخيير المالك بين أخذ شيئه واجازة يبيعه

وأخذ ثمنه (ومافات) من متاع من مات معروفا بالحرية ثم استحق برقبته وفات متاعه يمد مبتاعه نفذ يبيعه (فالثمن) الذي يبيع به

وخلعوا صالحا عنده ومقاطعا به عن عبدا أو مكاتب أو عمري وإن أنفذت وصية مستحق برق لم يضمن وصي وحاج أن عرف بالحرية وأخذ السيد ما يبيع ولم يفت بالثمن كمشهود بموته إن عذرت بينته ولا فكالغاصب ومافات فالثمن كمالو دبر أو كبر صغير

(باب ٦)

الشفعة أخذ شريك ولو ذميا باع المسلم لذي مذميين تحاكموا اليها أو محبسا ليحبس كسلطان لا يحبس عليه ولو ليحبس وجار وإن ملك تطرقا وناظر وقف

(له) أى المستحق يرجع به على البائع ومثل للفوات فقال (كالودبر) المشتري الرقيق أو كاتبه أو اعنته (أو كبر صغير) عند المشتري والله سبحانه تعالى أعلم (باب ٦) في بيا حقيقة الشفعة وأحكامها (الشفعة) أى حقيقتها شرعا (أخذ شريك) قال الخطاب تمام الرسم قوله من تجدد ملكه لازم اختيار ابعاضه عقار يمثل الثمن أو قيمته أو قيمة الشقص اه وفي كون حكمها تعيدا أو معلا بدفع ضرر الشريك الذي ادخله البائع قولا المتأخرين اه وتعلق بجميع الشريك مشاعا من ربع ينقسم اتفاقا ان كان الشريك مسلما باع شريكه المسلم لمسلم أو ذميا باع شريكه المسلم لمسلم بل (ولو) كان الشريك (ذميا باع) شريكه (المسلم) شقصه كله أو بعضه (لذمى) آخر وشبهه في ثبوت الشفعة فقال (ك) الشفعة بين شريكين ومشتري أحدهما (ذميين) بكسر الياء الاولى جمع ذمى (تحاكموا) أى ترافعوا اليها لتحكم بينهم فنحكم بها بينهم لا نه حق موضوع لازالة الضرر عن المال فاستوى فيه المسلم والكافر كالرد بالعيب (أو) كان الشريك (محبسا) لنصيبه وأراد أخذ نصيب شريكه (ليحبس) به فله أخذ لبقاء شقصه المحبس على ملكه ومفهوم ليحبس انه اراد أخذ نصيب شريكه ليملكه فليس له أخذه وهو كذلك وشبهه في استحقاق الاخذ بالشفعة فقال (كسلطان) ورث شقصا في عقار عن ميت لا وارث له أو باقيا بعد فرض أو عن مرتد ثم باع صاحب الشقص الآخر فله أخذه بالشفعة لبيت المال (لا) أخذ بالشفعة لشخص (محبس) بفتح الباء مشددة (عليه) شقص عقار ينقسم ان أراد أن يأخذ ليملك بل (ولو) أراد أن يأخذ (ليحبس) هذا مذهب المدونة (ولا) أخذ بالشفعة (لجار وان ملك تطرقا) أى طريقا للدار المبيعة بان كان شريكا فيه أو ملك طريقا في دار جاره فلا شفعة له ابن يونس لانه إنما له حق في جوار لا في نفس المالك (و) لا شفعة (لناظر وقف) في

شقص مملوك لشريك الواقف باعه مالكة الخطاب لا اشكال في أنه لا شفعة له على ما مضى عليه المصنف من أن الحبس عليه ليس له شفعة ولو ايجس وقد يؤخذ هذا من قول أبي الحسن عند قول المدونة الحبس عليهم ليس لهم الاخذ بالشفعة (أو) أي ولا شفعة لشريك في (كراه) فإن اكرت شخصان دارا مثلام أكرى أحدهما نصيبه من منفعتها فلا شفعة فيه لشريكه على أحد قول الامام وله الشفعة على قوله الآخر (وفي) ثبوت الشفعة (لناظر الميراث) أي من ولده الامام على النظر في تركة من لا وارث له أو باقيا بعد العرض وعدمه (قولان) لم يطلع المصنف على أرجحية أحدهما وثؤخذ الشفعة (من تجدد) أي حدث وطرا (ملكه) على الشفيع فلو اشترى اثنان أو أكثر دارا مثلا فلا شفعة لأحدهما على الآخر (اللازم) فلا شفعة في مبيع بخيار قبل بت بيعه (اختيارا) فلا شفعة في موروث لشريك المورث ان كان ما تجدد من ملكه اللازم اختيارا بمعاوضة غير موصي ببيع لمساكين بل (ولو) كان (موصي ببيع) أي الشقص (لمساكين) بأن أوصى لهم ثلث ماله وفيه عقار فباعه وصيه لتنفيذ وصيته وتفرقة ثمنه عليهم ففيه الشفعة لورثته (على الاصح) والمختار) وأشار بالبالغة القول سحزون لا شفعه فيه لأن بيعه كبيع الميت قال الباغي لو أوصى الميت بالثلث فباع السلطان ثلث داره فلا شفعة فيه للورثة اذ كان الميت باع (لا) شفعة للورثة في شقص من دار من مبيعات شخص معين (موصى له) ممن مات (ببيع جزء) معلوم كثلث داره لأنها تطل الوصية ولو كان للميت شريك في تلك الدار اثبتت له الشفعة في ذلك الجزء ومفعول أخذ قوله (عقارا) أي جزءا من دار وأرض وما اتصل بهما من بناء أو شجر فلا شفعة في غير العقار من عرض وحيوان (ولو) كان العقار (مناقبه) أي مبيعا بعقار قال ابن عرفة (١٥٨) المناقبه بيع الشقص بعقار وانما اثبتت الشفعة في العقار (ان انقسم) أي قبل

وكراه وفي ناظر الميراث قولان ممن تجدد ملكه اللازم اختيارا بمعاوضة ولو موصى ببيع لمساكين على الاصح والمختار لا موصى له ببيع جزء عقارا ولو مناقلا به ان انقسم وفيها الاطلاق وعمل به بمثل الثمن ولو ديننا أو قيمته برهنه وضامنه وأجرة دلال وعقد شرا وفي المسكس تردد أو قيمة الشقص في كخلع وصلح عمد وجزاف نقد وبما يخصه ان صاحب غيره ولزم المشتري الباقي والى أجله ان أيسر أو ضمنه ملي أو لا عجل الثمن الا أن يتساويا

العقار القسمة فلا شفعة فيما لا يقبلها كالحمام والطاحون والمصرة والمحيسة والحانوت الصغير قال ابن عبد السلام وفي المدونة ما يدل له اه قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه اذا كانت نخلة بين رجلين فباع أحدهما حصته منها فلا شفعة لصاحبه فيها (وفيها) أي المدونة أيضا (الاطلاق) للعقار الذي فيه الشفعة عن تقييده بقبوله القسمة (وعمل) أي حكم (به)

عدما

أي الاطلاق وبه القضاء وأفتى به فقهاء قرطبة والاخذ

بالشفعة يكون (بمثل الثمن) الذي اشترى الشقص به (ولو) كان الثمن المثل (دينا) على بائع الشقص لمشتريه فدفع له الشقص عوضا عنه فبأخذ الشفيع بمثله ان وجد والا فبقيته (و) ان اشترى بثمن مؤجل مع رهن أو ضامن أخذه الشفيع (ب) مثله مع مثل (رهنه وضامنه) ولو كان الشفيع املا من المشتري تحقيقا لتامثل (و) يأخذ بمثل (أجرة دلال) أو أجرة كاتب (عقد شراء) أي وثيقة (وفي) لزوم مثل (المسكس) للشفيع وهو ما يؤخذ ظاهرا لانه مال مدخول عليه ولم يتوصل المشتري للشقص الا به كأجرة الدلال وعدم لزومه لكونه ظاهرا (تردد) للمتأخرين في الحكم لعدم نص المتقدمين (أو) (قيمة الشقص) المشفوع فيه الذي أخذه الزوج (في كخلع) والزوجة في مهر (و) بقيمة الشقص المدفوع (في صلح) جنائية (عمد) لان الواجب فيه القود ولا قيمة له (و) بقيمة الشقص يوم شرائه (ب) جزاف نقد قال ابن عبد السلام في شرح قول ابن الحاجب ودراهم جزافا في صحة فرض هذه المسئلة على المذهب نظرا لان الدنانير والدرهم لا يجوز بيعها جزافا فاتباع ابن الحاجب فيه الشافعية وفي الموازية ان اشتراه بحلى جزاف شفع بقيته فان كان الحلى ذهبا قوم بفضة وان كان فضة قوم بذهب وتعتبر قيمته يوم الشراء به (و) اخذ الشفيع الشقص المبيع مع غيره في صفقة (بما) أي القدر الذي (يخصه) من الثمن (ان صاحب) الشقص (غيره) في البيع (وازم) المشتري الباقي (المصاحب) للشقص في الصفقة بما يخصه من الثمن (و) اذا بيع الشقص بثمن مؤجل باجل معلوم فبأخذ الشفيع بمثل ثمنه مؤجلا (الى أجله ان أيسر) الشفيع بمثل الثمن (أو) لم يسر به (و) (ضمنه) ضامن ثقة (ملي) بفتح الميم وكسر اللام (والا) أي وان لم يكن الشفيع مليا أو لم يأت بضامن ملي (عجل الثمن) للمشفوع منه وان لم يعجله سقطت شفعته في كل حال (الا ان تساويا) أي

المشتري والشفيع (عندما) أى فقر أو فلا تسقط شفيعته (على المختار) للخصم من الخلاف ومفهوه يتساوى أنه ان كان الشفيع أشد فقر اسقطت شفيعته اتفاقا (ولا يجوز احواله البائع) من اضافة المصدر افعوله بعد حذف فاعله والاصل احواله للمشتري البائع (به) أى الثمن على الشفيع لانه فسخ دين في دين (كان أخذ) مستحق الشفعة (من) شخص (أجنبي) أى غير مستحق الشفعة (مالا ليأخذ) الشفيع بالشفعة ويبيع ما أخذه من دفع له المال (وبيع) الشفيع ما أخذه من الأجنبي مع أخذه منه انتم بكامله (ثم) اذا وقع ذلك سقطت شفيعته (فلا يأخذله) بعد ذلك (أو باع) الشفيع الشقص لاجنبى (قبل أخذه) بالشفعة فقد سقطت شفيعته فلا يأخذ بها بعد بيعه (بخلاف أخذ) الشفيع مالا من المشتري لاسقاط شفيعته (بالحال بعده) أى الشراء (للسقط) الشفيع شفيعته فيجوز وتسقط شفيعته به ومفهوم بعده أنه لا يجوز أخذه مالا قبله وان وقع فلا تسقط شفيعته وشبهه بالمقار في استحقاق أخذه بالشفعة فقال (ك) شقص (شجر) مشترك بارض حبس أو معاودة للشركاء الغارمين بها فاذا باع أحد الشركاء نصيبه فلهشريكه أخذه بالشفعة (و) كبناء (مشترك بارض حبس أو) بارض شخص (معير) باع أحد الشركاء نصيبه فيه فلهشريكه أخذه بها (و) ان اعار شخص أرضه لقوم يبنون او يفرسون فيها فعملوا ثم باع احدهم حظه من البناء او الشجر (قدم المعير) على شركاء البائع في اخذ الحظ المبيع (ب) قيمة (نقصه) أى الباء او الشجر منقوضا (او بتمنه) الذى يبيع به فالتحليل له عند ابن الحاجب وحكامها عياض وغيره تأويلان للمدونة (ان) كان قد (مضى زمن) هو (ما) أى الزمن الذى (تعار) الارض (له والا) أى وان لم يمض ما تعار له (ف) يقدم المعير فى اخذه بقيمته حال كونه (قائما) او ثمنه (١٥٩) (وكشيرة) مشتركة باع أحد الشرىكين فيها نصيبه منها فلهشريكه الاخذ بالشفعة قال فى المدونة اذا كان

عُدَّ مَالًا عَلَى الْمُخْتَارِ وَلَا يَجُوزُ إِحَالَةُ الْبَائِعِ بِهِ كَأَن كَانَ أَخَذَ مِنْ أَجْنَبِيٍّ مَالًا لِيَأْخُذَ
وَيَرْبَحَ ثُمَّ لَا أَخْذَ لَهُ أَوْ بَاعَ قَبْلَ أَخْذِهِ بِخِلَافِ أَخْذِ مَالٍ بَعْدَهُ لِيُسْقَطَ كَشَجَرٍ
وَبِنَاءٍ بِأَرْضِ حَبْسٍ أَوْ مُعِيرٍ وَقَدَّمَ الْمُعِيرُ بِنَقْضِهِ أَوْ تَمَنَّى أَنْ مَضَى مَا يُعَارُ
لَهُ وَالْأَفْقَانِ كَشْمَرَةٍ وَمَقْنَأَةٍ وَبِاذْنِجَانٍ وَلَوْ مُفْرَدَةً إِلَّا أَنْ تَيْبَسَ وَحُطَّ
حَصَّتْهَا إِنْ أَزْهَتْ أَوْ أَثْبُرَتْ وَفِيهَا أَخْذُهَا مَالٌ تَيْبَسَ أَوْ تُجَذُّ وَهَلْ هُوَ
خِلَافُ تَأْوِيلَانِ وَإِنْ اشْتَرَى أَصْلَهَا فَقَطَّ أَخْذَتْ وَإِنْ أَثْبُرَتْ وَرَجَعَ
بِالْمُؤْنَةِ وَكَثِيرٍ لَمْ تُقَسَّمْ أَرْضُهَا إِلَّا فَلَا وَائْتِ أَيْضًا

بين قوم ثمر فى شجر قد ازهى
فباع احدهم حصته منه قبل
قسمته والاصل لهم او بايديهم
فى مساقاة او حبس فاستحسن
الامام مالك رضى الله تعالى عنه
لشركائه فيه الشفعة ما لم تيبس قبل
قيام الشفيع او تبع وهى باسبة وقال
ما علمت ان احدا قاله قبل ورواه
عبد الملك ولم يأخذ به ابن يونس

(و) ك (حققة) مشتركة (وباذنجان) وقرع وقطن وكل ما له اصل تجنى ثمره مع بقاء اصله فاذا باع احد الشركاء فى شيء مما ذكر نصيبه منه فقيه الشفعة لشريكه فيه وتثبت فى الثمرة ان يبعث مع اصلها بعد زهوها وقبله بل (ولو) بيعت بعد زهوها حال كونها (مفردة) عن اصلها (الان تيبس) الثمرة بالشفعة فيها (و) اذا باع الاصل مع ثمرته ويستقبل أخذ الشفيع بالشفعة فلنألا ياخذها واخذ الاصل وحده بالشفعة (حط) أى سقط عن الشفيع (حصتها) أى الثمرة من ثمنها مع اصلها لان لها حصة من الثمن هذا حاصل ما فى المدونة (وفى) ايضا (اخذها) أى الثمرة بالشفعة (ما لم تيبس او تجذو) اختلف (هل هو) أى ما فى الموضوعين (خلاف) فمرة قال ما لم تيبس ومرة قال ما لم تيبس او تجذو ووافق الاول اذا اشتراها مفردة فالشفعة ما لم تيبس فان جذت قبل يبيعها فقيه الشفعة والثانى اذا اشتراها مع اصلها فالشفعة فيها ما لم تيبس او تجذو فان جذت قبل يبيعها فلا شفعة فيها فى الجواب (تأويلان) واما ابو سعيد البراذعى فانه قال فى الموضوع الاول ما لم تيبس قبل قيام الشفيع وقال فى الثانى فان قام بعد تيبس الثمرة أو جذها لم يكن له فى الثمرة شفعة (وان اشترى) المتاع (اصلها) أى الثمرة (فقط) أى دون الثمرة لعدم وجودها فيه ثم امر وقام الشفيع (اخذت) الثمرة مع اصلها بالشفعة ان لم تأثر بل (وان أثرت) الثمرة قبل قيام الشفيع ما لم تيبس او تجذ (ورجع) المشتري على الشفيع (بالمؤنة) للثمرة من تأبير وسقى ونحوهما والقول له فى قدر المؤنة يمينه ما لم يظهر كذبه (وكثير) وعين مشتركة (لم تقسم ارضها) أى البئر التى تسقى بمائها باع احد الشركاء فيها نصيبه منها فقيه الشفعة (والا) أى وان كانت قد قسمت ارضها (فلا) شفعة هذا ما فى المدونة وفى العتبية فيها الشفعة فذهب الباجى الى ان ما فيها خلاف مبنى على الخلاف فيما لا ينقسم كالبئر والعين والنخلة وسجنون الى انه وفاق بحمل ما فى المدونة على المتحدة وما فى العتبية على المتعددة و اشار للتوفيق والخلاف فقال (واولت) أى المدونة (ايضا) أى كما

أولت بأبقائها على ظاهرها ومخالفة ما فيها للمافي العتبية (ب) البئر (المتحدة) أي غير المتعددة وغير ذات القناه (لا) شفعة في شقص (عرض) مشترك باع واحد الشركاء فيه اذالم يطلع الشريك على الثمن الذي وقف عليه الا بعد انبرام البيع وأما قبل انبرامه فالشريك أحق بالثمن الذي وقف عليه دفعا للضرر وليس هذا شفعة لانها أخذ من يد المشتري وهذا أخذ من يد البائع (و) لا شفعة في نجوم (كتابة) مشتركة باع بعض الشركاء فيها نصيبه منها (و) لا شفعة في شقص (دين) مشترك باع بعض الشركاء (و) لا شفعة لصاحب (علو على) صاحب (سفل) (و) لا شفعة في (عكسه) أي لصاحب سفل على صاحب علو اذا باع أحدهما لآخر (و) لا شفعة في شقص (زرع) مشترك (ولو) بيع (بارضه) أي معها والشفعة في شقص الارض بما ينوبه من الثمن (و) لا شفعة في شقص (بقل) كخس وفجل باع أحد الشركاء (و) لا شفعة في جزء (عرصة) أي فسحة بين بيوت الدار السفلى مشتركة باع بعض الشركاء قبل قسمة البيوت أو بعدها (و) لا شفعة في جزء (عمر) أي محل مرور للدار وهو طريقها المشترك بين الجيران باع بعض الشركاء فيه (قسم متبوعه) أي المرو والعرصة وأفراد الضمير لثأ ويلهما بكور والمتبوع الديار التي يتوصل اليها منه (و) لا شفعة في بعض (حيوان) مشترك باع بعض الشركاء فيه آدمي أو غيره (الا) حيوانا (في كحائط) مشترك عاملا فيه ففي شقصه الشفعة تبعا لتقص الحائط سمع عيسى ابن القاسم من اشترى شقصا من الحائط به رقيق يعملون فيه لم يكن للشفيع الشفعة الا في الشقص ورقية ملا في أحدهما (و) لا شفعة في (ارث) أي شقص موروث فلا شفعة فيه لشريك الميت (و) لا شفعة في (هبة بلا ثواب) فلا شفعة فيها حدث ملكه هبة لا ثواب فيها (و) لا شفعة في مبيع بشرط (١٦٠) (خيار) لبائع أو مشتر أو أجني لعدم لزومه (الا بعد مضيه) أي البيع بامضاء من له

بِالْمُتَّحِدَةِ لَا عَرَضَ وَكِتَابَةً وَدَيْنَ وَعُلُوًّا عَلَى سَفْلٍ وَعَكْسَهُ وَزَرْعَ
وَلَوْ بِأَرْضِهِ وَبَقْلٍ وَعَرَصَةٍ وَتَمَرٍ قِسْمَ مَتْبُوعِهِ وَحَيَوَانَ إِلَّا فِي كَحَائِطٍ
وَارِثٍ وَهَبَةٍ بِلَا ثَوَابٍ وَإِلَّا قَبْلَهُ بَعْدَهُ وَخِيَارٍ إِلَّا بَعْدَ مُضِيِّهِ وَوَجِبَتْ
لِمُشْتَرِيهِ إِنْ بَاعَ نِصْفَيْنِ خِيَارًا ثُمَّ بَتَلَا فَاَمْضَى وَيَبِيعُ فَلَسِدٍ إِلَّا أَنْ يَفُوتَ
فِي الْقِيَمَةِ إِلَّا بِبَيْعٍ صَحَّ فَبِالثَّمَنِ فِيهِ وَتَنَازَعٍ فِي سَبْقِ مَلِكٍ إِلَّا أَنْ يَنْكُلَ
أَحَدُهُمَا وَسَقَطَتْ إِنْ قَاسَمَ أَوْ اشْتَرَى أَوْ سَاوَمَ أَوْ سَاقَى أَوْ اسْتَأْجَرَ أَوْ بَاعَ
حَصَّتَهُ أَوْ سَكَتَ بِهِدْمٍ أَوْ بِنَاءٍ أَوْ شَهْرَيْنِ إِنْ حَضَرَ الْعَقْدَ وَالْأَسَنَةَ

الخيار بانقضاء زمنه (ووجب) أي ثبتت الشفعة (المشتري) جزء عقار (ب) شرط (ه) أي الخيار أولا على مشتري باقيه بثلاثا بتا ثم امضى من له الخيار الشراء (ان) كان قد (باع) المالك داره مثلا (نصفين) نصفا (خيارا) ابتداء (ثم) باع نصفها الآخر يباعا (بتلا) أي لازما (فامضى) بيع الخيار من له الخيار بناء على انعقاد بيع الخيار وامضاءه تنعيم فقد تجدد ملك مشتري البتل على ملك

مشتري الخيار وأما على انه منحل والامضاء انشاء للبيع وهو المشهور فالشفعة لمشتري البتل لتجدد ملك مشتري الخيار كان عليه (و) لا شفعة في نقص عقار مبيع (بيع فسد) لعدم شرط او وجود مانع لا نه لم ينتقل ملكه لمشتريه في كل حال (الا أن يفوت) الشقص بيد مشتريه بتغير سوق او بدن (ف) فيه الشفعة (بالقيمة) التي لزمت المشتري بالهوت (الا) أن يفوت المشتري الشقص الذي اشتراه شراء فاسدا (ببيع صحيح) فيه الشفعة (بالثمن فيه) أي البيع الصحيح (و) لا شفعة لاحد الشريكين على الآخر مع (تنازع) بينهما (في سبق ملك) أحدهما على ملك الآخر بان ادعى كل منهما سبقيه لملكه لنصيبه من العقار المشترك بينهما على ملك الآخر ولا يثبت لاحدهما في كل حال (الا ان نكل أحدهما) عن الخلف على سبق ملكه وحلف الآخر على سبق ملكه فله الشفعة على الناكل (سقطت) الشفعة (ان قاسم) الشفيع المشتري في العقار المشترك بينهما (أو اشترى) الشفيع الشقص المشفوع فيه من المشتري (أو ساوم) الشفيع المشتري في الشقص (أو ساقى) أي جعل الشفيع نفسه ساقيا لشقص الحائط المشفوع فيه بجزء من ثمرته (أو استأجر) الشفيع الشقص المشفوع فيه من مشتريه (أو سكت) الشفيع سكونا مصحوبا (بهدم أو بناء) من المشتري للشقص المشفوع فيه والشفيع حاضر عالم (أو) سكت الشفيع عن طلب الشفعة (شهرين) فتسقط شفته (ان حضر) الشفيع العقد (أي شراء الشقص) (والا) أي وان لم يحضر العقد سقطت شفته بسكوته (سنة) قال ابن غازي هذه طريقة ابن رشد محصل هذه المسألة انه ان لم يكتب شهادته وقام بالقرب مثل الشهرين كانت له الشفعة دون يمين وان لم يقيم الا بعد السبعة أو التسعة أو السنة وعلي ما في المدونة كانت له الشفعة بعد يمينه ان لم يترك القيام راضيا باسقاط حقه وان طال الامر أكثر من السنة لم تكن له شفعة وأمان

كتب شهادته وقام بالقرب العشرة الايام ونحوها كانت له الشفعة بعد يمينه وان لم يقم الا بعد شهرين لم تكن له شفعة وشبهه في سقوط الشفعة بسكوت الشفيع سنة فقال (كان علم) الشفيع ببيع شريكه شقصه (فغاب) الشفيع اى سافر ثم قدم بعدم سنة فلا شفعة له في كل حال (الا أن يظن الاوبة) اى الرجوع من سفره (قبل) تمام (ها) اى السنة (فبيع) بكسر العين المهملة اى منعه مانع من الاوبة قبل السنة فلا تسقط شفعته (و) ان كان حاضرا وقت الشراء وسكت مدة ثم قام بشفعته قبل تمام السنة (حلف) ما سكت تارك لحقه (ان بعد) قيامه من الشراء كسبعة أشهر فان لم يبع فلا يحلف (وصدق) الشفيع الحاضر (ان أنكر علمه) ببيع شريكه شقصه لموافقة الاصل (لا) تسقط الشفعة بطول الغيبة (ان غاب) الشفيع (أولا) اى قبل بيع شريكه شقصه فباعه وهو غائب فله القيام بشفعته بعد قدومه ولو غاب سنين كثيرة (أو أسقط) الشفيع شفعته (لكذب في) في قدر (التمن) ثم ظهر دون ذلك فلا تسقط شفعته (وحلف) انه ما أسقط شفعته الا لما أخبر به من كثرة التمن (أو) أسقط لكذب (في المشتري) بكسر الراء بان قيل له فلان اشترى شقص شريكك فسلم ثم ظهر انه غيره (أو) أسقط لكذب (ب) انقراده اى المشتري ثم ظهر تعدده فلا تسقط شفعته (أو) أسقط وصي أو أب) شفعة ثبتت لمجوره (بلا نظر) اى مصلحة وتقع بان كان الظر والمصلحة الاخذ بها فاذا ارشده المجور فله الاخذ بها (و) ان كان عقار مشترك بين ولي ومجوره أو بين مجورين لولى وباع شقص مجوره أو أحد مجوريه لمصلحة (شفع) لولى (لنفسه) فيما باعه على مجوره لمصلحة (أو) شفيع لولى (١٦١) (ليتيم) مجور لولى البائع فيما باعه على يقيم آخر مجور له أيضا وعطف على

مالا شفعه فيه فقال (أو) ادعى مالك شقص عقار انه باعه لفلان (و) أنكر المشتري اى المدعى عليه (الشراء وحلف) المدعى عليه انه لم يشتري فلا شفعه لشريك المدعى في ذلك الشقص (و) لو (أقر به) اى البيع (بائعه) اى مدعى بيع الشقص اذ لم يثبت البيع فلم يتجدد ملك المدعى عليه على الشقص (و) ان تعدد الشفعاء (٢١) اى الشفعة بمعنى المشفوع

كَأَنَّ عِلْمَ فَغَابَ الْآنَ أَنْ يَظُنَّ الْأَوْبَةَ قَبْلَهَا فَعِيقُ وَحَلَفَ أَنْ بَعْدَ وَصَدَّقَ أَنْ أَنْكَرَ عِلْمَهُ لِأَنْ غَابَ أَوْ لَا أَوْ اسْقَطَ لِكُذِبِ فِي الثَّمَنِ وَحَلَفَ أَوْ فِي الْمُسْتَرَى أَوْ الْمُسْتَرَى أَوْ انْقِرَادِهِ أَوْ اسْقَطَ وَصِيَّ أَوْ أَبٌ بِالْأَنْظَرِ وَشَفَعَ لِنَفْسِهِ أَوْ لِتَيْمٍ آخَرَ أَوْ أَنْكَرَ الْمُسْتَرَى الشَّرَاءَ وَحَلَفَ وَأَقْرَبَ بِبَائِعِهِ وَهِيَ عَلَى الْأَنْصِبَاءِ وَتُرِكَ لِلشَّرِيكَ حَصَّتُهُ وَطَوَّابَ بِالْأَخْذِ بَعْدَ اشْتِرَائِهِ لَا قَبْلَهُ وَلَمْ يَلْزَمَهُ اسْقَاطُهُ وَلَهُ تَقْضُ وَقَفٍ كَهَبَةٍ وَصَدَقَةٍ وَالثَّمَنِ أُعْطَاهُ أَنْ عِلْمَ شَفِيعِهِ لِأَنْ وَهَبَ دَارًا فَاسْتَحَقَّ نِصْفَهَا وَمُلِكَ بِحُكْمٍ أَوْ دَفَعَ ثَمَنٍ أَوْ أَشْهَادٍ وَاسْتَعْجَلَ أَنْ قَصَدَ ارْتِيَاءً أَوْ نَظَرًا لِلْمُسْتَرَى الْأَكْسَاءِ

(٢١) جواهر الاكلیل — ثانی) فيه تقسم بين الشركاء الشفعاء (على) قدر (الانصباء) لا على عدد رؤسهم (و) اذا كان مشتري الشقص أحد الشفعاء (ترك) بضم فكسر (لشريك) المشتري (حصته) من الشقص الذى اشتراه الذى يشفع فيها لو بيع لغيره فان اشترى ذو السدس النصف ترك له ثلثه وأخذ ذو الثلث ثلثيه (وطواب) الشفيع (بالاخذ) بالشفعة أو تركه (بعد اشتراؤه) اى الشقص لتضرر المشتري بترك التصرف فيما اشتراه حتى يأخذ الشفيع أو يترك (لا) يطالب الشفيع بالاخذ أو الترك (قبله) اى اشتراء الشقص (و) ان طواب قبله فاسقط حقه (لم يلزمه اسقاطه) لانه أسقط حقا قبل وجوبه له (و) ان وقف المشتري الشقص قبل قيام الشفيع فـ (له) اى الشفيع الاخذ (ونقض وقف) وشبهه في جواز لنقض فقال (كهبة وصدقة) من المشتري في الشقص قبل قيام شفعيه فلا يشفع نقض الهبة والصدقة وأخذه بالشفعة (والتمن) الذى يدفعه الشفيع في الشقص الموهوب أو المتصدق به يكون (لعطاه) اى الموهوب له أو المتصدق عليه (ان) كان (علم) الموهوب أو المتصدق حين الهبة أو الصدقة (شفيعه) لدخوله على هبة التمن (لان) لم يعلم شفعيه بأن (وهب دارا) بعد شرائها (فاستحق نصفها) فرجع المشتري الواهب على بائعها بنصف ثمنها فهو للواهب وللمستحق أخذ النصف الا خبر بالشفعة وثمنه للواهب أيضا لعدم علمه شفعيه (وملك) الشفيع الشقص (ب) سبب (حكم) من حاكم له (أو دفع ثمن) للمشتري وان لم يرض به (أو) اشهاد به بالاخذ (للمستحق) بالشفعة (واستعجل) الشفيع في الاخذ بالشفعة أو تركه (ان قصد) الشفيع (ارتياء) اى تأجيلا ليزوى ويستشير فيه في الاخذ أو الترك فلا يجاب لذلك (أو) قصد (نظر) الشقص (المشتري) بفتح الراء فيوصف له ويؤمر باخذه أو تركه حالا بلا تأخير (الا) أن يكون بينه وبين الشقص (كساعة) فلسكية فيؤخر لنظره عند الامام رضي الله تعالى عنه وفي

الموازنة لا يؤخر ولو لساعة وقال الامام مالك رضي الله تعالى عنه في رواية ابن عبد الحكم يؤخره السلطان اليومين والثلاثة ليستشير وينظر (ولزم) الشفيع الاخذ بالشفعة (ان اخذ) أي قال اخذت بصيغة الماضي (و) الحال انه قد (عرف الثمن) الذي اشترى به المشتري الشقص فان اخذ قبل معرفته فلا يلزمه الاخذ فاذا عرفه فله الرجوع عن الاخذ واذا عرف الثمن وقال اخذته ولزمه الاخذ ولم يأت بالثمن (فبيع) أي يباع من مال الشفيع ما يوفي بثمن الشقص المشفوع فيه (و) لزم الاخذ (المشتري) أيضا (ان) كان (سلم) أي قال سلمت بعد قول الشفيع اخذت فلا رجوع لاحدها (فان سكت) المشتري بعد قول الشفيع اخذت ولم يقل - سلمت واجل الشفيع في الثمن فتم الاجل ولم يأت به (فله) أي المشتري (نقضه) أي فسخ اخذ الشفيع بالشفعة وأخذ الشقص وسقطت شفעתه (وان قال) الشفيع (انا اخذ) بصيغة المضارع وطلب التأخير (أجل ثلاثا) من الايام (للتقيد) أي دفع الثمن فاداني به فيها ثم اخذ به (والا) أي وان لم يأت بالثمن في الايام الثلاثة (سقطت) شفעתه وتم الشقص لمشتريه (وان) اشترى شخصا من عقارات من أشخاص (و) تحدثت بالشفعة) أي عقد الشراء (وتعددت الحصص) المشتراة كنصف دار وثلاث خان وسدس حائط (و) تعدد (البائع) و اراد الشفيع أن يأخذ البعض ولم يرض المشتري (لم تبعض) أي ليس للشفيع أخذ بعض الحصص وترك بعضها وشبه في عدم التبعض فقال (كتعدد) المشتري شقصا أو أشقاصا من واحد أو متعدد في صفقة واحدة فليس للشفيع أن يأخذ بالشفعة من بعضهم فقط بل اما أن يأخذ من جميعهم أو يدع لجميعهم (علم الاصح) الذي رجح اليه ابن القاسم ومقابله لا شهب وسحنون وقال به ابن القاسم ثم رجع عنه (وكان) بفتح الهمزة حرف مصدر يصلته (أسقط) (١٦٢) بعضهم أي الشفعاء حقه في الشفعة فليس لباقيهم التبعض بل اما

ان يأخذ الجميع او يدعه (او غاب) بعضهم فليس للحاضر الا احد الجميع أو تركه (او اراده) أي التبعض (المشتري) وأباه الشفيع فلا يجاب المشتري الا برضا الشفيع (و) ان اخذ الحاضر جميع ما يشفع فيه هو وشريكه الغائب ثم حضر الغائب فـ (لمن حضر) بعد غيبته من الشفعاء (حصته) من المشفوع فيه من الحاضر ان أحب

وَلَزِمَ إِنْ أَخَذَ وَعَرَفَ الثَّمَنَ فَبِيعَ لِلثَّمَنِ وَالْمُشْتَرِي أَنْ سَلَّمَ فَإِنْ سَكَتَ فَلَهُ نَقْضُهُ وَإِنْ قَالَ أَنَا أَخَذْتُ أَجَلَ ثَلَاثًا لِلتَّقْدِ وَالْأَسْقَطُ وَإِنْ اتَّخَذَتْ الصَّفَقَةُ وَتَعَدَّدَتِ الْحِصَصُ وَالْبَائِعُ لَمْ تَبْعُضْ كَتَعَدُّدِ الْمُشْتَرِي عَلَى الْأَصَحِّ وَكَأَنَّ أَسْقَطَ بَعْضُهُمْ أَوْ غَابَ أَوْ أَرَادَهُ الْمُشْتَرِي وَلَمْ يَنْحَضِرْ حِصَّتَهُ وَهَلِ الْعَهْدَةُ عَلَيْهِ أَوْ عَلَى الْمُشْتَرِي أَوْ عَلَى الْمُشْتَرِي فَقَطْ كَغَيْرِهِ وَلَوْ أَقَالَ الْبَائِعُ الْآنَ أَنْ يُسَلَّمَ قَبْلَهَا تَأْوِيلًا وَقَدْ مُشَارَكُهُ فِي السَّهْمِ وَإِنْ كَاخَتْ لِأَبٍ أَخَذَتْ سُدُسًا وَدَخَلَ عَلَى غَيْرِهِ

كذی

ذلك (و) اختلف في جواب (هل العهدة) أي ضمان ثمن حصصة

من حضر بعد غيبته ان ظهر فيها عيب أو استحققت (عليه) أي الشفيع الذي حضر ابتداء وأخذ الجميع لان الذي حضر بعد غيبته انما أخذ حصته منه لان المشتري ولان الذي حضر لو أسقط شفעתه فلا ترجع للمشتري بل تبقى لمن هي بيده وهو الحاضر ابتداء (أو) العهدة (على المشتري) لان الشفيع الاول انما أخذ من المشتري حصصة الغائب نيابة عنه وشبه في كون العهدة على المشتري فقال (ك) عهدة غير أي غيره من حضر بعد غيبته وهو الحاضر ابتداء فعهدته على المشتري (ولو اقاله) أي اقال البائع المشتري فلا تسقط الشفعة بالاقالة وعهدة الشفيع على المشتري والاقالة هنا غير معتبرة لانها مهمما على اسقاط الشفعة وقال الامام مالك رضي الله تعالى عنه بخير الشفيع في جعل عهده على البائع او على المشتري بناء على ان الشفعة هنا بيع وهذا الخلاف في كل حال (الا ان يسلم) الشفيع شفעתه للمشتري ويترك الاخذ بها (قبلها) أي الاقالة ثم اقال البائع المشتري أو عكسه فان أخذ الشفيع بعد الاقالة من البائع فعهدته عليه قال ابن الموزان لانها صارت بيعا حادئا واما لو سلم بعدها فلا شفعة له لا سقاط حقه وليس ثم موجب ياخذ به (تاويلان) فيما قبل الكاف (و) ان تعدد شركاء من باع شقصه في عدة اربنقسم واختلفوا في الدرجات (قدم) في اخذ الشقص المبيع بالشفعة (مشاركة في السهم) على مشاركة الاجنبي وعلى مشاركته في اصل الارث كدار بين اجنبيين مات أحدهما عن جدتين وزوجتين وشقيقتين فباعت احد النساء شقصها فتختص شريكتهما في فرضهما بالشفعة فان تركت شفعتها اخصت باقي الورثة فان تركوها فهي للاجنبي (وان) كان المشارك في الفرض (كاخت لأب أخذت سدسا) مع أخت شقيقة أخذت نصف لان السدس مع النصف فرض واحد وهو الثلثان فان باعت الشقيقة شقصها فاشفعة فيه للاخت للأب وعكسه (ودخل) ذوا السهم (عليه غيره) من ماصب واجنبي ومثل للدخول

فقال (كذى فسهم) ي فرض على وارث عاصب (و) دخل (وارث على موسى لهم ثم) بلى المشارك في السهم اذا ترك الشفعة (الوارث) ثم الموصى له (ثم الاجنبي) قال ابن القاسم ان باع بعض الموصى لهم دخل مع بقيتهم أهل الميراث (و) ان تعدد البيع في الشقة ولم يعلم الشفيع أو كان غائبا (أخذ باى بيع) شاء الاخذ به (وعهده) أي ضمان ثمنه ان استحق أو ظهر عيبه (عليه) أى من أخذ بشرائه (ونقض) أي فسخ (ما) أى البيع الذى (بعده) أى ما بعد البيع الذى أخذ الشفيع به وثبت ما قبله سواء اتفقت الاثمان أو اختلفت فان أخذ بالاول نقض جميع ما بعده بالوسط ثم ما قبله ونقض ما بعده وبالاخير تمت البياعات كلها (وله) أى المشتري المأخوذ منه بالشفعة (غلته) أى الشقص المشفوع فيه التى استغلها قبل أخذه منه بالشفعة لانه كان ضامنا له وفي الحديث الخراج بالضمان (و) ان أكرى المشتري الشقص وقبض كراء أشهر ثم أخذ منه بالشفعة قبل انقضاء مدة الكراء (فى) فسخ عقد كرائه) وعدمه (تردد) للتأخرين في الحكم لعدم نص المتقدمين (و) ان نقص الشقص عند المشتري قبل أخذه بالشفعة ولو كان النقص بفعل المشتري لصحة ملكه وأخذه الشفيع بالشفعة (فلا يضمن) المشتري للشفيع (نقصه) أى ما نقص من الشقص ولا يسقط عن الشفيع شيء من الثمن لذلك ولكنه خير بين الاخذ والترك (فان هدم وبني) لمشتري بدل ما هدمه وأخذه الشفيع بالشفعة (فله) أى المشتري (قيمه) أى البناء حال كونه (قائما) يوم قيام الشفيع (وللشفيع النقص) بضم النون ان كان باقيا بعينه ولم يدخله المشتري فيما بناه والا فقيمه يوم الشراء قال التتائي قيل ل محمد بن المواز (١٣٣) كيف يمكن احداث بناء في مشاع مع ثبوت

الشفعة والحكم بقيمة البناء قائما وذلك لان الشفيع ان كان حاضرا فقد أسقط شفعته وان كان غائبا فالباقي متمدد فلا يكون له قيمة البناء قائما فالحكم بثبوت الشفعة وبقيمة البناء قائما متناهيان اه وقد أشار المصنف الى الجواب بقوله (اما لغية شفعته) أى الشقص حين اشترائه (فقاسم وكيله) أى وكيل الشفيع الغائب المشتري في العقار المشترك بينهما فهدم المشتري وبني ثم قدم الشفيع الغائب

كذى سهمهم على وارث وارث على موسى لهم ثم الوارث ثم الاجنبي وأخذ باى بيع وعهده عليه ونقض ما بعده وله غلته وفى فسخ عقد كرائه تردد ولا يضمن نقصه فان هدم وبني فله قيمته قائما وللشفيع النقص اما لغية شفعته فقاسم وكيله أو قاض عنه أو أسقط لكذب في الثمن أو استحق نصفها وحط ما حط لعيب أو لهبة إن حط عادة أو أشبه الثمن بعده وإن استحق الثمن أو رد بعيب بعدها رجع البائع بقيمة شقصه ولو كان الثمن مثليا إلا التقدر فثله ولم ينتقض ما بين الشفيع والمشتري وإن وقع قبلها بطلت وإن اختلفا في الثمن

و أراد الاخذ بالشفعة (أو) قاسم (قاض عنه) أى الغائب فهدم وبني ثم قدم الغائب فله الاخذ بالشفعة (أو ترك) الشفيع الاخذ بالشفعة (لكذب في الثمن) وقاسم المشتري فهدم وبني (أو) اشترى الدار كلها وهدم وبني (ثم) استحق نصفها أى الدار فثان منها ذكرهما ابن يونس عن ابن المواز وباقيا ذكره ابن شاس (وحط) أى أسقط (عن الشفيع ما) أى القدر الذى (حط) عن المشتري من الثمن (أ) ظهور (عيب) بالشقص (أو) ما حط (لهبة) ونحوها ككتبرع (ان حط) ذلك القدر (عادة) بين الناس (أو) لم يحط عادة (أشبه الثمن) الباقي (بعده) أى بعد ما حط عن المشتري من الثمن كشراء الشقص بالف وحط عن البائع تسعائة منه والمائة الباقية ثمن معتاد لمثل الشقص فتحط التسعائة عن الشفيع وأخذ بمائة (وان استحق الثمن) المدفوع في الشقص بعد أخذ الشفيع بالشفعة رجع البائع المستحق الثمن من يده بقيمة شقصه على المبتاع (أورد) الثمن على المشتري (بعيب بعد) الاخذ (بها) أى الشفعة (رجع البائع) على المشتري (بقيمة شقصه) لانه خرج من يده هو وبدله (ولو كان الثمن مثليا) مبالغة في الرجوع بالقيمة (الا) الثمن (التقدير) أي الدنانير أو الدراهم المستحق من يد بائع الشقص أو الذى رده بعيب بعد أخذ الشفيع أو قبله فيرجع بائع الشقص على مبتاعه بمثله لا بقيمة شقصه (وان) استحق ثمن الشقص أو رد بعيب بعد أخذ الشفيع الشقص بالشفعة (لم ينتقض) أى الاخذ بالشفعة الذى حصل (بين الشفيع والمشتري) بقيمة الثمن المقوم ومثل الثمن المتلى (وان وقع) الاستحقاق أو الرد بعيب لثمن الشقص (قبل) أخذ (ها) أى الشفعة (بطلت) الشفعة لا تنتقاض البيع الذى حصل بين البائع والمشتري (وان اختلفا) أى مشتري الشقص وشفيعه (في) قدر (الثمن) الذى اشترى به الشقص بان قال المشتري مائة وعشرة وقال الشفيع

مائة فقط ولا يئنه لاحدهما (فالقول للمشتري فيما يشبه) كونه ثمانمائة المثل الشقص (بيمين) من المشتري أشبه الشفع أم لا وان لم يشبه المشتري فالقول للشفيع ان أشبه ومثل للمشبه فقال (ككبير) قدره من نحو سلطان (برغب في) شراء (مجاوره) كذا في خط المصنف وفي بعض النسخ في مجاورته فزيد في ثمنه لذلك (والا) أي وان لم يات المشتري بما يشبه (ف) القول (ل) للشفيع ان أشبه (فان لم يشبهها حلف) كل على نفي دعوى الآخر وتحقيق دعواه مقدما للنفي على الاثبات (ورد) الشفع (الى) الثمن (الوسط) أي المتوسط بين الناس لمثل الشقص فيأخذ به ان شاء وانكولهما كحلفهما وان حلف أحدهما وكل الآخر قضى للحالف (وان) اختاب البائع والمشتري في قدر الثمن بان قال البائع مائتين وقال المشتري مائة وقلنا القول للمشتري بيمينه ان أشبه (ف) (نكل) مشتري يمين وحلف البائع وغرم المشتري مائتين (ففي الاخذ) للشقص بالشفعة (بما) أي القدر الذي (ادعى) المشتري (وهي) مائة في المثل لانه الذي أقر به وان البائع ظلمه في المائة الثانية وبه قال ابن الماواز (أو) بما (أدى) أي دفع المشتري للبائع وهما المائتان وبه قال ابن عبد الحكم وأصبح لان المشتري يقول انما خلصت الشقص بالمائة الثانية فكأى اشترى به مائتين ولو حلفت لا تنسخ البيع وسقطت الشفعة (قولان) لم يطلع المصنف على ارجحية احدهما (وان ابتاع) أي اشترى شخص (أرضا) شرط دخول (زرعها الاخضر) في الابقاع (فاستحق) (١٦٤) نصفها فقط (أي دون زرعه) (واستشفع) أي اخذ المستحق النصف

فَالْقَوْلُ لِلْمُشْتَرِي بِيَمِينٍ فِيمَا يُشَبِّهُ كَكَبِيرٍ يَرْغَبُ فِي مُجَاوِرِهِ وَالْأَفْلَسُ شَفِيعٌ وَإِنْ لَمْ يُشَبِّهْ حَلْفًا وَرُدَّ إِلَى الْوَسْطِ وَإِنْ نَكَلَ مُشْتَرٍ فَنَفِي الْأَخْذِ بِمَا أَدْعَى أَوْ أَدَّى قَوْلَانِ وَإِنْ ابْتَاعَ أَرْضًا بَزَرَ عَهَا الْأَخْضَرَ فَاسْتَحَقَّ نِصْفُهَا فَقَطَّ وَاسْتَشْفَعَ بَطْلَ الْبَيْعِ فِي نِصْفِ الزَّرْعِ لِبَقَائِهِ بِلاَ أَرْضٍ كَمُشْتَرِي قِطْعَةٍ مِنْ جَنَانٍ بِإِزَاةٍ جَنَانِهِ لِيَتَوَصَّلَ لَهُ مِنْ جَنَانٍ مُشْتَرِيهِ ثُمَّ اسْتَحَقَّ جَنَانُ الْمُشْتَرِي وَرَدَّ الْبَائِعُ نِصْفَ الثَّمَنِ وَلَهُ نِصْفُ الزَّرْعِ وَخَيْرُ الشَّفِيعِ أَوَّلًا بَيْنَ أَنْ يَشْفَعَ أَوْ لَا فَيُخَيَّرُ الْمُبْتَاعُ فِي رَدِّ مَا بَقِيَ

﴿بَابُ﴾

الْقِسْمَةُ تَهَايُؤُ فِي زَمَنِ كَخِدْمَةِ عَبْدٍ شَهْرًا وَسُكْنَى دَارٍ

الآخر بالشفعة لانه تبين انه شريك للبائع (بطل البيع) في نصف الارض المستحق (وفي نصف الزرع) الذي في النصف المستحق (لبقائه) أي الزرع (بلا ارض) أي تبين انه بيع وحده بلا أرض على التبقية وبيعه كذلك فاسد لغرضه (ك) شراء (مشتري) قطعة من جنان بكسر الجيم أي بستان (بازاء) أي مقابلة (جنانه) أي المشتري (ليتوصل) المشتري (له) أي القطعة وذكر ضميرها باعتبار تسميتها مبيعا مثلا (من جنان مشتريه) أي الشقص (ثم استحق جنان

المشتري) فان البيع يفسخ وحاصل المعنى ان من اشترى قطعة من جنان رجل بازاء جنانه ليتوصل الى هذه القطعة المشتراة من جنانه أي من جنان المشتري وليس لها ممر الا منه ثم استحق جنان المشتري فان البيع يفسخ في القطعة المشتراة لبقائها بلا ممر يتوصل لها منه وتم الكلام على مسألة بيع الارض بزرعها الاخضر فقال (ورد البائع نصف الثمن) للمشتري لبطان البيع في نصف الارض المستحق وزرعه (وله) لبائع نصف (الزرع) الذي أي في النصف المستحق (وخير الشفع) الذي استحق نصف الارض (اولا) وصلة خير (بين ان يشفع) أي ياخذ النصف الباقي بالشفعة لانه ظهر شرىك للبائع تجدد عليه ملك المشتري (اولا) يشفع فان شفع فشفعته في نصف الارض فقط والزرع قبل يرجع لزارعه البائع وعليه رد الثمن كله للمشتري الا ما اخذه من الشفع وقيل يلزم المشتري بما ينو به من نصف الثمن وان لم يشفع (فيخير المبتاع في رد ما بقي) بعد الاستحقاق وهو نصف الارض بزرعه على البائع والرجوع عليه بجميع ثمنه لانه استحق من يده ماله بال وهو النصف او يتمسك بنصف الارض الباقي بزرعه بما يقابل من الثمن ويرجع على البائع بما يقابل النصف المستحق وزرعه والله اعلم ﴿بَابُ﴾ في بيان القسمة واقسامها واحكامها وما يتعلق بها (القسمة) الشرعية ثلاث اقسام الاول (تهايؤ في زمن) قال ابن عرفة قسمة المهايؤة هي اختصاص كل شريك بمشترك فيه عن شريكه زمنا معينان متحددا ومتعدد وقد مثل له المصنف بقوله (كخادمة عبد) رقيق مشترك بين اثنين أو أكثر احد الشريكين أو الشركاء (شهرًا) ونخدم الشريك الآخر شهرا ايضا وهكذا (وسكنى دار) احد الشريكين أو الشركاء

(سنين) والشريك الاخر كذلك وهكذا قوله (كلا جارة) أى في اللزوم وشروط تعيين المدة ولا يشترط تساوى المدين انما الشرط حصرهما (لا) تجوز لهما بأية (في غلة) للمشارك ان كانت باكثر من يوم بل (ولو يوما) كخذ غلته يوما وأنا آخذها يوما وهكذا للفرع (و) الثاني (مراضاة) بينهما أو بينهما في قسمة ذات المشترك بينهما أو بينهما (فهى) (كالبيع) في زمن صار له شيء اختص بملكه وانما تكون فيما تامل وفيما اختلف وفي المقوم والمثل وانما لا يجبر عليها من ابائها (و) النوع الثالث من أنواع القسمة (قرعة) قال ابن عرفة وهو فعل ما يعين حظ كل شريك مما بينهم مما يمنع علمه حين فعله وهذا القسم هو المقصود من هذا الباب اذا لموايات اجارة ولها باب والمراضاة بيع وله باب (وهى) أى القرعة (تميز حق) مشاع (وكفى) في القسمة (قاسم) واحد والاولى اثنان كما يفيد تعبير المصنف بكفى وصرح به ابن حبيب واشترطهما ابن شعبان (لا) يكفى (مقوم) بضم الميم وفتح القاف وكسر الواو ومشددة قال الخطاب الظاهر انه اراد به مقوم السلع المتلفة وارش الجنائيات ونحوها وليس المراد به مقوم السلع المقسمة اذ الظاهر من كلامهم ان القاسم هو الذى يقوم المقسوم ويعدله (واجره) أى المسال الذى يأخذه القاسم على قسمته يقسم على الشركاء (بحسب العدد) لرؤسهم لا بحسب مقدار انصباهم والذى به العمل انه بحسب مقادير الانصبا (وكره) أخذ اجرة القسم من المقسوم بينهم فان كانت من بيت المال أو من وقف فلا يكره أخذها وذلك في القاسم الذى قدمه القاضى للقسمة كما في المدونة والفتية قال ابن رشد فان استأجره الشركاء فلا يكره له أخذ الاجر (وقسم العقار) الارض وما اتصل بهما من بناء وشجر (و) قسم (غيره) أى العقار من سائر المقومات (بالقيمة) لا بالمساحة ولا بالعدد (وأفرد) القاسم في قسمة القرعة (كل نوع) من المقسوم فلا يجوز جمع جنسين ولا نوعين متباينين في قسمة القرعة قال في المدونة (١٦٥) ولا تقسم أصناف مختلفة بالسهم مثل ان

يجعلوا الدور خطأ والريق خطأ ويستهمون وان اتفقت قيم ذلك وانما تقسم هذه الاشياء كل نوع على حدة البقرة على حدة والغنم على حدة والعروض على حدة الا أن يراضوا على شيء بغير سهم وكذلك ان يجعلوا دنانير ناحية وما قيمته مثلها ناحية من ربع أو عرض أو حيوان ويقرعوا

سِنِينَ كَالْأَجَارَةِ لَا فِي غَلَّةٍ وَلَوْ يَوْمًا وَمَرْضَاةً فَكَالْبَيْعِ وَقُرْعَةً وَهِيَ تَمَيِّزُ حَقِّ وَكَفَى قَاسِمٍ لَا مَقُومٌ وَأَجْرُهُ بِالْعَدَدِ وَكَرِهَ وَقَسِمَ الْعَقَارُ وَغَيْرُهُ بِالْقِيَمَةِ وَأَفْرَدَ كُلُّ نَوْعٍ وَجَمَعَ دَوْرًا وَأَفْرَحَةً وَلَوْ بَوَصَفٍ إِنْ تَسَاوَتْ قِيَمَةٌ وَرَغْبَةً وَتَقَارَبَتْ كَالْمِلِيلِ إِنْ دَعَا إِلَيْهِ أَحَدُهُمْ وَلَوْ بَعْلًا وَسَيِّحًا لَا مَعْرُوفَةً بِالسُّكْنَى فَالْقَوْلُ لِأَفْرَدِهَا وَتَوَلَّى أَيْضًا بِخِلَافِهِ فِي الْعُلُوِّ وَالسُّفْلِ تَأْوِيلَانِ أَفْرَدَ كُلُّ صِنْفٍ كَتِفَاحٍ إِنْ احْتَمَلَ

وأما لراضى بغير قرعة فجائز (وجمع) في قسمة القرعة (دور) جمع دار متلاصقة قال الامام رضي الله تعالى عنه ان كانت مواضع الدور مختلفة مما يتشاح الناس فيه لعمران أو غيره قسمت كل دار على حدة الا ان يتفق منها داران أو ثلاثة في الصفة والنفاق في مواضعها فتجمع المتفقة في القسم ويقسم باقية كل دار على حدة (أو أفرحة) بفتح الهمزة وسكون القاف جمع قراح بفتح القاف أى أرض زراعة ليس عليها بناء ولا فيها شجر قاله الجوهري (ولو) كانت الدور والأفرحة غائبة عن موضع القسم وتقسيم في غيبتها (بوصف) ممن يعرفها يعتمد عليه المقوم والمعدل ولجمع الدور والأفرحة شروط أشار لها بقوله (ان تساوت) الدور والأفرحة (قيمة ورغبة وتقاربت) مواضعها بان كان بينها (كالميل) بضم الميم (ان دعا اليه) أى جمعها في القسمة (أحدهم) أى الشركاء ليجتمع حظهم منها بموضع واحد اياه ان غيره ان كانت كلها بعلا أو سيجح بل (ولو) كان بعضها (بعلا) يشرب زرع به ووقه من نداوة الارض ولا يحتاج لسقي (و) بعضها (سيح) بفتح السين أى يشرب زرع بما يسمج عليه من نحو نيل لانهما جنس واحد لكافة زرعهما بالعشر واستثنى من الدور التي تجمع في القسمه جبرا على من اباهن طلبه فقال (الادار امر وفة بالسكنى) لمورثهم دعا احدهم لافرادها بالقسم وبعضهم لجمعها مع غيرها فيه (فالقول لمفردا) أى طاب افرادها بالقسم ليحصل له حظ منها ان احتملت القسم وتاول الاكثر المدونة عليه (وتوالت) اى المدونة (ايضا) أى كانت وتوالت بان القول لمفردا (بخلافه) وهو ان القول لمن دعا لجمعها اذ لم يكن للميت دار غيرها يسكنها (وفي) جواز جمع (العلو السفلى) في القسم بالقرعة ومنعه (تأويلان) (وأما لراضى فجائز اتفاقا) (وأفرد) القاسم في قسمة الشجر المختلف الاصناف بالقرعة (كل صنف كتفاح) ورمان وخوخ ونخل (ان احتمل) أى قبل وصلاح كل صنف لقسم وحده بحيث ينوب كل شريك شجرة منه واء كانت الاصناف في جوائظ أو في حائط واحد وتميز بعضها عن بعض بان كان كل صنف في

جهة خاصة به (الا) اصنافا مجتمع في (كحائط فيه شجر مختلفه) كصيحاني و برني و تفاح و رمان و خوخ و لم يتميز بعضها عن بعض
بجهات و اختلط بعضها ببعض كتنخله فز و ثونه و فمانة و تفاحه و هكذا فتجتمع في قسمة القرعة (و جاز) ان يقسم (صوف على ظهور)
للغم (ان جز) اي شرع في جزه حين قسمه بل (وان) تأخر ابتداء جزه (لكن صنف شهر) قال الاقنيسي في المدونة لابن القاسم
رحمه الله تعالى لا بأس بقسمة الصوف على ظهور الغنم ان جزاه الا ان اولى ايام قرية يجوز بيعه اليها ولا يجوز فيما بعد (و) ان مات عن
عرض و دين وله وارثان اراد قسمهما جاز في قسمة المراضاة (اخذ وارث عرضا) و (اخذ وارثا) (آخر ديننا) كان اورثهم على غيره تباع
الدين به (ان جاز بيعه) اي الدين بان كان الدين حاضر امرا بالدين (و) يجوز (اخذ أحدها) اي الشر يكون (قطنية) كقول
(و) (اخذ الآخر قمحا) يريد ايد كافي المدونة والا فلا لان فيه بيع طعام غير يبيد و كلام المصنف في القسمة بالتراضي لافي
القسمة بالقرعة لانه لا يجوز الجمع فيها بين صنفين (و) يجوز (خيار) أي شرطه في القسمة (أحدهما) اي المتقاسمين (ك) خيار
(البيع) في قدر مدته المختلفة باختلاف المبيع من عقار و رقيق و حيوان و عرض و فيما يقطعه (و) يجوز لن كانت له شجرة في ارض غيره
و اقلعت (غرس اخرى) في مكان شجرته من جنسها او غيره (ان اقلعت شجرة من ارض غيرك) بقلعك او بنحورج او سيل
(ان لم تكن) الشجرة التي اردت غرسها مكان المنقاعة (أضر) من المنقاعة بكثرة عروقها و فروعها و الا فلا يجوز لك غرسها الا
برضا صاحب الارض و شبهه في الجواز فقال (١٦٦) (كفرسها) اي صاحب الارض أشجارا (بجانب نهرك الجاري في ارضه)

الا كحائط فيه شجر مختلفه أو أرض بشجر متفرقة و جاز صوف على
ظهر ان جزوان لكن صنف شهر و أخذ وارث عرضا و آخر ديننا ان جاز
بيعه و أخذ أحدها قطنية و الآخر قمحا و خيار أحدها كالبيع و غرس
أخرى ان اقلعت شجرة من أرض غيرك ان لم تكن أضر كفرسها
بجانب نهرك الجاري في أرضه و حملت في طرح كناسته على العرف و لم تطرح
علي حافته ان وجدت سعة و جاز ارتزاقه من نيت المال لشهادته و في
قفيز أخذ أحدها ثلثيه و الآخر ثلثه لان زاد عينا أو كيلا لدناءة و في
كتلاين قفيز و ثلاثين درهما أخذ أحدهما عشرة دراهم و عشرين قفيزا
ان اتفق القمح صفة

فيجوز و ليس لك منعه منه ولو
أضر ماء نهرك هذا ظاهر المدونة
وقيده اللخمي لا يضر (و) ان
كذبت نهرك (حملت في طرح
كناسته) اي النهر الذي بأرض
غيرك (على العرف) الجاري
بين اهل البلاد سواء جرى بطرحها
بالارض التي بها النهر او غيرها (و)
لكن ان جرى العرف بطرحها
بحافته و كان بحافته شجر لصاحب
الارض (لم تطرح) انت كناسة
نهرك (على حافته) ان وجدت
سعة (تطرحها بها) فان لم يجد سعة

بعيدة عن الشجر و وجدت سعة بينه فاطر حهاها و الا فعليه ان كان العرف الطرح بحافته (و جاز) للقاسم و وجب
(ارتزاقه) اي اخذه أجرة على قسمه (من بيت المال) و يجوز ايضا ارتزاق كل من تحصل به منفعة للمسلمين كالقاضي و العامل
و الساعي (لا) تجوز (شهادته) اي القاسم بما خص كل واحد من قسم بينهم اذا اختلفوا في ذلك لانها شهادة على فعل نفسه (و) جاز
للمشتركين على السواء (في قفيز) من برمنلا (أخذ أحدهما) اي الشريكين في القفيز (ثلثيه) اي القفيز و الآخر ثلثه بقسمة
المراضاة ادعائه أن أخذ الثلث أخذ بعض حقه و وهب لشر بكة السدس تمام النصف الذي كان يستحقه (لا) يجوز القسم لمشارك
ربوي كهين أو طعام مختلف بالجودة و الرداءة على أخذ أحدهما الجيد و الآخر الرديء (ان زاد أحدهما) أي المتقاسمين و هو أخذ الجيد
(عينا) أي دنائير أو دراهم لا أخذ الرديء لخر وجهما على المعروف بدوران الفضل من الجانبين (أو) زاد أحدهما و هو أخذ الجيد
(كيلا) في قسمة طعامين جيد و رديء (لدناءة) في قسم المز يدله كأردب قمح جيد و أردب قمح رديء يأخذ هذا الجيد و الآخر
الرديء (و) جاز لمشاركين بالسوية (في كتلاين قفيزا) قمحا مثلا (و ثلاثين درهما أخذ أحدهما) أي المتقاسمين بالمراضاة
(عشرة دراهم و عشرين قفيزا) و أخذ الآخر عشرين درهما و عشرة أقفزة (ان اتحد القمح صفة) بأن كان كله سمراء أو مجولة
نقيا أو غلثا فان اختلفت صفته فلا يجوز لا اختلاف الا غراض فيعرف في المعروف و لان عدولهما عن الاصل الذي هو أخذ كل حصته من
العين و الاقفزة الى غيره انما يكون لغرض و هو هذا المكايسة و هذا يقتضي انه لا بد من اتفاق صفة الدراهم أيضا و لكن كلام اللخمي

يدل على انه لا يشترط ذلك لانها لا تراد لا عيانها (ووجب شرطا في صحة البيع غرلة) كد (قمح) ارادة (بيع) أن زاد غلته على الثلث (لان بيعه بدون غرلته غرر وخطر لجهل قدره (والا) أى وان لم يزد غلته على الثلث بأن كان الثلث باقل (ندبت) غرلته فلو قال حب بدل قمح لكان احسن لشموله القمح وغيره (وجاز جمع ن) أى ثياب في قسمة القرعة ان كانت من صنف واحد بل (ولو) كانت من اصناف (كصوف وحرير) وقطن وكتان (لا) يجوز أن يجمع في قسمة القرعة (كجعل) أى أرض يشرب زرعها بهروقه من ندواتها فيستغنى عن السقى (و) أرض (ذات بئر) يسقى زرعها بمائته (او) ذات (غرب) أى دلو كبير يزرع به الماء من البئر ليسقى الزرع لا زكاة زرع البعل العشر وزكاة زرع ذات البئر أو الغرب نصف العشر ولو قدم هذا عند قوله ولو بعل وسيحيا لكان احسن (ولا) يجوز قسم (ثمر) على شجر (وزرع) قائم بارضه بالتحري (ان لم يجزاه) أى لم يدخل المتقاسمان على جذ الثمر أو الزرع عقب قسمه بار دخلا على ابقائه أو اطلقا فان دخلا على جذه عقبه جاز وشبه في المنع فقال (كقسمه) أى المذكور من الثمر والزرع (باصله) مع شجره أو ارضه فلا يجوز لانه بيع طعام وشجر أو أرض بمثلها (او) قسم الزرع (ف) أى حزا فلا يجوز لانه غرر لعدم تحقق مماثلتها (أو) قسمه (زرعا) أى الزراع والقصبه والقدان فلا يجوز للغرر (أو) قسم (فيه فساد) للمقسوم فلا يجوز لانه اضا عتال (كياقوتة أو كجفير) ومثل ذلك الخاتم والفص فلا يجوز ذلك لا بالقرعة ولا بالمرضاة وفي الذخيرة قاعدة يمنع القسم نارة لحق الله تعالى للغرر كقسمة المختلفات بالقرعة والاولى با كقسم الثمار بشرط التأخير الى طبيعتها لانه بيع طعام بطعام غير معلومى التماثل أولا ضاعة المال كقسم ياقوتة ونارة لحق آدمى كقسم دار صغيرة وحمام مصرعى باب ويجوز التراضى اذ لا آدمى اسقاط حقه بخلاف حق الله تعالى (١٦٧) فليس له اسقاطه (او) قسم ثمر معلق

(في أصله بالخرص) أى الخزر
فلا يجوز للغرر وشبهه في المنع فقال
(ك) قسم (بقل) قائم بارضه
بالخرص فلا يجوز للغرر واستثنى
من الثمر فى أصله فقال (الا لثمر)
بالمثناة أى البلح الذى قد يؤل الى
كونه تمرا (والعنب) فيجوز
قسمهما فى أصلهما بالخرص
لسهولة خرصهما وخفة غرره
لظهورهما وعدم استتارهما
وانما يقسم بالخرص ثمر

وَوَجَبَ غَرْلَةُ قُحٍّ لِبَيْعٍ إِنْ زَادَ غَلَّتُهُ عَلَى الثُّلَاثِ وَإِلَّا نُدِبَتْ وَجَمْعُ بَزٍّ
وَلَوْ كَصُوفٍ وَحَرِيرٍ لَا كِبْعَلٍ وَذَاتِ بَيْرٍ أَوْ غَرْبٍ وَتَمْرٍ أَوْ زَرْعٍ إِنْ لَمْ
يَجْزَاهُ كَقِسْمِهِ بِأَصْلِهِ أَوْ قَتَا أَوْ زَرْعًا أَوْ فِيهِ فَسَادٌ كَيَاقُوتَةٍ أَوْ كَجَفِيرٍ
أَوْ فِي أَصْلِهِ بِالْخَرْصِ كَبَقْلِ إِلَّا التَّمَرَ أَوْ الْعِنَبَ إِذَا اخْتَلَفَتْ حَاجَةُ أَهْلِهِ
وَإِنْ بَكْثَرَةٌ أَكُلَ وَقَلَّ حَلَّ بَيْعُهُ وَاتَّخَذَ مِنْ بُسْرٍ أَوْ رُطَبٍ لَا تَمْرٍ وَقِسِمَ
بِالْقِرْعَةِ بِالتَّحْرِي كَالْبَلَحِ الْكَبِيرِ وَسَقَى ذُو الْأَصْلِ كِبَائِهِ الْمُسْتَثْنَى
تَمْرَتُهُ حَتَّى يُسَامَ أَوْ فِيهِ تَرَاجُعٌ إِلَّا أَنْ يَقْلَ

النخل والعنب (اذا اختلفت حاجة أهله) بان اراد بعضهم تمييزه وبعضهم كله رطباً وبعضهم بيعه فالحاجة اليه
واختلافها شرطا الجواز فان لم يحتاجوا اليه وانفقت حاجتهم فلا يجوز قسمه بالخرص ثم بالغ على اختلاف
الحاجة بقوله (وان) كان اختلافهما (بكثرة أكل) وقلته قال اللخمي ان اختلفت حاجتهما تفضل عيالاً أحدهما على عيال الآخر جازان
يقتسم بالخرص القدر الذى يحتاج اليه اكثرهما عيالاً (و) اذا (قل) الثمر للمقسوم بالخرص (و) اذا (حل) أى جاز (بعه) بطيبه
وبدو صلاحه (و) اذا (اتخذ) طور المقسوم بان كان كله (من سر أو رطب) قال اشهب ان كان بينهما بسر ورطب فلا يجوز
اخذ احدهما البسر والاخر الرطب بالخرص وابتسموا كلاهما به وهذا شرطان اتحاد الطور وكونه من سر أو رطب وصرح
بمفهوم ثانيهما فقال (لا) يقسم بالخرص ما اتخذ من (تمر) بالمثناة ولو اختلف انواعه كصيحاني وبرني (وقسم) ثمر النخل والعنب
(بالقرعة بالتحري) أى الخزر (ك) قسم (البلح الكبير) الذى فى المدونة يجوز قسم البلح الكبير اذا اختلفت حاجة أهله
(و) اذا قسمت الثمرة لاختلاف الحاجة ثم قسمت الاصول فوق وقع نصيب كل من الثمر فى اصل الآخر (سقى ذو الاصل) أصله وان
كانت ثمرته لغيره وشبهه فى وجوب السقى فقال (ك) سقى (بائمه) أى الاصل (المستثنى) بكسر النون أى المشترط (ثمرته) أى الاصل
المبيع فسقيه عليه (حتى) يجد ثمرته و(يسلمه) لشتره وعطف على المنوع فقال (أوفيه) أى القسم (تراجع) أى رجوع احد
المتقاسمين بمال على الآخر لعدم تساوى القسمين فى القيمة كدارين قيمة احدهما مائة والآخرى خمسة ن فاقتهما على ان من صارت
له ذات المائة يدفع خمسة وعشرين لمن صارت له ذات الخمسين فلا يجوز لانه غرر اذا لا يدرك كل منهما حين القسم هل يرجع أو يرجع عليه
وهذا فى قسمة القرعة واما فى قسمة التراضى فيجوز لا نفاء الغرر ويمتنع بالقرعة فى كل حال (الا أن يقل) ما يرجع به احدهما على

الآخر فيغفر ويجوز القسم المشتمل عليه بالقرعة بان اختلفت قيمتا الدارين فكان بينهما يسير مثل كون قيمة احدهما مائة والاخرى تسعين فلا بأس أن يقتزعا على أن من تصير له التي قيمتها مائة يعطى صاحبه خمسة أو قسم (لبن) لنعم وهو (في ضروع) بان يأخذ أحدها شاة أو بقرة يحلبها أو الأخر شاة أو بقرة يحلبها إلا أنه غرور في كل حال (إلا للفضل بين) أي ظاهر فيجوز بالتراضي ك. خذ أحدها شاة والأخر بقرة لأنه معروف ولأن أحدهما ترك للأخر فضلا بغير معنى القسم (أو قسموا دارا) مثلا على أن نصيب أحدها (بلا مخرج) أي باب يخرج منه ولا يخرج من الباب الذي في نصيب الآخر ولا يمكن فتح باب آخر يخرج منه لا حاجة أملاك الناس بها فلا يجوز (مطلقا) أي عن التقييد بكون القسمة بالقرعة لأنها الضاعة مال (وصحت) القسمة لاله مخرج واحد ولا يمكن غيره (ان سكتا عنه) أي المخرج حال القسم بان لم يشترطوا شيئا ووقع المخرج في قسم أحدهم وصار ملكا له وحده (ولشريكه) أي شريك من وقع المخرج في نصيبه (الانتفاع) بالمرو ومنه (و) ان اشتركوا في الماء ومجرأه وطلب أحدهم قسم مجرأه وابعه الآخر (لا يجبر) الآبي (على قسم مجرى) أي محل جريان (الماء) لأنه اذا تعدد مجرأه لا يستوى جريه بل قد يجري في بعضها أكثر من جريه في البعض الآخر وحيث أنه فيلزم غبن بعض الشركاء فيه ومفهوم عدم الجبر جواز نه بالتراضي (وقسم) الماء المشترك (بالقيد) بكسر القاف وسكون اللام أي القدر المتقوية من أسفلها المتعلقة حتى يفرغ الماء الذي فيها وأصله الماء المجموع فيها ثم استعمل فيها لعلاقة الحالية ثم صار حقيقة وشبه في عدم الجبر فقال (ك) بناء (سرة) أي حائط سائر (بينهما) سكتنا عن شرط بنائه بينهما حين القسم ودعا أحدهما الآخر لبنائه فإني فلا يجبر فان شرطا الاشتراك في بنائه جبر الآبي على بنائه مع الداعي قال الامام مالك رضي الله تعالى عنه في الجدار بين الرجلين يسقط فان كان لاحدهما (١٦٨) فلا يجبر على بنائه ويقال الآخر استرعى نفسك ان شئت وان كان مشتركا

أَوْ لَبَنٍ فِي ضُرُوعٍ إِلَّا لِفَضْلِ بَيْنٍ أَوْ قَسَمُوا بِلَا مَخْرَجٍ مُطَانًا وَصَحَّتْ إِنْ سَكَنَّا عَنْهُ وَلِشْرِيكِهِ الْإِنْتِفَاعُ وَلَا يُجْبَرُ عَلَى قَسَمِ مَجْرَى الْمَاءِ وَقُسِمَ بِالْقَيْدِ كَسُتْرَةٍ بَيْنَهُمَا وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ عَاصِبَيْنِ إِلَّا بِرِضَاهُمَا إِلَّا مَعَ كَزَوْجَةٍ فَيُجْمَعُوا أَوْ لَا كَذِي سَهْمٍ وَوَرَثَةٍ وَكُتِبَ الشَّرَكَةُ ثُمَّ رَمَى أَوْ كُتِبَ الْمَقْسُومَ وَأُعْطِيَ كُلًّا لِكُلِّ وَمُنِعَ اشْتِرَاءُ الْخَارِجِ وَلَزِمَ

بينهما أمر الآبي أن يبنى مع صاحبه ان طلب ذلك وفي المقدمات اذا اقتسم الشريكان الدار ولم يشترطا أن يقيا بينهما حاجزا فلا يحكم بذلك عليهما ويقال لن دعا الى ذلك استرعى نفسك في حظك ان شئت وان اشترطا ذلك ولم يحدها أخذ من نصيب كل واحد منهما

نصف بناء الجدار وان كان أحدهما أقل نصيبا من صاحبه وكذلك النفقة تكون عليهما بالسواء الى ان يبلغ مبلغ ونظر الاستراد الى محذوفيه حد ولا اختلاف في هذا أعلمه اهـ (و) اذا قسمت تركة بين عصبية فقط (لا يجمع) في القسم (بين) نصيب (عاصبين) أو أكثر في كل حال (الابرضاهم) أي الورثة (الا) أن تكون العصبية (مع) ذي فرض (كزوجة) و بنت وأخت وأم وأخ لام (فيجمعون) بضم التحتية أي العصبية (أولا) ويسهم بينهم وبين ذي الفرض ثم يقتسمون ثانيا ان شاءوا وشبه في جواز الجمع فقال (كذى سهم) أي نصيب كنصف من دارو باقيها لشريكه ومات عن سهمه (و) عن (ورثة) فتجمع الورثة ويسهم بينهم وبين شريك مورثهم ثم يقتسمون ثانيا ان شاءوا ثم بين صفة القرعة فقال (وكتب) القاسم (الشركاء) أي أسماءهم كل اسم في ورقة صغيرة وليس عليها بشئ مثلا وجزء المقسوم اجزاء بعدد سهم أصغرهم نصيبا فان كانوا ثلاثة لا أحدهم نصف وللثاني ثلث وللثالث سدس قسمه ستة اقسام (ثم رمى) القاسم ما كتبه ولبس عليه بالشمع على أول قسم ثم يفتح ويظهر الاسم الذي فيه فان كان اسم صاحب السدس فالقسم الاول له ثم يرمى على القسم الثاني ثم يفتح ويظهر ما فيه فان كان اسم صاحب الثلث فله القسم الثاني والثالث الذي يليه وتعينت الاقسام الثلاثة الباقية لصاحب النصف (أو كتب) القاسم (المقسوم) بعد تجزئته اجزاء مستوية بالقيمة بعدد آحاد مقام أقلهم حظا بان يكتب كل اسم من أسماء اجزائه في ورقة ويلبسها شمعاً أو نحوه حتى لا تتميز (وأعطى كلا) مما فيه أسماء الاجزاء (لكل) من المقسوم بينهم وله مسمى الاسم الذي فيها وهذا ظاهر اذا استوت انصباؤهم فان اختلفت فيعطى واحدا من الشركاء ورقة من تلك الاوراق المكتوب فيها أسماء الاجزاء فيفتحها وله مسمى ما فيها من الاجزاء فان كان له جزء واحد قد تم القسم له فيعطى غيره وان زاد ما له على جزء كل مما يلي ما خرج عليه الاسم وكذا ما بعده الى تمام العمل (منع اشتراء) الجزء (الخارج) أي الذي يخرج بالقسمة قبل القسمة لانه مجهول (و) اذا قسم المشترك قسما صحيحا بان كان على وفق الوجوه المتقدمة (لزم) قسمة فليس لاحد

المتقاسمين نقضه (و) ان ادعى أحد المتقاسمين الجور أو الغلط في القسمة (نظر في دعوى جور) أى عدول من القاسم عن الحق عمداً (أو غلط) أى عدول عن الحق خطأ فان لم يظهر شئ منهما مضى القسم ولزم وان اعترف الشريك به قضى عليه بما يقتضيه اعترافه (و) ان أنكر (حلف المنكر) على عدم ما ادعاه قاسمه من جور أو غلط (فان تفاحش) الجور أو الغلط - (أو ثبتا) بشهادة اهل المعرفة (نقضت) القسمة وهذا في قسمة القرعة وشبهها في النقض فقال (ك) قسمة (المراضاة) فتنقض بتفاحش الجور أو الغلط أو ثبوته فيها (ان) كانا (أدخلا) أى المتقاسمان في قسمة المراضاة (مقوما) بكسر الواو مشدداً فان لم يدخلهما مقوما فلا نقض بذلك (و) اذا طالب بعض المشتركين قسمة القرعة وأباهها غيره (اجبر لها كل) من المشتركين (ان اتفق كل) منهم بحصته التي تخرج له سواء كان طالبا أو آتيا ولذا أعاد لفظ كل اذ لو كفى بضميره لا وهم الشرط انتفاع الآتي لا الطالب لوقوع لفظ كل الاول على الآتي فقط وفي المقدمات الذي جرى به العمل عنه ان الدار لا تقسم حتى يصير لكل واحد من الشركاء من الساحة والبيوت ما ينفع به ويستترفيه عن صاحبه اهـ (و) ان اراد أحد المشتركين بيع حصته مما لا ينقسم وطلب من شريكه بيع نصيبه معه ليكثر الثمن فاجبر (لبيع) أى عليه شريك في كل ما لا يجبر فيه على القسمة من حيوان أو عرض أو عقار (ان نقضت حصته شريكه) أى ان نقضت حصته طالب البيع ان بيعت حال كونها (مفردة) عن حصته الآتي أي تقص ثمنها عما يخصها من ثمن الكل (لا) يجبر شريك الآتي على البيع اذا لم ينقص ثمن نصيب طالب البيع ان بيع مفردا عما يخصه من ثمن الكل (ك) بيع (بفتح الراء اي عقار غلة) أى مفتتي لكرائه وأخذ اجرته فمن اراد في مثل هذا بيع نصيبه فلا يجبر شريكه (١٦٩) لان رباح الغلة المرادة للغلة لا ينحط ثمن بعضها اذا بيع عن ثمنه في بيع جملتها بل ربما كان الراغب في شراء بعضها أكثر من الراغب في شراء جميعها (أو اشترى) من اراد بيع نصيبه (بعضا) منفردا وطلب من شريكه بيع نصيبه معه فبي فلا يجبر على بيعه معه قال ابن غازي في التنبهات يجب ان يكون الجبر فيما ورث أو اشتراه الشركاء حمله وفي صفقة فاما لو اشترى كل واحد منهم جزءا مفردا أو بعضهم بعد بعض فلا

وُنْظِرَ فِي دَعْوَى جَوْرٍ أَوْ غَلْطٍ وَحَلَفَ الْمُنْكَرُ فَإِنْ تَفَاحَشَ أَوْ ثَبَتَا نَقِضَتْ كَالْمُرَاضَاةِ إِنْ أَدْخَلَا مَقُومًا وَاجْبِرَ لَهَا كُلُّهُ إِنْ ائْتَفَعَ كُلُّهُ وَلِلْبَيْعِ إِنْ نَقَضَتْ حِصَّةَ شَرِيكِهِ مُفْرَدَةً لَا كَرَبْعٍ غِلَّةٍ أَوْ اشْتَرَى بَعْضًا وَإِنْ وَجَدَ عَيْبًا بِالْأَكْثَرِ فَلَهُ رَدُّهَا فَإِنْ فَاتَ مَا يَبْدُ صَاحِبِهِ بِكَهْدَمٍ رَدَّ نِصْفَ قِيَمَتِهِ يَوْمَ قَبْضِهِ وَمَا سَلِمَ بَيْنَهُمَا وَمَا يَبْدُ رَدَّ نِصْفَ قِيَمَتِهِ وَمَا سَلِمَ بَيْنَهُمَا وَإِلَّا رَجَعَ بِنِصْفِ الْمَعِيبِ مِمَّا يَبْدُ ثَمَنًا وَالْمَعِيبُ بَيْنَهُمَا وَإِنْ اسْتَحَقَّ نِصْفٌ أَوْ ثُلُثٌ خَيْرٌ لَا رُبْعٌ وَفُسِخَتْ فِي

(٢٢ - جواهر الاكلیل - ثاني)

يجبر احدهم على اجمال البيع مع صاحبه اذا ادعى اليه لا نه كما اشترى مفردا كذلك يبيع مفردا ولا حجة له هنا في بخس الثمن في بيع نصيبه مفردا لانه كذلك اشترى فلا يطلب فيه باخراج شريكه من له اهـ (وان وجد) أحد المتقاسمين (عيبا بالاكثر) من نصيبه الذي خصه بالقسمة بازاد على نصفه (فله) أي واجد العيب (ردها) أي فسخ القسمة ان كانت الانصاء التي خصت شركاء قائمة بايديهم لم تمت وابتدأ القسمة (فان) كان وجود العيب بعد ان (فات ما) أي النصيب الذي كان (يبد صاحبه بكهدم) وبناء وقطع ثوب وغرس وقلاع ونحيس وهبة وصدقة (رد) صاحب الفائت (نصف قيمته) أي الفائت لمن وجد العيب في نصيبه معتبرة (يوم قبضه) أي الفائت (وما) أي النصيب الذي (سلم) من الفوات وهو المعيب (بينهما) أي الشريكين نصفين وهذا في الحقيقة نقض للقسمة أيضا لقيام قيمة ما فات مقامه (و) ان فات (ما يبد) أي واجد العيب والذي يبد هو المعيب (رد) واجد العيب على الذي يبد السالم من العيب (نصف قيمته) أي المعيب يوم قبضه (وما) أي النصيب الذي (سلم) من العيب والفوات (بينهما) وهذا ايضا نقض للقسمة في الحقيقة (والا) أي وان لم يكن العيب بالاكثر بان كان بالنصف أو أقل فلا نقض للقسمة ولكن (رجع) واجد العيب على آخذ السالم من العيب (ب) مثل (نصف) قيمة النصيب (المعيب مما) أي النصيب الذي (في يده) أي آخذ السالم من العيب حال كون ذلك المماثل (ثمنا) أي قيمة للسالم فلا يرجع شريكه في عينه بمثل المقوم به (و) النصيب (المعيب) مشترك (بينهما) أي الشريكين (وان استحق نصف أو ثلث) من بعض انصباء المقسوم بينهم (خير) المستحق من يده بين نقض القسمة وبقائها والرجوع على صاحبه بنصف قيمة المستحق (ولا) (يخير ان استحق) (رجع) بضم الراء فأقل منه ويرجع بنصف قيمته (وفسخت) القسمة (في)

استحقاق (الاكثر) من المصنف ولا خيار ولا رجوع وتفسخ في استحقاق كل النصيب بالاولى وشبه في الفسخ فقال (كطرو) أى طريان (غريم) أى صاحب دين فينقض القسم ويرجع الغريم على كل واحد بما أخذ منه ان استغرقها دينه (أو) طرو (موصى له بعدد) من دنانير أو دراهم (على رتبة) بعد قسمهم تركتهم (أو) طرو موصى له بعدد (على وارث وموصى له بالثلث) مثلاً بعد اعطاء الثلث للموصى له به وقسم الباقي على الورثة فتفسخ القسمة ويعطى الغريم أو الموصى له حقه ثم يبتدأ القسم (و) الفسخ مقيد بما اذا كان (المقسوم) بقوماً (كدار) أو بستان أو رقيق أو حيوان أو عرض لتعلق الغرض بعينه (وان كان) المقسوم (عيناً) أى دنانير أو دراهم (أو مثلاً) أى مكياً أو موزوناً أو معدوداً فلا يفسخ القسم (ورجع) الغريم أو الموصى له بعدد (على كل) بمن أخذ شيئاً من ذلك بما يخصه ان كان قائماً وان فات رجوع بمثله (ومن أعسر) من المطر وعليهم (فعليه) يرجع الطارىء ويتبع به في ذمته ولا يرجع بما عليه على ملى من المطر وعليهم (ان لم يعلموا) حين القسم بالطارىء فان كانوا عالمين به وقسموا رجوع الطارىء على الملىء بما على المعسر وعلى الخى بما على الميت وعلى الحاضر بما على الغائب لتعديهم ومحل فسخ قسمة القوم ان لم يدفع الورثة أو بعضهم للطارىء حقه (وان دفع جميع الورثة) أو بعضهم للطارىء حقه (مضت) القسمة وشبه في مضي القسم وعدم فسخه فقال (كبيهم) أى ورثة الميت ان نصيباً هم من تركته بعد قسمهم (بلاغين) أى محاباة لا حقيقة الغبن فقد ارتكب المصنف الجواز بلا قرينة وعدل عن عبارة المدونة وان كان الحاجب والعل الحامل له على ذلك الاختصار وان كان (١٧٠) لا يسوغ ذلك فان باعوا ابلاً محاباة ثم ظهر عليه دين فلا ينقض البيع قال ابن المواز

الأكثر كطرو وغريم أو موصى له بعدد على رتبة أو على وارث وموصى له بالثلث والمقسوم كدار وإن كان عيناً أو مثلياً رجع على كل ومن أعسر فعليه إن لم يعلموا وإن دفع جميع الورثة مضت كبيهم بلاغبين واستوفى مما وجدتم تراجعوا ومن أعسر فعليه إن لم يعلموا وإن طرأ غريم أو وارث أو موصى له على مثله أو موصى له بمجزء على وارث أتبع كلاً بحصته وأخرت لا دين الحمل وفي الوصية قولان وقسم عن صغير أب أو وصي ومثلت قط كقاض عن غائب لا ذى شرط أو كنف أخاً أو أب عن كبير وإن غاب وفيها قسم نخلة وزيتونة إن اعتدلتا

ويضمنون الدين بالبيع وان باع بعضهم نصيبه ولم يبيع بعضهم نصيبه (استوفى الطارىء) جميع حقه (بما وجد) من التركة (ثم تراجعوا) أى رجع الوارث المأخوذ نصيبه في الدين على من باع نصيبه بما يخصه من الدين (ومن أعسر) منهم (فعليه) يرجع الطارىء بما عليه ويتبع ذمته ولا يأخذه من ملىء غيره (ان لم يعلموا) أى الورثة بالطارىء فان كانوا عالمين به أخذ من الملىء ما على المعسر

(وان طرأ غريم أى صاحب دين على مثله بعد قسمة مال الميت (أو) طرأ (وارث) على مثله بعد القسم أيضاً (أو) طرأ (وهل موصى له على مثله (أو) طرأ (موصى له بمجزء) كسدس (على وارث) بعد القسم أيضاً (اتبع) الطارىء (كلاً) أى كل واحد من المطر وعليهم (بحصته) التى تخصه بالخاصة ولا ينقض القسم ولا يغرم ملياً عن معدم قال الخطاب هذا ان كان المقسوم عليهما وامان كان داراً فللطارىء نقض القسمة كافي المدونة وابن الحاجب ونصه ولو طرأ وارث والمقسوم كدار فله الفسخ وان كان عينا رجع عليهم ومن أعسر فعليه ان لم يعلموا به (وأخرت) قسمة التركة على الورثة الذين أحدهم حمل (لا) يؤخر (دين) أى دفعه من التركة لاستحقاقه وانما تؤخر قسمة التركة على الورثة (ل) وضع (حمل) وارث (وفي) تأخير اخراج (الوصية) أى المال الذى أوصى به الميت لوضع الحمل وتعجيله (قولان) لم يطلع المصنف على أرجحية أحدهما (و) ان أراد الشرع قسم المشترك بينهم وفيهم صغير (قسم عن) (الصغير أب) له مسلم لا نوليته ومفهوم صغير ان الأب لا يقسم عن ابنه بالغ الغائب (أو وصى) بن الأب أو مقدم من القاضى على يتم لا وصى له (ومتعلقاً) بكسر الفاف عن لقيطه وشبه في جواز القسم فقال (ك) قسم (قاض عن) رشيد (غائب) فيجوز قسمه عنه ان طلبه شركاؤه في المدونة لابن القاسم اذا ورث قوم شقص دار والشرىك غائب فاحبوا القسم فالقاضى يلى ذلك على الغائب ويعزل حظه (لا) ك (لدى شرط) أى علامة في لبدته تميزه وهم جنود السلطان فلا يقسم عن صغير ولا عن غائب (أو) أخ (كنف) أى ربي أخ (أخا) له يتما فلا يقسم عنه ولا يبيع عنه ومفهوم كنف أخرى بالمنع (أو أب) فلا يجوز قسمه (عن) ولد (كبير) رشيد ان حضر بل وان غاب (الابن وفيها) أى المدونة (قسم نخلة وزيتونة) مشتركين بين اثنين بان يأخذ أحدهما النخلة والاخر الزيتون (ان اعتدلا) أى النخلة والزيتونة وذكر باعتبار عنوان الشئيين مثلاً واعتدالهما في القيمة واستشكل بان أصل ابن القاسم منع جمع

الجنسين في قسمة القرعة ولذا اختلف في جواب (هل هي) أي قسمة النخلة والزيتونة (قرعة وأجيزت) في الجنسين (للقلة) وهو تأويل ابن يونس لقول المدونة وان تركوها لم يجبر واو لقولها اعتدلتا (أو) هي (مرضاة) اعتبارا بقولها تراخيا واعتذر عن قولها اعتدلتا بأنهما دخلا على الاعتدال وان لم يشترط في التراضي في الجواب (أو يلان) ومفهوم اعتدلتا امتناع القسمة ان لم تعتدلا والله أعلم (باب) في بيان القراض وأحكامه وما يتعلق به (القراض) أي حقيقة شرعا مأخوذ من القرض وهو ما يفعله الرجل ليجازي عليه من خير أو شر فلما اتفق صاحب المال والعامل على أن ينفع كل منهما صاحبه اشتق لهذا الاسم وهو القراض والمقارضة بصيغة المفاعلة الدالة على وقوع الفعل من الجانبين وقيل من القرض الذي هو القطع لأنك قطعت له من مالك قطعة وهو قاطع لك جزأ من الربح الحاصل بسعيه وحقيقته (توكيل على تجر) أي شراء وبيع لحصول ربح (في نقد) أي ذهب أو فضة (مضروب) أي مسكوك مختوم بختم الامام (بجزء من ربحه) أي المال وحكمه الجواز فحق التوضيح لا خلاف بين المسلمين في جوازه وهو مستثنى من الاجارة المجهولة ومن السلف نفعه وحكمة مشروعيته الاحتياج اليه فرب ذى مال لا قدرة له على التجربه ورب قادر على التجر لا مال له فهو من المصالح العامة فرخص فيه لهذه الضرورة ويصح القراض بالنقد المضروب المسلم بجزء من ربحه (ان علم قدرها) أي المال المقارض به وجزء ربحه فاذا لا بد من علم عدد المال وجزءه وصفته ولا بدأ بضامن علم نسبة الربح لجلته كثلثه أو نصفه (ولو) كان النقد المضروب (مغشوشا) بدني عنه ابن (١٧١) الحاجب ويجوز بالغشوش على الاصح وظاهره كالمصنف الاطلاق عن

القتيد بكونه متعاطلا به ومنعه القاضي بالعين مغشوشة الباجي الاحيث يتعامل بها لتقوم التلغف بها كالخامصة والاتفاق على تعلق الزكاة بها فقول ابن الحاجب يجوز بالمغشوشة على الاصح وقول ابن عبد السلام له باطلاق يرد بانفاق القاضي والباجي على منعه حيث لا يتعامل به (لا يصح القراض بدني عليه) أي العامل فليس لرب الدين أن يقول لمدينه اعمل فيه قراضا بنصف ربحه مثالا نه سلف

وَهَلْ هِيَ قُرْعَةٌ وَجَازَتْ لِلْإِمْلَةِ أَوْ مُرَاضَاةٌ تَأْوِيلَانِ

﴿بَابُ﴾

الْقِرَاضُ تَوْكِيلٌ عَلَى تَجَرٍّ فِي نَقْدٍ مَضْرُوبٍ مُسَامٍ بِجُزْءٍ مِنْ رِبْحِهِ إِنْ عُلِمَ قَدْرُهَا وَلَوْ مَغْشُوشًا بِدَيْنٍ عَلَيْهِ وَاسْتَمَرَ مَا لَمْ يَقْبُضْ أَوْ يُحْضَرُ وَيُشْهَدُ وَلَا يَرْهَنُ أَوْ وَدِيعَةً وَلَوْ بِيَدِهِ وَلَا يَنْبَغِي لَمْ يَتَّعَمَلْ بِهِ بِبِلَدِهِ كَقُلُوسٍ وَعَرَضٍ إِنْ تَوَلَّى بَيْعَهُ كَانَ وَكَلَهُ عَلَى دَيْنٍ أَوْ لِيَصْرِفَ ثُمَّ يَعْمَلُ فَاجْرُؤُ مِثْلِهِ فِي تَوَلَّيْهِ ثُمَّ قِرَاضٌ مِثْلُهُ فِي رِبْحِهِ

بزيادة (و) ان قال لذلك (استمر) الدين على حاله في الضمان واختصاص الدين بربحه ان كان وعليه خسر (مالم يقبض) الدين من المدين فان قبضه ربه منه ثم دفعه له قراضا صح لا تنفاه تهمة تأخير به زيادة وتحقق شرط تسليمه بقبضه ودفعه (أو) مالم (يحضره ويشهد) فالشرط احضار الدين والاشهاد عليه وبراءة ذمته منه وحينئذ يصح قراضا بان أحضر المدين الدين ولم يشهد عليه فلا يصح على مذهب المدونة (أو) لا يصح القراض (برهن) بيد العامل في دين له على رب المال (أو) أي ولا يصح القراض (بوديعة) سواء كانت بيد المودع بالفتح أو بيد غيره بان كان أو دعها عند غيره لضرورة حدثت أو لسفرد (وان) كانت (بيده) أي المودع بالفتح (ولا) يصح القراض (ببئر) أي ذهب غير مضروب (لم يتعامل) أي لم يبيع ويشتري (به ببلده) أي القرض فان تعامل به فيه جاز القراض به اتفاقا ولا يشترط التعامل به في جميع البلاد بل في بلد العقد فقط وشبهه في المنع فقال (كفلوس) من نحاس فلا يصح القراض بها (و) لا يصح القراض بـ (عرض ان تولى) العامل (بيعه) أي العرض فان تولى بيعه غير العامل فيحوز بان دفع له عرضا يدفعه لفلان يبيعه ويقبض ثمنه ويدفعه له ليعمل به قراضا بينة وبين دافع العرض (كان وكله) أي وكل رب المال العامل (على) قبض (دين) ممن هو عليه ثم يعمل به قراضا فلا يجوز ظاهره ولو كان على حاضر ملي غير ملدو أجاز له اللخمي حينئذ (أو) دفع له نقدا (ليصرفه) العامل من غيره بنقد آخر (ثم يعمل) العامل بما يقبضه قراضا فلا يجوز فان عمل بما قبضه من ثمن العرض أو من الدين أو الصرف (ف) له (أجرة مثله) أي العامل (في توليه) بيع العرض أو قبض الدين أو الصرف في ذمة رب المال ولو تاف أو خسر (ثم) له أيضا (قراض مثله في ربحه) أي المال فان تلف أو لم يربح فلا شيء له في ذمة رب المال وشبهه في أن للعامل قراض مثله فقال

(ك) قراض قال رب المال للعامل فيه (لك شرك) بكسر الشين أى جزء من ربحه (و) الحال (لا عادة) لاهل بلد ما في قدر ما يأخذه العامل من الربح فان اعتادوا أخذ الثلث أو النصف مثلاً صح وعمل بها (أو) القراض بجزء (مبهم) كاعمل ولك جزء من ربحه ولا عادة فان عمل فله قراض مثله في ربحه فبهما (أو) قراض (أجل) بضم الهاء زنة وكسر الجيم مشدداً أى جعل له عمله أجل محدود اما ابتداء كدفع المال في أول الحرم على أن يعمل به حتى يستهل جب أو انتهاء كاعمل فيه الى رجب فان عمل فله قراض مثله (أو) قراض (ضمن) بضم الضاد المعجمة وكسر الميم مشددة أى شرط على عامله ضمان رأس ماله فلا يجوز ان وقع وعمل فله قراض مثله (أو) قراض قال فيه رب المال للعامل (اشترى) برأس المال (سلعة فلان) ثم بعها (ثم اتجر في ثمنها) الذى تباعها به فلا يجوز ان عمل فله قراض مثله في ربحه وأجرة مثله في تولى الشراء والبيع في ذمة ربه (أو) قراض قال فيه رب المال للعامل لا تشتري الا (بدين) في ذمتك ثم تدفع رأس المال اول تابع الا بدين فلا يجوز وفيه قراض المثل ان عمل (أو) قراض شرط رب المال على العامل ان يتجر فيه (سما) أى نوع من السلع (يقول) وجوده فلا يجوز ان وقع ونزل فسخ وان عمل فله قراض مثله في ربحه وشبهه في الرد الى قراض المثل فقال (كاختلافهما) أى العامل ورب المال بعد العمل في القراض الصحيح (في قدر) جزء (الربح) المشروط للعامل (وادعيا ما) أى قدرا (لا يشبه) المعتاد بين أهل بلدهما بان ادعى رب المال اقل منه جدا والعامل أكثر منه جدا فيردان الى قراض مثلهما فان ادعى أحدهما ما يشبهه فالقول له (وفي) كل (ما) أى قراض (فسد) حال كونه (غيره) أى المذكور (أجرة مثله) أى العامل حال كونها (في الذمة) أى ذمة رب المال ولو تلف أو خسر بخلاف المسائل السابقة التى فيها قراض المثل فإنه في الربح فان لم يكن فلا شيء على ربه ومثل لما فيه أجرة المثل بقوله (١٧٢) (ك) قراض مشتمل على (اشتراط) رب المال على العامل او العامل على

كَلَيْكَ شِرْكٌ وَلَا عَادَةٌ أَوْ مُبَهَّمٌ أَوْ أَجَلٌ أَوْ ضَمَنٌ أَوْ اشْتَرَى سَاعَةً فَلَانَ ثُمَّ اتَّجَرَ فِي ثَمْنِهَا أَوْ بَدَيْنَ أَوْ مَا يَقِلُّ وَجُودُهُ كَاخْتِلَافِهِمَا فِي الرَّبْحِ وَادَّعِيَا مَا لَا يُشَبِّهُهُ وَفِي مَافَسَدَ غَيْرِهِ أَجْرَةٌ مِثْلُهُ فِي الذِّمَّةِ كَاشْتِرَا طَبِ يَدِهِ أَوْ مُرَاجَعَتِهِ أَوْ أَمِينًا عَلَيْهِ بِخِلَافِ غُلَامٍ غَيْرِ عَيْنٍ بِنَصِيبٍ لَهُ وَكَأَنَّهُ يَخْطِطُ أَوْ يَخْرُزُ أَوْ يُشَارِكُ أَوْ يَخْطِطُ أَوْ يُبْضِعُ أَوْ يَزْرَعُ أَوْ لَا يَشْتَرِي إِلَى بَلَدٍ كَذَا أَوْ بَعْدَ اشْتِرَائِهِ إِنْ أَخْبَرَهُ فَمَرَضٌ أَوْ عَيْنٌ شَخْصًا أَوْ زَمَنًا أَوْ مُحَلًّا

رب المال عمل (يده) أى رب المال مع العامل في مال القراض بالشراء والبيع ونحوهما فلا يجوز وفيه أجرة المثل (أو) قراض بشرط (مراجعتي) أو مشاورة العامل رب المال في الشراء والبيع (أو) قراض اشتراط رب المال على العامل شخصا (أميناً) من جهة رب المال (عليه) أى المال فلا

كان

يجوز وفيه أجرة المثل، فبهما (بخلاف) شرط عمل (غلام) أى عبد أو ولد لرب المال مع العامل

في مال القراض (غير عين) أى جاسوس على العامل بل لمجرد مساعدته على العمل فيجوز (بنصيب) من الربح (له) أى الغلام (وكان) يشترط رب المال على العامل (ان يخط) الشاب (ويخرز) الجلود التى يشتريها بمال القراض للتجارة فيها ثم يبيعها والربح بينهما فلا يجوز وفيه أجرة المثل (أو) قراض شرط فيه رب المال على العامل أن (يشارك) العامل بمال القراض ذامال فان قال ان شئت وان شئت فدع فهو اذن ولا بأس بالاذن في العقد ما لم يكن شرطا (أو) قراض شرط فيه رب المال على العامل ان (يخط) العامل مال القراض بماله أو بمال قراض آخر بيده ثم يعمل فيهما فلا يجوز ان وقع ونزل ففيه أجرة المثل (أو) قراض اشتراط فيه رب المال على العامل ان (يبضع) أى يرسل مال القراض مع رجل مسافر ليشترى له به بضاعة من بلد كذا (أو) قراض اشتراط فيه رب المال على العامل اى (يزرع) العامل بمال القراض فلا يجوز ان نزل ففيه أجرة المثل (أو) قراض شرط فيه رب المال على العامل ان (لا يشتري) بمال القراض سلعة حتى يبلغ (الى بلد كذا) فلا يجوز ان نزل ففيه أجرة المثل (أو) أخذ شخص مالا قراضا (بعد اشترائه) سلعة للتجارة فـ (ان اخبره) أى أخبر أخذ المال رب المال بالسلعة وبأنها بان قال له اشتريت سلعة كذا من فلان اعطى ثمنها دفعة له والربح بينهما مناصفة فدفع له (فهو) (قرض) فاسد لجره النفع لمقرضه فيجب رده فورا وما يحصل فيه من ربح أو ضيعة فله وعليه (أو) قراض (عين) بفتحات مثقالا رب المال فيه للعامل (شخصا) يشتري منه سلع التجارة ومنعه من شرائها من غيره فلا يجوز وان نزل ففيه أجرة المثل (أو) عين له (زمننا) للبيع والشراء ومنعه منهما في غيره فلا يجوز وفيه أجرة المثل (أو) عين له (محلا) يتجر فيه كالقبسارية فلا يجوز وفيه أجرة المثل وشبهه في المنع ولزوم اجر المثل بعد

الزول فقال (كان أخذ) شخص من آخر (مالا ليخرج) الاخذ (به الى بلد) معين (فيشتري) الآخذ بالمال سلعا للقراض وياتي بها الى بلد العقد لبيعها فيه ويكون لربح بينهما فلا يجوز ان نزل فقيه أجرة المثل (وعليه) أي عامل القراض ما اعتيد (كالنشر) أي بسط السلعة لمن أراد نظرها ليشتريها ان أعجبت (والطبي) للسلعة بعد نظرها من يريد شراءها (الخفيين) (و) عليه (الاجران استأجر) على ما يلزمه فعله بنفسه (وجاز) أن يجعل للعامل (جزأ) من ربح المال (قل) عن جزء رب المال من الربح (أو أكثر) أي زاد عليه فلا يشترط مساواته ولا بن القاسم في المدونة تجوز المقارضة عن الامام رضي الله تعالى عنه على المصنف والخمس وأكثر من ذلك (و) أقل وان عقد رب المال والعامل القراض على جزء معلوم النسبة من ربحه جاز (رضاها بعد) أي بعد العقد أو العمل (علي ذلك) أي ما قل عن المعقود عليه أو زاد عليه (و) جاز اشتراط (زكاته) أي الربح المعلوم من قوله وجاز جزء (علي أحدها) أي رب المال والعامل وان لم تشترط على أحدهما فلي كل زكاة ربحه اذا كان رأس المال وحصه ربه من ربحه نصابا (وهو) أي جزء الزكاة المشتراط على أحدهما (ا) رب المال أو العامل (المشتراط) بكسر الراء الزكاة على صاحبه (ان لم تجب) الزكاة في الربح لكون رأس المال وحصه ربه من ربحه أقل من نصاب (و) جاز أن يجعل (الربح) كله (لأحدهما) رب المال والعامل أو لغيرهما قال الباغي يجوز شرط كل الربح لأحدهما في مشهور مذهب الامام مالك رضي الله تعالى عنه وفي المدونة لابن القاسم رحمه الله تعالى اذا اشترط المتقارضان عند معايلتهما ثلث الربح للمساكين جاز ولا أحب لهما أن يرجعا فيه ولا يقضي به عليهما (وضمنه) أي ضمن العامل مال القراض (في) الصورة التي اشترط فيها (١٧٣)

الشرط فانتقل من الامانة للذمة (ان لم ينفعه) أي ان لم ينفع رب المال الضمان عن العامل والا بان نفاه عنه فلا يضمنه (و) ان (لم يسم) (المال حين دفعه له) (قراضا) فان سماه رب المال قراضا بان قال خذ قراضا ولك ربحه كله فلا يضمنه على المشهور (و) جاز (شرطه) اي العامل على رب المال (عمل غلام

كَأَنَّ أَخْذَ مَالٍ لِيُخْرِجَ لِبَلَدٍ فَيَشْتَرِي وَعَلَيْهِ كَالنَّشْرِ وَالطِّيِّ الْخَفِيِّينَ وَالْأَجْرُ
إِنْ اسْتَأْجَرَ وَجَازَ جُزْءُ قَلٍّ أَوْ كَرٍّ وَرِضَاهُمَا بَعْدَ ذَلِكَ وَزَكَاتُهُ عَلَى
أَحَدِهِمَا وَهُوَ لِلْمُشْتَرِطِ وَإِنْ لَمْ تَجِبْ وَالرَّبْحُ لِأَحَدِهِمَا أَوْ لغيرِهِمَا وَضَمْنُهُ
فِي الرِّبْحِ لَهُ إِنْ لَمْ يَنْفَعِهِ وَلَمْ يُسَمِّ قِرَاضًا وَشَرْطُهُ عَمَلُ غُلَامٍ رَبِّهِ أَوْ ذَابْتَهُ فِي
الْكَثِيرِ وَخَلَطُهُ وَإِنْ بِمَالِهِ وَهُوَ الصَّوَابُ إِنْ خَافَ لِتَقْدِيمِ أَحَدِهِمَا رِخْصًا
وَشَارَكَ إِنْ زَادَ مُوَجَّلًا بِقِيَمَتِهِ وَسَفَرُهُ إِنْ لَمْ يَحْجَرْ عَلَيْهِ قَبْلَ شَغْلِهِ وَادْفَعَ
لِي فَقَدْ وَجَدْتُ رَخِيصًا اشْتَرِيَهُ وَيَبِيعُهُ بِعَرَضٍ وَرَدَّهُ

ربه) أي المال بجاني المال الكثير (أو) عمل (ذابته) أي رب المال (في) المال (الكثير) في المدونة للامام رضي الله تعالى عنه يجوز للعامل أن يشترط على رب المال ان يعينه بعبد أو بدابة في المال خاصة لا في غيره ولكن الجواز مقيد عند ابن عاشر بعدم اشتراط العامل الخلف قال بعضهم لا يجوز اشتراط خلف الدابة والغلام ان هلك فان اشترط رد العامل الى قراض المثل (و) جاز للعامل (خلطه) أي مال القراض بمال آخر والتجارة بهما معا وقسمة الربح عليهما ان كان الخلط بمال غير العامل بل (وان كان) الخلط (بماله) أي العامل (وهو) أي الخلط (الصواب ان خاف) العامل (بتقديم) التجارة (بأحدهما) أي الماين (رخصا) في البيع وغلاء في الشراء فالصواب خلطهما (و) ان اشترى سلعة بمال القراض وزادة من عنده معجلة شارك القراض بعددها وان اشترى بزيادة مؤجلة (شارك) العامل القراض ان زاد ثمنًا مؤجلًا بقيمة (أي المؤجل الذي زاده بان تقوم العين بعرض ثم يقوم بعين ويشاركه بمثل نسبة هذه القيمة من مجموعها مع مال القراض والذي لابن القاسم في المدونة اذا أخذ العامل مائة قراضا فاشترى سلعة بمائتين نقد اصار شر يكافيها الرب المال فيكون نصفها على القراض ونصفها للعامل وان كانت المائة الثانية مؤجلة على العامل قومت المائة المؤجلة بالنقد فان كانت قيمتها خمسين كان شر يكافيها الثلث (و) جاز للعامل (سفره) بمال القراض لبلد آخر يتجر به فيه أو يبيع فيه سلع القراض أو يجلب منه سلعا لبلده (ان لم يحجر) عليه به أي يمنع من السفر به (قبل شغله) أي المال بسلع السفر بان لم يحجر عليه أصلا أو حجر عليه بعد شغله فلا يعتبر (و) جاز القراض اذا قل العامل لشخص (ادفع لي) مالا قراضا (فقد وجدت) شيئا (رخيصا) اشترى به (و) جاز (بيعه) أي عامل القراض سلع القراض (بعرض) وكلام ابن عرفة في آخر عبارته يفيد انه لم يذكر نصا الا قول ابن شاس له أن يبيع بالعروض (و) ان ظهر لعامل القراض عيب في سلعة اشتراها للقراض لم يطع عليه حال شرائها جاز له (رده)

السلعة التي اشتراها على مائعتها (يعيب) وان أبي رب المال لتعلق حق العامل بربحها (والمالك) مال القراض (قبوله) أي المبيع لنفسه ومنع العامل من رده (ان كان) المبيع (الجميع) أي جمع مال القراض (والثمن) الذي اشترى المبيع به (عين) أي دنانير أو دراهم اذ من حجة ربه أن يقول لو رددته لنض المال وكان لي اخذه منك فان كان الثمن عرضا فليس له ذلك لرجاء العامل الربح فيه ان ردد المبيع وأخذه وليس له أخذه منه (و) جاز للسيد (مقارضة عبده) أي معاقدته على دفع مال له ليتجر فيه بجزء من ربحه (و) جاز لمن استأجر شخصا لخدمة أو عمل مقارضة (أجيره) أي دفع مال له ليتجر فيه بجزء من ربحه (و) جاز لمن أراد القراض (دفع ماله) في عقد واحد لعامل واحد كائنه دينار وألف درهم (أو) دفع ماله (ومتعاقبين) أي أحدهما عقب الآخر ان كان دفع الثاني (قبل شغل) المال (الاول) أي شراء السلعة به ان كانا بجزءين متعاقبين كالثالث في كل بل (وان) كانا (جزءين) مختلفين) كنصف في أحدهما وثالث في الآخر (ان) كان (شرطا) أي رب المال والعامل (خطا) للمالين في وقت العقد في دفعهما معا وعند دفع الثاني في الثانية سواء اتفق جزأهما أو اختلفا في القسمين ومفهوم الشرط انهما ان شرطا عدمه أو اطلقا فلا يجوز وهو كذا على المعتمد (أو) دفع المال الثاني للعامل بعد أن (شغله) أي بعد أن شغل المال الاول بشراء السلعة به فيجوز (ان لم يشترطه) أي الخطا بان شرط عدمه وأطلق ظاهره ولومع اختلاف الجزأين فان خسر في الاول وربح في الآخر فليس عليه جبر هذا بهذا وشبهه في الجواز فقال (ك) دفع المال الثاني للعامل بعد (نضوض) بضم النون أي صيرورة المال (الاول) أيضا أي دراهم أو دنانير ببيع السلع وقبض ثمنها دنانير (١٧٤) أو دراهم فيجوز (ان ساوى) الناض رأس المال بلاربح ولا خسر بان كان

رأس المال ألفا ونض ألفا (و) ان (اتفق جزؤهما) أي جزأ الربح المشروطان للعامل فيهما كالثالث من ربح كل منهما فان كان نض الاول يربح أو خسر أو اختلف جزأهما فلا يجوز (و) جاز (اشترأ ربه) أي القراض سلعة (منه) أي العامل من سلعة القراض (ان صح) قصده بان لم يقصد بالشراء التوصل الى اختصاصه بشيء من ربحه قبل تقاضيهما

بِعَيْبٍ وَلِلْمَالِكِ قَبُولُهُ إِنْ كَانَ الْجَمِيعَ وَالثَّمَنُ عَيْنٌ وَمُقَارَضَةٌ عَبْدُهُ وَأَجِيرُهُ وَدَفْعُ مَا لَيْنَ أَوْ مُتَعَاقِبَيْنِ قَبْلَ شَغْلِ الْأَوَّلِ وَإِنْ مُخْتَلَفَيْنِ إِنْ شَرَطَا خَطَا أَوْ شَغَلَهُ إِنْ لَمْ يَشْتَرِطْهُ كَنَضُوضِ الْأَوَّلِ إِنْ سَاوَى وَاتَّفَقَ جُزْؤُهُمَا وَاشْتَرَا رِبَّهُ مِنْهُ إِنْ صَحَّ وَاشْتَرَا طَهُ أَنْ لَا يَنْزِلَ وَادِيًّا أَوْ يَمْشِي بِلَيْلٍ أَوْ يَبْخَرُ أَوْ يَبْتَاعُ سِلْعَةً وَضَمَّنَ إِنْ خَالَفَ كَأَنْ زَرَعَ أَوْ سَاقَى بِمَوْضِعٍ جَوْرٍ لَهُ أَوْ حَرَكَهُ بَعْدَ مَوْتِهِ عَيْنًا أَوْ شَارَكَ وَإِنْ عَامِلًا أَوْ بَاعَ بِدَيْنٍ أَوْ قَارَضَ بِلَا إِذْنٍ وَغَرَّمَ لِلْعَامِلِ الثَّانِي إِنْ دَخَلَ عَلَى

أكثر (و) جاز (اشترأه) أي رب المال على العامل (ان لا ينزل) بالمال في حال سفره للجارحة (واديا) أي مكانا منخفضا يجتمع فيه السيل النازل من الجبال والارض المرتفعة خوفان هجر السيل عليه فيحمله الى البحر قهرا عنه وخوفان قطاع الطريق واللصوص فان شأنهم الكمون فيه والاستتار به (أو) لا (يمشي) وهو مسافر بالمال (ليل) خوفان اللصوص ومن قطاع الطريق (أو) لا يركب (يجر) ماح أو عذب خوفان غرقه أو (لا يبتاع) أي يشتري بمال القراض سلعة معينة كالزبيب والطعام ان كان لغرض صحيح كقلعة ربحها وخوف الوضيه فيها (وضمن) العامل ما تلف أو خسر من مال القراض (ان خالف) في شيء مما نهاه عنه وشبهه في الضمان فقال (كان زرع) العامل (أو ساقى) أي جعل العامل نفسه عامل مساقاة لشجر أو زرع بجزء من ثمرة أو صرف مال القراض فيما يلزمه وتنازع زرع وساقى (بموضع جور) أي ظلم بالنسبة (له) أي العامل سواء كان موضع جور لغيره أيضا أم لا فان لم يكن موضع جور له لوجهته وبسط يده فلا يضمن ولو كان موضع جور لغيره (أو حركه) أي انجر العامل بالمال (بعد موته) أي رب المال وانتقاله لورثته حال كون المال (عين) أي دنانير أو دراهم بلا إذن منهم لان محال القراض بموت ربه وهو عين ووجوب رده للورثة أو اذنهم له في العمل به ومفهوم عيننا انه ان كان عرضا فلا يضمنه بتجر يكره وليس للورثة منعه منه وهم في ذلك كبرئهم سواء (أو شارك) العامل بمال القراض صاحب مال بلا إذن رب المال فيضمن ان لم يكن عاملا آخر لرب المال بل (وان) شارك (عاملا) آخر لرب المال فيضمن كل منهما مادفعه له رب المال (أو باع) العامل شيئا من سلعة القراض (بدین) بلا إذن رب المال فيضمن (أو قارض) العامل بمال القراض عاملا آخر وتنازع زرع وساقى وشارك وباع وقارض في (بلاذن) من رب المال فيضمن (وغرم) العامل الاول (للعامل الثاني) الزائد على الجزء الاول (ان دخل) العامل الثاني مع العامل الاول (على) جزء من

الربح (أكثر) من الجزء الذي دخل عليه العامل الاول مع رب المال بأن كان الاول زبعا والثاني نصفنا وشبه في غرم العامل الاول للعامل الثاني فقال (كخسره) أي العامل الاول بعض رأس المال ودفع باقيه لمن يعمل فيه بلا اذن من ربه فربح قيمة ما يجبر الخسر كله أو بعضه فيجبر المالك بربح الثاني ويغرم له الاول حصته مما يجبر به الخسر (وان) كان الخسر (قبل عمله) أي العامل الاول في المال بأن كان ينحو سرقه ثم دفع باقيه للعامل الثاني فربح فيه ما يجبر خسر الاول فيجبر رأس المال من ربح العامل الثاني (والربح) أي القدر الزائد منه علي ما يجبر به رأس المال (لها) أي رب المال والعامل الثاني علي حسب ما دخل عليه رب المال مع العامل الاول ويغرم العامل الاول للثاني حصته مما يجبر به رأس المال مثال ذلك دفع رب المال للاول خمسين يعمل بها على ثلث ربحها فتنقصت عشرين بتجده أو ينحو سرقه ثم دفع الثلاثين الباقية لمن يعمل بها على نصف ربحها فصار رب المال خمسون رأس مال فيبقى ستون يعطى العامل الثاني ثلثها عشرين ويأخذ رب المال ثلثها أربعين ويغرم العامل الاول للعامل الثاني عشرة عوض نصف العشر ينال جبر به رأس المال من ربح الثاني وعشرة أيضا تمام نصف الستين فيقيم له أربعون وهي نصف ربحه الذي هو ثمانون ولا شيء منه للعامل الاول لأنه تعدد (ككل أخذ مال) من مالكة (للتسمية) كوكيل ومبضع معه (فتعدى) على المال بتصرفه فيه بغير اذن ربه فان ربح فلا شيء له من ربحه وان خسره فعليه خسره (لا) يشارك رب المال العامل في ربحه (انتهاء) أي ان نهي رب المال العامل (عن العمل) في مال القراض (قبله) أي العامل خلفه وتعدى وعمل فيه فيختص بربحه لا به صارضا متاله كالفاسد (أوجني كل) من رب المال او العامل على مال القراض فأنتاب بعضه او جميعه (أو أخذ) أحدهما (شئ) من مال القراض (ف) الجاني أو لا أخذ (كاجنبي) جني على مال القراض أو أخذ شيئا منه في الاتباع وهو ض (١٧٥) ما جني عليه واخذه والباقي علي القراض حتى يتفادى (ولا يجوز) للعامل (اشترائه) أي العامل سلعة للقراض (من ربه) أي المال واما شرائه منه لنفسه فجاز نص عليه في العتبية وظاهر المدونة كراهة شرائه منه لنفسه وابقاها ابو الحسن علي ظاهرها خوف محاباة العامل رب المال بان يشتري منه باكثر من ثمنها فيؤدي

أَكْسَرَ كَخُسْرِهِ وَإِنْ قَبِلَ عَمَلَهُ وَالرَّبْحُ لَهَا كَكُلِّ أَخَذَ مَالٍ لِلتَّغْنِيمَةِ فَتَعَدَّى
لَا أَنْ نَهَاةً عَنِ الْعَمَلِ قِبَالَهُ أَوْ جَنَى كُلٍّ أَوْ أَخَذَ شَيْئًا فَكَأَجْنَبِيٍّ وَلَا يَجُوزُ
اِشْتِرَاؤُهُ مِنْ رَبِّهِ أَوْ بِنَسِيبَةٍ وَإِنْ أَذِنَ أَوْ بَاكَتَرُوا لَا أَخْذَهُ مِنْ غَيْرِهِ إِنْ كَانَ
الثَّانِي يُشْغَلُهُ عَنِ الْأَوَّلِ وَلَا يَبِيعُ رَبُّهُ سِلْعَةً إِلَّا أَذِنَ وَجِبْرُ خُسْرِهِ وَمَا تَلَفَ
وَأَنْ قَبِلَ عَمَلَهُ إِلَّا أَنْ يَقْبِضَ وَلَهُ الْخَلْفُ فَإِنْ تَلَفَ جَمِيعُهُ لَمْ يَلْزَمْ الْخَلْفُ
وَلَزِمَتْهُ السِّلْعَةُ وَإِنْ تَعَدَّدَ الْعَامِلُ فَالرَّبْحُ كَالْعَمَلِ وَانْفَقَ أَنْ سَافَرَ

الى جبر النقص الحاصل بسبب المحاباة بالربح فيصير لرب المال اكثر مما دخل عليه (أو) أي ولا يجوز شراء العامل للقراض سلعا (ب) ثمن (اكثر) من مال القراض لئلا ينافي في ذمته فيلزم اخذ رب المال ربح ما لم يضمن (ولا) يجوز للعامل (اخذ) مال قراض (من) شخص (غيره) أي رب المال (ان كان) العمل في المال الثاني (يشغله عن) العمل في المال (الاول) والالجاز (ولا) يجوز (بيع رب المال سلعة) من القراض (بلا اذن) من العامل فان نزل فله امل رده (و) ان خسروا تلف بعض مال القراض واتجر العامل في باقيه فربح (جبر خسره) أي نقص مال القراض بسبب التجارة به (و) جبر (ما) أي القدر الذي (تلف) أي هلك منه أو سرق أو غصب (وان) كان التلف (قبل عمله) أي العامل بالمال في كل حال (الا أن يقبض) الباقي من المال أي يقبضه به من العامل ثم يرده له فربح فيه فلا يجبر بربحه خسر الاول ولا تلفه لان هذا قراض مؤتلف (و) ان تلف كل المال أو بعضه فله (أي رب المال) (الخلف) أي دفع ما تلف للعامل ليتجر به ويلزم العامل قبوله ان تلف بعضه (فان تلف جميعه) أي مال القراض من يد العامل (لم يلزم الخلف) لا نفي القراض وانقطاع المعاملة بينهما قال ابن غازي كذا في النسخ التي وقفنا عليها ولعل صوابه فلا يلزم الجبر وضمير المفعول للعامل فيقول ابن الحاجب املوا واشتري بجميعه فتلف قبل قبضه فاخلعه فلا يجبر الثالث (و) ان تلف المال كله واشتري العامل سلعة (لزمته) فليس له ردها على بائعها ويختص بها فان ربحته فله وان خسرت فعليه (وان تعدد) العامل في مال القراض بان كانا اثنين فأكثر وربحوا (فالربح) يقسم بينهما أو بينهم (كالعمل) فان استتوا في العمل قسم الربح بينهم بالتسوية وان تفاوتوا فيه تفاوتوا في الربح بحسب تفاوتهم في العمل فلا يجوز استوائهم في الربح مع تفاوتهم في العمل ولا عكسه (وانفق) العامل على نفسه من مال القراض أي يجوز له ذلك (ان سافر) العامل به من بلد القراض للتجارة به ليلد آخر

في حال سفره واقامته ببلد التجرح حتى يعود لبلده القراض ومفهوم الشرط انه لا نفقة له ان لم يسافر ولو في وقت شرائه وتجهيزه وهو كذلك (و) ان (لم يبن) في سفره بزوجته التي تزوجها فيه فان بنى بها فيه سقطت نفقته وفهم منه ان العقد لا يسقطها (و) ان (احتمل المال) المقارض به الا نفاق لكثرة فلا ينفق من اليسير ويرجع في الكثير للاجتهاد (و) ان كان سفره (لغير أهل) أي زوجته (و) غير (حج) (و) غير (غزو) أي جهاد الكفار بان كان للتجرب بالمال (واستخدم) أي يجوز للعامل ان يسأجر من مال القراض من يخدمه في سفره (ان تأهل) أي كان اهلا لا يتخاذ خادم يخدمه بان كانت خدمته نفسه ترضى به لكونه من اكابر الناس (لا) ينفق العامل من مال القراض في (دواء) لمرض أصاب به في سفره لانه خارج عن معني التجارة (واكتسى ان بعد) أي طال سفره بحيث يمتن ثيابا التي عليه (و) ان سافر العامل للتجرب بمال القراض وقضاء حاجته وافق على نفسه مالا في سفره (وزع) المال أي قسم المال الذي انفقته على مال القراض لوسافر له وحده وما كان ينفقه في سفره لحاجته لوسافر لها وحدها فان كان الاول مائة والثاني كذلك فيقسم ما انفق نصفه على مال القراض ونصفه على العامل وهكذا (ان خرج لحاجة وان) قصد الخروج للثاني (بعد ان اكترى وتزود) للسفر الاول (وان اشترى) العامل للقراض (من) أي رقيقا (يعتق على ربه) أي المال لكونه اصله! وفرعه وحاشيته القرية حال كونه (مالا) بقرابته له (عتق) الرقيق الذي اشتراه العامل للقراض (عليه) أي على العامل لتعديده بشرائه عالما (ان ايسر) العامل أي كان موسرا وقت الشراء فيغرم لرب المال رأس ماله وحصته من ربحه فيه قبل شراء الرقيق وولاؤه لرب المال (والا) أي وان لم يكن العامل موسرا حين شرائه (بيع) (١٧٦) من الرقيق (بقدر ثمنه) أي رأس ماله (و) قدر (ربحه) الذي يستحقه رب المال

وَلَمْ يَبْنِ زَوْجَتَهُ وَاحْتَمَلَ الْمَالَ لِنَيْرِ أَهْلٍ وَحَجَّ وَغَزَوْا بِالْمَعْرُوفِ فِي الْمَالِ
وَاسْتَعْدَمَ أَنْ تَأْهَلَ لِأَدْوَاكٍ وَكَتَسَى أَنْ بَعْدَ وَوُزِعَ أَنْ خَرَجَ لِحَاجَةٍ وَأَنْ
بَعْدَ أَنْ أَكْتَرَى وَتَزَوَّدَ أَنْ اشْتَرَى مَنْ يَعْتَقُ عَلَى رَبِّهِ عَالِمًا عَتَقَ عَلَيْهِ أَنْ
أَيْسَرَ وَالْأَيْبِ بِقَدْرِ ثَمَنِهِ وَرَبِّحُهُ قَبْلَهُ وَعَتَقَ بَاقِيَهُ وَغَيْرَ عَالِمٍ فَعَلَى رَبِّهِ
وَلِلْعَامِلِ رِبْحُهُ فِيهِ وَمَنْ يَعْتَقُ عَلَيْهِ وَعَلِمَ عَتَقَ عَلَيْهِ بِالْأَكْثَرِ مِنْ قِيَمَتِهِ أَوْ
ثَمَنِهِ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِي الْمَالِ فَضْلٌ وَالْأَقْبَى قِيَمَتُهُ أَنْ أَيْسَرَ فِيهَا وَالْأَيْبِ بِمَا وَجَبَ
وَأَنْ أَعْتَقَ مُسْتَرَى لِّلْعَتَقِ غَرَمَ ثَمَنُهُ وَرَبْحُهُ وَلِلْقَرَّاضِ قِيَمَتُهُ يَوْمَئِذٍ أَلَّا رِبْحُهُ

من ربح المال (قبل) الشراء
له) أي الرقيق (وعتق
باقيه) أي الرقيق على العامل
(و) ان اشترى العامل من
يعتق على رب المال حال كونه
(غير عالم) بقرابته لرب المال
(قد) يعتق (على ربه) أي رب
المال لدخوله في ملكه ولا شيء
على العامل لعذره بعدم علمه
بقرابته لرب المال (و) على ربه
(للعامل ربحه) الحاصل (فيه) أي

فان

الرقيق الذي عتق على ربه (و) ان اشترى العامل بمال

القراض (من) أي رقيقا (يعتق عليه) أي العامل كاصله وفرعه وحاشيته القرية (و) قد (علم) العامل حال شرائه بقرابته له (عتق الرقيق) على العامل وتبعه رب المال (بالا) كثر من قيمته (يوم الحكم) (و) من (ثمنه) لانه اخذ المال لتمنيته فليس له اتلاف بعضه بشراء قريبه بزائد عن قيمته (ولو لم يكن في المال فضل) أي ربح فاضل على رأس المال لانه لما اشتراه عالما فكانه استلف المال فلا يقال اذا لم يكن في المال فضل فقد اشتراه بمال غير فلم يدخل في ملكه شيء منه حتى يعتق عليه نصيبه ويكمل عليه ما لشرى به (والا) أي وان لم يعلم العامل بقرابته وقت شرائه وفيه ربح (قد) يعتق عليه ويتبعه رب المال (بقيمته) أي الرقيق هذه عبارة ابن الحاجب قال في التوضيح ظاهره انه يغرم لرب المال جميع قيمته وليس كذلك بل يعتق نصيب العامل من الفضل وعليه لربه ما ينو به من قيمته من رأس ماله وربحه (ان ايسر) العامل أي كان موسرا حين شرائه من يعتق عليه (فيهما) أي صورتين علمه وعدمه (والا) أي وان لم يكن موسرا فيهما فلا يعتق عليه لسره ولا يباع الرقيق كله اذا تسلط لرب المال على ما يبقا بل ربح العامل (و) (بيع) منه (ب) قدر (ما وجب) أي ثبت لرب المال من رأس المال وحصته من ربحه يوم الحكم وعتق الباقي على العامل (وان اعتق) العامل رقيقا (مشتري) بمال القراض (ل) قصدا (لعتق) وهو موسر عتق عليه (و) غرم (لربه) (بقيمته) معتبرة (يومئذ) أي يوم عتقه لتفويته عليه (و) غرم له ايضا (ربحه) أي حظ رب المال من ربحه ان كان فيه ربح عن قيمته يوم شرائه مثلا اشتراه بمائة وقيمته حينئذ مائة وعشرون واعتقه وقيمته حينئذ مائة وثلاثون فعليه مائة وخمسة عشر قال ابن غازي في بعض النسخ الا ربحه باداة استثناء لا بواو العطف وهو الصواب والضمير في ربحه للعامل وأشار به لقول صاحب المقدمات وان كان موسرا فاشتراه للقراض ثم اعتقه عتق عليه وغرم لرب المال

قيمته يوم العتق الا قدر حظه منه ان كان فيه فضل وهذا اذا كان موسرا فيهما (وان أعسر) أي وان كان العامل معسرا (فيهما) أي شرائه للعتق وشرائه للقراض (بيع منه) أي الرقيق (ب) قدر (ما) وجب (لر به) من رأس ماله وحظه من ربحه وعتق ما بقي على العامل ان كان فيه فضل والا فلا يستحق شيء منه (وان وطى) العامل (أمة) اشتراها من مال القراض للقراض (فوم ربه) أي الزم رب الأمة العامل بقيمتها يوم وطئها وتركها له ان شاء (أو أبقى) ربه أي الأمة على القراض ان شاء هذا التخيير (ان لم يحمل) الأمة من وطء العامل موسرا كان العامل أو معسرا فباع عليه فان لم ينف ثمنها بقيمتها اتبعه ربه بتمامها في ذمته فان حملت منه (فان أعسر العامل اتبعه) ربه (بها) أي القيمة (وبحصة) أي حظ ربه من قيمة (الولد) ان شاء (أو) ان شاء ربه (باع) الحاكم ليدفع (له) أي لر به فيبيع جزءا منها (بقدر ما) أي الحق الذي وجب (له) أي ربه من رأس ماله وحصته من الربح ويبقى باقيا على حكم أم الولد للعامل ومفهوم ان أعسر انها ان حملت منه وهو موسر ان حكمها ليس كذلك وهو كذلك وحكمها انها صارت أم ولد للمال ويغرم قيمتها يوم وطئها (وان أحبل) العامل الموسر أمة (مشتراة) من مال القراض (للو طء) من العامل (فالثمن) أي عوضه يغرمه العامل لرب المال (واتبع به ان أعسر) أي العامل فيتبع بالثمن الذي اشتراها به في ذمته (ولكل) من رب المال والعامل (فسخه) أي القراض (قبل) الشروع في عمله) لانه عقد غير لازم حينئذ وشبهه في التمكن من الفسخ فقال (كر به) أي القراض أي له فسخه (ان تزود) أي اشترى العامل الزاد للسفر (ولم يظعن) أي يشرع في السفر من بلده ومفهوم انه ان ظعن فلا يجوز لاحدهما فسخه اذ هو لازم حينئذ (والا) أي وان شرع العامل (١٧٧) في العمل أو ظعن في السفر (و) يلزمهما الصبر (لنضوضه) أي صيرورة

فَانْ أَعْسَرَ يَبِيعُ مِنْهُ بِمَا لَرَبِّهِ وَإِنْ وَطِئَ أُمَّةً قَوْمَ رَبِّهَا أَوْ أَبْقَى أَنْ لَمْ تَحْمِلْ
فَانْ أَعْسَرَ اتَّبَعَهُ بِهَا وَبِحَصَّةِ الْوَلَدِ وَأَبَاعَ لَهُ بِقَدْرِ مَالِهِ وَإِنْ أَحْبَلَ مُشْتَرَاةً لِلْوَطِئِ
فَالثَّمَنُ وَاتَّبَعَ بِهِ إِنْ أَعْسَرَ وَلِكُلِّ فُسْخِهِ قَبْلَ عَمَلِهِ كَرَبِّهِ وَإِنْ تَزَوَّدَ لِسَفَرٍ
وَلَمْ يَظْطَنْ وَالْأَفْلَنْضُوضِ إِنْ اسْتَنْضَتْ فَالْحَاكِمُ وَإِنْ مَاتَ فَلِوَارِثِهِ الْأَمِينِ
أَنْ يُكَمِّلَهُ وَالْأَتَى بِأَمِينٍ كَالْأَوَّلِ وَالْأَسْمُوَاهْدَرَا وَالْقَوْلُ لِلْعَامِلِ فِي تَلْفِهِ
وَحُسْرِهِ وَرَدَّهِ إِلَى رَبِّهِ إِنْ قُبِضَ بِلاَ بَيِّنَةٍ أَوْ قَالَ قَرَأْتُ وَرَبُّهُ بَضَاعَةٌ بِأَجْرٍ
أَوْ عَكْسُهُ أَوْ ادَّعَى عَلَيْهِ الْغَضَبَ أَوْ قَالَ أَنْفَقْتُ مِنْ غَيْرِهِ

المال ناضدا نائرا أو داهم يبيع
السلع بها وقبضها (وان استنضه)
أي طلب رب المال يبيع السلع في
الحال بالدين أو نير والذراهم يأخذها
من العامل وأبي العامل البيع في
الحال وطلب التأخير (فالحاكم)
ينظر فيه فان رأى تأخير مصلحة
حكم به والا أمر ببيعها حالا بلا
تأخير (وان مات) العامل قبل
النضوض (فلوارثه الامين أن

(٢٣) — جواهر الاكلیل — ثاني

الربح (والا) أي وان لم يكن وارث العامل أمينا (أبي) أي وارث العامل غير الامين (بأعين ك) العامل (الاول) الذي مات قبل تكميل العمل في الامانة يكمل العمل في مال القراض (والا) أي وان لم يأت الوارث بأمين كالاول (ساموا) المال لربه وجمع ضمير الوارث وهو مفرد لفظا لا كتبسا به العموم باضا فته للضمير فصار جمعا في المعنى أي وساموا المال لربه تسليما (هدرا) أي بلا أخذ شيء من الربح في نظير عمل من مات لار المقارضة كالجاعة لا يستحق جعلها الا بالتسام (و) ادعى العامل تلف مال القراض أو خسره وكذا به ربه (فالقول للعامل في) دعوى (تلفه) لانه أمين عليه (و) القول له أيضا في دعوى (خسره) أي نقض المال بسبب التجربة وان تهمه رب المال فله تحليفه على المشء وان حقق الدعوى عليه فله تحليفه اتفاقا (و) ان ادعى العامل رد المال لربه وأنكره ربه فالقول للعامل في دعوى (رده) أي مال القراض لربه (ان) كان (قبض) المال من ربه (بلا بينة) فان كان قبضه منه بينة فلا يصدق في دعوى رده الا ببينة ويحلف اتفاقا لان رب المال حقق الدعوى عليه وتقلب عليه ان نكل العامل (أو قال) العامل هو (قراض بجزء) من ربحه (و) قال (ربه) أي المال هو (بضاعة بأجر) معلوم كعشرة فالقول للعامل بيمينه وله أخذ الجزء الذي ادعاه ان أشبهه فان نكل حلف رب المال ودفع الاجر (وعكسه) ان قال العامل بضاعة بأجر وقال ربه قراض بجزء القول فيه للعامل أيضا مع يمينه (أو ادعى) رب المال على من بيده المال (الغصب) أو السرقة للمال الذي بيده وقال من بيده المال دفعته لي قراضا أو عمل فيه بجزء من ربحه فالقول ان بيده المال اذ الاصل عدم الغصب (أو قال) العامل قبل المفاصلة (أنفقت) على نفسي في سفرى للتجربة بالـ القراض (من غيره) أي من غير مال القراض لا يرجع به على مال القراض وقال ربه انفقت منه فالقول للعامل

وله الرجوع به في المال سواء ربح المال أو خسروا ما ان ادعى بعد القاسمة فلا يصدق (و) ان تنازع رب المال والعامل (في) قدر (جزء الربح) بعد العمل فالقول للعامل بيمينه (ان ادعى) العامل قدر (مشبهها) أي مما تلا ما يقارض به مثله في بلده (و) ان كان (المال بيده) أي العامل حين تنازعهما في قدر جزء ربحه حسا (و) معنى بان كان (وديعه) لاجني بل (وان) كان وديعة (لر به) أي عند رب المال (و) القول (لر به) أي المال في قدر الجزء بيمينه (ان ادعى الشبه) أي جزء مشبه للمعتاد (فقط) أي دون العامل وان ادعى ما لا يشبه حلقا ورد الى قراض المثل ونكوهما كتحلفهما وبقضى للحالف على الكل (أو قال) رب المال (قراض) أي سلف (في) قول العامل (قراض أو وديعة) فالقول لر به (أو) تنازعا (في) قدر (جزء) من الربح (قبل العمل) فالقول لر رب المال (مطلقا) عن التقييد باتيان به ما يشبه (وان قال) رب المال أعطيتك المال (وديعه) عندك وقال العامل قراضا (ضمنه) العامل ان عمل أي صار معرضا لضمائه ان تلف أو خسره لدعواه ان رب المال أدله في تحريكه والاصل عدم الادن فان لم يعمل وضاع المال أو تلف فلا يضمنه لا تفاهما على انه كان امانة لا شراك القراض والوديعة في السكون امانة (و) ان تنازعا في صحة القراض وعدمها فالقول (للدعي الصحة) سواء كان رب المال أو العامل (ومن هلك) أي مات في سفر أو حضر (وقبله) بكسر القاف أي عنده (كقراض) أي مال يتجر فيه بجزء من ربحه وادخلت الكاف الوديعة والعارية واللقطة ولم يعلم انه رده ولم يدع نفعه ووجد بعينه مكتوبا عليه بخط الميت أو ربه ان هذا (١٧٨) قراض أو وديعة أو عارية فلان أو لقطة أو شهدت بيته بذلك (أخذ)

وفي جزء الربح ان ادعى مشبهها والمسال يديه ووديعة وان لر به وان ادعى الشبه فقط أو قال قراض في قراض أو وديعة أو في جزء قبل العمل مطلقا وان قال وديعة ضمنه العامل ان عمل ولم يدعي الصحة ومن هلك وقبله كقراض أخذوا ان لم يوجد وحاص غرماءه وتعين بوصية وقدم صاحب في الصحة والمرض ولا ينبغي لعامل هبة وتولية ووسع ان يأتي بطعام كغيره ان لم يقصد التفضل والا فليتحللله فان ابى فليكنائه

﴿ باب ﴾

انما تصح مساقاة شجر وان بعلا ذى ثمر لم يحل بيعه ولم يخلف الا تبعا

من تركته بل (وان لم يوجد) لاحتمال اتفاهه على نفسه وصيرورته ديناً في ذمته (و) ان كان عليه ديون ولم تق تركته بها (خاص) صاحب القراض ونحوه (غرماءه) أي الميت (تعين) القراض ونحوه (بوصية) بان هذا المال قراض أو وديعة أو عارية فلان (وقد) صاحبه أي المعين على أصحاب الديون فليس لهم محاصتهم فيه سواء كانت ديونهم ثابتة ببينة أو اقرار وسواء كانت الوصية (في) الصحة والمرض وفي المدونة

في كتاب الوديعة وان قال عند موته هذا قراض فلان وهذا وديعة فلان فان لم يتهم صدق (ولا ينبغي) أي لا يجوز بجزء (لعامل) في مال القراض (هبة) لشيء من القراض (أو تولية) أي بيع سلعة من سلع القراض بمن ثمنها بالربح اذ لم يخف من بيعها بناقص عنه لنفوقه حصة رب المال من ربحها (ووسع) الامام مالك رضي الله تعالى عنه أي جوز للعامل (ان يأتي بطعام) من مال القراض لياكله مع غيره (ك) طعام غيره (الا كل معه) ان لم يقصد العامل (التفضل) أي الزيادة على من يشاركه في الطعام (والا) أي وان قصد التفضل بطعام أفضل مما أتى به غيره (فليتحللله) أي يطلب العامل من رب المال ان يساعه ويجعله في حل (فان) ساعه حصل المطلوب وان (ابى) تحللله (فليكنائه) أي يعطيه عوض ما تفضل به والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿ باب ﴾ في بيان أحكام المساقاة (انما تصح) أي توافق الحكم الشرعي (مساقاة شجرة) ذى أصل ثابت تجني ثمرته وتبقى أصوله وشمم الشجر النخل ان كان الشجر يحتاج لسقي بل (وان كان بعلا) أي لا يحتاج لسقي لشربه بغرقه من نداوة الارض كشجر الشام وأخرى لانه يحتاج الى عمل ومؤنة ذى ثمرة قال عياض من شروط المساقاة انها لا تصح الا في أصل ما يشمر أو ما في معناه من ذوات الازهار والاوراق المنتفع بها كالورد والاس فلا تصح فيما لا يشمر أصلا كالاصناف والاشجار (لم يحل بيعه) أي الثمر ان حن يبعه فلا تصح مساقاته فان ازهى بعض الحائط فلا تجوز مساقاة جميعه لجواز بيعه (ولم يخلف) أي لا يشمر مرة ثانية قبل جز الثمرة الاولى في عامه وذلك كالوز (الا) ان يكون مالا يشمر وما حل يبيع ثمرة وما يخلف (تبعا) لا يشمر ولا يحل يبيع ثمرة وما لا يخلف فتجوز المساقاة في الجميع

قال سحنون ان كان الموز يساقى مع النخل جازوان اشترطه العامل فلا يجوز اهو ومن شروط المساقاة كونها (بجزء) من ثمر الشجر (قل) الجزء كربع عشر (أو كثر) كتسعة أعشار (شاع) الجزء في جمع الثمرة (وعلم) أى علمت نسبتها لجميع الثمرة كثلثها قال الخطاب لا مفهوم لقوله بجزء وإنما به على أنها لا تجوز بكيل مسمى من الثمرة فتجوز المساقاة بجميع الثمر للعامل اهو وإنما تصح المساقاة (ب) مادة (ساقيت) في المقدمات المساقاة أصل في نفسها فلا تنعقد الا بلفظ المساقاة على مذهب ابن القاسم فلو قال رجل استأجرتك على عمل حائطي هذا بنصف ثمرته فلا تجوز على مذهبه كما لا تجوز الا جارة عنده بلفظ المساقاة (ولا) تصح المساقاة بشرط (نقص) أى اخراج (من في الحائط) يوم عقد المساقاة من رقيق ودواب رب الحائط وبيان العامل بخلفهم من ماله (ولا) تصح بشرط (تجديد) لشيء لم يكن فيه يوم المساقاة كبنو وعبيد ودواب من العامل على رب الحائط الا اليسير كغلام أو دابة في حائط كبير (ولا) يصح عقد المساقاة بشرط (زيادة) من غير الثمرة كعين أو عرض أو مناهة بنا كوسق (لا أحدهما) أى رب الحائط والعامل فلا يشترط أحدهما من الثمرة ولا من غيرها شيئاً معيناً خاصاً لنفسه (وعمل) عامل المساقاة (جميع ما) أى العمل الذى (يفتقر) أى يحتاج الحائط (اليه عرفاً) أى في عرف وعادة أهل البلد ولا يشترط تفصيله لقيام العرف مقام الوصف فان لم يكن لهم عرف فلا بد من وصفه من عدد حرث وسقى وسائر الاعمال التى تنفقر اليها الثمرة (وتنقية) لعين ومنازع شجر (ودواب واجراء) فالسنة في المساقاة ان على العامل جميع المؤنة والتفقة والاجراء والدواب والدلاء والحبال والاداة الا أن يكون شيئاً من ذلك في الحائط يوم عقد المساقاة وللعامل الاستمانة به وان لم يشترط (وأثقف) العامل على دواب الحائط ورقيقه (١٧٩) كانواله أول رب الحائط (وكسا) رقيق الحائط المحتاج لكسوة كان له

بِجَزْءٍ قَلٍّ أَوْ كَثْرٍ شَاعَ وَعُلِمَ بِسَاقِيَتِهِ لَا تَقْصُ مِنْ فِي الْحَائِطِ وَلَا تَجْدِيدٌ وَلَا
زِيَادَةٌ لِأَحَدِهِمَا وَعَمِلَ الْعَامِلُ جَمِيعَ مَا يُفْتَقَرُ إِلَيْهِ عُرْفًا كَأَبَارٍ وَتَنْقِيَةً
وَدَوَابَّ وَأَجْرَاءً وَأَنْفَقَ وَكَسَا أَلَا أَجْرَةٌ مَنْ كَانَ فِيهِ أَوْ خَلْفٌ مَنْ مَاتَ أَوْ
مَرَضَ كَمَاتَ عَلَى الْأَصْحِ كَزَرْعٍ وَقَصَبٍ وَبَصَلٍ وَمَقْتَاةٍ قَانَ عَجَزَ رَبُّهُ
وَخِيفَ رَبُّهُ وَبَرَزَ وَلَمْ يَبْدُصِلَاحَهُ وَهَلْ كَذَلِكَ الْوَرْدُ وَنَحْوُهُ وَالْقُطْنُ أَوْ
كَالْأَوَّلِ وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ

أول رب الحائط (لا) يلزم العامل (أجرة من) أى الرقيق والدواب الذى (كان فيه) أى الحائط يوم عقد المساقاة قال الخطاب يعنى أن حكم الأجرة مخالف لحكم النفقة والكسوة فانه إنما يلزم العامل أجرة من استأجره هو وامان كان في الحائط عند عقد المساقاة فأجرته

على ربه (أو خلف) أى تعويض (من مات) من رقيق الحائط ودهابه (أو) من (مرض) فليس على العامل بل على رب الحائط قال الباجي من مات من الرقيق والاجراء والدواب أو مرض أو منعه مانع من العمل ممن هو لصاحب الحائط فله عليه خلفه لان العقد كان على عمل في ذمة صاحب الحائط ولكن تعين بهؤلاء بالتسليم واليدوية في لزوم العامل فقال (ك) خلف (مارث) أى بلى وتقطع من الدلاء والحبال وخلفه على العامل لا على رب الحائط لانها وقتها معلومة تنقضى فيه بخلاف ضياعها وموت الدواب فخلفها على رب (على الاصح) عند الباجي من الخلاف قال لو استعمل مافي الحائط من الحبال والآلة حتى خلق فعلى العامل خلفه ولو سرق فعلى رب الحائط خلفه وشبه في صحة المساقاة فقال (ك) مساقاة (زرع) قصب اسكر (وبصل ومقتاة) فتصح (ان عمر ربه) أى المذكور بعد الكاف عن عمله الذى يتم به أو ينمو ويبقى وان كان له مال قال ابن رشد ما كان غير ثابت الاصل كالمقتاة والباذنجان والزرع والكمون وقصب السكر فلا تجوز فيه المساقاة حتى يسجز عنه ربه هذا مذهب الامام رضى الله تعالى عنه قال ابن يونس وجه انه رأى أن السنة انما وردت بالمساقاة في الثمار فيجعل الزرع وما أشبهه أخطر تبه منها فلم يجزها فيه الا عند شدة الضرورة التى هى سبب اجازة المساقاة وهو العجز عن القيام به وبعد خروجه من الارض بصيرتها كما لشجر (و) ان (خيف) أى تحقق اوطن (موت) أى المذكور بعد الكاف ان لم يساق عليه (و) ان (زر) من ارضه واستقل (و) ان (لم يبدصلاحه) أى المذكور بعد الكاف (و) اختلف في جواب (هل كذلك) المذكور بعد الكاف في توقف صحة مساقاة على عجزه وخوف موته وبروز عدم بدو صلاحه (الورد ونحوه) مما تجنى ثمرته مع بقاء أصله في الارض كالياسمين والاس (والقطن) عطف على الورد الذى يختلف حاله بحنى ثمرته مرارا مع بقاء أصله في بعض البلاد وجنيتها مرة فقط في بعض آخر (أو) الورد وما عطف عليه (كالاول) في صحة مساقاته وان لم يسجز عنه ربه ولم يخف موته (وعليه الاكث) من شراء المدونة في الجواب

(تاويلان) أى فهمان لشارحيها (واقفت) أى أجل عمل المساقات (بالجذاذ) أى بقطع الثمرة (و) ان أقمت بالجذاذ وكان الشجر يطعم مرتين في العام (حملت) المساقات (على) جذاذ بطن (أول أن لم يشترط) بقاؤها الى ان يحز بطن (ثان) فان اشترط استمرت اليه (وكيباض) أى أرض خالية من الشجر والزرع سميت سوادا لا سوداها بالظل بين (نخل أو زرع) فيصح ادخاله في المساقات بجزء مما يخرج مما يزرع فيه (ان وافق الجزء) المشروط فيه الجزء المشروط في مساقات النخل أو الزرع كالثلث من كل منهما فان اختلفا كثلث من أحدها ونصف من الآخر فلا تصح مساقاته (و) ان (بذره) أى البياض (العامل) من ماله فان كان بذره من عند ربه أو مهما جميعا فلا تصح (و) ان (كان) كراء البياض (ثلثا) من مجموعه مع قيمة الثمرة أو الحب (باسقاط كلفة) أى ما كلفت به وأنفق على (الثمرة) أو الزرع بان كان كراء البياض عشرة وقيمة الثمرة بعد اسقاط كلفتها عشرين مثالا قال الخطاب وبقى شرط رابع وهو كون حرته وعمله لى العامل (والا) أى وان لم تجمع الشرط بان انفتت كلها أو بعضها (فسد) عقد مساقاة البياض وشبهه في الفساد فقال (كاشترطه) أى البياض من اضافة المصدر لمفعوله وفاعله (ربه) أى البياض لزرعه لنفسه خاصة في الموطأ لا يصلح لنيله سقي العامل فهى زيادة اشترطها ربه على العامل (والغنى) أى ترك البياض (للعامل) يبذره من ماله ويعمل فيه ويختص بما ينبت (ان سكتا عنه) عند العقد أى لم يشترطاه لهما ولا لاحدهما (او) ان (اشترطه) العامل لنفسه (و) ان عقد المساقات لزرع فيه شجرتا ب (له) (خل) فيها لزوما (شجر ١٨٠) تبع زرعها فلا يجوز الغاؤها لاحدها (وجاز) أى يجوز (زرع وشجر)

تَأْوِيلَانِ وَأَقَمْتُ بِالْجَذَاذِ وَحَمَلْتُ عَلَى الْأَوَّلِ أَنْ لَمْ يُشْتَرَطْ ثَانٍ وَكِبْيَاضِ نَخْلٍ أَوْ زَرْعٍ إِنْ وَافَقَ الْجُزْءُ وَبَذَرَهُ الْعَامِلُ وَكَانَ ثُلُثًا بِاسْتِثْنَاءِ كَلْفَةِ الثَّمَرَةِ وَالْإِفْسَادِ كَاشْتِرَاطِهِ رَبُّهُ وَالْغِنَى لِلْعَامِلِ إِنْ سَكَّتَا عَنْهُ أَوْ اشْتَرَطَهُ وَدَخَلَ شَجَرُهُ تَبَعِ زَرْعًا وَجَازَ زَرْعٌ وَشَجَرٌ وَإِنْ غَيْرَ تَبَعٍ وَحَوَائِطُ وَإِنْ اختلفتْ بجزء إلا في صفقاتٍ وغائبٍ إِنْ وَصِفَ وَوَصَلَهُ قَبْلَ طَبِيعِهِ وَاشْتَرَا طُجْرًا أَوْ زَكَاةً عَلَى أَحَدِهِمَا وَسَنِينَ مَا لَمْ تَكْشُرْ جَدًّا بِأَحَدٍ وَعَامِلٌ دَابَّةٌ أَوْ غُلَامًا فِي الْكَبِيرِ وَقَسَمَ الزَّيْتُونُ حَبًّا كَعَصْرِهِ عَلَى أَحَدِهِمَا وَاصْلَاحُ جِدَارٍ وَكَنْسُ عَيْنٍ وَشَدُّ حَظِيرَةٍ وَاصْلَاحُ صَفِيرَةٍ أَوْ مَا قُلَّ

اي مساقتهما بعقد واحد ان كان احدهما تبعاً للآخر بل (وان) كان كل منهما (غير تبع) للآخر (و) يجوز (حوائط) أى مساقاتها بعقد واحد ان كانت من صنف واحد بل (وان اختلفت) اصنافها وكانت (بجزء) واحد كثلث كل وان كان بعضها افضل من بعض لمساقاته صلى الله عليه وسلم اهل خيبر على الشطرون فيه الجيد والرديء فان اختلف الجزآن

كثلث من أحدهما وربع من الآخر فلا تصح في كل حال (الا في صفقات) بأن تعقد المساقات على كل حائط وحده (و) يجوز أن يساقى حائط (غائب) بعيد عن بلد عقد المساقاة (ان وصف) الحائط وما فيه من الشجر (و) ان (وصله) العامل ان اسافر اليه عقب عقد المساقاة (قبل طيب) ثمرة (ه) فان كان لا يصل اليه الا بعد طيبه فلا تصح مساقاته (و) يجوز (اشترطه) جزء الزكاة على أحدهما (و) يجوز المساقاة لشجر (سنين) في عقد واحد (مالم) تكثر السنون المساقى فيها (جدا) بحيث تتغير الاصول (بلاحد) بعدد مخصوص قال صاحب المعين يستحب أن تكون المساقاة من سنة الى أربع فان طالت السنون جدا فسخت (و) يجوز اشتراط (عامل) على رب الحائط (دابة أو غلاما) أى رقيقا لرب الحائط يعمل معه (في) الحائط (الكبير) أو لمنع الخلو فيجوز اشتراطهما معا ومفهوم الكبير انه لا يجوز اشتراط أحدهما في الحائط الصغير وهو كذلك (و) يجوز اشتراط (قسم الزيتون حبا) كعصره (أى الزيتون) (على أحدهما) أى رب الحائط أو العامل فان لم يشترط على أحدهما فعليهما والعرف كالشرط (و) يجوز اشتراط (اصلاح جدار وكنس عين وشد حظيرة) أى أعواد تجعل على اعلى الحائط لمنع تخطيه (و) اصلاح ضفيرة (أى أعواد مضمفورة ملبسة بطين مبطنة بالماء المجموع لسقي الشجر والزرع لمنع من السيلان كالخوض وانما اشترط ذلك على العامل وجزاء اشتراطه ليسارته وقلة مؤنته (او) اشتراط (ما) أى عمل (قل) على العامل غير ما تقدم ليسارته وعدم بقائه بعد مدة المساقاة غالبا قال الخطاب لو قدمه على قوله واصلح جدار وادخل عليه كافقفا كاصلاح جدار لكان احسن لان فيه تنبيها على ان علة جواز اشتراطها على العامل يسارتها ومفهوم قل انه لا يجوز اشتراط الكثير على

العامل كحفر بروفنق عين و بناء حائط. وهو كذلك (و) يجوز (تقايها) أي رب الحائط والعامل من المساقاة تقايها (هدرا) أي بلا شيء يأخذها أحدهما من الآخر (و) يجوز (مساقاة العامل) عاملا (آخرولو) كان (أقل أمانة) منه (وجل) الثاني عند جهل حاله (على ضدها) أي الأمانة حتى يتبين أنه أمين (وضمن) العامل الأول موجب فعل الثاني غير الأمين (فان عجز) العامل عما يلزمه عمله في الحائط والزرع (و) لم يجد (أمانة) يساقية (أسامه) أي اسلم الحائط والزرع له (هدرا) أي بلا شيء يأخذها من ربه لأنها كالجعل في توقف استحقاق عوضها على تمام العمل (ولم تنفسخ) المساقاة (بفلس ربه) أي الحائط سواء فلس قبل العمل أو بعده (وبيع) الحائط لتوفية دين ربه على أنه (مساقى) ويقال للغرماء بيعوا الحائط على أن هذا فيه مساقى كما هو (و) يجوز (مساقاة وصي) حائط يحجوره لأنها من التصرف له (و) يجوز مساقاة (مدين بلا حجير) عليه من غرمائه لأنها ككروائه لارضه وداره وليس لغرمائه فسخها (و) يجوز (دفعه) أي الحائط (لذمي) يعمل فيه مساقاة أن (لم يعصر حصته) التي يأخذها في نظيره عمله من العنب ونحوه (خمر) فان كان يعصرها خمر فلا يجوز مساقاته لما في ذلك من الإغارة على عصيانه (لا) يجوز (مشاركة ربه) أي الحائط فلا يجوز أن يشارك رب الحائط العامل في عمل المساقاة إذ حقيقة المساقاة أن يسلم الحائط إليه (أو) أي لا يجوز (اعطاء أرض) شخصا (ليغرس) الشخص فيها شجر كذلك وكذا لو يخدمها (فإذا باتت) الأشجار الأثمار (كانت مساقاة) سنين سماها فلا يجوز لأنه غرر (أو) أي لا يجوز اعطاء (شجر لم يبلغ) (١٨١) الأثمار لمن يعمل فيها (خمس سنين

وهي تبلغ (الأثمار) (أثناءها) أي الخمس سنين بأن كانت تبلغ الأثمار بعد سنتين مثلا فان عثر عليه قبل بلوغها الاطعام ففسخ وله نفقته واجرة مثله وإذا عثر عليه بعد الاطعام فلا تنفسخ في بقية المدة وله فيها مساقاة مثله (وفسخت) مساقاة (فاسدة) (بعدم ركن أو شرط أو وجود مانع (بلا عمل) أي اطلع عليها قبله قال ابن رشد ان وقعت المساقاة على غير الوجه الذي جوزه الشارع فانها تنفسخ

وتقايها هدرًا ومساقاة العامل آخر ولو أقل أمانة وحمل على ضدها وضمن فإن عجز ولم يجد أسامه هدرًا ولم تنفسخ بفلس ربه وبيع مساقى ومساقاة وصي ومدين بلا حجير ودفعه لذمي لم يعصر حصته خمرًا لمشاركة ربه أو اعطاء أرض لغيره فإذا بلغت كانت مساقاة أو شجر لم يبلغ خمس سنين وهي تبلغ أثناءها وفسخت فاسدة بلا عمل أو في أثناءه أو بعد سنة من أكثران وجبت أجره المثل وبعده أجره المثل إن خر جاعنها كان إزداد عينا أو عرضا والأ مساقاة المثل كمساقاته مع عمر أطعم أو مع بيع أو اشتراط عمل ربه أو دابة أو غلام وهو صغير أو حمله لمنزله

مالم تقف بالعمل (أو) ظهر فسادها (في أثناءه) أي العمل (أو بعد سنة من أكثر) مساقى عليه فتنفسخ (ان وجبت) فيها (أجرة المثل) للعامل وله أجره مثله في عمله السابق على فسخها ومفهوم الشرط أنها ان كانت لا تجب فيها مساقاة فلا تنفسخ وهو كذلك لئلا يضيع عمل العامل فيتم العمل وله مساقاة مثله للضرورة لأنه لا يدفع العوض إلا من الثمرة ولو فسخت قبل تمامه فلا شيء له لأنها كالجعل لا يستحق عوضها إلا بالتمام (و) ان ظهر فسادها (بعده) أي العمل فله (أجرة المثل ان) كانا (خرجا) في عقدهما (عن) حقيقة (ها) أي عن حقيقة المساقاة إلى الإجارة الفاسدة أو البيع الفاسد (كان إزداد) أي أخذ أحدهما من الآخر زيادة عن حظه من الثمر (عينا أو عرضا) فان كان أخذ العين أو انعرض العامل فقد خرجا إلى إجارة فاسدة إذ آل أمرها إلى استئجار رب الحائط العامل بما أعطاه من عين أو عرض وبجزء الثمرة الجهول ان كان أخذها رب الحائط فقد خرجا إلى بيع جزء الثمرة قبل زهوه بالعين أو العرض وعمل العامل (والا) أي وان لم يخرجا في عقدها عن حقيقة المساقاة (ف) له (مساقاة المثل) أي الجزء الذي يساقى به مثله في مثل هذا الحائط فان أجيحت الثمرة فلا شيء له على رب الحائط بخلاف أجره المثل ففي ذمته ولو أجيحت ومثل المصنف لما يرد فيه لمساقاة المثل فقال (كساقاته) الحائطين (مع شجر أطعم) أي بلغ الأثمار في أحدهما ولم يبلغه في الآخر أو الحائط واحد فيه شجر مطعم وشجر غير مطعم وليس الثاني تبعا للاول (أو) مساقاة شجرة أو زرع (مع بيع) في صفقة واحدة (أو) مساقاة (اشتراط) العامل فيها (عمل ربه) أمعه في الحائط سواء كان الحائط صغيرا أو كبيرا (أو) مساقاة اشتراط العامل فيها عمل (دابة أو غلام) لرب الحائط معه فيه (وهو) أي أي الحائط (صغير أو) مساقاة اشتراط فيها رب الحائط على العامل ان (يحملة) أي ما يخص رب الحائط من الثمرة (لمنزله) أي منزل رب

الحائط (أو) مساقاة اشتراط رب الحائط فيها على العامل ان (يكفيه مؤنة) حائط (آخر) بان يعمل فيه بلا جزء من ثمرته (أو) مساقاة الحائط سنين و (اختلاف الجزء) المشروط للعامل (ب) اختلاف (سنين) كذلك في سنة ونصف في أخرى و ربع في أخرى (أو) مساقاة حوائط في عقد واحد و اختلفت الجزء باختلاف (حوائط) كمنصف في حائط وثالث في حائط و ربع في حائط و شبه في الرجوع الى مساقاة المثل فقال (كاختلافهما) أى رب الحائط و العامل بعد العمل في قدر الجزء المشروط للعامل من الثمرة (ولم يشيها) بان ادعى رب الحائط جزءاً أقل من المعتاد جداً و ادعى العامل جزءاً أكثر من المعتاد جداً فبردان الى مساقاة المثل ان حلقا او نكلا (وان ساقيته) حائطك (أو اكريته) دراك (فالفيتة) أى وجدته (سارقاً) يخشى منه سرقة الثمرة او الابواب ونحوها (لم تنفسخ) مساقاته ولا كراؤه (وليحفظ منه) رب الحائط والدار و اما ان اكريته للخدمة فوجدته سارقاً فلك النسخ لعدم امكان التحفيظ منه وشبهه في عدم الفسخ فقال (كبيعه) أى المفلس سلعة لم يقبض منه ثمنها (ولم يعلم) البائع له (بفلسه) فليس له فسخ البيع لتفريطه في عدم السؤال عن حاله قبل البيع له (وساقط النخل) أى ما يسقط منه (كليف) وجريد و ثمرة تلقىها الريح او غيرها (كالثمرة) في القسم بين رب الحائط و العامل (و) ان تنازعا في صحة المساقاة و فسادها (ف) لقول المدعى الصحة قال اللخمي القول قول مدعى الحلال سواء كان اختلافاً قبل العمل او بعده و يخلف عليها قبل العمل و فصل في توجيه اليمين في اختلافهما قبله لا بعده قال الخطاب فتأمل مع قول الشامل و صدق (١٨٢) مدعى الصحة بعد العمل والاتحالف و فسخت المسناوى ما في الشامل هو الذى

أَوْ يَكْفِيهِ مَوْئَةٌ أُخْرَىٰ أَوْ اخْتَلَفَ الْجُزْءُ بِسَنِينَ أَوْ حَوَائِطَ كَاخْتِلَافِهَا وَلَمْ يَشْهَها وَأَنْ سَاقِيَتُهُ أَوْ أَكْرَيْتَهُ فَالْفَيْتَةُ سَارِقًا لَمْ تَنْفَسَخْ وَلَيْسَتْ حَفْظُ مَنْه كَبِيْعِهِ وَلَمْ يَعْلَمْ بِفِلْسِهِ وَسَاقِطُ النَّخْلِ كَلِيفٌ كَالثَّمَرَةِ وَالْقَوْلُ لِمُدْعَى الصِّحَّةِ وَإِنْ قَصَرَ عَامِلٌ عَمَّا شَرِطَ حُطَّ بِنِسْبَتِهِ

باب

نُدْبُ الْغَرْسِ وَجَازَتِ الْمَغَارَسَةُ فِي الْأَصُولِ أَوْ مَا يَطُولُ مُكْنُهُ كَزَعْفَرَانٍ وَقُطْنٍ إِبْجَارَةً وَجَمْعًا لَعَبْوَضٍ وَشَرِكَةِ جُزْءٍ مَعْلُومٍ فِي الْأَرْضِ وَالشَّجَرِ

لابن الفاسم في العتبية وابن يونس والتلقين والتونسي وأبي الحسن وابن عرفة وغير واحد و محل كون القول قول مدعى الصحة ما لم يغلب فسادها بدليل ترجيح كون القول قول مدعى الصحة بالعرف فان عكس العرف على به ترجيح كون القول قول مدعى الفساد شهادة العرف له كما في البيع (وان قصبر عما مل عماى بعض العمل الذى) شرط أى شرط رب الحائط عليه عمله (حط) أى اسقط من

الجزء الذى اشتراط له في عقدها جزء من حظه نسبته له (ب) مثل (نسبته) أى العمل الذى تركه لجمع العمل المشروط عليه لافى ذا شرط عليه الحث ثلاث مرات فحرق مرتين حط من جزئه ثلثه والله اعلم (باب) في بيان احكام المغارسة (نذب الغرس) أى اشجر يشمر لقوله صلى الله عليه وسلم ما من مسلم يغرس غرسا الا كان ما اكل منه صدقة وما سرق منه صدقة وما اكل منه السبع فهو له صدقة وما اكلت الطائر فهو له صدقة رواه مسلم عن جابر رضى الله تعالى عنه وقوله عليه الصلاة والسلام سبع يجرى للعبد أجرهن وهو في قبره من علم هلما أو أجرى نهرأ أو غرس نخلا أو بنى مسجدا أو ورث مصحة فما اترك ولدأ يستغفر له بعد موته (وجازت المغارسة) أى العقد على غرس شجر فى ارض معلوم وتجاوز (فى الاصول) أى الاشجار (أو ما) أى زرع (يطول مكنته) فى الارض (سنين) وتجنى ثمرته مع بقائها فيها (كزعفران وقطن) فلا تجوز فيما يزرع كل سنة فمن شرطها كونها فى اصل لا زرع ولا فى بقل وفى جوارها فى الزعفران الذى يقيم اعواما ثم ينقطع قول سحنون وسماع ابن الفاسم قال سحنون وتجاوز فى القطن الذى يبقى سنين لا فيما يزرع كل سنة وتجاوز فيما ذكر سواء كان عقدها (اجارة) لازمة بمجرد عقدها غير متوقفة استحقاق عوضها على الاتمام بان يقول له اغرس لى هذه الارض نخلا أو عنباً أو تيناً ولك كذا دينار أو درهم (وجعالة) غير لازمة بعقد هامتوقفاً عوضها على الاتمام والوجه معنى او بان يقول له اغرس هذه الارض نخلا أو عنباً أو تيناً ولك بكل شجرة تثبت أو تثمر ديناراً و درهم (بعوض) تنازعه اجارة و جمالة ولا بد ان يكون العوض معلوماً فلا تجوز بمجهول لانه غرر (وشركة) بينهما (بجز معلوم) نسبته لى كنه نصفه وثلثه لحذف لفظ معلوم من العوض لدلالة هذا عليه فلا تصح بحزم مجهول وتكون الشركة (فى الارض والشجر) الذى يغرس بها وهذا القسم هو المقصود

بهذا الباب لان الاجارة والجعل باين (لا) تصح المغارسة على وجه الشركة بجزء معلوم (في أحدهما) أى الارض أو الشجر
 لخروجها عن موردها فشرط صحتهما كونه والشجر بينهما (ودخل) في الارض المشتركة بينهما بالمغارسة (ما بين الشجر من الارض
 ان لم يستثنه) أى يشترط رب الارض عدم دخوله فيها (أو لا) أى حين عقدها وتصح المغارسة (ان اتفقا) أى رب الارض والعامل
 (على قدر معلوم تبليغه الشجر ولا يثمر دونه) أى قبل بلوغها القدر المعلوم قال ابن القاسم كالقائمة أو نصفها فان اتفقا على تحديد المغارسة
 بقدر لا تبليغه الشجر الا بعد اثمارها فسدت وشبه في الجواز فقال (كتحديدها) أى المغارسة (بالاثمار) هذا لابن القاسم
 في الموازنة في موضع آخر منها منعه لا نه لا يدري متى نثمر قال المصنف الظاهر ان هذا ليس خلافا حقيقيا وان القول بالجواز
 محمول على ما يعلم وقت اطعامه بالعادة والقول بالمنع محمول على ما يعلم وقت اطعامه (أو) تحديدها (أجل) من الاشهر والسنين
 يتم (دونه) أى قبل الاثمار (لا) يجوز تحديدها بأجل تبليغه (بعده) أى الاطعام (وحمل) أى العقدان (عليه) أى الاثمار (عند
 السكوت) عن التحديد عند العقد (وصححت) المغارسة التي سكتا عن تحديدها عند العقد وشبه في الجواز فقال (كاشترطه) أى رب
 الارض (على العامل ما) أى عملا (خفت مؤنته كزرب لا اعظم من بندان) الحائط مثلا (وحفر بثروا زالة شعراء) كحمره أى
 أشجار نابثة بنفسها لا ثمر لها (وهل تلزم) عاقدها (ب) مجرد (العقد) لا تلزمهما (١٨٣) (الا ان يشرع) العامل (في العامل)

في (العمل) في الجواب (خلاف)
 أى قولان مشهوران (وعمل العامل
 ما) أى العمل الذى (دخل) العامل
 فى عقد المغارسة (على) عملا (هـ عرفا)
 أى بسبب عا - بهم فيها (أو تسمية)
 من العاقدين حين عقدها
 (وضمن) العامل ما تلزم من
 الشجر (ان فرط) فى تعاهده
 (فان عجز) العامل عن عمل
 ما دخل عليه بما نفع طرأ له (أو غاب
 من البلد) بعد العقد (وقبل
 شروعه فى العمل) أو عمل البعض
 مما دخل عليه (وعمل ربه) أى
 الشجر (أو غيره) الباقي مما دخل
 عليه العامل (فهو) أى العامل
 (على حقه) فى الارض والشجر

لَا فِي أَحَدِهِمَا وَدَخَلَ مَا بَيْنَ الشَّجَرِ مِنَ الْأَرْضِ إِنْ لَمْ يَسْتَنْتِهِ أَوْ لَا إِنْ اتَّفَقَا
 عَلَى قَدَرٍ مَعًاوَيْنِ تَبْلُغُهُ الشَّجَرُ وَلَا يَثْمُرُ دُونَهُ كَتَحْدِيدِهَا بِالْأَثْمَارِ أَوْ أَجَلَ
 لَا بَعْدَهُ وَحَمْلًا عَلَيْهِ عِنْدَ السَّكُوتِ وَصَحَّتْ كَأَشْتِرَاطِهِ عَلَى الْعَامِلِ مَا خَفَّتْ
 مَوْنَتُهُ كَزَرْبٍ لَا مَا عَظُمَ مِنْ بُنْيَانٍ وَهَلْ تَلْزِمُ بِالْعَقْدِ أَوْ إِلَّا أَنْ يَشْرَعَ
 فِي الْعَمَلِ خِلَافَ وَوَعَمِلَ الْعَامِلُ مَا دَخَلَ عَلَيْهِ عُرْفًا أَوْ تَسْمِيَةً وَضُمِّنَ إِنْ فَرُطَ
 فَإِنْ عَجَزَ أَوْ غَابَ بَعْدَ الْعَقْدِ وَعَمِلَ رَبُّهُ أَوْ غَيْرُهُ فَمَوْ عَلَى حَقِّهِ إِنْ شَاءَ وَعَلَيْهِ
 الْأُجْرَةُ إِلَّا أَنْ يَتْرُكَهُ أَوْ لَا وَوَجَبَ بَيَانُ مَا يُفْرَسُ كَعَدَدِهِ إِلَّا أَنْ
 يُعْرَفَ عِنْدَ أَهْلِهِ وَمُنْعَ جَمْعِهَا مَعَ بَيْعٍ أَوْ إِجَارَةٍ كَجُعْلٍ وَصَرْفٍ وَمُسَاقَاةٍ
 وَشَرَكَةٍ وَنِكَاحٍ وَقِرَاضٍ وَقَرْضٍ وَاقْتِسَامِهَا إِنْ بَاغَ الْحَدَّ الْمُشْتَرِطَ أَوْ تَوَلَّى
 الْعَمَلَ وَإِنْ هَلَكَتْ الْأَشْجَارُ بَعْدَهُ فَلَا رِضٌ بَيْنَهُمَا وَلَا شَيْءٌ لِلْعَامِلِ
 فِيمَا قَلَّ أَنْ يَطْلُ الْجُلُّ إِلَّا أَنْ يَتَمَيَّزَ بِنَاحِيَةٍ أَوْ كَانَ لَهُ قَدَرٌ

(ان شاء) العامل البقاء على مفارسته وان شاء تركه (وعليه الاجرة) لما عمله ربه أو غيره في كل حال (الا أن يتركه) أى عمل المغارسة
 ويقسعا عن نفسه (أو لا) أى قبل عمل غيره فلا شئ عليه ولا له (ووجب) شرطا في صحة المغارسة (بيان) نوع (ما) أى الشجر الذى
 (يفرس) بالارض لا اختلاف الاشجار في مدة الاثمار وخدمتها بالقلّة والكثرة وشبه في وجوب البيان فقال (كعدده) أى
 ما يفرس فيجب بيانه (الا أن يعرف) أى يكون قدر ما يفرس فيها معروفا (عند أهله) أى الفرس (ومنعه جمعها) أى المغارسة (مع
 بيع أو اجارة) فى عقد واحد وشبه في المنع فقال (كجمعها مع) (جعل) وصرف ومساقاة وشركة ونكاح وقراض
 ثم قال (واقسمها) أى رب الارض والفارس ربا الاشجار (ان بلغ) الشجر (الحدا المشترط) حال عقدها كالاثمار أو القائمة أو
 نحوهما (أو) أبقياها مشتركة بينهما على ما دخل عليه (وتوليا) أى الشريكان فى الاشجار (العمل) فيها باجرائهما أو باقساما
 (وان هلكت الاشجار بعده) أى الحدا المشترط بأقفة أو جائحه منهاوية (فالا رضى) مشتركة (بينهما) على حسب ما عقدا عليه
 (ولا شئ للعامل فيما) أى الشجر الذى (قل ان بطل الحل) أى هلك أ. كثر الشجر ولم ينبت فى كل حال (الا أن يتميز) الاقل السالم
 (بناحية) من الارض (أو كان) الاقل (له قدر) فلا مال نصيبه منه فحاصل عبارته ان الاشجار اذا خابت ولم ينبت منها
 الا القليل فلا شئ للعامل فيه اذا كان الاقل متفرقا وكان لا قدر له فان كان متميزا بناحية من الارض او كان له قدر وبال فله حظه منه

(بخلاف العكس) أي بطلان الأقل وسلامة الجبل فالعامل نصيبه من الأرض والشجر (وليس له) أي العامل (قبله) أي الحد المشترك من الأثمار وغيره (جعل) أي زرع (كيقول) بين الشجر (الباذن) من رب الأرض لأنه لا يستحق شيئا منها إلا بالنسب (وان) اختلغا في الجزء) الجعول للعامل من الأرض والشجر (جملا) أي رب الأرض والعامل (على العرف) بين أهل بلدهم في مغارستهم (و) ان اختلغا في صحتها وعدمها فد (القول المدعى الصحة) لأنها الأصل في عقود المساهمين في كل حال (إلا ان يغلب الفساد) في عرفهم فالقول المدعى (وفسخت سدة) ان كانت (بلا عمل) من العامل قبل ظهور فسادها (فهل تمضي) المغارسة بينهما الى تمامها بالحد المدخول عليه كالصحيحة (ويترادان) قيمة (الأرض و) قيمة (العمل) فيرجع رب الأرض بنصف قيمتها على العامل والعامل بنصف قيمة عمله على رب الأرض فيتقاسمان ومن زاد عليه شيء يدفعه للآخر (ان) كان (جعل) رب الأرض (للعامل جزءا) من الأرض والشجر حين عقدتها فان لم يجعل له جزءا فتنسخ وهذه طريقة غير ابن رشد (وان كان) عقدت المغارسة (كذلك) المذكور في كونها بجزء للعامل والموضوع ظهور الفساد بعد العمل (فله) أي العامل على رب الأرض (قيمة غرسه وعمله فقط) ولا شيء له من الأرض والشجر (والا) أي وان لم تكن (١٨٤) كذلك في كونها بجزء للعامل بان كانت بلا جزء له من الأرض والشجر (ففي

بِخِلَافِ الْعَكْسِ وَلَيْسَ لَهُ قَبْلَهُ جَعْلُ كَيْقُولِ الْآبِذْنِ وَإِنْ اِخْتَلَفَا فِي الْجُزْءِ جُمْلًا عَلَى الْعُرْفِ وَالْقَوْلُ الْمُدَّعَى الصَّحَّةُ الْآنَ يَغْلِبُ الْفَسَادُ وَفُسِخَتْ فَاسِدَةٌ بِلاَ عَمَلٍ وَالْأَفْهَلُ تَمْضِي وَيَتَرَادُّ أَنَّ الْأَرْضَ وَالْعَمَلَ أَنْ جُعِلَ لِلْعَامِلِ جُزْءٌ أَوْ أَنْ كَانَ كَذَلِكَ قِيَمَةُ غَرْسِهِ وَعَمَلِهِ فَقَطْ وَالْأَفْهَى كَوْنُهُ كِرَاءً فَاسِدًا أَوْ اجَارَةً فَاسِدَةً كَذَلِكَ قَوْلَانِ تَرَدَّدٌ وَمَافَاتٌ مِنْ غِلَّةٍ رَجَعَ صَاحِبُهَا بِمِثْلِهَا إِنْ عُلِمَتْ كَالْمِثْلِيِّ فِي غَيْرِهَا وَإِذَا غَرَسَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ أَوْ بَنَى فَلِأَخْرِ الدُّخُولُ مَعَهُ وَيُعْطِيهِ قِيَمَةُ ذَلِكَ قَائِمًا

(باب ٨)

صِحَّةُ الْاجَارَةِ بِعَاقِدٍ وَأَجْرٍ كَالْبَيْعِ وَعُجِّلَ أَنْ عُنِينَ

من غلة رجوع صاحبها) أي الغلة الذي يستحقها وهو رب الأرض في الاجارة الفاسدة والعامل في الكراء الفاسد على من قامت بيده وهو العامل في الاجارة الفاسدة ورب الأرض في الكراء الفاسد فيرجع (بمثله) أي (بما) أو وزنها (ان علمت) أي ان علم قدرها بكيال أو وزن (ك) الرجوع (بالمثل) المكيال أو الموزن أو المعدود المجهول العائت بيد من لا يستحقه (في غيرها) أي المغارسة (واذا غرس أحد الشريكين أو بنى) في الأرض المشتركة بينهما في غيبة شريكه أو حضوره غير عالم (فد) لمشريك (الآخر الدخول معه) فما غرسه أو بناءه (ويعطيه قيمة ذلك) الغرس أو البناء حال كونه قائما (لوضعه) بشبهة الشركة أي حصة منها وقيل ان الشركة ليست شبيهة فليس له سوى قيمة حظه منقوضا والقائل هو ابن القاسم والله اعلم (باب ٩) في بيان احكام الاجارة وكراء الدواب والحمام والدار والأرض وما يناسبها (صحة) أي موافقة (الاجارة) الشرع ولما كان أصل هذه المادة الثواب على العمل وهو منفعة خصت بالاجارة في اصطلاح الشرع بالمقد على المنفعة على قاعدة العرف من تخصيص كل نوع من جنس باسم ليحصل التعارف عند التخطاطب وفي اللباب حقيقة تملك منفعة معلومة بعوض معلوم وخبر صحته بالاجارة (ب) جنس (عاقدا) فشمّل المؤجر والمستأجر بكسر الجيم فيهما (بأجر) أي عوض متمول (ك) ما قد وعوض (البيع) في كون الاول مميّزا والثاني طاهر امتنعا به مقدورا عليه معلوما غير منهي عنه الى آخر ما تقدم فيه (وعجل) الاجر وجوبه بشرط في الصحة (ان عين) الاجر فيجب تعجيله لان عدم تعجيل المعين يؤدي الى بيع

كونه) أي العقد (كراء) للأرض (فاسدا) فالغلة كلها للعامل وعليه كراء المثل فيما مضى ويخير رب الأرض في الزامه بقطع شجره وابقائه لنفسه ودفع قيمته له مقلوبا (او) كونه (اجارة) للعامل (فاسدة) فالأرض والشجر لرب الأرض ولا شيء منها للعامل حال كونها (كذلك) المذكور في أنه ليس للعامل الا قيمة غرسه وعمله (قولان) مبتدأ خبره في كونه كراء فاسدا أو اجارة كذلك وهذه طريقة ابن رشد (تردد) أي طريقتان مبتدأ خبره بخلاف أي في جواب هل تمضي الخ (ومافات

(و) ان نزل في (هو) أي الحاصل للعامل وعليه كراؤها) أي الدابة وذلك (عكس) حكم خذوا بتي (لتكريمها) ولك نصف كرايتها
وهو ان ما حصل لربها وعليه أجره العامل (وكيفية) أي المالك شيئا كاملا (نصفها) منه وصلة يبيع (بأن يبيع) أي المشتري (نصفها)
ثانيا من ذلك الشيء فتمن النصف الاول يبيع النصف الثاني فهي فاسدة على المشهور فان أبواسحق لانه اشترى شيئا بعينه لا يقبضه
الا لاجل بعيد وهو بلوغه البلد الآخر الذي يبيع فيه اه ولذا لو كان البيع بالبلد الذي هما به لجاز والى هذا أشار المصنف بقوله (الا)
أن يكون محل البيع (بالباد) الذي هما به فيجوز (ان أجلا) أي جعل العاقدان للبيع أجلا معلوما ليخرجا عن البيع والجعل فان
جمعوا تمتع الى البيع والاجارة الجائز اجتماعهما (ولم يكن الثمن) أي المبيع وهو النصف الاول (مثليا) فان كان مثليا فسدت للتردد
بين الثمن والسلف متجنون لانه قبض أجرته وهي طعام لا يعرف بعينه وقد يبيع في نصف الاجل فيرد نصف الاجرة فتصير اجارة
وسلما اه فتأخذ من كلامه ان للجزا ثلاثة شروط كون البيع بالبلد وكونه لاجل وكون المبيع غير مثلي (وجاز) الكراء لدابة
أو سفينة (بنصف ما) أي الخطب الذي (مخطب) أي يحمل (عليها) أي الدابة والسفينة من غاية معلومة الى بلد معلوم ومثل الخطب
الماء والحجر ونحوها بان كانت نقلة لهذا ونقلة للآخر أو يوم لآخر أو خمسة أيام لاحدهما وخمسة للآخر (و) جازت
الاجارة على طعن حب أو على عصرز يتون (صاع دقيق منه) أي الحب (أو) صاع (من زيت) للزيتون الذي يعصر (ان لم
يختلف) المذكور من الدقيق والزيت في الصفة بان كان كله خيدا أو رديا ولا في الخروج بان كان كله له دقيق أو زيت فان كان يختلف
في الصفة أو في الخروج فلا يجوز للفر (١٨٦) (و) ان استأجر شخص شيئا لاستيقا منفعة باستخدام أو لاستصناع أو أكثر

وهو للعامل وعليه أجره عكس لتكريمها وكيفية نصفها بأن يبيع نصفها
إلا في البلدان أجلا ولم يكن الثمن مثليا وجاز بنصف ما يخطب عليها
وصاع دقيق منه أو من زيت لم يختلف واستئجار المالك منه وتعليمه
بعمله سنة من أخذه واحصه هذا أولك نصفه وما حصدت فلك نصفه وكراه
دابة لكذا على ان استغنى فيها حاسب واستئجار مؤجر أو مستثنى منفعة
والنقد فيه ان لم يتغير غالبا وعدم التسمية لكل سنة وكراه أرض لتتخذ
مسجدا مدة والنقض لربها إذا انقضت وعلى طرح

ركوب أو حمل أو سكنى أو زرع
وملك منفعة بالاجارة أو الاكتراء
 واحتاج لمنفعة مؤجره أو مكريه
المالك لذاته جاز (استئجار)
أو أكثر الشخص (المالك)
لذات الشيء المؤجر أو المكترى
بالتفتح فيجوز لمالك الذات
استئجارها (منه) أي من
مستأجرها أو مكترها قال الخطاب
اراد ان لم يؤد الى دفع قليل أي
في كثير فتصير سلفا بمنفعة أي

أو يبيع وسلف أو صرف مؤخر كافي بيوع الآجال فيمتنع هنا ما يمتنع في
بيوع الآجال ويجوز هنا ما يجوز هناك لان الاجارة تملك منافع فحكمها كحكم البيع (و) جازت الاجارة على (تعليمه) أي الرقيق
صنعة (بعمله) لعلمه في تلك الصنعة (سنة) مثلا مبتدأة (من) حين (أخذه) أي الرقيق لتعليمه (و) جازت الاجارة على حصد زرع
معين بقوله (احصد هذا) الزرع المعين الحاضر (ولك نصفه) أي الزرع (و) يجوز ان يقول له (ما حصدت فلك نصفه) مثلا فله
الترك متى شاء لان هذا جعل (و) جاز (اجارة دابة) من كذا كص (لكذا) كالمدينة المنورة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام
بقدره عين من الدنانير أو الدراهم (على) شرط (ان استغنى) المكترى عن ركوب الدابة (في) اثناء (ها) أي المسافة لظفره حاجته
التي سلفوا اليها فسخ الاجارة و (حاسب) رب لدبة باجرة المسافة التي ركبها قبل استغنائه ان لم يتقد والالزم التردد بين السلفية
والتمنية (و) جاز (استئجار مؤجر) بفتح الجيم سواء استأجره مؤجره أو غيره والمعنى ان الشيء المستأجر رقيقا أو عقارا أو بهيمة
يجوز اجارته لمن هو مستأجره أو غيره مدة تلي مدة الاجارة الاولى (أو) أي وجاز استئجار شيء مبيع (مستثنى منفعة) من بائعه
مدة معينة يبيع على حاله غالبا لا يتغير عنه الى انتهائها فلم يشترطه اجارته مدة معينة تلي مدة الاستثناء (و) يجوز (النقد) أي
تعجيل الاجر (في) ايجار (ه) أي المؤجر والمستثنى منفعة (ان لم يتغير) في المدة الثانية أي ان ظن أن تحقق بقاؤه بحاله حتى تتم
المنفعة للمستأجر والا كان من الفرر (و) يجوز استئجار الشيء سنين باجرة معلومة و (عدم التسمية لكل سنة) قدر معلوم منها
(و) يجوز (كراه أرض لتتخذ مسجدا مدة) معينة و بعدها تزول مسجديها (والنقض لربها) الذي بني المسجد فله التصرف
فيه بما يشاء (إذا انقضت) مدة الكراء ولا يجرب الأرض على بقائه مسجدا ان اراده الباني (و) يجوز الاستئجار (على طرح

ميتة) أو عذرة وان لزم عليه التلطيخ بالنجاسة للضرورة (و) تجوز الاجارة (على القصاص) من جان عمدا وعدوانا سواء كان القصاص بقطع أو قتل وأجرته على من يقتص له ولا يستأجر في ذلك الا من يرى انه يأتي بالامر على وجهه ولا يبعث في القتل ولا يجاوز الحد في الجرح (و) تجوز الاجارة على (الادب) لرقيق أو ولد أو زوج أو غيرهم ويصدق الزوج ان زوجته فعلت موجب الادب (و) تجوز اجارة (عبد) أو أمة لخدمة ونحوها (خمسة عشر عاما) ويجوز أيضا كراء أرض ثلاثين سنة وأربعين بغير نقد الا أن تكون مأمونة الشرب فيجوز مع النقد ويجوز مثل ذلك في الدور اذا كانت جديدة مأمونة البناء وان كانت قديمة فدون ذلك قدر ما يرى انه يؤمن سلامتها في الغالب واختلاف في كراء الحيوان باختلاف العادة في أعارها فالبعال أو سمها أجلانها أطولها أعمارها والخيول دون ذلك والابل فوق ذلك والملايس في الاجل مثل ذلك فيفتقر الاجل في الحري والكتان والصوف والقديم والجديد يضرب من الاجل اكل واحد بقدره (و) تجوز الاجارة على خياطة (يوم) مثلا (أو) على (خياطة ثوب مثلا) رجوع لليوم لادخال الاسبوع والشهر والعام وللخياطة لادخال سائر الصنائع (وهل تفسد الاجارة ان جمعها) أي التحدد بالزمن والعمل في عقد واحد كخياطة ثوب في يوم (و) الحال انه (تساوى) الزمن والعمل بان كان اليوم سبع خياطة ثوب لا أنثر على أحد المشهورين عند ابن عبد السلام (أو) لا تفسد الاجارة مع تساويهما وهو أحد المشهورين عند ابن عبد السلام أيضا (أو تفسد) الاجارة بجمعهما فسادا (مطلقا) عن التقييد بضيق الزمن عن العمل أو مساواته لشهره ابن رشد في الجواب (خلاف) ولم يتعرض المصنف للضيق لوضوح فساده وعلمه بالاولى من المساوى فقوله تساوى باقي مفهوما تفصيل فالضيق تفسد فيه بالاولى والواسع تصح فيه على هذا القول وقوله أو مطلق أي تفسد سواء كان مساويا أو واسعا قال آلا جهوري والمناسب لاصطلاح (١٨٧) المصنف تردد بدل خلاف (و) جاز

بيع دار (واستثناء البائع منفعتها عاما (لتقبض) أي يقبضها المشتري (بعد عام) لانها من التغير لا أكثر من عام (أو) بيع (أرض) واستثناء منفعتها (ل) تقبض بعد (عشر) من السنين لعدم تغيرها فيها غالبا (و) جاز (استرضاع) لرضيع بأجرة معلومة للضرورة اليه ولو كان الرضيع محرم الاكل كحمار

مَيْتَةً وَالْقَصَاصَ وَالْأَدَبَ وَعَبْدٌ خَمْسَةَ عَشَرَ عَامًا وَيَوْمٌ أَوْ خِيَاطَةٌ ثَوْبٍ مِثْلًا وَهَلْ تَفْسُدُ أَنْ جَمَعْتُمَا تَسَاوَيًا أَوْ مُطْلَقًا خِلَافٌ وَيَبِيعُ دَارٌ لَتَقْبِضَ بَعْدَ عَامٍ وَأَرْضٌ لِعَشْرِ سِنِينَ وَاسْتِضَاعٌ وَالْعُرْفُ فِي كَغَسَلِ خَرْقَةٍ وَلِزَوَّجِهَا نَسْخُهُ أَنْ لَمْ يَأْذَنْ كَأَهْلِ الطِّفْلِ إِذَا حَمَلَتْ وَمَوْتَ أَحَدَى الظُّفْرَيْنِ وَمَوْتَ أَبِيهِ وَلَمْ تَقْبِضْ أَجْرَهُ إِلَّا أَنْ يَتَطَوَّعَ بِهَا مُتَطَوِّعٌ وَكَظُهُورٍ مُسْتَأْجَرٍ أَوْ جَرِّ بَاكِلِهِ أَكُولًا وَمَنْعُ زَوْجٍ رَضِيَ مِنْ وَطْءٍ وَلَوْ لَمْ يَضُرَّ وَسَفَرٍ كَأَنْ تُرَضَّعَ مَعَهُ وَلَا يَسْتَتِمِعُ حَضَانَةً كَعَكْسِهِ وَيَبِيعُ سِلْعَةً عَلَى أَنْ يَتَجَرَّ

فتركى حجارة لارضاعه للضرورة (و) ان لم يشترط غسل خرقه على الظفر ولا على أهل الطفل (و) العرف بين الناس يعمل به (في كغسل خرقه) وفيما يحتاج اليه الطفل من المؤونة من تحميمه وتكحيله وطيبه (و) ان أجرت ذات زوج نفسها لارضاع طفل (و) لزوجه فسسخه) أي الايجار والزماهر بالطفل لاهله (ان لم ياذن) الزوج لها في ايجارها للارضاع لتضره باستعمالها عنه بالرضيع وتغير حالها ان كانت خدمة الرضيع عليها بشرط أو عرف فان كان أذن لها فيه فليس له فسسخه وشبهه في استحقيق الفسخ فقال (كأهل الطفل) فلهم فسسخ الاجارة (اذا حملت) الظفر لان لبنها يضر الطفل (و) ك(موت أبيه) أي الرضيع (ولم تقبض) ظفره (أجرة) لمدة مستقبلية ينتهي بها ارضاعه السنتين ولم يترك الاب مالا ولا مال للرضيع فللظفر فسسخ الاجارة في كل حال (الا أن يتطوع) بها (بتطوع) فليس لها فسسخها (و) كظهور مستأجر) بفتح الجيم على خدمة أو عمل صنعة أو رعي ماشية أو حراسة (أو) جربأكله) وحده أو مع دراهم حال كونه (أكولا) أي كثير الاكل جدا فلمستأجره فسسخ اجارته الا أن يرضى الاجير بطعام ووسط فليس للمستأجر فسسخها (ومنع زوج) لظفر (رضي) باجارتها للارضاع (من وطء) لزوجته ان كان يضر الرضيع بل (ولو لم يضر) الوطء الرضيع (و) منع زوج رضى من (سفر بها) أي الظفر من بلد أهل الرضيع والحق التفصيل فان كانت أجرت نفسها للارضاع باذنه فليس له ذلك وان كان بغير اذنه فله ذلك وتفسخ الاجارة (كان ترضع) الظفر (معه) أي الرضيع رضيعا (غيره) فتتمنع منه ولو كان فيها كفاية لهم لانهم ملوكوا جميع لبنها وسواء اشترط عليها عدم ارضاع غيره أم لا وان شرطت ارضاع غيره فلا تمنع منه (ولا يستتبع) الاسترضاع (حضانة) أي حفظا وخدمة للرضيع وشبهه في عدم الاستتباع فقال (كعكسه) أي لا يستتبع الحضانة الارضاع فلا يلزم الظفر حضانة ولا الحضانة ارضاع (و) جاز (يبيعه) أي المالك الرشيد (سلة) بمائة مثلا (على) شرط (أن يتجر)

المشتري للبائع (بشئها سنة) مثلاً والزيم للبائع وحده إذ غايته أنه يبيع السلعة بالمائة مثلاً وأتجار المشتري بها سنة واجارة للمشتري على التجار بالمائة مثلاً سنة ببعض السلعة وجميعها جائز لا تنافي أحكامهما (ان شرط) في حال العقد (الخلف) للثمن كله أو بعضه ان تلف ليستمر التجار به سنة ويخف الغرر فان لم يشترط الخلف فلا يجوز فان شرطه فضاء الثمن فللبائع أن يخلقه حتى تتم السنة فان أبي قيل الاجير اذهب بسلام (ك) اجارة على رعي (غنم لم تعين) الغنم في حال العد على رعيها فتجوز وان لم يشترط خلف ما يضيع منها أو يموت (والا) أي وان عذبت فتجوز أن شرط الخلف والافلاوان هذكت (فله الخلف) لها (على أجره) أي مستأجره فان أبي لزمه جميع الاجرة (كراكب) أي مريد ركوباً كثرى دابة مضمونة غير معينة ليركبها الموضع كذا فله لثمن قبله أو في المسافة فعلى ربهما خلفها (و) جاز ايحاب (حافق) أي جاني (نهر ك) من أراد أن (يبني) عليها جدارين ويرفعهما ليبني عليهما (بيتاً) يجري نهر ك من تحته (و) جاز كراء (مسيل) أي موضع سيالان (مصب) أي مصبوب (مرحاض) أي موضع الرحض أي الطرح للفضلة ليجري فيه الى الخلاء أو البحر مثلاً (لا) يجوز كراء المطر الذي يسيل من (ميزاب) آلة تجعل بطرف سطح يسيل منها ماء المطر المجتمع عليها (الا) أي لكن يجوز كراء مسيل مصب ميزاب (لنزل ك) حال كون المسيل (في أرضه) أي المكري (و) جاز (كراء رحي) حب تدور (ماء بطعام أو غيره) فان انقطع الماء فهو عذر تفسخ الاجارة به وان رجع الماء في بقية المدة لزمه باقيةا (و) جازت الاجارة (على تعليم قرآن مشاهرة) أي كل شهر باجرة معلومة أو كل سنة أو كل جمعة أو كل يوم (أو على الحذاق) بكسره الحاء المهملة واعجام الذال أي الحفظ لكل ١٨٨ القرآن أو بعض منه معلوم كسورة يس وروى ابن وهب لا بأس أن يشترط مع اجر

بشئها سنة أن شرط الخلف كغنم لم تعين وإلا فله الخلف على أجره كراكب وحافق نهر ك ليبني بيتاً وطريق في دار ومسيل مصب مرحاض لا ميزاب الا لنزل ك في أرضه وكراء رحي ماء بطعام أو غيره وعلى تعليم قرآن مشاهرة أو على الحذاق وأخذها وان لم تشترط واجارة ماعون كصفحة وقدر وعلى حفر بئر اجارة وجمالة ويكره حلى كاجار مستأجر دابة أو ثوب لثله وتعليم فقه وفرائض كبيع كتبه وقراءة بلحن وكراء دُفٍّ ومعزف لعرس وكراء عبدة لكافر وبناء مسجد للكراء وسكنى فوقه بمنفعة تتقوم قدر

شياً معلوماً كل فطر أو اضحى (وأخذها) أي الاجارة المفهومة من السياق العلم ان اشترط بل (وان لم يشترط) ان رشد لا بأس بما يأخذ العلم على تعليم القرآن وان يشترط (و) جاز (اجارة ماعون كصفحة وقدر) ومنخل وغبال وفأس (و) جاز العقد (علي حفر بئر) خال كونها (اجارة) بتعين مقدار الحفر

وصفته وان انهدم في أثناء فله بحساب ما عمله و بعد الفراغ فله جميع الاجرة (و) حال كونه (جعاة) بعدم التعيين ولا شيء له الا بتمام الحفر (ويكره) أن يؤجر (حلى) لانه ليس من أخلاق الناس واستثقله الامام مالك رضي الله تعالى عنه مرة وخففه مرة وشبهه في الكراهة فقال (كايجار) شخص (مستأجر دابة) ليركبها لموضع معين (أو ثوب) ليلبسه زمناً معيناً ثم أكرى تلك الدابة أو الثوب (ل) راكب أو لابس (مثله) في الخفة أو الثقل والامانة وأولى لا تنقل منه (و) تكره اجارة (على تعليم فقه) وهو العلم المبين فيه حكم فعل المكلف بالطلب أو النهي أو الاباحة (و) تعليم (فرائض) وهو العلم المبين فيه ما يتعلق بالتركات وشبهه في الكراهة فقال (كبيع كتبه) أي المذكور من الفقه والفرائض (و) تكره الاجارة على تعليم قراءة (قرآن) بلحن أي تطريب وهو تقطيع الصوت بالانعام على حده المعروف في الموسيقى موضع الكراهة ما لم يخرج عن كونه قرآناً كالغناء فيحرم اذا (و) كره (كراء دف) آلة الطبل المشهورة المغشاة بجلد من جهة واحدة كالغربال (و) كراء معزف بكسر الميم وسكون العين المهملة الجوهري المعازف الملاحية (اعرس) بضم العين وسكون الراء أي فرح نكاح (و) كره كراء (عبد) مسلم (كافر) فبما يجوز للمسلم عمله كبناء وخياطة لافيا لا يجوز كعمل خمر ورعي خنزير (و) يكره (بناء مسجد للكراء) لمن يصلي فيه عياض لانه ليس من مكارم الاخلاق (و) تكره (سكنى) الرجل (فوقه) أي المسجد باهله وقال البساطي مطلقاً باهله أو وحده (و) تصح الاجارة (بمنفعة تتقوم) أي لها قيمة فلا تصح الاجارة بمنفعة تافهة حقيرة جد القيمة لها كالا يقاد من نار ابن شاس من اركان الاجارة المنفعة ومن شروطها كونها متقومة فلا تقوم منفعتها فلا تصح اجارته الخطاب اختلف في فروع بناء على ان المنفعة فيها متقومة أم لا منها اجاره مصحف للقراءة فيه واجارة شجر للتجفيف عليه (قدر

على تسليمها) أى المنفعة قال القرأى احتراز من إيجار أخرس للكلام وأعمى للبصار وأرض لأماء للزراعة أو غمرها للماء وندر
انكشافه عنها ولكن مذهب المدونة جوازها فى الأخيرة أن لم ينقد (بلا استيفاء عين قصدا) ابن عرفة شرط المنفعة إمكان استيفائها
دون ذهاب عين (و) (لا خطر) أى منع من استيفائها فلا تجوز الاجارة على ممنوع شرعا كقتل أو قطع أو ضرب عدوانا (و) بلا
(تعين) أى طلب المنفعة من كل مكلف بعينه ولو غير فرض كغيبية وضحي وصوم عاشوراء وحج تطوع وعمرة وتجهيز ميت متعين
والتقاط لقطة خيف عليها الخيانة فلا تصح الاجارة على شئ منها لتعينه على الاجير (ولو) كان (مصحفا) (بفتح) الاجارة على القراءة
فيه كما تجوز الاجارة على كتابته (وارضا غمر) أى أكثر (مأوها) الجارى عليها (وندر) أى قل جدا (انكشافه) أى زوال
الماء عن الارض فيصبح كراؤها والماء الكثير عامرها واماه لا تنكشف اصلا ولا يصح كراؤها لعدم القدرة على تسليمها ابن الحاجب
لا تجوز اجارة الارض للزراعة ومأوها عامرها وانكشافه نادر ابن عرفة ظاهر المدونة والموازاة جوازها وانما منعه الغير ونص المدونة
من اكرى ارضه الغرقه بكذا ان تنكشف مأوها والا فلا كراء بينهم ما هو يخاف ان لا ينكشف عنها جاز وان لم ينقد ولا يجوز النقذ
الان يوقن بانكشافه (وشجرا) أكرى (لجفيف) أى تشيف ثياب تنشر (عليها) فيجوز (على الاحسن) عند ابن عبد
السلام من قولين ذكرهما ابن الحاجب بقوله فى اجارة الشجر لتجفيف الثياب قولان (لا) يجوز كراء شجر لا خذ ثمره أو شاة
(ل) أخذ (لبنها) او نتائجها اوصوفها لان فيه الاستيفاء عين قصدا (واغتر ما فى الارض) أو الدار المكشاة من ثمرة (ما لم يزد) ما فيها
(على الثلث) معتبرا (بالقويم) لكراء الارض بلا ثمرة ويسقط من قيمتها مؤنة سقيها وخدمتها ونسبة كل منهما لمجموعهما ففى
المدونة لابن القاسم رحمه الله تعالى من اكثر دارا وارضا فيها (١٨٩) سدره أو كان فى الارض نبذ من نخل أو

شجرة ولا ثمرة فيها حينئذ أو فيها
ثمرة لم تزه ففى المكوى الا ان كان
اشترط المكوى ثمرة ذلك فان
كان تبعا مثل الثلث قافل فذلك
جائز ومعرفة ذلك ان يقوم كراء
الارض أو الدار بغير شرط الثمرة
فان قيل عشرة قيل ما قيمة الثمرة
فما عرف مما تعلم كل عام بعد طرح
قيمة المؤنة والعمل فيعمل الوسط من

عَلَى تَسْلِيمِهَا بِلَا اسْتِيفَاءٍ عَيْنٍ قَصْدًا وَلَا حَظْرٍ وَلَعَيْنٍ وَلَوْ مُصْحَفًا وَأَرْضًا
غُمِرَ مَأْوَاهَا وَنَدَرَ انْكَشَافُهُ وَشَجَرًا لِتَجْفِيفِ عَلَيْهَا عَلَى الْاَحْسَنِ لَا لِأَخْذِ
ثَمَرَتِهِ أَوْ شَاةٍ لَبَنِهَا وَاغْتَرَفَ مَا فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ يَزِدْ عَلَى الثُّلُثِ بِالتَّقْوِيمِ وَلَا تَعْلِيمِ
غِنَاءٍ أَوْ دُخُولِ حَائِضٍ لِمَسْجِدٍ أَوْ دَارٍ لِنَتَّخِذَ كَنِيسَةً كَبَيْعِهَا لَكَ وَتُصَدَّقَ
بِالْكَرَاءِ وَبِفَضْلَةِ الثَّمَنِ عَلَى الْأَرْضِ زَجَجَ وَلَا مَتَعَيْنٍ كَرَكَعَتِي الْفَجْرِ بِخِلَافِ
الْكِفَايَةِ وَعَيْنٍ مُتَعَلِّمٌ وَوَضِيعٌ وَدَارٌ وَحَانُوتٌ وَبِنَاءٌ عَلَى جِدَارٍ

ذلك فان قيل خمسة أو أقل جاز (و) لا تجوز الاجارة على (تعليم غناء) أى التغنى والتطريب بالا هوية المعروفة فى علم الموسيقى وهذا من
مفهوم بلا حظر الا بنى فى شرح مسلم لا خلاف فى حرمة أجر المغنية والنائحة ولا فى حرمة ما يأخذه الكاهن (و) لا تجوز الاجارة على
(دخول حائض لمسجد) لتكنسه لحرمة دخولها فيه (أو) كراء (دار) أو ارض (لتنخذ كنيسة) أو بيعة أو بيت نار أو لبيع فيها
الخمر أو الخنزير أو لاجتماع المفسدين (أو بيعها) أى الدار أو الارض (لذلك) أى اتخاذها كنيسة أو نحوها (وان) نزل (تصدق
بالكرء) كراه ان اكرى (وبفضلة) أى زيادة (الثلث) الذى يبعث به على الثمن الذى تباع به ببيعاً جائزاً (على الارجح) عند
ابن يونس من الخلاف (ولا) تجوز الاجارة على عمل شئ (متعين) أى مطلوب من عين الاجير ولو على سبيل التنب (كركعتي
الفجر) وركة الوتر اذا تصح فيه النيا بة فيؤدى الى كل أموال الناس بالباطل وهذا فيما لا يقبل النيا بة كالصلاة والصوم وما غيرها
من المندوبات كقراءة القرآن والاذكار فتجوز الاجارة عليه (بخلاف) العمل المطلوب على سبيل (الكفاية) من البعض عن
غيره كتغسيل الميت وتكفينه ودفنه فتجوز الاجارة عليه الا الصلاة فلا تجوز الاجارة عليها لتعنيها بصورتها اعبادة الله تعالى (وعين)
وجو باشر طافى صحة الاجارة على التعليم لقراءة أو صنعة شخص (متعلم) تخفيفاً للفرار لاختلاف التعليم صعباً وشهولة وتوسطاً بينهما
باختلاف حال المتعلم بالحذق والبلادة والتوسط بينهما (وعين) فى الاجارة على الارض شخص (رضيع) لا اختلاف ارضاءه بالقلّة
والكثرة باختلاف قلّة ارضاءه وكثرتة (وعين) دارو حانوت وحمام وفندق ونحوها فى كرائها لا اختلاف الاغراض فيها باختلافها
بالسعة والعلو والسفل والنور والظلمة والموضوع وقربها من المسجد والشارع وبعدها عنهما والتوسط والتطرف وغيرها (و) عين أى
وصف (بناء) اريد نشأؤه (على جدار) مكشور للبناء عليه لا اختلاف الاغراض فيه لرغبة رب الجدار فى خفته والمكشور فى متاقته

مفهوم على جدارانه ان اكرت ارضاً للنساء عليها فلا يشترط وصفه لعدم اختلاف الاغراض فيه لعدم تضرر الارض بالثقل (و) عين
 محمل بفتح الميم الاولى وكسر الثانية ما يركب فيه لا اختلاف الاغراض فيه بسعته وضيقة وكبره وصغره وخفته وثقله (ان لم يوصف)
 ما ذكر من المتعلم وما عطف عليه فان وصف وصفا شافيا أغنى عن تعيينه ولا يتأتى في البناء على الجدار الا الوصف لعدمه حال العقد (و)
 عين (دابة) اكثر ثبوت للركوب (عليها) لا اختلاف الاغراض فيها بسرعة سيرها وبطئها وسهولة انقيادها وصعوبتها (وان ضمنت)
 الدابة في ذمة مكرها فلا يشترط تعيينها بشخصها (ف) يتعين (جنس) لها من ابل أو خيل أو بغل أو حمار لا اختلاف الاغراض فيها
 (و) يتعين (نوع) أي صنف لها من عراب أو نحت أو بردون ومغربية أو شامية لا اختلاف الاغراض بذلك (و) يتعين (ذكورة)
 أو أنوثة لا اختلاف الاغراض بهما (و ليس لراع) استؤجر على رعي ماشية (رعي) ماشية (أخرى) معها (ان لم يقو) على رعي
 الاخرى مع الاولى بحيث لا يأتي بما يلزمه في رعي الاولى (الابشارك) له في الرعي بحيث يقوى على ما يلزمه في رعيها مع الثانية
 (أو ثقل) الماشية الاولى بحيث يقدر على رعي غيرها معها من غير اخلال بشيء مما يلزمه في رعيها فيجوز اذ رعي غيرها معها (والا) أي
 وان اشترط عليه في اجارته لرعي الاولى ان لا يرعي غيرها معها فالف ورعي غيرها معها (فأجره) لرعي غيرها مستحق (لمستأخره) على
 رعي الاولى (ك) أجير (أجبر) استؤجر (لخدمة) فأجر نفسه لغير مستأجره فاجره الثاني مستحق لاستأجره الاول (ولم يلزمه) أي الراعي
 (رعي الولد) الذي ولدته الماشية التي استؤجر على رعيها (الا لعرف) بينهم رعيه الولد فيلزمه (وعمل به) أي العرف (في الخيط) الذي
 يخاط به الثوب المستأجر في كونه على رب (١٩٠) الثوب او الخياط (ونقش الرحي) المكشاة للطعن في كونه على مكرها أو مكترها

وَحَمْلٌ إِنْ لَمْ تُوصَفْ وَدَابَّةٌ لِرُكُوبٍ وَإِنْ ضُمِّنَتْ جَنْسٌ وَنَوْعٌ وَذُكُورَةٌ
 وَلَيْسَ لِرَاعٍ رَعَى أُخْرَى إِنْ لَمْ يَقْوَا لِابِّشَارِكٍ أَوْ ثَقُلَ وَلَمْ يَشْتَرِطْ
 خِلَافَهُ وَإِلَّا فَأَجَرُهُ لِمُسْتَأْجَرِهِ كَأَجِيرِ لُحْدَمَةٍ أَجَرَ نَفْسَهُ وَلَا يَلْزَمُهُ
 رَعَى الْوَلَدِ إِلَّا لِعُرْفٍ وَعُمِلَ بِهِ فِي الْخِيْطِ وَنَقَشِ الرَّحَى وَآلَةٌ بِنَاءٍ وَإِلَّا فَعَلَى
 رَبِّهِ عَكْسُ إِكَافٍ وَشِبْهَةٍ وَفِي السَّيْرِ وَالْمَنَازِلِ وَالْمَعَالِيْقِ وَالزَّامِلَةِ وَوِطَائِهِ
 بِحَمْلٍ وَبَدَلِ الطَّعَامِ الْحَمُولِ وَتَوْفِيرِهِ كَنَزْعِ الطَّيْلِسَانِ قَائِلَةً وَهُوَ أَمِيرٌ
 فَلَا ضَمَانَ وَلَوْ شَرِطَ اثْبَاتُهُ إِنْ لَمْ يَأْتِ بِسِمَةِ الْمَيْتِ أَوْ عَثَرَ بِدُهْنٍ أَوْ طَعَامٍ
 أَوْ بَآئِنَةٍ فَانْكَسَرَتْ وَلَمْ يَتَعَدَّ أَوْ انْقَطَعَ الْحَبْلُ

(و) في (آلة بناء) في كونها
 على رب البيت أو العامل (الا)
 أي وان لم يكن عرف (فعلي ربه)
 أي المصنوع من ثوب ورعي وبيت
 وذلك (عكس) أي خلاف حكم
 (اكاف) بكسر الهمزة أي رحل
 (وشبهه) كبرذعة وسرج فهو
 عند عدم العرف على المكترى
 (و) عمل بالعرف (في) أحوال
 (السير) من كونه نهارا أو ليلا
 وكونه سرعيا أو بطيئا أو بينهما
 (و) في أحوال (المنازل أي مواضع

الأنزول للقبولة والمبيت بها ومقدار الإقامة بها (و) في أحوال (المعاليق) أي الادوات التي تعلق على الدابة للسمن والزيت ولم
 والعسل أو الماء نحوها (و) في أحوال (الزاملة) أي الخروج ونحوه مما يجمع فيه المسافرين ما يحتاج اليه في كونه على المكري أو المكترى وكونه
 كبيرا أو صغيرا أو متوسطا (و) في أحوال (وطائيه) بكسر الواو أي فرش الراكب (بمحل) أو على حوية أو قتب وكذا غطاءه في المدونة
 ان اكرتى محملا للمكة ولم يذكر وطاءه أو زاملة ولم يذكر ما يحمل فيها من اراطال جاز وحمله على فعل الناس فيهما (و) في (بدل الطعام
 المحمول) مع الراكب اذا نقص باكل أو بيع أو فني في المدونة ان نقصت زاملة الحاج أو نفدت وأراد اتمامها وأباه الجمال حملا على عرف
 الناس وان لم يكن لهم عرف فعليه حمل الوزن الاول (و) في (توفيره) أي الطعام المحمول بعدم الاكل منه قال سنحون من اكرتى دابة
 على حمل فيه خمسمائة رطل فاصابها بمطر في الطريق فزاد وزنه قامتنع الجمال من حمل الزيادة وقال المكترى هو المتاع بعينه فلا يلزم الجمال
 حمل الزيادة وشبه في العمل فقال (كنزاع) أي خلع (الطيلسان) أي الشال الذي يجعل على الرأس لا تقاء البرد (قائلة) أي وسط
 النهار وشدة الحر وأولى ليلا قال ابن شاس ان استأجر ثوبا للبسه نزعته في الاوقات التي اعتيد نزعها فيها كليل وقائلة (وهو) أي المستولي
 على شيء اجارة أو كراء (أمين) على ما استولى عليه (فلا ضمان) عليه ما تلف أو ضاع غير تعدولا تقر بضمه ان لم يشترط ضمانه بل (ولو شرط
 اثباته) أي الضمان على المستولي على شيء باجارة أو كراء (ان لم يات) المستولي (بسمة) أي علامة الحيوان (الميت) أي الذي يدعى موته
 فشرطه لغور ولا ضمان عليه اذ لم يات بها (أو عثر) الجمال على رأسه أو ظهره أو دابته (بدهن) سمن أو زيت (أو) (طعام) مستأجر
 على حملة فتلف فلا يضمنه (أو) (عثر) بآئنة فأنكسرت (و) الحال انه (لم يتعد) في سيره ولا في سوق دابته (أو انقطع الحبل) المر بوطيه

الحمل أو الحمل به على ظهره (و) الحال انه لم يغر بفعل فان غر بفعل كرم بط بحمل رث ومشى بزلق وتشديد في سوق دابة فتلف فيضمن وشبه في عدم الضمان فقال: (كحارس) فلا يضمن ماسرق (ولو) كان حاميا فلا يضمن ماسرق من ثياب الداخلين ولو أخذ أجرة ونكر حارسا ليشمل الكرم او نخل أو دور أو زرع أو ماشية الا ان يتعدى أو يفرط أو يظهر خيانتة (و) (لا ضمان على) (أجير لصانع) كخياط وحياك وصباغ وقصار في المدونة يضمن القصار ما أفسده أجيره ولا شيء على الاجير الا ان يتعدى أو يفرط (و) (لا ضمان على) (سمسار) أي دلال طواف في الاسواق بالسلع أو ينادى عليها للمزايدة ان (ظهر خيره على الاظهر) عند ابن رشد من الخلاف فان لم يظهر خيره فيضمنه اتفاقا ابن عرفة وهذا واضح ان لم ينصب نفسه لذلك وان نصب نفسه فلا ظهرا نه كالصانع (و) (لا ضمان على) (نوتي) أي خادم سفينة (غرقت سفينته بفعل سائغ) له واولى بغير فعل كهيجان ربح مع عجزه عن صرفها لما ترجى سلامتها معه (لا) ينبغي الضمان عن الراعي (ان خالف مرعي شرط) ان لا ترعي فيه مكانا أو زمانا كلاترعي في مكان كذا خوف وحوشه أو لصوصه أو ضرر عشبته أو لا ترعي أيام الحريف أو لاترعها نية بصرف قبل ارتفاع الندي عن النبات (أو غر) أي خاطر (بفعل) كرم بط بحمل رث ومشى في زلق فتلف الشيء بسبب تغريره فيضمنه (فقيمتة) أي الشيء المتعدى عليه بارعائه في غير محل الاذن أو الانزاء عليه بلا اذن او الغرور فيه بفعل معتبرة (يوم التلف) تلزم الاجير للمستأجر وله أجرته اليه أي يوم التلف وانما أعاد هذا مع انه قدمه في مفهوم قوله ولم يغر بفعل ما لعدم اعتبار المفهوم لكونه مفهوم غير شرطاً ولا يرتب عليه فقيمتة يوم التلف (أو صانع) فعلية الضمان (في مصنوعه) الذي تتعلق صنعته به كثوب يخطه وعين يصنعها ونحاس يصنعه اناء وحب يطحنه وزيتون يصصره (و) (لا ضمان عليه في) (غيره) أي مصنوعه ان لم يحتاج له عمله بل (ولو) كان غير المصنوع (محتاجا له عمل) الصانع كخاوية (١٩١) للزيت وقفة للديق ابن رشد الاصل في

الصانع انه لا ضمان عليهم وانهم مؤتمنون لانهم أجراء وقد أسقط النبي صلى الله عليه وسلم الضمان عن الاجراء وخصص العلماء من ذلك الصانع وضمنوه نظرا واجتهادا لضرورة الناس لغلبة فقر الصانع ورقة دياتهم واضطرار الناس الى صنعتهم فتضمنهم من المصالح العامة الغلبة التي تجب مراعاتها

وَلَمْ يَغْرِ بِفَعْلٍ كَحَارِسٍ وَلَوْ حَمَامِيًّا وَأَجِيرٍ لِصَانِعٍ كَسِمْسَارٍ إِنْ ظَهَرَ خَيْرُهُ عَلَى الْأَظْهَرِ وَنُوتِي غَرَقَتْ سَفِينَتُهُ بِفَعْلٍ سَائِغٍ لِأَنْ خَالَفَ مَرْعَى شُرْطًا وَأَنْزَى بِلَا أَذْنٍ أَوْ غَرَّ بِفَعْلٍ فِقِيمَتُهُ يَوْمَ التَّلَفِ أَوْ صَانِعٍ فِي مَصْنُوعِهِ لَا غَيْرِهِ وَلَوْ تَحْتًا جَا لَهُ عَمَلٌ وَإِنْ بَيَّنَّتْ أَوْ بَلَا أَجْرًا أَنْ نَصَبَ نَفْسَهُ وَغَابَ عَلَيْهِ أَفَقُ فِقِيمَتِهِ يَوْمَ دَفْعِهِ وَلَوْ شُرْطٌ نَفِيَهُ أَوْ دَعَا لَا خُذْهُ إِلَّا أَنْ تَوْمَ يَدْنَهُ فَتَسْقُطَ الْأَجْرَةُ وَالْأَنْ يُخْضِرَهُ بِشُرْطِهِ وَصَدَّقَ أَنْ ادَّعَى خَوْفَ مَوْتٍ فَنَحَرَ

(وان) عمل (بيت أو) عمل (بلا أجر) وشرط ضمان الصانع مصنوعه (ان نصب) أي أقام (نفسه) للصنعة لعموم الناس فان كان يصنع لشخص مخصوص فلا يضمن (و) (ان) غاب (الصانع) (عليها) أي الذات المصنوعة فان عملها بحضره ربحها ولازمته فلا يضمن قال ابن رشد يضمن الصانع كل ما ياتي على أيديهم من خرق أو كسر أو قطع اذا عمله في حانوته وان كان صاحبه قاعدا معه الاتفاقية تغير من الاعمال مثل ثقب اللؤلؤ ونقش القصوص وتقويم السيوف واحتراق الخبز عند القران أو الثوب في قدر الصباغ وما أشبه ذلك فانه لا ضمان عليهم فيما اتى على أيديهم فيه الا ان يعلم انه يتعدى فيها أو أخذها على غير وجه ما أخذها فيضمن حينئذ ومثل ذلك البيطار يطرح الدابة فيتموت منه والخاتن يخنن الصبي فيموت من خننه والطبيب يسقي المريض فيموت من سقيه أو يكو به فيموت من كيه أو يقطع منه شيئا فيموت من قطعه والحجام يقطع ضره فيموت من قلعه فلا يضمن واحد من هؤلاء في ماله ولا عاقلته في جميع هذا لان ما فيه التفريق كان صاحبه هو الذي عرضه أصاب به وهذا اذا لم يخطئ في مثله فان خطأ مثل سقي الطبيب المريض مالا يوافق مرضه أو نزل به الخاتن أو القاطع فيمتحنا في القطع فان كان من اهل المعرفة ولم يغر من نفسه فذلك خطأ على العاقلة الا ان يكون اقل من الثلث وفي ماله وان كان لا يحسن او غر من نفسه فيعاقب واذا ضمن الصانع (فيه) يضمن المصنوع (فقيمتة) معتبرة (يوم دفعه) للصانع خاليا عن الصنعة (و) يضمن الصانع مصنوعه بالشرط المتقدم (ولو شرط) الصانع (نفيه) أي الضمان (أو دعا) الصانع ربه (لا خذنه) أي المصنوع فلم يأخذ وضاع فيضمنه الصانع في كل حال (الا ان تقوم) أي تشهد (بينة) بلفه بلا تفریط ولا تعديه (ف) لا يضمنه (و) (تسقط الاجرة) التي استؤجر بها من مستأجره (والا ان يحضره) ربه (مصنوعا) (بشرطه) أي بالصنعة التي شرطها عليه وكان قد دفع له الاجرة ثم تركه عنده فادعى ضياعه فلا يضمنه لانه خرج عن حكم الاستصناع الى حكم الايداع (وصدق) الراعي (ان ادعى خوف موت) على بعير أو شاة مثلا (فنحرو) أو ذبح ما خاف موته وكذا بهر به وقال له تعديت وانما صدق لكونه امينا

(او) ادعى (سرقة منحوره) او مذبوحه الذى خاف موته وقال ربه بل بعته مثلاً فيصدق الراعي لا نه أمين (او) ادعى الصباغ صبيغ ثوب (صبيغ) أي مصبوغ به كزعفران أمر به (فتوزع) أي نازعه رب الثوب بأن قال له لم أمرك بهذا بل بوسر فيصدق الصباغ (وفسخت) الاجارة (ب) سبب (تلف ما تستوفى منه) المنفعة كموت حيوان معين وانهدام عقار معين (لا) تنفسخ الاجارة بتلف ما تستوفى المنفعة (به) كالراكب والساكن (الا) تلف (صبي تعلم) القراءة أو صنعة (و) صبي (رضع) أي رضاع (وفرس نزو) وفرس (روض) أي تأديب فتتنفسخ الاجارة به (و) فسخت اجارة على (سن لقلع فسكنت) أي برئت وذهب ألمها قبل قلعها وشبهه في الانفساخ فقال (ك) اجارة على قصاص من جان على نفس أو طرف فتفسخ (هغو) مستحق (القصاص) عن الجاني (و) فسخت الكراء لدار معينة شهراً أو سنة مثلاً (ب) سبب (غصب الدار) غاصب لا تناله الاحكام الشرعية (و) (ب) غصب منفعتها) كذلك (و) فسخت كراء الحوانيت (ب) سبب (أمر السلطان باغلاق الحوانيت) لعدم امكان مخالفة أمره (و) فسخت اجارة الظئر بسبب ظهور (حمل ظئر) بأن كانت وقت العقد غير ظاهرة ثم ظهر (أو) محصول (مرض) للظئر (لا) تقدر معه على رضاع) فتتنفسخ اجارته عليه (و) فسخت الاجارة بسبب (مرض عبد) مستأجر لخدمة أو صنعة لا يقدر معه على فعل ما استؤجر عليه (و) بسبب (هربه) أي هروب العبد (ل) بلد بعبد (ك) بلد (العبد) أي الكافر المحارب للمسلمين فتتنفسخ اجارته الا أن يرجع في بقيته) أي زمن اجارته فيلزمه (١٩٣) بقية عمله توفية للعقد ويسقط من أجرتة حصّة أيام مرضه أو هروبه بخلاف

أوسرقة منحوره أو قلّع ضرر نس أو صبيغاً فتوزع وفسخت بتلف ما تستوفى منه لا به الا صبي تعلم ورضع وفرس نزو وروض وسن لقلع فسكنت كغفو القصاص وغصب الدار وغصب منفعتها وأمر السلطان باغلاق الحوانيت وحمل ظئر أو مرض لا تقدر معه على رضاع ومرض عبد وهربه لكعدو الا أن يرجع في بقيته بخلاف مرض دابة يسفر ثم تصبح وخير إن تبين أنه سارق وبرشد صغير عقد عليه أو على سلمه ولي الا لظن عدم بلوغه وبقي كالشهر كسفيه ثلاث سنين وبموت مستحق وقف آخر ومات قبل تقضيها على الاصح لا يباقرار المالك أو خلف رب دابة في غير معين أو حج وان فات مقصده أو

حدوث (مرض دابة مكررة) (في سفر) منعها مما اكترت له من ركوب أو حمل (ثم تصح) في بقية المدة فلا ترجع للعمل الذي اكترت له بعد الفسخ (وخير) المستأجر في فسخ اجارته وعدمه (ان تبين انه) أي الاجير لخدمة أو عمل أو دعى (سارق) أي شأنه السرقة لانه عيب مضر (و) ان واجرولى صغيراً أو سلمة مدة فرشده فيها خير الرشيد في فسخ اجارته وعدمه (ب) سبب (رشد صغير عقد) الاجارة (عليه) أي

الصغير نفسه (أو) عقدها (على سلمه) أي الصغير وفاعل عقد (ولي) أي أب أو وصي له في كل حال (الا) فسق لظن الولي (عدم بلوغه) أي الصغير في مدة الاجارة فتختلف ظنه برشده (و) قد (بقى) منها يسير (كالشهر) فيلزمه اتمامها فان بقي منها كثير فلا يلزمه اتمامها وهذا في العقد على نفس الصغير واما في العقد على سلمه فيلزمه اتمامها ولو بقي منها كثير وشبهه في اللزوم فقال (ك) عقد (ولي) (سفيه) أي بالغ لا يحسن حفظ ماله على منافع ربه او رقيقه او دابته (ثلاث سنين) فرشدها فيلزمه البقاء على حكم الكراء والاجارة الى اتمامها لفعل وليه ما جازله (و) فسخت (ب) سبب (موت) شخص (مستحق وقفها آجر) المستحق الوقف سنين (ومات قبل تقضيها) أي انقضاء المدة التي آجر الوقف فيها فتتنفسخ الاجارة لا نقطاع حقّه من الوقف بمجرد موته وانتقال حقّه لمن يليه على حسب ترتيب الواقف (على الاصح) من الخلاف (لا) تنفسخ الاجارة والكراء (باقرار المالك) المؤجر أو المكري بان ما آجره أو اكراره لغيره وباعه له أو وهبه له قبل ايجاره أو اكرائه تعدياً منه على ماله لانه لا يملكها بالكدب في اقراره تحيلاً على فسخ الاجارة أو الكراء باللام بمجرد عقده (أو) أي ولا ينفسخ الكراء ب (خلف رب دابة) اكثرها منه شخص ليركبها (في) زمن (غير معين) وواعده على اتيانه له بها في غد أو خلف الوعد واتاه بها بعد غد يوم أو يومين أو ثلاثة فلا ينفسخ الكراء (و) في غير (حج) ان لم يفت مقصده المكترى بل (وان فات مقصده) ابن القاسم ان اكترى على الحج فلم يأت الكرى حتى فات الابان فات المكترى يخير فان شاء بقي لقابل بخلاف الايام المعينة اذا فاتت لا بد من الفسخ فهذا مفهوم قول المصنف في غير معين (أو) أي ولا تنفسخ

الاجارة بظهور (فسق مستأجر) الدارءة فلا وينهى عن فسقه فان انتهى عنه أقر فيها (و) الا (أجر الحاشم) الدارءة مثلاً لغيره بعد اخراجه منها (أن لم يكف) عن فسقه (أو) اى ولا تنفسخ الاجارة (بعتق عبد) دؤجر أو أمة مؤجرة فلا تنفسخ اجارته (وبقي حكمه على) حكم (لرق) في شهادته وقصاصه حتى تتم مدة اجارته (واجارته) أي الرقيق الذى اشتق وهو مؤجر بعد عتقه في بقية مدة الاجارة (لسيده أو اراد) سيده باعتاقه وهو مؤجر (انه حر بعد) تمام مدته (بها) أى الاجارة فان اراد انه حر مجرد الصيغة أو لم يرد شيئاً منهما فاجرته له والله سبحانه وتعالى أعلم (فصل ١٠) في بيان احكام كراء الدواب والرابع (وكرء الدابة كذلك) أى كاجار عاقل من رقيق وحر في توقف الصحة والجواز على شروط البيع المتقدمة (وجاز) كراء الدابة (على) شرط (ان عليك) يامكترى (علفها) أى ما تاكله الدابة المستكتره وهو الكراء وحده أو مع تقدم معلوم أو عرض أو طعام (أو) على ان عليك (طعام ربه) أى الدابة الذى ياكله في السفر وهو الكراء وحده أو مع شئ مما تقدم (أو) على ان (عليه) أى رب الدابة (طعامك) يامكترى الذى تاكله في سفره ان أكثر يتما بغير طعام وفي هذا الجماع اكراء وبيع في صفقة واحدة وهو جائز لان بعض ما تعطيه لربها في ركوبها وبعضه في طعامك (أو) كراؤها (ليركبها) أى المكترى (في) فضاء (حوائجها) شهر احيث شاء وان كانت تقل مرة وتكثر اخرى للضرورة اذ لا يقدر على تعيين ما يحتاجه (أو) أي ويجوز كراؤها (ليطحن بها) أى الدابة (شهر)اً معينا فيجوز وان لم يذ كر قدر ما يطحن بها كل يوم (أو) اى ويجوز كراؤها (ليحمل) المكترى (١٩٣) (على دوابه) أى المكترى (مائة) من

ارداب القمح أو قناطير القطن فيجوز ان سمي لكل دابة ما تحمله من المائة بل (وان لم يسم) المكترى قدر (مالكل) من الدواب من المائة ويحمل على كل دابة ما تطيق حمله (و) جاز كراء دابة (على حمل آدمي) غير معين من مصر للمدينة المنورة على ساكنها افضل الصلاة والسلام (لم يره) صاحب الدابة ليسارة الغرر بتقارب الاجسام غالباً (لم يلزمه) أى رب الدابة الا دمي (الفادح) بالفاء

فَسَقِ مُسْتَأْجِرٌ وَأَجَرَ الْحَاكِمُ أَنْ لَمْ يَكْفُفْ أَوْ بَعِثَ عَبْدٌ وَحُكِّمَ عَلَى الرَّقِّ وَأُجْرَتُهُ لِسَيِّدِهِ إِنْ أَرَادَ أَنَّهُ حُرٌّ بَعْدَهَا

(فصل ١١) وكرء الدابة كذلك وجاز على أن عليك علفها وطعام ربه أو علفها وطعامك أو ليركبها في حوائجها أو ليطحن بها شهراً أو ليجمل على دوابه مائة وان لم يسم مالكل وعلى حمل آدمي لم يره ولم يلزمه الفادح بخلاف ولد ولدته وبينهما واستثناء ركوبها الثلاث لا جمعة وكره المتوسط وكرء دابة شرآ ان لم ينقد والرضا بغير المعينة الها لكفة ان لم ينقد أو نقد واضطر وفعل المستأجر عليه ودونه وحمل برؤيته أو كيله أو وزنه أو عدده

(٢٥ — جواهر الاكليل — ثاني) أى الخارج على المعتاد في عظم جسمه وثقله عياض العاد من الرجال والاحمال الثقيل جد الذى تهلك الدابة تحته بخلاف ولد ولدته) المرأة في سفرها فيلزم الحمل وحمله وان لم يشترط ذلك (وجازيها) أى الدابة (واستثناء) أى اشترط بائعها (ركوبها الثلاث) من الايام واولى اليومين واليوم لحدوث جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اشترمنه جملاً في رجوعهم الى المدينة وجعل له ركوبه اليها ثم أعطاه لثمنها لثمن وقيدته الامام مالك رضي الله تعالى عنه بقرب المسافة (لا) يجوز بيعها واستثناء ركوبها (جمعة وكره المتوسط) بين الثلاث (والجمعة) (و) يجوز (كرء دابة) معينة على ان يتأخر الشروع في ركوبها (شهر) ان لم ينقد أى يدفع المكترى الكراء للمكترى وبه قال ابن القاسم ومنعه غيره (و) ان أكثرى دابة معينة ليركبها من مصر الى مكة فلا وهلكت في اثنتائها جاز (الرضا) دابة معينة أو مضمونة يركبها باقي المسافة (غير) الدابة (المعينة الها لكفة ان لم ينقد) المكترى الكراء للمكترى فن كان نقده فلا يجوز الرضا بغير المعينة لا نفساخ الكراء بهلاك المعينة ووجوب الرجوع بحصة الباقي وهو دين في ذمة المكترى فان رضى بغيرها فقد فسخ ديناً في دين (أو) كان (نقد) الكراء للمكترى (و) قد اضطر) المكترى للرضا بغير المعينة لعدم وجود دابة يكتريها أو يشتريها روه في مفازة يحشى الهلاك فيها فيجوز رضاه بغير المعينة وارلزمه فسخ دين في دين للضرورة (وفعل) المستأجر الفعل (السناجر) بفتح الجيم (على) فعل (به) وهذا معلوم و ذكره توصلاً لا بعدد وسأوية (ودونه) بلاولى ولا يجوز له ان يفعل فلا ضرر منه (و) جاز كراء دابة (لحمل برؤيته) أى المحمول من غير بيان جنسه اكتفاء برويته (أو) به (سكيله) أى المحمول كالدب (أو) به (وزنه) كقطار (أو) عدده (كائة

ان لم تتفاوت) المكمل بالخفة والنقل أو الموزون بالثقل واليبوسة أو المعبود بالثقل والصغر في جوار استئجار الدابة للحمل ويعرف
الحمول بالرؤية ان حضرة غاب فبذكر السكيل أو الوزن أو العدد فيما لا كثير تفاوت بين أحاده (و) من ا كثر دابة ثم تقايلا
جازت (الاقالة) من الكراء ان كانت (قبل النقد) للكراء سواء كانت بالكرء أو باز يد منه وسواء كانت الزيادة دنا نيرا ودرام
أو عرضا بشرط تعجيلها فان اجلت الزيادة منعت الاقالة لانه فسخ دين في دين (و) يجوز الاقالة منه (بعد) أى النقد (ان لم يغب)
المكوى (عليه) أى الكراء (والا) أى وان كان غاب عليه (فلا) يجوز الاقالة لانهما على السلف بزيادة (الا أن) تكون
الزيادة (من المكوى فقط) أى دون المكوى فتجوز (ان) كانا (اقتصا) أى شرط المفاصة ليسلما من ابتداء الدين بالدين (أو)
تقايلا بزيادة من المكوى أو المكوى (بعد سير كثير) لانه تهمة السلف بزيادة (و) يجوز اشتراط حمل (هدية) الحاج
(ا) مكة (ان عرف) قدرها (و) يجوز للمكوى اشتراط (عقبة) أى ركوب (الاجير) الميل السادس على الدابة مع
المكوى أو بدله ويمشيه المكوى قال ابن يونس لا نه امر معروف وهورأس ستة أميال ومعناه انه يركب الميل السادس (لا) يجوز
اكتراء جماعة مشاة دابة لحمل أزوادهم بشرط (حمل من مرض) منهم لانه غرر وجهالة وقد يظهر صحيح المرض لرغبته في الركوب
فيؤدي للتنازع (ولا) يجوز اكتراء دابة معينة من مصر الى مكة مثلاً (اشتراط ان ماتت) دابة (معينة) أو عجزت (أناه)
المكوى (بغيرها) أى المعينة لها لئلا يركبها في بقية المسافة ان كان نقد الكراء ولو تطو عالا نه بصير فسخ دين في دين وان نفذ
جاز وشبه في المنع فقال (ك) ا كتر (داواب) (١٩٤) مملوكة (لرجال) لكل رجل دابة لحمل جمال مختلفة من غير تعيين مال لكل

ان لم تتفاوت واقالة قبل النقد وبعده ان لم يغب عليه والا فلا من المكوى
فقط ان اقتصا أو بعد سير كثير واشتراط هدية مكة ان عرف وعقبة الاجير
لا يحمل من مرض ولا اشتراط ان ماتت معينة أناه بغيرها كدواب لرجال
أو لا مكنة أو لم يكن العرف تقدم معين وان نقداً وبدناً نير عينت الا
بشرط الخاف أو ليحمل عليها ماشاء أو لمكان شاء أو ليشيع رجلاً أو
يمثل كراء الناس أو ان وصات في كذا فكذا أو لينتقل لبلد وان ساوت
الا باذن كاردافه خلفك

دابة فلا يجوز للحمل بما تحمله
كل دابة وتأديته للتنازع (أو)
كراء دواب في صفقة (لا مكنة
مختلفة) من غير تعيين مال لكل دابة
منها فلا يجوز لو كانت لما لك واحد
لاختلاف أغراض المكارين
لان المكوى يرغب في ركوب
القوية للمكان البعيد والمكوى
يرغب في عكسه بقاء لقوة القوية
ففيه مخاطرة وتنازع (أو) كراء
دابة بشيء معين من عرض

أو

أو حيوان أو طعام (و) (لم يكن العرف) في بلد

الكراء (نقد) أى تمجىل كراء (معين) ولم يشترط تعجيله أيضاً فلا يجوز (وان نقد) أى عجل الكراء المعين فان عرف تعجيله
أو بشرط جاز (أو) كراء دابة مثلاً (بدناً نير) أو دراهم (عينت) وهي غائبة عن مجلس الكراء بأن كانت موقوفة للمكوى على
يد قاض أو ودعة عند أمين فلا يجوز (الا بشرط الخاف) على المكوى ان تلف قبل قبضها فان كانت حاضرة عرف تعجيلها أو بشرط
جاز والافلاوان عجلت (أو) ا كثر دابة (ليحمل) المكوى (عليها) أى المتاع الذى (شاء) المكوى حمله عليها فلا يجوز
للغزو والجمالة لان الحمولات تختلف بالثقل والخفة واليبوسة والامونة (أو) ليركبها (ا) أى (مكان شاء) فلا يجوز لاختلاف
الطرق بالسهولة والصعوبة والطول والقصر والامن والخوف (أو) ا كترها ليشيع المكوى عليها (رجلاً) مسافراً أى سير معه
بعض المسافة تأنيساً له وتدرجاً على السفر وجبر الخاطره وتودعه من غير ذكر نهاية التشيع فلا يجوز له حمل بها (أو) ا كتر
دابة من مصر الى مكة مثلاً (يمثل كراء الناس) الذى يظهر في المستقبل فلا يجوز له حمل الكراء حمله (أو) كراء قال فيه
(ان وصات) من مصر الى مكة (في كذا) من الايام كئلايين (و) الا كتر (بكذا) درهما عشرة وان وصات في أكثر من
ذلك في خمسة دراهم مثلاً فلا يجوز له حمل بقدر الاجرة والفرر حال العقد (أو) أى ولا يجوز ان ينتقل أى يعدل المكوى
(بلد) آخر غير الذى ا كترها اليه (وان ساوت) انى انتقل اليها ا كثر لها في قدر المسافة وسهولتها أو صعبتها (الا بانه) أى
المكوى لا اختلاف الطريق بصدقه اهلهم وعداوتهم فيحمل ان اهل الطريق الاولى أصدقاء للمكوى فلا يخشى على دابته منهم وأهل
الطريق الثانية أعدوه فيخشى على دابته منهم وشبه في المنع فقال (كاردافه) أى رب الدابة التى ا كتر يتها منه رديفاً (خلفك)

يامكثري فلا يجوز له (أو حمل) عليهما (معك) متاعا له أو غيره فلا يجوز له لأنك ملكته جميع منفعتها إلى نهاية سفره (و) أن أردف شخصها خلقك أو حمل عليها متاعا معك (أو الكراء) للرديف أو المحمول معك حق (لك) يامكثري (أن لم تحمل زنة) معلومة فإن أكثرت منه حمل زنه معلومة فكرأ الزائد لربها وله الزيادة أن لم تضر الزيادة المكثري فإن أضرته به بأن كان يصلي في يومه بدونها وبها لا يصل إلا في يومين منع منها (كالسفينه) في جميع ما تقدم من قوله وكراء الدابة كذلك (و) من أكثرى دابة لركوبه عليها من مضر لمكة مثلاً ثم أكرأها لغيره فعطبت أو ضاعت (ضمن) المكثري الأول قيمتها (أن أكرأها) (لغير أمين) أو لا تقل منه فإن أكرأها لأمين مثله أو أخف منه فلا يضمنها (أو عطبت) الدابة المكثرة (ب) سبب (زيادة) المكثري على (مسافة) مشترطة أن كانت الزيادة لها بال بأن كانت نحو ميل فيضمن قيمتها يوم بلوغها إلى نهاية المسافة المشتركة أو كراء الزيادة الخمار للمكثري (أو عطبت بسبب زيادة) (حمل) على الحمل المشترك أنه أن (تعطبت ب) سبب زيادة مثلاً (ه) فيضمن قيمتها يوم الزيادة أو كراء الزيادة مع الكراء الأصلي الخمار لربها (و) (الا) أي وإن لم يكن مازاده شأنه أن تعطبت به سواء سلمت أو عطبت (فالكرأ) للحمل الزائد معين لربها مع الكراء الأول (كان) زاد ما تعطبت بمثله (لم تعطبت) فلربها كراء الزائد فقط مع الكراء الأول واستثنى من قوله والا فالكرأ فقال (الا أن يحبسها) أي يؤخر الدابة عن ربها مكثرياً من (كثيراً) كشر (فله) أي ربها (كرأ الزائد) الذي حبسها فيه مع الكراء الأصلي (أو قيمتها) يوم التعدي (و) أن أكثرى دابة فوجدتها عضوها أو جموها أو عشاها أو بهادر فاحش (لك) يامكثري (فسخ) كراءه بغير أفرس أو بغل أو حمار (عضوض) أي شأنه عضو من قرب منه وإن لم يكن منه (أو جموح) أي لا ينقاد (١٩٥) لا يعسر (أو أعشى) أي لا يبصر ليلاً (أو) كان (دبره) أي جرحه الذي

أَوْ حَمَلَ مَعَكَ وَالْكِرَاءَ لَكَ أَنْ لَمْ تَحْمِلْ زَنَةً كَالسَّفِينَةِ وَضَمِنَ أَنْ أَكْثَرَى لَغَيْرِ
أَمِينٍ أَوْ عَطَبَتْ بِزِيَادَةِ مَسَافَةٍ أَوْ حَمَلَ تَعَطَّبَ بِهِ وَالْأَوَّلُ الْكِرَاءُ كَانَ لَمْ تَعَطَّبَ
الْآنَ يَحْبِسُهَا كَثِيرًا أَفَلَهُ كِرَاءُ الزَّائِدِ أَوْ قِيمَتُهَا وَلَكِ فَسَخُ عَضُوضٍ أَوْ جُمُوحٍ
أَوْ أَعَشَى أَوْ دَبْرُهُ فَاحِشًا كَانَ يَطْلَحُنْ لَكَ كُلِّ يَوْمٍ أَرْدَ بَيْنَ يَدَيْهِمْ فَوُجِدَ
لَا يَطْلَحُنْ إِلَّا أَرْدَبًا وَإِنْ زَادَ أَوْ نَقَصَ مَا يُشَبِّهُ الْكَيْلَ فَلَا لَكَ وَلَا عَلَيْهِ
(فصل ٦) جاز كراء حمام ودار غائبة كبيعها أو نصفها أو نصف عبده وشهراً
على أن تسكن يوماً ما لم أن ملك البقية وعدم بيان الإبتداء وحمل من حين
العقد ومشاهرة ولم يلزم لهما إلا بنقد

(أو نقص) ما (أي قدر) (بشبه الكيل) أي جرت العادة بزيادته فيه تارة ونقصه عنه مرة أخرى (فلا شيء) (لك) يامكثري في الزيادة (ولا شيء) (عليك) في النقص والله أعلم (فصل ٧) في أحكام كراء الحمام والدار والارض والعيون اختلاف المتكاريين (جاز كراء حمام) وقول العتيبة والله ما دخوله بصواب لا يخاف قول المدونة لا بأس بكراء الحمامات لأنها إنما بقي في العتيبة صواب دخوله ساكتاً عن عقد كرائه (و) جاز كراء (دار غائبة) وبيع وحانوت وأرض وظاهره ولو كانت الغربة بعيدة كما كثرت دار عصر وهو بمكة حال كون كراء الحمام والدار الغائبة (كبيعها) أي الحمام والدار ونحوها وفي بعض النسخ كبيعها في اشتراط رؤية سابقة لا يتغير بعدها أو وصف ولو من المكثري أو شرط خيار المكثري بالرؤية (أو) كراء (نصفها) أي الدار مثلاً (أو) كراء (نصف عبد) أو دابة يكون للمستأجر يوماً والذي له النصف الآخر يوماً كالبيع (و) جاز كراء الدار (شهر) على شرط (أن تسكن) المكثري (يوماً) منه (لزم) كراء الشهر كله (أن ملك) المكثري (البقية) من الشهر بسكنائها أو أسكنها غيره بكراء أو جازاً فإن شرط أنه أن يسكنها يوماً مثلاً من الشهر وخرج منها لزمه كراء الشهر كله ولا يملك البقية بل تعود المنفعة للمكثري فلا يجوز (و) جاز لمن أكثرى داراً مثلاً شهراً أو سنة (عدم بيان) (الا ابتداء) لوقت سكنائها (وحمل) على أن ابتداءها (من حين العقد) فلم يحمل على ذلك فسد العقد لان الكراء لا يجوز على سنة غير معينة (و) جاز كراء الدار ونحوها مياومة و (مشاهرة) ومساكنات بأن يكريها كل يوم أو كل شهر أو كل سنة بكذا وصح (و) لم يلزم العقد فيما ذكر (لها) أي المتعاقدين سواء سكن بعض الشهر أو السنة أولاً (الا) إذا كانت المشاهرة معجوبة (بنقد) أي

بجعل كراء من المكترى للمكري (ق) يلزم (قدره) أى المنقود من كراء شهر أو سنة أو أكثر فان كان قال كل يوم أو شهر أو عام بدرهم وعجل عشرة دراهم لزم عشرة أيام أو أشهر أو سنين وشبهه في الزوم فقال (ك) كراء (وجيبة) بفتح الواو مدة معينة مصورة (بشهر كذا) أى بسمية الشهر أو السنة كراء من كذا كذا سنة سبعة وثمانين (أو هذا الشهر) أو هذه السنة (أو) بقوله أكرها (شهر) أو سنتين (أو) بقوله أكرها (أى كذا) أى كتمام سنة سبعة وثمانين فهذا كله وجيبة لازمة إلا أن يشترط الخروج لمن شاء والظاهر من جعل المصنف شهر من ألفاظ الوجبة كافي في المقدمات وسيقول وفي سنة بكذا تأويلان أن هذا على أحد التأويلين وكان وجهه أنه إذا حمل على الابتداء من حين العقد يصير بمنزلة قوله هذا الشهر (وفي) كون أكرها (سنة) أو شهرًا بكذا عشرة دراهم وجيبة لأنه لا كان الابتداء من حين العقد فكانه قال هذه السنة أو هذا الشهر أو غير وجيبة لعدم تعيين المدة لصدق سنة بأى شهر (أو شهر) (أو) وذهب أبو محمد إلى أن قوله أكرى منك سنة لا يقتضى تعيين وله الخروج ولرببه أخرجه متى شاء مثل قوله كل سنة وإن ما وقع في الكتاب أى المدونة من هذا النامعنا سنة معينة (و) جاز كراء (أرض مطر عشرا) من السنين (أن لم ينقد) المكترى الكراء أى لم يشترط النقذ ولو نقذا لافعل فإن شرط النقذ فلا يجوز (ولو) شرط النقذ (سنة) واحدة من العشر (ال) الأرض (المامونة) الرى (ك) أرض (النيل) أى نهر مصر المنخفضة (و) الأرض (المعينة) أى التى تسقى بعين جارية أو بشر (فيجوز) شرط النقذ فيها (ويجب) النقذ أى يقضى به لمكترى الأرض على مكترىها (فى مأمونة النيل إذا رويت) لأنها لا تحتاج لسقى آخر (١٩٦) (و) جاز كراء (قدر) أى مقدار محدود (من أرضك) بامكترى كفدان

(أن عين) بسمية أو إشارة أو علامة (أو) لمعين (و) تساوت) أرضك في الجودة أو الرداءة وفي الأغراض المرادة منها (و) جاز كراء أرض (على) شرط (أن يجرها) المكترى حرثا (ثلاثا) ثم يبذرها (أو) على شرط (أن يزرعها) أى يجعل المكترى فيها زبلا لتقويتها (أن عرف) نوع الزبل وقدره (و) جاز كراء (أرض سنين لذى شجر) مغروس

فَقَدَرَهُ كَوَجِبَةٍ شَهْرٍ كَذَا أَوْ هَذَا الشَّهْرُ أَوْ شَهْرًا أَوْ إِلَى كَذَا فِي سَنَةٍ بِكَذَا تَأْوِيلَانِ وَأَرْضٍ مَطَرٍ عَشْرًا أَوْ لَمْ يَنْقُذْ وَأَنْ سَنَةً إِلَّا الْمَأْمُونَةَ كَالنَّيْلِ وَالْمَعِينَةَ فَيَجُوزُ وَيَجِبُ فِي مَأْمُونَةِ النَّيْلِ إِذَا رَوَيْتَ وَقَدَرْتَ مِنْ أَرْضِكَ أَنْ تُعَيِّنَ أَوْ تَسَاوَتْ وَعَلَى أَنْ يَجْرُهَا تَأْوِيلَانِ أَوْ يُزَبَّلَهَا أَنْ عُرِفَ وَأَرْضٍ سِنِينَ لَذَى شَجَرٍ بِهَا سِنِينَ مُسْتَقْبَلَةً وَأَنْ لِيُغَيِّرَكَ لِأَزْرَعِ وَشَرَطُ كَنْسٍ مِنْ حَاضٍ أَوْ مَرْمَةٍ أَوْ تَطْيِينٍ مِنْ كَرَاءٍ وَجَبَ لَا إِنْ لَمْ يَجِبْ أَوْ مِنْ عِنْدِ الْمُكْتَرَى أَوْ حَمِيمٍ أَهْلٍ ذَى الْحِمَامِ

أو

(بها) أى الأرض فيجوز كراؤها (سنين مستقبلية) نلى

السنين الأولى (وان) كان الشجر الذى بها (لغيرك) بأن الذى أكثرها من الناس سنين وغرس بها شجر أو انقضت مدته فيجوز غيره أكثرها سنين مستقبلية فإن أكثرها منك المكترى الأول بقى شجره إلى تمام المدة الثانية والافلك الزامه بقلع شجره وتسوية الأرض (لا) يجوز أكثرها أرضا بها (زرع) أخضر لغيرك عقب انقضاء مدة أكثرها زراعه أذ ليس لمكترى الأرض الزامه بقلعه بل يلزمه بقاءه إلى تنهيه طبيعه وله كراء ما زاد على المدة الأولى (و) جاز اشتراط (كس من حاض) على المكترى دارا لأنه معروف وهذا فيما يكون بعد عقد الكراء أو ما كان يوم العقد في المراحض فهو على المكترى شرط عليه (أو) شرط (مرمة) عند الاحتياج إليه (و) جاز اشتراط (تطيين) لدار على المكترى حال كون الترميم (من كراء وجب) على المكترى تسليمه للمكترى بشرط وعرف وفي المدونة للإمام رضى الله تعالى عنه من أكثرى دارا أو حماما على أن ما احتاج إليه من مرمة مرما المكترى فإن شرط أن ذلك من الكراء جاز ولو شرط أن ماء جزعته الكراء أنفقها الساكن من عنده فلا يجوز ولا يجوز أن يشترط عليه من يسير مرمة إلا أن يكون ذلك من كرائها قال ابن غازى المارمة فقال في المدونة ومن أكثرى دارا أو حماما على أن ما احتاج إليه من مرمة مرما المكترى فإن اشتراط أن ذلك من الكراء جاز وأما التطيين فلم يصرح في المدونة بشرط كونه من الكراء الذى وجب وإنما قال ومن أكثرى دارا على أن عليه تطيين البيوت جاز إذا سمي تطيينها في السنة مرة أو مرتين أو في كل سنتين مرة لأنه معلوم أنه (لا) يجوز اشتراط المرمة على المكترى (أن لم يجب) الكراء على المكترى لا نقاء عرف وشرط تعجيله لتهمة سلف وكراء ولا نه غرر (أو) شرط أن الترميم من عند المكترى فلا يجوز للجهة في الكراء (أو) أكرى الحمام على شرط (حميم أهل ذى الحمام) أى

اغتسلهم فيه بما ناله على المكثري (أو) على شرط (نورهم) أي ما يطل به الجسد لازالة الشعر فلا يجوز اشتراطه على المكثري مطلقا عن التقيد بعدم علم عددهم (أو) أكثر من ارض لبناء أو غرس و (لم يعين) ما يفعل في الارض من (بناء أو غرس و) الحال (بعضه) أي البناء أو الغرس (أضر) بالارض من بعض (و) الحال (لا عرف) جاريلدهما بينهما خاص أو غرس خاص فلا يجوز للغرس (و) لا يجوز (كراء و كيل) دارا أو ارضا (بمحاباة) أي بأقل مما سواه له الموكل (أو) كراءه (بعرض) على ما وكل على كراءه بنقد فلا يجوز ولو فوض له في التوكيل لانه لا يجوز له التصرف الا بالمصلحة لموكله (أو) كراء (ارض مدة) معلومة كعشر سنين (لغرس فاذا انقضت) مدة الكراء (فهو) أي المغروس ملك (لرب الارض) كله (أو نصفه) مثلا فلا يجوز للجهل بالكراء (و) من اكثري ارضا يزرعها سنة انقضت (السنة في) الارض التي سقيها (بالمطر) أو النيل (بالحصاد) لزرعها سواء صادف تمامها بالشهور أو نقص عنه أو زاد عليه فليس للمكثري ارض قلعه ولا اجرة ما زاد على تمامها بالشهور وتنقض السنة (في) ارض (السقي) بعين أو غرب لوساية تمامها (بالشهور) الاثني عشر (فان تمت) السنة بالشهور (وله) أي المكثري فيها (زرع اخضر) ليس للمكثري قلعه ولا اخذه ويلزمه بقاءه الى حصده وله (كراء مثل) الوقت (الزائد) على سنة الشهور (و) ان اكثري شخص ارضا وزرعها وحصد زرعها (انتش) أي سقط فيها (المكثري حب فنبت) الحب في الارض عاما (قابلا) (١٩٧) أي بعد عام الاكثر (فهو) الرب الارض لا عراض المكثري عنه وشبهه في

الكون الرب الارض فقال (كن) أي صاحب ارض (جره) أي البذر (السيلى الى) ارضه (٤) فنبت فيها فهو الرب الارض التي انجر اليها (ولزم الكراء) مكثري الارض لزرعها (بالتسكن) منه (وأنفسد) زرعها فيها (لجائحة) غير ارضية كبد وجليلد وطير وجراد ويرج (او غرق بعد) ابان أي وقت (الحرق) المعتاد بحيث لا تزرع اذا انكشف عنها الماء فان غرق في ابان الحرق أو قبله واستمرت كذلك حتى فات ابانه سقط كراؤها لعدم تمكن المكثري من زرعها ولو انكشف

أَوْ نَوْرَتِهِمْ مُطْلَقًا أَوْ لَمْ يُعَيَّنْ بِنَاءٌ وَغَرَسٌ وَبَعْضُهُ أَضْرَ وَلَا عُرْفَ وَكَرَاءَ وَكَيْلَ بِمُحَابَاةٍ أَوْ عَرْضٍ أَوْ أَرْضٍ مُدَّةَ لَغْرَسٍ فَإِذَا انْقَضَتْ فَهُوَ لِرَبِّ الْأَرْضِ أَوْ نِصْفُهُ وَالسَّنَةُ فِي الْمَطَرِ بِالْحَصَادِ وَفِي السَّقْيِ بِالشُّهُورِ فَإِنْ تَمَّتْ وَلَهُ ذَرْعٌ أَخْضَرَ فَكَرَاءٌ مِثْلُ الزَّائِدِ وَإِذَا انْتَشَرَ الْمَكْثَرِيُّ حَبٌّ فَنَبَتَ قَابِلًا فَهُوَ لِرَبِّ الْأَرْضِ كَمَنْ جَرَهُ السَّيْلُ إِلَيْهِ وَلَزِمَ الْكَرَاءُ بِالتَّسْكُنِ وَإِنْ فَسَدَ جَائِحَةٌ أَوْ غَرِقَ بَعْدَ وَقْتِ الْحَرْثِ أَوْ عُدْمِهِ بَذْرًا أَوْ سَجْنَهُ أَوْ انْهَدَمَتْ شُرَفَاتُ الْبَيْتِ أَوْ سَكَنَ أَجْنَبِيٌّ بَعْضُهُ لَا أَنْ تَقْصَ مِنْ قِيَمَةِ الْكَرَاءِ وَإِنْ قَلَّ أَوْ انْهَدَمَ بَيْتٌ فِيهَا أَوْ سَكَنَهُ مُكْرِيهٌ أَوْ لَمْ يَأْتِ بِسَلْمٍ لِلْأَعْلَى أَوْ عَطَشَ بَعْضُ الْأَرْضِ أَوْ غَرِقَ فَبِحَصْنَتِهِ وَخَيْرٌ فِي مُضِرٍّ كَهَاطِلٍ فَإِنْ بَقِيَ فَالْكَرَاءُ كَعَطَشِ أَرْضٍ صُلِحَ

الماء في ابان يدرك فيه الحرق لزمه الكراء وان لم يحرق (أو) لم يزرع (أو) أي فقد المكثري (بذرا) اي يذر بها وانما لزمه الكراء لتمكنه من اكرائها لغيره (أو) (لرسجنه) أي حبس المكثري فيلزمه الكراء لتمكنه من اكرائها (وأنهدمت شرفات البيت) التي تجعل فوق حائطه لئلا يبينه فيلزم مكثريه جميع كرائه لان انه داهما لا ينقص شيئا من منافعه (أو سكن اجنبي بعضه) فيلزم المكثري جميع كرائه وله الرجوع على الاجنبي باجرة ما كنهه وحل لزوم جميع الكراء المكثري في انه داهم الشرفات ان لم ينقص انه داهم شيئا من الكراء (لا) يلزم المكثري جميع الكراء (ان نقص) شيء بانهدامها (من قيمة الكراء) فيحيط من الكراء بقدره ان كثرت (وأن قل) ولا خيار للمكثري في الخروج (أو انه داهم بيت منها) اي الدار المكثرة فيلزم المكثري سكنها ويحيط عنه ما ناب البيت المنهدم من الكراء (أو سكنه) أي البيت منها (مكريه) فكذلك (أو لم يات) مكريه (يسلم للأعلى) منها أي الدار الذي لا يه صل اليه الا بسلم فكذلك (أو عطش بعض الارض) فكذلك (أو غرق) قبضها (قبضته) أي السالم من الكراء باقيمة لا بالمساحة كما في المدونة فان عطش أو غرق جلها أو كلها فلا شيء عليه من الكراء (وخير) بين السكني والخروج (في) حدوث أمر (مضر) وأن كان يسيرا (كهطل) أي تابع المطر من سقف البيت (فان بقي) المكثري ساكنا في البيت الى انتهاء المدة (فالكرء) جميعه لازم له لزوال ضرره بتخيره وشبهه في لزوم جميع الكراء فقال (كهطش ارض صالح) عليها من اهلها الكفار وزرعوها فمطشت

فيلزمهم جميع المصالح به عليها لانه ليس مكره محققا (وهل) يلزمهم جميعه لزوما (مطلقا) عن التقييد لعدم تعيين قدر من المال المصالح به للارض (أو) يلزمهم جميعه في كل حال (إلا ان يصالحوا) الامام (على الارض) بقدر من المال معلوم فلا يلزمهم اذا عطشت في الجواب (تأويلان) وذلك (عكس) اى خلاف حكم (تأويلان) لكثرة دودها) أى الارض (أو) كثرة (فأرها) (أو) (عطش) فيسقط كراؤها عن المكترى لعدم تمكنه من المنفعة التي اكترها وسواء تلف جميعه (أو) اكثره و (بقى القليل) منه قال الشيخ هلاك الزرع ان كان لقحط المطر او تعذر ماء البئر أو لكثرة دودها أو لفساد الأرض أو لدودها أو لفساد كراء الأرض كان هلاكه في الابان أو بعده وان هلك لطير أو جراد أو جليد أو برد أو جيش أو لان الزريعة لم تنبت لزم الكراء هلاك في الابان أو بعده (و) ان حدث خلل في العقار المكترى قبل تمام مدته (لم يجز آجر) أى مكر (على اصلاح) ما انهدم من العقار الذي اكراه (مطلقا) عن تقييده بعدم اضراره بالمكترى وحدوثه بعد العقد واما مكان السكنى معه ونحو المكترى بين السكنى بجميع الكراء والخروج على التفصيل المتقدم عن ابن رشد هذا مذهب ابن القاسم في المدونة وقال غيره يجزى المكري على اصلاح ما انهدم قال ابن عبد السلام وعليه العمل في زماننا (بخلاف ساكن) في بيت غيره بكراء (اصلاح له) رب البيت ما انهدم منه فتلزمه السكنى (بقية المدة) ان اصلاح له (قبل خروجه) من البيت فان اصلاح له بعده فلا يلزمه سكناها بقيتها لانفساخ عقد الكراء بخروجه قبل الاصلاح (وان اكترى) أى المكترى (حانوتا) محلا معدا لى لبيع السلع وتنازعا في كيفية (١٩٨) جلوسهما فيه لبيع السلع (فاد كل) من المكترى ان يجلس بسله (مقدمه)

وهل مطلقا أو الا أن يصالحوا على الأرض تأويلان عكس تأويل الزرع لكثرة دودها أو فأرها أو عطش أو بقي القليل ولم يجز آجر على اصلاح مطلقا بخلاف ساكن اصلاح له بقية المدة قبل خروجه وإن اكترى حانوتا فأراد كل مقدمه قسم أن أمكن والا اكترى عليهما وان غارت عين مكرى سنين بعد زرعته نفقت حصته سنة فقط وان تزوج ذات بيت وإن بكراء فلا كراء الا أن تبين والاول للاجبر انه وصل كتابا أو انه استصنع وقال ودية أو خولف في الصفة وفي الأجرة ان أشبه وحاز لا كبناء ولا في رده فله بل وان بلا بينة وإن ادعاه

ليظهر سله لمن يريد شراءها (قسم) نصفين ليجلس كل واحد منهما بسله في نصف (ان امكن) قسمه لا تساعه (والا اكري) لغيرها جبرا (عليهما) لازالة تنازعهما (وان) اكريت موضعا من الارض لزعه وله عين يسقي منها و (غارت عين) مكان (مكرى سنين) ثلاثا أو أكثر أو انهدمت بثره موكان ذلك (بعد زرع) أى المكرى وقبل انتهائه واستغناء عن السقي وأبى مكره

من اصلاح عينه او بثره (نفقت حصته سنته) من السنين (فقط) اى لا اكتر منها اى ينفق المكترى في اصلاح العين وقال أو البئر ما يخص سنته واحدة من كراء السنين لا حياه زرعته وتمكنه من زراعة الارض في بقية السنين (وان تزوج) رجل امرأة ذات بيت (ساكنة) فيدان كان لها ملك بل (وان) كان لها (بكراء) وسكن معها فيه مدة (فلا كراء) لها عليه لجران العرف بعدم اخذها الكراء منه في كل حال (الا ان تبين) الزوجة لزوجها ان عليه اجرة المسكن فتلزمه حينئذ (و) ان استؤجر شخص على اصلاح كتاب من بلد الى بلد آخر فغاب مدة يمكنه فيها الذهاب والاياب وادعى انه وصله وكذب به مستأجره (فلا لقول للاجبر) انه وصل كتابا استؤجر على اصلاحه لانه ائتمنه فعليه دفع كرائه له (و) القول للاجبر (انه استصنع) فيما بيده مما له فيه صنعه كشوب بيد خياط وغزل بيد نساج (وقال) ربه (ودية) عندك (أو) أى والقول للصانع ان اتفقا على استصناعه و (خولف) للاجبر (في الصنعة) فالقول قوله ان أشبه الصنعة برب المصنوع كصبغه ثوبا اخضر لشرى فمدعى أمره به وخالفه الشرى فائلا أمر تك بصبغه اسود وكذا طمته ثوبا واسع الاكام لفقته فقال الفقيه أمرتك بتضييقه (أو) اتفقا على استصناعه وصنعته وخولف في قدر (الاجرة) بان قال الاجير عشرة وقال رب المصنوع خمسة فالقول قول الاجير ان أشبه العادة بين مثله ومثل رب الشيء (و) ان (حاز) بحاء مهملة أى استولى الاجير على المصنوع وذكر مفهوم حاز فقال (لا) ان لم يحز (كبناء) فليس القول قوله في قدر الاجرة قال البناء بن الحوز انما يحتاج اليه اذا أشبهها معا اما اذا أشبه الصانع فقط فلا يحتاج الى الحوز (ولا) يصدق الصانع (في رده) أى المصنوع لربه (فلا لقول) لربه (أى المصنوع) في عدم رده ان دفعه للصانع ببيعة مقصودة للتوثق بل (وان) كان دفعه له (بلا بينة) لانه قبضه على ضمانه كالرهن (وان ادعاه)

أى الاستصناع صباغ مثلاً في ثوب بيده (وقال) ربه (سرق) نفي أى الثواب مثلاً أبيض (وأراد ربه أخذه) لخصيره فيه وفي تضمينه للصانع أخذه (ودفع) ربه للصانع (قيمة) أى اجرة (الصبيغ ييمين) من رب الثواب أنه لم يستصنعه (ان زادت دعوى الصانع عليها) أى قيمة الصبيغ فان كانت مثلها أو أقل فلا يحلف لان حلقه لا سقاط زيادة دعوى الصانع (وان اختار) رب الثوب حين تخيره أو لا (تضمينه) أى الصانع قيمة الثوب أبيض (فان دفع الصانع قيمته) أى الثوب حال كونه (أبيض) لربه (فلا يمين) على واحد منهما وملك الصانع الثوب ولا كلام لصاحبه (والا) أى وان لم يدفع الصانع قيمته أبيض وامتنع منه (حالما) أى رب الثوب أولاً أنه لم يستصنعه والصانع أنه استصنعه (واشترك) أى رب الثوب والصانع في الثوب ربه بقيمته أبيض والصانع بقيمة صبيغه (لا) يتحالفان بالحاء المهملة (ان تحالفا) بخاء معجمة أى رب السويق والسهم (في لت السويق) بان قال السهم أمر تني بثلثه بعشرة أرتال سمن وقال رب السويق لم أمرك بشيء فلا يتحالفان ولا يتشاركان فيه ويقال لصاحب السويق ادفع للسهم مثل ما قال وخذ سويقك فان فعل أحد سويقه (و) ان (أبى من دفع) مثل (ما قال اللات فثل سويقه) غير ملتون يدفعه اللات له (و) ان تنازع المستأجر والاجر في قبض الاجرة فالقول (له) أى الاجير المتقدم ذكره ولكن يمين (و) ان تنازعا الجمال والمكترى منه في قبض الكراء فالقول (للجمال يمين في عدم قبض الاجرة) زهدوا اصل فعلى مدعى القبض اثباته (وان بلغا) أى الجمال والمكترى منه (الغاية) أى المكان الذى تراكبا اليه سواء تنازعا فيه قبل تسليم (١٩٩) الاحمال أو بعده في كل حال (الاطول)

في الزمان بعد تسليمها فالقول (لمكترية يمين) فالمكترى بعد التسليم والطول مصدق يمينه (وان) اتفقا الجمال والمكترى منه على قدر الاجرة واختلفا في المسافة بان (قال) الجمال أكرتكم (بمائة لبرقة) بلد بالمغرب بينها وبين مصر نحو شهر (وقال) المكترى (بل) بمائة (لافرقية) بلد بالمغرب بينها وبين مصر ثلاثة أشهر (حلفا) كل على نفي دعوى الآخر واثبات دعوى نفسه (وفسخ) عقد

وقال سُرِقَ مِنِّي وَأَرَادَ أَخْذَهُ دَفَعَ قِيَمَةَ الصَّبْغِ يَمِينٍ اِنْ زَادَتْ دَعْوَى الصَّانِعِ عَلَيْهَا وَانِ اخْتَارَ تَضْمِينَهُ فَانْ دَفَعَ الصَّانِعُ قِيَمَتَهُ أُبَيَضَ فَلَا يَمِينُ وَالْأَحْلَفَا وَاشْتَرَكَا لِأَن تَخَالَفَا فِي لَتِ السَّوِيْقِ وَأَبَى مَنْ دَفَعَ مَا قَالَتِ اللَّاتُ فَثُلَّ سَوِيْقُهُ وَلَهُ وَلِلْجَمَالِ يَمِينٌ فِي عَدَمِ قَبْضِ الْأُجْرَةِ وَانْ بَلَغَا الْغَايَةَ إِلَّا لِطُولٍ فَلَمْ يُكْتَرِ يَمِينٍ وَانْ قَالَ بِمِائَةِ لِبَرْقَةٍ وَقَالَ بِلْ لِأَفْرِيقَةٍ حَلَفَا وَفُسِخَ اِنْ عُدِمَ السَّيْرُ أَوْ قُلَّ وَانْ نَقَدَ وَالْأَفْكَهَوْتُ الْمَبِيعِ وَالْمُكْرِي فِي الْمَسَافَةِ فَقَطْ اِنْ أَشْبَهَ قَوْلُهُ قَطًّا وَأَشْبَهَا وَانْتَدَا وَانْ لَمْ يَنْتَقِدْ حَلَفَ الْمُكْتَرِي وَلَزِمَ الْجَمَالُ مَا قَالَتْ إِلَّا اَنْ يَحْلِفَ عَلَى مَا دَعَى فَلَهُ حِصَّةُ الْمَسَافَةِ عَلَى دَعْوَى الْمُكْتَرِي وَفُسِخَ الْبَاقِي وَانْ لَمْ يُشَبَّهَا حَلَفَا وَفُسِخَ بِكَرَاهِ الْمِثْلِ فِيمَا مَشَى

الكراء (ان عدم السير) بان تنازعا قبل الشروع فيه (أو قل) السير بحيث لا ضرر على الجمال في رجوعه ولا على المكترى في طرح متاعه ان لم ينقد الكراء بل (وان) كان قد (نقد) المكترى الكراء للمكترى (والا) أى وان كان اختلافهما بعد سير كثير أو بعد بلوغهما الغاية (ف) حكمه (ك) حكم اختلاف المتبايعين في قدر الثمن بعد (فوات المبيع) بيد مشتريه من كون القول قول المشتري فيكون القول هنا قول المكترى (و) القول (للمكترى) في اختلافهما (في المسافة فقط ان أشبه قوله) أى المكترى (فقط) أى دون المكترى سواء انتقد أو لم ينتقد (أو أشبه) أى المكترى والمكترى معا (وانتقد) المكترى الكراء من المكترى (وان لم ينتقد) المكترى الكراء من المكترى وهما مشبهان (حلف المكترى ولزم الجمال ما قال) المكترى فيحمله الى أفرقية في كل حال (الا أن يحلف) الجمال أيضا على المسافة التي ادعاها التي انتهيا اليها وهي برقة القرية (فله) حينئذ (حصمة المسافة) التي انتهى اليها وهي برقة (على دعوى المكترى وفسخ الباقي) من برقة الى أفرقية (وان لم يشبهها حلفا وفسخ) الكراء وحوسب الجمال (بكراء المثل فيما مشى) من المسافة ويقضي للحالف منهما على النا كل قال ابن رشد تلخيص هذه المسئلة وبيانها على أصل ابن القاسم ان ينظر فان أشبه قول المكترى خاصة فالقول قوله ان انتقد وان أشبه قول المكترى خاصة فالقول قوله نقد الكراء أو لم ينتقد وان أشبه ما فالاجمعا نظر فان انتقد الكراء فالقول قوله الكراء وان لم ينتقد فالقول قوله المكترى واذا كان القول قول الكراء في حلف وله جميع الكراء واذا كان القول قول المكترى حلف ولزم الجمال ما قال الا أن يحلف على ما دعى فله حصمة مسافة برقة على

دعوى المكترى ويفسخ عنه الباقي وان لم يشبه قول واحد منهما حلفا وفسخ وله كراء المثل فيما مضى وايهما نكل قضى عليه ان حلف (وان) اختلغا في المسافة والاجرة معا بان (قال) الجمل (أكريتك للمدينة) المنورة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام (بمائة وبلغا) المتكاريان المدينة (وقال) المكترى (بل لمكة) المشرفة (باقل) من المائة كخمسين (فان) كان (نقده) المكترى الخمسين (فالقول للجمل فيما يشبه) لتقوي دعواه بالانتقاد والشبه وأراد مع شبه المكترى أيضا بدليل قوله (وحلفا) أى الجمل والمكترى (و) اذا حلفا (فسخ) الكراء فيما بقي (وان لم ينقد) المكترى شيئا من الكراء (فالقول للجمل في) قدر (المسافة) انها للمدينة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام (و) القول (للمكترى في حصتها) أى المسافة (مما ذكر) المكترى من الكراء ككونه خمسين (بمدينتهما) على ما دعيه فلا يقبل قول المكري انها للمدينة بمائة ولا قول المكترى انها للمكة بخمسين لان بلوغ المسافة رجح قول المكري وعدم الانتقاد رجح قول المكترى (وان اشبه قول المكري فقط) أى دون المكترى (فالقول له يمين) فياخذ المائة التى حلف عليها (وان اقاما بينة) أى جنسها الصادق بينتتين بينة شهدت للمكري وبينة شهدت للمكترى (قضى باعدلها) سواء كانت بينة (٢٠٠) المكري أو المكترى (والا) نكل احدهما أعدل من الاخرى (سقطتا)

وان قال أكريتك للمدينة بمائة وبلغاها وقال بل لمكة بأقل فان نقده فاقول للجمل فيما يشبه وحلفا وفسخ وان لم ينقد فلا جمل في المسافة والمكترى في حصتها مما ذكر بعد يمينها وان أشبه قول المكري فقط فالقول له يمين وان اقاما بينة قضى باعدلها والا سقطتا وان قال أكريت عشرًا بخمسين وقال خمسينًا بمائة حلفا وفسخ وان زرع بعضا ولم ينقد فلربها ما أقربه المكترى ان أشبه وحلف والا فقول ربها ان أشبه فان لم يشبه حلفا ووجب كراء المثل فيما مضى وفسخ الباقي مطلقا وان نقده فتردد

﴿ باب ﴾

صححة الجعل بالتزام أهل الاجارة جعلًا علم يستحقه السامع بالتزام ككراء السفن

قوله عشرًا بخمسين عادة الناس (وحلف) على دعواه سواء اشبه قول المكري أيضا أم لا (والا) أى وان لم يشبه قول المكترى (فأقول) (قول ربها) أى الذات المكترية يمينه (ان أشبه) قوله خمسينًا بمائة عادتهم (وان لم يشبهها) بان خلافا مع عادة الناس (حلفا ووجب) للمكري (كراء المثل فيما مضى) من السنين (وفسخ الباقي) منها فسحا (مطلقا) عن التقييد ببعض العصور وذكر قسم قوله ولم ينقد فقال (وان) كان (نقد) المكترى الكراء (ومعه) (تردد) فى كونه كمن لم ينقد في اعتبار الشبه أو القول قول المكترى لرجحان قوله بالنقد والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿باب﴾ في بيان أحكام الجعل وما يتعلق به (صححة) أى موافقة (الجعل) الشرع (بالتزام أهل الاجارة) فلا يشترط في عاقدى الجعل الأهلية الاستتجار والعمل والجعل لخرصة اتفاقا والقياس عدم جوازها بل عدم صحتها لغيرها لكن خرجت عن ذلك بالآية وهي قوله تعالى ولمن جاء به حمل بعير الآية ومفعول التزام المضاف لفاعله قوله (جعلًا) أى مالا علم للجعل له ولا يصح بمجهول كان جثتي بعدي الآبق فلك نصفه لجهلها حاله حين العقد ابن شاس شرط الجعل كونه معلوما مقدورا عليه كالاجرة وفى نص المدونة مالا يجوز بيعه لا يجوز أن يكون ثمنًا لاجارة أو جعل (يستحقه) أى الجعل المعلوم الشخص (السامع) قول الجاعل ولو بواسطة فلا يثبت مسمى من الجعل الا لمن سمعه فطن به بعده وانما يستحقه (بالتزام) للعمل الجاعل عليه وشبهه في الاستحقاق - بالتزام فقال (ككراء السفن) فيتوقف استحقاقه على التمام بالوصول الى نهاية السفر ومضى زمن يمكن فيه

أى البينتان وصار اكن لا بينة لهما (وان قال) المكترى دارا أو أرضا مثلا (اكرتيت منك) الدار أو الارض مثلا (عشرًا) من السنين (بخمسين) دينارًا مثلا (وقال) ربها (بل) اكرتيت (خمسًا) من السنين (بمائة) من الدنانير مثلا ولا بينة لهما (حلفا وفسخ) الكراء ان كان اختلافا لهما بحضرة العقد بدليل قوله (وان) زرع المكترى أو سكن (بعضا) من السنين (ولم ينقد) المكترى شيئا من الكراء (فلربها) أى الذات المكترية أرضا كانت أو دائما (ما أقربه) المكترى (فما مضى) (ان أشبه) المكترى في

أخرج ما في السفينة فان غرقت في الاثناء أو عقب وصولها قبل امكان اخراج ما فيها فلا شيء لربها من الكراء واستثنى من عدم الاستحقاق قبل التمام فقال (الا أن يستأجر) المكثري (على التمام) سفينة أخرى (ف) يستحق المكثري الاول من الكراء (بنسبة) الكراء (الثاني) سواء عمل الثاني قدر عمل الاول أو اقل أو أكثر لان الجاعل قد انتفع بعمله المجهول له وأن أتم المجهول له وان أتم المجهول له العمل الجاعل عليه بأن أتى بالآبق أو الشارد استحق الجعل أن استمر المأني به في ملك الجاعل بل (وأن استحق) الشيء المباع على تحصيله أي ظهر ملكا لغير الجاعل عبدا كان أو غيره فيلزم الجاعل دفع الجعل (ولو استحق بحرية) فيلزم الجعل الجاعل عند ابن القاسم بخلاف موته أي الرقيق أو الحيوان الجاعل على تحصيله به وهو قبل تسليمه للجاعل فلا يلزمه الجعل لعدم تمام العمل (بلا تقدير زمن) للعمل الجاعل عليه أي لا يجوز تقدير زمن العمل الجعل لزيادة الغرر لا احتمال انقضاء زمانه قبل التمام فيذهب عمله باطلا فان قدر له من بطل في كل حال (الا بشرط ترك) للعمل (ماشاء) العامل فيصح (و) بد (نقد مشروط) فالنقد بلا شرط لا يضر وشرط النقد مفسد وأن لم ينقد وصلة صحيحة (في كل ما) أي عمل (جاز فيه الاجارة) والمعنى أن الجعل يجوز في كل عمل تجوز الاجارة فيه حال كون هذه الكلية (بلا عكس) لغوى أي ليس كل ما جاز فيه الجعل تجوز فيه الاجارة فالجعل أعم متعلقا من الاجارة (و) يجوز الجعل على البيع والشراء القليل بل (ولو في الكثير) (ال) في (كبيع) (وشراء) (سليم) كثيرة فلا يجوز الجعل عليه اذا كان (لا يأخذ) المجهول له (شيأ) من الجعل (ال) (بيع أو شراء) (الجميع) اذ يلزم عليه انتفاع (٢٠١) الجاعل يبيع أو شراء البعض بجنا اذا لم يبيع أو يشتري العامل الباقي ولو واحدا

من ألف مثلا (وفي شرط منفعة الجاعل) (بعمل العامل المباعل عليه في صحة الجعل وعدمه) (قولان) قال عبد الملك من جاعل رجلا علي رقيه الى موضع في الجبل سباه له فلا يجوز الا فيما ينتفع به الجاعل يريد انه من أخذ المال بالباطل (ولن لم يسمع) قول الجاعل من جاء بعبدى الآبق فله دينار مثلا وجاء به (جعل مثله أن) كان قد (أعتاده أي الجي) بالآبق وسواء

الآن يستأجر على التمام فبنسبة الثاني وان استحق ولو بحرية بخلاف موته بلا تقدير زمن الا بشرط ترك متى شاء ولا نقد مشروط في كل ما جاز فيه الاجارة بلا عكس ولو في الكثير الا كبيع سليم كثيرة لا يأخذ شيئا الا بالجميع وفي شرط منفعة الجاعل قولان ولين لم يسمع جعل مثله ان اعتاده كحلفها بعد نكاحها ولربها تركه والا فالنفقة وإن أفلت فجاء به آخر فلكل نسبته وإن جاء به ذو درهم وذو أقل اشترى كافيها وليكنها الفسخ ولزمت الجاعل بالشروع وفي الفاسد جعل المثل الا يجعل مطلقا فآجرته

(٢٦ — جواهر الاكليل — ثاني) كان مثل المسمى أو أقل منه أو أكثر وشبهه في القضاء بجعل المثل فقال (كحلفها) أي الجاعل والمجهول له (بعد نكاحها) أي اختلافيهما في قدر المال المجهول للعامل على تمام عمله فان حلفا أو نكاحا رد الى جعل المثل وان حلف احدها أو نكل الآخر قضى للحالف على الناكل (و) ان جاء شخص بالآبق أو الشارد قبل التزام ربه الجعل فالر به تركه) أي لا يبق لمن جاء به فلا مقال له ان كانت عادته طلب الضوال (والا) أي وأن لم يكن الآتي بالآبق الذي لم يسمع قول الجاعل معتادا طلب الضوال (فالنفقة) التي انفقها الآتي بالآبق عليه واجبة له على ربه (وان أفلت) أي ابق الآتي بمن وجدته وأخذ له لبيأتى به لر به (فجاء به) أي الآتي به شخص (آخر) أي غير الاول واتى به قبل رجوعه لمكانه الاول (فلكل) من العاملين (نسبته) أي عمل كل لمجموع عملها أي مثلها من المسمى فان استوى العملان فلكل نصفه وأن كان عمل أحدهما ثلثين فله ثلثاه فان أتى به الثاني بعد عوده لمكانه الاول فالجعل كله للثاني ولا شيء منه للاول (وأن جاء به) أي الآتي به (ذو درهم) جملة له ربه على مجيئه به (وذو أقل) من درهم كذلك (اشتركا) أي العاملان (فيه) أي الدرهم فلذى الدرهم ثلثاه ولذى النصف ثلثه (ولكليهما) أي الجاعل والمجهول له (الفسخ) لعقد الجمالة قبل شروع المجهول له في العمل لانه جائز على المشهور وقيل لازم لهما (ولزمت) الجمالة (الجاعل بالشروع) من للعامل في العمل (وفي) الجعل (الفاسد جعل المثل) ان تم عمله فان لم يتم عمله فلا شيء له وقيل له اجر مثله سواء تم العمل أم لا (الا) الفاسد (ب) يجعل (جعل) للعامل مطلقا عن التقيد بتمام العمل بان قال له أن اتيت بالآبق فلك دينار وأن لم تأت به فلك نصف دينار (فآجرته) أي مثل العامل في مثل العمل على أظهر

الاقوال عند ابن رشد (باب) في بيان الموات واحيائه وما يتعلق به حقيقة (موات الارض ما) أي أرض (سلم) جرده من تاء التانيث مراعاة للفظ ما أي خلا (عن الاختصاص) أي كونه مختصا باحد وصلة الاختصاص (بعمارة) بكسر العين أي تعمير فالارض المعمورة ليست مواتا ان بقيت العمارة بل (ولوا ندرست) العمارة وعادت الارض لما كانت عليه قبل تعميرها فلا يزول اختصاصها بحيتها عنها في كل حال (الاحياء) من شخص آخر بعد طول اندراس عمارة الاول فيزول اختصاص الاول ويختص الثاني بها (و) يكون الاختصاص أيضا (بحريهما) أي بسبب كون الارض حريما للعمارة فيختص بها صاحب العمارة ولا يملك الا باحياء ولا يحى الا باذن الامام ان قرب من العمارة ولما كان حريم العمارة يختلف باختلافها بينه بقوله (كمحتطب) أي موضع قطع الحطب المحتاج اليه للخبز والطبخ ونحوها (ومرعى) أي موضع رعي الدواب (باحق) أي يصل من خرج من البلد للاحتطاب والرعي المحتطب والمرعى (غداوا) بضم الغين المعجمة والداال المهملة أي قبل زوال يومه (و) يرجع منه للبلد (رواحا) أي قبل مغيب شمس يومه وما ليس كذلك فليس بحريم وهذا بالسببية (بلد) أنشئت بموات (و) ك (ما) أي قدر من الارض (لا يضيق) ما يحدث فيه من بناء أو غيره (علي واردة) البئر من الدواب (ولا يضر بماء) بتثنية أو تنقيص وهذا حريم (لبئر) سواء كانت لسقي زرع أو ماشية أو غيرها (و) ك (ما) أي قدر (٢٠٢) من الارض فيه (مصلحة لنخلة) قال ابن يونس سئل مالك رضي الله تعالى عنه

(باب)

مَوَاتُ الْأَرْضِ مَا سَلِمَ عَنِ الْإِخْتِصَاصِ بِعِمَارَةٍ وَلَوْ أَنْدَرَسَتْ إِلَّا لِأَحْيَاءٍ وَبَحْرِيَّيْهَا كَمُحْتَطَبٍ وَمَرْعَى يُلْحَقُ غَدُوءًا وَرَوَاحًا لِبَلَدٍ وَمَا لَا يُضَيِّقُ عَلَى وَارِدٍ وَلَا يَضُرُّ بِمَا لَبِئْرٌ وَمَافِيهِ مَصْلَحَةٌ لِنَخْلَةٍ وَمَنْطَرَحٌ تُرَابٍ وَمَصَبٌّ مِيزَابٍ لِدَارٍ وَلَا تَخْتَصُّ مَخْفُوفَةٌ بِأَمْلَاقٍ وَلِكُلِّ الْإِنْفَاقِ مَا لَمْ يَضُرَّ بِالْآخِرِ وَبِإِقْطَاعِ الْإِمَامِ وَلَا يَقْطَعُ مَعْمُورَ الْعِنُودِ مَنَّاكَ وَبِحِمَى إِمَامٍ مُتَحَاجًّا إِلَيْهِ قَلٌّ مِنْ بَلَدٍ عَفَا لِكَفْزٍ وَافْتَقَرَ لَا ذَنْ وَإِنْ مُسْلِمًا إِنْ قُرْبَ وَإِلَّا فَالْإِمَامُ أَمْضَاؤُهُ أَوْ جَعَلَهُ مُتَعَدِّيًا بِخِلَافِ الْبَعِيدِ وَلَوْ ذَمِيًّا بِغَيْرِ جَزِيْرَةِ الْعَرَبِ وَالْأَحْيَاءِ بِتَفْجِيرِ مَاءٍ وَبِإِخْرَاجِهِ

عن حريم النخلة فقال قدر ما يرى ان فيه مصلحة لها ويترك ما أضر بها ويسأل عند أهل العلم به وقد قالوا من اثني عشر ذراعا من نواحيها كلها الى عشرة أذرع وذلك حسن (و) ك (مطرح) أي موضع طرح (تراب و) ك (مصعب) أي موضع ماء مصبوب من (ميزاب) أي آلة محوقة تعمل في طرف سطح الدار ينزل منها الماء المجتمع عليه من المطر ونحوه وهذا حريم (لدار) منشأة في موات (ولا تختص) دار (محفوفة) أي محوطة (بأملاك) دور أو غيرها بحريم (ولكل) من أصحاب الأملاك التي بينها مساحة (الاتفان) بها موضع تراب أو متاع

أوربط دابة (ما لم يضر) بغيره من أصحاب الأملاك الذين لهم حق فيها ويكون الاختصاص (ب) سب (اقطاع) أي وبيناء اعطاء من الامام أرضا مواتا (ولا يقطع) الامام (معمور) أرض (العنوة) أي القهر والغلبة والجهاد أي الارض المعمورة الصالحة للزراعة حال كونها (ملك) أي مملوكة لمن أقطعت له لانها وقعت بمجرد دفعها ويقطعها لمن ينتفع بها حيا ته أو مدة محدودة وبعدها يرجع حكمها للامام كما كانت قبل الاقطاع (و) يكون الاختصاص (بحمى) أي حامية ومنع (امام) مكانا (محتاجا) اليه لمنفعة عامة المسلمين (قل) وفضل عن حاجة أهله (من بلد) أي أرض (عفا) أي خلا عن الفرس والبناء والزرع واحتيج اليه (دواب) (كفزو) وصدقة روى الصعب بن جثامة ان النبي صلى الله عليه وسلم حى النقيع وقال لا حى الا لله وله (وافتقر) احياء الموات (باذن) من الامام (وان) كان مسلما (أن قرب) الموات من العمران والأي وان لم ياذن الا امام في أدباء القريب وأحيا (فللام امضاؤه) أي الاحياء وابقاؤه ملكا لحياه (و) له (جعله متعديا) فيعطيه قيمة بناءه أو غرسه مقلوعا وبقية لبيت المال (بخلاف) احياء الموات (البعيد) من العمران فلا يحتاج لاذن الا امام ان كان الحي مسلما بل (ولو) كان ذميا بغير جزيرة العرب قال مطرف وابن الماجشونم مكة والمدينة والحجاز كله والتجود وقال اللخمي الحجاز والمدينة واليمن (والاحياء) يكون (بتفجير ماء) من الارض بحفر بشر أو فتق عين (و) بإخراجه أي الماء عن الارض الموات المعمورة به

(و ببناء) في الموات (وبغرس) لشجر في الموات (وبحرت) للموات (وبتحريك أرض) موات بغير الحرت (وبقطع شجر) من الأرض لا ثمر له (وبكسر حجرها ونسويتها) أي الأرض الموات (لا) يحصل الأحياء (بتحويط) على الموات بتحو حجارة (و) لا (رعي كلاء) أي خلا نبت فيها بنفسه (و) لا (حفر بئر ماشية) الباجي ليس حفر بئر الماشية أحياء (و) (جاء) بمسجد سكني رجل لا امرأة ولو عجزوا (تجرد) أي تخلى (للعادة) من صلاة وتلاوة قرآن وتعلم علم وتعليمه فمن لم يتجردها فلا تجوز (و) (جاء) (عقد نكاح) بمسجد (و) (جاء) (قضاء دين) بمسجد (و) (جاء) (قتل شقرب) ونحوها بمسجد (و) (جاء) (نوم بقائلة) في مسجد لمقيم أو مسافر (و) (جاء) (تضييف) أي انزال الضيف وإطعامه (بمسجد بادية) وقد خفف الإمام مالك رضي الله تعالى عنه في سماع ابن القاسم للضيفان المبيت والاكل في مساجد القرى (و) (جاء) أن يتخذ (أنا) أي وعاء (لبول) فيه ليل بمسجد (أن خاف) البائت فيه (سبقا) لبول منه قبل خروجه من المسجد وشبه في الجواز فقال (ك) اتخذ (منزل) تحته أي المسجد فيجوز (ومنع) عكسه أي اتخذ منزل فوق المسجد وشبه في المنع فقال كإخراج ربيع من دبر مسجد فيمنع وإن لم يكن به أحد لحرمته وأذية الملائكة قال ابن رشد لا يحدث بالمسجد حدث الريح (و) (ك) مكث في المسجد (بنجس) غير معفو عنه وقال ابن القاسم لا بأس بوضوء طاهر الأعضاء بصحن المسجد وتركه أحب إلى قال ابن رشد قول سحنون لا يجوز أحسن لقول الله تعالى في بيوت أذن الله أن ترفع فوجب أن ترفع وتنزه عن أن يتوضأ فيها لما يسقط فيها من غسالة الأعضاء من الأوساخ والتضمض والاستنشاق وقد يحتاج للصلاة بذلك الموضع آخر فيأذى بالماء المهرق فيه وقد روى أن (٢٠٣) رسول صلى الله عليه وسلم قال اجعلوا مطاهركم على أبواب مساجدكم

وقد كرهه الإمام مالك رضي الله تعالى عنه بالوضوء بالمسجد وإن جعله في طست (وكرهه) أن يبصق بارضه (أي على أرض المسجد) (وحكه) أي مع حكه وقال الإمام مالك رضي الله تعالى عنه أن كان المسجد محصبا فلا بأس أن يبصق بين يديه وعن يساره وتحت قدمه ويدفنه ويكره

وَبِنَاءٍ وَبِغْرَسٍ وَبِحَرْتٍ وَتَحْرِيكُ أَرْضٍ وَبِقَطْعِ شَجَرٍ وَبِكَسْرِ حَجَرٍ هَا
وَتَسْوِيَتِهَا لَا يَتَحَوِّطُ وَرَعْيُ كَلَاءٍ وَحَفْرُ بئرٍ مَاشِيَةٍ وَجَازٌ بِمَسْجِدٍ سَكَنِي لِرَجُلٍ
تَجَرَّدٌ لِلْعِبَادَةِ وَعَقْدُ نِكَاحٍ وَقَضَاءُ دَيْنٍ وَقَتْلُ عَقْرَبٍ وَنَوْمٌ بِقَائِلَةٍ وَتَضْيِيفٌ
بِمَسْجِدٍ بَادِيَةٍ وَأَنَّا لِبَوْلٍ أَنِ خَافَ سَبْقًا كَمَنْزِلٍ تَحْتَهُ وَمُنِعَ عَكْسُهُ كَإِخْرَاجِ
رَبِيعٍ وَمُكْثٌ بِنَجْسٍ وَكَرِهَ أَنِ يَبْصُقَ بِأَرْضِهِ وَحَكَّهُ وَتَعْلِيمُ صَبِيٍّ وَبَيْعٌ
وَشِرَاءٌ وَسُلْ سَيْفٍ وَأَنشَادُ ضَالَّةٍ وَهَتْفٌ بِمَيْتٍ وَرَفْعُ صَوْتٍ كَرَفْعِهِ يَعْلَمُ
وَوَقِيدُ نَارٍ وَدُخُولٌ كَخَيْلٍ لِنَقْلِ وَفَرَشٌ

أن يبصق أمامه في حائط القبلة وإن كان عن يمينه رجله عن يساره رجل في الصلوة يبصق أمامه ودفنه وإن كان لا يقدر على دفنه فلا يبصق في المسجد بحال كان مع الناس أو وحده (و) كرهه (تعليم صبي) بمسجد قال ابن عرفة أما تعليم الصبيان في المسجد فروى ابن القاسم أن بلغ الصبي مبلغ الأدب فلا بأس أن يؤتى به المسجد وإن كان صغيرا لا يقر فيه ويبحث فلا أحب ذلك (و) كرهه (بيع وشراء) بمسجد روى الحافظ أبو عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قل أقيم الرجل يدع ويشترى في المسجد فقولوا لله لا أبيع لله تجارتي وإذا أقيم الرجل ينشده في المسجد فقولوا لله لا ردّها الله عليك (و) كرهه (سل سيف) بمسجد (و) كرهه (انشاد ضالة) بمسجد (و) كرهه (هتف) بفتح الهاء وسكون الفوقية فقاء أي صياح في الأخبار (ب) موت (ميت) بمسجد أو بابه وأما ما يفعله النذير بمصر ورفع أصوات المؤذنين على المنارات بآية أن الأبراء يشربون من كأس فمن النعي المنهي عنه (و) كرهه (رفع صوت) يعلم أو غيره بمسجد إلا مالا بد منه كالجهري بالقراءة في الصلاة والخطبة فلا بأس به وإنما يكون على وجه مخصوص كجهري الإمام بالقراءة والمتنفل بالليل وحده وأما جهري بعضهم على بعض فممنوع وشية في السكر اهة فقال (كرفعة) أي الصوت (يعلم) فوق ما يحتاج إليه للاسماع فيكرهه في مسجد وغيره (و) كرهه (دخول كخيل) وبغال وحمير مما فضله نجسة (لنقل) لشيء إلى المسجد المستغنى عنها قال ابن وهب لا توفد نار في المسجد (و) كرهه (دخول كخيل) وبغال وحمير مما فضله نجسة (لنقل) لشيء إلى المسجد أو منه ولم يحرم للضرورة وأما ما فضله طاهرة فدخوله للنقل جائز في سماع أشهب إن الإمام ما لكارضي الله تعالى عنه وسع في دخول النصارى المسجد ليبنوا به وليدخولوا من جهة عملهم (و) كرهه (فرش) في المسجد لشيء يترفع به ليلسج سجدات يجلس عليها لأنه

ينافي الخشوع المطلوب فيه ومخالف لسنة السلف الصالح من ترتيب المسجد وتحصيه (و) كره (متكاً) أى شىء يتكأ عليه بمسجد
 لأن ذلك ينافي التواضع المشروع في المساجد (ولذى مأجل) أى خزن ماء كصهرج (و) لذى (بئر) في ملكه (و) لذى (مرسال)
 أى محل اجتماع (مطركاه) بملكه في اناء (منعه) أى ماء المأجل والبئر والمرسال والمملوك في اناء (و) اذا كان له منعه من الغير (له بيعه)
 أى ماء المذكورات على المشهور وقال يحيى بن يحيى في العتبية أربع لا تمنع الماء والنار والخطب والكلا واستثنى من متعلق قوله منعه
 فقال (الامن) أى انساناً (خيف عليه) الهلاك أو المرض الخطر (و) الحال (لا تمنع) للماء (مع) أى الذى خيف عليه الهلاك
 فيحرم على ذى الماء منعه ويجب عليه أن يعطيه الفاضل من الماء عن حاجته بحال وجوب مواساته (والارجح) عند ابن يونس
 من الخلاف أخذه (بالثمن) قال ابن غازى يريد أن كان معه ثمن كأنه رأى أن ذكر الثمن يدل على أن الفرض مع وجوده اه وشبهه
 في حرمة المنع وجوب البدل بالثمن على الأرجح فقال (كفضل) أى زائد الماء (بئر زرع) عن سقى زرع حافره (و) خيف على زرع
 جاره (الهلاك) بالعطش (ب) سبب (هدم بئر) أى الجار أو غور مائه (وأخذ يصالح) بئرته فيجب على صاحب البئر تمكين جاره من سقى
 زرعه أو شجره بما يفضل عن سقى زرعه واختار ابن يونس أن الثمن يلزم الجار إن وجد معه (و) إن امتنع صاحب البئر من تمكين
 جاره من ذلك (أجبر عليه) أى على تمكين جاره من سقى زرعه أو شجره وشبهه في الجبر فقال (كفضل) أى زائد الماء (بئر ماشية) حفرت
 (بصحر) لا اختصا ص لا حدها فيجب على حافره ما دفعه لو اردها (هدراً) أى بلا عوض لأنه ليس ملكاً فلا يبيعه ولا يهبه ولا
 يورث عنه اذا مات (إن لم يمين) حين حفره أنه قصد (٢٠٤) (الملكية) للبئر وما فيها من الماء فإن بين الملكية فله منعه وبيعه

أَوْ مَتَّكَ وَلِذِي مَاجَلٍ وَبِئْرٍ وَمِنْ سَالٍ مَطَرٍ كَمَا يَمْلِكُهُ مَنَعُهُ وَبَيْعُهُ أَلَا مَنْ
 خِيفَ عَلَيْهِ وَلَا تَمَنَّ مَعَهُ وَالْأَرْجَحُ بِالْثَمَنِ كَفَضْلٍ بِئْرٍ زَرْعٍ خِيفَ عَلَى
 زَرْعِ جَارِهِ بِهَدْمِ بَيْرِهِ وَأَخَذَ يُصَلِّحُ وَأُجْبِرَ عَلَيْهِ كَفَضْلٍ بِئْرٍ مَاشِيَةٍ
 بِصَحْرَاءَ هَدْرًا أَنْ لَمْ يُبَيِّنِ لِلْمَلِكِيَّةِ وَبُدِيَ بِمُسَافِرٍ وَلَهُ عَارِيَةٌ آلَةٌ ثُمَّ حَاضِرٍ
 ثُمَّ دَابَّةٍ رَبَّهَا بِجَمِيعِ الرِّئْيِ وَالْأَفْهَمُ لِلْمَجْهُودِ وَإِنْ سَالَ مَطَرٌ بِمَبَاحٍ سَقَى
 الْأَعْلَى إِنْ تَقَدَّمَ لِلْكَعْبِ وَأَمْرٌ بِالتَّسْوِيَةِ وَالْأَفْكَاحُ طَيْنٌ وَقِسْمٌ لِلْمَتَّقَا بَلَيْنِ
 كَالنَّيْلِ وَإِنْ مَلَكَ أَوْ لَا قِسْمٌ يَقْلُدُ

وهبته وتورث عنه ان مات ومن
 البيان ان يشهد حين حفرها
 انها له خاصة (و) اذا اجتمع
 على فضل ماء بئر الماشية الكائنة
 بالصحراء مستحقون وهو
 يكفيمهم (بدى) سقى (مسافر)
 على سقى حاضره أى مقيم
 ببلد الماء (وله) أى المسافر
 على الحاضر (عارية) أى اعادة
 (آلة) للماء كجبل ودلو يستعين
 بها على اخراج الماء ان لم يكن

له اداة (ثم) يبدأ بأضافيا بشخص (حاضر) أى مقيم في بلد الماء غير صاحبه
 (ثم) يبدأ بسقى (دابة) أى البئر التى هو راكبها ثم دابة المسافر ثم دابة الحاضر وكل من قدم (ف) يقدم (بجميع الرى) حيث كان
 في الماء فضل (والا) أو ان لم يكن الماء كافياً لجميع الحاضر بن عنده (ف) يبدأ (بنفس المجهود) أى الذى اشتد عطشه
 وخيف هلاكه آدمياً كان أو غيره (وان سأل) أى اجتمع (مطرب) مكان (مباح) لا تنفاح به لكل أحد وبقر به بساتين ومزارع
 (سقى الاعلى) أى الاقرب للماء قبل سقى غيره (ان تقدم) احياء الاعلى على احياء الاسفل أو استويا في الاحياء فان تقدم احياء
 الاسفل قدم سقى الاسفل ان خيف هلاكه والاقدم الاعلى المتأخر احياءه (للكعب) (وامر) صايب الاعلى (بالتسوية) لارضه ان
 لم تكن مستوية بان كان بعضها عالياً وبعضها واطياناً أمكنته التسوية (والا) أى وان لم تمكنه التسوية وكان الماء لا يبلغ الكعب في
 الاعلى الا وقد بلغ أكثر منه في الاسفل (ف) الاعلى الذى لم تستوارضه (كجائطين) حائط أعلى وحائط أسفل فيسقى الاعلى وحده
 للكعب ثم يسقى الاسفل كذلك (وقسم) الماء الجارى من نحو المطر (ا) لجائطين مثلاً (المتقابلين) عليه بان أحاط به من
 جانبيه وهل يقسم بينهما بالتسوية مطلقاً أو بحسب مساحتهما فان كان أحدهما فداناً والآخر نصف فدان فللول والثلاثين
 الثلث توقف فيه الشراح وشبه المصنف بما سأل من المطر في جميع ما تقدم فقال (كالنيل) أى ممر مصر فكأنه يسقى به الاعلى فالاعلى
 اذا كان احياءاً ومعه أو احياء الاعلى قبل وهذا قول الامام مالك وأصحابه رضى الله عنهم (وان ملك) الماء (أولاً) أى ابتداء لصحاب
 الحوائط والمزارع باجتماعهم على اجزائه لارضهم (قسم) الماء بينهم على حسب حصصهم فيه كصنف وثلاث سدس (بقلد) بكسر
 القاف وسكون اللام هي القدر التى يقسم بها الماء وقال ابن قتيبة هو سقى الزرع وقت حاجته وفي

استعمال الفقهاء عبارة عن الالة التي يقسم بها الماء ويعطي لكل ذي حظ حظه من غير نقص ولا زيادة والمتقدمين والمتأخرين في حقيقته أقوال وتعقبات باختلاف جرى الماء الذي يقسم بالقلعة والكثرة (أو غيره) أي القلعة من الآلات التي يتوصل بها لإعطاء كل ذي حق حقه من غير نقص ولا زيادة ثم إن رضى الشركاء بتقديم بعضهم على بعض فظاهر (و) (أ) (أقرع) بينهم (أ) (أزاله) (التشاح) أي التنازع الحاصل بينهم (في السبق) في السقي (ولا يمنع) (أحد) (صيد سمك) من ماء الأودية والأنهار والأراضي التي لم يملك لأن الماء والصيد مباحات للسابق اليهما بل (وإن) كان الماء الذي فيه السمك في أرض (من ماله) أي المانع فليس له منعه (وهل) عدم المنع منه (في أرض العنوة) أي التي استولى عليها المسلمون بالقهر والقتال (فقط) أي دون أرض الصالح لأن أرض العنوة وقف فلا يملكها أحد وأما إن كان في أرض مملوكة فلما ألكها منعه منه (أو) عدم المنع مطلقا عن التقييد بكونه في أرض العنوة فلا يمنع في غيرها أيضا في كل حال (إلا أن يصيد المالك) فيها فله المنع منه (أو يلا) أي فهمان لشارحي المدونة (ولا) يمنع (كلا) (بفتح) الكاف أي الخلائق بت بنفسه (بفحص) أي أرض لم تزرع استغناء عنها (وعفى) أي الدارس الذي لا يزرع (لم يكتفه) أي الكلا (زرعه) أي صاحب الأرض فإن اكتنفه زرعاً وكان عليه ضرر في وصول الناس بدواهم ومواسيهم إليه فله منعه (بخلاف) الكلا النابت في (مرجه) أي موضع رعي دوابه (و) (في حماء) أي الموضع الذي يورثه لنبات الكلا فيه لرعي دوابه فله منعه وبيعته في هذين القسمين والله سبحانه وتعالى أعلم (باب) في بيان أحكام الوقف وما يتعلق به (٢٠٥) (وصح وقف) قال ابن عرفة الوقف مصدر

اعطاء منفعة شيء مدة وجوده لازماً بقاؤه في ملك معطيها ولو تقديراً وعبر المصنف بالوقف كإبن الحاجب دون الحبس لأنه أصرح في الدلالة على التأييد من غير احتياج لقرينة وهما سواء عند ابن رشد وغيره وإضافة وقف شيء (مملوك) لواقفه من إضافة المصدر لمفعوله من أرض أو دار أو حانوت أو قنطرة أو مسجد أو رباط أو مصحف أو كتاب أو رقيق أو دابة أو عرض أو غيرها قال الباجي

أَوْ غَيْرِهِ وَأُقْرِعَ لِلتَّشَاحِ فِي السَّبْقِ وَلَا يَمْنَعُ صَيْدَ سَمَكٍ وَإِنْ مِنْ مَالِكِهِ وَهَلْ فِي أَرْضِ الْعِنْوَةِ فَقَطًّا وَإِلَّا أَنْ يَصِيدَ الْمَالِكُ تَأْوِيلًا وَكَلًّا بِفَحْصٍ وَعَفَى لَمْ يَكْتَنِفْهُ زَرْعُهُ بِخِلَافِ مَرْجِهِ وَحِمَاهُ

باب

صَحَّ وَقْفُ مَمْلُوكٍ وَإِنْ بَأْجَرَةٍ وَلَوْ حَيَوَانًا وَرَقِيقًا كَعَبْدٍ عَلَى مَرَضَى لَمْ يَقْصِدْ ضَرَرَهُ وَفِي وَقْفِ كَطْعَامٍ تَرَدُّدٌ عَلَى أَهْلِ التَّمَلُّكِ كَمَنْ سَيُولَدُ ذِمِّيٌّ وَإِنْ لَمْ تَظْهَرْ قَرَبَةٌ أَوْ يَشْتَرِطَ تَسْلِيمَ غَلَّتِهِ مِنْ نَظَرِهِ لِيَصْرِفَهَا

تحبىس الرباع جائز اتفاقا إنا ملك بشر أو نحوه بل (وإن) ملكك منفعة (بأجرة) في المدونة ولا بأس أن يكرى أرضه على أن تتخذ مسجداً عشر سنين فإذا انقضت كان النقص للذي بناه إنا كان المملوك الذي أريد وقفه عقاراً بل (ولو) كان (حيواناً ورقيقاً) وشبهه في الصحة فقال (ك) وقف (عبد على) أشخاص (مرضى) ليخدمهم فيصح ما (لم يقصد) سيده بوقفه عليهم (ضرره) أي العبد فإن قصد ذلك فلا يصح (وفي) صحة (وقف) ما لا يعرف بعينه (كطعام) ودنانير ودرهم ليسلف لمن يحتاج إليه ويرد مثله وبقا في محله وهذا مذهب المدونة وعدم الصحة به قال ابن شاس وابن الحاجب (تردد) أوصح وقف مملوك (على أهل) أي قابل وصالح (للملك) أي صالح لأن يملك منفعة الموقوف فلا يصح وقف مصحف أو رقيق مسلم على كافر قال الخطاب هذا الضابط ليس بشامل للخروج نحو المسجد والقنطرة منه والصواب ما قاله ابن عرفة الحبس عليه ما جاز صرفه منفعة الحبس له أو فيه وإن كان معيناً يصح رده باعتباره قبوله . ومثل لاهل التملك فقال (كمن سيولد) قال التميمي المشهور المعول عليه صحته على الحمل (أو) (كذمي) أي كافر ملتزم الجزية وأحكام الإسلام فيجوز وقف المسلم عليه أن ظهرت فيه قرابة بأن كان فقيراً أو قريلاً بالوقف بل (وإن) لم تظهر قرابة (في الوقف) عليه بأن كان أجنبياً غنياً (أو) (أن) (يشترط) واقفه (تسليم غلته) أي الوقف (من ناظره) أي ناظر الوقف الذي أقامه الواقف ناظراً عليه (ليصرفها) أي ليصرف الواقف الغلة في مصرفها فهي مباحة في صحة الوقف أيضاً على ما قاله الإمام مالك رضي الله تعالى عنه رأى أن من جعل الحبس بيد غيره وسامه إليه يجوز ويجمع غلته ويدفعها إليه لئلا يقر بها بنفسه لمن حبس عليه أن ذلك وقف صحيح جائز وأباه ابن القاسم

وأشهب (أو) كان الموقوف (ككتاب) مشتمل على قرآن أو علم شرعي وسلاح حيز عنه (ثم عاد إليه) لينتفع به كغيره أو ليحفظ حتى يستعيره من ينتفع به ثم يرده إليه وهكذا (بعد صرفه) أي الكتاب الموقوف ونحوه (في مصرفه) لأن صرفه في مصرفه حوز له وعوده له بعد صحة الحوز لا يبطل حوزة (وبطل) الوقف على من يستعين به (على معصية) كجعل ربه في ثمن خمر البساطي لا يبعد القول بكفر من فعل ذلك (و) بطل وقف مسلم على كافر (حربي) للمسلمين لأنها إغارة عليهم (و) بطل وقف (كافر) لمسلمين ورباط وحج وجهاد وأذان مما يتعلق بدين الاسلام (أو) وقفه الواقف (على بنيه) الذكور (دون بناته) الإناث فهو باطل لأنه من عمل الجاهلية (أو) أي وبطل أن وقف دار سكناه على محجوره وخرج منها وحزها لغيره ثم (عاد) الواقف (لسكنى مسكنه) الذي أوقفه على محجوره وكان عوده له (قبل) تمام (عام) من يوم خروجه منه ونحوه لغيره ومات أو جن أو فلس وهو ساكن فيه فقد بطل تحبسه لضعف حوزة عنه باكتنافه سكناه (أو) أي وبطل الوقف أن وقف شيئاً ثم ظهر دين عليه مستغرق ما بيده (جهل سبقة) أي الوقف (لدين) ظهر على الواقف مستغرق ما وقفه وعدم سبقة إياه وحينئذ فيبطل الوقف (أن كان) أوقف على محجوره (احتياطاً للواجب وهو قضاء الدين) (أو) أي بطل الوقف أن وقف المال كله (على نفسه) فهو باطل أن كان على نفسه وحده بل (ولو) وقف على نفسه (بشريك) أي مع غيره كوقف على نفسه وعلى فلان فهو باطل قال ابن عرفة الحبس على نفس الحبس وحده باطل اتفاقاً وكذا مع غيره على المعروف وظاهر المذهب بطلان حبس كل من حبس على نفسه وغيره أن لم يحز عنه فإن حيز عنه صح على غيره فقط (أو) أي وبطل (٢٠٦) أن وقف على غيره فقط وشرط (أن النظر) على وقفه (له) أي الواقف فهو

أَوْ كَكِتَابٍ عَادَ إِلَيْهِ بَعْدَ صَرْفِهِ فِي مَصْرَفِهِ وَبَطَلَ عَلَى مَعْصِيَةٍ وَحَرْبِيٍّ
وَكَاْفِرٍ لِكَمْسَجِدٍ أَوْ عَلَى بَنِيهِ دُونَ بَنَاتِهِ أَوْ عَادَ لِسُكْنَى مَسْكَنِهِ قَبْلَ عَامٍ
أَوْ جَهْلَ سَبْقِهِ لِدَيْنٍ إِنْ كَانَ عَلَى مَحْجُورِهِ أَوْ عَلَى نَفْسِهِ وَلَوْ بِشَرِيكَ أَوْ عَلَى أَنْ
النَّظَرَ لَهُ أَوْ لَمْ يَجْزِهِ كَبِيرٌ وَقَفَ عَلَيْهِ وَلَوْ سَفِيهاً أَوْ وَلِيٌّ صَغِيرٌ أَوْ لَمْ يُخَلِّ
بَيْنَ النَّاسِ وَبَيْنَ كَمْسَجِدٍ قَبْلَ فَلْسِهِ وَمَوْتِهِ وَمَرَضِهِ إِلَّا لِمَحْجُورِهِ إِذَا شَهِدَ
وَصَرَفَ الْغَلَّةَ لَهُ وَلَمْ تَكُنْ دَارَ سُكْنَاهُ

باطل إذا لم يكن الموقوف عليه محجوراً له ولا فلا يبطل لأنه الذي يحوز لمحجوره ويتصرف له وقال ابن القاسم وأشهب فيمن حبس غلة داره صحته على المساكين وتولى عليها حتى مات وهي بيده أنها ميراث وكذلك لو شرط في حبسه أنه يليه اهـ (أو) أي وبطل أن وقف على غيره فقط وليس في حجره و (لم يحز) الوقف شخص

(كبير) أي بالغ (وقف عليه) فيبطل بمحصول مانع للواقف قبل حوزة عنه فإن حازه الموقوف عليه قبل المانع فلا يبطل أن كان الكبير رشيداً بل (ولو) كان (سفيهاً) لا يحفظ المال ولا يحسن التصرف فيه فحوزة لنفسه صحيح معتبر وأشار بلو إلى من يقول لا يصح ولا يعتبر (أو) وقف على صغير محجور لغيره ولم يحزه (ولي صغير) حتى حصل للواقف مانع فيبطل وقفه فإن حازه ولي الصغير قبله فلا يبطل لأن القصد من الحوز رفع يد واقفه عنه وتسليمه لغيره (أو) أي وبطل أن وقف مسجد أو قنطرة أو رباطاً و (لم يخل) الواقف (بين الناس وبين كمسجد) ورباط وقنطرة (قبل فلسه) أي الواقف (و) قبل (مرضه) المتصل بموته وقبل جنونه كذلك (وقبل موته) بأن لم يحز عنه أصلاً أو حيز عنه بعد مرضه أو جنونه أو فلسه قال ابن القاسم رحمه الله تعالى كل صدقة أو حبس أو نخلة أو عمري أو عطية أو هبة لغير ثواب في الصحة يموت المعطي أو بفلس أو مرض قبل حوزة عنه فهي باطلة إلا أن يصح المريض فتحاز عنه بعد ذلك ويقضى للمعطي بالقبض أن منعه المعطي ومن وهب عبداً لابنه الصغيراً ولا جنين فلم يقبضه إلا جنين حتى مات الواهب فذلك كله باطل اهـ (الا) وقفه (لمحجوره) أي على من هو في حجره من أبنه الصغير أو المجنون أو السفيه فلا يبطل بقاء يد واقفه عليه (إذا شهد) الواقف على الوقف على محجوره بأن قال أشهدكم أني حبست هذا على محجوري (و) إذا (صرف الغلة) للحبس (له) أي في مصالح المحجور المحبس عليه من نفقته وكسوته وقضاء دينه ونحوها (و) إذا (لم يكن) الذات الموقوفة (دار سكناه) أي الواقف التي استمر ساكنها بها إلى موته فإن لم يشهد على الوقف ولم يصرف الغلة له أو كانت دار سكناه إلى موته لم يصح حوزة له قال بعض العلماء معنى كلام المصنف ولم تكن دار سكناه التي لم يحالها إلى أن مات ولا خصوصية لدار السكنى بل كذلك غيرها إذا سكنها بعد تحبسها أو ثوباً لبسها أو دابة ركبها لما تقدم أن ما حبس على محجوره منهم ما ان انتفع به

بطل ولو بعد عام على المعتمد ولذا لم يذكر ابن الحاجب الشرط الثالث واقتصر على الاولين (أو) أى وبطلان وقف (على وارث) للواقف (بمرض موته) أى الواقف المخوف الموجب للحجر عليه فيبطل ويرجع ميراثا لانه وصية لو ارث واستثنى من وقفه على وارثه بمرض موته مسألة معروفة بمسألة ولد الا عيان قال سحنون هي من حسان المسائل قل من يعر فيها فقال (الا) وقفا (معقبا) بضم ففتح ميثقلا أى وقفا على المعقب والنسل بان قال وقتت على أولادى وأولادى وعقبهم (خرج) الحبس المعقب باعتبار قيمته (من ثلث) ما (له) أى الواقف بمرض موته بان كانت قيمته قدر الثلث أو أقل منه لانه وصية فان زادت قيمته عليه فيعمل في قدر الثلث من الوقف ما يعمل فيما يخرج من الثلث فيقسم الوقف على أولاد الواقف وأولادهم فما ينوب أولاده (ف) هو (كثيرات للوارث) للواقف فيقسم بينهم كباقي التركة ومثل لها المصنف بقوله (ك) وقفه عقارا بمرض موته على (ثلاثة أولاد) للواقف وهم أولاد الا عيان (و) على (اربعة أولاد) له (وعقبه) بان قال على أولادى وأولادهم وعقبهم ومات الواقف عن السبعة المذكورين (وترك أمه) له (وزوجة) له (فيدخلان) أى أم الواقف وزوجته (فيها) أى الاقسام الثلاثة التي تنوب أولاد الواقف من قسمة الموقوف وعلى سبعة عدد رؤس الاولاد وأولاد الا ولاد فللام سدسها وللزوجة ثمنها ويقسم الباقي على الاولاد لذلك مثل حظ الاثنين (وأربعة اسباعه) أى الوقف الباقية بعد أخذ أولاد الا عيان (لولد الولد) الاربعة (وقف) المذكور والاثني فيه سواء (وانتقض القسم) للوقف على الاولاد واولاد الاولاد (ب) سبب (حدوث ولد لها) أى الاولاد واولاد الاولاد سواء كان من جانب أو من جانبين وكذا ان حدث أكثر من ولد وشبهه في النقص فقال (كموته) أى واحد من (٢٠٧) أحد الجانبين فاكثر فينقض للقسم

(على الاصح) من الخلاف عند بعض المتأخرين ويقسم جميع الحبس على عدد بقية الولد وولد الولد فما صار لولد الولد نفذ لهم بالحبس وما صار لولد الا عيان تدخل فيه أمه وزوجته ان كان له زوجة بحظيها ارثا (لا) ينقض القسم بموت (الام والزوجة) ولا بموت أحدها ويكون ما بيد من مات منها ووقف لوارثه (ودخلا) أى الام

أَوْ عَلَى وَارِثِ بَرَضِ مَوْتِهِ إِلَّا مُعَقَّبًا خَرَجَ مِنْ ثُلُثِهِ فَكَمِيرَاتٍ لِلْوَارِثِ كَثَلَاثَةِ
أَوْ لَادٍ وَأَرْبَعَةٍ أَوْ لَادٍ أَوْ لَادٍ وَعَقَبُهُ وَتَرَكَ أُمًّا وَزَوْجَةً فَيَدْخُلَانِ فِيهِمَا لِلْأَوْلَادِ
وَأَرْبَعَةً سَبَاعَةً لَوَلَدِ الْوَلَدِ وَقَفْتُ وَأَنْتَقَضَ الْقَسْمُ بِمَحْذُوثٍ وَلَدِي لَهَا كَمَوْتِهِ عَلَى الْأَصَحِّ
لَا لِلزَّوْجَةِ وَالْأُمِّ فَيَدْخُلَانِ وَدَخَلَا فَيَاذِيدُ لِلْوَلَدِ بِحَبَسَتْ وَوَقَفْتُ وَتَصَدَّقْتُ
إِنْ قَارَنَهُ قَيْدٌ أَوْ جِهَةٌ لَا تَنْقَطِعُ أَوْ لِمَجْهُولٍ وَإِنْ حُصِرَ وَرَجَعَ أَنْ تَنْقَطِعَ لَا قَرَبَ
فَقَرَاءِ عَصَبَةِ الْحَبْسِ وَأَمْرَأَةٍ لَوْ رَجَلَتْ عَصَبٌ فَإِنْ ضَاقَ قَدَمُ الْبَنَاتِ وَعَلَى
اِثْنَيْنِ وَبَعْدَهُمَا عَلَى الْفُقَرَاءِ نَصِيبٌ مَنْ مَاتَ لَهُمْ إِلَّا كَعَلَى عَشْرَةِ حَيَاتِهِمْ

والزوجة (فما زاد للولد) للواقف بسبب موت واحد من ولد الولد وانقضاء القسمة وصيرورة النصف لاولاد الا عيان فيقسم بينهم وبين الام والزوجة بحسب الفرائض وكذا ان مات أكثر واذ لم يبق أحد من ولد الولد انتفع اولاد الا عيان بالوقف انتفاع الملك ويدخل معهم الام والزوجة وأشار للصيغة التي هي احدا ركان الوقف مععلقا بقوله اول الباب صح وقف مملوك (بحسب) وهو يقتضى التأييد بلا قرينة عند ابن رشد وقال غيره لا يقتضيه الاجها (و) (بوقفت) وهذا يقتضى التأييد بلا قرينة اتفاقا عند بعضهم وبعضهم أجرى فيه الخلاف (أو) (ت) صدقت) وهذا يقتضى التأييد (ان قارنه قيد) كلا يباع ولا يوهب (أو) قارنه (جهة لا تنقطع) كصدقت على الفقراء أو المساكين أو ابناء السبيل أو طلبة العلم أو المساجد (أو) وقف بتصدق (ل) فريق (بمجهول وان حصر) واوه الحال وان صلة مؤكدة كفلان وعقبه فان تجرء تصدقت عاذ كرفلا يقتضى التأييد على احدى روايتين ذكرها ابن الحاجب (ورجع) الحبس المؤبد (ان انقطع) ما حبس عليه (لاقرب فقراء عصبية الحبس) ولا يشاركهم اغنيائهم ولو أخذ فقراؤهم منه ما صاروا به اغنياء وفضل فهو لهم (و) (ل) امرأة فقيرة قريبة للواقف (لورجلت) بضم الراء وكسر الجيم أى فرضت رجلا (عصب) أى كان عاصبا كالبنات والاخت وبنات الاخ والعمة وبنات العم وبنات المعتق لا الخالة وبنات البنات والجددة لام (فان ضاق) الحبس الراجع لاقرب فقراء عصبية الحبس عن العصبية والبنات (قدم البنات) على العصبية (و) ان وقف (على اثنين) معينين كزيد وعمر وأهذين (وبعدهما) يكون وقفا (على الفقراء) يكون (نصيب من مات) من الاثنين (لهم) أى الفقراء لا لرفيقه واستثنى من قوله ورجع ان انقطع لاقرب فقراء عصبية الحبس فقال (الا) اذا وقف على عدد محصور ووجد وقفه عليهم بمدة صريحا أو نوحيا (ك) وقف (على عشرة) مثلا عيهم وسماهم أو قال هؤلاء (حياتهم) أو ما عاشوا فلا يكون مؤبدا ويقسم بينهم بالسوية

ومن مات منهم فنصيبه لباقيهم ولو واحد أو ان ماتوا جميعا (فيملك) الوقف أى يملكه الواقف ان كان حيا أو وارثه ان كان ميتا (بعدهم) أى العشرة (و) (الا أن يقف (في) مصالح (كقنطرة) ور باط ومسجد وسبيل ماء فانهدمت (ولم يرج عودها) أى رجوع القنطرة فيصرف الوقف على مصالحها (في) مصالح (مثلها) يحتمل مثلها في النوع وذلك قنطرة ويحتمل في الجنس من حيث النفع العام كمسجد ور باط وسبيل وهما قولان (والا) أى وان رجع عودها (وقف) أى آخر الوقف (لها) أى القنطرة ولا يرجع الى فقراء عصابة الواقف (و) من قال دارى مثلا (صدقة لفلان) ولم يذكر قرية التأيد (ف) هى ملك (له) أى فلان (أو) قال صدقة (للمساكين) مثلا فكذلك أى ملك فتباع (فرق ثمنها) أى الذات المتصدق بها عليهم (بالاجتهاد) من الوصي ولا يلزم تعميمهم انعذره ولا نعم ليرده المتصدق (ولا يشترط) في صحة الوقف (التنجيز) أى عدم التعليق بل يصح التعليق كهذا وقف بعد شهر أو عام (و) ان أطلق الوقف ولم يقيده بتنجيز ولا تعليق (حمل في) صورة (الاطلاق) لصيغة عن التقييد بالتمجيز والتعليق (عليه) أى التنجيز اذا اصل في الانشاء مقارنة لفظه لمعناه وشبه في الحمل عند الاطلاق فقال (كتسوية ذكر بأشئ) في قسمه ريعته عند الاطلاق كهذا وقف على أولادى أو أولاد فلان اذا اخرج عن النسوبة يحتاج لدليل كالارث فان قيد بشئ أتبع (و) لا يشترط في صحة الوقف (التأيد) أى كونه مؤبدا دائما بدوام الشئ الموقوف فيصح وقفه مدة معينة ثم ترفع وقفته ويجوز التصرف فيه بكل ما يجوز التصرف به في غير الموقوف (ولا) يشترط (٢٠٨) في الوقف (تعيين مصرفه) أى ما يصرف ريعه فيه من الخيرات فان وقف وقفا

فِيمَلِكُ بَعْدَهُمْ فِي كَقَنْطَرَةٍ وَلَمْ يُرْجِعْ عَوْدُهَا فِي مِثْلِهَا وَالْأَوْقُفُ لَهَا وَصَدَقَهُ
لِفُلَانٍ فَلَهُ أَوْ لِلْمَسَاكِينِ فُرُقٌ تَمْنَاهَا بِالْاجْتِهَادِ وَلَا يُشْتَرَطُ التَّنْجِيزُ وَحُمِلَ
فِي الْإِطْلَاقِ عَلَيْهِ كَتَسْوِيَةٍ أَنَّى يَذْكُرُ وَلَا التَّأْيِيدُ وَلَا تَعْيِينُ مَصْرُفِهِ
وَصُرْفٍ فِي غَالِبٍ وَالْأَقْلَابُ فَقَرَاءُ وَلَا قَبُولُ مُسْتَحَقِّهِ إِلَّا الْمُعَيَّنُ الْأَهْلُ فَإِنْ
رَدَّفَكَ مَنَقَطِغٌ وَاتَّبَعَ شَرْطُهُ إِنْ جَازَ كَتَخْصِيصِ مَذْهَبٍ أَوْ نَظَرٍ أَوْ
تَبْدِئَةٍ فَلَنْ يَكْذَا وَإِنْ مِنْ غَلَّةٍ ثَانِي عَامٍ إِنْ لَمْ يَقُلْ مِنْ غَلَّةٍ كُلِّ عَامٍ أَوْ
أَنْ مِنْ أَحْتَاكِجٍ مِنَ الْمُحْبَسِّ عَلَيْهِ بَاعَ أَوْ إِنْ تَسَوَّرَ عَلَيْهِ قَاضٍ أَوْ غَيْرُهُ رَجَعَ
لَهُ أَوْ لَوَارِثِهِ كَعَلَى وَلَدِي وَلَا وَلَدَ لَهُ

ولم يعين مصرفه صح (وصرف) ريعه (في غالب) الصرف فيه من أهل بلد واقفه (والا) أى وان لم يكن غالب (فالفقراء) أى المحتاجون بصرف لهم ريعه (ولا) يشترط في صحة الوقف (قبول مستحق) ريعه (ه) أى الموقوف عليه الذي يستحق غلة الوقف لانه قد لا يكون موجودا كمن سيولد أو يكون مجنونا أو غير مميز ولا يتصور قبوله كمسجد وقنطرة ور باط (الا) الشخص (المعين الأهل) أى الصالح

للقبول والرد هو الرشيد في شرط قبوله (فان رد) المبين الأهل للقبول والرد (ف) هو (ك) وقف (منقطع) مستحقه في لا الرجوع حبسا لكن لا لا قرب فقراء عصابة المحبس على المشهور وحاصل ما نقل في هذه المسألة المعول عليه عند بعض العلماء من بقاء لغيره قولان أحدهما مالك رضى الله تعالى عنه انه يكون حبسا على غير من رده والاخر لمطرف انه يرجع ملكا لمحبسه أو لورثته (واتبع شرطه) أى الواقف وجوب (ازجاز) الشرط فيجب العمل به ولا يجوز العدول عنه الا ان يتعذر فيصرف في مثله كما تقدم في القنطرة ونحوها ومثل للجائز فقال (كتخصيص) أهل (مذهب) معين بصرف غلة وقفه لهم أو بسكناه (أو) تخصيص (ناظر) عليه بشخصه أو وصفه (أو تبديئة فلان بكذا) كمشرة دائرية من غلة وقفه فيبدأ بها من غلة العام بل (وان من غلة ثاني عام) عوضا عما رتب له من غلة العام الذي قبله لعدمها (ان لم يقل) الواقف أبدا باعطائه (من غلة كل عام) كذا فان كان قال ذلك ومضي عام لا غلة فيه فلا يعطى من غلة العام الذى بعده شيئا عوضا عما رتب له من غلة الذى لا غلة له (أو) كشرط الوقف (ان من احتياج من المحبس عليه) الى بيع الوقف (باع) وفي سماع ابن القاسم سئل مالك رضى الله تعالى عنه عن رجل حمل داره حبسا صدقة على ولده لا تباع لان يحتاجوا الى بيعها فان احتاجوا الى بيعها واجتمع ماؤم عليه باعوا واقتسموا اثمها الذكروا الاثنى سواء فيه فملكوا جميعا الارجالا فأراد بيعها أذن له وقد احتاج الى بيعها قال نعم (أو) شرط الواقف انه (ان تسور) أى تعدي (عليه) أى الوقف (قاض أو غيره) من الظلمات مر يدا كله (رجع) الوقف ملكا (له) أى واقفه ان كان حيا (أو لورثته) ان كان ميتا فله شرطه وشبه في الرجوع للواقف ملكا فقال (ك) وقف (عليه) (و) (لا ولد له) أى الواقف فهو ملك لواقفه له بيعه ما لم يولد له فان ولد له

تُجْعَزُ تُجْبِسُهُ فَلَيْسَ لَهُ بَيْعُهُ (لا) يَتَّبِعُ (شرط اصطلاحه على مستحقه) أى الموقوف عليه فيبلغى الشرط ويصح الوقف (ك) شرط
توظيف (أرض موظفة) أى مجعول عليها مال يؤخذ كل عام أو شهر على من وقفت عليه فيصح وقفها وبغى شرطه في كل حال
(لا) أن يشترط عليه دفع توظيفها (من غائتها) فيتبع شرطه (على الاصح) عند غير واحد من المناخرين وقيل لا يتبع (أو) شرط
(عدم بدء) (من غلة الوقف) (باصلاحه) أى الوقف (أو) شرط عدم بدء (بنقته) أى الوقف فيبلغى الشرط لا نه يودى إلى ابطاله
بالكلية فلو شرط الوقف أن يبدأ من غلته بمنافع أهله ويترك اصطلاح ما ينخرم منه بطل شرطه (و) ان احتياج العقار الموقوف على معين
لسكنائه لا صلاح ولم يصلحه الموقوف عليه من ماله (أخرج الساكن الموقوف عليه للسكنى) ان اختل الربح و (لم يصلحه) الموقوف
عليه من ماله فيخرج منه (ليكرى) لغيره مدة مستقبله بشرط تعجيل كرائتها واصلاحه بما يكرى به فيسكنه مكنته تلك المدة
فاذا تمت أخرج المكنتى (له) أى الموقوف عليه ليسكنه (وأفق في فرس) أى عليه وقف (السكنى) ورباط وصله (أفق) (من)
(بيت المال) فلا تلزم نفقته الحبس ولا الحبس عليه (ان عدم) بيت المال (بيع الغرس) (وعوض ب) شمنه (ه) سلاح (و) نحوه بمالا
يحتاج لنفقة وشبهه في البيع والتعويض فقال (ك) لو كلب (الفرس الحبس لكزرو والكلب داء يعتري الخيل شبيهه بالجنون) فلا ينتفع
به في نحو الغزو وينتفع به في نحو الطحن فيباع ويشترى به سلاح (و) بيع ما (أى شيء) موقوف صار (لا ينتفع به) فيما وقف عليه
وينتفع به في غيره كفرس يهرم وعبد كذلك ونوب يخلق حال كون مالا ينتفع به (غير عقار) صار لا ينتفع به فيما حبس عليه فلا يباع
واذا بيع غير العقار وصرف ثمنه (في مثله) من فرس أو عبد أو نوب (أو) شورك به في (٢٠٩) (شقصه) أى بعضه ان لم يبلغ
ثمن كامل انباع الغرض الواقف

فان لم يوجد من يشارك تصدق به
(كان تألف) الحبس بجنايه فتصرف
قيمه التي تؤخذ من الجاني في
مثله أو شقصه (و) يباع
(فضل) أى مازاد من
(الذكور) عن المحتاج اليه في
التزويج احيال الاناث الموقوفة
فيباع ويشترى بثمنه انات
(و) يباع (ما كبر من الاناث)
الموقوفة ويصرف ثمنه (في) شراء

لَا يَشْرَطُ إِصْلَاحَهُ عَلَى مُسْتَحَقِّهِ كَأَرْضٍ مُوظَّفَةٍ إِلَّا مِنْ غَلَّتِهَا عَلَى الْأَصَحِّ أَوْ
عَدَمُ بَدْءٍ بِإِصْلَاحِهِ أَوْ بِنَفَقَتِهِ وَأَخْرَجَ السَّائِكِينَ الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ لِلسَّكَنِ إِنْ لَمْ يُصْلَحْ
لِتَكْرَى لَهُ وَأُفْقٍ فِي فَرَسٍ لِكَنْزٍ وَمِنْ يَبْتَئِ الْمَالُ فَإِنْ عَدِمَ بَيْعَ وَعَوْضَ بِهِ
سِلَاحٌ كَالْوِ كَلْبٍ وَيَبْعَ مَا لَا يَنْتَفِعُ بِهِ مِنْ غَيْرِ عَقَارٍ فِي مِثْلِهِ أَوْ شَقِصِهِ كَأَنْ أُلْفَ
وَفَضْلُ الذَّكُورِ وَمَا كَبُرَ مِنَ الْإِنَاثِ فِي إِنَاثٍ لَا عَقَارَ وَإِنْ خَرِبَ وَتَقَضَّ وَلَوْ
بِغَيْرِ خَرِبٍ إِلَّا لَتَوْسِيعَ كَمَا سَجِدَ وَلَوْ جَبَرًا أَوْ أَمْرًا وَيَجْعَلُ ثَمَنَهُ لِغَيْرِهِ وَمَنْ
هَدَمَ وَقَفًا فَعَلَيْهِ إِهَادَتُهُ وَتَنَاوُلُ الذَّرِيَّةِ وَلَدُ فُلَانٍ وَفُلَانَةٍ

(٢٧) — جواهر الاكلیل - - ثانی) (اثاث) وتجعل وقفا عوضا يبيع (لا) يباع (عقار) حبس ان لم يخرب بل (وان
خرب) وصار لا ينتفع به فيما حبس عليه ففي المدونة مع الموازية والعنتية وغير ما منع بيع ما خرب من ربح حبس مطلقا أى عن
التقييد بإمكان اصطلاحه وفي جواز المناقلة به بربح غير خرب قول الشيخ في رسالته وابن شعبان وابن رشد ان كانت هذه القطعة من
الأرض المحبسة انقطعت منفعتها جملة وعجز عن عمارتها وكراؤها فلا بأس بالمعارضة فيها بمكان يكون حبسا مكانها ويكون ذلك بحكم من
القاضي بعد تبوت ذلك السبب والغبطة في المعوض عنه ويسجل ذلك ويشهد به (و) لا يباع (نقض) بكسر النون أى منقوض من العقار
الموقوف وبالغ على منع بيع العقار فقال (ولو ب) مقار (غير خرب) فلا يباع بحال من الاحوال (الا) اذا بيع العقار الموقوف (لتوسيع
كمسجد) وطريق ومقبرة ويجوز اختيار ابل (ولو) كذا جبرا (بالقضاء) على مستحقه أو ناظره فغير الموقوف احرى (وأمو) أى
الحبس عليهم الذين لهم ولايته ونظر (بجمل ثمنه) الذى يبيع به (لغيره) بأن يشتري به عقار أو يجعل حبسا عوضا عنه قال سحنون لم يجز
اصحابنا بيع الحبس بحال الادار بجوار مسجد احتيج ان تضاف اليه ليتوسع بها فاجازوا بيعه واليه يشتري بثمنها دار تكون حبسا وقد
ادخل في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم دور محبسه كانت تليه (ومن هدم وقفا) أى عقار أو موقوف فاعتدي عليه فهدمه (فعليه اعادته)
بينائه كما كان (وتناول الذرية) أى هذا اللفظ الواقع في قوله وقف على ذرية فلان الخافداي ولد بنت الواقف أو فلان لان
عيسى ابن مريم عليهم السلام من ذرية ابراهيم عليه السلام قال الله تعالى ومن ذريته داود وسليمان وايوب ويوسف وموسى وهارون وكه ذلك
نجهز المحسنين وذكر يا ويحيى وعيسى وهو ولد بنت وحكى ابن رشد قولا بعدم شمول الذرية الخافد (و) تناول (ولدان) أى زيد
مثلا (وفلانة) أى هدم مثلا فسمى الذكور والاناث ثم قال وأولادهم فتناول الخافد عند الامام مالك رضى الله تعالى عنه وجميع اصحابه

والمتاخرين لعدو ضمير أولادهم إلى الأولاد والخافد من أولاد الأوالاد قال ابن عرفة هذا هو الصواب وخطأ ابن رشد قول ابن زرب لا يدخل الخافد فيما ذكر (أو) وقف على أولادى (الذكور والانات) بدور ذكر أسمائهم (وأولادهم) ويتناول (الخافد) أى ولد البنت مقعول تناول حذفه من الأولين لدلالة هذا عليه (لا) يتناول (نسبى) فى قوله وقفت على نسلى الخافد ويتناول أولاده الذكور والانات وأولاده الذكور ذكورا وانا ثاولا يتناول من يتسبب للواقف بأمرأة سواء كانت بنته أو بنت ابنه وضابط ذلك ان كل ذكر أو أنثى يحول بينه وبين الحبس انثى لا يشمله لفظ النسل ولا العقب ولا الولد (و) لا يتناول (الخافد) (و) لا يتناول (ولدى) الخافد قال ابن رشد اذا قال الحبس حبست على ولدى أو على أولادى ولم يزد عليه فيكون الحبس على أولاده ذرية الذكر والانات وعلى أولاد بنيه الذكر ان دون الاناث ولا يدخل فيه أولاد البنات على مذهب الامام مالك رضى الله تعالى عنه للاجماع على أن أولاد البنات لا ميراث لهم (و) لا يتناول (ولدى وولد ولدى) الخافد قال البناتى عدم دخول الخافد فى هذا وما بعده رواه ابن عبدوس وابن وهب عن الامام مالك رضى الله تعالى عنه ورجحه فى المقدمات لكن انظر مع ما لا يالحسن وذلك انه لما قال فى المدونة قال مالك رضى الله تعالى عنه ولا شىء لولد البنات للاجماع انهم لم يدخلوا فى قوله تعالى يوصيكم الله فى أولادكم قال أبو الحسن ما نصه قوله ولا شىء لولد البنات انما يرجع لقوله ومن قال حبس على ولدى ولا يرجع لقوله على ولدى وولد ولدى على ولدى وولد ولدى فان ولد البنات يدخلون وكذلك كلما زاد درجة يدخلون الى حيث انتهى الحبس اه ووقله ابن غارى فى تكميله وقال عقبه هذا هو المشهور وقال ابن غازى فى المقدمات روى عن مالك رضى الله تعالى (٢١٠) عنه انه لا شىء لولد البنات فى ذاب أيضا اه فدل على أن ما رجه فى

أَوِ الذُّكُورُ وَالْإِنَاثُ وَأَوْلَادُهُمُ الْخَافِدُ لَا نَسْلِي وَعَقْبِي وَوَلَدِي وَوَلَدِي وَلَدِي وَأَوْلَادِي وَأَوْلَادِي وَأَوْلَادِي وَبَنِي وَبَنِي وَبَنِي وَوَلَدِي وَوَلَدِي وَوَلَدِي وَلَدِي وَالْإِخْوَةُ الْأُنثَى وَرِجَالُ إِخْوَتِي وَنِسَاؤُهُمُ الصَّغِيرَ وَبَنِي أَبِي إِخْوَتِهِ الذُّكُورَ وَأَوْلَادَهُمْ وَأَلْيَ وَأَهْلِي الْعَصْبَةِ وَمَنْ لَوْ رَجَّاتُ عَصَبَتِي وَأَقَارِبِي أَقَارِبَ جِهَتِيهِ مُطْلَقًا وَإِنْ نَصَرِي وَمَوَالِيهِ الْمُعْتَقَ وَوَلَدَهُ وَمُعْتَقَ أَبِيهِ وَابْنَهُ وَقَوْمَهُ عَصَبَتُهُ فَقَطُّ وَطِفْلٌ وَصَبِيٌّ وَصَغِيرٌ مَنْ لَمْ يَبْتَاعْ وَشَابٌ وَحَدَثٌ لِلْأَرْبَعِينَ وَإِلَّا فَكَهْلٌ لِلسَّتَيْنِ وَإِلَّا فَشَيْخٌ وَشَمِلَ الْأُنْثَى كَالْأُنْثَى

المقدمات وتبعه عليه المصنف خلاف المشهور (و) لا يتناول (أولادى وأولاد أولادى) الخافد قال التتائي ليس هذا مكررا مع ما قبله لانهم انما يتكلمون على بيان الفاظ الواقف وهذا اللفظ غير الذى قبله (ولا) يتناول (بني وبني بنى) الخافد (وفى) تناول (ولدى وولد) الخافد وعدم تناوله (قولان) قال ابن رشد اذا قال حبست على

والمالك

ولدى وأولادهم فروى ابن أبى زمنين لا يدخل البنات فى الحبس بهذا اللفظ (و) تناول

(الاخوة) فى قوله وقف على اخوتى (الانثى) من أى جهة ولولا ما قل الله تعالى فان كان له اخوة فلامه السدس وقد أجرى الاناث فى الحجب مجرى الذكور (و) تناول (رجال اخوتى ونسائهم الصغير) والصغيرة (و) تناول (بنواى اخوته) أى الواقف الذكور أشقاء أولاد (و) تناول (أولادهم) أى الذكور خاصة (و) تناول (ألى) تناول (أهلى العصبة) ويدخل فى كل منهما الابن وابنه وان نزل والاب والجدوان علا والاخوة وبنوهم وان نزلوا والاعمام وبنوهم (ومن) أى امرأة (لورجالت) أى فرضت رجلا (عصب) أى كان ماصبا كبنت وبنت ابن وأم وجدة أب وعممة وبنت أخ وبنت عم (و) تناول (أقاربى أقارب جهتيه) أى جهة أبيه وجهة أمه (مطلقا) عن التقييد بذكورة أو أنوثة فيتناول العمات وبناتهن والحالات وبناتهن والاخوات وبناتهن وبنات الاخوة ان كانوا مسلمين بل (وان) كانوا (نصرى) بفتح النون وسكون الصاد (و) تناول (مواليه) جمع مولى (المتعق) بفتح القاء الذى باشر الواقف عتقه (وولده) أى المتعق بالفتح (ومعتق أبيه) أى الواقف (و) تناول (ابنه) أى الواقف (و) تناول (قومه) أى الواقف (عصبتهم فقط) فهو خاص بالرجال العصبة دون النساء لقوله تعالى لا يسخر قوم من قوم ولا نسائهم من نسائهم وقول زهير أقوم آل حصن أم نساء (و) تناول (طفل وصبي وصغير من لم يبلغ) الحلم فلو قال أطفال أهلى تناول من لم يبلغ الحلم وكذلك لو قال على صبيانهم وصغارهم (و) تناول (شاب وحدث) من بلغ منتها (للاربعة) سنة (والا) يكن فى سن مما سبق بان تجاوز سنة الاربعين (ف) هو (كهل للستين) عاما (والا) يكن ابن ستين بان تجاوزها (ف) هو (شيخ) الى منتهاى عمره (وشمى) كل واحد من طفل وما بعده (الانثى) وشبهه فى شمول الانثى فقال (كلفظ) الارسل فلو قال كهولهم على كان لمن تجاوز

الاربعين من ذكورهم وان انهم الى ان يكمل الستين ولو قال على شيو خهم كان لمن جاوز الستين من الذكور والاناث ولو قال لاراملهم
 لكان للرجل الارمل كالرأه الارملة (والملك) بكسر الميم على الشيء الموقوف باق (للووقف) قال ابن عرفة صرح بالباقي ببقاء
 ملك الحبس على حبسه وهو لازم تزكية حوائط الاحباس على ملك حبسها وقول اللخمي آخر الشفعة التحبيس بسقط الملك غلطاه
 (لا الغلة) الناشئة من الشيء الموقوف فليست لواقفه بل للموقوف عليه وفرع على كون الملك للواقف فقال (فله) أي الواقف (ولو ارثه
 منع من) شخص (يريد اصلاحه) أي الوقف المحتاج للاصلاح قال ابن غازي بهذا قطع ابن شاس وابن الحاجب تبعالا بن شعبان
 ووجهه ابن عبد السلام بان الحبس مملوك لحبسه وكل مملوك لا يجوز لغير مالكة تصرفه فيه بدون اذن مالكة (و) ان أكرى الوقف
 ناظره بكرام لاغبين فيه على الوقف ثم وجد من يزيد في كرائته (لا يفسخ كراؤه لزيادة) أرادها غير مكتره قال ابن غازي أراد الا أن
 يثبت الغبن (ولا يقسم) من كراء الوقف (الا) كراء (ماض زمنه) لان قسمه مالم يرضى منه لم يقسم (و) ان أكرى الوقف
 بموته قبل نجي زمانه وحرمان من يستحق ولادته أو قدومه بعد قسمه في زمنه (وأكرى) الوقف (ناظره) أي الوقف غير من
 مرجعه له (ان كان على معينين) ومفعول أكرى (كالمستأجرين) فيجوز كراء من حبس عليه ربع امامين لا أكثر وذلك في
 رواية ابن القاسم وفي سماع أشهب اجازته خمسة وعشرين سنة وبالرواية الاولى القضاء واستحسن قضاء قرطبة كونه لاربعة أعوام
 خوف اندراسه بطول مكثه بيد مكرية (و) اكرأه (لمن مرجعه) أي رجوع (٢١١) الوقف (له) ولو ملكا (كالمشرك)

سنتين فاذا حبس داراء على زيد
 حياته ثم على عمرو أي ثم تكون
 هبة لعمرو فيجوز لزيد كراؤها
 لعمرو عشرة أعوام وقيد كلام
 المصنف بما اذا لم يشترط الواقف
 مدة والاعمال بها وبما اذا لم تدع
 الضرورة لكرائها الا أكثر من
 ذلك لمصلحة الوقف والاجاز
 ما تدعو الضرورة له اه وأراد
 المصنف بناظره الموقوف عليه وأما
 غيره فيجوز له أن يكرى أن يدمن
 ذلك لان الاجارة لا تنفسخ بموته
 (وان بنى محبس عليه) في الحبس

وَالْمَلِكُ لِلْوَقْفِ لَا الْغَلَّةُ فَلَهُ وَلَوَ ارْتَبَهُ مَنَعٌ مِّنْ يُرِيدُ اصْلَاحَهُ وَلَا يَفْسَخُ
 كِرَاؤُهُ لَزِيَادَةٍ وَلَا يَقْسَمُ الْأَمَاضُ مِنْهُ وَأَكْرَى نَاطِرُهُ إِنْ كَانَ عَلَى مُعَيَّنٍ
 كَالسَّنَتَيْنِ وَلَمْ يَرْجِعْهَا لَهُ كَالْعَشْرِ وَإِنْ بَنَى مُحْبَسٌ عَلَيْهِ فَمَاتَ وَلَمْ يُعَيِّنْهُمُ
 فَضَّلَ الْمُؤَلَّى أَهْلَ الْحَاجَةِ وَالْعِيَالِ فِي غَلَّةٍ وَسَكْنَى وَلَمْ يُخْرِجْ سَاكِنَ لغيره
 إِلَّا بِشَرْطٍ أَوْ سَفَرٍ انْقِطَاعٍ أَوْ بَعِيدٍ

باب

الهبة تمليك بلا عوض ولثواب الآخرة صدقة وصحت في كل مملوك

(فان مات) الباني (ولم يبين) كون ما بناه ملكا أو وقفا (فهو) أي المبني (وقف) قل أو أكثر قاله الامام مالك رضى الله تعالى عنه في المدونة
 فلا شيء فيه لو ارثه وان كان بن انه ملك له فهو لورثته (و) اذا وقف عقار الاغتلال أو السكنى (على من لا يحاط به) كالفقراء
 والمساكين والعلماء والمرايطين والجاهدين (أو) على (قوم وأقاربهم أو) قف (على كوله) وولدوله أو أخوته أو بني عمه (ولم يعينهم)
 أي لم يعين الواقف اولاده (فضل) الناظر (المولى) بضم الميم وفتح الواو واللام مشددة على الوقف ومعمول فضل (أهل الحاجة).
 الشديدة (و) أهل (العيال) على خفيف الحاجة ومن لا عيال له أو قلبية وصلة فضل (في غلة وسكنى) وقال ابن الماجشون لا يفضل
 الا بشروط من الواقف (و) ان فضل المولى على الوقف على من لا يحاط بهم بعضهم في السكنى لشدة فقره ثم استغنى فلا يخرج (لا يخرج)
 شخص ساكن) فقير فضله المتولى بالسكنى في الحبس على من لا يحاط بهم كقوم وأقاربهم ثم استغنى فلا يخرج (لا يخرج) فقير (غيره) الا
 بشرط) من الحبس ان من استغنى يخرج لغيره فيخرج عملا بشرطه (أو ل) سفر انقطاع) يبدا آخر فيخرج ومفهوم انقطاع
 انه لو سافر ليعود فلا يسقط حقه وله كراؤه حتى يعود (أو) لحصول سفر (بعيد) يشبه الانقطاع أو يريد المقام في الموضع
 الذي سافر اليه فيخرج والله سبحانه وتعالى أعلم (باب) في بيان الهبة وأحكامها وما يتعلق بها (الهبة) أي حقيقتهما شرعا (تمليك)
 أي لذات (بلا عوض) أي لوجه المعطى بالفتح فقط أو له ولثواب الآخرة معا بقرينة قوله (و) التمليك لذات بلا عوض (لثواب)
 الله تعالى في الدار (الآخرة صدقة) وهو معطوف على محذوف أي الهبة تمليك بلا عوض لوجه المعطى والهبة لثواب الآخرة
 صدقة (وصحت) الهبة (في كل مملوك) للواهب

(ينقل) أى يقبل ملكه النقل شرعاً فلا تصح في مدبر وام ولد واستمتاع بزوجته أو مصرية وتعقب بجواز هبة ما لا يجوز نقل ملكه كعجلد ضحية وأجيب بأنه قابل للنقل بغير البيع ونحوه إنما تصح (من له تبرع بها) أى الذات الموهوبة فلا تصح من صبي ولا مجنون ولا سفيه ولا رقيق ولا مفلس ولا بملك الغير ولا لزوجة أو مريض بما زاد على ثلث مالها (و) تصح هبة المملوك أن كان معلوماً بل (وان) كان (مجهولاً) ففي المد، نة الفرر في الهبة لغير الثواب جائز لا في البيع فن وهب لرجل مورثه من فلان وهو لا يدري كم هو سدس أو ربع أو هبة نصيبه من دار أو جدار وهو لا يدري كم ذلك فذلك جائز وتصح هبة المملوك أن جاز بعه بل (وان) كان (كلياً) ما ذونا فيه وسواء كان الموهوب شيئاً موجوداً في الخارج (أو) كان (دينياً) في ذمة الدين (وهو) أى تملك الدين وهبته (إبراء) أى إسقاط للدين عن ذمة مدينه وتفرغ لهامنه (ان وهب) الدين (لمن هو) أى الدين ثابت (عليه) أى المدين ظاهره انه لا يحتاج لقبول المدين وبه قال أشهب رحمه الله تعالى وصدر في اختصار المتبعية بأنه ان لم يقبل حتى مات أى الواهب بطلت وهذا قول ابن القاسم رحمه الله تعالى (والا) أى وان لم يهب الدين لمن هو عليه بان وهبه لغيره (فهبة لغير مدينه) كالرهن) للدين في توقف قبضه على اشهاد بذلك وعلى أن يجمع الواهب بين الموهوب له بين المدين ودفع ذكر الدين للموهوب له أن كان له ذكر وتصح هبة المملوك أن لم يكن رهنًا بل (وان) كان (رهنًا) في حق (لم يقبض) أى لم يقبضه المرتهن ولا غيره من رهنه حتى وهبه لغير مرتهنه فالموهوب له أحق به من مرتهنه (و) قد (أسر رهنه) بالدين المرهون فيه فان كان معسر فمرتهنه أحق به (أو) لم يوسر رهنه (و) رضى مرتهنه (بدفعه للموهوب له) (والا) أى وان لم يرض مرتهنه بدفعه للموهوب له ورهنه موسر (قضى عليه) أى الراهن (بنفسه) أى الرهن من الحق المرهون فيه ودفعه للموهوب له (ان كان الدين) (٣١٢) المرهون فيه (عما) أى الدين الذي (يعجل) أى يقضى على مستحقه بقبوله

يُنْقَلُ مِمَّنْ لَهُ تَبَرُّعٌ بِهَا وَإِنْ مَجْهُولًا أَوْ كَلْبًا وَدَيْنًا وَهُوَ إِبْرَءَانٌ وَهُبَ لِمَنْ عَلَيْهِ وَإِلَّا فَكَالْرَهْنِ وَرَهْنًا لَمْ يَقْبُضْ وَأَيْسَرَ رَاهِنُهُ أَوْ رَضِيَ مَرْتْنُهُ وَالْأَقْصَى بِنَفْسِهِ إِنْ كَانَ مِمَّا يَجْعَلُ وَإِلَّا بَقِيَ لِبَعْدِ الْأَجَلِ بِصِغَةٍ أَوْ مَفْهِمًا وَإِنْ يَفْعَلُ كَتَحْلِيَةٍ وَلَدِهِ لَا بَابِنٍ مَعَ قَوْلِهِ دَارُهُ وَحِيزٌ وَإِنْ بِلَا أَذْنٍ وَأُجْبِرَ عَلَيْهِ وَبَطَلَتْ إِنْ تَأَخَّرَ لَدَيْنَ مَحِيْطٍ أَوْ وَهَبَ لثَانٍ وَحَازَ أَوْ أَعْتَقَ الْوَاهِبُ أَوْ اسْتَوْلَدَ وَلَا قِيَمَةَ أَوْ اسْتَصْحَبَ هَدِيَّةً أَوْ أَرَسَلَهَا ثُمَّ مَاتَ أَوْ الْمُعِينَةُ لَهُ إِنْ لَمْ يُشْهِدْ

قبل حلول أجله ان عجله المدين بان كان عيناً ولو من بيع أو عرضاً من خصوص قرض (والا) أى وان لم يكن الدين مما يجعل بان كان عرضاً من بيع (بقي) الرهن يدمر تهنه رهنًا (أ) ما (بعد) تمام (الأجل) للدين فيقضى الراهن الموسر الدين المرهون فيه ويدفع الرهن للموهوب له وليس للراهن الواهب أخذ

الرهن من المرتهن ودفعه للموهوب له قبل تمام الاجل والاثان برهن آخر ثقة عوضاً عنه لتعلق حق المرتهن بعينه وصلة كان صححت الهبة في كل مملوك (بصيغة) من مادة الهبة كوهبت وأنا وهب وهذا موهوب أو هبة وأنت موهوب لك كذا (أو) بلقظ (مفهمها) أى الهبة من غير مادتها كما عطيت ومنحت وبذلت ونحلت أن كان مفهمها قولاً بل (وان) كان مفهمها مصوراً (بفعل) فأى شئ يدل على الرضا اعتبر (لا) تنعقد الهبة بقول الاب لابنه (ابن) فعل أمر من البناء (مع قوله) أى الاب الذى أمر ابنه بالبناء هذه (داره) أى الابن فإذا مات الاب فلا يختص الابن بالأرض التي بناها بل يشاركه فيها الورثة وللأب قيمة بناءه منقوضاً (وحيز) الموهوب من واهبه (وان) حوزة (بلاذن) من واهبه لخروج الموهوب من ملكه وصيرورته ملكاً للموهوب له وما لا من أمه أو اله إذا قبله (و) ان امتنع الواهب من دفعة للموهوب له (أجبر عليه) أى على تسليمه للموهوب له فيقضى عليه بذلك ان منعه إياها (وبطلت) الهبة (ان تأخر) حوزها (أ) حصول (دين محيط) بال الواهب فالدين أولى والصدقة باطلة (أو) ان تأخر حوزها من الموهوب له حتى (وهب) الواهب الشئ الذى وهبه (أ) شخص (ثان) غير الموهوب له الاول (وحاز) الهبة الموهوب له الثانى فقد بطلت هبتها للاول عند أشهب ومحمد وفى أحد قولى ابن القاسم وظاهره علم الاول بالهبة له وفرط في حوزها أم لا مضى من الزمان ما يمكن فيه الحوز أم لا وهو كذلك (أو أعتق) الواهب الرقيق الموهوب قبل حوزها الموهوب له (أو استولد) الواهب الأمه قبل حوزها الموهوب له (ولا قيمة) للموهوب له على الواهب في المسائل الثلاثة (أو استصحب) الواهب (هدية) لشخص في بلد آخر كسكة المشرفة فمات الواهب قبل دفعها للموهوب له فتبطل الهدية وترجع لمورثته لموته قبل حوزها عنه (أو أرسلها) أى الهدية المهدى مع رسول للمهدى له (فمات) المهدى قبل أن يدفعها الرسول للمهدى له فتبطل لموت مهيديها قبل حوزها عنه (أو) مات الموهوب له (المعينة) الهدية (له) قبل أن يحوزها (ان لم يشهد) المهدى بأنه أهدى ما استصحبته أو

أرسلها الى المهدي اليه المعين فان كان أشهد على ذلك فلا تبطل بموت المهدي ولا بموت المهدي له فتدفع المهدي له في صورة موت المهدي ولورثة المهدي له في صورة موته نفسه وشبهه في البطالان بموت المعطى قبل قبض المعطى له فقال (كان دفعت لمن) أي شخص مالا (يتصدق عنك ب) بذلك المال على الفقراء مثلاً وانت صحيح (ولم تشهد) على ذلك فان مات أيها الدافع قبل قبض الفقراء المال بطلت الصدقة ورجعت لورثتك ومنه فهم عدم الاشهاد انك ان شهدت على ذلك فلا تبطل الصدقة بموتك قبل قبضها وهو كذلك كما وقع النص على ذلك في المدونة للإمام مالك رضي الله تعالى عنه (أو باع واهب) وهو به (قبل علم الموهوب) له بهيته له فلم يوهب له رد بيعه في حياة الواهب وأخذ الموهوب بعينه وله امضاؤه وأخذ منه قال ابن غازي في بعض النسخ لا ان باع واهب قبل علم الموهوب له بأداة النفي والشرط وبه يستقيم الكلام ولا يمنع منه عطف أوجن وما بعده على المثبتات والعاقلة يفهم (والا) أي وان باع الواهب الموهوب بعد علم الموهوب له بهيته له (فد) بيعه ماض لا يردو (الثمن للمعطى رويت) المدونة (بفتح الطاء) اسم مفعول أي الموهوب له (و) رويت بـ (كسر ها) أي الطاء اسم فاعل أي الواهب (أوجن) أي وبطلت الهبة ان جن الواهب قبل حوزها الموهوب له (أو مرض) الواهب قبل حوز الموهوب له (واتصلا) أي جنون الواهب ومرضه (بموت) أي الواهب ومنه فهم انه ان صح من مرضه صحة بينة أو أفاق من جنونه أفاقه بينة فلا تبطل الهبة فللموهوب له قبضها منه بعد صحته أو أفاقته (أو وهب) المودع بالكسر الودعة (ل) شخص (مودع) بالفتح (ولم يقبل) المودع بالفتح الموهوب له الهبة بان لم يقبل قبل (لموته) أي الواهب بطلت الهبة فان قبلها قبل موته صححت لصحة حوزها بعد قبولها (وصح) قبول الموهوب له الهبة بعد موت واهبها (ان) كان الموهوب له قد (قبض) الهبة (ليروى) أي يتفكروا بما في ان الاحسن قبولها (٢١٣) أوردها فمات واهبها وقبلها الموهوب له بعد

موته (أو وجد) أي اهتم الموهوب له (فيه) أي حوز الهبة ومنه الواهب منه حتى مات أي الواهب فقال ابن القاسم لا تبطل الهبة بموته تنزيل للجدي الحوز منزله (أو) وهب شيئاً قبله وطلبة منه فانكر الهبة فاقام الموهوب له بينة بانه وهبه وطلب منه تزكيته فجد (في تزكية شاهده) ومات

كَأَن دَفَعْتَ لِمَنْ يَتَصَدَّقُ عَنْكَ بِمَالٍ وَلَمْ تُشْهَدْ لَا إِنْ بَاعَ وَاهَبَ قَبْلَ عِلْمِ
الْمَوْهُوبِ وَإِلَّا فَالْثَمَنُ لِلْمُعْطَى رُوِيَ بِفَتْحِ الطَّاءِ وَكُسْرِ هَا أَوْ جُنْ أَوْ مَرَضَ
وَاتِّصَالَ بِمَوْتِهِ أَوْ وَهَبَ لِمُودِعٍ وَلَمْ يَقْبَلْ لِمَوْتِهِ وَصَحَّ أَنْ قَبَضَ لِيَتَرَوَى أَوْ جَدَّ
فِيهِ أَوْ فِي تَرْكِه شَاهِدِهِ أَوْ اعْتَقَ أَوْ بَاعَ أَوْ وَهَبَ إِذَا شَهِدَ وَأَعْلَنَ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ
بِهَا إِلَّا بَعْدَ مَوْتِهِ وَحُوزَ مُخْدَمٍ وَمُسْتَعِيرٍ مُطْلَقًا وَمُودِعٍ إِنْ عُلِمَ لَا غَاصِبٍ
وَمَرْتَنٍ وَمُسْتَأْجَرٍ إِلَّا أَنْ يَهَبَ إِلَّا جَارَةً وَلَا إِنْ رَجَعَتْ إِلَيْهِ بَعْدَهُ بِقُرْبٍ

واهبه قبلها فقال ابن القاسم لا تبطل الهبة اذا زكاه بعد موته وقال ابن الماجشون تبطل اذا غاية اقامة البينة انها كإقرار واهبها بهاء وهو لو أقر له بها ومات قبل قبضها بطلت (أو) ان (اعتق) الموهوب له الرقيق الموهوب (أو باع) الموهوب له الشيء الموهوب (أو وهب) الموهوب له ما وهب له لغيره قبل قبضه في المسائل الثلاثة صحح حوزها وكان كحوزها اتفاقا في العتق والبيع وان لم يشهد في الهبة (إذا أشهد) الموهوب له على هبة ما وهب له لغيره (وأعلن) أي اظهر الموهوب له الاشهاد عند القاضي (ولم يعلم بها) أي الهبة (الا بعد موته) أي الموهوب له قال ابن غازي وكذا تصح الهبة اذا لم يعلم بها الموهوب له في حياته فلما مات علم بها ورثته فلم يقيمها عليها علي الواهب الصحيح (و) ان وهب مالك رقيق خدمته لشخص مدة معلومة او حيا ته ثم وهب رقبته لآخر ثم مات الواهب وهو في حوز الخدم صح (حوز خدام) أي من وهبت له خدمة رقيق مدة معلومة او حيا ته ويكون ذلك حوز المن وهبت له رقبته فان مات الواهب قبل تمام مدة الا لخدام فلا حق لورثته في ذلك الرقيق (و) ان اعار مالك شيئه لشخص ثم وهبه لآخر ثم مات الواهب وهو في حوز المستعير صح حوز شخص (مستعير) شيئا لمن وهب له ذلك الشيء فان مات الواهب والشيء في يد مستعيره فهو حق للموهوب له لا لورثته واهبه (مطلقا) عن التقييد بعلم الخدم والمستعير بالهبة وسواء كان الاخدام والهبة دفعة واحدة او تاخرت الهبة عنه وسواء اشهد الواهب على الهبة او لم يشهد عليها (و) ان اودع المالك شيئه عن شخص ثم وهبه لآخر ثم مات المالك وهو في حوز المودع صح حوز (مودع) بالفتح للموهوب له الودعة (ان علم) المودع بالفتح بالهبة فعلمه شرط في صحة حوز الموهوب له (لا) يصح ان يحوز للموهوب له شخص (غاصب) للشيء الموهوب (ومرتن ومستاجر) للموهوب في كل حال (الا ان يهب) المالك (الا جارة) أي المال الذي اجره للموهوب له الذات فيصح حوز المستاجر له (ولا) يصح الحوز (ان رجعت) الذات الموهوبة (اليه) أي واهبها (بعده) أي الحوز (بقرب)

أى قبل تمام سنة من حوزها رجوعا مصورا (أن أجراها) أى الموهوب له الهبة لو أهبها (أو أرفق) الموهوب له الواهب (بها) أى الهبة (بخلاف) رجوعها لو أهبها بعد تمام (سنة) فلا يبطل حوزها إذ رجوع الواهب إلى الذات الموهوبة بعد حيازتها للموهوب له سنة لا يبطل هبتها لا نه طول وقيل الطول ستتان (أو رجوع) الواهب للدار التي وهبها حال كونه (مخفيا) عن الموهوب له بعد حيازتها عنه بأن وجدها خالية فسكنها ومات بها فلا يبطل حوزها كذا في الشراح تقدير أصالة مخفيا عن الموهوب له والذي في البناني صوابه عند الموهوب له قال هكذا فرض المسألة كلام الأئمة وسيأتي نص ابن المواز (أو) رجوع إليها حال كونه (ضيفاً) عند الموهوب له (فأث) الواهب في الدار الموهوبة فلا تبطل حيازتها (و) صحت (هبة أحد الزوجين) (أو) (لا) (آخر متاعاً) أو خادماً وان لم ترتفع يد الواهب عنه للضرورة (و) صحت (هبة زوجة دارسكنها الزوجها) ابن القاسم لو تصدقت هي عليه بالمنزل وهما فيه فذلك حوز لأن عليه أن يسكن زوجته فسكنها بها فيه حوز ما لم تشترط على زوجها أن لا يخرجها منها فان اشترطت ذلك فلا يكفي في الحوز شهادتها على الهبة لزوجها كما في نوازل أصبح (لا) يصح (العكس) أي هبته دارسكنها لزوجته ان مات وهو ساكن بها فيها لأبطلان الحوز لأن السكنى تنسب للزوج وهي تابعة له (ولا) تصح الهبة (أن بقيت) الذات الموهوبة (عنده) أى الواهب لنفسه أو موته أو جنونه أو مرضه المتصلين بموته وأعاد هذا الاستثناء منه (ال) الواهب (لحجوره) فتصح هبته له بخلاف بقائها عنده إلى موته لا نه الذي يحوز له ان كان الموهوب مما يعرف (٢١٤) بعينه بدليل قوله (الا لا يعرف) بعينه فلا تصح هبته لحجوره مع بقائه عنده

بأن أجراها أو أرفق بها بخلاف سنة أو رجوع مخفياً أو ضيفاً فآت وهبة أحد الزوجين للآخر متاعاً وهبة زوجة دارسكنها الزوجها لا العكس ولا إن بقيت لمحجوره إلا ما لا يعرف بعينه ولو ختم عليه ودارسكنها إلا أن يسكن أقلها ويكرى له الأكثر وإن سكن النصف بطل فقط والأكثر بطل الجميع وجازت العمرى كأمرتك أو وكرتك ورجعت للمعمر أو وكرته كحبس عليكما وهو لا خير كما ملكا لا الرقبي كذوى دارين قالاً إن تمت قبلي فهماي وإلا فلك كهبة نخل واستثناء تمرتها سنين والسقي على الموهوب له

ان لم يختم عليه بل (ولو) جعل في صرة (و) ختم عليه) فلا يكفي في حوز له ولا بد من إخراج هبة عنه (و) (ال) (دارسكنها) أى الواهب فلا تصح هبتها لمحجوره إذا استمر ساكناً بها لموته في كل حال (الا أن يسكن) الواهب (أقلها) أى الدار (ويكرى له) أى لمحجوره الموهوب له (الأكثر من الدار فتصح الهبة إذا في جميعها (وان سكن) الواهب (النصف من الدار التي وهبها لمحجوره وأكرى له النصف الآخر) بطل)

النصف المسكون (فقط) أى دون النصف المسكرى فتصح هبته عزاء للخمي لابن القاسم وأشهب (و) ان سكن الواهب (الاكثر) من الدار الموهوبة لمحجوره (بطل الجميع) المسكون والمسكرى (وجازت) أى نذبت (العمرى) بضم العين وسكون الميم مأخوذ من العمر بمعنى مدة الحياة لوقوعه ظرفاً لمنفعتهم ابن عرفة العمرى تمليك منفعة حياة المعطى بغير عوض انشاء فيخرج الحكم باستحقاقها وبصدق الحد عليها قبل حوزها لانه قبله عمرى أو وصيغتهما ما دل على هبة المنفعة دون الذات كاسكتك هذه الدار أو وهبتك سكنها عمرتك وفي المدونة من قال قد أعتك هذه الدار أو هذا العبد أو هذه الدابة حياتك جاز ذلك وترجع بعد فوته إلى الذي أعتها أو إلى ورثته (كأمرتك) دارى أو عبدى أو دابى أى وهبتك منفعتها مدة حياتك (أو) أعتت (وارثك) ما ذكر (ورجعت) العمرى بمعنى الذات التي وهبت منفعتها لشخص مدة معلومة كسنة أو مدة حياته (للمعمر) أى الواهب المنفعة فترجع له ملكاً ان كان حياً (أو) (وارثه) له ملكاً أيضاً ان كان المعمر قد مات وشبه في الرجوع ملكاً فقال (ك) عبدى أو دارى أو دابى (حبس عليكما وهو) أى الحبس (لا) آخر كما ملكا) فيستحقا نه معاً على وجه الحبس فإذا مات أحدهما ملكه الآخر فيصنع به ما يشاء من بيع وغيره من تصرفات المالك (لا) تجوز (الرقبى) وهى تحبىس رجلين داراً بينهما على أن مات منهما أولاً فحظه حبس على الآخر وقد مثل لها المصنف فقال (كذوى دارين) مثلاً (قالا) أى قال كل منهما للآخر (ان مت) بفتح التاء (قبلي فهما) أى دارى ودارك ملك (لى والى) أى وان لم تمت قبلى بأن مت أنا قبلك (فهما) (ك) وتماقداً على هذا وشبهه في المنع فقال (كهبة نخل) لشخص (واستثناء تمرتها سنين) مستقبله بعد الهبة (و) قد شرط الواهب أن يكون (السقي) للنخل في تلك المدة (على الموهوب له) فلا يجوز للغر لا نه بيع معين يتأخر قبضه إذ كانه باعه للنخل يسقيه في تلك السنين

الاسواق فلا يمنع ذلك اعتصارها
 قاله مطرف وابن الماجشون
 واصبح ووجهه ان الهبة على حال
 زيادة القيمة ونقصانها لا تعلق لما
 بها ولا تأثير له في صفتها فلا يمنع
 اعتصارها قال ابن عازى في بعض
 النسخ ان لم تمت لا بمحاولة سوق
 يزيد أو نقص وهو الصواب اه
 (أو) بمحصول (زيد) اى
 زيادة في ذات الهبة ككبر
 صغير وسمن هزيل (أو)

أَوْ فَرَسٍ لِمَنْ يَغْزُو سِنِينَ وَيُنْفِقَ عَلَيْهِ الْمَدْفُوعُ لَهُ وَلَا يَبِيعُهُ لِبَعْدِ الْأَجَلِ
وَلِلْأَبِ اعْتِمَادُ هَاجِمٍ وَلَدِهِ كَأَمِّ قَطْعٍ وَهَبَتْ ذَائِبٌ وَإِنْ مَجْنُونًا وَلَوْ تَنَتَّمُ
عَلَى الْخِتَارِ إِلَّا فِيمَا ارِيدَ بِهِ الْآخِرَةُ كَصَدَقَةٍ بِلاَ شَرْطٍ إِنْ لَمْ تَنْتَفِ لِابْحْوَالَةٍ
سَوْقٍ بَلْ بَزِيدٍ أَوْ نَقَصٍ وَلَمْ يُنْكَحْ أَوْ يُدَايِنَ لَهَا أَوْ يُطَائِفَ ثَبَابًا أَوْ يَمْرُضَ
كَوَاهِبٍ إِلَّا أَنْ يَهَبَ عَلَى هَذِهِ الْأَحْوَالِ أَوْ يَزُولَ الْمَرَضُ عَلَى الْخِتَارِ وَكَرِهَ
تَمَلُّكُ صَدَقَةٍ بِغَيْرِ مِيرَاثٍ وَلَا يَرَكِبُهَا أَوْ يَأْكُلُ مِنْ غَلَّتِهَا وَهَلْ إِلَّا أَنْ يَرْضَى
الْإِبْنُ الْكَبِيرُ بِشَرْبِ اللَّبَنِ

بمصول (-نقص) فيها كنه دما ونسيان صنعة (و) ان (لم ينكح) أي يزوج الولد الموهوب له لاجل الهبة .
فان زوج لاجلها ولو لم يدخل فانت اعتصارها ذكر اكل الولد او اني لرغبة الناس في ذى المال وتعلق حق الزوج والزوجة به (أو)
أن لم (يدان) أي يعامل الولد الموهوب له بدین ببيع أو مرض (لها) أي لاجل يسر دالهبة وان دون لها فانت اعتصارها (أو)
أن لم (يطاء) الابن البالغ أمة (ثيبا) وهبه له أبوه أو أخته فان وطئها فانت اعتصارها (أو) أن لم (يمرض) الموهوب له مرضا نحو فافان
مرض مرضا نحو فانت اعتصارها لتعلق حق ورثته بها (كمرض) (واهب) مرضا نحو فانه يقوت اعتصارها لانها ماله بانها انما
يعتصرها لورثته (الا أن يهب) الاب أو الام لولده وهو (على) حال من (هذه الاحوال) المانعة الاعتصار بان وهبه وهو متزوج
أو مدين أو مريض فله الاعتصار مع هذه الاحوال ولا يكون وجودها مانعا منه (أو) الان (يزول المرض) الحاصل الموهوب له
أو الواهب بعد الهبة فيعود الاعتصار (على الاختار) الخصى من الخلاف (وكره تملك صدقة) للمتصدق بها (بغير ميراث) كشرائه أو قبول
هبة أو صدقة وأما تملكها بميراث فلا يكره لانه ليس اختياريا أو الاصل في هذا أن عمر رضي الله تعالى عنه تصدق بفارس جواد على
رجل فلم يقم بمحقه فاستشار عمر رضي الله تعالى عنه النبي ﷺ في شرائه منه وقال عمر انه يبيعه برخص فقال النبي صلى الله عليه وسلم
لا تشتره ولو أعطاكه بدرهم العائدي صدقته كالكلب يعود في قبته (ولا يركبها) أي لا يركب المتصدق الدابة التي تصدق بها (أو)
ياكل (المتصدق) غلتها) أي من تصدق على أجنبي بصدقة فلا يجوز له أن يأكل من ثمرها ولا يركبها أن كانت دابة (ويهل) يحرم
الاتفاق بعلقة الصدقة على المتصدق بها في كل حال (الا أن يرضي الابن) المتصدق عليه (الكبير) أي البالغ الرشيد (بشرب اللبن) لمن
تصدق عليه بذات اللبن من أبيه أو أمه فلا يمنع اتفاقهما بشرب اللبن عما تصدق به على الابن أو يمنع ولورضى به الكبير في الجواب

(تأويلان) أي فهمان لشارح المدونة (وينفق على أب) وأم (افتقر) أي صار فقيراً فينفق عليه (منها) أي من صدقته على ولده ففي المدونة والاب والام إذا احتاجا فلا بأس أن ينفق عليهما مما تصدق به على ولدهما (و) يجوز للاب (تقويم جارية) تصدق بها على ولده الصغير (أو عبد) تصدق به على ولده الصغير وتمسكهما (للضرورة) أي احتياجه لوطء الجارية واستخدام العبد (و) يستقصى أي يبلغ الاب في قيمة الجارية أو العبد أقصاها وأعلاها (وجاز شرط الثواب) أي العوض المالى على الموهوب له في نظير الهبة مفارنا لصيغة الهبة كوهبتك أو أعطيتك أو منحيتك أو منحتك هذا الشيء على أن تبني أو تعوضني أو ترد على أو تكافئني وهو بيع في الحقيقة قال ابن يونس الهبة للثواب كالبيع في أكثر الحالات أهبة الثواب ليست على وجه القرينة وإنما هي على جهة المعاوضة مما لا يجوز بيعه لا يجوز هبته للثواب كالجنين في بطن أمه والعبد الآبق وما لم يبد صلحاً منه من ثمرة (ولزم) الثواب الموهوب له أي دفعه للواهب (ب) سبب (تعيينه) أي الثواب حال عقد الهبة بأن قال وهبتك هذا الثواب على أن تبني هذا العبد وهذه الدابة فرضي فان امتنع من دفعه جبر عليه (و) أن وهب شخص لآخر هبة وادعى أنها للثواب (صدق) شخص (واهب) شيئاً متمولاً لشخص آخر (في) قصد (ه) أي الثواب (أن لم يشهد عرف) جرى بين الناس (بضده) أي عدم الثواب على الهدية فان جرى عرف بضده فلا يصدق الواهب فيه ويصدق الواهب (وان) كان وهب (لعرس) قال الباجي ما جرت به عادة الناس بيلد نامن اهداء الناس بعضهم إلى بعض الكباش وغيرها عند النكاح فقد قال ابن العطار أن ذلك على الثواب وبذلك رأيت القضاء في بلدنا قال لأن ضمان المهدى والمهدي لهم على ذلك يريد أنه العرف قال وذلك كما شرط في قضى للمهدي بقيمة الكباش حين قبضها المهدى إليه ان كانت بمجولة الوزن فان كانت معلومة الوزن قضى بوزنها وان كان (٢١٦) المهدى إليه بعث إلى المهدى قدر من لحم مطبوخ أو اكل عنده في العرس حوسب

تأويلان وينفق على أب افتقر منها وتقويم جارية أو عبد للضرورة ويستقصى وجاز شرط الثواب ولزم بتعيينه وصدق وأهب فيه إن لم يشهد عرف بضده وإن لعرس وهل يخاف أو إن أشكل تأويلان في غير المسكوك إلا لشرط وهبة أحد الزوجين للآخر ولقادم عند قدمه وإن فقير الغني ولا يأخذ هبته وإن قائمة ولزم وأهبها إلا الموهوب له القيمة الأنفوت بزيد أو نقص وله منعها حتى يقيضه وأثيب ما يقضى عنه يبيع وإن معيباً إلا كحطب فلا يلزم قبوله وللمأذون

به في قيمة هديته ولو كان هذا في بلد لا يعرف فيه هذا فلا يقضي فيه بثواب (وهل يحلف) الواهب على قصد الثواب مطلقاً شهد له العرف أولاً (أو) إنما يحلف (أن أشكل) الأمر ولم يشهد له العرف ولا عليه في الجواب (تأويلان) ويصدق الواهب في قصد الثواب (في) هبة (غير المسكوك) أي

غير الدراهم والدينار ما هبة المسكوك فلا يصدق فيه (الاب شرط) للثواب في هبة أي المسكوك فيعمل عليه ويثاب عنه وللأب عرض أو طعام أو حيوان (و) لا يصدق في قصد الثواب في (هبة أحد الزوجين للآخر) في المدونة لا يقضى بين الزوجين بالثواب في الهبة ولا بين والد وولده إلا أن يظهر ابتغاء الثواب بينهم مثل أن يكون للمرأة جارية فأرادة فطلبها منها زوجها وهو مرفأ عطته إياها مريدة بها استغفر ازصلته وعطيته والرجل كذلك يحسن لا مرأته والابن لا يه بما يرى أنه أراد بذلك استغفر ازما عند أبيه ففي ذلك الثواب فان اتابته والارجع كل واحد منهم في هبته (و) لا يصدق في قصد الثواب من أهدي (لقادم) من سفر (عند قدمه) وان كان المهدى (فقيراً) أهدي (لغني) عند الإمام وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما (ولا يأخذ الفقير) المهدى للغني عند قدمه (هديته) وان كانت (قائمة) بعينها بيد الغني (ولزم وأهبها) أي هبة الثواب قبول القيمة أن دفعها له الموهوب له (لا) لزم (الموهوب) له وفاعل لزم (القيمة) للشيء الموهوب فله موهوب له ردّها (الأنفوت بزيد أو نقص) في عين الهبة فليس له ردّها على المشهور (وله) أي الواهب (منها) أي الهبة من الموهوب له (حتى يقيضه) أي حتى يقبض الواهب الثواب من الموهوب له (وأثيب) أي دفع الموهوب له للواهب عوضاً عن هبته (ما) أي الشيء الذي (يقضى) أي يجوز دفعه قضاء (عنه) أي الموهوب (بييع) أي يجعل ثمنه في البيع (وان) كان ما يقضى عنه (معيباً) أشار به لقول المدونة وان وجد الواهب عيباً بالعوض فان كان عيباً فادحا لا يتعاض في مثله كالجزام والبرص فله ردّه وأخذ الهبة إن لم تمت الآن يعوضه وان لم يكن فادحاً نظر إلى قيمة المعيب فان كانت كقيمة الهبة فأكتر فلا يجب له غيره لان ما زاد على القيمة تطوع غير لازم فان كان دون قيمتها فآثم له القيمة برىء وليس للواهب ردّ العوض إلا أن يأتي الموهوب له أن يتم له القيمة واستثنى مما يقضى عنه ببيع فقال (الا) ما لم تجر العادة بآثامته عنه (كحطب) وبن وحشيش مما لا يثاب عادة بمثله فلا يلزم الواهب قبوله (والرقيق) (المأذون) له في التجرة الهبة

لثواب لانه بيع (ولاب في مال ولده) المحجور له لصغر أو سفه أو جنون (الهبة للثواب) لانه بيع وبيع الأب جائز على ابنه الصغير (وأن قال) الرشيد إنك أمر نفسه (داري) مثلا (صدقة) وصله قال (يعين) ذم لم أقبل كذا أو أن هلت أخذ وداري صدقة حال كونه (مطلقا) أي قال قولاً مطلقاً بفتح اللام من التقيد بكونه صدق عليه بها غير معين (أو) قال داري صدقة (بغيرها) أي اليقين بأن قال ابتداء داري صدقة بالاعتقاد على فعل أو ذم (و) الحال أنه (لم يعين) انتصديق عليه بأن أطلق أو على نحو المساكين وأبي تنفيذ الصدقة في الصور الثلاث (لم يقض عليه) أي لا يحكم عليه بتنفيذ الصدقة بها أي الدار أو بما يؤمر به (بخلاف) قوله في غير معين داري صدقة على فلان (اليعين) وأبي من تنفيذها فيقضى عليه به ليعين مستحقها (وفي) القضاء بتنفيذ صدقة (على مسجد معين) وعدم الضمان (قولان) قول أنه يجبر كمتصدق علي وجل يعينه وقول أنه لا يجبر لأن الانفعال ليس للمسجد وإنما هو لجماعة الناس فهي كصدقة على غير معين (وقضى بين) شخص (مسلم) وشخص (ذمي) ونسب لذنم أي الهبة بالزام أحكام الاسلام (فيها) أي هبة الثواب من أحدهما للآخر (بحكمنا) عشر المسامير والله سبحانه ونهنا إلى علم (باب) في اللقطة والضمان واللقط واللقط وحكامها وما يتعلق بها (اللقطة) أي معناها شرعا (مال معصوم عرض) أي تها واستعد وصار معرضا (للضياع) بتفقه! واخذ خائن له (وان كليا) مأذوناً فيه لحراسة أو صيد (وفرسا وحمرا) قال النخعي البقر والحيل وسائر الدواب (٢١٧) التي لا يخاف عليهما من سبع ولا غيره لا تؤخذ ولا فتقن أخذوا تعرف عاملاً

(ورد) المال المنقط لمده (بمعرفة) عفاص (مشدود فيه) المال من كيس أو منديل ومحوهما (و) معرفة وكاه مشدود (به) من نحو خيط هذا هو المعروف في اللغة وبه فسر ابن القاسم العفاص والوكاه وحكي عليه الاجمع (و) بمعرفة (عده) أي المال ويرد لمن عرف الثلاثة (بلايين) انه له (وقضى له) أي لمن عرف الثلاثة برد اللقطة له فيقدم (على ذي) أي عارف (العدد والوزن) وادعاهما كل منهما لنفسه (وان) ادعى اللقطة رجل ووصفها وطمعها يستحقها به وادعى آخر (و) وصف

وَلِلَّابِ فِي مَالٍ وَلَدِهِ الْهَبَةُ لِلثَّوَابِ وَإِنْ قَالَ دَارِي صَدَقَةٌ يَمِينٍ مُطْلَقًا أَوْ بغيرها
وَلَمْ يُعَيِّنْ لَمْ يَقْضَ عَلَيْهِ بِخِلَافِ الْمُعَيَّنِ وَفِي مَسْجِدٍ مُعَيَّنٍ قَوْلَانِ وَقَضِيَ بَيْنَ
مُسْلِمٍ وَذِمِّيٍّ فِيهَا بِحُكْمِنَا

(باب)

اللقطة مال معصوم عرض للضياع وإن كلباً وفرساً وحملاً ورُدُّ بِمَعْرِفَةِ مَشْدُودٍ
فِيهِ وَبِهِ وَعَدَّدَهُ بِلَا يَمِينٍ وَقَضِيَ لَهُ عَلَى ذِي الْعَدَدِ وَالْوَزْنِ وَإِنْ وَصَفَ ثَلَاثَ وَصَفَ
أَوَّلٍ وَلَمْ يَبَيِّنْ بِهَا حَلْفًا وَقَسِمَتْ كَيِّمَتَيْنِ لَمْ يُوَرِّخَا وَالْأَقْلَاقُ قَدَمٌ وَلَا ضَمَانٌ
عَلَى دَافِعٍ يَوْصَفُ وَإِنْ قَامَتْ بَيْنَهُ لغيره واستثنى بالواحدة إن جهل غيرها
لَا غَلَطَ عَلَى الظَّاهِرِ وَلَمْ يَضُرَّ جَلْمُهُ بِقَدْرِهِ وَوَجَبَ

(٢٨ — جواهر الأكليل — ثاني) اللقطة شخص (ثان وصف) شخص (أول) أي يعينه (ولم يعين) أي لم ينفصل الأول (بها) أي باللقطة من خمس وصفها بار وصف الثاني وصف الأول قبل انقضاء الأول بها واشتهر امرها (حلقها) أي علف كل منهما ما لم يستل الآخر وانما له (وقسمت بينهما) بالسوية ان حلفا أو كلا أو نصف أحدهما أو كل الآخر اختص الحالف بها وشبهه في حلقها وقسمها بينهما قال (د) أقامت بينهما (باعتين) تتكاثرت في العدالة تعارضت في الشهادة بأن شهدت أحدهما بالهدا والآخرى لأنها للآخر (لم يورخا) أي البينان في حلفه ونقسم بينهما (والا) أي وان رخت (اللقطة لمقيم البينة) (القديم) تاريخا (ولا ضمان على) (دافع) اللقطة لمن ادعى أنها له بأن وصفها (بوصف) يسوغ دفعها له بأن عرف عفاصها أو وكاهها ثم ادعى آخر ووصفها مثل الأول أو أنهم منه ولم تقم له بينة بل (وأقامت بينة لغيره) أي غير المدفع له لا (و) ان ادعى اللقطة شخص ووصف عفاصها وقال لم اعرف وكاه أو بالعكس (استثنى) أي لا يستعمل في دفعها له (ب) الصفة (الواحدة) من العفاص والوكاه وانما استثنى عسى ان يأتي غيره بازيد منه فان لم يأت غيره فتدفع له (ان جهل) مدعيها (غيرها) أي غير الصفة التي عرفها أي قال لم اعرفها (لا) ان (غلط) في غيرها بأن وصفه بغير ما هو به فقبل له ليس كذلك فقال غلطت فلا تدفع له (على الظاهر) عند ابن رشد من الخلاف (ولم) الأولى لا (يضر جهله) أي مدعى اللقطة (بقدره) أي المال المنقط، ذاعرف عفاصه ووكاه أو أحدهما وجهل الآخر (ووجب

(أخذه) أي المال الذي وجد في غير حرزه وخيف ضياعه أن ترك في محله (خوف) أخذ شخص (خائن) في أخذه بأن يأخذه قاصدا تملكه. وحينئذ فيجب على من وجده أخذه وحفظه أذ حفظ مال الغير واجب هذا إن علم وأجده أمانة نفسه (لا أن علم) وأجده (خائنا فهو) أو كيد لهما، وذلك أن علم من نفسه أنه لو أخذه يملكه ولا يعرفه وحينئذ (فيحرم) عليه أخذه واستظهر ابن عبد السلام وجوب أخذه وترك الخيانة ولا يكون عالمة خيانه نفسه عذرا مسقطا عنه ما وجب عليه من حفظ مال الغير واستحسنه الخطاب (ولا) أي وإن لم يخف عليها من خائن (كره) أخذه (على الاحسن) والموضوع أنه علم أمانة نفسه (و) وجب (تعريفه) أي المال الملتقط (سنة) من حين أخذه ويجب التعريف سنة أن كان المال كثيرا بل (ولو) كان (كذلو) ومخلاه فلا فرق في وجوب التعريف سنة بين الكثير واليسير على ظاهر رواية ابن انقاسم في المدونة (ولا) يجب أن يعرف مالا (تافها) لا تنتمت إليه النفوس كفلس وتمررة وكسرة وهو لو أجده أن شاء أكله وأن شاء صدق به ويكون التعريف (بمطار) أي الموضع الذي يظن أن صاحب اللقطة يطلبها بها (بمكاتب مسجد) وهو وضع العادة واجتماع الناس ويعرفه (في كل يومين أو ثلاثة) من الأيام مرة ويعرفه (بنفسه) أي وأجده المال (أو بمن يثق) أي يضمئن (به) قلبه ويتقدم أمانته وصدق بغير اجرة (أو باجرة معها) أي اللقطة (أن لم يعرف) اللقطة (مثله) أي الملتقط لا زراؤه به فإن كان مثله يعرفها فلا يستاجر على تعريفه إلا من مال نفسه لا نه باللقطة كانه التزم التعريف بنفسه (و) تعرف (بالبلدين) أن وجدت بينهما أي البلدين (ولا يذكر) الم عرف (جنسها على المختار) لا تخمي (ودفعت) اللقطة (لغير) بفتح الحاء المهملة وكسرها أي (٢١٨) عالم ذي (أن وجدت بقرية) كفار أهل (ذمة) روى ابن القاسم في اللقطة توجد

أَخَذَهُ خَوْفِ خَائِنٍ لَا إِنْ عِلْمَ خِيَانَتِهِ هُوَ فَيَحْرُمُ وَلَا كَرِهَ عَلَيَّ الْأَخْسَنِ
وَتَعْرِيفُهُ سَنَةً وَلَوْ كَذَلَوْ لَا تَأْفَهُ بِمِطَانٍ طَلَبَهَا بِكِتَابٍ مَسْجِدٍ فِي كُلِّ يَوْمَيْنِ
أَوْ ثَلَاثَةٍ بِنَفْسِهِ أَوْ بِمَنْ يَثِقُ بِهِ أَوْ بِأَجْرَةٍ مِنْهَا إِنْ لَمْ يَعْرِفْ مِثْلَهُ وَبِالْبَلَدَيْنِ
إِنْ وَجِدَتْ بَيْنَهُمَا وَلَا يَذْكُرُ جِنْسَهَا عَلَى الْمُخْتَارِ وَدُفِعتْ لِخَبَرٍ إِنْ وَجِدَتْ
بِقَرْيَةٍ ذِمَّةٍ وَلَهُ حَبْسُهَا بَعْدَهُ أَوْ التَّمْلُكُ وَلَوْ بِمَكَّةَ ضَامِنًا فِيهَا
كَنْيَّةً أَخَذَهَا قَبْلَ مَا وَرَدَهَا بَعْدَ أَخْذِهَا لِلْحِفْظِ إِلَّا يَقْرُبُ فَنَأْوِيْلَانِ وَذُو الرِّقِّ
كَذَلِكَ وَقَبْلَ السَّنَةِ فِي رَقَبَتِهِ وَلَهُ أَكْلُ مَا يَفْسُدُ

في قرية ليس فيها لأهل الذمة تدفع لأخبارهم (وله) أي الملتقط بعد السنة (حبسها) أي إبقاء اللقطة عنده وديعة لربها (أو) التصديق بها عن ربها وأما التصديق بها عن نفسه فهو داخل في التملك (أو التملك) لها أي اقتراضها لنفسه والتصرف فيها فإن جاء ربهادفعها له في الأول وغرم له عوضها في الأخيرين (ولو) التقطها (بمكة) أشار إلى خلاف

بعض المتأخرين بأن لتقطها لا تملك لغير لا تحمل ساقطتها إلا المحدث قال المازري حكم لقطة مكة حكم لقطة سائر البلاد ومحل الحديث عندنا على المبالغة في التعريف لرجوع ربها ببلده وعدم عوده إلا بعد أعوام قال ابن عروبة هذا حجة على المذهب لاله وهو لافائل أن يقول الاتصال الحديث على قاعدة الإمام مالك رضي الله تعالى عنه من تقديمه العمل عليه واضح ويقال جاء الحديث لدفع وهم الاستغناء عن التعريف بمكة لغلبة تفرق الحجاج مشرقين ومغربين ومد المطايا اعتناقها ولا فائدة في التعريف فذكر النبي ﷺ أن التعريف فيها كغيرها لا احتمال بقاء صاحبها بمكة أو توكيله بمقايها جال كون الملتقط المتصدق أو التملك بعد السنة (ضامنا) اللقطة لمستحقها إذا جاء بعد ذلك (فيهما) أي التصديق والتملك وشبه في الضمان وقال (كنية) الملتقط (أخذا) أي تملك اللقطة (قبل) تمامها أي السنة قال ابن الحجب هي أمانة مالم ينو اختزها وتصير كالمغصوب (و) (كردها) أي اللقطة لموضعها الذي وجدت به (بعد أخذه للحفظ) والتعريف وطول الزمان فتلفت فيضمونها (إلا) ردها بعد أخذها للحفظ (بقرب) من وقت أخذها (ف) في ضمها إذا تلفت وعدمه (أو يبلان) الأول لابن رشد والثاني للخصي وفي المدونة لابن القاسم رحمه الله تعالى من التقط لقطة فبعد أن حازها وبأن يرددها لموضعها أو لغيره ضمها وأما أن ردها في موضعها مكانه من ساعته كن مر في أن رجلا فوجد شيئا فأخذه وصاح به هذا ملك فقال لا فتركه فلا شيء عليه (وذو الرق) أي الشخص المذهب بالرقية حكمه في التقاط اللقطة وتعرفها سنة وفعلة بما يشاء بعدها (كذلك) أي كالحرق (و) أن تملكها أو تصدق بها (قبل) تمام (السنة) أي (في رقبته) فليس لسيده إسقاطها عنه لأن ربها لم يسلطه عليها ويخير بين فدائه بعوض أو إسلامه فيها وفهم م قبل السنة أنها بعد ما في ذمته كالحرق (وله) أي الملتقط (أكل ما يفسد) بال تأخير كفاكهة وطري

الملتقطها في النفقة التي أتقها
عليها (وان باعها) أى الملتقط
(بعدها) أى السنة ثم جاء
ربها (فما لربها) أى ليس
لربها (الا الثمن) الذى بيعت
به فليس له رد بيعها وان كانت
قائمة (بخلاف ما لو وجدها)
اي مستحق اللقطة (يبد
المسكين) الذى تضدق الملتقط
بها عليه (أو) وجدها يبد (مبتاع)
أى مشتر (منه) أى المسكين فله
أخذها في المسألتين (ولل) شخص
الملتقط الرجوع عليه (أى
المسكين باللقطة ان وجدها عنده

ولو بقرية وشاة بفيءا كبقر بمحل خوف والا تركت كابل وان اخذت
عرفت ثم تركت بمحلها وكراء بقر ونحوها في علفها كراء مضمون اور كواب
دابة لموضعها والا ضمن وغلاتها دون نسلها وخير ربها بين فسكها بالنفقة
او اسلامها وان باعها بعد ما فالر بها الا الاثمن بخلاف مالو وجدها بيد المسكين
او مبناع منه فله اخذها وللمتقط الر جوع عليه ان اخذ منه قيمتها الا ان
يتصدق بها عن نفسه وان نقصت بعد نية تملكها فلر بها اخذها او قيمتها
ووجب لقط طفل نبيذ كفاية وحضائته ونفقته ان لم يعط من الفى الا ان يملك
كسبة او يوجد معه او مدفون تحتة ان كانت معه رفعة ور جوعه على ابيه ان
طرحه عمدا والقول له انه لم ينفق حسبة وهو حر واولاؤه

و بشمئها ان وجدها عنده (ان أخذ) صاحبها (منه) أى الملتقط (قيمتها) فى كل حال (الان يتصدق) الملتقط (بها عن نفسه) فلا يرجع على المسكين شىء (وان نقصت) لقطه عند ملتقطها (بعد نية) ملتقطها (بعمالها) بعد السنة (فلربما أخذها) ناقصة بلا ارش لنقصها (أو) أخذ (قيمتها) يوم نية مالها أو تركها الملتقطها (ووجب لقط طفل نذر) أى طرح فيجب التقاطه لوجوب حفظ النفس وجوبا (كفاية) فلا يلتقط بالغ ولا طفل غير متمم ذو بعلم كونه ممنوذا بقرينة الحال (و) وجبت (حضايته) أى تربيته وحفظه على ملتقطه لا التزامه ذلك بأخذه (و) وجبت (نفقته) أى اللقبط على ملتقطه حتى يبلغ الذكركر قادر على الكسب ويدخل بالانثى زوجها (ان لم يعط من الفىء) أى مال بيت مال المسلمين ما يكتفيه (الان يملك) اللقبط (كهبة) وصدقة وغلة حبس (أو) الا أن (يوجد معه مال) مربوط فى لفافته (أو) يوجد شىء (مدفون) تحته (ان كانت معه رقعة) من ورق أو جلد مكتوب فيها ان المدفون تحت اللقبط له فكن له حينئذ (و) وجب الملتقط (رجوعه على أبيه) بعوض ما أنفق عليه (ان طرحه) الاب (عمدا) قال ابن القاسم ومن التقط لقيطا فانفق عليه فأني رجل وأقام البيعة انه ابنه فليتبعة بما أنفق عليه ان كان الاب موسرا فى حين النفقة لانه تلزمه نفقته ان تعمد الاب طرحه وان لم يكن هو طرحه فلا شىء عليه وقال أشهب لا شىء على الاب محال لان المنفق محتسب (والقول له) أى الملتقط يسميه (أنه لم ينفق) عليه (حسبة) بكثر فسكون أى تبرع الله تعالى اذا ادعى الاب انه أنفق عليه حسبة وهذا اذا أشكل الأمر ولم تقم قرينة على أحد الأمرين (وهو) أى اللقبط (حر) لارق للملتقط (ولو لاه) أى ميراث اللقبط اذا مات بلا وارث

(أ) بيت مال (مسلمين) لا ملتقطه (وحكمه باسلامه) أي اللقيط ان جد (في قرى) جمع قرية (المسلمين) لانه الاصل والغالب وشبه في (الحكم) باسلامه فقال (كان لم يكن) بوجود (فهي) أي القرية التي وجد اللقيط فيها (البيتان) للمسلمين فيحكم باسلامه (ان) التلقطه مسلم (و) ان وجد (في قرى الشرك) أي الكفر فهو (شرك) أي محكوم بكفره ولولا التلقطه مسلم عند ابن القاسم وقال أشهب ان التلقطه مسلم حكم باسلامه (ولم) الاولى لا (يلحق) نسب اللقيط (بملتقطه ولا) (غيره الا بدينه) شهادة بشيرت نسبه بملتقطه أو غيره (أو بوجه) أي قرينة على صدق مدعيه كان يشتهر بموت أولاده واعتقاده قول بعض العوام أن طريح الولد يوم ولادته ماش فزعم أن طريحه لذلك (ولا يرد) أي لا يرد الملتقط اللقيط (بعد أخذه) لتعين حضانه عليه بأخذه في كل حال (الا أن يأخذه ليدفعه للحاكم) لا ليقصد تربيته (فلم يقبله) الحاكم فملتقطه رده لموضع التقاطه (و) الحال (الموضع مطروق) للناس كثيرا قال الباجي اذا كان الموضع مطروقا وأيقن أن غيره يأخذه والا فلا يرد له لانه يعرضه للتألف (و) ان تراحم على اللقيط اثنان فاكثروا كل منهم صالح لحضانه وأراد كل أخذه (قدم السابق) أي السابق منهم اليه واركان غيره أولى منه (ثم) ان لم يكن أسبق قدم (الاولى) أي اللاحق بكفاله (والا) أي وان لم يكن أسبق ولا أولى (فالقرعة) تضرب بينهم فمن خرجت بتقدمه قدم (ويذبحي الا شهاد) على التلقاطه خوف استرقاقه أو تبنيه (وليس ل) قيق (٢٢٠) مكاتب ونحوه) كدبر ومعتق لاجل وأم ولد وأولى القن (التقاط) اللقيط

(بغير اذن السيد) فان أذن فهو الملتقط ووجه ذلك ان اللقيط يحتاج الى حضانه وهي تبرعه وهو ليس من أهله (ونزع) لقيط (محكوم) باسلامه من ملتقط (غيره) أي المسلم وهو الكافر خوف تربيته على دينه واسترقاقه (ونذب اخذ آبق) أي هارب من مال كنه (لمن) أي الشخص الذي يعرف (ربه) قريبا كان جارا أو غيرها (والا) أي وان لم يعرف ربه (فلا) يندب له أخذه (فان) اخذه وهو لا يعرف ربه (رفعه) أي رفع الآخذ الآبق (للامام) أي حاكم بلده اماما كان أو نائبه (ووقف) الآبق عنده أي الحاكم

لِلْمُسْلِمِينَ وَحُكْمٌ بِإِسْلَامِهِ فِي قُرَى الْمُسْلِمِينَ كَأَن لَمْ يَكُنْ فِيهَا الْبَيْتَانِ
إِنْ التَّقَطَّ مُسْلِمٌ وَإِنْ فِي قُرَى الشَّرِكِ فَشَرِكٌ وَلَمْ يَلْحَقْ بِمِلَّتِقَطِهِ وَلَا غَيْرِهِ إِلَّا
بِبَيِّنَةٍ أَوْ بَوَجْهِ وَلَا يَرُدُّهُ بَعْدَ أَخْذِهِ إِلَّا أَنْ يَأْخُذَهُ إِرْفَعُهُ لِلْحَاكِمِ فَلَمْ يَقْبَلْهُ
وَالْمَوْضِعُ مَطْرُوقٌ وَقُدِّمَ الْأَسْبَقُ ثُمَّ الْأَوْلَى وَالْأَقْرَعُ وَيَذْبَحِي إِلَّا شَهَادَ
وَلَيْسَ لِمُكَاتَبٍ وَنَحْوِهِ التَّقَاطُ بِغَيْرِ أَذْنِ السَّيِّدِ وَنَزَعَ مُحْكُومٌ بِإِسْلَامِهِ مِنْ
غَيْرِهِ وَنَذِبَ أَخْذُ آبِقٍ لِمَنْ يَعْرِفُ وَلَا فَلَا يَأْخُذُهُ فَإِنْ أَخْذَهُ رَفَعَهُ لِلْإِمَامِ
وَوَقِفَ سَنَةً ثُمَّ يَبِيعُ وَلَا يَهْمَلُ وَأَخْذَ نَفَقَتِهِ وَمَضَى بَيْعُهُ وَإِنْ قَالَ رَبُّهُ كُنْتُ
أَعْتَقْتَهُ وَلَهُ عَتَقُهُ وَهَبْتَهُ لغير ثوابٍ وَتَقَامُ عَلَيْهِ الْحُدُودُ وَضَمَنَهُ إِنْ أَرْسَلَهُ
الْأَخْوَفُ مِنْهُ كَمَنْ اسْتَأْجَرَهُ فِيمَا يَعْطَبُ فِيهِ لِأَنْ آبَقَ مِنْهُ وَإِنْ مَرَّتْ نَهْنَا
وَحَلَفَ وَاسْتَحَقَّ سَيِّدُهُ بِشَاهِدٍ وَبَيِّنٍ وَأَخْذَهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا

(سنة) ونفقته من بيت المال (ثم) ان لم يظفر به (بيع) الآبق بمد تمام السنة (ولا يترك) أي لا يترك دعواه بعد السنة يذهب حيث يشاء كضالة الا بل (و) اذا باعه الامام (أخذ نفقته) التي أنفقت عليه من بيت المال من ثمنه الذي يبيع به وجعل بقية ثمنه اذا نذر به في بيت المال (و) اذا باعه الامام (مضى بيه) وان قال ربه كنت أعتقته (قبل بيه) لانه لا يملكه بالتجمل على نقض بيه الا ان تشهد بيته له باعتاقه قبله فينقض بيه (وله) أي رب الآبق (عتقه) أي الآبق ناجزا بجا ناعن كفارة طهارت الى اجل وكتابتهم وتديروا بالنقد به والا يصاء به (وهبته لغير ثواب) وتقام عليه الحدود (الشرعية) ان ناسروا وشرب مسكرا أو قذف وردة وترك صلاة ونحوها (وضمنه) أخذه (ان ارسله) أي ان اطلق الآخذ الآبق وخلى سبيله بعد اخذه فهو ضامن له في كل حال (الا) لخوف منه (اي الآبق) ان يقتل أخذه أو بضره في نفسه أو ماله فلا يوجب ارساله ضامنه وشبهه في الضمان فقال (كمن استأجره) أي الآبق فيما أي عمل (يعطى فيه) وعطى بالفعل فانه يضمنه فان كان لا يعطى في مثله فلر به أجرته ان كان له بال (لا) يضمن آخذ الآبق (ان آبق منه) بلا تدول ولا نفر بط (وان) كان الرقيق (مرتهنا) يفتح الهاء أي مرهون في دين وآبق من المرتهن بكسر الهاء فلا يضمنه فقوله وان مرتهنا مائة في نفى الضمان عن المرتهن (وحلف) المرتهن انه آبق منه فلا ضمان عليه لانه (واستحققه) أي الآبق (سيده) بشاهدوين (من سيده) انه له اذ هو مال وهو يكفي فيه شاهدوين (و) ان ادعى شخص ان الآبق له (أخذه) المدعى (ان لم يكن الا

دعواه (أي المدعى انه له (ان صدقه) الا ببق في دعواه انه له (وليرفع) من أخذ الأبق أمره (الامام) العدل (اذا لم يعرف) أخذه (مستحقة) أي الأبق (ان لم يخف) أخذه (ظلمه) أي الامام بان كان عدلا فان خاف ظلمه فلا يرفعه اليه (وان أتى رجل) قاضيا أو واليا (بكتاب قاض) آخر مضمونه (انه قد شهد عندي) عدلان (ان صاحب) أي حامل (كتابي هذا فلان) كذا : عن علم شخص كزيد (هرب منه عبد) صفته كذا (ووصفه أي وصف فلان العبد وعند القاضي المكتوب اليه عبد محبوس بذلك الصفة) فليدفع (القاضي الذي أتاه الكتاب العبد الذي عنده) اليه (أي الى صاحب الكتاب) بذلك (الكتاب والله أعلم) باب في بيان شروط وأحكام القضاء وما يتعلق به (أمل) أي مستحق (القضاء عدل) أي بالغ عاقل مسلم ذكر حر غير فاق ولا مرتكب ما يخل به ، وأنه قال القرافي ان لم يوجد عدل ولي أمثل الموجودين وقال الامام مالك رضي الله تعالى عنه لا أرى خصال القضاة تجتمع اليوم في أحد فان اجتمع منها خصلتان العلم والورع ولي (ذكر) فلا تصح تولية امرأة لحديث البخاري لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة (فطن) صفة مشبهة : الفطنة أي النباهة وجودة العقل فلا تصح تولية المغفل الذي يتخذه بتحسين الكلام ولا ينتبه لما يفيد الاقرار وحيل الخصوم والشهود فلا يكتفى بالعقل التكيفي الخطاب الا حسن ذو فطنة المسناوي لم أر من ذكر الفطنة من الشروط الا ابن الحاجب ومحققو المذهب انها من المندوبات (مجتهد) أي فيه أهلية الاجتهاد المطابق (ان وجد) فلا تصح تولية مقلد مع وجوده (والا) أي وان لم يوجد مجتهد (فامثل) أي أكمل (مقلد) فلا تصح تولية مقلد دونه مع وجوده البناني (٢٢١) هذا يقتضي ان ولاية الامثل شروط صحيحة فلا .

تنفذ ولاية من دونه مع وجوده ولا أظن هذا يسلم وعبارة ابن عبد السلام وغيره ينبغي أن يختار أعلم المقلدين ممن له فقه نفيس الاجبى لا خلاف في اعتبار كون القاضي عالما مع وجوده والذي يحتاج اليه من العلم كونه مجتهدا عياض المازري ولبن العربي شرطه كونه عالما مجتهدا أو مقلدا ان فقد المجتهد كشرط كونه حرا مسلما (وزيد) على الشروط السابقة للقضاء (ا) يجوز تولية (الامام الاعظم) الخليفة عن رسول

دَعَاَهُ أَنْ صَدَّقَهُ وَلِيَرَفَعَ لِلْإِمَامِ أَنْ لَمْ يَعْرِفْ مُسْتَحِقَّهُ أَنْ لَمْ يَخَفْ ظُلْمَهُ وَأَنْ أَتَى رَجُلٌ بِكِتَابِ قَاضٍ أَنَّهُ قَدْ شَهِدَ عِنْدِي أَنَّ صَاحِبَ كِتَابِي هَذَا فَلَانَ هَرَبَ مِنْهُ عَبْدٌ وَوَصَفَهُ فَلْيَدْفَعْ إِلَيْهِ بِذَلِكَ

باب

أَهْلُ الْقَضَاءِ عَدْلٌ ذَكَرَ فُطْنٌ مُجْتَهِدٌ أَنْ وَجِدَ وَالْأَمَثِلُ مُقْلِدٌ وَزَيْدُ الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ قُرَشِيٌّ فَحُكْمُ يَقُولُ مُقْلِدُهُ وَنَفَذَ حُكْمَ أَعْمَى وَأَبْكُمْ وَأَصَمٌّ وَوَجَبَ عَزْلُهُ وَلَزِمَ الْمُتَعَيِّنُ أَوَ الْخَائِفُ فَتَنَةٌ أَنْ لَمْ يَتَوَلَّ أَوْ ضِيَاعَ الْحَقِّ الْقَبُولُ وَالطَّلَبُ وَأَجْبَرُ وَإِنْ بَضْرَبَ وَإِلَّا فَلَهُ الْهَرَبُ وَإِنْ عُنِيَ

الله ﷺ في امامة الصلوات الخمس والجمعة والعيدين والحكم بين المسلمين وحفظ الاسلام واقامة حدوده وجهاد الكفار والامر بالمعروف والنهي عن المنكر فيشرط فيه العدالة والذكورة والفطنة والعلم ونائب فاعل زيد (قرشي) أي منسوب لقرش لكونه منهم لقوله ﷺ قدموا قرشا ولا تقدموا هؤلاء و قوله عليه الصلاة والسلام الا ثمة من قرش في الصحاح قرش قبيلة وأبوم النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر فكل من كان ولد النضر فهو قرشي دون ولد كنانة ومن فوقه (وحكم) القاضي المقلد (يقول مقلده) ابن الحاجب يلزمه المصير الى قول مقلده وقبل لا يلزمه (ونفذ) أي مضى (حكم) قاض (أعمى وأبكم وأصم) الواو بمعنى أو وفيها وظاهره سواء ولي كذلك أو طرأ عليه بعدها (ووجب) على الامام أو نائبه (عزله) أي الاعمى أو الأبكم أو الأصم عن القضاء (ولزم) القضاء الشخص (المتعين) له لا نفراد بشرطه فيلزمه طلبه وقبوله ولا يجوز له الامتناع منه ووجب على الامام توليته واعانتة على الحق (أو الخائف فتنة) بعدم توليه بين المسلمين أو في نفسه والحال انه لم ينفرد بشرطه (أو) الخائف (ضياع الحق) على مستحقة بتولية غيره فيلزمه (القبول والطلب) لتوليته (و) ان امتنع المتعين من القبول (أجبر) على القبول (وان بضرب) قيل للامام مالك رضي الله تعالى عنه أجبر بالسجن والضرب قال نعم ابن عرفة قبول ولاية القضاء من فروض الكفاية ان كان بالبلد مصلحون لذلك فان لم يكن من يصلح لذلك لا واحد تعين عليه وأجبر على الدخول فيه (والا) أي وان لم يتعين عليه ولم يخف فتنة ولا ضياع الحق (فله) أي من فيه شروطه (الهرب) من توليته ان لم يعينه الامام بل (وان عين) من الامام لتولية

القضاء (وحرّم الجاهل) الاولى لفاقدا أهلية لانه أكثر فائدة قال المازري يحرم طلب القضاء لفاقدا أهلية (وحرّم) أيضا على (طاب دنيا) بجمعها به وحرّم أيضا على من قصد به الانتقام من أعدائه (ونذب) (طاب وقبول) تولى القضاء صاحب علم خفي (ليشهر علمه) للناس فينتفعون به لان الجاهل لا يعبأ به ولا يأتي اليه سمع وشبه في النذب فقال (ك) تولية (ورع) أي تارك الشبهات خوف الوقوع في المحرمات والنزه هو الذي لا يطمع فيما عند الناس (غني) لانه ربما دعاه فقره الى استمالة الاغنياء والضراعة لهم وتمييزهم على الفقراء اذا انما صموا معهم فاذا كان غنيا بعد ذلك (حليم) حسن الخلق يتحمل ما وقع محضرته من الخصوص من غير انتهاك حرمة الله تعالى لا يستفزه الغضب ولا يحمل على تعجيل العقوبة ما لم تنتهك حرمة الله تعالى (نزه) أي لا يتطلع الى أيدي الناس فيستوى عنده الاغنياء والفقراء (مستشير) للعلماء ولا يستقل برأيه أي شا نه ذلك خوف خطاه (بلادين) عليه لا جدلا نه ذل بالنهار وهم بالليل كما في الحديث (و) بلا (حد) في قذف أو غيره سواء قضى فيما حذفيه أو في غيره بخلاف الشاهد فانه لا يقبل فيما حذفيه وقبل في غيره (و) بلا زائد (في الدهاء) بفتح الدال ممدودا كذا ضبطه من قتيبة كذا وكاء والعطاء لئلا يحمل على حكمه بالقراسة وعدم اعتبار البيئة واليمين وقد عزل عمر رضي الله تعالى عنه زياد لذلك وقال كرهت أن أجعل علي فضل عقلك وكان من الدهاء (و) بلا (بطانة) أي خلطاء (سوء) وان آمن عليه الجور (و) نذب للقاضي (منع الراكبين) أي الذين يركبون (معه) (و) الاشخاص (المصاحبين) له) لغرض ورة لتوصل كثير من المبطلين بهم الى تنفيذ أغراضهم الفاسدة (و) نذب (تخفيف الاعوان) لذلك ولا نه لم يكن لرسول الله صلى الله عليه وسلم أعوان ولا لابي بكر (٢٢٢) ولا لعمر رضي الله تعالى عنها وكان عمر رضي الله تعالى عنه يطوف وحده الا

أن يضطر الى الاعوان فليخفف
وحرّم الجاهل وطاب دنيا ونذب ليشهر علمه كورع غني حليم نزه نسيب
مستشير بلادين وحديث وزائد في الدهاء واطانة سوء ومنع الراكبين معه
والمصاحبين له وتخفيف الأعوان واتخاذ من يخبره بما يقال في سيرته
وحكمه وشهوده وتأديب من أساء عليه الا في مثل اتق الله في أمرى فليرفق
به ولم يستخلف الا لوسع عمله في جهة بعدت من علم ما استخلف فيه
وانعزل بموته لاهو بموت الأمير ولو الخليفة ولا تقبل شهادته بعده أنه
قضى بكذا وجاز تعدد مستقيل أو خاص بناحية أو نوع والقول للطالب ثم
من سبق رسوله والا

ما استطاع (و) نذب (تخاذل من)
أي عدل (بخبره بما) أي القول
الذي (يقال) من الناس (في
سيرته) أي حالة القاضي (وحكمه
فان كان خيرا حمد الله تعالى
ودام عليه وان كان شرا اتاب منه
(و) في (شهوده) المرتبين
لسماع الدعاوى وتسجيلها ليكون
على بصيرة فيهم فيبقى عدو لهم
وأخيارهم ويطرد خلافهم
(و) نذب (تأديب من أساء)
أي تعدي (عليه) بمجلس حكمه

بقوله له ظلمتني أو جرت علي (الا في مثل) قول بعض المتحاجين للقاضي (اتق الله في أمرى) أو اذكرو قوفك بين يدي أقرع
الله للقضاء بينك وبين الناس بما فيه إشارة للاساءة فلا يؤد به (وليرفق) القاضي وجوبا (به) أي من قال اتق الله في أمرى ويقول له
رزقني الله وأياك تقواه (و) يؤد من أساء (على خصمه) في مجلس قضائه بقوله له يا ظالم أو يا فاجر ولم يستخلف القاضي قاضيا آخر
ينوب عنه في الحكم الا وسع أي اتساع (عمله) أي البلاد التي ولي للقضاء فيها فيستخلف قاضيا يقضى نيا به عنه في جهة بعدت عن بلده
الذي هو به واذا استخلف في الجهة البعيدة فانما يستخلف (من علم ما استخلف فيه) من أبواب الفقه من نكاح أو بيع أو قرض أو غيرها
ولا يشترط عليه بجميع أبواب الفقه الا اذا استخلف في جميعها (وانعزل) المستخلف بفتح اللام (بموته) أي بموت مستخلفه بكسرها
لانه كوكيله (لا) ينعزل (هو) أي القاضي (بموت الأمير ولو) كان (الخليفة) قال إصمغ لا ينعزل القاضي بموت موليه كان الامام
أو أميره (و) اذا حكم القاضي بنان ثم عزل وولى غيره فرفع (اجدها للقاضي الجديد وان كسر حكم المعزول) (لا تقبل شهادته) أي
القاضي المعزول (بعده) أي عزله انه (قضى) بينهما (بكذا) قبل عزله ولو شهد معه آخر لا نها شهادة على فعل نفسه (وجاز تعدد)
قاض (مستقل عام) أي منفرد كل قاض بالحكم في جميع مملكة الامام الذي ولاه وجميع انواع المعاملات (و) تعدد مستقيل (خاص
بناحية) أي جهة من مملكة ولاه (و) تعدد مستقيل خاص (بنوع) من انواع الفقه كالنكاح والبيع (و) ان تعدد القضاة
المستقلون او تنازع الخصمان في الرفع وار اذا احدهما الرفع الى قاض والاخر الرفع الى غيره (والقول للطالب) المازري فان دعا احد
الخصمين لغير من دعا اليه الاخر قدم الاسبق فان تساوى اقرع بينهما (ثم) أن تطالب بالاقول ل (من سبق رسوله والا) أي وان لم

يسبق رسول أحدهما بأن استويا في المجيء (أفرغ بينهما) وشبه في تقديم الطالب ثم القرعة فقال (كلا دعاء) أي ذكر الدعوي
 للقاضي فيقدم الطالب بالكلام فإن تطالبا فالقرعة بينهما أيهما يتكلم أولا (و) جاز (تحكيم) رجل (غير خصم) أي غير أحد
 الخصمين لأن الشخص لا يحكم لنفسه ولا عليها (وغير جاهل) للخصمي إنما يجوز التحكيم للعدل مجتهد أو عامي يحكم بإسترشاد العلماء
 (و) غير (كافر) وغير مجنون وغير موسوس (و) لا يجوز تحكيم شخص (غير مميز) لجنونه أو وسوسة أو اغواء قال الثباني هذا
 مستغنى عنه بقوله قبله وجاهل هو كذا قوله كافر ويجوز التحكيم للعدل العالم (في مال وجرح) ابن عرفة ظاهر الروايات أنه إنما
 يجوز التحكيم فيما يصح لأحدهما ترك حقه فيه (لا) يجوز التحكيم في (حد) لقذف أو زنا أو سرقة أو سكر (و) لا في (قتل)
 لقتال أو تارك صلاة (و) لا في (لعان) (و) لا في (ولاء) على عتق (و) لا في نسب (لاب و) لا في (طلاق و) لا في (عتق) لخطر
 هذه المسائل وتعلق حق غير الخصمين بها ما لله تعالى كالطلاق والعتق وأما لادمي كحق الولد في اللعان والنسب والعصبة في الولاء
 (ومضى) حكم الحكم في حد أو قتل أو لعان أو ولاء أو نسب أو طلاق أو عتق فلا ينقضه إلا ما مولا القاضي (ان حكم) في شيء منها حكما
 صوابا وأرب) المحكم أن نفذ حكمه بأن قتل أو ضرب الحد الخطاب ظاهر كلام المصنف أنه يؤدب سواء أنفذ الحكم أو لم ينفذه بنفسه
 بان حكم به ورفع إلى القاضي لينفذ والذي في التوضيح وابن عبد السلام وابن عرفة والذخيرة وابن يونس وابن فرحون أن الأدب
 إنما يكون إذا نفذ ما حكم به بنفسه لو حكم ولم ينفذ فإن القاضي يضي حكمه وينهاه عن العود ولا يؤدبه ونص التوضيح أصبح إذا حكم
 فيما ذكرناه لا يحكم فيه فإن القاضي يضي حكمه وينهاه عن العود ابن عبد السلام ويطبق الحد وغيره ثم قال في التوضيح وإن فعل
 ذلك المحكم بنفسه فقتل أو اقتصر أو حد ثم رفع إلى الامام أدبه (٢٢٣) السلطان وزجره وأمضى ما كان صوابا من

حكمه (وفي) صحة حكم (صبي)
 مميز حكم (وعبد وفاسق وامرأة
 ثالثها) أي الأقوال صحته منهم
 (الاصبي) فلا يصح حكمه لعدم
 تكليفه (ورابعها) أي الأقوال
 صحته منهم (والاصبي) (وفاسقا)
 فلا يصح حكمهما (و) جاز للقاضي
 (ضرب خصم لد) أي تبين
 لدده بتأخير ما عليه مع قدرته على

أفرغ كالأداء وتحكيم غير خصم وجاهل وكافر وغير مميز في مال وجرح
 لأحد ولعان وقتل وولاء ونسب وطلاق وعتق ومضى أن حكم صوابا وأدب
 وصبي وعبد وامرأة وفاسق ثالثها لا الصبي ورابعها لا وفاسق وضرب خصم لد
 وعزله لمصلحة ولم ينفذ أن شهر عدلا بمجرد شكية وليبرأ عن غير سخط
 وخفيف تعزير بمسجد لأحد وجلس به بعير عيدا وقدوم حاج وخروجه ومطر ونحوه
 واتخاذ حاج وبواب وبدأ بمحبوس ثم وصي ومال طفل ومقام ثم ضال ونادي

دفعه (و) للخيبة أو الامير (عزله) أي القاضي (لمصلحة) ككون غيره أقوى أو أحكم (ولم) الأولى لا (يبغي) عزله
 (ان شهر) حال كونه (عدلا) أي ان اشتهرت عدليته (بمجرد شكية) أي بشكية مجردة عن الثبوت (ولبري) الامام
 أو الامير من عزله (عن غير سخط) قال اصبح لا بأس اذا عزله أن يخبر الناس ببراءته كما فعل عمر رضي الله تعالى عنه بشر حبيبل رضي الله
 تعالى عنه حيث قال له أعن سخط عزلتني قال لا ولكن وجدت من هو مثلك في الصلاح وأقوى على عملنا منك فلم أريحل لي الا ذلك
 وقال يا أمير المؤمنين ان عزتلك عيب فخير الناس بأمرى ففعل (و) جاز (خفيف تعزير) كخمس عشرة الاسواط (بمسجد) لأنه
 مظنة للسلامة من خروج بحس (لا) يجوز (حد) وتعزير شديد به لانه ذريعة الى أن يخرج منه ما ينجس المسجد (وجلس)
 القاضي (به) أي المسجد للقضاء وروى ابن حبيب يجلس برحاب المسجد خارجه عنه المأخى هذا أحسن لقوله صلى الله عليه وسلم
 جنبوا مساحدكم رفع أصواتكم وخصوماتكم وإذا جلس في المسجد للقضاء فانه يجلس (بغير) يوم (عيد) فطرا وأضحى ويكره
 جلوسه يوم عيد لانه يوم فرح وسرور ومصافاة لا يوم خصامة (و) بعير يوم (قدوم حاج) لاشتغال الناس فيه بهيئة القاديين
 (و) بغير يوم (مطر ونحوه) كيوم التروية ويوم عرفة (و) جاز (اتخاذ حاجب) للقاضي عن الحاجة عنده ويرتب أصحاب
 الخصومات في الدخول عليه ومنعهم من التزاحم عليه (و) اتخاذ (واب) للبيت الذي يجلس فيه للحكم يمنع من الحاجة له عند القاضي
 من الدخول (و) بدأ) القاضي ندبا أول ولايته (ب) النظر في شأن شخص (محبوس) لانه في عذاب فإن رآه مستحقا للإخراج
 أخرجه وان رآه مستحقا للبقاء أبقاء (ثم) ينظر في امر (وصي) على إتمام (و) في (مال طفل) أي صغير مهمل (و) في حال
 تمام من قاض قبله على تيم مهمل (و) في حال حيوان (ضال) ولقيط وآبق (ونادي) أي يامر القاضي بالنداء على الناس

(يمنع معاملة يقيم) مهملاً لا وصى له ولا مقدم (و) منع معاملة شخص (سفيه) بالغ لا يحسن التصرف في المال مهملاً لا وصى له ولا مقدم (ورفع أمرهما) أي اليتيم والسفيه (اليه) لينظر في حالهما (ثم) ينظر في أحوال (الخصوم) فالنظر في أحوالهم متأخر عما تقدم ورتب (القاضي) كتاباً عدلاً يكتب الوقائع والأحكام ترتيباً واجباً (شرطاً) وقال الخطاب ترتيب الكتاب والمذكر والمترجم أولوى هذا ظاهر عباراتهم فإن أبا الحسن والقرافي جعلاه من آداب القضاء وقوله شرطاً كذا في بعض النسخ وفي بعضها مرضياً وهي الأولى (كذلك) في رتبة القاضي عدلاً ثقة ليخبره بأحوال الشهود سراً بعد البحث عنهم وسؤاله عنهم عدلاً وثقات المؤمنين ولا يكتب سوى الواحد أو اثنين خيفة مصداقته حببياً أو عدواً (واختارهما) القاضي أي الكتاب والمذكر ولا كلام في اشتراط عدالة المذكر (و) الشخص (المترجم) أي الذي يبدل لغة أعجمية بلغة عربية وعكسه وقوله والمترجم مبتدأ خبره قوله (مخير) فيمكنه فيه واحد وقيل شاهد فلا يكفي واحد (كالحلف) لمن توجهت عليه بين وقام به مانع من حضور مجلس القضاء كراهة تخذره ومرض وسحبوس فيمكنه فيه واحد لانه مخير (وأحضر) القاضي (العلماء) مجلس القضاء في معضلة (أو شاورهم) فيها ابن مرزوق ظاهر المصنف انه يخبر في ذلك وهو نقل ثالث والذي نقله غيره أن في المسألة قولين قيل يحضرون كقول عثمان رضي الله تعالى عنه فانه كان إذا جلس للقضاء أحضر أربعة من علماء الصحابة رضي الله تعالى عنهم واستشارهم وقيل يرسل إليهم يستشيرهم من غير إحضار كقول عمر رضي الله تعالى عنه والأول قول أشهب وابن المواز والثاني قول مطرف وابن الماجشون واجيب عن المصنف بأن أوفى كلامه لتنوع الخلاف (و) أحضر (شهوداً) حال القضاء ليشهدوا على من (٢٢٤) أقر من الخصمين خشية أنكاره أقراره (ولم) الأولى لا (يفت) بضم الياء أي لا يخبر

بِمَنْعِ مُعَامَلَةِ يَتِيمٍ وَسَفِيهِ وَرَفْعِ أَمْرِهَا إِلَيْهِ ثُمَّ فِي الْخُصُومِ وَرَتَّبَ كَاتِبًا عَدْلًا
شَرْطًا كَمَزَلٍ وَاخْتَارَ هُمَا الْمُرْتَجِمَ الْمُخْبِرَ كَالْحَلْفِ وَأَحْضَرَ الْعُلَمَاءَ أَوْ شَاوَرَهُمْ
وَشُهِدُوا وَلَمْ يَفْتِ فِي خُصُومَةٍ وَلَمْ يَشْتَرِ بِمَجْلِسِ قَضَائِهِ كَسَافٍ وَقِرَاضٍ
وَابْضَاعٍ وَحُضُورٍ وَلَيْمَةٍ إِلَّا النِّكَاحَ وَقَبُولَ هَدِيَّةٍ وَلَوْ كَافَأَ عَلَيْهَا إِلَّا مِنْ
قَرِيبٍ وَهَدِيَّةٍ مِنْ اعْتَادَهَا قَبْلَ الْوِلَايَةِ وَكَرَاهَةَ حُكْمِهِ فِي مَشْيِهِ أَوْ مُتَكِنًا
وَالزَّامَ يَهُودِيَّ حُكْمًا بِسَبْتِهِ وَتَحْذِيرَهُ بِمَجْلِسِهِ لِضَجَرٍ وَدَوَامِ الرِّضَا فِي
التَّحْكِيمِ لِلْحُكْمِ قَوْلَانِ

القاضي بحكم شرعي سئل عنه
(في خصومة) أي المعاملات
التي شأنها ان يتخضع فيها لثلاث
يعلم مذهبه فيتحيل على موافقته
ابن شاس لا يجيب الحاكم من
سأله فيما يتعلق بالخصومات
واختار ابن عبد الحكم انه
لا بأس أن يجيب بالعتيا في كل
ما يسأل عنه بما عنده فيه
واحتج بان الخلفاء الاربعة
كانوا يقتنون الناس في نوازلهم

(ولم) الأولى لا (يشترى) القاضي شيء (بمجلس قضائه) لانه يشغل باله عما هو
بصدده ولان البائع ربما نقص من الثمن حياء منه ومن جاسائه وشبهه في المنع فقال (كساف) أي تساف القاضي بمجلس قضائه من
غيره (و) دفع مال (قراض) أي تجار فجزء من ربحه له يره بمجلس قضائه (وابضاع) أي دفع مال لمن يشتري له بضاعة من بلد
آخر يأتيه بها أو يرسلها به دفع غيره (و) (حضور) القاضي (الولاية) أي طعام يجتمع له الناس فيمضي عنه (الا النكاح) فلا
ينهي عن حضور وليمة المستوفية شروطها الشرعية (و) منع (قبول هدية) له من غيره ان لم يكفئه عليها بل (ولو كافأ) القاضي من
أهدى له (عليها) بمشها أو أعظم دمه لال الناس ترك ان أهدى إليها (الا هدية) (من) شخص (قريب) لقاضي نسباً كوالده
وولده وخاله وعمه ولا ينهي عن قبول هديته وعلى المصنف ان يظهر النقل كراهة قبوله من غير قريبه لا حرمة وهو الموعول عليه (وفي)
جواز قبول (هدية) من أي الشخص الذي (اعتاد) اهداء مثلاً (أي الهدية) للقاضي (قبل الولاية) للقضاء وعدم الجواز
قولان (و) في (كراهة حكمه في) حال (مشيه) على قدميه أو اركباً وعدم الكراهة قولان (و) في كراهة حكمه حال كونه (متكناً)
أي راقداً على أحد جنبيه أو على ظهره لانه استخفاف بالخاضرين وعدم احترام العلم وعدم الكراهة قولان (و) في جواز (الزام يهودي)
أن يأتي القاضي ليقع بينه وبين خصمه (حكماً بسبته) أي اليهودي وكراهته قولان (و) في جواز (تحديثه) الحاضر بن بكلام
مباح كالحكاية بعض من الصالحين (بمجلسه) للقضاء اضجر أي تب وممل وسامة حصل له من كثرة الخصومات ليروح قلبه ويرجع
إليه فهمه ومنعه لا يخل بها فهو يصغره في عين الناس قولان (و) في اشتراط (دوام الرضا) بحكم الحكم من الخصمين (في التحكيم)
للحكم من الحكم ولا أحده الرجوع عن التحكيم قبل حكمه وعدم اشتراط دوام الرضا إلى الحكم فلا رجوع لا أحدهما قبله (قولاً)

في كل من الفروع السابقة حدثه ما عدا الاخير لدلالة هذا عليه (ولا يحكم) القاضي (وع) حمول (ما) أي شيء (بدهش الـ شمر) عن تمام ادراكه من غضب وجوع وحزن وغلبة نوم وحسن تحرير عند البساطي وراحة عند التثافي وأما يمنع العقل عن أصل الادراك فمتنوع اتفاقا (و) ادحكهم وحال من هذه الاحوال (مضى) حكمه (وعز) أي ادا ب القاضي شخصا (شاهدا بز) أي بالمعلم عمدا وان صادف الواقع بأشهاد بقل زبد عمر او هو لم يعلم ان قتله وقد كان قلبه في نفس الامر أخذ من زور الصدر أي اعوجاجه ويجهده فيما يعز به شاهد الزور (ب) حضرة (ولاء) أي جمع من الناس (بنداء) أي صياح عليه بأنه شهد بزور او طواف به في الاسواق والجماعات (ولا يحق) أي لا: مر القاضي ان يحق (رأسه أو لحيته ولا يسخمه) أي لا يدهن وجهه شاهد الزور بالسخام الذي يتعاق بأسفل الدرد ومحيطة من كثرة الدخان (ثم) ادا ظهرت توبة شاهد الزور وشهادة أخرى (في قبول) (شهادته) وعدم التبول (تردد) ابن عرفة في قبول شهادته ان تاب عبارات ابن رشد ظاهر سماع ابن زيد ابن القاسم ان عرفت توبته واقباله وتزايد في الخير قببات شهادته خلاف قوله لا يجوز ابداء او ان تاب وحسن حاله (وان أدب) القاضي شاهد الزور (النائب) عن زور د قبل الاطلاع عليه (ف) هو (أهل) أي مستحق للناديب لكن الاولى الدفوع عنه لئلا يفر الناس من رجوعهم عن شهادتهم بالزور ويصرون عليم ان وقعت منهم وهذا على قول ابن القاسم لو أدب لكان اهلا وقال سحنون لا يؤد به المتعطى وبه العمل المازري هو المشهور (و) عزز القاضي (من أساء على خصمه) فان شتم احد الخصمين صاحبه عند القاضي او اسرع اليه بغير حجة كقوله يا ظالم يا فاجر فعليه زجره وضره الا اذا كان ذامر وءة في قلبه منه فلا يضر به (أو) اساء على (مفت أو) على (شاهد) فيؤدب المعروف بالاذية بقدر جرمة (لا) يؤدب بقوله (شهدت بباطل) قال (٢٢٥) ابن كنانة ان قال شهدت علي زور فان عني

انه شهد عليه بباطل فلا يؤدب وان قصد اذاه والشهرة به نكل بقدر حال الشاهد والمشهود وعليه والباطل أعم من الزور وشبهه في عدم التعاديب فقال (ك) من قال (لخصمه كذبت على) فيما ادعت به علي أو فيما تكررت فيه اذنه بجوابه لا ايداء (وليسو) القاضي بين الخصمين في القيام أو جلوس

وَلَا يَحْكُمُ مَعَ مَا يَدْهِي عَنْ الْكُفْرِ وَمَضَى وَعَزَّ شَاهِدُ زُورٍ فِي الْمَلَأِ بِنِدَاءٍ وَلَا يَحِقُّ رَأْسَهُ أَوْ لِحْيَتَهُ وَلَا يُسَخَّمُ ثُمَّ فِي قَبُولِهِ تَرَدُّدٌ وَإِنْ أَدَبَ النَّائِبُ فَأَهْلٌ وَمِنْ أَسَاءَ عَلَى خَصْمِهِ أَوْ مَفْتٍ أَوْ شَاهِدٍ لَا يَشْهَدُ بِبَاطِلٍ كَلِخَصْمِهِ كَذَبَتْ وَلَيْسُو بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ وَإِنْ مُسْلِمًا وَكَافِرًا قَدَّمَ الْمُسَافِرُ وَمَا يَخْشَى فَوَاقُهُ ثُمَّ السَّابِقُ قَالَ وَإِنْ بَحْتَيْنِ بِلَا طَوْلٍ ثُمَّ أَقْرِعَ وَيَنْبَغِي أَنْ يُفْرَدَ وَقْتًا وَيَوْمًا لِلنِّسَاءِ كَالْمَفْتِي وَالْمُدْرَسِ وَأَمْرَ مُدْعٍ تَجَرَّدَ قَوْلُهُ عَنْ مُصَدِّقٍ بِالْكَلَامِ وَالْأَفْجَالِ وَالْأَقْرِعَ

(٢٩) — جواهر الاكليل — ثاني) والقرب أو والبعد والاستماع لكلامهما ورفع بصوتيهما وغير ذلك ان كانا مسلمين أو كافرين بل (وان) كانا (مسلمين أو كافرين) قال عمر لا ، موسى رضي الله تعالى عنهما وسويي الناس في مجلسك وعدلك ووجهك حتى لا يطعم الشريف في حيفك ولا يباس الضعيف من عدلك (و) ان تعددت الخصومات عند القاضي (قدم المسافر) بالنظر في خصومته مع مسافر أو مع مقيم لان تاخيره يفوت عليه ارفقة فيتمتع بغيره عليه السفر وحده (و) قدم (ما يخشى فواته) بتأخير كنعكاح استوجب فسخه قبل الدخول وخيف اذا أخر النظر فيه أن يدخل الزوجه بها (ثم) يقدم (السابق) الى مجلس القاضي ان كان بحق واحد (قل) المازري من عند نفسه (وان بحقين بلا طول ثم) ان استووا في الحجى أو لم يعلم السابق أقرع) بينهم (وينبغي) للقاضي (ان يفرديوها) معينا من الاسبوع (أو وقتا) معينا من اليوم (ا) قضاء بين (النساء) سترهن وحفظا من اختلاطهن بالرجال في مجامع وهذا في شأن نساء محرمن ولا يخشى من سماع صوتهن الفتنة بهن وأما المخدرات واللاتي يخشى من سماع صوتهن الفتنة بهن فلو كان من يخاصم عنهن أو يبعث لهن في منار لهن ثقة ما ورناء وشبهه في تقديم المسافر وما يخشى فواته ثم السابق ثم الاقراغ وافراد النساء بمن فقل (كالمفتي والمدرس) ابن عرفة بن شاس وكذا المفتي والمدرس عند التراخيم قلت والقائل ابن عرفة لم أعرف هذا نصا لاهل المذهب انما قاله الغزالي في وجيزه وتخريجهما على حكم تراخيم الخصوم ووضح (وأمر مدع) أي أمره القاضي (تجرد) أي خلا (قوله عن مصدق) وصلة أمر (بالكلام) ويأمر القاضي المدعي عليه بالسكوت حتى يتم كلام المدعي (ولا) أي وان يتبين للقاضي المدعي من المدعى عليه ولم يتفقا على ان أحدهما بعينه مدع والآخر مدعي عليه (فالجالب) صاحبه للقاضي هو الذي يؤمر بالكلام أولا لدلالة جليلة على انه المدعي (والا) أي وان لم يعلم الجالب وادعى كل منهما انه المدعي (أقرع) القاضي بينهما واذ امر المدعي بالكلام

(فيدعي ب) شيء (معلوم) قدره وجنسه وصفته لا مجهول (محقق) لا مظنون ولا مشكوك ولا موهوم (قال) المازري من هند نفسه (وكذا) أي مثل المعلوم في صحة الدعوى به (شيء) أو حق أو مال أو ثمن أو قرض أو قرض وجهلت قدره لنسبها بطول مدته (والا) أي وإن لم يكن معلوما بل مجهولا كشيء (لم تسمع) دعواه (كظن) أن له عنده كذا أو في ظني وأخرى أشك قال ابن شاس الدعوى المسموعة هي الصحيحة وهي أن تكون معلومة فلو قال لي عليه شيء لم تقبل دعواه لأنها مجهولة (وكفاه) أي المدعى في بيان سبب المدعى به قوله (بعث) شيئا للمدعى عليه بدينا رمثلا ولم أقبضه منه (و) كفى قول امرأة مدعية على رجل بصدائق وأنكره (تزوجت) المدعى عليه بعشرة دنانير ولم أقبضها منه قالوا أو بمعنى أو (وجمل) البيع أو الزواج الذي أطلقه المدعى (على) البيع أو الزواج (الصحيح) باستيفاء أركانه وشروطه لا نهلاصل والغالب في عقود المسامين (والا) أي وإن لم يبين المدعى سبب ما ادعى به (فليسأله الحاكم عن السبب) للمدعى به لا احتمال أنه لا يوجب شيئا أصلا كبيع مسلم خمر أو خنزير أو أياها بأقل من المدعى به كربا (ثم) أمر القاضي شخصا (مدعى عليه ترجح) أي تقوى (قوله ب) موافقة شيء (معهود) أي معروف بين الناس ابن فرحون المعهود الجاري بين الناس (أو) ترجح قوله موافقة (أصل) الخطاب المعهود هو شهادة العرف ونحوه والاصل استصحاب الحال وضلة أمر (بجوابه) أي المدعى ابن عرفة إذا ذكر المدعى دعواه فمقتضى المذهب أمر القاضي الخصم بجوابه إذا استحققت الدعوى جوابا أو لا فلا و ذكر شرط أمر المدعى عليه بالجواب فقال (إن حاله) أي خالط المدعى المدعى عليه (بدين) من قرض أو بيع بشمن أو جل ولومرة (أو) خالطه بـ (تكرّر بيع) بشمن حال (و) ثبتت الخلطة بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين بل (و) (إن) بشهادة امرأة (واحدة عند ابن القاسم) (٢٢٦) ابن الموزان أقام المدعى شاهدا بالخلطة حلف المدعى عليها

فَيَدْعِي بِمَعْلُومٍ مُحَقَّقٍ قَالُوكَ كَذَّاشِي فَمَوْلَا لَمْ تَسْمَعْ كَاطْنُ وَكَفَاهُ بَعَثُ وَتَزَوَّجْتُ وَجُمِلَ عَلَى الصَّحِيحِ وَالْأَلْفَيْسَاءُ لَهُ الْحَاكِمُ عَنِ السَّبَبِ ثُمَّ مَدَّعَى عَلَيْهِ تَرْجَحَ قَوْلُهُ بِمَعْهُودٍ وَأَضْلَ بِجَوَابِهِ أَنَّ خَالَطَهُ بَدِينٍ أَوْ تَكَرَّرَ بَيْعٌ وَإِنْ بِشَهَادَةِ امْرَأَةٍ لَا بَيِّنَةٍ جُرِّحَتْ الْأَصْمَانُ وَالْمُتَّهَمُ وَالضَّيْفُ فِي مَعِينٍ وَالْوَدِيعَةُ عَلَى أَهْلِهَا وَالْمُسَافِرُ عَلَى رُقَّتِهِ وَدَعَا مَرِيضٌ أَوْ بَائِعٌ عَلَى حَاضِرٍ الْمَزِيدَةِ فَإِنْ أَقْرَفَهُ الْإِشْهَادُ عَلَيْهِ

و ثبت الخلطة ثم يحلف المدعى عليه وقال ابن كنانة شهادة امرأة واحدة توجب اليمين انه خالطه وفي المقيلا ثبتت الخلطة الا بشاهدين عدلين ولا تثبت باليمين مع الشاهد البتاني ليس في المذهب مسألة يحكم فيها بشهادة امرأة الا هذه قاله المناوي (لا) تثبت

الخلطة (ب) شهادة (بينة جرحت) من المدعى عليه بعد شهادتها عليه بعد اذ اؤمحوها فلا تثبت الخلطة بينهما بشهادتها التي سقطت بالجرع ولا يحلف المدعى عليه واستغنى ثمان مسائل تسمع فيها الدعوى وتتوجه فيها اليمين على المدعى عليه بدون ثبوت خلطه فقال (الا الصانع) كالخياط والصواع فتسمع الدعوى عليه وتتوجه عليه اليمين وان لم تثبت خلطة بينه وبين المدعى لان تنصيب نفسه للناس بمنزلة ثبوت الخلطة بينهما (و) الا الشخص (المتهم) بسرقة أو تعدا وظلم فكذلك قال أصمغ خمسة عليهم الايمان بالخلطة الصانع والمتهم بالسرقة والرجل بقول عنده ماله ان لدى عند فلان دين أو الرجل يمرض في لربة فيدعى انه دفع ماله لرجلي وان كان المدعى عليه عدلا (و) الا الشخص (الضيف) قال ابن غازي والثالث الغريب ينزل بمدينة فيدعى على رجل منها انه استودعه مالا فكانه عبر بالضيف عن الغريب الطاريء على البلد سواء ضيفه المدعى عليه أم لم يضيفه وهذا يساعد نص المتيطي ويقاد من لفظ المصنف غير هذا ولكن لم أره ن ذكره قال ابن مرزوق لم أره ن ذكره هذا الفرع على الوجه الذي يظهر من كلام المصنف وأما تكلموا على الغريب إذا ودع ودعية عند رجل من أهل البلد فانكره فيها فتوجه له عليه اليمين اه (و) الا المدعى عليه (في) شيء (معين) فالخلطة انما تراعى في الاشياء المستملكة وديم يعاق بالذمة وأما الاشياء المعينة فاليمين واجبة فيها من غير خلطة (و) الا من ادعى (الوديعة على أهلها) وهو من يودع عنده مملوفا وفيه اللخمي بثلاثة قيود كون المدعى يملك مثل ذلك في جنسه وقدره وكون المودع ممن يودع مثل ذلك وحصول أمره بوجوب الايداع وكلام المصنف يشمل هذه القيود (و) الا الشخص (المسافر) المدعى (بلى رفته) انه دفع لهم أو ليهضهم مالا وديعة (و) لا (دعوى مريض) ارادته على فلان كذا (أو) دعوى شخص (بائع) أي ممرض سلة يبيعها (بلى) شخص (حاضر المزادة) في ثمنها من الذين يريدون شراءها نه ابتاعها منه وإذا أمر المدعى عليه بالجواب (فان أقر) بما ادعى به المدعى (فله) أي المدعى (الا شهادته عليه) للعدول الحاضر بن على المدعى عليه باقراره خوف رجوعه عنه وانكاره

(وللحكم تنبيهه) أي المدعي (عليه) أي الشاهد أن غفل عنه لأنه من تقليل الخصام وقطع النزاع وتحصين الحق وليس من تلقين الخصم حجة (وإن أنكر) المدعي عليه (قال) القاضي للمدعي (ألك بينة) فإن قال نعم أمره بإخصارها فإن حضرت سمع شهادتها فإن وجدها موافقة لدعوى المدعي أعذر فيها للمدعي عليه فإن قبل شهادتها حكم عليه وإن ادعى حجة أمهله لاثباتها فإن لم يثبتها حكم عليه (وإن نقاها) المدعي أي نفى البينة بأن قال لا بينة لي (واستحلفه) أي طلب المدعي حلف المدعي عليه وحلفه القاضي وأراد المدعي بعد حلفه إقامة بينة تشهد له بدعواه (فلا بينة له) مقبولة بعد ذلك واستثنى من نفى قول البينة بعد حلف المدعي عليه فقال (الا أعذر) من المدعي في عدم إقامتها أولا (كذسيان) منه لها وعدم تقديم عليه بها ثم تذكرها وأعلم بها فتقبل أن أقامها وشهدت بطبق دعواه (أو وجد) المدعي شاهدا (ثانيا) كان نسيه وحلف على ذلك (أو مع من لم يره الأول) قال ابن الموزان إذا كان الأول لا يحكم بشاهد ويمين ثم ولي لا آخر ممن يرى الشاهد واليمين كان له ذلك وليس حكمه الثاني فسخا لحكم الأول لأن الأول من باب الترتيب (وإن أنكر) المدعي عليه واستحلفه المدعي فقال المدعي عليه ادعيت بهذا وحاشيتني فيه سابقا فأنكر المدعي (له) أي المدعي عليه (يمينه) أنه لم يحلف أي لم يحلف المدعي المدعي عليه (أولا) أي في الماضي في هذه الدعوى قال المازري وبه القضاء والفتيا عندنا وللمدعي رد اليمين على المدعي عليه أنه حلفه أولا على هذه الدعوى (قال) المازري من عند نفسه (وكذا) أي قول المدعي عليه أنك حاشيتني أولا في إيجاب تحليف المدعي قوله علمت (أنه) أي المدعي (عالم بنسب شهوده) الذين شهدهم على وأنكر المدعي عليه بنسبهم فللمدعي عليه تحليفه على أنه لم يعلم فسقمهم (واعذر) أي سال القاضي المشهود عليه عن عذره وحجته في البينة التي شهدت عليه قبل حكمه عليه بمقتضى شهادتها ابن عرفة الأعذر أسأل الحاكم من توجه (٢٢٧) عليه موجب الحكم هل له ما يسقطه

اعذارا مصورا (ب) قوله له (أثبت لك حجة) أي عذري في البينة التي شهدت عليك المتيطي لا ينفذ القاضي حكمه على أحد حتى يعذر إليه برجلين وإن عذر بواحد اجزأه على ما فعل النبي صلى الله عليه وسلم في أنيس إذا قال له اغدر على امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها (ونذب توجيه متعدد)

وَالْحَاكِمُ تَنْبِيْهُهُ عَلَيْهِ وَإِنْ أَنْكَرَ قَالَ أَلَيْكَ بَيِّنَةٌ فَإِنْ نَفَاها وَاسْتَحْلَفَهُ فَلَا بَيِّنَةَ إِلَّا لِاعْذَرٍ كَذْسِيَّانٍ أَوْ وَجَدَتْ ثَانِيًا أَوْ مَعَ يَمِينٍ لَمْ يَرَهُ الْأَوَّلُ وَلَهُ يَمِينُهُ أَنَّهُ لَمْ يَحْلَفْهُ أَوْ لَا قَالَ وَكَذَلِكَ أَنَّهُ عَالِمٌ بِفَسْقِ شُهُودِهِ وَأَعْذَرُ إِلَيْهِ بِأَبْقَيْتَ لَكَ حُجَّتَهُ وَنَذِبَ تَوْجِيْهَهُ مُتَعَدِّدٍ فِيهِ إِلَّا الشَّاهِدَ بِمَا فِي الْمَجْلِسِ وَمُوجِّهَهُ وَمُزَكِّي السِّرِّ وَالْمُبْرِزِ بِغَيْرِ عَدَاوَةٍ وَمَنْ يَخْشَى مِنْهُ وَأَنْظَرَهُ لَهَا بِاجْتِهَادِهِ ثُمَّ حَكَمَ كَنْفِيْهَا وَلِيُجِبَ عَنِ الْمَجْرَحِ وَيُعْجِزَهُ

اثنتين فأكثر (فية) أي الا عذار لغائب عن مجلس الحكم كخبرة ومر بض واستثنى ممن يعذر فيه خمسة لا اعذار فيهم فقال (الا الشاهد بما) حصل (في المجلس) للقضاء من اقرار أو غيره فلا يعذر فيه لمشاركة القاضي له في العلم فلو أعذر فيه لا عذر في نفسه ابن سهل ما حصل في مجلس القاضي من الاقرار بين يديه لا اعذار في الشاهد به (و) (الا) (موجهه) أي الشاهد الذي وجهه وأرسله القاضي اسماع دعوى أو جواب مخدرة أو مريض أو حيازة عقار فلا اعذار فيمن أعذره إلى مشهود عليه من امرأة لا تخرج أو مر بض كذلك ابن سهل سالت ابن عتاب عن ذلك فقال لا اعذار فيمن وجهه للاعذار (و) (الا) (مزي) بضم الميم وفتح الزاي والكاف أي الشاهد الذي زكاه عند القاضي العدول في (السر) فلا يعذر فيه (و) (الا) الشاهد (المبرز) أي الزائد على اقراره في العدالة فلا يعذر فيه (بغير عداوة) (للمشهود عليه) وقراءة للمشهدود له ومفهومه الا عذار في المبرز بالعداوة والقراءة وهو كذلك (و) (الا) الشاهد على (من) أي مشهود عليه (بخشي منه) أي المشهود عليه ضرر الشاهد عليه فلا يعذر له فيه ولا يذكر له اسمه (و) إذا قال القاضي للمشهدود عليه أبقيت لك حجة فقال نعم (أنظره) أي أمهله القاضي (لها) أي لا ثبات للحجة التي ادعاها وضرب له أجلا (باجتهاده) ما لم يتبين له لده (ثم حكم) أي يحكم القاضي بعد مضي الاجل ولم يثبت الحجة التي ادعاها أو شهدت به عليه البينة وشبه في الحكم فقال (كنفيها) أي الحجة بأن قال في جواب قول القاضي له أبقيت لك حجة لا حجة لي فيحكم عليه بلا اظار (و) أن أقام المدعي بينة وأعذر فيها للمشهود عليه وأتي ببينة تجرحها وسئل القاضي عن من جرحها (ليجب) القاضي من سأل عن من جرح بينته وصلة يجب (عن الجرح) وبسبب كون التجريح سر الان في اعلانه أذى للشاهد (ويعجزه) أي يعجز القاضي المشهود عليه إذا مضى الاجل ولم يثبت حجته أي يحكم عليه بمضي الشهادة فليس التعجيز شيئا زائدا على الحكم عليه بمقتضى الشهادة فلا يشترط تلفظه بأداة التعجيز واستثنى ما يعجزه فيه بعد التلوم خمس مسائل

ليس للقاضي التعجز فيها وضا بطها كل حق ليس لمدعيه اسقاطه بعد ثبوته فقال (الافى) شان (دم) أى قتل اثباتا كادعاء شخص على آخر أنه قتل وله عمد اعدوا وانا وان له عليه بيعة فانظره القاضي لا حضارها ثم تبين لدعه فليس للقاضي تعجزه فمضى أقام بيعة فانه يعمل بها أو نقض كادعاء المشهود عليه بالقتل ان له بيعة تجرح البيعة الشاهدة عليه به فانظره القاضي لا حضارها واما نه بها تبين لدعه فلا يعجزه القاضي فمضى أى بالبيعة المجرحة فانه يعمل بها اعظم القتل (و) (الافى دعوى) (حبس) أى تجديس شئ و ذكر المدعى ان له بيعة به وأمهله القاضي لانما نه بها فلم يأت بها فلا يعجزه فمضى أى ما عمل بها قال البناني هذا ظاهر اذا كان الحبس على غير معين كالفقراء فلا سبيل الى تعجز الطالب لحق الغائب لا ما كان على معين الا أن يقال فى الحبس حق لله تعالى مطلقا (و) (الافى دعوى) (عتق) بيعة فانظر المدعى لها فلم يأت بها فلا يعجز فمضى أى ما قد سمع ويعمل بها (و) (الافى دعوى) (نسب) لشخص معين بيعة ولم يأت بها بعد التلوم فلا يعجز فمضى أقامها حكم على مقتضاها (و) (الافى دعوى) (طلاق) بيعة وعجز عن اقامتها فلا يعجز فمضى أى ما قضى بها (وكتبه) القاضي أى التعجز المفهوم من يعجزه وبشهادة عليه (وان لم يحجب) المدعى عليه باقراره ولا انكاره بان سكوت أو قال لا اجيب ولا اخاصم (حبس) حتى يجيب باقرار أو انكار (و) ان تبادى على عدم الجواب (ادب) بالضرب حتى يجيب باقرار أو انكار (ثم) ان استمر على الامتناع من الجواب (حكم) القاضي عليه (بلايين) من المدعى لعدم امتناعه من الجواب اقرارا بما ادعاه المدعى (و) ان ادعى شخص على آخر بدرام أو دنانير ولم يبين سميها ولم يسأل الحاكم عن السبب (ف) المدعى عليه السؤال عن السبب (الذى) ترتبت به الدرهم والدنانير في ذمته لا احتمال انه لا يوجب شيئا كبس (٢٢٨) مسلم خيرا أو خذيرا أو يوجب أقل من المدعى به كره (وان انكر) شخص

إِلَّا فِي دَمٍ وَحَبْسٍ وَعَتَقٍ وَنَسَبٍ وَطَلَاقٍ وَكِتَبَةٍ وَإِنْ لَمْ يُجِبْ حَبْسٌ وَأُدْبٌ
ثُمَّ حَكَمَ بِلَا يَمِينٍ وَلَمُدَّ عَلَى عَلَيْهِ السُّؤَالُ عَنِ السَّبَبِ وَقَبْلَ نِسْيَانِهِ بِلَا يَمِينٍ
وَإِنْ أَنْكَرَ مَطْلُوبُ الْمُعَامَلَةِ فَالْبَيْعَةُ ثُمَّ لَا تُقْبَلُ بَيْعَتُهُ بِالْقَضَاءِ بِخِلَافِ لِحَقِّ
لَكَ عَلَى كُلِّ دَعْوَى لَا تَتَبَيَّنُ إِلَّا بَعْدَ اثْنَيْنِ فَلَا يَمِينٌ بِمَجْرَدِهَا وَلَا تُرَدُّ
كَنِكَاحٍ وَأَمْرٍ بِالصَّلَاحِ ذَوَى الْفَضْلِ وَالرَّحِمِ كَأَنْ خَشِيَ تَفَاقُمَ الْأُمُورِ وَلَا
يُحْكَمُ لِمَنْ لَا يَشْهَدُ لَهُ عَلَى الْخِتَارِ وَنُبَذَ حُكْمُ جَائِرٍ وَجَاهِلٍ لَمْ يَشَاوِرْ وَلَا
تُعَيَّبَ وَمَضَى غَيْرُ الْجَوْرِ وَلَا يُتَعَقَّبُ حُكْمُ الْعَدْلِ الْعَالِمِ

(مطلوب) أى مدعى عليه مال
(المعاملة) مع الطالب المدعى بان
قال لم تقع بينى وبينك معاملة يترتب
عليها اشتغال ذمتى بشئ لك
(فالبيعة) على المدعى (ثم) ان
أقامها وشهدت له فقال المطلوب
قضيتك ماشهدت به على وأقام بيعة
بالقضاء (ولا تقبل بيعة) الشاهدة
له (بالقضاء) لانه أكندها
بانكاره المعاملة (بخلاف) قول
المطلوب (لاحق لك على) فأقام

و نقض
الطالب بيعة بالحق فقال المطلوب قضيتك وأقام بيعة بالقضاء
فانها تقبل اذ ليس في قوله لاحق لك على ما يكذب بيعة القضاء (وكل دعوى لا تثبت الا بعدلين) كالاتاق والطلاق والنكاح والرجعة
والكتابة (فلا يمين) على منكرها (بمجردها) أى الدعوى المجردة عن البيعة ومفهوم بمجردها انها ان لم تجرد وشهد بها شاهد
فاليمين على منكرها لرد شهادة الشاهد (ولا ترد) هذه اليمين المتوجهة على المدعى عليه على المدعى اذ لا فائدة في ردها عليه لانه ان
حلفها لا يثبت المدعى به لتوقف ثبوته على عدلين ومثل لما لا يثبت الا بعدلين فقال (كنكاح) ورجعة وطلاق واعتاق وكتابة
وتدبير (وأمر) القاضي (بالصالح ذوى الفضل) المتخصصين عنده الطالبين قضاء بينهم (و) ذوى (الرحم) أى القرابة اذا تشاجروا
وترافعوا اليه ليحكم بينهم فلا يحكم بينهم ويأمرهم بالصالح لانه أقرب لتأليف النفوس ويذهب غل الصدور وفصل القضاء بينهم يؤكده
عداوتهم وغل صدورهم وشبهه فى الامر بالصالح فقال (كان خشي) القاضي (تفاقم) أى تعاظم (الامر) أى التنازع والتخاصم بسبب
الحكم فلا يحكم ويأمرهم بالصالح (ولا يحكم) الحاكم (لمن لا يشهد له) كائنه وأيمه وبييمه وزوجته (على المختار) للخمى من الخلاف
ابن رشد له الحكم بالاقرار على من استهلك ماله وبعاقيه انقطع أى بكرضى الله تعالى عنه الا قطع الذى سرق عقد زوجته اسماء لما
اعترف بسرقتها (ونبذ) أى طرح وألغى (حكم) قاض (جائر) أى خارج فى حكمه عن الحق عامدا (و) نبذ أيضا حكم عدل (جاهل
لم يشاور) أهل العلم ظاهره وان كان صوابا لكونه بالحدس والتخمين والقضاء بهما باطل (والا) أى وان شاور العلماء (تعقب) حكمه
(ومضى غير الجور) ونقض الجور منه (ولا يتعقب حكم) القاضي (العدل العالم) فلا ينظر فيه من ولى بعده قال ابن رشد القاضي العدل
العالم لا يتصفح احكامه ولا ينظر فيها الا على وجه التعجير لهما ان احتيج للنظر فيها اعارض خصومة أو اختلاف فى حد لا على الكشف

والتمتع لما فتنتها كلها إلا أن يظهر في شيء منها عند النظر فيه على الوجه الجائز أنه خطأ ظاهر لم يختلف فيه فينقض ذلك (ونقض)
 العدل العالم وجواب (وبين) أي أظهر (السبب) الموجب لنقضه حكم العدل العالم (مطلقاً) أي سواء كان الحكم المنقوض حكماً لثاقل أو
 حكم غيره اتفاقاً في الثاني وعلى المشهور في الأول ومفعول نقض (ما) أي حكماً (خائب) نصراً (قاطعاً) من كتاب أو سنة أو إجماع (أو)
 بخالف (جلى قياس) وجليه ما قطع فيه نفى الفارق بينهما فني مختصر ابن الحاحب القياس الجلى ما علم فيه نفى الفارق بين الأصل والفرع
 قطعاً كقياس الامة على العبد في احكام العتق كالنقوض على معتنق بعضه فبطل قطما ان الذكورة والا ذممة فيها لم يمتد به الشك في احكام
 العتق والقياس الخفى ما يظن نفى الفارق بينهما كقياس النذير على الخمر في الحرمة إذ يجوز ان يكون تحريم الخمر لخصه وصيتها لا لاسكانها
 ولذا اختلف في قليله وشبهه بما تقدم في النقض فقال (ك) حكم (د) استسما (أي سعى رقيق معتنق) بعضه من أحد
 المشترين فيه ولا مال له يقوم فيه نصيب شر بكمه وامتنع شر بكمه من اعتاق نصيبه فحكم على الرقيق بالسعى في اكتساب مال يشتري
 به بعضه الرقيق من مال له لئلا يحرره فنقض هذا الحكم لضعف دليله (و) كحكم (شفعة جار) فنقض لضعف دليله (و) كحكم
 علي عدو (لحاجكم فنقض لاثامه فيه بالجور) (او) حكم (ب) شهادة شخص (كافر) على مثله (و) كحكم (ب) ميراث ذي
 رحم كخاله وعمه (أو) ميراث (مولي) (اسفل) أي غنيق من معتقه بكسر التاء (أو) حكم (ب) سبب (علم) من القاضي
 بشيء (سبق) عليه به (مجلسه) أي القاضي سواء علمه قبل ولايته او بعدها واحترز عن حكمه بما عليه في مجلسه فانه لا ينقض
 (أو حكم) (جعل بنة) أي طلاق بث العصمة وقطعها (٢٢٩) وهو الثلاث طلاق (واحدة) ابن القاسم

من طلق زوجته البتة فرفع لمن
 يراها واحدة فيجعلها واحدة
 وزوجها البات قبل زوج فلين
 ولي بعده أن يفرق بينهما وليس
 هذه من الاختلاف الذي يقر
 الحكم به (او انه) أي القاضي
 (قصده كذا) من الاقوال
 ليحكم به (فاخطأ) وحكم
 بغيره وثبت ذلك (بينة)
 شهدت عند القاضي الثاني ان
 القاضي الاول قصد الحكم

وَنَقَضَ وَبَيْنَ السَّبَبِ مُطْلَقًا مَا خَالَفَ قَاطِعًا أَوْ جَلَى قِيَاسٍ كَأَسْتَسْمَاءَ مُعْتَقٍ
 وَشَفْعَةَ جَارٍ وَحُكْمَ عَلَى عَدُوٍّ أَوْ بَشْهَادَةَ كَافِرٍ أَوْ مِيرَاثَ ذِي رَحِمٍ أَوْ مَوْتِي
 أَسْفَلَ أَوْ بَعْلِمَ سَبَقٍ مَجْلِسُهُ أَوْ جَعَلَ بَنَةً وَاحِدَةً أَوْ أَنَّهُ قَصَدَ كَذَابًا خَطَأً بِبَيِّنَةٍ
 أَوْ ظَهَرَ أَنَّهُ قَضَى لِعَبْدَيْنِ أَوْ كَافِرَيْنِ أَوْ صَبِيَّيْنِ أَوْ فَاسِقَيْنِ كَأَحَدِهِمَا إِلَّا بِمَالٍ
 فَلَا يَرُدُّ أَنْ حَلَفَ وَالْأُخْذَ مِنْهُ أَنْ حَلَفَ وَحَلَفَ فِي الْقِصَاصِ خَمْسِينَ مَعَ
 عَاصِيهِ وَإِنْ نَكَلَ رُدَّتْ وَغَرِمَ شُهُودُهُ عَمَلُواوَالْأَفْعَلَى عَاقِلَةُ الْإِمَامِ وَفِي
 الْقَطْعِ حَلَفَ الْمُقْطُوعُ أَنَّهَا بِاطْلَةٍ وَتَقْضَى

بكذا فاخطأ وحكم بغيره سهوا فينقض حكمه (أو ظهر انه) أي القاضي (قضى) بامر (ب) شهادة (عبدین) أو كافرين
 أو صبيين (أو فاسقين) معتقدا عدالتهما فينقض قضائهما في الثلاث الاول اتفاقاً وفي الرابعة على أحد قولی مالک رضى
 الله تعالى عنه وبه اخذ ابن القاسم والآخرون لا ينقض وبه اخذ اشهب وشبهه في النقض فقال (ك) ظهور (أحدهما) أي الشاهدين
 بعد الحكم بشهادتهما عداً أو كافراً أو صبياً أو فاسقاً فينقض الحكم في المدونة ان علم بعد الحد والرجم ان أحدهم عبد حد الشهود
 اجمعون (الا) أن يكون الحكم بشهادة من ظهر أن أحدهما عبد أو صبي أو فاسق أو كافر (بمال) لا ينقض الحكم (ولا يرد)
 المال للمحكوم عليه (ان حلف) المحكوم له به تمام النصاب باليمين (والا) أي وان لم يحلف المحكوم له به (اخذه) أي أخذ المحكوم
 عليه المال (منه) أي من المحكوم له (أن حلف) المحكوم عليه لرد شهادة الشاهد الباقي فان نكل فلا يخذل بثبوت عليه بالشاهد
 والنكول (و) ان شهدا على رجل بانه قتل رجلاً عمداً فاقصص منه ثم ظهر أحدهما عبداً أو صبياً أو كافراً أو فاسقاً (حلف) ولي الدم
 (خمسین) يميناً (مع عاصبيه) أي الولي واحداً كان أو أكثر ومضى الحكم (فان نكل) الولي (ردت) شهادة الشاهد الباقي
 (وغرم) الدية (شهود علموا) أن من شهد منهم عبد أو نحوه سواء علموا ان شهادته مردودة أم لا (والا) أي وان لم يعلموا (فعلى)
 عاقلة الامام (لدى حكم) بالقصاص غرم الدية لخطئه في اجتهاده في حال الشهود فان علم الامام فالدية في ماله (و) ان ادعى رجل على
 آخر انه قطع يده عمداً واشهد عليه شاهدين واقتصص منه ثم ظهر أحدهما عبداً أو نحوه فان حلف المشهود له مع الشاهد الباقي مضى الحكم
 وان نكل عن الحلف معه (في) صورة الحكم (ب) (القطع) ليد مثلاً (حلف المقطوع) يده (انها) أي الشهادة عليه بانه قطع يده
 المدعى عمداً (باطلة) واستحق دية يده من الشاهد الباقي العالم بان من شهد معه عبداً أو ذی ومن عاقلة الامام ان لم يعلم (ونقضه) أي

الحكم (وهو) أي القاضي الذي حكم به (فقط) دون غيره فليس له نقضه (ان ظهران غيره) أي الحكم الذي حكم به (أصوب) منه وقال سحنون لا يجوز نقضه والقولان تؤوات المدونة عليهما الخطاب هذا مادام على ولايته التي حكم فيها بذلك الحكم فان عزل ثم ولي فليس له نقضه فللقاضي الرجوع عن حكمه فيها فيه الاختلاف مادام على خطته وليس لمن ولي بعده نقض ذلك الحكم اذا وافق قول قائل وان كان ضعيفا وكذلك ليس له نقضه ان عاد الى الحكم بعد المزل (اه) (ورفع) الحكم الحاكم في نازلة فيها أقوال الائمة بقول منها فرفع (الخلاف) في عن تلك النازلة التي حكم فيها أي يرفع العمل والفتوى بغير ما حكم به فيها ابن غازي القرافي الخلاف يتقرر في مسائل الاجتهاد قبل حكم الحاكم ويطل الخلاف فيها ويتعين قبول واحد بعد حكم الحاكم وهو ما حكم به الحاكم (لا أحل) حكم الحاكم (حراما) البنا في قوله لا أحل حراما هذا مخصص بما اذا كان باطنه بخلاف ظاهره وهو قسبان أمواله فزوج وبما اذا حكم بامر بهتقد حليته والمحكوم عليه لا يرى حليته لكونه جتهد أو ليس هو قول مقلده فالحرمان الذي لا يحله حكم القاضي هو هذا ان القسبان على نزاع في القسم الثاني فان ابن شاس وابن الحاجب قال لا يحله وتعقبهما ابن عرفة بانها تابعة وجيز النزع الى ومقتضى المذهب خلافه ومحل كلام ابن شاس في هذا الثاني ان حكم القاضي بقول شاذ كالشفعة للجار وحمله في التوضيح على قول عبد الملك ينتقض الحكم بالشاذ الذي جرى عليه المصنف وقد علمت بذلك ان الاقسام ثلاثة ماما طنه بخلاف ظاهره وهذا محل قول لا أحل حراما وما حكم فيه المخالف بقول غير شاذ وهذا محل قوله وورفع الخلاف وما حكم فيه بالشاذ وهذا عند ابن شاس حكمه كالا ولقد دخل في قوله لا أحل حراما وعند ابن عرفة حكمه كالثاني فدخل في قوله وورفع الخلاف وهذا مقتضى المذهب (ونقل ملك) أي قول القاضي نقلت ملك الشيء المتنازع فيه من فلان الى فلان المتنازعين فيه حكم منه (٢٣٠) رافع للخلاف (وفسخ عقد) لنكاح او بيع او اجارة او غيره متنازع فيه أي قوله فسخت هذا العقد حكم رافع للخلاف (وتقرر) أي تقرير (نكاح) امر أزوجت نفسها (بغير ولي) أي قوله قررت (حكم) رافع للخلاف (لا) بعد حكما قول القاضي في شأن عقد رفع اليه (لا اجيزه) فلو رفع هذا النكاح الى قاض فقال انا اجيز النكاح بغير ولي ولم يحكم

هو فقط ان ظهران غيره أصوب أو خرج عن رأيه أو رأي مقلده ورفع الخلاف لا أحل حراما ونقل ملك وفسخ عقد وتقرر نكاح بلا ولي حكم لا لا اجيزه أو أفتى ولم يتعد لمائل بل ان تجدد فلا اجتهد كفسخ بوضع كبير وتأيد منكوحة عتق وهي كغيرها في المستقبل ولا يدعو لصلح ان ظهر وجهه ولا يستند لعلمه الا في التعديل والجرح كالشبهة بذلك أو اقرار الخصم بالعدالة وان

فيه أي قوله فسخت هذا العقد حكم رافع للخلاف (وتقرر) أي تقرير (نكاح) امر أزوجت نفسها (بغير ولي) أي قوله قررت (حكم) رافع للخلاف (لا) بعد حكما قول القاضي في شأن عقد رفع اليه (لا اجيزه) فلو رفع هذا النكاح الى قاض فقال انا اجيز النكاح بغير ولي ولم يحكم

بفسخه فان هذا ليس بحكم ولا يمكنه فتوى فلمن يأتي بعده استقبال النظر فيه (وافق) القاضي في أنكر أمر رفع اليه فليست فتواه حكما اتفاقا بين عرفة جزم القاضي بحكم شرعي على وجه مجرد اعلانه به فتوى لا حكم وجرمه به على وجه الأمر به حكم (و) ان حكم القاضي في نازلة بحكم ونزلت نازلة مثلها (لم يتعد) حكمه (ا) امر (مائل) الامر الذي حكم فيه اولان الحكم جزئي (بل ان تجدد) المائل بعد الحكم في الاول بين المتخاصمين او غيرهما (فلا اجتهد) مشروع فيه من القاضي الاول او غيره ومثل لهذا فقال (كفسخ) لنكاح (ب) سبب (وضع) شخص (كبير) أي زاد عمره على حوالين وشهرين ثم عقد الزوج على الزوجة فلا يعتدى فسخ العقد الاول لهذا العقد الثاني فيجتهد الاول او غيره في الثاني بالفسخ والتقرير لان القاضي الاول لم يحكم بتأييد التحريم (وهي) أي المرأة التي فسخ نكاحها بوضع الكبير او بوقوعه في عدتها (كغيرها) من النساء (في) الزمن (المستقبل) ممن لم يقع له مثل ذلك (ولا يدعو) القاضي الخصمين (لصلح ان ظهر له) بنظره في خصوصتهما (وجهه) أي الحق لاحدهما ببينة او اقرار خصمه لان الصلح غالبا يشتمل على اسقاط بعض الحق ففي الدعاء له هضم لبعض الحق ما لم يخش تفاقم الامراو يكونا من ذوي الفضل او الرحم كما تقدم (ولا يستند) القاضي في حكمه (لعلمه) السابق على مجلس قضائه أو كان فيه وقبل تحكما كعلمه اليه (الا في التعديل والتجريح) (الشهود) فيستند فيهما لعلمه اتفاقا فله أن يعدل ويخرج بعلمه وأنه ان علم ان ما شهد به الشهود على غير ما شهدوا به أن ينفذ علمه ويرد شهادتهم بعلمه (كالشبهة بذلك) أي المذكور من التعديل والتجريح في المدونة تلاما ما لك رضى الله تعالى عنه من الناس من لا يسأل عنه ولا تطالب فيه تزكية لعلمهم عند القاضي اهو ومنهم من لا يسأل عنه (شهرته بغير العدالة) (أو اقرار الخصم) المشهود عليه (بالعدالة) للشاهد عليه فيكتب به القاضي عن طلب تعديله من غيره (وان) أقرأ أحد الخصمين بما عليه للاخرو حكم القاضي

عليه باقراره و (انكر) شخص (محكوم عليه) بمقتضى اقراره في مجلس القضاء فانكر (اقراره) عند القاضي بما حكم عليه به وكان انكاره (بعده) أي الحكم (لم يفده) انكاره فيمضى عليه الحكم ويستوفي منه مقتضاه (وان شهدا) أي العدلان على القاضي (بالحكم) صدر منه وقد (نسيه) أي القاضي امضاه عند الامام مالك رضي الله تعالى عنه وهو الاصح عند ابن الحاجب (او) شهدا عليه بالحكم (انكره) أي انكر القاضي الحكم (امضاه) الاخصى لو انكر الحاكم والمحكوم عليه الحكم وقال ما حكمت بهذا فشهدت بينة بحكمه به وجب عليه تنفيذه (و) ان ترفع خصمان لقاص ثم اتقلا لقاص آخر قبل حكم الاول بينهما (انهي) أي أوصل القاضي الاول (ل) قاضي (غيره) ما حصل عنده (بمشافهة) أي بلا واسطة بينهما (ان كان كل منهما (بولايته) أي محل المولى للقضاء فيه بان يكونا بموضع واحد (او) امهى لغيره (بشاهدين) علي حكمه (مطلقا) عن تقييده بالامانة وقف ثبوته على أربعة كالزنا ولكن في نوازل سحنون لا يثبت كتاب قاض لقاض في الزنا الا بأربعة شهداء على انه كتابه وقال في غيره يجوز على كتاب القاضي رجل وامرأان فيما يجوز فيه شهادة النساء اه (واعتمد) القاضي المنهي اليه (عليهما) أي الشاهدين ان لم يتخلفا بشهادتهما كتابه بل (وان خلفا) الشاهدان بها (كتابا) أي القاضي المنهي وطابقا الدعوى (ونذب ختمه) أي الكتاب (ولم يفد) كتابه (وحده) أي مجرد داعن الاشهاد ولو غنوا ما بن شاس الكتاب الجرد من الشهادة على القاضي لا اثر له اه (و) ان اشهدا القاضي على كتابه (اديا) أي الشاهدان ما شهدا به عند من ارسل اليه بل (وان عند غيره) لعزله أو موته وتولية غيره (وأفاد) كتابه القاضي الذي أرسله لقاض آخر (٢٣١) فيعمل بما فيه وينفذه (ان أشهدا)

أي أشهد القاضي المرسل الشاهدين علي (انه) أي الكتاب (حكمه أ) و أشهدا انه (خطه) وان لم يقرأه عليهما حال اشهادهما ولم يقرأه حاله ابن شاس لو قال القاضي أشهدكما على ان مافي الكتاب خطي كفي ذلك على أحد الروايتين وكذلك لو قال لهما ما فيه حكمي وشبه في صحة الاشهاد على ان مافي

أَنْكَرَ مُحْكُومٌ عَلَيْهِ أَقْرَارَهُ بَعْدَهُ لَمْ يَفِدْهُ وَإِنْ شَهِدَا بِحُكْمٍ نَسِيَهُ أَوْ أَنْكَرَهُ أَمْضَاهُ وَأَنْهَى لِغَيْرِهِ بِمُشَافَهَةٍ إِنْ كَانَ كُلُّ بُولَايَتِهِ وَبِشَاهِدَيْنِ مُطْلَقًا وَعَتَمَدًا عَلَيْهِمَا وَإِنْ خَالَفَا كِتَابَهُ وَنَذِبَ خَتْمَهُ وَلَمْ يَفِدْ وَحْدَهُ وَأَذْيَاوَانِ عِنْدَ غَيْرِهِ وَأَفَادَ أَنْ أَشْهَدَهُمَا أَنَّ مَا فِيهِ حُكْمُهُ أَوْ خَطُّهُ كَالْإِقْرَارِ وَمَيَّزَ فِيهِ مَا يَمَيِّزُهُ مِنْ أَسْمٍ وَحَرْفَةٍ وَغَيْرِهِمَا فَيَنْفِذُهُ الثَّانِي وَبَنَى كَأَن تَقِلَ خِطَّةُ أُخْرَى وَإِنْ حَدًّا إِنْ كَانَ أَهْلًا أَوْ قَاضِي مِصْرٍ وَالْآفَلَاكَ شَارَكَهُ غَيْرُهُ وَإِنْ مَيَّنَا وَإِنْ لَمْ يَمَيِّزْ فَقَدْ إِيْعَادَتْهُ أَوْ لَا حَتَّى يَثْبُتَ أَحَدِيَّتُهُ قَوْلَانِ وَالْقَرِيبُ كَالْحَاضِرِ

الكتاب منسوب للشاهد من غير علم الشاهدين بما فيه فقال (ك) الاشهاد على (الاقرار) من كاتب وثيقة أو عملها بما فيها (وميز) القاضي (فيه) أي الكتاب الذي اراد ارساله لقاض آخر (ما يميز به) المحكوم عليه وبين ما يميز به فقال (من اسم) للمحكوم عليه وأبيه وجده (وحرفة) أي صنعة (وغيرهما) كلقب وكنية ومسكن وبلد (فينفذه) أي مافي كتاب الاول القاضي (الثاني) المرسل اليه اذا كان الاول استوفى جميع الحجج وان لم يستوف الاول جميع الحجج بان سمع البينة (و) امهى للثاني (بنى) الثاني على ما حصل عند الاول وتم الحكم وشبه في البناء فقال (كان تقل) القاضي وهو ينظر في قضية قبل تمامها من خطه أي نوع من الحكم كحكم السوق (لخطة) أي مرتبة (اخرى) من مراتب الحكم كالقضاء فانه يبنى على ما تقدم له وينفذ الثاني ما حكم به الاول ان لم يكن حدا بل (وان) كان (حدا) أو قصاصا أو عقوا (ان كان) الاول (أهلا) للقضاء بان اجتمعت فيه شروطه (أو) لم يعرف بها وكان (قاضي مصر) بالتنوين أي بلد كبير فان الشار لا يولى لقضاءها الا من اجتمعت فيه شروطه لقضاء (والا) أي وان لم يكن أهلا ولا قاضي مصر (فلا ينفذ) الثاني حكمه وشبه في عدم التنفيذ فقال (كان شاركه) أي المحكوم عليه في اسمه واسم أبيه وجده وبقية صفاته (غيره) أي غير المحكوم عليه فلا ينفذ القاضي الثاني حكم الاول ان كان المشارك حيا بل (وان) كان (ميثا) حتى تشهد البينة انه المحكوم عليه بعينه (فان لم يميز) القاضي في الكتاب المحكوم عليه بما تقدم (ففي اعدائه) أي تسليط القاضي المكتوب اليه الطالب على صاحب الاسم المكتوب في الكتاب الا ان ثبت صاحب الاسم ان بالبلد من شاركه فيه (أولا) بعده عليه (حتى يثبت) الطالب (احديته) أي كون صاحب الاسم واحدا بالبلد لا مشارك له في اسمه (قولان) لم يطاع المصنف على ارجحية احدهما (و) الغائب القريب الغيبة ثلاثة ايام مع أمن الطريق (كالخاضر) في سماع الدعوى عليه والبينة ابن الماجشون العمل عندنا

نُتَسَمَّعُ الدَّعْوَى وَالْبَيِّنَةُ حُضْرُ الْخَصْمِ أَوْ لَمْ يَحْضُرْ ثُمَّ يَلْجَأُ إِلَى كُرْلِهِ وَمَنْعِهِ وَالْإِنْفِاضِ عَلَيْهِ فِي كُلِّ ثَلَاثٍ بِإِذْنِ رَسُولِ اللَّهِ وَإِذْلَامِهِ مِنْ قَامٍ عَلَيْهِ وَدَعَا وَهَاتَتْ عَلَيْهِ وَتَسْمِيَةِ الشُّهُودِ وَإِذْلَامُهُ مِنْهُمْ وَتَسْمِيَةِ الْمُدْعَى بِأَيِّ لَهْمٍ وَلَمْ يَرْهَأْ حُجُورًا لَا يَحْضُرُ بِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ غَائِبًا بِغَيْبَةٍ بِعَيْدَةٍ (وَالْغَائِبُ (الْبَعِيدُ) جَدًّا (كَقَوْلِهِ يَفْضِي عَلَيْهِ) (يَعْمُرُ الْفَضَاءَ) مِنْ غَائِبٍ أَنْهُ مَا بَرَأْدُ وَلَا اسْتَوْفِي مِنْهُ وَتُسَمَّى بِبَيِّنٍ إِلَّا سَتَبْرَاءُ أَيْضًا (وَسَمَّى الْقَاضِيَ (الشُّهُودَ) أَيْ كَتَبَ أَسْمَاءَهُمْ فِي سَجَلِهِ فَذَا قَدِمَ الْغَائِبُ أَخْبَرَهُ بِأَسْمَائِهِمْ وَأَعْذَرَهُ لَهُ فِيهِمْ فَإِنْ سَلِمَ شَهَادَتُهُمْ مَضَى الْحُكْمُ وَإِنْ ادَّعَى مَسْفُطًا لَشَهَادَتِهِمْ كَفَّهَ بِثَبَاتِهِ (وَالَا) أَيْ وَإِنْ لَمْ يَسْمِ الشُّهُودَ الَّذِينَ حُكِمَ بِشَهَادَتِهِمْ عَلَى الْغَائِبِ (نَقِضَ) حُكْمَهُ (وَالْيَوْمَانِ) (الْعَشْرَةُ) مَعَ أَمْنِ الطَّرِيقِ (أَوِ الْيَوْمَانِ مَعَ الْخَوْفِ) فِي الطَّرِيقِ (يَفْضِي عَلَيْهِ) أَيْ الْغَائِبُ (مَعَهَا) أَيْ الْعَشْرَةُ مَعَ الْأَمْنِ وَالْيَوْمَيْنِ مَعَ الْخَوْفِ (فِي) كُلِّ ثَلَاثٍ (غَيْرِ اسْتِحْقَاقِ الْعِقَارِ) وَمَقْهُومُهُ أَنَّهُ لَا يَقْضَى عَلَيْهِ فِي اسْتِحْقَاقِ الْعِقَارِ إِنْ كَانَ غَائِبًا عَلَى عَشْرَةِ مَعَ الْأَمْنِ أَوْ يَوْمَيْنِ مَعَ الْخَوْفِ وَهُوَ كَذَلِكَ (وَحُكْمُ) الْقَاضِي (بِمَا) أَيْ الشَّيْءَ الَّذِي (يَتَمَيَّنُ) عَنْ غَيْرِهِ حَالُ كَوْنِهِ (غَائِبًا) عَنْ بِلْدِ الْقَضَاءِ وَصَلَّةً يَتَمَيَّنُ (بِالْصِّفَةِ) كَرَقِيقٍ وَحَيَوَانٍ وَكِتَابٍ وَثَوْبٍ وَمَقْهُومُهُ أَنَّهُ لَا يَتَمَيَّنُ بِالصِّفَةِ كَالْحَبِيرِ وَالْحَبِيدِ لَا يَحْكُمُ بِهِ غَائِبًا بِالصِّفَةِ وَهُوَ كَذَلِكَ وَأَمَّا تَشْهَدُ الْبَيِّنَةُ بِقِيَمَتِهِ وَيَحْكُمُ بِهَا لِمُدْعَاهِ (وَجَابَ) الْقَاضِي (الْخَصْمَ) (لِلْمُدْعَى عَلَيْهِ) (بِحُكْمٍ) أَيْ الْإِلَهِ الَّتِي يَطْبَعُ بِهَا كِتَابُهُ (أَوْ رَسُولُ) مَنْ الْقَاضِي لِحُكْمِهِ لِيُطْلَبَ حُضُورُهُ وَيُجْلِبَ الْخَصْمَ بِحُكْمِهِ (أَوْ رَسُولُ) (إِنْ كَانَ) الْخَصْمُ (عَلَى مَسَافَةِ الْعَدْوَى) قَالَ الْخُطَّابُ (٢٣٢) كَلَامُ الْقَرَأِي بِقِيَادَةِ مَسَافَةِ الْعَدْوَى هِيَ مَسَافَةُ الْقَصْرِ وَنَحْوُهُ فِي تَبَصُّرَةٍ

وَالْبَعِيدُ كَأَنَّ قِيَمَتَهُ يَفْضِي عَلَيْهِ يَوْمَيْنِ الْقَضَاءِ وَتُسَمَّى الشُّهُودَ وَلَا نَقِضَ وَالْعَشْرَةُ أَوِ الْيَوْمَانِ مَعَ الْخَوْفِ يَقْضَى عَلَيْهِ مَعَهَا فِي غَيْرِ اسْتِحْقَاقِ الْعِقَارِ وَحُكْمُ بِمَا يَتَمَيَّنُ غَائِبًا بِالصِّفَةِ كَذَيْنٍ وَجَابَ الْخَصْمَ بِحُكْمِهِ أَوْ رَسُولُ إِنْ كَانَ عَلَى مَسَافَةِ الْعَدْوَى لَا أَكْثَرَ كَسْتَيْنِ مِثْلًا إِلَّا بِشَاهِدٍ وَلَا يَزُوجُ امْرَأَةً لَيْسَتْ بِوَلَا يَتَهَّ وَهَلْ يَدْعَى حَيْثُ الْمُدْعَى عَلَيْهِ وَبِهِ عَمَلٌ أَوْ الْمُدْعَى وَأَقِيمَ مِنْهَا وَفِي تَمْكِينِ الدَّعْوَى لِنَائِبٍ بِلَا وَكَأَلَةٍ تَرُدُّ

(بَابُ)

الْعَدْلُ حُرْمَةُ مُسْلِمٍ عَاقِلٌ بِالْفُسْطِ وَحَجَرٍ وَبَدْعَةٍ

ابن فرحون (لا) يجلب ان كان على (أكثر) من مسافة العدوى زيادة كثيرة (كستين ميلا) فلا يجلب منها (إلا) بشاهد يقيمه المدعى عند القاضي بحقه فيكتب اليه اما ان يرضى خصمه او يحضر أو يوكل (ولا يزوج) القاضي (امراة) عاتبة (ليست) بولايته (لانه اذا خرج عن محل ولايته صار معزولا عن الحكم في ذلك المحل فكذلك اذا كان الحكم عليه خارجا عن ولايته (وان كان)

المدعى عليه ببلده قاض والمدعى به ببلد آخر له قاض آخر (هل يدعى) أى نقام الدعوى ويتجأ كم (حيث) يكون (وان الشخص) (المدعى عليه) به أى الادعاء بمحل المدعى عليه (عمل) أى قضى (أو) يدعى حيث يكون (المدعى) فيه (وأقيم) أى فهم (منها) أى المدونة (وفي تمكين) شخص من (الدعوى) لشخص (غائب) عن البلد اجتمعا (بلا وكدلة) من الغائب لتأليف الاقوال لا يمكن منها الا بالاب والابن ومن له قرابة قريبة رابعا يمكن من اقامة البينة لا من الخصومة مخامسا يمكن القريب والاجنبى من الخصومة فى العبد والدا به والثوب دون دليل ولا يمكن منهم فى غير ذلك الا بالاب والابن وعدم تمكينه منها (تردد) وعلى القول بالقيام عنه فى كون القيام فى قريب الغيبة وبعيدها ونصره عمق قولنا قولان والله أعلم (باب) فى أحكام الشهادة وهى لغة البيان والشاهدان بين وفى شرح البرهان لما زرى رحمه الله تعالى ما يميز الشهادة من الرواية قال هما خبران غير أن الخبر عنه ان كان عاما لا يختص بمعين فهمى الرواية بقوله صلى الله عليه وسلم الا عمال باليه واشقة دينا لا ينقسم فانهما عامان لا يختصان بمعين فى كل الاغصار والامصار بخلاف قول العدل عند الخاكى لمذاخذة من لا يلهى باليه ولا يشقة دينا لا يتعداه فهذه شهادة (العدل حو) لا قن اتفاقا (مسلم) لا كافر على مسلم اجماعا ولا على مثله عند الاحلاف لا فى حنيفة والشعبي والشافعي رضى الله تعالى عنهم (عاقل) فى حوائج التحمل والاداء (بالغ) فلا تقبل شهادة الصبي اتفاقا (لا الصبي) عصى صبي فى دم بشر وطأ فى ان شاء الله تعالى (بلا فسق) بجارحة ظاهرة (و) بلا (حجر) عليه فى التصرف فى ائماله فلا تقبل شهادة مجبور عليه فيه (و) بلا (بدعة) أى اعتقاد مخالف لا تتقاد أهل السنة لا نه أفا فسق وأما كافر

الاب (على شهادته) أى ابنه تها عنه أو شهادة الابن على شهادة أبيه نقل عنه (أو) شهادة أحدهما (على حكمه) أى الآخر كل ذلك لغو (بخلاف) شهادة (أخ لاخ) به فتقبل (ان برز) بفتححات مثقلا أى فاق أقرانه في عدالته فتجوز شهادة المبرز لا خيه ان كانت بمال بل (ولو) كانت (بتعديل) للاخ عند ابن القاسم (ونؤولت) أى فهمت المدونه (بخلافه) أى عدم تعديل المبرز أخاه كذا قررہ التتافي وقرره الاقدمى بما يفيد انها تؤولت بعدم اشتراط التبريز في شهادة الاخ لا خيه وكلام المصنف محتمل لهما وشبه في اشتراط التبريز فقال (كأجير) يشهد لمن استأجره فتقبل شهادته ان كان مبرزاً ولم يكن في عيال المشهود له (و) كمولى اسفل يشهد لمعتقه فتقبل شهادته ان كان مبرزاً وليس في عياله وأما شهادة الاعلى للأسفل فلا يشترط فيها التبريز (و) كصديق (ملاطف) فتقبل شهادته لصديقه ان كان مبرزاً ولم يكن في عياله الخطاب هو المختص الرجل الذى يلاطف كل واحد منهما صاحبه ومعنى اللطف الاحسان والبر والتكرمة وهو أحد معاني تسميته تعالى لطيفاً (و) كشرىك (مفاوض) بضم الميم وكسر الواو يشهد بشرىكه (في غير) مال (مفاوضة) فتقبل شهادته ان برز في عدالته (و) كشاهد (زائد) في شهادته على ما شهد به أولاً بان شهد لزيد على عمر وبشرة ثم رجع لشهادته له عليه بخمسة عشر فتقبل ان كان مبرزاً (او منقص) عما شهد به أولاً كعكس المثال السابق فتقبل ان برز (و) كشاهد (ذاكر) أى متذكر لما شهد به (بعد شك) منه فيه ابن رشد اذا سئل الشخص عن شهادة في مرضه لتقبل عنه او يشهد على شهادته تجب علينا وسئل عند الحاكم يشهد بها فأنكرها وقال لا علم عندى منها ثم جاء يشهد قائماً تقبل اذا كان مبرزاً في العدالة (و) كشاهد في (تزكية) لشاهد فتقبل تزكيته ان برز وكانت الشهادة بمال بل (وان) كانت (ب) موجب (حد كقتل وردة وزنا وقذف وسكر) (٢٣٤) ويزاد على شرط التبريز كون التزكية من (شخص) (معروف) عند القاضي

على شهادته أو حكمه بخلاف أخ لاخ ان برز ولو بتعديل وتوولت أيضاً بخلافه كأجير ومولى وملاطف ومفاوض في غير مفاوضة وزائد أو منقص وذاكر يعد شك وتزكية وان يجد من معروف الا الغريب بأشهاد أنه عدل رضا من فطن عاريف لا يخدع معتمد على طول عشرة لا سماع من سوقه أو محامته الا لتعذر ووجب ان تعين كجرح ان بطل حق ونذب تزكية سر معها من متعدد وان لم يعرف الاسم أو لم يذكّر السبب بخلاف الجرح وهو مة دم

بالعدالة فلا تقبل التزكية من غير معروف بها عنده (الا) الشاهد (الغريب) فتقبل تزكيته من غير معروف بها عنده ولا بد من كون التزكية بقول الشاهد (أشهد بانه) أى الشاهد المزكى بالفتح (عدل رضى) أى مقبول الشهادة ولا بد من كون التزكية (من) شخص (فطن) أى ذي فطنة

ونباهة لا يخدع (عارف) صفات العدول واضدادها وأحوال الناس بمخاطبته لهم فلا يغتر بظواهرهم (وان لا) يخدع معتمد في معرفة حال مزكاه (على طول عشرة) مع مزكاه (لا) معتمد (على سماع) من محصورين وأما السماع الفاشى من العدول وغيرهم فيعتمد عليه المزكى كما سياتى ان بينة السماع يثبت بها التعديل ولا بد من كونه المزكى (هل) (سوقه) أى المزكى بالفتح (أو) اهل (محتله) أى محل حلول وسكنى المزكى بالفتح لاهم ادرى بأحواله (الا لتعذر) ان تزكيته من اهل سوقه أو محله لعدم تبريزهم فيقبل تعديله من غيرهم (ووجب) التعديل (ان يعين) قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه من علم عدالة شخص وجب عليه ان يزكيه لانها من جملة الحقوق الا أن يجد غيره فهو في سعة فان عرف عدالة الشاهد ربعة مبرزون وجب على اى اثنين كفاية وان لم يعرفها الا اثنان فهو فرض عين عليها ومحل الوجوب بقسميه ان طلبت في حق آدمى فان لم تطالب في حقه فلا يجب وشبه في الوجوب فقال (كجرح) أى تجريح شاهد يجب (ان بطل) بتركه (حق ونذب تزكية سر معها) أى تزكية العلانية لانها قد تشاب بالمداهنة وتجوز التزكية بالشروط المتقدمة ان عرف المزكى بالسكسر اسم المزكى بالفتح بل (وان لم يعرف الاسم) هكذا اطلق المصنف وقيد المتبطل بمن اشتهر بكنيته اولقبه ورب مشهور بكنيته اولقبه ولا يعرف اسمه كاشبه اسمه مسكين وسجنون اسمه عبد السلام ويقبل التعديل ممن انصف بما سبق سواء ذكر سببه (او لم يذكر) المعدل (السبب) لتعديله لتوقفه على أمور قد يعسر استجوابها وقتها (بخلاف الجرح) أى التجريح للشاهد فلا يقبل الا بعد بيان سببه لاختلاف العلماء فيه وربما اعتمد المجرع على ما لا يقتضيه كما وقع لبعضهم انه جرح شاهداً فسئل عن سببه فقال رابته يبيع ولا يرجع في الميزان (و) ان زكى الشاهد مبرزون موصوفون بجميع ما سبق وجرحه آخرون كذلك (هو) أى الجرح (مقدم) على التعديل وعن مطرف وابن

وهب التعديل أولى من التجريح والقول بان شهادة الجرح من أعمال هو أظهر وأولى بالصواب من سهل تقديم الجرح على التعديل
أصبح في النظر وقائلوه أكثر وعليه العمل المتبطن الذي مضى به العمل أن التجريح أنتم شهادة لانهم علموا من الباطن ما لم
يسرفه المعدلون (وان شهد) المزكى بالفتح زمتا (ثانيا) مرة أخرى (فني الا كفاء بالنزكية الاولى) فلا يحتاج الى تعديل آخر
وبه قال الامام مالك رضي الله تعالى عنه الا أن يرتاب منه ونقل الباجي عن من كفاة أن المشهور بالعدالة يكفي فيه التعديل الاول حتى
يجرح بامر بين والمقابل لهذا يقول لا يكفي التعديل الاول ولا بد من التعديل كإشهاد حتى يكثر تعديله وتشتهر تركيته وهذا السحنون
ولابن القاسم ان كانت الشهادة الثانية قربة من الاولى ولم يطل ما بينهما جدا كفت تركيته الاولى والا فلا يكشف عنه ثانيا طلبه المشهود
او لم يطلبه والسنة طول (تردد) للمتأخرين في النقل عن المتقدمين (وبخلافها) أي الشهادة من أب (لا حدودية على) ولده (الآخر)
فتقبل. ان لم يظهر من الأب ميل مع المشهود دله على المشهود عليه فان ظهر الميل فلا تقبل (أو شهادة الابن لاحد أبويه) على الآخر
فتقبل (ان لم يظهر ميل) من الشاهد مع المشهود له على المشهود عليه والا فلا تقبل (ولا) تقبل شهادة (عدو) عداوة دنيوية في
مال او ميراث او تجارة أن شهد على عدوه بل (ولو) شهد (على ابنته) أي العدو وسواء كانت العداوة الدنيوية بين مسلمين (أو) بين
(مسلم وكافر) فلا تقبل شهادة مسلم على عدوه الكافر (وليخبر) العدل ان الذي شهد على عدوه الحاكم (بها) أي العداوة بأن يقول
له يئني وبين الذي شهدت عليه عداوة وانما وجب عليه أخبار الحاكم بها لئلا يظن من التذليل ولا احتمال عدم قدحها اذا فسرت ومثل
للعداوة فقال (كقوله) أي الشاهد المشهود عليه (بعد) (٢٣٥) أداء (ها) أي الشهادة عند الحاكم

(تشتبني وتشتبني بالجنون)

حال كونه (مخاصما) للمشهود

عليه بالقول المذكور فتزد

شهادته لتحقق عداوته

(لا) ترد شواته بقوله

المذكور. حال كونه

(شاكيا) أي معاتبا (واعتمد)

الشاهد (في) شهادته (ب) اعسار

لمدين او زوج او ولد او شريك

(ب) طول (صحبته)

للمشهود باعساره (و) (قريته

وإن شهدنا فكفى الاكتفاء بالتزكية الأولى تردّد وبخلافها لا حد ولديه
على الآخر أو أبويه إن لم يظهر ميل له ولا عدو ولو على ابنه أو مسلم
وكافر وليخبر بها كقوله بعد هاتهم مني وتشتبني بالمجانين مخاصما لاشاكيا
واعتمد في اعسار بصحبة وقريته صبر ضرر كضرر الزوجين ولا إن حرص
على إزالة نقص فيما رد فيه لفسق أو صبا أو رقيق أو على التأسي كشهادة
ولد الزنا فيه أو من حد فيما حد فيه ولا إن حرص على القبول كمخاصمة مشهود
عليه مطلقا أو شهد وحلف

صبر) على تحمل (ضرر) بنحو جوع وعري مما لا يكون الا مع الفقر فباء بصحبة بمعنى على وانما اعتمد الشاهد على هذه
المذكورات لدلائلها عليها غالبا وشبه في الاعتماد على الصحبة والقريته فقال (ك) لشهادة (ب) ضرر احد (الزوجين) الآخر
فيعتمد الشاهد به على طول صحبتهما وقريته صبر أحدهما على سوء عشرة الآخر (ولا) تقبل الشهادة (ان حرص) الشاهد أي
اتهم في شهادته بالحرص (على إزالة نقص) عنه حصل له كشاته بعد زوال مانعها (فيما) أي الشيء الذي (رد في) شهادته
(ب) لفسق أو صبا أو رقيق) أو كفر فلا تقبل شهادته الثانية التي اداها بعد زوال مانعها بالتوبة والبلوغ والحرية والايان لانها مبهمة فيها
بالحرص على إزالة نقص رده شهادته ومفهومة ان من قام به مانع ولم يؤد الشهادة حاله واداءها بعد زوالها فانهما تقبل لسلامتهما من مبهمة
الحرص على إزالة نقص الرد اذا لار دوه وكذلك عند ابن القاسم واشبه فيمن قال لقاض يشهد لي فلان النصراني او العبد او الصبي فقال
لا اقبل شهادته ثم زال مانعه فتقبل شهادته لانها فتوى لاحكم او حرص على (التأسي) أي مماثلة غيره له في نقصه ليخف عاره لان المصيبة
اذا عمت هانت واذ خصت هانت قال البناي الذي في القاموس ائسى به جعله اسوة والا - وة بالكسر والضم القدوة وليس فيه تأسي
بهذا المعنى لكن نقل ابو زيد عن السراج عن الطبراني انه يقال التأسي والائتساء في الاقتداء اه وذلك (كشهادة ولد الزنا فيه) أي
الزنا فلا تقبل لانها مبهمة فيها بحرصه على مشاركة غيره له في كونه ولد زنا (أو) شهادة (من حد) لزننا او سكر او قذف او سرقة ثم تاب وشهد
(في) مثل (ما حد فيه) فلا تقبل لانها مبهمة بالحرص على التأسي (ولا) تقبل الشهادة (ان حرص) أي اتهم الشاهد بالحرص (على
القبول) لشهادته (كمخاصمة) أي محاكمة الشاهد (لمشهور) عليه مطلقا عن التقييد بكون المشهود به حق آدمي لدلائلها في
حق الادمي على التعصّب مع المشهود له والحرص على القبول في حق الله تعالى (أو) كمن (شهد وحلف) على طهارة شهادته فتزد

لاتهامه بالحرص على قبولها (أو رفع) الشاهد شهادته للحاكم وأدهاله (قبل الطلب) للشهادة منه (في محض) أي خالص (حق آدمي) فلا تقبل لاتهامه بالحرص على الاداء والتعصب مع المشهود له (وفي محض حق الله تجب المبادرة) من الشاهد بالرفع للحاكم قبل الطلب (ب) حسب (الامكان) فلا يضر التأخير لعذر وانما تجب المبادرة بالرفع (ان استدعي تحريم) اربعة (ك) أي المشهود به (كعتق) لرقيق مع استيلاء المعتق عليه استيلاء المالك على ملكه (وطلاق) بائن لزوجته مع دوام معاشرته الزوج لها معاشرته الزوج (ووقف) مع استمرار حيازة الواقف وتصرفه فيه تصرف المالك في ملكه (ورضاع) بين زوجين (والا) أي وان لم يستدعي تحريمه (خير) الشاهد بن الرفع وتركه (كالزنا) غير المستدام قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ستر مسلما ستره الله يوم القيامة واه مسلم قال عياض هذا في غير المشهور بالفسق والمعاصي وأما هو فقد ذكره الامام مالك رضي الله تعالى عنه وغيره الستر عليه ليرتد عن فسقه ونصه هذا الستر في غير المشهورين الذين تقدم اليهم في الستر وستر واغير مرة فلم يدعوا وتمادوا فكشف أمرهم وقمع شرهم مما يجب لان كثرة الستر عليهم من المأودة على معاصي الله تعالى ومصافاة أهلها (بخلاف الحرص على التحمل) للشهادة فلا يقدح فيها (كالخفي) أي المتوارى عن المشهود وعليه الذي يقر بما عليه سراً فيما بينه وبين مستحقه ويكره اذا عضره من يشهد عليه فاذا اخفى منه عدلان وسمعا اقراره لصاحبه في الخلوة وضبطاه وشهدا عليه به فالمشهور العمل بشهادتهما عند الامام مالك رضي الله تعالى عنه وعامة أصحابه ولا يقدح (٢٣٦) فيهما حرصهما على تحمل الشهادة (ولا) تقبل الشهادة (ان استبعد) مثلها مادة

أَوْ رَفَعَ قَبْلَ الطَّلَبِ فِي مَحْضِ حَقِّ الْآدَمِيِّ وَفِي مَحْضِ حَقِّ اللَّهِ تَجِبُ الْمُبَادَرَةُ بِالْأَمْسَكانِ إِنْ اسْتَدْعِمَ تَحْرِيمُهُ كَعْتَقٍ وَطَلَاقٍ وَوَقْفٍ وَرَضَاعٍ وَإِلَّا خَيْرٌ كَالزَّانَا بِخِلَافِ الْحَرِصِ عَلَى التَّحْمُلِ كَالْخَتَمِيِّ وَلَا إِنْ اسْتَبْعَدَ كَبَدْوِيٍّ لِحَضْرِيٍّ بِخِلَافِ إِنْ سَمِعَهُ أَوْ مَرَّ بِهِ وَلَا سَأَلَ فِي كَثِيرٍ بِخِلَافِ مَنْ لَمْ يَسْأَلْ أَوْ يَسْأَلِ الْأَعْيَانِ وَلَا إِنْ جَرَّ بِهَا نَفْعًا كَعَلَى مَوْرَثِهِ الْمُخَصَّنِ بِالزَّانَا أَوْ قَتَلَ الْعَمْدَ إِلَّا الْفَقِيرَ أَوْ يَعْتَقُ مَنْ يَتَّبِعُهُ فِي وَلَائِهِ أَوْ يَدِينُ لِدِينِهِ بِخِلَافِ الْمُنْفِقِ لِلْمُنْفِقِ عَلَيْهِ وَشَهَادَةُ كُلِّ الْآخِرِ وَإِنْ بِالْجُلُوسِ وَالْقَائِلَةِ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ فِي حِرَابَةٍ لَا الْمَجْلُوبِينَ إِلَّا كَعَشْرِينَ وَلَا

(ك) شهادة رجل (بدوي) (ل) رجل (حضرى) فلا تقبل لبعدها عادة اذ لم تجر العادة بالشهاد البدوي مع وجود الحضري (بخلاف) شهادة البدوي باقرار الحضري (ان سمعه) أي ان سمع البدوي اقرار الحضري فتقبل لعدم بعدها (أو) شهادة البدوي لحضري على حضري أو بدوي بماملة ببادية ان (مر) الحضري (به) أي البدوي وهو بباديته

فتقبل اذ لا بعد فيها (ولا) تقبل شهادة شخص فقير (سائل) أي طالب الاعطاء من غيره (في) مال (كثير) تعامل فيه غنيان لبعدها لان شأن الاغنياء كتم أموالهم الكثيرة واخفاؤها عن السائلين ومفهوم كثير قبول شهادته في النافه اليسيران كان عدلا وهو كذلك (بخلاف من) أي فقير (لم يسأل) الناس شيئا سواء كان ياخذ ان أعطى أم لا فتقبل شهادته (أو) من (يسأل) الامام أو (الاعيان) أي الاكابر من الناس فتقبل شهادته في الكثير (ولا) تقبل الشهادة (ان جر) الشاهد (بها نفع) لنفسه (ك) شهادة فقير على مورثه الحاض بالزنا أو قتل العمد (العدوان) فلا تقبل لاتهامه بقصد قتله ليرثه وقيد أشهب عدم القبول بكون المشهود عليه غنيا واعتمده المصنف فقال (الا) المورث (الفقير) فتقبل شهادة وارثه عليه بالزنا أو قتل العمد لعدم التهمة (أو) شهادة (يعتق من) أي رقيق (يتهم) الشاهد (في) الاختصاص (ولا) لانه عن الاناث من ورثة معتقه والرقيق ذو مال فان لم يتهم فيه لعدم الاناث في الورثة أو عدم مال الرقيق فتقبل الشهادة بعنتقه (أو) شهادة (بدین لمدينه) أي الشاهد فلا تقبل لاتهامه بقصد اخذه في دينه الذي له على المشهود له (بخلاف) شهادة الشخص (المنفق) (المنفق عليه) فانها تقبل قريبا كان أو اجنبيا (و) بخلاف (شهادة كل) من الشاهدين (للاخر) فانها تقبل سواء شهد الثاني للاول على المشهود عليه أو على غيره ان كانت شهادة الثاني للاول بغير المجلس الاول بل (وان) شهد الثاني للاول (بالمجلس) الاول هذا هو المشهور وقول ابن القاسم (و) بخلاف شهادة (القافلة) بعضهم لبعض في حراية على الحار بين فتقبل مع العداوة للضرورة وظاهره كانوا عدولا أولا ولكن ظاهر المدونة ان كانوا عدولا وسواء شهدوا بالزنا أو قتل أو غيرهما (لا) تقبل شهادة القوم (المجلوبين) أي العسكر الذين جبلهم وأرسلهم السلطان لحراسة ثغره ونحوه لبعضهم (الا) الشهود الكثيرين (كعشرين) عدلا منهم (ولا) تقبل

شهادة (من شهد له) أي الشاهد نفسه (ب) حال (كثير وغيره) أي الشاهد بقليل أو كثير (بوضعية) للثمة (والا) أي وإن لم يشهد لنفسه بكثير وشهد لها بقليل أو كثير بالوصية (قبل) ما شهد به لهما قال الامام مالك رضي الله عنه تعالى عنه في رجل هلك فشهد رجل انه أوصى لقوم بوصايا ووصى للشاهد بوصية أو أسند الوصية الى الشاهد وهو يشهد على جميع ذلك فان كان الذي يشهد به لنفسه نافها لا يتهم فيه جازت شهادته (ولا) تقبل شهادة الشاهد (ان دفع) الشاهد ما عنه ضررا (كشهادة بعض القافلة) للمشهود عليه بالقتل (بفسق) (ال) (شهود) الشاهد بن عليه (بالقتل) خطأ لاتهامهم بقصد هم اسقاطهم غرم الدية عن أنفسهم (و) كشهادة (المندان) بضم الميم أي المدين (المعسر) في الواقع الظاهر الملاء الذي نحشى حذسه حتى يثبت عشره (لربه) أي الدين فلا تقبل لاتهامه بقصد دفع ضرر حذسه في دينه ومفهوم المعسر ان شهادة المدين الغني الذي لا بضره دفع ما عليه ولا يحشى حذسه فيه مقبولة وهو كذلك لعدم التهمة (ولا) تقبل شهادة (مفت) أي مخبر بمحكم شرع على غير وجه الا لزام (على مستفتيه ان كان) المستعمل عنه (مما ينوي) أي تقبل التهمة (فيه) من المستفتي عند المفتي ولو أقر به عند القاضي أو شهدت علمه به دينة لم تقبل بيته وحكم عليه بظاهر لفظه كقوله المفتي كانت زوجتي موثقة فقاتلتني فقاتلتها انت طائفتا ناويا من الوثائق فافتاه ما نه لشيء عليه فان رفعت زوجته للقاضي فانكر فطلبت من المفتي الشهادة على اقراره فلا يشهد عليه به قاله ابن القاسم ابن المواز فان شهد لها عليه به فلا تقبل شهادته (والا) أي وان لم يكن مما ينوي فيه عند المفتي (رفع) المفتي الشهادة للقاضي وشهد باقراره الذي سمعه منه ان انكر (ولا) تقبل الشهادة (ان شهد باستحقاق) لشيء بيد غيره (وقال) الشاهد (انا سمعته) أي المشهود دله لثمة بقصد دفع رجوعه علمه بثمة ان لم يشهد له ولان الشراء لا يثبت الملك المشتري حتى يثبت ملك البائع ما باعه فقوله انا سمعته (٣٣٧) شهادة لنفسه بملك ذلك الشيء وهي لا تصح (ولا) تقبل الشهادة (ان حدث

مَنْ شَهِدَ لَهُ بِكَثِيرٍ وَلَغِيْرِهِ بَوْصِيَّةٍ وَلَا قِبَلِ لَهَا وَالْأَنَّ دَفْعَ كَشَهِادَةِ بَعْضِ الْعَاقِلَةِ بِفِسْقٍ شُهُودِ الْقَتْلِ أَوِ الْمُدَّانِ الْمُعْسِرِ لِرَبِّهِ وَلَا مُفْتٍ عَلَى مُسْتَفْتِيهِ إِنْ كَانَ مِمَّا يُنَوِّي فِيهِ وَلَا رَفَعَ وَلَا إِنْ شَهِدَ بِاسْتِحْقَاقٍ وَقَالَ أَنَا بَيْتُهُ لَهُ وَلَا إِنْ حَدَّثَ فِسْقٌ بَعْدَ الْأَدَاءِ بِخِلَافِ تَهْمَةٍ جَرَّ وَدَفَعَ وَعَدَاوَةٍ وَلَا عَالِمٍ عَلَى مِثْلِهِ وَلَا إِنْ أَخَذَ مِنَ الْعَمَالِ أَوْ أَكَلَ عِنْدَهُمْ بِخِلَافِ الْخُلَفَاءِ وَلَا إِنْ تَعَصَّبَ كَالرُّشْوَةِ وَتَلَقَّيْنِ خَصْمٍ وَلَعِبَ نِيرُوزٍ وَنَطَلَ وَخَلَفَ بِطَلَقٍ وَعَتَقَ

تثبت خطبته لها قبل ذلك (و) بخلاف حدوث تهمة (دفع) أي لضرر كشهادة بفسق رجل ثم شهد المشهود بفسقه على رجل انه قتل رجلا خطأ والشاهد بالفسق من عاقبته فلا ترد الشهادة بالفسق (و) بخلاف حدوث (عداوة) دنيوية بين الشاهد والمشهود عليه بعد الاداء كتجدد خصومة بينهما فلا يبطلها اذا لم يتبين لها سبب سابق (ولا) تقبل شهادة (عالم على مثله) اتحاشد هم والحسود ظالم لا تقبل شهادته على من يحسده (ولا) تقبل شهادة الشاهد (ان أخذ) مالا (من العمال أو أكل) الشاهد (عندهم) أي العمال المحجور عليهم المضروب على أيديهم الذين لم يفوض اليهم صرفها في وجوها (بخلاف) الاخذ والاكل من (الخلفاء) جمع حابنة أي السلاطين النائبين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في تنفيذ الاحكام واقامة شعائر الاسلام والتصرف في اموال بيت مال المسلمين بحفظها وصرفها في جهاتها الشرعية فلا اخذ منهم والاكل عندهم لا يمنع قبول الشهادة ومثلهم العمال الماذون لهم في ذلك (ولا) تقبل شهادة الشاهد (ان تعصب) على المشهود عليه ان فرحون من مواعن الشهادة العصبية وهي بغض الرجل الرجل الكبر منه من بني فلان أو من قبيلة كذا قال ابن مروزق الا ولى ان يمثل له بشهادة الاخ لاخيه بجرح أو قذف ونحوهما مما يتوهم فيه العصبية كتعديا بشاهد الاخ وتجريح شاهد عليه وشبهه في ابطال الشهادة فقال (ك) أخذ (الرشوة) على الشهادة ابن عتاب لا يجوز شهادة من تش ولا ملقن للخصوم فقيها كان أو غيره ويضرب على يده ويشهر به في المجالس ويعرف به ويسجل عليه وقد فعله بعض قضاة قرطبة بكثير من الفقهاء بمشورة أهل العلم (وتلقين خصم) حجة نستعين بها على ابطال حق أو تحقيق باطل وأما المتعنه ما يستعين به على تحقيق حق أو ابطال باطل فليس بقادح (ولعب نيروز) أي اول يوم من السنة القبطية لاخلاله بالمرأة لا يفعله الا الا وباش والجهلة والنصارى (ومطل) من غنى في حق عليه وهذا ظاهر بين بان الشهرة بالمطل دون ضرورة جرح لانها اذية للمسلم في ماله (و) اعتياد (حلف بهتق وطلاق) لخبر المتق والطلاق هي ايمان الفساق قال

الخطاب ظاهره أن مجرد الخلف بهما ولو مرة جرحته والذي في الواضحة أن اعتياده جرحته (و) ترد الشهادة (ب) سبب (عجى) (الشاهد
 لا) مجلس القاضي ثلاثاً من المرات ثلاثة أيام متوالية وأولى في يوم (بلا عذر) أي من غير حاجة لأنه يظهر بذلك منزله عند القاضي
 فينبغي للقاضي منعه من لاطلاعه على الخصومات وتعلمه الخيل في تحريفها فإن كان لمذكر كحاجة أو علم فلا يقدح (وتجارة) من أرض
 الاسلام (لأرض الحرب) التي تجرى فيها أحكام الكفر على المسلم (وسكني) دار مثلاً (مغصوبة) غصبها غيره لأنها معصية يجب الإقلاع
 عنها فوراً (أو سكناه) أي الشاهد (مع ولد) له (شرب) أي مكث شرب ما يغيب العقل (و) ترد (ب) سبب (وطء من) أي جارية شأنها
 (الا توطأ) قال سحنون من وطئ جاريته قبل استبرائها أدباً بما وجب مع طرح شهادته (و) ترد (ب) تكرار (التفاته في الصلاة) ولو نافلة
 لغير عذر لدلالة على قلة كثراته بها وأولى من لا يعتدل في رفعة من ركوع أو سجود ومن لا يطمئن فيهما (و) ترد (ب) اقتراضه حجارة من
 حجارة (المسجد) التي بنى المسجد بها وانهدمت وكالحجارة واللبن والخشب وكالمسجد سائر الخدس فإذا اقترض شيئاً من ذلك يبنى أو
 يرم بها بيته مما لا عالماً بالحرمة فإن شهادته تردو الألف لا ترد (و) ترد (ب) عدم أحكام) بكسر الهمزة أي اتقان (الوضوء والغسل) وكذا
 سائر شروط الصلاة وأولى نفس الصلاة (و) ترد بعدم معرفة أحكام (الزكاة) إنقذاً ونعماً وأحرث أو عوض نجارة له وجبت عليه (و)
 ترد بسبب (بيع زرد وطنبور) وعود ومزمار (و) ترد شهادة الشاهد بسبب (استحلاف) الشاهد (أ) به أي الشاهد في حق للشاهد على
 أبيه أنكره فيه (وقدح) أي قبل القدح والتجريح (في) الشاهد (المتوسط) في العدالة (بكل) من القوادح السابقة (و) قدح
 (في) الشاهد (المبرز) أي الزائد في (٢٣٨) العدالة على أمثاله (عداوة) دينوية بينه وبين المشهود عليه وقرابة

وَبِمَجِيءِ مَجْلِسِ الْقَاضِي ثَلَاثًا وَتِجَارَةً لِأَرْضِ حَرْبٍ وَسُكْنَى مَغْصُوبَةٍ أَوْ مَعَ
 وَلَدٍ شَرِبٍ وَبِوَطْءٍ مِنْ لَا تُوْطَأُ وَبِالتَّفَاتِهِ فِي الصَّلَاةِ وَبِاقْتِرَاضِهِ حِجَارَةً مِنْ
 الْمَسْجِدِ وَعَدَمِ أَحْكَامِ الْوُضُوءِ وَالْغَسْلِ وَالزَّكَاةِ لِمَنْ لَزِمَتْهُ وَبَيْعِ زَرْدٍ وَطَنْبُورٍ
 وَاسْتِحْلَافِ أَبِيهِ وَقَدْحٍ فِي الْمُتَوَسِّطِ بِكُلِّ وَفِي الْمُبْرَزِ بَعْدَاوَةٍ وَقَرَابَةٍ وَإِنْ
 بَدُوهُ كَغَيْرِهِمَا عَلَى الْمُخْتَارِ وَزَوَالِ الْعِدَاوَةِ وَالْفِسْقِ بِمَا يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ بِلَا
 حَدٍّ وَمَنْ امْتَنَعَتْ لَهُ لَمْ يُزَكَّ شَاهِدُهُ وَبُجْرَحَ شَاهِدُهُ عَلَيْهِ وَمَنْ امْتَنَعَتْ عَلَيْهِ
 فَالْعَكْسُ إِلَّا الصَّبِيَّانَ لَا نِسَاءً فِي كَعْرِسٍ فِي جَرَحٍ أَوْ قَتْلٍ وَالشَّاهِدُ حُرٌّ مُمَيَّزٌ
 ذَكَرَهُ تَعَدَّدَ لَيْسَ بَعْدُوٌّ وَلَا قَرِيبٌ

أكيدة بينه وبين المشهود له
 ويقبل التجريح في الشاهد
 بمنزله أو أعلى منه في العدالة
 (وان بدونه) أي الشاهد في العدالة
 وشبه في قبول القدح في المبرز
 فقال (كغيرها) أي العداوة
 والقرابة فيقبل القدح به في المبرز
 على المختار (للمخمس) من الخلاف
 وهو قول مطرف وابن الماجشون
 واختاره ابن عبد السلام أيضاً
 لأن شأن الإنسان إخفاء جرحه
 وكنيته عن الناس لأنه مجبول

على تكميل نفسه فلا يكاد يطلع عليه إلا بعض
 الناس (وزوال العداوة) بين الشاهد والمشهود عليه بقرائن وأحوال توجب غلبة الظن بزوالها كرجوعهما إلى ما كانا عليه قبلها
 (و) زوال (الفسق) ممن اتصف به يكون (بما) أي أمارات وعلامات (بغلب) زواله (على الظن) بمصوبها كتوبة وظهور
 أمارات الصلاح عليه (بلاحد) أي تحد يدلل من الذي يحصل الزوال فيه (ومن) أي وكل شخص (امتنعت) شهادة شخص آخر
 (له) لتأكد قرابتهما كالأب وابن الزوج وزوجته (لم يزك شاهد) الذي امتنعت الشهادة (له) لأن تزكية شاهده كإشهاد
 له في النفع (و) لم (بجرح) الذي امتنعت الشهادة منه (شاهد عليه) أي الذي امتنعت الشهادة له للتهمة بدفع الضرر عنه (ومن)
 أي والشخص الذي (امتنعت) شهادة (عليه) لعداوة بينهما (فالعكس) أي لا يزكى من شهد عليه ولا يجرح من شهد له وكل
 شهادة لا بد فيها من اجتماع الشروط وانتفاء الموانع المتقدمة (إلا الصبيان) فتجوز شهادة بعضهم لبعض على بعض (لأنساء) اجتمعن
 في (كعرس) وماتن وحمام فلا تقبل شهادة بعضهم على بعض في قتل أو جرح والفرق أن اجتماع الصبيان مشروع للتدريب والغالب عدم
 حضور العدول معهم فلم تعتبر شهادة بعضهم لبعض على بعض لادى ذلك لهدر دماءهم واجتماع النساء غير مشروع وإنما تعتبر شهادة
 الصبيان (في جرح وقتل) لاقى غيرهما عند ابن القاسم وهو المشهور (والشاهد منهم) (حر) لا قن (مميز) أي يفهم الخطاب
 ويحسن رد الجواب ويضبط ما شاهده (ذكر) لا أنثى ولو تعدد مع ذكر (تعدد) الشاهد فلا تعتبر شهادة الواحد (ليس) الشاهد
 بعدو (للمشهود عليه) البساطى سواء كانت العداوة بين الصبيان أو بين آبائهم لأن المورثة أشد من الطارئة (ولا قريب) للمشهود له

(ولا خلاف) أي اختلاف (بينهم) أي الصبيان في كيفية الشهادة (ولا فرقة) أي لم يقع بينهم تفرق قبل أداء الشهادة فإن افترقوا قبلها ولا تقبل لاحتمال تعليم بالغ لهم خلاف ما وقع بينهم وأمرهم بكم الواقع لدفع الضرر أو جلب النفع (الأن يشهد) عدلان (على) شهادتهم (هم قبلها) أي التفرقة فاعتبر شهادتهم الأولى التي سمعها منهم العدلان ولورجعوا عنها بعد افتراقهم (ولم يحضر) معهم شخص (كبير) أي بالغ فإن حضر معهم كبير فلا تقبل شهادتهم لأنه إن كان عدلا أغنت شهادته عن شهادتهم وإن كان غيره يتمم بالتعليم وهو في غير العدل أكثر (أو يشهد) الصبيان (عليه) أي الكبير لصغير (أو) يشهد الصبيان (له) أي الكبير على الصغير فلا تقبل الشهادة في صورتين فالأولى شرط شهادة لبعضهم على بعض (ولا يدرج) في شهادتهم (رجوعهم) أي الصبيان عن الشهادة بعد أدائها فيعمل بالأولى سواء رجعوا عنها قبل الحكم أو بعده ما لم يتأخر الحكم عن بلوغهم ورجوعهم بعده (ولا يدرج) في شهادتهم (نجر يحجمهم) أي الصبيان الشاهدين إذا كان غير الشهرة بالكذب (والشهادة برؤية) (الزنا واللواط أربعة) من العدول المستوفين للشروط السابقة والخالفين من الموانع وتعتبر نادية الشهادة من الأربعة للحاكم (بوقت) (اعتماد على) (رؤيا) لآلة الرجل في آلة المرأة بالبصر (اتحدا) وقت النادية والرؤية فإن أدوها متفرقين أو رأوا وكذلك بطلت الشهادة وحدوا أحد القذف ولا شيء على المشهود عليه (وفرقوا) أي الشاهدون بالزنا عند نادية الشهادة قبل وجوبها وقيل نذبا فإن اختلفوا بطلت شهادتهم (و) يشهدون (أنه أدخل) ذكره (في فرجها) ويزيدون كالرود في المكحلة (و) يجوز (لكل) (٢٣٩) من العدول الأربعة الذين أرادوا الشهادة بالزنا أو اللواط (النظر للعورة)

وَلَا خِلَافَ بَيْنَهُمْ وَفَرَقَهُ إِلَّا أَنْ يُشْهَدَ عَلَيْهِمْ قَبْلَهَا وَلَمْ يَحْضَرْ كَبِيرٌ أَوْ يُشْهَدَ عَلَيْهِ أَوَّلُهُ وَلَا يَقْدَحُ رُجُوعُهُمْ وَلَا تَجْرِ حُجْمُهُمْ وَلِلزَّانِ وَاللَّوَاطِ أَرْبَعَةٌ بَوَاقٍ وَرُؤْيَا اتِّحَادًا وَفُرْقًا وَقَافِظُ أَنَّهُ إِذَا خَلَّ فَرْجَهُ فِي فَرْجِهَا وَلِكُلِّ النَّظَرِ لِلْعَوْرَةِ وَنَدَبَ سَوْأَتِهِمْ كَالسَّرِقَةِ مَا هِيَ وَكَيْفَ أَخَذَتْ وَلِمَّا لَيْسَ بِمَالٍ وَلَا آيِلٌ لَهُ كَعَتَقٍ وَرَجْعَةٍ وَكِتَابَةٍ عَدْلَانِ وَإِلَّا فَعَدْلٌ وَامْرَأَتَانِ أَوْ أَحَدُهُمَا يَمِينٌ كَأَجَلٍ وَخِيَارٍ وَشَفْعَةٍ وَإِجَارَةٍ وَجَرَحٍ خَطَأٍ أَوْ مَالٍ وَأَدَاءٍ كِتَابَةٍ وَإِصْأَاءٍ بِتَصَرُّفٍ فِيهِ أَوْ بَأَنَّهُ حَكَمَ لَهُ بِهِ كَشْرَاهُ زَوْجَتِهِ وَتَقَدَّمَ دَيْنٌ عِتْقًا وَفِصَاصٍ فِي جَرَحٍ وَلِمَّا لَا يَظْهَرُ لِلرِّجَالِ

أي الذات المسروقة من الأنواع (وكيف أخذت) ومن أين أخذها وإلى أين ذهب بها وفي أي وقت من ليل أو نهار وكيفية توصيلهم لما شهدوا به من الرؤية ونحو ذلك مما لا يشترط بيانها في أداء الشهادة وأما ما هو شرط فيه فالسؤال عنه واجب اتفاقا كخذا المال من جرحه (ولما) أي مشهود به (ليس بمال ولا آيل له) أي المال (كعتق) وطلاق وعفوعن قصاص ووصية بغير مال (ورجعة وكتابة عدلان) فشرط كل ذلك شهادة اثنين رجلاين (والا) أي وإن لم يكن المشهود به ليس مالا ولا آيلا إليه بأن كان مالا أو آيلا إليه (فيكفي) فيه (عدل وامرأتان) بلا يمين (أو أحدهما) أي العدل والمرأتين (يمينين) يحلفها المشهود له على أن ما شهد به العدل أو المرأتان حق صحيح ومثل لما ليس مالا ولا آيلا إليه بقوله (كأجل) ثمن أو مثنى أو قرص (وخيار) في بيع لأحد المتبايعين (وشفعة) أي ما يتعلق بها من أخذ أو ترك أو إسقاط ونحو ذلك (واجارة) وبيع وكراء (وجرح خطأ أو جرح مال) وهو العمد الذي لا يقتص منه لخشية التلف كجائفة وامة (وأداء) نجوم (كتابة وإصضاء بتصرف فيه) المسأل (أي بانه) أي الحاكم (حكم له) أي الطالب (به) أي المال يثبت بشاهد وامرأتين أو أحدهما وبين ومثل لذلك بقوله (كشراه زوجته) الرقيقة لغيره فيكفي فيه عدل وامرأتان أو أحدهما وبين لا نه ماله وإن ترتب عليه نسخ النكاح (و) (تقدم دين) محيط بمال المعتق (عتقا) بيان ذلك أن من اعتق رقيقا وظهر عليه دين محيط به وادعى غراماؤه أن بداينه كان قبل عتقه وأقام عليه شهادا وامرأتين أو أحدهما وحلفوا وامة بينا فانه يثبت بذلك ويرد العتق ويؤخذ لرقيق في الدين (و) (كقصاص) من جان (في جرح) عمد فيثبت بعدل وامرأتين أو أحدهما مع يمين ادعى (ولما) أي مشهود عليه من أمر النساء (لا يظهر للرجال) لكونه عورة لهن

(أمرأتان) عدلتان ومثل له بقوله (كولادة و) ك (عيب فرج) من أمة اختلف فيه بأئمتها ومشتريها وأما عيب فرج الحرة فتصدق فيه ولا ينظرها النساء الا برضاها وقال سحنون يجبر على تمكينهن من نظره كلامة (و) ك (استهلال) أى صراخ المولود عند ولادته وعدمه (و) ك (حيض) من أمة وأما الحرة فتصدق فيه (ونكح) ادعاه حتى (بعده) وتثبت بعدل وامرأتان أو أحدهما مع يمين المدعى فيثبت الصداق والارث لا النكاح عند ابن القاسم (أو سبقيته) أى موت أحد القريين أو الزوجين على موت الآخر فتثبت السبقية بعدل وامرأتان أو أحدهما مع يمين (أو موت) لرجل (ولا زوجة) له (ولا مدبر) له فيثبت بما ذكر (و) لا (نحوه) أى المدبر من أم ولد وموصي بعقده فان كان له زوجة أو نحو مدبر فلا يثبت موته الا بعدلين (و) 'نشهدا' أمرأتان باستهلال المولود ثبت الارث والنسب له وعليه بلا يمين مع شهادة المرأتين فان شهدتا أنه استهل ومات بعد أمه وورثها وورثته وارثته (و) ان شهد بالسرقه عدل وامرأتان أو أحدهما وحالف المدعى فانه يثبت (المال دون القطع) ليد الشهود عليه (في) شهادة رجل وامرأتان أو أحدهما ويمين على مكلف (سرقه) وشبه في ثبوت المال دون القتل يقال (كقتل عبد) من إضافة المصدر لفاعله وفعله قوله عبدا (آخر) فانه يثبت بشهادة عدل وامرأتين أو أحدهما ويمين المال أى قيمة العبد المقتول أو نفس العبد القاتل ان لم يفده سيده بقيمة المقتول ولا يثبت بهذه الشهادة القتل قصاصا (وحيلت) أى منعت وأبعدت (أمة) من حائزها أدعت حرثها أو ادعى آخرانها ملكه (مطلقا) عن التقيد بكونها رابعة فتجعل (٢٤٠) بيد أمين حتى يفضح أمرها وذلك لحق الله تعالى (كغيرها) أى الامة

أمرأتان كولد وعيب فرج واستهلال وحيض ونكاح بعد موت أو سبقيته أو موت ولا زوجة ولا مدبر ونحوه ونبت الارث والنسب له وعليه بلا يمين والمال دون القطع في سرقه كقتل عبد آخر وحيلت أمة مطلقا كغيرها ان طلبت بعدل أو اثنتين يزكيان ويبيع ما يفسد ووقف ثمنه معها بخلاف العدل فيحلف ويقتى بيده وان سأل ذو العدل أو بينة سمعت وإن لم تقطع وضع قيمة العبد ليذهب به الى بلد يشهد له على عينه أجيب لا ان انتفيا وطلب إيفاءه ليا في بينة وإن بكى ممين الا أن يدعى بينة حاضرة أو سماعا يثبت به فيوقف ويؤكل به في كيوم والغلة له للقضاء والنفقة على المقضي له به

من المعينات بكفرة وفس ووثوب وكتاب فتجب الحيلولة فيه بينه وبين حائزها المدعى عليه (ان طلبت) من المدعي وقد أتى (بعدل) شاهدا به وزعم ان له شاهدا نيا (أو) في (اثنتين) شهدا له به (يزكيان) بفتح الكف أي يتوقف احكام بشهادتهما على تزكيتهما (و) يبيع ما اى المدعي به الذي (يفسد) بتأخيرها الى تمام الشهاد كطري لحم وفا كوة ومطبوخ (ووقف ثمنه) بيد عدل (مع) انشهادة من (هما) أى الشاهدين اختاجين للتزكية

وجازت

(بخلاف) شهادة (العدل) فلا يباع المدعي به بسببها (يخلف) المدعى عليه ان المدعى لا يستحق شيأ منه (ويبقى) المدعى به (بيده) أى المدعى عليه (وان) كان عند القاضي عبداً بقى فادعى شخص انه عبده أبق منه وأقام شاهدا عدلا أو بينة سماع على ذلك بلا قطع و (سأل) أى طلب من القاضي (ذو) أى صاحب الشاهد (العدل) الذي شهد له بان العبد لا بق الموقوف عند القاضي له (أو) سأل مقيم (بينه سمعت) انه له (وان لم تقطع) بانه له وواوه للحال وان مؤكدة ومفعول سأل قوله (وضع قيمة العبد) عند القاضي وأخذ العبد (ليذهب) السائل (به) أى العبد (الى) بلده (يشهد) بضم التحتية (له) فيه (على عينه) أى العبد انه له عند قاضى ذلك البلد وينهى بثبوت له لقاضى الاول ليدفع القيمة الموقوفة عنده لاسائل وجواب ارسال (اجيب لذلك) أى وضع القيمة والذهاب بالعبد (لا) يجاب لذلك (ان انتفيا) أى العدل وبينه الدماع (و) طلب المدعي عبدا في يد غيره (ايقده) أى العبد على يد أو وضع قيمته (ليا في) الطالب (بينه) وان كانت قريبة (بكليودين) لاثامه بانه لا بينه له واما مقصد اضرار المدعى عليه وتعطيل منفعة العبد في تلك المدة (الا ان يدعى بينة حاضرة) بالبلد قاطعة بان العبد له (أو) يدعى (سماعا) فاشياء من الثقات وغيرهم (ثبت به) ان العبد له (فيوقف) العبد (و) يوكل (وكيل) به (أى) تلى حفظه حتى يأتى المدعى بينة (في كيوم والغلة) الناشئة عن المدعى به (له) أى المدعى عليه (للقضاء) به للمدعى (والنفقة) على المدعى به بعد الدعوى وقبل القضاء (على المقضى له به) سواء كان المدعى أو المدعى عليه

فإن قضى به للمدعى عليه فواضح وأن قضى به المدعى رجع أهل المدعى عليه (وجازت) الشهادة (على خطه مقر) أي بحسب دلائله خطه بأن كتب بخطه لدار عند دياره مثلاً أو زوجه مثلاً ناطقاً أو عبده مثلاً حر (بلايين) على المشهود دله المقر (و) جازت على (خط شاهد) كتيبه في وثيقة (و) مات (الشاهد) أو غاب (بعيد) أي يحمل به يد ويجوز على الخط المقر والشاهد أن كانت بمال بل (وان) كانت (بغير مال فيهما) أي المقر والشاهد هذا الذي اختاره المصنف رحمه الله تعالى أن يشهد على خطه جائزة في الخلاق والاعتقاد ونحوهما وكانه اعتمد فيه على ما ذكره في توضيحه عن أحكام ابن سهل وهو خلاف ما نقله البرزلي عن السيوري أنه قال لا تجوز الشهادة على الخط في طلاق ولا اعتاق ولا حرم من الحدود على ما في الواضحة وغيرها اهـ وحمل جوار الشهادة على خط المقر أو الشاهد (ان عرفت) أي ان عرفت البينة الخط. معرفة نامة، متقنة (ك) معرفة الشيء (المعين) أي الذي يعرف بعينه من آدمي غيره فلا تقبل الشهادة على الخط إلا من فطن عارف ممارس لا يخطو طابعات الخط شخص قائم ومثال مماثل تبصره العين وبميزه العقل كتمييزه سائر الأشخاص والصور (و) عرفت (انه) أي الشاهد المشهود على خطه (كان يعرف مشهده) بضم الميم أي الشخص الذي أشهده (وتحملها عدلاً) وإذا كتبت وثيقة بحق وكتب شخص بخطه أنه شهد بما فيها ثم سعى ما فيها ونسى شهادته به وعرف خطه الذي كتيبه بشهادته بما فيها فلا (بلا) يشهد بما فيها اعتمد (على خط نفسه) الذي عرفه وتيقن أنه خطه (حتى يذكر) أي يتذكر ما فيها وأنه شهد به (و) أن لم يتذكر ذلك (أداهما) أي الشهادة أي يشهد عند القاضي بأن هذا خطه وأنه ناس ما في الوثيقة وناس شهادته به (بلا نفع) للطالب في هذه التأدية وظاهره وان لم يكن في الكتاب محو ولا ريبه وظاهره وان ذكر بعض ما فيها ولا مام مالك رضي الله تعالى عنه أن لم يكن في الكتاب محو ولا ريبه فليشهد بما في الوثيقة معتمداً على خطه ولا يخبر الحاكم (٢٤١) بنسبانه وبه أخذ عامة أصحابه مطرف

وعبد الملك والمغيرة وابن أبي حازم وابن دينار وابن وهب وابن حبيب وسحنون وابن مطرف وعليه جماعة منساق مطرف وابن الماجشون وليقيم بالشهادة تامة بان يقول ما فيه حق وان لم يحفظ ما في الكتاب عدد ولا مقعد ولا يعلم القاضي انه لم يعرف الاعين خطه فان أعلمه لزم الحاكم ردّها (ولا) يشهد الشاهد علي (من)

وَجَازَتْ عَلَى خَطِّ مَقْرٍّ بِلَايَيْنِ وَخَطِّ شَاهِدٍ مَاتَ أَوْ غَابَ بِلَعْدٍ وَأَنْ بَغَيْرِ مَالٍ فِيهِمَا أَنْ عَرَفْتَهُ كَالْمَعْيَيْنِ وَأَنَّهُ كَانَ يَعْرِفُ مُشْهَدَهُ وَتَحْمَلُهَا عَدْلًا لَا خَطَّ نَفْسِهِ حَتَّى يَذْكُرَهَا وَأَدَّى بِلَا تَفْعٍ وَلَا عَلَى مَنْ لَا يَعْرِفُ إِلَّا عَلَى عَيْنِهِ وَلَيْسَ جَلَّ مَنْ زَعَمَتْ أَنَّهَا ابْنَةُ فَلَانٍ وَلَا عَلَى مُتَقَبِّةٍ لِتَتَعَبَّنَ لِلْأَدَاءِ وَإِنْ قَالُوا أَشْهَدْنَا مُنْتَقِبَةً وَكَذَلِكَ نَعْرِفُهَا فَأَدِّ وَأَوْعَايْنَهُمْ أَخْرَاجُهَا أَنْ قِيلَ لَهُمْ عَيْنُوهَا وَجَازَ الْأَدَاءُ أَنْ حَصَلَ الْعِلْمُ وَإِنْ بَا مَرَأَةٍ لَا بِشَاهِدَيْنِ إِلَّا تَقْلًا وَجَازَتْ بِسَمَاعٍ فُشَاً

(٣١ — جوهر الاكلیل — ثانی) أي شخص الذي (لا يعرف) الشاهد نسبه (الا على عينه) ظاهره المانع من الشهادة على اسمه لا حتمًا تسميته بغير اسمه (و) ارشده عند القاضي على امرأة مجهر له النسب وقد سمعت نفسها وتسميت لاب سمته والشهود لا يعرفون اسمها ولا اسم أبيها (ليس سجل) أي يامر القاضي من يكتب الوقائع في الكتاب المحفوظ عنده شهد فلان وفلان بكذا على (من) أي المرأتى (زعمت) أي أخبرت (ان) اسمها (بلائة) ابنة فلان من غير قطع باسمها واسم أبيها لا حتمًا كذبها فيهما (و) لا تجوز الشهادة (على) امرأة مجهولة للشهود (منتقبة) حتى ترفع النقاب عن وجهها ويشهدوا على عينها (لتعين للاداء) أي تادية الشهادة التي تحملوها عليها إذا طابو بها عبد الحاكم (وان قالوا) أي الشهود وقت الاداء (أشهدنا) هذه المرأة على نفسها بكذا حال كونها (منتقبة) وكذلك أي حال كونها منتقبة (نعرفها) ولا نشبهه علينا بغيرها فتؤدى الشهادة عليها منتقبة (قلدوا) أي صدقوا وتابعوا في ذلك قال ابن عرفة ان قالت البينة أشهدتنا وهي منتقبة وكذلك نعرفها ولا نعرفها بغير نقاب فهم أعلم بما قلدوا وان كانوا أعد ولا وتينوها كما ذكرت وقطع بشهادتهم (و) نشهدوا على امرأة بحق وانكرت وقالوا أشهدنا على معرفة منا بعينها ونسبها وسأل الخصم ادخالها في ساء واخراجها للشهود (عليهم) أي الشهود (اخراجها) وتعينتها منهم (ان) قيل لهم عينوها وقال أصنع ليس عليهم تعيينها (وجاز) لمن تحمل شهادة سلى من لم يعرفه (الاداء) للشهادة عيه (ان حصل) للشاهد (العلم) بالمشهود بعد حمل الشهادة عليه اليقيني الذي لا شك معه بغير يد عدلين أو عدل وامرأتين أو لوفيف من الناس بل (وان) حصل له العلم (ب) تعريف (امرأة) واحدة (لا) شهادة (شاهدين) عدلين انها فلائنة ولم يحصل له العلم بانها فلائنة بشهادتهما فلا يؤدى الشهادة عليها (الا فلا) عنهما بان يقول له أشهد على شهادتنا انها فلائنة (وجازت) الشهادة (بسماع فشا) أي

شائع واشتهر وكثير (عن ثقات) أي من يوثق بكلامهم ويعتمد عليه (وغيرهم) قال ابن عرفة شهادة السماع للقلب بصرح الشاهد فيه باسناد شهادته لسماع غير معين فتجرح شهادة البيت والقل بان يقول الشاهد لم ازل أسمع من الثقات وغيرهم سماعا ماثيا كذا فان لم يجمع بينهم لم تصح اهما للجمع بين الامرين هو الذي عليه معظم الشيوخ وقد صرح به عياض اهو تجوز الشهادة بالسماع الفاشي (بملك (ا) شخص (حائز) للشيء المشهود له بملكه (متصرف) فيه تصرف المالك من غير منازع له فيدزمننا (طويلا) فيعتمد الشاهد في الشهادة بذلك على وضع اليد عليه والتصرف فيه تصرف المالك في ملكه وعدم المنازع وطول الحيازة (و) ان حاز شخص عقارا نحو ستين سنة مدعيانه اشتراه هو أو أحد مورثيه وقدم شخص آخر من غيبته وادعى انه ملكه وأقام الحائز دينة سماع بأنه اشتراه وأقام القادم دينة بت انه ملكه (قدمت دينة المملك) الشهادة به بتاعلى دينة السماع بالشراء (الا) دينة شاهدة (سماع) من الثقات وغيرهم (انه) أي الحائز (اشتراها) أي الدار المحوزة له (من كأي) وجد (القائم) أي المدعى انها ملكه لانها ناقلة و دينة القاطع مستصحية (و) تجوز شهادة السماع (وقف) على حائزه فيشهد دينة السماع بأنه حبس على حائزه أو علي بنى فلان ولا يشترط فيها تسمية الحبس ولا اثبات ملكه بخلاف شهادة تهما على الحبس بالقطع فانه لا يثبت الحبس حتى يشهدوا بالملك للمحبس (و) تجوز (موت بعد) أي بلد بعيد (ان طال الزمان) على السماع سواء كان بموت أو غيره ابن القاسم أربعون سنة أو خمسون (بلارية) فان كان فيه ريبة بأن شهد بالسماع اثنان وفي القبيلة مائة من ذوى أسنانهما لم يسمعوادلت ولا يقبلان (وحلف) المشهود له بالسماع لاحتمال كون الاصل المسنوع عنه واحدا وهو لا يثبت (٢٤٢) الحق الامع بين (وشهد) بالسماع اثنان (هذا هو المشهور وقال عبد الملك

عَنْ ثَقَاتٍ وَغَيْرِهِمْ بِمَلِكٍ لِحَاثِزٍ مُتَصَرِّفٍ طَوِيلًا وَقُدِّمَتْ بَيْنَهُ الْمَلِكُ إِلَّا بِسَمَاعٍ أَنَّهُ اشْتَرَا هَا مِنْ كَأْبِي الْقَائِمِ وَوَقَفَ وَمَوْتَ بَعْدَ أَنْ طَالَ الزَّمَانُ بِالْأَرِيَّةِ وَحَافَ وَشَهِدَ ائْتَانُ كَعَزْلٍ وَجَرَحٍ وَكُفْرٍ وَسَفَهٍ وَنِكَاحٍ وَضِدِّهَا وَإِنْ بَخْلُغٍ وَضَرَرٍ زَوْجٍ وَهَبَةٍ وَوَصِيَّةٍ وَوَلَادَةٍ وَحِرَابَةٍ وَأَبَاقٍ وَعُذْمٍ وَأَسْرٍ وَعَتَقٍ وَلَوْثٍ وَالتَّحْمَلُ إِنْ افْتَقَرَ إِلَيْهِ فَرَضُ كِفَايَةٍ وَتَعْيِينُ الْأَدَاءِ مِنْ كَبِيرِ يَدَيْنِ وَعَلَى ثَالِثٍ إِنْ لَمْ يَجْتَزَ بِهِمَا وَإِنْ انْتَفَعَ فَجَرَحٌ إِلَّا رَكُوبَهُ لِعُسْرِ مَشْيِهِ وَعَدَمِ دَابَّتِهِ لَا كَمَسَافَةِ الْقَصْرِ وَلَهُ أَنْ يَنْتَفِعَ مِنْهُ بِدَابَّةٍ وَنَفَقَةٍ

لا بد من أربعة وشبه في الثبوت بشهادة السماع فقال (كعزل) لقاض أو أمير أو وكيل (وجرح) بفتح الجيم أي تجرح شاهدان يقولان لم نزل نسمع من الثقات وغيرهم ان فلانا مجرح أو شرب أو يزني ولا يعد هذا اقفا (وكفر) أصلى أو بارداد (وسفه) أي عدم حفظ المال وحسن التصرف فيه (ونكاح) ولكن يشترط

في شهادة السماع على النكاح اتفاق الزوجين عليه وعبرة الشامل ونكاح و حلف و اتفاق عليه الزوجان والافلا على المشهور (وضدها) أي المذكورات من تولية وتعديل واسلام ورشد وطلاق ان كان الطلاق الداخلي في ضدها بغير خلع بل (وان) كان (بخلع) أي عوض (و) كـ (ضرر زوج) أراد به ما يشمل ضرر الزوجة أيضا بان يشهدوا بالسماع الفاشي ان فلانا ضرر زوجته أو ارفلانة ضررت زوجها (و) كـ (هبة) وصدقة (و) كـ (وصية) و (ولادة) و (كـ) حراية أي قطع طريق (و) كـ (أباق وعدم) أي فقر (وأسر) مسلم من الحربين (وعتق ولوث) أي قرينة تهمة بقتل وفي بعض النسخ وارث بدل لوث (والتحمل ان افتقر) أي احتياج (إليه فرض كفاية) عند تعدد من يقوم به لاجل حفظ الحق من مال أو غيره اذ لو ترك لضاعت حقوق الناس وتعين بما يتعين به فرض الكفاية من اشروع فيه وبان لم يوجد من يقوم به غيرهما ويجوز لاشهاد الا انتفاع على التحمل الذي هو فرض كفاية دون الاداء (وتعين الاداء) للشهادة للمصلحة عند الحاكم وصلة الاداء (من) مسافة (كبير يدين) ابن الحاجب والاداء من نحو البر يدين ان كانا اثنين فرض عين (و) تعين الاداء (على) شاهد (ثالث ان لم يجز) القاضى (بهما) أي الشاهدين اللذين أديا الشهادة عندهما مانع من قبول شهادتهما (وان انتفع) الشاهد من المشهود له بمال في نظير أداء الشهادة له (ف) انتفاعه (جرح) في شهادته مسقط لها واستثنى من الانتفاع فقال (الركوبه) أي الشاهد دابة المشهود له فليس جرحه اذا كان (لعسر مشبه) أي الشاهد لموضع اداء الشهادة (وعدم دابته) أي الشاهد (لا) يلزم الشاهد الاداء من (كمسافة القصر) قال سحنون فيؤديه اعد قاضي احميته ويكتب بها الى قاضي الناحية الذي على يديه النازلة (وله) أي الشاهد الذي طلب منه أداء الشهادة من كمسافة القصر (ان ينتفع منه) أي المشهود له (بداية) يركبها في ذهابه بلاداء الشهادة ورجوعه لبلده (ونفقة) ذهابا ومقاما و اياها

وصرح بمفهوم قوله سابقا وكل دعوى لا تثبت إلا به (و) إن ادعى على رجل بطلاق زوجته أو عتق رقبة أو نكاح امرأة فأنكر وأقيم عليه شاهد بذلك (حلف) المدعى عليه (ب) سبب شهادة (شاهد) عليه (في طلاق) زوجته (وعتق) رقبة (لا) يحلف بشاهد عليه (بنكاح) على المعروف لأن شأن الشهرة بين الأهل والجيران فأرجز عن إقامة شاهد ثان عليه يضعف الشاهد وبصيره كإعدام (فان) حلف المدعى عليه لرده شاهد الطلاق أو العتق سقطت شهادة الشاهد وخلى سبيل المدعى عليه (وان) نكل) المشهود عليه (حبس) فان حلف خلى سبيله (وان طال) زمن حبسه ولم يحلف (دين) أي وكل لديه وخلى سبيله في قول الإمام مالك رضي الله تعالى عنه وبه القضاء وله أيضا أي مالك تحديد الطول بسنة وله أيضا حبسه أبدا حتى يحلف أو يقر (وحلف عبد) قن أو ذواته حرية مدع مال على منكر وشهد له به عدل وثبت المال له (و) حلف شخص (سفيه) أي بالغ عاقل لا يحفظ المال ولا يحسن التصرف فيه مدع مال على منكر وشهد له به شاهد (مع شاهد) له به وثبت فان نكل فقال ابن القاسم يحلف المطلوب ويبرأ وان رشد فليس له الحلف بعد رشده (لا) يحلف (ص) عامل بالغ بماله وأنكره وشهد له به عليه شاهد إعدام تكليفه (و) لا يحلف (أبوه) لأنه لم يتول المعاملة ولأنه لا يحلف شخص ليستحق غيره (وان أنفق) الأب على الصبي لفقره (وا) إذا لم يحلف الصبي ولا أبوه (حلف) شخص (مطلوب) للصبي على بطلان ما شهد به الشاهد للصبي (ليترك) المدعى به (بيده) أي المطلوب حتى يبلغ الصبي فان نكل المطلوب سلم المال للصبي لثبوته له بالشاهد ونكول المطلوب ولا يمين على الصبي إذا بلغ (و) إذا حلف المطلوب وترك المال بيده (أسجل) أي كتب ما وقع في سجل القاضى (يحلف الصبي) يمينًا يكمل النصاب (إذا بلغ) الصبي وبأخذ المال من المطلوب فان نكل فلا شيء له ولا يحلف لخالفه (٢٤٣) أولا وشبه في الحلف فقال (كوارثه) أي الصبي ان مات (قبله) أي

وَحَلَفَ بِشَاهِدٍ فِي طَلَاقٍ وَعِتْقٍ لَا نِكَاحَ فَإِنْ نَكَلَ حُبْسَ وَإِنْ طَالَ دَيْنٌ
وَحَلَفَ عَيْتُهُ وَسَفِيهِ مَعَ شَاهِدٍ لَا صَبَّ وَأَبُوهُ وَإِنْ أَنْفَقَ وَحَلَفَ مَطْلُوبٌ لِيُتْرَكَ
بِيَدِهِ وَأُسْجِلَ لِيَحْلِفَ إِذَا بَلَغَ كَوَارِثُهُ قَبْلَهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ نَكَلًا أَوْ لَا فَقَفَى
حَلْفِهِ قَوْلَانِ وَإِنْ نَكَلَ اكْتَفَى بِيَمِينِ الْمَطْلُوبِ الْأَوَّلَى وَإِنْ حَلَفَ الْمَطْلُوبُ
ثُمَّ أَتَى بِآخَرَ فَلَا ضَمَّ وَفِي حَلْفِهِ مَعَهُ وَتَحْلِيفِ الْمَطْلُوبِ إِنْ لَمْ يَحْلِفْ قَوْلَانِ
وَإِنْ تَعَدَّرَ يَمِينَ بَعْضُ كَشَاهِدٍ بَوَقْفٍ عَلَى بَنِيهِ وَعَقِبِهِمْ أَوْ عَلَى الْفُقَرَاءِ

ماشهد العدل به وبأخذ نصيب الصبي مما هو بيده في كل حال (الا ان يكون) البالغ (نكل) عن اليمين على حقيقة ما شهد به العدل لا ييهما (أولا) أي حين إقامة الدعوى وشهادة الشاهد لهما (فقى حلفه) أي البالغ بعد موت الصبي وأخذ نصيبه لا نه قد يحدث له ما يقوى ظنه بحقيقة ما شهد العدل ابن به بنون وهو الظاهر وعدم حلفه لنكوله (أولا) قولان) للمتأخرين لم يطلع المصنف على أرجحية أحدهما بل قال المازري لا نص فيها للمتقدمين ولذا عيب قول ابن الحاجب فلو كان وارث الصبي معه أولا وقد كان نكدا فلا يحلف على المنصوص لأنه نكل عنها (وان نكل) الصبي به بلوغه عن الحلف على حقيقة ما شهد الشاهد به أو وارثه بعد موته صديا وكان المطلوب حلف أولا (اكتفى) أي اجتزى (بيمين المطلوب الأولى) أي التي حلفها حين إقامة الدعوى وشهادة الشاهد (وان) ادعى شخص بماله على منكره وأقام عليه شاهد وامتنع من الحلف معه ورد اليمين على المطلوب (ف) حلف المطلوب ثم (أتى) الطالب (ب) شاهد (آخر) يشهد له كالاول (فلا ضم) أي لا ننضم شهادة الثاني لشهادة الاول لابطالها بنكول الطالب وحلف المطلوب (وفي حلفه) أي الطالب (معه) أي الشاهد الثاني لأن شهادة الاول صارت كإعدام بنكوله وحلف المطلوب وعدم حلفه معه لترك حقه بنكوله مع الاول قولان (و) على القول بتحليفه معه فقى (تحليف المطلوب) لرده شهادة الثاني (ان لم يحلف) الطالب معه بان نكل ثانيا لا نه لم يستفد من يمينه الا رد شهادة الاول فان نكل المطلوب أخذ الطالب حقه منه بغير يمين وعدم تحليفه ثانيا وسقوط الحق عنه اكتفاء بخالفه أولا (قولان) حذف من الاول لدلالة هذا عليه (وان) شهد عدل بحق لاشخاص (و) (تعدر يمين بعض) منهم أو الجمع فالاول (كشاهد بوقف) لدار مثلا (على بنه) وعلى عقبهم (فالييمين ممكنة من بعض المشهود لهم وهم البنون الموجودون وقت الشهادة ومتمذرة في الحال من العقب والثاني أشار له بقوله (أو) شاهد بوقف (على الفقراء) فالييمين متمذرة من جميع المشهود

لهم وهم الفقراء وأشار لحكم القسمين فقال (حلف) المطلوب لرد شهادة الشاهد وبقي المدعى ملكاله (والا) أي وإن لم يحلف بأن
نكل عن اليمين (ف) المشهود به (حبس) على يديه وعقبهم وعلى الفقراء بشهادة الشاهد ونكل المطلوب وإن شهد عدل
بوقف على يديه وعقبهم فحلف البين ونكل بعضهم استحق الحالف نصيبة (فإن مات) الحالف وبقي أخوته الناكولون (ففي)
تعيين مستحقه) أي نصيب الحالف الذي حلف عليه هل هو لمن نكل (من بقية البطن) (الاولين) دون أهل البطن الثاني لأن
نكلهم عن الحلف على نصيبهم لا يمنع من استحقاق النصيب الحالف الذي مات (أو) يستحقه (البطن الثاني) لبطان حق بقية البطن
الاول بنكلهم والبطن الثاني إنما تلقوه عن جدهم المحبس (تردد) المتأخرين في الحكم لعدم نص المتقدمين (ولم) الاولى لا (يشهد)
شاهد على حكم (حاكم قال) الحاكم (ثبت عندي) لزيد مثلاً كذا أو حكمت له به (الا) بشهاد من الحاكم) للشاهد بان يقول له أشهد
على به وشبه في الاشتراط فقال (ك) قول الشاهد الا صلى للشاهد الذي ينقل عنه شهادته (اشهد على شهادتي) قال ابن الحاجب
شرطها أن يقول اشهد على شهادتي ابن عبد السلام أي شرط قبورها أو تحملها (أو) أي رأى الشاهد الناقل الشاهد المنقول
عنه (يؤدبها) أي المنقول عنه أي رآه وادبها عند حاكم الحكم بها فيجوز له نقلها عنه وإن لم يقل له اشهد على شهادتي ويصبح نقل
الشهادة (ان غاب الاصل) أي المنقول عنه فإن كان الاصل حاضر اقادرا على اداء الشهادة فلا يصح النقل عنه لانه يريه (و) الحال
(هو) أي المنقول عنه (رجل) فإن كان الاصل امرأة فلا يشترط صحة النقل عنها غيبته فيقتل عن النساء وإن حضر ن قال مطرف
لم أر بالدينة امرأة قط أدت الشهادة بنفسها (٢٤٤) ولكن تحمل عنها ولا يشترط في النقل عنها غيبته وذلك لما أمر النساء به من

الستر والبعد عن الرجال ويشترط
غيبه الاصل (بمكان) بعيد
(لا يلزم) الاصل (الاداء) للشهادة
عند القاضي الذي الخصومة عنده
(منه) لكن (لا يكفي) في صحة
نقل الشهادة (في) موجب
(الحدود) كالسرقه والزنا والقذف
(الثلاثة الايام) أي غيبة الشاهد
المنقول عنه مسافة ثلاثة ايام هذا
قول ابن القاسم في الموازية وعليه
إذا كان الشاهد بموجب الحد علي
يومين فانهما يرفعان شهادتهما
إلى من يخاطب القاضي الذي يراد

حَلَفَ وَالْأَفْحُسُ فَإِنْ مَاتَ فَفِي تَعْيِينِ مُسْتَحَقِّهِ مِنْ بَقِيَّةِ الْأَوَّلِينَ أَوْ الْبَطْنِ
الْعَاقِبَةِ تَرَدُّدٌ وَلَمْ يَشْهَدْ عَلَى حَاكِمٍ قَالَ ثَبَتَ عِنْدِي الْأَبْشَهَاءُ دِمْنَةً كَأَشْهَدَ عَلَى
شَهَادَتِي أَوْ رَأَى يُؤَدِّبُهَا أَنْ غَابَ الْأَصْلُ وَهُوَ رَجُلٌ بِمَكَانٍ لَا يَلْزَمُ الْأَدَاءُ
مِنْهُ وَلَا يَكْفِي فِي الْحُدُودِ الثَّلَاثَةِ أَيَّامٍ أَوْ مَاتَ أَوْ مَرَضَ وَلَمْ يَطْرَأْ فِسْقٌ أَوْ
عَدَاوَةٌ بِخِلَافِ جَنٍّْ وَلَمْ يَكْذِبْهُ أَصْلُهُ قَبْلَ الْحَكْمِ وَالْأَمْضَى بِالْغَرَمِ وَتَقَلَّ
عَنْ كُلِّ اثْنَانِ لَيْسَ أَحَدُهُمَا أَصْلًا وَفِي الزَّنا أَرْبَعَةٌ عَنْ كُلِّ أَوْ عَنْ كُلِّ اثْنَيْنِ
اثْنَانِ وَلَوْ قُلَّ تَقَلَّ بِأَصْلٍ وَجَازَ تَزْكِيَةُ نَاقِلٍ أَصْلُهُ وَتَقَلَّ امْرَأَتَيْنِ
مَعَ رَجُلٍ فِي بَابِ شَهَادَتَيْنِ وَإِنْ

نقل الشهادة اليه وعطف على غاب فقال (أو) (إ) مات الاصل بالاولى (أو) ان (مرض) الاصل مرضاً
يشق معه حضوره الى القاضي (ولم يطرأ) أي يتجدد للاصل المنقول عنه (فسق) خفي كسرقة وزناً أو ظاهر كقتل وحرابة
(أو عداوة) بينه وبين المشهود عليه قبل اداء شهادة النقل فإن طرأ له شيء منهنما قبله بطلت شهادة النقل (بخلاف) طرو (جن) أي
جنون للمنقول عنه قبل الاداء فلا يبطلها (ولم يكذب) أي الناقل (أصله) أي المنقول عنه (قبل الحكم) بشهادة النقل
أن لم يكذب به أصلاً أو كذب به بعده فإن كذب به قبله بان قال لم أشهده على شهادتي أو لا شهادة لي في ذلك بطل النقل (والا) أي وإن كذب
المنقول عنه الناقل بعد حكم الحاكم بشهادة النقل (مضى) الحكم ونفذ المحكوم به (بلا غرم) على الشهود الناقلين وكذا طرو
فسق الاصل أو عداوته بعد الحكم (و) ان (نقل عن كل) من الشاهدين الاصلين أو الشهود الاصول (اثنان) ينقلان عن احد
بالاصليين ثم ينقلان عن الاصل الآخر وقال عبد الملك لا بد من نقل اثنين آخرين عن الآخر (ليس أحدهما) أي الناقلين (أصلاً)
فإن كان أحدهما أصلاً كان نقل احد الاصلين مع ثالث غير اصل عن الاصل الآخر فلا يصح (و) ان نقل (في الزنا) أربعة واحدة
(عن كل) من الاربعة الاصول (أو) ينقل فيه أربعة ايضاً لكن (عن كل اثنين) اصليين من الاربعة الاصول (اثنان) من
الاربعة الفروع (ولفق نقل باصل) في الزنا وغيره فلو شهد في الزنا اثنتان على رؤيته واثنتان ناقلان عن اثنين برؤيته لوجب الحد وجاز
تزكية (شاهد) (ناقل) شهادة غيره من اضافة المصدر لما عله ومفعوله قوله (أصله) أي المنقول عنه (و) جاز (نقل امرأتين مع
رجل) (ناقل عن رجل أو امرأتين) (في باب شهادتهن) أي النساء من الاموال وما لا يظهر للرجال مما تعلق بعورة النساء (و) ان

شهد عدلان على ذنب مثلاً بال ثم (قالا) أي الشاهدان بعد اداء الشهادة وقبل حكم بمقتضاها (وهنا) أي غلطنا في المشهود عليه وهو زيد مثلاً (بل) إنما نشهد على عمرو (وهذا سقطنا) أي الشاهدان معا الاولى لا اعترافا بما نالها في الثانية لا خراجها أنفسهما من العدالة لا قرارهما بانهما شهدا بدون يقين (و) ان شهد عدلان على شخص بقتل آخر مسأولة في الحرية والا سلام عمدا عدوانا أو أربعة على محصن بالزنا وحكم الحاكم بالقصاص من الاول ورجم الثاني (نقض) أي فسخ الحكم (ان ثبت كذبهم) أي الشهود في شهادتهم (ك) ظهور (حياة من) أي الشخص الذي شهدا بانه (قتل) بضم فكسر عمدا أو خطأ فان كان يقتص العمد ثم قدم المشهود بقتله حيا غرم الشاهدان الدية من أموالهما ولا شيء منها على الامام ولا على من قتل المشهود عليه وان شهدا ما انتقل خطأ ثم ثبت حياته بعد غرم العاقلة الدية فتمال ابن القاسم ترجع العاقلة بالدية على من أخذها فان أعدم فله الرجوع على الشهود وعليه اقتصر ابن الحاجب (أو) ظهور (جبه) أي المشهود عليه برؤية الزنا (قبل الزنا) المشهود به ويغرم الشهود الدية ولا يحدون لجبه اذا لم يجد من قال لجوب يازاني وعليهم الدية في أموالهم مع وجيع الادب وطول السجن الا ان يقولوا أيضا يزني قبل جبه فتجوز شهادتهم (لا) ينقض الحكم ان ثبت (رجوعهم) أي الشهود عن الشهادة والرجوع عن الشهادة انقال الشاهد بعد اداء شهادته بامر الى عدم الجزم به دون تقيضه فيدخل انتقاله الى شك وظاهره سواء كان رجوعهم قبل الاستيفاء أو بعده فان كان قبله فان كان الحكم بال مضي اتفاقا وان كان بقتل فلا ابن القاسم لا ينقض كما في المال وله أيضا مع غيره لا يستوفي في اندم لحرمته وتجب الدية وان كان بعد الاستيفاء فقال المصنف لا خلاف ان الحكم تام (و) ان رجع الشاهدان بعد الحكم وقبل الاستيفاء (غرم ما لا) المشهود له لشهادتهما به ولو قال غلطنا لان الخطا والعمل في أموال الناس سواء وان رجعا بعده غرما (٢٤٥) المشهود عليه مثل ما غرمه المشهود له ان كان مثليا وقيمه ان كان مقوما

قَالَا وَهَـنَا بَلْ هُوَ هَذَا سَقَطْنَا وَنُقِضَ اِنْ ثَبِتَ كَذِبُهُمْ كَحَيَاةٍ مِّنْ قُتِلَ اَوْ جَبَّهٖ قَبْلَ الزَّـنَا لَا رُجُوعَ لَهُمْ وَغَرِمَا مَا لَا وَدِيَّةٌ وَلَوْ تَعَمَّدَا وَلَا يُشَارِكُهُمْ شَاهِدَا الْاِحْصَانِ فِي الْغَرَمِ كَرُجُوعِ الْمَرْكَبِ وَادِّبَانِي كَقَذْفٍ وَحَدِّشْهُوْذُ الزَّـنَا مُطْلَقًا كَرُجُوعِ اَحَدِ الْاَرْبَعَةِ قَبْلَ الْحُكْمِ وَاِنْ رَجَعَ بَعْدَهُ حُدَّ الرَّاجِعُ فَقَطَّ وَاِنْ رَجَعَ اِثْنَانِ مِنْ سِتَّةٍ فَلَا غَرَمَ وَلَا حُدَّ اِلَّا اَنْ تَبَيَّنَ اَنَّ اَحَدَ الْاَرْبَعَةِ عَبْدٌ فَيُحَدُّ الرَّاجِعَانِ وَالْعَبْدُ وَغَرِمَا فَقَطَّ رُبْعَ الدِّيَةِ ثُمَّ اِنْ رَجَعَ ثَالِثٌ حُدَّ

العمد (و) لو شهد أربعة على شخص بالزنا واثنان باحصانه ورجم ثم رجع الستة عن شهادتهم اختص شهود الزنا بغرم الدية (و) لا يشاركهم شاهد الا حصان) في غرم الدية هذا مذهب ابن القاسم وقال أشهب ومن وافقه يشاركهم شاهد الا حصان لان سبب رجعه مركب من الشهادتين وشبه في عدم المشاركة في الغرم فقال (كرجوع المركب) لشهود الزنا وقتل العمد عن تركيبتهم بعد رجوعهم المشهود عليه أو قتله قصاصا فلا يغرم المركب شيئا من الدية سواء رجع الشهود الاصول أولا (وأدبا) أي الشاهدان الراجعان عن شهادتهما (في كقذف) وشتم وضرب بسوط واطم بعد الاستيفاء بجحد المشهود عليه وتاديبه ولا غرم عليهما اذ لم يتلأما لا فيغرم ما نه ولا نفسه افيطالان بديتها (وحدشهوذا الزنا) الراجعون عن الشهادة به حد القذف للمشهود عليه (عطلقا) عن التعميد بكون رجوعهم بعد الحكم أو بعد الاستيفاء بجحد المشهود عليه (كرجوع أحد الاربعة) الذين شهدوا بالزنا على مكاتب عن شهادتهم (قبل الحكم) بجحد المشهود عليه فيحد الاربعة لعدم كمال نصاب شهادة الزنا فهم قاذفون (وان رجع أحدهم) أي الاربعة الذين شهدوا بالزنا (بعده) أي الحكم بجحد المشهود عليه (حد) الشاهد (الراجع) اتفاقا لاعترافه على نفسه بالقذف (فقط) دون الثلاثة الذين لم يرجعوا عن شهادتهم (وان رجع اثنان من ستة) شهدوا بالزنا على مكاتب (فلا غرم ولا حد) على من رجع ولا على من بقي اتمام النصاب بالاربعة الباقيين على شهادتهم (الآن يتبين) بعد رجوع الاثنين (ان أحد الاربعة) الباقيين على شهادتهم (بعد فيحد) الاثنين (الراجعان) عن شهادتهما (والعبد) حد القذف لنقص الباقيين على شهادتهم عن النصاب (وغرما) أي الراجعان (ربع الدية) الشهود عليه المرجوم لان ما زاد على الثلاثة ولو كثر بمنزلة الرابع المكمل للنصاب ولا يغرم العبد معهما لا نه لم يرجع عن شهادته ولا غرم ولا حد على الثلاثة الباقيين على شهادتهم لا نه شهد معهم الاثنين الراجعان ورجوعهم لغو بالنسبة لهم (ثم ان رجع ثلث) من الستة الا حرار الذين شهدوا بالزنا (جبه)

هو أي الثالث (و) الشاهدان (السابقان) للثالث في الرجوع لعدم كمال النصاب بالثلاثة الباقيين (وغرموا) أي الثلاثة الراجعون عن شهادتهم (ربع الدية) بالسوية لأنهم بمنزلة الرابع المكمل للنصاب (و) إن رجع (راجع) أي من السنة الأحرار (فنصفها) أي الدية على الأربعة الذين رجعوا عن شهادتهم لبقاء نصف النصاب وهم الاثنان الباقيان على الشهادة فالاربعة الراجعون بمنزلة اثنين متممين للنصاب (و) إن رجع سادس) من ستة أحرار شهدوا على محسن بالزنا وأمر الامام برجمه وكان رجوعه (بعد فق وعينه) أي بعد تلف عين المشهود عليه بالرجم (و) رجع (خامس) بعد موضحته (أي المشهود عليه بالرجم) (و) رجع (رابع بعد موته) أي المشهود عليه بالرجم (فعلى) (الراجع الثاني) أي الخامس خمس دية (الموضحة) لحصولها بشهادة خمسة هو أحدهم (مع سادس) دية (العين) لحصول فقها بستة هو أحدهم (ك) (راجع الاول) أي السادس لحصول فقها بستة هو أحدهم فعليه سادس دية العين ولا شيء عليه من دية الموضحة لرجوعه قبل حصولها (و) (على) (الراجع الثالث) ربع دية النفس فقط (لا تلافها بشهادة أربعة هو أحدهم ولا شيء عليه من دية النفس) (و) أن شهدت بيعة على شخص بحق عند حاكم وحكم عليه به فادعي أن البيعة رجوت عن شهادتها عليه وانكرته البيعة وأراد أن يقيم بيعة على رجوعها (ممكن مدع رجوعا) من البيعة التي شهدت عليه عن سعادتها عليه وانكرت البيعة الرجوع الذي أدعاه عليها واصله ممكن (من) إقامة (بيعة) على الرجوع الذي ادعاه فان أقامها واعذر فيها للبيعة وعجزت عن تجربتها غرمت له ما غرمة بشهادتها وشبه في التمكين فقال (كيمين) من البيعة على عدم رجوعها فيمكن من طلبها منها (ان) كان (اتي) (٢٤٦) المشهود عليه (ببطخ) أي قرينة تقوى دعواه رجوعها عن الشهادة

هو السابقان وغير مواربع الدية ورابع فنصفها وان رجع سادس بعد فق وعينه وخامس بعد موضحته ورابع بعد موته فعلى الثاني خمس الموضحة مع سادس العين كالأول وعلى الثالث ربع دية النفس فقط وممكن مدع رجوعا من بيعة كيمين إن أتى ببطخ ولا يقبل رجوعها عن الرجوع وإن علم الحاكم بكذبهم وحكم بالقصاص وإن رجعا عن طلاق فلا غرم كعفو القصاص إن دخل والا فنصفه كرجوعها عن دخول مطلقة واختص الرأجمان بدخول عن الطلاق ورجع شاهد الدخول على الزوج بموت الزوجة إن أنكر الطلاق

كنسخت الناس برجوع البيعة عن شهادتها واقامته شاهدا به غير مقبول فان خلقت البيعة على عدم رجوعها برئت وان نكلت حلف المشهود عليه على رجوعها وغرمها ما غرمه بشهادتها (و) إن رجع الشاهدان عن شهادتهما ثم رجعا عن رجوعهما عنها فلا يقبل رجوعهما عن الرجوع (و) لا تلافها بالندم

والتعجيل على اسقاط يترتب على رجوعهما من الغرم والحد ونحوهما (و) إن علم الحاكم بكذبهم (أي) ورجع الشهود في شهادتهم عنده بقتل عمد وزنا محسن (وحكم) بقتل المشهود عليه أو رجمه (فالقصاص) على الحاكم لا على الشهود الكاذبين في شهادتهم بالقتل سواء تعمدوا والكذب أولا لان موته بحكم الحاكم لا بشهادتهم (و) إن رجعا (أي الشاهدان) عن شهادتهما (بطلاق) بعد الحكم به (فلا غرم) عليهما ان كان دخل به الا انها استجذبت كل المهر بالدخول فلم يفتا عليه الاستمتاع بها ولا قيمة له وشبه في عدم الغرم فقال (ك) رجوعهما عن شهادتهما على مستحق القصاص (عفو) عن (القصاص) بعد حكم الحاكم بسقوطه فلا يغرم الشاهدان شيئا اذ لا قيمة للقصاص ويحلى عدم غرم الرأجمين عن شهادتهما بالطلاق بعد الحكم به (ان) كان الزوج (دخل بها) أي الزوجة (والا) أي وان لم يدخل بها (فنصفه) أي الصداق بغرمه الشاهدان الرأجمان للزوج وشبه في غرم النصف فقال (ك) رجوعهما (أي الشاهدان) عن شهادتهما (بدخل) زوجة (مطلقة) اقر زوجها بطلاقها وانكر دخوله بها فشهدا عليه به وحكم الحاكم عليه بغرم جميع المهر ثم رجعا عن شهادتهما فيغرمان للزوج نصفه وان رجع احدهما غرم له ربعه (و) ان شهد اثنان بدخول واثنان بطلاق على من ثبت نكاحه وحكم عليه بجميع الصداق ثم رجع الاربعة عما شهدوا به (اختص) الشاهدان (الرأجمان) عن شهادتهما (بدخل) عن الرأجمين (عن) شهادتهما (بطلاق) بغرم نصف المهر لان الصداق انما تم بشهادة شاهد الدخول (و) ان شهدا شاهدان على من ثبت نكاحه بطلاق زوجته وآخران بدخوله بها وحكم عليه بجميع المهر ثم رجع الاربعة عن شهادتهم غرم الرأجمان عن شهادة الدخول نصف المهر الزوج ثم ماتت الزوجة (رجع شاهد الدخول على الزوج) بنصف المهر الذي غرمه له برجوعهما (ب) سبب (موت الزوجة ان انكر الزوج) (الطلاق) أي استمر على انكاره لا سئلناه وجوب جميع

الصدائق عليه بموتهم ان شهادتهما لم تنأف عليه شيئا من الصدائق (ورجع الزوج عليهما) أي شاهد الحلاق الرجعي عن شهادتهما به (ب) موص (ما و تاه) على الزواج (من ارث) أي ما كان يرثه من تركه الزوجة (دون ما غرم) الزوج من صداقها فلا يرجع به لاعتراؤه بكال اصدائق عليه بموتها لا نكاحه طلاقها (و) ان مات الزوج والزوجة غير مدخول بها ومنكر لطلاقها الذي شهدا به ورجعا عن شهادتهما به بعد الحكم (رجعت) الزوجة عليهما (ب) موص (ما و تاه) من ارث (من زوجها) (و) بما و تاه من نصف (صدائق وان كان) الرجوع عن الشهادة بتجريح او تغليط شاهد من بطلاق امة بان كان رجل متزوجا امة غيره وادعى سيدها طلاقها بائنا وانكره زوجها فقام سيدها شاهد من عليه وقام الزوج شاهد من بتجريحها أو غلطها فحكم الحاكم برد شهادة شاهد الطلاق وبقاء الامة على عصمة زوجها ثم رجعت الشاهدان الاخران (عن) شهادتهما (ب) بتجريح او تغليط شاهد طلاق امة) فانها (ب) غرمان أي الشاهدان الرجعا عن التجريح او التغليط (للسيد ما نقص) من قيمة الامة (ب) سبب (زوجيتها) أي كونها زوجة فيغرم ما بين قيمتها ذات زوج وقيمتها خالية منه (ولو) كان الرجوع عن شهادة على زوجة (ب) بخل (منها) لزوجها (ب) شجرة لم تطب (او) رد (أبق) بعد حكم الحاكم بصحته لا غتفار الغر فيه (ف) لقيمة (للمرة) التي لم تطب والآخر بق عي غرورها غيرها الشاهدان للزوجة (حينئذ) أي حين رجوعها بلا تأخير (كالا تلاف) للثمرة قبل طيبها ووضع قوله فالقيمة حينئذ بقوله (بلا تأخير) لتقويم الثمرة والابق (للحصول) أي طيب الثمرة وقبض الا بق (فيغرم) (٢٤٧) (بالنصب في جواب النفي الشاهدان القيمة حينئذ على الاحسن)

ورجع الزوج عليهما بما قوتاه من ارث دون ما غرم ورجعت عليهما بما قوتاهما من ارث وصدائق وان كان عن تجريح او تغليط شاهد طلاق امة غرما للسيد ما نقص بزوجيتها ولو كان بخل بثمره لم تطب أو أبق فالقيمة حينئذ كالا تلاف بلا تأخير للحصول فيغرم القيمة حينئذ على الاحسن وان كان يعتق غرما قيمته وولاؤه له وهل ان كان لا جل يغرم ان القيمة والمنفعة اليه اهما أو تسقط منها المنفعة أو يخير فيهما أقوال وان كان يعتق تدبير فالقيمة واستوفيا من خدمته فان عتق بموت سيده فعليهما وهما أو ان رده دين أو بعضه كالجناية وان بكتابه فالقيمة واستوفيا من نجومه وان رقى فمن رقبته وان كان بإيلاذ فالقيمة

(اليه) أي الاجل (لهما) أي الشاهدان يستوفيان منها القيمة التي ادياها للسيد وما زاد من المنفعة عنها فهو للسيد (او يسقط منها) أي القيمة (المنفعة) أي قيمتها وبقي المنفعة للسيد إلى الاجل (او يخير) السيد (فيهما) أي بين اسلام العبد للشاهد من حتي يستوفيا القيمة من المنفعة وبين اسقاط قيمة المنفعة من قيمة الرقبه في الجواب (اقوال) قال ابن المواز ان قال سيده بعد ما غرهما قيمته لا اسلامه اليهما واستخدمه وادفع اليهما ايجل على من خدمته فذلك له فهو بخير بين اسلامه اليهما ليخذا من خدمته ما اديا وبين حبسه ودفعه اليهما ما يحصل من خدمته لي مبلغ ما اديا (ان كان) رجوعهما عن شهادتهما (بعتق) تدبير بعد الحكم به واضابته لبيان (فالقيمة) عليهما حالة (واستوفيا) هاهنا (من خدمته) أي المدبر (فان شئت) المدبر (بموت سيده) لحمله ثلثه قبل استيفائهما (ف) قدوات (عليهما) ما بقي من قيمته (و) ان بطل تدبيره دين على سيده (فيهما) أي الشاهدان (اولى) أي احق من ارباب الدين باستيفاء قيمته من رقبته (ان رده) أي المدبر إلى الرق (دين) على سيده كله (او) رد الدين (بعضه) لبطان التدبير في الكل ا والبعض ورجوعه رقا وقد اخذ سيده منها قيمته وهي دين يتعلق برقبة العبد (ك) ارش (الجناية) من المدبر علي حر أو عبد فمستحقته تقدم في رقبته على رب دين على السيد (وان كان) رجوعهما عن شهادتهما (بكتابه) لرقيق بعد الحكم بها (فالقيمة) للمشهود بكتابه يغرمها لسيدته حالة (واستوفيا) هاهنا أي القيمة (من نجومه) أي المكاتب وباقيها للسيد على المشهور (وان رق) المكاتب لعجزه عن شيء من نجومها (و) تستوفي قيمته (من) ثمن (رقبته) وان لم يف ثمنه بقيمته ضاع باقيمها عليهما (وان كان) رجوعهما عن شهادتهما (باستيلاد) من السيد لامتته بعد الحكم به (فالقيمة

عند شارح بن الحاجب (وان كان) الرجوع عن الشهادة (بعتق) لرقيق على سيده المنكر له بعد حكم الحاكم به (غرما) أي الشاهدان (قيمته) أي الرقيق يوم الحكم يعقفه لا به يوم الافاة (ولا و دله) أي السيد لا اعتراضهما له به (وهل ان كان) العتق الذي شهدا به ورجعا عن الشهادة به بعد الحكم (لاجل) كسنة (بغرم) القيمة (للسيد) (و) تكون (المنفعة) أي علة الرقيق مستمرة

يقر مانها كاملة ناجزة ولا يخفف عنهما شيء منها (وأخذها) أى الشاهدان بدل قيمتهما (من ارش جناية عليها) أى الامة (وفى) أخذها أى القيمة (مما استفادته) أى الامة يعمل أو هبة مثلاً وهو قول سحنون وعدم الأخذ منه ويختص السيد به وهو لابن المواز (قولاً) لم يطلع المصنف على أرجحية أحدهما (وان كان) رجوعهما عن شهادتهما (باعتقها) أى أم الولد بعد الحكم به (فلا غرم عليهما) أى الشاهدين اذ لم يفونا عليه غير الاستمتاع ولا قيمة له ويسير الخدمة كذلك لا قيمة له (وان كان) رجوعهما عن شهادتهما (يعتق مكاتب) بعد الحكم به (فالقيمة) يقر ماها منجمة فان كان أدى منها شيئاً قبل الحكم باعتقه غرماً ما بقى منها (وان كان) رجوعهما عن شهادتهما (ببنوة) لشخص ادعاهما وأنكره أبوه فيحكم عليه بها ثم رجعا عنها (فلا غرم) عليهما فى الحال اذ لم يتلدا على الاب مالا (الا بعد) موت الاب و (أخذها) لولد المشهود له (المال) الذى تركه الاب (بارث) عنه وللأب ورثة حججهم الابن المشهود له كاخوة أو شاركهم كأولاد أو غيرهم عوض ما أخذ المشهود له من تركه أبويه فن لم يكن للأب وارث الا الابن المشهود له فانهما يقرمان عوض جميع التركة لبيت المال (الا أن يكون) المشهود ببنوته (عبداً) للمشهود وعليه بالابوة (فقيمتها) أى العبد يقرمها الشاهدان (أولاً) للمشهود عليه (ثم مات) المشهود عليه (وترك) ابناً (آخر) ثابتاً نسبته (فالقيمة) التى أخذها المشهود وعليه من الشاهدين (ل) الابن (الآخر) الثابت نسبته لا يشاركه فيها المشهود له لا نه يقول لاحق للشهود وعليه فيها وأخذها من الشاهدين ظلم وتقسيم التركة بين الابن الثابت والمشهود له (وغرماً) أى انشاهدان (له) أى الابن الثابت نسبته (نصف الباقي) من تركه المشهود عليه بعد (٢٤٨) اخراج القيمة منها (وان ظهر دين مستغرق) للتركة على الاب

وَأَخَذَ مِنْ أَرْضٍ جَنَائِيَةً عَلَيْهَا وَفِيهَا اسْتَفَادَتُهُ قَوْلَانِ وَإِنْ كَانَ يَعْتَقُهَا فَلَا غَرَمَ
أَوْ يَعْتَقِ مُكَاتَبٍ فَالْكِتَابَةُ وَإِنْ كَانَ بِبَنُوَّةٍ فَلَا غَرَمَ إِلَّا بَعْدَ اخْتِارِ الْمَالِ
بَارِثٍ إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَبْدًا فَقِيَمَتُهُ أَوْ لَا تَمُوتُ إِنْ مَاتَ وَتَرَكَ آخَرَ فَالْقِيَمَةُ لِلْآخِرِ
وَعَرِّمَالَهُ نِصْفَ الْبَاقِي وَإِنْ ظَهَرَ دَيْنٌ يَسْتَعْرِقُ أَخِذَ مِنْ كُلِّ النِّصْفِ وَكَمَّلَ
بِالْقِيَمَةِ وَرَجَعَا عَلَى الْأَوَّلِ بِمَا غَرِمَهُ الْعَبْدُ لِلْغَرِيمِ وَإِنْ كَانَ بِرَقٍّ لِحَرْفٍ فَلَا غَرَمَ
إِلَّا لِكُلِّ مَا اسْتَعْمَلَ وَمَالٍ انْتَزَعَ وَلَا يَأْخُذُهُ الْمَشْهُودُ لَهُ وَوَرِثَ عَنْهُ وَلَهُ
عَطِيَّتُهُ لَا تَزُوجُ وَإِنْ كَانَ بِمَائَةٍ لَزِيدٍ وَعَمْرُو ثُمَّ قَالَ لَزِيدٍ غَرِمَ مَا خَمْسِينَ
لِعَمْرٍو فَقَطَّ وَإِنْ رَجَعَ أَحَدُهُمَا غَرِمَ نِصْفَ الْحَقِّ

المشهود عليه (أخذ من كل) من الابن الثابت والمشهود له (نصفه) الذى أخذ من تركه أبيهما وكذا ان ظهر دين غير مستغرق فيؤخذ من كل نصفه وخص المصنف المستغرق لقوله وكل بالقيمة (و) ان لم يوف ما يؤخذ منهما بالدين الذى ظهر على أبيهما (كامل) الدين (بالقيمة) التى اختص بها ثابت النسب (ورجعا) أى الشاهدان (على الاول) أى الابن الثابت

نسبه (ب) عوض (مأخره) العبد (المشهود ببنوته) (للغريم) أى صاحب الدين الذى ظهر على الميت لانهما ما غرمه لثابت لا تارفة عليه بشها تهما فلما ظهر الدين على المشهود وعليه كشف ان تركته حق لصاحب الدين لا لآبائه اثابت نسبته وأهم لم يشها عليه ما أخذه المشهود له (وان كان) رجوعهما عن شهادتهما (برق) أى رقية (ل) شخص (حر) فى الواقع بعد الحكم به (ولا غرم) عليهما حال رجوعهما لانهما ما اتلفا عليه الحر يذ ولا قيمة لها (الا) ان عليهما الغرم (لكل ما) أى عمل (استعمل) المشهود برقيقته أى استعمله فيه المشهود له فيقرمان له أجرة مثله (و) يقرمان له ايضاً كل (دال انتزع) أى انتزع منه المشهود له (ولا يأخذه) أى ما غرمه الشاهدان للمشهود عليه (المشهود له) لا نه يقول ان المشهود وعليه فد ظلم الشاهدين فى أخذه منهما (و) ان مات المشهود وعليه عن ورثة (ورث) المال الذى غرمه الشاهدان للمشهود وعليه (عنه) أى المشهود وعليه ولا شيء للمشهود له منه (وله) أى المشهود وعليه (عطيته) أى أعطاه ما أخذه من الشاهدين لشخص هبة وصدقة وليس للمشهود الحجر عليه فيه (لا تزوج) أى ليس للمشهود عليه أن يتزوج بدون اذن المشهود له لا نه عيب فيه منقص به قيمته وان تزوج بدون اذنه فله فسخه (وان كان) رجوعهما عن شهادتهما (ببنوة) من الدنانير مثلاً (لزيد وعمرو) على بكر (ثم فلا) أى الشاهدان بعد الحكم بهما هى عليه أى بكر (لزيد وحده) أى حال كونه منفرداً بها عن عمرو (غرم) أى الشاهدان (خمسین) ديناراً مثلاً (للغريم) أى المشهود عليه وهو بكر فى المال (فقط) قيد فى الخمسين أى لا يزيد منها (وان رجع أحدهما) أى الشاهدين بحق بعد القضاء به بمقتضى شهادتهما (غرم) الراجع (نصف الحق) للمشهود عليه وهو عام فى جميع مسائل الرجوع ولعله نبه عليه لدفع توهم أنه يغرم الكل

لكون الرجوع عن كل جزء من المشهود به لان كل واحد شهد بكل جزء من الحق وشبه في غرم نصف الحق فقال (م) رجوع (رجل) شهد (مع نساء) بحق ثم رجع بعد الحكم به فعليه النصف (وهو) ي الرجل الشاهد (معن) أي النساء (في الرضاع كائنتين) نحوه لابن الحاجب تبعه لا بن شاسر وتعقب بانه معن فيه كما رواه المذهب ان رجل من النساء كما امرأة واحدة في لرضاع وما شابهه مما تقبل فيه امرأ نار ولم تعرف هذه المسئلة لاحد من أهل المذهب وانما ذكرها الغزالي في وجيزه باقتضاد كره ابن شاسر فاضاف ابن شاسر الى المذهب على عادته في ذلك ظاهرا منه انها جارية على أصل المذهب وعليه في هذا تعقب عام وهو اضافة ما يظنه جاريا على أصواء المذهب الى المذهب كما نه نص فيه وتعقب خاص وهو حيث الاجزاء غير صحيح كنهذه المسئلة (و) ان رجع أحداهما (عن بعضه) أي الحق بعد الحكم بشهادتهما (غرم) الراجع (نصف البعض) الذي رجع عن الشهادة به فنرجع عن النصف غرم الربع وعن الربع غرم النصف (وان رجع) عن الشهادة بعد الحكم بها (من يستقل) أي يحصر ويتم ويصح (الحكم بعدم) شهادة (ه) لزيادته عن النصاب في ذلك الباب (فلا غرم) على الراجع (فذا رجع) عن الشهادة (غيره) وهو من لا يستقل الحكم بعدمه (فالجميع) أي الراجع أولا الذي يستقبل الحكم بدونه والراجع ثانيا الذي لا يستقل الحكم بدونه يشتركون في الغرم بالسوية فان رجع اثنان من أربعة فلا غرم عليهما البقاء النصاب فان رجع ثالث غرم مع الاثنين النصف أثلاثا على المشهور (و) ان شهدا على شخص بمال وقضي به ثم رجع عن شهادتهما (فلا) اشخص (المقتضي) بكسر الصاد المعجمة وشذ الياء (عليه) به بالشهادة التي رجع شاهداها عنها بعد الحكم بمقتضاها وثبات المال عليه وقبل غرمه للمقتضي (مطالبة) ليهما بالدفع للمقتضي (له) من حجته ان يقول لهما اذا دفعته انار رجعت عليهما بعوضه فدفعه أتيان اول الامر قصر المساواة وتقليلا للعمل (والمقتضي لاذلا) أي مطالبة الشاهدين له الراجعين عن شهادتهما بعد الحكم بالدفع له (اذا تعذر) أخذه (من المقتضي) (٢٤٩) عليه (هكذا) قال ابن الحاجب وتبعه المصنف لقوله في توضيحه انه

كَرَجُلٍ مَعَ نِسَاءٍ وَهُوَ مَعْنٍ فِي الرِّضَاعِ كَانَتَيْنِ وَعَنْ بَعْضِهِ غَرَمَ نِصْفَ الْبَعْضِ
وَإِنْ رَجَعَ مَنْ يَسْتَقِلُّ الْحُكْمَ بَعْدَهُ فَلَا غَرَمَ فَإِذَا رَجَعَ غَيْرُهُ فَالْجَمِيعُ وَلِلْمَقْضَى
عَلَيْهِ مَطْلَبُهُمَا بِالْدَفْعِ لِلْمَقْضَى لَهُ وَلِلْمَقْضَى لَهُ ذَلِكَ إِذَا تَعَذَّرَ مِنَ الْمَقْضَى عَلَيْهِ وَإِنْ
أَمَكْنَ جَمْعُ بَيْنَ الْبَيْتَيْنِ جَمْعٌ وَإِلَّا رَجَعَ بِسَبَبٍ مَلِكٍ كَنَسَجٍ وَتَنَاجٍ
إِلَّا بِمَلِكٍ مِنَ الْمَقَاسِمِ أَوْ تَارِيخٍ أَوْ تَقْدِيمٍ وَبِمَزِيدٍ عَدَالَةٍ

(٣٢ — جواهر الاكلیل — ثاني) (وان) تعارض بيتان بان شهدت كل منهما بما ينافي ما شهدت به الاخرى (و) (أمكن جمع بين البيتين) المتعاضتين (جمع) وعمل بهما كالجع بي الدليلين المتعارضين كدعوى شخص انه أسلم لفلان هذا الثوب في ارب من حنطة ودعوى فلان انه اسلمه هذين الثوبين الاخرين في ارب من حنطة وأقام كل منهما بيته على دعواه فيجمع بينهما بالحكم على المسلم بالاثواب اثلاثا وعلى المسلم اليه بالاربدين من حنطة والاعلى انه حصل بينهما اسلمان حضرت كل بيتا ما شهدت به ابن عبدوس هداك في مجلسين وأما زكافي في مجلس واحد فهو تكاذب (والا) أي وان لم يمكن الجمع بين البيتين المتعارضتين كشهادة احدهما انه أقر بمائة دينار لفلان يوم كذا وشهادة الاخرى انه مات قبل ذلك اليوم (رجح) ات احدي البيتين على الاخرى (ببيان) (سبب ملك) لاحد الخصمين على الاخرى الذي شهد بالملك للخصم الآخر ولم تبين سببه فيحكم بشهادة الاولى وتلغى الثانية وثل للسبب بقوله (كنسج) اشارة تنزع فيها اثنان وأقام كل منهما بيته اهما ملكه وقالت احدي البيتين ان من شهدت له نسجها (و) (كنسج) أي ولادة لحيوانه تنازع به شهدت احدي البيتين انه ملك لفلان ولد عنده والاخرى انه ملك لفلان الآخر ولم تزد على هذا ترجيح الاولى وقضي بها وتلغى الثانية (ال) ان شهدت الثانية (بملك) لمن شهدت له به (من المقاسم) أي القاسم بان شهدت انه اخذ لامة مثلا في سهمه او اشري من اخذها في سهمه او أخذها من الامام فيعمل بشهادتها وتلغى الاولى لان الثانية نافلة والاولى مستصحبه فيحمل على انه ولد عند الاول وغار عليه العدو ثم غم منه (او) بيان (اريخ) ملك احد المتنازعين من احدي البيتين المتعارضتين دون الاخرى وترجح المؤرخة ويحكم بالتنازع فيه لمن شهدت له وتلغى التي لم تؤرخ (او نقده) أي التاريخ بان قامت احدهما نشدا انه ملك زيد من سنة خمسین ولم تعلم خروجه عنه الى الآن وشهدت الاخرى بانه ملك عمرو من سنة ستين ولم تعلم خروجه عن ملكه الى الآن فيعمل شهادة الاولى ويحكم به لزيد وتلغى شهادة الثانية (و) رجح بزيادة (عدالة) في احدي

البيتين المتعارضتين الشاهدين بما يؤل إليه مما يثبت بشاهد ويمين دون غيرهما فالأثبت الا بعدلين ثمحق وطساق ونسجح
وموجب خد فلا يرجح في شيء منها بزيادة العدالة لأنها بمنزلة شاهد واحد (لا) ترجح أحد البيتين بزيادة (عدد) اذ انقصود من
الترجيح قطع النزاع أو زيادة العدالة أقوى في قطعه من زيادة العدد اذ كل من الخصمين تمكنه زيادة العدد في الشهود بخلاف زيادة العدالة
أه قرائي (و) رجح (بشاهدين) لأحد الخصمين (على شاهد) لآخر معارض لهما ولو أعدل أهل زمانه (ويمين) مع شاهده
(أو) على شاهد وامرأتين (لآخر معارضين للشاهدين لقوله تعالى قال لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان فجعلهم رتبته عند عدم
الشاهدين (و) رجح (ب) موضع (يد) من أحد الخصمين على المتنازع فيه (ان لم ترجح بينة مقابلة) فان رجحت بتاريخ أو تقدمه
أو زيادة عدالة عمل بها ولم يعمل بوضع اليد (فيحلف) واضع اليد الذي لم ترجح بينته مقابلة (ورجحت) البينة الشاهدة (بالمالك)
أى استحقاق التصرف في الشيء بكل امر جائز فعلاً وحكماً ودخل ملك السبي ونحوه لاستحقاقه ذلك حكماً ويخرج تصرف الوصى
والوكيل وذى الأمر (على) البينة الشاهدة (بالحوار) لان الملك أخص من الحوز وأقوى منه ولعدم مدارضة بينة الحوز بينة
الملك اذ لا يلزم من الحوز الملك (و) رجح (بنقل) فترجح البينة المافلة كالشاهدة بالشراء من الخصم أو من مورثه (على) بينة
(مستصحبة) كالشاهدة بالبناء أو النتج أو الاحياء أو الارث (وصحة) الشهادة (بالمالك) أى استحقاق التصرف في الشيء بكل
ما يجوز شرعاً (ب) معاينة (التصرف) فى الشيء المشهود به بملكه من المشهود له تصرف المالك فى ملكه (وعدم منازع) له فيه (و) بمعاينة
(حوز) أى استيلاء من المشهود له على المشهود به مع التصرف المذكور (طال) زمانه (كعشرة أشهر) فان لم تطل الحيازة فلا تفيد الملك
(و) بذكرهم فى اداء الشهادة (انه لم يخرج (٢٥٠) عن ملكه) بوجه شرعى كبيع وتبرع (في علمهم) أى الشهود (وتولت)

لا عدد و يشاهدتين على شاهد و يمين أو امرأتين و بيد ان لم ترجح بينة مقابلة فيحلف
و بالمالك على الحوز و ينقل على مستصحبة و صحة الملك بالتصرف و عدم منازع
و حوز طال كعشرة أشهر و انهم لم يخرج عن ملكه في علمهم و تولت على
الكمال فى الأخير لا بالاشترى أو ان شهد باقرار استصحب و ان تعذر ترجيح
سقطتا و بقى بيد حائز له أو لمن يقر له و قسم على الدعوى ان لم يكن بيد
أحدهما كالعول و لم يأخذه كان بيده و ان ادعى أخ أسلم أن أباه أسلم

أى فهمت المدونة (على) الكمال
فى الأخير) أى ذكر الشهود انهم لم
نخرج عن ملكه فى علمهم وعطف
على بالتصرف فقال (لا بالاشترى)
قال سحنون من حضر رجلا
اشترى سلعة من السوق فلا يشهد
انها ملكه فان ادعاها آخر وأقام
بينة انها ملكه وأقام هذا بينة انه
اشتراها من السوق كانت الذى

الملك وقد يبيعها من لم يملكها (وان شهد باقرار) من أحد الخصمين بان الشيء المتنازع فيه ملك لخصمه
(استصحب) حكم اقراره وكفت هذه الشهادة وان لم يزيدوافها لا يعلم خروجه عن ملكه الى الآن اذ اقراره بانه لخصمه مسقط
لخصومته وموجب لتسليمه فان ادعى انتقاله له بوجه شرعى كبيع وتبرع عليه اثباته ببينة معتبرة (وان) معارض بينتان ولم يمكن الجمع
بينهما (وتعذر ترجيح) لاحداهما على الاخرى وكان المتنازع فيه بيد غير المتنازعين (سقطتا) أى البيتان (وبقى) المتنازع فيه
(بيد حائزه) ان لم يقر به لاحدهما (أو) يدفع (لن) أى لاحد الخصمين الذى (يقر) الحائز انه (له) فلن سكنت لحائز اوفال
لا أدرى قسم على قدر الدعوى (وقسم) المتنازع فيه (على) قدر (الدعوى) وقيل مناصفة (ان لم يكن) المتنازع فيه (بيد
أحدهما) أى المتنازعين بان كان بيدهما أو بيد غيرهما ولم يقر به لاحدهما ولما شمل القسم على الدعوى صورتين القسم كالعول والقسم
على التنازع والتسليم بين المراد بقوله (كالعول) فى الفريضة التى زيد فى سهامها على أصلها لضيق سهامها عن ورثتها فى الزيادة على
الكل ونسبته للمجموع المازى للمجموع أيضاً واعطاء كل مستحق مثل نسبة ماله من المجموع فاذا ادعى أحدهما الكل والآخر
النصف زيد على الكل مثل نصفه ونسب الكل للمجموع وكان ثلثيه ونسب النصف له أيضاً فكان ثلثا فيعطى مدعى الكل ثلغ المتنازع
ومدعى النصف ثلثه (و) ان تنازع اثنان فى ملك شيء وأقام كل منهما بينة انه ملكه وتعذر ترجيح احدهما وشهدت احدهما بانه كان
بيد من شهدت له بالا (س) (لم يأخذه) من شهدت له (بانه) أى المتنازع فيه (كان) بيده) ادس لا نه لا يلزم من كونه بيده كونه
ملكه لان وضع أعم ولا عمل لا يشعر بالاخص الأليق الا مطلق الحوز وما هو محوز فى يدا الآخر اليوم (ان ادعى أخ أسلم) أى
حدث اسلامه على أخيه النصرانى (ان أباه) النصرانى (أسلم) ومات مسلماً أو أنكر الاخ النصرانى اسلام أبيه وقال انه مات نصرانيا

(قال قول النصراني) استصحاباً للأصل (و) هذا حيث لا يثبت له ما أو أقيم كل بينة شهدت له (قدمت بينة المسلم) لأنها ناقلة فتقدم في كل حال (الا) أن تشهد بينة النصراني (بأنه تنصر) أي نطق بمادل على اعتقاده النصرانية (ومات) عقبه وشهدت بينة المسلم بأنه نطق بالشهادتين وومات عقبه فقد تعارضتا ولا يمكن الجمع بينهما بترجيح أحدهما بشيء مما تقدمه فان تعذر قسمت تركته بينهما نصفين وهذا (ان جهول أصله) أي دين أي أصله الصواب اسقاط هذا الشرط اذا لا فائدة فيه فالمسألة مفروضة في كلام ابن شاس وابن الحاجب في معلوم النصرانية وعليه قررهما ابن عبد السلام وغيره فلو حذفه ثم قال كجهول الدين كما فعل ابن الحاجب لا جادولذا قال الا قهسي لوقال الابا انه تنصر أو مات فهما متعارضان فيقسم كجهول الدين اه وشبهه في القسم فقال (كجهول الدين) الذي مات عن ابنين مسلم وكافر فتنازع في ماله مسلم أو كافرا بلا بينة فيقسم متركة بينهما نصفين (وقسم) المال الذي تركه كجهول الدين وأبناءؤه مختلفون فيه (على الجهات) أي الاسلام واليهودية والنصرانية التي تدين بها أولاده المتنازعون (بالسوية) من غير نظر الى عدد أصحاب كل جهة منها فان كانت الجهات ثلاثة فلكل جهة ثلثه ولو كانت جهة أصحاب عشرة وجهة أصحاب خمسة وجهة صاحبها واحدا (وان كان معهما) أي الاخيرين المتنازعين في الدين الذي مات أبوهم أخ (طفل فهل يخلفان) أي الاخوان البالغان فيحلف كل واحد منهما ان أباه مات على دينه (ويوقف الثلث) مما يترك واحد منهما وهو سدس التركة فيكون المجموع ثلثها فيوقف الى بلوغ الطفل فاذا بلغ (فن) أي الاخ الذي (واقفه) الطفل في دينه (أخذ) الطفل (حصته) أي سدس الاخ الذي واقفه الطفل (ورد على) الاخ (الآخر) الذي لم يوافق الطفل (٢٥١) في دينه سدسه الموقوف فان وافق المسلم أخذ سدسه ورد سدس النصراني عليه وان وافق المسلم عليه (وان مات) الطفل قبل بلوغه (حلفا) أي الاخوان البالغان فيحلف كل ان الطفل مات على دينه (واقتما) الثلث الموقوف له بالسوية هذا قول سحنون واستشكك ابن عاشر بأنه تورث مع الشك في الموافقة في الدين

فَالْقَوْلُ لِلنَّصْرَانِيِّ وَقَدِّمَتْ بَيِّنَةُ الْمُسْلِمِ إِلَّا بَأَنَّهُ تَنَصَّرَ أَوْ مَاتَ أَنْ جُهِّلَ أَصْلُهُ فَيَقْسَمُ كَجَهُولِ الدِّينِ وَقُسِمَ عَلَى الْجِهَاتِ بِالسَّوِيَّةِ وَإِنْ كَانَ مَعَهُمَا طِفْلٌ فَهَلْ يَخْلِفَانِ وَيُوقِفُ الثُّلُثُ فَمَنْ وَاقَفَهُ أَخَذَ حَصَّتَهُ وَرُدَّ عَلَى الْآخَرِ وَإِنْ مَاتَ حَلَفَا وَقُسِمَ أَوْ لِلصَّغِيرِ النِّصْفُ وَيُجْبَرُ عَلَى الْإِسْلَامِ قَوْلَانِ وَإِنْ قَدَّرَ عَلَى شَيْئِهِ فَلَهُ أَخْذُهُ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ عَقُوبَةٍ وَأَمِنْ فِتْنَةٍ وَرَزِيلَةٍ وَإِنْ قَالَ ابْرَأْنِي مَوْلَاكَ الْغَائِبُ أَنْظِرْ وَمَنْ اسْتَمْعَلَ لِدَفْعِ بَيِّنَةٍ أُمِّهِلْ بِالْإِجْتِهَادِ كَحِسَابٍ وَشِبْهِهِ بِكَفِيلٍ بِالمَالِ

اذلا يمكن للطفل الا دين واحد موافق لاحدهما أو يخالف لهما معا وأجيب عنه بان كل واحد من البالغين يدعي ان الطفل كان على دينه ومات عليه جازا بذلك وأنه يتحقق جميع تركته وان أخاها يظلمه فيما يأخذه منها فبالوجه الذي ورث به أباه يرث أخاه (أو) يوقف (لصغير النصف) من تركته أيهم لان كلاما من البالغين يدعي انه على دينه فسلم له نصف ما يستحقه وهو ربع التركة (ويجبر على الاسلام) اذا بانح ويقسم النصف الآخر بينهما في الجواب (قولان) مستويان عند المصنف (وان) كان لشخص حق عند آخر ولم يقدر على أخذه بطريق الشرع لعدم البينة عليه مع انكاره (وقدر على) أخذه من (شيء) خفية (فله أخذه) سواء علم غريمه بأخذه أو لم يعلم (ان يكن) شيء (غير عقوبة) فان كان عقوبة كقذف وقصاص من نفس أو طرف أو تاديب شاتم ونحوه فليس له أخذه الا بالرفع للحاكم سد الذرائع اذ قد يتعدى بعض الناس على بعض ويدعي أخذه حقه ولا يلزمه الرفع الى الحاكم (و) ان لم يكن صاحب الحق (فتنة) تحصل بأخذ حقه كقتال ورافة دم (و) أمن (رذيلة) كنسبته لسرقة أو خيانة بسبب أخذ حقه (وان) كان لشخص حق على آخر ووكيل وكيل على خلاصه فطالبه الوكيل من الغريم (فقال) الغريم للوكيل (ابرائي مولاك الغائب انظر) أي أمهل وأخر الغريم الى حضور الموكل فان أقر بآرائه فظاهر والا حلف على عدمه أخذه من الغريم ولا يخلف الوكيل على عدمه في غيبة موكله عند ابن القاسم (ومن) شهدت عليه بينة وأعذر له فيها فادعى حجة (استمهل) أي طلب الامهال والتأخير (لدفن) بينة) شهدت عليه أو جرحت بينته (أمهل) أي أخر وضرب له أجل (بالاجتهاد) من الحاكم بحسب الدعوى والمدعي فيه وشبهه في الامهال بالا جتهاد فقال (ك) ما استمهال لتحرير (حساب وشبهه) من مراجعة مكتوب عنه وسؤال غلام ونحوه ومهل (بكفيل) أي ضامن (بالمال) فلا يكفي ضامن بالوجه قال التتائي هذا راجع لما قبل السكاف وصوب وانما آخره يشبهه بقوله الا أن كان أراد اقامة

ثان وأما في الحساب وشبهه فيكفي حميل بالوجه والى التشبيه في الامهال بالاجتهاد مع كفيل بالمال أشار بقوله (كان) أقام الطالب شاهدا (وأراد إقامة) شاهد (ثان) وطلب الامهال فيمهل مع كفيل بالطلوب بالمال لان لاطاب الخاف مع شاهده وألان المال ثبت به واليمين استظهار (أو) ادعى، قال على شخص فأنكره وطلب المدعى الامهال (أو) ارادته (أو) إقامة بيّنة تشهد له بما ادعاه (ف) يمهل بالاجتهاد (ب)حميل (المطلوب) (ب)وجهه) كما في شهادات المدونة (وفيها) أى المدونة (أيضا نفية) أى كفيل الوجه (و) (اختلاف) (هل) ما في الموضعين (خلاف) وهو ظاهر كلام ابن سهل (أو) وفاق باحد وجهين أحدهما لابي عمران (المراد) بكفيل الوجه الذي في شهادتها (وكيل يلزمه) لا نه يطلق على الوكيل كفيل وهذا لا ينافي انه لا يلزمه كفيل بالوجه كما في المحالا - (أو) ان ما في الشهادات على معنى انه عليه كفيل (ان لم تعرف عينه) أى المطلوب بان لم يكن شهورا وأما ان كان مشمرا فلا يلزمه كفيل بوجه في الجواب (تاويلات) ثلاثة (و) ان ادعى على عبد بموجب قصاص كقتل أو جرح (ف) يجيب عن) دعوى موجب (القصاص العبد) لا نه الذي يحكم عليه به ان أقر بموجبه لا سيده وان أنكره وأقر به عليه سيده فلا يعتبر اقراره عليه ولان جواب الدعوى انما يعتبر فيما يؤخذ به الحبيب لو أقر به واقرار العبد بما يتعلق به لا يلزمه الجواب عنها (و) ان ادعى على عبد بموجب ارش كجناية خطأ أو عمد لا قصاص فيها كجائفة وآمة وجب (عن) دعوى موجب (الارش السيد) لا نه هو المطلوب به لان العبد محجور عليه في المال فلا يؤخذ اقراره (٢٥٢) به فلا يستترجوا به فيه (واليمين) الشرعية (في كل حق) مالى أو غيره الا للعان والقسامة صيغتهما (بالله الذي لا

كأن أركأقامة ثأن أو بأقامة يندة فبحميل بالوجه وفيها أيضا نفية وهل خلاف أو المراد وكييل يلزمه أو ان تعرف عينه تاويلات ويجيب عن القصاص العبد وعن الارش السيد واليمين في كل حق بالله الذي لا اله الا هو ولو كتابا وتوالت على أن النصراني يقول في يمينه في كل حق بالله فقط أي لا يزيد الذي لا اله الا هو لا نه لا يتقدم وحدانية الله تعالى واليهودى فيزيد الذي لا اله الا هو لا نه يعتقد الوحداية (وغلظت) اليمين على الحالف (في ربح دينار) شرعى او ما يساويه لا في اقل منه وتغليظها

والقسامة صيغتهما (بالله الذي لا اله الا هو) ان كان الحالف مساميا بل (ولو) كان (كتابيا) يهوديا أو نصرانيا (وتوالت) أى فهمت المدونة (على ان) النصراني يقول (في يمينه في كل حق) (بالله فقط) أى لا يزيد الذى لا اله الا هو لا نه لا يتقدم وحدانية الله تعالى واليهودى فيزيد الذى لا اله الا هو لا نه يعتقد الوحداية (وغلظت) اليمين على الحالف (في ربح دينار) شرعى او ما يساويه لا في اقل منه وتغليظها

وحالف

(ب) حلفها (ب)جامع) للجمعة فلا يكفي حلفها بغيره ولو مسجد جماعة وشبهه بالجامع في التغليظ به فقال

(كالكنيسة) (للنصراني واليهودية) (وبيت النار لليهودى) (زاد في المدونة وحيث يعظمون) (و) تهبط (ب) حلفها حال (القيام) من الحالف (لا) تغلظ (بالاستقبال) من الحالف حال حلفها (و) تغلظ (ب) حلفها عند (منبره) أى النبي (عليه الصلاة والسلام) وخص منبره لقوله عليه الصلاة والسلام من حلف عند منبري كاذب فليتبوأ مقعده من النار (وخرجت) المرأة (المخرجة) أى الملائمة للخدر أى الستر بالكسر أى التى لا تخرج من بيتها فية ضي عليها بالخروج الى الجامع لتحلف فيه (فيا) أى ربح دينار (ادعت) به على غيرها وشهد لها شاهد به فتحلف بمناكها به انصاف أو لم يشهد له شاهد ورد المطلوب اليمين عليها (أو) فيما (ادعى) به (عليها) وأنكرته ولم يشهد عليها شاهداً أو شهد عليها شاهد ورد الخصم اليمين عليها (ال) المخرجة (التي لا تخرج نهارا) وهى حرة بل وان كانت (مستولدة) نفتح الملام من سيدها الحر (ف) تخرج للحلف (ابلا) وقال عبد الوهاب ان كانت من أهل الشرف والقدر جاز أن يعمد الحاكم اليها من يحلفها ولا مقال لخصمها (وتحلف) المرأة (أقل) من ربح دينار (ببيتها) فيرسل لها الحاكم من يحلفها ويكفى رجل واحد ولا تخرج للمسجد اذا الاقل من ربح دينار لا يغلظ فيه اليمين بالمكان (وان) كان عليك دين لميت وطلبه ورثته (ف) ادعيت (يامدين) (قضاء) ه (على ميت) وأنكر ورثته القضاء (لم) الاولى فلا (يحلف) على عدم علمه بالقضاء (الا من يظن به العلم) بقضائه (من ورثته بسبب محالطته للميت وعلمه بما راد قال ابن عرفة في المدونة للام مالك رضى الله تعالى عنه اذا قامت بينه وبينه لميت فادعى المطلوب انه قضى الميت حقة فلا ينفذ ذلك وله اليمين على من يظن به العلم بذلك من باقى ورثته على تقى

العلم ولا يمين على من لا يظن به ذلك ولا على صغير (و) من دفع لا خرد ناير أو دراهم فاطلع أخذها فيها على نقص أو غش أو غش فدها على دافعها فانكرها (حلف) الدافع (في دعوى) (نقص) حلفا (بتاد) في دعوى (غش علما) أي على نفي علمه لان الجودة قد تخفي ولا يتحقق عين دراهمه (واعتمد البات) أي مر يد الحلف على البت (في) أقدمه على حلفه (على ظن قوي كخطأه أو قرينة) كنيكول خصمه عن الحلف على نفي ما ادعى عليه به أو شاهد لا يده غلب على ظنه بعدة فلا يشترط في بت العلم القطع بالخوف عليه (وبين المطلوب) أي المدعى عليه المذكور صمغتها بالله الذي لا اله الا هو (ماله عندي كذا) أي القدر المعين الذي ادعاه الطالاب (ولا شيء منه) لان المدعى بالاعشرة مثلا مدع بكل آحادها حتى العلم نفي كل واحد من آحادها وذلك انه تقرر ان اثبات الكل اثبات لكل جزء من اجزائه ونفي الكل ليس نفي لكل جزء من اجزائه ولذا يدعى الطالاب ان له عنده اقل من القدر الذي سماه ويعتذر بالنسيان ويحلفه ثانيا (ونفي) المطلوب (سببا) لترتب الدين في ذمته كبيع وقرض (ان عين) السبب من المدعى في دعواه (و) نفي (غيره) أي غير السبب المعين فان كان ادعى عليه بعشرة من سلف فيقول بالله الذي لا اله الا هو مال له عندي عشرة ولا شيء منها من سلف ولا من غيره (فان) كان المطلوب قد (قضى الطالاب) ما ادعى به عليه بلاينة وأنكره الطالاب واستحلفه انه لم يتسلف منه مثلا حلف المطلوب كما تقدم (ونوى) في نفسه انه لم يتسلف (سلفا يجب) علي (رده) الا ان اليك قال ابن عبدوس لما قيل له انه ان حلف ما تسلف كانت يمينته غموسا وان نكل غم مالا يلزمه (وان ادعى على شخص شيء معين وطلب منه (٢٥٣) الجواب) (قال) المدعى عليه (هو) أي

المدعى به (وقف) على فلان او المسكين (او) قال هو (ولو دى) مثلا (لم) الاولى فلا (منع مدع) لذلك الشيء (من) اقامة (بنيته) علي انه له (وان قال) المدعى عليه هو (افلان فان) كان قد (حضر) فلان (ادعى عليه) أي انتقلت الدعوى عليه ان صدق الاول في انه له (فان حلف) فلان المقر انه على نفي المدعى لعدم البينة عليها أو انقرا دشاها وردت اليمين عليه (فلا مدعي تحليف المقر) انه

وَحَلَفَ فِي نَقْصِ بَتَاوِغِشٍ عَلَمًا وَاعْتَمَدَ الْبَاتُ عَلَى ظَنِّ قَوِيٍّ كَخَطِّ أَبِيهِ أَوْ قَرِينَةٍ وَبَيْنَ الْمَطْلُوبِ مَالَهُ عِنْدِي كَذَا وَلَا شَيْءٌ نَعْمُهُ وَنَفَى سَبَبًا أَنْ عَيْنَ وَغَيْرُهُ فَإِنْ قَضَى نَوَى سَلَفًا يَجِبُ رَدُّهُ وَإِنْ قَالَ وَقَفْتُ أَوْ لَوْلَا دِي لَمْ يُنْمَعْ مُدَّعٍ مِنْ بَيْتَتِهِ وَإِنْ لَفُلَانٍ فَإِنْ حَضَرَ أَدْعَى عَلَيْهِ فَإِنْ حَلَفَ فَلَا مَدْعَى تَحْلِيفِ الْمُقَرَّرِ وَإِنْ نَكَلَ حَلَفَ وَغَرِمَ مَا فَوَتْهُ أَوْ غَابَ كَزَمَهُ يَمِينُ أَوْ بَيْتَتُهُ وَانْتَقَلَتِ الْحُكُومَةُ لَهُ فَإِنْ نَكَلَ أَخَذَهُ بِالْيَمِينِ وَإِنْ جَاءَ الْمُقَرَّرُ لَهُ فَصَدَّقَ الْمُتَرَأِّدُ أَخَذَهُ وَإِنْ اسْتَحْلَفَ وَلَهُ بَيْتَتُهُ حَاضِرَةً أَوْ كَالْجَمْعَةِ يَعْلَمُهَا لَمْ تُسْمَعْ وَإِنْ نَكَلَ فِي مَالٍ وَحَقٍّ اسْتَحَقَّ بِهِ أَنْ حَقَّقَ وَلِيَّيْنِ الْحَاكِمُ حُكْمَهُ وَلَا يُمْكِنُ مِنْهَا أَنْ نَكَلَ

ما اقر الا بحق فان حلف بريء (وان نكل) المقر (حلف) المدعى ان المدعى به له لا للمقر له (وغيره) المقر (ما) أي الشيء المدعى به الذي (قوته) المقر على المدعى باقراره به لمن لا يستحقه فان كان مثليا غرم مثله وان كان مقوما غرم قيمته وعطف على قولي له حضر فقال (او غاب) المقر له ما ادعاه المدعى غيبة بعيدة لا يعذر له فيها (لزمه) أي المقر (يمين) انه ما اقر الا بحق (أو بينة) على ان المقر به افلان الغائب أو دعه أو رهنه عنده (و) ان حلف وأقام بينة على ذلك (انتقلت الحكرمة له) أي الغائب في نظر قومه (وان نكل) المقر ولم يأت ببيته على ذلك (أخذه) المدعى (بلا يمين وان جاء المقر له فصدق المقر) في اقراره ان المدعى به له (أخذه) أي المقر له من المدعى يمين لقوله وانتقلت الحكرمة له وأما ان حلف المقر أو أقام بينة للغائب فصدق المقر في أخذه بلا يمين (وان) ادعى شخص على آخر بما أنكره (و) استحلف (أي طلب المدعي اليمين من المدعى عليه حلفا) (و) الحال (له) أي المدعي (بينة حاضرة) بالبلد يعلمها (أو) غائبة غيبة قريية (كالجمعة يعلمها) أي يعلم المدعي البينة ثم أراد اقامتها على المدعى عليه وأخذ حقه منه (لم) الاولى فلا (تسمع) أي البينة لانه أسقطها (استحلفه) (وان) ادعى شخص على آخر بما أنكره (أو في حكمه) فأنكره (ولا بينة له) فاستحلفه (فشكل) المطلوب (في مال وحقه) أي متعلق المالك كالأجل وخيار (استحق) الطالاب ما ادعاه (به) أي ينكول المطلوب (يمين) من الطالاب (ان حقق) المدعى ما عاه ومفهوم الشرط انه ان لم يحقق الطالاب دعواه وانهم المطلوب فانه يستحق مادعاه بمجرد نكول الطالاب (وليدين) الحاكم لمن توجهت عليه اليمين (حكمه) أي النكول بان يقول له ان نكلت حلفي خصمك واستحق مادعاه (ولا يمكن) المدعى عليه (منها) أي اليمين (ان نكل) المدعى عليه عنها ثم بداله حلفه لان خصميه

تعاق له حق باليمين بنكو له فليس له ابطاله (بخلاف مدع التزمها) أي اليمين (ثم رجح) المدعى عليه عنها فله (ذلك) قال ابن عرفة في تعليقه أبي عمران في المدعى عليه يلتزم اليمين ثم يريد الرجوع الى احلاف المدعى فان ذلك له لان التزاه ليس أشد من الزام الله تعالى له قال وخالفني ابن الكاتب وقال ليس له رد اليمين (وان ردت) اليمين من المدعى عليه (على مدع فسكت زمنا) غير ملتزم ولا نا كل ثم اراد الحلف (فله ذلك) ولا مقال للمدعى عليه اذ لا بعد سكوته نكولا ولو طال زمنه (وأن حاز اجنبي) من المحوز عليه (غير شريك) للمحوز عليه في المحوز (وتصرف) الاجنبي الحائز في الشيء المحوز تصرف المالك في ملكه (ثم ادعى حاضر) بالمدع الحائز (ساكت) عن منازعة الحائز المتصرف (بلامانح) له من الانكار على الحائز ومنازعته وحاز الاجنبي (عشر سنين) لم الاولى فلا (تسمع) اي دعوى الحاضر الساكت بلامانح (ولا) تسمع (بيته) أي لا يعمل بمقتضى شهادتها (الا) بيته الشاهدة له (باسكان) من المدعى للحائز باجرة أو بلا اجرة (ونحوه) أي الاسكان كاعمار ومساقاة ومزراعة وشبه في سماع الدعوى والمدينة فقال (كشريك) للمدعى (اجنبي) منه (حاز) العقار عن شريكه (فيها) أي العشر سنين فلا تسمع دعوى المدعى بعدها ولا بيته (أن هدم) الحائز العقار الذي لم يحش سقوطه (وبني) العقار فان هدم ما حش سقوطه أو كان يسيرا فلا يعتبر في الحيازة (وفي) تحديد مدة حيازة (٢٥٤) (الشريك) للقائم (للقريب) له (معهما) أي الهدم والبناء (قولان)

بِخِلَافِ مُدَّعِ التَّزَمَّهَا ثُمَّ رَجَعَ وَإِنْ رُدَّتْ عَلَى مُدَّعٍ وَسَكَتَ زَمَنًا فَلَهُ
الْحَلْفُ وَإِنْ حَازَ أَجْنَبِيٌّ غَيْرَ شَرِيكِهِ وَتَصَرَّفَ ثُمَّ ادَّعَى حَاضِرٌ سَاكِتٌ بِلَا
مَا نَعِ عَشْرَ سَنِينَ لَمْ تُسْمَعْ وَلَا بَيْتُهُ إِلَّا بِاسْكَانٍ وَنَحْوِهِ كَشَرِيكِهِ أَجْنَبِيٍّ
حَازَ فِيهَا أَنْ هَدَمَ وَبَنَى فِي الشَّرِيكِ الْقَرِيبِ مَعَهُمَا قَوْلَانِ لَا يَنْبَغُ أَبٌ وَابْنُهُ
إِلَّا بِكَيْفَةٍ إِلَّا أَنْ يَطُولَ مَعَهُمَا مَا تَهْلِكُ الْبَيِّنَاتُ وَيَنْقَطِعُ الْعِلْمُ وَأَنْمَا
تَفْتَرِقُ الدَّارُ مِنْ غَيْرِهَا فِي الْأَجْنَبِيِّ فَفِي الدَّابَّةِ وَأُمَةِ الْخِدْمَةِ السَّنَتَانِ
وَيَزَادُ فِي عَبْدٍ وَعَرَضٍ

﴿ بَابٌ ﴾

إِنْ أَتَلَفَ مُكَافً

لا بن القاسم رحمه الله قال مرة
العشر سنين حيازة وقال مرة
ليست حيازة الا أن يطول الزمان
أراد مثل الاربعين وهو الذي
رجع اليه ابن القاسم وجرى به
العمل وسواء كانوا اخوة أو لا
(لا) تكون الحيازة (بين أب
وابنه) بشيء (الا بكهبة) من
أحد هاعقار الا خرا لاجنبي والاخر
حاضر ساكت بلامانح وأدخلت
الكاف الصدقة والبيع والعتق
والتدبير والكتابة وما أشبهها مما
لا يفعله الا المالك في ملكه فيعتبر
اتفاقا ولا تعتبر الحيازة بينهما بهدم
وبناء اذا فعله أحدهما في عقار

الآخر وادعاه لنفسه سواء قام عليه الآخر في حياته أو بعد موته
(الا أن يطول معهما) أي الهدم والبناء (ما) أي زمان (تهلك) معه (البينات) ويقطع (فيه العلم) وقال ابن رشد تحصل الحيازة
في كل شيء بالبيع والهبة والصدقة والفتن والكتابة والتدبير والوطء ولو بين أب وابنه ولو قصرت المدة الا أنه ان حضر مجلس البيع
وسكت حتى انقضى المجلس لزمه البيع في حصته وكان له الثمن وان سكت بعده العام ونحوه استحق البائع الثمن بالحيازة مع يمينه وان لم يعلم
بالبيع الا بعد وقوعه فقام حين علم أخذ حقه وان سكت العام ونحوه فليس له الا الثمن وان لم يقم حتى مضت مدة الحيازة لم يكن له شيء
واستحقه الحائز (وانما تفترق الدار) أي العقار (من غيرها) من الرقيق والدواب والعروض (في) مدة حيازة (الاجنبي ففي الدابة
(و) في) أمة الخدمة السنان (يزاد) على السنين (في) حيازة (عبد وعرض) فقد قال أصمغ ان السنة والسنين في الثياب حيازة
اذا كانت تلبس وتمتن وان السنين والثلاث حيازة في الدواب اذا كانت تركب وفي الاماء اذا كن يستخدمن وفي العبيد والعروض
فوق ذلك ولا يبلغ شيء من ذلك كله بين الاجنبيين الى العشرة الا عوام كما يصنع في الاصول اه ﴿ بَابٌ ﴾ في بيان أحكام الدماء
والقصاص وما يتعلق بذلك ابن عرفة نقل الاصوليون اجماع الملل على وجوب حفظ الاديان والنفوس والعقول والاعراض
والاموال وذكر بعضهم الانساب بدل الاموال ولا شك ان قتل المسلم عمدا عذوانا كبيرة ليس بعد الكفر أعظم منها وفي قبول توبته
وعدمه خلاف بين الصحابة ومن بعدهم وأركان ثلاثة القاتل والمقتول والقتل وبدأ بالكلام على القاتل فقال (ان أتلّف مكلف) وهو البالغ

العاقل فلا يقتص من صبي ولا مجنون وأما الضمان فهو من خطاب الوضع الذي يتعاقى بغير المكاف أيضا إن كان المكاف حرا بل (وإن رق) أي كاد رقيقا فيقتل بمثله وبالحر إن شاء الولي (غير حر بي) بأن كان مساميا أو زميا فإن كان حرييا فلا يقتص منه ولو أسلم بعد جنائته (و) غير (زائد حرية) على المقتول بأن تساوي في الحرية أو الرقية أو زاد المقتول على القاتل بالحرية فيقتل الرق بالحر إن شاء الولي فإن زاد القاتل على المقتول بالحرية فلا يقتل الحر بالرق (أو) غير زائد (إسلام) بأن تساوي في الإسلام أو الكفر أو زاد المقتول بالإسلام فلا يقتل الكافر بالمسلم ولو كان الكافر حرا أو المسلم رقيقا فإن زاد القاتل عن المقتول بالإسلام فلا يقتل المسلم بالكافر ولو كان حرا أو قاله المسلم رقيقا ويعتبر عدم زيادة القاتل بحرية أو إسلام (حين القتل) فمن قتل رقيقا أو كافر ذميا مثله ثم حر أو أسلم فإنه يقتص منه لأنه غير زائد حين القتل ولا يقتص من القاتل الزائد حين القتل بحرية أو إسلام (الا) القاتل (لغيلة) بكسر الغين أي أخذ مال فيقتل الحر بالعبد والمسلم بالكافر لكن ليس قصاصا بل لدفع الفساد كقتل الحارب لأنه في معناه ولذا قال الإمام مالك رضي الله تعالى عنه لا غفو فيه ولو قطع يدا الأورجاء وحكم الحارب ولو صلح وولى الدم بالدية رد صلحه وحكمه بالإمام أهو الغيلة في الأظراف كالغيلة في النفس فلا قصاص فيها والحكم للإمام إلا أن يتوب قبل القدر ذل عليه فقيه القصاص هو مفعول أنف قوله شخصا (معصوما) أي حرما قتله وهو الركن الثاني فلا يقتص من قتل غير معصوم كحربي ومرد وفاطح طريق وزان محصن ويشترط دوام عصمته من الجرح للثأب أي الموت في القصاص للنفس (و) (ل) رمي (ل) (لا صا به) في القصاص لا يجرح فإن جرح أو رمي حر مسلم مثله وار تد الجروح أو المرمى قبل تلقه أو أصابته فلا يقتص من جرحه أو رميه لعدم استمرار عصمته لتنفه وأصابته والعصمة (بإيمان) بما يجب لله تعالى وما يستحيل عليه تعالى وما يجوز في حقه تعالى ويمثل ذلك لرسله عليهم الصلاة والسلام والتميز دعائم ٣٥٥ الإسلام أو (بإيمان) أي تأمين من السلطان أو غيره من المساميين أو بالتزام الجزية والدخول في حماية الإسلام ومثل للمعصوم فقال (ك) بالشخص (القاتل) فإنه معصوم من (غير المستحق) لقتله وإن لم يكن معصوما بالنسبة (للمستحق) (و) لكنه لا يقتله إلا بادن الإمام فإن قتله بغير إذنه (أدب) لا تيمانه على الإمام وشبه في الثأب

وَأَنْ رُقٌ غَيْرُ حَرْبِيٍّ وَلَا زَائِدٌ حُرِّيَّةٍ أَوْ إِسْلَامٍ حِينَ الْقَتْلِ الْإِغْيَالَةُ
مَعْصُومًا لِلتَّائِبِ وَالْإِصَابَةِ بِإِيمَانٍ أَوْ أَمَانٍ كَلْقَاتِلٍ مِنْ غَيْرِ الْمُسْتَحَقِّ
وَأُدْبَ كَمُرْتَدٍّ وَزَانٍ أَحْصَنَ وَيَدٍ سَارِقٍ فَالْتَوَدُّ عَيْنًا وَلَوْ قَالَ أَنْ قَتَلْتَنِي
أَبْرَأْتُكَ وَلَا دِيَّةَ لِعَافٍ مُطْلَقٍ إِلَّا أَنْ تَظْهَرَ أَرَادَهَا فَيُحَافُ وَيَبْقَى عَلَى
حَقِّهِ أَنْ أَمْتَنَعَ كَعَفْوِهِ عَنِ الْعَبْدِ

فقال (ك) قاتل شخص (مرتد) قال سحنون لا قصص ولا دية على قاتله إلا الأدب في إتيائه على الإمام وانتصر عليه بن شاس في أول الجراح وتبعه بن الحاجب واقتصر المنتصف في الديات على الدية كالجوسي لأنه قول بن لقاسم وأما هنا فسكت ولكون الغالب من المصنف النسيج على منوال بن شاس وابن الحاجب فلك أن تقرره بما اقتصر عليه بن شاس وتبعه بن الحاجب (و) كقاتل (زان) أحصن) بغير إذن الإمام فلا يقتص منه لأنه غير معصوم ويؤدب قتله لتعديده على الإمام ومفهوم أحصن أن قاتل الزاني البكر يقتل به وهو كذلك لأنه معصوم (و) (ك) (بقاطع يد) شخص سارق بغير إذن الإمام فلا يقتص منه ويؤدب لذلك وجواب أن أئلف مكلف معصوما (فالقود) أي القصاص (عينا) أي متعينا للولي إن شاء أخذ حقه وعفوه وولى وأكمل وروى أشهب تخييره بين القود والعفو على الدية واختاره الأعمى وجماعة من المتأخرين لما في الصحيحين من قوله صلى الله عليه وسلم من قتل له قتيلا فمؤمير النظرين أما أن يؤدي وأما أن يقاد وعلى قول أشهب أن اختيار الولي الدية فإن القاتل يجبر عليها أن كان مليا ويتعين القود بقتل معصوم أن لم يقتل المجني عليه للجاني أدققتني أبرأتك بل (ولو قل) المجني عليه للجاني (أن قتلتي أبرأتك) فقتله قائما يقتل به لعفوه عن شيء لم يجب له وأما يجب لا وليائه وإن قتل مكلف معصوما فقتله عنه ولي المنتول وأطلق في عقود (ل) (ولي) (عاف) عن قاتل وليه عمدا وعدوا (مطلق) بكسر اللام عن تقييده بالدية في كل حال (الان يظهر) من حال الولي (أرادتها) أي الدية حين العفو بقرينة دالة على إرادتها (فيحاف) الولي بالله الذي لا اله الا هو ما عفا الا لإرادة أخذها من القاتل (ويبقى) الولي (على حقه) من القصاص (أن امتنع) القاتل من إعطاء الدية (كعفوه) أي الولي (عن العبد) الذي ترتب عليه القصاص بقتله عبدا أو حر عفا مطلقا وقال إنما عفوت عنه لا أخذه أو أخذ قيمته أو قيمة المقتول أو دية الحر فلا شيء إلا أن تظهر إرادة ذلك فيحلف

الولى ويبقى على حقه ويحرق سيد العبد القاتل بين اسلامه وفدائه (و) ان قتل شخص شخصا عمدا عدوانا وقتل القاتل شخص غير المستحق عمدا عدوانا أيضا (استحق ولى) المقتول الاول (دم من قتل القاتل) الاول لان ولى المقتول الاول استحق دم قاتله فهو مستحق ما يترتب عليه من قصاص أو دية قال ابن الحاجب من عليه القصاص معصوم من غيره عمدا عدوانا فدمه لا وليا الاول على المشهور (أو) قطع شخص يد شخص عمدا عدوانا فقطع شخص غير المقطوع يده يد القاطع عمدا عدوانا أيضا استحق المقطوع الاول قطع يده من (قطع يد القاطع) على المشهور (كدية) قتل أو قطع (خطا) للقاتل الاول أو للقاتل الاول ويستحقها ولى المقتول الاول او المقطوع الاول (فان ارضاه ولى الثاني) أى ارضى ولى المقتول الاول ولى المقتول الثاني بل أو شفاعته (فله) أى الثانى دم القاتل الثانى فان شاء اقتص فيه وان شاء عفا عنه (وان فقتل) أى قتلعت (عين) الشخص (القاتل) عمدا عدوانا (أو قطعت) يده أى القاتل عمدا عدوانا ان كان الفقه من غير الولى بل (ولو) كان (من الولى) لا به انما استحق دمه وأما اعضاءه وهى معصومة بالنسبة له فان جنى عليه فيها فله القود منه (ولو) جنى عليه الولى (بعد ان أسلم) القاتل (له) ليقطعه بعد حكم القاضى بقتله قصاصا (فله) أى القاتل الذى فقتل عينه وأقطعت يده قبل اسلامه أو بعده (القود) ممن جنى عليه سواء كان الولى أو غيره وللولى قتل بعد اقتصاصه منه (وقتل) أى يقتل الشخص (الادنى) أى الأدنى برقية أو كفر (ب) سبب قتل (الاعلى) أى العلى بحرية أو اسلام ومثل ذلك فقال (كحرق كتابي ب) سبب قتل (عبد مسلم) (٢٥٦) فشرع الاسلام أعظم من شرف الحرية فالحر الكتابي ذنى بالنسبة

وَاسْتَحَقَّ وَلِيُّ دَمٍ مَنْ قَتَلَ الْقَاتِلَ أَوْ قَطَعَ يَدَ الْقَاطِعِ كَدِيَّةٍ خَطَاً فَإِنْ أَرْضَاهُ وَلِيُّ ثَانِي فَلَهُ وَإِنْ فَقِئَتْ عَيْنُ الْقَاتِلِ أَوْ قُطِعَتْ يَدُهُ وَلَوْ مِنَ الْوَلِيِّ بَعْدَ أَنْ أُسْلِمَ لَهُ فَلَهُ الْقَوْدُ وَقَتْلُ الْأَدْنَى بِالْأَعْلَى كَحَرِّ كِتَابِيٍّ بِعَبْدٍ مُسْلِمٍ وَالْكَفَّارُ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ مِنْ كِتَابِيٍّ وَجُومِيٍّ وَمُؤْمِنٍ كَذَوِي الرِّقِّ وَذَكَرٍ وَصَحِيحٍ وَضِدِّهِمَا وَإِنْ قَتَلَ عَبْدٌ عَمْدًا بَبَيِّنَةٍ أَوْ قَسَامَةً خَيْرَ الْوَلِيِّ فَإِنْ اسْتَحْيَاهُ فَاسَيِّدُهُ اسْلَامُهُ أَوْ فِدْوُهُ إِنْ قَصَدَ ضَرْبًا وَإِنْ بَقِضِبِ كَخَنْقٍ وَمَنْعٍ طَعَامٍ وَمُثْقَلٍ وَلَا قَسَامَةَ إِنْ أَنْفَذَ مَقْتَلَهُ بِشَيْءٍ أَوْ مَاتَ مَغْمُورًا وَكَطَرَحٍ غَيْرِ مُحْسِنٍ لِلْعَوْمِ عَدَاوَةً

للقريق المسلم فلا يقتل الرقيق المسلم بالحرية الكتابي (و) يقتل (الكفار) بعضهم بعض من كتاب (يهودى أو نصرانى) ويجوزي ومؤمن (فيقتل اليهودى بالنصرانى وبالجزىسي وعكسه والمؤمن بالذى وعكسه وشبهه في قتل البعض بالبعض فقال (كدوى الرق) أى الارقاء فيقتل بعضهم ببعض ولو كان انقائا ذائبة حرية والمقتول قنا (و) كذا ذكر وصحيح وضدها أي أنثى ومريض فيقتل

الذكر بالأنثى والصحيح بالمرضى ولا ينتظر لنقص الأعضاء ولا للعيوب ولا للصغر ولا للكبر لان القصاص فى النفس قال الله تعالى وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس (وان قتل عبد) حر أو عبد اقتلا (عمدا) عدوانا وثبت قتله (ببيينة) فى قتل الحر والعبد (أو قسامة) فى قتل الحر فقط بان قال قتلى فلان العبد أو شهد عليه عبد به وحلف اولياؤه خمسين يمينا على انه قتله (خير الولي) للمقتول الحر أو العبد أولا بين قتل العبد القاتل واستحيائه لا به ليس كفأ للحر (ان) قتله فواضح وان (استحياءه فلسيده) الخيارات ثانيا بين أحد امرين اما (اسلامه) أى دفع العبد الجاني للولى فى جنائته بما له ان كان له مال (أو فدأوه) بدية الحر أو بقيمة العبد انقتول ثم شرع فى الكلام على الركن الثالث وهى الجنابة فقال (ان قصدا ضربا) للمقتول الذى لا يجوز له ضربه على وجه الغضب أما ان قصدا ضرب من يجوز له ضربه كحرقى فتبين سلمافهو من الخطا فيه الدية وقد قتل الصجاة مسلمة يظنونه حرييا فوداه صلى الله عليه وسلم ولم يهدم وان قصده على وجه اللب فليل انه خطا وهو ذهب ابن القاسم وروايته عن مالك فى المدونة وقيل عمد يقتص منه وشبهه فى ايجاب القصاص فقال (كخنق) لمعصوم حتى مات فى خائفة القصاص (و) كمنع طعام) أو شراب عن معصوم حتى مات فى ممانعة القصاص (و) ضرب بشىء (مثقل) أى راض البدن بلا جرح كحجر وخشب ومات بضرب يقتص من ضاربه بلا يشترط كون المضروب به له حد مجروح (ولا قسامة) فى شىء من ذلك (انفذ) الضرب (مقتله) بالقطع ودجه أو ثرداغه أو قطع نخاعه (أو لم ينفذ مقتله) (مات مغمورا) لا يعى شيالا ياكل ولا يشرب ولا يتكلم ولم يبق من عمره حتى مات وشبهه ايجاب القصاص بلا قسامة فقال (كطرح) شخص (غير محسن للعوم) فى نحو بحر (عدوة) فمات فى طارحه القصاص بلا قسامة

(والا) أى وان لم يكن الطرح لغير محسنه عداوة بان كان لمحسنه أو لغير محسنه لبا فلا يقتض من طارحه وإذا لم يقتل (فه) فيه (دية) بلا قسامة وشبه في إيجاب القصاص بلا قسامة وقال (كحفر بر) لقصدا هلاك شخص معين فذلك فعلى حافر البصيص لتسببه في اهلاكه ان حفرها في الطريق بل (وان) حفرها (بديته) وان لم يقصد اهلاكه معين فلا يقتل وتلزمه الدية ففي آخر دية وفي العبد قيمته ان لم يقصد ضرر أحد وحفرها في ملكه لحاجته فهلك فيها انسان أو حيوان فلا شيء عليه (و) (كوضع) شيء (مزدلق) كقشر بطيخ مریدا ازلاق من يمر به من انسان أو غيره فيضمن ما يتلف به (أو بطدابة) تعض أو ترفس من يمر (بطريق) فيضمن ما يهلك بها (واخذ كلب عقور) بديته لا هلاك سارق وحوه فيهلك فالقودان (تقدم) أى سبق (لصاحبه) فيه انذار فيضمن ما يهلك به فان لم يتقدم له انذار فلا يضمنه ومحل ضمانه في هذه المسائل كما اذا (قصد) فاعلم (الضرر) لمعين (وهلك المقصود) فالقود (والا) أى وان لم يهلك انقصه وروهك غيره (فالدية) اللهم لك على انما تل ولا حاجة لذكر قيد تقدم الانذار لان الكلام حيث قصد الضرر وهلك المقصود وهذا لا قيد فيه وانما القيد حيث اتخذ لا يجوز له اتخاذه فيه كحراصة زرع أو ضرع ففيها لابن القاسم رحمه الله تعالى اذا اتخذ حيث يجوز له ولا يضمن ما أصاب حتى يتقدم فيه اليه وان اتخذ به وضع لا يجوز له اتخاذه كذا دار وشبهها وقد علم أنه عقور ضمن ما أصاب (وكلا كراه) على قتل معصوم يتخوف بقتل أو غيره فقتله المكروه فيقتل المكروه بالكسر لتسببه والمكروه بالفتح لمباشرته (و) (كقديم) شيء (مسموم) فيقتص من مقدمه ابن عرفة في المدونة من قتل رجلا بسقي سم قتل به (و) (كريمه حية) أى ثعبانا كبير احيا (عليه) أى المعصوم فوات (٢٥٧) يقتص من رامها ولو على وجه اللعب وان لم

تلدغه (وكاشارته) أى الشخص المكلف الى معصوم (سيف) أو رمح أو غيرهما من آلات القتل (مهرب) المعصوم المشار اليه (وطليه) أي تبع المستير المشار اليه حتي مات بلا سقوط على الارض فيقتص من المشير بلا قسامة لتسببه في موته قاله ابن القاسم (وبينها عداوة) فان لم يكن بينهما عداوة فلا قصاص وفيه العية

وَالْأَفْدِيَّةُ وَكَحْفَرِ بَرٍّ وَانْ بَيْتُهُ أَوْ وَضَعِ مُزْلِقٍ أَوْ بَطْ دَابَّةً بِطَرِيقٍ أَوْ اتَّخَذَ كَلْبَ عَقُورٍ تَقْدِمَ لِصَاحِبِهِ قَصْدَ الضَّرَرِ وَهَلَاكَ الْمَقْصُودُ وَالْأَفْدِيَّةُ وَكَلَا كَرَاهٍ وَتَقْدِيمِ مَسْمُومٍ وَرَمِيهِ عَلَيْهِ حَيَّةً وَكَاشَارَتِهِ بِسَيْفٍ فَهَرَبَ وَطَلَبَهُ وَيَنْتَهِي عِدَاوَةٌ وَانْ سَقَطَ قَبِيحَسَامَةٌ وَأَشَارَتُهُ فَقَطَّ خَطَاً وَكَلَا مَسَاكٍ لِلْقَتْلِ وَيُقْتَلُ الْجَمْعُ بِوَاحِدٍ وَالْمَتَمَلِّثُونَ وَانْ بَسُوطٍ سَوَطٍ وَالتَّسْبِيبُ مَعَ الْمُبَاشَرِ كَمَكْرِهِ وَمَكْرِهِ وَكَأَبٍ أَوْ مُعَلِّمٍ أَمْرٍ وَلَدًا صَغِيرًا وَسَيِّدٍ أَمْرَ عَبْدًا مُطَاقِمًا فَإِنْ لَمْ يَخَفِ الْمَأْمُورُ اقْتَصَ مِنْهُ فَقَطَّ وَعَلَى شَرِيكَ الصَّبِيِّ

(٣٣ — جواهر الاكلیل — ثانی) على العاقلة لا نه خطأ (وان سقط) المشار اليه على الارض حال هروبه وطليه ومات (فه) يقتص من اشير (بفسادة) خمس من يمينا مات من خوجه من اشير الطالب لان السقوط (واشارته) بسيف مثلا (فقط) أى بدون طلب فوات المشار اليه من خوفه وبينها عداوة (حظا) بلا قصاص فيه وفيه الدية على العاقلة خمسة قاله ابن القاسم وقال البخمي مغنظة على المشير (وكلا مساك) المعصوم (للقتل) من شخص آخر فقتله فيقتل المسك لتسببه وانما للباشرة (ويفتل الجميع) غير المتماثلين بدليل ما بعده اذ مات المضروب في مكانه أو نذرة قتله أو عمر إلى موته والا فلا وليا له القسامة على واحد معين من الجماعة وقتله وحده وما قب باقيهم وان تفاوت الضربات وعلم صاحب الضرر بالقاتلة اقتص منه وعوقب الباقي (و) يقتل الجماعة (المتماثلون) أى المتوادلون على قتل شخص أن تماثلوا بضربه بنحو سيوف بل (وان بسوط) من أحدهم (وسوط) من آخر وهكذا حتى مات فيقتلون به لما في المواطن عمر رضى الله تعالى عنه لو ما لأهل صنعاء على قتل صبي لقتلهم به (و) يقتل (التسبب) في القتل (مع المباشر) له كحافر بر لا هلاك شخص معين وموقع له فيها فيقتل به (كمكروه) بالكسر على القتل (ومكروه) بالفتح فيقتلان معا الاول لتسببه والثاني لمباشرته ما لم يكن المكروه أبا للقتل فيقتل مكروهه وحده ابن الحاجب يقتل مكروه الاب دونه (وكأب أو معلم أمر) الاب أو المعلم (ولد صغيرا) بقتل معصوم (أو سيد أمر عبدا مطلقا) عن تقييده بالصغر فقتل الصغير أو العبد من أمر بقتله فيقتل الأمر في المسائل الثلاثة لتسببه في قتله وعلى عاقلة الصغير نصف دية مفتولة ومفهوم صغير انه ان امر بالقتل كبيرا فقتل قتل الكبير وحده وعوقب أمره وقتل العبد مع سيده عند ابن القاسم (فان لم يخف المأمور) بقتل المعصوم ظاهرا من الأمر (اقتص منه) أي المأمور وحده وضرب الأمر مائة وحبس سنة (و) ان اشترك مكلف مع صبي في قتل معصوم (فه) على المكلف (شريك الصبي)

في قتل المعصوم (القصاص) وعلى عاقلة العبي نصف الدية (ان تما لا) أي اتفق المكلف والعبي على قتله وان شارك المكلف المعتمد
 مخطئاً أو مجنوناً في قتل معصوم (لا) قصاص على مكلف معتمد (شريك) مكلف (مخطئ) أو مجنون (في قتل معصوم وعلى المعتمد
 نصف الدية في ماله ويضرب مائة ويحبس عاماً ويصفها على عاقلة المخطئ أو المجنون (وهل يقتص من) مكلف معتمد (شريك سبع)
 في قتل معصوم (و) شريك (جرح نفسه) أشد مرضه مثلاً (و) شريك (حربي) (و) شريك (مرض) حدث (بعد الجرح) يموت
 منه غالباً كطاعون (أولاً) يقتص من الشريك في المسائل الأربع (و) انما عليه نصف الدية في ماله ويضرب مائة ويسجن سنة
 في الجواب (قولان) لابن القاسم في المسائل الأربع والقصاص مشروط بالفساد (وان تصادما) أي تلاطم المكلفان المتكافئان
 قصداً فان مات أحدهما اقتص من الحي وان ماتا معاً فقد قتل أحدهما (أو تجاديا مطاقاً) أي سواء كانا راجلين أو راكبين أو مختلفين
 تصادما أو تجاديا (قصداً ثماناً) معاً (أو) مات (أحدهما) وسلم الآخر (فالقود) أي احكام القصاص معتبرة بثبوتها أو نفيها من الجانبين
 أو أحدهما فينتهي القود في موتهما معاً لقوات عمله ويثبت من الحي في موت أحدهما (و) ان جهل حال المتصادمين أو المتجادين من
 وجهة القصد وعدمه (حمل عليه) أي القصد حتى يثبت عدمه (عكس) تصادم (السفينتين) اذا لقيتا أو أحدهما وجهل قصد ما فيهما
 عدمه فيحملون على عدم القصد فلا يضمنون مالا ولا دية لعذرهم بغلبة البحر والرياح (الا لعجز حقيقي) عن صرف كل من المتصادمين
 فرسه عن الآخر فلا يضمنان شيئاً مالا ولا دية اذا علم أن جرحهما ليس من فعل الراكب (لا) يفي الضمان عن أهل السفينة ان
 قدروا على صرفها عن الآخر ولم يصرفوها (٢٥٨) عنها (للكخوف غرق) أو نهب أو كسر ان صرفوها حتى تلفت أو أحدهما وما

القصاص ان تما لا على قتله لا شريك مخطئ أو مجنون وهل يقتص من شريك
 سبع وجرح نفسه وحربي ومرض بعد الجرح أو عليه نصف الدية قولان
 وان تصادما أو تجاديا مطلقاً قصداً ثماناً أو أحدهما فالقود وحمل عليه عكس
 السفينتين الا لعجز حقيقي لا لكخوف غرق أو ظلمة أو أذية كل على
 عاقلة الآخر وفرسه في مال الآخر كشمع العبد وان تعدد المباشر ففي
 المأثرة يقتل الجميع والأقدم الأقوى ولا يسط القتل عند المساواة بزوالها
 يعتق أو أسلام وضمن وقت الإصابة والموت

فيهما من آدمى أو غيره فيضمنون
 لقد رتبهم على صرفها اذ ليس لهم
 أن يسلموا أنفسهم باهلاك غيرهم
 (أو) اصطدمتا بسبب (ظلمة) فلم
 يشعر واحداً حتى اصطدمتا فيضمنون
 كصطدمين في البر للظلمة لان
 اصطدمتا مهمما بفعلهم وعدم
 شعورهم للظلمة لا ينجرهم عن
 الضمان كالخطا (والا) أي وان
 لم يكن الاصطدام في السفينتين
 أو غيرهما أو تجاذب المتجاذبين

قصداً بان كان خطأ وترتب عليه الموت (فدية كل) من الأدميين (على عاقلة الآخر) لانها عن جنائية
 خطأ (وفرسه) قيمته (في مال الآخر) ولا خصوصية للفرس بل كل ما تاف بسبب التصادم حكمه حكم الفرس (كشمع) أي قيمة
 (العبد) المصادم لحرفي مال الحرودية الحر في رقبة العبدان الموازان فضلت دية الحر على قيمة العبد فلا شيء عليه الا ان يكون للعبد
 مال فتكون بقية الدية فيه (وان تعدد المباشر) الضرب أو الجرح العمدة العبدان الذي نشأ عنه الموت (ففي المأثرة) على قتله (يقتل
 الجميع) بقتل واحد كبير أو صغير ذكر أو أنثى ان مات مكانه أو غرحت مات والا فلا يقتل الا واحد بقسامة وانما كره هذا مع قوله
 والمأثرة ليرتب عليه قوله (والا) أي وان لم يما أو على قتله بان قصد كل واحد قتله بافتراده بدون اتفاق مع غيره عليه (قدم) في
 القصاص منه (الأقوى) فعلاً أي من مات عن فعله بان أفدته قتله واقتص من جرح بمثل جرحه وضرب كل واحد من الباقيين مائة
 وسجن سنة (و) ان قتل رقيق رقيقاً أو كافر كافر أو حر حر أو أسلم (ولا يسط القتل) قصاصاً بسبب القتل (عند المساواة) بين
 القتلى ومقتوله في الرقية أو الكفر (سبب) (زوالها يعتق) للعائل (أو أسلام) اذا اعتبر المكافاة حال القتل لاحت القصاص
 ولان حدوث المانع بعد ترتب الحكم لا يقيده (ضمن) الجاني على نفس خطأ أو طرف خطأ أو عمد الا قصاص فيه كجائفة الدية
 للحر والقيمة للرق باعتبار حال الجنى عليه (وقت الإصابة) بالسهم مثلاً في الجرح (و) وقت (الموت) في النفس فاذا زال التكافؤ بين
 الجاني والجنى عليه بين حصول الموجب أي السبب ووصول الاثر أي المسبب فقال ابن القاسم المعتبر في الضمان أي ضمان دية الحر
 وقيمة الرق حال الإصابة وحال الموت أي حصول المسبب فقوله حال الإصابة أي في مسألة ما اذا زال التكافؤ بين الرمي والإصابة
 وقوله والموت أي في مسألة زواله بين الجرح والموت وهذا بالنسبة لضمان الدية والقيمة وأما بالنسبة للقصاص فيشتد طردوا التكافؤ من

حصول السبب الى حصول المسبب اتفاقا (والجرح) يضم الجيم أى الجناية على ما دون النفس أى القصاص به (ك) القصاص يقتل (النفس في) شرط (الفعل) وهو كونه عمدا عدوانا (و) شرط (الفاعل) وهو كونه مكتفا غير حربي ولا زائدا حربية أو اسلام (و) شرط (المفعول) وهو كونه معصوما من الرضى للاصا بة واستثنى من قوله والفاعل فقال (الا) شخصا (ناقصا) برقية أو كفر (جرح كاملا) بحرية واسلام فلا يقتص منه لانه كالاشل والسلام هذا هو المشهور عن الامام رضى الله تعالى عنه وبه قال الفقهاء السبعة وعليه عمل أهل المدينة وروى ابن القصار عن الامام مالك رضى الله تعالى عنه وجوب القصاص (وان) حتى اثنان أو أكثر على واحد بجر احات (و) تميزت جنايات (منهم) حال كونها (بلا تالمو) (فمن) كل كفعله واقتص من موضحة أو وضحت عظم الرأس والجبهة والخدين (وان) كإبرة وسابقتها من دامية وحارصة شقت الجلد وسمحاق كسطته وباضعة شقت اللحم ومثلا حمة غاصت فيه بتعدد وملطاة قربت للعظم كضربة السوط وجراح الجسد (وان) منقلة بالمساحة ان اتحد المحل كطبيب زاد عمدا والافالقتل كيد شلاء عدمت النفع بصحيحة وبالعكس وعين أعنى ولسان أبكم وما بعد الموضحة من منقلة طار فراش العظم من الدواء

والجرح كالتفصيل في الفعل والفاعل والمفعول الا ناقصا جرح كاملا وان تميزت جنايات بلا تالمو فمن كل كفعله واقتص من موضحة أو وضحت عظم الرأس والجبهة والخدين وان كإبرة وسابقتها من دامية وحارصة شقت الجلد وسمحاق كسطته وباضعة شقت اللحم ومثلا حمة غاصت فيه بتعدد وملطاة قربت للعظم كضربة السوط وجراح الجسد وان منقلة بالمساحة ان اتحد المحل كطبيب زاد عمدا والافالقتل كيد شلاء عدمت النفع بصحيحة وبالعكس وعين أعنى ولسان أبكم وما بعد الموضحة من منقلة طار فراش العظم من الدواء

من غير انشقاقه (وحارصة) وهي التي شقت الجلد وأفضت الى اللحم (وسمحاق) بكسر السين المهملة وهي التي كسطته أي أزال الجلد عن اللحم (وباضعة) وهي التي شقت اللحم ومتلا حمة وهي التي غاصت فيه بتعدد أي يمين وشمالا ولم تقرب للعظم فان اختفى التعدد فباضعة (وملطاة) بكسر الميم وسكون اللام وهي التي (قربت للعظم) وبقي بينهما ستر رقيق وشبهه في القصاص فقال

كضربة) مكلف (بالسوط) فقيم القصاص وقيل كالطعمة في عدم القصاص (و) يقتص من (جراح الجسد) (ان) كانت جراح الجسد (منقلة) البناني صوابه وان هاشمة فقد قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه الامر المجتمع عليه عندنا ان المنقلة لا تكون الا في الرأس والوجه وقال ابن الحاجب في جراح الجسد من لها شمة وغيرها القود بشرط أن لا يعظم الخطر كعظم الصدر والعنق والصلب والفخذ ويكون القصاص في الجراح (بالمساحة) أي القياس طولاً وعرضاً، عمقا وكون القصاص بالمساحة (ان اتحد المحل) فلوزادت المساحة على عضو الجاني لقصره فلا ينتقل لعضو آخر وان كان عضو الجاني أكبر فلا يزداد على المساحة وشبهه في القصاص فقال (كطبيب زاد) في القصاص من الجاني على المساحة (عمدا) فيقتص بقدر مساحة الزيادة (والا) أي وان لم يعتمد الطبيب الزيادة بل زاد خطأ (فالقتل) أي دية الزائد و مال الطبيب ان لم تبلغ ثلث الدية للجاني أو المجنى عليه وان باغته فعلى عاقلته وشبهه في عدم القصاص وترتب العقل فقال (كذي يد شلاء عدمت) أي فقدت (النفع) فلا يقتص منها (ب) سبب قطع صاحبها ليد (صححية) من الشلل عمدا عدوانا وحينئذ فيلزم القاطع عقل الصححية في ماله (وبالعكس) أي لا تقطع الصححية بالشلل وعلى القاطع الارش في ماله باجتهاد الحاكم (ولا) يقتص (من عين أعمى) بفقده عينا بصيرة عمدا عدوانا وعليه دية البصيرة في ماله ولا من عين بصيرة بعين عمياء وفيها الارش بالا جتهاد في مال الجاني (و) لا يقتص من (لسان) انسان (أبكم) بقطع لسان ناطق عمدا عدوانا وعلى الجاني دية الصححيح في ماله ولا من لسان ناطق بقطع لسان أبكم وعلى الجاني أرش الابكم بالا جتهاد (و) لا يقتص من (ما) أي الجراحات التي (بعد الموضحة) وبينها بقوله (من منقلة) وهي التي (طار) أي زال (فراش) أي رقيق (العظم) أي يزله الطبيب (من الدواء)

أي لاجل مداواة والتئام الجرح (ولا) يقتص من (أمة) وهي التي (أفضت) أي وصلت (ل) أم (الدماغ) أي الجملة الساترة
 للبخ (و) لا يقتص من (دامغة) وهي التي (خرقت خربته) أي المنح أي الجملة الرقيقة الساترة له وهي آخر جراح الرأس والجملة
 لاقتصاص في شيء مما يعظم خطر كائننا ما كان وشبه في عدم القصاص فقال (كطعمة) يد على وجهه فلاقتصاص فيها (و) لا يقتص
 من (شفرى عين) أصل معناه حرف العين والمراد به هنا الشعر النابت به للاقعة الحامية وفيه حكومة في مال الجاني (و) لا في شعر
 (حاجب) وفيه أيضا حكومة في مال الجاني (و) لا في شعر (لحية) وفيه الحكومة (وعنده) أي المذكور من شعر العين وشعر
 الحاجب واللحية (كالخطأ) في إيجاب الحكومة لكن في العمد في مال الجاني وفي الخطأ على العاقلة ان بلغت الثلث والافقي مال
 الجاني (الافقي) إيجاب (الادب) أي التأديب واجتهد الحاكم فيثبت في العمد لا في الخطأ (والان) يعظم أي يشتد (الخطر)
 (أي خوف الموت على الجاني بسبب القصاص منه) (في غيرها) أي الجراحات التي بعد الموضحة ومثل لما يعظم فيه الخطر فقال
 (ك) كسر عظم (الصدر) والرقبة والظهر والفخذ فلاقتصاص فيها وفيها حكومة في مال الجاني وبقي على المصنف أن يعد في
 الجراح التي لاقتصاص فيها الجائفة كافي المدونة وغيرها (و) ان رضى مكلف أثنى رجل اي دقيهما بنحو حجر عمدا عدوانا ولم يمت الجاني
 عليه (فيها) أي المدونة (أخاف) اذا اقتص من الجاني (في رضى الاثنين) ان يموت الجاني فيلزم أخذ نفس بعضو ونص التهذيب
 في الاثنين اذا أخرجهما أو رضيهما الدية كاملة قيل فان أخرجهما أو رضيهما عمدا قال قال الامام مالك رضي الله تعالى عنه في اخراج
 الاثنين القصاص ولا أدري ما قال مالك (٢٦٠) في الرض الا اني أخاف أن يكون رضيهما متلفا فان كان متلفا فلا قود فيهما

وأمة أفضت الدماغ ودائمة خرفت خريطته وأطمته وشفرى عين وحاجب
 ولحية وعظم الخطر في غيرها كعظم
 فأن يستطيع كذلك والا فالعقل كأن شلت يده بضربه وان قطعت يده
 قاطع بسماوي أو سرقة أو قمارا أو غيره فلا شيء للمجنى عليه وان قطع
 أقطع الكف من المرفق فلا مجنى عليه القصاص

وكذا كل متلف أشهب ان قطعنا
 أو جرحنا فقيهما القود ولا قود في
 رضيهما لانه متلف (وان ذهب)
 من معصوم (كبصر) وسمع
 وكلام (ب) سبب (جرح) فيه
 عليه فقط (أوزاد) الحاصل
 القصاص بان أوضحة فذهب منه
 بصره مثلا (اقتص منه) أي الجاني
 بمثل جرحه (فان حصل) للجاني
 مثل ما حصل للمجنى عليه بان
 ذهب منه مثل ما ذهب من المجنى

أو
 للجاني على ما حصل للمجنى عليه بان ذهب من المجنى
 عليه بصره وذهب من الجاني بصره وسممه مثلا فقد استوفى المجنى عليه حقه والزائد من الله تعالى لا دخل للمجنى عليه فيه ولان الجاني
 ظالم والظالم أحق بان يحمل عليه (والا) أي وان لم يحصل للجاني مثل ما حصل للمجنى عليه بان لم يذهب منه شيء أو ذهب منه غير
 ما ذهب من المجنى عليه (فدية) مثل (ما لم يذهب) من الجاني في ماله عند ابن القاسم وعلى عاقلته عند أشهب أن كان ثلثا فكثر
 والا فقي ماله (وان) ضربه بعضا وأطمه عمدا عدوانا فذهب (بصره) (والعين قائمة) لم تنخسف (فان استطيع) أن يفعل
 بالجاني (كذلك) أي مثل فعله في اذهاب بصره مع قيام عنه فعل به فقد رفع لامير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه
 رجل لطم رجلا فذهب بصره وعينه قائمة فحكم بالقصاص فاعيا عليه وعلى الناس حتى اتي علي رضي الله تعالى عنه فامر بجعل كرسف
 على عين المصيب واستقبال الشمس بها فذهب بصره وعينه قائمة (والا) أي وان لم يستطع فعل ذلك بالجاني (فالعقل) متعين عليه
 في ماله وشبه في الفعل المذهب للمنفعة أن امكن ولزوم العقل ان لم يكن فقال (كان شلت يده) أي المجنى عليه (ب) سبب (ضربة)
 لاقتصاص فيها من الجاني فان استطيع ان يفعل به ما يشل يده فعل والا فاعقل في ماله (وان قطعت يده) انسان (قاطع) يده آخر عمدا
 عدوانا وصلة قطعت (بسماوي) أي لا دخل لخلق فيه بان قطعت بكصا عقة وجذام (أو) قطعت بسبب (سرقة) أربع دينار مثلا
 (او) قطعت بقصاص (لغيره) أي غير المجنى عليه بقطع بان قطع يد شخص ثم قطع يده فاقص منه الثاني قبل قيام الاول (فلا
 شيء للمجنى عليه) من قصاص ولادية كوت الجاني قبل القصاص منه (وان قطع) شخص (اقطع) أي مطوع (الكف) البني
 من الكوع يعني آخر سليمة الكف فقطعها أقطع الكف (من المرفق) فلامجنى عليه القصاص بقطع مقطوع الكف من مرفقها

ولا شيء له غيره لان خياره ينفي ضرره (أو الدية) ليدلها التامة لان يد الجاني ناقصة الكف ولا يجوز الا تنقل عنها الى غيرها ولا يتعين القصاص لانه أقل من حقه ولا الدية لان الجنائية عمد وشبهه في التخيير فقال (كمه طوع الحشفة) الذي قطع ذكره بحشفه فيخير المجني عليه بين القصاص وأخذ دية كاملة من مال الجاني (وتقطع) يد أو رجل الجاني (الناقصة أصبعها) خلفة أو يقطع (يبدأ) رجل المجني عليه (الكاملة) بلا خمار بينة وبين الدية (بلا غرم) على الجاني لدية الاصبع التي لا نظير لها في يده أو رجله (وخير) المجني عليه (ان نقصت) يد الجاني أو رجله (أكثر) من أصبع (فيه) أي القصاص (وفي) أخذ (الدية) من مال الجاني أي دية أصابع المجني عليه التي ليس للجاني مثلها وليس للمجني عليه أن يقتص ويأخذ الدية (وان نقصت يد المجني عليه) أو رجله (أصبعها) خلفة و سماوى أو يجناية سابقة (فالقود) من يد الجاني الكاملة ان كان الناقص غير ابهام بل (ولو) كان (ابهاما) ولا غرامة على المجني عليه للجاني والاولى تقديم المبالغة على الجواب (لا) قود على الجاني ان نقصت يد المجني عليه (أكثر) من أصبع بأن نقصت أصبعين فأكثر ثم ان كان الباقي أكثر من أصبع فلم يجز عليه دية في مال الجاني وتندرج فيها الكف وان كان أصبعاً فله دية وفي الكف حكومة وان كان الكف فقط فحكومة (و) ان قطع مكاف بد شخص من مرقها (ولا يجوز) القصاص من يد الجاني (بكوع) أي منه (المجني عليه) (ذى) قطع من (مرفق) ان طلبه أحدهما وأباه الآخر بل (وان رضياً) أي المجني عليه والجاني بالقصاص من الكوع لان المائلة فيه ان أمكنت حق لله تعالى (و) ان جني ذوعين سليمة على عين ضعيفة فذهب (٢٦١) ابصارها (ف) تؤخذ (أي) تفقد

(العين السليمة) من الجاني
(ب) العين (الضعيفة) المجني
عليها أي سواء كان ضعيفها (خلفة)
أي من أصل خلفتها (أو) ضعيفة من
(كبر) بفتح الموحدة أي طول عمر
(و) من (جدري) طرأ عليها (أو)
لكرمية فالقود) راجع لجدري
وما بعده بدليل ذكر جدري بالواو
وصرح به مع استفادته من قوله
تؤخذ لان الشرط الاتي خاص بها
(ان تعمد) أي ان تعمد للرأى
الرمى الان بعد ضعفها بالجدري أو
الرمية السابقة سواء أخذ لها عقلاً

أَو الدِّيةُ كَقَطْعِ الحَشَنَةِ وَتُقَطَّعُ اليَدُ النَّاقِصَةُ إِصْبَعًا بِالسَّامِلَةِ بِلا غَرَمٍ
وَخَيْرٌ أَنْ تُنْقَصَتْ أَكْثَرُ فِىهِ وَفِي الدِّيةِ وَأَنْ تُنْقَصَتْ يَدُ الْمَجْنُونِ عَلَيْهِ فَالْقَوْدُ وَلَوْ
أَبْهَامًا أَكْثَرَ وَلَا يَجُوزُ بِكُوعٍ لِذِي مِرْفَقٍ وَأَنْ رَضِيََا وَتُؤْخَذَ الْعَيْنُ السَّلِيمَةُ
بِالضَّعِيفَةِ خَلْفَةً أَوْ كِبْرًا وَجَدْرِي أَوْ لِكْرَمِيَّةٍ فَالْقَوْدُ أَنْ تَعْمَدُوا لِأَفْجَحِسَابِهِ
وَإِنْ فَقَا سَلَمٌ عَيْنٌ أَعُورَ فَلَهُ الْقَوْدُ وَأَخَذَ الدِّيةَ كَامِلَةً مِنْ مَالِهِ وَإِنْ فَقَا أَعُورٌ
مِنْ سَلَمٍ مِمَّا ثَلَاثَةٌ فَلَهُ الْقَصَاصُ أَوْ دِيَّةٌ مَا تَرَكَ وَغَيْرَهَا فَنِصْفُ دِيَّةٍ فَتُطْفِئُ مَا لِه
وَإِنْ فَقَا عَيْنِي السَّلَامِ فَالْقَوْدُ وَنِصْفُ الدِّيةِ وَإِنْ قَلَعَتْ سِنٌّ فَتُثَبَّتُ فَالْقَوْدُ
وَفِي الْخَطَا

أم لا (والا) أي وان لم يتمد لرمي الان (ف) يؤخذ من الدية (بحسب) أي باقى ابصار العين بعد ضعفها بجدري أو رمية فان كان الباقي نصف ابصارها فعلى الجاني الخطيء نصف ديتها وعلى هذا القياس اذا كان أخذها عقلاً والافعليه ديتها كاملة كما اتى في قوله وان لم يأخذ لها عقلاً الخ قال البناي لا حاجة لقوله فالقود بعد قوله وتؤخذ العين الخ ولا لقوله ان تعمد لان الكلام في العمد ولا لقوله الا فيحسب به مع قوله الاتي وكذا المجنى عليها ان لم يأخذ عقلاً الخ مع اخلال ما هنا بالثبوت الاتي (وان فقا) شخص (سالم) عيناه مع امن العمى أو سالم المائلة للمجنى عليها (عين أعور) أي من ذهب بصراحدى عييه (فله) أي المجنى عليه (القود) بفتح نظير عينه من الجاني (أو) أخذ (الدية) حال كونها (كاملة من ماله) أي الجاني لان عين الاعور بمنزلة عينين روى ابن القاسم وغيره في عين الاعور نصاب عمد من صحيح فالاعور مخير في القود وأخذ دية عينه ألف دينار (وان فقا) شخص (أعور من) شخص (سالم) أي صحيح العينين عينا (مماثلة) للعين السالمة (أي) أي الاعور (فله) أي المجنى عليه (القصاص) بفتح عين الاعور السالمة فيصير أعمي (أو دية ما) أي عين الاعور السالمة التي (ترك) المجنى عليه فقاها ألف دينار فالخيار للمجنى عليه لا للجاني (و) ان فقا الاعور من السالم (غيرها) أي غير مماثلة بان فقا منه مثل العوراء (فنصف دية فقط) يلزم الجاني (في ماله) وليس للمجنى عليه القصاص (وان فقا) الاعور (عننى السالم) العينين (فالقود) بفتح عين الاعور بمماثلتها (ونصف الدية) في مال الاعور الجاني (وان فعلت سن) من منغمز أو اضطررت جدا (فثبتت) أو ثبت مكانها أخرى (فالقود) لان الاعتبار في القصاص يوم الجزاية ولان المقصود منه ايلام الجاني لردعه وردع أمثاله (وفي) قلع (الخطا) وثبوتها بعده قبل أخذ عقلم فلا يسقط بثبوتها حكمه فيؤخذ عقلم وهو نصف عشر الدية

(ك) دية (الخطأ) في قلعها ولم تذهب (والاستيفاء) أي طلب القصاص من الجاني على النفس (للعاصب) للمقتول بنفسه نسباً أن وجدوا لافعاصب الولاء أن وجدوا لافلامام وليس له العفو وإن تعدد العصبة واختلفت درجاتهم فيرتبون هنا (ك) ترتيبهم في الارث (بالولاء) في تقديم ابن وابنه وإن سفل ثم الاب الخ (الاجد) الاقرب (والاخوة) الاشقاء أولاب (فهما) (سيان) أي مستويان في الاستيفاء (و) إن كان الاستيفاء للجد والاختوة ونوقف ثبوت الدم على قسامة (فيحلف) الخ (الثالث) من أمان القسامة إن كان معه اخوان وإن كان معه أخ يحلف النصف سواء كان القتل خطأ أو عمداً في هاتين الصورتين (و) إن كان معه أكثر من أخوين (هل) يحلف الثالث في الخطأ والعمد (الا في العمد) فيحلف (كلخ) فيقدر أخاً زائداً على عدد الاختوة وتقسيم الخمسون على عددهم ويحلف كل ما يخصه فإن كانوا ثلاثة فيحلف ربعها وإن كانوا أربعة فيحلف خمسها وعلى هذا القياس في الجواب (تاويلان) لقول المدونة وإن كانوا عشرة اخوة وجد أحلف الجد ثلث الايمان والاخوة ثلثها فحملها ابن رشد على ظاهرها من عمومها في الخطأ والعمد وحملها غيره على الخطأ وأما العمد فالقياس أن تقسم الايمان بينهم على عددهم والعشرة في كلام المدونة مجرد مثال والمدار على الزيادة على الاثنين (و) إن كان المقتول عصبة بعضهم حاضر وبعضهم غائب وأراد الحاضر القصاص من القاتل (انتظر) عاصب (غائب) عسي ان يعفو فيسقط القصاص ومحل انتظاره إذا لم تبعده غيبته (إن كان قريباً أو متوسطاً بحيث يصل اليه الخبر فإن عفا الحاضر فلا ينتظر الغائب وسقط القتل ولغايب نصيبه من دية عمده ومفهوم ما لم تبعده غيبته عدم انتظار بعيد الغيبة وظاهر المدونة أن الغائب ينتظر وإن بعدت غيبته ففي كتاب دياتها وإذا كان القتل بغير قسامة والمقتول ولدان أحدهما حاضر والآخر غائب فاما للحاضر أن يعفو فيجوز العفو على الغائب وله حصته من الدية (٢٦٢) وليس له أن يقتل حتى يحضر الغائب فحملها ابن رشد على ظاهرها وكذلك

كَالْخَطَا وَالِاسْتِيفَاءِ لِلْعَاصِبِ كَالْوَلَاءِ الْإِجْدَّ وَالْإِخْوَةَ فَسَيَّانٍ وَيَحْلِفُ
الثَّلَاثَ وَهَلْ الْآ فِي الْعَمْدِ فَكَأَخٍ تَأْوِيلَانِ وَانْتَظَرِ غَائِبٌ لَمْ تَبْعُدْ غَيْبَتُهُ وَمُعْنَى
وَمُبْرَزٌ لَا مُطَبَّقٌ وَصَغِيرٌ لَمْ يَتَوَقَّفِ الثَّبُوتُ عَلَيْهِ وَلِلنِّسَاءِ أَنْ وَرَثَنَ وَلَمْ
يُسَاوِهَنَّ عَاصِبٌ وَلِكُلِّ الْإِتْلُ وَلَا عَفْوٌ إِلَّا بِاجْتِمَاعِهِمْ كَأَنَّ حُزْنَ الْمِيرَاثِ
وَتَبَتْ بِقَسَامَةٍ وَالْوَارِثُ كَمُورَتِهِ وَلِلصَّغِيرِ أَنْ عَفَى نَصِيبَهُ مِنَ الدِّيَةِ
وَلَوْلِيَّةِ النَّظَرُ فِي الْقَتْلِ

ذكر ابن عرفة عن تعليقة أبي
عمران عن ابن أبي زيد أن
ظاهرها انتظاره وإن
بعدت غيبته وقيد ابن يونس
المدونة بما إذا لم تبعده غيبته
قال قاله سحنون فيمن بعد جدا أو
أيس منه كالاسير ونحوه (وانتظر)
ولي (معنى) أي غاب عقله اشد
مرضه إلا أنه قريب الافاقة
(و) انتظرولي (مبـرسم) أي

برأسه ورم ينقل الدماغ وإنما انتظر لقصر مدة مرضه أما بصحة منه أو موت (لا) ينتظرولي (مطبق) أو
أي متواصل جنونه إن عرفة في المدونة أن كان أحد الأولين مجنونا مطبقاً فلا آخر ان يقتل (و) لا ينتظرولي (صغير) واحداً ومتعدد
(لم يتوقف الثبوت عليه) أما لقرار الجاني بالقتل أو شهادة عدد من عليه به أو وجود دعاهم كبريين أو كبير مسا للصغير في الدرجة
وعاصب يستعين به فإن اقتصر الكبير فلا شيء للصغير وإن عفا مضى عفو على الصغير وله نصيبه من دية فإن توقف البتة على الصغير
حلف الكبير خمساً وعشرين مائة مع حضور الصغير وسجن القاتل حتى يبلغ الصغير ويحلف خمساً وعشرين مائة واستحق فإن شاء
اقتصر وإن شاء عفا (و) الاستيفاء للنساء أن ورثن المقتول وكن عصبة لورجلين فلا استيفاء لذرات الارحام كالحالة ولا للاخت
لام (ولم يساوهن عاصب) بأن لم يوجد عاصب أو كان أنزل منهم كمع بنات فلا كلام للبنيات مع الابناء ولا للاخوات مع الاخ ولا
للأم مع الاب لمساواة العاصب (و) إن كان الاستيفاء لنساء وعصبة نازلين عن النساء (لكل) من النساء والعصبة (القتل) لقاتل وليهم
(ولا عفو) عنه (الاجتماع) أي النساء والعصبة على العفو عنه وشبه في توقف العفو على الاجتماع فقال (كان حزن) أي اخذ النساء
(الميراث) كله كبيت واخت وأعمام (وثبت) القتل (بقسامة) من الأعمام فلكل القتل ومن طلبه فهو مقدم على من عفا عفه
ولا عفو الا باجتماعهم (و) إن مات بعض من له الاستيفاء أو حيمهم وله وارث ف(لوارث) واحداً كان أو متعدداً (كمورته) فإن
كان الميت يستقل بالقتل والعفو فوارثه كذلك وإن توقف العفو على اجتماعه عليه مع غيره فوارثه كذلك وإن لم يكن له حق في العفو
كبيت مع ابن فوارثها كذلك (و) إن كان الاستيفاء لكبير وصغير في درجة واحدة كابنين وعفا الكبير سقط القودو (لصغير) إن
عفى عن القتل عفا ناشئاً من أخيه الكبير فالصغير (نصيبه من الدية) إن استحق غير الاستيفاء وجده (لولي) النظر في القتل) للقاتل

(أو) العفو على أخذ (الدية) حال كونها (كاملة) فإن كانت المصالحة في أحدهما تدين والاخير فيهما (كقطع يده) أي الصغير فينظر وليه في قطع يد الجاني أو أخذ الدية (الا لعمري) الجاني عن الدية كاملة في النفس وعن نصفها في اليد (فيجوز) صاحبه (بأقل) من الدية في النفس ومن نصفها في اليد (بخلاف قتله) أي الصغير (فلما صبه) أي عاصب الصغير القتل والعفو لا لوصيه لا لقطاع ولا بيه بموته ففي المدونة وإن قتل الصغير فولأته أحق من وصيه (والاحب) أي الاحسن عند ابن القاسم لولي الصغير الذي قتل عبده وكان قاتله رقيقاً أو كفو (أخذ المال في قتل عبده) أي عبد الصغير إذا خير له في القتل ابن عرفة في المدونة أن قتل عبد عبد الصغير عمدا فاحب إلى أن يختار أبوه أو وصيه أخذ المال إذ لا نفع له في القود (ويقتص) من الجاني على عضو (من يعرف) ذلك من العدول كالأطباء قال الامام رضي الله تعالى عنه أحب إلى أن يولى الامام على الجراح عدلين ينظران ذلك ويقيسانه وان لم يجد الا واحدا فأراه جزئان كان عدلا (يأجره) أي يستأجره الشخص (المستحق) للدم فيدفع له الاجرة من ماله (وللحاكم رد القتل فقط) أي دون الجرح (للولي) المستحق للدم بأن يسلم القاتل له ليقبضه بنفسه أو بنائب عنه فليس للحاكم رد الجرح للمجروح ولأوليه قال الخطاب فعلم من هذا ان القصاص في الجراح لا يطلب فيه ان يكون بمثل ما جرح به فإذا شجحه موضحة مثلاً بجرح أو عصا فيقتص منه بالمواسي ولا يقتص منه بجرح أو عصا (و) ان سلم الحاكم القاتل لولي المقتول ليقبضه (نهي) الحاكم الولي (عن البحث) أي التثليل بالقاتل والتشديد عليه في قتله (ويؤخر) القصاص مما دون النفس (ل) زوال (برد أو حر) يخشى الموت من القصاص فيها فيلزم قتل نفس فيأدونها وشبه في التأخير فقال (كأبره) (٢٦٣) من مرض خيف من القطع معه الموت

(كديته) أي الجرح حال كونه خطا) فانها تؤخر لبرئته خوف سريانه للموت فتعجب دية كاملة وتندرج فيها دية الجرح (ولو كان له دية مقدرة (كجائفة) وآمة لان مالكا رضي الله تعالى عنه قال لا يقاد من جرح العمد ولا يعقل في الخطا الا بعد البرء (و) تؤخر المرأة (الحامل) في القصاص منها ان

أَوِ الدِّيةَ كَامِلَةً كَقَطْعِ يَدِهِ إِلَّا لِعُسْرِ فَيَجُوزُ بِأَقْلٍ بِخِلَافِ قَتْلِهِ فَلِعَاصِيهِ وَالْأَخْبَرُ
أَخْذُ الْمَالِ فِي عِبْدِهِ وَيَقْتَصُّ مَنْ يَعْرِفُ بِأَجْرِهِ الْمُسْتَحَقُّ وَلِلْحَاكِمِ رَدُّ الْقَتْلِ
فَقَطُّ لِلْوَلِيِّ وَنَهْيٌ عَنِ الْعَبَثِ وَآخِرُ لِبَرٍّ أَوْ حَرٍّ كَلْبُرْدٍ كَدَيْتِهِ خَطَأً وَلَوْ
كَجَائِفَةٍ وَالْحَامِلِ وَإِنْ يَجْرَحُ مُخِيفٌ لَا يَدْعَوَاهَا وَحُبِسَتْ كَالْحَدِّ وَالْمَرْضِعُ
لَوْ جُودَ مَرْضِعٌ وَالْمُوَالَاةُ فِي الْأَطْرَافِ كَحَدِّ بْنِ اللَّهِ لَمْ يَقْدَرْ عَلَيْهِمَا وَبَدَى
بِأَشَدِّ لَمْ يُخَفَّ عَلَيْهِ لَا بِدُخُولِ الْحَرَمِ وَسَقَطَ أَنْ عَفَا رَجُلٌ كَالْبَاقِي وَالْبَنْتُ
أُولَى مِنَ الْأَخْتِ فِي عَفْوٍ وَضِدِّهِ وَإِنْ عَفَّتْ بِنْتُ مَنْ بَنَاتٍ نَظَرَ الْحَاكِمُ

قتلت مكافئا لها لثلاث تؤخذ نفسان في نفس بل (و) ان كان القصاص منها (بجرح مخيف) منه الموت فتؤخر إلى ان تلد وتوجد مريض وتؤخرها مشرط بظهور أماراته (لا) مجرد (دعواها) الحمل فلا تؤخر (وحبست) الحامل مدة تأخيرها لاجل حملها (كالحد) الواجب عليها الزنا أو قذف فتؤخر ونحبس (وتؤخر الموضع) في القصاص منها (لوجود مريض) لو لدها وقبولها لثلاث يؤدى لها كبه فيلزم أخذ نفسين في نفس (و) ترك (الموالة في) قطع (الاطراف) ان خيف موت المقتول بها (كحددين) وجبا لله تعالى (لم يقدر) الجاني (عليهما) بان خيف موته من توأليهما في وقت واحد فيفرقان في وقتين (وبدئ) إقامة حد (أشد) من حد خفيف (لم يخف) منه الموت فان خيف موته من الاشد بدئ بالاشد وأخر الاشد الى وقت اطاقته وان خيف عليه من توأليه فرق بقدر طاقتة (لا) يؤخر من وجب عليه قصاص أو حد (سبب) دخول الحرم) المكى أو المديني ولو أحرم بمحج أو عمره فلا يؤخر لتمامه بل تمام الحدود في الحرم فيقتل قاتل النفس في الحرم سواء حصل السبب فيه أو خارجه ولجأ اليه (وسقط) القصاص (ان عفا) عن القاتل (رجل) ممن له الاستيفاء (كالباقى) في الدرجة سواء كانوا ابنين فقط أو بنينهم فقط أو أخوة فقط أو بنينهم فقط أو أعماماً فقط أو بنينهم فقط أو موالى (و) ان كان للمقتول بنت وأخت شقيقة وألاب (البنت أولى من الأخت في عفو) عن القتل (و) في (ضده) أي العفو وهو القتل فلا يلزم من تساويهما في الميراث تساويهما في العفو وضده عند ابن القاسم وقال اشهب لا عفو الا باتفاقهما عليه ويفهم من كلامه ان نصف ان البنت اذا عفت فلا شيء من الدية للأخت وكذا العاصب النازل عنها وهذا ان ثبت القتل بينة أو اقرار أو ان ثبت بقسامة فلا عفو الا باجماعهم عليه كما تقدم (و) ان قتل وله بنات وأخوات فمفت بنت من بنات) أو أخت من أخوات وطلب باقيهن القتل (نظر الحاكم) في الاصلح فأراه أصلياً أمضاه لانه بمنزلة العاصب لارثه ما بقي عن

البنات أو الأخوات لبيت المال وجماعة المسلمين بقوه من مقام الحاكم عنده (وفي اجتماع (رجال) مستحقين الاستيفاء (ونساء) مستحقات له وكن أعلى من الرجال وثبت اقتل بقسامة الرجال (لمسقط) القتل (الاب) اتفاق (هما) أى الرجال والنساء على العفو (أو) اتفاق (بعض) كل من (هما) عليه (ومهما أسقط البعض) ممن لهم الاستيفاء اقود (ولمن بقى) ممن لهم ذلك من الورثة وانيرهم من الورثة أيضا (نصيبه من دية عمد) فى مان القاتل وشبه فى سقوط القود فقال (كرته) أى القاتل جميع دمه وذلك كمثلثة أخوة قتل أحدهم أحد أخويه ثم مات الثلث وورث القاتل وحده فقد ورث جميع دم نفسه فسقط القود عنه بل (ولو) ورث القاتل (فسقط) أى بعضا من دم نفسه وذلك كاربعة أخوة قتل أحدهم أحد أخوته الثلاثة ثم مات أحد الاثنين الباقيين وورثه القاتل وأخوه فقط سقط عنه القود أيضا ولاخيه نصيبه من دية عمد فى مان القاتل (وارثه) أى دم القاتل (ك) ارث (المال) فإذا مات ولى الدم نزل ورثته منزله من غير خصوصية للعصبة منهم من ذى القروض فيرثه البنات والامهات ويكون لمن العفو وانقصا ص كما كان لو كانوا كلهم عصبة لانهم ورثوه عن كاذب كان ذلك له وقد صرح بذلك فى كتاب الرجم وكتاب الديات من المدونه (وجاز صلحه) أى الجاني (فى) قتل (عمد باقل) من الدية (و) (أكثر) منها اذ ليس فى العمد عقل مسمي (و) القتل (الخطأ) حكمه فى الصلح (كبيع الدين) فى أحكامه لتقرر الدية على العاقلة والجاني مؤجلة ثلاث سنين وما يصلح به مؤخوذ عنها فيمنع بمؤجل لانه بيع دين بدين ويذهب عن ورق ولو حالا وعكسه لانه صرف مؤخر ومجوز بعرض معجل ولا يجوز باقل معجلا لانه ضم وعجل ولا بأكثر لا بعدلانه سلف بزيادة (و) ان صالح الجاني (٢٦٤) الاولياء عن دية الخطاء (لا يمضى) صلحه (على عاقلة) لانه العاقلة تدفع

وفى رجال ونساء لم يسقط الا بها أو ببعضها أو منها أسقط البعض فلمن بقى نصيبه من الدية كارتبه ولو قسطا من نفسه وارتبه كالمال وجاز صلحه فى عمد باقل أو أكثر والخطأ كبيع الدين ولا يمتضي على عاقلة كعكسه فان عفا فوصية وتدخل الوصايا فيه وإن بعد سببها أو بثلمته أو بشئ إذا عاش بعدها ما يمكنه التغيير فلم يغير بخلاف العمد إلا أن ينفذ مقتله ويقبل وارتبه الدية وعلم وإن عفا عن جرحه أو صالح فأت فلا وليا له القسامة والقتل ورجع الجاني فيما أخذ منه وللقاتل الاستحلاف على العفو فان نكل حلف

الدية من مالها ولا ترجع بها على الجاني فهو مضى فى صلحه عما يلزمها (كعكسه) أى ان صاغت العاقلة الاولياء فلا يمضى صلحها على الجاني وذات ان الجاني يدفع ما يلزمه من ماله ولا يرجع به على العاقلة فهي فضولية فى صلحها عما يلزمه (فان عفا) المجنى عليه على الجاني خطأ (ف) منه (وصية) أى ينزل منزلة ايصائه بالدية لعاقلة الجاني

وهي في ثلثه فان حملها نفذت وصيته وازادت عليه وقف الزائد على اجازة الورثة وان كان له مال غير الدية ضم لها ونفذ الوصية من ثلث المجموع (و) ان أوصى شخص بوصايا وقتل خطأ ولزمت دية عاقلة قاتله (ف) تدخل الوصايا فيه أى ثلث الدية ان كان أوصى بها قبل سبب الدية بل (وان) أوصى بها (بعد سببها) أى الدية وهو الجرح أو انفاذ المقتل (أو) أوصى لشخص (ثلثه) أى الموصى قبل السبب فتدخل الوصية فى ثلث دية لان المعبر علمه بماله حين موته وهو عند الموت علم بالدية (أو) أوصى (بشئ) أى معين كدابة أو دار معينة قبل السبب فتدخل الوصية فى ثلث الدية (اذا عاش) الموصى بعدها أى الجنابة خطأ (ما) اي زمانا (يمكنه) فيه (التغيير) الوصية وهو ثابت العقل فلم يغيرها تزيلا لذلك منزلة ايصائه بعد علمه بالدية (بخلاف) دية (العمد) لا تدخل فيها الوصايا وان عاش بعد ضربه لدم علم الميت بها قبل موته لتعين القود فى العمد فى كل حال (الآن) ينفذ مقتله ويقبل وارتبه الدية من الجاني على وجه الصلح (وعلم) المجنى عليه قبوله الدية قبل فتدخل وصايا فيها لعلمه بها قبل موته (وان) جرح وكف عمد اعدوا أو أخطأ (عفا) الجرح (عن جرحه) بل مال (أو صالح) الجاني عنه بال (ف) نزل الجرح حتى (مات) الجرح منه (ولا وليا له القسامة والقتل) فى العمد والديه فى الخطا لسكشاف الغيب ان الجنابة على نفس والعفو أو الصلح ان كان عن جرح فلم ينقضه ولهم امضاءه (و) ان نقضوه (رجع) الجاني بإدفعه للمجروح صاحا ان كان دفع له شيئا وان أمضوه فليس للجاني ان يقول الاولياء ردوا لى المال الذى دفعته للمجنى عليه واقتلوني (و) ان ادعى اقبال على الولي انه عفا عنه وأنكر الولي ولا بينة عليه به (ف) للمقاتل الاستحلاف (أى) طلب حلف الولي (على) عدم (العفو) على المشهور (فان) حلف الولي على عدمه سقطت دعوى القتلى واستمر الولي على حقه فان شاء عفا وان شاء اقتصر وان (نكل) الولي عن اليمين (ردت) على القتلى (وحلف) القتلى

يميناً (واحدة) على عفو الولي عنه وإنما كان المطلوب منه يميناً واحدة لأن الولي إنما كان يحلف واحدة واليمين ترد على نحو ما توجه إليه أولاً (و) أن حلف القاتل على العفو عنه (برى) من القتل وإن نكل قتل (و) أن ادعى القاتل عفو الولي عنه وأنكره الولي وطلبت من القاتل بيعة بالعفو فادعى أنه بيعة تشهد به غائبة (تلوم) الامام (به) وأمهله باجتهاده (في دعوي) القاتل بيعة غائبة شاهدة له بعفو الولي عنه لا حضار (بينته الغائبة) الشاهدة له بالعفو عنه قربت أو بعدت كما هو ظاهر المدونة وحملها عليه الصقلي وعياض وقيدها ابن عرفة بالقريبة وتبعه ابن مرزوق (وقتل) القاتل (ب) مثل (ما) أي الشيء الذي (قتل) القاتل المقتول (به) أن لم يكن ناراً بل (و) لو كان (ناراً) فيقتل بها على المشهور لقوله تعالى وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به وإن سئمتكم فله عذاب (ال) قتله (ب) أكرهه على شرب (ب) حتى مات فلا يقتل بمثل ذلك (و) لا قتله (ب) لواط (فلا يقتل) يجعل نحو خشية في دبره (و) لا قتله (ب) (سحر) فلا يجبر القاتل على قتل نفسه بسحر (و) لا قتله (ب) ما يطول (أي تطول معه الحياة ولا يجعل الموت كخنس بابر فلا يقتل بمثله بل يقتل بضرب عنقه بالسيف في الأربع) لتحريم الثلاثة الأولى ونعذّب الرابع مع عدم تحقق المائة فيه لا اختلاف أحوال الناس فيه قرب شخص يموت به سريراً وآخر يطول (وهل) لا قتله (ب) السم فلا يقتل به ويتعين القتل بالسيف (أو) يقتل به (ويجهد في قدره) الذي يقتله لا اختلاف إلا مزجة في الجواب (تأويلان) ابن شاس المائة في القصاص مرعية في قصاص النفس الباجي المشهور قتله بما قتل به من نار أو غيرها (فيغرق) القاتل بالغرق (ويخنق ويحجر) أي يضرب بالحجر القاتل به حتى يموت (وضرب) القاتل (بالصاع للموت) وشبه في الضرب بالصاع إلى الموت فقال (كذي عصوين) مثني عصا أي من ضرب معصوماً عمداً عدواناً بمصوبين فمات فيضرب بالصاع حتى يموت ولا يشترط التساوي في عدد الضربات (٣٦٥) قال ابن رشد إنما يقتل بمثل ما قتل من ثبت قتله بذلك وأما من يقتل بالقسماء فلا يقتل إلا بالسيف (وممكن مستحق) للقتل (من) قتل القاتل (ب) السيف مطلقاً عن تقييده بكونه قتل به لا نه أخف من غيره غالباً ولأنه الأصل في القصاص (و) أن جني شخص على عضو شخص ثم قتله (اندرج) في قتل النفس (طرف أن تعمده)

وَاحِدَةً وَبَرَى وَتَأْوَمُّ لَهُ فِي بَيْتِهِ الْغَائِبَةُ وَقَتْلَ بِمَا قَتَلَ وَلَوْ نَارًا إِلَّا بِخَمَرٍ وَلَوْ كَاطٍ وَسِحْرٍ وَمَا يَطُولُ وَهَلْ وَالسُّمُّ أَوْ يُجْتَهَدُ فِي قَدْرِهِ تَأْوِيلَانِ فِي غُرُقٍ وَيُخْنَقُ وَيُحَجَّرُ وَضُرِبَ بِالصَّاعِ الْمَوْتُ كَذِي عَصَوَيْنِ وَمُمْكِنٌ مُسْتَحَقٌّ مِنَ السَّيْفِ مُطَاقًا وَانْدَرَجَ طَرَفٌ أَنْ تَعْمَدَهُ وَإِنْ لَغِيَرِهِ لَمْ يَنْصُدْ مُنْطَلِقًا كَالْأَصَابِعِ فِي الْيَدِ وَدِيَّةُ الْخَطَا عَلَى الْبَادِي خُمُسُهُ بِنْتُ خَاضِرٍ وَلَدِ الْبُؤُونِ وَحِجَّةٌ وَجَذَعَةٌ وَرُبَعَةٌ فِي عَمْدٍ بِحَذْفِ ابْنِ الْبُؤُونِ وَتُثَبَّتُ فِي الْأَبِّ وَلَوْ كَانَ مَجْجُوسِيًّا فِي عَمْدٍ لَمْ يُقْتَلْ بِهِ

(٣٤ — جواهر الاكلیل — ثانی) الجاني ان كان الطرف للمقتول بل (وان) كان (لغيره) بأن قطع يد شخص عمداً وفقاً عين آخر عمداً وقل آخر عمداً فيقتل فقط ولا يقطع شيء من اطرافه ولا تنفعا عينه (أو لم يقصد) الجاني بجنايته على الطرف (مثلة) أي تمثيلاً وتشوبها فإن قصدها فلا يندرج الطرف في القتل فيقتل من الطرف ثم يقتل (كالا صابع) التي قطعت عمداً فتندرج (في) قطع (اليدين) فإن قطع الجاني أصابع شخص ثم قطع كفه فنقطع يداً فقاطع من كوعها ويكفي قطعها في القصاص سواء كانت الاصابع والكف لشخص واحد أو لشخصين فإن قطع اصابع شخص ويد آخر من الكوع ويد آخر من المرفق فيقطع لهم من المرفق فقط وتندرج فيه الاصابع والكف ان لم يقصد بقطع الاصابع اولاً التمثيل فإن قصده قطع اصابعه ثم كفه ونفهوم ان تعمده أنه ان لم يتعمده فلا يندرج فإن قطع يد شخص خطأ ثم قتله عمداً عدواناً ما لا يقتل به ودية اليد على عاقبته (ودية) القتل (الخطأ على) عاقلة القاتل (البادى) أي المنسوب للبادية لسكنها (خمس) أي تؤخذ من خمسة أصناف من نوع الابل اذا كانوا من اهل الابل وفقاً بمؤديها (عشرون بنت خاض) أي غرض الجنين ونحو كفي بطن امها (و) اربعون (ولدايون) أي ولد أم ذات لبن عشرون ذكوراً وعشرون أنثى (عشرون) (حققة) عشرون (جذعة) هذا مذهب الامام رضي الله تعالى عنه وجميع اصحابه (وربعت) أي اخذت من اربعة اصناف من الابل (في) قتل (عمد) عفى عنه من جميع الاولياء أو بعضهم أو وقع الصلح على الدية مهمة لانهم في العمد غير محدودة ولا معلومة حاله في مال الجاني وتر يبعها (بحذف ابن البؤون) لذكر من الخمسة وتأخذ المائة من الاصناف الاربعة الباقية من كل صنف خمسة وعشرون (وثلاث) أي اخذت دية العمد من ثلاثة اصناف (في) قتل (الاب) ولده عمداً عدواناً ان كان مسلماً أو كتابياً بل (ولو) كان (مجوسياً) في قتل (عمد) لم يقتل (الاب) به بان لم يقصد قتله ولم يفعل به ما هو صريح في القتل أو يقتل به وعفى عنه على الدية كفعل

فتادة الداجي بابه حذفه بسيف قاصاب ساقه فزاجر حة ثلث تقدم سراقه بن جشم رئيس قبيلة فتادة على عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فذ ك ذلك له فقال أعدد لي على ماء قديد عشر بن ومائة بعير حتى أقدم عليك فلما أقدم عمر أخذ من تلك الابل ثلاثين حقة وثلاثين جذعة وأربعين خلفه ثم دعا بأم المقتول وأخيه فدفعها لهما ثم قال عمر رضي الله تعالى عنه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يرث القاتل شيئا ممن قتله واحترز بقوله عمد لم يقتل به عن الخط والعمد الذي يقتل به فقي الاول الدية على العاقلة خمسة وفي الثاني القصاص وانما خص عمر رضي الله تعالى عنه سراقه لانه سيد القوم وأمره باحضار مائة وعشر بن ليختار (كجرحه) أي الابل ولده عمد افتغلظ عليه دية بحسبه كما علطت دية النفس ويكون التثليث (بثلاثين حقة وثلاثين جذعة وأربعين خلفه بلاحد) أي تحديد (بسن) في الخلعاء على المشهور (و) على عاقلة القاتل خطأ (الشامي والمصري والمغربي ألف دينار) شرعى لانهم أهل ذهاب (وعلى) عاقلة القاتل خطأ (العراقي اثنا عشر ألف درهم) لانهم أهل ورق واستثنى من قوله ألف دينار واثنا عشر ألف درهم فقال (الافى) الدية (الثلاثة) على الابل في قتل ولده الذي لا يقتل به (يزاد) على الالف دينار لاهل الذهب وعلى الاثني عشر ألف درهم لاهل الورق ونائب فاعل يزاد (نسبة ما) أي القدر الذي (بين) قيمته (الدينين) الخمسة والمثلثة لقيمة الخمسة فان كانت ربعا زيد على الالف والاثني عشر ربه وان كانت ثلثا زيد ثلثه وعلى هذا القياس بان يقال ما قيمة المائة من الابل خمسة مؤجلة بثلاث سنين فاذا قيل ثمانون ويقال وما قيمتها مثلية حالة فاذا قيل مائة فما بين القيمتين عشرون فيزاد على الالف ربه مائتان وخمسون ويزاد على الاثني عشر ألفا ربه مائة وثلاثة آلاف (والكتابي) الدمى المقتول (٢٦٦) خطأ الحر يهوديا ونصرا يما (و) الكتابي (لما هدد) أي الحرب المصالح على ترك القتال مدة (نصف دية)

كجرحه بثلاثين حقة وثلاثين جذعة وأربعين خلفه بلاحد سنين وعلى الشامي والمصري والمغربي ألف دينار وعلى العراقي اثنا عشر ألف درهم الا في الثلثة فيزاد بنسبة ما بين الدينين والكتابي والمعاهد نصف دية والجوسي والمرند ثلث خمس وانثى كل كنصفه وفي الرقيق قيمته وإن زادت وفي الجنين وإن علقه عشرا مئة ولو أمة نقد أو غرة عبد أو وليدة تساويه والأمة من سيدها والنصرانية من العبد المسلم كالحرة إن زايها كله حية إلا أن يحيا فالدية إن أفسموا ولو

أي الحر المسلم (والجوسي) الدمى أو المعاهد الحر المقتول خطأ (والمرند) عن دين الاسلام بعد تفرقه (ثلث خمس) من دية الحر المسلم (و) دية (أي كل) من الحر المسلم والحر الكتابي والحر الجوسي والمرند (نصفه) أي نصف دية (وفي) ثلث (الرقيق) خطأ من حر أو رقيق أو عنده

من حر (قيمته) في مال قاتله ان كان حرا أو رقبته ان كان رقيقا ان لم يزد عن دية الحر بل (وان زادت) قيمته على دية الحر المسلم لا نه مال ومن اتف ما لا مقوم فاعليه قيمته بلغت ما بلغت (و) في التسبب في القاء (الجنين) للمرأة (وان) كان (علقة) أي دما مجتمعا اذا صب عليه ماء حار لا يذوب (عشر) واجب (قتل أمه) أي الجنين ذكرا كان أو أنثى عمدا كان أو خطأ بضرب أو تخويف أو تشميم ان كانت حرة بل (ولو) كانت (أمة) وأشار بلو لقول ابن وهب في جنين الأمة ما نقصها لانها مال فهي كسائر الحيوان حال كون العشر (نقد) أي دنانير أو دراهم حالة في مال الجاني الحر ورقبة الجاني فلا يؤخذ العشر من الابل في قول ابن القاسم (و) في الجنين (غرة) بضم الغين المعجمة وشذراء والى بيانها أشار بقوله (عبد) يساوى عشر واجب أمه (ووليدة) أي أمة (تساويه) أي تساوى الوليدة عشر واجب الام وظاهر كلام المصنف ان الخيار للجاني بين النقد والرقبة وهو مقتضى قول مالك وابن القاسم واشهب ومر عليه هنا مع قوله في توضيحه ان مذهب المدونة خلافه (ولامة) جنينها (من سيدها) الحر المسلم كجنين الحرة في أن فيه عشر دية الحرة المسلمة ان كان السيد مسلما أو غرة عبد أو وليدة ومفهوم من سيدها انه لو كان من زوج لكان فيه عشر قيمة أمه لا غير لان رقيق لسيد أمه (والنصرانية) أو اليهودية الحرة جنينها (من) زوجها (العبد المسلم ك) جنين (الحرة) المسلمة في أن فيه عشر دية الحرة المسلمة أو غرة عبد أو وليدة تساويه لانه مسلم تبع لا يبه حر تبع لا مبه بين شرط كون الجنين فيه عشر واجب أمه بقوله (ان زايها) أي انفصل الجنين كله عن أمه حال كونها (حية) فلو ماتت قبل خروجه أو بعد خروج بعضه وقبل خروج باقيه فلا شيء فيه واستثنى من قوله وفي الجنين عشر أمه فقال (الا أن يحيا) أي يخرج الجنين من أمه حيا حية محقة بان يستهل صار خاملا ثم يموت (فيه) (الدية ان أفسموا) أي أولياؤه ان موته من فعل الجاني ان تراخى موته عن خروجه بل (ولو

مات عاجلاً) عند ابن القاسم خلافاً للقول أشهب لا يقسمون أن مات عاجلاً لأن موته فوراً يعني كونه من الجناية وحجة ابن القاسم أن موته فوراً لا يعني أنه بسبب آخر طرأ لأنه أشد ضيقاً مما يترتب من الإصابات (وإن تعدده) أي تعدد الضارب الجنين (بضرب ظهر أو بطن أو رأس) لأمه فاقته حياة محقة أن استعمل ضارباً خائماً مات (ففي النصاص) وعنده (خلاف) أي قولاً مشهوراً أن قال البناني يعني ما تقدم من الدية محله إذا كانت الجناية خطأ وأما أن تعددها فإن كانت بضرب كظهر أو بطن فقال أشهب لا وقد فيه بل فيه الدية في مال الجنائي إياه ابن الحاجب وهو المشهور وقال ابن القاسم يجب القصاص بقسامته وهو مذهب المدونة والمجموعة والحق ابن شاس ضرب الرأس بالظهر (وتعدد الواجب بتعدد) أي الجنين (وورث) أي الماخوذ عن الجنين بن ورثته (على) حسب (الفرأض) باتفاق مالك وابن القاسم وابن الماجشون وابن شهاب رضي الله تعالى عنهم أنها تورث على فرأض الله تعالى فلا يملكه الثالث ولا يملكه الثاني وإن له أخوة فلا يملكه السدس والباقي لأبيه وقال ربيعة هي الأم خاصة أذهى ثمن عضو منها (وفي الجراح) التي ليس فيها دية مقدرة من الشارح إذا ثبت على شئ ونقص والافلاشي فيها (حكومة) أي مال محكوم به بتوصل إلى معرفة قدره (بنسبة نقصان) أي ما نقصته قيمته معيباً بسبب (الجناية) لقيمته من الإفقار على فرض رقيقته من الماومعيباً وينسب ما نقصته قيمته معيباً لقيمته سليماً وبحكم بمثل تلك النسبة من الدية وتكون الحكومة (إذا برى) المجنى عليه من الجرح ولا يستعمل بها قبل برئيه لا حبال سيلان الجرح إلى الموت فتجب الدية كاملة وصلة نقصان (من قيمته) أي المجنى عليه حال كونه (عبداً فرضاً) سليماً وبحكم على الجنائي بمثل تلك النسبة (من الدية) المجدنى عليه وشبهه في (٢٦٧) التقويم فقال (كجنين البهيمة) أن نزل ميتاً فتقوم أمه حاملاً به فرضاً ومسقطاً له وعلى الجنائي ما بين القيمتين واستثنى من الجراح فقال (إلا الجائفة) أي الجرح الذي أفضى إلى الجوف فلا قصاص فيه لأنه من المتالف (و) إلا (الامة) أي الجرح الذي وصل إلى أم الدماغ (ف) أي كل منهما (ثلث) الدية الكاملة للمجروح على عاقله الجنائي ولا

مَاتَ عَاجِلاً وَإِنْ تَعَمَّدَهُ بِضَرْبِ بَطْنٍ أَوْ ظَهْرٍ أَوْ رَأْسٍ فَفِي الْفَصَاصِ خِلَافٌ
وَتَعَدُّ الْوَاجِبُ بِتَعَدُّهِ وَوَرِثَتْ عَلَى الْفَرَائِضِ وَفِي الْجَرَاحِ حُكُومَةٌ بِنِسْبَةِ
نُقْصَانِ الْجَنَائِيَةِ إِذَا بَرِيَ مِنْ قِيَمَتِهِ عَبْدٌ أَوْ ضَامِنٌ مِنَ الدِّيَةِ كَجَنِينِ الْبَهِيمَةِ إِلَّا
الْجَائِفَةَ وَالْأَمَةَ فَتُلَاثُ وَالْمَوْضُوحَةُ فَنِصْفُ عَشْرٍ وَالْمُنْقَلَةُ وَالْهَاشِمَةُ فَعَشْرٌ
وَنِصْفُهُ وَإِنْ بَشَيْنِ فَيَمِينُ أَنْ كُنْ بِرَأْسٍ أَوْ لَحْيٍ أَعْلَى وَالْقِيمَةُ لِلْعَبْدِ كَالدِّيَةِ وَالْأَمَةُ
فَلَا تَقْدِيرُ وَتَعَدُّ الْوَاجِبُ بِجَائِفَةٍ نَفَذَتْ كَتَعَدُّ الْمَوْضُوحَةِ وَالْمُنْقَلَةِ وَالْأَمَةِ
إِنْ لَمْ تَنْصَحِلْ وَالْأَفْلَاوَانِ بِفَوْزٍ فِي ضَرْبَاتٍ وَالْدِّيَةُ فِي الْعَقْلِ أَوْ

فرق فيما بين العمد والخطأ (و) إلا (الموضحة) التي أظهرت العظم خطأ (ف) ديتها (نصف عشر) من دية المجنى عليه وفي عمدتها القصاص كما تقدم (و) إلا (المنقلة) التي ينقل منها العظم للدواء (والهاشمة) التي هشمت العظم (ف) ديتها (عشر) من ديته (ونصفه) أي العشر ولو عمداً (وإن) برئت (بشين) أي عيب ونقص (فيهن) أي الجائفة وما عطف عليها لأن النبي ﷺ بين هذه الديات لهذه الجراحات في كتابه لعمر وابن حزم حين وجهه إلى نجران ولم يقيد بها برئها على غير بشين وبين شرط كون الديات المذكورة للجراحات المذكورة فقال (إن كن) أي ما بعد الجائفة (برأس أو لحي أعلى) ولم يذكر محل الجائفة لوضوحه لأنها لا تكون إلا في البطن أو الظهر أو أحد الجنين (والا) أي وإن لم تكن الجراحات المذكورة برأس الجنان كانت بغيرها (فلا تقدير) أي ديتها وفيها الحكومة (والقيمة للعبد) المجنى عليه بجرح (كالدية) للمجنى عليه (الجرح) في أخذ دية الجرح منها ففي جائفته وآمته ثلث قيمته وفي موضحته نصف عشر قيمته وفي منقلته وهاشمته عشر ونصفه وما عدا الجراحات الأربعة فليس فيه إلا ما نقص من قيمته (وتعدد) ثلث الدية (الواجب) في الجائفة (ب) سبب (جائفة) نفذت من ظهر لبطن أو من أحد الجنين للأخر وقيل لا يتعدد والقولان المذكوران في المدونة (كتعدد الموضحة) تعدد (المنقلة) فيوجب تعدد واجبهما (و) تعدد (الامة) فيوجب تعدد واجبهما (إن لم تنصل) الموضحة بمثلها والمنقلة بمثلها والامة بمثلها (بأن كان بين الموضحتين ما يبلغ العظم وبين المنقلتين ما لم يشتم العظم وبين الآمتين ما يبلغ أم الدماغ (والا) أي وإن انصلت الموضحة بمثلها والمنقلة بمثلها والامة بمثلها (فلا) يتعدد الواجب فيها لأنها موضحة واحدة وكذا الباقي (وإن) كانت (نفور) واحد (في ضربات) ومفهوم في فوراً أنها إن كانت بضربات في أوقات متباعدة وانصلت تعدد واجبهما بتعدد (والدية الكاملة في) إزالة (العقل) كله من المجنى عليه فإن زال بعضه فبقدره من الدية (أو) أذهب

(سمع) كله (أو) اتلاف (البصر) كله (أو) منع (النظن) كله ولو بقي في اللسان الذوق ومعه المضعف (أو الذوق) قال اللخمي في الذوق الدية قياسا على الشم ابن عرفة هو على أصولهم ينبغي أن تكون فيه الدية ولم أعلم فيه نصا لصاحبنا (أو) أبطال (قوة الجماع) بأن أبطأ انعاظه فقيه دية كاملة (أو) قطع (نسله) فيه دية كاملة وإن لم يبطل انعاظه وإن أمي من ذكر أو أنثى (أو تجذبه) فيه الدية كاملة وكذا التبريص (أو تسويده) فيه الدية كاملة لللخمي تجب الدية إذا جزمه أو أبرصه أو سقاه ماسود جسمه (أو تبريصه) أو أبطأ (قيامه وجلسه) إن صار مسنونا (أو) إزالة (الأذن) فغيره دية كاملة ولو بقي سمعها وقيل كمال الدية يتوقف على ذهاب سمعها والقولان النصوصان في المدونة (أو) إزالة (الشوى) بفتح الشين المعجمة مقصور راجع شواة أي جلد الرأس فقيه دية كاملة (و) في اتلاف (العينين) معادية كاملة (أو) اتلاف (عين الأعور) دية كاملة عند الامام ما لكرضى الله تعالى عنه (للسنة) فقد قضى بها فيها عمر وعثمان وعلى وابن عباس رضى الله تعالى عنهم (بخلاف كل زوج) غير العينين (فان في) اتلاف (أحدهما) حال عدم الآخر (نصف) ما يجب له (ففي) يد الاقطع نصف الدية وكذا رجل الأعرج (و) الدية الكاملة (في) اتلاف (اليدين) بقطعهما من المنكب أو المرفق أو الكوع أو الأصابع أو إزالة منفعتيهما مع بقاءهما (و) في اتلاف (الرجلين) دية كاملة بقطعهما من الورك أو الركبة أو الكعب أو الأصابع أو إزالة منفعتيهما مع بقاءهما (و) في قطع (الحشفة) أي رأس الذكر دية كاملة كقطعها من أصله (وفي) قطع (بعضهما) أي المارن والحشفة (بحسابها) أي الدية (٢٦٨) (منهما) أي المارن والحشفة (لا من أصله) أي المذكور من المارن والحشفة

السَّمْعُ أَوِ الْبَصَرُ أَوِ النَّظْفُ أَوِ الصَّوْتُ أَوِ الذَّوْقُ أَوْ قُوَّةُ الْجَمَاعِ أَوْ نَسْلُهُ أَوْ تَجْزِيئُهُ أَوْ تَبْرِيصُهُ أَوْ تَسْوِيدُهُ أَوْ قِيَامُهُ وَجُلُوسُهُ أَوِ الْأُذُنَيْنِ أَوِ الشَّوَى أَوِ الْعَيْنَيْنِ أَوْ عَيْنِ الْأَعْوَرِ لِلسَّنَةِ بِخِلَافِ كُلِّ زَوْجٍ فَإِنَّ فِي أَحَدِهِمَا نِصْفَهُ وَفِي الْيَدَيْنِ وَالرَّجْلَيْنِ وَمَارِنِ الْأَنْفِ وَالْحَشْفَةِ وَفِي بَعْضِهِمَا بِحِسَابِهَا مِنْهُمَا لَا مِنْ أَصْلِهِ وَفِي الْأُنْثَيْنِ مُطَاقَا وَفِي ذِكْرِ الْعَيْنَيْنِ قَوْلَانِ وَفِي شَفَرَيِ الْمَرْأَةِ إِنْ بَدَأَ الْعَظْمُ وَفِي ثَدْيَيْهَا أَوْ حَمَلَتِيهَا إِنْ بَطَلَ اللَّبَنُ وَاسْتَوْنِي بِالصَّغِيرَةِ وَسِنَّ الصَّغِيرِ الَّذِي لَمْ يَثْغُرْ لِلْإِيَّاسِ كَالْقَوْدِ وَالْأَنْتَظَرِ سَنَةً وَسَقَطَا إِنْ عَادَتِ وَوُرْثَانِ مَاتَ وَفِي عَوْدِ السِّنِّ أَصْغَرَ بِحِسَابِهَا وَجَرَّبَ الْعَقْلُ بِالْخُلُوتِ وَالسَّمْعُ بِأَنْ يَصَاحَ

وهو الانف والذكر لأن بعض ما فيه الدية إنما ينسب إليه (وفي) اتلاف (الاثنتين) دية كاملة (مطلقا) عن التقيد بسلتهما أو قطعهما أو رضهما وفي أحدهما نصف الدية وإن قطع مع الذكر فديتان (وفي) اتلاف (ذكر العينين) وهو لا يتأني به الجماع لصغره أو غلظه أو إلهة وهو المعترض والخصور (قولان) لزوم الدية وقيل حكومة وهو المعترض عن جميع النساء فإن كان معترضا عن

بعضهن فقيه الدية اتفاقا (وفي) إزالة (شفرى) مثنى شفرى بضم الشين المعجمة فیهما وها اللجان الحيطان بفرج من (المراة) فقیهها دية كاملة (ان بدا) أي ظهر (العظم) قضى به عمر رضي الله تعالى عنه وفي أحدهما نصف الدية فان لم يبد فقيمه حكومة (وفي) ثديها) أي المراة دية كاملة (و) في (حاملتيهما) أي ثديي المراة دية كاملة (ان بطل اللبن) والافحكومة (و) ان قطع حلمتي صغيره وشك في ابطله لبنها (استؤني بالصغيرة) فان تبين ابطله لبها فالدية والافحكومة (و) ان قلع سن صغير غير مشغور استؤني (سن الصغير) الذي (لم يثغر) أي لم يسقط أسنانه التي نبتت له وهو رضيع بأخذ عقلها في العمد والخطأ (للإيَّاس) من نباتها (كالقود) في العمد ويوقف العقل بيد عدل فان نبتت بهيئتها فلا عقل ولا قود فيها وان عادت أصغر أعطى ارش نقصها (والا) أي وان لم تنبت في الوقت الذي جرت العادة بنباتها فیه ولم تمض سنه من يوم قلعها (انتظر سنة) أي تمامها معتبرة من يوم القلع (وسقطا) أي العقل في الخطأ والقود في العمد (ان عادت) سنة كهيئتها (وورثا) أي العقل في الخطأ والقود في العمد (ان مات) الصغير قبل عودها لوجود سببها (وفي عود السن أصغر) من المقلوعة يؤخذ من الدية الموقوفة (بحساب) نقصها (فان نقصت الربع أخذ ربع الدية وعلى هذا القياس) (و) ان جنى شخص على آخر فادعى أولياء المجنى عليه ذهاب عقله بالجناية وأشكل أمره (جرب العقل) المدعى زواله (بالخلوات) بان يجعل في محل وحده ويتطلع عليه من حيث لا يشعر وينظر هل يفعل أفعال العقلاء أم المجانين ويتكرر التطاع عليه والنظر في أوقات حتى يعلم أمره (و) يجرب (السمع) المدعى زواله بسبب الجنابة من إحدى الأذنين (بان يصاح) عليه من مكان بعيد ووجه الصائح لوجهه في وقت سكون الریح فان لم يسمع فيتقرب الصائح منه ويصيح عليه كذلك فان لم يسمع فيتقرب منه ويصيح وهكذا

يفعل حتى يسمع فيعلم مكان وقوف الصانع بهلالة ثم يجعل المجنى عليه وجهه لجهة خلفه ويصبح الصانع له كذلك ويعلم موضعه ثم يحول وجهه لجهة يمينه ويصبح عليه ويعلم كذلك ثم يجعله شماله ويصبح عليه كذلك ثم يقاس ما بين العلامات وموضع المجنى عليه فان استوت (من أما كن مختلفة مع سد) الاذن (الصحيحة) سدا محكما ثم سدت الاذن المجنى عليها وفتحت الصحيحة ويصاح عليه كذلك من أما كن مختلفة (ونسب) سمعه بالمجنى عليها (لسمعه الاخر) بالصحيحة وحكم على الجاني بمثل تلك النسبة من نصف الدية (والا) أى وان لم يكن له سمع آخر بان ادعى الجناية على سمع أذنه معاً أو كانت احدهما لا تسمع لها صالة (فسمع وسط) لشخص مثل المجنى عليه سنا ومزاجا (وله) أى المجنى عليه (نسبته) من دية الاذن أو الاذنين (ان حلف) المجنى عليه ان ذلك غاية سمعه (ولم يختلف قوله) أى المجنى عليه في الجهات اختلافا بينا (والا) أى وان اختلف قوله فيها اختلافا بينا (فهدر) أى لاشىء على الجاني من الدية لتبين كذبه في دعواه ذهاب سمع الاذنين أو احدهما (و) يجرب (البصر) المدعى ذهابه من احدى العينين (باغلاق) العين الصحيحة وارهائه شيئا نحو بيضة من مكان بعيد والتقرب اليه شيئا فشيئا حتى يبصرها (كذلك) أى العمل في تجربة السمع ثم تغلق المصابة وتفتح الصحيحة ويفعل بها كذلك وله نسبته ان حلف (و) يجرب (الشم) المدعى ذهابه بالجناية (برائحة حادة) أى قوية منفرة للطبع لا يصبر من يشمها عادة ولا سيما مع طول الزمن ويعلم شمه باطلاس ونحوه (و) يجرب (النطق) المدعى نقصه بجناية (بالكلام اجتهدا) من العارفين لا بقدر نقص الحروف لاختلافها بالخطا والنقل على اللسان (٢٦٩) (و) يجرب (الذوق) المدعى ذهابه بجناية

(بالمقر) بفتح الميم وكسر القاف شديد المرارة كالصبر أو الحرارة كالفلل الاحمر (وصدق مدع) الجميع يمين (بجناية في جميع ما سبق أى مع الاختبار بما سبق (والعضو) الضعيف (من عيين ورجل ونحوهما) كيد وأذن ولسان وذكر (خلقة) أى من الله تعالى مع الابصار والعين والمشى بالرجل والعمل باليد والساع بالاذن والنطق باللسان والوطء بالذكر (كغيره) وغيره هو الصحيح ويكون كغيره

مِنْ أَمَّا كُنْ مَخْتَلِفَةً مَعَ سَدِّ الصَّحِيحَةِ وَنُسْبِ لِسَمْعِهِ الْآخَرَ وَالْأَفْسَمُ وَسَطُ وَلَهُ نُسْبَتُهُ إِنْ حَلَفَ وَلَمْ يَخْتَلَفْ قَوْلُهُ وَالْأَفْهَدُ وَالْبَصَرُ بِإِغْلَاقِ الصَّحِيحَةِ كَذَلِكَ وَالشَّمُّ بِرَائِحَةٍ حَادَّةٍ وَالنُّطْقُ بِالْكَلَامِ اجْتِهَادًا وَالذَّوْقُ بِالْمَقَرِّ وَصُدِّقَ مَدْعُ ذَهَابِ الْجَمِيعِ بِيَمِينٍ وَالضَّعِيفُ مِنْ عَيْنٍ وَرِجْلٍ وَنَحْوِهَا خَلْقَةٌ كَغَيْرِهِ وَكَذَا الْمَجْنِيُّ عَلَيْهَا أَنْ لَمْ يَأْخُذْ لَهَا عَقْلًا وَفِي لِسَانِ النَّاطِقِ وَإِنْ لَمْ يَمْنَعْ النَّطْقَ مَا قَطَعَهُ فَحُكُومَةُ كُلِّ سَاكِنٍ الْآخَرِ سِ وَالْيَدِ السَّلَاحِ وَالسَّاعِدِ أَلْيَتِي الْمَرْأَةِ وَسِنَّ مُضْطَرَبَةٍ جَدًّا أَوْ عَسِيبٍ ذَكَرٍ بَعْدَ الْحَشَفَةِ وَحَاجِبٍ أَوْ هُذْبٍ وَظَفَرٍ وَفِيهِ الْقِصَاصُ وَأَفْضَاءُ وَلَا يَنْدَرِجُ تَحْتَ مَهْرٍ بِخِلَافِ الْبَكَارَةِ إِلَّا بِأَصْبَعِهِ

في الدية والقود (وكذا) أى المذكور من العين والرجل ونحوهما الضعيف في كونه كالسليم الاعضاء (المجنى عليها) فضعفه من الجناية (ان لم يأخذ لها عقلا) فان كان أخذ لها عقلا ثم جنى عليه ثانيا فاما له من العقل بحساب ما بقي (وفي) قطع (لسان) الانسان (الناطق ولم يمنع) ما قطع منه (النطق حكومة) وشبهه في الحكومة فقال (ك) قطع (لسان الاخرس) ففيه حكومة (وفي) قطع (اليده الشلاء) حكومة (و) كة قطع (الساعد) أى الذراع الذي لا يصعب له خلقة أو يقطع سابق فيه حكومة (و) في (ألبت) المرأة حكومة عند ابن القاسم (و) في قلع (سن مضطربة جدا) بحيث لا يرجى ثبوتها حكومة (و) في قطع (عسب) أى قصبة (ذكر بعد) قطع (الحشفة) منه حكومة وفي التوضيح الظاهر لزوم الدية في العسب لانه يجامع به وتحصل به اللذة (و) في إزالة (حاجب) واحد أو اثنين حكومة (و) في هذب العين ان لم ينبت حكومة فان نبت فلا شىء فيه الا الادب في العمدة (و) في قطع (ظفر) خطا حكومة (و) عمدة (فيه القصاص) والذي في المدونة في الظفر القصاص الا أن يقلع خطا فلا شىء فيه اذا برىء وعاد له يشته فان برىء على غير هيتته ففيه الاجتهاد (وفي افضاء) أى إزالة ما بين مخرج البول ومحل الجماع حكومة ابن الحاجب في الافضاء قولان حكومة ودية التوضيح الحكومة مذهب المدونة والدية لابن القاسم (ولا يندرج) ارش الافضاء (تحت المهر) بحيث لا يجب فيه زيادة عليه بل يحجب ارشه زيادة على المهر (بخلاف) ارش (البكارة) فيندرج تحته اذا لا يتمك من وطئها الا بازالتها واستثنى من اندراج البكارة في المهر فقال (الا) إزالة (باصبعه) فلا يندرج ارشها تحت المهر لانها محرمة على الزوج ان طلقها قبل وطئها فان طلقها بعد وطئها اندرج ارشها في

والمهر (في) اتلاف (كل أصبع) من يد أو رجل خطأ (عشر) من دية المجني عليه مسلماً كان أو كفتابياً أو مجوسياً ذكراً أو أنثى (و) في اتلاف (الأنملة) من كل أصبع (ثلاثة) أي العشر (الأنملة) من الإبهام (في) اتلافها (نصفه) أي العشر إذا ليس فيه إلا أنملة (و) في اتلاف (الأصبع الزائدة) على الخمس في يد أو رجل (القوية) على التصرف قوة الأصابع الأصلية عشر من دية المجني عليه (أن أفردت) بالاتلاف عن الأصابع الأصلية ومنه هو الشرط أنها انقطعت مع الأصابع الأصلية فلا شيء فيها وهو كذلك (و) في اتلاف (كل سن خمس) من الأبل (وان) كانت (سوداء) خلقة أو بجنابة وجني عليه ثانياً (بقلع) من أصلها بعد حين من الجنابة الأولى (أو) (د) (سوداد) فقط بعد بياضها بجنابة عليها مع بقائها وثبوتها لأنه أذهب جمالها (أو بهما) أي القلع والتسويد بأن سودها ثم قلعها بالقرب وقال ابن عبد السلام أي بقلع بعضها وتسويد الباقيها (أو بمحمة) لها بعد بياضها (أو) (بصفرة) لها بعد بياضها (أن كان) المذكور من الحمرة والصفرة (عرقاً كالسود) في اذهاب الجمال والافعل حساب مانقص (و) الدية (بأضربها) أي السن (جداً) بحيث لا يرجى ثبوتها في الخفيف لعقل بقدره (وان) قلعت السن ثم ردت و (ثبتت) شخص (كبير) أي منفرد (قبل أخذ عقلها أخذه) أي أخذ المجني عليه عقلها ولا يردده أن كان أخذه (كأجراحات الأربعة) أي الجائفة والموضحة والمنقلة والآمة فقد انفقوا على أخذ عقلها وأن عادت لهيتها وكذا الهاشمة والدامغة (و) أن جني عليه فذهب بصره وأخذ منه دية ثم عاد له بصره (رد) المجني عليه الدية التي أخذها للجاني (في عود البصر) لأن عوده دليل على عدم ذهابه وأنه تمطل بعله ذهبت إذ لو ذهب لا يعود (و) أن أبطل (٢٧٠) قوة جماعه وأخذ منه دية ثم عادت رد المجني عليه

للجاني ما أخذه منه في عود قوة الجماع (و) للمجني عليه (و) أن ذهب لبن امرأة وأخذت منه دية ثم عاد لها لبنها فأنارت الدية التي أخذتها من الجاني (في) عود (منفعة اللبن) إضافة للبيان (و) في (أخذ عقل الأذن) (أن) (ثبتت) في محلها بعد قلعها و ردها إليه وعدم لزومه للجاني وإن كان أخذه منه رده له (تأويلان) الأول لأن رشد والثاني لعدم الحق (وتعدد) العقل أي تتعدد

وفي كل إصبع عشر والأنملة ثلثه الألف الإبهام فنصفه وفي الأصبع الزائدة القوية عشر إن انفردت وفي كل سن خمس وإن سوداً أو بلمع أو أسوداً أو بهما أو بمحمة أو بصفرة إن كان عرقاً كالسود أو باضطرابها جيداً أو أن ثبتت لي كبير قبل أخذ عقلها أخذه كأجراحات الأربع ورد في عود البصر وقوة الجماع ومنعة اللبن وفي الأذن أن ثبتت تأويلان وتعددت الدية بتعدد ما لا ينفع بمحلتها وساوت المرأة الرجل لثبات دية فترجع لبيتها وضم متجد الفعل أو في حكمه أو المحل في الأصابع لا الأسنان والمواضع والمناقيل وعمد خطأ وإن عفت

ونجحت

الدية على الجاني في العمد وعلى عاقلة في الخطأ

(بتعدد) أي المنفعة المجني عليها فإن قطع يده فجن فديتان (المنفعة) الذاهبة (ب) الجنابة على (محلها) أي المنفعة ابن الحاجب في الشم دية ويندرج في الألف كالصبر مع العين والسمع مع الأذن (وساوت المرأة) مسلمة أو كفتابية أو مجوسية (الرجل) من أهل دينها في دية جراحاتها بلوغ ديتها (ثلث دية) أي الرجل (فترجع) المرأة في دية جراحاتها (لديتها) أي المرأة وذلك أن دية موضحة المرأة ومنقلتها أو أصابها واستأنها ونحوها مما يوجب أقل من ثلث دية لرجل فدية المرأة فيه مساوية لدية الرجل ففي موضحة نصف عشر دية الرجل وفي منقلتها عشرها ونصفه وفي أصابها عشر دية فإن أوجب جرحها ثلث دية كالجائفة والآمة فإن ارتد لديتها فلها ثلث دية لثلاث دية الرجل (و) ضم متجد الفعل أي الجراحات الناشئة عن الفعل الواحد كضربة واحدة في يد أو رجل فقطعت أصبعين أو ثلاثاً ففي كل أصبع عشر (أو) ما (في حكمه) أي المتخذ كضربات في فور واحد (أو) متجد (المحل) كضربات في يد أو رجل فقطعت أصابعها فإن كانت ثلاثاً ففي كل أصبع عشر وإن كانت أربعة ففي كل أصبع خمس وتعتبر أصابع كل يده وحدها وكذلك أصابع الرجلين لأن كل يد محل وكل رجل محل وهذا (في الأصابع) كما تقدم (لا) في (الأسنان) فلا يضم بعضها لبعض بل في كل سن خمس من الأبل كان ذلك في ضربة أو ضربات (و) لا يضم (المواضع) إلا بفعل واحد أو أفعال في فور واحد (و) لا يضم (المناقل) إلا بفعل واحد أو أفعال في فور واحد (و) لا يضم (عمد الخطأ) كما لو قطعت لها ثلاث عمدات ثلاث خطا فلها في كل أصبع عشر إن اقتضت من العمد بل (و) أن عفت) عن العمد وسواء أتمد المحل أو تعدد ولو كان العمد والخطأ في فور واحد ابن عرفة في المدونة لا يضم الخطأ إلى

نعمد اقتضت أو عفت (ونجمت) أى أجلت بالنجوم أى الاهلة (دية الحر) المسلم أو الذمى أو الجوسى الذكر أو الانثى فى قتل الخطأ فلا تنجم قيمة الرق فهى حادثة علم قاتله وكذا دية العمد المصاح عليها اذا ثبت قتل الخطأ (بلا اعتراف) أى اقرار من القاتل بان ثبت بديته أو قسامة ومفهومه ان ما ثبت باعتراف لا ينجم على العاقلة وهو كذلك لانها ماله بالكذب لا غناء ورثة المقتول فننجم (على العاقلة) للجاني الحر (و) على (الجاني) فحمل العاقلة ان دية امر قديم كان فى الجاهلية فأقره النبي صلى الله عليه وسلم وشرط النجيم على العاقلة (ان بلغ) الواجب بجناية الخطأ (ثلث دية المجنى عليه أو) ثلث دية (الجاني) كان الجاني أو المجنى عليه من كان (وما) أى الواجب بالجناية الذى (لم يبلغ) ثلث دية الجاني ولا ثلث دية المجنى عليه (فحمل عليه) أى الجاني وحده وشبهه فى كون الدية على الجاني حالة وقال (ك) دية (عمد) عفى عن الجاني عليها فهى عليه حالة (و) (ك) دية غلظت (على الجاني ببيع أو تليث ذوى عليه حالة (و) كدية عضو (ساقط) القصاص فيه اعدم مثله) فى الجاني كقطعه يميني ولا يميني له فديتها عليه حالة وان كان معدما انتظر يسره واستثنى من العمد فقال (الاما) أى جرحا عمدا (لا يقتص منه) (الخوف) (اللاه) كجائمة وآمة وكسر نخ (و) دية (عليها) أى عاقلة الجاني (وهى) أى العاقلة (العصبة) بنفسه قربوا أو بعدوا (وبدى) على العصبة (با) هل (الديوان) أى الكتاب الذى دون وكتب فيه أسماء المعطين من بيت المال وأهلهم المكتوب أسماءهم وعطوهم فيه وشرط حمل أهل الديوان (ان أعطوا) أى أهل الديوان ما كتب لهم فيه من الدنانير والدرهم من بيت المال فان لم يكن اعطاء (٢٧١) فانما يحمل عنه قومه (م) بدى (بها) أى

وَجُمِعَتْ دِيَةُ الْحُرِّ الْخَطَا بِبَلَاءِ اعْتِرَافٍ عَلَى الْعَاقِلَةِ وَالْجَانِي إِنْ بَلَغَ ثُلُثَ الْمَجْنُونِ عَلَيْهِ أَوْ الْجَانِي وَمَا لَمْ يَبْلُغْ فَحَالٌ عَلَيْهِ كَعَمْدٍ وَدِيَةٍ غُلِظَتْ وَسَاقِطٌ لِعَدَمِهَا إِلَّا مَا لَا يُقْتَصُّ مِنْهُ مِنَ الْجَرْحِ لَا نَالَ فِيهِ فَعَالِيَهَا وَهِيَ الْعَصَبَةُ وَبُدِيَ بِالْأَيُّوَانِ أَنْ أُعْطُوا ثُمَّ بَهَا إِلَّا قَرَبٌ فَلَا قَرَبٌ ثُمَّ الْمَوَالِي الْأَعْلَانُ ثُمَّ الْأَسْفَلُونَ ثُمَّ بَيْتُ الْمَالِ إِنْ كَانَ الْجَانِي مُسْلِمًا وَلَا فَالذَّمُّ ذُو وَدِينِهِ وَضَمٌّ كَكُورٍ مَضْرُوعٍ وَالصَّالِحِيُّ أَهْلُ صَلَاحِهِ وَضُرِبَ عَلَى كُلِّ مَا لَا يَضُرُّ وَعَقْلٌ عَنْ صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ وَامْرَأَةٍ وَفَقِيرٍ وَغَارِمٍ وَلَا يَعْقِلُونَ وَالْمُعْتَبِرُ وَقْتُ الضَّرْبِ إِنْ كَانَ قَدِيمَ غَائِبٍ وَلَا يَسْتَعِظُ لِعُسْرِهِ أَوْ مَوْتِهِ وَلَا دُخُولَ لِبَدْوَى مَعَ حَضَرِيٍّ وَلَا شَامِيٍّ مَعَ مَهْزَرِيٍّ مُطَاقِمًا السَّكَامَةَ فِي

كلها لاني بيت المال فقط لا ر الذي في المدونة وغيرها ان الذي يعقل عن الكافر أهل دينه وليس في النص اعتبار عصبته ولا ديوانه اه (والا) أى وان لم يكن الجاني مسلما (ه) الكافر (الذمى) يعقل عنه (ذو دينه) الدين يؤدون معه الجزية فلا يعقل يهودى عن نصراني وعكسه (و) أحد هان بجوسى وعكسه (و) ان لم يكف أهل كورته (ضم) الى أهل كورته أهل كورته وجزته (ككور) أى بلدة أى قرى ريف (ه) حتى يكمل عدد العاقلة (و) الكافر (الصالحى) يعقل عنه (أهل صلحه وضرب) أى جعل (على كل) من العاقلة وانجاني (ما) أى قدر من المال (لا يضر نخاله) أى لا نجحف بماله ولا يساوى ما يحمل على قاتل ما يحمل على كثيره (وعقل عن) جان (صبي ومجنون وامرأة وفقير) لا يملك شيء (وغارم) أى مدين عاجز عن وفاء دينه (ولا يعقلون) أى الصبي ومن عطف عليه ظاهر دلا عن غيره ولا نفسه وبه قال اللخمى ونصه خمسة يعقل عنهم ولا يعقلون وهم الذين ذكرهم المصنف (والمعتبر) من حال من تضرب عليه من العاقلة من بلوغ وعقل واسلام وحرية وحضور وعفى حاله (وقت الضرب) أى نفريق الدية على العاقلة لا حاله وقت الجناية ولا وقت الاداء فى كان مستكملا لها وقت الضرب ضربت عليه ومن كان وقته ناقصا شرطا منها فلا تضرب عليه ولو استكملها بعده (لا) تضرب (ان قدم غائب) وقت الضرب أو بلغ صبي أو أفاق مجنون أو أيسر معدوم أو اعتق رقيق (ولا تستعط) الدية عن ضربت عليه (ب) حدوث (عسره) بعد ضربها عليه (ليا) (أو موته) بعد ضربها عليه حيا أو جنونه بعد ضربها عليه عاقلا أو غيبته بعد ضربها عليه حاضرا (ولا دخول لبدوى مع حضري) ولا عكسه اذ لا يكون فى دية واحدة ابل ودنانير أو دراهم (ولا) دخول (شامى مع مهزري) فى الدية ولا عكسه (وطاقا) عن التقييد بالبعد وننجم الدية (السكامة فى

ثلاث سنين) كل ثلث في سنة (تحول) الثلاث (باوآخرها) أي السنين فيحل بأخر السنة الأولى ثلث الدية وبآخر السنة الثانية ثلثها الثاني وبآخر السنة الثالثة ثلثها الثالث وابتداء السنة الأولى (من يوم الحكم) بتجسيمها وهو يوم ضربها (و) ينجم (الثلث) ان وجب في نحو جائنة (و) ينجم (الثلاثان) الواجبان في نحو جائنتين (بالنسبة) لتأجيل الدية الكاملة فيؤجل الثلث بسنة والثلاثان بستين (ونجم) أي أجل كذلك (في النصف) من الدية الواجب في نحو قطع يدا لثلاثين للكاملة فيؤجل ثلث الكاملة من النصف بسنة والسدس منها تمام النصف بسنة (و) نجم في (الثلاثة الأرباع) من الدية الواجبة في قلع خمس عشرة سنناً أو سبع أصابع وأتملة إبهام فتنجم (بالثلث) أي يجعل كل ثلث من الكاملة في سنة (ثم) يجعل (للازد) على الثلثين وهو نصف سدس الدية (سنة وحكم) أي القدر الذي (وجب) من الدية (على) كل عاقلة من (عواقل) المقاتلين خطأ كل قاتل من عاقلة غير عاقلة غيره بفعل واحد كحمل أر بعه رجال مثلاً صخرة فسقطت منهم على كل رجل فمات فقسمت دية على عواقلهم فخص كل عاقلة ربع الدية فحكم هذا الربع (كحكم) الدية الكاملة المنجمة (على) العاقلة (الواحدة) في التأجيل بثلاث سنين (كتمعد) ديات (الجنائيات) من واحد أو أكثر (عليها) أي العاقلة الواحدة كقتل رجلين أو رجلاً خطأ فتنجم الديتان أو الديات على عاقلته بثلاث سنين وإنما نبه على هذا لئلا يتوهم ان الدية الثانية إنما تنجم على عاقلته بعد وفاة لا ولي (وهل حدها) أي أقل العاقلة الذي لا يضم إليه أحد من بعده في الترتيب السابق (سبعائة) فإذا وجد هذا المدعى ان البناء فلا يضم إليهم أبناءه وان قصصوا عنه ضمو إليهم فان تمموه فلا يضاف إليهم الاب والاضيف إليهم وعلى هذا القياس وليس المراد انها لا تضرب على أكثر (٢٧٢) منه من مرتبة واحدة بل تضرب عليهم وان كانوا سبعة آلاف مثلاً (أو) حدها (الزائد على ألف) زيادة لها بال كمشرين فالألف يضم إليه غيره في الجواب (قولان) لسحنون (و) يجب (على القاتل الحر) لا العبد (المسلم) لا الكافر ان كان بالغاً عاقلاً بل (وان) كان (صبياً أو مجنوناً) لانه من خطاب الوضع ولا نه عوض عن النفس لعوض المتلف (أو) كان القاتل شريكاً في القتل لصبي أو بالغ

ثَلَاثَ سِنِينَ تَحُلُّ بِأَوَّخَرِهَا مِنَ الْحُكْمِ وَالثُّلُثُ وَالثَّلَاثَانِ بِالنِّسْبَةِ وَنَجْمٌ فِي النِّصْفِ وَالثَّلَاثَةِ الْأَرْبَاعِ بِالثُّلُثِ ثُمَّ لِلزَّائِدِ سَنَةٌ وَحُكْمٌ مَا وَجَبَ عَلَى عَوَاقِلِ الْجَنَائِيَةِ وَاحِدَةٍ كَحُكْمِ الْوَاحِدَةِ كَتَعْدِ الْجَنَائِيَاتِ عَلَيْهَا وَهَلْ حَدُّهَا سَبْعُمِائَةٍ أَوِ الزَّائِدُ أَوْ عَلَى أَلْفٍ قَوْلَانِ وَعَلَى الْقَاتِلِ الْحُرِّ الْمُسْلِمِ وَإِنْ صَبِيًّا أَوْ مَجْنُونًا أَوْ شَرِيكًا إِذَا قَتَلَ مِثْلَهُ مَعْصُومًا خَطَأً عَتَقَ رَقَبَةً وَلَعَجَزَ شَهْرًا كَالظَّاهِرِ لَا صَبًا ثَلَاثًا وَقَاتِلَ نَفْسِهِ كِدَيْتِهِ وَنَدَبَ فِي جَنَيْنٍ وَرَقِيقٍ وَعَمْدٍ وَعَبْدٍ وَعَلَيْهِ مُطْلَقًا جَلْدًا مِائَةً وَحَبْسُ سَنَةٍ وَإِنْ بَقِيَ مَجْرُوسِيٍّ أَوْ عَبْدٍ أَوْ نَكُولٍ الْمُدَّعَى

حدها (الزائد على ألف) زيادة لها بال كمشرين فالألف يضم إليه غيره في الجواب (قولان) لسحنون (و) يجب (على القاتل الحر) لا العبد (المسلم) لا الكافر ان كان بالغاً عاقلاً بل (وان) كان (صبياً أو مجنوناً) لانه من خطاب الوضع ولا نه عوض عن النفس لعوض المتلف (أو) كان القاتل شريكاً في القتل لصبي أو بالغ

حر مسلم فيجب على كل كفارة دامة لانها لا تتبع ولا يشترك فيها (اذا قتل) الحر المسلم على شخصاً (مثله) في الحرية والاسلام فلا تجب في قتل كافر ولا عبد حال كونه (معصوماً) فلا تجب في قتل غير معصوم كزان محصن ومحارب (خطأ) فلا تجب على القاتل عمداً وقوله على القاتل الحر المسلم خبر مقدم و(عتق رقبة) مبتدأ مؤخر فالواجب عتق شخص رقيق مؤمن من سليم من اعيوب محرر لمصوص الكفارة (و) (لا) (يعجز) عنه (ها) أي عدم القدرة على عتق الرقبة (شهران) يصومهما (ك) رقبة وشهري (الظهار) في شرط ايمان الرقبة وسلاستها من العيوب ونحو غيرها له وتتابع الشهرين في الصوم ونية الكفارة بهما (لا) يجب الكفارة على من قتل شخصاً حراً مسلماً (صائلاً) عليه لانه ليس معصوماً ولا ناله عمد (و) لا كفارة على (قاتل نفسه) لانه غير خطا قاله ابن عرفة ولم أجده نصاً لا للفرق في وجيز قال فيه وفي وجوبها على قاتل نفسه وجهان اه وفيه ان قوله نه على فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين مخرج قاتل نفسه لا يحتاج تصور هذا الجزء من الكفارة فيه واذا بطل الجزء بطل الكل (كديته) أي قاتل نفسه لا تجب عليه ولا على عاقلته (ونذبت) الكفارة (في) القاء (جنين) ابن عرفة في المدونة فيمن ضرب امرأة خطافاً لقتل جنيناً ميتاً كفارة ذلك رضي الله تعالى عنه إنما الكفارة في كتاب الله تعالى في قتل الحر الخطأ واستحسن الكفارة في الجنين (و) نذبت في قتل (رقيق) خطأ ويغرم قيمته ملكه (و) نذبت في قتل (عبد) وهل هذا تكرار أو يحمل الأول على الخطأ والثاني على العمد (و) نذبت في قتل (عمد) لا يقتل به لزيادة القاتل على المقتول بحرية أو اسلام أو للعفو عنه (وعليه) أي القاتل عمداً (مطلقاً) عن التقييد بكورية أو حرية أو اسلام فلا فرق بين رجل وامرأة وحر ورقيق ومسلم وكافر (جلد مائة) ثم حبس سنة وان بدلت مجوسياً (أو) قتل (عبد) قال المباحي وجهه هذا كله انه لحنك دم معصوم (أو) (نكول المدعى) بالفتن عن

القسامة التي وجبت عليه مع اللوث (علي) المتهم بالقتل (ذی اللوث) أي اللطخ والقرينة الدالة على قتله كقول المفتول قتلني فلان وكروته بقرية وبيده آلة قتله والمفتول يتشخط في دمه (وحملته) أي دى اللوث إيمان القسامة أنه لم يقتله وبرأته من القتل بذلك ويجلد مائة ويحبس سنة نظر اللوث اه والقسامة (سببها) التي لا تصح بدونه (قتل الحر) لا قتل الرق (المسلم) لا قتل الحر الكافر سواء قتله مسلم أو كافر (في محل اللوث) أي التهمة وهو ما ينشأ عنه غلبة ظن صدق المدعى فلا قسامة بمجرد الدعوى ومثل للوث بخمسة أمثله فقال (كان يقول بالغ) لا صبي ولوه راهقا (حر) لا رق لأنه ليس من أهل الشهادة كالصبي والكافر (مسلم) لا كافر (قلاني فلان) عمدا بل (ولو) قال (خط) علي اشهور ان كان القاتل عدلا بل (ولو) كان (مسخوطا) أي غير عدل وادعى قتله (على) (شخص) (ورع) ولو كان أورع أهل زمانه (أو) يدعي (ولد على ولده انه دبحه) أو بقربطنه أو نحو ذلك فقال ابن القاسم بقسم أولياء الولد يقتل والد فيه وأما لو قال رماني بخديعة ونحوها لما لا يقتل الاب به أو قال قتلني ولم يزد أو قلني خطأ فالقسامة ودية الخطأ والمغاضة في دعوى العمد (أو) تدعى (زوجة) على زوجها انه قتلها فالقسامة من أوليائها ويقتلونه وشروط القسامة فيما تقدم (ان كان) في المدي (جرح) أو ضرب مادام لم يكن بالمدي أثر جرح أو ضرب فلا يقبل قوله الا بينة على ذلك (أو) قال المفتول قتلني فلان و (أطلق) قوله من التقييد بعمد أو خطأ (وينوا) أي أوليائه كونه عمدا أو خطأ معتمدين على القرائن الدالة على انه عمدا أو خطأ فيقسمون ويستحقون الدية على العاقل في الخطأ والقود في العمد (لا) يقسمون ان (خالقوا) أي ان خائف الا ولاء المفتول بار قال خطأ وقالوا عمدا وعكسه وان (٢٧/٣) رجعو القدر له (لا يقبل رجوعهم) له بعد مخالفتهم على الصحيح لا لهم

عَلَى ذِي اللُّوثِ وَحَلْفِهِ وَالْقَسَامَةُ سَبَبُهَا قَتْلُ الْحَرِّ الْمُسْلِمِ فِي مَحَلِّ اللُّوثِ كَأَنْ يَقُولَ بَالِغِ حُرٍّ مُسْلِمٍ قَتَلَنِي فَلَانٌ وَلَوْ خَطَا أَوْ مَسْخُوطًا عَلَى وَرْعٍ أَوْ وَلَدٍ عَلَى وَالِدِهِ أَنَّهُ ذَبَحَهُ أَوْ زَوْجَةً عَلَى زَوْجِهَا أَنْ كَانَ جُرْحٌ أَوْ أَطْلَقَ وَيَتَنَوَّاهُ لَا خَافُوا وَلَا يَقْبَلُ رُجْرُهُمْ وَلَا أَنْ قُلَّ بَعْضُ عَمْدٍ أَوْ بَعْضٌ لَا نَعْلَمُ أَوْ نَكَلُوا بِخِلَافِ ذِي الْخَطَا فَلَهُ الْحَلْفُ وَأَخَذَ نَصِيْبِهِ وَإِنْ اخْتَلَفَ فِيهِمْ مَا اسْتَوَوْا حَلَفَ كُلُّ وَاحِدٍ لِمِجْمَعِ دِيَّةٍ خَطَا وَبَطَلَ حَقُّ ذِي الْعَمْدِ بِنَكُولٍ غَيْرِهِمْ وَكَشَاءِ هَدْيَيْنِ بِجُرْحٍ أَوْ ضَرْبٍ مُطْلَقًا أَوْ بِأَقْرَارِ الْمُقْتُولِ عَمْدًا أَوْ خَطَا ثُمَّ يَتَأَخَّرُ الْمَوْتُ يُقَسِّمُ لِمَنْ ضَرَبَهُ مَاتَ أَوْ بِشَاهِدٍ بِذَلِكَ مُطْمَئِنًّا أَنْ ثَبَتَ الْمَوْتُ

(٣٥ — جواهر الاكيل — ثاني) مدعى قتل خطأ وقال غيره من الاولياء لا علم (فله) أي دي الخطأ (الحلف) لجميع إيمان القسامة وأخذ نصيبه من الدية لا نه مال أمكن توزيعه بخلاف العمد (وان اختلفت) أي فريقا الورثة (فيهما) أي العمد والخطا بان قال بعض عمداء بعض خطأ (واستووا) اختلفوا في الدرجة كبنين (حالف) كل على مادعاؤه (ولجميع دية الخطأ) وبطل القود من حالف الجميع فلم يدة خطأ تقسم بينهم (و) ان سكل مدعو الخطأ (بطل حق ذي العمد) سبب (نكول) غيرهم) وهم مدعو الخطأ فلا قسامة ولا دية لذى العمد لان الخطأ لا العمد لا دية له (وكما شهادة (شاهدين) على شخص (بمعينة جرح أو ضرب) مسلم حرجا أو ضربا (مطلقا) عن تقييده بعمد أو خطأ (أو) شهادتهما (باقرار) الشخص (المفتول) بان لا جرحه أو ضربه (عمدا أو خطأ) وبه أثر الجرح أو الضرب (ثم يتأخر الموت) عن معاناة الجرح أو الضرب أو عن اقراره وبه يوم أو أكثر ولو كل وشرب (يقسم) أولياء المفتول (لمن ضربه) أو جرحه (مات) وهذا في الشهادة بمعينة الضرب والقتل وأما في الشهادة بالاقرار فيقسمون لقد جرحه أو ضربه ولمن جرحه أو ضربه مات وبقتصون في العمد وياخذون الدية في الخطأ فان لم يتأخر موته في معاناة الجرح أو الضرب لا قسامة ولهم القصاص في العمد والدية في الخطأ وفي الاقرار فيقسمون ويقتصون في العمد وياخذون الدية في الخطأ (وك) شهادة (شاهدين) (معينة) (ذلك) أي الجرح أو الضرب لمسلم (حر) (مطلقا) سواء كان عمدا أو خطأ وعاش بعده ولو أكل وشرب ونكح قال ابن عرفة وان لم يتخذ مقتله وشهدوا احد فقال ابن القاسم في كتاب الديات لو ارثه القسامة وقل في العتبية لا قسامة فيه (ان ثبت الموت) هذا شرط عام في جميع مسائل القسامة ثم انه غير ضروري

الذم إذا لم يعلم ان القسامة لا تكون الا بعد الموت (أو) شهادة شاهد واحد (بإقرار المقتول) بأن فلانا جرحه أو ضربه (عمدا)
 لان الدم يعمل فيه باللوث والعمد لوث محض بخلاف الخطأ فإنه جار مجري الشهادة على العاقلة بالدية ولا يقل عن الشاهد الا اثنان
 بخلاف العمدة ان المقتول عنه انما يطلب حقا لنفسه وهو القصاص وأما الشهادة على قوله قتلتني فلان فنقص الرواية فيها أنه لا يدمن
 شاهدين كما في التوضيح وابن عرفة فهو مفهوم قوله جرحه أو ضربه والفرق بينهما ان القتل لا يثبت الا بشاهدين في العمد والخطأ وأما
 الجرح فيثبت عند الامام مالك رضي الله تعالى عنه بالشاهد واليمين في العمد وهي إحدى المستحسنات وفي الخطأ لا يؤول الى المال وشبهه
 في اللوث الموجب للقسامة فقال (ك) شهادة شاهدين (ب) إقراره أي المقتول بأن فلانا قتله عمدا أو خطأ (مع) شهادة (شاهد) بمعاينة
 قتل فلان قتله (مطلقا) عن التقييد بعمد أو خطأ فيقسم الاولياء ويقتصون في العمد وباخذون الدية في الخطأ (أو) شهادة (ب) إقرار
 القاتل (ب) إقتل فهو لوث (في الخطأ فقط) أي لا في العمد (بشاهد) فيقسم الاولياء معه ويستحقون الدية في مال المقر (وان) اختلف
 شاهده (أي القتل بان قال أحدهما ذبحه وقال الآخر قتله بسيف (بطل) الدم المشهود به (ك) شهادة (العدل فقط) أي لا غير
 العدل (في معاينة القتل) فانه لوث فيقسم الاولياء معه ويستحقون الدم على المشهور وهو مذهب المدونة (أو) رأي أي رأي
 العدل المقتول (يتشخص) أي يتحرك (في دمه والمتهم بقربه) أي المقتول (وعليه) أي المتهم (أناره) أي القتل كسيف ملطخ
 بدم بيده (ووجبت) قسامة الاولياء في مسائل اللوث (وان تعدد اللوث) كشهادة شاهدين على قول المقتول قتلتني فلان وشهادة
 شاهد آخر انه رآه يقتله فافاد بالمبالغة (٢٧٤) ان تعدد اللوث لا يغني عن القسامة (وليس منه) أي اللوث

أو بإقرار المقتول عمدا كما قرأه مع شاهد مطلقا وإقرار القاتل في الخطأ فقط
 بشاهدين وان اختلف شاهده بطل كالعدل فقط في معاينة القتل أو رآه يتشخص
 في دمه والمتهم بقربه وعليه آثره ووجبت وان تعدد اللوث وليس منه وجوده
 بقرية قوم أو دارهم ولو شهد اثنان أنه قتل ودخل في جماعة استخلف كل
 خمسين والدية عليهم أو على من نكل بلا قسامة وإن انفصلت بغاة عن قتلى ولم
 يعلم القاتل قتل لا قسامة ولا قود طائفة أو ان تجرد عن تدمية وشاهد أو
 عن الشاهد فقط تان ويلات وان تأولوا فهدر كزاحفة على دافعة وهي خمسون

(وجوده) أي المقتول (بقرية)
 قوم أو دارهم لان الغالب ان
 من قتله لا يتركه بموضع يوجب
 وجوده به اتهامه بقتله (ولو
 شهد) على شخص (انه قتل)
 حر امسلا عمدا (ودخل) القاتل
 في (جماعة) ولم يعرف استخلف
 كل (منهم) (خمسين) يمينان
 ايمان الدم لا تكون الا خمسين
 والقاتل واحد منهم فيشتمل
 كل واحد أن يكون القاتل

(والدية عليهم) في أموالهم بعد ايمانهم بلا قسامة لان البينة شهدت بالقتل وكان الغرم على
 جميعهم للقطع بكذب أحدهم وهو غير معين (أو) حلف بعضهم ونكل باقبيهم فالدية (على من نكل) منهم (بلا قسامة) ولا شيء على
 من حلف ولم يجمع هنا ليمين المدعى مع نكول المدعى عليه كما هي القاعدة لثبوت القتل بالبينة وانما وجبت الايمان لرفع الاحتمال ولا
 يقتل الناكل لمدم القطع بصدق الحالف (وان) اقتلت طائفتان من المسلمين لعداوة بينهم أو نحوها وان انفصلت بغاة جمع باغ أي معتد
 على غيره خارج عن طاعة الامام أو لا (عن قتلى ولم يعلم القاتل) من الفريقين (فهو لا قسامة) فيهم (ولا قود) أي لا قصاص وفيهم
 الدية على الفئة المنازعة وهو ما حمل عليه عياض والابن قول المدونة لا قسامة ولا قود (مطلقا) عن تقييده بعدم قول القاتل دما عند
 فلان وعدم شاهد بالقتل على معين (أو) لا قسامة ولا قود (ان تجرد) القتل (عن تدمية) من القتلى أي قولهم دما عند فلان
 (و) تجرد أيضا (عن شاهد) على معين بالقتل فان وجدت تدمية أو شاهد بالقتل فلا قسامة والقصاص وبهذا فسر ابن القاسم قول
 الامام في المدونة وبقائه بعضهم على ظاهره (أو) لا قسامة ولا قود ان تجرد القتل (عن الشاهد فقط) أي لا يشترط تجرده عن التدمية
 فيهدر دمه ولو قال دمي عند فلان لا نكاح عازما على قتله فلا يستنكر كذبه عليه ليقول بعده وناول المدونة بعضهم بهذا في الجواب
 (تاويلات) ثلاث (وان تأولوا) أي المقاتلون من المسلمين في قديمهم على القتل تاويل يقتضي جواز تقابلهم بزعمهم (ف) القاتل
 والجرحى (هدر) أي لا قصاص ولا دية وشبهه في الهدر فقال (ك) قاتل طائفة (زاحفة) أي متعددة وماشية لقتال غيرها بغيا
 بلا تاويل (على) طائفة (دافعة) عن أنفسها وحريمها فقتل الزاحفة هدر وقاتل الدافعة فيها القصاص (وهي) أي القسامة (خمسون)

يمينا) فلا يزاد عليها لو كان الا ولياء أكثر من خمسين فيحلف خمسون منهم بالقرعة وانما يحلفها بالغ عاقل و ينتظر بلوغ الصبي (مقوالية) لانه أُرهب وأوقع في النفس ابن مرزوق لم أقف على قيد التوالى غير ابن شاس وان الحاجب والمصنف (بتا) أى قطعاً و يعتمدون على الظن القوي كما تقدم ان كان الحاجب بصيراً حاضراً بل (وان) كان (أعمى أو غائباً) حين القتل لان العلم يحصل بالخبر والسمع كما يحصل بالمعانية ولانه صلى الله عليه وسلم عرضها على من لم يحضر القتل (يحلفها) أى الخمسين يمينا (في) دعوى قتل (الخطأ من يرث) المقتول من المسكفين وأشعر قوله من يرث انها توزع على قدر الميراث وهو كذلك اتفاقاً (وان) كان من يرث (واحداً) وسواء كان رجلاً (أو امرأة) ابن الحاجب يحلف الوارثون المسكفون في الخطأ واحداً كان أو جماعة ذكر أو أنثى (و) ان تعدد من يرث وقسمت الخمسون يمينا على الورثة بحسب انصباهم وان انكسرت يمين منها (جبرت) أى كبت اليمين المنكسرة (على أكبر كسرها) ولو كان صاحب الكسر الكبير أقل عدداً من الايمان الصحيحة كان وبذلك اذا قسمت الخمسون على ثلاثة عدد الروس خصص ثلاثة وثلاثون يمينا وثلاث يمين والبت ست عشرة يمينا وثلاث يمين فتجبر على الثلاثين فتحلف البنت سبع عشرة يمينا والابن ثلاثة وثلاثين ويسقط عنه الثلث وهذا عند المشاحة في التكميل وأما عند التراضي فمن شاء التكميل كل ولو قل كسره وقيل تكمل على كل كسر فتكملها البنت والابن (والا) أى وان لم يكن كسر أكبر ان استوت الكسور كثلاثة بنين (ف) تجبر (على) الكسور (الجميع) فيحلف كل ابن سبع عشرة يمينا فيصير المجموع إحدى وخمسين يمينا فقولهم خمسين أى ما لم يكن انكسار ولا فقدت يديها بحجر الكسور فلو كانوا ثلاثين أو أربعين ابناً حلف كل واحد يمينين فصارت (٣٧٥) ستين في الاول وثمانين في الثاني (ولا

ياخذ أحد) من الورثة شيئا من الدية (الا بعد) حلف (جميعها) أى الخمسين يمينا إذ لا يلزم العاقلة شيء من الدية الا بعد ثبوت الدم وهو لا يثبت الا بحلف جميعها فان كان بعض الورثة غائبا أو صبياً أو مجنوناً حلف الحاضر البالغ العاقل خمسين يمينا وأخذ نصيبه من الدية (ثم حلف من حضر) من غيبته أو بلغ أو عقل (وحصته)

يَمِينًا مُتَوَالِيَةً بَتًّا وَإِنْ أَعْمَى أَوْ غَائِبًا يَحْلِفُ فِي الْخَطَا مِنْ يَرِثُ الْمَقْتُولَ وَإِنْ وَاحِدًا أَوْ امْرَأَةً وَجُبِرَتِ الْيَمِينُ عَلَى أَكْثَرِ كَسَرِهَا وَالْأَقْلَى الْجَمِيعَ وَلَا يَأْخُذُ أَحَدٌ إِلَّا بَعْدَ هَاتِمٍ حَافٍ مَنْ حَضَرَ حَصَّتْهُ وَإِنْ نَكَوْا أَوْ بَعْضُ حَلَفَتِ الْعَاقِلَةُ فَنَنْكُلُ فَحَصَّتْهُ عَلَى الْأَظْهَرِ وَلَا يَحْلِفُ فِي الْعَمْدِ أَقْلٌ مِنْ رَجُلَيْنِ عَصَبَةٍ وَالْأَفْوَكَ إِلَى وَلِيِّهِ إِلَّا اسْتِئْذَانًا لِعَاصِيهِ وَلِلْوَلِيِّ فَقَطُّ حَلْفُ الْأَكْثَرِ إِنْ لَمْ تَزِدْ عَلَى نِصْفِهَا وَوُزَعَتْ وَاجْتَزَى بِأَثْمَيْنِ طَاعِمٍ أَكْثَرَ وَنُكُولُ الْمُعَيَّنِ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ بِخِلَافٍ

من الخمسين وأخذ نصيبه من الدية (وان نكلوا) أى الورثة كلهم عن القسامة (أو) نكل (بعض) منهم وحلف بعض آخر ردت القسامة على عاقلة القاتل و (حلف العاقلة) كل واحد منها يمينا يحلف ولو كانت عشرة آلاف والقاتل كاحدهم (فن) حلف من العاقلة سقط حظه من الدية ومن (نكل) عن اليمين (خصته) أى الناكل التي عليه من الدية يغرمها للناكل من الورثة (على الاظهر) عند ابن رشد من خمسة أقوال (ولا يحلف) القسامة (في) دعوى قتل (العمد أقل من رجلين عصبية) للمقتول من نسب أو ولاءه أو إمامه وفي الموطأ لا يقسم في قتل العمدة من المدعين الا اثنان فصاعداً تردد الايمان عليهما حتى يحلفا خمسين يمينا (والا) أى وان لم يكن المقتول عصبية من النسب (فيقسم) (موالى) أعلنون لانهم عصبية بالولاء لا أسفلون لانهم غير عصبية (وللولى) الصادق بواحد فاكثر (الاستماعة) على القسامة (بعاصبه) أى الولي ولو اجنبيا من المقتول كما اذا قتلت متزوجة باجنبي منها عن ابنها فله الاستماعة بابيه وعمه وأخيه من أبيه وهى واجبة على الواحد وجائزة للاكثر وعاصبه نعم الواحد والاكثر (وللولى فقط) أى لا إمامه المعين له (حلف الاكثر) من الايمان التي خصته من قسامة الخمسين يمينا عليه وعلى معينه (ان لم يزد) الا اكثر الذى أراد الولي حلفه (على نصفها) أى القسامة وهو خمسة وعشرون يمينا (ووزعت) أى قسمت القسامة في العمدة على مستحق الدم كانوا خمسين أو أقل منها وان زادوا على خمسين اجتزى بحلف خمسين منهم ولا يزداد عليهم لان خلاف سنة القسامة (واجترى) أى اكفى (ب) حلف (اثنين طاعا) أى تطوعا ورضيا بحلف كل واحد منهما خمسا وعشرين يمينا حال كونهما (من) مستحقين (أكثر) من اثنين ولا يعد من لم يحلف ناكلا حتى يصرح بانه ناكل ويستحق البقية ما يستحقون (و) نكول العاصب (المعين) للولى على القسامة عن القسامة (غير معتبر) في إسقاط الدم لانه لا حتى له فيه للولى الاستماعة بعاصبه آخر فان لم يجد بطل الدم (بخلاف)

نكول (غيره) أي المعين من الاولياء فيبطل ان لم يبعد بل (وان بعدوا) أي الناكولون كإبناء الابناء والاعمام معهم فيسقط الدم على المشهور صرح به الباجي واذا نكل بعض الاولياء وسقط الدم (فتزد) القسامة (على المدعى عليهم) باقتل (فيحلف كل) منهم (خمسين يمينا) ان تعددوا لان كل واحد منهم متهم باقتل وان كان واحدا حلفه واحده (ومن نكل) عنها من المدعى عليهم (حبس حتى يحلف) خمسين يمينا أو يموت لان كل من طلب منه أمر سجين بسببه فلا يخرج الا بعد حصول ذلك المطلوب (ولا استعانة) لمن ردت عليه القسامة بغيره من عصيته بخلاف ولي الدم ويفرق بينهما بان ايمان الولي موجبة وقد يحلفها من يوجب غيرها واما ان المتهم دافعة وليس لاحد ان يدفع بيمينه ما تعلق بغيره (فان كذب بعض) من الاولياء الحالفين القسامة (نفسه) بان قال انه كذب في دعواه (بطل القود) والدية لا نه كشاهدا لظلم على غيره (بخلاف عفو) أي بعض المستحقين عن القود من القاتل عمدا بعد ثبوته بالبيئة فيبطل القود وحصصة العافي من الدية فقط (وللباقى) من المستحقين الذي لم يعف (نصيبه من الدية) أفاده التثائي (ولا ينتظر) ببعض القسامة ولي (صغير) اذا كان هناك وليان كبير ان فيحلفان جميع الايمان ولهما القود (بخلاف) الولي (المغمى) عليه أي من ستر المرض عقله (و) الولي (المبرسم) أي من به داء في رأسه أثقل دماغه وستر عقله فان كلا منوما ينتظروا اما انتظرا اقرب افاقها (فيحلف) الولي (الكبير حصته) من القسامة (٢٧٦) ولا يؤخر الكبير الى بلوغ الصغير لثلا يموت قبل بلوغ الصغير

غَيْرِهِ وَلَوْ بَعْدُوا فَتَرَدُّ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِمْ فَيَحْلِفُ كُلُّ خَمْسِينَ وَمَنْ نَكَلَ حُبْسٌ حَتَّى يَحْلِفَ وَالِاسْتِعَانَةُ وَإِنْ أَكْذَبَ بَعْضُ نَفْسَهُ بَطَلَ بِخِلَافِ عَفْوِهِ فَلِلْبَاقِي نَصِيبُهُ مِنَ الدِّيَةِ وَلَا يُنْتَظَرُ بِخِلَافِ الْمُغْنَى عَلَيْهِ وَالْمُبْرَسَمِ إِلَّا أَنْ لَا يُوجَدَ غَيْرُهُ فَيَحْلِفُ الْكَبِيرُ حَصَّتَهُ وَالصَّغِيرُ مَعَهُ وَوَجِبَ بِهَا الدِّيَةُ فِي الْخَطَا وَالْقَوْدُ فِي الْعَمْدِ مِنْ وَاحِدٍ تَعَيَّنَ لَهَا وَمَنْ أَقَامَ شَاهِدًا عَلَى جُرْحٍ أَوْ قَتَلَ كَافِرًا أَوْ عَبْدًا أَوْ جَنِينَ حَلَفَ وَاحِدَةً وَأَخَذَ الدِّيَةَ وَإِنْ نَكَلَ بَرِيٌّ الْجَارِحُ أَنْ حَلَفَ وَالْأَحْبِسُ فَلَوْ قَاتَلَ دَمِي وَجَنِينِي عِنْدَ فُلَانٍ فَفِيهَا الْقَسَامَةُ وَلَا شَيْءَ فِي الْجَنِينِ وَلَوْ اسْتَهْلَ

﴿ بَاب ﴾

فيبطل الدم (والصغير معه) أي الصغير موجود مع الكبير حال حلفه لانه أرهب واذا حلف الكبير ينتظر بلوغ الصغير ليحلف حصته من القسامة ويقتل الجاني أو يعفو عنه وان عفا الكبير سقط القود وللصغير حصته من دئه عمد (ووجب بها) أي القسامة (الدية) على عاقلة القاتل (في) قتل (الخطأ والقود) أي القصاص من القاتل (في) قتل (العمد) ويقاد بالقسامة (من واحد معين) أي يمينه الاولياء (لها) أي القسامة ان

كانت التدمية على أكثر من واحد فلا يقتل بها أكثر من واحد على المشهور لضعفها عن الاقرار والبيئة فيقسمون الباغية على المعين ويقولون لمن فعله مات وهذا اذا احتل موته من فعل احدهم والا كرمى جماعة صخرة لا يطبق حملها احدهم فيقسمون على جميعهم ويقولون لمن فعله مات ويقولون أي واحد شأؤا قتله منهم ويجلد كل واحد من الباقيين مائة ويحبس سنة واذا اقساموا على معين ثم أقر غيره بالقتل خير الولي في قتل واحد منهم ما ويجلد الآخر مائة ويحبس سنة (ومن أقام شاهدا) واحدا عدلا (على جرح) لحر مسلم (أو) أقام شاهدا على (قتل كافر) كتابي أو عجمي (أو) أقام شاهدا على قتل (عبد) عمدا أو خطأ (أو) أقام شاهدا على التسبب في اسقاط (جنين) من امرأة حرة أو أمة (حلف) على ما ذكر يميننا (واحدة) في كل من المسائل الاربع (وأخذ الدية) أي المال المؤدي فيأخذ قيمة العبد وغرة الجنين وعشر قيمة الامة وله القصاص في جرح العمد (وان نكل) مقيم الشاهد عن اليمين ردت على المدعى عليه (وبرى الجارح) أي المدعى عليه بجرم العمد وكذا قاتل الكافر والعبد ومسقط الجنين (ان حلف) يمينا على براءته مما اتهم به (والا) أي وان لم يحلف في كل صورة من الاربع (حبس) حتى يحلف وارطال ولا بن القاسم ان طال عوقب واطلق الا المتمرد فيخلد في الحبس (فلو قاتل) امرأة حرة مسلمة مسقطه جنينها بها اثر جرح أو ضرب (دمى) اسقاط (جنيني عند فلان) ومات (فقبها) أي المرأة (القسامة) لان قولها لو (ولا شيء في الجنين) لانه كما اجرح لا يثبت باللوث ان لم يستهل بل (ولو استهل) أي نزل صابرا ثم مات فلا يثبت الا بيمينه أو شاهدا عدل فيحلف ولا نه معه يميننا واحدة ويستحق ديته والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿ بَاب ﴾

في بيان حدود أحكام الباغية (الباغية) أي حقيقتها عرفاً (فرقة) أي جماعة مسلمون وهذا باعتبار الغائب والافتقد يكون واحداً (خالفت
 الامام) الاعظم المستخاف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أي خرجت عن طاعته في غير معصية الله تعالى وذلك اذا خالفته (لمنع
 حق) عليها كزكاة ودية وخراج أرض (أو ظلمه) أي عزله من الخلافة (فلاً) امام (العدل قتالهم) أي الباغيين (وان تأولوا) في
 خروجهم عليه فقد قاتل الامام الخليفة أبو بكر الصديق رضي الله تعالى عنه مانعي الزكاة وكان بعضهم متأولاً انقضاء وجوبها بموته
 ﷺ لقوله تعالى خذ من أموالهم صدقة وبضئهم بأن امامته رضي الله تعالى عنه لم تثبت لا بصانته صلى الله عليه وسلم بها املى كرم الله
 وجهه (ك) قتال (الكفار) الحار بن للمسلمين في كونه بسيف ورمي بذيول ومنجنيق وتغريق وتحريق اذا لم يكن معهم ذرية وبعد
 دعوتهم للدخول تحت طاعته وموافقة جماعة المسلمين (ولا ترفع رؤوسهم) بعد قطعها من أجسامهم (بارماح) لانه ثيل وتقدم في
 كتاب الجهاد منه في رؤوس الكفار لبلد أو وال فالبةاة أولى به (ولا يدعوه) أي لا يترك الامام وجماعته قتال البغاة مدة سألوا ناخيره
 اليها ليتروا في أمرهم (بمال) يدفعونه الامام (واستعين بما لهم) أي البغاة (عليهم) في قتالهم (ان احتجيج له) أي مال البغاة من سلاح
 وخيل (ثم رد) اليهم بعد القدرة عليهم (كغيره) أي غير المستعان به عليهم من مالهم فانه يرد اليهم بعد القدرة عليهم لانه مال مسلم لم يزل
 عن ملكه (وان آمنوا) بضم الهمزة وكسر الميم أي البغاة (لم يتبع منهم) وانما (٢٧٧) بقائون مقبلين لا مدبرين (ولم يذف) أي
 أي يحجز (على جريهم) وقد

الْبَاغِيَةُ فِرْقَةٌ خَالَفَتْ الْإِمَامَ لِمَنْعِ حَقِّ أَوْ ظُلْمِهِ فَلَا مَعْدَلَ قِتَالِهِمْ وَإِنْ
 تَأَوَّلُوا كَالْكُفَّارِ وَلَا يَسْتَرْقُوا وَلَا يَحْرِقُ شَجَرُهُمْ وَلَا تَرْفَعُ رُؤُوسُهُمْ بِأَرْمَاحٍ
 وَلَا يَدْعُوهُمْ بِمَالٍ وَاسْتَعِينَ بِمَا لَيْسَ عَلَيْهِمْ أَنْ احْتَجَّجَ لَهُمْ رُدُّ كُفْرِهِ
 وَإِنْ أُمِنُوا لَمْ يَتَّبِعْ مِنْهُمْ مَنَّهُمْ يُذَقُّ عَلَى جَرِيحِهِمْ وَكُرِّهَ لِلرَّجُلِ قَتْلُ
 أَبِيهِ وَوَرْتَهُ وَلَمْ يَضْمَنْ مَتَأَوَّلٌ أَنْفَ نَفْسًا أَوْ مَالًا وَمَضَى حُكْمُ قَاضِيهِ
 وَحَدُّ أَقَامَهُ وَرُدُّ ذِمِّيٍّ مَعَهُ لِدِمَّتِهِ وَضَمَنَ الْمُعَانِدُ النَّفْسَ وَالْمَالَ وَالذِّمِّيُّ
 مَعَهُ نَاقِصٌ وَالْمَرْأَةُ الْمُقَاتِلَةُ كَالرَّجُلِ

﴿ بَاب ﴾

الرَّدَّةُ كُفْرُ الْمُسْلِمِ بِصَرِيحٍ

مصعومة (أو مالا) كذلك ترغيبه في الرجوع الى الحق ولان الصبحا بقرضى الله تعالى عنهم اهدرت الدماء التي كانت في حروبهم فان
 بقي المال بعينه في يده وجب عليه رده مستحقه وغير المتأول ياتم ويضمن النفس والمال فيقتص منه ويغرم عوض المال ان تألفه والا
 رده بعينه (و) ان ولي المتأول قاضيا وحكما باحكام أو أقام حدا على مستحقه ثم رجح المتأول للحق ودخل تحت طاعة الامام (مضي حكم
 قاضيه) الذي ولاه حال خروجه (و) مضي (حد) شرعى لنحو قذف (أقامه) أي التأول للضرورة واشبهة التأويل وقال بن القاسم
 ترد أحكامه لعدم صحة توليته (و) ان جرح ذمي مع المتأول ثم ظهر عليه (رد ذمي) خرج (معه لذمته) التي كان عليها قبل خروجه ويوضع
 عنه ما يوضع عن المتأول الذي خرج معه وأمان قاتل مع أهل العصية المخالفين للامام العدل فهو نقص لعهدهم يوجب استحلالهم
 (وضمن) الباغي (المعانيد) أي المجترى على البغي بلاتأويل (النفس) التي قتلها فيقتص منه ان لم يزد باسلام أو حرية (و) الكافر
 (الذمي) الخارج والمقاتل (معه) ولو مكرها (ناقص اهله) فيباح دمه وماله ان كان السلطان عدلا والا فلا (والمرأة) الباغية
 المقاتلة بسلاح وخيل (كالرجل) الباغي المقاتل في جميع ما تقدم والله أعلم ﴿ بَاب ﴾ في بيان حقيقة الردة وأحكامها (الردة) أي
 حقيقتها شرعا (كفر المسلم) أي الذي ثبت اسلامه ببنوته مسلم وان لم ينطق بالشهادتين أو بنطقه بهما عالما باركان الاسلام ملتزما
 لها ابن عرفه الردة كفر بعد اسلام تقرر اهو سواء كفر (بقول) (صريح) في الكفر كقوله كفر بالله ورسوله أو برسول الله أو بالقرآن

أوالاله اثنتان أو ثلاثة أو المسيح ابن الله أو العزيز ابن الله (أو) بد (لفظ يقتضيه) أى يستلزم الكفر استلزاما يديننا كجحد مشروعية
شئء مجمع عليه معلوم من الدين ضرورة فإنه يستلزم تكذيب القرآن أو الرسول (أو) بد (فعل يتضمنه) أى يستلزم الكفر استلزاما
يديننا (كالقاء) أى رمى (مصنف بد) شئء (قدر) أى مستقدر ولو طاهر كعبه صاق ومثل القائه تطايعه به أو تركه به مع القدرة
على إزالته لان // دوام كالأبداء وكالمصنف جزؤه والحديث النبوى والحديث القدسى وأسماء الله تعالى وأسماء الأنبياء عليهم الصلاة
والسلام (و) ك(شد) أى ربط (زار) أى حزام فيه خطوط ملونة بالوان مختلفة يشد الكافر وسطه به ليميز عن المسلم والمراد به هنا
ملبوس الكافر الخاص به وبزى الكفر والسجود للضم (و) ك(سحر) فهذا من القول المقتضى للكفر البساطى هذا ما اجتمع فيه
القول والفعل الخطاب ظاهر كلام المصنف ان السحر ردة وأنه يستتاب ان اظهره فان تاب والا قتل والراجح انه كالزندق يقتل
توبته الا أن يحىء تأثبا بنفسه كما فى ابن الحاجب والتوضيح (و) ك(قول) أى جزم وتصديق (بقدم العالم) أى عدم أوليته (أو)
قول بد (بقائه) أى عدم فناء العالم وعدم آخريته (أو) ك(شك) أى مطلق تردد (فى ذلك) أى فى قدم العالم وبقائه (أو)
كقول (بتناسخ الارواح) أى انتقالها فى الادمين أو غيرهم وأن تدنيتها وتنعيمها بحسب زكاتها وخبيثها فان كانت النفس
شريرة أخرجت من قالبها التى هى فيه والبست قابلا يناسب شرها من كلب أو خنزير أو سمع أو نحو ذلك فان أخذت جزءا شرها
بقيت فى ذلك القالب تنقل من فرد الى فرد وان لم تأخذها انتقلت الى قالب أشر منه وهكذا حتى تستوفى جزءا الشر وفى الخير تنتقل الى
أعلى وهكذا حتى تستوفى جزءا خيرها والقائل هذا منكر للجنة والنار والشر والحشر والصراط والحجاب وهذا تكذيب للقرآن
والرسول والاجماع واختار ابن مرزوق قتله (٢٧٨) بلا استتابة (أو) كفر (بقوله فى كل جنس) أى نوع من

بني آدم عليه الصلاة والسلام (أو) كفريان (ادعى شركاً) أى مشار كافي النبوة (مع نبوته) أي مع نبوة سيدنا محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم (عليه) الصلاة والسلام) لخلافته قوله تعالى وخاتم النبيين (أو) كفر (أو) دعوى جواز (محاربة نبي) من أنبياء الله وأولى محاربه به بالفعل (أو) كفر بان (جوز) أى قال بجواز (اكتساب النبوة) بتصفية القلب وتمذيب النفس لاستئزاه جوارها بعد سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم (أو) كفريان (ادعى أنه يصعد) أى يرقى (إلى السماء) وكذلك من ادعى أنه يوحى إليه وإن لم يدع النبوة أو ادعى أنه يدخل الجنة ويأكل من ثمارها ويعانق الحور العين فهو لا يكلهم كفار مكذبون النبي صلى الله عليه وسلم (أو) أنه (يعانق الحور) جمع حوراء بالمد (أو) كفر بان (استحل) محرماً مجمعا على تحريمه معلوماً من الدين (كالشرب) للخمور والزنا والسرقة والقتل والربا أو أنكر وجوب الصلاة والصوم (لا) يكفر بدعائه على نفسه أو غيره بالموت على الكفر (أو) بقوله (إمانته بالله) حال كونه (كافراً على الصحيح) لأنه قصد شدة الضرر بالخلو في سقر لا الرضا بالكفر (و) أن شهد عدلان بكفر مسلم (فصلت الشهادة فيه) لأنه يترتب عليه سفك دم وقطع عصمة وحجر مال ومنع ميراث وغيرها فلا يكتفى القاضي بقوله العدل أشهد أنه كفر أو ارتد حتى يبين وجهه لا اختلاف الناس فيما يكفر به وقد يرى الشاهد تكفيره بما ليس بكفر (واستتيب) المرتد حر أو عبد ذكر أو أنثى أى طلبت منه التوبة وجوباً (ثلاثة أيام) متوالية لأن الله تعالى أخرج قوم صالح صلى الله عليه وسلم ثلاثة أيام وقال ابن القاسم ثلاث مرات ولو في يوم (بلا) معاقبة (بجوع) (لا) (ب) (عطش) (و) (بلا) (معاقبة) بضرب ولا غيره (فان تاب) المرتد يرجوعه للإسلام بلا قتال (والا) أى وإن لم يأت حتى تمت الأيام الثلاثة بغروب اليوم الثالث (قتل) فلا يقر على كفره بجزية (و) (ان ارتدت امرأة ذات زوج أو سيد واستتيب فلم تتب) (استبرئت بحیضة) قبل قتلها خشية حملها

(ومال العبد) المأمول برده (لبيده) بالملك لا بالهات لأن الرقيق لا يورث (والا) أي وإن لم يكن المأمول برده رقيقاً بان كان حراً (فهما له) أي يجعل في مال بيت المسلمين وليس لورثته المسلمين لا ختلاب الدين ولا الذين ارتد منهم لعدم إقراره عليه (و) إذا قتل المرتد وله ولد صغير (بقي ولده) حال كونه (مسلياً) أي محكوماً بسلامه ولا ينبع أباه في الدين الذي ارتد إليه لعدم إقراره عليه وشبه في الحكم بالاسلام فقال (كان ترك) ولد المرتد وغفل عنه حتى بلغ ولم يظهر منه خلاف الاسلام فان أظهر الكفر بعد بلوغه جرى عليه حكم المرتد (وأخذه) أي مال المرتد ارش (ماجنى) قبل رده أو بعدها (عمداً على عبد أو) على (ذمي) لانه لا يقتل باحدهما لزيادته على العبد بالحرية وعلى الذمي بالاسلام الحكمي فتعين المال لترتبة عليه فلا يسقط عنه برده هذا مذهب ابن القاسم في الموازية (لا) يؤخذ من مال المرتد شيء ان جنى عمداً على (حره) مسلم لان الواجب فيه القصاص والقتل بالردة يأتي عليه فان رجع للاسلام وسقط قتله بالردة اقتصر منه (كان) جنى المرتد عمداً على عبد أو ذمي أو حر مسلم ثم (هرب لبلاد الحرب) واستمر بها وبقي ماله في بيت المال فيؤخذ منه ارش جنايته على العبد أو الذمي ولا يؤخذ منه شيء في جنايته على حر مسلم فلا شيء للاولياء في ماله هذا رأى ابن القاسم وقال اشهب لهم ان عفواً للدية وان شاءوا صبروا حتى يقتلوه والخلاف بينهما بنى على ان الواجب في العمد هل هو القود فقط والتخيير لكن قد يعترض على اشهب بان الخيار انما هو حيث لا مانع والقاتل ههنا لو حضر لكان محبوساً بحكم ارتداده فليس للاولياء معه كلام اه واستثنى من قوله لا حر مسلم فقال (الا حد القرية) بكسر القاء وسكون الراء أي القذف لحر مسلم فلا يسقط عن المرتد بقتله لردته فيجحد للقذف ثم يقتل للردة (و) الجرح أو القتل (الخطا) (٢٧٩) من المرتد على حر مسلم أو ذمي اذا قتل لردته أو مات قبل توبته ارشه (على بيت المال) لانه الذي يأخذ ماله وارش جنايته خطأ على عبد في ماله لا على بيت المال فيخرج من اطلاق المصنف (كاخذه) أي بيت المال ارش (جناية عليه) أي على المرتد في نفسه أو طرفه اذا مات على رده (و) يحجر الامام على المرتد بمجرد رده ويحول

ومال العبد لبيده وإلا ففني وبقي ولده مسلماً كأن ترك وأخذ منه ما جنى عمداً على عبد أو ذمي لا حر مسلم كأن هرب لدار الحرب الا حد القرية والخطأ على بيت المال كآخذه جناية عليه وإن تاب فماله له وقدر كالمسلم فيهما وقتل المستسر بلا استنابة الا أن يجيء نائباً وماله لو أكرمه وقبل عذر من أسلم وقال أسلمت عن ضيق إن ظهر كان نوصاً وصلياً وأعاد ما مؤمته وأدب من تشدد ولم يؤقف على الدعاء ثم كساحر ذمي إن لم يدخل ضرراً على مسلم وأسقطت صلاة

بينه وبين ماله ويمتعه من التصرف فيه ويطعم منه بقدر الحاجة من استنابته ولا ينفق منه على زوجته ولا على أولاده من الاستنابة لعسره بها فان مات على رده ففني (و) (ان تاب) المرتد برجوعه للاسلام (فقال له) فيجلى بينهما ويمكن من تصرفه فيه كما كان قبل ارتداده وروى ابن شعبان انه لا يرجع اليه وهو في بيت المال والمشهور الاول (و) ان جنى المرتد على غيره عمداً أو خطأ ثم رجع للاسلام (قدرك كالمسلم فيهما) أي في الجناية العمد والخطا (وقتل) الشخص المظهر للاسلام (المستسر) أي المخفي الكافر حداً (بلا استنابة) أي بلا طلب توبته ولا تقبل ان تاب اذ لا تعلم توبته باطنياً في كل حال (الا أن يجيء نائباً) قبل الظهور عليه فتقبل توبته ولا يقتل (وقبل عذر من) أي الكافر الذي (أسلم) ثم ارتد (وقال) في اعتذاره (أسلمت عن ضيق) كخوف قتل أو حبس أو ضرب أو أخذ مال ظلماً (ان ظهر) ما اعتذره به بقرينة ولم يستمر على الاسلام بعد روال ما اعتذره به فان لم يظهر أو استمر عليه بعده فلا يقبل ويستتاب ثلاثه أيام فان لم يتب فيقتل (كان توضاً) الكافر وضواً شرعياً (وصلي) صلاة شرعية منفرداً أو ماموماً أو ماموماً ثم ارتد وقال فعلت ذلك لضيق فانه يقبل اعتذاره ان ظهر ما اعتذره به (وأعاد ما مؤمه) صلاته وجوباً ابداً (وأدب من) أي الكافر الذي (تشهد) أي نطق بالشهادتين (ولم يؤقف) أي يطلق (على) بقية (الدعاء) جمع دعاة بكسر الدال أي أركان الاسلام الاسلام وهي الصلاة والزكاة والصيام والحج ولما أوقف عليها ارتد وهذا في الطاريء على بلاد الاسلام ولم تطل اقامته بها أو المولود ببلاد الطاريء عليها الذي طال اقامته بها حتى علمها ثم نطق بالشهادتين ثم رجع فهذا مرتد لان نطقه بهما وهو عالم بالاركان رضاهما والزامها كما يفيد كلام التوضيح وابن مرزوق وشبه في التاديب فقال (ك) شخص (ساحر ذمي) فيؤدب (ال) لم يدخل ضرراً على مسلم فان أدخل ضرراً على مسلم فلا يكون حكمه التاديب بل حكمه القتل لتفضيه العهد (وأسقطت) الردة عن المكلف (صلاة

وصياما وزكاة وحجاً) فعلمنا قبل ارتداده وفي مدته بمعنى أبطلت ثوابها ولم يفعلها بمعنى أسقطت تعلقها بذمته ووجوب قضائها (و) أسقطت الردة (نذرا) نذره على نفسه قبل ارتداده فلا يازمه وفؤوه بعد رجوعه للإسلام (و) أسقطت (يميننا) حلفها قبل ارتداده (ب) اسم (الله) تعالى أو صفته فاذا حنث فيها فلا يكفرها (أو) يميننا (ب) تعليق (عنق) على فعل ثبوت أو تركه فنحنث فيها فلا يازمه العنق (أو) بتعليق (ظهار) كذا قال ابن القاسم في المدونة قال فيها وإذا ارتد وعليها يمين بالله أو بعنق أو ظهار فلردة تسقط ذلك عنه (و) أسقطت الردة (احصانا) تقدم من الزوجين في حال إسلامهما فن ارتدتهما زال احصانه ولا يراى احصان الآخر الذي لم يرتد ويأتانفان الاحصان إذا ارتد أحدهما بغير رجوعه للإسلام وقبل احصانه فلا يرجع (و) أسقطت (وصية) تقدمت ابن عرفة في ثالث نكاحهما ان راجع الإسلام وضع عنه ما كان لله تركه من صلاة وصوم وزكاة وحدوما كان عليه من نذر أو يمين بعنق أو بالله أو بظهار ويؤخذ بما كان للناس من قذف أو سرقة أو قتل أو قصاص أو غيره مما لو فعله في كفره أخذه به (لا) تسقط الردة (طلاقا) تقدمها فلو طلق زوجته ثلاثا ثم ارتد ثم رجع للإسلام فلا تحل له إلا بعد زوج قال ابن عرفة وكثيرهم حملوا قول ابن القاسم ان الردة لا تسقط طلاق البتات ثم قال وقال ابن زرب ان الردة تسقط الطلاق فيجوز للمطابق ثلاثا قبل رده نكاحها قبل زوج وحكاها أسما عيل الفاضل عن ابن القاسم وقال أبو عمر ان هذا الأشهر عنه وحكى الدمياطي عنه خلافاً أنه لا تحل قبل زوج (و) لا تسقط (ردة) زوج (محال) مطلقة ثلاثا فردة الحبل لا تبطل أحلامها لمطابق ثلاثا (بخلاف ردة المرأة) المطلقة ثلاثا التي تزوجت غير مطلقة وحلت له ثم ارتدت فان ردتا تبطل حملها المطلقة فإذا رجعت للإسلام (٢٨٠) فلا تحل لمطابق ثلاثا حتى تنكح زوجا آخر (وأقر كافر انتقل)

وصياما وزكاة وحجاً تقدم ونذرا وكفارةً ويميناً بالله أو بعنق أو ظهار واحصانا
ووصية لا طلاقاً وردة بخلاف ردة المرأة وأقر كافر أنتقل لكفر
آخر وحكم بالإسلام من لم يميز لصغير أو جنون بالإسلام أبيه فقط كأن مميّزاً
المراهق والمتزوك لها فلا يجبر بقتل إن امتنع ووقف إرثه ولا سلام ساييه
ان لم يكن معه أبوه والمتنصر من كاسير على التطوع ان لم يثبت إكراهه وان
سب نبياً أو ملكاً أو عرض أو لعنه أو عابه أو قذفه أو استخف بحجة أو غير
صفته أو ألحق به نقصاً وان في بدنه أو خصمته أو غرض من مرتبته أو وفور
علمه أو زهده أو أضاف له ما لا يجوز عليه

من كفره (للكفر آخر)
كهودى ينصر ونصرانى تهود
أو تمجس وقوله صلى الله
عليه وسلم من بدل دينه فاقتلوه
محمول على دين الإسلام المعتبر
عند الله (و) ان اسلم كافر له أولاد
(حكم بالإسلام من لم يميز لصغير
أو جنون ب) سبب (إسلام أبيه
فقط) لا بإسلام أمه وجدته على
المشهور (كان مميّز) الولد الذي
اسلم أبوه فيحكم بإسلامه تبعاً لآبيه
وامتنع منه المراهق وقال (الا)

أو

المميز (المراهق) أي المقارب للبلوغ حال إسلام

آبيه فلا يحكم بإسلامه تبعاً لآبيه (و) إلا المميز غير المراهق وقت إسلام آبيه (المتزوك) جبره على الإسلام (لها) أي المراهقة (فلا
يجبر) على الإسلام (بقتل إن امتنع) منه (و) ان مات أبوه أي المراهق استوفى إرثه من آبيه الذي اسلم ومات (فيوقف إرثه) من
آبيه حتى يبلغ فان اسلم أخذه والارد لورثة آبيه (و) ان سبي مسلم مجوسياً صغيراً (حكم بالإسلام مسي) أي ماسور (تبعاً لإسلام ساييه
ان لم يكن معه) أي المسي (أبوه) فان كان معه أبوه فلا يحكم بإسلامه تبعاً لإسلام ساييه لأنه تابع لآبيه (و) المسلم (المتنصر) أي المرتد
للمصرانية (من كاسير) وتاجرو سائر في أرض الكفار محمول (على الطوع) لأنه الأصل في فعل المكف فتجربى عليه احكام
المرتد من يبنو نة زوجته وإيقاف ماله ومنعه من إرث مسلم قريب له أو زوج أو مولى له (ان لم يثبت إكراهه) على المتنصر بان اشتهر
على قوم كفار جبر أسيرهم على الكفر فلا تجرى عليه احكام المرتد (وان سب) أي شتم المكف (نبياً أو) سب (ملكاً) يفتح اللام
(أو عرض) بسبب من ذكر (أو لعنه) أو تمنى ضرره (أو عابه) أي نسبته للعيب وهو خلاف المستحسن عقلاً أو شرعاً أو عرفاً في خلق
أو خلق أو دين (أو قذفه) بنفى نسبه أو بزنا (أو استخف بحقه) باتيائه بما لا يقتضى تعظيمه تصريحاً أو تلويحاً (أو غير صفته) بان قال
أسود أو قصير أو مات بلا حلية أو لم يكن بمكة والمدينة أو لم يكن قرشياً لان وصفه بغير صفته المعلومه نفى له وتكذيب به (أو ألحق به
نقصاً) في دينه أو عرضه بل (وان في بدنه) وفي نسخة دينه (أو) في (خصمته) أي عادته (أو غرض) أي نقص (من مرتبته أو)
من (وفور) أي كمال (علمه أو) من وفور (زهده) أي اعراضه عن الدنيا (أو أضاف) أي نسب (له ما لا يجوز عليه) من معصية

الله سبحانه وتعالى (أو نسب مالا يليق بمنصبه) أي مقامه (الشريف) كعادته في تبليغ الرسالة أو في حكم بين الناس (على طريق الذم) له وضايفته للبيان (أو قيل له بحق رسول الله صلى الله عليه وسلم) أو شتمه أو دعا عليه وقيل له ما تقول يا عدو الله فقال أشد من الأول (وقال أردت برسول الله الذي له به (المقرب) مثلاً وجواب أن سب الخ (قتل ولم) الأولى ولا (يستتب) قتلاً (حداً) وعمل كون قتله حداً لا كفراً إذا تاب أو أنكر ما شهد به عليه ولم يكن سبه كفراً أو لا فهو كافر أهق الله تعالى ما ذكره المصنف من قوله وإن سب إلى آخر الباب زيادة على ابن الحاجب لخصه من الشفا ولو اختصره جملة لكفاه قوله وإن نقص معصوما وإن بتعريض أو باستخفاف بحقه قتل واستثنى من قوله قتل في كل حال قوله (الآن يسر) الساب (الكافر) أعماله أقوله تعالى قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف وقوله صلى الله عليه وسلم الإسلام يجب ما قبله ويقتل الساب المسلم أو الكافر أو ظهر من حاله أنه أراد ذمه ولم يظهر منه شيء بل (وإن ظهر) من حاله (أنه لم يرد ذمه) وسبه (الماجله أو سكر أو تهوور) أي توسع ومبالغة (في) كثرة (كلامه) وقلة مراقبته وعدم ضبطه فلا يعذر بالجهل ولا بدعوى زوال اللسان (وفي) قتل (من) قال لا صلى الله عليه من صلى عليه) أي النبي صلى الله عليه وسلم (جواباً) لقول من قال له (صل) - إلى أبي (عليه السلام) لدعائه على الملائكة الذين يصلون على النبي صلى الله عليه وسلم (أو) في قتل من (قال) أنبياء يتهمون جواباً (لقول من قال له) (تهمني) وقد أتى فيها قاضي قرطبة ابن عبد الله بن الحاج بعدم قتله وتوقف فيه القاضي أبو محمد بن منصور لا حتمال لأنظعيده لكونه (٢٨١) أخباراً عن أنهم من الكفار وشد في تصفيده وإطالة سجنه ثم

استفحمه على تذيب ما شهد به عليه قال عياض اختلف شيوخنا في ذلك فقال شيخنا أبو إسحاق بن جعفر يقتل لبشاعة لفظه (أو) في قتل من (قال) جواباً بل قال له قصصتي (جميع البشر يلحقهم القصص حتى النبي عليه الصلاة والسلام) في القتل لمن صدرت عنه هذه الالفاظ وعدم القتل (قولان) في الفروع الثلاثة وحذفه من الأولى لدلالة الثالث (واستتيب في) قوله (هزم) فان تاب ولا يقتل ويشدد أدبه ويطال سجنه والافية قتل وقال ربيع بن حبيب يقتل دون

أَوْ نَسَبَ إِلَيْهِ مَا لَا يَلِيقُ بِمَنْصَبِهِ عَلَى طَرِيقِ الذَّمِّ أَوْ قِيلَ لَهُ بِحَقِّ رَسُولِ اللَّهِ فَلَعَنَ وَقَالَ أَرَدْتُ الْعُقْرَبَ قَتَلَ وَلَمْ يُسْتَتَبْ حَدًّا إِلَّا أَنْ يُسَلِّمَ الْكَافِرَ وَإِنْ ظَهَرَ أَنَّهُ لَمْ يَرِ ذَمُّهُ إِبْهَالٌ أَوْ سُكْرٌ أَوْ تَهَوُّرٌ وَفِيمَنْ قَالَ لِاصْلَى اللَّهُ عَلَى مَنْ صَلَّى عَلَيْهِ جَوَابًا لِصَلَّى أَوْ قَالَ لَا أَنْبِيَاءَ يَتَّهَمُونَ جَوَابًا لِتَتَّهَمُنِي أَوْ جَمِيعُ الْبَشَرِ يَلْحَقُهُمْ النَّقْصُ حَتَّى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَوْلَانِ وَاسْتَتِيبَ فِي هَزِمٍ أَوْ أَعْلَنَ بِتَكْذِيبِهِ أَوْ تَنْبَأُ إِلَّا أَنْ يُسَرَّ عَلَى الْأَظْهَرِ وَأَدَبُ اجْتِهَادًا فِي أَذْوَاشِكُ لِلنَّبِيِّ أَوْ لَوْ سَبَّيْنِي مَلَكٌ لَسَبَّيْتُهُ أَوْ يَا ابْنَ آلِفٍ كَلْبٍ أَوْ خَزِيرٍ أَوْ غَيْرَ بِالْفَقْرِ فَقَالَ تُعِيرُنِي بِهِ وَالنَّبِيُّ قَدَرَعَى الْغَنَمِ أَوْ قَالَ لِنَضْبَانِ كَأَنَّهُ وَجْهٌ مُنْكَرٍ أَوْ مَالِكٍ أَوْ اسْتَشْهَدَ بَعْضُ جَائِزٍ عَلَيْهِ

(٣٦) - جواهر الأكابل - (ثاني) استنباطاً عند الامام مالك وأصحابه رضى الله تعالى عنهم (أو أعلن) أي أظهر وجهه (بتكذبه) أي النبي صلى الله عليه وسلم في الرسالة أو غيرها فيستتاب (أو تنبأ) أي ادعى أنه نبي وأنه يوحى إليه فيستتاب لتكذبه القرآن والحديث عياض لا خلاف في تكفير مدعى الرسالة وتقبل توبته على المشهور عن ابن القاسم وسحنون رحمهما الله تعالى فيمن تنبأ وزعم أنه يوحى إليه أنه يستتاب كالمرتد (الآن يسر) دعوى النبوة فيقتل بلا استنباط (على الأظهر) عند ابن رشد من الخلاف لا نه زديق قال أتى تائباً قبل الظهور عليه قبلت توبته (وأدب اجتهداً) قوله إن طلب منه مالا ظلماً فقال له أشكوك للنبي صلى الله عليه وسلم (أو) ما طلبته منك (واشك لك) قافى بعض الأشياخ بتأديبه وبضهم بقتله سئل ابن رشد عن عشار قال لرجل أغرم واشك للنبي صلى الله عليه وسلم فاجاب بأن العشار القائل ما ذكر لا بدله من الأدب الموجه (أو) أدب اجتهداً في قوله لو سبني ملك لسببت لا ظاهراً دعماً بالمبالاة بالملك ولم يقتل لعدم وقوع السب منه لملك ولا أنه لما قصد ألا تنصير لنفسه وصياتها من سب الناس (أو غير بالفقر فقال) لمن غيره (تعرني به) والنبي قد رعى الغنم) الامام مالك رضى الله تعالى عنه قد عرض ذكره صلى الله عليه وسلم في غير موضعه أرى أن يؤدب أي ولا يقتل لأنه لم يرد تقيص النبي صلى الله عليه وسلم بل رفع نفسه ودفع الدار عنها (أو قل) لشخص (غضباً كانه) أي وجه الغضبان (وجه منك) اسم أحد المالكين الساتلين الميت في القبر (أو) وجه (مالك) اسم الملك الموكل بالنار فؤدب أن لم يقصد ذم الملك ولا فيقتل بلا استنباط (أو استشهد ببعض) أي (جائز)

عليه) أي النبي صلى الله عليه وسلم (في الدنيا) من حيث هو بشر على طريق ضرب البطل استشهاده (حجة له) أي الشهيد (أو حجة) (غيره) يؤدب بالاجتهاد (أو شبهه) نسبة بالنبي صلى الله عليه وسلم (الدين) (نقص) عن نفسه (لحقه) أو تخفيف مصيبة نائلته (لا على) وجهه (الأساس) أي الإقضاء به صلى الله عليه وسلم أو انتصافه له عليه السلام بل يقصد الترفع لنفسه أو غيره أو على سبيل التمثيل ولم يقصد به عيبا ولا تنقيصا ولا سببا فيؤدب بالاجتهاد لعدم توفيره له عليه الصلاة والسلام (كقوله) (ان كذبت فقد كذبوا) كذلك أي الرسل عليهم الصلاة والسلام أو أن أذيت فقد أذوا أو قد صبرت كما صبروا ولو ألزم أو كصبر أيوب وكقول المتنبجي أنا في أمة تداركها * الله كماله في حمود وكقول حسان المصيصي من شعراء الاندلس في محمد بن عباد المعروف بالمتعمد ووزيره أبي بكر بن زيدون كان أبا بكر الرضا * وحسان حسان وابن محمد إلى أمثال هذا كقول المعري كنت موسى واقفته بنت شعيب * غير أن ليس فيكما من فقير إلى غير هذا من الالهة فنها واران لم تنضم من سبها ولا اضافت إلى الانبياء نقصا غير عجز بيت المعري ولا قصد قائلها ازراء وغضا فها وقر النبوة ولا عظم الرسالة ولا عز حرمه الا صطفا حتى شبهه من شبهه في كرامة نالها او معزة قصدا لا تنفاء منها أو ضرب مثلا لتطبيب مجلسه أو اغلى في وصف التحسين كلامه بمن عظم الله تعالى خطره وشر ف قدره و ألزم توقيره وبره ونهى عن جهر القول له وعنده فحق هذا ان درى عنه القتل الادب والسيجن وقوة تعزيزه بحسب شناعة مقاله ومقتضى قبيح ما نطق به وقد انكر الرشيد على ابن نواس قوله فان يك باق سحر فرعون فيكم * فان عصا موسى بكف خصب وقال له يا ابن الخدا انت مستهزى به بصا موسى وامر باخراجه من عسكره في ليلته فالحكم في هذا ما جاءت به فتيا امامنا مالك بن انس واصحابه رضي الله تعالى عنهم ابو الحسن في شاب معروف بالغير قال لرجل شيئا فقال له الرجل (٢٨٢) اسكت فانك امي فقال الشاب اليس كان النبي اميا فشنع عليه مقاله وكفره

في الدنيا حجة له أو لغيره أو شبهه لنقص لحة لا على التماسي كان كذبت فقد كذبوا ولعن العرب أو بني هاشم وقال أردت الظالمين وشدد عليه في كل صاحب فندق قرآن ولو كان نبيا وفي قبيح لا حد ذريته عليه الصلاة والسلام مع العلم به كأن انتسب له أو احتمل قوله أو شهد عليه عدل أو لقيف فعاق عن القتل أو سب من لم يجمع على نبوته أو صحابيا وسب الله كذلك وفي استنباط المسام خلاف كمن قال لقيت في مرضي ما لو قتلت أبا بكر

الماس واشفق الشاب مما قال واظهر الندم عليه فقال ابو الحسن اما اطلاق الكفر عليه في ضلالتة خطأ لكنه خطي في استشهاده بصفة النبي صلى الله عليه وسلم لكنه اذا استغفر وتاب واعترف ولجا إلى ذلك فيترك لا ر قوله لا يتهى إلى حد قتلها وما طريقه الا الادب فطوح فاعله بالندم عليه يوجب الكف عنه (او لعن العرب او) لعن

(بني هاشم وقال أردت الظالمين منهم) فانه يؤدب بالاجتهاد (وشدد في) قوله (كل صاحب فندق) وعمر
 • أي محل جامع لبوت سفلي وعليا يسكنه الغرباء والتجار (قرآن) أي يقرر رجلا يزي بزوجه (و) شدد (في) نسبة شيء (قبيح) قول أو فعل (لا حدم من ذريته عليه) الصلاة والسلام مع العلم به) أي بنسبة وشبه في تشديد التاديب فقال (كان انتسب) شخص بانه من ذريته غير حق وسواء صرح بذلك (أو احتمل) كلامه الا انتساب له صلى الله عليه وسلم وسوء كان الا انتساب بقول أو فعل كل من عصاه خضره له وم قول الامام مالك رضي الله تعالى عنه من ادعى النصف كذبا وفي رواية أبي معصب عنه من انتسب إلى بيت النبي صلى الله عليه وسلم يضرب ضربا وجيعا ويشهر ويحبس زمنا طويلا حتى يظهر توبته لا ذلك استخفاف بحقه صلى الله عليه وسلم ومع قوله ذلك كذا رضي الله تعالى عنه به ظم من طعن الماس في شرفه ويقول له له تريف في نفس الاله ولا يحدا لانتساب وان استلزم انتسابه بقدف أمه بغير اية لا نه لم يفهمه هذا وانما قصدا انشرف (أو شهد عليه) باسب (عدل) واحد فقط وهو منكروه (أو شهدت عليه) به (لقيف) أي ناس غير عدول (فعاق) أي منع (عن القتل) انه شهد عليه عدم تمام النصاب لشهادة في شهادة العدل وعدم العدالة في اللقيف فيشدد في تاديبه ردع له ولا مثاله عن هل شهد به عليه (أو سب من لم يجمع على نبوته) كلقمان والخضر عليهم السلام يشدد في تاديبه (وسب صحابيا) فيما لغ في تاديبه (وسب الله) تعالى (كذلك) أي كسب النبي صلى الله عليه وسلم في ايجاب القتل (وفي استنباط) الساب (المسلم) في الاصل قبل سبه وعدم استنباطه (خلاف) عياض في كتاب ابن سحنون من شتم الحق سب حاه وتعالى من اليهود والنصارى بغير الوجه الذي كفر به قتل ولا يستتاب المخزومي وابن أبي هاشم وابن أبي حازم لا يقتل المسلم بالاسب حتى يستتاب وكذا اليهودي والنصراني وشبهه في الخلاف فقال (ك) قتل (من قال لقيت في مرضي هذا ما لو قتلت أبا بكر

وهرم) رضي الله تعالى عنهم (لم أستوجبهم) لئلا يثبت الجور الى الله تعالى ففي قتله وعدمه خلاف الا أن القائل بعدم القتل رأى المتعدي عليه بالحس والشدة في الادب والله سبحانه وتعالى أعلم (باب) في بيان حد الزنا وما يتعلق به (الزنا) أي حقيقة شرعا (وطء مكلف) أي ملزم بما فيه كلفة وهو البالغ العاقل (مسلم فرج آدمي) أي قبلا أو دبرا (لا ملك له فيه) فيخرج وطء مكلف مسلم فرج زوجته أو سريته ويشتتر كون انتفاء الملك (باتفاق) من العلماء في المذهب وخارجة (تعهدا) أي قصدا لا نسيانا أو غلطاً أو جهلا بالعين أو الحكم أي التحريم كحديث عهد بالاسلام (وان) كان (لواط) في دبر ذكر ولو مملوكا لواطئه (أو) كان (الوطء) (اتيان) امرأة (أجنبية) أي غير زوجته ولا امته (بدر) فانه زنا على المشهور وقال ابن القصار لواط (أو) اتيان (مبتعة غير زوجته) أي غير أمة أو طائفة فلا يحد من وطئ زوجته أو امته بعد موتها وان حرم نعم يؤدب (أو) اتيان (صغيرة) أجنبية (يمكن وطؤها) عادة في قبلها أو دبرها (أو) اتيان امرأة (مستأجرة لوطء أو غيره) كخدمة حرّة كانت أو أمة فيجد لواطئها (أو) اتيان (مملوكة) لواطئها (تعتق) عليه بمجرد ملكها كامه. ان علمت وبنته وان سفلت أو أمة علق عتقها على شرائها الا أن يكون مقلدا لمن رأى توقف العتق على الحكم به (أو) اتيان امرأة اشتراها (يعلم حرّيتها) في نفس الامر فيجد لواطئها من ليسست زوجة ولا أمة له (أو) اتيان امرأة (محرم بصهر) أي قرابة كابتنة زوجته المدخول بها واما مطلقا فيجد هذا ظاهر المدونة في النكاح الثالث لا نهض على الحد وأطلق وفصل اللخمي في باب القذف فقال وكذلك ذات زوج أم امرأته (٢٨٣) فان كان دخل بالبت حدوا فلا يحد

لا خلاف الناس في عقد البنت هل يحرم امها ام لا واطلق ابن الحاجب وابن هارون وابن عبيد السلام كالمدينة فقال ابن عرفة اطلاقهم خلاف نقل اللخمي (أو) اتيان زوجة (خامسة) لمن في عصمته اربع زوجات عالما بتجريمها فيجد (أو) اتيان أمة (مرهونة) بلاذن راعيتها فيجد فاحرى المدونة والمعاراة ولا يحد راعيتها وان وطئها لانها ملكة (أو) اتيان أمة (ذات مغنم) من احد الجيش قبل القسمة فيجد وان كان له فيها

وعمر لم أستوجب

(باب)

الزنا وطء مكلف مسلم فرج آدمي لا ملك له فيه باتفاق تعهدا وان لواط أو اتيان أجنبية بدبر أو اتيان مبيّنة غير زوج أو صغيرة يمكن وطئها أو مستأجرة لوطء أو غيره أو مملوكة تعتق أو يعلم حرّيتها أو محرمة بصهر مؤبد أو خامسة أو مرهونة أو ذات مغنم أو حريّة أو مبتوتة وان بعدة وهل وان أتت في مرة أو يلا أو مطلقة قبل البناء أو معتقة بلا عقد كان يطأها مملوكها أو مجنون بخلاف الصبي الا أن يجمل العين

نصيب (أو) اتيان امرأة (حرية) بدار الحرب أو بعد دخولها بلدا بامان فيجد (أو) اتيان مبتوتة) منه (قبل) تزوجها (ب) زوج غيره عالما بتجريمها عليه فيجد (وهل) يحدان ابنتها في ثلاث مرات ثلاث طلاقات متفرقات بل (وان أتت) أي طلقها ثلاثا في مرة واحدة بان قال لها انت طالق البتة أو ثلاثا لضعف القول بلزومه طلاق واحدة في الجواب (تاويلان) فيها من تزوج خامسة أو امرأة طلقها ثلاثا أو البتة قبل أن تنكح زوجا غيره أو اخته من الرضا أو النسب أو شيء من ذوات المحارم عليه عامدا عالما بالتحريم اقيم عليه الحد ولا يلحق به الولدان عرفه ظاهرها سواء وقع الثلاث في مرة أو متفرقات وقال اصبح من نكح مبتوتة عالما فلا يحد للاختلاف فيها بخلاف المطلقة ثلاثا (أو) اتيان امرأة (مطلقة) منه واحدة أو اثنتين (قبل البناء) به افسد الا أن يعذر بجهل كافي المدونة قال فيها من طاق امرأته قبل البناء طلقه ثم وطئها وقال ظننت انه لا يبرئها مني الا الثلاث فلا يحد ان عذر بالجهالة (أو) اتيان أمة (معتقة بلا عقد) انكاحا فيجد (كان يطأها) أي المرأة (مملوكة) فيجد ان كانا بالعين ولم يعقد انكاحا اذ لا شبهة له ما فان كانا عقدا فلا يحد لانها شبهة وان فسد وقر له تعالى أو ما ملكك ايمانكم في خصم من الرجال اذ املكوا الا الماء وفي النوادر رفع امر رضي الله تعالى عنه امرأة اتخذت غلامها لوطئها فارد جميعها فتقرأت أو ما ملكك ايمانكم فقال تاويلات كتاب الله تعالى على غير تاويله وتركها وجز رأس الغلام وغيره (أو) مكنت امرأة عاقله رجلا (مجنونا) من نفسها فاصابها فتحد وان وطئ عاقل مجنونة أجنبية فيجد فقط (بخلاف) وطء الذكر (الصغير) امرأة مكلفة فلا يوجب حدها واستثنى من جميع مسائل ايجاب الحد السابقه فقال (الا أن يجمل) الواطئ في جميعها (العين) أي المرأة الموطوءة بان

وجد امرأة نائمة في منزله فظنها حليلته فوطئها فلا يجد أمه بالجهل (أو) بجهل (الحكم) مع علمه عين الموطوءة فلا يجد (ان جهل مثله) ذلك لقرب عهده بالاسلام واستثنى من الجهل فقال (الا) الزنا (الواضح) الذي لا يجهل مثله غا لبافيجد ولا يعتز به ككون حليلته نجيفة ووطئ سمينة أو عكسه (لا مساحقة) أي محاكمة امرأة امرأة أخرى حتى ينزلا فليس: نأذ ليس فيه ادخال حشفة في فرج (وأدب) فاعل المساحقة (اجتهادا) أي أدبا باجتهاد الامام على ما رى وشبه في ايجاب التأديب فقال (ك) وطئ (بهيمة) من النعم أو غيرها فانه يوجب التأديب اجتهادا (وهي) أي البهيمة التي يطئها مكاف (كغيرها) الذي لم يوطأ (في) اباحدة (الذبح) لها (والاكل) للحمها (ولا) يحد واطئ (من) أي زوجة أو أمة (حرم) عليه وطؤها (لعارض حيض) ونفاس واحرام وضيام وظهار وابلان ويؤدب لانه ليس زانيا (أو) واطئ أمة (مشاركة) بينه وبين غيره فلا يحد للشبهة الا انه يؤدب للحرمة (أو) واطئ أمة (مملوكة) له محرم عليه وطؤها انسب اورضاع او صهر (لا تعتق) عليه بمجرد ملكها كعته وخالته وبنت اخيه وام زوجته وزوجة ابنه أو ابنة فلا يحد للشبهة ويؤدب للحرمة ولخدمة الولد وينجز عتقه واتباع عليه ان لم تحمل خشية عوده لو طئها (أو) واطئ أمة (بعدة) من طلاق زوجها وموته فلا يحد ويؤدب (أو) واطئ (بذات لندكاح) بنكاح مدان عقد (على أم) ها أي البنت والحال انه (لم يدخلها) أي بالام فلا يحد بان كان عقده على البنت وامها في عصمته محرما فهو خا نعم يؤدب (أو) واطئ (أخت) بنكاح أو ملك (عليها أختها) كذلك فلا يحد ويؤدب (وهل) لا يحد (مطافا) عن التقييد بكون الأخيرة برضاع (أو) لا يحد (الا) اذا واطئ (أخت النسب) (٢٨٤) فيجد (لتحريرها) أي أخت النسب (بالكتاب) أي القرآن وأما

أوالحكم أن جهل مثله إلا الواضح لا مساحقة وأدب اجتهادا كبهيمة وهي كغيرها في الذبح والأكلي ومن حرم إعارض كعائض أو مشتركة أو تمؤكة لا تعتق أو معتدة أو بنت على أم لم يدخل بها أو اختك على أختها وهل إلا أخت النسب إنحرعها بالكتاب تأويلان وكأمة محلة وقومت وإن أبا أو مكرهة أو مبيعة بغلاء ولا ظهر ولا أصح كأن ادعى شراء أمة ونكل البائع وحلف الواطئ والمختار أن المكره كذلك والأكثر على خلافه ويثبت باقرار مرة إلا أن يرجع

أخت الرضاع فحرمت بالحديث في الجواب (تأويلان) ابن العربي ليس ما حرمته السنة كما حرمه القرآن ولذا قال ابن القاسم من جمع بين المرافة وعمتها عالما بالنهي بدرا عنه الحدان تحريره بالسنة بخلاف من جمع امرأة واختها فيحدلان تحريره بالقرآن (أو) واطئ (أمة لحلة) أي معارة له من زوجته لو طئها أو معارة له من قريب أو اجنبي فلا يحد لمراعاة

مطلقا

قول عطاء باباحتها (وقومت عليه) أي واطئها سواء حملت منه أم لا

لتم له الشبهة وتنتهي الاعارة المحرمة ويقدر انه وطيء مملوكة (وان ابا) أي امتنع سيدا لامة وواطئها منه وتؤخذ منه قيمتها حاله ان كان مليا ولا يبيع عليه (أو) وطئت امرأة حال كونها (مكرهة) على وطئها بخوف مؤلم من قتل أو ضرب فلا يحد ويحد الزاني بها ان كان ظانعا والافنى حده خلاف (أو) وطئت حرة حال كونها (مبيعة) من زوجها غيره (ب) سبب (الغلاء) فلا يحد بان عرفة سمع عيسى ابن القاسم من جاع فباع امرأته من رجل فاقرت له بذلك فوطئها فاشترى بها انها يعززان وتكون طلقه بائنة ويرجع المشتري عليه بضمنها (والاظهر) عند ابن رشد من الخلاف قول ابن القاسم في المدونة لا يحد واطئ أمة وفي بعض النسخ أو مبيعة بغلاء على الاظهر وهو الصواب لان اختيار ابن رشد فيها لا فيما بعد الا ان المبيعة بغلاء هي المذكور في سماع عيسى وعليها تسلكم ابن رشد وأما مسألة شراء الامة فذكر في كتاب القذف من المدونة البنا في اعتراض الاقنمسي قول المصنف والاظهر أن ما نص المدونة فكيف يعزوه لابن رشد فالصواب نسخة على الاظهر لان اختيار ابن رشد في المبيعة بغلاء لا في شراء الامة (كان ادعى) الواطئ شراء أمة (وانكر) البائع ببيعها ولا يئنه للواطئ على الشراء (و) طلب من البائع يميناً على عدم البيع (ف) نكل البائع (عن اليمين) (و) ردت اليمين على مدعى الشراء (ف) حلف الواطئ (انه) اشترىها منه فلا يحد لئبنا انه وطيء أمة (والمختار) للخمسي من الخلاف (ان) الرجل (المكره) على وطئ من لا يحد له وطئها بخوف من قتل أو ضرب مؤلم (كذلك) أي مثل المذكور فيما تقدم في عدم حده (والاكثر) من اهل المذهب (على) خلافه) أي كون المكره كذلك وهو حده (وثبت) الزنا (باقرار) منه على نفسه رجلا كان أو امرأة (مرة) واحدة فلا يشترط تكراره اربع مرات واشترطه ابو حنيفة واحمد رضي الله تعالى عنهما ويحد المقر بالزنا في كل حال (الا ان يرجع) المقر بالزنا عن

أقراره فيقبل رجوعه ولا يحد (مطلقا) عن تقييده بكونه لشبهة مثال رجوعه لشبهة قوله وطئت حليلتي حائضا فظننت أنه زنا فاعتزفت به فلا يحد اتفاقا ورجوعه لغير شبهة تكذيبه نفسه بلا اعتذار (أو) إلا أن (بهرج) أى المقر بالزنا قبل الشروع في حده بل (وان) هرب (في) أثناء (الحد) فيسقط الحد عنه لقوله صلى الله عليه وسلم في ما عزلما أخبروه بأنه لما أزالفته الحجارة هرب وقال ردوني لرسول الله صلى الله عليه وسلم فأدركوه بالحجارة ورجعوه إلى أن مات هلا تراكموه أمه يتوب فيتوب الله عليه (و) ثبت الزنا على المكاف (بالينة) وتقدم في الشهادات أن شرطها كونها أربعة برؤيا تحدث الخ وإذا شهدت البينة على امرأة بالزنا وادعت البكارة أو الرقي وشهد بذلك أربع نسوة (فلا يسقط) الحد عنها (ب) سبب (شهادة أربع نسوة ب) وجود (بكرتها) أو رقتها هذا مذهب المدونة البساطى لأن عذرتها قد تكون لداخل فلا تمنع من تغيب الحشفة دونها (و) ثبت زنا المرأة (ب) ظهور (حمل) بها (في) امرأة (غير متزوجة) حرة أو أمة (و) في غير (ذات سيد مقربة) أى الوطء بان لم يكن لها سيد أو كان وأنكر وطأها وكن لازوج لها ولا سيد من لها زوج لا يلحقه حملها لصباه أوجه أو عدم مضى أقل الحمل من يوم عقده (و) أن ظهر حمل بنير ذات زوج سيد فادعت أنها غصبت (فلا تقبل دعواها الغصب) على الزنا بها (الابقرينة) دالة على صدقها كاتيانها ترى مستغنية عند نزول الأمر بها وتقبل دعواها الاشتباه أو الغلط أو النوم لأن هذه تقع كثير إذا ذابت الزنا بأقرار أو بينة أو ظهور حمل غير ذات زوج أو سيد مقربة (ب) (يرجم) الزاني (المكلف) وهو البالغ العاقل فلا يبرجم صبي ولو مرأقا ولا مجنون (الحرة) فلا يبرجم الرق (المسلم) فلا يبرجم الكافر ولو زنى بمسلمة على المشهور (ان) كان (٢٨٥) (أصاب) أى وطئ قبل الزنا (بعدهن) أى بعد اتصافه بالتكليف

أى بعد اتصافه بالتكليف والحربة والاسلام (ب) مقد (نكاح) لا يملك (لازم) لا ينكح فيه خيار كنكاح عبد بغير إذن سيده وسفيه بغير إذن وليه ومعيب بموجب خيار (صح) أى جاز الوطء لا فى نحو حيض فلا يحصن لأن المعدم شرعا كالمعدم حسا فالوطء المباح بنكاح صحيح لا خيار فيه من بالغ حرم سلم لحصان

مُطْلَقًا وَيَرْبَ وَانْ فِي الْحَدِّ وَالْبَيْنَةِ فَلَا يَسْقُطُ بِشَهَادَةِ أَرْبَعِ نِسَوَةٍ يَبْكَا رَتَهَا وَبِحَمْلٍ فِي غَيْرِ مَتَزَوِّجَةٍ وَذَاتِ سَيِّدٍ مُقَرَّبَةٍ وَلَمْ يُقْبَلْ دَعْوَاهَا الْغَصْبُ بِالْأَقْرَبَةِ يُرْجَمُ الْمُكَلَّفُ الْحُرُّ الْمُسْلِمُ أَنْ أَصَابَ بَعْدَهُنَّ بِنِكَاحٍ لِأَزْمِ صَحِّحٍ بِحِجَارَةٍ مُعْتَدِلَةٍ وَلَمْ يَعْرِفْ بُدْءَ الْبَيْنَةِ ثُمَّ الْإِمَامُ كَلَّا يُطِ مُطْلَقًا وَإِنْ عَبْدَيْنِ أَوْ كَافِرَيْنِ وَجُلِدَ الْبِكْرُ الْحُرُّ مَائَةً وَتَشَطَّرَ بِالرَّقِّ وَانْ قُلَّ وَتَحَصَّنَ كُلُّ ذُنَّ صَاحِبِهِ بِالْعَتَقِ وَالْوَطْءُ بَعْدَهُ وَغُرَبُ الْحُرِّ الذَّكَرُ فَقَطَّ عَامًا وَأَجْرُهُ عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ فَمِنْ بَيْتِ الْمَالِ كَفْدَكَ وَخَيْرَ مِنَ الْمَدِينَةِ

اتفاقا وحد الحصن الرجم ويكون رجمه (ب) حجارة معتدلة أى متوسطة بين التكبير الفاحش والصغر الدقيق اذ الاول يشوه والثاني يطول (ولم يعرف) الامام مالك رضى الله تعالى عنه في حديث صحيح ولا سنة معمول بها (بداء البينة) الشاهدة بالزنا بالرجم (ثم) تنبيه (الامام) الذى حكم به ثم تثليث الناس وحديث أبى داود والنسائي لم يصح عند الامام قال أقامت الائمة الحدود ولم نعلم أحدا منهم نولاها بنفسه ولا ألزم البينة البداءة بالرجم وشبهه في الرجم فقال (ك) رجل (لا يط) أى منسوب للواط فاعلا كان أو مفعولا فيرجم (مطلقا) عن التقييد بكونه محصنا ان كانا حرين مسلمين بل (وان كانا عبدین أو كافرين) بشرط البلوغ والعقل والطوع فلا يبرجم صغير ولا مجنون ولا مكروه ولا بالغ مكن صبيا ولا يشترط بلوغ لمفعول فيه في رجم الفاعل (وجلد) الزاني (البكر) أى الذى لم يحصن (الحرة) المسلم البالغ العاقل رجلا كان أو امرأة (مائة) بسوط وضرب معتدلين (وتشطر للرق) فيجلد الزاني الرقيق خمسين ذكرا كان أو أنثى (وان قل) رقه كعبض ومدبر ومكاتب وأم ولد ومعتق لأجل لقوله تعالى فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب وقيس العبيد على الاماء فلا فارق بينهما (و) ان كان زوجان رقيقين وأعتق أحدهما ووطئ بعد اعتاقه (تحصن كل) أى كل واحد منهما (دون صاحبه) الذى لم يعتق (ب) سبب (العتق) له (والوطء بعده) أى بعد العتق (وغرب) الزاني البكر (الذكر) بعد جاده مائة فلا تغرب الانثى اذ فى تغريبها اعانة على فسادها وتعرضها له (الحرف قط) أى دون الرقيق لتعلق حق سيده بخدمته ويمكث فى بلد الغربة (عاما) كاملا مسجوناً والسجن تابع للتغريب فلا يسجن من لا يغرب كالمرأة والرقيق (وأجره) أى أجرة حمل المغرب من بلد الزنا للبلد الذى أريد سجنه به (عليه) من ماله (وان لم يكن له مال فن بيت المال) ولا يبعد تغريبه (كفدك) قرية من قرى (خيبر) ك(خيبر من المدينة) المذكورة بانوار سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ونفى رسول

الله صلى الله عليه وسلم من المدينة إلى خيبر ونهى عمر رضى الله تعالى عنه من المدينة إلى فدك وإلى خيبر وعلى رضى الله تعالى عنه من الكوفة إلى البصرة وإن غرب (فيسجن سنة) بموضع تغرب به فاذا تمت السنة بخلى سبيله وإن لم تظهر توبته (فإن عاد) إلى البلد الذى زنى به قبل تمام السنة (أخرج ثانيا) وسجن إلى تمام السنة (وتؤخر) المرأة الزانية (المتزوجة لحيضة) استبراء ولا يجعل رجما خوفا من حملها من زوجها (و) ينتظر (بالجلد) لمن هو حده (اعتدال الهراء) أى توسطه بين الحرارة الشديدة والبرد الشديد فلا يجلد فى حر شديد ولا برد شديد خوفا تاديبه إلى الموت (وأقامه) أى حد الزنا رجما وجلدا (الحاكم) (السيد) على رقيقه ذكره كان أو أنثى غير أقيموا الحدود على ما ملكت أيمانكم وإن لم يتزوج الوقيق (بغير ملك سيده) بأن لم يتزوج أصلا أو تزوج بملك سيد فإن تزوج بغير ملك سيده فلا يقيم عليه إلا الحاكم (و) أنثى زنت زوجة (وانكرت الوطء) من زوجها لها (بعد) أقامتها معه (عشرين سنة) ساكتة لم تذكر ترك الوطء (وخالفها الزوج) بادعاء وطافى تلك المدة (فالحد) أى الرحم واجب عليها لظهور كذبها فى انكارها الوطء عشرين سنة اذ شأن النساء عدم الصبر على عدمه خصوصاً مع طول المدة جدا وهذه المسألة فى نكاح المدونة (وروى) (عنه) أى الإمام مالك رضى الله تعالى عنه فى رجما (فى الرجل) يتزوج امرأة ويطول مكثه معها (٢٨٦) بعد دخوله بها ثم تشهد عليه أربعة غدول بالزنا فيقول لم أطاها منذ

فَيُسْجَنُ سَنَةً وَإِنْ عَادَ أُخْرِجَ ثَانِيَةً وَتُؤَخَّرُ الْمُتَزَوِّجَةُ لِحَيْضَةٍ وَبِالْجُلْدِ اعْتِدَالُ
الْهَوَاءِ وَأَقَامَةُ الْحَاكِمِ وَالسَّيِّدُ إِنْ لَمْ يَتَزَوَّجْ بِغَيْرِ مَلَكَهْ بِغَيْرِ عِلْمِهِ وَإِنْ
أَنْكَرَتِ الْوُطْءَ بَعْدَ عَشْرِينَ سَنَةً وَخَالَفَهَا الزَّوْجُ فَالْحُدُّ وَعَنْهُ فِي الرَّجُلِ يَسْقُطُ
مَالُهُ يُقَرَّبُ أَوْ يُؤَدَّلُهُ وَأَوْ لَا عَلَى الْخِلَافِ أَوْ خِلَافِ الزَّوْجِ فِي الْأُولَى فَطُ
أَوْ لَا نَهَيْتُمْ سَكْتُ أَوْ لَا نَالْنَا نِيَةً لَمْ تَبْلُغْ عَشْرِينَ تَأْوِيلَاتٌ وَإِنْ قَالَتْ زَنَيْتُ
مَعَهُ فَأَدْعَى الْوُطْءَ وَالزَّوْجِيَّةَ أَوْ وَجِدَ أَبْيَتْ وَأَقْرَبَهُ وَادْعَى النِّكَاحَ أَوْ ادْعَاهُ
فَصَدَّقْتَهُ هِيَ وَوَلِيِّهَا وَقَالَا لَمْ نُشْهَدْ حَدًّا

باب

قَذْفُ الْمُكَافِّ حُرًّا

أى الزوج (يسكت) على عدم الوطء ولا يذكره غالبا لأنه عيب به والمرأة لا تسكت عليه غالبا (أو) لا خلاف بينهما مسامحا لأن المسألة (الثانية لم تبلغ) أقامة الزوج فيها مع زوجته (عشرين) سنة ولو بلغتها لرجم (تأويلات وان) وجدت امرأة مع رجل (وقالت) المرأة (زنت معه) أى الرجل (وادعى) الرجل (الوطء) أى أقربه (وادعى) الزوجية) بينهما أى كونهما زوجته ولا يثبت له عليها حدا حد الزنا بجرم أن كانا محصنين أو جلدا أن كانا بكرين (أو وجد) أى الرجل والمرأة (يبت) لا حد فيه سواهما (وأقرأ) أى الرجل والمرأة (به) أى الوطء (وادعى النكاح) أى الزوجية بينهما ولا يثبتها ولا فساد حدا إلا أن يكونا طارئين فلا حد عليهما (وادعاء) أى الرجل أى ادعى النكاح (فصدقته) المرأة فى دعواه النكاح (هى) ووليها وقال (أى الرجل والمرأة) (لم تشهد) على عقد النكاح قبل الدخول (حدا) حدان لا اتفاقا على الدخول بلا إشهاد الله سبحانه وتعالى أعلم (باب) فى بيان أحكام القذف (قذف) بفتح القاف وسكون الذا ل المعجمة أصله فى اللغة الرمي إلى بعد ثم نقل شرعا إلى نسبة آدم غيره حرا عفيفا مسامحا بالغيا وصغيرة تطبق لواط لئلا يقطع نسب مسلم لا نهر ما بهما بعد ولا يصح وقد سماه الله تبارك وتعالى رميا فقال والذين يرمون المحصنات ويسمى فرية أيضا من الافتراء أى الكذب وهى كبيرة جاعا وخرج أبوداود عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال من رمى مسلما بشئ يرد شبهه به حبس يوم القيامة على جسر من جسور جهنم حتى يخرج مما قاله أى يتخلص مما قاله وذلك لا يكون إلا بآبائه بشهادة عدلين وهذا لا يكون فحبسه مؤبد وإضافة قذف إلى (المكاف) وهو البالغ العاقل من إضافة المصدر لفاعله فلا يحذف القاذف الصبي ولا المجنون وشرط المقذوف كونه (حرا)

دخلت بها (يسقط) عنه الرجم ويجلد مائة ويغرب سنة (مالم يقرب به) أى الوطء (أو يولد له) ولد غير جم (و) أولا) أى الحكان المذكوران فى الكتبا بين (على الخلاف) لا اختلاف الحكمين فى مسألة واحدة اذ لا فرق بين الزوجية والزواج وعلى تأويل الخلاف هل يؤخذ بما فى الرجم وي طرح ما فى النكاح أو بالعكس (أو) لا خلاف بين الحكمين بل بيننا وفاق (لخلاف) أى مخالفة (الزوج) الزوجية (فى) المسألة الأولى فقط (أى وعدم مخالفة الزوجية الزوج فى الثانية ولو خالفته لرجم ولو لم يخالفها فى الأولى لم يجرم (أو) لا خلاف بينهما (لأنه) أى

فلا يحد من قذف رقاوگو نه (مسلم) فلا يحد من قذف حرا كافر اسواء كان كفرة أصليا أو بارتداد وصالمة قذف (بنفى نسب عن أب أو) عن (جد) لاب صريحا كسبت ابن أليك أوجدك لا ييك أوقوله أنت ابن فلان وهو غير أبيه (لا) بنفى عن (أم) فمن قال لرجل سبت ابن فلان وهى أمه فلا يحد لان أمومتها له بحققة مشاهدة فتفيها كذب ظاهر لا تلحقه به معرة وأبوة أبته منظونة خفية فلا يعلم كذب نافيها فتلحق المعرة المنفى (ولا) يحد الذي قذف حراما مسلما بنفى نسب عن أب أو جد معين (ان) كان المقدوف قد (نبذ) أى طرح عقب ولا دته مادام لم يستلحقه أحد لقول الامام مالك رضى الله تعالى عنه لم نعلم من نبذ الا ولدنا فان استلحقه أحد ولحق به ثم قذفه مكلف بنفيه عنه فانه يحد (أو) قذف المكلف حراما مسلما (زنا) بالمعنى العام الشامل للواط (ان كلف) المقدوف بان كان بالغا قلا فلا يحد من قذف صبيبا أو مجنوننا أو مغيبا عليه بزنا (و) ان (عف) أى صان المقدوف نفسه عن الزنا فلا يحد من قذف من ثبت عليه الزنا ففي النوادر عن الامام رضى الله تعالى عنه من قذف من جلد في زنا فلا يحد ابن القاسم ويؤدب باذنيه المسلم حال كونه (بآلة) للوطء فلا يحد قافد للجبوب قبل بلوغه والعين لظهور كذبه فلا معرة على المقدوف (و) ان (بلغ) المقدوف وصرح به وان علم من قوله كلف ليشبهه به في قوله (كان) بلغت (الانثى) (الوطء) أى اطاقته ولو لم تبلغ الحلم فيحد قادمها بالزنا لحوق المعرة لها به ومثلها الذكر المطبق المقدوف بالواط فيه فاشترط البلوغ في القذف بالواط انما هو في الفاعل لا المفعول به (أو محمولا) قال ابن غازي هذا في النسخ وفسر بان معطوف على قوله ان نبذوا أى كان محمولا ولا يخفك ما فيه والذي عندى انه تصحيح وان صوابه أو مفعولا كانه قال كان بلغت الصبية الوطء أو سمي القاذف الصبي مفعولا فهو كقوله في توضيحه الظاهر انه انما يشترط البلوغ في اللواط اذا كان فاعلا أو ما اذا كان مفعولا به فلا وهذا أولى من الصبية في ذلك اه وفي (٢٨٧) التوضيح المحمولون بالخاء والميم المسبيون لاحد على من نفاه عن أبيه أو قال له يا ولد الزنا ويحد القاذف (وان) كان المقدوف امرأة (ملاعنة) من زوجها لرؤيتها زني او ظهور حمل نفاه عن نفسه (وابنها) أى ولد الملاعنة فمن رماها بالزنا الذي لا عنها زوجها به أو قال لا بنها يا ابن الزنا فانه يحد لانه لم يثبت ولو ثبت لرجعت ولم يصح استلحاق

مُسْلِمًا بِنَفْيِ نَسَبٍ عَنْ أَبِي أَوْ جَدٍّ لِأُمٍّ وَلَا إِنْ نُبِذَ أَوْ زِنَا إِنْ كُفِّ وَعَفَّ عَنْ وَطْءٍ يُوجِبُ الْحَدَّ بِلَا لَيْ وَبَلَغَ كَأَنَّ بَلَغَتْ الْوَطْءَ أَوْ مُحْمُولًا وَإِنْ مَلَأْنَتْ وَابْنَهَا أَوْ عَرَضَ غَيْرُ أَبِي إِنْ أَفْهَمَ يُوجِبُ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَإِنْ كُرِّرَ لِوَاحِدٍ أَوْ جَمَاعَةٍ إِلَّا بَعْدَهُ وَنِصْفَهُ عَلَى الْعَبْدِ كَلَسَتْ بِزَانٍ أَوْ زَنْتَ عَيْنَكَ وَمَكْرَهَةٌ أَوْ غَفِيفُ الْفَرْجِ أَوْ لَعْرَبِيٍّ مَا أَنْتَ بِحُرٍّ أَوْ يَارُومِيٍّ كَأَنَّ نَسَبَهُ لِعَمَةٍ

المدعى ولدها (أو عرض غير أب) للمقدوف فتعريض الاب بقذف ابنه لا يوجب حده وشرط حد غير الاب بالتعريض به (ان افهم) التعريض القذف بقريئة كقوله لرجل في مشامة اما انافلست بزنا ففي الموازية انه يحد وخبر قذف المكلف الخ (يوجب) على القاذف (ثمانين جلدة) حدا واحدا (ولو كرره) أى القذف (المقدوف) واحد أو) كان قذبه (اجماعة) مجتمعين أو متفرقين في مجلس أو مجالس قاموا عليه مجتمعين أو متفرقين أو قام بعضهم وسكت غيره فلا يكر حده ولا يزاد على ثمانين (الا) ان يكرره لواحد ويقذف غير المقدوف أولا (بعده) أى بعد حد القذف فيعاد الحد عليه على الاصح لا نه قذف مؤنث (و) يوجب القذف (على) القاذف (العبد) أو الامة (نصفه) أى نصف القدر المذكور وهو أربعون ومثل للتعريض فقال (ك) قوله في مشامة (لست بزنا) أو زنت عينك أو يدك أو رجلك أو أدبك فيحد لانه تعريض بزنا فرجه لا زناه يسرى لجميع الاعضاء فيلزم من نسبه لبعضها نسبه له فان أراد بالعين الذات فهو من التصريح وعن أشهب لا يحد في زنت يدك أو رجلك وينكل (أو) قال لامرأة (زنت مكرهه) على الزنا فيحد الا أن يثبت الا كراه عليه (أو) قوله في مشامة أنا أو أنت (غفيف الفرج) فيحد لانه تعريض بزنا المخاطب فان قال ذلك في غير مشامة فلا يحد (أو) قوله (الشخص) (عربي) أى منسوب للعرب الذين يتكلمون بالغة العربية سجية سواء سكنوا احاضرة أو بادية (ما أنت بحر) فيحد لانه نفى نسبه ابن مرزوق انظر هذا مع صحة تسليط رقية علي العرب وانهم اكفرهم في صحة استرقاقهم وضرب الجزية عليهم قل ولم أر من ذكر ما أنت بحر سوى المصنف وابن الحاجب اه وأشار ابن الحاجب الى الجواب بان الاحكام تعتبر فيها العلبة ولا عبرة بما قل وفيه نظر لان بحث ابن مرزوق في ثبوت أصل الحكم لا في توجيهه فاقاله ابن الحاجب لاسلف فيه (أو) قوله لعربي (يارومي) أو يابربري أو ياقبطي فيحد لقطعه نسبه (كان نسبه) أى الحر المسلم (لعمه) أو زوج أمه

بان قال له يا ابن فلان عمه او زوج أمه فيجد لقطعه نسبه عن أبيه (بخلاف) نسبه (أجدده) لا يبه أو أمه فلا يوجب الحد لان الجد أب فقد صدق في نسبه له لقوله تعالى ملة أئيمكم ابراهيم (وكان قال) في حق نفسه (أنا نعل) بفتح النون وكسر الهمزة أي فاسد النسب أي ولد زانية فيجد لقطعه أمه (أو) قال على نفسه انه (ولد زنا) فيجد لقطعه أمه (أو) قال لمرأة (كياحية) من القحج أصله الطعن في النسب والمكر والخديعة وكانت العرب تدعو الفاجرة بالقحج والراء أي السعال والقحج في الرئة أطلق على الزانية لانها تسعل وتتنحرج رمزة بذلك لمن يريد ها فيجد وأدخلت السكاف صبية بالتصغير وعاهرة وفاجرة اذا جرى العرف بقصرها على الزانية والا فلا حد فيه (أو) قال لرجل (يا قران) بفتح القاف وسكون الراء علم جنس لزواج الزانية لقرنه غيره معه عليها فيجد للمرأة ويؤدب للرجل (أو يا ابن منزلة الركبان) لان المرأة كانت في الجاهلية اذا طلبت الفاحشة أنزلت الركبان عندها وضابط هذا الاشتهارات العرفية والقرائن الحالية فتى وجدا حدوا وانقل العرف وبطل بطل الحد ويختلف ذلك بحسب الاعصار والامصار (أو) قال (يا ابن ذات الراية) فيجد لان المرأة كانت في الجاهلية اذا طلبت الفاحشة جعلت علي بابها راية (أو) قال (فعلت بها) أي المرأة (في عكنتها) جمع عكنة بضم فسكون أي طيات بطنها من سمنها فيجد عند ابن القاسم وقال أشهب لا يحد (ان نسب) المسكف (جنسا) أي صنفا من الانسان غير العرب لمثله كقوله للرومي يا شامي أو عكسه أو أسود لمثله كقوله للبربري يا حبشي أو عكسه بل (ولو) نسب (أبيض) (٢٨٨) (لا سود) كقوله للرومي يا زنجي أو عكسه (ان لم يكن) لجنس المنسوب لغيره

بِخِلَافِ جَدِّهِ وَكَأَنَّ قَالاً أَنَا نَعْلُ أَوْ لَدُزْنَا وَكَيْفَ حَبَّةٌ أَوْ قَرْنَا أَوْ يَا ابْنَ مَنْزِلَةٍ الرَّكْبَانِ أَوْ ذَاتِ الرَّايَةِ أَوْ فَعَلْتُ بِهَا فِي عَكْنِهَا إِنْ نَسَبَ جِنْسًا لِغَيْرِهِ وَلَوْ أَبْيَضَ لِأَسْوَدَانِ لَمْ يَكُنْ مِنَ الْعَرَبِ أَوْ قَالَ مَوْلَى لِغَيْرِهِ أَنَا خَيْرٌ أَوْ مَالِكٌ أَصْلٌ وَلَا فَصْلٌ أَوْ قَالَ لِمَجَاعَةٍ أَحَدُكُمْ زَانٍ وَحُدِّي مَا بُونُ إِنْ كَانَ لَا يَتَأَنَّثُ وَفِي يَابَنِ النَّصْرَانِي أَوْ لَا زَرْقٍ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي آبَائِهِ كَذَلِكَ وَفِي مُحْنَتٍ إِنْ لَمْ يَخْلَفْ وَأُدِّبَ فِي يَابَنِ الْفَاسِقَةِ أَوْ الْفَاجِرَةِ أَوْ يَاحْمَارُ يَابَنِ الْحِمَارِ أَوْ أَنَا عَفِيفٌ أَوْ أَنْتَ عَفِيفٌ أَوْ يَافَاسِقٌ أَوْ يَافَاجِرٌ وَإِنْ قَالَتْ بِكَ جَوَابًا لَزَيْتٍ حَدَّثَ لِلزَّانَا وَالْقَذْفِ وَلَهُ حَدُّ أَبِيهِ وَفُسُقٌ

(من العرب) فان كان من العرب فعلى القائل الحد كما تقدم (أو) قال (مولى) أي عتيق (لغيره) أي حر أصلي (أنا خير منك) فلا يحد لان وجوه الخيرية كثيرة من الدين والخلق والخلق الا أن يدل البساط على ارادة النسب (أو) قال لشخص (مالك أصل ولا فصل) فلا يحد ولو في مشامة لانه لزم الافعال لا قطع النسب وقال ابن الماجشون يحد في المشامة (ولو قال لمجاعة) مسلمين احذر لربا لعين عفيفين عما يوجب الحد (أخذ لم زان) فلا يحد سواء

قاموا عليه جميعا أو أحدهم ولو ادعى انه اراده فلا يقبل الا ببيان انه اراده (وحدي) قوله لحر مسلم عفيف مطبق والقيام (ما بون ان كان) المقول له (لا يتأنت) أي لا يتشبه بالانثى في كلامه وأفعاله فان كان يتأنت فلا يحد بعد ان يخلف انه اراد التأنت لا الفعل فيه (و) حد (في) قوله لحر مسلم (يا ابن النصراني) مثلا (أو) (يا ابن (الزرق) أو الأسود أو لا قطع أو لا عور أو لا حمق (ان لم يكن في آبائه) أحد (كذلك) في الا تصاف بالنصرانية والزرقية الى آخر الاوصاف فان كان فيهم أحد كذلك فلا يحد لانه لم يردن في نسبه (و) حد (في) قوله لحر مسلم عفيف مطبق (محنت ان لم يخلف) القائل انه لم يرد قذفه فان حلف فلا يحد وينك كل (و أدب) في قوله لحر مسلم (يا ابن الفاسقة أو) (يا ابن الفاجرة أو) (يا حمار يا ابن الحمار) لا رافق الخروج عن الطاعة فليس نه في الزنا واللواط وهذا اذا لم يجر العرف بقصر الفسق على الزنا واللواط والا فيجد (أو) قال أنا عفيف ولم يذكر في مقابلة لفظ الفرج فلا يحد ويؤدب (أو) قال لا امرأة (انت عفيفة) فيؤدب (أو) قال لرجل (يا فاسق) أو يا فاجر فيؤدب (و ان قالت) المرأة بقذفه لزيما (بك) حال كون قولها بك (جو ابال) قول قاذفها (زيت) بكسر التاء (حدث) اعترافها (بالزنا) ما لم ترجع عنه (و) حدث (للقذف) ان كان قاذفها حرا مسلما عفيفا عما يوجب الحد ويسقط حده لقذفها لا اعترافها بالزنا ولا صبيغ يحداد وليس لاحد منهما الرجوع (و) ان قذف الوالد ولده فله حد أبيه (ان صرح بقذفه (وفسق) الولد أي حكم بنفسه بحد أبيه بقذفه واستشكل تقسيقه مع الحكم بإباحة حده اباه بقذفه واجيب بل المراد بتقسيقه سقوط عدائته وهو يحصل بالمباح كالمشي حافيا والا كل في السوق وقاله طرف وابن الماجشون وابن عبد الحكم وسحقه ولا يقضى له بتجديفه ولا يمكن منه ولا من حده في حديق له عليه لما يبه من العذوق وهو مذهب الامام مالك رضي الله تعالى عنه

في اليمين في كتاب الدييات من المدونة وفي الحد في كتاب القذف وهو اظهر الاقوال (و) للشخص المقتذوف (القيام به) اي حد قاذفه ان علم براءة نفسه مما قذفه به بل (وان علمه) اي علم المقتذوف المقتذوف به حصل (من نفسه) لا ان القاذف افسد عر ضده وكشف ستره وشبه في استحقاق القيام بحد القاذف فقال (كوارثه) اي المقتذوف الذي مت قبل حد قاذفه ولو ارثه القيام به ولو منعه من الارث مانع كرق وقتل وكفران كان قذفه في حياته بل (وان قذفه بعد الموت) فلوارثه انقيام بحدده للحقوق المعروفة وبين وارثه الذي له القيام بحد قاذفه في حياته او بعد موته فقال (من ولد) للمقتذوف شمل البنين والبنات (وولده) شمل بنى الابن وبناته وان سفل ولد لولد (واب) للمقتذوف (وابيه) اي الاب وان علا (واكل) من الوالد وولده والاب وابيه (القيام) به اي حد قاذف المورث ان كان اعلى درجة من غيره او مساو ياله بل (وان حصل) اي وجد (من هو اقرب منه) اي القائم كابن الابن مع الابن والاب وقد تقدم قوله المدنة والا بحد كالا قرب (و) للمقتذوف (العفو) عن قاذفه (قبل) بلوغ (الامام) سواء كان عفو عنه شفقة عليه ولا رادة الستر على نفسه (او) العفو عنه (بعده) اي بعد بلوغ القذف الامام فيجوز (ان اراد) المقتذوف بالعفو عن قاذفه (ستر) على نفسه من شهرة نسبة ما قذف به اليه او ثبوته عليه (وان قذف) القاذف اي حصل منه قذف آخر للمقتذوف او لا او غيره (في اثناء حده) الغى ما تقدم من حده (ابتدى) حده (ولهما) اي القذفين في كل حل (الا ان يبقى) من الحد الذي قذف في اثنا عشر عدد (يسير في كل الاول) ويستأنف الحد الثاني والله سبحانه وتعالى أعلم (باب) في بيان احكام السرقة وما يتعلق بها (تقطع) يد السارق (اليميني) من كوعها (٢٨٩) الى المفضل الذي يلي الابهام كما بينته

السنن وقيدت به اطلاق الاية المحتملة كونه منه او من المرفق او من المنكب وبتدء باليميني لانها المباشرة للاخذ غايبا من مكلف مسلم او كافر حر او رقد كراؤا نثي (ونجسم) أي تجعل عقب قطعها في زابت مغلى (بالبار) لتسدا فواه عروقها فينقطع سيلان الدم منها للابتداء به فيموت واستثنى من البدء باليميني فقال (الا لشلل) أي فساد باليميني ابن عرفة وفي المدونة ان سرق ولا يمين له او له شلاء قطعت رجلاه اليسرى قاله الامام مالك رضي الله تعالى عنه ثم عرضت عليه فحماها وقال تقطع

وَالْقِيَامُ بِهِ وَإِنْ عَلِمَهُ مِنْ نَفْسِهِ كَوَارِثُهُ وَإِنْ بَعْدَ مَوْتِهِ مِنْ وَلَدٍ وَوَلَدِهِ وَأَبٍ وَأُيُوبِهِ وَإِكْلٍ الْقِيَامُ وَإِنْ حَصَلَ مِنْهُ أَقْرَبُ وَالْعَفْوُ قَبْلَ الْإِمَامِ أَوْ بَعْدَهُ إِنْ أَرَادَ سِتْرًا وَإِنْ حَصَلَ فِي الْحَدِّ ابْتَدَى لَهَا إِلَّا أَنْ يَبْقَى يَسِيرٌ فَيَكْمُلُ الْأَوَّلُ (بَابُ)

تُقَطَّعُ الْيُمْنَى وَتُحْسَمُ بِالنَّارِ إِلَّا لِسَالٍ أَوْ تَقْصُ أَكْثَرَ الْأَصَابِعِ فَرَجْلُهُ الْيُسْرَى وَحِجِّي لِيَدِهِ الْيُسْرَى ثُمَّ يَدُهُ ثُمَّ رِجْلُهُ ثُمَّ عِزْرٌ وَحُبْسٌ وَإِنْ تَعَمَّدَ أَمَامًا أَوْ غَيْرَهُ يَسْرَاهُ أَوْ لَا فَالْقَوْدُ وَالْحَدُّ بَاقٍ وَخَطَأٌ أَجْزَأُ فَرَجْلُهُ الْيُمْنَى بِسَرِّهِ طِفْلٍ مِنْ حِرْزٍ

(٣٧ - جواهر الاكلیل - ثانی) یدہ اليسرى اھ قال ابن القاسم وقوله في الرجل اليسرى أحب الى وبه أقول (أو) (لمقص) أكثر الاصابع) كثلثة خلقة أو بقطع وأولى كلها (فتقطع رجلاه اليسرى) من مفصل الكعبين كنه في الحراية وبه قول الأئمة ومضي عليه العمل وعن علي كرم الله وجهه من معقد الشراك ليعقب يمشي عليه (وحج) قطع الرجل اليسرى في صورة شلل اليميني (ل) اثبات قطع (يدہ اليسرى) وأما في صورة نقص أكثر أصابع اليميني ولم يتج فيها قطع رجلاه اليسرى (ثم) ان سرق ثانيا من قطعت رجلاه اليسرى في سرقته الأولى لشلل يمينه أو قصها أكثر الأصابع تقطع (يدہ اليسرى) (ثم) ان سرق ثالثا تقطع (رجله) اليميني فهذان مرتبان على المستثنى فقط وليس مرتبان على المستثنى منه لان صحيح الاعضاء الاربع اذا سرق ثانيا بعد قطع يده اليميني في سرقته الأولى تقطع رجلاه اليسرى ليكون قطعا من خلاف ثم تقطع في الثالثة يده اليسرى ثم تقطع في الرابعة رجلاه اليميني (ثم) ان سرق السارق بعد الرابعة (عزر) أي ضرب ضربا شديدا باجتهاد الامام (وحبس) حتى تظهر نوبته أو يموت (وان تعمد أماما أو غيره يسراه) أي السارق (أولا) أي في السرقة الأولى عالم ان الواجب قطع يمينه (فالقود) أي القصاص حق للسارق علي من تعمد قطع يسراه أولا (والحد) أي قطع يد السارق اليميني (باق) عليه فلا يسقط عنه قطع يسراه عمدا (و) ان قطع الامام أو غيره اليسرى أولا (خطا) أجزاء) قطعها عن قطع اليميني (ف) ان سرق ثانيا من قطعت يده اليسرى خطا فتقطع (رجله اليميني) ليسكون قطعه من خلاف ومسلته تقطع اليميني (ب) سبب (سرقة طفل) أي شخص صغير لا يعرف ما يراد به ذكرًا كان ذلك الطفل أو أنثى (من حرز) أي من محل

حفظ (مثله) أى نظير الطفل المسروق كدراهم أهله وقريتهم فإن كان لا يخرج من دار أهله فهى حرزه وإن كان يخرج من الدار إلى القرية ولا يمتد إلى القرية فالقرية حرزه (أو) سرقة (ربع دينار) شرعى (أو) سرقة (ثلاثة دراهم) شرعية حال كون ربع الدينار والدرهم الثلاثة (خالصة) من النش بنحو نحاس ولو كانت دنية المعدن فلا يقطع في غير الخالص ولوراج رواج الخالص (أو) سرقة (ما) أى عرض (يساويها) أى يساوى العرض الدراهم الثلاثة الخالصة باعتبار منفعة شرعية ولا عبرة بمنفعة غير شرعية كآلة لهو وتعتبر القيمة (بالبلد) المسروق فيه والمعتبر في التقويم المنفعة المباحة (شرعا) فلا يقطع آلة لهو قيمتها ثلاثة دراهم لصنعيتها إلا أن يساوي خشبها بعد كسره ثلاثة دراهم (وإن) كان المسروق مباحا في الأصل (كأ) منقول لحز من بحر وحطب من غابة وماج من معدن وكلاً من موات (و) حيوان غير كلب (جارج) لصيد قيمته ثلاثة دراهم (لتعليمه) اصطلياً والوحش (أو) يساويها (جلده) الذي ينفذ به (بعد ذبحه) فلا يقطع سارق السبع إلا إذا كانت قيمة جلده بعد ذبحه تساوى ثلاثة دراهم لأن لربها بيع مذكى منها (أو) سرقة (جلد ميتة) بعد دبعه (أن زاد دبعه) في قيمته (نصاباً) ثلاثة دراهم بأن كانت قيمته قبل دبعه درهمين وصارت بعده خمسة دراهم أو فهم منه أنه لا يقطع سارقه قبل دبعه ولو كانت قيمته نصاباً وهو كذلك لأن منفعته حينئذ غير شرعية (أو) سرقة ربع دينار أو ثلاثة دراهم (ظناً) أى ظنهما السارق حين أخذهما من الحرز (فلوساً) محاسلاً تساوى ثلاثة دراهم ثم تبين أنه ربع دينار أو ثلاثة دراهم فيقطع ولا يعذر بظنه (أو) ظن (الثوب) المخرج من حرزه الذى لا يساوى ثلاثة دراهم (فارغاً) من الدنانير والدراهم ثم تبين أن فيه نصاباً (٢٩٠) ذهباً أو فضة أو عرضاً يساوى ثلاثة دراهم فيقطع عملاً بما تبين أو

مثله أو ربع دينار أو ثلاثة دراهم خالصة أو ما يساويها بالبلد شرعاً وإن كمل أو جارج لتعليمه أو جلده بعد ذبحه أو جلد ميتة إن زاد دبعه نصاباً أو ظناً فلوساً أو الثوب فارغاً أو شركة صبي لا أب ولا طير لا جابته ولا أن تكمل بمرار في ليلة أو اشتري كافى حمل إن استقل كل ولم ينبه نصاب ملك غير ولو كذبه ربه أو أخذ ليلاً وادعى الإرسال وصدق أن أشبه لا ملكه من مرتين ومُسْتَأْجِرٍ كملكه قبل خروجه محترماً لا حُرْمَ طنبور

سرق نصاباً (شركة صبي) أو مجنون له في إخراجه من حرزه فيقطع المكاف وحده وليست شركة غير المكلف عذراً يدرأ الحد عنه (لا) يقطع السارق أن يخرج النصاب من حرزه بشركة (أب) أو أم لصاحب المسروق لدخوله مع من له شبهة قوية في المسروق ولا يقطع سرقة (طير) يساوي ثلاثة دراهم (لا جابته) إذا دعي لا للحنه ورشه لأنها منفعة

إلا

غير شرعية (ولا) يقطع (أن تكمل) النصاب المخرج من حرزه

(بمرار في ليلة) أو يوم وأولى في ليال وإيام (أو اشتراكاً) أى السارقان (في حمل) النصاب وإخراجه من حرزه فلا يقطعان (إن) كان قد (استقل) أى قدر (كل) منهما بحمله وحده بدون إعاقة الآخر (ولم ينبه) أى كلا منهما (نصاباً) من المسروق إذا أقاماه فإن لم يستقل كل منهما بحمله فيعطيان لهما حينئذ كسارق واحد وكذا إن استقل كل وناب كلا نصاب وشرط أن يقطع سرقة ربع دينار أو ثلاثة دراهم أو ما يساويها كونها في (ملك غير) السارق فلا يقطع من سرق ملكه ولو تعاق به حق غيره كرهون ومؤجر ومعارو يقطع من ثبتت عليه السرقة أن صدقه ربه بل (ولو كذبه) أى السارق في إقراره فالسرقة (ربه) أى مالك المسروق (أو أخذ) أى ضبط السارق (ليلاً) ومعه نصاب أخذه من حرزه (وادعى) السارق (الإرسال) من صاحب الحز ليأتى له بالنصاب الذى أخذه فيقطع ولو صدقة صاحب الحز حملاً له على الشفقة عليه (وصدق) السارق في دعوى الإرسال (أن شبه) في دعواه الإرسال له بقرائن الأحوال بأن جرت عادة صاحب الحز بإرساله ودخل من الباب وخرج منه غير مستتر في وقت يحتمل إرساله فيه عادة فلا يقطع (ملكه) أى السارق (من مرتين) له متونق به في دينه (ولا) يقطع بسرقة ملكه من (مستأجر) بكسر الجيم أو مستجير له أو ودخ شنده (كملكه) أى ملك السارق النصاب بارت أو هبة أو شراء (قبل خروجه) أى النصاب من حرزه فلا يقطع وفهمه أنه أن ملكه بعد خروجه من حرزه فإنه يقطع وهو كذلك وشرط أن يقطع سرقة ربع دينار أو ثلاثة دراهم أو ما يساويها كونه من مال شخص (محترم) كسالم أو ذمى فلا يقطع من سرق من حربى بارضه أو بارضنا بلا تأمين (لا) يقطع بسرقة (نحر) لأنها ليست مالا وتجب إراققتها (وطنبور) آلة لهو وجوقة عليها أسلوك من نحاس يمر عليها بقضيب من نحاس فيحصل لها صوت

مطرب فلا يقطع سرقتها في كل حال (الآن يساوي) الطنبور (بعد كسره) وذهاب منفعة (نصاها) ثلاثة دراهم (و) شرط القطع سرقة ما يساوي ثلاثة دراهم جزاء بعه فلا يقطع سرقة (كتاب) مأذون في اتخاذه لحراسة ماشية أو زرع أو صيد (مطلقا) عن التقييد بعد التعليم والنهي عن قبضته (و) لا يقطع سرقة نحو (أضحية) وهدي وفدية وجزاء صيد (بعد ذبحها) أو نحوها ومفهوم بعد ذبحها أنه إن سرقتها قبل ذبحها فإنه يقطع وهو كذلك (بخلاف) سرقة (لحمها) أو جلودها (من فقير) تصدق بها عليه أو غني أهدى له فتوجب القطع وشرط القطع سرقة ما تقدم كونها من مال شخص (تام الملك لا شبهة) قوية (له) أي السارق (فيه) أي الممسوق فلا يقطع الوالد سرقة مال ابنه ولا السيد سرقة مال مكانه ولا رب الدين من غريمه الماطل أو الجاحد فيقطع من سرق مما لا شبهة له فيه قوية بأن لم تكن له فيه شبهة أصلا بل (وان) سرق ماله فيه شبهة ضعيفة بأن سرق (من بيت المال أو الغنمة) التي هو من أهلها إذا حيزت لأنها إنما تستحق بالقسم (أو) سرق من مال (شركة) بينة وبين غيره فيقطع (ان حجب) المال الممسوق منه (عنه) أي السارق بأن أودعاه عند غيرهما أو اختص غير السارق بحيازته ووضع يده عليه (و) ان (سرق فوق حقه نصاها) كتمسعة من اثني عشر (لا يقطع) الجاد) بسرقة من مال ولد ولده ان كان لاب بل (ولو) كان جادا (لام) لشبهته القوية في مال ولد ولده (ولا) يقطع من سرق (من) مال غريم له (جاحد) لحقه الذي عليه قدره (أو) من غريم مقر بما عليه له (ماطل) أي مؤخر لدفع ما عليه مع قدرته عليه وطلبه منه لأن له شبهة قوية في مالهما (مخرج) أي الممسوق (من حرز) أي محل حفظ (بأن لا يعد) الشخص (الواضع) المال فيه (مضيعة) أي مكان (٢٩١) لا ينسب من وضع المال فيه لتعريضه

للضياح ان خرج السارق من الحرز بل (وان) لم يخرج (هو) أي السارق من الحرز فالمعتبر خروج المال لا السارق ولا يشترط دخوله الحرز فان أدخل عصاة مثلا وأخرج بها نصاها بقطع وسيأتي الإشارة لشاة مثلا بالعلف فتخرج فيقطع (أو) ابتلع السارق في الحرز (درا) جمع درة أي لؤلؤا يساوي ثلاثة

الآن يساوي بعد كسره نصاها ولا كتاب مطلقا وضعية بعد ذبحها بخلاف لحمها من فقير تام الملك لا شبهة له فيه وان من بيت المال أو الغنمة أو مال شركة ان حجب عنه وسرق فوق حقه نصاها لا الجاد ولو لا من جاحد أو ماطل لحقه مخرج من حرز بأن لا يعد الواضع فيه مضيعة وإن لم يخرج هو أو ابتلع ذرا أو أدهن بما يحصل منه نصاب أو أشارك إلى شاة بالعلف فخرجت أو اللحد أو الخباء أو ما فيه أو حانوت أو فناءها أو محمل أو ظهر دابة وإن غيب عنهم أو يجرين أو ساحة دكر لا جنبي إن حجر عليه كالسفيننة

دراهم وكذا كل ما لا يفسد با تلاه كذهب وفضة وخرج من الحرز فيقطع ومفهوم دراهم لو ابتلع فيه ما يفسده لا ابتلاع كالطعام والشراب وخرج فلا يقطع وهو كذلك وان ضمنه وأدب (أو أدهن) السارق في ظاهر بدنه (بما) أي طيب كركند (بحصل) أي يجتمع (منه) ما قيمته (نصاها) ثلاثة دراهم إذا سلت من بدنه فيقطع (أو أشار) السارق وهو خارج الحرز (إلى شاة) مثلا في حرزها (بالعلف) ما تعلف به فخرجت الشاة من الحرز بسبب اشارته إليها فيقطع (أو اللحد) أصله حفرة بقدر المليت تحت جانب القبر القبلي والمراد به هنا ما يسد به فيه من لبن أو أجر أو خشب أو حجر لعلاقة الجاورة والمحلية (أو) سرق من (حانوت) ممدودا أي الخيمة ونحوها (أو) سرق (ما) أي المال الذي (فيه) فيقطع لأن الخباء حرز لنفسه ولما فيه (أو) سرق من (حانوت) ويسمى في عرف مصر دكانا (أو) سرق من (فنائهما) أي ما قرب من الخباء والحانوت فما اعتيد وضعه فيه فهو حرزه فيقطع سارقه منه كالسارق من نفس الخباء والحانوت (أو) يسرق من (محمل) بفتح الميم الأولى وكسر الثانية أي ما يركب فيه على ظهر الدابة منزلا بالارض وأما الذي على ظهر الدابة فهو داخل في قوله (أو) يسرق مما على (ظهر دابة) واقفة كانت أو سائرة ليلا أو نهارا فيقطع سارق ما في الخباء أو الحانوت أو فنائهما أو محمل أو ظهر دابة أن حضر معهن أصحابهن بل (وان غيب عنهن) أي سرقة تمر (بجرين) الموضع المعد للجهيف نحو النمر ودوس الجبوب وتذريتها ويقال له اندر (أو) يسرق من (ساحة) أي فسحة (دار) وتسمى عرصه وفي عرف مصر حوشا لأنها حرز لما شأنه أن يوضع فيها (أ) شخص (أجنبي) أي غير ساكن فيها فيقطع (ان حجر عليه) في دخولها (ك) السارق من (السفيننة) حكم السرقة منها بين أهلها كحكم السرقة من صحن الدار المشتركة ففي المدونة ان سرق بعض الركاب فيها من متاع بعض وهو على متاعه يقطع وان لم يخرج بما سرق منها وان سرق بعد قيامه عن متاعه فلا يقطع ولو خرج به منها وان سرق

اجنبي متاعا وصاحبه عليه يقطع ولو أخذ قبل خر وجهه منها على اختلاف واوان سرق وصاحب المتاع ليس عليه فلا يقطع اتفاقا ان اخذ قبل خر وجهه منها وان خرج باسرق منها يقطع وان لم يكن صاحب المتاع على متاعه (أو) سرق من ساحة (خان) ويسمى في عرف مصر وكالة يقطع لانه حرز بالنسبة الا يقال ولا يقطع سارق الخفيف منها لانه غير حرز بالنسبة له (أو) سرق (زوج) ذكر أو انق من مال زوجته المحروز (فيا) أي مكان (حجر عنه) بعلق لا بمجرد الكلام ومنه وهم حجر عنه انه ان سرق أحد هاهنا مال الآخر الذي لم يحجر عنه فلا يقطع وهو كذلك (أو) سرق دابة من (موقف دابة) معتاد لها فيقطع سواء أوقف به (لبيع أو غيره) كحفظها فهو حرزها (أو) سرق الكفن من (قبر) فيقطع لانه حرز للكفن (أو) سرق كفن ميت مرمى (ب) (بجور) فيقطع لانه حرز (ل) الكفن (من مرمى به) أي البحر مكفنا فكل من القبر والبحر حرز (ل) الكفن فيقطع سارق من احدهما ومفهوم الكفن انهما ليسا حرزين لغيره كالدفن أو رمى معه فلا يقطع سارقه من اخذ هاهنا القبر ليس حرزا معتادا للمال (أو) سرقة (سفينة) واقفة (ب) رسة أي محل رسها ووقوفها فتوجب الققطع سواء قرب من البلد أو بعد (أو) سرقة (كل شيء بحضرة صاحبه) لان حضرته حرز له كان صاحبه نائما أو لا كان المسروق فوقه أو تحته أو في كده أو جيبه أو بازائه وأوصل هذا سارق رداه صفوان رضى الله تعالى عنه لما قيل له من لم يهاجر هلك فقدم المدينة ونام في المسجد وتوسد رداه فاخذه سارق من تحت رأسه فاخذه صفوان وجاء به الى النبي صلى الله عليه وسلم فامر رسول الله ﷺ بقطع يده فقال صه وان لم أرد هذا يارسول الله هو عليه صدقة فقال رسول الله ﷺ فهل اقبل أن تأتيني به (أو) سرق طعاما (٢٩٢) من (مطمر) أي موضع منخفض في الارض لحزن الطعام ويهال عليه تراب حتى يساوى الارض فيقطع انه (قرب) المطمر من المساكن لان بعد على المنقول ابن عرفة سمع ابن القاسم من سرق مطامير في فلاة اسلمها ربها واخفاها فلا يقطع وما كان بحضرة اهله معروفا يينا يقطع سارقه (أو) سرق بعيرا أو غيره من (قطار) بكسر القاف أي دواب ربط بعضها ببعض حال سيرها فيقطع بحمل شيء منها وبينوته به (ونحوه) أي القطار كسوقها مجموعة (أو) ازال (السارق) (باب المسجد) ولم

وخان الا يقال أو زوج فبالحجر عنه أو موقف دابة لبيع أو غيره أو قبر أو بحر لمن رمى به لكفن أو سفينة بمرساة أو كل شيء بحضرة صاحبه أو من مطمر قرب أو قطار ونحوه أو أزال باب المسجد أو سقفه أو أخرج قناديله أو حصره أو بسطه أن تركت به أو حمام أن دخل للسرقة أو نقب أو تسور أو بحارس لم يأذن له في تقليب وصدق مدعي الخطأ أو حمل عبدا لم يميز أو خدعه أو أخرجه في ذي الاذن العام لمحل له لا اذن خاص كضيف مما حجر عليه ولو خرج به من جميعه ولا ان نقله

وعليه تراب حتى يساوى الارض فيقطع انه (قرب) المطمر من المساكن لان بعد على المنقول ابن عرفة سمع ابن القاسم من سرق مطامير في فلاة اسلمها ربها واخفاها فلا يقطع وما كان بحضرة اهله معروفا يينا يقطع سارقه (أو) سرق بعيرا أو غيره من (قطار) بكسر القاف أي دواب ربط بعضها ببعض حال سيرها فيقطع بحمل شيء منها

وبينوته به (ونحوه) أي القطار كسوقها مجموعة (أو) ازال (السارق) (باب المسجد) ولم عن موضعه ولو لم يخرج (أو) أزال (سقفه) عن محله فيقطع في كل منهما (أو) أخرج قناديله أي المسجد منه فيقطع كان عليه غلق أو لا ليل أو نهار أو قال أشبه لا يقطع للاذن له في دخوله (أو) أخرج (حصره) أخرج (بسطه) يقطع (ان تركت فيه) ليل أو نهار دائما فان كانت ترفع منه في غير اوقات اجتماع الناس للصلاة وتركته في غيرها فسرقت فلا يقطع سارقها (أو) سرق من (حمام) نصبا من آلاته أو من ثياب الداخلين فيقطع (ان) كان (دخلا) للسرقة لا ليتجسس (أو) نقب (حائطه) داخل من النقب وسرق (أو) تسور أي تخطى سورة وسرق منه سواء كان للحمام حارس أم لا وسواء خرج المسروق أم لا (أو) دخل الحمام من بابه ليتجسس وهو (بحارس) لثياب الداخلين (لم يأذن) الحارس السارق (في تقليب) لثياب الداخلين لمعرفة ثيابه فسرق ثياب غيره فيقطع واما ان اوم الحارس ان له ثيابا اشتبهت عليه بغيرها فاذن له في التقلب فليس ثياب غيره فلا يقطع لانه خائن لا سارق (و) ان لبس شخص ثياب غيره وادعى الخطأ (صدق مدعي الخطأ) ان كانت تشبهها (أو) حمل (السارق) (عبدا لم يميز) واخرجه من حرزه فيقطع (أو) ميز العبد (و) خدعه (السارق) ان قال له اشتريتك مثلا حتى اخرجه من حرزه فيقطع (أو) أخرجه أي أخرج السارق النصاب (في) بيت (ذی الاذن) في دخول (للعام) لكل من حاجة كالخليفة والقاضي والمفتي من محل محجور عليه (لمحله) أي الاذن العام فيقطع لانه اخرجه من حرزه الى غيره ولا يقطع من سرق من محل الاذن العام (لا) يقطع من سرق من دار ذي اذن (خاص كضيف) ومعزوم لنحو ولية فسرق (لما) أي بيت (حجر عليه) في دخوله وأولى من محل الاذن فلا يقطع ان اخذ في الدار قبل خروجه بالمسروق منها بل (وان خرج) به (من جميعه) أي البيت لانه خائن لا سارق (ولا) يقطع (ان نقله)

أي النصاب من موضع لا يخرج في حرزه ولم يخرج منه وهذا مفهوم قوله سابقا يخرج من حرزه (ولا) يقطع (في) أخذ (ما) أي حل أو نحوه (على صبي) غير ميمز (أو) أخذ (ما) معه أي الصبي غير المميز (ونحوه) أي الصبي في عدم التمييز كجئون ابن الحاجب إذا لم يكن مع الصبي حافظ فأن كان معه حافظ فهو حرز له ولا عليه ولما معه (ولا) يقطع (على) شخص (داخل) حرز غيره لسرقة ما فيه (تناول) النصاب (منه) أي الداخل الشخص السارق (الخارج) من الحرز بأدخال يده وأخذ من الحرز ويقطع الخارج وإن أخرجه الداخل قطع وحده ابن حارث اتفقوا في السارقين يكون أحدهما من داخل الحرز والآخر من خارجه فيخرج الداخل يده إلى خارج الحرز بالمنازع فيتناوله الخارج أنه لا قطع على الخارج فلو أدخل الخارج يده إلى داخل الحرز فأعطاه الداخل المال فقال ابن القاسم يقطع الخارج وقال أشهب يقطعان معا (ولا) يقطع (إن اختلس) أي أخذ المال في غفلة صاحبه وفريه وهو يراه (أو) إن (كابر) السارق رب المال وادعى أنه ملكه وأخذ منه فلا يقطع لأنه ليس بسارق ولا محارب ولا غاصب (أو) وجده صاحب الحرز فيه فتركه وذهب (ليأتي بن يشهد عليه) فأخرج السارق المال من الحرز وذهب به فلا يقطع عند ابن القاسم وقال أصح بقطع (أو أخذ دابة) أو قفها صاحبها (باب مسجد) فلا يقطع وكذلك الخان والحمام لأنها ليست حرزا إلا إذا لم يكن معها حافظ والافيق قطع (أو) أوقفها في (سوق) لغريمها بقرينة ما تقدم وليس معها حافظ فلا يقطع سارقها (أو) أخذ (ثوبا) منشورا على حائط داره بعضه داخلها وبعضه بالطريق فلا يقطع إن جاز به من بعضه الذي بالطريق لدرء الحد باب الشبهة تغليباً لبعضه الذي بالطريق فإن جاز به من بعضه الذي بدخل الدار فيقطع لا تنفأ الشبهة حينئذ (أو) أخذ (ثمرا) معلقا على شجرة فلا يقطع في كل حال (٢٩٣)

(الابغلق) عليه لحفظه بان كان في حائط له باب (في) بني قطعة وعدم قطعه (قولان) البنان فالقطع ليس بمنصوص وإنما هو مخرج الزمة الخمي لابن المواز فكان من حق المصنف أن لا يساويه بمقابله (والا) أن يسرق الزرع (بعد حصده) والتمر بعد جذه (في) فيه ثلاثة اقوال الأول فيه القطع

ولم يخرج منه ولا فيما على صبي أو معه ولا على داخل تناول منه الخارج ولا إن اختلس أو كابر أو هرب بعد أخذه في الحرز ولو ليأتي بمن يشهد عليه أو أخذ دابة بباب مسجد أو سوق أو نو بأبعضه بالطريق أو غمر معلقا لا يغلق فقولان ولا بعد حصده فتأثها أن كدس ولا أن نقب فقط وإن التقيا وسط النقب أو زبطه فجذبه بالخارج قطعاً وشرطه التكليف فيقطع الحر والعبد والمعاهدون لمثلهم إلا الرقيق كسيده وثبتت بإقراره أن طاع والأفلا ولو أخرج السرقة أو عين القليل وقيل رجوعه ولو بلا شبهة وإن رد اليمين

والثاني لا قطع فيه (ثالثها) أي الاقوال فيه القطع (إن كدس) أي ضم بعضه لبعض شبهه ما في الحرز فإن لم يكس وبقيت كل ثمرة تحت شجرتها وكل قنة بموضع حصدها فلا قطع فيه لشبهه المعلق عليها ومحل الخلاف إذا لم يكن بعلق أو حارس والافقيه القطع اتفاقاً ولا يقطع السارق (إن نقب) الحرز (فقط) أي ولم يخرج منه شيئاً لأن غايته أنه هتكه وعرض ما فيه للضياع وعليه ضمان ما يخرج من النقب حيث لم يخرج بحضرة ربه (وإن التقيا) السارقان الداخل في الحرز والخارج عنه المتعاضدان على السرقة بمناولة الداخل الخارج وكانت المناولة يدها (وسط النقب) قطعاً معا (أو زبطه) الداخل بحبل أو غيره (فجذبه بالخارج) وأخرجه من الحرز قطعاً أي الداخل والخارج (وشرطه) أي قطع السارق المفهوم من قوله تقطع اليمين (التكليف) أي بلوغه وعقله وطوعه ذكره كان أو أنثى حراً كان أو رقاً مسلماً كان أو كافراً ذمياً أو معاهداً (فيقطع الحر والعبد) والمسلم والذمي (و) الحرابي (المعاهدون) سرقوا (لمثلهم) في الرقية أو الذميمة أو المعاهدة لأن السرقة من الفساد في الأرض فلا يقر عليها أحد والحد حق لله تعالى لا للمسرقة منه (الأل الرقيق) السارق (أسيدته) فلا يقطع لخبر عبدكم سرق متاعكم (ونثبت) السرقة على السارق (بالأقرار) منه على نفسه (إن طاع) بإقراره ولم يكره عليه (والأفلا) تثبت عليه به (ولو أخرج) المسكوك (السرقة) أي الشيء المسروق الذي اتهم هو بسرقة (أو عين القليل) الذي اتهم هو بقتله لا حتم أن السارق أو القاتل غيره وأنه أقر به كاذباً ليخلص من ألم الضرب ونحوه (وقبل رجوعه) أي من أقر بالسرقة طامعاً عن إقراره إن كان رجوعه شبهة كأخذت مالى المودع والمرهون أو المغصوب خفية فظننت ذلك سرقة بل (ولو) رجع (بلا شبهة) مقتضية لرجوعه عن إقراره بان قال أنه كذب في إقراره وهو مقيد بما إذا لم يكن المقر به عبداً أو عيناً أو لا يقطع ولو رجع عن إقراره وإنما يقبل رجوعه بالنسبة إلى القطع وأما الغرم فلا بد منه (وإن) ادعى شخص بلي أخبر بالسرقة فأنكرها ولا بينة للمدعى فطلب من المدعى عليه اليمين (رد اليمين) على المدعى

(حلف الطالب) العيمين فالغرم بلا قطع (أو شهد) على المدعي عليه بالسرقه (رجل وامرأتان) فالغرم بلا قطع (أو) شهد شاهد (واحد) وحلف المدعي معه فالغرم بلا قطع (أو أقر السيد) على عبده بالسرقه (فالغرم) للمال المدعي به على المدعي عليه (بلا قطع) في المسائل الأربع (ووجب) على السارق (رد المال) المسروق لاستحقاقه (ان لم يقطع) لقلة المال عن النصاب أو لانه من غير خرز أو لرجوعه عن اقراره الخ موانع القطع ردا (مطلقا) عن التقييد ببقاء المال بعينه أو استمرار يساره (أو قطع) السارق (ان) (أيسر) السارق أي استمر يسره (اليه) أي قطعه (من) حين (الاخذ) للمسروق فان أعسر فيما بينهما وقتا ما سقط عنه الغرم للثلاثي جمع عليه عقوبتان قطع يده وشغل ذمته (وسقط) عن السارق (الحد) أي قطعه للسرقه (ان) سقط (المدعي) المطلوب قطعه لها كان اليد اليمنى أو غيرها وكان سقوطه (بأمر) (سماوي) أو بجناية أو قصاص بعد السرقه (لا) يسقط (الحد) (توبة) من السارق عن السرقه (و) لا يسقط (بعدالة) أي صيرورة السارق عدلا (وان طال زمنها) أي التوبة والعدالة لانه حق لله تعالى (وتدخلات) حدود ترتب علي مكاف لخصول أسبابها منه أي قام بعضها مقام بعض وكفى عنه (ان اتحد) أي استوي (الموجب) جنسا وقدر (ك) حد (قذف و) حد (٢٩٤) (شرب) لسكر اذ كل منهما ثمانون جادة فان شرب وقذف وجد ثمانين لاجدهما كفى للآخر (أو تسكرت) الموجبات بكسر الجيم من نوع واحد كتكرار الزنا أو الشرب أو

فحلف الطالب أو شهد رجل أو امرأتان أو واحد وحلف أو أقر السيد فالغرم بلا قطع وإن أقر العبد فالعكس ووجب رد المال إن لم يقطع مطلقا أو قطع أن أيسر إليه من الأخذ وسقط الحدان سقط المضو بسماوي لا بتوبة وعدالة وإن طال زمانهما وتدخلت أن اتحد الموجب كقذف وشرب أو تكررت

(باب)

المحارب قاطع الطريق لمنع سلوك أو أخذ مال مسلم أو غيره على وجه يتعدى معه الغوث وإن انفرد بمدينته كمن سقى السيكرن لذلك ومخادع الصبي أو غيره ليأخذ ما معه والدخول في ليل أو نهار في زقاق أو دار قاتل ليأخذ المال فيقتل بعد المناشدة إن أمكن ثم يصلب فيقتل أو ينفي الحر كالزنا والقتل أو تقطع يمينه ورجله اليسرى ولأه بالقتل يجب

القذف أو السرقه في كفى واحد والله سبحانه وتعالى أعلم (باب) في بيان حقيقة المحارب وأحكامه (المحارب) أي حقيقة شرعا (قاطع الطريق لمنع سلوك) أي مرور بها (أو) قاطع الطريق (لا أخذ مال مسلم أو غيره) من المصومين كذمي ومعاهد والبضع أخرى من المال فمن خرج لا خافة السبيل قاصد الغلبة على الفروج فهو محارب لأن الغلبة عليها أقبح من الغلبة على المال وقاطع الطريق لمنع سلوك الخ محارب إن تعدد (وان تفرق) هذا إذا

كان قاطع الطريق بفلاة بل وإن كان (بمدينة) استظهر ابن عاشر أن في كلام المصنف مبالغتين أي وإن نفرد وإن كان بمدينة ففي المدونة من كابر رجلا على ماله بسلام أو غيره في زقاق أو دخل علي حريمه في المهرحكم عليه بحكم الحراة (كمن سقى السيكرن لذلك) أي أخذ المال ابن عرفة في المدونة ساقى السيكرن محارب وظاهر الموازنة إنما يكون محاربة إذا كان ماسقاه بموت به (و) ك (مخادع الصبي أو غيره) من البالغين بأن يتحيل عليه حتى يصل به لموضع تتعذر فيه الاغاثة (ليأخذ ما) أي المال الذي (معه) يتخويفه بقتل أو غيره فهو محارب (و) ك (الدخول في ليل أو نهار في زقاق أو دار) و (قاتل) الداخل أهل الزقاق أو الدار (ليأخذ المال) فهو محارب وإذا تعرض المحارب للمسافر (فيقتل) بفتح التاء (بعد المناشدة) بالله تعالى علي تخلية السبيل ندباً بان يقول له ناشدك الله الا ما خليت السبيل (ان أمكن) نشده بان لم يعاجل بالقتال والافلا تندب مناشدته (ثم) ان أخذ المحارب قبل توبته فيقتل أو (يصلب) على نحو جذع نخلة بلا تنكيس حيا (فيقتل) كذلك مصلوبا (أو ينفي الحر) لا الرقيق (ك) ينفي (الزنا) في كونه كمثل خير من المدينة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام وحبسه بما ينفي اليه السكن الى ظهور توبته أو موته (أو تقطع يده) اليمنى (ورجله اليسرى) ليكون قطعه من جهتين مختلفتين قطعا (ولاء) بكسر الواو أي متواليا بلا تفرق ولو خيف موته لان القتل أحد حدوده فان عادها بعد قطعه قطعت يده ورجله اليان وتناء (وبالقتل) من المحال حال حرايته (يجب)

أى يمين (قله ولو) قتل (كاف) أو هبلا لا تلبس قهصاها بل للناهي من النساء في الأرض أن يقتل بمائة (ولو بامة) الحارب آخر بضرب أو امساك بل ولو لم يكن إذا تامل مع القاتل ولا يسهط عنه القتل (ولو جاء) الحارب حال كونه (تأثبا) من حرابه فلا ينسقط عنه توبته حق المقتول (وليس للولى) المعتول الحارب (العفو) عنه لأن قتله ليس قهصاها (ونذب) للإمام مراعاة حال الحارب الذى لم يقتل فيعين (لذى التدبير) في الحرب والخلاص من شديدها بحيث صار مرجعا في ذلك (القتل) بلا صواب أو به ابن رشد أن الحارب ممن له الرأى والتدبير فوجه الاجتهاد فيه قتله أو صلبه لأن القطع أو النقي لا يدفع ضرره (و) لذى (البطش) أى القوة والشجاعة (القطع) من خلاف لدفع ضرره به (ولغيرها) أى من لم يتصف بتدبير ولا بطش الضرب والنفي (ولن وقعت) الحراية (منه ولتة) أى غلطة ودم عليها (النفي والضرب) ابن الحاجب ولغيرهما ولن وقعت منه فتمته النفي ويضربها إن شاء (والتعين) لأحد الحدود الأربعة حق (للإمام) بالمصلحة لا بالتابع هو (لأن قطعت يده ونحوها) كالعين والأنف والأذن ابن الحاجب التعيين للإمام لأن قطعت يده أو فقت عينه (و) أن كان الحاربون جماعة وأخذوا أحدهم (غرم كل) أى كل من أخذ منهم (عن الجميع) جميع ما أخذوه غرما (مطلقا) عن التقييد بكونه قبل مجيئه تأثبا أو ببقاء ما أخذوه بأيديهم (وانبع) الحارب بالمال الذى أخذ حال حرابه تأثبا (ك) اتباع السارق (بالسرقة) في أنه ان قطع بشرط استمرار يسره من يوم أخذ المال يوم قطعه وان لم يقطع لا يشترط (٢٩٥) ذلك (و) أن أحد الحاربين ومعهم مال أخذوه من الناس بالخرابة (دفع ما) أى من الناس بالخرابة (دفع ما) أى

قَتَلَهُ وَلَوْ بِكَافِرٍ أَوْ بَاهَا نَةً وَلَوْ جَاءَ تَائِبًا وَلَيْسَ لِلْوَلِيِّ الْعَفْوُ وَنَذِبٌ لِدَى التَّدْبِيرِ
الْقَتْلُ وَالْبَطْشُ الْقَطْعُ وَلِغَيْرِهِمَا وَلَمْ يَنْ وَقَعَتْ مِنْهُ قَلَمَةُ النَّفْيِ وَالضَّرْبُ وَالتَّعْيِينُ
لِلْإِمَامِ لَا يَنْ قَطَعَتْ يَدُهُ وَنَحْوُهَا وَغَرَمَ كُلُّ عَنِ الْجَمِيعِ مُطْلَقًا وَاتَّبَعَ كَالسَّارِقِ
وَدَفَعَ مَا بِيَدِهِمْ أَنْ طَلَبَهُ بَعْدَ الْأَسْتِغْنَاءِ وَالْيَمِينِ أَوْ شَهَادَةِ رَجُلَيْنِ مِنْ
الرَّفَقَةِ لَا لِأَنَّهُمَا وَلَوْ شَهِدَا اثْنَانِ أَنَّهُ الْمُسْتَهْرَبُ بِهَا ثَبِتَتْ وَإِنْ لَمْ يُعَايَنَاهَا
وَسَقَطَ حَدُّهَا بِإِثْنَانِ الْإِمَامِ طَائِعًا أَوْ تَرْكًا مَا هُوَ عَلَيْهِ

باب

بِشْرَبِ الْمُسْلِمِ الْمَكْفِ مَا يَسْكُرُ جَنْسَهُ طَوَّعًا بِالْعَذْرِ وَضَرْوَةً وَظَنَّهُ
غَيْرًا وَإِنْ قُلَّ أَوْ جَهْلَ وَجُوبَ الْحَدِّ أَوْ الْحَرَمَةُ لِقُرْبِ عَهْدٍ

عن شخص معروف باسمه ورفع الإمام شخصه وادعى عليه أنه فلان الحارب (وشهد اثنان) عدلان يعرفان عينه (أنه) أى ذلك الشخص (بلان) المشتبه بها (أى الحاربه) ثبتت (الحراية) عليه أن عايناه منه بل (وان لم يعايناه) أى العدلان الحراية منه فيقيم الإمام حدها عليه (وسقط حدها) أى الحراية عن الحارب (بإثبات) الحارب إلى (لإمام) حال كونه (طائعا) تأثبا من حرابه قبل أخذه واقدره عليه (أو تركه) أى عمل الحراية الدخ (هو) أى الحارب (عليه) واستغفاله بما يجنيه بدون إثبات الإمام الخطاب إذا سقط حد الحراية بالتوبة فلا ينسقط قلاذمييه من قتل أو جرح أو مال والله سبحانه وتعالى أعلم (باب) في بيان حد شارب المسكر وأشياء توجب الضمان ودفع الصائل يجب (بشرب المسكر) فلا يحد الكفار أن أظهره بل يؤدب (المكف) فلا يحد الصبي وأما يؤدب أصلا حادوا لثلاث عتاده فيشرب به بعد بلوغه ولا الجنون (مايسكر جنسه) أى يغيب العقل دون الخواس مع نشوة وطرب وان لم يسكر شخصه لقلته أو اعتياده سواء كان عاصيا عنب أو قبيح زيب أو تمر أو رطب أو بسر أو غسل أو حنطة أو شعير أو ذرة أو أرز (طوعا) بلا إكراه فلا يحد المسكره (بلا عذر) ككسبان أو عطلة فلا يحد الناسى ولا الغالط (و) (بالضرورة) فلا يحد من شربه إلا ساعة عصية (و) (ظنه) أى المشروب (غيرا) لما يسكر جنسه فلا يحد من ظنه لبناء أو غسل أو نبيذ أو غير مسكر ويهدق أن كان مأمو نأبى غير مهم فشرب المكف دأيسكر جنسه بلا عذر يوجب الحد أن كثر بل (وان قل) ففي المدونة ما يسكر كثيره من الاشرية فقليله حرام (أو جهل وجوب الحد) وسواء علم الحرمة (أو جهل) الحرمة (تقرب عهد) منه بالسلام أو لكونه بدو بالمقرأ الكتاب ولم يعلمه

ومثله يجمل ذلك فلا يرفع عنه الحد لان الاسلام فشافلا أحد يجمل شيئا من حدوده (ولو) كان (حنفيا) أى ه قلدا للامام أبى حنيفة رضى الله تعالى عنه (شرب النبيذ) الغليل الذى يسكر كثيره فانه يحذو ولا تقبل شهادته (وصحح خلافة) اي عدم حد شارب النبيذ المسكر واخذ الذى يقام على المكاف بشرب ما يسكر جنسه (ثمانون) جلدة يضربها (عند صحوه) من سكره فان ضربها قبله أعيدت بعده (وتشطر) الحد اي سقط نصه (بالرق) فيجلد الرقيق ذكرًا كان أو أنثى أربعين جلدة (أن أقر) المسلم المكلف بشرب ما يسكر جنسه (أو شهدا) عليه أى عدلان (بشرب) لما يسكر جنسه فيجلد فيهما اتفاقا وان رجع عن اقراره لشبهة قبل رجوعه ففي الواضحة اعترف ابو محجن في شعره بشرب الخمر فاراد عمر رضى الله تعالى عنه جلدته فقال صدق الله وكذبت قال الله تعالى في الشعراء وانهم يقولون ما لا يفعلون فعزله عن العمل (أو شهدا على) (شتم) لرائحة مسكر من المسلم المكلف غير المعذور فيحد (وان خولفا) أى العدلان في شهادتهما برائتهما بان شهد عدلان آخران انها ليست رائحتهما لان المثبت يقدم على النافي (وجاز) شرب المسكر (لا تراها) عليه بخوف قتل او قطع او ضرب او حبس أى انتهت حرمة له لان المسكر غير مكاف كالجنون فلا يتعلق بفعله جوار ولا غيره من الاحكام التكليفية (و) (جاز) (لا ساعا) لغصة ايقن الموت بها صونا لحياة النفس (لا) يجوز للمسكر (ادواء) ان كان باكل أو شرب بل (ولو) كان (طلاء) أى دها ناعلى ظاهر الجسد (والحدود) التى بالجلد كلها (بضرب) لا رمى ولا حذف (وسوط) لا عصا وصفته كونه من جلد واحد وليس له رأسا وكون (٢٩٦) رأسه لينا ويضرب على الظهر والكتفين دون سائر الاعضاء

ولو حنفياً يشرب النبيذ وضح نفيه ثمانون بعد صحه وتشطر بالرق وان قل ان أقر أو شهدا يشرب أو شتم وان خولفا وجاز لا كرا وساعة لادواء ولو طلاء والحدود بسوط وضرب معتد لين قاعدة بالاربطة وشدة يد بظهره وكتفيه وجرد الرجل والمرأة مما يقى الضرب ونذب جعلها في قفة وعزر الامام لمعصية الله أو لحق آدمي حبسا ولو مكوا بالاقامة ونزع العمامة وضرب بسوط أو غيره وإن زاد على الحد أو أتى على النفس وضمن ماسرى كطبيب جمل أو قصر أو بلا اذن معتبر ولو اذن عبد بفصد أو حجامه أو ختان وكتا جيج

حال ككون الحدود (قاعدة) لا قائما ولا محدودا (بلا ربط) له بشىء (و) (بلا شد) أى ربط يضطرب اضطرابا لا يصل للضرب معه الى موضعه ويضرب (بظهره) وكتفيه دون غيرهما من جسده (وجرد الرجل والمرأة مما يقى الضرب) من الثياب وظاهره تساو بهما وظاهر المدونة ان الرجل لا يترك عليه شىء وفى العتبية ويجرد الرجل للضرب ويترك للمرأة ما يستر جسدها ولا يقىها الضرب (و) اذا

حدث المرأة (نذب جعلها في قفة) حال حدها ويجعل تحتها تراب مبلول للستر (وعزر الامام) أى الخاتم خليفة كان أو نائبه أى ادب وعاقب (لمعصية الله) تعالى التى لاحد فيها حق لا دمي وذلك كتعمد الفطرية ضمان لغير عذر (أو لحق آدمي) كشتنه أو ضربه ولا يخلو عن حق الله تعالى اذ من حق على كل مكف تركه اذاه لغيره وايضا بالحق لمستحقه لكن لما كان هذا القسم انما ينظر فيه باعتبار حق الادمي جعل قفيا للاول فمن فعل شيئا من ذلك فيعزره الامام بحسب اجتهاده (حبسا ولو ما) أى توبيخا بالكلام (وبالاقامة) من الجلس أى امره بالوقوف على قدميه والانس جلوس (ونزع العمامة) عن رأسه (وضربا بسوط أو غيره) كعصا ودرة يجوز التعزير بالضرب بسوط أو غيره ان كان اقل من الحد او قدره بل (وار زاد) الضرب (على الحد) الشرعى وفي العتبية امر الامام مالك رضى الله تعالى عنه بضرب شخص أربعين سوطا ووجد مع صبي مجردا فتنفخ ومات ولم يستعظم ذلك مالك وسواء سلم المعزر (أو أتى) تعزيره (على النفس) بان مات منه ان ظن الامام سلامته (و) (الا) (ضمن ما يسر) أى توب على تعزيره فان مات ضمن ديتته وان تلتقت له منفعة ضمن ديتته أى المجموعة قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه معالم الكتاب والصنعة ان ضرب صبيا ما يعلم الا من منه لادبه فمات فلا يضمن وان جازبه الادب ضمن ما أصابه وشبهه في ضمان ما سرى فقال (كطبيب جهل) قوا اعدا الطب فداوى بغير علم وأتلف المريض بما دواؤه أو أحدث به عيبا فانه يضمن (أو) علم قوا اعدا الطبيب و (قصر) في طبيبه فسرى للتلف أو التعيب فانه يضمن (أو) علم قوا اعدا الطبيب ولم يضر وطيب مر يضا (بلا اذن) منه فالتلف ما عيبه ما نه يضمن (أو) طبيب باذن (غير معتبر) لسكونه من صبي أو رقيق اذا كان الاذن في قطع يده بلا بل (ولو اذن) من لا يعتبر اذنه (بفصد أو حجامه أو ختان) فدى الى تلف أو عيب فانه يضمن (وكتا جيج)

أي إيهاد (نار في يوم) أي وقت ربح (عاصف) أي شديد فاحرق شيئا فانه يضمه من أجورها (وكسقوط جدار مال) أي حدث
 ميلا نه ميلا نا غير ظ. هر بعد بناءه مستقيما فان كان بناء ما ثلا فسقط على شيء فانه يضمه مطا (وأ نذر) أي أعلم ميلا نه وطلب
 باصلاحه (صاحبه) وأشهد عليه عند قاض أو نحوه ممن له النظر في ذلك انه ان لم يتداركه وسقط على شيء فانه يضمه (وامكن تداركه)
 بمضي زمن يمكن ترميمه أو هدمه أو اسناده فيه ولم يفعل حتى سقط فانه يضمه ما ألقه فان لم ينذر أو لم يمكن تداركه بعد الا نذار بان سقط
 عقبه فلا يضم (أو عضه فسل) العضوض (يده فقلع) العضوض (اسنانه) أي العاض الحطاب هذا معطوف على ما فيه الضمان ولم
 يعين ما الذي يضمه هل دية اسنانه أو القود وفي التوضيح في قول ابن الحاجب ولو عضه فسل يده ضمن اسنانه على الاصح يعني دية
 اسنانه والا صح عبر عنه المازري وغيره بالمشهور ونقل ما قبله عن بعض اصحاب وهو أظهر في الصحيحين عن عمر ان ابن حصين
 رضي الله تعالى عنه ان رجلا عض يدرجل فترع يده من فيه فو قعت ثنيته فاختصم إلى رسول الله ﷺ فقال أيعض أحدكم أخاه كما
 يعض الفحل لا دية لك زاد أو دود وان شئت ان تمكنه من يدك فيعضها ثم نزعها من فيه ابن الموارز الحديث لم يروه مالك ولو ثبت عنده
 لم يخافه وتأوله بعض شيوخ المازري على ان العضوض لم يمكنه الزرع الا بذلك وحمل تضمين الاصحاب على من أمكنه الزرع بحيث
 لا تنقلع اسنان العاض فصارت معدية في الزيادة فذلك ضمنه والقضيم الكلي الياس والفحل ذكر الابل (او نظر) شخص (له) أي الشخص
 الذي في بيته المغلوق عليه بابه (من كوة) يفتح الكاف أي طاقة (فقصد) (٢٩٧) المنظور إليه (عينه) أي الناظر برميها بنحو

حصاة أو نخسها بنحو عود ففقاها
 (فالقود) أي القصاص من عين
 المنظور له حق للناظر (والا) أي
 وان لم يقصد المنظور عين الناظر
 بان قصد مجرد زجره فصادف عينه
 (فلا) قود على المنظور وفي عين
 الناظر الدية على عاقلة المنظور
 وشبه في نفى الضمان في الجملة لان
 المنفى في المشبه به ضمان القود فقط
 واما ضمان الدية فهو ثابت كما علمت
 والمنفى في المشبه ضمان القود والدية
 معا فقال (كسقوط ميزاب) من
 بيت على نفس أو مال فأنقعه فلا شيء

نَارٍ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ وَكُسُوطٍ جِدَارٍ مَالٍ وَأُنْذِرَ صَاحِبَهُ وَأَمَكْنَ تَدَارُكُهُ
 أَوْعَضَهُ فُسْلٌ يَدُهُ فَقَلَعَ أَسْنَانَهُ أَوْ نَظَرَ لَهُ مِنْ كَوَّةٍ فَقَصَدَ عَيْنَهُ وَإِلَّا فَلَا
 كُسُوطٍ مِزَابٍ أَوْ بَغَتْ رِيحٌ لِنَارٍ كَحَرِّهَا قَائِمًا لَطْفِيًّا وَجَازَ دَفْعُ صَائِلٍ
 بَعْدَ الْإِنْذَارِ لِلْقَاسِمِ وَإِنْ عَنْ مَالٍ قَصَدَ وَقْتَهُ إِنْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَنْدَفِعُ إِلَّا بِهِ
 لَا جُرْحٌ أَنْ قَدَّرَ عَلَى الْهَرَبِ مِنْهُ بِلَا مَشَقَّةٍ وَمَا تَلَفَهُ الْبَهَائِمُ لَيْلًا فَعَلَى رَبِّهَا
 وَإِنْ زَادَ عَلَى قِيَمَتِهَا بِقِيَمَتِهِ عَلَى الرَّجَاءِ وَالْخَوْفِ لَا نَهَارٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهَا رَاعٍ
 وَسُرَّحَتْ بَعْدَ الْمَزَارِعِ وَإِلَّا فَعَلَى الرَّاعِي

﴿ باب ﴾

(٣٨ — جواهر الاكلیل — ثاني) على صاحبه (أو بغت) بفتح الواحدة وسكون الغين المعجمة أي فجع (رياح لنار) موقدة
 وقت سكونها فاشتعلتها ونقلتها حتى أحرقت نفسها أو مالا فلا ضمان على موقدها (كحرقها) أي النار شخصها (قائما لطفيا) خوفا على
 نفسه أو بيته أو زرعه أو ماله فلا يضمه موقدها (وجاز) أي لا يمنع (دفع) آدمي مكلف أو صبي أو مجنون أو غيره (صائل) أي مقبل
 على شخص لقتله أو أخذ حريمه أو ماله (بعد الا نذار) أي الاعلام بانه ان لم يندفع عنه يقا تله (للقاهم) للخطاب لا المجنون وبهم ان
 كان الدفع عن نفس أو حريم بل (وان عن مال) ويدفعه بغير قتله ولا يقصد قتله فان أدى دفعه الى قتله فلا شيء على الدافع (هو) جار
 للدافع (قصد قتله) أي الصائل أولا (ان علم) الدافع (انه لا يندفع) عنه الصائل (الابه) أي قتله (لا) يجوز (جرح) من المصول
 عليه للصائل (ان قدر) المصول عاياه (على الهرب) من الصائل (بلا مضرة) تلحقه فيجب هر به منه ارتكابا لا خوف الضرر من
 وان لم يقدر عليه فله دفعه بما يقدر عليه (وما) أي الزرع والتمر الذي (أتلفته البهائم) من المزارع والحوائط (ليلا) لانهار (فعلى
 ربها) ضمانه لتفريطه في منعها ان كان ما أتلفته قدر قيمتها أو أقل منها بل (وان زاد) ما أتلفته (على قيمتها) عند ابن القاسم وهو
 المشهور ويقوم ما أفسدته قبل تمامه (على الرجا) اسلامته من الجائحة حتى يتم (والخوف) من اصابتها له قبل تمامه (لا) يضمّن
 ربها ما أتلفته (نهارا) ان لم يكن معها راع (و) ان (سرحت) أي أطلقت لتزعى (بعد) بضم الواحدة أي في محل بعيد عن (المزراع
 والا) أي وان كان معها راع (ف) الضمان (على الراعي) ان فرط في منعها عن المزارع والله اعلم ﴿ باب ﴾ في بيان احكام

الاعتاق وما يتعلق به (انما يصح اعتاق مكاف) العتق ارتفاق الملك من الرقيق واللام في الملك للحقيقة ورفع الحقيقة يستلزم رفع جميع افرادها وهو من افضل اعمال البر ولد اشعر كفارة لقتل وغيره ففي صحيح مسلم عن ابي هريرة رضي الله تعالى عنه انه صلى الله عليه وسلم قال من أعتق رقبة مؤمنة أعتق الله تعالى بكل ارب منها ارباؤه من النار زاد البخاري حتى الفرج بانفراج وقد اجتمعت الامة على منع عتق غير الادمى لانه من السائبة المحرمة ببعض القرآن وازدانة انتاق (مكاف) من اضافة المصدر لقوله فلا يصح اعتاق صبي ولا مجنون (بلا حجر) على المكاف في الرقيق الذي أعتقه (و) بلا (احاطة دين) بمال المعتق بالكسر فان أحاط الدين بماله (و) أعتق رقبة كاف (لغيره رده) أى الاعتاق وبيع الرقيق في الدين ان استغرق جميعه (او) رد (بعضه) ان لم يستغرقه كله كاعتاقه من قيمته عشرين والدين عشرة فلرب الدين رد اعتاق نصفه وبيعه في الدين أن وجده من يشتري نصفه والاي بيع جميعه ورد عتق المدين ثابت لغريم في كل حال (الا ان يعلم) الغريم اعتاق مدينه ويسكت (ويطول) زمن سكوتها وهل الطول بمضى زمن يشتر فيه العتق بالحريه وثبت له فيه أحكامها من ارث وقبول شهادة ونحوها أو بمضى أربع سنين قول ابن القاسم وابن عبد الحكم ابن غازي ينبغي أن يكون يطول معطوفا بلا بالواو بشهادة المنقول (أو) الا أن (يفيد) السيد (مالا) في بالدين ولم يرد العتق حتى أعسر ثم قام الغريم فليس له رد عتقه (ولو) أفاده بعد بيعه من السلطان بخيار وقبل (نفوذ البيع) رد البيع ونفذ عتقه ومفعول اعتاق المضاعف لقاعله (رقيقا لم يتعلق به) أى الرقيق (حق) لغريم عتقه (لازم) بأن لم يعتق به حق اصلا أو يتعلق به حق غير لازم بان كان لسيده اسقاطه عنه كدين تدانته بغير اذنه فان تعلق به حق لازم لارتبه أو لاجنى عليه أو لرب دين صح اعتاقه وتوقف لزومه على امضاء ذي الحق ويكون الاعتاو (به) أى بمادة (٢٩٨) لفظا اعتاق كاعتقتك وانت معتق وانا معتقتك (أو ب) مادة (فك الرقبة)

انما يصح اعتاق مكاف بلا حجر وإحاطة دين ولغيره رده أو بعضه الا أن يعلم أو يطول أو يفيد مالا ولو قبل نفوذ البيع رقيقا لم يتعلق به حق لازم به وبفك الرقبة والتحرير وإن في هذا اليوم بلاقرينة مدح أو خاف أو دفع مكس وبلا ملك أو سبيل لي عليك الأجواب وبكوهبت لك نفسك وبكاستغني أو اذهب أو اغزب بالنية وعتق على البائع ان علق هو والمشتري على البيع والشراء وبلا اشتراء الفاسد في ان اشتريتك كأن

من الرقبة نحو فكنت رقتك من الرقبة أو أنت مفكوك منها أو أنا فاك لها منها (و) بمادة (التحرير) نحو حررتك وأنت محرروا نا محرر لك وأنت حران اطلقه أو قيده بالدوام والابدل (و) ان قيده بزمن بان قال أنت حر (في هذا اليوم) أو الشهر أو العام فيكون حرا ابدأ باني تقييده وفي المدونة

ان قال له أنت حر اليوم من هذا العمل وقال اردت عتقه من العمل لا الحرية صدق في ذلك بيمينه ام حال كون الصيغة الصريحة بما تقدم ((بلاقرينة) تصرفها عن ارادة العتق كمقام (مدح) للرقيق على عمل حسن او ذم له على عمل قبيح فان قال أنت حر في مقام مدحه او ذمه وقال اردت مدحه او ذمه فلا يعتق بذلك (او خلف) بعض الخاء وسكون اللام أى مخالفة لسيده فيما أمره به أى أنت تفعل فعل الحر في العصيان وعدم الانقياد بان خالفه وعنده فقال له أنت حر وقال لم أرد عتقه وانما أردت زجره والتهكم به فلا شيء عليه (و) يحصل الاعتاق (ب) قوله لرقيقه (لا ملك) لي عليك (أو لا سبيل لي عليك الا) ان يقول ذلك (لجواب) له في عدم مطاوعته وعدم انقياده لا مروه ونهيه فيصدق ولا يعتق عليه (و) يحصل الاعتاق (ب) قوله لرقيقه (كوهبت لك نفسك) وأعطيتك نفسك (و) يحصل الاعتاق ايضا (ب) قوله لرقيقه (كاستغني) ناويابه اعتاقه (أو) بقوله له (اذهب) ناويابه ذلك (أو) بقوله له (اغزب) اي ابعده (بالنية) للاعتاق باسقتى وما بعده وهى كناية خفية وأما وهبت لك نفسك فكناية ظاهرة يحصل بها الاعتاق وان لم ينو بها كالصريح فلا يرجع له قوله بالنية (وعتق) الرقيق (على البائع) فيرد ثمنه ان كان قبضه ولا يطلبه ان لم يقبضه (ان علق هو) أى البائع عتقه على بيعه أو كد الضمير المستتر بالبارز ليصح عطف (والمشتري) على ضمير الرفع المتصل (على البيع) راجع للبائع بان قال ان بعته فهو حر (والشراء) راجع للمشتري بان قال ان اشتريته فهو حر ثم باعه له عتق على البائع فيرد ثمنه (و) عتق الرقيق المعلق عتقه على شرائه على مشتريه (ب) سب (الاشراء الفاسد) لعدم شرط من شروط الصحة او وجود مانع منها لان الحقيقة الشرعية تشمل الفاسد ايضا (في) قوله لرقيق (ان اشتريتك) فان عتق عليه بقيمته ورد البائع الثمن ابن رشد وعلى القول بان البيع الفاسد لا ينقل الملك لا يحنث فمن حلف بحرية عبده ان باعه وباعه يباعا فاسدا فلا يحنث (كان

اشترى

اشترى (الرقيق) نفسه من مالكه شراء (فاسدا) فيعتق ولا يفسخ الشراء انشوف الشارع للحرية ممن كان ما اشترى به الرقيق نفسه مما يملك فهو لسيدده ولو فيه غرر كآبق وشارد ولا شيء على العبد غيره وكانه انزعه منه ثم اعتقه وان كان مالا يملك كخمر وخنزير فان عين فلا شيء عليه ويراق الخمر ويقتل الخنزير ولا فدية رقيقته (و) ان قال المالك ان فمات كذا أو ان لم أقوله فبكل من أملكه حر وحنث عتق عليه (الشقص) أي الجزء الذي ملكه من رقيق و يقوم عليه باقية ان كان مليا (و) عتق عليه (المدير) أي الذي علق عتقه على موته فينجز عليه بحنثه (وأم الولد) فينجز عتقها (و) عتق عليه (ولد) أي ابن و بذت (عبد) أي الخالف (من أمته) أي العبد ان كان مولودا قبل انعقاد يمينه بل (وان) ولد (بعد) انعقاد (يمينه) فينجز عتقه بالحنث (والا نشاء) مبتدأ يحذف خبره أي كانه ملق في عتق ما ذكر (في) قوله (من ملكه) حر (أو) قوله كل مملوك (لى) حر (أو) قوله (رقيقى) احرار (أو) قوله (عبيدى) احرار (أو) قوله (مما ليكى) احرار (لا) يعتق (عبيد عبيده) في قوله من ملكه الخ لعدم تناولهم كل لفظ من الا لفاظ السابقة اذ ليسوا مملوكين له ولا عبيده بل اسيدهم العبد لا نه يملك عندنا (ووجب) العتق (بالنذر) مع لقا كان كان كذا فعلى عتق رقيقة أو غير ملق كعلى عتق رقيقة (و) ان نذر رشيد بدون تعليق أو به وحصول المعلق عليه وامتنع من الوفاء به (لم) الا ولى لا (يقض) أي فلا يحكم الحاكم عليه فيهما (الا) عتق (بت) أي ناجز حاصل بصيغة أو بحصول المعلق عليه لا ملق قبل حصول المعلق عليه (معين) كعبدى هذا أو عبدى فلان حر فيقضى عليه بتمجيز عتقه ان امتنع منه (وهو) أي العتق (في خصوص) متما (قه) كان ملكك فلانا أو كل من أملكه من الحبش أو من (٢٩٩) مصر أو الى عشر بن سنة كالطلاق

الخاص متعلقه في اللزوم (و) هو في (عموم) متعلق (به) ككل من أملكه حر كالطلاق العام متعلقه ككل امرأة أتزوجها طالق في عدم اللزوم (و) هو في (منع) للسيد (من) وطء) للامة التي علق عتقها (و) منع من (بيع) للرقيق الذي علق عتقه (في صيغة حنث) كان لم يفعل كذا فامته

اشترى نفسه فاسدا أو الشقص والمدير وأم الولد وكذا عتقه من أمته وإن بعد يمينه والا نشاء فيمن يملكه أو لى أو رقيقى أو عبيدى أو مما ليكى لا عبيد عبيده كما ملكه أو بداء أو وجب بالنذر ولم يقض إلا ببیت معين وهو في خصوصه وعمومه ومنع من وطء وبيع في صيغة حنث وعتق عضو ومما ليكه العبد وجوابه كالطلاق إلا لأجل واحد أو أقله إلا اختيار وإن حملت فانت حررة فله وطؤها في كل طهر مرة وإن جعل عتقه لاثنين لم يستقل أحدهما إن لم يكن نار سوأين وإن قال أن دخلتها

فلانة حرة أو عبده فلان حر فيمنع من وطء الامة و بيعها و يمنع من بيع العبد حتى يفعله ومفهوم حنث عدم منعه منها في البر وهو كذلك (و) هو في (عتق عضو) كيدك حرة كالطلاق لجزء الزوجة في سر يانه لباقي الذات وعتق جميعها (و) هو في (تملكه) أي العتق (للعبد) وتخيره فيه وتوكله عليه كتمليك الطلاق للزوجة في توقف لزومه على رضا المملك (و) هو في (جوابه) أي تملك العتق للعبد (كالطلاق) ابن القاسم رحمه الله تعالى من ملك عبده عتقه وقال له أعتق نفسك في مجلسك هذا فوض ذلك اليه فقال اخترت نفسي فان قال العبد نويت بذلك العتق صدق وعتق لان هذا من أحر ف العتق وان لم يرد به العتق فلا عتق له ابن يونس فرق بين قول العبد اخترت نفسي وقول الزوجة المملكة اخترت نفسي لان اختيار العبد نفسه يكون بغير عتقه كبيعته وهبته واختيار الزوجة نفسها لا يكون الا بطلاق وقال أشهب يعتق العبد بقوله اخترت نفسي وان لم يرد به العتق واستثنى من تشبيه العتق بالطلاق فقال (الا) عتق (لاجل) كانت حر بعد سنة فليس كمالطلاق لأجل كانت طائى بعد سنة في التنجيز بمجرد قوله فلا ينجز العتق ويبقى الرقيق على حكم رقيقه في خدمته لا في وطئه ان كان أمة الى تمام الاجل فينجز عتقه (والا) في قوله لامتيه (احدا كما) حرة ولا نية له في عتق واحدة منهما بيمينها (فله الاختيار) لامة منهما للعتق والاخرى للبقاء على الرقية بخلاف من قال لزوجه احدا طائى ولا نية له فطلقان معا ولا اختيار (و) الا قوله لامته (ان حملت) منى (فانت حررة فله وطؤها في كل طهر) من حيضها (مرة) والبعث عنها فان حملت عتقت وان حاضت فله وطؤها بعد طهرها مرة وهكذا حتى تحمل وان قال لزوجه ان حملت فانت طائى ووطئها نجز عليه طلاقها (وان جعل) مالك الرقيق (عتقه) مفوضا (الشخصين) اثنين معا (لم) الا ولى فلا يستقل أحدهما بعتقه (ان لم يكن نار سولين) فان كانا رسولين فلكل الاستقلال بعتقه (وان قال) السيد لامتيه (ان دخلتها) هذه الدار فانتا حران أو قال الزوج لزوجه ابن

دخلها هذه الدار فانتهاطاً لقتان (فدخله) و (واحدة) من الامتين أو الزوجتين ولم تدخل الاخرى منهما (فلا شيء عليه فيما) اي
الامتين وكذا الزوجتان حتى يدخلاها جميعاً عند ابن القاسم حملاً اكلاً مهما على كراهة اجتماعهما فيها لما يحصل بينهما من التضام
وقال اشهب تعتق الداخلة فقط لا محال ان المراد ان دخلت يافلا فانت حرة وان دخلت يافلا فانت حرة (وعتق) بفتححات لازم
من باني دخل وضرب (بنفس المالك) فلا يحتاج لحكم على المشهور (الابوان) لا اكهما اي الام والاب (وان علوا) اي ارتفعوا بواسطة
أو أكثر كالجدة والجد من قبل الام أو الاب (و) عتق بنفس المالك (الولد) لما لكه ذكر اكان أو انني أو خنني (وان سفل) أي
نزل بواسطة أو أكثر اكان لابن بل وان كان (لبيت) فالولد شامل للذكر والانثى الاعلى والاسفلين (و) عتق بنفس المالك
(أخ واخت) للمالك (مطلقاً) عن التقيد بكونه شقيقاً ولا يعتق به أولاد الاخوة والاخوات ولا الاعمام والعلمات ولا الاخوال
والخالات ولا أولادهم على المشهور ويثبت العتق بنفس المالك أن حصل بشراء أو وارث بل (وأن بهبة أو صدقة أو وصية أن علم المعطى)
المعطى أنه يعتق عليه الرقيق ان قبل المعطى له بالفتح ماذكر بل (ولو لم يقبل) المعطى له ماذكر فقوله ولو لم يقبل مباغة في
هبة اطرد القول أصح لا يعتق عليه حتى يقبله لكن قاله في الصدقة وجعله في الوصية عتقاً وان لم يقبل ابن الحاجب ان اوصى له بقرية
عتق قبل أو لم يقبل وكذا الهبة والصدقة (والولاء) عن اقرب الذي عتق بنفس ملكه (له) أي المعطى بالفتح قبل أو لم يقبل عند
ابن القاسم وكان أولاً يقول اذا لم يقبل فالولاء لسيده (و) أن وهب أو تصدق أو أوصى بجزء من الابوين ومن بعدهما لمن يعتق عليه
بنفس ملكه (لا يكمل) العتق (في) (٣٠٠) هبة أو صدقة أو وصية (جزء) من الابوين ومن بعدها

فَدَخَلَتْ وَاحِدَةً فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِيهَا وَعَتَقَ بِنَفْسِ الْمَلِكِ الْإِبْرَانَ وَإِنْ عَلَوْا
وَالْوَلَدُ وَإِنْ سَفَلَ كَبَيْتٍ وَأَخٍ وَأُخْتٍ مُطْلَقًا وَأَنْ بَهَبَهُ أَوْ صَدَقَهُ أَوْ وَصِيَّتَهُ إِنْ عَلِمَ
الْمُعْطَى وَلَوْ لَمْ يَقْبَلْ وَلَا وَهَبَهُ وَلَا يُكْمَلُ فِي جُزْءٍ لَمْ يَقْبَلْهُ كَبِيرٌ أَوْ قَلِيلٌ وَلِي
صَغِيرٌ أَوْ لَمْ يَقْبَلْهُ لَا بَارِثَ أَوْ شِرَاءَ عَلَيْهِ دَيْنٌ فَيُبَاعُ وَبِالْحُكْمِ أَنْ عَمَدَ لِشَيْنٍ
وَرَقِيقَهُ أَوْ رَقِيقَ رَقِيقَةٍ أَوْ أَوْ الصَّغِيرَ غَيْرَ سَفِيهِهِ وَعَبْدٌ ذِمِّيٌّ يُمَثِّلُهُ وَزَوْجَةٌ
وَمَرِيضٌ فِي زَائِدِ الثَّلَاثِ وَمَدِينٌ كَقَطْعِ ظَهْرٍ وَقَطْعِ بَعْضِ أُذُنٍ أَوْ جَسَدٍ أَوْ سِنٍ
أَوْ سَحْلٍ أَوْ خَرَمٍ أَنْفٍ

(لم يقبله) أي الجزء شخص
(كبير) رشيد ويعتق عليه الجزء
فقط ولا يسرى في باقي الرقبة
ومفهومه انه ان قبله يكمل عليه
وهو كذلك فاذا أوصى له ببعض
أبيه فان قبله قوم عليه باقيه وان
رده فروي عن الامام مالك
رضي الله تعالى عنه ان الوصية تبطل
وقال ابن القاسم اذا رده عتق ذلك
الشخص فقط اه قال الامام مالك
رضي الله تعالى عنه

وأما من ورث شقصاً ممن يعتق عليه فلا يعتق عليه الا ما ورث فقط ولا تقوم بقيته وان كان
ملياً لانه لم الميراث الى نفسه ولا يقدر على رفعه وفي الشراء والهبة والصدقة هو جرها الى نفسه لانه قادر على رفعها (او قبله) أي
الجزء الموهوب او المتصدق به أو الموصى به لصغير (ولي صغير) فلا يقوم باقيه في مال الصغير (لا) يعتق الابوان ومن بعدهما ان
ملكهم من يعتقون عليه (بارث او شراء) الحال أن من تجدد ملكه على من ذكر بشراء او ارث (عليه دين) محيط بالدين به
(فيما) ع الرقيق الموروث والمشتري في وفاة الدين الذي على الوارث والمشتري عند ابن القاسم فلا يستقر ملكه عليه حتى يعتق عليه
(و) عتق على المالك وجوبا (بالحكم ان عمد) أي قصد المالك (لشئين) أي تشيين وتمثيل (رقيقه) ومفهوم لشئين انه ان عمد
لداولته أو عمد لا لشئين فلا يعتق عليه فيهما وظاهر المدونة وابن الحاجب ان مطلق العمد كاف في ايجاب العتق افاده التناهي (أو) عمد
لشئين (برقيق رقيقه أو) برقيق (لواده الصغير) او السفية فيقوم عليه ان كان موسراً او افلا يقرم عليه (غير سفية) ابن عرفة
وفي اعتبار تمثيل السفية كالرشيد ولغو قولان والذي ثبت عليه ابن القاسم لغوه (و) غير (عبد) فتمثيل العبد بعبد لغو (و) غير
(ذمي ب) عبده (مثله) أي شبهه في الذمية ابن عرفة تمثيل الذمي بعبد المسلم وجب عتقه عليه وفي تمثيله بعبد النصراني قولان
لاشهب وابن القاسم (و) غير (زوجة) غير شخص (مريض) مرضاً مخي (في) تمثيلهما برقيقهما أو رقيق رقيقهما ورقيق
ولدهما الصغير (زائد) القيمة على (الثلث) من مالهما فان كان زوجة أو مريضاً مثل بما زادت قيمته على الثلث فلا يعتق عليه
(و) غير (مدِين) بما لا وفاء له به فان كان مدِيناً بما لا وفاء له به فتمثيله لغو ومثل للشئين فقال (كقطع ظنراً أو قطع بعض أذن أو)
قطع بعض (جسد) روى ان قطع طرف اذنه أو بعض جسده عتق عليه (أو) فلعن (أو سحلاً) أي بردالسن (أو خرماً أنف)

ابن حبيب لو خرم أنف عبده عتق عليه (أو خلق شعر) رأس (أمة ربيعة) أي جميلة (أو) حلق (لحية) عبد (تاجر) ابن الحجاب خلق رأس الأمة ولحية العبد ليس بشين إلا في التاجر الحزم والأمة الربيعة (أو وسم) بفتح فسكون أي تعليم (وجه بنار) ابن القاسم من كتب في وجه عبده أوجبهته أنه أتى عتق عليه ولم يفرق بين النار وغيرها (لا) وسم (غير الوجه) بالنار كوسم ذراعاه فلا يعتق به (وفي) وسم الرقيق (غيرها) أي النار كبر بعداد (فيه) أي الوجه (قولان) بالعتق عليه بسببه وهو لابن وهب وعده وهو لاشهب (و) أن مثل المالك مملوكه وتنازعا في كونه عمدا أو خطأ (أو) القول للسيد في نفى العمد) الموجب للعتق على الأصح عند ابن الحجاب واستحسنه اللخمي وإن أعتق المالك رقيقه وتنازعا في كونه مجانا أو على مال (لا) يكون القول للسيد (في) دعوى (عتق بمال) بل القول للعبد بيمينه (و) عتق (بالحكم) على المالك (جميعه) أي الرقيق (أن أعتق) المالك (جزأ) منه قليلا كربع عشر (والباقي) من الرقيق مملوك (له) أي معتق الجزء هذا مذهب المدونة في كتاب الجنائيات وقيل بعتق بلا حكم وهو ظاهرها في كتاب العتق (كأن بقي) في الرقيق المعتق جزؤه جزء (لغيره) أي غير معتق الجزء بأن كان مشتركا بينهما فيكمل عتق باقيه على معتق جزئه (أن دفع) معتق الجزء (القيمة) للجزء الباقي لشريكه معتبرة (يومه) أي الحكم بعتق الباقي ففي المدونة من أعتق شركا له في عبد باذن شريكه أو بغير إذنه وهو مليء قوم عليه حفظ شريكه بقيمته يوم القضاء وعتق عليه (وإن كان المعتق) بكسر التاء (مسلمًا) سواء كان شريكه والعبد مسلمان أو كافرين أو أحدهما مسلما والآخر كافرا (أو) كان (العبد) مسلما والمعتق كافرا سواء كان شريكه مسلما أو كافرا وهو كذلك عند ابن القاسم (٣٠١) (وإن أيسر) المعتق (بها) أي القيمة.

أَوْ حَلَقَ شَعْرَ أَمَةٍ رَفِيعَةً أَوْ لَحْيَةَ تَاجِرٍ أَوْ وَسَمَ وَجْهَ بَنَارٍ لَا غَيْرَهُ وَفِي غَيْرِهَا فِيهِ قَوْلَانِ وَالْقَوْلُ لِلْسَّيِّدِ فِي نَفْيِ الْعَمْدِ لَا فِي عِتْقِ بِمَالٍ وَبِالْحُكْمِ جَمِيعُهُ أَنْ أُعْتِقَ جُزْأً وَالبَّاقِي لَهُ كَأَنْ بَقِيَ لَغَيْرِهِ أَنْ دَفَعَ الْقِيَمَةَ يَوْمَهُ وَإِنْ كَانَ الْمُعْتَقُ مُسْلِمًا أَوَّلَ الْعَبْدِ وَإِنْ أَيْسَرِ بَهَا أَوْ بَعْضُهَا فَقَدْ بَلَغَهَا وَفُضِّلَتْ عَنْ مَتْرُوكِ الْمُنَاسِ وَإِنْ حَصَلَ عِتْقُهُ بِاخْتِيَارِهِ لَا بِإِذْنٍ وَإِنْ ابْتَدَأَ الْعِتْقَ لَأَنَّ كَانَ حَرَّ الْبَعْضِ وَقَوْمٌ عَلَى الْأَوَّلِ وَالْآخِرُ حِصَصُهَا أَنْ أَيْسَرَ أَوْ لَا فَعَلَى الْمَوْسِرِ وَعَجَّلَ فِي ثُلُثِ مَرِيضٍ أَمِنْ وَلَمْ يَقَوْمَ عَلَى مَيِّتٍ لَمْ يُوصَ

علي غرمائه لتقصه عن ديونهم عليه (وإن حصل عتقه) أي الجزء (باختياره) أي السيد بان اشتراه أو قبل هبته أو صدقته أو الوصية له به وهو ممن يعتق عليه لأن وراثته جزء من يعتق عليه بنفس ملكه فلا يلزمه عتق باقيه (وإن ابتداء) السيد (العتق) في الرقبة (لأن كان) الرقيق (جزء البعض) بأن كان مشتركا بين ثلاثة فأعتق أحدهم نصيبه وهو معدوم ثم أعتق ثانيهم نصيبه وهو مليء فلا يعتق عليه نصيب الثالث لأنه لم يبتدئ في الرقبة (و) أن اشترك ثلاثة موسرون في رقيق وأعتق أحدهم حصته وهو ملي ثم أعتق الثاني حصته وهو مليء أيضا (قوم) نصيب الثالث (على) المعتق (الاول) وحده لأنه الذي ابتداء العتق في الرقبة أن كان اعتاق الثاني بعد اعتاق الاول (والا) أي وإن لم يكن الاعتاق منهما في وقتين بأن أعتقا حصتيهما في وقت واحد (ف) تقوم حصته الثالث عليهما على قدر (حصصهما) لا على رؤسهما فإن كان لهما نصيبا نصيبه وللثاني ثلثه وللثالث سدسه وأعتق الاول والثاني دفعة فعلى الاول ثلاثة أخماس سدس قيمته وعلى الثاني خمساه (أن أيسر) أي الاول والثاني (والا) أي وإن لم يكونا موسرين فإن كانا معسرين فلا تقويم وإن كان أحدهما موسرا والآخر معسرا (ف) يقوم نصيب الثالث (على الموسر) منهما (و) أن أعتق شقصاه في رقيق وهو صحيح ثم مرض مرضا خفوا فأوأعتقه وهو مريض كذلك وهو مليء فيهما (عجل) نصيب شريكه عليه (في ثلث) مال (مريض) مرضا خفوا فاسبق على عتق الشقص أو متاخر عنه على الصواب لأن المعتق يوم التقويم لا يوم العتق (أمن) أي تغير مال المريض أن كان عقارا أو مفعوما أنه إن لم يؤمن ماله فلا يعجل التقويم عليه بل يؤخر فإن صح صحة بينة قوم عليه في جميع ماله الذي ترك للمفلس وإن مات قوم في ثلثه يوم التقويم (و) أن أعتق شقصه في رقيق وهو صحيح أو مريض ولم يطلع عليه إلا بعد موته أو وصى بعتقه بعد موته (لم) الاولى فلا (يقوم) الرقيق المعتق بهضه (على) شخص (ميت لم يوص) بتكميل عتق الرقيق لا انتقال المال لوارثه

بمجرد موته فان كان اوصى به قوم في باقى ثلثه (و) اذا قوم من أعتق بعضه وهو مشترك (قوم كاملا) مقدرا رقه كله ثم تقسم قيمته على الشركاء بحسب حظوظهم فيه ويحكم على معتق بعضه بدفع حصته شر يكه من قيمته كاملا ولا يقوم نصيب الشريك وحده لنقص قيمته عما يستحقه من قيمته كاملا حال كونه مصحوبا (بماله) أى الرقيق ان كان له مال لا نه يزيد في قيمته وانما يقوم على المعتق (بعد) عرض عتق باقيه على شر يكه (و) امتناع شر يكه (من عتق نصيبه (و) ان أعتق أحد الشر يكين نصيبه في الرقيق وهو مليء ثم باع شر يكه نصيبه عالسا بعق شر يكه أولا (نقض) أى رد (له) أى التقويم (بيع) حاصل (منه) أى الشريك (و) ان أعتق أحد الشر يكين المومسر نصيبه من الرقيق المشترك عتقا ناجزا وأعتق الآخر نصيبه منه لاجل أودبه أو كاتبه نقض (تاجيل الثاني) أى عتقه نصيبه لاجل (أو تدبيره) أو كاتبه ويقوم كاملا على من نجز عتق نصيبه أولا (و) ان أعتق أحد الشر يكين الملى نصيبه في رقيق وخير شر يكه في عتق نصيبه أو تقويمه فاختر أحدهما ثم أراد الانتقال الى اختيار الآخر فلا ينتقل بعد اختياره أحدهما (أى العتق أو التقويم (وإذا) أعتق أحد الشر يكين المومسر نصيبه في الرقيق المشترك (يحكم) بجواز (بيعه) أى جواز بيع شر يكه حصته (لعمره) أى الماعتق ثم ايسر بعد الحكم (مضى) الحكم بالبيع فلا يعدل عنه الى التقويم على المعتق (ك) مومسر الماعتق (قبلة) أى العتق (ثم (ايسر) الماعتق فقام شر يكه حين يسره فلا يقوم عليه نصيب شر يكه (ان كان) الماعتق (بين) أى ظاهر (العسر) حين اعتاقه نصيبه وعلمه الناس وشهدوا بان شر يكه لم يطلب التقويم لعمره (وحضر العبد) أى كان حاضرا بالبلد حين عتق شقصه فان كان غائبا وقدم بعد يسر الماعتق فانه يقوم عليه (٣٠٢) وكذا اذا لم يكن الماعتق بين العسر حين اعتاقه (واحكامه) أى

وقوم كاملا بماله بعد امتناع شر يكه من العتق ونقض له بيع منه وتأجيل الثاني أو تدبيره ولا ينتقل بعد اختياره أحدهما وإذا حكم بمنعه لعمره مضى كقبلة ثم أيسر ان كان بين العسر وحضر العبد وأحكامه قبلة كالتن ولا يلزم استسعاء العبد ولا قبول مال الغير ولا تخليد القيمة في ذمة المومسر برضا الشريك ومن أعتق حصته لاجل قوم عليه ليعتق جميعه عنده إلا أن يبت الثاني فنصيب الأول على حاله وإن دبر حصته تقاويها ليرق كله أو يدبر وإن ادعى الماعتق عيبه فله استخلافه وإن

الرقيق المعتق بعضه (قبلة) أى التقويم (ك) احكام (القن) أى خالص الرقية في شهادة وجنابته وحده (و) ان أعتق أحد الشر يكين حصته من الرقيق المشترك بينهما وهو مومسر وطلب الشريك المتمسك بجزمه الرقيق من الرقيق ان يسعى في اكتساب مال يدفعه له في جزئه الرقيق ليتكامل عتقه أو طلب العبد ذلك من سيده فـ (لا يلزم استسعاء العبد) أى سعيه في

أذن
تحصيل مال يشترى به بعضه الرقيق من مال له لثم حر يته أى لا يلزم العبد ان يطلبه السيد ولا يلزم السيد ان يطلبه العبد فمقول يلزم محذوف تقديره العبد والسيد (و) ان دفع اجنبي مالا للمومسر الذى أعتق شقصه أو للعبد ليدفعه للشر يك المتمسك بجزمه الرقيق لتكميل عتقه فـ (لا يلزمه قبول مال الغير) لتكميل عتق الرقية به (و) ان كان معتق الشقص مومسرا ورضى شر يكه بتقويم حصته عليه وتخليد قيمتها في ذمته الى يسره فلا يلزم (تخليد) القيمة في ذمة الماعتق شقصه المومسر برضا الشر يك الذى لم يعتق شقصه (ومن أعتق حصته) من الرقيق المشترك عتقا (لاجل) كسنة بان قال انت حر بعد سنة (قوم) الرقيق كله (عليه ليعتق جميعه) أى الرقيق (عنده) أى الاجل فلا يعجل عتق شقص الماعتق لانه خلاف ما وقع اذ هو مؤجل بسنة ولا شقص شر يكه لتبعيته في العتق لشقص من أجل العتق بسنة (الا أن يبت) أى بنجز الشريك (الثاني) عتق نصيبه (ف) يبقى (نصيب الاول على حاله) من عتقه لاجل (وان دبر) شر يك (حصته) من رقيق أى علق عتقها على موته (تقاويه) أى تزايد الشر يكان في قيمة الرقيق حتى يقف على أحدهما ويسلمه له الآخر (ليرق) العبد (كاه) ان وقف على المتمسك (أو يدبر) العبد كله ان وقف على المدبر قال البناني ماذر ج عليه المصنف من المقاواة قال في التوضيح هو المشهور قال وروى عن مالك أنه يقوم على المدبر فيكون مدبرا كله تنزىلا لتدبير منزلة العتق (ولو) أعتق مومسر حظه من رقيق مشترك ولما اريد تقويمه عليه (ادعى الماعتق) بكسر الناء (عيبه) أى الرقيق عيبا خفيا تنقص قيمته به كالمسرة والابق ولا يثبت له عليه وان شر يكه المتمسك عليه وانكر شر يكه عليه (فله) أى الماعتق (استخلافه) أى الشر يك المتمسك (و) ان أعتق عبد شقصا له من عبده (ان) كان قد

(أذن السيد) الأعلى الحر لعبدته في عتق شقه (أو) لم يأذن له فيه ولكن (أجاز) السيد (بعت عبده جزء) له من عبد مشترك (قوم) العبد المعتق شقه كله (في مال السيد) الأعلى الحر لأنه المقتق في الحقيقة والولاية له فان كان للسيد مال ففي بحصة شرك عبده غير عبده فواضح (وان) لم يكن له مال غير عبده (واحتيج) في تكميل عتق العبد الأسفل (لبيع) العبد الأعلى (المعتق) بكسر التاء (بيع العبد الأعلى) المعتق ودفع من ثمنه حصه شريكه من قيمة عتيقه (وان اعتق) رشيد (أول ولد) نلده امته من زوجها فولدت ولدين توأمين في بطن ذكرين أو اثنين أو ذكر أو أنثى عتق أولهما خرجا حيا أو ميتا (ولم يعتق الثاني) ان نزل الأول حيا بل (ولو مات) الأول فلا عتق للثاني (وان اعتق) المالك الرشيد جنينا في بطن امته من زوجها (أو دبره) أي دبر السيد الجنين فما تلده من هذا الحمل (ف) هو (حر) ان كان عتقه ومد بران كان دبره وان ولدته (لاكثر) أي أطول مدة (الحمل) خمس سنين في كل حال (الا الزوج) للامة (مرسل عليها) أي الامة ولم يظهر حملها حين عتق جنينها أو تدبره (ف) يعتق أو يدبر من ولدته (لا) أقل من (أ) قلته أي زمن الحمل بان ولدته لاقل من ستة اشهر الخمسة أيام (و) ان فلس من اعتق جنين امته وهي حامل من غيره (بيعت) الامة بجنينها لوفاء دين سيدها (ان سبق العتق) لجنينها مفعول مقدم وفاعل سبق (دين) على سيدها الذي اعتق جنينها ولا مفهوم لسبق الدين فانه لو سبق عتقه فتباع وهي حامل أيضا (و) اذا بيعت الامة الحامل أو اعتقت (ف) لا يستثنى جنينها ببيع أو عتق ولذا اذا سبق عتقه الدين فلا تباع حتى تضعه (ولم) الأولى لا (٣٠٣) (يجوز اشتراء ولي) اب أو غيره (من) أي رقيقا (يعتق على ولد صغير) كاحد اصوله واخوته (بماله) أي الصغير وان اشتراه فلا يعتق على الصغير (ولا) يجوز اشتراء عبد لم يؤذن له في التجارة (من) أي رقيقا (يعتق على سيده) كاصله وفرعه وحاشيته القريبة (وان دفع عبد مالا لمن يشتريه) أي العبد من مالكة (به) أي المال (فان) كان (قال) العبد للمدفع له المال (اشترى لنفسك) أو لعتقني واشتراه به لنفسه أو لعتقه (فلا شيء عليه) أي المشتري

أَذْنُ السَّيِّدِ وَأُجَازَ عَتَقَ عَبْدَهُ جُزْءًا قَوْمَ فِي مَالِ السَّيِّدِ وَإِنْ أَحْتَجِجَ لِبَيْعِ
الْعُتْقِ بَيْعَ وَإِنْ أَعْتَقَ أَوَّلَ وَلَدِهِ لَمْ يَعْتَقِ الثَّانِيَ وَلَوْ مَاتَ وَإِنْ أَعْتَقَ جَنِينًا أَوْ
دَبْرَهُ فَحُرٌّ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ رَحْلًا لَزَوْجٍ مَرْسَلٍ عَلَيْهَا فَلِأَقْلَاهُ وَبِيعَتْ أَنْ سَبَقَ
الْعَتَقُ دِينَ وَرُقٍّ وَلَا يَسْتَنِي بَيْعُهُ أَوْ عَتَقٍ وَلَمْ يَجُزْ اشْتِرَاءُ وَلِيٍّ مَنْ يَمْتَقُ عَلَى
وَلَدٍ صَغِيرٍ بِمَالِهِ وَلَا عَبْدٌ لَمْ يُوْذَنْ لَهُ مَنْ يَعْتَقُ عَلَى سَيِّدِهِ وَإِنْ دَفَعَ عَبْدٌ مَالًا لِمَنْ
يَشْتَرِيهِ بِهِ فَإِنْ قَالَ اشْتَرَيْتَنِي لِنَفْسِكَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ أَنْ اسْتَنِي مَالَهُ وَالْأَغْرَمُ
وَبِيعَ فِيهِ وَلَا رُجُوعَ لَهُ عَلَى الْعَبْدِ وَالْوَلَاءُ لَهُ كَلْتَعْتَقَنِي وَإِنْ قَالَ لِنَفْسِي فَحُرٌّ
وَوَلَاؤُهُ لِبَائِعِهِ أَنْ اسْتَنِي مَالَهُ وَالْأَرْقُ وَإِنْ أَعْتَقَ عَبْدًا فِي مَرَضِهِ أَوْ أَوْصَى
بِعَتْقِهِمْ وَلَوْ سَمَّاهُمْ ثَلَاثًا أَوْ أَوْصَى بِعَتْقِ ثَلَاثِهِمْ أَوْ بَعْدَ سَمَاءٍ مِنْ أَكْثَرِ

للبياع (ان) كان (استثنى) أي اشترط المشتري (ماله) أي العبد حين شرائه سواء اشترطه لنفسه أو للعبد لانه قد اشترى العبد وماله (والا) أي وان لم يستثن المشتري مال العبد حين شرائه صح الشراء في العبد وحده (وغرمه) أي المشتري ثمن العبد لبائعه وأما الثمن الأول فهو للبائع بطريق الاصل لان مال العبد لا يتبعه في البيع المطلق الذي لم يشترط فيه المال للمشتري أو للعبد (وان لم يكن للمشتري مال (بيع) العبد (فيه) أي الثمن فان زاد الثمن الثاني على الاول فالزائد للمشتري وان نقص عنه فالنقص عليه (و) اذا اعتق المشتري العبد في الصورة الثانية وغرم المشتري الثمن للبائع (ف) لا رجوع له (أي المشتري (علي العبد) بعوضه لانه انما اشتراه لنفسه (والولاية) أي المشتري (وان قال) العبد حين دفع المال للرجل اشترى به لنفسى فقبل واشتراه (ف) هو (حر) بمجرد شرائه للملكه نفسه بعقد صحيح تولاه الرجل بطريق الوكالة عنه وولاؤه لبائعه وهذا (اد) كان (استثنى) أي اشترط المشتري (ماله) حين شرائه (والا) أي وان لم يستثنه حين شرائه (رق) أي بقي العبد على رقيقته (لبائعه) والمال له ولا يتبع المشتري بثمنه مليا كان او معدما (وان اعتق) مالك رشيد (عبيدا) أي بت عتقهم (في مرضه) الخوف ودهات منه ولم يحملهم ثلث ماله يوم التنفيذ ولم يجز الوارث الرشيد الزائد عليه اقرب بينهم فيعتق من حمله الثالث ويرق الباقي (او اوصى) المريض (بعقهم) ولم يسهم بان قال اذا مت فاعتقوا عبيدى مثلا بل (ولو سماهم) باسمائهم بان قال اذا مت فاعتقوا فلانا وفلانا الخ ومات (ولم يحملهم الثلث) أي ثلث (مال) الميت (او اوصى بعق ثلثهم) أي العبيد اقرب بينهم (او) اوصى (بعق) عدد (سماه من اكثر) منه كخمسة من عشرين

(أقرع) بينهم (ح) الأقرار السابق في باب (القسمه) بين الشركاء واستثنى من قوله أو أوصى بعتقهم فقال (الأن يرث) الوصى بعتقهم (فيتبع) ترتيبه بالأقرعة والترتيب أما في الزمان كأعتقوا فلا تأجيل أو في وقت كذا وفلا تأجيل أو أباداة مرتبة كتم والفاء كأعتقوا فلا تأجيل أو وفلا تأجيل أو بالوصف كأعتقوا إلا علم فالذي يليه أو الأصاح فالذي يليه فيعتق الأول جميعه إن حمله الثلث أو قدر محله منه (أو يقول) في وصيته أعتقوا (ثلاث كل) من عبيدي فيتبع بأن يعتق ثلث كل عبده إن حل ذلك ثلثه والأعتق من كل عبد محله (أ) يقول في إيصائه أعتقوا (انصافهم) فيتبع بأن يعتق من كل عبد نصفه إن حل الانصاف الثلث والأعتق من كل عبد محله (أو) يقول أعتقوا (أثلاثهم) فكذلك (و) أن أعتق رقيقة وللرقيق دين على معتقه (تبع) العتق إن شاء (سيده) الذي أعتقه (بدين) له عليه (إن لم يستثن) أي يشترط السيد حين اعتاقه (ماله) أي لأن الرقيق ماله يتبعه في العتق فإن كان استثنى ماله فلا يتبعه الرقيق بالدين لأن للسيد جميع ماله ومن جملته الدين الذي له على السيد في أخذ السيد جميع ما معه من المال (وان) ادعى شخص على آخر أنه رقيق وأنكر المدعى عليه ذلك (رق) أي حكم على المدعى عليه بأنه رقيق للمدعى (إن شهد شاهد) وأخذ عدل (برقه) للمدعى وحلف المدعى على ذلك لأنه مال فيثبت بشاهد وبين فإن نكل حلف المدعى عليه أنه ليس رقيقه فإن لم يشهد بالرقية شاهد فلا يمين على المدعى عليه (أو) أعتق شخص رقيقه ثم ظهر عليه دين مستغرق ماله وإدعى مستحقه أنه متقدم على اعتاقه وشهد شاهد واحد (تقدم دين) (٣٠٤) على اعتاقه (وحلف) من شهد له الشاهد على طبق دعواه نقض اعتاقه ورق الرقيق

أقرع كالقسمه إلا أن يرث فيتبع أو يقول ثلث كل أو انصافهم أو أثلاثهم وتبع سيده بدين إن لم يستثن ماله ورق إن شهد شاهد برقه أو تقدم دين وحلف واستثنى في المال إن شهد شاهد بالولاء أو اثنتان أنهما لم يزا إلا يسمعا أنه مولاه أو واره وحلف وإن شهد أحد الورثة أو أقر أن أباه أعتق عبدا لم يجز ولم يقوم عليه وإن شهد على شريكه بعتق نصيبه فنصيب الشاهد حر إن أيسر شريكه والأكثر على نفيه كعسره

(باب)

التدبير تعليق مكلف رشيد وإن زوجه في زائد الثلث

للعزم بالثناء واليمين فإن لم يات بشاهد فلا يمين له على المدعى عليه (و) إن ادعى مكلف على ميت لا وارث له أنه مولاه وشهد له شاهد واحد ولا يثبت له شاهد على طبق شهادته (استثنى) أي لا يجعل (بدفع) المال الذي تركه الميت للمدعى لاحتمال إتيان غيره بائنه منه والنسب كالولاء (إن شهد) للمدعى (الولاء) أو النسب شاهد (واحد) وحلف معه فإن لم يات غيره بائنه منه دفع المال له لأن دعواه آلت إلى المال

وإن كان الولاء والنسب لا يثبتان إلا بشاهدين (أو) ادعى شخص على ميت ليس له وارث معروف العتق أنه وارثه بالنسب أو الولاء وشهد له شاهدان (اثنتان) بالسمع بما ادعاه بأشهاد (أنهما لم يزا إلا يسمعا) من الثقات وغيرهم (أنه مولاه) أعتقه هو أو من جره له (أو) أنه (وارثه) بنسب أو زوجية (وحلف) المدعى مع الاثنين على البت استثنى بدفع المال فإن لم يات غيره بائنه منه دفع له المال ولا يثبت له الولاء ولا النسب لاحتمال كون أصل السماع شاهدا واحدا (وإن شهد أحد الورثة) ابنا كان أو غيره إن مورثه أعتق عبدا (أو أقر) ابن الميت (أن أباه أعتق عبدا) وبقيّة الورثة منكرون في صورتين (لم تجز) الشهادة ولا الأقرار (ولم) الأولى لا (يقوم) ذلك العبد عليه أي الشاهد أو المقر لأن العتق لا يثبت بشاهد وبين ولان الأقرار ههنا على غير المقر وإنما عمل بالشاهد واليمين في الولاء والنسب باعتبار المال (وإن شهد) أحد الشريكين (على شريكه) في رقيق بعتق (نصيبه) وردت شهادته لا نفراده بها (فنصيب الشاهد) من ذلك الرقيق (حر) لا اعترافه بأنه يقوم على شريكه ويعتق وإن شريكه ظلمه في عدم تقويمه (إن أيسر شريكه) أي المشهود دعيه أي كان موسرا حين شهادة شريكه عليه (والأكثر) من الرواية (على نفيه) أي عدم عتق نصيب الشاهد (كعسره) أي المشهود عليه في عدم عتق نصيب الشاهد والله سبحانه وتعالى أعلم (باب) في بيان حقيقة التدبير وأحكامه (التدبير) أي حقيقة شرعا (تعليق مكلف) أي ملزم بما فيه كلفة (رشيد وإن) كان المكلف (زوجة) فيأزم تدبيرها (في) رقيق (زائد) القيمة على (الثلث) لما لها فليس لزوجها رده لبقائه على حكم الرق

لموتها فيخرج من ثلث مالها فلا حجة لزوجها ومفعول تعليق قوله (العتق بموته) ولا بد من كون التعليق على وجه اللزوم (لا على) وجه (وصية) غير لازمة الرجوع عنها فالتدبير أوجب عليه والوصية بالعتق عدة فأرشد رجوع عنها ومثل للوصية التي لا تلزم فقال (ك) قوله في صحته أوفى مرضه (ان هـ مت مرضى أو سفرى هذا) قال البنائي يصح تقدير الجواب فأنت حر ويصح تقديره فأنت مدبر فلهذه وصية له الرجوع عنها لتعليقه على محتمل أن يكون أو لا يكون وهو موته في مرضه أو سفره المعين (أو) قوله أنت (حر بعد موتي) فهذه وصية له الرجوع عنها ما لم يدبرها كما في المدونة واليه أشار أيضا بقوله (ان لم يرد) أي القائل التدبير فان كان أراد التدبير بأحد الصيغتين فهو تدبير لازم (و) (ان لم يعلقه) أي القائل أنت حر بعده وفي بصيغة بر أو حنت فان علقه كذلك لزمه فان قال ان كلمت فلا فأنت حر بعده موتى فكلمه لزمه ما أوجب من عتقه بعده موته من ثلثه وصار شديها بالتدبير (أو) قوله أنت (حر بعد موتي بيوم) مثلاً أو شهر أو عام فهي وصية له الرجوع عنها وذكر الصيغ الصريحة في التدبير فقال (بد برتك وأنت مدبر أو حر عن دبر مني) ابن شاش من أركان التدبير اللفظ وصرح بد برتك ونحوه من الالفاظ التي تدل على تعليق عتقه بموته على الإطلاق لا على وجه الوصية كما إذا قيد بوجه مخصوص كقوله ان مت من مرضى هذا أو سفرى هذا فان هذا يكون وصية لا تدبير (و) نفذت تدبيراً (أي) عبد له (مسلم) بعد تدبيره أو قبل شرائه (و) أوجر) المسلم المدبر (له) أي لا جل استيفاء النصراني حقه من خدمته ولا يترك له يستخذه لانه إذا زال للمسلم بخدمة الكافر في المدونة أن اسلم مدبر النصراني أو باقاع مسلمان دبره أجرناه عليه وقبض غلته ولا يتعجل رقه ببيعه وقد يمتنع بموت النصراني فان أسلم رجعه إليه عبده وكان له ولاؤه (أو) ان (٣٠٥) دبراته الحامل من غيره (تناول) تدبيره (الحمل معها) وشبه في تناول

فقال (كولد مدبر من أمته) أي المدبر الذي حملت به (بعده) أي بعد تدبير أبيه فيصير مدبراً كإبيه وان حملت به قبله فلا يكون مدبراً وهو رق لسيد أبيه (وصارت) أمة المدبر (به) أي ولدها بعد التدبير (أم ولد) للمدبر (ان عتق) المدبر بموت سيده وحمله ثلثه (و) ان ضاق ثلث مال السيد عمن قيمتي

العتق بموته لا على وصية كان ميت من مرضى أو سفرى هذا أو حر بعد موتى ما لم يردّه ولم يعلقه أو أنت حر بعد موتى بيوم بد برتك وأنت مدبر أو حر عن دبر مني ونفذت تدبير نصراني لمسلم وأجر له وتناول الحمل معها كولد المدبر من أمته بعده وصارت به أم ولدان عتق وقدم الأب عليه في الضيق والسيد نزع ماله ان لم يمرض ورهنه وكتابته لا إخراج به بغير حرية وفسخ بيعه ان لم يعتق والولاء له كالمكاتب وإن جنى فإن فداه وإلا أسام خدمته تقاضيا وحاصه مجنى عليه ثانياً ورجع إن وفي وإن عتق

(٣٩ - جواهر الاكلیل - ثانی)

المدبر وولده (قدم الاب عليه) أي ولته (في) العتق من ثلث مال السيد حال (الضيق) للثلاث عنهما (وللسيد) المدبر (نزع) أي أخذ (ماله) أي المدبر لنفسه ولغيرائه في تقليس لقوة رقيقته (ماله) مرض) سيده مرضاً مخوفاً فان مرض مرضاً مخوفاً وليس له نزع لا لنفسه ولا لغيرائه (و) له (رهنة) أي المدبر في دين سابق على تدبيره مطلقاً على أن يباع في الدين وله في حياة السيد ومما أخر عنه على أن يباع فيه بعد موت سيده لا في حياته (و) للسيد (كتابته) أي مكتابة مدبره فان أدى عتق والا بقى مدبراً (لا) يجوز للسيد (إخراج) أي المدبر من التدبير (تغير حرية) بفسخ تدبيره أو بيعه أو هبته أو صدقته ويجوز بل بتأب إخراجاً بحرية بتغير عتقه أو كتابته (و) ان بيع المدبر (فسخ بيعه) ان لم يعتق فان عتقه المشتري مضى بيعه واعتاقه (و) يكون (الولاء) له أي لمشتريه الذي أعنتقه في حياة سيده فان عتقه بعد موته فلا نقاده ولا له لسيد (ك) بيع (المكاتب) فلا يجوز ويفسخ ان وقع ما تم يعتق فان عتق مضى وولاءه لعتقه (وان جنى) المدبر على نفسه أو مال وسيده حتى خير سيده في فدائه لسبق حقه على حق المجنى عليه واسلامه في جنايته (فان فداه) بقي بحاله مدبراً (والا) أي وان لم يفده سيده واسلمه لمستحق الجناية (اسلم خدمته) له المجنى عليه يستوفي منها ارش جنايته اسلاماً (تقاضيا) أي بتقاضيه هاشياً بهدنى فاذا استوفى الارش من ثمنها والسيد حتى رجعت خدمته له ولا يملك المجنى عليه جميع خدمته الى موت السيد (و) ان جنى المدبر الذي اسلمت خدمته لولى الجناية جناية ثانية قبل استيفاء الاول ارشه من خدمته (خاصه) أي خاص لولى الجناية الاولى شخص (مجنى عليه ثانية) في خدمته المستتابة بنسبة ارش كل جناية لمجموع ارشيهما (و) ان استوفى لولى الجناية ارشها من خدمة المدبر وسيده حتى رجع المدبر على حاله مدبراً (ان وفي) ارش الجناية أو الجنايتين بخدمته في حياة سيده (وان عتق) المدبر الجاني المسلم

للولي (موت سيده) قبل نوفية ارش الجناية (اتبع بالباقي) من الارش دينافى ذمته (أو عتق) بعضه) ورق باقية لضيق الثالث اتبع فيها عتق منه (بخصته) من الارش (وخير الوارث) لسيده (في اسلام ما) أى البعض الذى (رق) من المدبر للمجنى عليه (أو) فى (فكه) يقدر ما يخصه مما بقى من الارش (وقوم) المدبر (بماله) بان يقال ما قيمته على ان له من المال كذا فاذا قيل كذا نظر فان حمله الثلث عتق وتبعه ما له (وان لم يحمل الثلث) لمال السيد يوم التقويم (إلا بعضه) أى المدبر (عتق) البعض الذى حمله الثلث المدبر ورق باقيه (وبقى المال) الذى للمدبر (بيده) أى فى ملك المدبر ولا يتزع منه شىء (فان كان لسيده) أى المدبر (دين مؤجل) كخسمة عشر ديناراً (على) شخص (حاضر) بالبلد حين التقويم (ملىء) وفى نسخة موسى (بيع) أى قوم الدين معرض ثم قوم العرض (بالنقد) الحال فان كان عشرة وقيمة المدبر عشرة وبيده عشرة عتق منه نصفه لان قيمته بماله عشرون والثلث عشرة ونسبتها لقيمته بما له النصف وان كانت قيمة الدين عشرة وقيمة المدبر عشرة وترك سيده عشرة عتق المدبر كله لان الثلث عشرة مثل قيمة المدبر (وان) كان الدين على غائب (قربت غيبته استؤنى) بتقويم المدبر (بعضه) أى الدين من المدين (والا) أى وان لم يكن المدين حاضراً ولا قريب الغيبة أو كان معسراً (بيع) من المدبر القدر الذى لم يحمله الثلث (فان حضر) المدين (الغائب أو أيسر) المدين (المعدم بعد بيعه) أى بعد بيع ما لم يحمله الثلث من المدبر وقبض الدين كله أو بعضه (عتق منه) أى ما يبيع من المدبر بثالث ما قبض من المدين (حيث كان) المبيع بيد وارث أو اجنبى (٣٠٦) ولو تداولته الاملاك وان كان المشتري أعظمه نقض عتقه وليست

بموت سيده اتبع بالباقي أو بعضه بخصته وخير الوارث في اسلام ما رُق أو فكه وقوم بماله وإذا لم يحمل الثلث إلا بعضه عتق وبقي ماله بيده وإن كان لسيده دين مؤجل على حاضر مليء يبيع بالتقدي وإن قربت غيبته استؤنى قبضه وإلا يبيع فإن حضر الغائب أو أيسر المعدم بعد بيعه عتق منه حيث كان وأنت حر قبل موتى بسنة إن كان السيد مليئاً لم يوقف فإن مات نظر فإن صح أتبم بالخدمة وعتق من رأس المال وإلا فمن الثلث ولم يتبع وإن كان غير مليء وقف خراج سنة ثم يعطى السيد مما وقف ما خدّم نظيره وبطل التدبير يقتل سيده عمداً أو باستغراق الدين له وللتركة

كسالة وفسخ بيعه ان لم يعتق والفرق انه يرجع هنا من عتق لاخر وفيما يرجع من عتق لما هو أضعف وهو التدبير (ومن قال) لعبده (انت حر قبل موتى بسنة) فهو عتق لازم وموته غير معلوم وقته واول السنة غير معلوم والتخلص من هذا ان ينظر (ان كان السيد مليئاً) خدمه عبده ولا يوقف شىء من خدمته (فاذا مات سيده نظر) الى حاله قبل موته بسنة (فان) كان قد (صح) السيد في ذلك (اتبع) السيد (ب) اجرة (الخدمة) في كل السنة

لانه تبينت حرية من أولها (وعتق) العبد (من رأس المال) الذى لسيده يوم التنفيذ لانه تبين انه أعتقه في صحته (والا) أى وان لم يكن السيد قد صح في أول السنة (ف) يعتق العبد (من الثالث) لانه تبين انه أعتقه في مرضه (ولم) الاول لا (يتبع) العبد سيده بشىء في نظير خدمته له في السنة لان كل من يعتق من الثالث فغلبته لسيده (وان كان) السيد (غير مليء) يوم ان قال لعبده انت حر قبل موتى بسنة (وقف خراج) أى اجرة خدمة (سنة) بان يؤجر العبد باجرة معلومة وتجعل اجرة له لانه عند عدل ويخدم العبد الاجنبى تلك السنة (ثم) بعد تمامها وسيده حي كلما يخدم العبد غير سيده من السنة الثانية باجرة معلومة كل يوم أو كل جمعة أو كل شهر تجعل امانة عند العدل و (يعطى) بفتح الطاء (السيد مما وقف) من خراج السنة التى تمت اجرة (ما) أى الزمن الذى (يخدم) العبد (نظيره) من السنة المتأخرة من يوم أو جمعة أو شهر وإذا تمت السنة الثانية يشرع في سنة ثالثة ويقفل في خراجها وخراج السنة التى قبلها مثل ما ففل فيما تقدم حتى يموت السيد فينظر لحاله قبل موته بسنة هل كان صحيحاً أو مريضاً فان كان صحيحاً عتق العبد من رأس المال وأخذ جميع الموقوف وان كان مريضاً عتق من الثلث ولا يأخذ شيئاً من الموقوف بل هو لورثة سيده اذ كل عتق من الثلث فغلبته لسيده (وبطل التدبير يقتل سيده عمداً) عدواناً لاستعجاله العتق قبل أو انه فموقوف بمرماته ويقتل العبد قصاصاً فان استحياء الورثة رقبهم ولو قتل خطأ عتق في ثلث مال السيد (وبطل) التدبير (استغرق) الدين له) أى المدبر (وللتركة) التى تركها سيده سواء كالتوركة السيد عشرة وقيمة المدبر خمسة والدين خمسة عشر لانه انما يعتق من ثلث

ما بقي بعد قضاء الدين (و) بطل (بعضه) أي الدبير (بمجاوزة الثالث) أي تعدى قيمة المدبر ثلث مال السيد وذلك مثل ما لو ترك له سيده خمسة وقيمة المدبر خمسة فثلثهما ثلاثة وثلث ونسبة الثلث لقيمة المدبر ثلثان فيعتق ثلثاه وورق ثلثه (وله) أي المدبر (حكم الرق) في الخدمة والاستمتاع بالامة والحدود والجنايات منه وعليه وان مات سيده حتى يعتق في (ثلث (ما وجد) من مال سيده (حينئذ) أي حين النظر في شأن المدبر فلا ينظر الا ووجد من التركة قبل النظر في شأنه (و) ان قال السيد لرفيقه (أنت حر بعد موتى وموت فلان عتق من الثلث أيضا) أي كما يعتق منه الذي علق عتقه على موته فقط ان جملة والا فحمله (و) تدبير لازم لسيده (فلا رجوع له فيه) (ه) قال ابن عاشر انظر كيف عينوا هنا انه تدبير لازم مع قولهم في نظيرتها بل هي أخرى منها انها وصية حتى يتولى التدبير أو يعلق وهي قوله أنت حر بعد موتى ولم يردده ولم يعلقه ويحجب به لما علق عتقه هنا على موته أجنى لم يحمل الوصية لانها لا تعلق عليه ولم يجعل من العتق لاجل لتعلقه على موته والعتق لاجل لا يعلق على موت السيد (و) ان قال لعبده (ان حر بعد موت فلان بشهر) مثلاً (ف) هو (معتق لاجل) لا مدبر فيعتق (من رأس المال) ان كان السيد صحيحاً حين قال ذلك فان كان مريضاً فمن الثلث لان تبرعات المريض كلها منه والله سبحانه وتعالى أعلم (باب) في بيان أحكام الكتابة والمكاتب (ندب مكاتبة) ابن عرفة الكتابة عتق على مال مؤجل من العبد موقوف على ادائه واطرافه مكاتبة (أهل التبرع) من اضافة المصدر لفاعله أي (٣٠٧) حر رشيد غير مفلس وزوجة ومريض

في زائد الثالث (وندب) للسيد (حط) أي اسقاط (جزء) من المال الذي كاتبه به وندب كونه (آخر) منه وبه فسر قوله تعالى وآتوهم من مال الله الذي آتاكم هو ان يضع عن المكاتب من آخر كتابته شيئا (و) ان دعا السيد رقيقه الى كتابته فاباها (فلا يجبر العبد عليها) فليس للسيد جبر العبد على الكتابة (والماخوذ منها) أي المدونة (الجبر) للرقيق على الكتابة ان اباها اخذه أبو اسحاق من قوله ان كاتب عبده على نفسه وعلى عبد للسيد غائب لزم العبد الغائب وان كرهه ورغمها الاول الصيغة (بكاتبتك ونحوه

وَبَعْضُهُ بِمَجَاوِزَةِ الثَّلَاثِ وَلَهُ حُكْمُ الرِّقِّ وَإِنْ مَاتَ سَيِّدُهُ حَتَّى يُعْتَقَ فِيهَا وَجَدَ حِينَئِذٍ وَأَنْتَ حُرٌّ بَعْدَ مَوْتِي وَمَوْتَ فَلَانٍ عَتَقَ مِنَ الثَّلَاثِ أَيْضًا وَلَا رُجُوعَ لَهُ وَإِنْ قَالَ بَعْدَ مَوْتِ فَلَانٍ بِشَهْرٍ فَعَتَقَ لِأَجْلِ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ

باب

نَدْبُ مَكَاتِبَةِ أَهْلِ التَّبَرُّعِ وَحَطُّ جُزْءٍ آخِرٍ أَوْ لَمْ يُجِبِرِ الْعَبْدُ عَلَيْهَا وَالْمَأْخُذُ مِنْهَا الْجَبْرُ بِكَاتِبَتِكَ وَنَحْوِهِ بِكَذَا وَظَاهِرُهَا اشْتِرَاكُ التَّنْجِيمِ وَصَحِّحَ خِلَافَهُ وَجَازَ بَغَرَرِهِ كَأَبِي وَجَنِينٍ وَعَبْدٍ فَلَانٍ لَا لَوْ لَوْ لَمْ يُوصَفْ أَوْ كَخَمْرِ وَرَجَعَ لِكِتَابَتِهِ مِثْلَهُ وَفَسَخَ مَا عَلَيْهِ فِي مُؤَخَّرٍ أَوْ كَذَهَبَ عَنْ وَرْقٍ وَعَكْسَهُ وَمَكَاتِبَةُ وَلِيٍّ مَا لِحُجُورِهِ بِالصَّلَاحَةِ وَمَكَاتِبَةُ أُمَةٍ وَصَغِيرٍ وَإِنْ بِلَا مَالٍ وَكَسَبَ وَيَبْنَعُ كِتَابَتَهُ

كانت مكاتب وبعثك نفسك (بكذا) ديناراً مثلاً (وظاهرها) أي المدونة عند عياض وغيره (اشتراط التنجيم) أي التأجيل بنجيم أي هلال أو أكثر للمال المسكاتب به كقولها وان كاتبه على ألف درهم ولم يضرب لها أجلاً تجمت وقولها ولا تكون حالة وان كره السيد (وصحح خلافه) أي عدم اشتراط التنجيم ففي المقدمات المذهب جوازها حالة ومؤجلة وانما منعها حالة الامام أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه (وجاز) عند ابن القاسم عقد الكتابة (ب) ندى (غرر كآبق) وشارد ونمر لم يبد صلاحه (وجنين) لامة أو غيرها من سائر الحيوان فلا يشبه البيع ولا النكاح فتجوز بالآبق والشارد والجنين في بطن أمه (و) تجوز الكتابة (بعبد فلان لا) تجوز الكتابة (بلو أو لم يوصف) لشدة الغرر لكثرة التعاوت بين أفرادها (و) لا تصح الكتابة بغير متمول شرماً (كخمر) وخنزير فان وقعت مضت (ورجع) المكاتب (لكتابة مثله) جاز لسيد المكاتب (فسخ) أي ترك (ما) أي المال المكاتب به الذي (عليه) أي المكاتب (في) شيء (مؤخر) من غير جنس ما عليه (أو كذا) اخذ (ذهب) من المكاتب بدلاً (من ورق) مكاتب به وأدخلت الكاف عكسه وهو اخذ ورق بدلاً من ذهب مكاتب به فكل منهما جائز (و) جاز (مكاتبة ولي) أب أو وصيه (ما) أي رقيقة (لحجوره) الصبي أو الجنون أو السفيف بالمصلحة للحجور (و) جاز للسيد (مكاتبة) من لا يكتسب كرامة (وصغير) ان كان له مال من نحو صدقة بل (وان) كاتا (بلا مال و) كسب (ومنهما) أشهب (و) جاز للسيد (بيع) جميع نجوم (كتابة) للمكاتب أو لغيره

(او) بيع (جزء منها) كربعها (لا) يجوز بيع (نجم) مبهم أو معين منها وقدرة النجوم مختلف أو متفق وجهات نسبتها لمجموعها للجهالة فان عرف قدره ونسبته للمجموع جاز لخفة الغرر لان المبيع حينئذ اما النجم واما جزء الرقبة والغالب تساويهما اذا العا ب تساوى الكتابة والقيمة وان بيعت الكتابة كلها أو جزؤها أو نجم منها بشرطه (فان وفي) المكاتب للمشتري ما اشتراه (ف) قد عتق ويكون (الولاء عليه الاول) الذي كاتبه لا نعقده له والمشتري قد استوفى ما اشترى (والا) اي وان لم يوف المكاتب للمشتري ما اشترى بان عجز عنه (رق للمشتري) أي صار المكاتب كله أو جزؤه رقيقا للمشتري (و) جاز (اقرار مريض بقبض) نجوم (بها) أي الكتابة من مكانه في محضته (ان ورث) المريض حال كونه (غير كلاله) أي ان ورثه ولد لا نه لا يتهم بالكذب في اقراره حينئذ اذا لسان الشفقة علي الولد فلو قال ولد بدل غير كلاله لكان أخصر وأوضح (و) جاز (مكانته) أي جاز ان يكاتب المريض رقيقه (بلا محاباة) أي نقص عما يكاتب مثله (والا) أي وان لم تكن بلا محاباة بان كانت بها وقبض الكتابة (ففي ثلثه) ما جازي به فان حمله مضى والا فلا (و) جاز (مكانة جماعة) أرقاء (لمالك) واحد بمال واحد (فتوزع) أي تقسم الكتابة عليهم (على قدر قوتهم) أي قدرة كل واحد (على الاداء) أي دفع المال المكاتب به معتبرة (يوم العقد) للكتابة بآلة على عددهم ولا على قدر قيمتهم ولا على قدر قوتهم الجاذنة بعد يوم العقد فان كان معهم صغير لا قدرة له على الكسب يوم القعد ثم قدر عليه بعده فلا شيء عليه (وهم) أي المكاتبون في عقد واحد ان استمرت قدرة كل واحد منهم على الاداء بل (وان زمن احدهم) أي مرض مرضا ملازمه فهم (حملاء) أي متضامنون حملاء (مطلقا) عن شرطه حال مكانتهم (٣٠٨) على معروف مذهب الامام مالك رضي الله تعالى عنه قال هي

أَوْ جُزْءٌ لَا يَجْمَعُ فَإِنْ وَفَّى قَالُوا لَا الْأَوَّلُ وَالْأَرْقُ لِلْمُشْتَرِي وَإِذَا قَرَأَ مَرِيضٌ بِقَبْضِهَا إِنْ وَرِثَ غَيْرَ كَلَالَةٍ وَمُكَاتِبَتُهُ بِلَا مُحَابَاةٍ وَلَا فِي ثُلَاثِهِ وَمُكَاتِبَةُ جَمَاعَةٍ لِمَالِكٍ فَتُوزَعُ عَلَى قُوتِهِمْ عَلَى الْأَدَاءِ يَوْمَ الْعَدْوِ وَهُمْ وَإِنْ زَمِنَ أَحَدُهُمْ حَمَلَاءَ مُطْلَقًا فَيُؤْخَذُ مِنَ الْمَالِ وَالْجَمِيعُ وَيَرْجِعُ إِنْ لَمْ يَعْثِقْ عَلَى الدَّافِعِ وَلَمْ يَكُنْ زَوْجًا لَا يَسْقُطُ عَنْهُمْ شَيْءٌ يَمُوتُ وَاحِدٌ وَلِلسَّيِّدِ عِتْقُ قَوِيٍّ مِنْهُمْ إِنْ رَضِيَ الْجَمِيعُ وَقَوَّافًا إِنْ زُدَّتْ عَجْزٌ وَاصْحَ عِتْقُهُ وَالْخِيَارُ لَهُ فِيهَا وَمُكَاتِبَةُ شَرِيكَيْنِ بِمَالٍ وَاحِدٍ لَا أَحَدٍ هُمَا أَوْ بِمَا لَيْسَ أَوْ بِمُتَّحِدٍ بِعَقْدَيْنِ فَيَفْسَخُ وَرِضًا أَحَدَهُمَا بِتَقْدِيمِ الْآخَرِ وَرَجَعَ لِعَجْزٍ بِحَصَّتِهِ كَانَ

سنة الكتابة بعقدنا أي بخلاف جملة الديون فانها لا تكون الا بشرطها فاذا حلت النجوم وبعضهم ملى وبعضهم معدوم (فيؤخذ من الملى) منهم (الجميع) المكاتب به ولا يعتق واحد منهم الا بعد اداء الجميع فان كانوا كلهم املاء فلا يؤخذ من كل واحد منهم الا ما يخصه بالقسمة (و) ان ادي الملى منهم الجميع فانه (يرجع) على من ادى عنه بحصته من

قسمتها (ان لم يعتق) المودى عنه (على الدافع) بان لم يكن اصله ولا فرع ولا حاشيته القريبة (ولم يكن) المدفوع عنه (زوجا) للدافع فان كان يعتق عليه او وزوجه فلا يرجع عليه (ولا يسقط عنهم) أي المكاتبين في عقد واحد (شيء) من المال الذي كوتبوا به (يموت واحد) منهم او عجزه (و) جاز (للسيد عتق) شخص (قوي) على الاداء (منهم ان رضي الجميع) بعقده (وقوا) أي كانت لهم قوة على الاداء بدونه فان ابوا ولم تكن لهم قوة عليه بدونه فليس له عتقه (فان رد) عتق من قوي منهم (ثم عجزوا) أي المكاتبون عن اداء جميع المكاتب به وصاروا ارقاء (صح عتقه) أي القوي الذي ردوه لانه انما رد لحقهم وقد سقط (و) جاز (مكانة شريكين) من رق لهما استوى ملكهما منه او اختلف (بمال واحد) قدرا او أجلا واقتضاء علي الشركة فلو شرط ان لكل واحد ان يقضى دون شريكه فسد الشرط وكان ما اقتضاء احدهما بينهما ولا تفسخ الكتابة (لا) تجوز مكانة (احدهما) أي الشريكين حصته من الرقيق المشترك دون الآخر ولو باذن شريكه (او) كاتبه (بما لى) مختلفين قدرا او جنسا او صفة او اجلا (و) كاتبه بمال (متحد) جنسا او صفة وقدرا او اجلا (بعقدين فيفسخ) عقد الكتابة عند ابن القاسم في المسائل الثلاثة لتأديته لعق بعض من الرقبة دون تقويم باقيها (و) ان كاتبه معا بعقد واحد و اجل واحد واقتضاه واحد جاز (رضا احدهما) أي الشريكين بعد العقد على ذلك (بتقديم) شريكه (الآخر) على نفسه (في قبض نجم) يختص به لياخذ المتأخر في القبض النجم الذي بعده فان وفي المكاتب بجميع النجوم خرج حرا (وان) لم يوف (رجع) من رضي بتقديم شريكه عليه (لعجز) من المكاتب عن اداء النجم الثاني فيرجع (بحصته) بمساقبه شريكه ويكون العبد بينهما كما كان (كان

قاطعه

قاطعة (أي نجز أحد الشريكين عتق حصته من مكاتبهما بمال معجل من المكاتب (بأذنه) أي الشريك الآخر فقاطعه (من عشرين) مؤجلة على المكاتب التي هي حصته من الكتابة (على عشرة) حالة ففي المسئلة تفصيل (فان) ادي المكاتب الشريك الذي لم يقاطعه ماله خرج حرا وان (عجز) المكاتب قبل قبض الذي لم يقاطعه مثل ما قبض المقاتع (خير المقاتع بن ردما) أي القدر الذي (فضل) المقاتع (به شريكه) ليساويه ويصير العبد بينهما كما كان قبل الكتابة (و) بن (اسلام حصته) أي المقاتع من العبد (رقا) لشريكه (و) ان لم يعجز المكاتب وأدى الآذن العشرين التي له أو عجز المكاتب عن أداء ما عليه وعاد للرق (الارجوع له) أي المقاتع على الآذن (وان قبض) الآذن من المكاتب (الاكثر) مما قبضه منه المقاتع (فان مات) المكاتب عن مال (أخذ الآذن) أي الشريك الذي (له) في المثال المتقدم ان لم يقبض منها شيئا أو الباقي منها ان كان قبض بعضها (بلا نقض) ان كان قد (تركه) أي المكاتب المال ثم يكون الزائد منه بين الشريكين على حسب ما كان لهما في العبد (والا) أي وان لم يترك المكاتب مالا (فلا شيء له) أي الآذن على المقاتع (وان) أعنى أحد الشريكين حصته من مكاتبهما (متى أحدهما) نصيبه منه ليس عتقا حقيقة موقفا انقضى به عليه وانما هو (وضع) أي اسقاط (لما) أي القدر الذي (له) من الكتابة فان كان نصفه اسقط عن المكاتب نصف كل نجم فيؤدى النصف الآخر من كل نجم للشريك الآخر ويصير حرا ولا يقدم على المعتق في كل حال (الا ان قصد) المعتق باعتاقه (العتق) (٣٠٩) لا يجوز الوضع فيقوم المكاتب عليه • ويدفع لشريكه حصته من قيمته ويكمل عتقه وشبهه في ان الاعتاق

قَاطَعُهُ بِأَذْنِهِ مِنْ عِشْرِينَ عَلَى عَشْرَةٍ فَإِنْ عَجَزَ خَيْرُ الْمُقَاتِعِ يَنْزِلُ مَا فَضَّلَ بِهِ شَرِيكُهُ وَبَيْنَ اسْلَامِ حِصَّتِهِ رِقَا وَلَا رُجُوعَ لَهُ عَلَى الْآذَنِ وَإِنْ قَبِضَ لِأَكْثَرِ فَإِنْ مَاتَ أَخَذَ الْآذِنُ مَالَهُ إِلَّا نَقَصَ أَنْ تَرَكَهُ وَالْأَفْلَاشِيُّ أَوْ عَتَقَ أَحَدَهُمَا وَضَعَهُ لِمَالِهِ إِلَّا أَنْ قَصَدَ الْعَتِقُ كَانَ فَعَلَتْ فَتَمْنَعُكَ حُرْفَكَ تَبَهُ ثُمَّ فَعَلَ وَضَعَ النِّصْفَ وَرَقَّ كُلُّهُ أَنْ عَجَزَ وَلِلْمَكَاتِبِ بِالْآذَنِ بَيْعٌ وَاشْتِرَاءٌ وَمُشَارَكَةٌ وَمُقَارَضَةٌ وَمَكَاتِبَةٌ وَاسْتِخْلَافٌ عَاقِدٌ لَا مُتَبَهُ وَاسْلَامُهَا وَقِدَاؤُهَا أَنْ جَنَّتْ بِالنَّظَرِ وَسَفَرٌ لَا يَحِلُّ فِيهِ نَجْمٌ وَأَقْرَارٌ فِي رَقَبَتِهِ وَاسْقَاطٌ شَفْعَتِهِ لَا عَتِقُ وَإِنْ قَرِيبًا وَهَبَةٌ وَصَدَقَةٌ وَتَزْوِيجٌ وَأَقْرَارٌ بِجَنَابَةٍ خَطَأً وَسَفَرٌ بَعْدَ الْبَازْنِ وَلَهُ تَعْجِيزُ نَفْسِهِ إِنْ اتَّفَقَا وَلَمْ يَظْهَرَ لَهُ مَالٌ فَيُرْقَ وَلَوْ ظَهَرَ لَهُ مَالٌ كَانَ عَجَزَ عَنْ شَيْءٍ أَوْ غَابَ عِنْدَ الْمَحَلِّ وَلَا

وضع للمال فقال (ك) قو له لريقة (ان) أنت فعلت) أنت أوانا كذا (فنصفك حر فمكاتبه ثم فعل) العبد أو السيد (المعلق عليه وضع النصف بمكاتبه به فان أدى نصفه الباقي عتق (ورق كله ان عجز) عن أداء الباقي (و) للمكاتب بلاذن) من سيده (بيع واشتراء) بلاذن (ومشاركة) بلاذن (ومقارضة) بلاذن ابن عرفة تنصرف المكاتب كالحرا في اخراج مال عن عوض مالى فلا (و) له (مكاتبه) لريقة بمال زائد عن قيمة رقيقه (و) له

تزوج امته مهر زائد على قيمتها ويجب عليه (توكيل) حرا بالغ (عاقدا لأمته) تزويجها لانه لا يباشره لرقبته بشرط ولي المرأة الحرية (و) له (اسلامها) أي الامه في جنابتها (وفداؤها ان جنت) وتنازع اسلامها وفداؤها (بالنظر) أي السداد والمصلحة (و) له (سفر لا يحل فيه نجم) فلا يمنع منه (و) له (اقرار) بحق (في رقبته) كقتل عمد ولو لي المقتول القصاص منه فان لم يقتض منه فلا شيء له في ماله ولا في رقبته ان عجز (و) له (اسقاط شفعتي) اذا كان نظرا (لا) يجوز للمكاتب (عتق) لريقة (وان) كان (قريبا) له (و) ليس له (هبة ولا صدقة) من ماله وان وقع رده السيد (و) ليس له (تزوج) لنفسه فان تزوج بغير اذن سيده فله اجازته وفسخه فان رده تركها ربع دينار ومفهوم تزوج ان له التمسى وهو كذلك اذا لم يبيعها كالنزوج ان عجز (و) ليس له (اقرار بجناية خطأ) فان اقر مكاتب بقتل خطأ فلا يلزمه شيء عجز او عتق او اقر بدين لزمته عتق او ورق (و) ليس له (سفر) بعد بضم العين (الا باذن) من سيده (و) له أي المكاتب (تعجيز نفسه) عن أداء ما كوتب به ووردها الى الرقية (ان اتفقا) اي السيد والمكاتب عليه (و) ان (لم يظهر له) أي المكاتب (مال) يفي بكتابتهم وان عجز نفسه بالشرطين (فريق) أي تزول كتابته ويصير رقا خالصا لسيدته (ولو ظهر له) بعد تعجيزه والحكم رقبته (مال) كان اخفاه أو افاده بعده وشبهه في الارفاق فقال (كان عجز) المكاتب (عن شيء) مما كوتب به عند حلوله فيرق (أو غاب) عن باده سيده (عند الحل) بفتح الميم وكسر الحاء أي حلول الاجل (ولا

مال له) فبرق (وفسخ الحاكم) كتابته بسبب فجزة أو غيبته (وتلوم) أي آخر الحاكم الحكم بفسخ الكتابة (لمن يرجوا) الحاكم يسره وقدوم (ه) ولا يتلوم لمن لم يرجه وشبه في التلوم فقال (كالقطاعة) بكسر القاف أي العتق على مال حال ولم يأت به العبد فيتلوم له الحاكم ان رجاه (ولو شرط) السيد في عقد الكتابة أو القطاعة (خلاته) أي عدم التلوم وأنه يرق بمجرد عجزه (وقبض) الحاكم الكتابة (ان غاب سيده) أي المكاتب ولا وكيل له ويعتق المكاتب ان أتى الكتابة بعد حلولها بال (وان عجلها قبل عجلها) أي حلولها في المدونة ان أراد المكاتب تعجيل ما عليه وسيده غائب ولا وكيل له على قبض الكتابة فلا يرفع ذلك الى الامام ويخرج حراً (وفسخت) الكتابة (ان مات) المكاتب (وان مات) (عن مال) كثير يوفي بالكتابة لموته قبل حصول حريته فيأخذه السيد بالرق في كل حال (الا) يكون (ولد) للمكاتب (أو غيره) أي الولد (دخل) الولد أو غيره (معه) أي مع المكاتب في الكتابة (بشرط) لدخوله معه في الولد الذي ولد أو حلت به أمة المكاتب قبل كتابته وفي غيره ظاهر (أو) دخل معه فيها (غيره) أي الشرطي في الولد الذي حلت به أمة المكاتب بعد ما وفي غيره الذي اشتراه المكاتب وهو من اصوله أو فروعه أو حاشيته القريبة (فلا) تفسخ الكتابة بموت المكاتب (وتودي حالة) من المال الذي مات المكاتب عنه (لحلولها) بموته ويعتق هو ومن معه في الكتابة (و) ان فضل من ماله شيء عنه (ورثه) أي الفاضل من مال المكاتب عنها (من) أي الذي دخل (معه) في الكتابة بشرط أو غيره (فتمط) أي دون من ليس معه في الكتابة فلا يرثه حر اكان أو رقاً وفي كتابة أخرى وإذا أو غيره حال كون من معه فيها (لمن) يعتق على المكاتب على فرض ملكه وهو حر وهو الاصل والفرع والاخوة والاخوات (٢١٠) (وان) مات المكاتب (ولم يترك وفاء) بالكتابة بان لم يترك شيئاً أصلاً أو ترك ما لا وفاء فيه (وقهى ولده) الذي معه في كتابته (علي السعي) أي الاكتساب (سعوا) أي اكتسبوا (وترك متروكة) أي المال الذي تركه المكاتب ولم ينف بالكتابة (للولد) للمكاتب الذي معه فيها يستعين به على السعي (ان آمن) أي كان ولده مأموناً على المال لا يخشى منه اتلافه فان لم يقو ولده على السعي أو لم

مال له وفسخ الحاكم وتلوم لمن يرجه كالقطاعة ولو شرط خلافه وقبض ان غاب سيده وان قبل محلها وفسخت ان مات وان عن مال الاولد أو غيره دخل معه بشرط أو غيره فتشدد حاله وورثه من معه في الكتابة فقط لمن يعتق عليه وان لم يترك وفاء وقوى ولده على السعي سعوا وترك متروكة للولد ان آمن كأم ولده وان وجد العوض معيباً أو استحق موصوفاً كمعين وان يشبهه ان يكن له مال ومضت كتابة كافر لمسلم ويبعت كأن أسلم وبيع معه من

يترك شيئاً أصلاً أو ترك ما لا وفاء فيه (وقهى ولده) الذي معه في كتابته (علي السعي) أي الاكتساب (سعوا) أي اكتسبوا (وترك متروكة) أي المال الذي تركه المكاتب ولم ينف بالكتابة (للولد) للمكاتب الذي معه فيها يستعين به على السعي (ان آمن) أي كان ولده مأموناً على المال لا يخشى منه اتلافه فان لم يقو ولده على السعي أو لم

يؤ من فلا يترك له شيء من مال المكاتب الذي مات عنه وشبه في ترك مال المكاتب بشرطيه فقال (كام ولد) للمكاتب ومعها ولده منه أو من غيرها الداخل في كتابته ولم يجمع فيه شرط القوة على السعي والا من في تركها متروك المكاتب الذي لا وفاء به ان قويته على الاكتساب وأمنت والا فلا يترك لها وجواب قوله (وان) كاتب السيد عبد به عبد أو عرض موصوف ودفع العبد لسيد العبد أو العرض الموصوف وعق ثم (وجد) السيد (العوض) الصادق بالعرض والعبد حال كونه (معيباً) فلا ينقض العتق ولكن للسيد الرجوع على العبد بماله ان كان له مال والا فيتبع به ذمته (أو) كاتبه شيء موصوف ودفعه له وعق ثم (استحق) العوض من يد السيد الذي أخذه من العبد حال كونه (موصوفاً) حال عتق الكتابة به عليه فلا ينقض العتق ولا السيد الرجوع بمثله على العبد معجلان قدر عليه والا صار ديناً في ذمته يتبعه به وشبه في عدم نقض العتق والرجوع بالعوض فقال (ك) وجوب عيب أو استحقاق شيء (معين) للعتق عليه متلبس (بشبهة) في ملك العبد قاطع به سيده وقام سيده بحقه في عيبه برده عليه أو استحقاقه فلا ينقض العتق ويرجع بقبضته معجلة ان كان له مال (وان لم يكن له مال) فيتبع بها في ذمته (و) ان اشترى كافر رقيقاً مسلماً أو أسلم رقيقه فكاتبه (مضت كتابة) ماله (كافراً) مملوكه (مسلم) وبيعت الكتابة بمعنى المال المكاتب به لمسلم فان أدى المكاتب المال الذي كتب به عتق ولاؤه للمسلمين لا لعصبة الكافر المسلمين ولا يعود للكافر ان أسلم وان عجز رقيق للكافر الذي اشترى كتابته وشبه في المضى والبيع فقال (كان أسلم) مكاتب الكافر فتمضي كتابته وتباع لمسلم (و) اذا كان مع الكاتب المسلم رقيق دخل معه في كتابته بشرط أو بدونه وبيعت كتابة المسلم (بيع معه) أي بيع مع بيع كتابته كتابة (من) أي رقيق

دخول معه (في عقده) أي في عقد كتابته (و) أوجب على المكاتب كفارة حنث في يمين بالله أو عن ظهار أو عن فطر في رمضان عمدا أو قتل خطأ أو قتل صيد وهو محرم أو في الحرم أو عن نحو تنج (كفر بالصوم) فلا يعتق ولا يكسو ولا يطعم ولا يزكي لمنه من إخراج ماله بالاعوض مالى (واشتراط وطء) الأمة (المكاتبة) عند عقد الكتاببة لغو فيحرم عليه وطؤها وكذا المعتقة لاجل (واستثناء) أي اشتراط عدم دخول (حملها) في عقد كتابتها لغو فالكتاببة ماضية والشرط باطل (أو) اشتراط (ما يولد لها) أي المكاتبه أي اشتراط أن ما يولد لها من غير المكاتب يكون رقالة أي المكاتب فهذا الشرط لغو (أو) اشتراط (ما يولد لمكاتبه من أخته) أي المكاتب (بعد) عقد (الكتاببة) يكون رقالة لغو (أو) اشتراط (قليل كخدمة) لسيده (ان وفي) أي أدى المكاتب ما كوتب به لسيده (لغو) في المسائل الخمس (وان عجز) المكاتب (عن شيء) مما كوتب عليه (رق) أي صار رقيقا خالصا من شائبة الحرية أعاده ليرتب عليه قوله (أو) عجز (عن دفع) (ارش جنائية) منه على غيره من نفس أو مال فيرق ويخير سيده في إسلامه فيه أو فدائه بدفع الارش ان كانت جنائبه على غير سيده بل (وان) كانت جنائبه (على سيده) أي صار رقيقا خالصا من شائبة الحرية (كالقن) أي خالص الرقية الذي لم يكاتب في خلوص رقبته من شائبة حرية (وأدب) السيد (ان وطئ) مكاتبته الآن يجهل حرمة وطئها ولم يحد للشبهة التي له فيها (بلامهر) لها عليه في وطئها ولا يلزمه ارش نقصها ان طأ وعته ولو كانت بكر (وعليه نقص) مكانته (المكرهه) منه على وطئها (وان حملت) المكاتبه من وطء سيدها (٣١١) (خيرت في البقاء) على كتابتها وتصير.

مستولدة ومكاتبة فاني ادت في حياة سيدها عتقت وان مات سيدها قبل ادائها عتقت من رأس ماله ونفقتها في زمن حملها علي سيدها (و) في انتقالها عن الكتاببة الى (أمومة الولد) لسيدها فله الاستمتاع بها وسير خدمتها الى موته فتعتق من رأس ماله في كل حال (الا لضعفاء) عن الاداء (مهما) في الكتاببة (أو أقوباء) على الاداء (لم يرضوا) بانقلها عن الكتاببة لا مومة الولد فلا تخير

فِي عَقْدِهِ وَكَفَّرَ بِالصَّوْمِ وَاشْتَرَا طَوءَ الْمَكَاتِبَةِ وَاسْتَنْبَأَ حَمْلَهَا أَوْ مَا يُولَدُ لَهَا أَوْ مَا يُولَدُ لِمَكَاتِبٍ مِنْ أُمَّتِهِ بَعْدَ الْكِتَابَةِ أَوْ قَلِيلٍ كَخِدْمَةٍ إِنْ وَقِيَ لَغْوُهُ وَإِنْ عَجَزَ عَنْ شَيْءٍ أَوْ عَنْ أَرْشٍ جَنَائِيَةٍ وَإِنْ عَلَى سَيِّدِهِ رُقٌّ كَالْقَنِّ وَأُذِّبَ إِنْ وَطِئَ بِلَا مَهْرٍ وَعَلَيْهِ نَقْمُ الْمَكْرَهَةِ وَإِنْ حَمَلَتْ خَيْرَتٍ فِي الْبَقَاءِ وَأُمُومَةُ الْوَلَدِ إِلَّا لَضَعْفَاءَ مَعَهَا أَوْ أَقْوِيَاءَ لَمْ يَرْضَوْا وَحُطَّ حَصْنَتُهَا إِنْ اخْتَارَتِ الْأُمُومَةَ وَإِنْ قُتِلَ فَالْقِيَمَةُ لِلْسَيِّدِ وَهَلْ قَنَّا أَوْ مَكَاتِبَانَا أَوْ يِلَانٍ وَإِنْ شَرَى مَنْ يَعْتَقُ عَلَى سَيِّدِهِ صَحَّ وَعَتَقَ أَنْ عَجَزَ وَالْقَوْلُ لِلْسَيِّدِ فِي الْكِتَابَةِ وَالْأَدَاءُ لِلْقَدْرِ وَالْجِنْسِ وَالْأَجَلِ وَإِنْ أَعَانَهُ جَمَاعَةٌ

ويأزم البقاء على الكتاببة (و) ان كان معها أقوياء رضوا بانقلها لا مومة الولد وانقلتها لها (حط) أي أسقط عنهم (حصنتها) التي تحصنها من المكاتب به بقسمته على قدر قواهم على السعي (وان قتل) المكاتب قبل أدائه خط مطلقا وعمدا من حر مسلم (فالقيمة) التي يغرمها قاتله (للسيد) لا لورثته الاحرار لا نه مات رقيقا اذ هو عبدا بقي عليه شيء من الكتاببة ولو درهما (وهل) يقوم حال كونه (قنا) لبطان كتبته لموته قبل أدائه (أو) يقوم حال كونه (مكاتبا) في الجواب (ناويلان) وروايتان عن الامام مالك رضي الله تعالى عنه (وان اشترى) المكاتب (من) أي رقيقا (يعتق على سيده) كاصله وفرعه وحاشيته القريبة (صح) شرائه ولا يعتق على المكاتب لانه اجنبي منه ولا على سيده لانه احرز نفسه وماله من المكاتب بعقد الكتاببة مادام مكاتبا واولى بعد ادائه وعتقه (وعتق) الرقيق الذي اشتراه المكاتب على سيده (ان عجز) المكاتب لا نفسا لا كتابته وعوده وماله ملك لسيده فقد ملك سيده من يعتق عليه بنفسه ملكه (و) ادعى الرقيق ان سيده مكاتبه وانكرها سيده (ف) القول للسيد في (نفي) (الكتاببة) اذ الاصل عدوها وان اتفقا على الكتاببة (و) ان ادعى الرقيق الاداء وانكره السيد فالقول للسيد في (الاداء) اذ الاصل عدمه وان تنازعا في قدر المال المكاتب به أو في قدر اجله أو في جنسه (ف) لا يكون القول للسيد في (القدر والجنس والاجل) قال البناي لادرله على المصنف في مختصره لانه انما سوي بين انقدر والجنس والاجل في عدم قبول السيد فقول من قال سوى المصنف بين المسائل الثلاث في قبول قول المكاتب تبعاً لابن شاس وابن الحاجب فيه نظر اذ ليس في كلامه تصريح بقبول قول المكاتب في الثلاث والله أعلم (وان أمانه) أي المكاتب على اداء الكتاببة (جماعة) او واحد بما لا فاداً ما بقي من المال المعاف

٤ شئ : (فان لم يهدوا الصدقة) بالمال على المكاتب بان قصدوا فسخه من الرق ولم يهدوا شيئا (رجعوا) انشاؤا (بالفضلة) وتحاصوا فيها (و) راجعوا (على السيد بما قبضه) من أموالهم (ان عجز) المكاتب بعد دفع أموالهم للسيد (والا) أى وان قصدوا الصدقة على المكاتب بما أعانوه به (فلا) رجوع لهم بالفضلة ولا بما قبضه السيد ان عجز (وان أوصى) السيد لعبد (بكتابة) يكتب (كتابة المثل) للمكاتب فى القوة على الاداء (ان حملها) أى رقية المكاتب (الثالث) لما السيد يوم التنفيذ فان لم يحملها خير الوارث بين مكاتبته وتنجز عتق ما حمله الثالث منه (وان أوصى) السيد (له) أى المكاتب (بنجم) أى قدر معلوم من المال المكاتب به (فان حمل الثالث) لما السيد (قيمته) أى النجم الموصى به (جازت) أى نفذت الوصية وعتق منه بقدره (والا) أى وان لم يحمل الثالث قيمة النجم (فعلى الوارث) للموصى (الاجازة) أى تنفيذ الوصية (أو عتق) يحمل الثالث) من المكاتب بتلا ويحط عنه من كل نجم بقدر ما يعتق منه لامن النجم الموصى به خاصة لان الوصية حالت عن وجهها لما لم يجزها الورثة فان أدى الباقي ثم عتقه وان عجز عنه رقباه (وان أوصى) السيد (لرجل بمكاتبه) بان قال أعطوا زيدا فلانا المكاتب (أو أوصى له) أى لذلك (٣١٢) الرجل (بما عليه) أى بالمال الذي على المكاتب وهو ما كاتبه به بان قال أعطوا

زيدا كتابة فلان أى المال المكاتب به (أو أوصى) السيد (بعتقه) أى المكاتب (جازت) أى مضت وصيته (ان حمل الثالث) قيمة كتابته أى المال المكاتب به (أو قيمة الرقية على انه) أى العبد (مكاتب) فيؤدى المكاتب فى الصورتين الاوليين النجوم للموصى له فان أدى عتق وان عجز رقبه وفى الاخرة نخط النجوم عنه ويعتق وان لم يحمل الثالث (أو) الامر بن رق للموصى له من الرقية بقدر يحمل الثالث فى الاوليين وأعتق منها بقدره فى الاخرة (و) ان قال لرقيقه (أنت حر على ان عليك ألفا) ولم يقيه ذلك بوقت

فان لم يقصدوا الصدقة رجعوا بالفضلة وعلى السيد بما قبضه ان عجز وإلا فلا وان أوصى بمكاتبته فكتابة المثل ان حمله الثالث وان أوصى له بنجم فان حمل الثالث قيمته جازت ولا فعلى الوارث الاجازة أو عتق يحمل الثالث وان أوصى لرجل بمكاتبه أو بما عليه أو بعتقه جازت ان حمل الثالث قيمة كتابته أو قيمة الرقية على أنه مكاتب وأنت حر على أن عليك ألفا أو عليك ألف لزيم العتق والمال وخير العبد في الإلزام والرد في أنت حر على أن تدفع أو تؤدى أو ان أعطيت أو نحو

(باب)

ان أقر السيد بوطء ولا يمين ان أنكر كأن استبرأ بحمضة ونقاه وولدت لستة أشهر

مخصوص (أو) قال له أنت حر (وعليك ألف لزيم العتق) (و) لزيم (المال) فيلزم السيد العتق ويلزم العبد المال ده جنيين في المستثنى ان كان العبد وسرا والا كان المال دينا عليه فهي قطعة لازمه لهما (وخير العبد فى الإلزام) للمال ولا يعتق الابدائه (والرد) نقول سيده له (أنت حر على أن تدفع) لى ألفا مثلا (أو) أنت حر على أن (تؤدى) لى مائة مثلا (أو) أنت حر (أو أعطيت) لى ألفا (أو) قال السيد لعبد (بحوه) أى نحو القول المذكور كفى جئت بكذا فانت حر فله ان لا يقبل ويبقى رقا للسيد وله الرضا بالعتق ودفع ما نزمه والله اعلم (باب) فى بيان احكام ام الولد ابن الحاجب تصير الامه ام ولد بثبوت اقرار السيد بالوطء وثبوت الايمان بولد حى او ميت عتقة فما فوقها بما يقول اهل المعرفة انه حمل ولو ادعت سقط من ذلك ورأى النساء اثره اعتبر اه فالامه تصير ام ولد بهذين الشرطين والى اولهما اشار المصنف بقوله (ان اقر السيد بوطء) لامته فهذا احد الشرطين وجوابه قول الآتى عتقت الامه الخ (و) ان ادعت الامه الحامل او التى ولدت ولدا ونسبته لسيدها على سيدها انه وطئها واسكره (لا يمين) عليه لرد دعواها (ان أنكر) السيد وطئها لانها من دعوى العتق التى لا تثبت الا بعدلين ولا تثبت الا بعدلين فلا يمين بمجرد دعوى وشبه فى نفى اليمين فقال (كان استبرأ السيد) امته من وطئه (بحمضة) وولدت بعده (ونقاه) عن نفسه معتمدا فى تقيده على استبرائها وعدم وطئها بعده (وولدت ستة أشهر)

بعد استبرائه فقال الامام مالك رضي الله تعالى عنه لا يمين عليه (والا) أي وان لم يستبرئها أو استبرئها وولدت لأقل من ستة أشهر بان ولدت لستة أشهر الا ستة أيام (لحق) ولدها به وصارت أم ولد له أن ولدته لمدة الحمل المعتاد كستة أشهر بل (ولو) ولده (لا كنه) أي أطول مدته أي الحمل وهي خمس سنين وإلى الشرط الثاني أشار بقوله (ان ثبت القاءها علقه ففوق) بالضم عند حذف المضاف اليه ونية معناه (ولو) ثبت القاءه (بأمرأتين) قال الخرشي ان أقر سيدها بوطئها كفى اتيانها بولد قائلة هو منك ولو ميتا وعلقه ولو لم تثبت ولادتها اياه وان عدم الولد فلا بد من ثبوت ولادتها وان قامت عليه بينة بأقراره بوطئها فلا بد من ثبوت ولادتها أو أثرها ولو بأمرأتين ان عدم الولد والا فلا تحتاج الى اثباتها وشبهه في الاعتبار وبناء الجواب الا في فقال (كادعائها) أي الامة التي أقر سيدها بوطئها ولم يستبرئها انها أسقطت حملها من وطئه (سقطا) علقه أو أعظم منها (وأيمن النساء أثره) أي الاسقاط بقبلها من تشققه وسيلان دمه فصديق وتصديره أم ولد له وجواب ان أقر السيد الخ (عققت الامة) اذا مات سيدها (من رأس) أي جميع (المال) للسيد ولو لم يترك سواها (و) ان مات سيد أم الولد عتق من رأس ماله (ولدها) الذي ولدته (من غيره) بعد ولادتها منه (ولا يرد) أي عتق أم الولد (دين) علي سيدها (سبق) الدين ولادتها من سيدها وشبهه بشرطى الاقرار بالوطء وثبوت انقائه العلقه في ترتب أمومة الولد عليهما فقال (كاشترى زوجته) أي الحر حال كونها (حاملًا) منه فانها تصير بولادته أم ولد له على المشهور (لا) تصير الامة أم ولد بولد من زوجها (سبق) الولد شراء زوجها اياها (أو ولد) (٣١٣) حملت به (من وطء شبهة) بأن علط فيها

فحملت منه ثم اشتراها جهام فلا تكون بولادته أم ولد (الا) اذا وطئ السيد (أمة مكانه) فحملت منه فانها تصير بوضعه أم ولد له وعليه قيمتها المكاتبه يوم حملها ولا يحسد للشبهة (أو) وطئ الاب أمة (ولد) فحملت منه فتصير بوضعه أم ولد له وعليه قيمتها لو ولد يوم وطئها موسرا كان أو معسرا ولا قيمة عليه لولدها ولا حد عليه للشبهة (و) ان وطئ أمتة وعزلى عنها وحملت ف(لا يدفعه) أي الحمل عن سيدها (عزلى) أي نزع ذكره من

وَاللَّحَقَّ بِهِ وَلَوْ أَنَّتِ لَا كَثَرَهُ إِنْ ثَبَتَ إِنْقَاءُ عِلْقَةٍ فَفَوْقَ وَلَوْ بِأَمْرٍ أَيْنِ كَادَعَا نِسَاءً طَارَأْنَ أَثَرَهُ عَتَقَتْ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ وَوَلَدَهَا مِنْ غَيْرِهِ وَلَا يَرُدُّهُ دِينَ سَبَقَ كَشْتَرَا عَزَّ وَجَتَهُ حَامِلًا لَا يُولَدُ سَبَقَ أَوْ وَلَدٍ مِنْ وَطْءٍ شُبْهَةٍ إِلَّا أَمَةً مَسْكَاتِيهِ أَوْ وَلَدَهُ وَلَا يَدْفَعُهُ عَزْلٌ أَوْ وَطْءٌ بِدُبُرٍ أَوْ فَخْذَيْنِ إِنْ أَنْزَلَ وَجَازَ إِجَارَتُهَا بِرِضَاهَا وَعَتَقَ عَلَى مَالٍ وَلَهُ قَلِيلُ خِدْمَةٍ وَكَثِيرُهَا فِي وَلَدِهَا مِنْ غَيْرِهِ وَأَرَشَ جُنَايَةَ عَلَيْهَا وَإِنْ مَاتَ فَلِوَارِثِهِ وَالِاسْتِمْتَاعُ بِهَا وَاتِّزَاعُ مَا لَهَا مَالٌ يَمْرُضُ وَكَرِهَ لَهُ تَزْوِيجُهَا وَإِنْ بِرِضَاهَا وَمُصِيبَتُهَا إِنْ بَيْعَتْ مِنْ بَائِعٍ وَرُدَّتْ عَنْهَا وَفَدِيَتْ إِنْ جَنَّتْ بِأَقْلِ الْقِيَمَةِ يَوْمَ الْحَكْمِ وَالْأَرْضُ وَإِنْ قَالَ فِي

(م) — جواهر الاكيل — ثاني) قبلها حال انزال الماء يسبقه ولا يشعر به (أو وطء بدبر) فلا يدفع الولد به عن سيدها لاحتمال سيلان المني لقبلها (أو) وطء بين (فخذين) فلا يدفع به الولد (ان أنزل) حال وطئها بينهما لا احتمال سيلانه الى قبلها (وجاز) لسيد أم الولد (اجارتها برضاها) لعدم العمل لا بغير رضاها فلا تجوز ونسخ (و) جاز لسيد أم ولد (عتق) لها (على مال) معجل منها ولو بغير رضاها او دين في ذمتها برضاها (وله) أي سيد أم ولده (قليل خدمه) فله استخدماهما فيما يقرب ولا يشق (و) له (كثيرها) أي الخدمة (في ولدها) الذي ولدته (من غيره) أي غير السيد بعد ولادتها من سيدها (و) له (ارش جنائيه عليها) أي أم الولد (وان مات السيد) قبل قبض ارش الجنائيه على أم ولده (ف) الارش (لوارثه) أي السيد (و) له (الاستمتاع بها) له (ان تزاع ما لها مالم يمرض) مرضا بخلافه فليس له ان تزاعا له حية ثم اذا تزاع لوارثه (وكره له) أي السيد (تزوجها) لغيره ان كان بغير رضاها بل (وان) كان (برضاها) لانه ليس من مكارم الاخلاق لمناقاة النيرة (و) ان بيعت أم الولد ثم ماتت أو جنت أو عصبت مثلا ف(مصيبتها ان بيعت) أي صلتها (من بائعها) فان كان قبض ثمنها فبغيره لمشتريها وان لم يقبضه سقط عن مشتريها (و) ان كان المشتري احتقها (رد) أي نفص (عنقها) وترد لبائعها وبزمنها ان كان موسرا وان كان معسرا فهو دين عليه في ذمته (و) ان جنت أم الولد على نفس أو عضو جنائيه لا يقبض منها أو على مل (فديت) أي وجب على سيدها فدائها (ان جنت) ونفتدى (ب) (الأقل) من (القيمة) لها وحسدتها معتبرة (يوم الحكم) بوجوب فدائها (و) من (الارش) لجنائيتها (وان قال) السيد (في

مرضيه (الذي مات منه (ولدت) أمي فلانة مني (ولا ولد لها) أي الأمة التي اقربوا لادتها منه موجود (صدق) في قوله
ولدت مني وصارت أم ولد له تعتق من رأس ماله ان مات (ان ورثه ولد) ذكر أو أنثى وأولى ان كان لها ولد فان لم يرثه ولد لا يصدق
(وان أقر) سيد (مريض) مرضا خوفا (بايلاد) منه لأمته في صحته (أو) أقر مريض (باعتق) لها (في حال) (صحته) السابقة
على مرضه ومات من مرضه الذي أقر فيه (لم) الأولى فلا (تعتق) الأمة التي أقر بايلادها أو اعتاقها (من ثلث) لأنه لم يقصد الوصية
باعتاقها (ولا) من (رأس مال) لأن تصرف المريض لا يكون إلا في الثلث (وان وطى شريك) أمة مشتركة (فحملت) من
وطى قوم عليه و (غرم نصيب) شريكه (الآخر) من قيمتها يوم حملها ان كان موسرا لانه أفلتها عليه (فان أعسر) الواطى (خير)
شريكه (في) تقويمها على الواطى و (اتباعه) أي الواطى (ب) بنصيبه من (القيمة) معتبرة (يوم الوطى أو بيع) نصيب غير
الواطى (منها) أي الأمة (لذلك) أي لنصيب غير الواطى من قيمتها فان كان ثمة يزيد على نصيبه من قيمتها فلا يباع منها إلا ما بقي ثمة
بنصيبه من قيمتها ويبقى باقيه بحساب أم الولد للواطى (و) ان لم يف ثمة نصيب غير الواطى بنصيبه من قيمتها (وتبعية) أي اتباع غير
الواطى الواطى (بما بقي) له من نصيبه من قيمتها (وبنصف قيمة الولد) ولا يباع لانه حر لا حق بالواطى (والشبهة) (وان وطىها)
أي الشريك (بظهر) واحد واتت بولد لسته أشهر من وطئها واداعاه كل منهما (فالقافة) التي خصها الله بمعرفة النسب بالشبه
تنظره لتلحقه بأحدهما أو بهما ان كان حربيين مسلمين بل (ولو) كان أحدهما (عبدا) والآخر حرا (أو دميما) والآخر مسلمانا فان لحقته
بأحدهما لحق به مسلمانا كان أو ذميما (٣١٤) حرا أو عبدا (فان شركتها) أي الشريكتين وفي الولدان قال

مَرَضِيهِ وَلَدَتْ مِنِّي وَلَا وَلَدَ لَهَا صَدَقَّ وَأَنْ وَرَثَةُ وَلَدَتْ وَأَنْ أَقْرَمَرِيضُ بِأَيِّ بِلَادٍ
أَوْ يَعْتَقُ فِي صِحَّتِهِ لَمْ تَعْتَقْ مِنْ ثَمْتٍ وَلَا مِنْ رَأْسِ مَالٍ وَأَنْ وَطِئَ شَرِيكَ تُحْمَلَتْ
غَرِمَ نَصِيبُ الْآخِرِ فَاِنْ أَعْسَرَ خَيْرٌ فِي تَبَاعِهِ بِالْقِيَمَةِ يَوْمَ الْوُطْءِ أَوْ يَبْعُهُ لِذَلِكَ
وَتَبِعَهُ بِمَا بَقِيَ وَبِنِصْفِ قِيَمَةِ الْوَلَدِ وَأَنْ وَطِئَهَا بِطَرَفِ الْقَافَةِ وَلَوْ كَانَ ذِمِّيًّا
أَوْ عَبْدًا فَإِنْ أَشْرَكَتْهَا فَسَلِمَ وَوَالِي إِذَا بَلَغَ أَحَدُهُمَا كَانَ لَمْ تَوْجَدَ وَوَرثَاهُ
أَنْ مَاتَ أَوْ لَا وَحَرُمَتْ عَلَى مَرْتَدٍّ أُمَّ وَلَدِهِ حَتَّى يُسَلَّمَ وَوَقِفَتْ كَمَدْبِرِهِ
أَنْ فَرَّ لِذَا رِ الْحَرْبِ وَلَا يَجُوزُ كِتَابَتُهَا وَعَتَقَتْ أَنْ أَدَّتْ
(فصل) الْوَلَاءُ لِلْعَتِيقِ وَأَنْ يَبْيَعَنَّ مِنْ نَفْسِهِ أَوْ عَتَقَ غَيْرَ عَنْهُ بِإِذْنِ

القائف هو ابن المسلم والذمي معا
(ف) بالولد (مسلم) أي يحكم
باسلامه (ووالى) أي اتباع الولد
(اذ بلغ) الحلم (أحدهما) أي
الشريكتين عدا بن القاسم وشبه
في مولاة أحدهما فقال (كان لم
توجد) قافة فانه يوالى أحدهما
بعد بلوغه محكما باسلامه
(وورثاه) أي الشريكتين
(ان مات) الولد (ولا) أي
قبل مولاة أحدهما فيرثانه
ميراث اب واحد فيقسم بينهما

أ
(وحرمت على) رجل (مرتد) عن الاسلام بعد تفرده
له (أم ولده) مادام على رده (حتى يسلم) وحرمتا عليه ويحلى بيده وبين ماله ورفيقه يتصرف فيه وان مات مرتد اعتقت
(أم ولده) من رأس ماله هذا مذهب المدونة وقال اشهب تعتق أم ولده بمجرد رده كبايعين منه زوجته وأذا قتل للردة عتقت من رأس ماله
(ووقفت) أم ولد المرتد (كمدبره) أي المرتد (ان فر) أي مرتب المرتد (لدار) السكفار أهل (الحرب) للمسلمين إلى ان
يأبى مسلما فيعود إليه كما كانا أو يموت فتعتق أم ولده من رأس ماله ومدبره من ثلثه وهذا اذا كان يعلم موته وحياته فيعمل على ذلك
فان جعل حاله فيوقف إلى نهاية مدة التعمير اذا كان له مل يبق على أم ولده منه والا فصيل ينجز عتقها وقيل تسمى على نفقتها إلى مدة
التعمير (ولا يجوز كتابتها) أي أم الولد فان كتبها فسخت (وعتقت ان أدت) المكاتبه لسيدها ما كاتبها به ومضت المكتوبة فلا يفسخ
ولا ترجع على سيدها بما أدت اذا كان صحيحا والله سبحانه وتعالى اعلم (باب) في بيان احكام (الولاء) بفتح الواو ومدودا
من الولاء بمعنى القرب عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما قال قال رسول الله صل الله عليه وسلم الولاء لجمه كل حمة النسب لا يباع ولا
يوهب رواه ابو يعلى اللؤلؤي ثم ابن حبان في صحيحه قل الابن هذا الحديث تعريف لحقيقته شرعا فلا يمكن حده بما هو اهم منه وروى
قوله صلى الله عليه وسلم لجمه بضم اللام وفتحها أي تعاق وانصال وارتباط (اعتق) بكسر الهمزة (وان كان) الاعتاق (بييع) للعبد
(من نفسه) ولو اسدا كما قدمه الولاء عليه لسيدته ولا يتوهم من اخذ المال منه لاولاء له لقد رتته على نزع منه وبقائه رقا (أو
عتق غير عنه بلاذن) من المعتق عنه فوالاء العتق لامة تعق عنه وهو المشهور ووجهه انه من التعديرات الشرعية التي يعطي فيها المعلوم

بشهادة الواحد بتأولا بشهادة الاثنين معا (لكنه) أي مدعى الولاء أو الذنب (مخلف ويأخذ المال) الذي تركه الميت (بعد الاستيناء) أي التأخير باجتماع الحاكم عسى أن يأتي غيره باثبات منه وتقدم الكلام على هذه المسئلة آخرها باب العتق مستوفى (و) ان مات من له عاصب نسب وعاصب ولأه (قدم) في ارثه (عاصب الذنب) على عاصب الولاء (ثم) ان لم يكن له عاصب نسب وتعدد عاصب الولاء قدم (المعتق) للميت (ثم) ان لم يكن المعتق حيا قدم (عصبته) أي المعتق مرتبين (ك) ترتيبهم في امامة (الصلاة) على الميت فيقدم ابن فانه قاب فاخ فانه فجد فعم فانه فجد أب فانه وهكذا يقدم الاصل على فرع وفرع على اصل أصله (ثم) ان لم يكن للمعتق عاصب نسب قدم (معتق معتقه) بكسر التاء فيهما (ولا ترثه) أي الولاء أي لا ترث به (أشئ) اجماعا فان مات العتيق عن ابن وبنت معتقه ورثه الابن وحده (ان لم تباشره) أي ان لم تباشرا الاثنى العتيق (يعتق) منها له (أوجره) أي الولاء بها أي الاثنى (بولادة) ممن أعتقته من الذكور (أو عتق) ممن أعتقته (وان اشترى ابن وبنت) حران (اباها) الرقيق على ان لكل منهما نصفه وعتق عليهما بنفس ملكهما اياه (ثم اشترى الاب عبد) واعتقه (مات العبد بعد) موت (الاب ورثه) أي العبد (الابن) وحده لانه عاصب معتقه من الذنب والولاء والبنت عاصب معتقه من الولاء فقط والعاصب بالذنب مقدم على العاصب بالولاء (وان مات الابن) الذي اشترى هو واخوته اباها (أولا) (٣١٦) أي قبل موت العبد وبعد موت الاب ولا وارث له الاخته فلها

لَكِنَّهُ يَخْلَفُ وَيَأْخُذُ الْمَالَ بَعْدَ الْإِسْتِئْنَاءِ وَقَدْ مَّ عَاصِبُ الذَّنْبِ ثُمَّ الْمُعْتَقُ ثُمَّ عَصَبَتُهُ كَالصَّلَاةِ ثُمَّ مُعْتَقٌ مُعْتَقُهُ وَلَا تَرِثُهُ أَثْنَى أَنْ لَمْ تُبَاشِرْهُ بِعِتْقٍ أَوْ جَرَةٍ وَلَا بَوْلَادَةٍ أَوْ عِتْقٍ وَلَوْ اشْتَرَى ابْنٌ وَبَنَتْ أَبَاهُمَا ثُمَّ اشْتَرَى الْأَبُ عَبْدًا فَمَاتَ الْعَبْدُ بَعْدَ الْأَبِ وَرِثَهُ الْإِبْنُ وَإِنْ مَاتَ الْإِبْنُ أَوْ لَا فَلِلْبَنَتِ النِّصْفُ لِعِتْقِهَا نِصْفَ الْمُعْتَقِ وَالرُّبْعُ لَأَنْهَا مُعْتَقَةٌ نِصْفُ أَبِيهِ وَإِنْ مَاتَ الْإِبْنُ ثُمَّ الْأَبُ فَلِلْبَنَتِ النِّصْفُ بِالرَّحِمِ وَالرُّبْعُ بِالْوَلَاءِ وَالْثَمَنُ يُجَرُّهُ

باب

صَحَّ إِيْصَاءُ حُرٍّ مُمَيِّزٍ مَالِكٍ وَإِنْ سَفِيهَا أَوْ صَغِيرًا وَهَلْ أَنْ لَمْ يَتَنَاقَضْ قَوْلُهُ أَوْ أَوْصَى بِقُرْبَةٍ تَأْوِيلَانِ

نصف ماله بفرض الذنب ونصفه بصوبة الولاء لعتقها نصف ابيه فجر لها نصف ولأه ثم مات العبد فللبنت النصف من مال العبد الذي اعتقه أبوها (لعتقها نصف) الاب (المعتق) للعبد فلنجر لها نصف ولأه (ولها) أي البنات من مال العبد (الرابع لانها) انجر لها ربع ولأه العبد من أخيه الذي لها نصف ولأه لانها (أعتقت نصف أبيه) أي الابن الذي هو أخوها فصار لها نصف ولأه وقد كان له نصف ولأه العبد لعتقه نصف معتقه فيجر لها نصف ولأه على الابن

نصف ولأه الابن على العبد وهو الربع (وان مات الابن) أولا وورثه الاب (ثم مات) الاب عن يئنة التي وكافه أعتقت نصفه ولا وارث له سواها (فللبنت) من مال أبيها (النصف) بفرض (الرحم) أي الذنب (و) لها (الربع) أيضا (ب) بصوبة (الولاء) لاعتاقها نصفه فجر لها نصف النصف الباقي بعد فرضها ونصف النصف هو الربع (و) لها (بجره) أي الولاء (الثلث) أيضا وهو نصف الربع الباقي لانه حق أخيها باعتاقه نصف ابيه ولها نصف ولأه أخيها لاعتاقها نصف ابيه فانجر لها به نصف الربع وهو الثلث فصار لها سبعة اثمان مال أبيها والله سبحانه وتعالى اعلم (باب) في بيان أحكام الوصية (صح ايصاء حر) فلا يصح ايصاء رق ولو بشأنة حرة (مميز) فلا يصح ايصاء غير مميز لصغر او جنون او اغناء او سكر (مالك) الموصى به فلا تصح من مستغرق الذمة بالتبعات ان كان المالك رشيدا بل (وان) كان (سفيها او صغير) فتجوز وصية المحجور عليه وتجوز وصية ابن عشر بن سنين وأقل منها مما يقار بها اذا صاب وجه الوصية قال اصبح تجوز وصية الصبي اذا عقل ما يفعل اهقا لصبيان يختلف ادراكهم وتمييزهم فمن علم تمييزه جازت وصيته والا فلا (وهل) تصح وصية الصغير المميز (ان لم تنقض) وان لم تكن بقربة لله تعالى كايصائه بال لغنى بال لغنى اجنبي وهذا تاويل ابى عمر ان (او) تصح ان (وصى) الصغير (بقربة لله تعالى) منها صلة لرحم بان اوصى بال لمسكين قريب او اجنبي فلا تصح بغير قربة وان لم تنقض وهذا تاويل اللخمي في الجواب (تاويلان) لقول المدونة تجوز وصية ابن عشر سنين فاقل مما يقار بها اذا صاب وجه الوصية ولم يكن فيه اختلاط او التخليط ان لا يكون لكلامه محمول ويصح ايصاء الحر المميز المالك ان

كان مسلماً بل (و) لو كان (كافراً) في كل حال (الا) في حال ايصاله (بكمخمر) وخنزير (المسلم) فلا يصح لانه لا يصح له تملكهما وانما يصح ايصاله حر ميمزمالك (لمن) أي آدمي (يصح تملكه) أي الموصي له أي يصح أن يملك الموصي به شراً فلا تصح لكافر بمصحف ورقيق مسلم ولا فرق فيمن يصح تملكه بن كونه عاماً كالسالكين أو خاصاً كزبد ولا بين من يملك حقيقة أو وحسباً كسجود ورباط وقنطرة وخيل جهاد ونعم بحبس لنفسه ولا فرق بين كون الحبس عليه بالغاً أو صبيهاً عقلاً أو مجنوناً مسلماً أو كافراً موجوداً أو غير موجود (كن سيوجد) من حمل ثابت أو سيوجد فيوقف الى وضعه فيستحققه (ان استهل) أي صرخ عقب ولا دته فان لم يستهل بطأت فان نزل ميتاً وحياً حياة غير قارة فلا يستحقها وترد لورثة الموصي (و) ان أوصي لحمل امرأة فوضعت أولاداً صار خين (وزع) أي قسم الموصي به (لعدده) أي على عدد المولود من الحمل الموصي له ولو كان بعضه ذكراً وبعضه أنثى وهذا عند اطلاقه فان كان نص على التفصيل فانه يصار له فيقسم على حسب ميراثه ويصح الايصال (بلفظ) يدل عليه ولو لم يصرح به (أو) (إشارة مفهومة) الايصال ابن شاس كل لفظ يفهم منه قصد الوصية بوضع أو قرينة يحصل الاكتفاء به (وقبول) الموصي له (المعين شرط) في وجوب تنفيذها والمعتبر قبوله (بعد الموت) للموصي وأما غير المعين فلا يشترط قبوله وذلك كالسالكين وقوله بعد الموت وأما قبله فلا يعتبر (فالملك) على الموصي به (له) أي الموصي له (ب) مجرد حصول (الموت) للموصي وقبوله بعده كاشف له فالقاعدة الحادثة بعد الموت وقيل القبول للموصي له (وقوم) الموصي به (بغلة) كاجرة عمل رقيق أو بهم ولبنه وصوفه ونسله وثمر شجر وكراء عقار (حصلت) الغلة (بعده) أي بعد موت الموصي وفي المدونة ما أثر بعد الموت يقوم مع الأصول في الثلث فان حمله الثلث بثمر كانت الثمرة للموصي له وان حمل نصفه يكون له نصف النخل ونصف الثمرة (ولم يحتج رقيق) أي رقيق موصي له (٣١٧) بمال (لاذن) من سيده (في قبول) ما أوصى له به فله قبوله بلاذن من سيده ولسيده انزاعة مئة الا أن يعلم أن غرض الموصي التوسعة على الرقيق (كايصاله بعقده) أي الرقيق فلا يحتاج تنفيذه لقبوله فيعتق ما حمله الثلث سواء كله أو بعضه ولو لم يقبله الرقيق (وخيرت جارية الوطء) أي الرائعة التي شأها أن تقتنى له

وكافراً الا بكمخمر لمسلم لمن يصح تملكه كمن سيكون ان استهل ووُزِعَ لعدده بلفظ أو إشارة مفهومة وقبول المعين شرط بعد الموت فالملك له بالموت وقوم بغلة حصلت بعده ولم يحتج رقيق لاذن في قبوله كايصاله بعقده وخيرت جارية الوطء ولها الا انتقال وصح لعبد وراثته ان اتحد وبناته به أريد العبد لمسجد وصرف في مصالحة وليت علم بموته ففي دينه أو وراثته وليدني وقاتل علم للموصي بالسبب والا فتأويلان

التي أوصي سيدها بعقدها فتخير بين رضاها باعتاقها ورضاها بعده (وبقائها رقيقة وعلة التخير أن الغالب في تجيز عقدها ضياعها به اذ لا تجدد من يتزوجها وفي بقائها على الرقية لا تستطيع الاكتساب لرقيتها فلذا خيرت (و) ان اختارت أحد الأمرين فلهما الانتقال عنه واختيار الأمر الآخر ما لم ينفذ فيها ما اختارته أولاً (و) صح الايصال (لعبد وراثته) أي وارث الموصي (ان اتحد) وراثته أي لم يكن معه وارث آخر اذ الوصية له جائزة فكذا لعبده وليس له انتراعها من عبده لانه ابطال للوصية (أو) لم يتحد وراثته وأوصي لعبد بعضهم (بتافه) لا تلتقت اليه النفوس (أريد به) أي التافه (العبد) ومفهوماً بتافه أنه ان أوصي له بماله بال أو أنه ان أوصي له بتافه أريد به وارثه فلا يصح وهو كذلك فيهما (و) صح الايصال (لمسجد) نكره ليعم المسجد الحرام وغيره من المساجد ولما كان هذا كالمناقض لقوله أولاً لمن يصح تملكه وكان المسجد لا يتصور فيه ذلك قال (وصرف الموصي به في مصالحه) كوقوده وعمارته لانه مقصود الناس بالوصية له وقوله صرف في مصالحه ما لم يجر العرف بالصرف لجأوريه كالزهر والا صرف لهم (و) صح الايصال (لميت علم الموصي بموته) وصرف الموصي به (في دينه) ان كان عليه دين (أو وراثته) ان لم يكن عليه دين فان لم يعلم الموصي بموته فلا يصح الايصال له ويكون الموصي به لوارثه الموصي (و) صح الايصال (لذمي) بما يملكه شرعاً كغوب وعين وعقار وعرض وبهيمة ورقيق بالغ على دينه لا بما يملكه كخمر وخنزير ومصحف ورقيق مسلم أو صغير أو بالغ على غير دينه (و) صح الايصال (أ) شخص (قاتل) الموصي اذا (علم الموصي) ان (السبب) لموته من الموصي له بان علم أنه الذي ضربه أو جرحه مثلاً وأوصي له ابن عرفة في المدونة اذا أوصي له بعد ضربه وعلم به فان كان خطأ جازت وصية في ماله ودبتة وان كان عمداً جازت في ماله دون دينه لانها مال لم يعلمه (والا) أي وان لم يعلم الموصي بالسبب وقال اعطوا فلاناً كذا وكان فلان قاتله ولم يعلمه (فتأويلان)

في صحة وصيته له وبطلانها (وبطلات) الوصية (بزده) ظاهرة من الموصى أو الموصى له وهو كذلك ونكته المصنف إيعامها وظاهره أيضا بطلانها ولورجح المرتد إلى الاسلام وبعضهم قيد كلام المصنف بموته على رده وتوهم أخذ من قول المدونة إذا قتل المرتد على رده بطلت وصاياه قبل رده وبعد ها (و) بطلت (ب) إيصاء بمعصية) كالممن يشتري به خيرا يشتريها أولان يقتل معصوما (و) بطلت الوصية (لوارث) لخبر أن الله أعطى كل ذي حق حقه الا الوصية لوارث وشبهه في البطلان فقال (ك) وصية (غيره) أي الوارث (بزائد الثالث) وتعتبر الزيادة على الثلث (يوم التنفيذ) للوصية لا يوم الموت (وان اجزى) ما أوصى به لوارثه أو زائد الثلث (غيره) فعطية) من الجيز الرشيد تفتقر للحوز عنه قبل حصول مانعها وتبطل الوصية لوارث وغيره بزائد الثالث ان أطلق بل (ولو قال) الموصى (ان لم يجزوا) أي الورثة الوصية لوارثه (ف) الموصى به للوارث (المساكين) مثلا فلا تجوز لانه اضرار (بخلاف العكس) أي قوله الثلث للمساكين الا أن يجيزه الورثة لا يفي مثلافه وله في وصية صحيحة فان أجازوها لا ينفى له والا فهي للمساكين (و) بطلت (برجوع) من الموصى (فيها) ان كان في صحته بل (وان) رجع فيها (بمرض) مات منه واماما بطله في مرضه فليس له الرجوع فيه وان كان مثل الوصية في الخروج من الثلث ففي المدونة لا رجوع للمريض فيما بطله بخلاف الوصية وفي النواذر ما بطله المريض لا رجوع له فيه الا ان يستدل بما يعلم به انه اذاد به الوصية وتكون الرجوع (بقول) كالبطلان أو رجعت عنها أولا تملوا بها (و) بفعل ك(بيع) الباجي لا خلاف في الرجوع عن الوصية بالقول والفعل ابن حارث اتفقوا فيمن أوصى لرجل بعيده ثم باعه أو وهبه أو عتقه ان ذلك رجوع (و) ك(عتق) للرقيق المعين الذي أوصى به (و) ك(تأبى) أي عتق للرقيق المعين الذي أوصى به على مال (٣١٨) منجم لانها اما بيع واما عتق وكلاهما يبطلها فان عجز عادت الوصية لانه لم يخرج

وَبَطَلَتْ بِرِدَّتِهِ وَإِصْءًا بِمَعْصِيَةٍ وَلِوَارِثٍ كَغَيْرِهِ بِزَائِدِ الثَّلَاثِ يَوْمَ التَّنْفِيزِ
وَأَنْ أُجِيزَ فَعَطِيَّةٌ وَلَوْ قَالَ إِنْ لَمْ يُجِيزُوا فَلِلْمَسَاكِينِ بِخِلَافِ الْعَكْسِ
وَبِرْجُوعٍ فِيهَا وَإِنْ بَرَضَ يَقُولُ أَوْ يَبِيعُ وَرِثَاقٌ وَكِتَابَةٌ وَأَيْلَادٌ وَحَصْنٌ
زَرْعٌ وَنَسْجٌ غَزْلٌ وَصَوْنٌ فَضَةٌ وَحَشْوٌ قُطْنٌ وَذَبْحٌ شَاةٌ وَتَفْصِيلٌ شَقَّةٌ
وَإِصْءٌ بِمَرَضٍ أَوْ سَفَرٍ أَوْ تَمَيُّاقًا أَنْ مَاتَ فِيهَا وَإِنْ بَكَتَابٍ وَلَمْ يُخْرِجْهُ أَوْ
أَخْرَجْهُ ثُمَّ اسْتَرَدَّهُ بَعْدَهَا وَلَوْ أَطْلَقَهَا

عن ملك الموصى بناء على ان رجوع المعين بعد خروجه عن ملكه يصححها فهذا أولى وشبهه في عدم الرجوع فقال (و) ك(ايلاد) لامة معينة موصى بها فوطؤها ليس برجوع ابن كنانة من اوصى بجاريته لرجل فله وطؤها ولا تنقض وصيته الا أن تحمل منه (و) ك(حصن ذرع) معين

موصى به فهو رجوع عي الوصية وتعقب بانه مخالف للرواية ففي المجموعة عن ابن القاسم اذا اوصى بزرع فحصدته أو شمر فجزه أو بصوف فجزه فليس برجوع الا أن يدرس القمح ويكتاله ويدخله بيته فهذا رجوع الباجي بالدراس والتصفية انتقل اسمه عن الزرع الى اسم القمح والشعير فكان رجوعا (و) ك(نسج غزل) أوصى به فحكاكه ثوبا أو برداء فقطعه قيصافه رجوع (و) ك(صوغ فضة) اوصى بها أشهب اذا اوصى بفضة ثم صاغها خاتمها فهو رجوع لزوال الاسم الذي اوصى به (و) ك(حشو قطن) اطلق ابن الحاجب وفي التوضيح ينبغي أن يقيده بحشوه في الثياب واما في خدة ونحوها فلا اشهب اذا اوصى بقطن ثم حشا به عزله فهو رجوع (وذبح شاة) ونحوها معينة اوصى بها فهو رجوع (وتفصيل شقة) قيصا أو سر أو يمل أو غيرها فهو رجوع لعدم صدق اسم الشقة على المفصل (و) بطلت (ب) صحته من مرض معين وقدومه من سفر معين في (إيصاءه) بمال مقيدا (ب) موته من (مرض) معين (اوسفر) معين (انتقيا) أي الموت من المرض والموت من السفر المعينين اذا قال الموصي (ان مات فيهما) أي المرض والسفر المعينين فيبطأ إيصاؤه ان لم يكن بكتاب بل (وان) كان (بكتاب لم يخرج) أي لم يخرج الموصي الكتاب من يده بعد صحته من مرضه الذي اوصى فيه وقدومه من سفره الذي اوصى فيه (أو أخرجه) أي الكتاب من يده (ثم استرده) أي الكتاب (بعدها) أي المرض والسفر (ولو أطلقها) أي الوصية عن تقيدها بموته من مرض معين أو في سفر معين بان قال اعطوا افلانا كذا أوله من عبيدي كذا وكتبه في كتاب واخرجه ثم استرده بطلت قال في البيان اتفاقا قال البساطي هذا تبعه ارادته ومعناه عندى انه قيد وأطلق في تقيده فقال مات في سفرى او مرضي فلان كذا ثم زال مرضه او قدم من سفره فاسترجع الكتاب فانها تبطل اه واقصر في البيان على حكاية البطلان ولم يصح بنفى الخلاف ظاهر كلام المصنف انه مشى عليه ولكن في قوله ولو أطلقها بعض قلق لا نه فرض كلامه أو لا في المنة

ثم بالغ بالاطلاق ولو شبه المطلقة بالمقيدة فقال كأن أطلقها لكان أبين واحسن قال ذلك الخطاب (لا تبطل الوصية) ان كتبها بكتاب وأخرجه الى غيره (ولم يسترده) أى الكتاب حتى مات وهو عند غيره سواء قيدها بموته من مرض معين أو فى سفر معين ومات منه أو فيه أو لم يميت أو أطلقها (أو قال) الموصى (مضى حدث الموت) الى أومضى مت أو اذامت ولم يقيد به مرض معين أو سفر معين ولم يكتبها أو كتبها وأخرج الكتاب ولم يسترده فهي صحيحة تنفذ من ثلثه فيها قال الاجمورى هذا داخل فى قوله ولو أطلقها فلو أسقطه لكان أولى لا نه محض تكرار (أو) أوصى بعرضه أى أرض خالية البنين لمعين ثم (بنى العرضة) دارا مثلا فلا تبطل الوصية ببنائها (واشتركا) أى الموصى والموصى له بقيمتى العرضة والبناء قائما وشبهه فى الاشتراك فقال (كأبائه بشىء) معين كدار أو فرش (لزيد ثم) أوصى به (لعمرو) فلا يبطل أيضاؤه بل زيد ويشتركان بالنصف (ولا) تبطل (برهن) للموصى به المعين فى دين على الموصى له لا لا ينقل الملك ولا يغير الذات فليس يرجوع (و) لا تبطل (نزوج رقيق) موصى به (و) لا (تعليم) أى الرقيق الموصى به صنعة (و) لا تبطل (وطء) الامه الموصى بها ابن شاس تزويج الامه والعبد والوطء مع العزل ليس يرجوع ابن عرفه لم أجده مسالة الزويج فى المذهب وأصوله تقتضيه وهو نص الغزالي وشرط ابن شاس فى الوطء العزل خلاف النص (ولا) تبطل (ارأوصى بثلاث ماله فباعه) أى باع المالك الموصى بثلثه لان المعتبر ما يملكه يوم موته بقبضه بحاله ألا وشبهه فى عدم البطلان فقال (ك) أيضاؤه (بشياءه) فباعها أو وهبها أو تصدق بها (واستخلف) الموصى ثيابا (غيرها) فتنفذ وصيته فيما يملكه يوم موته ولو (٣١٩) كان غير الذى كان فى ملكه يوم أوصى

الا ان يعين الثياب الاول باعياها فلا شىء للموصى له مما استخلفه (أو) أوصى (ثوب) مثلا معين (فباعه) أى الثوب الموصى به (واشتراه) أى الثوب الذى باعه فتعود وصيته به (بخلاف) بيع الموصى به المعين وشراء (مثله) فتبطل الوصية فلا شىء للموصى (ولا) تبطل الوصية (ان جحصص الدار) الموصى بها بعينها يبيضاها بالحصص (او صبح الثوب) الموصى به المعين (اولت السويق) (بها)

لَا إِن لَمْ يَسْتَرِدْهُ أَوْ قَالَ مَتَى حَدَثَ الْمَوْتُ أَوْ بَنَى الْعَرَصَةَ وَاشْتَرَكَ كَيْ يَصَافِيهِ بِشَيْءٍ لَزِيدٍ ثُمَّ لِعَمْرٍو وَلَا يَرْهَنُ وَتَزَوَّجَ رَقِيقٍ وَتَعْلَمِيهِ وَوَطْءَ وَلَا أَنْ أَوْصَى بِثُلْثِ مَالِهِ فَبَاعَهُ كَثِيرًا بِهِ وَاسْتَخْلَفَ غَيْرَهَا أَوْ بِثَوْبٍ فَبَاعَهُ ثُمَّ اشْتَرَاهُ بِخِلَافٍ مِثْلِهِ وَلَا أَنْ جَحَصَ الدَّارَ أَوْ صَبَّغَ الثَّوْبَ أَوْ لَتَ السَّوِيقَ فَلَمْ يَمْوَصِّ لَهُ بِزِيَادَتِهِ وَفِي تَقْصِ الْعَرَصَةِ قَوْلَانِ وَأَنْ أَوْصَى بِوَصِيَّةٍ بَعْدَ أُخْرَى فَالْوَصِيَّتَانِ كَنُوعَيْنِ وَدَرَاهِمٌ وَسَبَائِكٌ وَذَهَبٌ وَفِضَةٌ وَإِلَّا فَأَكْثَرُهُمَا وَإِنْ تَقَدَّمَ وَإِنْ أَوْصَى لِعَبْدِهِ بِثَلَاثَةِ عَتَقَ أَنْ حَمَلَهُ الثَّلَاثُ وَأَخَذَ بَاقِيَهُ وَإِلَّا قَوْمٌ فِي مَالِهِ

أى دقيق الحب المقلو الذى أوصى به ثم لته بسمن أو زيت وعسل (فهو للموصى له بزيادته) ابن الحاجب لو جحصص الدار أو صبغ الثوب أولت السويق فهو وصى له بزيادته وعزاه ابن يونس لابن العاسم واشهب ولو أوصى بدار معينة ثم هدمها فهدمها لا يبطل وصيته بها (وفى) استحقاق الموصى له (نقضى) بضم النون والحجر والاجر والخشب ونحوها المنقوض من (العرضة) وعدمه (قولان) قال اشهب لو أوصى له بعرضة فبناها فارى ذلك رجوعا ولو أوصى له بدار فهدمها فليس يرجوع ولا وصية له فى النقض الذى نقض وقال ابن القاسم إذا هدم الدار لعرضة وانقض للموصى له (واد أوصى بوصية) لشخص (بعد) أيضاؤه له بوصية (أخرى) أى معايرة للوصية الأولى فى الجنس كإيصائه له بحيوان ثم إيصائه له بعقار أو عرض أو عين (فالوصيتان) معا للموصى له وشبهه فى استحقاق الوصيتين معا (قال) (ك) أيضاؤه له بوصيتين (نوعين) كرفيق وأبل (و) كإيصائه له بوصية بعد أخرى من صنفين كدراهم وسبائك من فضة (و) كإيصائه له (ذهب) فى وقت (و) (فضة) فى وقت آخر وهاتان مختلفتان جاسا شرعا ونوعا لنة (والا) أى وان لم تختلف الوصيتان بهنسا ولا نوعا ولا صنفيا وانما اختلفتا فى القدر (فأكثرهما) للموصى له ان تأخر الاكثر بل (وان تقدم) الا أكثرى الا يصاء فلا ينسخه الأول المتأخر عنه (وان أوصى لعبده بثلاث) ماله (ه عتق) العبد الموصى له كله (ان حملة) أى ان حمل الثلث الموصى به العبد فان زاد الثلث الموصى به على قيمة العبد حاكمه ما أشار إليه بقوله (و) ان زاد الثلث على قيمة العبد عتق جميعه (واخذ) العبد (باقية) أى باقى الثلث وهو زاد على قيمته (والا) أى وان لم يحمله الثلث وللعبد الموصى له (قوم) العبد الموصى له (فى ماله) أى العبدان تولد السيد ما ثمة وقيمة العبد ما ثمة وله من المال ما ثمة فتركة السيد ما ثمة ثلثها ستة وستون وثلثان لا تحمل قيمة العبد لزيادتها

عليه بثلاثة وثلاثين وثلاث وهي ثلث قيمة العبد فتؤخذ من مائة العبد لورثة سيده وبعثت جميعه فقد ظهر لك من هذا ان التقويم في ماله ليس معناه ضمه مال الموصى وصيرورته من جملة حتى يعتق من ثمنه كذا كروه في غير هذا الحل وانما المراد أنه يقوم على العبد بقية نفسه في ماله وهذا ينشأ بان ماله يكون له ولا وجه لا نراعه منه بعد التقويم فلا تسلط للوارث عليه بل هو ملك للعبد يقر بيده (و) ان أوصى لمسكين (دخل الفقير في) معنى (المسكين كمكسبه) أى دخول المسكين في التقير الموصى له (و) دخل (في الاقارب والارحام والاهل أقارب له لا ماله ان لم يكن) أى يوجد (أقارب لاب) فان كانوا لا يدخل أقارب لام ابن رشد من أوصى لا قارب بثلث ماله فان لم يكن له يوم أوصى قرابة من قبل أبيه فهي للقرابة من قبل أمه أو ثماقا (والوارث كغيره) في الدخول فلو أوصى لا قارب زيد من الناس أو لا هله أو لى رحمه فيدخلون كلهم مدخلا واحدا ويستوى في ذلك الوارث وغير الوارث فيدخل الم للام والام لان الموصى ليس هو المورث وذلك (بخلاف) ايضاً ارا قارب به (و) أى الموصى أو الذى رحمه أو أهله فلا يدخل وارثه فيهم لان الشرع حكم بمنع الوصية للوارث فاذا كان له ولد مثلاً أو عمه دخل لا عمه وبنوه ولا يدخل الولد (و) ان أوصى للاقارب والارحام والاهل له أو غيره (أو) أى خص (المحتاج الا بعد) في القرابة من غيره لشدة فقره أو كثرة عياله بالزيادة على غيره لا بالجميع فالمحتاج الاقارب علم اثاره بالا لى في كل حال الا لبيان من الموصى خلاف ذلك كاعطوا الاقارب قالا قارب أو أعطوا افلا تأثم فلا نافية فضل وان لم يكن أحوج لا بالجميع واذ قال الاقارب قالا قارب (فيقدم الاخ) الشقيق أولاب (وابنه) أى الاخ كذلك (على الجد) فولد الاخ وان سفل مقدم على الجد (ولا يختص) المتقدم بالجميع سواء كان محتاجاً بعد عند عدم البيان أو قرب عند البيان فهو راجع لهم وانما يعطي قدر ازا اداعلى ما يبطي لغيره (و) ان أوصى لجيرا فقد دخل (٣٣٠) (الزوجة) لجار الموصى (في) ايضاً انه (لجيرانه) لا زوجة الموصى لانها وارثه

وَدَخَلَ الْفَقِيرُ فِي الْمَسْكِينِ كَمَكْسِهِ وَفِي الْأَقَارِبِ وَالْأَرْحَامِ وَالْأَهْلِ أَقَارِبُهُ لِأَمِّهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ أَقَارِبُ لِأَبٍ وَالْوَارِثُ كَغَيْرِهِ بِخِلَافِ أَقَارِبِهِ هُوَ وَأَوْثَرُ الْمُحْتَاجُ الْآبَعْدُ الْإِبْيَانُ فَيَقْدُمُ الْأَخُ وَابْنُهُ عَلَى الْجَدِّ وَلَا يَخْصُ وَالزَّوْجَةُ فِي جِيرَانِهِ لَا عِبْدٌ مَعَ سَيِّدِهِ وَفِي وَلَدٍ صَغِيرٍ وَيَكْرِي فَوَلَانُ وَالْحَمْلُ فِي الْجَارِيَةِ إِنْ لَمْ يَسْتَشْنِهِ وَالْأَسْفَلُونَ فِي الْمَوْلَى وَالْحَمْلُ فِي الْوَلَدِ وَالْأَسْمَاءُ يَوْمَ الْوَصِيَّةِ فِي عَبِيدِهِ الْمُسْلِمِينَ لَا الْمَوَالِي فِي تَمِيمٍ أَوْ بَنِيهِمْ وَلَا الْكَافِرِ فِي ابْنِ السَّبِيلِ وَلَمْ يَلْزَمْ تَعْمِيمُهُمْ كَغَزَاةٍ وَاجْتِمَعَتْ كَزَيْدٍ مَعَهُمْ وَلَا شَيْءٌ أَوْ أَرْنَاهُ قَبْلَ الْقَسَمِ وَضُرِبَ لِلْجَهْلِ فَأَكْثَرُ

((لا يعطي من الوصية للجار (عبد) للجار ساكن (معه) أي مع الجار في بيته (وفي) اعطاء ولد صغير (للجار) (و) اعطاء بنت كبيرة (بكر) للجار وعدم اعطائهما (فولان) قول بلا اعطاء وقول بعدمه (و) ان أوصى بجارية حامل (دخل الحمل في) الايضاً (الجارية) ان وضعت بعد موت الموصى في كل حال (الا

ان يستثنى في حل ايضاً ولا يدخل فيه كمن وضعت في حياة الموصى فلا يدخل ايضاً (و) ان أوصى له والى دخل (الاسفلون) أى العتقاء (في) ايضاً انه لزله والى) هذا ذهب أشهب وذهب ابن القاسم في المدنة انها للأسفلين فقط اني ادوية من أوصى بشئ له والى ولان ولده والى العتقاء (في) ايضاً انه لزيد وهو ال انهم هو عليهم كنوايه للأسفلين دون الاعلى ولذا قيل لو قال اخنص الاسفلون في المولى جرى على قول ابن القاسم في المدونة (و) ان أوصى بالولد أدامته وهي حامل يوم ايضاً انه دخل (الحمل في) ايضاً انه (الولد) فان لم تكن حاه لا يوم أوصى فلا يدخل ما حدث بعد ذلك (و) ان أوصى لعبيده المسلمين وله عبيد مسلمان وغيرهم دخل العبد (المسلم يوم الوصية في) ايضاً انه (لعبيده المسلمين) فمن أسلم من عبيده بعد أى يوم الوصية لا يدخل (لا) يدخل (المولى) الاسفلون (في) ايضاً انه (تتميم) دنالو قول لساكين تميم مثلاً دخل فيهم مواليتهم (و) أوصى مسلم لابن السبيل (لا) يدخل الكافر (الغريب) (في) ايضاً المسلم (ابن السبيل) لا نه لا يقصد به الا المسلمين فلو كان الموصى كافراً فلا يدخل المسلم لا نه لم يقصد الا الكافر بن (وال) أوصى لغير محصورين كغزاة (لم) الأولى فلا يلزم تعميم كغزاة جمع غازى مجاهد لان الموصى لم يقصد له عذره فيعطى الحاضر منهم (واجتمع) متولى قسم الوصية للجهنم وبن غير المحصورين بما عطيه لكل واحد من الحاضر بن منهم فلا يلزمه تسويهم في الدرمايه عليهم ولا شىء ان مت قبله وشبهه في اجتماد فقل (ك) ايضاً انه لجهنم وبن غير محصورين كلقراء (و) زيد معهم فيجتمعا يعطى لزيد من الموصى به (ولا شىء) ان أوصى به (لوارثه) أى زيد ارمات (فيل القسم) وصار الموصى به كله للغزاة مثلاً (و) ان أوصى بعدد معلوم من الدراهم لزيد و بعدد منها اشراء خنزير فترثته على المساكين كل يوم و بعدد منها أيضاً التسبيل ماء كل يوم ولم يسم جملة ما للخنزير ولا جملة الماء (ضرب) أى حوسب في تنفيذ الوصايا (لجهنم) (فكثير) من واحد

وصلة ضرب (د) جميع (الثالث) المال الموصى وزيد عليه المعلوم وقسم الثالث عليهم فلما ناب المعين من الثالث أخذه الموصى له به وما ناب المجهول وقف عند أمين وصرف منه كل يوم القدر الذي سماه الموصى في الخبز والماء حتى يفرغ، إن تعدد المجهول (فهو يقسم) ما ناب المجهول المتعدد من قسمة الثالث عليه وعلى المعلوم (على الحصة) التي لكل مجهول من مجموع المجهولين أو المجهولات أو على عدد الجهات المجهولة وإن اختلف قدرها في الجواب (قولان) قال ابن عرفة وفي المدونة من أوصى بشيء يخرج كل يوم إلى غير أمه من وقيد مسجد وسقاه أو خبز كل يوم بكذا أو أوصى مع ذلك بوصايا فانه يخص لهذا المجهول بالثلث وتوقف له حصة وأكثرهم لم يحك فيه خلافا (و) أن أوصى بشراء عبد فلار وعتقه سلم العبد (الموصى بشرائه للعتق) بثلث مثله لاعتاد أن أبي مالكه من بيعه به (يزاد) عليه (لثالث قيمته) وقال أصبح لثالث المال (ثم) أن أبي ربه من بيعه بزيادة الثلث (ستؤنى) بالقيمة وثلاثها ولا يستعجل بردها للورثة عسى أن يرضي بهما (ثم) أن استمر آتيا من بيعه بهما (ورث) المال المستأني به وبطلت الوصية وفي الذخيرة مدة الاستيناء سنة فقط ومثله في العتبية لا (و) أن أوصى (ببيع) لرقيقه (من أحبه) الرقيق وأحب أن يباع لفلان فان دفع فيه ثمن مثله يبع له وأبي من شرائه (بعد المقتص) لثالث قيمته (كلا بآية) من يبع الموصى بشرائه في المسألة السابقة في رجوع الجميع ميراثا وبطلان الوصية (و) أن أوصى (بشراء) عبد فلان واعطاه (لفلان) آخر قال أبي يبيعه بثلث مثله بزيادة الثلث (و) أن أبي (بخلاليد) بطلت الوصية ورجع الثمن ميراثا (و) أن أبي (ل) طلب (زيادة) على ثمن مثله وثلاثه (ف) الثمن وثلاثة (للموصى له بزيادته) أن أوصى (ببيعه) أي الرقيق (لعتق) ممن يشتره (٢٢١) ولم يوجد من يشتره بثلث مثله (نقص ثلثه) * أي الثمن (والا) أي وإن لم يوجد

بِالثُلُثِ وَهَلْ يُقَسَّمُ عَلَى الْحِصَصِ قَوْلَانِ وَالْمَوْصِي بِشِرَائِهِ لِلْعَتَقِ يَزَادُ لِثُلُثِ قِيَمَتِهِ ثُمَّ اسْتَوْفَى ثُمَّ وَرِثَ وَيَبِيعُ مِمَّنْ أَحَبَّ بَعْدَ الْقَتْلِ وَالْإِبَاءَةِ وَاشْتَرَا لِفُلَانٍ وَأَبَى بِخُلَا بَطَلَتْ وَزِيَادَةُ فِلْمَوْصِي لَهُ وَبِيعُهُ لِلْعَتَقِ نَقَصَ ثَلَاثُهُ وَالْأَخِيرُ الْوَارِثُ فِي بَيْعِهِ أَوْ عَتَقَ ثَلَاثُهُ أَوْ أَلَا ضَاءَ بِهِ لِفُلَانٍ فِي لَهُ وَبِعْتَقَ عَبْدًا لَا يَخْرُجُ مِنْ ثَلَاثِ الْحَاضِرِ وَقَدْ كَانَ لَا شَهْرٍ يَسِيرَةٍ وَالْأَجَلُ عَتَقَ ثَلَاثِ الْحَاضِرِ ثُمَّ تَمَّ مِنْهُ وَلَزِمَ أَجَازَةُ الْوَارِثِ بِمَرَضٍ لَمْ يَصِحَّ بَعْدَهُ إِلَّا لَتَبَيْنِ عَذْرُ بِكُونِهِ فِي نَفَقَتِهِ أَوْ دَيْنِهِ أَوْ سُلْطَانِهِ إِلَّا أَنْ يَخْلَفَ مَنْ يَجْهَلُ مِثْلَهُ أَنَّهُ جَهْلٌ أَنْ لَهُ الرَّدَّ لَا بِصِحَّةٍ وَلَوْ بِكُسْفَرٍ وَالْوَارِثُ يُعْبَرُ

(٤١) — جواهر الاكلیل — ثاني) العبد عن العتق (ان كان) يرجى اجتماع المال (لا شهر يسيرة) فان اجتمع المال وحمل ثلثه العبد عتق جميعه (والا) أي وإن لم يرج اجتماع المال الا بعد أشهر كثيرة ولم يجدها الا امام مالك رضى الله تعالى عنه وحدها ابن المواز بسنة (عجل) عتق جزء من العبد بقدر (ثالث) المال (الحاضر ثم تم) عتقه من المال الغائب اذا حضر فكلما يحضر شيء من الغائب يعتق من العبد بقدر ثلثه وهكذا حتى يتم عتقه (و) ان أوصى لوارثه أو لغيره بما زاد على ثلثه فأجازته وارثه (لزم اجازة الوارث) من اضافة المصدر لفاعله ومفعوله محذوف أي الوصية لوارث آخر أو الزائد على الثالث ان كانت الاجازة (برض) للموصى مخوف (لم يصح بعده) ومات منه في كل حال (الا لتبين عذر) للمجيز في اجازته (بكونه) أي المجيز (في نفقته) أي الموصى وخاف الوارث ان لم يجز وصيته المذكورة قطع نفقته عنه وهو محتاج له (أو) في (دينه) أي كود الوارث مدين للموصى بدین عاجز عن وفائه وخاف ان لم يجزها بحسبة في دينه مثلاً (أو) خوف الوارث من الموصى (ل) سلطانه (أي جاهه وقوته) (الا أن) يدعي الوارث انه جهل ان له رد الوصية المذكورة (و) يخلف من يجهل مثله (بعد عن العلماء) (انه جهل ان له الرد) للوصية المذكورة فلا تلزمه الاجازة في كل صورة من هذه الصور كلا لا تلزمه في صحة الموصى ولا اجازته في مرضه الذي صح منه صحة بينة واليه أشار المصنف بقوله (لا) لزم الوارث اجازته الوصية لوارث اولغير بزائد الثالث (بصحة) للموصى أو بمرضه الذي صح منه صحة بينة ان كانت محض بل (وان) كانت (بسفر) فلا تلزم الوارث نظرا لصحة الموصى وروى عن الامام وأخذه ابن القاسم لزوما بسفر تغزلا لسفر منزلة المرض (والوارث) للموصى الذي أوصى له (بصحة)

غير وارث) له بولادة من حجبته بعد ايصاله كايصاله لاخته ثم ولد له ابن اعتبر ماله بتنفيذ الوصية له (وعكسه) أي الموصي له غير الوارث للموصي يصير وارثه بموت من يحجبه كايصاله لاخته وله ابن مات الا بن قبل الموصي (المعتبر) في تنفيذ الوصية وعدمه (ما آله) أي ما آل أمر الموصي له اليه بتنفيذ الا صل ولا تنفذ في حكمه الا أن يجزئه غيره من الورثة وهو رشيدان علم الموصي بما آل اليه أمر الموصي له بل (ولو لم يعلم) الموصي يصير ورة وارثه الموصي له غير وارث (و) ارأوصى بشراء رقبة وعتقها كفارة لظهاره فلا ولم يسم ما تشتري به (اجتهد) الموصي (في) قدر (ثمن) رقيق (مشتري) ليعتق في كفارة (ظهار) مثلاً على الموصي (أو) (تطوع) فيجتهد (بقدر المال) الذي تركه الموصي فليس من ترك مائة كن ترك ألفاً (ور) كن (سمي) في ايصاله بشراء رقبة لعتق (تطوع) بمننا (يسيراً) لا يبلغ ثمن رقبة (أو) سمي كثيراً و (فلان) لمال الموصي يوم التنفيذ عن ثمن رقبة (شورك به) أي المسمى أو الثالث القليل (في) شراء (رقبة) ليعتق ان وجد من يشارك في شرائها (والا) أي وان لم يوجد من يشارك في رقبة (فآخر نجهم مكاتب) يعان عليه بالمسمى أو الثالث لانه أقرب لغرض الموصي في المدونة لا بن العاصم رحمه الله تعالى ان سمي ثمنه لا يسعه الثالث اشترى ثلثه ان كان فيه ما يشتري به رقبة فان لم يبلغ في التطوع شورك به في رقبة فان لم يوجد اثنين به مكاتب في آخر نجومه (و) ان سمي ثمنه يشتري به رقبة وعتق فاشترى به الموصي رقبة و (أعتقها) عن الموصي (فطهر) عليه (دين) فان كان مستغرقاً لجميع تركه الموصي (يرده) أي ويرد الدين العبد كله للرقبة (أو) يرد (بعضه) للرقبة ان لم (٣٢٢) يكن مستغرقاً لجميع التركة في (ورق المقابل) للدين وهو جميع الرقبة

في الصورة الأولى وبعضها في الثانية

غَيْرُ وَاَرِثَ وَعَكْسُهُ الْمُعْتَبَرُ مَا لَهُ وَلَوْ لَمْ يَعْلَمْ وَاجْتَهَدَ فِي ثَمَنِ مُشْتَرَى لِظَهَرِ أَوْ لَتَطَوَّعَ بِقَدْرِ الْمَالِ فَإِنْ سَمِيَ فِي تَطَوُّعٍ يَسِيرًا أَوْ قُلُ الثَّلَاثِ شُورَكَ بِهِ فِي عَبْدٍ وَالْآخِرُ نَجْمُ مَكَاتِبٍ وَإِنْ عَتَقَ فَظَهَرَ دَيْنُ يَرُدُّهُ أَوْ بَعْضُهُ رُقًّ الْمُقَابِلُ وَإِنْ مَاتَ بَعْدَ اشْتِرَائِهِ وَلَمْ يَعْتَقِ اشْتَرَى غَيْرُهُ لِمَبَاغِ الثَّلَاثِ وَبِشَاةٍ أَوْ بَعْدَ دَيْنٍ مِنْ مَالِهِ شَارَكَ بِالْجُزْءِ وَإِنْ لَمْ يَبْقَ إِلَّا مَا سَمِيَ فَهُوَ لَهُ أَنْ حَمَلَهُ الثَّلَاثُ لَا ثَمَّ غَنَمِي فَنَمُوتُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ غَنَمٌ فَلَهُ شَاةٌ وَسَطُ وَإِنْ قَالَ مَنْ غَنَمِي وَلَا غَنَمٌ لَهُ بَطَلَتْ كَعَتَقِ عَبْدٍ مِنْ عَبِيدِهِ فَمَاتُوا وَقُدِّمَ لِضَيْقِ الثَّلَاثِ فَكُ اسِيرٌ ثُمَّ مَدْبُورٌ صِحَّةٌ ثُمَّ صَدَاقٌ مَرِيضٌ ثُمَّ زَكَاةٌ أَوْ صِيَّهَا لَا أَنْ يَعْتَرِفَ بِحُلُولِهَا وَيُوصِي فَمِنْ رَأْسِ الْمَالِ كَالْحَرْثِ وَالْمَاشِيَةِ

(وان مات) الرقيق المشتري للعتق (بعد اشترائه ولم يعتق) أي مات بعد اشترائه للعتق وقبل عتقه (اشترى غيره) فان مات قبل اعتاقه أيضا اشترى غيره وهكذا (لمباغ الثالث) لمال الموصي يوم التنفيذ (وان أوصى بشاة واحدة غير معينة) (أو) أوصى: (محدد) من الشياه كثلث غير معينة (من ماله) وله شياه زائدة على ما سمي (شارك) الموصي له الورثة (بالجزء) أي بمثل نسبة ما سماه مجموع شياهه فان سمي واحدة

من اثنتين شارك بالنصف ومن ثلاث بالثلث ومن عشرة بالعشرة (وان) كان له حال الا يصاب أكثر مما سمي ومات بعضه و (لم يبق الا ما سمي) الموصي (دمو) أي الباقي كله (له) أي الموصي له (ان حمله الثالث) لمال الموصي يوم التنفيذ (لا) يختص الموصي له بما بقي بعد الموت وحمله الثالث في ايصاله له: (ثلث غنمي) مثلاً (فتموت) غنمه الا ثلثها فليس للموصي له الا ثلث ما بقي (وان أوصى له بشاة و (لم تسكن له) أي الموصي (غنم له) أي الموصي له (شاة وسط) بين العال والدون تشتري له من ثلث مال الموصي (وان) قال له ساة (من غنمي ولا غنم له) يوم التنفيذ بطلت الوصية وشبه في البطالان فقال (ك) ايصاله: (عتق عبد عبده فماتوا) جميعاً فبطل وصيته (و) ان أوصى بوصياً يوضح عنها الثالث (قدم لضيق الثالث) عما يجب اخراجه (فك أسير) مسلم من الحربين أوصى به (ثم) يقدم (مدبر) في حال (صحته) له ان بقي شيء من الثالث بعد فك الاسير (ثم) يقدم في باقي الثالث (صداق) زوجة زوج (مرضى) مرضاً خوه حال عقده عليها وبنيها ومات منه يلزمه لها الاقل من المسمى وصداق مثلها والثالث أوصى بالصداق أم لا (ثم) يقدم من باقي الثالث (زكاة) لعين أو حرث أو ماشية (أو صي) (أخرجها) من ماله فتخرج من باقي ثلثه بعد اخراج ما تقدم في كل حال (الا ان يعترف بحلولها) أي بحلول الزكاة عليه يتام حول المال من يوم زكاته أو لم يسكه (ويوصي) باخراجها (ف) يخرج (من رأس) أي جميع (المال) هكذا قال ابن القاسم وقال أشهب يخرج من رأس المال وان لم يوصى باخراجها وشبه في الاخراج من رأس المال فقال (ك) زكاة (الحرث و) زكاة (الماشية) ان

مات مالهما بعد افرالك الحلب وطيب الثرو ويجي الساعى فتخرج من رأس المال ان أوصى باخراجها بل (وان لم يوصى) (اخرا) جها
 ثم يخرج من باقى الثلث زكاة (الفطر) من رمضان الماضية التى فرط فى اخراجها وأما الحاضرة التى مات بعد وجوبها عليه فتخرج من
 رأس ماله ان كان أوصى بها وان لم يوصى بها أمر وارثه باخراجها بلا جبر (ثم) يخرج من باقى الثلث (عتق) كفاية (ظهار) وعتق
 كفاوة (قتل) خطأ فرتبتهما واحدة (واقرب بينهما) أى عتق الظهار وعتق القتل ان ضاق الباقي عنهما (ثم) يخرج من باقى
 الثلث كفاية يمين باسم الله تعالى وما ألحق به (ثم) يخرج من باقيه كفاية (الفطر رمضان ثم) يخرج كفاية (للفريضة) أى تأخير
 قضاء فطر (هـ) الى دخول رمضان الذى يليه (ثم) يوفى من الباقي (النذر ثم المبتل) أى المنجر عتقه فى المرض (ومدبره) فى (المرض)
 الذى مات منه فهما سواء على ظاهر المذهب ان كان فى فور واحد والا قدم ساقهما (ثم) يخرج من الباقي الرقيق (الموصى بعتقه)
 حال كونه (معينا عنده) كعبدى فلان (أو) معينا عند غيره كعبيد عبد زيد (يشترى له) (أو) معينا أوصى بعتقه (لكشهر)
 أو نحوه (أو) معينا (أوصى بعتقه على مال) يؤخذ منه فالاربعة فى مرتبة واحدة فيتحصون عند الضيق وأخرت عن مبتل المرض
 ومدبره لان له الرجوع فيها دونهما (ثم) يخرج من الباقي (الموصى بكتابه) ولم يجعلها (والمعتق) بفتح التاء (بمال) ولم يجعله
 والمعتق) بالفتح (الى اجل بعد) عن نحو الشهر ولم يبلغ سنة فهو لا (٣٢٣) الثلاثة فى مرتبة واحدة فيتحصون

اذا ضاق (ثم) يخرج من الباقي
 (المعتق لسنة) ويقدم (على)
 المعتق الى (اكثرهما) أى السنة
 (ثم) ينفذ من الباقي (عتق)
 لرقيق (لم يعين) بان قال اعتقوا
 عنى رقبة (ثم) ينفذ من
 الباقي (حج) عن الموصى باجرة
 (الا) موصى (ضرورة) أى لم
 يحج حجة الاسلام (فيتحصن)
 أى عتق غير المعين وحج
 الضرورة وشبه فى التحصن
 فقال (كعتق لم يعين ومعين
 غيره) أى العتق كهذا الثوب

وان لم يوصى بها ثم الفطر ثم كفاية ظهار وقتل واقرب بينهما ثم كفاية
 يمينه ثم فطر رمضان ثم للفريضة ثم النذر ثم المبتل ومدبر المرض ثم الموصى
 بعتقه معينا عنده أو يشترى أو لكشهر أو بمال فجعله ثم الموصى بكتابه
 والمعتق بمال والمعتق الى اجل بعد ثم المعتق لسنة على اكثر ثم يعتق لم يعين
 ثم حج الا لضرورة فيتحصن كعتق لم يعين ومعين غيره وجزئته والمرىض
 اشترائه من يعتق عليه بثمنه ويرث الا ان أوصى بشراء ابنه وعتق وقدم الابن
 على غيره وان أوصى بمنفعة معين أو بماليس فيها أو بعتق عبده بعد موته
 بشهر ولا يحمل الثلث قيمته خير الوارث بن ان يجيز أو يخلع ثلث الجميع
 وينصيب ابنه أو مثله فبا الجميع لا اجعلوه وارثا معه

لزبد (و) صبة (جزء) من مال الموصى كثلثة فهذه الثلاثة فى مرتبة واحدة فتحصن فى الثلث اذا ضاق عنها ولا يقدم أحدهم على
 الآخر (و) يجوز (المرىض) اشتراء من يعتق عليه من أصله وقربه وحاشيته القريبة واذا جاز له ذلك فبشتره (بثلث ماله) (ويرث)
 المشتري بالفتح من المشتري باقى المال ان انعم دو حصته ان لم ينفر دعتقه بنفس شرائه (لا) يرث المشتري بالفتح المشتري بالكسر
 (ان أوصى بشراء ابنه) مثلا فاشترى بعد موته (وعتق) بنفس شرائه من ثلثه وان لم يقل اعتقه اذ هو مدلول وصيته عرفا وكذا كل
 من يعتق عليه بنفس شرائه (و) ان اعتق عبده فى مرضه واشترى ابنه واعتقه وضاق الثلث عنهما (قدم الابن على غيره) فى تنفيذ عتقه
 من الثلث (وان أوصى بمنفعة) شىء (معين) كغلة عقاره سنين ولا يحملها ثلثه (أو) أوصى (بماليس فيها) يعنى تركته كاشترى
 عبد العنان ولم يحمله الثلث (أو) أوصى (بعتق عبده) فلان (بعد موته) بشهر ولا يحمل ذلك (المذكور من) منفعة المعين وما
 ليس فيها وبعد فلان (الثلث) لاله يوم التنفيذ (خير الوارث بن ان يجيز) الوصية (أو يخلع ثلث الجميع) مال الموصى للموصى له (و) ان
 أوصى لشخص (بنصيب ابنه أو) أوصى له (بمثله) أى مثل نصيب ابنه وله ابن واحد اواز الوصية (ف) تنفيذ الوصية فى الصورتين
 للموصى له (بالجميع) مال الموصى وان كان له اثنان واجزاها فبا لنصف وان لم يجزها الواحد او الاثنان نفذت فى الثلث فيهما وان كان له
 ثلاثة نفذت بالثلث اجازوا أولا ابن شاس ان قال أوصيت له بمثل نصيب ابنى أو بنصيب ابنى وله ابن واحد ففى وصية بجميع المال
 فان اجازها الابن والا نفذت فى الثلث خاصة (لا) يستحق الموصى له جميع المال ان قال الموصى (اجعلوه) أى الموصى له (وارثا معه)
 اي مع ابن الموصى

(أو) قال (الحقوة به) أى يبنى في الارث (ف) يقدر الموصى له (زائدا) على عدد أبناء الموصى فان كان البنون ثلاثة فهو كابن رابع وان كانوا أربعة فهو كابن خامس ولو كان له ثلاثة ذكور وثلاث بنات لكان كراعي مع الذكور ولو كانت الوصية لبيت لكانت كراعية من الاناث (و) لو أوصى لشخص (ب) نصيب أحد ورثته (أى) الموصى (ف) تنفذ الوصية (بجزء) من مال الموصى يوم التنفيذ نسبته له مثل نسبة واحد من الورثة (من) مجموع (عدد ورثته) ذكورا كانوا أو إناثا أو بعضهم ذكورا وبعضهم إناثا فان كانوا عشرة فله العشر وان كانوا خمسة فله الخمس (و) ان أوصى له (بجزء) من ماله (أو) يد (سهم) منه (ف) تنفذ وصيته (ب) سهم من أصل (ف) يضته) كان اصحابا ستة فبسهم من ستة وان عالت فبسهم مما بلغت بعولها كسبعة وثمانية وتسعة وعشرة وان كان أربعة وعشرين فبسهم منها وان عالت الى سبعة وعشرين فبسهم منها (وفي كون ضفته) أى الشيء الذى أضيف الضمف اليه (مثله) أى حكمه ابن القصار عن بعض شيوخه قال لم احفظ فيه عن الامام مالك ولا عن احده من اصحابه بمرضى الله تعالى عنهم خلافة (أو) كون ضف الشيء (مثله) حكمه ابن القصار ايضا عن الامامين ابى حنيفة والشافعى رضى الله تعالى عنهم قالوا هذا اقوى في نفسى من جهة اللغة في الجواب (تردد) ابن شاش من اوصى بنصف نصيب ولده فقال القاضى أبو الحسن لست اعرف حكمها منه وصية غير اني وجدت لبعض شيوخنا انه يعطى مثل نصيب ولده مرة واحدة وحكى عن ابى حنيفة والشافعى رضى الله تعالى عنهم انها اقلا ضف النصيب مثله مرتين ثم قال وهذا اقوى في نفسى من جهة اللغة (و) ان اوصى لشخص (بمنافع عبد) لم يقيده بحياة الموصى له ولا بحياة العبد فيحملة ابن القاسم في المدونة على حياة العبد فان مات الموصى له والعبد حي (ورثت) منافعه (عن الموصى له) فلوارثه خدمة العبد ما بقي احيا (وان ما حدها) أى ان حدد الموصى (٣٢٤) المنافع الموصى بها بزم من كسهر او سنة (ف) الموصى له (كالستاجر) بكسر

أَوْ الْحَقْوَةُ بِهِ فَرَأَيْدُو بِنَصِيبِ أَحَدٍ وَرَثَتِهِ فَبِجُزْءٍ مِنْ عَدَدِ رُؤُسِهِمْ وَبِجُزْءٍ أَوْ سَهْمٍ فَبِسَهْمٍ مِنْ فَرِيقَتِهِ وَفِي كَوْنِ ضَعْفِهِ مِثْلُهُ أَوْ مِثْلِيَّةٍ تَرَدُّدٌ وَمِنْ مَنَافِعِ عَبْدٍ وَرِثَتْ عَنِ الْمَوْصِي لَهُ وَإِنْ حَدَّدَهَا بَزَمَنْ فَكَأَنَّهَا جَرَفَانِ قَتَلَ فَلِلْوَارِثِ الْقِصَاصُ أَوِ الْقِيَمَةُ كَأَنَّ جَنَى الْآنَ يَفْدِيهِ الْمُخْدَمُ أَوِ الْوَارِثُ فَتُسْتَمِرُّ وَهِيَ وَمُدَبَّرٌ أَنْ كَانَ بِمَرَضٍ فِيمَا عِلِمَ وَدَخَلَتْ فِيهِ وَفِي الْعُمُرَى وَفِي سَفِينَةٍ أَوْ عَبْدٍ شَهْرٍ تَلَفَّهْمَا ثُمَّ ظَهَرَتْ السَّلَامَةُ قَوْلَانِ لَا قِيَمًا أَقَرَّ

الجم في ملك المنفعة في تلك المدة وجوز ايجارته فيها لغيره وان تقالها لوارثه ان مات قبل عيائها (فان قتل العبد) الموصى بخدمته عمدا عدوا نأمن عبدا ودمي (فلوارث للموصى (القصاص) من قاتله الرق أو الذمي (أو القيمة) وتعين ان قتله حر مسلم وبطل حق الموصى له لانه انما كان في منفعة وقد

ذهبت بهوته وشبه في اختصاص الوارث فقال (كأن جنى) الرقيق الموصى بخدمته على نفس او طرف او مال قال الكلام به في اسلامه وفدائه لورثة الموصى ويبطل حق الموصى له (الا ان يفديه) من الجناية (المخدم) بفتح الدال (أو الوارث) له (فتستمر) الخدمة في الاول للمخدم وفي الثاني لوارثه الى انقضاء مدة خدمته التي حددها الموصى فان دفع وارث الموصى القداء للمخدم بالفتح او لوارثه اخذ العبد والا بقي رقا للمخدم او وارثه (وهى) أى الوصية في صحة او مرض (ومدبر) بفتح الموحدة (ان كان) تدبيره (بمرض) بخوف لسيده ومات به اذا اريد تقويمهما لينظر هل يخرجان من الثلث ام لا فانما يقومان (فيا) أى المال الذى (علم) الموصى في مسألة الوصية والسيد في مسألة التدبير انه ماله لا يفلا يعلمه ومفهوم الشرطان المدبر في الصحة يدخل فيما لم يعلم به وهو كذلك (ودخلت) الوصية بفك اسير والمدبر في الصحة وما بعدهما مما يقدم على مدبر المرض (فيه) أى المدبر في المرض فيباع لتنفيذها اذا ضاق الثلث وهذا تعلم من قوله المتقدم وقدم فك اسير ومدبر صحة (و) دخالت في الراجع من (العمرى) بموت المعمر بفتح الميم الثانية ابن شاس اماما كان يعلمه مثل المدبر في المرض وكل دار ترجع اليه بعد موته من عمرى فلو صا ياتدخل فيه وفي المدونة كل ما يرجع بعد موته من عمرى فان الوصا ياتدخل فيه وان بعد عشر سنين (وهل) تدخل (في سفينة وعبد) مثالا للموصى كانا غائبين (وشهر) بضم فكسر (تلفهما) في غيبتهما يغرق السفينة وموت العبد حال ايصائه (ثم ظهرت السلامة) لهما وعدم دخولها فيهما (قولان) رواهما اشهب عن الامام مالك رضى الله تعالى عنهما ابن عرفة اختلف اذا قيل له غرقت سفينةك وآيس منها ثم جاءت سلامة فروى لا تدخل فيها وصاياه وقال ابن القاسم تدخل فيها ولا تشبه ما لم يعلم به وقال ابن الحاجب وفي العبد لا بقى والبعير الشاردان اشهر موتهما ثم ظهرت سلامتهما قولان وذكرهما ابن شاس روايتين لاشهب (لا) تدخل الوصية (فيا) أى المال لذى (اقرب) الموصى

به (في مرضه) الذي مات به لنحو صديقه و بطل اقراره به له للتممة (أو أوصى به لوارث) له ولم يجزه باقى ورثته (وان) مات الحر المميز المالك ووجد عنده وصية مكتوبة و (ثبت) بشهادة عدلين (ان عقدها) أى وثيقة الوصية (خطه) أى الموصي ولم يشهد عليها ولم يقل انفذوها فلا تنفذ عند الامام رضى الله تعالى عنه لا حتمال انه كتبها غير عازم أو انه رجع عنها (أو) كتب وصية و (قرأها) على الشهود (ولم يشهد) الموصى الشهوة على انها وصيته (أو) لم (يقل انفذوها لم) الاولى فلا (تنفذ) فان كان أشهد على ان ماقرأه وصيته أو قال انفذوها نفذت (ونذب فيه) أى الا بصاء (تقديم) ذكر (التشهد) أى انه يشهد لله سبحانه وتعالى انه لا اله الا هو وليس يدنا محمد صلى الله عليه وسلم انه رسول الله (ولهم) أى الشهود الذين أشهدهم على ان وصيته مكتوبة بهذه الوثيقة بخطه أو بخط غيره بامرهم (الشهادة) بان ما في الكتاب وصيته اذا كان قراءه عليهم أو كانوا اقرؤه وأشهدهم بان ما فيه وصيته بل (وان لم يقرؤه) ان كان فتح الكتاب وعرفوا ما فيه بل (ولا فتح) الكتاب وأمر أن لا يفتح حتى يموت فلمهم الشهادة وتنفيذ وصيته بما فيه ان كان عند غيره بل (ولو كانت) وثيقته (عنده) أى الموصى الى موته ان لم يكن فيها ربية (وان شهدا) أى العدلان (بما فيها) وهى مختومة وقال لها حين اشهادها عليهما (وما بقى) بعد تنفيذ الوصيا من ثلثي (فأهو) لفلان ففتحت فاذا فيها وما بقى (من الثلث بعد تنفيذ وصاياها) (ف) هو (المساكين قسم) ما بقى من الثلث (بينهما) أى فلان والمساكين مناصفة (وان قال) الموصى (كتبها) أى وصيتي ووضعها (عند فلان) فاذا أنت (٣٢٥) وأخرج لكم كتابا وقال هذه وصية فلان (فصدقه) في انها وصيتي فاذا مات وأتى فلان بوثيقة وقال هذه وصية الميت فانه يصدق وينفذ فيها (أو) قال الموصى (أوصيته) أى فلانا (ب) كيفية تفرقة (ثلثي فصدقه) فاذا مات وأخبر فلان بالكيفية فانه (يصدق ان لم يقل) فلان أوصى بثلثه (لابني) فان قال لابني ونحوه ممن يتهم فيه فلا يصدق عند ابن القاسم وقال أشهب يصدق لان الميت أمر بتصدق به (و) ان قال في إيصائه فلان (وصى فقط) أى مقتصر

به في مرضه أو أوصى به لوارث وان ثبت أن عقدها خطه أو قرأها ولم يشهد أو يقل أنفذوها لم تنفذ ونذب فيه تقديم التشهد ولهم الشهادة وان لم يقرأه ولا فتح وتنفذ ولو كانت الوصية عنده وان شهدا بما فيها وما بقى فلان ثم مات ففتحت فاذا فيها وما بقى فليس سأكين قسم بينهما وكتبتهما عند فلان فصدقه أو أوصيته بثلثي فصدقه يصدق ان لم يقل لابني ووصيتي فقط نعم وعلى كذا يخص به كوصيتي حتى يقدم فلان أو الى أن يتزوج زوجي وان زوج موصي على بيع تركته وقبض ديونه صح وانما يوصي على المحجور عليه أب أو وصية كأم ان قل ولاولى وورث عنها لم يكلف مسلم عدل كاف

على قوله وصى فانه (يعم) ايصاؤه كل شيء للموصى أو عليه حتى انكاح صغار بنيه وبالغات بناته الا بكار باذنهن ولا يجبرهن انما قاك وكذا الثيبات باذنهن (و) ان قال وصي (على كذا) كثلثي أو قضاء ديني فانه (يخص به) أى بما قصر الموصى ايصاؤه عليه ولا يعم غيره وشبهه في الاختصاص فقال (ك) قول فلان (وصى حتى يقدم فلان) فيكون هو الوصى فهو وصيه مادام فلان غائبا فان قدم ارتفعت وصيته وصار القادام وصيه (أو) قال فلان وصي (الى أن يتزوج) فلان (زوجتي) فلا يكون وصي وفي نسخة حتى تتزوج بفوقيتين فالعنى فلانة زوجتي وصيتي حتى تتزوج فلا تكون وصيتي (وان) أوصى رجلا على بيع تركته وقبض ديونه ولم يوصه على تزويج بناته فتعدى (زوج) الوصى (الموصى على بيع تركته وقبض ديونه) بنات الموصى بالغات باذنهن (صح) تزويجه للحصول ولاية الاسلام العامة عليهن وفي قوله صح اشارة الى أن الاولى لها ابتداء عدم تزويجهن ورفع امرهن الى الامام لينظر في من يقدمه عليهن هو أو عاصبهن (وانما يوصي) بكسر الصاد (على المحجور عليه) لصغره أو جنونه أو سفهه (أب) رشيد (أو وصيه) أى الاب لا جد ولا عم ولا أخ ولا أم الا في مسألة أشار لها تشبهها بالاب في الايصاء على المحجور فقال (كأم) قلها الا بصاء على ولدها (ان قل المال) الذي أرادت الايصاء فيه كستين دينار (ولاولى) للولد الذى أرادت الايصاء على ماله من أب أو وصيه (ورث) للمال القليل الموصى عايم (عنها) أى الام وانما يوصى الاب على المحجور عليه (المكاتب) بالغ عاقل فلا يصح ايصاء مجنون ولا معتوه ولا صبي (مسلم) فلا يصح ايصاء كافر ولو قريبا (عدل) فلا يصح ايصاء فاسق (كاف) أي قادر على القيام بمصالح الموصى عليه فلا يصح

ايصاء عاجز عن الكفاية ابن شاس الركن الاول الوصي وشرطه اربعة التكاثر والاسلام والعدالة والكفاية اه تجوز الوصية لمن استوفى ما سبق ان كان بصيرا بل (وان) كان (أعمى) فلا يشترط كونه بصيرا ويصح ايصاء لمستوفى فيها ان كان رجلا بل (و) ان كان (امراة) ويصح له ان كان حرا بل (وان) كان (عبدا) قنا أو ذا شائبة (وتصرف) الرقيق الموصى على محجور (باذن سيده) ولا يقبل الا يصاء الاباذنه (واذا) أوصى عبده على أصاغر ولده وله أولاد كبار و (أراد) أولاد (الا كابر بيع) عبد (موصى) على أولاده الا صاغر (اشترى) العبد الموصى أى نصيب الا كابر منه (ا) لأولاد (الا صاغر) الا كان لهم مال يفي به بلا ضرر والا باع الا كابر نصيبهم منه فقط الا أن ينقض ثمنه فيباع جميعه ويبني لمشتريه انه وصى على الأولاد الا صاغر (و) ان أوصى الاب أو وصيه على محجوره عدلا ثم طرأ له الفسق (طروا) الفسق (للو وصى) بعزله عن وصايته على المحجور فعد الله شرط في الا ابتداء والدوام على المشهور (ولا يبيع الوصى) على الا صاغر (عبدا) لهم (يحسن القيام به) بخدمة (هم) لانه انما يتصرف لهم بالمصلحة وهذا ليس منها (ولا) يبيع الوصى على الا صاغر الذين معهم كابر (التركة) الا بحضرة الكبير (الرشيد) التركة اذ لا ولاية عليه فان غاب غيبة بعيدة والتركة عرض أو حيوان فيرفع الامر الى الامام اقيم قبا عن الغائب ببيع نصيبه (ولا يقسم) الوصى على الا صاغر عليهم و (على الغائب) بالرفع (احكام) فان قاسم الكبار وصى الا صاغر دون الامام جاز اذا اجتهد (و) ان أوصى ان أوصى الاب أو وصيه على محجوره (لاثنين) بلفظ واحد أو بلفظين في وقت أو وقتين وأطلق (٣٢٦) في ايصائه لهما ولم يقيد باستقلال كل منهما بالتصرف له ولا بتعاونهما

وان أعمى وامراة وعبد أو تصرف باذن سيده وان أراد الا كابر بيع موصى اشترى الا صاغر وطروا الفسق يعزله ولا يبيع الوصى عبدا يحسن القيام بهم ولا التركة الا بحضرة الكبير ولا يقسم على غائب بلا حاكم ولاثنين يحمل على التعاون وان مات أحدهما أو اختلفا لحاكم ولا لأحدهما ايصاء ولا لهما قسم المال والا ضمهنا للوصى اقتضاء الدين وتأخيرته بالنظر والنفقة على الطفل بالمعروف وفي ختنه وعرسه وعيدته ودفع نفقة له قلت وإخراج فطرته وزكاته ورفع للحاكم ان كان حاكم حنفى ودفع ماله قراضا وبضاعة ولا يعمل هو به

عليه (حمل) ايصاؤه (على) قصد (التعاون) منها على التصرف له فليس لأحدهما الاستقلال به والا بتوكيل من صاحبه (فان مات أحدهما) أى الوصيين فالحاكم ينظر اقرار الآخر وحده أو أقامة آخر معه واقرار الحاكم له وحده لا يلزمه الارضاء لان له أن يقول اني لم ألتزم النظر وحدي (أو اختلعا) أى الوصيان في التصرف لمحجورها (فالحاكم) ينظر فيما أراداه كل منهما فأراه صوابا أمرها به وان كان الصواب غير

ما أراد به أمرها به ومنهما من غيره (ولا) يجوز (لا خدما ايصاء) لغير صاحبه بدون اذنه ولا في صحته ولا في مرضه (ولا) يجوز (لها) أى الوصيين (قسم المال) الموصيين عليه بينهما لان الموصى أراد اجتماعهما على كل جزء من اجزائه (والا) أى وان اقتسماه (ضمنا) أى الوصيان ما تلف منه للمعدي واضح اليد عليه باستقلاله به والاخر برفع يده عنه (ولو وصى اقتضاء الدين الذى لمحجوره اذا كان حالا أو حل أجله (و) له (تأخيرته) عند المدين بعد حلول أجله اذا كان (النظر) أى مصلحة لمحجوره كخوف تلفه ان اقتضاه أو ضياعه أو المدين ملىء ما مون (و) (النفقة على الطفل) المحجور له والسفيه والمجنون التى يحتاجها (المعروف أى بلا اسراف ولا تقتير بل بحسب قلة المال وكثرته ولا يضييق على ذى المال الكثير دون نفقة مثله ولا يسرف ولا يوسع على قليله (و) له ما جرت العادة به من زيادة النفقة (في ختنه وعرسه) أى ولية تزويجه (وعيدته) اطرأ أو اضحى (و) له (دفع نفقة) كنفقة شهر ونحوه من أيام قليلة يعلم انه لا يتلها قبل مضيتها ولا يجوز له ان يدفع أكثر من ذلك فان كان يتلها قبل مضي الايام القليلة فيوم بيوم (و) له (إخراج) زكاة (فطرته) وفطرة رقيقه (و) إخراج (زكاة) ما (له) أى المحجور ومن نعم وعين وحرث (ورفع) الوصى ذلك (للحاكم) المالكى إيجام له بوجوب إخراج زكاته فيرفع حكمه الخلاف (ان كان) أى رجلا يراه (حاكم حنفى) يرى عدم وجوب الزكاة فى مال المحجور فيحكم على الوصى بغير عوضها من ماله ان كان آخرجه من غير حكم حاكمها ومفهوم الشرط ان لم يكن حنفى فلا يرفع للحاكم لانه من التعميم (و) له (دفع ماله) أى المحجور لمن يعمل فيه (قراضا) بجزء من ربحه (و) له دفعه لمن يعمل فيه (بضاعة) مجانا أو باجرة معلومة فالمدار على أن يفعل فى مال اليتيم ما يتيه أو ينميه (ولا يعمل هو) أى الوصى (به)

فلم أجده افتتح شيئا من ذلك بما
افتتح به آية الفرائض ولا ختم
شيئا من ذلك بما ختمها به فانه قال
في اولها يوصيكم الله في اولادكم
فاخبر عن نفسه انه موصي نبيها
على حكمته فيما اوصى به وعلى عدله
ورحمته وقال حين ختم الآية وصية
من الله والله اعلم حكيم اهـ
وعلم الفرائض العلم بالاحكام
الشرعية العملية المتعلقة بالمال
بعد موت مالكه تحقيقا أو تقدير
وموضوعه التركات لانه يبيح

(باب نمہ)

يُخْرِجُ مِنْ تَوَكُّهِ الْمَيْتَ حَقُّ تَعَاقُقِ إِمَائِهِ كَأَرْهُونٍ وَعَبْدٌ جَنَى ثُمَّ مَوْلَى
يُجْهِزُهُ بِالْمَعْرُوفِ ثُمَّ تَقْضَى دِيُونُهُ ثُمَّ وَصَايَاهُ مِنْ ثَمَرِ الْبَاقِي ثُمَّ

فيه عن عوارضها الذاتية من مؤثر مجهول وأيضاً من وتنفذ وصية وارث وفائدة إبطال الحقوق ما يحتملها واستمداده من كتاب الله تعالى وأحاديث نبيه صلى الله عليه وسلم واجتهاد اصحابه رضى الله تعالى عنهم والاجماع والقياس والارث أسباب ثلاثا في إقراره والنكاح والولاء وشرطه ثلاثه صحة مئة موت اورث واستغفار حيا وادوارته بعد وائلم بالدرجة التي اجتمع فيها وانه خمسة اختلاف الدين واقتل انتم المداور وانك في البتة في اي السبب فهو مانع لتحكم اجاعا ورق واللعان والحقوق المتعلقة بالتركة خمسة لانها ثابتة قبل الموت ومتعاقب بعضها كلهن والجنسية أو بالذمة كالدين وامانات بالموث وهو الميث وهي مؤثر مجهول وأولغيره بسببه وهي الوصية وأولغيره بنسبته وهي الارث واليها أشار ابي بصير بقوله (يخرج من تركه الميث) أي من جميعها مبدى علي غيره وجوابا وان أرى على جميعها (حق متعاقب معين) أي بذات معينة من التركة (ك) الشيء (الارثون) في حق فيقدم علي دؤن مجهول (و) (ك) عبد جنني على نفس أو عضو أو مال وموت سببه قبل ان يلاسه وفدائه فيقدم فداؤه بارش الجنابة أو اسلامه وبها على مؤثر مجهول سببه (وهو مجهول) أي الميث من كف عن وأجرة حمل وغير ذلك مما يحتاج في تجهيز الميث اليه ونكود (بالمرؤف) بين الناس المناسب لتركته فله أو كثره ابن رشد أما الحقوق التي ليست بمعينات أو وكدها أو أولها بالتبديئة من رأس المال الكسب وتجهيز الميث ثم تفضي (ديونه) من باقي تركته ولو أقر على جميعه (نعم) يخرج (وصاياهم من ثلث الباقي) من تركه الميث بعد قضاء ديونه وحقوق الله تعالى أن وسعها والاقدم الا كد فالأ كد علي ما تقدم في بابها وقدم قضاء الدين علي تنفيذ الوصايا لانه حق واجب علي الميت والوصايا تبرع منه وقدهت في قوله تعالى من بعده وصية بوصيها أود بن لشبها الموروث في الاخذ بغير عوض ومشقتها علي الورث بخلاف الدين فان نفوسهم مطمئنة بادائه فقد مدت عليه في الذكر جثا علي اخراجها والسرعة بها (نعم)

وفرض للاخوات الثلثين أيضا
واعملت المسألة لزم نقص نصيب
البنات بسبب الاخوات ومزاحة
أولاد الاب اولاد الصلب وذلك
لا يصح ولا يمكن اسقاط أولاد
الاب جعلن عصمة ليدخل النقص
عليهن وحدهن اهـ ثم ذكر أصحاب

الثلاثين بقوله (ولتعدد) أى المتعدد منه (هن)

الثلاثين بقوله (وتعدد) أي المتعدد (فه) (هن)
أي صاحبات النصف من البنت وبنت الابن لم تكن بنت والشقيقة والاخت لابن لم تكن بشقيقة فالبنات فأكثروا
بنت الابن كذلك أو الشقيقتين أو الاختين لابن كذلك (الثلاثون) وصاحباهما أربعة وأما ميراثهن أكثر منهما لابن وعشرين
بنته دبا لتعصيب لبالعرض قال الله تعالى فإن كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلث ما تركه فاعتبر ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ظاهر
اللفظ وجعل الثلاثين ثلاث بنات فأكثروا للبنات النصف والصواب أن الله تعالى نص على الزائد على اثنتين في البنات ولم يذكر الاثنتين
فيهن ونص على اثنتين في الاخوات ولم يذكر الزائد فيهن اكفاء بما في آية البنات في الاخوات وبما في آية الاخوات
البنات لا القرآن كله كما لكمه الواحدة يفسر بعضه بعضا فاستقامت الظواهر وقامت الجمعة لان الله تعالى اذا جعل الثلاثين لاختين
فالبنات أولى بهما لا قرينتهما فالتسوية بين البنات والاخت الواحدة خلاف القياس فسقط اعتبار زياد البنات على اثنتين وصح
أن أخا سعد منع ابنتيه الميراث وشكت امهما للنبي صلى الله عليه وسلم فقال يقضي الله في ذلك فنزلت آية الميراث فارسل اليه وقال
اعط ابنتي سعد الثلاثين وهذا بيان لما في الكتاب لا نسخ له (وللثانية) أي بنت الابن واحدة كانت أو أكثر والاخت لابن كذلك
حال كونهما (مع الاولى) أي البنت الواحدة والشقيقة الواحدة (السدس) تسكيلة الثلاثين مع نصف الاولى ففي صحيح البخاري
سئل أبو موسى الاشعري رضي الله تعالى عنه عن بنت وبنت ابن واخت فقال للبنت النصف وللاخت النصف ولا شيء لبنت الابن
وأنت ابن مسعود فانه سبتا يعني فسأل ابن مسعود واخبره بقول أبي موسى فقال لقد ضللت اذا وما أنا من المهتدين لاقصين فيها بما قضى
به رسول الله صلى الله عليه وسلم للبنت النصف ولبنت الابن السدس تسكيلة الثلاثين وما بقي فالاخت فأتى أبو موسى واخبره فقال
لا تسبأ لوني مادام هذا الخبر فيكم (وحجبتها) أي منع بنت الابن من الارث (ابن) للميت اولادته (فوقها) أي أعلى من بنت الابن
بدرجة أو أكثر كابن وبنت ابن وكابن ابن وبنت ابن (ابن) وحجبتها ايضا (بنتان) للميت اولادته (فوقها) أي بنت الابن في

القرب للميت كبتين وبنت ابن وكبنتي ابن وبنت ابن ابن فيحجبها عن الارث في كل حال (الا لوجود (ابن) لابن الميت معها (في درجتها) فيعصبها (مطلقا) عن تقييده بكونه أخاها فلا فرق بين كونه أخاها أو ابن عمها فتدخل معه في الثلث الباقي للذكر مثل حظ الانثيين (أو) لوجود ابن معها (أسفل) منها بدرجة أو أكثر (ف) هو (معصب) لها ان كانت محجوبة عن السدس كبنتين وبنت ابن وابن ابن ان فترث معه الثلث الباقي للذكر مثل حظ الانثيين فان ورثت السدس فلا يعصبها السافل عنها لاستغنائها عنه (وأخت) للميت (لاب) أي منه فقط واحدة (فأكثر) من واحدة حال كونها أو كونها أو كونها (مع) الأخت (الشقيقة) للميت الواحدة (فأكثر) منها حكمها (كذلك) أي حكم بنت الابن مع البنت الواحدة فأكثر في اخذ الواحدة مع الواحدة السدس تكملة الثلثين وحجبها بالابن الذي فوقها وبالانثيين لا الذكر معها فيعصبها فلاخت لاب مع الشقيقة السدس ويحجبها الشقيق كالشقيقتين إلا الاخ لاب فترث معه الثلث الباقي للذكر مثل حظ الانثيين (الأ أنه انما يعصب) الأخت لاب (الاخ) لاب لا ابنة لأنه انما لم يعصب بنت الاخ التي في درجته لأنها من ذوات الارحام واذا لم يعصب من في درجته فلا يعصب من فوقه بالا ولي والفرق بينه وبين ابن الابن قوة البنوة (و) من ذوى (الربع الزوج) للميتة حال كونه (بفرع) لها وارث ولد أو ولد ابن من الزوج أو من غيره ولو من زنا لقوله تعالى فان كان لهن ولد فلهن الربع مما تركن (وزوجة) للميت واحدة (فأكثر) من واحدة ان لم يكن له فرع وارث لقوله تعالى ولهن الربع مما تركن ان لم يكن لهن ولد (و) من ذى (الثلثين) وهو فرض (له) أي الزوجة الواحدة (أو لهن) أي الزوجتين فأكثر حال كونها أو كونهن (بفرع) (٣٢٩) للزوج (لاحق) به في النسب سواء

كان ولدا أو ولد ابن منها أو من غيرها لقوله تعالى فان كان لكم ولد فلهن الثلثين وهو فرض (الذى) أي صاحب (النصف ان تعدد) كبتين فأكثر أو بنتي ابن كذلك أو شقيقتين كذلك أو أختين لاب كذلك وهذا مكرر مع قوله ولتعددهن الثلثان وقد يقال انه انما أعاده لانه مقصود هنا لبيان

إِلَّا الْإِبْنَ فِي دَرَجَتِهَا مُطْلَقًا وَأَسْفَلَ فَمَعْصَبٌ وَأُخْتُ لَابٍ فَأَكْثَرُ مَعَ الشَّقِيقَةِ فَأَكْثَرُ كَذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ إِنَّمَا يُعْصَبُ الْأَخُ وَالرَّبُّعُ الزَّوْجُ بِفَرَعٍ وَزَوْجَةٌ فَأَكْثَرُ وَالثَّمْنُ لَهَا وَلَهُنَّ بِفَرَعٍ لَاحِقٍ وَالثَّلَاثِينَ لِذِي النِّصْفِ إِنْ تَعَدَّدَ وَالثَّلَاثُ لِأُمِّمْ وَلَدَيْهَا فَأَكْثَرُ وَحَجَبُهَا مِنَ الثَّلَاثِ لِلْسُّدُسِ وَكَذَلِكَ إِنْ سَفَلَ وَأَخُو إِنْ أَوْ أُخْتَانِ مُطْلَقًا وَلَهَا ثُلُثُ الْبَاقِي فِي زَوْجٍ وَأَبَوَيْنِ وَزَوْجَةٍ وَأَبَوَيْنِ وَالسُّدُسُ لِلْوَاحِدِ مِنْ وَكَذَلِكَ الْإِمُّ مُطْلَقًا وَسَهْطٌ بِابْنٍ وَابْنَةٍ وَبِنْتٍ وَإِنْ سَفَلَتْ وَأَبٌ وَجَدَّ

الثلثين ثم نصفهما ثم نصف نصفهما وذكره أولا

(٤٢) — جواهر الاكلیل — (ثاني)

استطردا (و) من ذى (الثلث) وهو فرض (الام) للميت الذى له فرع وارث ولا عدد من الاخوة (و) فرض (ولديها) أي أخوى الميت من أمه فقط (فأكثر) منهما ولا يفضل ذكرهم أتناهم ولا يعصبها ورثون مع من أدلوا به ويحجبونه مع حجبتهم بغيره ولو أحدهم السدس لقوله تعالى وان كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس فان كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث وأجمعوا على أن هذه الآية في الاخوة لأم والآية التي في آخر السورة في الاخوة لاب (وحجبتها) أي الام عن الثلث (للسدس ولد) للميت أولا بنه ذكر أو أنثى واحدا ومتعددا نعلابل (وان سفل) بشرط كونه وارثا (و) حجبتها أيضا (أخوان أو أختان) للميت (مطلقا) عن تقييدهما بكونهما شقيقتين لقوله تعالى فان كان له أخوة فلا ماله السدس (ولها) أي الام (ثلث الباقي) بعد فرض الزوج أو لزوج (في زوج وأبوين) أصلها اثنان مقام نصف الزوج والباقي بعده واحد لانه له فتضرب ثلاثة مقام الثلث في اثنين بستة فلزوج واحد في ثلاثة بثلاثة وللأم ثلث الباقي واحد وللأخت الباقي (أو) في (زوجة وأبوين) أصلها أربعة مقام فرض الزوجة ومنه تصح فلزوج واحد وللأم ثلث الباقي وللأخت الباقي واحد وللأخت الباقي (أو) في (زوجة وأبوين) أصلها تقدم اثنان لبنت الابن مع البنت وللأخت لاب مع الشقيقة (لواحد من ولد الام) دون الاب (مطلقا) عن تقييده بذكورة أو أنوثة لقوله تعالى وان كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس (وسقط) أي حجب ولد الام عن الارث (بابن) للميت (وابنه) أي الابن (وبنت) للميت (وان سفلت و) (باب و) (بجد) وان علا بشرط كون كل

وارثا (و) لكل من (الاب والام مع ولد) وارث للميت ان عاقل (وان سفل) الولد كولد ابن ابن لقوله تعالى ولا بويه لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد فان كان الولد ذكرا فكل منهما السدس والباقي للولد وان كان أنثى فكل منهما السدس ولها النصف والباقي للاب بالتعصيب (والجدة) أم أم الميت أو أم أبيه أو واحدة (فاكثر) منها كام أمه وأم أبيه ولم يورث الام مالك رضى الله تعالى عنه أكثر من جدتين لقوله لم أعلم أحدا ورث أكثر من جدتين منذ كان الاسلام وكأنه لم يصح عنده توريت زيد وعلى وابن عباس رضى الله تعالى عنهم أم أبي الاب أو لم يبلغه (وأسقطها) أى حجب الجدة عن الارث (الام مطلقا) عن تقييدها بكونها من جهتها (كالب) فيسقط الجدة التي (من جهته) فلا يسقط الجدة التي من جهة الام (و) أسقطت الجدة (القربى) التي (من جهة الام) الجدة (البعدي) التي (من جهة الاب والاب) أى وان لم تكن التي من جهة الام قربي والتي من جهة الاب بعدى بان استويا في الدرجة أو كانت التي من جهة الاب القربي والتي من جهة الام البعدي (اشتركتا) في السدس (و) السدس (أحد فروض الجد غير المدلى) بانثى أى المنتسب للميت ببعض الذكور فان أدلى بانثى فهو من ذوى الارحام لا يرث شيئا (وله) أى الجد (مع الاخوة والاخوات) سواء كانوا (أشقاء وأولاد الخير) أى الاكثر (من) أمرين (الثالث) من جميع التركة (أو) ما يخرج له (بالمقاسمة) مع الاخوة أو الاخوات في جميع التركة كأنه أخ معهم فلا حسن له المقاسمة ان كان الاخوة أو الاخوات أقل من مثليه فان زاد على (٣٣٠) مثليه فالثالث أحسن فيفرض له الثلث (و) ان اجتمع مع الجد أخ شقيق وأخ

والأب أو الأم مع ولد وان سفل والجدة فأكثر وأسقطها الام مطلقا
والأب الجدة من قبله والقربي من جهة الأم البعدي من جهة الأب والأب
اشتركتا وأحد فروض الجد غير المدلى بانثى وله مع الاخوة أو الاخوات
الأشقاء أو لأب الخير من الثلث أو المقاسمة وعاد الشقيق بغيره ثم
رجع كالشقيقة بما لها لو لم يكن جد وله مع ذى فرض معها السدس أو
ثلث الباقي أو المقاسمة ولا يفرض لأخت معه إلا فى الأكدرية والغراء
زوج جد وأم وأخت شقيقة أو لأب يفرض لها وله ثم يقاسمها وإن
كان محلها أخ لأب ومعه إخوة لام سقط

لاب (عاد) أى حاسب (الشقيق) الجد عند قسمة التركة (بغيره) وهو الاخ لاب ليمتعه من كثرة الميراث (ثم) اذا أخذ الجد ما يخصه بالمعادة (رجع) الشقيق على الاخ لاب بما يخصه بالمقسمة لانه يحجبه عن الارث وشبهه فى العدو الرجوع فقال (ك) الاخ (الشقيقة) الواحدة فاكثر فتعد على الجد الاخوة لاب ثم ترجع عليهم (ب) تام (مالها) وهو النصف ان كانت واجدة والثلثان ان كانتا اثنتين أو

أكثر (لو لم يكن جد) معا وان زاد عما لها شيء فهو للاخوة لاب (وله) أى الجد (مع ذى فرض معها) أى الجد والاخوة والاخوات بعد أخذ صاحب الفرض فرضه الخير من أمور ثلاثة (السدس) من جميع التركة كبنتين وجدوا أخوين (أو ثلث الباقي) بعد الفرض كام وجدوا ثلاثة أخوة أو شقيقة وأخ وأخت لاب (أو) الخارج (بالمقاسمة) بين الجد والاخوة فيما بقى بعد الفرض كزوجة وجد وأخ ولا يفرض لأخت شقيقة أو لاب معه) أى الجد بل ترث معه بالتعصيب كاخيهما فله مثل حظيهما (الافى) المسئلة الملقبة (بالأكدرية) (والغراء) ولها صورتان الاولى (زوج وجد وأم وأخت شقيقة) والثانية (أو) أخت (لاب) ندل الشقيقة مع الزوج والام والجد (يفرض لها) أى الشقيقة فى الاولى والتي لاب فى الثانية النصف ثلاثة زائدة على الستة التى هي أصل المسئلة (و) يفرض (له) أى الجد السدس واحد منها فلزوج النصف ثلاثة وللأم الثلث اثنان وللجد السدس واحد لانه لا ينقص عنه بحال فقد تمت الستة ولم يبق للشقيقة أو ابنتى لاب شيء وهى ذات فرض لا سبيل لاسقاطها فيفرض لها النصف ثلاثة زائدة على الستة فتصير تسعة (ثم) يجمع نصف الاخ و سدس الجدو (يقاسمها) أى يقاسم الجد الاخوات فى مجموعهما وهو أربعة له سهمان ولها سهم والاربعة لا تقسم على الثلاثة وتباينها فتضرب ثلاثة فى تسعة بسبعة وعشرين ومنها نصف فلزوج ثلاثة فى ثلاثة بتسعة وللأم اثنان فى ثلاثة بستة وللجد والاخوات أربعة فى ثلاثة باثني عشر له ثمانية ولها أربعة (وان كان محلها) أى الاخ الشقيقة أو لاب فى الأكدرية (أخ لاب ومعه) أى الاخ لاب (أخوة لام) اثنان فأكثر فتصير أركانها زوج وجد وأم وأخ لاب وأخوة لام (سقط) الاخ لاب لان الجد يقول له لو كنت دوني لم ترث شيئا لاستغراق الفروض

والعاصب

التركة وأما الذي حجبته الاخوة لأم عن الثلث فانا اخذه وحدي ووجودي معك لم يوجب لك شيئا وأصلها سنة ومنها تصح للزوج النصف ثلاثة وللأم السدس واحد وللجد الثلث اثنان ثم شرع في بيان العاصب وترتيبها فقال (ولعاصب) بنفسه وهو الذكر الذي لم يدخل في نسبه الى الميت أثنى ومن خواصه أنه ان انفرد (ورث المال) الذي تركه الميت كله (أو الباقي) بعد اخراج (القرض) اذا اجتمع مع ذى فرض فاكثروا وان استغرقت القروض المسئلة سقط والعاصب مشتق من العصب وأصله الشدة والقوة ولما كان اقرب الا انسان في نسبه يعضدونه وينصرونه سموا عصبه قال ابن عرفة العاصب من له اثار لم يتعلق به فرض وأما العاصب بغيره فالنسوة الاربع ذوات النصف اذا اجتمعن مع اخواتهن أو من في حكمهم والعاصب مع غيره من الاخوات الشقيقات أو لاب مع البنات أو بنات الابن فالتعصيب بالغير يستلزم كون الغير عاصبا بنفسه والتعصيب مع الغير لا يستلزم ذلك (وهو) أى العاصب بنفسه (الابن) للميت ذكر اكان أو أنثى (ثم) يليه (ابنه) أى الابن وان سفل والا على يحجب الاسفل (وعصب كل) من الابن وابنه (أخته) فالابن يعصب البنات وابن الابن يعصب بنت الابن أخته كانت أو بنت عمه (ثم) يلي ابن الابن (الاب) للميت (ثم) يلي الاب (الجد) وان علا في عدم الاب (والاخوة) الاشقاء أولاب (كما تقدم) في اجتماعهم مع الجد (ثم) يقدم الاخ (الشقيق) ثم يليه الاخ (للأب وهو) أى الاخ لأب (كما الشقيق) في أحكامه (عند عدمه) أى عدم الاخ الشقيق (الافى) المسئلة الملقبة بـ (الحارية) لقول الشقيق فيها عمر رضى الله تعالى عنه لما أراد اسقاطه هب ان أبانا كان حمارا (و) بـ (المشركة) أيضا لا شريك الشقيق فيها مع الاخوة للام في الثلث (٣٣١) وأركانها (زوج وأم أو جدة) بدل الام

(واخوان لام) اثنان (فصاعدا)

أى زائد على الاثنين (و) أخ

(شقيق وحده أو مع غيره)

من شقاء ذكورا أو انا فاصلا

سنة مقام سدس الام أو الجدة

ويندرج فيه مقام نصف الزوج

ومقام ثلث الاخوة لام فالزوج

نصفها ثلاثة وللأم أو الجدة

سدسها واحد ويبقى ثلثها اثنان

(فيشاركون) أى الاخوة الاشقاء

ولعاصب ورث المال أو الباقي بعد الفرض وهو الابن ثم ابنته وعصب كل أخته ثم الأب ثم الجد والأخوة كما تقدم الشقيق ثم للأب وهو كاشقيق عند عدمه إلا في الحارية والمشاركة زوج وأم أو جدة وأخوان لأب وشقيق وحده أو مع غيره فيشارك كون الاخوة للام الذكر كالأثني وأسقطه أيضا الشقيقة التي كالعاصب لبنت أو بنت ابن فأكثرهم بنوهم ثم العم الشقيق ثم لأب ثم عم الجد الأقرب فالأقرب وان غير شقيق وقدم مع التساوى الشقيق

(الاخوة للام) في الثلث الباقي (الذكر) فيه (كالاتي) لانهم انما ورثوا فيه باخوة الام فيراثهم بالفرض لا بالتعصيب ويختلف ما تصح منه باختلاف عددهم قلة وكثرة فان كان الاخوة لام اثنين والشقيق واحد فتصح من ثمانية عشر لا تكسار الاثنين على الثلاثة ومباينتها فتصرب الستة في ثلاثة بشمانية عشر ومنها تصح فانزوج ثلاثة في ثلاثة بتسعة وللأم أو الجدة واحد في ثلاثة بثلاثة وللأخوة كلهم اثنان في ثلاثة بستة لكل أخ اثنان والى هذا رجع عمر رضى الله تعالى عنه في ثاني عام من خلافته وكان قضي فيها أول عام بأنه لا شيء للشقيق ولما أراد القضاء في ثاني عام حين زلت تلك الواقعة بمثل ما قضي فيها أول عام احتج عليه الشقيق بان الاخوة لام انما ورثوا الثلث بأمهم وهى أمى هب ان أبانا كان حمارا وحجرا ملقى في البئر أليست الام تجمعنا فاشرك بينهم فقبل له انك قضيت فيها عام أول بخلاف هذا فقال تلك على ما قضينا وهذه على ما نقضي ولكونها مشتركة أربعة شروط أحدها كونها فيها زوج ثانيا كونها فيها ذوسدس أم أو جدة ثالثا تعدد الاخوة لأم اذ لو كان واحد لآخذ السدس والشقيق الباقي رابعها وجود شقيق واحد أو متعدد وكلها علمت من كلام المصنف (وأسقطته) أى الاخ لأب (أيضا) أى كاسقاطه في الحارية (الشقيقة التي) هى (كالعاصب) في حيازة ما بقى (ا) وجود (بنت) معها كبت وشقيقة وأخ لأب (أو) (بنت ابن فاكثروا) من بنت أو بنت ابن كبنات وشقيقة وأخ لأب أو بنات ابن وشقيقة وأخ لأب (ثم بنوهم) أى الاخ الشقيق والاخ لأب يليان الاخ لأب في التعصيب ويقدم ابن الاخ الشقيق على ابن الاخ لأب (ثم) يلي بنى الاخوة (العم الشقيق ثم) العم (لأب) ثم بنوهم ويقدم ابن العم الشقيق على ابن العم لأب (ثم عم الجد) الشقيق لأب ثم بنوهم ويقدم (الأقرب) منهم (فالأقرب وان) كان الأقرب (غير شقيق) فيقدم الاخ لأب على ابن الاخ الشقيق والعم لأب على ابن العم الشقيق (ويقدم) الشقيق على الذى لأب (مع التساوى) في الدرجة كالأخوة

مطلقاً ثمَّ المُعْتَقُ كما تقدَّم ثمَّ يَبْتَ الْمَالِ وَلَا يُرَدُّ وَلَا يُدْفَعُ لِذَوِي الْأَرْحَامِ
وَيَرِثُ بِفَرْضٍ وَعَصُوبَةٍ الْأَبُ ثُمَّ الْجَدُّ مَعَ بِنْتٍ وَإِنْ سَفَلَتْ كَابْنٍ عَمٍّ أَخٍ
لَا مُمْ وَوَرِثَ ذُو فَرْضَيْنِ بِالْأَقْوَى وَإِنْ اتَّفَقَ فِي الْمُسْلِمِينَ كَأُمٍّ أَوْ بِنْتِ أَخْتٍ
وَمَالِ الْبِكْتَالِيِّ الْحُرِّ الْمُؤَدَّى لِلْعِزَّةِ لِأَهْلِ دِينِهِ مِنْ كَوْرَتِهِ وَالْأَصُولُ اثْنَانِ
وَأَرْبَعَةٌ وَتِمَانِيَةٌ وَثَلَاثَةٌ وَاثْنَا عَشَرَ وَأَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ فَالنِّصْفُ مِنْ
اِثْنَيْنِ وَالرُّبْعُ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَالشُّعْنُ مِنْ تِمَانِيَةٍ وَالثَّلَاثُ مِنْ ثَلَاثَةٍ وَالسُّدُسُ
مِنْ سِتَّةٍ وَالرُّبْعُ وَالثَّلَاثُ أَوْ السُّدُسُ مِنْ اِثْنَيْ عَشَرَ وَالشُّعْنُ وَالثَّلَاثُ أَوْ
السُّدُسُ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَعِشْرَيْنِ وَمَا لَا فَرْضَ فِيهَا فَأَصْلُهَا عَدَدُ عَصَبَتِهَا وَضَعْفُ
لِلذِّكْرِ عَلَى الْأُنْثَى وَإِنْ زَادَتْ الْفُرُوضُ أُعِيلَتْ

فالإمام

لربيع وثلاث صحیحان لتباين الاربعة مقام الربع والثلاثة تمام الثلث والحاصل من ضرب احدىهما في الآخر اثنا عشر (والثمن والسدس من اربعة وعشرين) لانه اقل عدده ثمن وسدس صحیحان لتوافق النمانية والستة في النصف والخارج من ضرب نصف احدىهما في الآخر اربعة وعشرون (أو الثمن و الثلث) أراد به الثلثين لان الثلث لا يجتمع من الثمن لان الثمن شرطه الولد والثلث اما للام ولادها أو الجدة في بعض أحواله بشرط عدم الولد في الثلاث صوره فالصواب أو الثلثان كزوجته و بنتين أو بنتى ابن وعاصب (وما أى المسألة التى لا فرض فيها فاصلها عدد رؤوس عصبتها) ان كانوا كلهم ذكورا (و) كان فيهم انثى أكثر (ضصف للذكر على الانثى) بان يعد الذكر اثنين والانثى واحدة (وان زادت الفروض) الواجبة للورثة في المسألة على سهام المسألة (اعيلت) أى زیدت سهام المسألة حتى تساوى سهام الفروض وان نقص مقدار كل سهم منها فموزيادة في عددها ونقص من مقاديرها كلها ولم يقع العول في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ولا في زمن أبى بكر رضي الله تعالى عنه وأول من وقع في زمنه عمر رضي الله تعالى عنه فقال لا أدري من قدمه الكتاب فاقدمه ولا من أخره فاؤخره ولكن رأيت رأيا فان يكن صوابا فمن الله تعالى وان يكن خطا فمن عمر وهو داخل الضريد على جميعهم ولم يخالفه أحد من الصحابة الا ابن عباس رضي الله تعالى عنهما فقال لو نظر عمر الى من قدمه الله فقدمه والى من أخره فأخره ما عالت فريضة وفسر ذلك بان ينظر الى أسوأ الورثة حالا وهم الذين يرثون بالقرض تارة وبالنعصب أخرى ومن البنات وبنات

الابن والاخوات الشقيقات أولاب أما المتوغلون في الفرع بضعة فيقدمون لأن ذوى الفروض المجتمعين مع العصبية يقدمون عليه فليكن من له مدخل في التعصيب مؤخرًا عند ضيق المال عمن لا يرث الا بالفرض (والعائل) من الاصول السبعة ثلاثة (الستة) تعول بواحد (لسبعة) اذا كان فيها سدس ونصفان كزوج وشقيقة أولاب وأم أو جدة أو أخ لام (و) تعول الستة باثنين الى (ثمانية) اذا كان فيها سدسان ونصفان كجدة أو أم وولدها وزوج وشقيقة أولاب (و) تعول بثلاثة الى (تسعة) اذا كان فيها ثلاثة أسداس ونصفان كجدة أو أم وولدها وشقيقة أولاب وزوج (و) تعول الستة بأربعة الى (عشرة) اذا كان فيها سدس ونصف وثلاث وثلثان كأم أو جدة وزوج وولدى أم وشقيقتين أولاب (و) تعول (الاثنا عشر) بواحد (ثلاثة عشر) اذا كان فيها سدس وربع وثلثان كأب وزوج وبنيتين (و) تعول الاثنا عشر بثلاثة الى (خمسة عشر) اذا كان فيها ربع وثلاث وثلثان كزوجة وأخوى أم وشقيقتين أولاب (و) تعول الاثنا عشر بخمسة الى (سبعة عشر) اذا كان فيها سدس وربع وثلاث وثلثان كأم أو جدة وزوجة وولدى أم وشقيقتين أولاب (والاربعة والعشرون) تعول بثلاثة (لسبعة وعشرين) ومن صورها (زوجة وابوان وبنتان) أصلها أربعة وعشرون لتوافق مقامى الثمن والسدس بالنصف فيضرب نصف أحدهما في الآخر ولتباين مقامى الثمن والثلثين فيضرب أحدهما في الآخر والحاصل على كل أربعة وعشرون للبنيتين ستة عشر وللأبوين ثمانية فلهذه أربعة وعشرون فيزداد عليها ثلاثة للزوجة فتبلغ سبعة وعشرين (وهي المنبرية لقول علي) رضي الله تعالى عنه وكرم وجهه المسئل عنها وهو يخطب على المنبر بحطبة قال فيها الحمد لله الذي يحكم بالحق قطعاً ويجزى كل نفس بما تسعى واليه المآل والرجعي فستل فقال (صار ثمنها تسعاً) أي صارت الثلاثة التي كانت ثمناً للاربعة والعشرين قبل العول تسعاً للسبعة والعشرين التي بافتمها (٣٣٣) بأول (ورد) الحاسب الناظر في المسألة (كل صنف) أى جماعة من

فالعائل الستة لسبعة ولثمانية ولتسعة ولعشرة والاثنا عشر لثلاثة عشر وخمسة عشر وسبعة عشر والاربعة والعشرون لسبعة وعشرين زوجة وأبوان وبنتان وهي المنبرية لقول علي صار ثمنها تسعاً ورد كل صنف انكسرت عليه سهامه الى وقفه والا ترك وقابل بين اثنين فأخذ أحد المثلين أو أكثر المتداخلين

الورثة مشتركة في فرض كالزوجات والاخوة لام والبنات أو في تعصيب كالبنين والاخوة (انكسرت عليه) أى النصف (سهامه) ووافقها أى النصف فريدة الى وقفه (أى جزء النصف الذى وافق سهامه فيه من نصف أو ثلث أو ربع

أو خمس وضرب وقفه في أصل المسألة ان كان الانكسار على صنف واحد وخارج الضرب تصح المسألة منه ويسمى الوقف جزء السهم لأن من له شيء في أصلها أخذه مضر وباقى جزء سهامها مثل الانكسار على نصف واحد مع الموافقة مثال ذلك أربع بنات أو بنات ابن وشقيقة أولاب أصلها ثلاثة مقام الثلثين للبنات أو بنات الابن اثنان منكسران موافقان للاربعة بالنصف فتزداد الاربعة لاثنتين وتضرب في الثلاثة أصل المسألة بستة للبنات أو بنات الابن اثنان في اثنيتين باربعة وبالباقى للشقيقة أولاب (والا) أى وان لم يوافق النصف سهامه المنكسرة عليه بان يشاء (ترك) الحاسب الردوا بقى الصنف بنامه ومضرب به في أصلها ومن له شيء منه ضرب فيه مثال ذلك زوج وأربعة بنين أو بنى ابن أو ابن وبنيتين أو ابن ابن وبنى ابن أصلها أربعة مقام ربع الزوج والثلاثة الباقية تنكسر على الاربعة وتبانيها فتضرب الاربعة في الاربعة بستة عشر فلزوج واحد في أربعة بأربعة وللبنيتين ثلاثة في أربعة باثني عشر (وقابل) الحاسب (بين الاثنين) من الوقفين ان كان كل منهما موافقاً لسهامه أو نفس الصنفين ان يابن كل منهما سهامه أى نظر ما بينهما من التماثل فيكتفى بأحدهما والتداخل فيكتفى بأكبرها والتوافق فيضرب وفق أحدهما في جميع الآخر والتباين فيضرب أحدهما في الآخر (وأخذ) الحاسب (أحد المثلين) وترك الآخر وضرب به في أصلها وضرب بالكل وارث منه فيه كام وأربعة اخوة ولها ستة اخوة أشقاء أولاب فاصلها ستة مقام سدس الام وثلث أولادها لها واحد ولأولادها اثنان منكسران على الاربعة موافقان بالنصف فتزج الاربعة الى الاثنين وللأشقاء أولاب ثلاثة منكسرة على ستة موافقة لها بالثلث فتزداد الستة الى اثنين أيضاً مماثلين لراجع أولاد الام فيكتفى بأحدهما ويضرب في ستة باثني عشر فللام واحد في اثنين باثنين ولأولادها اثنان في اثنين بأربعة وللأشقاء ثلاثة في اثنين بستة (أو) (أخذ) (أكثر) الراجعين المتداخلين) وضرب به في أصلها وضرب فيه بالكل وارث فيه كام وثمانية اخوة لها ستة أشقاء أولاب أصلها ستة مقام سدس الام وثلث أولادها والاثنان تنكسر على الثمانية وتوافقها بالنصف فتزداد الثمانية الى اربعة والثلاثة تنكسر على الستة وتوافقها بالثلث فتزداد

ومسطحهما عشرون مبانة
للمسبح راجع الشقيقات ومسطحهما
مائة وأربعون وجزء سهم المسألة
فتمضرب فيه بالالفين والثمانية
وشمانين فلجدتين اثنتان في مائة
وأربعين بائتين وثمانين
وللزوجات ثلاثة في مائة وأربعين
أربعمائة وعشرين ولاخوة الام

أربعة في مائة وأربعين خمسمائة وستين

واحد

أو أكثر (واحد ف) الا صغر (متباين) مع الاكبر كالثلاثة مع العشرة والاثني عشر مع التسعة (والا) أي وان لم يبق القليل من الكثير واحدا بان بقي منه أكثر من واحد وكانت هذه البقية تغني القليل بطرحها منه مرتين أو أكثر كثمانية وعشرة أو تبقى بقية غير واحد مبنية بقية الكثير كسبعة وعشرة (ف) بينهما (الموافقة) (ب) مثل (نسبة) واحد (للعدد المتني) للعدين المطلوب نسبتهم فان كان اثنين فبالنصف وثلاثة فبالثلث وسبعة فبالسبع وعشرة فبالعشر وعلى هذا القياس (ولكل) من الورثة سواء كان ذا فرض أو عاصب قسم (من التركة) (ب) مثل (نسبة حظه) أي سهامه (من) جامعة مصحح (المسألة) فان كانت سهامه ربع الجامعة كالزوج مع الفرع الوارث والزوجة مع عدمه فله ربع التركة وان كانت ثلثها كالزوجة مع عدمها وان كانت نصفها كالبنات أو بنت الابن أو الشقيقة أو الاب أو الزوج عند عدمه فله نصفها وان كان ثلثها كإبن مع بنت إبن مع بنت إبن أو أخ شقيق مع شقيقة أو أخ لاب مع أخت له فله ثلثاها وان كانت ثلثها كالام عند عدم الفرع الوارث وعدد الاخوة لها فله ثلثها وان كانت سدسها كالجد وأخ الام فله سدسها وعلى هذا القياس (أو تقسم التركة على ما) أي العدة الذي (صححت منه المسألة) وتضرب لكل وارث سهامه من المسألة فيما خرج من قسمة التركة على المسألة وما خرج من الضرب فله مثله من التركة (كزوج) له النصف حيث ليس معه فرع وارث (وأم) حيث لا فرع وارث معها ولا عدد من الاخوة (وشقيقة) لها النصف (من) ستة مقام النصف والثلث وتعمل الى (ثمانية للزوج ثلاثة) من الثمانية وللشقيقة ثلاثة (٣٣٥) وللأم اثنان (والتركة عشرون) دينار أو

درهما فالثلاثة من الثمانية ربع وثمن
فياخذ (الزوج من العشرين
ربعا وخمسة وثمنها اثنين ونصفا
فيكون مجموعها (سبعة ونصفا)
والشقيقة مثله والاثنان ربع
الثمانية فتأخذ الام ربع العشرين
خمسة (وان اخذ احدهم) أي
الورثة (عرضا) فيما يخصه من
التركة بلا تقويم بل بتراضيهم بذلك
(وأردت) خطاب للحاسب
(معرفة قيمته فاجعل) ايها
الحاسب (المسألة) بعد تصحيحها

وَاحِدٌ فَمُتَبَايِنٌ وَالْأَفَالُو مُوَافَقَةٌ بِنِسْبَةِ مُفْرَدٍ لِّلْعَدَدِ الْمُفْنَى آخِرًا وَلِكُلِّ مِنَ
التَّرَكَةِ بِنِسْبَةِ حَظِّهِ مِنَ الْمَسْأَلَةِ أَوْ تَقْسِيمِ التَّرَكَةِ عَلَى مَا صَحَّحْتَ مِنْهُ الْمَسْأَلَةُ
كَزَوْجٍ وَأُمٍّ وَأَخْتٍ لِلزَّوْجِ ثَلَاثَةٌ وَالتَّرَكَةُ عَشْرُونَ فَالْثَلَاثَةُ مِنَ الثَّمَانِيَةِ
رُبْعٌ وَمِنْ فَيَأْخُذُ سَبْعَةً وَنِصْفًا وَإِنْ أَخَذَ أَحَدُهُمْ عَرْضًا فَأَخَذَهُ بِسَهْمِهِ
وَأَرَدْتَ مَعْرِفَةَ قِيَمَتِهِ فَاجْعَلِ الْمَسْأَلَةَ سِهَامَ غَيْرِ الْآخِذِ ثُمَّ اجْعَلِ لِسِهَامِهِ مِنْ
تِلْكَ النَّسْبَةِ فَإِنْ زَادَ خَمْسَةً لَيَأْخُذْ فَرْدًا عَلَى الْعَشْرِينَ ثُمَّ اقْسِمِ وَإِنْ مَاتَ
بَعْضُهُمْ قَبْلَ الْقِسْمَةِ وَوَرِثَهُ الْبَاقُونَ كَثَلَاثَةٍ بَنِينَ مَاتَ أَحَدُهُمْ أَوْ بَعْضُ
كَزَوْجٍ مَعَهُمْ وَلَيْسَ أَبَاهُمْ فَكَالْعَدَمِ وَالْأَفَالُو

(سهام غير الآخذ) بان تسقط سهامه من مصححها وتجعل الباقي هو المسألة وتقسم التركة عليها وتضرب سهام كل وارث في خارج القسمة
يخرج ماله من التركة (ثم اجعل لسهامه) أي آخذ العرض (من) أي بمثل (تلك النسبة) فما حصل فهي قيمة العرض (فان زاد)
من آخذ العرض (خمسة) من ماله (ليأخذ العرض) بنصيبه من التركة والخمسة التي زادها (فزدها) أي الخمسة (على العشرين)
دينارا التي تركها الميت مع العرض فتصير العين خمسة وعشرين (ثم اقسم) الخمسة والعشرين على المسألة بعد اسقاط سهام آخذ
العرض منها واضرب سهام كل وارث في الخارج يخرج ماله من التركة واضرب سهام آخذه في الخارج أيضا وزد على خارج الضرب
الخمسمة التي زادها آخذ العرض يكون المجموع قيمة العرض فان كان الزوج هو الذي زاد خمسة وآخذ العرض فاقسم الخمسة والعشرين
على خمسة يخرج خمسة فللاخت ثلاثة في خمسة بخمسة عشرو للام اثنان في خمسة بعشرة واجعل للزوج ثلاثة في خمسة بخمسة عشر زد
عليها الخمسة تكن عشرين هي قيمة العرض (وان مات بعض) من ورثة الميت الاول (قبل القسمة) لتركة (ورثة) أي
الميت الثاني (الباقون) من ورثة الاول بالوجه الذي ورثوا الاول به (كثلاثة بنين) لرجل أو امرأة أو ماتت (ثم مات أحد) من
أي البنين قبل قسم تركة الاول ولا وارث للثاني غير اخويه فالميت الثاني كما نه لم يكن وقسم تركة الاول بين الابن الباقيين (أو)
ورث الميت الثاني (بعض) من الباقيين من ورثة الميت الاول وبعض منهم لا يرثه (كزوج معهم) أي البنين بان مات زوجته
عنه وعن بنينا الثلاثة ثم مات أحد من قبل قسم تركتها (وليس) الزوج الذي معهم (أباهم) الميت الثاني (كالعدم) وكانها
ماتت عن زوج وابنين فللزوج الربع وللابن الباقي (والا) أي وان لم يرث الثاني الباقيون أو بعضهم بالوجه الذي ورثوا به الاول

بان ورثه غيرهم أو غيرهم أو ورثه الباقون أو بعضهم بوجه آخر ف(صحيح) المسألة (الاولى) للميت الاول واحفظ سهام الميت الثاني منها (ثم) صحيح المسألة (الثانية) للميت الثاني وانظر هل تنقسم سهام الثاني من الاولى على مسأله اول (فان انقسم نصيب الميت الثاني) من الاولى (على ورثته) صحت المسألة لان ما صحت منه الاولى فاجعلها جامعة للمسا لتين واقسم سهام الثاني من الاولى على ورثته (كابن وبنت) مات أبوهما أو أمهما ثم (مات) الابن قبل قسمة تركته أبيهما (وترك) الابن (اخنا) شقيقة أو لاب (وعاصيما) كعم فالأولى تصح من ثلاثة وسهام الميت الثاني منها اثنان وتصح الثانية من اثنين وسهامه منقسمان عليها (صحت) أي المسألة ان ما صحت منه الاولى وهي الثلاثة فاعط البنت من الاولى واحدا ومن الثانية واحدا والواحد الباقي للعاصب (والا) أي وان لم ينقسم نصيب الثاني من الاولى على ورثته فانظر هل توافق سهامه من الاولى مسأله أو تباينها فان وافقتها (فاضرب وفق) المسألة (الثانية) في كل المسألة (الاولى) وما يخرج بالضرب تصح منه المسألة لان فاجعله جامعة لها ومن له شيء من الاولى ضرب له في وفق الثانية وأخذ خارج الضرب ومن له شيء عن الثانية أخذ خارج ضرب به في وفق سهام الثاني (كابنين وابنتين) لرجل أو امرأة (مات أحدها) أي الابن قبل قسم تركته أبيهم أو أمهم (وترك) الميت الثاني (زوجة وبنتا وثلاثة بنين) فتصح المسألة الاولى من ستة وسهام الميت الثاني منها اثنان والثانية من ثمانية رسهام ميتها لا تنقسم عليها وتوافقها بالنصف فا ضرب نصف الثانية أربعة في الاولى ستة باربعة وعشرين فلان الميت الاول اثنان (٣٣٦) في أربعة وفق الثانية بثمانية ولكل من بنيه واحد في أربعة باربعة وزوجة الثاني واحد في وفق سهميه واحد واحد ولبنته أربعة في واحد باربعة ولبنين ابنة ثلاثة في واحد بثلاثة (وان لم يتوافقا) أي سهام الثاني من الاولى ومسأله بان تباينا (ضربت ما) أي العدد الذي (صحت منه مسأله) أي الثاني (فيما) أي العدد الذي (صحت منه) المسألة (الاولى) فيخرج مصححهما وجامعةتهما (كموت أحدها) أي لابنين في المثال المتقدم وهو بنين وبنتين ومات أحدها (عن ابن وبنت) فتصح هذه من ثلاثة سهام ميتها من الاولى اثنان مباينان

صَحَّحَ الْأُولَى ثُمَّ الثَّانِيَةَ فَإِنْ انْقَسَمَ نَصِيبُ الثَّانِي عَلَى وَرَثَتِهِ كَابْنٍ وَبِنْتٍ مَاتَ وَتَرَكَ أُخْتًا وَعَاصِبًا صَحَّتْهُمَا وَالْأَوْفَقُ بَيْنَ نَصِيبَيْهِ وَمَا صَحَّتْ مِنْهُ مَسْأَلَتُهُ وَاضْرِبْ وَفَقِ الثَّانِيَةَ فِي الْأُولَى كَابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ مَاتَ أَحَدُهُمَا وَتَرَكَ زَوْجَةً وَبِنْتًا وَثَلَاثَةَ بَنِينَ ابْنٌ مِنْهُ شَيْءٌ مِنَ الْأُولَى ضُرِبَ لَهُ فِي وَفَقِ الثَّانِيَةِ وَمِنْهُ شَيْءٌ مِنَ الثَّانِيَةِ فَفِي وَفَقِ سِهَامِ الثَّانِيِ وَإِنْ لَمْ يَتَوَافَقَا ضَرَبْتَ مَا صَحَّتْ مِنْهُ مَسْأَلَتُهُ فِيمَا صَحَّتْ مِنْهُ الْأُولَى كَمَوْتِ أَحَدِهِمَا عَنْ ابْنٍ وَبِنْتٍ وَإِنْ أَقْرَأَ أَحَدُ الْوَرَثَةِ فَقَطَّ بِوَارِثٍ فَلَهُ مَا نَقَصَهُ الْأَقْرَأُ تَعْمَلُ فَرِيضَةَ الْإِنْكَارِ ثُمَّ فَرِيضَةَ الْإِقْرَارِ ثُمَّ أَنْظُرْ مَا يَبْنِيهَا مِنْ تَدَاخُلٍ وَتَبَايُنٍ وَتَوَافُقِ الْأَوَّلِ

واحد في وفق سهميه واحد واحد ولبنته أربعة في واحد باربعة ولبنين ابنة ثلاثة في واحد بثلاثة (وان لم يتوافقا) أي سهام الثاني من الاولى ومسأله بان تباينا (ضربت ما) أي العدد الذي (صحت منه مسأله) أي الثاني (فيما) أي العدد الذي (صحت منه) المسألة (الاولى) فيخرج مصححهما وجامعةتهما (كموت أحدها) أي لابنين في المثال المتقدم وهو بنين وبنتين ومات أحدها (عن ابن وبنت) فتصح هذه من ثلاثة سهام ميتها من الاولى اثنان مباينان

والثاني

لها فتضرب الثلاثة في الستة بثمانية عشر ومن له شيء من الاولى

ضرب له في الثانية ومن له شيء من الثانية ضرب له في سهام الثاني من الاولى فلان الاول اثنان في ثلاثة بستة ولكل من بنتيه واحد في ثلاثة بثلاثة ولابن الثاني اثنان في اثنين باربعة ولبنته واحد في اثنين باثنين (وان أقرأ أحد الورثة فقط) واكذبه الباقون في اقراره (بوارث فله) أي المقر له من سهام المقر (ما) أي القدر الذي (نقصه الاقرار) منها ف(تعمل) أي تصحيح (فريضة) الورثة على تقدير (الانكار) من جميعهم (ثم) تصح (فريضة) الورثة باعتبار (الاقرار) من بعضهم وتحفظ سهام المقر منها ولا تنظر لسهام غيره منها لانك انما تريد معرفة سهامه منها لتعلم منها قدر ما نقصه اقراره من سهامه من مسألة الانكار (ثم انظر ما بينهما) أي ما بين فريضة الانكار وفريضة الاقرار وبين ما يقوله (من تداخل وتباين وتوافق) الواو بمعنى أو في المطوفين فان تداخلنا اكنهت بكبراهما وان تباينا ضربت أحدهما في الاخرى وان توافقتا ضربت أحدهما في وفق الاخرى وما انتهى اليه عملك فهو مصحح الفريضتين وجامعةتهما ثم تقسم اليه ما انتهى اليه عملك من أكبر المتداخلين أو حاصل ضرب الكل في الكل أو في الوفاق على فريضة الانكار يخرج جزء سهامها وعلى فريضة الاقرار أيضا يخرج جزء سهامها أيضا وتضرب للسكرين سهامهم من مسألة الانكار في جزء سهامها وتعطيهم الخارج وتضرب للمقر سهامه التي حفظتها من مسألة اقراره في جزء سهامها وتعطيهم ما يخرج وتضرب لسهامه من مسألة الانكار في جزء سهامها وتسقط من خارج الضرب ما استحقه من مسألة اقراره وتعطى الباقي المقر له (الاول) أي التداخل

(والثاني) أي التباين أي مناهما (كشقيقتين وعاصب) كخ لآب تصح من ثلاثة وهي مسألة الانكار (أقرت واحدة) من الشقيقتين (بشقيقة) ثلاثة وأنكرها الشقيقة الأخرى والعاصب فتصح من تسعة للمقرة منها اثنان والثلاثة فريضة الانكار داخلية فيها فتكتفى بالتسعة وتقسمها على فريضة الانكار يخرج جزء سهمها ثلاثة وعلى الاقرار يخرج جزء سهمها واحد فللشقيقة المنكرة واحد من فريضة الانكار في ثلاثة وكذا العاصب وله قر من فريضة الاقرار اثنان في واحد ولو انكرت لهما واحد من فريضة الانكار في ثلاثة بثلاثة فقد نقصها اقرارها سهمها تأخذ الشقيقة المقر بها (أو) أقرت أحد الشقيقتين (بشقيق) وأنكره الشقيقة الأخرى والعاصب فتصح هذه من أربعة مباينة الثلاثة ومسطحهما اثنا عشر والخارج من قسمها على الثلاثة أربعة وعلى الأربعة ثلاثة فالمنكرة واحد في أربعة وكذا العاصب والمقرة واحد في ثلاثة ولو انكرت لكان لهما واحد في أربعة فنقصها اقرارها واحد يأخذ المقر به (والثالث) أي التوافق (كابنتين وابن) تصح من أربعة أقر الابن (بابن) وأنكره الابن تصح هذه من ستة موافقة الأربعة بالنصف ومسطح أحدهما في نصف الآخر اثنا عشر والخارج من قسمتها على الأربعة ثلاثة وعلى الستة اثنان فلكل واحد من البنتين واحدة في ثلاثة والابن اثنان في اثنين بأربعة ولو أنكر لكان له اثنان في ثلاثة بستة فقد نقصه اقراره اثنين يأخذهما المقر به (و) ان كان الوارث الثابت ابنا و بنتا (أقر ابن) ثابت (ببنت) وأنكرتها البنت الثابتة (و) أقرت (بنت) ثابتة (بابن) وأنكره الابن الثابت وبقرهما كل منهما ينكر (٣٣٧) الآخر فتصح فريضة الانكار من ثلاثة

(وأقره) أي الابن بالبنت يصح (من أربعة وهي) أي البنت يصح اقرارها (من خمسة) والثلاثة والأربعة والخمسة متباينة (في ضرب أربعة في خمسة) بعشرين (ثم) تضرب العشرين (في ثلاثة) بستين والخارج من قسمتها على ثلاثة عشرون وعلى خمسة اثنا عشر وعلى أربعة خمسة عشر فللابن اثنان في خمسة عشر بثلاثين ولو أنكر لكان له اثنان في عشرين بأربعين فقد نقصه اقراره عشرة

وَالثَّانِي كَشْمِيقَتَيْنِ وَعَاصِبٍ أَقَرَّتْ وَاحِدَةً لِشَقِيقَةٍ أَوْ بِشَقِيقٍ وَالثَّالِثُ كَابْنَتَيْنِ وَابْنٍ أَقَرَّ بِابْنٍ وَإِنْ أَقَرَّ ابْنٌ بِبِنْتٍ وَبِنْتُ بَابْنٍ فَلَا نِكَاحَ مِنْ ثَلَاثَةٍ وَإِقْرَاؤُهُ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَهِيَ مِنْ خَمْسَةٍ فَتُضْرَبُ أَرْبَعَةٌ فِي خَمْسَةٍ بِعِشْرِينَ ثُمَّ فِي ثَلَاثَةٍ يَرُدُّ الْإِبْنَ عَشْرَةً وَهِيَ ثَمَانِيَةٌ وَإِنْ أَقَرَّتْ زَوْجَةً حَامِلَةً وَاحِدًا أَخَوَيْهَا أَتَاهَا وَلَدَتْ حَيًّا فَلَا نِكَاحَ مِنْ ثَمَانِيَةٍ كَالْإِقْرَارِ وَفَرِيضَةُ الْإِبْنِ مِنْ ثَلَاثَةٍ تُضْرَبُ فِي ثَمَانِيَةٍ وَإِنْ أَوْصَى بِشَائِعٍ كَرُبْعٍ أَوْ جُزءٍ مِنْ أَحَدِ عَشَرَ أَخَذَ مَخْرَجُ الْوَصِيَّةِ ثُمَّ أَنْ تَقْسَمَ الْبَاقِي عَلَى الْفَرِيضَةِ كَابْنَيْنِ وَأَوْصَى بِالثَّلْثِ

(٤٣) — جواهر الأكليل — ثاني) (يرد الابن) الثابت المقر للبنت التي أقر بها (عشرة) وللبنت واحد في اثني عشر باثني عشر ولو أنكرت لكان لهما واحد في عشرين فقد نقصها اقرارها ثمانية (وهي) أي البنت الثابتة ترد إلى الابن الذي أقرت به ثمانية (وان) مات عن زوجة وشقيقتين أو لآب (أقرت زوجة حامل واحد أخويه) أي الميتم (انها ولدت) من حملها ابنا (حيًا) حيًا تاما مستقرة ثم ماتوا كذبهما الشقيق الآخر (فلا نكاح) يصح (من ثمانية كالأقرار) فيصح أيضا من ثمانية مقام ثمن الزوجة لهما واحد والباقي للابن فتكتفى بإحداهما (وفريضة الابن) المقر به تصح (من ثلاثة) لأنه ترك أمًا وعمين وسهامه من الأولى سبعة تباين الثلاثة (تضرب) الثلاثة (في ثمانية) بأربعة وعشرين والخارج من قسمتها على الثمانية ثلاثة وعلى الثلاثة ثمانية فللشقيق المنكر ثلاثة في ثلاثة بتسعة وللشقيق المقر من فريضة الابن واحد في سبعة ولو أنكر أخيه لكان له تسعة فقد نقصه اقراره اثنين تأخذها الزوجة مع الربع فيجتمع لها ثمانية وكان الواجب لها بحسب اقرارها عشرة ثلاثة من فريضة زوجها وسبعة من فريضة ابنتها فقد ظلمها الأخ المنكر في اثنين (وإذا أوصى) الحر الميراث (بجزء شائع كربع أو جزء من أحد عشر) أو ثلاثة عشر (أخذ) أي استخرج الحاسب (مخرج الوصية منه) أي الجزء أو الأجزاء الموصى بها صحيحة كاستخراج أصل المسألة من الغرض أو الفروض التي بها بعد تصحيح الفريضة بالوصية ويخرج منه الجزء أو الأجزاء الموصى بها ويحفظ الباقي (ثم) ينظر هل ينقسم الباقي عليها أم لا (فإن انقسم الباقي) من مخرج الوصية (على الفريضة) صححت الوصية والفريضة من المقام فاجعله جامعة وأخرج منه الجزء أو الأجزاء الموصى بها واقسم ببقية على الورثة (كابنتين وأوصى بالثالث) فصحيح المسألة ولا وصية من اثنين واعتبر مخرج الوصية ثلاثة

لانه مخرج الثالث واخرج منه واحد للموصى له وباقيه اثنان وتصح الفريضة من اثنين والباقي اثنان منقسمان على الفريضة فاعط كل ابن واحدا (ف) ممل هذا القسم (واضح) (والا) أى وان لم ينقسم باقي مقام الوصية على الفريضة (فوفق بين الباقي) من المقام (وما) أى العدد الذى (صححت) المسألة (منه) أى انظر هل بينهما موافقة أو مباينة فان كانا متوافقين (ف) اضرب (الوفق) أى الجزء الذى توافقا به من الفريضة (في مخرج الوصية) فما خرج باضرب تصح منه الوصية والفريضة ومن له شيء من المقام أخذه مضر وباقي وفق الفريضة ومن له شيء من الفريضة أخذه مضر وباقي وفق الباقي (كاربعة أولاد) أى بنين وأوصى بالثلث فتصح الفريضة من أربعة والمقام ثلاثة وباقيه اثنان موافقان للاربعة بالنصف فتضرب الاثنين في ثلاثة ستة فالموصى له واحد في اثنين ولكل ابن واحد في واحد (والا) أى وان لم توافق الباقي والفريضة (ف) اضرب (كاملها) أى الفريضة في مخرج الوصية وما يخرج من الضرب تصح الوصية والفريضة منه ومن له شيء من الوصية يضرب له في الفريضة ومن له شيء في الفريضة يضرب له في الباقي (كثلاثة) من البنين وأوصى بالثلث فتصح الفريضة من ثلاثة والمخرج ثلاثة وباقيه اثنان مباينان للفريضة فتضرب ثلاثة في ثلاثة بتسعة فالموصى له واحد من المقام في ثلاثة وللوارث اثنان في ثلاثة بستة لكل ابن اثنان (وان أوصى بسدس وسبع ضرب ستة) مخرج السدس (في سبعة) خرج السبع لتباينهما باثنين وأربعين فهى مخرج السدس والسبع أخرج منه سبعة وستة ومجموعهما ثلاثة عشر والباقي تسعة وعشرون (ثم) يعرض الباقي على ما تصح منه المسألة فان انقسم عليها كتسعة وعشرين ابناً وأربعة عشر ابناً وبتنا صححت الوصية والفريضة من الاثنين (٣٣٨) والاربعين وان لم ينقسم عليها وباينها كثلاثة بنين فاضرب الاثنين

فَوَاضِحٌ وَالْأَوْفَقُ بَيْنَ الْبَاقِي وَالْمَسْأَلَةِ وَاضْرِبِ الْوَفْقَ فِي مَخْرَجِ الْوَصِيَّةِ كَأَرْبَعَةِ أَوْلَادٍ وَالْأَفْكَامُ بِهَا كَثَلَاثَةٍ وَإِنْ أَوْصَى بِسُدُسٍ وَسَبْعٍ ضَرَبْتَ سِتَّةً فِي سَبْعَةٍ ثُمَّ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ أَوْ فِي وَفْقِهَا وَلَا يَرْتُمُ مَلَأَعِنْ وَمَلَأَعْنَةٌ وَتَوَآمَاهُ شَقِيقَانِ وَلَا رَقِيقٌ وَلِسَيِّدٍ الْمُعْتَقُ بَعْضُهُ جَمِيعُ إِدْنِهِ وَلَا يُورَثُ إِلَّا الْمَكْتَابَ وَلَا قَاتِلٌ عَمْدًا عَدُوًّا وَإِنْ أَتَى بِشُبْهَةٍ كَمُخْطِيٍّ مِنْ الدِّيَةِ وَلَا مُخَالَفٍ فِي دِينٍ كَمُسْلِمٍ مَعَ مُرْتَدٍّ أَوْ غَيْرِهِ وَكَيْهُودِيٍّ مَعَ نَصْرَانِيٍّ وَسِوَاهُمَا مِلَّةٌ وَحُكْمٌ بَيْنَ الْكُفَرَاءِ بِحُكْمِ الْمُسْلِمِ إِنْ لَمْ يَأْبَ بَعْضٌ إِلَّا أَنْ يُسْلِمَ بَعْضٌ فَكَذَلِكَ

والاربعين (في أصل المسألة) ثلاثا يخرج مائة وستة وعشرون فالموصى له بالسدس سبعة في ثلاثة باحدى وعشرين وللموصى له بالسبع ستة في ثلاثة بثمانية عشر ولكل ابن واحد في تسعة وعشرين (أو) في (وفقها) أى الفريضة ان وافقها الباقي كثنائية وخمسين ابناً فتضرب الاثنين والاربعين في اثنين وفق الفريضة باربعة وثمانين فمنها تصح الوصيتان والفريضة فالموصى له

بالسدس سبعة في اثنين وفق المسألة وللموصى

له بالسبع ستة فيهما ولكل ابن واحد في واحد وفق الباقي (ولا يرت ملاعن) زوجته التي لا عنها (و) لا ترث (ملاعنة) زوجها الذى لا عنها لا تفاسخ النكاح الذى كان بينهما بنام لعانها (وتوآمها) أى ولدا الملاعنة من الحبل الذى نفاه الزوج ولا عنها بسببه (شقيقان) على المشهور (و) لا يرت (رقيق) ولا يورث وما له لسيده بالملك لا بالارث (واسيد المعتق) بالفتح (بعضه جميع ارته) أى تركه المعتق بعضه بالملك فاسيده المال الذى يورث عنه لو كان حراً (الا المكاتب) ان الذى معه فى كتابته من يعتق عليه فيرثه من معه فيها بعد اداء الكتابة مما تركه فان كان ابناً أخذ الباقي كله وان كان بنتاً أو اختاً أخذت نصف الباقي وأخذ السيد الباقي على اختلاف فى كونه بالولاء أو بالرق (ولا) يرت (قاتل) مورثه (عمداً عبواناً) أى ظلماً (وان أتى بشبهة) تسقط عنه القصاص بل ولو عفى عنه (ك) قاتل (مخطي) فلا يرت (من الدية) ومفهوماً انه يرت من المال وهو كذلك (ولا) يرت شخص (مخالف) للميت (في دينه) فلا يرت مسلم كافر ولا كافر مسلماً لخبر لا توارث بين ماتين ومثل لذلك بقوله (كسليم مع) قريب أو زوج أو مولى (مرتد) عن دين الاسلام بعد تفرقه له (أو) مسلم (مع غيره) أى المرتد كيهودى أو نصرانى أو مجوسى (وكيهودى مع) قريب أو زوج أو مولى (نصرانى وسواهما) أى اليهودية والنصرانية من أنواع الكفر كله (وله) واحدة (وحكم) أى يحكم (بين الكفار) اذا ترافعا اليه فى ارثهم (بحكم) ارث (المسلم) من المسلم (ان) رضى بذلك جميعهم (ولم ياب بعض) من حكمنا بينهم بحكم الاسلام فان أبى بعضهم فلا يحكم بينهم فى كل حال (الا ان يسلم بعضهم) بعد موت مورثهم وقبل قسمة تركته ويبقى بعضهم على كفره ممنعاً من حكم الاسلام (فكذلك)

أى فكرضى جميعهم بحكم الاسلام فيحكم بينهم بحكم الاسلام (ان لم يكونوا) أى الكفار (كتابين والام) بان كانوا كتابين (ف) يحكم بينهم (بحكمهم) أى الكتابيين (ولا يرث (من جهل) بان لم يعلم (تاخر موته) عن موت مورثه بان ماتا بفراق أو حرق أو هدم أو بوباء أو قتال ولم يعلم المتقدم وليس من مسائل الشك موت أخوين مثلاً عند الزوال أحدهما بالشرق والآخر بالمغرب لان زوال المشرق قبل زوال المغرب (ووقف القسم) للتركة بين الورثة (ل) وضع (الحمل) الوارث معهم (و) وقف (مال المفقود) أى الذى غاب وانقطع خبره للحكم بموته افهم كلامه انه لا بد من الحكم بموته ولا يكفى مضي مدة التعمير وهو كذلك (وان مات مورثه) أى الشخص الذى يرثه المفقود وحده أو مع غيره (قدر) المفقود (حيا) ونظر ما يترتب على حياته له ولغيره من الميراث (و) قدر (ميتا) ونظر لذلك أيضا ونظر بين ما يترتب على تقدير حياته وما يترتب على تقدير موته فیدفع الحق على التقديرين لمستحقه (ووقف) (قدر) (المشكوك فيه) لترتبة على أحد التقديرين دون الآخر حتى تثبت حياته أو موته بينة فيعمل بمقتضاه (فان مضت مدة التعمير) ولم تثبت شئ منهما (ف) حكمه (ك) حكم (المجهول) وقت موته في منعه من الارث للشك في تأخر موته عن موت مورثه وانما وقف رجاء تحقق حياته بعد موت مورثه ومثل لذلك بقوله (ف) ميتة (ذات زوج وأم وأخت) شقيقة أو لأب (وَأب مفقود فعلى تقدير (حياته) أى الاب عند موت بنته مسألتها تصبح (من ستة) للزوج النصف ثلاثة وللأم ثلث ما بقى وهى إحدى الغراوين ولا شئ للاخت لحجبها بالاب (و) على (٣٣٩) تقدير (موته) أى الاب عند موت

ابنته مسألتها (كذلك) أى تقدير حياته في كونها من ستة (و) لكن (نعول) الستة (لثمانية) للزوج ثلاثة وللأخت ثلاثة وللأم اثنان وبين الستة والثمانية توافق بالنصف (وتضرب الوفق) أى النصف من أحدهما (في الكل) الاخرى باربعة وعشرين (ومن له شئ من الستة ياخذ مضروبا في اربعة ومن له شئ من الثمانية ياخذ مضروبا في ثلاثة) (للمزوج تسعة) لانها الحقيقة لانه على تقدير موت الاب

ان لم يكونوا كتابيين والا فبحكمهم ولا من جهل تأخر موته ووقف القسم لأحمل ومال المفقود للحكم بموته وان مات مورثه قدر حيا وميتا ووقف المشكوك فيه فان مضت مدة التعمير فكل المجهول فذت زوج وأم وأخت وأب مفقود فعلى حياته من ستة وموته كذلك وتعمل لثمانية وتضرب الوفق في الكل بأربعة وعشرين للزوج تسعة وللأم أربعة ووقف الباقي فان ظهر أنه حي فليزوج ثلاثة وللأب ثمانية أو موته أو مضي مدة التعمير فللاخت تسعة وللأم اثنان وللخنثى المشكل نصف نصيب ذكروا أنثى تصحح المسألة على التقديرات ثم تضرب الوفق أو الكل ثم في

يستحق تسعة وعلى تقدير حياته يستحق اثني عشر (وللام أربعة) لانها الحقيقة لانها على تقدير حياة الاب تستحق أربعة وعلى تقدير موته تستحق ستة (ووقف) (الباقى) من الاربعة والعشرين وهو احد عشر ثلاثة من نصف الزوج وثمانية للاب ان كان حيا او اثنان من ثلث الام وتسعة للاخت ان كان الاب ميتا (فان ظهر أنه) أى الاب (حي) بعد موت بنته (فالزوج ثلاثة) من الاحد عشر الموقوفة فيتم له النصف اثنا عشر (وللاب ثمانية) ثلث الباقي بعد فرض الزوج والام حقها معها وهو ثلث الباقي بعده ولا شئ للاخت لحجبها بالاب (أو) ظهر (موته) أى الاب قبل بنته (أو مضي مدة التعمير) ولم تظهر حياته ولا موته (فللاخت تسعة) من الاحدى عشر الموقوفة (وللام اثنان) منها وقد أخذ الزوج حقه على هذا التقدير (وللخنثى المشكل) أى الذى لم يتضح ذكوره ولا أنوثته والى قدر ميراثه أشار المصنف بقوله (نصف نصيب ذكروا أنثى) فله نصف نصيبه حال فرضه ذكرا ونصف نصيبه حال فرضه أنثى والى كيفية العمل أشار المصنف بقوله (تصحح المسألة على التقديرات) أراد بها ما زاد على واحد فان كان فيها خنثى واحد فتصححها على تقديره ذكرا وعلى تقديره أنثى وان كان فيها خنثيان فتصححها على تقديرهما ذكرا وعلى تقديرهما أنثى وهكذا مهما زاد خنثى فتضعف عدد التقديرات وتصحح على كل تقدير مسألة ثم ننظر ما بين المسائل أو المسائل من التماثل فتكفى بواحدة أو التداخل فتكتفى بالكبرى أو التوافق (ثم تضرب الوفق) من احدى المسائل في كل الاخرى ان توافقتا (أو) التباين فتضرب (الكل) في الكل ان تباينتا (ثم تضرب أحد المثليين أو أكبر المتداخلين أو الخارج من ضرب الوفق أو الكل) (في)

عدد (حالي الخنثى) ان كان واحداً تنظر بين الحاصل منهما ثم تضرب الحاصل في عدد احوال الخنثى ثم تقسم الحاصل وتجمع لكل وارث ما يخرج في كل قسمة (وتأخذ للخنثى (من كل نصيب) يحصل بقسمة الجامعة على المسألين فتأخذ له (من النصيبين (الاثنتين النصف) لانه نسبة الواحد الى الاثنين (و) تأخذ من كل نصيب من (أربعة) ان كانا خنثيين (الربع) لانه نسبة الواحد الى الاربعة عدد الاحوال (فاجتمع) من النصفين أو الارباع (ف) هو (نصيب كل) من الخنثائي وغيرهم ومثل ذلك فقال (كذلك وخنثى) اثنين أو ابني ابن أو أخوين لغيرهم (فالتذكير) أى تقدير الخنثى ذكر امسا لته تصح (من اثنين والثاني) أى تقديره أى مسا لته تصح (من ثلاثة) مباينة الاثنين (فتضرب الاثنين فيها) أى الثلاثة ستة (ثم) تضرب الستة (في) اثنين عدد (حالي الخنثى) باثني عشر تقسمها على اثنين مصحح التذكير يخرج جزء سهمها ستة وعلى ثلاثة مسا لة الثاني يخرج جزء سهمها أربعة (له في) تقدير (الذكورة ستة) وله في تقدير (الا نؤثة أربعة) ومجموعهما عشرة ونسبة الواحد لاثنين نصف (ف) له (نصفها خمسة وكذلك) أى مثل الخنثى في أخذ نصف ما اجتمع أو ربعه (غيره) بمن معه من الورثة فلا ذكر في الذكورة ستة وفي الا نؤثة ثمانية ومجموعهما أربعة عشر فله نصفها سبعة ومجموعها مع الخمسة اثنا عشر (وخنثيين) ابني ابني أو ابنة ابنتين أو اب (وعاصب) كهم (ف) لهما (أربعة احوال) تقديرها ذكرين (٣٤٠) وتقدير ذكورة الكبير وأنؤثة الصغير وعكسه كلاهما من ثلاثة

حَالِي الْخُنْثَى وَتَأْخُذُ مِنْ كُلِّ نَصِيبٍ مِنَ الْاِثْنَيْنِ النِّصْفَ وَأَرْبَعَةَ الرُّبْعِ
فَاجْتَمَعَ فَنَصِيبُ كُلِّ كَذَكَرٍ وَخُنْثَى فَالتَّذْكَيرُ مِنَ اِثْنَيْنِ وَالثَّانِي نِصْفٌ مِنْ
ثَلَاثَةٍ تَضْرِبُ الْاِثْنَيْنِ فِيهَا ثُمَّ فِي حَالِي الْخُنْثَى لَهُ فِي الذَّكُورَةِ سِتَّةٌ
وَفِي الْاُنْثَا اَرْبَعَةٌ فَنِصْفُهَا خَمْسَةٌ وَكَذَلِكَ غَيْرُهُ وَخُنْثَيْنِ وَعَاصِبٍ
فَاَرْبَعَةُ اَحْوَالٍ تَنْتَهِي لِاَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ لِكُلِّ اَحَدٍ عَشْرٌ وَلِلْعَاصِبِ
اِثْنَانِ فَاِنْ بَالَ مِنْ وَاحِدٍ اَوْ كَانَ اَكْثَرُ اَوْ اَسْبَقَ اَوْ نَبَتَتْ لَهُ لَحْيَةٌ اَوْ نَذَى
اَوْ حَصَلَ حَيْضٌ اَوْ مَنِيٌّ فَلَا اِشْكَالَ

تم بحمد الله والصلاة والسلام على رسول الله صلى عليه
وعلى آله وصحبه ومن والاه

للتذكر اثنان وللأبى واحد
ولا شيء للعاصب في الفرائض
الثلاثة وتقديرها اثنين من ثلاثة
أيضا لكل خنثى واحد للعاصب
واحد فهذه أربع فرائض ثلاثة
منها تصالة فيكتفى باحداها
وتضرب في اثنين لتباينهما ستة
تضرب في أربعة عدد احوال
الخنثيين (ف) انتهى (المسألة
(لاربعة وعشرين) تقسمها
على تذكيرها فلكل خنثى اثنا
عشر وعلى تذكير الكبير له
ستة عشر وللصغير ثمانية وعلى
تذكير الصغير لستة عشر والكبير
ثمانية وعلى تباينهما لكل خنثى

ثمانية وللعاصب ثمانية فيجتمع لكل خنثى أربعة وأربعون ونسبة الواحد للاربعة ربع فتجعل لكل واحد ربع ما اجتمع له
(ف) (لكل) من الخنثيين (أحد عشر وللعاصب) (اثنان فان بال) الخنثى (من واحد) من فرجه دون الآخر حكم له بحكم الذكر ان بال
من آله الذكور وحكم الانثى ان بال من آله الاناث (أو) بال منهما (أو) كان بوله من أحدهما (أو) أكثر أو أسبق في الخروج فالحكم
لصاحب الأكثر أو الأسبق فان كان الذكر فذكر وان كان الفرج فأنثى (أو) نبتت له لحية عظيمة طحية الرجال دون ندى فذكر
(أو) نبت له (ندى) كندى النساء دون لحية فأنثى (أو) حصل حيض (أو) فاشى (أو) حصل (مني) من أحد فرجه
دون الآخر فان كان الذكر فذكر وان كان الفرج فأنثى وجواب قول المصنف رحمه الله تعالى فان بال من واحد الخ قوله (فلا إشكال) في
الخنثى لا تضاح ذكوره أو أنؤثته بعلامتها وفيه من براءة المقطع ما لا يخفى وهاتيان المتكلم آخر كلامه بما يؤذن بانتهائه ولو
بوجه دقيق مع الإشارة الى أنه لا إشكال في هذا الكتاب بحسب ما ظهر له وحسن الانتهاء مما يتأكد التاقي فيه عند البناء لانه
آخر ما يعيه السمع ويرسم في النفس وانما الاعمال بخواتمها والحمد لله أولا وآخرا سبحانه لا تحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت
على نفسك والصلاة والسلام على من حاز كمال الشرف وغفر له الدنيا والاخرة سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين
(قد تم هذا الشرح بحون الله تعالى يوم الجمعة ل عشرة أيام خلت من ربيع الثاني سنة ١٣٣٢)

يقول مصححه الراجي غفران المساوي * محمد محمد الرخاوي

نحمدك اللهم على ما بينت من الاحكام وارشدتنا بمعرفة الحلال والحرام ونهتني عن نبيك الذي
ارسلته بالحجة الباهرة وقذف الباطل بالحق فادمده وعلي آله وصحبه ما انت في الدين املف
وعمل بالشرعة مكاتب وصلى الله على سيدنا محمد سيد المرسلين وعلى آله الطيبين الطاهرين
وسلم كثيرا

(أما بعد) فقد تم بحمد الله تعالى طبع كتاب (جواهر الاكلیل) على متن سيدي خليل في مذهب
عالم المدينة الامام مالك بن أنس رضي الله عنه وارضاه وجعل الجنة متاقبة ومثواه ومعلوم ان
المتن المذكور جمع من فروع المذهب المتفق بها كل شارودة تفردوا بها بانهم من ص التي تسرقه
واكن اشدة اختصاره مداركنا من حلها ويصعب على المتناول فهمه اذ لك كثرت شراخه
واستطالت وكلت الهمم عن الاستقصاء واستنامت فوق الله حضرة الاستاذ الفاضل والملاذ الكامل
(الشيخ صالح عبد السمیع الابن الازهری) زاده الله كالا ووهبه عزوا واجلالا لشرح بجواهر الاكلیل
فجاء شرحا لم يسبق له مثيل من عدو لفظ تجعل الممانى على طرف انهام يتمكن من فهمها كل
خاص وعام مع التحقيق والسهولة والقدرة التي مزجت الشرح بالمتن حتى يثبت أثره
وفصوله فمنح من العناية الالهية ما حققوكم ترك الاول للاخر وهو اهاب الله لا يختص
بها متقدم في الزمان عن متأخروا تحققت شركة (دار الكتب العربية
الكبرى) من منعمة هذا الشرح بادرت بطبعه بمطبعها على هامش المتن
مع شكله تسهيلا لقارئه واعانة له على فهمه وحله
فكان من حسنات هذه الشركة في هذه الازمان
وفقها الله لامثال طلع هذا المتن خدمة لبي

الانسان وكان الفراغ من طبعه ومحاسن

وضعه في شهر شوال

سنة ١٣٤٧ هجرية

على صاحبها أفضل

الصلاة وأتم

التحية

أمين

(فهرست الجزء الثاني من كتاب جواهر الاكليل)
(شرح متن العلامة الشيخ خليل ابن اسحق المالكي)

صفحة	صفحة
١٧١ باب القراض توكيل على تجر	٢ باب ينعقد البيع بما يدل على الرضا
١٧٨ باب انما تصح مساقاة شجر الخ	١٧ فصل علة طعام الربا اقتيات وادخار
١٨٢ باب ندب الغرس وبجارت المغارسة	٢٨ فصل ومنع للتهمة
١٨٤ باب صحة الاجارة بعاقده وأجر	٣٣ فصل جاز المطلوب منه سلفه الخ
١٩٣ فصل وكراه الدابة الخ	٣٤ فصل انما الخيار بشرط الخ
١٩٥ فصل جاز كراه اجسام ودار غائبة	٥٥ فصل وجاز مرابحة
٢٠٠ باب صحة الجعل بالتزام اهل الاجارة الخ	٥٨ فصل تناول البناء والشجر الارض الخ
٢٠٢ باب موات الارض مسلم عن الاختصاص	٦٤ فصل ان يختلف المتبايعان الخ
٢٠٥ باب صح وقف مملوك الخ	٦٦ باب شرط السلم قبض رأس المال
٢١١ باب الهبة تمليك بلا عوض	٧٥ فصل يجوز قرض ما يسلم فيه
٢١٧ باب اللقطة مال معصوم	٧٦ فصل تجوز المقاصة في ديني العين مطلقا
٢٢١ باب اهل القضاء عدل الخ	٧٧ باب الرهن بذل من له البيع
٢٣٢ باب العدل حر الخ	٨٧ باب للغير منع من احاط الدين بماله الخ
٢٥٤ باب ان اتلف مكلف الخ	٩٧ باب المجنون مجبور للاتفاق الخ
٢٧٦ باب الباغية فرقة خالفت الامام	١٠٢ باب الصلح على غير المدعى بيع
٢٧٧ باب الردة كفر المسلم الخ	١٠٧ باب شرط الحواله الرضا الخيل والمحال فقط
٢٨٣ باب الزنا وطء مكلف مسلم الخ	١٠٩ باب الضمان شغل ذمة أخرى بالحق
٢٨٦ باب قذف المكلف حرا الخ	١١٥ باب الشركة اذن في التصرف لها
٢٨٩ باب تقطع النيني وتحسم بالنار	١٢٣ فصل لكل فسخ المزارعة الخ
٢٩٤ باب الحارب قاطع الطريق الخ	١٢٥ باب صحة الوكالة في قابل النيابة الخ
٢٩٥ باب بشرب المسلم المكلف ما يسكر الخ	١٣٢ باب يؤخذ المكلف بلا حجة باقرار
٢٩٧ باب انما يصح اعتناق مكلف الخ	١٣٨ فصل انما يستلحق الاب مجهول النسب
٣٠٤ باب التدبير تعليق مكلف الخ	١٤٠ باب الايداع توكيل بحفظ مال
٣٠٧ باب ندب مكاتبة اهل التبرع	١٤٥ باب صح وندب اعارة مالك منمنعة
٣١٢ باب ان أقر السيد وطء الخ	١٤٨ باب الغصب أخذ مال قهرا
٣١٤ فصل الولاء لمعتق الخ	١٥٤ فصل وان زرع فاستحققت الخ
٣١٦ باب صح ايصاء حر ميمز الخ	١٥٧ باب الشفعة أخذ شريك
٣٢٧ باب يخرج من تركه الميت حق الخ	١٦٤ باب القسمة تهاؤ في زمن